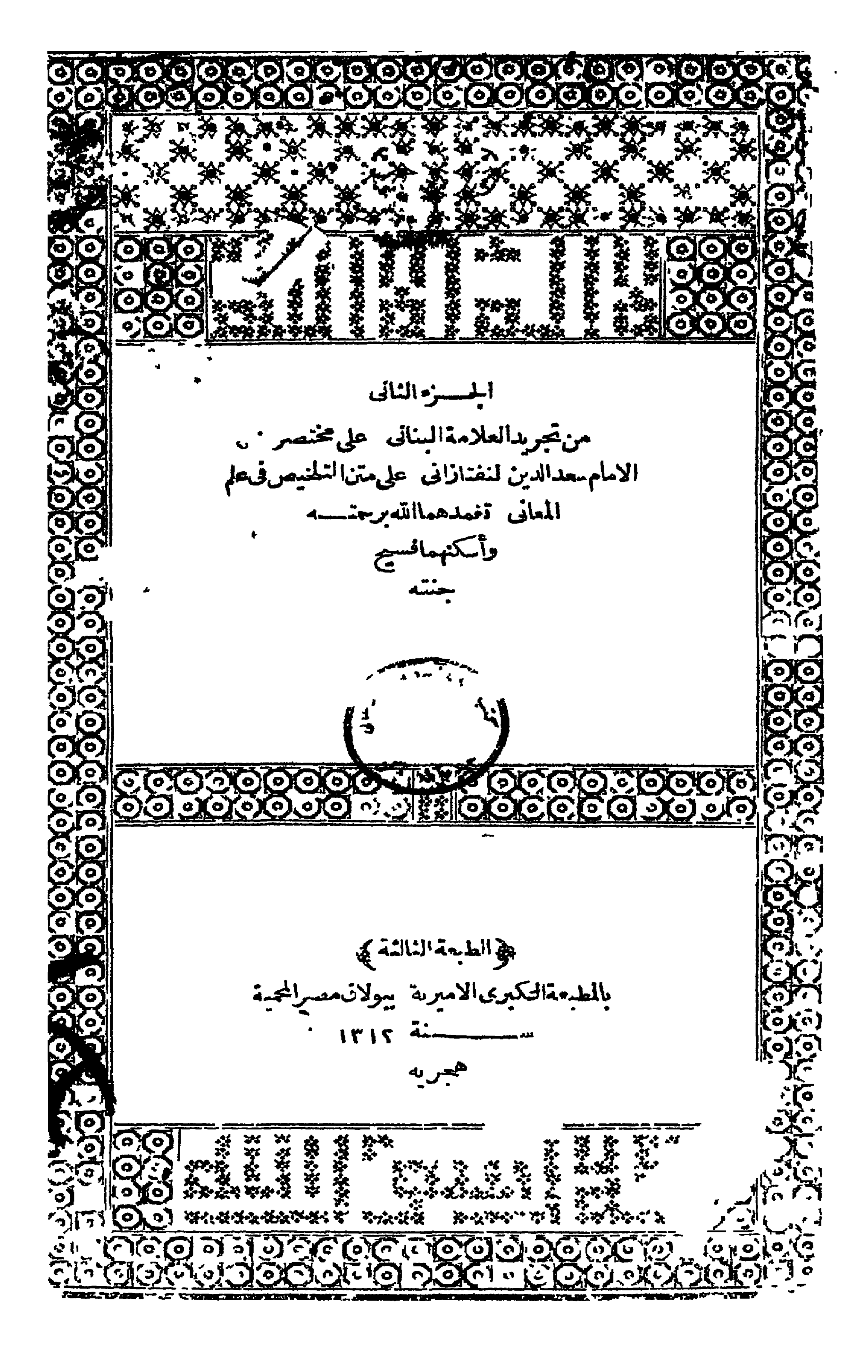
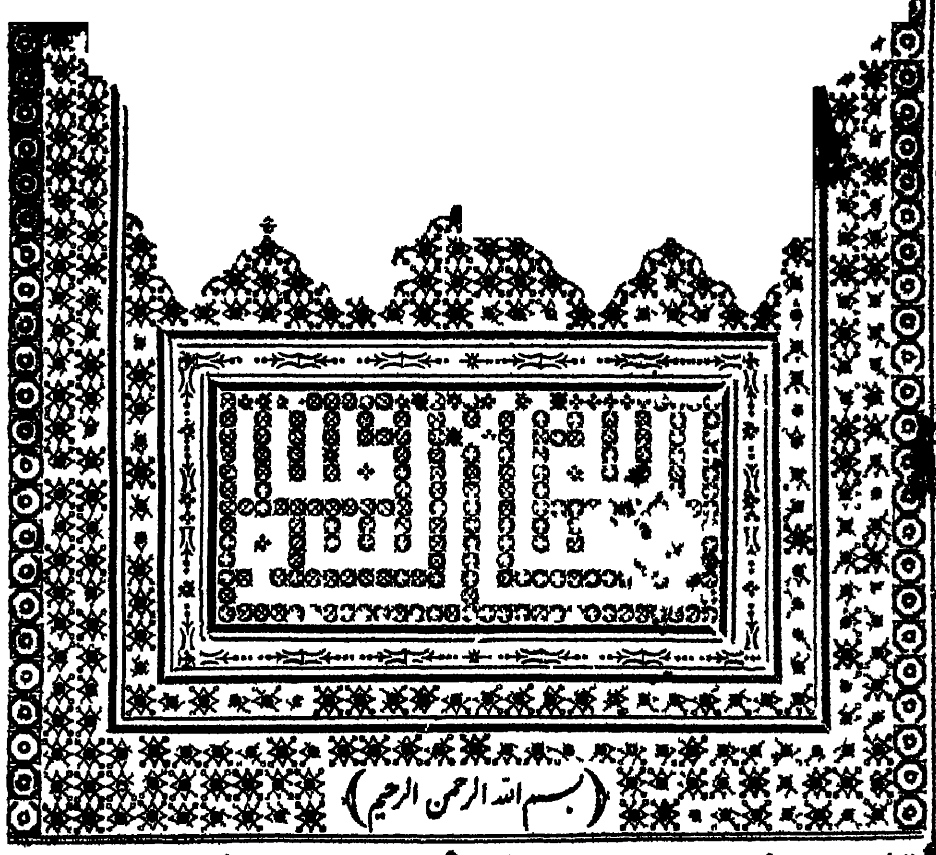


الجـــزء الثانى

من تجريد العلامة البنانى على مختصر
الامام سعد الدين التفتازانى على متن التلخيص فى علم
المعانى تغمدهما الله برحمتـــه
وأسكنهما فسيح
جنته

(الطبعة الثالثة)

بالمطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحمية
ســــنة ١٣١٢
هجريه



(قوله الانشاء) أى هذا باب الانشاء وقوله ان كان ابتداء الكلام كما لايخفى أطول وكتب أيضا قوله الانشاء ترجمة فالمقصود به المعنى وقول الشارح قد يطلق أى الانشاء أى هذا اللفظ أعنى لفظ الانشاء ففى كلام الشارح استخدام (قوله تطابقه أولا تطابقه) أى تقصد مطابقته أولا مطابقته وهذا محط النفى والا فهو لنسبته خارج (قوله مثل) زائدة وكان الاوضح أن يسقطها كما فى المطول اه (قوله كذلك) أى يطلق على الكلام وعلى فعل المتكلم دنرى (قوله والاظهر أن المراد ههنا هو الثانى) فيه اشارة الى صحة ارادة الاول أى نفس الكلام على ارتكاب الاستخدام فى قوله ان كان طلبا أو تقدير المضاف أى ان كان مدلوله مثلا وبحث الفنرى فى دعوى الشارح أظهرية ارادة الثانى بأنه قد عد سابقا الانشاء من الابواب الثمانية المحصور فيها هذا الفن وقد جعل هناك عبارة عن نفس الكلام فالمناسب أن يراد به هنا أيضا نفس الكلام وكذا بأقسامه التى هى التمنى وغيره ويؤول فى ضمير قوله واللفظ الموضوع له قال سم لايخفى أن المراد بالانشا بالمعنى الاول الكلام المخصوص كلفظ الامر والنهى وأن المراد بالانشاء الذى جعل أحد الابواب الالفاظ المبينة لحكم الكلام المخصوص لانها هى التى تكون جزأ من الكتاب فكيف يكون من الابواب اذا حمل على الكلام المخصوص كلفظ الامر والنهى مع ظهور أن هذا الكلام المخصوص ليس أحد الابواب فلا وجه لهذا البحث (قوله والمراد بها) أى بالتمنى والاستفهام وغيرهما وكتب أيضا قوله والمراد بها الخ هذا فى معنى العلة أى لان المراد بها الخ أى انما كان ذلك التقسيم قرينة دالة على ماذكر لان المراد الخ أى واذا كانت هذه الاقسام بمعانيها المصدرية كان المقسم كذلك لئلا يكون بين المقسم والاقسام تباين وسياقه يقتضى أن التمنى بالمعنى المصدرى القاء عبارة التمنى والاستفهام كذلك القاء عبارة الاستفهام وهكذا فيكون التمنى والاستفهام وغيرهما تطلق على القاآت التراكيب المخصوصة كما تطلق على الاحوال القائمة ولا مانع من ذلك لكن الاولى أن يراد بالانشاء فى الترجمة نفس الكلام بضميره المستتر فى قول المتن ان كان طلبا المعنى القلبى المتعلق بالنسبة التى اذا ذكر معها اللفظ بذلك المعنى

(الانشاء) قد يطلق على نفس الكلام الذى ليس لنسبته خارج تطابقه أولا تطابقه وقد يقال على ما هو فعل المتكلم أعنى القاء مثل هذا الكلام كما أن الاخبار كذلك والاظهر أن المراد ههنا هو الثانى بقرينة تقسيمه الى الطلب وغير الطلب وتقسيم الطلب الى التمنى والاستفهام وغيرهما والمراد بها معانيها المصدرية

صارت النسبة انشاء على الاستفهام وانما كان هذا أولى لما تعرفه من احتياج كلام الشارح الى تكلف ومن الضعف وكتب على قوله ولا مانع من ذلك ما نصه قال فى الاطول التمنى مثلا لم يأت بمعنى القاء الكلام المفيد للتمنى مثلا حتى يجعل الانشاء بهذا المعنى منقسما اليه وما دعا الشارح اليه من تصحيح مثل قوله واللفظ الموضوع له ليت لم يدع اليه فان القاء كلام التمنى ليس الموضوع له ليت كما أن نفس الكلام ليس كذلك (قوله لا الكلام المشتمل عليها) أى على أدواتها (قوله بقرينة قوله الخ) لا يصلح ذلك لان يكون قرينة الا ان حملت اللام فى قول المصنف واللفظ الموضوع له على الغاية والتعليل لظهور أن ليت ليست موضوعة لالقاء الكلام المخصوص وانما هى موضوعة للطلب القلبى أو لحالة يلزمها الطلب على ما فيه يس وقد يقال لا يصلح قرينة على ما ذكره حتى مع حمل اللام على التى للتعليل اذ مع حملها على التعليل يصح أن يراد من الانشاء نفس الكلام وكذا من أقسامه أى واللفظ الموضوع لاجل هذا الكلام أى لاجل تحصيله كما ذكره صاحب الاطول (قوله لمعنى التمنى) أى فى معنى التمنى الذى هو بالمعنى المصدرى أعنى القاء نحو ليت زيدا قائم هذا ما يقتضيه سياقه وهو غير مسلم فان ليت لم توضع لفعل المتكلم الذى هو القاء هذا الكلام وانما وضعت لنفس التمنى الذى هو الحالة القلبية ولذلك يقال ان ليت تتضمن معنى أتمنى فان تأول كلام الشارح على معنى أن لفظ ليت موضوع لاجل أن يلقى أى يوجد ويحقق به الكلام الانشائى فتكون اللام للعلة الغائية صح كلامه لكن فيه تكلف (قوله لا لقولنا ليت الخ) أى لا فى قولنا أى مقولنا (قوله فالانشاء) أى القاء الكلام الانشائى يس (قوله ان لم يكن طلبا) أشار الى أن قسيم قول المصنف ان كان طلبا محذوف لعدم البحث عنه ههنا (قوله كافعال المقاربة) أى كالقاء أفعال المقاربة وكتب أيضا قوله كافعال المقاربة ظاهر فيما يدل منها على الترجى كعسى وحرى واخلولق لا ما لا يدل منها عليه تأمل قوله ونحو ذلك) مثل فعلى التعجب وكم الخبرية على ما فى المطول قال السيد ولا ينافى ذلك أى كون رب وكم للانشاء كون ما دخلا عليه كلاما محتملا للصدق والكذب بحسب نسبة الظرف الى الرجال فى كم رجال عندى ورب رجل عندى مثلا وأما باعتبار استكثارك اياهم فلا يحتملهما اذ لم تخبر عن كثرتهم اه وفى العروس بعد نقل نحو هذا عن ابن الحاجب ما نصه هذا الكلام ضعيف والذى نقطع به أن هذا خبر لان التكثير ليس المعنى به جعل القليل كثيرا حتى يكون انشاء بل معناه اعتقاد الكثرة الواقع فى النفس والتعبير عن ذلك بكم اخبار عن هذا الاعتقاد فقولنا كم رجال عندى من جهة التكثير اخبار عن اعتقاد الكثرة كقولك اعتقدت هذا كثيرا فليس من الانشاء فى شئ وتعليل ابن الحاجب كونه انشاء من جهة التكثير بان المتكلم عبر عما فى باطنه من التكثير يستلزم أن يكون نحو أبغضت زيدا وعزمت على كذا انشاء ولا قائل به وقوله عقب ذلك والتكثير معنى ثابت فى النفس لا وجود له من خارج صحيح لكن لا ينفعه (قوله البيانية) أطلق البيان على ما يعم المعانى (قوله ان كان طلبا) المراد بالطلب معناه الاصطلاحى أعنى القاء الكلام المخصوص لا اللغوى الذى هو فعل القلب فنرى (قوله غير حاصل وقت الطلب) فان قلت ربما يطلب شئ حاصل وقت الطلب لعدم العلم بحصوله فالصحيح أن يقال استدعى مطلوبا غير معلوم الحصول وقت الطلب قلت المراد استدعاء صحة الطلب لا استدعاء نفسه أو المراد عدم الحصول فى زعم المتكلم فاذا لم يوجد شرط الطلب أو صحته حمل كلام من يوثق به على معنى مناسب لذلك الطلب أطول (قوله لامتناع طلب الحاصل) ليس المراد من امتناعه استحالته فانه غير مستحيل بل هو عبث فقط والمحال تحصيل الحاصل بل المراد بامتناعه أنه لا يليق (قوله فلو استعمل صيغ الطلب) كما فى قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا آمنوا (قوله لمطلوب) أى لطلب مطلوب (قوله ما يناسب المقام) أى كطلب المداومة (قوله وهو طلب الخ) مخالف لما اقتضاه سياقه السابق وموافق لما حققناه سابقا من أن المراد بالطلب القلبى اللهم الا أن يحمل الطلب فى التعريف على القاء كلام يدل على حصول شئ الخ (قوله حصول شئ) أى على وجه التمنى (قوله على سبيل المحبة) أى على طريق يفهم منه المحبة فتخرج البواقى من أنواع

لا الكلام المشتمل عليها بقرينة قوله واللفظ الموضوع له كذا وكذا لظهور أن لفظ ليت مثلا يستعمل لمعنى التمنى لا لقولنا ليت زيدا قائم فافهم فالانشاء ان لم يكن طلبا كافعال المقاربة وأفعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم ورب ونحو ذلك فلا يبحث عنها ههنا لقلة المباحث البيانية الانشائية المتعلقة بها ولان أكثرها فى الاصل أخبار نقلت الى معنى الانشاء (ان كان طلبا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب) لامتناع طلب الحاصل فلو استعمل صيغ الطلب لمطلوب حاصل امتنع اجراؤها على معانيها الحقيقية ويتولد منها بحسب القرائن ما يناسب المقام (وأنواعه) أى الطلب (كثيرة منها التمنى) وهو طلب حصول شئ على سبيل المحبة (واللفظ الموضوع له ليت ولا يشترط

كان المتمنى) بخلاف
الترجى (تقول ليت الشباب
يعود) ولا تقول لعله يعود
لكن اذا كان المتمنى ممكنا
يجب أن لا يكون لك توقع
وطماعية فى وقوعه والا
لصار ترجيا (وقد يتمنى بهل
نحو هل لى من شفيع حيث
يعلم أن لا شفيع) لانه حينئذ
يمتنع حمله على حقيقة
الاستفهام لحصول الجزم
بانتفائه والنكتة فى التمنى
بهل والعدول عن ليت هو
ابراز المتمنى لكمال العناية به
فى صورة الممكن الذى لا جزم
بانتفائه (و) قد يتمنى (بلو نحو
لو تأتينى فتحدثنى) بالنصب
على تقدير فأن تحدثنى فان
النصب قرينة على أن لو
ليست على أصلها اذ لا ينصب
المضارع بعدها الا باضمار
أن وأن انما تضمر بعد
الاشياء الستة والمناسب
ههنا هو التمنى قال السكاكى
كأن حروف التنديم

الطلب وقيل ينبغى أن تقيد المحبة بالمجردة عن الطمع احترازا عن الامر والنهى ونحوهما التى وجدت المحبة فيها وقيل قيد الحيثية المرادة يكفى فى اندفاع النقض وقيل هو تعريف بالاعم وقد أجازه المتقدمون كذا فى يس (قوله امكان المتمنى) أى عدم استحالته فالمراد الامكان العام الذى هو سلب الضرورة عن الجانب المخالف للنسبة أو جواز الوجود والعدم فالمراد الامكان الخاص الذى هو سلب الضرورة عن الجانبين ولا يرد على كلا الاحتمالين أنه يصدق بالواجب مع أنه لا يتمنى لخروجه بقوله قبل غير حاصل وقت الطلب وكتب أيضا قوله امكان المتمنى ولا امتناعه وخص الامكان بالنفى لانه يتبادر الوهم الى اشتراط امكانه لما تقرر أنه لا يصح طلب المحال وعدم تمييز الوهم بين طلب على وجه التمنى وطلب لا على هذا الوجه أطول (قوله بخلاف الترجى) يقتضى أن بين التمنى والترجى مشاركة فى مطلق الطلب وأن لا فارق بينهما الا اشتراط امكان المترجى دون اشتراط امكان المتمنى وليس كذلك اذ الترجى ليس من أقسام الطلب بل هو ترقب الحصول وكتب أيضا قوله بخلاف الترجى وأما الامر والنهى والاستفهام والنداء فقال بعضهم لا تستعمل الا فيما كان ممكنا ولعل مراده أن الاصل ذلك والا فالامر بالمحال بل التكليف به واقع اه يس وقوله الا فيما كان ممكنا أى ولو بحسب الزعم كما فى الاطول (قوله تقول ليت الشباب يعود) مع أن عوده محال عادة بناء على أن المراد به عود قوة الشبوبية بالجنس أو النوع لا عودها بالشخص ولا عود السن المعين فان ذلك محال عقلا يس (قوله لكن اذا كان المتمنى الخ) لا حاجة لهذا لان الترجى ليس طلبا كما بينه فى المطول فيما سيأتى فلا يشتبه بالتمنى الذى هو طلب حتى يحتاج للتمييز بينهما بما ذكر تأمل سم (قوله أن لا يكون لك توقع وطماعية) يؤخذ من كلامه التباين بين التمنى والترجى وعلى ما فى المطول من أن الترجى ليس بطلب فالتباين أظهر يس (قوله توقع) التوقع أبلغ من الطماعية يس (قوله وطماعية) هو بتخفيف الياء على وزن كراهية مصدر يقال طمع فيه طمعا وطماعية فهو طمع وطمع بكسر الميم وضمه قنرى (قوله لصار ترجيا) فيؤتى فيه بلعل فى التوقع وبعسى فى الطماعية وفى العبارة ادخال اللام فى جواب ان يس (قوله وقد يتمنى بهل) قال فى المطول ولما ذكر ما هو موضوع للتمنى أشار الى ما يستعمل فى التمنى مجازا فقال وقد يتمنى بهل الخ اه وبه يندفع ما قيل المناسب ايراده فى المعانى المجازية للاستفهام وكتب أيضا قوله وقد يتمنى بهل أى على سبيل الاستعارة التبعية أو المجاز المرسل بمرتبتين بأن يتجوز بها الى مطلق الطلب ثم الى طلب حصول شئ على سبيل المحبة وكتب أيضا قوله بهل مثلها الهمزة كما فى قوله

ألا سبيل الى خمر فاشربها * ألا سبيل الى نصر بن حجاج

أطول (قوله حيث يعلم الخ) هذا العلم قرينة المجاز (قوله فى صورة الممكن) فيه ان ليت لا تنافى أن يكون ممكنا فانها تستعمل فى الممكن أيضا فكيف يكون ذلك نكتة للعدول عنها ويجاب بأن المراد فى صورة الممكن نعالان المستفهم عنه لا بد أن يكون ممكنا لا يجزم بانتفائه بخلاف المتمنى فانه قد يكون مجزوما بانتفائه نا (قوله وقد يتمنى بلو) لم يذكر الشارح نكتة العدول عن التمنى بليت الى التمنى بلو كما ذكر فى هل ويظهر أن نكتته الاشعار بعزة متمناه حيث أبرزه فى صورة ما لم يوجد لان لو بحسب أصلها حرف امتناع لامتن (قوله لو تأتينى فتحدثنى) أى ليت اتيانا فحديثا فنرى (قوله بالنصب) فلو رفع فان كانت هناك قرينة تد على التمنى عمل بها والا فلا وما استفيد من كلام المصنف من نصب المضارع فى جواب التمنى بلو نقل السيوط فى نكته عن ابن هشام عن السفاقسى خلافه كذا فى يس وكتب أيضا قوله بالنصب قال الدن ولا تحتاج لو حينئذ الى الجزاء لخروجها عن معنى التعليق اه وهو مبنى على أن لو التى للتمنى قسم برأسه والا يدل عليه كلام المصنف أنها لو الشرطية أشربت معنى التمنى فلا بد لها من جواب لكنه التزم حذفه والخلا مبسوط فى كتب النحو يس وقيل لو مصدرية بتقدير أود لو تأتينى كما فى الاطول (قوله بعد الاشياء الب بادخال العرض فى التحضيض والدعاء فى الامر والنهى واسقاط الترجى كما يأتى (قوله كأن حروف) لو أحرف لكان أحسن (قوله التنديم) أى جعل المخاطب نادما وهذا مع الماضى وقوله والتحضيض أى

المخاطب وهذا فى المستقبل (قوله وهى هلا الخ) ذكر من حروف التحضيض أربعة وبقى اثنان لو وألا بالتخفيف لان لهما خصوصية بأنهما الطلب بلا توبيخ فيه أبدا بخلاف الاربعة يس (قوله حال كونهما مركبتين) فى العبارة تسامح لا يخفى لأن ظاهرها ان هلا مثلا أخذت من هل فى حال تركيبها مع لا وهل فى حال تركيبها مع لا هى نفس هلا فقد أخذ الشئ من نفسه وهكذا البواقى ولكن المراد أن هلا مثلا ركبت من هل ولا وتركيبها هو أخذها بالفعل فمادة الاخذ هى هل ولو ولا وما فى حال افرادها وتركيبها هو نفس الاخذ اه ع ق ويمكن دفع التسامح بجعل الحال مقدرة والمعنى أنها مأخوذة من هل ولو حال كونهما مقدرى التركيب مع ما ولا المزيدتين قاله الفنرى وأجاب سم بان هلا المجعولة الان كلمة واحدة لمعنى واحد مأخوذة من هل ولا غير المجعولتين كلمة واحدة لمعنى واحد فاختلف المأخوذ والمأخوذ منه بالاعتبار اه وحاصل الجواب الاول أن المأخوذ محقق التركيب بالفعل والمأخوذ منه مقدر التركيب وحاصل الثانى أن المأخوذ مركب تركيبا جعل الكلمتين كلمة واحدة لمعنى واحد والمأخوذ منه مركب تركيبا ليس بهذه المثابة بل هو ضم احدى الكلمتين الى الاخرى تأمل (قوله لتضمينهما معنى التمنى) فيه أنهما قبل تركيبهما مع لا وما للتمنى فما معنى كون تركيبهما لاجل أن يضمنا معنى التمنى ويجاب بانهما قبل التركيب للتمنى جوازا واحتمالا وبعده للتمنى وجوبا ونصا فكأنه قال لتضمينهما معنى التمنى على التنصيص واللزوم من ع ق (قوله والتضمين الخ) عبارة ع ق لاجل تضمينهما أى جعلهما متضمنتين أى دالتين على معنى التمنى فالمراد بالتضمين هنا جعل الشئ مدلولا للفظ لا جعله جزأ من المدلول الذى هو التضمن اصطلاحا ونظيره قولك ضمنت هذا الكتاب كذا بابا فليس المراد انى جعلت الابواب جزأ من أجزاء الكتاب بل جعلت الابواب نفس أجزاء الكتاب لا مع زائد اه (قوله متضمنتين) أى مستلزمتين (قوله ليس افادة التمنى) فالتمنى ليس مقصودا بالذات بل ليتوصل به الى التنديم أو التحضيض (قوله بل أن يتولد منه الخ) ولم يجعل تركيبهما لنفس التنديم والتحضيض من أول وهلة بل بتوسط التمنى لان التنديم متعلق بالماضى والتحضيض بالمستقبل فكأنهما مختلفان فارتكب معنى التمنى واسطة لانه طلب فى المعنى ليكون كالجنس لهما فيكون فى الحروف شبه تواطؤ لا شبه اشتراك لان التواطؤ أقرب من الاشتراك وانما قلنا شبه لان التواطؤ الحقيقى انما يتصور فى غير الحروف ع ق وقوله لان التواطؤ الحقيقى الخ انما يظهر على القول بأن الحروف موضوعة لمعان جزئية لا على أنها موضوعة لمعان كلية لكن انما تستعمل فى جزئية كما عليه السعد والجمهور وكتب أيضا ما نصه وجه التولد أن المتمنى مرغوب فيه ومطلوب فيندم على فواته ويحث على فعله قال فى الاطول فان قلت التمنى طلب الشئ على سبيل المحبة ومحبة المتكلم الشئ لا توجب ندامة المخاطب على تركه أو حرصه على فعله فكيف يتوسل به الى التحضيض والتنديم قلت التمنى لا لنفسه بل للشفقة على المخاطب فيوجب ذلك بلا خفاء (قوله وفى المضارع) أى فى الاستقبال لا فى مطلق صيغة المضارع فانها قد تكون للمضى المفيد للتنديم ع ق (قوله ووقع الخ) وعليه فالتضمين علة حاملة على التركيب بعد وجودها لا مترتبة فيكون التقدير ان التركيب حمل عليه كون معناهما التمنى ع ق أى وقوله ليتولد علة مترتبة (قوله وهو لا يوافق الخ) لان ما فى بعض النسخ يفيد أنه أمر أصلى والقصد أنه طارئ بفعل الفاعل (قوله لعدم القطع بذلك) لان أكثر النحويين على أن الحروف وضعت كذلك فى أصلها ولا تصرف فيها فيحتمل أن تكون غير مأخوذة مما ذكر ع ق (قوله وينصب فى جوابه المضارع الخ) تفريع النصب على كونه للتمنى واعطائها حكم ليت ظاهر على مذهب البصريين الذين لا ينصبون المضارع فى جواب الترجى أما على مذهب الكوفيين فلا لانهم ينصبون المضارع بعد الترجى (قوله بالنصب) ذهب الكوفيون الى النصب فى جواب لعل بدليل قوله تعالى لعلى أبلغ الاسباب أسباب السموات فأطلع بالنصب ومذهب البصريين أن الترجى ليس له جواب وتأولوا النصب فى الآية بان لعل أشربت معنى التمنى وفى الارتشاف وسماع الجزم بعد الترجى يدل على صحة مذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين ومن أحسن

والتحضيض وهى هلا وا
بقلب الهاء همزة ولولا ولو
مأخوذة منهما) خبر كأن
أى كأنها مأخوذة من هل و
اللتين للتمنى حال كونهما
(مركبتين مع لا وما المزيدتين
لتضمينهما) علة لقوله
مركبتين والتضمين جعل
الشئ فى ضمن الشئ تقول
ضمنت الكتاب كذا
بابا اذا جعلته متضمنا لتلك
الابواب يعنى أن الغرض
المطلوب من هذا التركيب
والتزامه هو جعل هل و
متضمنتين (معنى التمنى
ليتولد) علة لتضمينهما يعنى
أن الغرض من تضمينهما
معنى التمنى ليس افادة التمنى
بل أن يتولد (منه) أى من
معنى التمنى المتضمنتين هما
اياه (فى الماضى التنديم نحو
هلا أكرمت زيدا) ولو
أكرمته على معنى ليتك
أكرمته قصدا الى جعله نادما
على ترك الاكرام (وفى
المضارع التحضيض نحو هلا
تقوم) ولوما تقوم على معنى
ليتك تقوم قصدا الى حثه
على القيام والمذكور فى
الكتاب ليس عبارة السكاكى
لكنه حاصل كلامه وقوله
لتضمينهما مصدر مضاف
الى المفعول الاول ومعنى
التمنى مفعوله الثانى ووقع فى
بعض النسخ لتضمنهما على
لفظ التفعل وهو لا يوافق
معنى كلام المفتاح وانما
ذكر هذا بلفظ كأن

لعدم القطع بذلك (وقد يتمنى بلعل فيعطى له حكم ليت) وينصب فى جوابه المضارع على اضمار أن (نحو لعلى أحج فأزورك بالنصب

ما أجيب به عن النصب أنه في جواب الطلب في قوله ابن لي صرحا وبه يندفع الايراد المشهور أن الترجي انما يكون في الممكن واطلاع فرعون الى اله موسى وبلوغه أسباب السموات غير ممكن اه ملخصا من يس ويندفع أيضا بالجواب الاول الذى هو تأول البصريين اه (قوله لبعد المرجو) أى لبعد ما من شأنه أن يترجى لا المرجو بالفعل كما يتبادر والالم يكن لعل مستعملة في التمنى بل في الترجى وقال السيد ان المراد المرجو بلعل ومعنى التمنى به جعل الترجى به في حكم التمنى ولا يخفى أنه بعيد والاقرب أنه يتمنى بلعل لقرب المتمنى من الحصول فكأنه قريب من الرجاء أطول ترفى الفنرى ما يوافق كلام السيد حيث جعل المقام مقام الترجى (قوله يشبه) أى المرجو (قوله فيتولد منه) أى من البعد أو من لعل (قوله طلب حصول الخ) نقض بنحو علمنى أمرا ويمكن دفعه بان المراد طلب ذلك بادوات مخصوصة (قوله طلب حصول صورة) أى حصول صورة الشئ المستفهم عنه في ذهن المستفهم وكتب أيضا قوله حصول أى ادراك (قوله فان كانت وقوع نسبة) أى في الخارج وقوله فحصولها أى لا على سبيل مجرد التصور بل المراد بحصول الوقوع ادراك انه محقق خارجا أو ليس محققا اذ مجرد تصور الوقوع ليس تصديقا بل هو تصور (قوله فحصولها) أى ادراكها (قوله الهمزة وهل الخ) لم يذكر أم المنقطعة نحو أم اتخذوا من دونه أولياء وهى لطلب التصديق كما يأتى (قوله وأيان) بفتح الهمزة وبالكسرة قليلا في لغة سليم يس (قوله لطلب التصديق) قدم طلبه لانه لا طلب في التحقيق الا للتصديق وأما طلب التصور فكلام ظاهرى كما ستعرفه كذا في الاطول (قوله واذعانه) عطف تفسير والمراد بالاذعان عند أهل المنطق الادراك فالتصديق ادراك وقوع تلك النسبة أو لا وقوعها وادراك ما سوى ذلك من موضوع ومحمول ونسبة هى مورد الايجاب والسلب تصور كما في ع ق (قوله تامة) فادراك وقوع النسبة الناقصة تصور (قوله أقام زيد) فقد تصورت القيام وزيدا والنسبة بينهما وسألت عن وقوع تلك النسبة خارجا فاذا قيل قام حصل ذلك التصديق ع ق (قوله في الجملة الفعلية) وقدمها لان الاستفهام أحق بها أطول (قوله أو التصور) لا يخفى أن التصديق موقوف على التصور فانتفاؤه يستلزم انتفاء التصديق لكن لما كان التصديق بغير المعين حاصلا والمقصود حصوله بالمعين والتفاوت بينهما ليس الا في تعيين المسند اليه مثلا توسعوا فقالوا الهمزة لطلب التصور دون التصديق والا فالهمزة في التحقيق لطلب التصديق المعين سواء دخلت على المسند اليه أو المسند أو المفعول أو نحوها من سائر قيود الفعل من السيرامى (قوله أى ادراك غير النسبة) أل للعهد والمعهود النسبة المتقدمة التى هى التامة وكتب أيضا قوله أى ادراك غير النسبة أى غير وقوعها فدخل فيه ادراك ذاتها قال ابن يعقوب فطلب التصور ثلاثة أقسام طلب تصور النسبة بين الطرفين من غير طلب وقوعها أم لا وهذا القسم لم يمثل له لان طلب تصور لطرفين يغنى عنه وطلب تصور المسند اليه وطلب تصور المسند اه (قوله أدبس) هو شراب حلو يتخذ من التمر أو لعنب ع ق وكتب أيضا قوله أدبس الخ فهذا الكلام يدل على أنك عالم بوقوع النسبة وهى الحصول في الاناء وجهلت الحاصل الذى هو المسند اليه لانه هو المتصف بكونه حاصلا فسألت عنه فاذا قيل مثلا عسل تصورت المسند اليه بخصوصه وانه عسل (وههنا نكتتان) ينبغى التنبه لهما احداهما أن ظاهر ما هنا تأخر التصور عن التصديق والمعهود العكس وجوابه أن التصور المتأخر تصور خاص كما أشرنا اليه وأما مطلق التصور أعنى تصور المسند اليه فهو متقدم لانك تعلم أن ثم شيأ حاصلا دائرا بين العسل والدبس والاخرى أن المسؤل عنه في الحقيقة ولو كان الذى يتبادر هو التصور فقط انما هو التصور مع التصديق فان نفس حقيقة الدبس أو العسل المجاب باحدهما معلومة قبل الجواب والمستفاد من الجواب كون الواقع في الاناء خصوص العسل مثلا لا حقيقة العسل فالسؤال في الحقيقة عن حصول مخصوص ويتبين ببيان خصوص الحاصل فالسؤال عن التصديق الخاص الكائن بالتصور الخاص لا عن مطلق التصور لكن لما حصل معه تعيين المسند اليه أو المسند سموه تصورا توسعا ع ق (قوله أفى الخابية الخ) فيه النكتتان السابقتان فههنا أيضا تصور سابق هو الموقوف عليه التصديق وهو كون المحصول فيه أحد

لبعد المرجو عن الحصول) وبهذا يشبه المحالات والممكنات التى لا طماعية في وقوعها فيتولد منه معنى التمنى (ومنها) أى ومن أنواع الطلب (الاستفهام) وهو طلب حصول صورة الشئ في الذهن فان كانت وقوع نسبة بين أمرين أو لا وقوعها فحصولها هو التصديق والا فهو التصور (والالفاظ الموضوعة له الهمزة وهل وما ومن وأى وكم وكيف وأين وأنى ومتى وأيان فالهمزة لطلب التصديق) أى انقياد الذهن واذعانه لوقوع نسبة تامة بين الشيئين (كقولك أقام زيد) في الجملة الفعلية (وأزيد قائم) في الجملة الاسمية (أو) لطلب (التصور) أى ادراك غير النسبة (كقولك) في طلب تصور المسند اليه (أدبس في الاناء أم عسل) عالما بحصول شئ في الاناء طالبا لتعيينه (و) في طلب تصور المسند (أفى الخابية دبسك أم في الزق) عالما بكون الدبس في واحد من الخابية والزق طالبا لتعيين ذلك (ولهذا) أى ولمجئ الهمزة لطلب التصور (لم يقبح) في طلب تصور الفاعل (أزيد قام) كما قبح هل زيد قام (و) لم يقبح في طلب تصور المفعول (أعمرا عرفت) كما قبح هل عمرا عرفت

تصديق وتصور خاص متأخر هو المسؤل عنه وهو تقديم نفس الخطاب بخصوصها والرفق بخصوصه ثم الطرفان متصوران لذاتهما أيضا وانما سئل عنهما من حيث الحصول فيهما بالخصوص ففى هذا التصور تصديق كما فى المسند اليه لان التصديق المعلوم مطلق الحصول فى أحدهما ثم سئل عن حصول خاص يتبين بذكر الحصول فيه الخاص ولكن قبح الامثلة وعدمه مع هل انما بنوا عللها على ما يتبادر من افادة التصور فيما ذكر على ما يأتى تأمل ع ق (قوله وذلك) أى القبح فى صورة هل دون صورة الهمزة (قوله لان التقديم يستدعى الخ) لان التقديم يفيد الاختصاص فنحو أعمرا عرفت مثلا السؤال عن خصوص المفعول أى الذى اختص بالمعرفة دون غيره بمعنى أنه يسئل عن الذى يصدق عليه انه هو المعروف فقط دون غيره بعد العلم بوقوع المعرفة على عمرو أو غيره فأصل التصديق بوقوع الفعل على مفعول ما حاصل وانما يسئل عن المفعول الذى اختص بوقوع الفعل عليه فالسؤال لطلب التصور ع ق وكتب أيضا قوله لان التقديم الخ هذا التعليل يفيد المنع لا القبح كما ذكر وقد يجاب عنه بأنه لا يتعين التخصيص فلذلك لم يمنع أصل التركيب ع ق (قوله حصول التصديق) أى وجوده من المتكلم (قوله لطلب حصول الحاصل) أى وطلب حصول الحاصل عبث ولا يصح أن تجعل لطلب تصور المفعول لانها لا تجىء لطلب التصور (قوله وهذا) أى الفرق المذكور (قوله وهذا ظاهر فى أعمرا عرفت) لان تقديم المنصوب يفيد الاختصاص ما لم تقم قرينة على خلافه فالغالب فيه الاختصاص وقوله لا فى أزيد قام أى لان تقديم المرفوع ليس فى الغالب للاختصاص وانما قال فليتأمل لان تقديم المنصوب يكون أيضا لغير الاختصاص كالاهتمام فيساوى تقديم المرفوع من حيث ان كلا قد يكون للاختصاص ولغيره ويجاب عنه بأن النظر للغالب كما مر تأمل (قوله والمسؤل الخ) قال ع ق ولما كانت الهمزة للتصديق والتصور ناسب أن نذكر ما يعلم به أنه أريد بها السؤال عن كل متصور خاص من المسند أو المسند اليه أو شئ من متعلقاتهما فأشار الى ذلك بقوله والمسؤل الخ (قوله بها) أى بالهمزة ومثلها غيرها كما ذكره الطيبى فى التبيان يس (قوله هو ما يليها) قال الدماميني وفى كتاب سيبويه ان التقديم فى نحو أزيدا لقيت أم عمرا أحسن وانك لو أخرت فقلت ألقيت زيدا أم عمرا لكان جائزا حسنا ونحوه فى مقرب ابن عصفور أفاده يس وكتب أيضا قوله هو ما يليها هذا انما يظهر اذا كان المطلوب بها تصور بعض طرفى الجملة أو فضلاتها لا التصديق بوقوع نسبتها اذ ليس له لفظ واحد يلى الهمزة بل دائر بين المسند والمسند اليه فليس أحدهما أولى بالايلاء من الآخر قال فى العروس الا أن يقال المعتبر فيه هو الفعل وقال ع ق والمسؤل عنه بها أى بالهمزة عند قصد السؤال عن أجزاء الجملة تصور ما يليها من تلك الأجزاء وذلك كالفعل فى قول القائل أضربت زيدا فان هذا الكلام يقوله الشاك فى وقوع ضرب منك على زيد بمعنى أنه يشك هل وقع منه ضرب على زيد أو لم يقع أصلا كذا قيل ولكن على هذا تكون للتصديق فى أصل الفعل فلا يكون بعض أجزاء الجملة أولى بايلائها من بعض اه ولا يخفى أن الجواب المتقدم لا يأتى فى الجملة الاسمية نحو أزيد قائم وبالجملة كان ينبغى للشارح حمل كلام المصنف على ما اذا كان المطلوب بالهمزة التصور وحمل مثال المصنف على الاحتمال الثانى فيكون معناه أضربت زيدا أم أكرمته أى ما الواقع منك منهما فيكون تقديم الفعل جريا على الاصل ولهذا قال فى الاطول كالفعل فى أضربت زيدا أم أكرمته وأما مجرد أضربت زيدا فالمطلوب فيه التصديق والمتبادر أن الواقع بعدها الجملة اذ ليس تقديم الفعل لتعلق الاستفهام به بل على ما هو الاصل فيه ولعل الحامل للشارح على حمله مثال المصنف على طلب التصديق وجعله كونه لطلب التصور احتمالا ان ذلك هو المتبادر من عدم ذكر المعادل (قوله اذا كان الشك فى نفس الفعل) من غير أن يكون لك علم بحصول فعل منه لكن لم يتعين عندك فأردت تعيينه (قوله ويحتمل أن يكون الخ) بقى احتمال أن يكون لطلب تصور المسند اليه وقد صرح بذلك فى عروس الافراح وعبارته هذا كله أى التفصيل فى الامثلة مع أم اذا ذكرت أم فان لم تذكر فقلت أقائم زيدا احتمل أن يكون لطلب التصديق وأن يكون لطلب تصور المسند وأن يكون

وذلك لان التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل فتكون هل لطلب حصول الحاصل وهذا ظاهر فى أعمرا عرفت لا فى أزيد قام فليتأمل (والمسؤل عنه بها) أى بالهمزة (هو ما يليها كالفعل فى أضربت زيدا) اذ كان الشك فى نفس الفعل أعنى الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد وأردت بالاستفهام أن تعلم وجوده فيكون لطلب التصديق ويحتمل أن يكون لطلب تصور المسند بأن تعلم أنه قد تعلق فعل من المخاطب بزيد لكن لا تعرف أنه ضرب أو

(والفاعل فى أنت ضربت) اذا كان الشك فى الضارب (والمفعول فى أزيدا ضربت) اذا كان الشك فى المضروب وكذا قياس سائر المتعلقات (وهل لطلب التصديق فحسب) وتدخل على الجملتين (نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد) اذا كان المطلوب حصول التصديق بثبوت القيام لزيد والقعود لعمرو (ولهذا) أى ولاختصاصها بطلب التصديق (امتنع هل زيد قام أم عمرو) لان وقوع المفرد ههنا دليل على أن أم متصلة وهى لطلب تعيين أحد الامرين مع العلم بثبوت أصل الحكم وهل انما تكون لطلب الحكم ولو قلت هل زيد قام بدون أم عمرو يقبح ولا يمتنع لما سيجىء (و) لهذا أيضا (قبح هل زيدا ضربت لان التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل) فتكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال أن يكون زيدا مفعول فعل محذوف أو يكون التقديم لمجرد الاهتمام لا للتخصيص لكن ذلك خلاف الظاهر (دون) هل زيدا (ضربته) فانه لا يقبح (لجواز تقدير المفسر قبل زيد) أى هل ضربت زيدا ضربته (وجعل السكاكى قبح هل رجل عرف لذلك) أى لان التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق من مذهبه من أن الاصل عرف رجل على أن رجل بدل من الضمير فى عرف فقدم للتخصيص (ويلزمه) أى السكاكى (أن لا يقبح هل زيد عرف) لان تقديم المظهر المعرفة ليس للتخصيص عنده حتى يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل مع أنه قبيح باجماع النحاة وفيه نظر

لطلب تصور المسند اليه لان ذلك قد يصدر من متردد فى وقوع قيام زيد ومن جازم بوقوع قيام وشك فى المسند اليه ومن جازم بوقوع فعل من زيد وشك فى أنه القيام أولا فالمعنى على الاول أقام زيد أولا وعلى الثانى أقام زيد أم عمرو وعلى الثالث أقام زيد أم قعد وكذلك أزيد قائم غير أن الظاهر أن الاستفهام عن التصديق لان النسبة هى الحديرة بالاستفهام ولذلك كان ايلاء الفعل لهمزة الاستفهام وتأخير الاسم أولى من العكس اه يس (قوله والفاعل) عطف على قوله كالفعل وينبغى أن يحمل الفاعل هنا على المعنوى لا الصناعى اذ هو لا يجوز تقديمه على فعله فنرى (قوله اذا كان الشك فى المضروب) ولا يذهب عنك ما نبهنا عليه آنفا من أن الاستفهام الذى ذكروا أنه يراد به التصور هنا لا يخلو عن مراعاة التصديق المخصوص ولهذا صح اطلاق الشك فيما هو سؤال عن تصور الفاعل والمفعول مع أن الشك انما يتعلق بالنسبة لا بالفاعل أو المفعول من حيث ذاتهما فافهم ع ق (قوله سائر المتعلقات) نحو أفى الدار صليت وأيوم الجمعة سرت وأتأديبا ضربته وأراكبا جئت ونحو ذلك مطول (قوله لطلب التصديق) أى الايجابى قال الرضى هل لا تدخل على النافى أصلا قلت كأنه لرعاية أصله لانه فى الاصل بمعنى قد وقد لا تدخل على النافى أطول (قوله فحسب) أى اذا عرفت انه لطلب التصديق فحسبك هى أى هذه المعرفة فحسب مبتدأ لكن ضمه ليس رفعا لانه يبنى بعد حذف المضاف اليه على الضم ومآله القصر على طلب التصديق وان كان ليس من طرقه أطول (قوله امتنع هل زيد قام أم عمرو) قد سبق منا فى أوائل أبحاث الاسناد الخبرى أن ابن مالك رحمه الله استشهد بقوله عليه الصلاة والسلام هل تزوجت بكرا أم ثيبا على أنه تقع هل موقع الهمزة فيؤتى لها بمعادل وأشرنا هناك الى الجواب بجواز كون أم فى هذا الحديث النبوى منقطعة والمعنى بل تزوجت ثيبا وكتب أيضا ما نصه أى حيث لم تقدر أم منقطعة اذ هى تجامع هل بل لا تقع بعد هل الا منقطعة لانه يشترط فى اتصالها أن يكون قبلها استفهام بالهمزة أو لفظة سواء يس (قوله لان وقوع المفرد ههنا دليل الخ) لان أم المنقطعة لا يليها الا جملة وان وقع بعدها مفرد فهو خبر لمبتدا محذوف نحو انها لابل أم شاء وهى بمعنى بل فعلم أن أم مطلقا لا تعادل هل (قوله وهل انما تكون لطلب الحكم) يعنى التصديق وكتب أيضا قوله وهل انما تكون لطلب الحكم أى فتقتضى الجهل به وهو مناف لما اقتضته أم من العلم به اذا حققت هذا علمت رد ما قيل ما المانع من طلب كل من التعيين وأصل الحكم وحينئذ يسوغ الجمع بينهما (قوله لما سيجىء) أى فى قوله ولهذا أيضا قبح الخ (قوله لان التقديم يستدعى) أى غالبا (قوله وهو محال) أى حصول الحاصل لا طلبه اذ هو عبث لا محال يس وحصول الحاصل المحال هو حصوله عن عدم (قوله لاحتمال أن يكون الخ) لا يخفى ان زيدا ضربت على هذا ليس متعينا للقبح بل هو دائر بين أن يكون قبيحا أو ممتنعا الا أن يقال الدائر بين الامتناع والقبح متعين للقبح أطول (قوله فعل محذوف) يفسره الظاهر أى ضربت زيدا ضربت لكنه يقبح لعدم اشتغال الضمير بالمفسر مطول يعنى أن فى جعله مفعولا لمحذوف بعدا لان فيه حذف عامل المفعول الاول وحذف مفعول الثانى بخلاف صورة الاشتغال ففيها الحذف الاول فقط وكتب على قول المطول لعدم الخ ما نصه أى ففيه التهيئة والقطع سم (قوله لكن ذلك خلاف الظاهر) راجع للاحتمالين فان قامت قرينة على أن التقديم للاهتمام لم يقبح وكذا اذا قامت قرينة على أنه مفعول لمحذوف (قوله لجواز تقدير المفسر قبل زيد) أى جوازا راجحا لاعتضاده بكون الاصل تقديم العامل فاندفع ما يقال كما يجوز ذلك يجوز تقديره مؤخرا فهلا تم بالتوقف الى تبين أحدهما (قوله أى لان التقديم الخ) يقال عليه مقتضى ذلك الامتناع لا القبح لان مذهبه أن رجل عرف يفيد التخصيص قطعا (قوله لما سبق الخ) فيه بحث لان اعتبار التقديم والتأخير فى رجل عرف لانه لا سبب سواه لكون المبتدا نكرة وهو منتف مع حرف الاستفهام لانه يصح وقوع نكرة بعد حرف الاستفهام مبتدأ صرح به الرضى اه أطول (قوله وفيه نظر) أى فى كلام المصنف واعتراضه

لان ماذكرمن اللزوم ممنوع لجوازأن يقبح لعلة أخرى (وعلل غيره) أى غيرالسكاكى (قبحهما) أى قبح هل رجل عرف وهل زيد عرف (بأن هل بمعنى قد فى الاصل) وأصله أهل (وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها فى الاستفهام) فأقيمت هى مقام الهمزة وتطفلت عليها فى الاستفهام وقد من خواص الافعال فكذا ماهى بمعناها وانما لم يقبح هل

زيد قائم لانها اذا لم ترالفعل فى حيزها ذهلت عنه وتسلت بخلاف ما اذا رأته فانها تذكرت العهود وحنت الى الالف المألوف فلم ترض بافتراق الاسم بينهما (وهى) أى هل (تخصص المضارع بالاستقبال) بحكم الوضع كالسين وسوف (فلا يصح هل تضرب زيدا) فى أن يكون الضرب واقعا فى الحال على مايفهم عرفا من قوله (وهو أخوك كما يصح أتضرب زيدا وهو أخوك) قصدا الى انكار الفعل الواقع فى الحال بمعنى انه لا ينبغى أن يكون ذلك لان هل تخصص المضارع بالاستقبال فلا تصلح لانكار الفعل الواقع فى الحال بخلاف الهمزة وقولنا فى أن يكون الضرب واقعا فى الحال ليعلم ان هذا الامتناع جار فى كل ماوجد فيه قرينة على أن المراد انكار الفعل الواقع فى الحال سواء عمل ذلك المضارع فى جملة حالية كقولك أتضرب زيدا وهو أخوك أولا كقوله تعالى أتقولون على الله مالا تعلمون وقولك أتؤذى أباك وأتشتم الامير ولا يصح وقوع هل فى هذه المواقع ومن العجائب ماوقع لبعضهم فى شرح هذا الموضع من أن هذا الامتناع بسبب أن الفعل المستقبل لا يجوز تقييده بالحال واعمال فيها ولعمرى ان هذه فرية مافيها مرية اذ لم ينقل عن أحد من النحاة امتناع مثل سيجيء زيد راكبا وسأضرب زيدا وهو بين يدى الامير كيف وقد قال الله تعالى سيدخلون جهنم داخرين وانما يؤخرهم ليوم تشخص فيه الابصار مهطعين وفى الحماسة

ساغسل عنى العار بالسيف جالبا * على قضاء الله ما كان جالبا

على السكاكى قال فى الاطول ويمكن دفعه بأن مراد المصنف أنه يلزم السكاكى أن لا يقبح هل رجل عرف [٢] لهذا الوجه يعنى يلزمه أن لا يكون وجهه جاريا فى جميع موادا لقبح والمقصود ترجيح وجه الغير بابطاله لا ابطال وجهه أو ابطال حكم بسبب اليه بمقتضى وجهه (قوله لان ماذكره) أى المصنف (قوله لعلة أخرى) هى كون هل فى الاصل بمعنى قد وقد يقال يفهم من كلام المصنف ان السكاكى حصر القبح فى العلة السابقة فان كان الامر كذلك فاعتراض المصنف وارد (قوله بمعنى قد) قيل المراد بمعناها المذكور التقريب وقيل التحقيق وقيل التوقع كما بسطه يس (قوله وأصله) أى أصل هل بمعنى قد أهل مع الهمزة ملفوظة أو مقدرة والاستفهام مستفاد من الهمزة ع س سم وقد سمع هذا الاصل كما فى الاطول (قوله لكثرة وقوعها فى الاستفهام) وقد تقع فى الخبر كقوله تعالى هل أتى على الانسان أى قد أتى أطول (قوله فكذا ماهى بمعناها) ولما كان الفرع لا يعطى حكم الاصل من كل وجه جاز دخول هل على غير الفعل بقبح اذا كان فى الجملة فعل وانتفى القبح فى نحو هل زيد قائم لما ذكره الشارح (قوله وانما لم يقبح هل زيد قائم) أى مع أن قضية ماذكره أن يقبح ذلك (قوله فى حيزها) أى فى قرب حيزها والا فحيزها مشغول بها (قوله ذهلت) ذهل كمنع وبكسر الهاء يقال ذهله وذهل عنه نسيه وغفل عنه كذا فى يس (قوله فانها تذكرت) المناسب فانها تتذكر العهود وتحن الى الالف المألوف ولا ترضى الخ لان اذا للاستقبال فالمترتب على فعلها المستقبل مستقبل (قوله وحنت) بالتخفيف بمعنى مالت وبالتشديد بمعنى اشتاقت سم (قوله المألوف) تأكيد (قوله بافتراق الاسم بينهما) أى توسطه وفى نسخة بافتراق وهى غير ظاهرة اذ لا يقال افترق زيد بين بكر وخالد بل فرق بينهما أو افترق منهما (قوله وهى أى هل) أى الاستفهامية فلا ينافى صحة دخول التى بمعنى قد على الحال كما فى سم (قوله تخصص المضارع) دون الماضى واستظهر بعضهم أن الجملة الاسمية كالمضارع وتوقف الصفوى كما فى يس (قوله فى أن يكون الخ) أى فى مقام أن يكون الخ أى فى مقام انكار الضرب الواقع فى الحال بدليل التقييد بقوله وهو أخوك على ماسيتضح (قوله على مايفهم عرفا الخ) أى وهو هنا كذلك على مايفهم الخ وكتب أيضا مانصه أى لان المتبادر أن الاخوة حالية فكذا الضرب لان الحال قيد فى عاملها والاصل اتحاد زمن القيد والمقيد (قوله قصدا الى انكار الفعل) أى لا الى الاستفهام عن وقوع الضرب اذ لا معنى للاستفهام عن الضرب المقارن لكونه أخا قاله السيد (قوله بمعنى أنه لا ينبغى) أى وليس معنى انكاره زعم أنه لم يوجد ولم يحصل بل المراد بالانكار التوبيخ (قوله لان هل) تعليل للصحة فى الثانى وعدمها فى الاول وقوله وقولنا مبتدأ وقوله ليعلم خبر (قوله فى كل ماوجد فيه قرينة) بل فى كل ما أريد به الحال وان لم تكن قرينة غاية الامر أنا لا نطلع على البطلان بدون القرينة الا أنه فى نفسه غير صحيح لا يسوغ للمستعمل وكلامه يوهم انحصار الامتناع فى القرينة سم (قوله الواقع فى الحال) المنافى لمقتضى هل من الاستقبال (قوله كقوله تعالى الخ) قرينة الامثلة الثلاثة حالية كما فى المطول (قوله أتقولون الخ) فى كون المراد هنا انكار الفعل الواقع فى الحال بعد اذ القول وقع فيما مضى قبل التكلم الا أن يقال لما كان الكلام عقب هذا القول كان كالحال أو أنه حال من حيث المداومة عليه أى الاصرار عليه وعدم العزم على تركه (قوله ماوقع لبعضهم) هو القطب وقوله فى شرح هذا الموضع أى من المفتاح (قوله لا يجوز تقييده بالحال) لعدم المقارنة (قوله ولعمرى) أى حياتى (قوله فرية) أى كذبة وكتب أيضا قوله فرية فى تسمية ذلك فرية تسمح فان الافتراء تعمد الكذب وهو غير موجود ههنا (قوله مرية) أى شك (قوله سأغسل الخ) القضاء أصله الحتم والايجاب ثم يستعمل فى كمال الصنع والفراغ من الشئ وقضاء يروى بالرفع والنصب فاذا رفعته يكون فاعلا لجالبا ومفعوله ما كان جالبا ويكون القضاء بمعنى الحكم والتقدير والمعنى سأغسل العار عن نفسى باستعمال

(٢) قوله هل رجل عرف له وابن زيد اه

وأمثال هذه أكثر من أن تحصى وأعجب من هذا أنه لما سمع قول النحاة انه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علم الإستقبال لتنافى الحال والاستقبال بحسب الظاهر على ماسنذكره حتى لايجوز يأتيني زيد سيركب أولن يركب فهم منه أنه يجب تجريد الفعل العامل في الحال عن علامة الاستقبال حتى لايصح تقييد مثل هل تضرب وستضرب ولن تضرب بالحال وأورد هذا المقال دليلا على ما ادّعاه ولم يتّطو في صدر هذا المقال حتى يعرف أنه لبيان امتناع تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال (ولاختصاص التصديق بها) أى لكون هل مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها لغير التصديق كما ذكر فيما سبق (وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمانيا أظهر) وما موصولة وكونه مبتدأ خبره أظهر وزمانيا خبر الكون أى بالشئ الذى زمانيته أظهر (كالفعل) فان الزمان جزء من مفهومه بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه حيث يدل بعروضه له أما اقتضاء تخصيصها المضارع بالاستقبال لمزيد اختصاصها بالفعل فظاهر وأما اقتضاء كونها لطلب التصديق فقط لذلك فلأن التصديق هو الحكم بالثبوت أو الانتفاء والنفى والاثبات انما يتوجهان الى المعانى والاحداث التى هى مدلولات الافعال لا الى الذوات التى هى مدلولات الاسماء (ولهذا) أى ولان لها مزيد اختصاص بالفعل (كان فهل أنتم شاكرون لان

السيف فى الاعداء فى حال جاب حكم انه على الشئ الذى يجلبه واذا نصبته يكون مفعولا لجالب وفاعله ما كان جالبا فيكون المراد بالقضاء الموت المحتوم والقدر المقدور والمعنى جالب الموت جالبه اه فنرى والمقصود المبالغة فى أن لايترك دفع العار فى حال من الاحوال (قوله أكثر من أن تحصى) أى من ذى أن تحصى (قوله وأعجب من هذا أنه الخ) انما كان أعجب لان هذا استدلال على تلك الفرية وهو متضمن لها ففيه الفرية وزيادة تقويتها وقال الحفيد انما كان أعجب لان دليل فساده يظهر مما جعله دليلا على دعواه أعنى قول النحاة فان ذلك فى الجملة الحالية لا فى عاملها (قوله بحسب الظاهر) وأما فى نفس الامر فلا منافاة اذ المراد الحال النحوية وهى لاتنافى الاستقبال بل يكون زمنها ماضيا وحالا ومستقبلا لان الواجب انما هو مقارنتها لعاملها فزمنها زمن عاملها أيا كان وكتب أيضا ما نصه واعتبار اللفظ (قوله على ماسنذكره) أى فى بحث الحال من الفصل والوصل (قوله وأورد هذا المقال) أى قول النحاة يجب تجريد صدر الخ كما تصرح به عبارة المطول وفى نسخة هذا المثال والاولى أحسن (قوله فى صدر هذا المقال) أى قولهم تجريد صدر الجملة الحالية وفى نسخة هذا المثال وهى واضحة كتلك فان صدر المثال أعنى يأتينى زيد سيركب مجرد عن علم الاستقبال وانما هو فى الجملة الحالية وصدر قول النحاة المذكور انما يدل على وجوب تجريد الجملة الحالية لا عاملها (قوله ولاختصاص الخ) علة تقدمت على المعلول (قوله أى لكون هل مقصورة) فالباء داخلة على المقصور (قوله بالاستقبال) الباء داخلة على المقصور عليه (قوله مزيد اختصاص) أى اختصاص زائد والمراد بالاختصاص التعلق والاخصية لاتحتمل التفاوت على أنها تدخل على الاسم كما سبق أى أن تعلقها بالفعل ودخولها عليه أزيد وأكثر من دخولها على الاسم أو المراد به الاستدعاء أى أن استدعاءها الفعل ازيد وأشد من استدعاء غيرها له والكاف فى كالفعل استقصائية ولم يعبر بالفعل من أول وهلة اشارة الى أن زيادة اختصاصها به من حيث أظهرية زمانيته ويحتمل أنها تمثيلية باعتبار الافراد العقلية لما كونه زمانيا أظهر فان مفهومه أعم من الفعل وان انحصر فى الخارج فيه وكونه اشارة الى اسم الفعل بناء على أنه يدل على الحدث والزمان لا على لفظ الفعل يتوقف على ثبوت دخول هل على اسم الفعل وان لها مزيد اختصاص به دون بقية الجمل الاسمية اه ملخصا من سم مع زيادة وكتب ايضا قوله مزيد انما قال مزيد لان للاستفهام مطلقا نوع اختصاص بالفعل سم وفنرى (قوله وما موصولة) ويجوز أن تكون موصوفة والجملة صفة فنرى (قوله الذى زمانيته أظهر) أى من زمانية غيره (قوله بعروضه) أى الزمان له أى للاسم وعروضه للاسم من جهة عروضه لمدلوله فالعروض فى الحقيقة للمدلول (قوله لزيد اختصاصها) اللام للتقوية متعلقة باقتضاء لانها ليست زائدة محضة حتى لاتتعلق بشئ (قوله فظاهر) أى لان تأثيرها فى المضارع دليل على أن لها مزيد تعلق بجنس الفعل والا لما أثرت فى بعض أنواعه فاندفع ما فى سم (قوله بالثبوت) أى بوقوع الثبوت أو وقوع الانتفاء والثبوت والانتفاء هما نفس النسبة والمراد بالحكم الادراك وفى حواشى الحفيد اسم ما نصه يحتمل أن يريد بالثبوت والانتفاء الوقوع واللاوقوع للنسبة الحكمية ويحتمل أن يريد بهما نفس النسبة الحكمية بناء على أنها فى السلب سلبية فيكون على حذف مضاف أى بوقوع الثبوت الخ أولا حاجة لذلك لان المتعلق بالمتعلق متعلق (قوله والنفى والاثبات) الاولى أن يقول والثبوت والانتفاء لان الاصح عندهم أن النفى والاثبات ادراك الانتفاء وادراك الثبوت اللذان هما نفس الحكم وتوجه ادراكهما الى المعانى والاحداث انما هو بواسطة توجههما اليها ويحتمل أن المراد بهما الانتفاء والثبوت تأمل (قوله والاحداث) عطف تفسير ومراده بالحدث ما يشمل الصفة القائمة كما فى حسن (قوله التى هى مدلولات الافعال) أى بطريق الاصالة وأما فى الاسماء المشتقات فبالعارض والتبع فلا يرد أنه يلزم أن لاتدخل هل على الجملة الاسمية كذا فى الحفيد وعبارة المطول والنفى والاثبات انما يتوجهان الى الصفات التى هى مدلولات الافعال الخ فقال السيد المراد بالذوات ما يستقل بالمفهومية وبالصفات مقابلها وهى النسب الحكمية والافعال تتضمن هذه النسب الحكمية الصالحة

لان يتوارد عليها النفي والاثبات بخلاف المشتقات فان نسبها تقييدية لا تصلح لذلك وبحث فيه بأن توجيه الاثبات والنفي الى النسب الحكمية الصالحة لذلك انما يدل على مزيد اختصاص بالفعل بالنظر للمشتقات لا بالنظر الى الجملة الاسمية المشتملة على تلك النسب وأجيب بأن النسبة لا تتحقق الا بين الطرفين فاذا دخلت هل على الجملة الاسمية لزم الفصل بينها وبين مطلوبها في الجملة لان مطلوبها الطرفان لتعلق النسبة بهما فالطرف الثاني مطلوبها والاول فاصل بينها وبينه ودخولها على الفعل لا يلزم فيه فصل بينها وبين مطلوبها بل تدخل عليه حقيقة لانه جزء مفهوم الفعل (قوله أدل على طلب الشكر) أى طلب حصوله فى الخارج لانه المراد دون حقيقة الاستفهام لامتناعها من علام الغيوب فترى فهل هنا مستعملة فى معنى مجازى قال فى الاطول عقب قول المصنف أدل على طلب الشكر ما نصه علم منه أن الاستفهام يكون بمعنى الطلب كما علم سابقا أنه يكون بمعنى التمنى فلما علما لم يتعرض لهما فيما سيجيء من بيان المعانى المجازية (قوله وفهل أنتم تشكرون مع أنه مؤكد الخ) لا يقال قد سبق فى أوائل أحوال المسند أن بروز قوله تعالى لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى فى صورة الجملة الاسمية أفاد الاختصاص كما تفيد الجملة الاسمية حقيقة فلم لا يكون بروز فهل أنتم تشكرون فى تلك الصورة وان لم يكن اياها حقيقة مفيد الابراز ما سيتجدد فى معرض الثابت لانا نقول حقيقة الجملة الاسمية فيما نحن فيه أعنى فهل أنتم تشكرون لا تفيد الثبوت بل التجدد لكون خبرها فعلية فكذا ما هو فى صورتها فظهر الفرق بقى هنا بحث آخر وهو أن هل أنتم تشكرون يفيد الاستمرار التجددى اما لبروزه فى صورة المبتدا والخبر أو لكونه اياهما فى الحقيقة على رأى والاستمرار التجددى أمس بالمقام من الاستمرار الثبوتى لدلالته على طلب استمرار الشكر على سبيل التجدد الاشق على النفس المستدعى لزيادة الثواب كما مرت اليها الاشارة فى قوله تعالى الله يستهزئ بهم فما وجه العدول الى ما يفيد الاستمرار الثبوتى ولك أن تقول ما ذكر فى النظم أدل على كمال عنايته تعالى بعباده حيث رضى منهم بما هو أهون عليهم والله أعلم فترى (قوله مع أنه) أى فهل أنتم تشكرون (قوله ما سيتجدد) هو هنا الشكر قال فى الاطول لم يقل ابراز المتجدد لان ما سيتجدد زمانيته أظهر (قوله فى معرض الثابت) أى فى صورة الثابت (قوله من ابقائه) أى ابقاء ما سيتجدد وقوله على أصله أى الذى هو ابرازه فى صورة المتجدد وهى الجملة الفعلية أو الاسمية التى خبرها فعل (قوله لكونها داخلة على الفعل الخ) أى فليس معها ابراز المتجدد فى صورة الثابت (قوله أدل على ذلك) أى من تركه مع الهمزة اه أطول وكتب أيضا ما نصه لان العدول عن الاصل يستدعى نكتة وهى الاشارة الى قوة طلب الشكر (قوله لا يحسن هل زيد منطلق الا من البليغ) يدل على أنه لا يحسن من غيره وان قصد النكتة وأرادها لانه لا اعتداد به من مثله لا نتفاء بلاغته فهو كما يجرى على سبيل الموافقة هكذا قرره الاستاذ وعلى هذا فقوله لانه الذى يقصد الخ أى الذى شأنه ذلك سم والاظهر حسن ذلك من غير البليغ عند قصده النكتة ثم رأيت فى الاطول التنظير فى كلام المصنف بما يؤيد ما قلنا ثم قال بناء على كلام المصنف ما نصه وكان ينبغى أن يقول لا يحسن الا من البليغ مع البليغ اذ كما لا يحسن من غير البليغ لا يحسن من البليغ مع غير البليغ وكما لا يحسن هل زيد منطلق الا منه لا يحسن أزيد منطلق الا منه لانه يدعو الى الفعل وان كانت دعوته دون دعوة هل الا أن نقصان الحسن معها أقل فكأنه للتنبيه على هذا خص الحكم بهل والاحسن بيان المفتاح حيث قال والخطب مع الهمزة فى أزيد منطلق أهون (قوله وهى قسمان) لا يخفى أن هذا التقسيم لا يخص هل لان الهمزة الطالبة للتصديق أيضا قسمان الا أنه جرى الاصطلاح بتسمية هل بسيطة ومركبة فلذا خص بها التقسيم واعتمد على أن الطالب بعد معرفة هل مستغن فى الهمزة عن التعليم أطول (قوله بسيطة) باعتبار المتعلق (قوله وهى التى يطلب بها وجود الشئ) يخرج عنه نحو قولك هل النسبة واقعة هل الاسمى ثابت أطول أى مع أن هل فى مثل ذلك بسيطة ويخرج أيضا عنه هل الشريك معدوم (قوله وجود الشئ) أى التصديق بوقوع وجود الشئ ليوافق ما مر من أن هل لطلب التصديق (قوله ومركبة)

أدل على طلب الشكر من فهل تشكرون وفهل أنتم تشكرون) مع أنه مؤكد بالتكرير لان أنتم فاعل فعل محذوف (لان ابراز ما سيتجدد فى معرض الثابت أدل على كمال العناية بحصوله) من ابقائه على أصله كما فى هل تشكرون وهل أنتم تشكرون لان هل فى هل تشكرون وهل أنتم تشكرون على أصلها لكونها داخلة على الفعل تحقيقا فى الاول وتقديرا فى الثانى وفهل أنتم شاكرون أدل على طلب الشكر (من أفأنتم شاكرون) أيضا (وان كان للثبوت) باعتبار كون الجملة اسمية (لان هل أدعى للفعل من الهمزة فتركه معها) أى ترك الفعل مع هل (أدل على ذلك) أى على كمال العناية بحصول ما سيتجدد (ولهذا) أى ولان هل أدعى للفعل من الهمزة (لا يحسن هل زيد منطلق الا من البليغ) لانه الذى يقصد به الدلالة على الثبوت وابراز ما سيوجد فى معرض الوجود (وهى) أى هل (قسمان بسيطة وهى التى يطلب بها وجود الشئ) أولا وجوده (كقولنا هل الحركة موجودة) أولا موجودة (ومركبة وهى التى يطلب بها

وجود شئ لشئ) أولا وجود له (كقولنا هل الحركة دائمة) أولا دائمة فان المطلوب وجود الدوام للحركة أولا وجوده لها وقد اعتبر فى هذا شيا ن غير الوجود وفى الاولى شئ واحد فكانت مركبة بالنسبة الى الاولى وهى بسيطة بالنسبة اليها (والباقية) من ألفاظ الاستفهام تشترك فى أنها (لطلب التصور فقط) وتختلف من جهة أن المطلوب بكل منها تصور شئ اخر (قيل فيطلب بها شرح الاسم كقولنا ما العنقاء) طالبا أن يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه فيجاب بايراد لفظ أشهر (أو ماهية المسمى)

باعتبار المتعلق (قوله وجود شئ) هو المحمول لشئ هو الموضوع وكتب أيضا قوله وجود شئ المراد بالوجود هنا الثبوت الذى هو النسبة بخلافه فيما الاول فان المراد به التحقق فى الخارج والمراد بوجود شئ غير الوجود فخرجت البسيطة والقرينة على ذلك المقابلة والا فالمطلوب بالبسيطة أيضا وجود شئ هو الوجود لشئ كما ذكره المنوبي اه أى فان نظر الى غير الوجود فى الامرين ففى أولهما شئ واحد وهو الحركة وفى ثانيهما شيا ن هما الحركة ودوامها وان اعتبر الوجود مع ذلك ففى الاول شيا ن وفى الثانى ثلاثة وعلى كل حال فالاعتبار الاول فيه بساطة بالنسبة الى الثانى بمعنى قلة المعتبر وكثرته فافهم ع ق أقول فيه بحث لانه اذا اعتبر الوجود فى الامرين كان فى الاول ثلاثة أيضا الحركة والوجود بمعنى التحقق خارجا والوجود بمعنى الثبوت الذى هو النسبة تأمل ثم ذكرت ذلك لشيخنا ص فقال لى بعد المراجعة ان هذا البحث مذكور وانه أجيب عنه بجوابين أحدهما انه فى الاول لما اتحد الوجودان لفظا عدا شيأ واحدا ثانيهما أن الوجود عين الموجود على ما فيه فالوجود بمعنى التحقق فى الخارج هو عين الحركة على ما فيه تأمل ثم رأيت البحث والجوابين فى سم (قوله أولا دائمة) فى الاطول التصريح بمنع أن يسئل بهل عن النسب السلبية وعليه فنحو قولك هل زيد لا قائم أو ما قائم تركيب فاسد لانهم لم ينطقوا به وحينئذ فقول الشارح أولا دائمة غير سديد وقد صرح ابن السبكى فى جمع الجوامع بالمسئلة فى مبحث الحروف فراجعه مع شرحه للمحلى وحواشيه وحرر اه حفناوى ويمكن أن يقال ليس مراد الشارح أنه يفرد هذا السلب فى السؤال بل قصده بيان اعتبار مقابل المذكور فى السؤال على أنه يمكن اعتبار النسبة غير سلبية بجعل القضية معدولة المحمول تأمل (قوله شيا ن) هما الحركة والدوام كما فى سم (قوله غير الوجود) أى النسبة التى هى ثبوت الدوام (قوله شئ واحد) هو الحركة وفيه أن اعتبار المحمول هناك شيأ ثانيا وعدم اعتباره فى الاولى تحكم الا أن يتكلف بما مر وكتب أيضا قوله شئ واحد أى غير الوجود سم أى غير الوجود بمعنى النسبة وغير الوجود بمعنى التحقق خارجا (قوله فكانت مركبة بالنسبة الى الاولى الخ) أشار الى أن البسيط هنا بمعنى ما كان أقل أجزاء من مقابله والمركب بمعنى ما كان أكثر أجزاء من مقابله لا بمعنى الجوهر الفرد والجسم المركب (قوله والباقية) هى تسعة وكلها أسماء (قوله من ألفاظ الاستفهام) أى السابقة فلا يرد أن أم المنقطعة لا تكون الا للتصديق كما بين فى محله يس (قوله تصور شئ آخر) أى غير المطلوب بغيره يعنى ولو بالاطلاق والتقييد كما فى متى وأيان فانهما يشتركان فى مطلق الزمان الا أن الاول لمطلقه والثانى للمستقبل (قوله فيطلب بها شرح الاسم) أو ماهية المسمى ويتعين المراد بالقرينة (قوله شرح الاسم) أى شرح مفهومه وأنه لاى معنى وضع وكتب أيضا قوله شرح الاسم أى تبيين معناه فى اللغة أو فى الاصطلاح وكان الاولى أن يقول الكلمة ليعم الفعل والحرف لكنه ذكر الاسم لمشاكلته للمسمى من عروس الافراح أو يقال المراد الاسم اللغوى (قوله ما العنقاء) حكى الزمخشرى فى ربيع الابرار ما حاصله أن العنقاء كانت طائرا وكان فيها من كل شئ وكانت فى زمن أصحاب الرس تأتى الى أطفالهم وصغارهم فتخطفهم وتغرب بهم نحو الجبل فشكوا ذلك الى نبيهم عليه الصلاة والسلام فدعا الله عليها فأهلكها وقطع نسلها وعقبها فسميت عنقاء مغرب لذلك يس (قوله طالبا) أى كل منا أو أنا للواحد المعظم نفسه وهذا وان صح به افراد الحال لكن الانسب طالبين (قوله ويبين مفهومه) أى الاجمالى الذى لا يعرف منه الماهية هذا هو المناسب لقول الشارح فيجاب بايراد لفظ أشهر وان كان قد يطلب بما الشارحة تفصيل المعنى كما يأتى (قوله بايراد لفظ أشهر) كأن يقال طائر أو طائر عجيب وكتب أيضا قوله بايراد لفظ أشهر أى لفظ مرادف له أشهر منه كقوله ما الانسان فيقال بشر لمن يعرف معنى البشر دون الانسان فليس المطلوب الا بيان المفهوم بأن تلاحظ ذاتياته لا على التفصيل على طريقة الحد ولهذا اذا لم يوجد لفظ أشهر يؤتى بما يدل على التفصيل من غير أن يقصد التفصيل سم وكتب أيضا قوله بايراد لفظ أشهر وهذا هو التعريف اللفظى والمقصود منه تمييز المعنى الحاصل عنده عن غيره بانه الموضوع له اللفظ وأنه المعنى الذى

يريده فالمعنى حاصل غير ملتفت اليه وكأن المعرّف يقول للطالب المعنى الذى تريده هو هذا المعنى الحاصل عندلِ ولهذا استشكلوا كونه يفيد التصوّر فان المتصوّر حاصل كما قد علم والحاصل لا يحصّل فالذى يفيده هو التصديق بان هذا الاسم موضوع لهذا المعنى وأقول يمكن الجواب بأن مرادهم بكونه يفيد التصوّر أنه يفيده على وجه أن المعنى المتصوّر يفهم لفظ كذا أى انه يلفت النفس و يوجهها الى تصوّره على هذا الوجه وهذا غير حاصل قبل (قوله أى حقيقته الخ) تفسير للماهية وفيه تنبيه على ماهو المختار عنده من أن الحقيقة والماهية شئ واحد هو مابه الشئ هو هو وقد يفرق بان مابه الشئ هو هو باعتبار تحققه حقيقة وباعتبار تشخصه هوية ومع قطع النظر عن ذلك ماهية سم وفى الفنرى قوله أى حقيقته التى هو بها هو أشار الى أن المراد بالماهية هنا الحقيقة أعنى مابه الشئ هو هو باعتبار التحقق لا المعنى المشهور الذى لم يعتبر فيه التحقق بقرينة حكمه بتقدم مطلب هل البسيطة عليه اه وكذا فى سم عن ع س (قوله التى هو) أى المسمى بها أى بالحقيقة أى بسببها هو أى ذلك المسمى فالنوع المخصوص من الحيوان مثلا انسان بسبب الحيوانية والناطقية فالمسمى ملاحظ اجمالا والحقيقة ملاحظة تفصيلا فاختلف السبب والمسبب باعتبار الاجمال والتفصيل وأما اختلاف المبتدا والخبر فباطلاق المبتدا وتقييد الخبر بالسبب أو بملاحظة المبتدا نوعا مخصوصا مع قطع النظر عن العنونة عنه بكذا والخبر نوعا مخصوصا معنونا عنه بكذا (قوله بايراد ذاتياته) الجنس والفصل وقد تذكر الرسوم مقام الحدود توسعا يس وكتب أيضا قوله بايراد ذاتياته وهى الكون الاوّل فى الحيز الثانى والسكون عكسها أو الحركة كونان فى مكانين فى زمانين والسكون كونان فى زمانين فى مكان واحد (قوله وتقع هل) أى يقع السؤال بهل بين السؤال بما التى هى لشرح الاسم وبين التى لطلب الماهية وكتب أيضا قوله وتقع هل البسيطة الخ فى هذا الكلام بحث من وجهين ولذلك حكاه بصيغة التمريض أحدهما أن ماذكر من استحالة طلب الوجود قبل الوقوف على المفهوم فى الجملة لا يسلم بل قد يطلب بناء على أن الاصل فى اللفظ وضعه لمفهوم ما ثم على تقدير تسلمه فانما ذلك اذا لم يعرف أن له مفهوما أصلا كما قررنا وأما ان عرف أن له مفهوما ولو لم يوقف على مايعينه فى الجملة فلا مانع من السؤال عن وجوده وثانيهما أن شرح الاسم لا يتعين أن يكون بالاجمال حتى تتوسط هل البسيطة بينه وبين التفصيل الحقيقى لجواز أن يسئل عن تفصيل مفهوم اللفظ ثم يسئل عن وجوده فلا يحتاج بعد الى سؤال آخر الابهل المركبة التى يسئل بها عن أحوال الشئ الزائدة على حقيقته وهى التى تقع فى الرتبة الرابعة بناء على ماذكره المصنف اللهم الا أن يكون شرح الاسم مخصوصا اصطلاحا بالسؤال عن مدلول الاسم فى الجملة وأنه لا يسئل اصطلاحا عن التفصيل الا عند تحقق الوجود من ع ق وقوله لجواز أن يسئل عن تفصيل مفهوم اللفظ أى مع قطع النظر عن كون هذا المفهوم حقيقة وماهية أولا فاذا سئل ثانيا عن وجوده وأجيب بالوجود عرف أنه حقيقة وماهية أما مع ملاحظة أنه حقيقة وماهية فلا يكون الا بعد العلم بالوجود لاختصاص الحقيقة والماهية بالموجودات فلا يكون البحث الثانى متجها تدبر وفى سم عن ع س الجواب عن البحث الاوّل بما ملخصه ان المراد أنه يستحسن السؤال أولا عن المفهوم اجمالا بما ثم السؤال ثانيا عن وجوده بهل البسيطة وأن تعبير الشارح بالاستحالة فى قوله لان من لا يعرف مفهوم اللفظ استحال الخ تسمح فتدبر (قوله فى الترتيب) أى فى حال الترتيب أى ترتيب الطلب (قوله الطبيعى) هو توقف الثانى على الاوّل لا على سبيل العلية وكتب أيضا قوله الطبيعى أى العقلى نسبة للطبع بمعنى العقل اذ هو المراعى للمناسبات ح ف وفى ع ق مايدل عليه (قوله ثم وجود المفهوم فى نفسه) أى بهل البسيطة (قوله ثم ماهيته وحقيقته) وترك الرابع وهو السؤال عن حاله بهل المركبة بعد السؤال عن ماهيته وحقيقته والحاصل أنك تقول مثلا ما البشر فتجاب بانسان ثم تقول هل هو موجود أولا فتجاب بموجود ثم تقول ما ماهيته وحقيقته فتجاب بحيوان ناطق ثم تقول هل يمشى على أربع أو رجلين ونحو ذلك من الاحوال العارضة له (قوله لان من لا يعرف مفهوم اللفظ) أى الاجمالى علة للترتيب

أى حقيقته التى هو بها هو (كقولنا ما الحركة) أى ما حقيقة مسمى هذا اللفظ فيجاب بايراد ذاتياته (وتقع هل البسيطة فى الترتيب بينهما) أى بين ما التى لشرح الاسم والتى لطلب الماهية يعنى أن مقتضى الترتيب الطبيعى أن يطلب أولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم فى نفسه ثم ماهيته وحقيقته لان من لا يعرف مفهوم اللفظ استحال منه أن يطلب وجود ذلك المفهوم ومن لا يعرف أنه موجود استحال منه أن يطلب حقيقته وماهيته اذ لا حقيقة للمعدوم

و لاماهيــــة له والفرق بين المفهوم من الاسم بالجملة وبين الماهية التى تفهـــم من الحــد بالتفصـــيل غير قليل فان كل مــن خوطب باسم فهم فهما ما ووقف على الشئ الذى يدل عليـه الاسم اذا كان عالما باللغـة وأما الحد فلا يقف عليه الا المرتاض بصناعة المنطق فالموجـودات لها حقائق ومفـهومات فلها حدود حقيقية واسمية وأما المعـدومات فليس لها الا المفهومات فلا حدود لها الا بحسب الاسم لان الحد بحسـب الذات لا يكون الا بعـد أن يعرف أن الذات موجودة حتى ان ما يوضع فى أول التعاليم من حدود الاشياء التى يبرهن عليها فى أثناء التعاليم انما هى حدود اسميـــة ثم اذا برهن عليها وأثبت وجـودها صارت تلك الحدود بعينها حدودا حقيقية جميع ذلك مذكور فى الشـفاء (و) يطلب (بمن العـارض المشخص) أى الامر الذى يعرض (لذى العلم) فيفيد تشخصه وتعينه (كقولنا مـن فى الدار) فيجاب بزيد ونحوه مما يفيد تشخصه

(قوله ولا ماهيــة له) لان الماهية المرادة هنا ما به الشئ هو بالمعنى المتعارف أعنى الموجود هو هو والمعدوم لا وجود له فلا ماهية أيضا بالمعنى المراد هنا فتدبر (قوله والفرق الخ) لما كان الحد والمحدود متحدين ذاتا مختلفين من جهـة الاجمال والتفصيل فربما يتوهم متوهم عدم الفائدة فى التحديد سواء كان حقيقيا أو اسميا دفعه بقوله والفرق الخ اه سيرامى (قوله بين المفهوم) أى للعالم باللغة كما يأتى وقوله بالجملة أى الاجمال والباء للملابسة (قوله غير قليل) أى حقير بل هو عظيم أو المراد بالقلة الخفاء (قوله فهم) أى الماهية سم (قوله ووقف الخ) أى اجمالا فيعلم ان سمع لفظ انسان أنه موضوع لنوع مخصوص من الحيوان (قوله المرتاض بصناعة المنطق) فيه أن الذاتيات انما تعرف (١) بالعقل أو محض فرض العقل على الاصح فالارتياض فى صناعة المنطق لا يفيد معرفة ذاتيات الاشـياء وقد يقال المرتاض بصناعة المنطق يستخرج للحقيقة أجزاءها الذاتية من الجنس والفصل عند عدم النقل تأمل (قوله فالموجودات) مرتبط بقوله سابقا ومن لا يعرف أنه موجود الخ وكتب أيضا قوله فالموجودات أى فى نفس الامر وقوله لها حدود حقيقية أى ان علم وجودها واسمية ان لم يعلم (قوله لها حقائق) وهى الماهيات المركبـة من الذاتيات مأخوذة باعتبار التحقق والوجود سم (قوله ومفهومات) أى صور فى العقل مدركة من اللفظ بواسطة توضيح كتب اللغة سواء كانت مع الوجود أو لا (قوله فلها حدود حقيقية) أى تدل على الحقائق وقوله واسمية أى لفظية تدل على المفهومات (قوله وأما المعدومات) أى أسماء المعدومات (قوله بحسب الذات) أى الحقيقة (قوله حتى الخ) تفريع على قوله لا يكون الا بعد أن يعرف الخ (قوله فى أول التعاليم) هى بمنزلة الابواب (قوله انما هى حدود اسمية) فى الحفيد ما ملخصه مع الايضاح انه كان عليه أن يتعرض فيما سبق لبيان انه قد يطلب بما الشارحة للاسم تفصيل ما دل عليه الاسم اجمالا أى تفصيل الموضوع له وأن جوابها حينئذ حد له بحسب الاسم ليتضح بذلك ما ذكره هنا من أن الحدود الاسمية تصير حدودا حقيقية فان هـذا لا يتضح بما تعرض له سابقا من انه يطلب بما الشارحة بيان مجمل المعنى فيجاب بايراد لفظ أشهر اذ لا بد من التفصيل فى الحـد الاسمى اه (قوله وأثبت وجودها) أى الخارجى (قوله صارت الخ) هذا كليا غير مسلم لان الحـد الاسمى عبارة عن جميع ما اعتبره الواضع فى مفهوم اللفظ وما اعتبره قد يكون عارضا للافراد لا ذاتيا فلا يمكن بعـد اثبات الوجود أن يكون حدا حقيقيا الا ان الحـد الحقيقى عبارة عن جميع ذاتيات الشئ الموجود فلا بد من تأويل كلامه بان المراد أنه بعد اثبات الوجود يمكن أن يصير حدا حقيقيا بان يكون ما اعتبره الواضع جميع ذاتيات الافراد ع س سم (قوله تلك الحدود) أى التعاريف وقوله حـدودا حقيقيـة أى بحسب الحقيقة فانقلب الاسمى حقيقيا (قوله وبمن العـارض المشخص لذى العلم) قال فى الاطول الاظهر ان المطلوب بمن المشخص من ذى العلم كقولنا من فى الدار فيجاب بزيد فاذا لم يكن الجواب بالمشخص يعدل الى مفهوم كلى منحصر فى الشخص وفى المقام بحث لان السائل يعرف مشخص زيد ويردد الكون فى الدار بينه وبين غيره وانما يطلب تصديقا خاصا فهو كالهمزة وأم فى سؤال متردد بين الاشخاص فى الكون فى الدار اه ملخصا والجواب عنه انه ليس مطلوب السائل تصور مشخص زيد باعتبار خصوصه حتى يعترض بأنه متصور له بل تصوره شخص من فى الدار زيدا أو غيره وهو يجهل مشخص من فى الدار باعتبار هذا العنوان ولما كان التصديق بثبوت شئ لصاحب هـذا المشخص بخصوصه تابعا التصور المشخص حكموا بان هـذه الكلمات لطلب التصور فقط تدبر (قوله العارض) سواء كان ذلك العارض علما أو غيره كوصف ع ق فالمراد بالعارض الامر المتعلق به كما فى الحفيد (قوله المشخص) خرج العارض العام كالضاحك والكاتب (قوله لذى العلم) عبر بالعلم دون العقل ليتناول البارى جل اسمه نحو فمن ربكما يا موسى (قوله وتعينه) عطف تفسير (قوله فيجاب بزيد) ولا شك ان زيدا عارض للذات (قوله ونحوه مما يفيد تشخصه) كقولك الرجل الطويل الذى لقيته بالامس فصحة الجواب بهذا من جهة أن المخاطب يفهم منـه التشخص بسبب انحصار مجموع الاوصاف فى شخص وان كانت تلك الاوصاف بالنظر الى مفهوماتها كليات كذا فى

(١) قوله بالعقل صـوابه بالنقل اه من هامش

الاطول (قوله وقال السكاكي) أى فى الفرق بين ما ومن وهو مقابل للقيل السابق وهل هو قائل بما سبق ويزيد عليه هذا أولا حرر سم وعبارة الاطول عقب قوله تقول ما عندك الخ ما نصه وهذا سؤال عن الجنس اجمالا وقد يسئل عنه تفصيلا فيقال ما الكلمة فيجاب بلفظ وضع لمعنى مفرد أو هذا سؤال عن الجنس مع قطع النظر عن انه مسمى الاسم وقد يسئل عنه من حيث هو كذلك كما سمعت وكما يقال ما الانسان فيقال بشر فلم يزد المصنف بما ذكره على ما ذكره السكاكى الا تفصيلا لما اندرج فى بيانه اه فتأمله لما قبله بالنسبة الى من فقط (قوله أى أى أجناس) فيه تسمح لان ما للجنس وأى لمميزه لكن لما كان مميز الجنس يستشعر منه الجنس فسر ما عندك بأى جنس عندك تسامحا التلازم جوابهما والا فالمجاب به عن أى هو أن يقال شئ مكتوب أو شئ عاقل أو شئ ملبوس ونحوه مما فيه ذكر المميز للجنس الموجود فافهم اه من ع ق أى والمجاب به عن ما كتاب ونحوه كفرس وانسان (قوله ويدخل فيه السؤال عن الماهية) عبارة السكاكى وأما ما فللسؤال عن الجنس تقول ما عندك الى أن قال وكذلك ما الكلمة وما الاسم وما الفعل وما الحرف وما الكلام فقد فصل بين قوله تقول ما الكلمة و بين ما قبله بقوله كذلك ولا بد لذلك من نكتة والذى يلوح من الشارح أنها التنبيه على أن ما بعده سؤال عن الماهية والحقيقة تفصيلا بالحد وما قبله سؤال عنها اجمالا كذا فى السيد فأشار الشارح بقوله ويدخل الخ الى أن المراد بالسؤال بما عن الجنس ما يشمل السؤال عنه اجمالا والسؤال عنه تفصيلا وكتب أيضا قوله ويدخل فيه السؤال عن الماهية أى تفصيلا بالحد اذ ليس المراد بالجنس الجنس المنطقى حتى لا يشمل النوع بل اللغوى وهو ما دل على متعدد (قوله أى أى أجناس الالفاظ هى) أى أى جنس من أجناس الالفاظ أى أى نوع من أنواع الالفاظ هى (قوله عن الجنس من ذوى العلم) أو غيرهم كما فى الاطول وكتب أيضا ما نصه أراد بالجنس الجنس اللغوى الشامل للنوع لا المنطقى فقط (قوله وفيه) بأى فى كلام السكاكى بالنظر الى من فقط فان المنقول انه يسئل بمن عن العارض المشخص كما مر وأرجع بعضهم النظر الى قوله أو عن الوصف فان المنطقيين قالوا لا يسئل بما عن الصفات المميزة بل بأى وأجاب بأن مراد السكاكى أنها قد تخرج عن حقيقتها فيستفهم بها عن الصفات من يس (قوله بل جوابه الخ) ولا يرد قوله

أتوا نارى فقلت منون أنتم * فقالوا الجن قلت عموا ظلاما

لان السائل اعتقد أنهم من جنس البشر وسأل عما يميزهم ككونهم من أى قبيلة فأجابوا بالجنس اشارة الى أن الاعتقاد خطأ وأنه لا ينبغى السؤال بمن قال فى الاطول وهناك نظر أقوى وهو أنه لو كان للسؤال عن الجنس لما صح لمن قال لك جاءنى انسان من هو مع شيوعه ولصح السؤال عمن جهل جنسه وهو بحضرتك بمن هو اه (قوله عما يميز) يظهر أن المراد عن موصوف ما يميز أى موصوف وصف يميز الخ لقوله بعد أى أنحن ام أصحاب محمد الخ فالمسؤل عنه بأى الاشخاص الموصوف بالكون كافرين أو الكون أصحاب محمد فقول الشارح بعد وسألوا عما يميز أى موصوف ما يميز وقوله مثل الكون تمثيل لما يميز تأمل (قوله المتشاركين) الاقتصار على الاثنين بيان للاقل وأخذ به والا فهى تميز أحد المتشاركين أيضا سم بل واحدى المتشاركتين والمتشاركات (قوله يعمهما) تأكيد للاشتراك اذ الامر المتشارك فيه لا يكون الا كذلك هكذا فى الفنرى وغيره ثم قال فى الاطول احترز به عن المتشاركين فى مال أو دار فانه لا يسئل بأى عما يميزهما ما لم يجعلا تحت ما يعمهما ولو كان مفهوم المتشاركين فى هذا المال ولم يتنبه له السيد فقال فى شرح المفتاح هو لتأكيد التشارك ولا بد فى معرفة ما يعم فى بعض المواضع من فطانة ففى قولك جاءنى زيد وعمرو ولا أدرى أيهما تقدم الامر الاعم الجائى أى لا أدرى أى الجائيين تقدم اه (قوله أى الفريقين الخ) هو حكاية كلام المشركين لليهود وقد أجابهم اليهود بقولهم أنتم كذبا وافتراء (قوله وسألوا) أى الكافرون وكتب أيضا قوله وسألوا عما يميز عبارة ع ق فسألوا عما يميز الفريق الذى ثبتت له الخيرية (قوله قائلين لهذا القول) حال من الكافرين ولا حاجة اليه بل الاوضح حذفه راجع ع ق

(وقال السكاكى يسئل بما عن الجنس تقول ما عندك أى أى أجناس الاشياء عندك (وجوابه كتاب ونحوه) ويدخل فيه السؤال عن الماهية والحقيقة نحو ما الكلمة أى أى أجناس الالفاظ هى وجوابه لفظ مفرد موضوع (أو عن الوصف تقول ما زيد وجوابه الكريم ونحوه و) يسئل (بمن عن الجنس من ذوى العلم تقول من جبريل أى أبشر هو أم ملك أم جنى وفيه نظر) اذ لا نسلم انه للسؤال عن الجنس وانه يصح فى جواب من جبريل أن يقال ملك بل جوابه ملك يأتى بالوحى كذا وكذا مما يفيد تشخصه (و) يسئل (بأى عما يميز أحد المتشاركين فى امر يعمهما) وهو مضمون ما أضيف اليه أى (نحو أى الفريقين خير مقاما أى أنحن أم أصحاب محمد) صلى الله عليه وسلم فالمؤمنون والكافرون قد اشتركا فى الفريقية وسألوا عما يميز أحدهما عن الآخر مثل الكون كافرين قائلين لهذا القول ومثل الكون أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم (و) يسئل (بكم

عن العدد نحو سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة) أى كم آية آتيناهم أعشرين أم ثلاثين فمن آية مميز كم بزيادة من لما وقع من الفصل بفعل متعد بين كم ومميزه كما ذكرنا فى الخبرية فكم ههنا للسؤال عن العدد ولكن الغرض من هذا السؤال هو التقريع والتوبيخ (و) يسئل (بكيف عن الحال وبأين عن المكان وبمتى عن الزمان) ماضيا كان أو مستقبلا (وبأيان عن الزمان المستقبل قيل وقد تستعمل فى مواضع التفخيم مثل يسأل أيان يوم القيامة وأنى تستعمل

(قوله عن العدد) أى العدد المبين كما فى الرضى فلا يصح أن يجاب عن قولك كم رجلا فى البلد بألوف كذا فى الاطول (قوله نحو سل بنى اسرائيل الخ) الآية ليست على حقيقة الاستفهام فلا ينبغى التمثيل بها الا ان المقام مقام بيان المعانى الحقيقية كما لا يخفى أطول وأقول قول الشارح فكم ههنا للسؤال الخ صريح فى بقاء كم على حقيقتها من الاستفهام وأن الغرض منه التوبيخ فهو وسيلة اليه من حيث دلالة الجواب على كثرة الآيات ففيه توبيخهم بعدم اتعاظهم مع كثرة الآيات فلا يرد اعتراض الاطول (قوله فمن آية مميز كم) وكم مفعول آتيناهم الثانى (قوله بزيادة من) أنكر الرضى زيادة من فى مميز كم الاستفهامية وقال لم أجده فى نظم ولا نثر ولا كتاب من كتب النحو ومن لطائف الشارح أنه قال فى مقابلته وأقول سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة ويندفع كلام الشارح بانه تحتمل الآية كم الخبرية على ماذكره الزمخشرى فلا يتم تمسكا عليه ونحن نقول يجوز أن تكون من زائدة فى المفعول وتكون كم مصدرية أى كم مرة آتيناهم آية بينة اه أطول وأجاب الفنرى بان مراد الرضى عدم العثور على جرها اذا لم يفصل بينه وبين كم بفعل متعد كما دل عليه سياق كلامه وكتب أيضا قوله بزيادة من ظاهر فى القول بان من هذه زائدة ويحتمل أن المراد انه أتى بها لغرض الفصل وهى للبيان أو التبعيض كما قيل بهما أيضا كذا فى يس (قوله لما وقع من الفصل الخ) ولو لم تزد من لالتبس مميز كم بمفعول الفعل المتعدى (قوله كما ذكرنا فى الخبرية) الفرق بين كم الاستفهامية وكم الخبرية أن كم الاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم عند المخاطب فى ظن المتكلم وكم الخبرية لعدد مبهم عند المخاطب ربما يعرفه المتكلم وأما المعدود فهو مجهول فى كليهما فلذا احتيج الى المميز المبين للمعدود ولا يحذف الا لدليل وان الكلام مع الخبرية يحتمل الصدق والكذب بخلافه مع الاستفهامية وان المتكلم مع الخبرية لا يستدعى من مخاطبه جوابا لانه مخبر والمتكلم بالاستفهامية يستدعيه لانه مستخبر وغير ذلك مما هو مذكور فى مغنى اللبيب وغيره اه فنرى (قوله ولكن الغرض الخ) يجوز أن يراد به الاستفهام على حقيقته من غير استحالة لان المقصود أمر النبى صلى الله عليه وسلم بالسؤال وسؤاله لا يستحيل سم (قوله عن الحال) أى عن الصفة فهو أبدا سؤال عن المسند أو عن الحال مثال الاول كيف زيد ومثال الثانى كيف يقوم زيد أطول وكتب أيضا قوله عن الحال قال السيد الصفوى وحفظى أن السيد الجرجانى قيده بالحال الثابتة دون المنتقلة سم (قوله وبأين عن المكان) فاما أن يسئل به عن المسند نحو أين زيد واما عن الظرف نحو أين تسكن أطول وكذا فى متى نحو متى القتال ومتى يقدم زيد وكذا أيان وأنى (قوله ماضيا كان أو مستقبلا) أى أو حالا ولا وان أوهم اقتصار المصنف خلافه (قوله وبأيان عن الزمان المستقبل) قيل أصل أيان أى أوان فحذف احدى الياءين من أى والهمزة من أوان فصار أيوان فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء فصار أيان ورد بان كسر الهمزة فيه لغة مستعملة وهو يأبى أن يكون أصله ذلك لانه تثقيل فى مقام التخفيف اللهم الا أن يقال الكسر عوض عن الياء المحذوفة والحق أن كون الاسم غير متمكن يأبى التصرف المذكور فنرى (قوله قيل وقد تستعمل الخ) يحتمل أن يكون المراد منه أنها لا تستعمل الا فى مواضع التفخيم كما قيل ويحتمل أن المراد أنها تستعمل للتفخيم كما تستعمل فى غيره وهو ظاهر كلام النحويين اه ع ق (قوله أيان يوم القيامة) ولا تضر الاخبار بأيان عن يوم القيامة لان المراد السؤال عن زمان وقوعه اذ الكلام على تقدير المضاف اى أيان وقوع يوم القيامة فليس اخبارا بالزمان عن اليوم الذى هو كالجثة هنا وكذا لا اشكال فى السؤال عن زمان وقوع اليوم الذى هو من أسماء الزمان لانه يجوز أن يعتبر الوقت بوقوع مخصوص كما يقال متى يوم القائى بفلان لان المراد ما يقع فيه وأيضا يجوز أن يعتبر الاخص ظرفا للاعم والعكس والتفخيم هنا ولو كان هذا الكلام حكاية عن الكافر الذى لا يعتقد وجود يوم القيامة فضلا عن تفخيمه اغا تحقق لان هذا السؤال بقوله بناء على اعتقاد المخاطب استهزاء وانكارا اه ع ق وقوله استهزاء أى بالمخاطب (قوله وأنى تستعمل الخ) يحتمل أن تكون حقيقة فى الاستعمالين فتكون من قبيل المشترك

وان

وأن تكون مجازا فى أحدهما ع ق وسيأتى فى الشارح (قوله تارة) أى مرة بعد مرة على ما فى الصحاح فالتقييد بتارة كالتقييد بكثير أطول (قوله بمعنى كيف الخ) وتجيء بمعنى متى أيضا وهو كانيا بمعنى كيف قال الرضى وفسر الآية بالمعانى الثلاثة أطول (قوله نحو فأتوا حرثكم أنى شئتم) كان الاحسن التمثيل بقوله تعالى أنى يحيي هذه الله بعد موتها التنظير صاحب العروس فى تمثيل المصنف بأن أنى فيه لو كانت استفهامية لا كتفت بما بعده الان من شرط الاستفهامية أن تكتفى بما بعدها قال والذى اختاره شيخنا أبو حيان أنها فى هذه الآية شرطية وأقيمت فيها الاحوال مقام الظروف المكانية وجوابها محذوف وفى كونها استفهامية أو شرطية اشكال لان كلا من الاستفهامية والشرطية لها الصدارة فلا يعمل فيهما ما قبلهما من يس وكتب أيضا ما نصه سبب نزولها أنهم كانوا يقولون من جامع امرأته من جهة دبرها فى قبلها كان الولد أحول سم (قوله على أى حال) أى من الاستلقاء وغيره (قوله بعد أن يكون الخ) لان فى تعليق الامر بالاتيان بالحرث المناسب لمشروعيته ما يشعر بعليته له فيقتضى ان تعميم حال الاتيان انما هو بعد أن يكون المأتى موضع الحرث فيقتضى عدم الاذن فى اتيان الادبار اذ ليست محلا للحرث الذى هو طلب النسل ويؤيد ذلك أن الله تعالى قال فى الآية الاخرى فأتوهن من حيث أمركم الله اذ يفهم أن ثم موضعا لم يؤمر بالاتيان منه وغير الدبر مأمور به اجماعا فلم يبق محل لم يؤذن فيه الا الدبر اه ع ق وكتب أيضا قوله بعد أن يكون المأتى موضع الحرث أى وهو الفرج دون الدبر ففى ذكر الحرث اشارة الى ذلك والمنع من الدبر خلافا للشيعة حيث أجازوا الاتيان فى دبرها سم (قوله المأتى) بفتح التاء وبكسرها وتشديد الياء (قوله موضع الحرث) فيه اشارة الى أن فى الآية حذف مضاف أى موضع حرثكم شبه الفرج بالارض التى تحرث والجماع بالحرث والمنى بالبذر والولد بالزرع (قوله ولم يجئ أنى زيد الخ) محترز قوله ويجب أن يكون بعدها فعل (قوله وقوله تستعمل) أى دون أن يقول وضعت (قوله ويحتمل أن يكون الخ) هذا يتعلق بقوله وأخرى الخ فقط سم وكتب أيضا قوله ويحتمل أن يكون معناه الخ عطف على يحتمل الاولى أى واشارة الى أنه يحتمل أن يكون معناه الخ كما يؤخذ من المطول وكتب أيضا قوله ويحتمل أن يكون معناه أين أى لا مجموع من أين كما هو ظاهر كلام المتن وعبارة الاطول عقب قوله بمعنى من أين نحو أنى لك هذا ذهب جماعة الى أنها فى معنى من أين وآخرون الى أنها فى معنى أين ومن مقدرة فلذا قال بمعنى من أين ليمكن تطبيقه على أى مذهب يراد فمن قال الباء بمعنى فى فقد خرج عن المصلحة ويؤيد كونها بمعنى أين مجيء من أنى كما فى قوله

*من أين عشرون لنا من أنى * وههنا بحث شريف خفى عن البصائر لانه لطيف وهو انه ليس شيء مما ذكر ويذكر من مباحث الاستفهام مما يتعلق بفن المعانى فان حقائقه وظائفه لغوية ومجازاته من مباحث البيان وفروع قواعد المجاز نعم انه يتفرع على حقائقه مزايا يتوقف معرفتها على معرفة الحقائق لكن لم يذكر شيأ منها وينبغى أن يقول وأما الاستفهام فلاعتبارات لا تعرف الا بمعرفة ما بين أدواته من التفصيل وقد بين ذلك فى النحو كما قاله فى بيان اعتبارات تقييد المسند بالشرط اذ الفرق بينهما تحكم اه وقوله فلذا قال بمعنى من أين ليمكن الخ أى فقول المصنف انه يستعمل بمعنى من أين أى سواء كان ذلك من جهة اضمار من قبل أنى أو من جهة ان معنى أنى من أين بجملتها (قوله من أين) خبر مقدم وعشرون مبتدأ مؤخر ولنا صفة عشرون وقوله من أنى الظاهر أنه خبر حذف مبتدؤه وصفته بدليل ما قبله أى من أنى عشرون لنا وهل يحتمل أن يكون تأكيدا بالمرادف لمن أين مع وجود الفصل من يس (قوله على ما ذكره الخ) متعلق بقوله أن يكون معناه الخ وفى ع ق ما ملخصه ان أنى التى ليست بمعنى كيف تكون بمعنى من أين كما فى الآية فتتضمن الظرفية والابتدائية وتكون بمعنى أين فقط كما فى البيت فتتضمن الظرفية دون الابتدائية ويحتمل أن أنى تكون بمعنى أين فقط دائما لانها تارة يصرح بمن معها كما فى البيت وتارة تقدر كما فى الآية على ما ذكره بعض النحاة (قوله تستعمل) أى على سبيل المجاز المرسل (قوله بحسب الخ) متعلق بتستعمل أو بمحذوف أى ويتعين ذلك الغير بحسب الخ (قوله كالاستبطاء) فالاستفهام مسبب عن الجهل وهو عن كثرة

تارة بمعنى كيف) ويجب أن يكون بعدها فعل (نحو فأتوا حرثكم أنى شئتم) أى على أى حال ومن أى شق أردتم بعد أن يكون المأتى موضع الحرث ولم يجئ أنى زيد بمعنى كيف (وأخرى بمعنى من أين نحو أنى لك هذا) أى من أين لك هذا الرزق الآتى كل يوم وقوله تستعمل اشارة الى أنه يحتمل أن يكون مشتركا بين المعنيين وأن يكون فى أحدهما حقيقة وفى الآخر مجازا ويحتمل أن يكون معناه أين الا أنه فى الاستعمال يكون مع من ظاهرة كما فى قوله

من أين عشرون لنا من أنى أو مقدرة كقوله تعالى أنى لك هذا أى من أنى أى من أين على ما ذكره بعض النحاة (ثم ان هذه الكلمات) الاستفهامية (كثيرا ما تستعمل فى غير) الاستفهام) مما يناسب المقام بحسب معونة القرائن (كالاستبطاء

الدعوة اذ يبعد جهل القليل وهى عن الاستبطاء فاطلق المسبب وأراد السبب ولو بوسائط وقوله والتعجب فالتعجب يستلزم الجهل وهو يستلزم الاستفهام (قوله نحو كم دعوتك) مثل فى الايضاح بقوله تعالى متى نصر الله (قوله فى عدم ابصاره اياه) من ظرفية المطلق فى المقيد (١) اذ المراد فى وقت عدم الخ وعلى كل فالمتعجب منه عدم ابصاره اياه وفيه أن التعجب منه يستدعى خفاء سببه فيصح الاستفهام عنه فلا محل لقوله ولا يخفى الخ لان ذلك فى حال لا يخفى وكأنه مبنى على أن المستفهم عنه عدم ابصاره وليس كذلك انمعنى العبارة أى شئ ثبت لى فى حال كونى لا أرى الهدهد أى أى حالة حصلت لى منعتنى الرؤية (قوله عن حال نفسه) كان المراد فى مثل هذا المقام والا فقد يخفى على الشخص حال نفسه فيسأل عنه كالمريض يسأل الطبيب ع س سم وكتب أيضا قوله عن حال نفسه أى التى هو أدرى بها كالقيام فلا يرد أن المريض يسأل الطبيب عن حاله وكتب أيضا قوله عن حال نفسه هى هنا الحالة التى قامت به وقت عدم رؤيته الهدهد مع حضوره بحسب ظنه أولا فكانت سببا لعدم الرؤية هل هى غفلة بصره أو ستر شئ له عن بصره أو نحو ذلك كما يشير اليه قول الكشاف على معنى أنه لا يراه وهو حاضر الخ كما سيأتى بيانه تأمل (قوله وقول) مبتدأ خبره قوله يدل الخ (قوله على معنى الخ) حاصله انه جازم بعدم رؤيته مع حضوره متردد فى سبب عدم رؤيته مع حضوره (قوله وهو حاضر) اظنه حضوره (قوله أو غير ذلك) ككونه خلفه (قوله ثم لاح له أنه غائب) أى لا على وجه القطع بدليل قوله بعد كأنه يسأل عن صحة ما لاح له سم (قوله فأضرب عن ذلك) نبه على أن أم منقطعة (قوله يدل) فى بعض النسخ لا يدل والمراد عليها لا يدل قطعا لاحتمال حمله على معنى التعجب سم (قوله على ان الاستفهام على حقيقته) لا يخفى أنه ان كان الاستفهام من نفسه فهو مجاز ويمكن أن يحمل عليه نسخة لا يدل وان كان من الحاضرين ليبينوا سبب عدم رؤيته اياه فهو حقيقة كما هو الظاهر وكتب أيضا ما نصه أى وقولهم لا معنى لاستفهام العاقل عن حال نفسه غير مطرد لان ذلك فى حال لا تخفى على صاحبها دون حال تخفى ولا يبعد خفاء الحال التى قامت بسيدنا سليمان فكانت سببا لعدم الرؤية على أن الاصوب كما فى سم تقرير الكشاف بان المسؤل عنه وجود حائل منع الرؤية أو غيبته وذلك ليس حالا لنفسه فأمكن السؤال عنه (قوله والتنبيه الخ) أى لان الاستفهام عن الشئ يستلزم تنبيه المخاطب عليه وتوجيه ذهنه اليه فاذا سلك طريقا واضح الضلالة بزعم المتكلم كان هذا غفلة من المخاطب عن الالتفات الى ذلك الطريق فاذا نبه عليه ووجه ذهنه اليه كان تنبيها له على ضلاله فالاستفهام عن ذلك الطريق يستلزم توجيه ذهنه اليه المستلزم للتنبيه على كونه ضالا قاله السيد (قوله فأين تذهبون) اذ ليس القصد منه استعلام مذهبهم بل التنبيه على ضلالهم وانه لا مذهب لهم ينجون به وكثيرا ما يؤكد هذا الاستعمال بالتصريح بالضلال فيقال لمن ضل عن طريق القصد يا هذا الى أين تذهب قد ضللت فارجع وبهذا يعلم أن التنبيه على الضلال لا يخلو من الانكار والنفى ع ق وكتب أيضا قوله فأين تذهبون فى استعمال الاستفهام دون التصريح بكونه طريق ضلال مبالغتان احداهما أن كونه ضلالا لأمر واضح يكفى فى العلم به مجرد الالتفات اليه والثانية ايهام أن المخاطب أعلم بذلك الطريق من المتكلم حيث يحتاج الى السؤال عنه أطول (قوله والوعيد) أى لان الاستفهام ينبهه على جزاء اساءة الادب وهو يستلزم وعيده لاتصافه بها وقوله والتقرير أى لان الاستفهام يلزمه الحمل على الاقرار بالمستفهم عنه المعلوم للمخاطب أو يقال الاستفهام طلب الاقرار بالمستفهم عنه مع سبق الجهل من المتكلم فاستعمل فى مطلق الطلب ثم فى الطلب مع العلم وهو نفس التقرير (قوله ألم أؤدب فلانا) فى العدول عن الاستفهام عن الاثبات بأن يقول أأدبت فلانا الى الاستفهام عن النفى ايهام أن المخاطب اعتقد نفى التأديب فلذلك أقدم على الاساءة وفيه من المبالغة ما لا يخفى أطول (قوله اذا علم المخاطب ذلك) وأنت تعلم أنه يعلم ذلك أطول (قوله فلا يحمله) أى الاستفهام على السؤال أى الحقيقى وكتب أيضا ما نصه فعلم المخاطب بذلك قرينة على ما أريد بالاستفهام صارفة عن الحقيقة اه (قوله أى حمل الخ) أى وليس التقرير هنا بمعنى التحقيق والتثبيت كما

نحو كم دعوتك والتعجب نحو مالى لا أرى الهدهد) لانه كان لا يغيب عن سليمان عليه السلام الا باذنه فلما لم يبصره فى مكانه تعجب من حال نفسه فى عدم أبصاره اياه ولا يخفى أنه لا معنى لاستفهام العاقل عن حال نفسه وقول صاحب الكشاف نظر سليمان الى مكان الهدهد فلم يبصره فقال مالى لا أراه على معنى انه لا يراه وهو حاضر لساتر ستره أو غير ذلك ثم لاح له أنه غائب فأضرب عن ذلك وأخذ يقول أهو غائب كأنه يسأل عن صحة ما لاح له يدل على أن الاستفهام على حقيقته (والتنبيه على الضلال نحو فأين تذهبون والوعيد كقولك لمن يسئ الادب ألم أؤدب فلانا اذا علم المخاطب (ذلك) وهو أنك أدبت فلانا فيفهم معنى الوعيد والتخويف فلا يحمله على السؤال (والتقرير) أى حمل المخاطب على الاقرار

(١) قوله اذ المراد صوابه أو كما هو بهامش عن الشيخ البولاقى اه

هو

بما يعرفه والجائه اليه (بايلاء المقرر به الهمزة) أى بشرط أن يذكر بعد الهمزة ما حمل المخاطب على الاقرار به (كما مر) فى حقيقة الاستفهام من ايلاء المسؤل عنه الهمزة تقول أضربت زيدا فى تقريره بالفعل وأأنت ضربت فى تقريره بالفاعل وأزيدا ضربت فى تقريره بالمفعول وعلى هذا القياس وقد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت فيقال أضربت زيدا بمعنى أنك ضربته البتة (والانكار كذلك نحو أغير الله تدعون) أى بايلاء المنكر الهمزة كالفعل فى قوله
أيقتلنى والمشرفى مضاجعى
والفاعل فى قوله تعالى أهم يقسمون رحمة ربك والمفعول فى قوله تعالى أغير الله أتخذ وليا وأما غير الهمزة فيجىء للتقرير والانكار لكن لا تجرى فيه هذه التفاصيل ولا تكثر كثرة الهمزة فلهذا لم يبحث عنه (ومنه) أى من مجىء الهمزة للانكار (أليس الله بكاف عبده أى الله كاف) لان انكار النفى نفى له (ونفى النفى اثبات وهذا) المعنى (مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير) أى لحمل المخاطب على الاقرار (بما دخله النفى) وهو الله كاف (لا بالنفى) وهو ليس الله بكاف فالتقرير لا يجب أن يكون بالحكم الذى دخلت عليه الهمزة بل بما يعرفه المخاطب من ذلك الحكم اثباتا أو نفيا وعليه قوله تعالى أأنت قلت للناس اتخذونى وأمى الهين من دون الله فان الهمزة فيه للتقرير

هو الاستعمال المشهور بدليل قول المصنف المقرر به وان صح كون الاستفهام للتقرير بهذا المعنى كما سيذكره الشارح اذ يصح أن يكون الاستفهام ليتقرر ويثبت الحكم المعلوم للمتكلم فى ذهن المخاطب لان الاستفهام يستدعى توجهه اليه واحضاره والجواب به (قوله بما يعرفه) فيه اشارة لما يأتى فى أأنت قلت للناس وأليس الله بكاف عبده (قوله ما حمل) أى اللفظ وقوله على الاقرار به أى بمدلوله (قوله فى تقريره) أى المخاطب (قوله وعلى هذا القياس) أى قياس بقية المتعلقات نحو أراكبا جئت فى التقرير بالحال والانكار له وهكذا (قوله وقد يقال الخ) أى ولكن المراد الاول بدليل قوله المقرر به (قوله بمعنى التحقيق) أى للنسبة وقوله والتثبيت عطف تفسير (قوله بمعنى الخ) ينبغى أن يكون المراد أنه ان كان ضرب المخاطب مجهولا لنفسه فالمقصود اخباره به على وجه التثبيت أو معلوما فالمقصود تثبيت اعلامه بكونه معلوما كأنه يقول هذا معلوم قطعا فلا تطمع فى انكاره تأمل سم (قوله والانكار) قال فى الاطول العلاقة بين الاستفهام والانكار بمعنى نفى اللياقة أن مالا ينبغى مما لا يصدق بوقوعه فى الماضى أو المستقبل بل يشك فيه والشك يستدعى الاستفهام فأفيد بالاستفهام أنه مما لا ينبغى وكذا بين الاستفهام والانكار بمعنى التكذيب فان الخبر الكاذب وان ادعاه أحد لا ينبغى أن يصدق به غاية الامر الشك فيه فأفاد المستفهم ان غاية الامر فيه الشك دون الدعوى وقال السيد السند انكار الشئ بمعنى كراهته والنفرة عن وقوعه فى أحد الازمنة وادعاء أنه مما لا ينبغى أن يقع يستلزم عدم توجه الذهن اليه المستدعى للجهل به المفضى الى الاستفهام عنه أو نقول الاستفهام عنه يستلزم الجهل به المستلزم لعدم توجه الذهن اليه المناسب لكراهته والنفرة عنه وادعاء أنه مما لا ينبغى أن يكون واقعا وقس على هذا حال الانكار بمعنى التكذيب (قوله كذلك) حال من الانكار واسم الاشارة راجع للتقرير (قوله أغير الله تدعون) فالدعاء مسلم والمنكر كون المدعو غير الله (قوله أى بايلاء الخ) بيان للمراد من التشبيه (قوله فى قوله) اى امرئ القيس وتمامه
ومسنونة زرق كأنياب أغوال
المشرفى سيف قال أبو عبيدة نسب الى مشارف وهى قرى من أرض العرب تدنو من الريف يقال سيف مشرفى ولا يقال مشارفى لان الجمع لا ينسب اليه اذا كان على هذا الوزن كذا فى الصحاح وقيل المشرفى منسوب الى مشرف وهو قين كان يعمل السيوف كذا فى ضرام السقط والمسنونة المحدودة ووصفها بالزرقة لدلالتها على صفائها او كونها مجلوة فنرى (قوله والفاعل) أى اللغوى (قوله أغير الله أتخذ وليا) فالمنكر كون المتخذ غير الله وأما أصل الاتخاذ فلا يتعلق به انكار (قوله وأما غير الهمزة الخ) جواب عما يقال ما الحكمة فى تقييد المصنف بالهمزة (قوله لكن لا تجرى الخ) أى لكونه انما يستعمل فى شئ مخصوص مثلا هل انما هى لطلب التصديق فاذا استعملت للانكار أو التقرير فانما هى لانكار النسبة أو التقرير بها ولا تكون لانكار نحو الفاعل أو التقرير به لكونها لا تستعمل فى التصور كما سبق (قوله هذه التفاصيل) أى كون المقرر به أو المنكر الفعل أو الفاعل الخ (قوله ومنه الخ) فصله عما قبله عن لطول الكلام عليه بعض طول (قوله أى الله كاف) قال فى المغنى ولهذا عطف ووضعنا على ألم نشرح لما كان معناه شرحنا ومثله ألم يجدك يتيما فآوى اه أى ولو كان الاستفهام على حقيقته لم يصح العطف للزوم عطف الخبر على الانشاء (قوله لان انكار النفى نفى) هذه صغرى للكبرى التى ذكرها المصنف بقوله ونفى الخ (قوله للتقرير بما دخله النفى) قال الحفيد وهذا لا ينافى ما سبق من أن المقرر به يجب أن يلى الهمزة لان معناه اذا أريد تقرير الفعل مثلا يلى الهمزة الفعل لا الفاعل أو المفعول وقس على ذلك تقرير غيره اه واذا حمل وجوب ايلاء المقرر به الهمزة على هذا المعنى كان كليا فلا حاجة الى كونه غير كلى كما فعل سم (قوله فالتقرير لا يجب الخ) أى وقول المصنف سابقا والتقرير بايلاء المقرر به الهمزة ليس كليا وكذا قوله والانكار كذلك كما سيجىء سم (قوله من ذلك الحكم) أى الحكم الداخلة عليه الهمزة أى مما يتعلق به اثباتا كما فى الآية السابقة أو نفيا كما فى الآتية (قوله اثباتا أو نفيا) راجع لقوله بما يعرفه (قوله وعليه) أى على التقرير بما يعرفه المخاطب نفيا (قوله

أى بما يعرفه عيسى) هو أنه لم يقل اتخذونى الخ (قوله لا بأنه قد قال ذلك) ظاهره أنه لو كان التقرير على ظاهره كان بالفعل مع أن الذى ولى الهمزة الفاعل فعلى مقتضاه كان الظاهر أن يقول لا بأنه قد قال ذلك دون غيره يس (قوله صورة أخرى) ضابطها أن يليها معمول الفعل المنكر ثم يعطف عليه بأم أو غيرها (قوله نحو أزيدا الخ) هذا المثال فيه المتقدم المفعول ومثله الفاعل المعنوى نحو أزيد ضربك أم عمرو وكذا غيرهما نحو أفى الليل كان هذا أم فى النهار والمدار على انحصار الفعل فى الملابس المنكر سواء كان واحدا أو متعددا مرددا كذا فى الاطول (قوله لمن يردد الخ) أى مقولا لمن الخ (قوله من غير أن تعتقد) على صيغة الخطاب دون الغيبة والا لكان لغوا لانه لازم الترديد بالهمزة وأم ولفات شرط اعتقاد المتكلم الحصر أيضا مع أنه لابد منه اذ لا يلزم من انكار المفعولية انكار الفعل بدونه أطول وكتب أيضا مانصه المراد أنه يعتقد عدم تعلقه بغيرهما (قوله فاذا أنكرت تعلقه بهما) فيه اشارة الى أن المنكر ابتداء هو المفعولان من حيث كونهما متعلق الفعل وأن انكارهما من هذه الحيثية يستلزم انكار الفعل لانهما محله ونفى المحل يستلزم نفى الحال فانكارهما من هذه الحيثية للتوسل الى المقصود بالذات وهو انكار الفعل كذا فى سم (قوله لانه لابد له من محل يتعلق به) أى وقد انحصر فى زيد وعمرو وقد نفيته عنهما فلزم نفى الفعل من أصله وبهذا الاعتبار صار انكار المتعلق كناية عن انكار أصل الفعل فالهمزة استعملت هنا استعمال الكنايات وعلى هذا قوله تعالى قل آالذكرين حرم أم الانثيين أم ما اشتملت عليه أرحام الانثيين فان الغرض انكار أصل التحريم لما فى بطون الانعام وليس فيما ببطون الانعام محلل ومحرم كما عليه الكفرة من ع ق وراجعه (قوله والانكار اما للتوبيخ) ظاهره أن الانكار لا يخرج عن هذه الاقسام فتكون الامثلة السابقة داخلة فى هذه الاقسام كقوله أغير الله تدعون فيجوز أن يكون للتوبيخ أى لا ينبغى أن يكون ونحو قوله أيقتلنى الخ للتكذيب فى المستقبل أى لا يكون هذا وهكذا سم (قوله أى ما كان ينبغى) هذا فى الماضى (قوله فان العصيان واقع) أى فلا يكون الانكار فيه للتكذيب (قوله فمعناه التحقيق) أى تحقيق ما يعرفه المخاطب من الحكم فى هذه الجملة سم وكتب أيضا مانصه لما سبق من أن التقرير يطلق بهذا المعنى وكتب أيضا قوله فمعناه التحقيق والتثبيت أقول ما المانع من أن يقصد به التقرير بمعنى الحمل على الاقرار اذا اقتضى المقام اعتراف المخاطب واقراره بالعصيان لغرض من الاغراض (قوله أولا ينبغى أن يكون) أى هذا الامر الذى أنت أيها المخاطب بصدد عمله وقصد ايقاعه ع ق وكتب أيضا مانصه هذا فى الحال والاستقبال والتوبيخ على المستقبل من حيث التصميم عليه وان كان ليس واقعا وأما فى الحال والماضى فظاهر (قوله أن يكون) يشمل الحال والاستقبال لان أن اذا دخلت على ناسخ لا تخصه بالاستقبال (قوله أو للتكذيب الخ) قال ابن يعقوب بعد توضيحه المقام وقد تبين بما تقرر أن التوبيخ يشارك التكذيب فى النفى ويختلفان فى أن النفى فى التوبيخ متوجه لغير مدخول الهمزة وهو الانبغاء ومدخولها واقع أو كالواقع وفى التكذيب يتوجه لنفس مدخولها فمدخولها غير واقع فافهم اه وكتب أيضا قوله أو للتكذيب أى تكذيب مدعى الشئ المنكر وقولنا مدعى أى ولو على سبيل الفرض والتنزيل كما فى ع ق (قوله أفأصفاكم) أى خصكم (قوله أى لم يفعل ذلك) أى لم يخصكم بالبنين ويتخذ من الملائكة بنات كما هو معتقدكم لتعاليه عن الولد مطلقا ع ق (قوله أو فى المستقبل) أى والحال كما فى الاطول وكأنه سكت عنه لانه أجزاء من الماضى والمستقبل (قوله أنلزمكموها) بضم ميم الجمع مشبعة لاتصالها بضمير متصل وهل ضمها حينئذ واجب أو راجح مع جواز السكون الاصح الثانى وعليه سيبويه ويونس وقرئ أنلزمكمها بالسكون أفاده يس (قوله على قبولها) أى قبول الهداية باتباع الشرع أو قبول الحجة بالعمل بالشرع التى دلت عليه فالكفرة ادعوا أنهم ملزمون ما يكرهون أو نزلوا منزلة من ادعى ذلك لنسبتهم للرسل حرصا لا ينبغى فى زعمهم من ع ق (قوله ونقسركم) من باب ضرب مرادف لنكره (قوله والحال الخ) الظاهر أنها مؤكدة لما استلزمه العامل أعنى أنلزمكم المفسر بأنكرهكم اذ الالزام على الشئ يقتضى كراهته (قوله بمعنى لا يكون هذا الالزام)

بما يعرفه عيسى عليه السلام من هذا الحكم بأنه قد قال ذلك فافهم قوله والانكار كذلك دل على صورة انكار الفعل أن لى الفعل الهمزة ولما كان له صورة أخرى لا يلى فيها الفعل الهمزة أشار اليها بقوله ولانكار الفعل صورة أخرى وهى نحو أزيدا ضربت أم عمرا لمن يردد الضرب بينهما) من غير أن تعتقد تعلقه بغيرهما فاذ أنكرت تعلقه بهما فقد نفيته عن أصله لانه لابد له من محل يتعلق به (والانكار اما للتوبيخ أى ما كان ينبغى أن يكون) ذلك الامر الذى كان (نحو أعصيت ربك) فان العصيان واقع لكنه منكر وما يقال انه للتقرير فمعناه التحقيق والتثبيت (أولا ينبغى أن يكون) أى أن يحدث ويتحقق مضمون ما دخلت عليه الهمزة وذلك فى المستقبل (نحو أتعصى ربك) بمعنى لا ينبغى أن يتحقق العصيان (أو للتكذيب) فى الماضى (أى لم يكن نحو أفأصفاكم ربكم بالبنين) أى لم يفعل ذلك (أو) فى المستقبل أى (لا يكون نحو أنلزمكموها) أى أنلزمكم تلك الهداية أو الحجة بمعنى أنكرهكم على قبولها ونقسركم على الاسلام والحال أنتم لها كارهون بمعنى لا يكون هذا الالزام

لان هذا حكاية عن نوح عليه السلام وهو لم يؤمر بقتال قومه وعبارة ع ق بمعنى انا معشر الرسل لا يقع منا ذلك الالزام وانما علينا البلاغ لا الاكراه اذ لا اكراه في الدين وهذا يناسب عدم الامر به بالجهاد فالمراد نفي الالزام بالجهاد لا نفي التكليف بالقبول اذ التكليف به واقع فلا يصح نفيه اه ملخصا ولكونه واقعا لا يصح نفسه قال الشارح بمعنى أنكره كم الخ وكتب أيضا قوله بمعنى لا يكون الخ وفي هذا تاليف لهم (قوله والتهكم) وهو الاستهزاء والسخرية ع ق وكتب أيضا قوله والتهكم اذ الاستفهام يتسبب عن الجهل والجهل بالشئ قد يتسبب عنه التهكم والسخرية (قوله اختلفوا الخ) التحقيق من الخلاف أنه ان كان العطف بحرف مرتب كثم والفاء وحتى فعطف كل على ما قبله وان كان بحرف غير مرتب كالواو وأو وأم فعطف الجميع على الاول وكتب أيضا ما نصه قال شيخ مشايخنا السيد علي الحنفي الضرير وفائدة الخلاف تظهر في نحو زيد مررت به وبعمرو وخالد فان جعلت خالدا عطفا على ضمير الخفض وجب اعادة الجار عند غير ابن مالك وان جعلته عطفا على عمرو لم تجب اعادة الجار اتفاقا (قوله أصلواتك تأمرك) ففي هذا التركيب مجاز لغوي في الهمزة وعقلي في اسناد تأمرك الى ضمير صلواتك ع ق (قوله أن نترك ما يعبد آباؤنا) وبقية الآية أو أن نفعل في أموالنا ما نشاء وهو عطف على ما يعبد لا على أن نترك لانه لم يأمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاؤن نعم من قرأ تفعل وتشاء بالتاء فانما عطف على أن نترك من يس (قوله الهزء والسخرية) أي بشعيب أو بالصلاة كذا في الاطول وكتب أيضا ما نصه فكأنهم يقولون لا قرينة لك توجب اختصاصك بأمرنا ونهينا الا هذه الصلاة التي تلازمها وليست هي ولا أنت بشئ ع ق (قوله والتحقير) لان الاستفهام يقتضي الجهل والجهل بالشئ ربما يتسبب عنه تحقيره والتحقير جعل الشئ حقيرا والاستهزاء عدم المبالاة به وان كان كبيرا وربما يتحد محلهما وان اختلفا مفهوما لما بينهما من الارتباط في الجملة لصحة نشأة أحدهما من الآخر كما في ع ق (قوله مع أنك تعرفه) أي تعرف هذا المشار اليه (قوله والتهويل) أي التفظيع والتفخيم لشأن المستفهم عنه لينشأ عنه غرض من الاغراض ع ق وكتب أيضا قوله والتهويل قالوا لان التهويل يقتضي العظمة وشأن العظيم المهال عدم ادراكه ويلزمه أن يجهل بالفعل ويتسبب عنه الاستفهام (قوله بل المراد الخ) عبارة ع ق وانما المراد تفظيع أمر فرعون والتهويل بشأنه وهو مناسب هنا لانه لما وصف عذابه بالشدة زيادة في الامتنان على بني اسرائيل بالانجاء منه هول بشأن فرعون وبين فظاعة أمره ليعلم بذلك أن العذاب المنجى منه غاية في الشدة حيث صدر ممن هو شديد الشكيمة عظيم العتو فكأنه يقول نجيناهم من عذاب من هو غاية في الشدة والعتو والفساد وناهيك بعذاب من هو مثله ولما كان الغرض من التهويل بشأن فرعون هو غاية تأكيد شدة العذاب الذي نجا منه بنو اسرائيل أكد أمره زيادة في تعريف حاله وتهويل عذابه بقوله تعالى انه كان الخ اه (قوله وصف الله) أي في قوله ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين لدلالة ذلك على شدته وفظاعته (قوله العذاب) أي عذاب فرعون (قوله زادهم) أي المخاطبين (قوله أي هل تعرفون من هو) أي هل تعرفون الذي هو في ذلك غاية فخبر هو محذوف فليس القصد حقيقة الاستفهام وقوله في فرط عتوه أي في حال اتصافه بفرط العتو والشكيمة حلد يجعل على أنف الفرس وهو كناية عن شدة ظلمه وتكبره وتجبره (قوله فما ظنكم بعذاب الخ) هو أخوف وأشد وقد نجيتكم منه فلتشكروا وكتب أيضا ما نصه لانه اكتسب الفظاعة من أفعاله من العذاب ونحوه فما بالكم بالعذاب نفسه (قوله ولهذا) أي للتهويل (قوله من المسرفين) في عتوه فكيف حال العذاب الذي يصدر من مثله ع ق (قوله زيادة الخ) تعليل لقوله المذكور بعد تعليله بقوله ولهذا فالعلة الاولى علة له مطلقا والعلة الثانية علة له مقيدا بالعلة الاولى (قوله وتهويل عذابه) أشار به الى أن تعريف حاله من حيث تهويله (قوله والاستبعاد) أي عد الشئ بعيدا ع ق وكتب أيضا ما نصه اذ البعد يقتضي الجهل وهو يقتضي الاستفهام وكتب أيضا ما نصه الفرق بينه وبين الاستبطاء ان الاستبعاد متعلقه غير متوقع والاستبطاء متعلقه متوقع

(والتهكم) عطف على الاستبطاء أو على الانكار وذلك أنهم اختلفوا في أنه اذا ذكر معطوفات كثيرة أن الجميع معطوف على الاول أو كل واحد عطف على ما قبله (نحو أصلواتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا) وذلك أن شعيبا عليه السلام كان كثير الصلاة وكان قومه اذا رأوه يصلي تضاحكوا فقصدوا بقولهم أصلواتك تأمرك الهزء والسخرية لا حقيقة الاستفهام (والتحقير نحو من هذا) استحقارا بشأنه مع أنك تعرفه (والتهويل كقراءة ابن عباس رضي الله عنهما ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين من فرعون بلفظ الاستفهام) أي من بفتح الميم (ورفع فرعون) على أنه مبتدأ ومن الاستفهامية خبره أو بالعكس على اختلاف الرأيين فانه لا معنى لحقيقة الاستفهام فيها وهو ظاهر بل المراد أنه لما وصف الله العذاب بالشدة والفظاعة زادهم تهويلا بقوله من فرعون أي هل تعرفون من هو في فرط عتوه وشدة شكيمته فما ظنكم بعذاب يكون المعذب به مثله (ولهذا قال انه كان عاليا من المسرفين) زيادة لتعريف حاله وتهويل عذابه (والاستبعاد نحو أنى لهم الذكرى) فانه لا يجوز حمله على حقيقة الاستفهام وهو ظاهر بل المراد استبعاد أن يكون لهم الذكرى

غايته أنه بطيء في زمن انتظاره اهـ ولا تنحصر معاني الاستفهام المجازية فيما ذكره المصنف فان منها مالم يذكره كالامر نحو فهل أنتم مسلمون أي أسلموا والزجر نحو أتفعل كذا أي انزجر والعرض نحو ألا تنزل كما في سم (قوله بقرينة قوله وقد جاءهم الخ) اذ الجملة الحالية تنافي الحمل على الاستفهام الحقيقي ع ق (قوله أي كيف يذكرون الخ) كيف هنا ليست مستفهما بها عن الحال حتى يرد أن مقتضاه أن أنى هنا بمعنى كيف مع أنه يليها فعل حينئذ ولم يلها هنا فعل بل هي بمعنى من أين ولو قاله لكان أوضح وقد عبر ع ق بذلك فقال كأنه قيل من أين لهم التذكر والرجوع الى الحق والحال أنه جاءهم رسول يعلمون أمانته فتولوا وأعرضوا عنه بمعنى أن الذكرى بعيدة عن حالهم اهـ ثم تكلم على تفسير الشارح بأنه تفسير معنوي أي بيان لحاصل المعنى وأقول يصح أن يكون وليها فعل تقديرا أي كيف يكون لهم الذكرى فلا اعتراض (قوله من كشف الدخان) (١) الذي هو من علامات القيامة وكتب أيضا مانصه روى أن حذيفة قال يارسول الله ما الدخان فقال يملأ ما بين المشرق والمغرب يمكث أربعين يوما وليلة أما المؤمن فيصيبه كهيئة الزكام وأما الكافر فهو كالسكران يخرج من منخريه وأذنه ودبره اهـ فنرى (قوله الامر) هو بالمعنى المراد هنا يجمع على أوامر وبمعنى الفعل اللغوي على أمور وكتب أيضا قوله الامر المناسب هنا أن يراد بالامر الامر اللفظي لان الكلام في الانشاء لغة وهو لفظي لا الامر النفسي على ما عند الاصوليين والتعريف المذكور للفظي لا النفسي اذ لا يحتاج عليه الى زيادة قوله غير كف لان الطلب النفسي للفعل هو الامر اصطلاحا ولو دل عليه لا تدع الفعل ونحوه وطلب الترك نهي ولو دل عليه كف واترك ونحوه وزيادة من زاد بناء على ارادة النفسي مدلول عليه بغير كف اصطلاح منه غير مسلم من ع ق (قوله طلب) جنس خرج عنه الخبر والانشاء غير الطلب وقوله فعل خرج به النهي بناء على انه طلب ترك وقيل هو طلب الكف فزاد غير كف ليخرجه وقوله على جهة الاستعلاء خرج به الدعاء والالتماس والمراد غير كف عن الفعل المأخوذ منه الصيغة فدخل نحو كف عن القتل لانه كف عن غير الفعل المأخوذة منه الصيغة وكذا نحو كف عن الكف عن القتل لانه غيره متعلقا فتدبر راجع ع ق وقوله لانه غيره متعلقا في سم عن ع س توجيه المغايرة بأن الكف الذي اشتقت منه الصيغة مطلوب حصوله وهذا الكف الثاني مطلوب عدمه فيكون غير الاول وان أشبهه في جنس الكيفية فيصدق أن اكفف لطلب فعل غير كف عن الفعل الذي اشتقت منه صيغة الاقتضاء اهـ ولو قيدوا لاخراج النهي طلب الفعل بكونه بغير لا بدل التقييد بكون الفعل غير كف بأن قالوا طلب فعل بغير لا لم يرد ما ورد على قولهم غير كف وكتب أيضا قوله طلب فعل الخ لا يرد عليه التحضيض اذا وقع على جهة الاستعلاء لعدم شرطه فيه وان صحبه (قوله على جهة) أي طريق الاستعلاء أي عد نفسه عاليا سواء كان عاليا حقيقة أولا والتقييد ليكون التعريف للامر بلا نزاع والا فالمختار عند الاشعري وأتباعه عدم اشتراط الاستعلاء والعلو وبه قال أكثر الشافعية وان كان الجمهور على اعتبار الاستعلاء في حقيقة الامر كما في يس (قوله واختلفوا في حقيقته الخ) هل هي الطلب الجازم أو مطلق الطلب أو غير ذلك انظر ع ق (قوله اختلافا كثيرا) فقيل للوجوب وقيل للندب وقيل لهما وقيل للقدر المشترك بينهما وقيل بالتوقف وقيل لكل منهما وللاباحة وقيل للاذن المشترك بين الثلاثة والاكثر على أنها حقيقة في الوجوب كذا في المطول والاطول (قوله قال المصنف الخ) أي ولم يجزم بشيء وأشار الى ما هو أظهر عند العقل لقوة أمارته (قوله أن صيغته) أي الامر والاضافة بيانية أي الصيغة التي هي الامر لان الكلام في الصيغة كما تقدم لا في الكلام النفسي على ما عند الاصوليين اذ لا يناسب هنا ع ق (قوله من المقترنة باللام) قضيته أن الصيغة الفعل لا اللام وعليه فقولهم لام الامر أي اللام المقترنة بصيغة الامر فالاضافة لادنى ملابسة قال ع ق ويحتمل أن يكون المجموع من اللام والفعل هو الدال (قوله رويد بكرا) رويد هنا اسم فعل مبني على الفتح بمعنى أمهل ويكون مصدرا منصوبا بانصب المصادر المأمور بها مصغرا تصغير الترخيم والاصل ارواد امصدر أرود فيقال رويد عمرا أي أروده أي أمهله وقد يكون صفة نحو ساروا سيرا

بقرينة قوله (وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه) أي كيف يذكرون ويتعظون ويفون بما وعدوه من الايمان عند كشف العذاب عنهم وقد جاءهم ماهو أعظم وأدخل في وجوب الاذكار من كشف الدخان وهو ما ظهر على يد رسول الله صلى الله عليه وسلم من الآيات البينات من الكتاب المعجز وغيره فلم يتذكروه وأعرضوا عنه (ومنها) أي من أنواع الطلب (الامر) وهو طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء وصيغته تستعمل في معان كثيرة فاختلفوا في حقيقته الموضوعة هي له اختلافا كثيرا ولما لم تكن الدلائل مفيدة للقطع بشيء قال المصنف (والاظهر أن صيغته من المقترنة اللام نحو ليحضر زيد وغيرها نحو أكرم عمرا ورويد بكرا) فالمراد بصيغته

١ (قوله الذي هو من علامات القيامة الخ) فيه أن الدخان المذكور هنا ليس المراد به الذي هو من علامات الساعة بل هو الدخان الذي وقع لقريش حين دعا عليهم صلى الله عليه وسلم بالجدب

رويدا وقد يكون حالا نحو ساروا القوم رويدا واذا اتصل به الكاف نحو رويدك عمرا فهو اسم فعل بمعنى أمهل لاغير أفاده الفنرى (قوله مادل الخ) أى لا خصوص فعل الامر والمضارع المقرون بلام الامر على ما اشتهر (قوله اسما) كرويد وكالمصدر فى نحو ضربا زيدا كذا فى يس (قوله موضوعة لطلب الفعل) ظاهره ولو ندبا مع أن الجمهور على أنه حقيقة فى الوجوب ويؤيد كون مراد المصنف هذا الظاهر عدم عده الندب من الاعتبارات الآتية مع أنه أحق بالعد من غيره فيكون الاظهر عند المصنف كون الصيغة موضوعة للقدر المشترك بين الوجوب والندب كذا فى الفنرى (قوله استعلاء) قال ع ق فيما سيأتى وأورد على اشتراط الاستعلاء فى مسمى الامر قوله تعالى حكاية عن فرعون ماذا تأمرون فقد استعمل الامر فى طلب ليس فيه استعلاء لان فرعون لايرى استعلاء فى الطلب المتعلق به من غيره لادعائه الالوهية (قوله أى على طريق طلب العلو) كأن فيه اشارة الى نصب استعلاء بنزع الخافض مع تقدير مضاف ويحتمل أنه مفعول مطلق على حذف مضاف أى طلب استعلاء (قوله طلب العلو) هذا على أن السين والتاء للطلب وقوله وعد الخ اشارة الى أنهما للعد كما تقول استحسنت هذا الامر أى عددته حسنا ففى كلامه اشارة الى صحة الوجهين وكان الاوضح فى هذه الاشارة العطف بأو وتدبر ثم رأيته فى الاطول عبر بأو وهو يؤيدنا (قوله لتبادر الفهم) يرد عليه أن المجاز الراجح يتبادر ولا يدل ذلك على كونه حقيقة لان التبادر أصله كثرة الاستعمال ويجاب بأن التبادر فى المجاز ان افتقر فيه الى قرينة مصاحبة فلا ايراد لان التبادر فى الحقيقة لا يفتقر الى القرينة وان لم يفتقر فيه الى ذلك فهو حقيقة عرفية ع ق وكتب أيضا قوله لتبادر الفهم الخ لا يقال تبادر الفهم يتوقف على معرفة الوضع ففى الاستدلال به على الوضع دور لانا نقول هو لا يتوقف الا على معرفة مطلق الوضع لا على خصوص الوضع الذى يتضمن الفرق بين الحقيقة والمجاز ولا نسلم أن معرفة مطلق الوضع تفيد معرفة الحقيقة لصحة أن تدرك أن هذا اللفظ موضوع لكذا ولو لم تعلم كون الوضع بالقرينة أولا فالتبادر بكثرة الاستعمال يدل على أن هذا الوضع مثلا حقيقة دون ذلك تأمله من ع ق (قوله وقد تستعمل لغيره) لعلاقة بينه وبين معنى الامر بحسب القرائن فان قامت قرينة على منع ارادة معنى الامر فمجاز والا فكناية ولا يخفى عليك أن مباحث الامر كالاستفهام ليس من فن المعانى وليس منها الا نكات العدول من الحقيقة الى التجوز بالامر ولا أثر لها فيما ذكره أطول (قوله كالاباحة) وتفارق التخيير الذى له نحو هذا التركيب بأن لا يجوز الجمع بين الامرين فى التخيير دون الاباحة وظاهر كلامه أن مفيد الاباحة هو الصيغة لا حرف أو وكأنه على هذا قرينة وعند النحويين أن مفيد الاباحة أو والتحقيق أن المستفاد من الصيغة مطلق الاذن والمستفاد من أو الاذن فى أحد الشيئين مثلا وما وراء ذلك من جواز الجمع بينهما وتركه ما فبالقرائن تأمله والعلاقة بين الطلب والاباحة الموجبة لاستعمال لفظه فيها مطلق الاذن العام فهو من استعمال الاخص فى الاعم مجازا مرسلا وهذه العلاقة ولو كانت عامة يتقوى اعتبارها فى المباح بالقرائن اه ع ق (قوله جالس الحسن أو ابن سيرين) قد اشتهر هذا المثال فى الاباحة وسره غير ظاهر لانه بالندب أشبه اذ لا يتوهم منع مجالستهما حتى يحتاج الى الاباحة أطول (قوله والتهديد) العلاقة بين الطلب والتهديد ما بينهما من نسبة التضاد ولهذا يقال التهديد لا يصدق الا مع المحرم والمكروه ع ق (قوله وهو أعم) أى بحسب الوجود مع تباين الحقيقتين على تفسيره بالابلاغ وبحسب الحقيقتين على كلام الصحاح تأمل وكتب أيضا قوله وهو أعم من الانذار اعتراض على الانذار لان جماعة جعلوه قسما آخر ومثاله قل تمتعوا فان مصيركم الى النار فقوله تعالى ذلك أمر بابلاغ هذا الكلام المخوف الذى عبر عنه بالامر وهو تمتع فيكون أمرا بالانذار من يس (قوله وفى الصحاح الخ) الذى فى الصحاح فى باب الراء الانذار هو الابلاغ ولا يكون الا فى التخويف هذا كلامه وعبارة بعضهم الانذار ابلاغ التخويف تأمل من يس وعبارة المصباح أنذرت الرجل الشئ أبلغته اياه فيتعدى الى مفعولين وأكثر ما يكون فى التخويف كقوله تعالى وأنذرهم يوم الآزفة ثم قال وأنذرته بكذا فنذر به مثل أعلمته به فعلم وزنا ومعنى فالصلة فارقة بين الفعلين اه وفى القاموس

مادل على طلب فعل غير كف استعلاء سواء كان اسما أو فعلا (موضوعة لطلب الفعل استعلاء) أى على طريق طلب العلو وعد الآمر نفسه عاليا سواء كان عاليا فى نفسه أم لا (لتبادر الفهم عند سماعها) أى سماع الصيغة (الى ذلك المعنى) أعنى الطلب استعلاء والتبادر الى الفهم من أقوى أمارات الحقيقة (وقد تستعمل) صيغة الامر (لغيره) أى غير طلب الفعل استعلاء (كالاباحة نحو جالس الحسن أو ابن سيرين) فيجوز له أن يجالس أحدهما أو كليهما وأن لا يجالس أحدا أصلا (والتهديد) أى التخويف وهو أعم من الانذار لانه ابلاغ مع التخويف وفى الصحاح الانذار تخويف

أنذره بالامر أعلمه وحذره وخوفه فى ابلاغه اه وفى المحلى على جمع الجوامع بعد التمثيل للانذار بقوله تعالى قل تمتعوا فان مصيركم الى النار مانصه ويفارق التهديد بذكر الوعيد اه قال شيخ الاسلام أى لوجوب ذكره مع الانذار وفرق أيضا بأن التهديد التخويف والانذار ابلاغ المخوف منه وبعضهم لم يفرق بينهما اه (قوله مع دعوة) أى صريحة والا فالتهديد يتضمن الدعوة الى ما لم تدعى المخالفة فيه (قوله اعملوا ماشئتم) أى فسترون منا ماأمامكم فهو يتضمن وعيدا مجملا ع ق (قوله والتعجيز) أى اظهار العجز والعلاقة بين الطلب والتعجيز ما بينهما من نسبة التضاد فى متعلقيهما فان التعجيز فى المستحيلات والطلب فى الممكنات ع ق (قوله بسورة) صادق باقل سورة وأقل سورة سورة الكوثر فهى أقل ماوقع به التحدى وهى ثلاث آيات فيكون أقل ما يقع به التحدى ثلاث آيات هكذا نصوا قال أستاذنا وهو لا يجىء على مذهب الشافعى القائل ان البسملة من السورة فعليه يكون أقل المتحدى به أربع ايات لا ثلاثة لان سورة الكوثر حينئذ أربع ايات لا ثلاثة وقد يقال لعل العلماء حتى من يقول ان البسملة من السورة ثبت عندهم ان أقل ما تحدى به أقصر سورة بدون بسملتها سم (قوله لكونه محالا) انظره مع جواز التكليف بالمحال وعبارة ع ق لا يقال لم لا يكون من التكليف وغايته أن يكون من التكليف بالمحال وهو جائز أو واقع لانا نقول القرائن هنا تعين ارادة التعجيز لاقامة الحجة عليهم فى ترك الايمان اه (قوله متعلق بفأتوا) فيكون ظرفا لغوا (قوله والضمير لعبدنا) أى مثل عبدنا فى كونه أميا لا يقرأ ولا يكتب ومن على هذا ابتدائية وقوله أو صفة لسورة فيكون مستقرا وقوله والضمير لما نزلنا ومن عليه تبعيضية مشوبة ببيان وقوله أو لعبدنا ومن عليه ابتدائية من ع ق (قوله أو لعبدنا) ولكن يراد على هذا بمثل عبدنا مثله فى مطلق البشرية أى من غير شرط الامية لعجز الكل انظر ع ق (قوله يقتضى الخ) فلهذا يتعين على هذا التقدير الاول أن يكون الضمير عائدا لعبدنا ولا يخفى أن هذا انما يتم بناء على أن اعجاز القرآن لكونه خارجا من طوق البشر وأما ان بنينا على أنه فى طوقهم وصرفوا عنه لم يفتقر لهذا ع ق (قوله ثبوت مثل القرآن الخ) لان معنى العبارة على هذا التفسير ائتوا من مثل القرآن بسورة (قوله بشهادة الذوق) أى واستعمال البلغاء واعتباراتهم (قوله اذ التعجيز) أى على هذا الاحتمال وقوله عن المأتى به هو السورة أى عن الاتيان بها أى مع وجود المأتى به والمأتى منه أيضا على ما يقتضيه هذا الاحتمال (قوله باعتبار انتفاء الوصف) هو كونها من المثل أى انتفاء ذلك الوصف فى الواقع لا انتفاء المثل فالمعنى أنهم عاجزون عن الاتيان بسورة متصفة بكونها من مثله لكون هذا الوصف غير ثابت لسورة ما فى الواقع وليس ذلك الا لانتفاء المثل من أصله اذ لو ثبت لثبت الوصف لسورة منه تأمل واعلم أن جعل العجز عن السورة باعتبار انتفاء الوصف لانه الواقع والا فالعجز عن الشئ الموصوف صادق مع انتفاء كل من الشئ والوصف ومع انتفاء أحدهما (قوله فليكن) أى عند جعله متعلقا بفأتوا وترجيع الضمير لما نزلنا (قوله فليكن التعجيز باعتبار انتفاء المأتى منه) كما تقول ائتنى برجل أو جناح من العنقاء على معنى أن العنقاء لم توجد فلا يوجد رجلها ولا جناحها من ع ق بخلاف قولك ائتنى من العنقاء برجل فانه يقتضى بحسب الاستعمال وجود العنقاء وكتب أيضا مانصه أى فلا يقتضى ثبوت المثل (قوله احتمال عقلى لا يسبق الى الفهم الخ) أى بخلاف كون التعجيز باعتبار انتفاء الوصف فانه سائغ كثير بل القيود محط القصد كما سبق وعبارة ع ق لان المعجوز عنه حينئذ أى حين اذ جعل الجار والمجرور وصفا السورة هو السورة الموصوفة بصفة هى كونها من مثل المنزل أو من مثل عبدنا ومعلوم أن الذى يفهم من مثل هذا الكلام عند امتناع الاتيان بالمأمور أن الامتناع لعدم القدرة على الموصوف مع وجوده بوصفه كما يقال ائتنى بثوب ملبوس للامير فلبوس الامير موجود وامتنعت القدرة عليه أو لعدم القدرة على الموصوف لانتفاء وصفه فيلزم امتناع الاتيان به بذلك القيد كما يقال ائتنى بثوب فيه أربعون ذراعا والفرض أن لا ثوب موصوف بهذا الوصف بخلاف ما تقدم يعنى تعليق الجار والمجرور بفأتوا وارجاع الضمير لما نزلنا فيتعين أن يكون لعدم القدرة

مع دعوة (نحو اعملوا ماشئتم) لظهور أن ليس المراد الامر بكل عمل شاؤا (والتعجيز نحو فأتوا بسورة من مثله) اذ ليس المراد طلب اتيانهم بسورة من مثله لكونه محالا والظرف أعنى قوله من مثله متعلق بفأتوا والضمير لعبدنا أو صفة لسورة والضمير لما نزلنا أو لعبدنا فان قلت لم لا يجوز على الاول أن يكون الضمير لما نزلنا قلت لانه يقتضى ثبوت مثل القرآن فى البلاغة وعلو الطبقة بشهادة الذوق اذ التعجيز انما يكون عن المأتى به فكأن مثل القرآن ثابت لكنهم عجزوا عن أن يأتوا منه بسورة بخلاف ما اذا كان وصفا السورة فان المعجوز عنه هو السورة الموصوفة باعتبار انتفاء الوصف فان قلت فليكن التعجيز باعتبار انتفاء المأتى منه قلت احتمال عقلى لا يسبق الى الفهم ولا يوجد له مساغ فى اعتبارات البلغاء واستعمالاتهم فلا اعتداد به ولبعضهم هنا كلام طويل لا طائل تحته

أو التسخير نحو كونوا قردة خاسئين والاهانة نحو كونوا حجارة أو حديدا).

علية مع وجود كليهما (قوله والتسخير) فيه أيضا اهانة لكن لما كان المقصود فيه حصول الفعل لا الاهانة سمى بالتسخير دون الاهانة أفاده سم وكتب أيضا ما نصه التسخير نقل الله الشئ من حالة الى حالة أخرى فيها مهانة ومذلة وقد كان موجودا والتكوين ابرازه من العدم الى الوجود ويحتمل أن يكون التكوين أعم بأن يراد به مطلق التبديل الى حالة لم تكن ويراد بالتسخير ما تقدم أى التبديل من حالة الى أخرى فيها مهانة وذل ع ق (قوله خاسئين) أى مطرودين (قوله والاهانة) العلاقة بين الامر والتسخير والاهانة مطلق الالزام فان الوجوب الزام المأمور به والتسخير والاهانة الزام الذل والهوان والصيغة فيهما يحتمل أن تكون انشاء أى اظهار المعناهما أو اخبارا بالحقارة والمذلة فكأنه قيل على هذا هم بحيث يقال فيهم انهم أذلاء محتقرون ممسوخون وكونها للاخبار فى الاهانة أظهر منه فى المسخ فتأمله ع ق (قوله اذ ليس الغرض الخ) تعليل لمحذوف أى ليس الامر فى الآيتين على حقيقته اذ ليس الخ (قوله لكن فى التسخير الخ) استدراك على قوله لعدم قدرتهم فانه يفهم منه الاشتراك فربما يتوهم الاشتراك من كل وجه (قوله اذ المقصود قلة المبالاة بهم) أى لا حصول الفعل (قوله ففى الاباحة) الذى تقدم أن الامر يستعمل فيها أيضا قال ع ق والاقرب أن الصيغة فى التسوية اخبار دون الاباحة وتحتمل انشاء التسوية واخبارا بالاباحة على بعد والعلاقة بينهما وبين الامر نسبة المضادة لان التسوية بين الفعل والترك واباحة كل منهما تضادا يجاب أحدهما وتزيد الاباحة بعلاقة مطلق الاذن وكتب أيضا قوله ففى الاباحة شروع فى الفرق بين التسوية والاباحة كأن سائلا سأله وقال له أحدهما لازم للآخر فما الفرق (قوله والتمنى) العلاقة فيه وفيما بعده مطلق الطلب (قوله ألا انجلى) المراد بالانجلاء الانكشاف وبالاصباح ظهور ضوء الصباح ع ق وكتب أيضا قوله ألا انجلى لا يبعد أن يقال الياء ردلما هو أصل اذ الضرورة ترد الكلمة الى أصلها ولا يصح أن يكون اشباع الكسرة كياء أمثل لانه لا تكتب الياء الحاصلة من الاشباع أطول (قوله بأمثل) أى أفضل لان الهجر دائم ليلا ونهارا (قوله اذ ليس الغرض طلب الانجلاء من الليل الخ) لا يبعد أن يجعل من ظرافة الشعراء بجعل الليل بمنزلة انسان متعصب يجرى على البخل بالنفع للشاعر فلا ينجلى لاعتقاده أن الانجلاء أنفع له فيقول له انجلى بصبح فانك أخطأت وليس الاصباح أى الصبح منك بأمثل أى أفضل فلا تتجاوز عادتك لاعتقادك الخطأ أطول (قوله من تباريح) بالحاء المهملة أى شدائد والجوى هو الحرقة وشدة الوجد من حزن أو عشق (قوله ولاستطالته تلك الليلة) أى عده تلك الليلة طويلة جدا (قوله على سبيل التضرع) المراد به الخضوع والا فهو الطلب بخضوع فيحصل تكرار (قوله والالتماس) ويسمى بالسؤال أيضا يس (قوله لمن يساويك) هل المراد فى نفس الامر أو ولو بحسب زعم المتكلم وهل المرجع العرف يس أى على أن المراد فى نفس الامر (قوله قد سبق أن الاستعلاء الخ) أى عند قول المصنف موضوعة لطلب الفعل استعلاء (قوله من المساوى) أى فى نفس الامر (قوله بل من الادنى أيضا) قال ع ق وظاهر ما تقرر أن مناط الامرية فى الطلب هو الاستعلاء ولو من الادنى ومناط الدعاء فيه التضرع والخضوع ولو من الاعلى كالسيد مع عبده ولا يكاد يتصور على حقيقته ومناط الالتماس فيه التساوى مع نفى التضرع والاستعلاء لكن ذكر فى المطول أن الالتماس يكون معه تضرع وتخضع لا يبلغ الى حده فى الدعاء وعلى ما تقرر اذا صدر الطلب من الاعلى الى الادنى كالسيد مع عبده من غير استعلاء ولا تخضع لم يسم بواحد منها وهو بعيد اه وقوله من الاعلى الى الادنى مثله العكس كالعبد مع سيده (قوله حقه الفور) المراد من الفور وجوب تعجيل المأمور به فى أول أوقات الامكان ومن التراخى جواز تأخيره عنه لا وجوبه حتى لو أتى به فيه لا يعتد به اذ لا قائل به فالتقابل باعتبار القيدين جمعا فترى وكتب أيضا ما نصه صرح السكاكى بذلك فى النهى فيكون كذلك الدعاء والالتماس كذا فى الاطول ولم ينقل المصنف عنه ذلك فى النهى لان الفورية فيه مسلمة (قوله عند الانصاف) لا عند الحمية والجدال (قوله كما فى الاستفهام والنداء) فان حقهما باتفاق الفور ففى الاستفهام اتيانا الجواب بالمستفهم عنه فورا وفى النداء اتيانا اقبال المنادى كذلك وهذا

اذ ليس الغرض أن يطلب منهم كونهم قردة أو حجارة لعدم قدرتهم على ذلك لكن فى التسخير يحصل الفعل أعنى صيرورتهم قردة وفى الاهانة لا يحصل اذ المقصود قلة المبالاة بهم (والتسوية نحو اصبروا أو لا تصبروا) ففى الاباحة كأن المخاطب توهم أن الفعل محظور عليه فأذن له فى الفعل مع عدم الحرج فى الترك وفى التسوية كأنه توهم أن أحد الطرفين من الفعل والترك أنفع له وأرجح بالنسبة اليه فرفع ذلك وسوى بينهما (والتمنى نحو ألا أيها الليل الطويل ألا انجلى) *

بصبح وما الاصباح منك بأمثل

اذ ليس الغرض طلب الانجلاء من الليل اذ ليس ذلك فى وسعه لكنه يتمنى ذلك تخلصا عما عرض له فى الليل من تباريح الجوى ولاستطالته تلك الليلة كأنه لا طماعية له فى انجلائها فلهذا يحمل على التمنى دون الترجى (والدعاء) أى الطلب على سبيل التضرع (نحو رب اغفر لى والالتماس كقولك لمن يساويك رتبة افعل بدون الاستعلاء) والتضرع فان قيل أى حاجة الى قوله بدون الاستعلاء مع قوله لمن يساويك قلت قد سبق أن الاستعلاء لا يستلزم العلو فيجوز أن يتحقق من المساوى بل من الادنى أيضا (ثم الامر قال السكاكى حقه الفور لانه الظاهر من الطلب) عند الانصاف كما فى الاستفهام والنداء

(ولتبادر الفهم عند الامر بشيء بعد الامر بخلافه الى تغيير الامر) الاول (دون الجمع) بين الامرين (وارادة التراخي) فان المولى اذا قال لعبده قم ثم قال له قبل أن يقوم اضطجع حتى المساء يتبادر الفهم الى أنه غير الامر بالقيام الى الامر بالاضطجاع ولم يرد الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخي أحدهما (وفيه نظر) لانا لانسلم ذلك عند خلو المقام عن القرائن * (ومنها) أي من أنواع الطلب (النهي) وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء (وله حرف واحد وهو لا الجازمة في نحو لا تفعل وهو كالامر في الاستعلاء) لانه المتبادر الى الفهم (وقد يستعمل في غير طلب الكف) عن الفعل كما هو مذهب البعض (أو) طلب (الترك) كما هو مذهب البعض فانهم قد اختلفوا في أن مقتضى النهي كف النفس عن الفعل بالاشتغال بأحد أضداده أو ترك الفعل

مقو لا مثبت اذ اللغة انما تثبت بالنقل لا بالقياس (قوله ولتبادر الفهم الخ) هذا على اطلاقه لا يصح لانه اذا كان بالعطف يتبادر الفهم الى الجمع والتراخي كان يقال قم واقعد أو ثم اقعد أو فاقعد و يحتمل أن يكون داخلا في قوله وفيه نظر أطول (قوله بعد الامر بخلافه) أي وقبل فعل خلافه (قوله بخلافه) أي بضده كما يظهر من التمثيل ع ق (قوله الى تغيير الامر الاول) أي تغيير المتكلم الامر الاول بالثاني ع ق (قوله دون الجمع وارادة التراخي) أي من غير أن يتبادر أن المتكلم أراد الجمع بين الفعلين الخ ومن غير أن يتبادر أن المتكلم أراد جواز التراخي في أحد الامرين حتى يمكن الجمع بينهما وبهذا يعلم أن الجمع والتراخي متقاربان لانه متى جاز التراخي أمكن الجمع فأحد الامرين أو كلاهما على التراخي و يلزم تغيير الاول كونه على الفور حيث غيره بما يعقبه فيثبت به المطلوب من كونه على الفور ع ق ثم قال بعد وانما قدرنا جواز التراخي لان القول المقابل للفور جواز التراخي بارادة مطلق الطلب لا أن حقه الدلالة على التراخي فالذي يقول به المقابل هو أنه لمطلق الطلب الصادق بالفور والتراخي اهـ وعبارة غيره قوله وارادة التراخي أي ودون جواز ارادة التراخي (قوله وارادة التراخي) أي تراخي أحد الامرين اللازم للجمع (قوله فان المولى الخ) علة لتبادر الفهم الى التغيير (قوله حتى المساء) أي الى المساء فهي غاية والغاية لا بد لها من مبدا والمناسب هنا أن مبدأها عقب ورود الصيغة (قوله وفيه نظر) أي في قوله حقه الفور والنظر فيه راجع الى النظر في دليله أو في كل من دليليه نظر أطول ((قوله لانسلم ذلك) أي الظهور والتبادر (قوله عند خلو المقام عن القرائن) وأما المثال المذكور ففيه قرينة على الفورية وهي قوله حتى المساء المقتضي مبدأ وهو عقب ورود الصيغة أعني قول السيد اضطجع (قوله النهي) الاصل فيه الفورية والدوام الا لقرينة ونازع السكاكي في الدوام (قوله طلب الكف عن الفعل) لم يقل أو تركه مراعاة للقول الثاني الآتي اشارة الى ضعفه بقطع النظر عنه هنا ثم ان التعريف شامل لنحو كف مع انه أمر فلا بد من زيادة مدلول عليه بغير لفظ نحو كف أو مراعاة الحيثية في التعريف راجع ع ق (قوله وله حرف واحد) نبه بتقديم الظرف على حصر لا الجازمة في النهي أطول وكتب أيضا قوله وله حرف واحد الاولى وله صيغة واحدة ليعلم أن ليس له صيغة أخرى كما أنه ليس له حرف آخر أطول (قوله وهو لا الجازمة) فيه اشارة الى رد من قال ان لا النافية تجزم اذا صلح قبلها كي نحو جئته لا يكن له علي حجة واليه ذهب ابن مالك للسماع من العرب قال ابنه تقول العرب ربطت الفرس لا ينفلت وأوثقت العبد لا يفر حكى الفراء أن العرب ترفع هذا وتجزمه قال وانما جزم لان تأويله ان لم أربطه فر فجزم على التأويل قال أبو حيان وما ادعياه خالف فيه الخليل وسيبويه وسائر البصريين يس (قوله الجازمة) أي لفظا أو محلا نحو لا تفعلن يا زيد لا تضربن يا هندات (قوله في غير طلب الكف) الاضافة للعهد أي لغير الطلب استعلاء بأن يكون لا طلب أصلا أو طلب بدون استعلاء وكلامه يقتضي أن النهي حقيقة في الطلب المذكور الاعم من التحريم والكراهة كما اقتضى كلامه سابقا ان الامر حقيقة فيما يعم الايجاب والندب والجمهور على أن النهي حقيقة في التحريم والامر حقيقة في الايجاب (قوله أو الترك) أي عدم الفعل بناء على أنه يكلف بعدم الفعل بناء على القدرة عليه بسبب القدرة على التلبس بضد المنهي لان العدم متحقق حينئذ ولا يستدعي تقدم الشعور بخلاف الاول فانه يستدعي تقدم الشعور بالمكفوف عنه فلا يفعل مقتضى النهي الا من استشعر المنهي فتركه فلا يمتثل النهي من لم يفعل المنهي ذاهلا عنه وحينئذ فيلزم اثمه الا أن يقال الامتثال شرط للثواب وأما انتفاء الاثم فيكفي فيه عدم الفعل وعلى الثاني وهو أن المكلف به عدم الفعل يكون من لم يفعل المنهي آتيا بمقتضى النهي ولكن لا يثاب الثواب من النية المستلزمة للشعور ثم قولهم ان كف دواعي النفس يحصل بشغلها بالضد يبطل بمن لا داعية له كالانبياء وأيضا حاصل كف الدواعي عدم العمل بمقتضاها بسبب التلبس بالضد وذلك هو حاصل القول الآخر فقد عاد الامر الى أن القدرة في النهي بسبب التلبس بالضد مطلقا والاثم ساقط بعدم التلبس بالفعل المنهي ولو بلا شعور والثواب لا بد فيه من النية على كلا القولين

وذلك

ولذلك قيل ان القول الاول قريب من الثانى وان الخلف بينهما لا يظهر له ثمرة بينة تأمله من ع ق وقوله أى عدم الفعل أى وما يشعر به الترك من القصد غير مراد لكن فى العروس عن الاصوليين ان الترك فعل هو الكف فينبغى التعبير بغير الترك وقوله ثم قولهم ان كف الخ وارد أيضا على من قال كالشارح كف النفس عن الفعل بالاشتغال بأحد أضداده تأمل وكتب أيضا مانصه فيحصل الامتثال بالترك غافلا على الثانى دون الاول و ينبغى على الاول أن لا يكون الغافل مخالفا للنهى بل واسطة ولا اثم أو هو مخالف والاثم لا يحصل على المخالفة مطلقا بل بشرط أفاده سم (قوله وهو نفس أن لا تفعل) أى عدم الفعل يقدح فيه ماقدمناه عن العروس (قوله كالتهديد) أى التخويف (قوله وكالدعاء والالتماس) أورد عليه أنه لا يصح التمثيل بهما لاستعمال صيغة النهى فى غير طلب الكف أو الترك لان فى كل منهما طلب الكف أو الترك الا أنه ليس على وجه الاستعلاء وأجيب بأن الاضافة فى قول المصنف طلب الكف أو الترك للعهد أى الطلب الذى مع الاستعلاء وغيره صادق بما لا طلب فيه كمثال المصنف وما فيه طلب لا استعلاء معه كمثال الشارح كذا فى سم والعلاقة بين النهى والدعاء والالتماس مطلق الطلب (قوله وهذه الاربعة) أى ماصدقاتها لا مفهوماتها (قوله يجوز تقدير الشرط بعدها) فيه بحث لانه ان أريد به جواز تقدير الشرط بعدها باعتبار معانيها الحقيقية دخل الدعاء والالتماس فى قوله ويجوز فى غيرها القرينة مع أنهما فى سلك الامر لان النحاة جعلوا التقدير فى جواب الامر والنهى وهما يشملانهما عندهم وان أريد انه يجوز تقدير الشرط بعدها باعتبار جميع معانيها فباطل أطول وكتب أيضا قوله يجوز تقدير الشرط بعدها بأن يقصد السببية فيتعين الجزم فان لم تقصد وجب الرفع على الصفة أو الحال أو الاستئناف على حسب ما يليق كذا فى يس وكتب أيضا مانصه انما قال يجوز لانه يجوز أن يرفع ما بعدها على الاستئناف ولو صح كونه جوابا ثم الشرط المقدر اما نفس مضمون المذكور واما لازمه وقد مثل لما قدر فيه اللازم فى التمنى بقوله كقولك ليت لى الخ ع ق وكتب أيضا قوله تقدير الشرط بعدها أى مع أداته ولا بد من ذكر هذا القيد لان تقدير الشرط قد ينفك عن تقدير أداته نحو الناس مجزيون بأعمالهم ان خيرا ولو قال تقدير حرف الشرط لكان مستلزما لتقدير الشرط اذ لا يكون تقدير حرف الشرط بدون تقدير الشرط واعلم أن هذه الاربعة قرائن للحذف فاطلاق جواز التقدير معها وتقييده مع غيرها بوجود القرينة فى قوله بعد وفى غيرها القرينة ليس للاستغناء معها عن القرينة بل لان الحذف معها لا ينفك عن القرينة لانها نفسها قرائن ولا يذهب عليك أن حذف الشرط من مباحث الايجاز وليس له تعلق بهذا المقام والبحث عنه هنا من فضول الكلام أطول ملخصا وكتب أيضا قوله يجوز تقدير الشرط بعدها أى ان وقع بعدها ما يصلح جزاء لذلك الشرط المقدر كما يؤخذ من الامثلة (قوله بان المضمرة) وقيل الجواب مجزوم بنفس التمنى والاستفهام والامر والنهى من غير حاجة لتقدير شرط أصلا لان كلا منها فى معنى الشرط وقيل مجزوم به لنيابتها عن ذلك الشرط وهما متقاربان من ع ق وقوله وقيل الجواب مجزوم بنفس التمنى الخ هذا القول هو ماصرح به فى العروس وعزاه لابن مالك ونسبه للخليل وسيبويه يس (قوله أى ان أرزقه) الاولى أى ان يكن لى لانه المفهوم من الطلب وقوله أى ان تعرفنيه الاظهر أى ان أعرف لان السبب هو المعرفة سواء كان بتعريف المخاطب أو بدونه لا يقال هذا التقدير لا يعم كل استفهام فانه لا يجرى فى قولك أتكرمنى أكرمك فانه لا يصح أن التقدير ان تعرفنى أو ان أعرف اكرامك أكرمك بل ان تكرمنى أكرمك لانا نقول السببية بين مابعد الطلب والمطلوب فى الاستفهام الفهم فلو لم يتفرع المذكور بعد الاستفهام على الفهم لا يقدر الشرط وان تفرع على المفهوم أطول وقوله لانه المفهوم من الطلب أى الجملة الطلبية اذ معناها ليت مالا كائن لى (قوله لا تشتمنى) من باب ضرب ونصر كما فى القاموس (قوله وذلك) أى التقدير (قوله على الكلام الطلبى) بخلاف الكلام الخبرى فان الحامل عليه افادة المخاطب مضمونه أو لازم مضمونه (قوله مقصودا للمتكلم اما لذاته) أى وهذا نادر وقوله أو لغيره أى وهذا هو الغالب

وهو نفس أن لا تفعل (كالتهديد كقولك لعبد لا يمتثل أمرك لا تمتثل أمرى) وكالدعاء والالتماس وهو ظاهر (وهذه الاربعة) يعنى التمنى والاستفهام والامر والنهى (يجوز تقدير الشرط بعدها) وايراد الجزاء عقيبها مجزوما بان المضمرة مع الشرط (كقولك) فى التمنى (ليت لى مالا أنفقه أى ان أرزقه) أنفقه (و) فى الاستفهام (أين بيتك أزرك أى ان تعرفنيه) أزرك (و) فى الامر (أكرمنى أكرمك أى ان تكرمنى) أكرمك (و) فى النهى (لا تشتمنى يكن خيرا لك أى ان لا تشتمنى) يكن خيرا لك وذلك لان الحامل للمتكلم على الكلام الطلبى كون المطلوب مقصودا للمتكلم اما لذاته أو لغيره

لتوقف ذلك الغير على حصوله وهـذا معـنى الشرط فاذا ذكرت الطلب وذكرت بعده مايصلح توقفه على المطلوب غلب على ظن المخاطب كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور لا لنفسه فيكون اذن معنى الشرط فى الطلب مع ذكر ذلك الشئ ظاهرا ولما جعل النحاة الاشياء التى يضمر الشرط بعـدها خمسة أشار المصـنف الى ذلك بقوله (وأما العرض كقولك ألا تنزل تصب خيرا) أى ان تنزل تصب خـيرا (فمولد من الاسـتفهام) وليس شيأ آخر برأسه لان الهمزة فيـه للاسـتفهام دخلت على فعل منفى امتنع حملها على حقيقة الاستفهام للعلم بعد النزول مثلا وتولد عنـه بمعونة قرينة الحال عرض النزول على المخاطب وطلبه منه (ويجوز) تقدير الشرط (فى غيرها) أى فى غير هذه المواضع (القرينة) تدل عليه (نحو) أم اتخذوا من دونه أولياء (فالله هو الولى أى ان أرادوا أولياء بحق) فالله هو الذى يجب أن يتولى وحده ويعتقد أنه المولى والسـيد وقيـل لاشك ان قوله أم اتخـذوا انكار وتوبيخ بمعـنى أنه لا ينبغى أن يتخذوا من دونه أولياء

من ع ق فان قيد بجواب نحو أكرمنى أكرمك كان مقصودا لغيره فاكرام المخاطب للمتـكلم مقصود لاجـل اكرام المتكلم للمخاطب وان عرى عن القيد احتمل واحتمل (قوله لتوقف) علة لقوله أو لغيره أى أو مقصودا للمتكلم لغيره لتوقف الخ (قوله وهـذا معنى الشرط) أى لازم له اذ الشرط هو التعليق ويلزمه التوقف والتعلق (قوله الطلب) أى الكلام الطلبى (قوله مايصلح توقفه على المطلوب) بخلاف قولك أين بيتك أضرب زيدا فى السوق فان ضرب زيد فى السوق لا يصلح أن يتوقف على معرفة البيت اللهم الا أن يكون المراد أضرب زيدا فى السوق أمام بيتك (قوله المذكور) أى بعـد الطلب (قوله فيكون اذن) أى اذ ذكرت وغلب الخ (قوله ظاهـرا) أى فناسب تقدير الشرط وقد يقال الكلام حينئذ مستغن عن تقديره لتضمن الكلام الطلبى الشرط تأمل (قوله خمسة) بل أكثر فان عبارتهم تشمل الدعاء والالتماس وهـما خارجان عن الخمسة على تعريف المصنف الامر وتشمل التحضيض وقـد يشمله تعريف المصنف الامر والترجى وقد سمع الجزم بعده كما حكاه أبو حيان وصرحوا بالجزم بعد الخبر بمعنى الطلب نحو اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب علـيه اهـ سم وقوله على تعريف المصنف الامر أى ضمنا فى قوله والاظهر أن صيغته موضوعة الخ والا فهو لم يعرفه صريحا (قوله الى ذلك) أى الى جواب الاعتراض على كلامه بذلك بقوله (قوله وأما العـرض الخ) يعنى وكذا التحضيض وهو طلب الشئ مع حث وتأكيـد والعرض طلبه بلا حث وتأكيد ع ق وكتب أيضا قوله وأما العـرض الخ وكان ينبغى له أن يذكر أن الترجى اذا جزم الجواب بعده فلالحاقه بالتمنى كما تقدم فهو داخـل فى التمنى حكما ع ق (قوله فمولد من الاستفهام) لانه لا يكون الا مع آلة الاستفهام فهو داخـل فى الاستفهام ع ق (قوله لان الهمزة الخ) عبارة ع ق وانما قلنا ان العرض داخـل فى الاستفهام لانك اذا قلت ألا تنزل تصب خـيرا مثلا فالهمزة فيه للاستفهام فى الاصل ومنع فى الحال من ارادة الاستفهام كون عدم النزول فى الحال وفى الاستقبال معلوما بقرينـة من القرائن أو نزل منزلة المعلوم أو كون السؤال عنه لا يتعلق به الغرض والاستفهام انما يكون عن المجهول حالا أو استقبالا مع تعلق الغرض به ولما تعـذر الاستفهام الحقيقى للعلم أو لعـدم تعلق الغرض حمل على الانكارى بقرينـة اظهار محبـة ضد مدخولها ومعلوم ان انكار النفى يتولد منه طلب ضـده ومحبته فتضمن الكلام طلب النزول وعرضه على المخاطب ولكن يرد على هذا أن الطلب الذى هو العرض لم يتولد من الاستفهام الحقيقى الذى نحن بصـدده وانما تولد من مجازيه الذى لم يذكر أن الجواب يجزم بعده تأمله اهـ ويجاب بأنه يصدق بأن العرض تولد من الاسـتفهام الحقيقى بالواسطة تدبر (قوله للعلم) مراده به ما يشمل الظن (قوله وتولد عنه الخ) أى بواسطة الحمل على الانكار كما بينه ع ق (قوله قرينة الحال) هى العلم بعـدم النزول والاضافة للبيان (قوله فى غيرها) أى بعد غـيرها وقوله نحو أم اتخـذوا الخ لان الاستفهام الحقيقى لا يصح هنا وانما المراد به الانكار بمعنى لا ينبغى أن يتخذوا غير الله وليا ولاجل أن هذا معنى الكلام قيل لم لا يصح أن يترتب فالله هو الولى على هذا المعنى فتكون الفاء للتعليل والتسبب ع ق أى فلا حاجة لتقدير الشرط (قوله فى غيرها القرينة) قلت وكذا معها القرينة لو لم يقدر من جنس المذكور من الخمسة أطول (قوله لقرينة) وهى فى الآية وجود الفاء الجوابية فى الجملة مع دلالة الاستفهام فى الجملة قبلها على انكار اتخاذ سواه وليا (قوله أى ان أرادوا أولياء بحق) الاظهر أن الشرط المقدر ان أرادوا وليا لان قوله هو الولى للحصر وتنزيل غيره منزلة العدم لا لحصر الولى بحق والظاهر أنه قصر قلب بدليل أم اتخذوا من دونه أى متجاوزين الله فانه ظاهـر فى ترك الله واتخاذ غيره وليا لكن الشارح جعله قصر افراد أطول أى كما يؤخذ من قوله وحده وضعف دليل العصام على ما استظهره بأن دون تستعمل فى الافراد أيضا كما فى يس على أن المتبادر من قولهم ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله زلفى انهـم يتخذون الله وليا أيضا (قوله فالله هو الولى) هذه الجملة دليل الجواب أى فليتخذوا الله وليا لانه هو الولى أى لا نفس الجواب اذ الولاية ووجوبها موجود مطلقا أرادوا أولا (قوله وقيـل لاشك الخ) حاصله منع وجود القرينـة فى المثال المذكور لصحة

تفرع فالله هو الولى على ماقبله لان الاستفهام المستفاد من قوله أم اتخذوا للانكار فيؤل الى النفى أى لايليق بأن يتخذوا من دون الله وليا فالله هو الولى (قوله وحينئذ يترتب عليه الخ) أى ترتب العلة على المعلول (قوله اذليس كل ما) أى لفظ كالهمزة وقوله معنى الشئ كالنفى فى لا (قوله والطبع) أى العقل وكتب أيضا مانصه الناشئ ذوقه من تتبع الاستعمال وتراكيب البلغاء (قوله على صحة قولنا لاتضرب زيدا الخ) نوقش هذا التنظير بأن أتضرب زيدا انكار لنفس الضرب وقولك لاتضرب زيدا بمعنى لا ينبغى أن تضربه انكار للانبغاء وهما مختلفان فلم يتحقق كونهما بمعنى حتى يتحقق بذلك أن الكلامين قد يكونان بمعنى ويختلفان فى اللوازم والاستدلال حيث بطل فيه هذا التنظير بعود دعوى من ع ق وفى الاطول مناقشة أيضا بأن النفى المذكور غير حق لان مافيه معنى الشئ حكمه الذى يقتضيه المعنى حكم ذلك الشئ بلاشبهة وبأن ورود منع القرينة لايتوقف على أن يكون حكم مافيه معنى الشئ حكم ذلك الشئ لامحالة بل يكفيه جواز أن يكون كذلك اه أقول فى كون أتضرب زيدا الانكار نفس الضرب مجال للمناقشة اذلا مانع من أن يكون لانكار الانبغاء كما فعل ذلك فى الاستفهام فى قوله تعالى أم اتخذوا من دونه أولياء فتدبر وكتب أيضا قوله لاتضرب زيدا بصيغة النفى على معنى لا ينبغى أن تضربه والفاء فى التركيبين للتعليل لا للعطف كما قيل لعدم مناسبته فى تنظير التركيبين السابقين بهذين التركيبين ولانها لو كانت للعطف لكان الحكم فى صحة لاتضرب زيدا فهو أخوك دون أتضرب زيدا فهو أخوك النقل لامجرد الطبع لان فى الاول عطف جملة خبرية على جملة خبرية وهو صحيح وفى الثانى عطف جملة خبرية على انشائية وهو غير صحيح (قوله فانه لايصح الابالواو والحالية) وأما قول أبى تمام

أحاولت ارشادى فعقلى مرشدى * أم اشتقت تأديبى فدهرى مؤدبى

فتقديره ان أردت أن تعلم مرشدى فعقلى مرشدى وكذا مابعده حفناوى وعبارة الفنرى بعد ايراد النقض بالبيت مانصه وجوابه أن مراد الشارح عدم حسن مثل قولنا أتضرب زيدا فهو أخوك على أن تكون الفاء تعليلا للنفى الضمنى فلا نقض لذلك بقول أبى تمام لجواز أن تكون الفاء فيه تعليلا للمقدر أى لاحاجة لى الى ارشادك لان عقلى مرشدى اه وكتب أيضا قوله فانه لايصح عبارة المطول فانه لايحسن اه (قوله النداء) بكسر النون ويجوز ضمها يس (قوله وهو طلب الاقبال) أى طلب المتكلم اقبال المخاطب وقوله بحرف الباء للآلة وقوله لفظا نحو يالله أو تقديرا نحو يوسف أعرض عن هذا (قوله وقد تستعمل الخ) بيان حقيقة النداء وظيفة لغوية ومجازاته بيانية ونكات اختيار الحقيقة أو مجاز من مجازاته وظيفة هذا العلم وقد خلا عنه هذا البحث أطول وكتب أيضا مانصه أى مجازا (قوله وهو طلب الاقبال) أى الطلب المتقدم فالاضافة للعهد (قوله كالاغراء) العلاقة بين النداء والاغراء المستعمل هو فيه أن الاغراء ملزوم للاقبال اذلا معنى لاغراء غير المقبل يعنى بأن يكون بحيث لايسمع ع ق (قوله يتظلم) أى يشتكى من ظلم أحد له (قوله وحثه الخ) عطف تفسير (قوله على زيادة التظلم) عبر بالزيادة لان أصل التظلم حاصل منه وقوله لان الاقبال الخ علة لمحذوف أى لحقيقة النداء غير مرادة لان الخ (قوله والاختصاص الخ) ظاهره أننا استعملنا صيغته فى الاختصاص وليس كذلك كما هو ظاهر اذ الاختصاص كنداء دون يا لفظا وتقديرا (قوله أصله تخصيص الخ) أى الاصل فيه أن يستعمل فى مقام تخصيص الخ (قوله تخصيص المنادى الخ) ولو كان هو المتكلم عند قصد تجريد منادى من نفسه مبالغة كما هو الاصل فى هذا المثال (قوله ثم جعل الخ) أى بنقله لمطلق التخصيص كما قال ونقل الخ وحينئذ فالعلاقة بين النداء والاختصاص الاطلاق والتقييد حفناوى وكتب أيضا قوله ثم جعل مجردا الخ فهو خبر مستعمل بصورة النداء توسعا كما استعمل الخبر بصورة الامر نحو أحسن بزيد والامر بصورة الخبر نحو والوالدات يرضعن (قوله بما نسب اليه) هو الفعل المذكور قبل النداء (قوله ووصفه) هو الرجل بمعنى الكامل المختص (قوله بل مادل الخ) فمراد المتكلم بالرجل نفسه (قوله فايها) أى أى

وحينئذ يترتب عليه قوله تعالى فالله هو الولى من غير تقدير شرط كأنه قيل لا ينبغى أن يعبد غير الله فالله هو المستحق للعبادة وفيه نظر اذليس كل مافيه معنى الشئ حكمه حكم ذلك الشئ والطبع المستقيم شاهد صدق على صحة قولنا لاتضرب زيدا فهو أخوك بالفاء بخلاف أتضرب زيدا فهو أخوك استفهام انكار فانه لايصح الابالواو الحالية (ومنها) أى من أنواع الطلب (النداء) وهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب أدعو لفظا أو تقديرا (وقد تستعمل صيغته) أى صيغة النداء (فى غير معناه) وهو طلب الاقبال (كالاغراء فى قولك لمن أقبل عليك يتظلم يامظلوم) قصدا الى اغرائه وحثه على زيادة التظلم وبث الشكوى لان الاقبال حاصل (والاختصاص فى قولهم انا أفعل كذا أيها الرجل) فقولنا أيها الرجل أصله تخصيص المنادى بطلب اقباله عليك ثم جعل مجردا عن طلب الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب اليه اذليس المراد بأى ووصفه المخاطب بل مادل عليه ضمير المتكلم فأيها

مضموم والرجل مرفوع والمجوع فى محل نصب على انه حال ولهذا قال المصنف (أى متخصصا من بين الرجال) وقد تستعمل صيغة النداء فى الاستغاثة نحو يالله من ألم الفراق والتعجب نحو ياللماء والتحسر والتوجع كما فى نداء الاطلال والمنازل والمطايا ومايشبه ذلك (ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء اما للتفاؤل) بلفظ الماضى دلالة على أنه كأنه وقع نحو وفقك الله للتقوى (أو لاظهار الحرص فى وقوعه كمامر) فى بحث الشرط من أن الطالب اذا عظمت رغبته فى شئ يكثر تصوره اياه فربما يخيل اليه حاصلا نحو رزقنى الله تعالى لقاءك (والدعاء بصيغة الماضى) من البليغ (كقوله رحمه الله يحتملهما) أى التفاؤل واظهار الحرص وأما غير البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات (أو للاحتراز عن صورة الامر) كقول العبد للمولى ينظر المولى الى ساعة دون انظر ساعة لانه فى صورة الامر وان قصد به الدعاء

من أيها وكتب أيضا قوله فايها الخ عبارة ع ق ولما انقل من النداء التزم فيها حكم المنقول عنه من بناء أى على الضم كالنكرة المقصودة واتباع المحلى بأل اياها بالرفع على أنه صفة من جهة المعنى فهذا مما يتبع فيه الرفع البناء ولو كان محله فى الحالة الراهنة النصب على المفعولية بتقدير فعل وأخص على أن الجملة حالية ولما كان اسم الاختصاص فى محل النصب على المفعولية وعامله جملة حالية صح أن يفسر معنى تلك الجملة مع معمولها بقوله أى متخصصا الخ (قوله مضموم) أى مبنى على الضم نظرا لكونه منادى فى الاصل أو هو منقول بحاله فى النداء منه الى الاختصاص فلا يقال لامقتضى للبناء هنا وفى شرح التوضيح للشيخ خالد الثالث عشر من الفروق بين النداء والاختصاص ان أيا هنا اختلف فى ضمتها هل هى اعراب أو بناء وفى النداء بناء بلا خلاف اه فانظر على القول بأنها اعراب هل هو مبنى على مذهب السيرافى من انها مبتدأ أو خبر اذلا يظهر الرفع على رأى الجمهور يس (قوله والرجل مرفوع) صفة لاى اعتبارا للفظ وكتب أيضا قوله مرفوع أى اتفاقا كما فى الارتشاف بخلاف النداء فان بعضهم أجاز نصبه يس والمراد بالرفع الضم لارفع الاعراب نعم على قول السيرافى ان أى مبتدأ أو خبر يكون رفع اعراب ولا يخفى أن هذا الضم ضم اتباع لابناء (قوله والمجوع فى محل نصب على أنه حال) نظر فيه بأن الحال انما هى جملة الاختصاص لا أيها الرجل اذ أيها فى محل نصب بفعل محذوف وجوبا تقديره أخص أيها الرجل كما يشير الى ذلك قوله ولهذا قال الخ واعتذر عنه بأن العامل لما كان واجب الحذف ومعناه ظاهر فى متعلقه حكم على متعلقه بانه فى محل نصب على الحال هذا وكون الجملة فى محل نصب على الحال ليس بلازم فقد تكون اعتراضية كما فى نحن العرب أقرى الناس للضيف أفاده يس (قوله ولهذا قال متخصصا الخ) أى مفسر المراد من الجملة الواقعة حالا (قوله فى الاستغاثة الخ) والعلاقة مشابهته النداء فى مطلق التوجه أو هو من استعمال ما للاعم فى الاخص حيث استعمل مطلق طلب الاقبال الذى هو النداء فى طلب الاقبال بخصوص الاغاثة والعلاقة فى التعجب مشابهة المتعجب منه المنادى فى أنه ينبغى الاقبال على كل منهما والعلاقة فيما بعد كون ما بعد يا فيه ينبغى الاقبال عليه بالخطاب كالمنادى للاهتمام بها وامتلاء القلب بشأنها من ع ق (قوله ياللماء) عند شهود كثرته أو ظهور حلاوته (قوله كما فى نداء الخ) أمثلة للتحسر ولا يظهر كل الظهور أن شيأ منها مثال للتوجع وان أوهم صنيعه خلافه ولذلك عبر ابن يعقوب بمانصه ومنها التحسر والتحزن كما فى نداء الاطلال والمنازل والمطايا ونحو ذلك كنداء المتوجع منه والمتفجع عليه اه ومثال التوجع يامرضى يا سقمى تأمل (قوله ومايشبه ذلك) كالتفجع فهو معطوف على الاستغاثة ومثال التفجع يا لابى (قوله قد يقع) أى مجازا (قوله الحرص فى وقوعه) عداه بفى دون على لتضمنه معنى الرغبة (قوله كما مر فى بحث الشرط الخ) يتبادر من عبارة الشارح حمل الكاف على التعليل وقال فى الاطول كما مر أى من قوله ان ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام فهو تنظير (قوله حاصلا) أى فى الزمن الماضى ومستمرا حتى الآن وانما قلنا ذلك ليناسب قوله نحو رزقنى الله لقاءك (قوله من البليغ) المراد به من يراعى ماذكر بأن كان له قوة عليه ولو لم تكن له قوة فى سائر الابواب بناء على تجزى البلاغة كالاجتهاد ع ق فيكفى لاعتبار النكتتين معرفتهما وقصدهما ولا يلزم أن يكون لقاصدهما ملكة يقتدر بها على كل كلام بليغ كما فى يس (قوله يحتملهما) أى يحتمل كلا منهما على حدته أو معا (قوله عن هذه الاعتبارات) المناسب عن هذين الاعتبارين الا أن يقال أراد أن غير البليغ ذاهل عن هذين الاعتبارين وغيرهما من كل ما يلاحظه البليغ (قوله أو للاحتراز عن صورة الامر) الاولى أو للاحتراز عن صورة الاستعلاء ليشمل الاحتراز عن صورة النهى أيضا وفيه أن الدعاء بصيغة الماضى يحتمله أيضا فلم خص الاحتمال بما سبق ولك أن تجيب بأن صيغة الماضى لامدخل لها فى الاحتراز عن صورة الامر والعود مجال اذ النكتة لايجب أن ترجح الشئ على جميع الاغيار ولك أن تقول يكفى هذا القدر من الفرق نكتة لتخصيص الاحتمال بالسابقين تأمل أطول (قوله لانه فى صورة الامر) المقتضى للاستعلاء فيكون فيه

[illegible] بالصورة (قوله أوالشفاعة) أى شفاعة العبد لنفسه عند سيده وكتب أيضا قوله أو الشفاعة لا يظهر بالنسبة الى ذلك القاصد فرق بين الدعاء والشفاعة فان كلا منهما بالنسبة اليه طلب من الادنى الى الاعلى مع خضوع فلم يتغايرا بالنسبة اليه حتى يقال انه قصد هذا أو هذا ولعل الفرق باعتبار أن الشفاعة لا يلاحظ فيها الخضوع والدعاء يلاحظ فيه الخضوع تأمل (قوله من حيث الظاهر) لا فى نفس الامر لان كلامك فى المعنى انشاء فلا يتصف بصدق ولا بكذب (قوله تنبيه الخ) ان قلت هذا التنبيه هو الذى يتعلق بعلم المعانى لانه هو الذى أشير فيه الى الاحوال التى تراعى لمطابقة الكلام لمقتضى الحال وأما جميع ما بسط فى هذا الباب مما سوى ذلك وكذا فى باب القصر فرجعه الى بيان أصل المعنى فى البابين والى بيان أصل الاستعمال وخلاف ذلك الاصل وذلك وصف للنحو أو اللغة قلت قد تقدم مثل هذا البحث مرارا وجوابه أن معرفة أصل الاستعمال المعتبر تتعلق بعلم المعانى من جهة أن ذلك هو الملتزم ولا يخرج عنه لعدم الموجب وذلك هو فائدة ماذكر وهو ظاهر ولم يذكره لوضوحه وعلمه من غيره وهذا القدر من علم المعانى اه ع ق وفيه جواب آخر فانظره (قوله فى كثير) انما قال فى كثير لان بعض ما تقدم لا يجرى فى باب الانشاء ككون التأكيد لظن خلاف الحكم أو الانكار فى القصرى وسم من غير الكثير أن المسند الخبرى يكون مفردا ويكون جملة والمسند الانشائى لا يكون الا مفردا اه قال ع ق وفيه نظر لصحة أن يقال هل زيد أبوه قائم فان قيل هو فى تأويل بل هل قام أبو زيد قلنا وكذا فى الخبر وعبارة الاطول بعد قول المصنف فى كثير الخ لا فى الجميع فان التأكيد فى الانشاء ليس للشك والانكار من المخاطب ولا ترك التأكيد لخلوه من الايقاع والانتزاع بل لانه بعيد عن الامتثال أو قريب منه (قوله أى ذلك الكثير) عبارة الاطول فليعتبره أى فليقس الناظر الانشاء على الخبر وجعل الشارح ضمير فليعتبره الى الكثير أى فليعتبر وليراع ذلك الكثير الناظر فى الانشاء (قوله اما مؤكد) كاضرب اضرب (قوله محذوف) كأن يقال فى السؤال عن زيد بعد ذكره هل قائم (قوله الى غير ذلك) من كونه مقدما أو مؤخرا معرفا أو منكرا وكذا المسند اسم أو فعل مطلق أو مقيد بمفعول وقس على ذلك

﴿الفصل والوصل﴾

(قوله بدأ بذكر الفصل الخ) وفى الاطول أورد قوله الفصل والوصل على طبق ماذكره فى تفصيل الابواب الثمانية وقدم تعريف الوصل على خلاف المفتاح لانه وجودى سابق على العدمى فى المعرفة (قوله بمنزلة الملكة) هى ما يقوم بالشئ مما شأنه قيامه به باعتبار الجنس كالبصر لافراد الحيوان أو باعتبار الشخص فلها فردان ولا شك أن الجملتين شأنهما الوصل جنسا وقد لا يكون شأنهما الوصل شخصا بأن كان بينهما كمال الانقطاع فبالنظر الى الفرد الثانى زاد لفظة منزلة وبالنظر الى الاول أسقطه فى المطول لكن هذا انما يتم اذا كان المراد بما من شأنه أن اللائق به ذلك لكن المتبادر من كلامهم أن المراد امكان ذلك فتكون اللتان بينهما كمال الانقطاع من شأنهما الوصل شخصا أى يمكن فيهما ذلك وان لم يجز بلاغة فلا معنى لزيادة منزلة ولذا حذفها فى المطول الا أن يقال أشار به الى أن الملكة فى الامور الموجودة خارجا لا فى الاعتبارية كالوصل فتأمل كذا فى سم وأقول قد لا يمكن فى الجملتين الوصل لفساد المعنى به كما فى آية انا معكم أى فلا يكون الوصل ملكة لهما باعتبار شخصهما فتكون زيادة الشارح هنا لفظ منزلة نظرا الى شخص الجملتين فى بعض الصور فاحفظه (قوله بمنزلة العدم) أى عدم الملكة (قوله انما تعرف بملكاتها) أى بعد معرفة ملكاتها (قوله بدأ فى التعريف الخ) مع ما فيه من اللف والنشر المشوش وهو أولى من المرتب (قوله عطف بعض الجمل على بعض) لم يقل عطف جملة على جملة ليشمل عطف جملتين على جملتين فانه ربما لا تتناسب جمل أربع مترتبة بحيث تعطف كل على ماقبلها بل تتناسب الاوليان والاخريان فيعطف فى كل اثنتين أولا ويعطف الاخريان على الاوليين لان مجموع الاخريين يناسب مجموع الاوليين ونظيره فى المفردات هو الاول والآخر والظاهر والباطن فانه عطف أولا الآخر على الاول والباطن على الظاهر

أو الشفاعة (أو حمل المخاطب على المطلوب) بأن يكون المخاطب (ممن لا يحب أن يكذب الطالب) أى ينسب اليه الكذب كقولك لصاحبك الذى لا يحب تكذيبك تأتينى غدا مقام ائتنى تحمله بألطف وجه على الاتيان لانه ان لم يأتك غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر لكون كلامك فى صورة الخبر * (تنبيه الانشاء كالخبر فى كثير مما ذكر فى الابواب الخمسة السابقة) يعنى أحوال الاسناد والمسند اليه والمسند ومتعلقات الفعل والقصر (فليعتبره) أى ذلك الكثير الذى يشارك فيه الانشاء الخبر (الناظر) بنور البصيرة فى لطائف الكلام مثلا الكلام الانشائى أيضا اما مؤكد أو غير مؤكد والمسند اليه فيه اما محذوف أو مذكور الى غير ذلك

﴿الفصل والوصل﴾

بدأ بذكر الفصل لانه الاصل والوصل طارئ عليه عارض حاصل بزيادة حرف لكن لما كان الوصل بمنزلة الملكة والفصل بمنزلة العدم والاعدام انما تعرف بملكاتها بدأ فى التعريف بذكر الوصل فقال (الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه) أى ترك عطفه عليه

(فاذا أتت جملة بعد جملة فالاولى أما أن يكون لها محل من الاعراب أولا وعلى الاول) أى على تقدير أن يكون للاولى محل من الاعراب (ان قصد تشريك الثانية لها) أى للاولى (فى حكمه) أى حكم الاعراب الذى كان لها مثل كونها خبر مبتدا أو حالا أو صفة أو نحو ذلك (عطفت) الثانية (عليها) أى على الاولى ليدل العطف على التشريك المذكور (كالمفرد) فانه اذا قصد تشريكه لمفرد قبله فى حكم اعرابه من كونه فاعلا أو مفعولا أو نحو ذلك وجب عطفه عليه (فشرط كونه)

بجامع التضاد ثم عطف مجموع الظاهر والباطن على مجموع الاول والآخر لتناسب بين المجموعين باعتبار أجزائهما أطول وكتب أيضا قوله عطف بعض الجمل أى جنس الجمل فيشمل العطف الواقع بين جملتين فقط و بين جمل وقوله والفصل تركه أى ترك عطف بعض الجمل على بعض وهذا يفهم منه عرفا وجود ما يمكن أن يعطف ويعطف عليه فترك فيه العطف فلا يرد أن يقال يصدق الترك فى جملة واحدة ثم قد تقدم أن الترك مشعر بالقصد وهو المناسب للامور البلاغية لانها لا تحصل الا بالقصد فخرجا فيما تقدم كتقابل الملكة الملابسة العدم فى الجملة وظاهر تعريفهما أنهما أعنى الفصل والوصل لا يجريان فى المفردات واتحاد شرط العطف وعدمه فى المفردات والجمل يقتضى تساويهما فى جريان الفصل والوصل وقد صرح بذلك خلاف ظاهر عبارة المصنف ع ق وقوله وهذا يفهم منه عرفا وجود الخ أى فاستغنى بذلك عن زيادة قيد فيما من شأنه ذلك العطف لانه يفيد ما يفيده هذا القيد وقال فى العروس لا يخفى أن الفصل والوصل يكونان بين المفردات كما يكونان بين الجمل وعقد لذلك فصلا ومشى فيه على اصطلاح القوم فى الجمل وذكر الاحوال الستة وقال الظاهر أن القوم تركوا التعرض لذلك لانه فى الغالب واضح أولانه يعلم حكمه من الجملتين ثم قال واذا علمت حكم الفصل والوصل بالنسبة الى الجملتين والى المفردين فلا يخفى عليك حالهما بالنسبة الى جملة ومفرد اه وكتب أيضا قوله الجمل اختاره على الكلام لتدخل الصفة والصلة ونحوهما مما لا يشمله الكلام بناء على أنه لابد أن يكون مقصودا لذاته (قوله فاذا أتت الخ) رتب على التعريف بيان الاحكام اشارة الى أن معرفة الحكم بعد معرفة الشئ أطول (قوله فالاولى) يعنى السابقة عن الآتية ليشمل كثرة الجمل فان كلا منها سابقة عما بعدها ولو لم تكن أولى ع ق (قوله أن يكون لها محل من الاعراب) أى من محل الذى الاعراب بأن تكون فى محل لو كان فيه مفرد لكان معربا وكتب أيضا ما نصه بأن تكون فى محل رفع كالخبرية أو نصب كالمفعولية أو جر كالمضاف اليها ع ق وكتب أيضا قوله اما أن يكون لها محل من الاعراب أو تكون صلة أطول (قوله أولا) كالاستئنافية (قوله مثل كونها) يقتضى أن المراد بحكم الاعراب مقتضيه ويحتمل كلام المتن ان الاضافة فى حكمه بيانية مع تقدير المضاف والمعنى فى مقتضى حكم هو الاعراب ومرادنا المقتضى مباشرة لا بواسطة وذلك ان مقتضى الاعراب مباشرة الفاعلية والمفعولية والخبرية والحالية ونحو ذلك والفاعلية مقتض وهو جاء مثلا والمفعولية مقتض وهو رأى مثلا والخبرية مقتض وهو زيد مثلا فهذه المقتضيات بكسر الضاد مقتضيات للامور المذكورة أعنى الفاعلية ونحوها مباشرة ومقتضيات للاعراب بواسطة فتنبه (قوله أو نحو ذلك) ككونها مضافا اليها ع ق (قوله كالمفرد) يحتمل أن يكون مشبها به للمعطوف أى عطفت كما يعطف المفرد بقطع النظر عن كون المعطوف عليه مفردا أو جملة وأن يكون مشبها به للمعطوف عليه أى عليها كما يعطف على المفرد بقطع النظر عن كون المعطوف مفردا أو جملة وأن يكون مشبها به لعطف الجملة على الجملة وهذا هو الاحسن وبه يشهد ما فى الايضاح (قوله أو نحو ذلك وجب الخ) أى نحو الفاعل والمفعول كالمبتدا فيجب أن تقول جاء زيد وعمرو ورأيت زيدا وعمرا وزيد وعمرو قائمان ولعل كلامه بالنظر الى الغالب والا فقد لا يجب العطف عند قصد التشريك كما فى نحو زيد كاتب شاعر وجاء زيد الكاتب الشاعر فلا ينافى ما ذكره النحاة فى نحو هذين المثالين من جواز العطف وعدمه وذلك لان التشريك مفهوم بدون العطف فتأمل ثم رأيته فى ابن يعقوب وعبارته وجب عطفه عليه فى الاستعمال الاغلب والمواقع الكثيرة وانما قلنا فى الاستعمال الاغلب لانهم جوزوا ترك العطف فى الأخبار وكذا فى الصفات المتعددة مطلقا بل هو الاحسن فيها ما لم يكن فيها ايهام التضاد فالقسم الاول كقوله تعالى الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر والثانى كقوله تعالى هو الاول والآخر والظاهر والباطن وانما استحسن العطف عند ايهام التضاد كما فى المثال الثانى لينفهم الجمع ونفى التناقض (قوله فشرط) دخل عليه ع ق بقوله ثم أشار الى شرط قبول العطف بعد قصد اعطاء الحكم للثانية فقال ان أردت شرط قبول العطف فشرط الخ اه وقال فى الاطول ولما كان عطف المفرد على المفرد

تشترط

يشترط في قبوله الجهة الجامعة فرع على التشبيه قوله فشرط الخ (قوله أي كون عطف الثانية) أي المأخوذ من عطفت (قوله مقبولا) أي في باب البلاغة ع ق (قوله جهة جامعة) أي وصف خاص يجمعهما او يقرب أحدهما من الآخر ولا يكفي مطلق ما يجتمعان فيه لان كل شيئين لابد أن يجتمعا في شيء حتى الضب والنون فانهما يجتمعان في الحيوانية وعدم الطائرية مثلا ولا يكفي في قبول عطفهما حتى يراعى ما هو أخص كالضدية بينهما و يأتي تحقيق ذلك ان شاء الله ع ق (قوله نحو زيد يكتب) أي ينثر وقوله و يشعر أي يقول الشعر وهو بضم العين في المضارع وضمها او فتحها في الماضي كما في القاموس وكتب أيضا قوله نحو زيد يكتب الخ ونحو قولك في المفرد جاء زيد وابنه وتكلم عمرو وأبوه بخلاف جاءني زيد وحمار أو زيد وعمرو حيث لا صداقة بينهما ولا عداوة فلا يقبل ع ق (قوله من التناسب الظاهر) أي الناشئ عن حصول الجهة الجامعة وكتب أيضا ما نصه اذ كل منهما تأليف كلام (قوله من التضاد) أي الموجب للتلازم خطورا بالبال اذ ضد الشيء أقرب خطورا بالبال عند خطوره فهما متناسبان وعبارة ع ق فالعطاء والمنع بينهما جهة جامعة لهما في القوة المفكرة هي ما بينهما من التضاد الموجب للتلازم العادي بينهما (قوله وذلك) أي الاشتراط المذكور (قوله كالجمع بين الضب والنون) أي في عدم التناسب (قوله وحتى) أي على القول بأنها تعطف الجمل أيضا كما في قولك فعلت معه كل ما أقدر عليه حتى خدمته بنفسي (قوله حشو مفسد) الا أن يقال المراد بالنحو ما انسلخ من حروف العطف عن معناه واستعمل في مجرد الجمع والتشريك مجازا كأو والتي بمعنى الوا وعلى أنه يكفي فرض وجود حرف كذلك وان لم يوجد ولا حاجة الى ما تكلفه السيد من جعل نحو منصوبا عطفا على مقبولا والمراد بنحو المقبول المستحسن والقريب من الطبع أو مجرورا عطفا على الضمير في كونه من غير اعادة الجار على حد ما فيها غيره وفرسه ويراد بنحو عطف المفردات فان حكمه حكم عطف الجمل في أن شرط قبوله وجود الجهة الجامعة كما في ع ق وسيأتي في الشارح (قوله لان هذا الحكم) أي الشرط (قوله معنى محصلا) هو الترتيب مع التعقيب في الفاء والترتيب مع التراخي في ثم وترتيب الاجزاء ذهنا في حتى (قوله غير التشريك) أي زائدا عليه وقوله والجمعية عطف مرادف (قوله فان تحقق هذا المعنى) أي وقصد التشريك (قوله عيب على أبي تمام قوله) أي نسب العيب الى أبي تمام في قوله ع ق (قوله والذي هو عالم الخ) جواب هذا القسم البيت الذي بعده وهو قوله

مازلت عن سنن الوداد ولا غدت * نفسي على إلف سواك تحوم

(قوله صبر) بكسر الباء هو الدواء المر المعروف ولا تسكن الباء الا في ضرورة الشعر اه فنرى نقل هذا في الاطول عن الصحاح ثم قال وفيه نظر اذ لغات كتف لا تخص الشعر (قوله اذ لا مناسبة الخ) علة لقوله عيب وكتب أيضا قوله اذ لا مناسبة قد يمنع بأنه لما كان الكرم الموصوف به أبو الحسين حلوا و يدفع بسببه ألم احتياج السائل والصبر مرا و يدفع به بعض الآلام كان هناك مناسبة التضاد وجهة جامعة هي دفع الألم في كل تأمل وقد يقال المراد لا مناسبة ظاهرة وما ذكر بعيد فلم يعتبر وتكلف في الاطول الجواب عن أبي تمام بأن مراده أن مرارة النوى وكرم أبي الحسين مما لا يعلمه الا الله كما يتبادر اليه العرف من حوالة علم الشيء الى الله وفيه كمال المبالغة في عظمة الشيء بحيث لا تدركه العقول فالجامع بينهما أنهما مما لا يحيط به علم أحد وقال الفنري الاقرب أن يقال الجهة الجامعة بينهما يجوز أن تكون خيالية بأن يكون أبو تمام ممن كان في خياله هذان الامران (قوله كما هو الظاهر) لأن أن تؤول مع مدخولها بمفرد ع ق (قوله ووقوعه موقع مفعولي عالم) وسده مسدهما والمفعولان أصلهما المبتدا والخبر وعلى هذا يكون في أو بل عطف الجملة على الجملة باعتبار الاصل ع ق (قوله لان وجود الخ) علة للتعميم (قوله بدلالة البيت السابق) هو قوله

زعمت هواك عفا الغداة كما عفا * عنها طلال باللوى ورسوم

والضمير في زعمت للحبيبة والخطاب في هواك للنفس ومعنى عفا اندرس وعنها أي الديار حال مقدمة

أي كون عطف الثانية على الاولى (مقبولا بالواو ونحوه أن يكون بينهما) أي بين الجملتين (جهة جامعة نحو زيد يكتب ويشعر) لما بين الكتابة والشعر من التناسب الظاهر (أو يعطي ويمنع) لما بين الاعطاء والمنع من التضاد بخلاف نحو زيد يكتب ويمنع أو يعطي ويشعر وذلك لئلا يكون الجمع بينهما كالجمع بين الضب والنون وقوله ونحوه أراد به ما يدل على التشريك كالفاء وثم وحتى وذكره حشو مفسد لان هذا الحكم مختص بالواو لان لكل من الفاء وثم وحتى معنى محصلا غير التشريك والجمعية فان تحقق هذا المعنى حسن العطف وان لم توجد جهة جامعة بخلاف الواو (ولهذا) أي ولانه لابد في الواو من جهة جامعة (عيب على أبي تمام قوله

لا والذي هو عالم أن النوى
صبر وأن أبا الحسين كريم)

اذ لا مناسبة بين كرم أبي الحسين ومرارة النوى فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف مفرد على مفرد كما هو الظاهر أو عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولي عالم لان وجود الجامع شرط في الصورتين وقوله لا نفي لما ادعته الحبيبة عليه من اندراس هواه بدلالة البيت السابق

والطلال الآثار والاوى اسم موضع والرسوم الآثار أيضا وكتب على قوله الغداة ما نصه أى غداة الهجر أطول (قوله والا فصلت الثانية عنها الخ) حاصله أن الجملة التى لها محل من الاعراب ان لم يقصد تشريك الثانية الاولى فى حكم اعرابها وجب ترك العطف فى الواو وفيما يشبهها وان قصد فان وجد الجامع عطفت والا وجب الترك أيضا فى باب البلاغة فآل الامر الى أن المعتبر فى باب البلاغة فى الحقيقة هو وجود الجامع فلو جعله محل التقسيم كان أنسب لأن منع العطف لعدم قصد التشريك تكفل به النحو فافهم ع ق وكتب أيضا ما نصه تحصل من المتن والشارح على الاول أعنى كون الاولى لها محل من الاعراب خمس صور لانه اما أن يقصد التشريك أولا وان قصد التشريك فاما أن يكون هناك جهة جامعة أولا وفى كل اما أن يكون العطف بالواو أو بغيرها فان قصد التشريك ووجدت جهة جامعة صح العطف بالواو وغيرها وان لم توجد صح بغير الواو وقبح بها وان لم يقصد فالفصل (قوله الثانية للاولى) يعنى اللاحقة للسابقة (قوله فصلت) المراد بالفصل ترك العطف لا ترك الحرف الذى يكون عاطفا والا فلا مانع من الاتيان بالواو على أنها للاستئناف فانها تكون له ع س سم وكتب أيضا قوله فصلت الاولى أن يقابل فصلت بوصلت أو عطفت بلم تعطف أطول (قوله الذى ليس بمقصود) اذ القصد الاستئناف (قوله نحو واذا خلوا الى شياطينهم) ضمنه معنى الافضاء فعداه بالى (قوله الله يستهزئ بهم) من باب المشاكلة والمراد يطردهم عن رحمته (قوله على انا معكم) مقتضى كلامه أن انا معكم له محل من الاعراب وهو مبنى على أن جزء المقول له محل اذا كان مفيدا وهو ضعيف (قوله لانه ليس من مقولهم) أى حتى يعطف على مقولهم (قوله وليس كذلك) أى ليس الواقع ككونه مقولا لقولهم ويظهر أن الكاف زائدة تأمل ويصح أيضا أن الضمير للكون واسم الاشارة راجع للواقع ونفس الامر (قوله على انا معكم) أى ولم يقل على انما نحن مستهزؤن ويحتمل أن المراد أى ولم يقل على انا معكم انما نحن مستهزؤن فقوله بعد فحكمه حكمه يحتمل أن المراد فالعطف على الاول يغنى ولا يقال هلا عكس لانا نقول المتبوع أولى ويحتمل أن المراد فالعطف على الاول بمثابة العطف على المجموع باعتبار الاحتمالين السابقين وكذلك قوله بعد هو الاصل يحتمل دون التابع أو دون المجموع وفى بعض النسخ وانما قال على انا معكم دون انما نحن مستهزؤن وظاهر هذه النسخة يؤيد الاحتمال الاول (قوله بيان الخ) أى بالمعنى اللغوى أى ايضاح اما لانه تأكيد من حيث ان الاستهزاء مستلزم لكونهم باقين معهم على الكفر أو استئناف بيانى جواب عما يقال كيف تقولون انكم معنا مع انكم تجتمعون بمحمد وأصحابه وتعظمون دينهم وطريقتهم أو بدل اشتمال لان الاستهزاء بالاسلام تعظيم للكفر وهو مقتضى انا معكم وكل من المذكورات فيه بيان كما بينه ع ق وعبارته وتبعية انما نحن مستهزؤن لانا معكم اما على التأكيد نظرا الى أن الاستهزاء بالاسلام نفى له ونفى الاسلام يقتضى الثبات على الضد الذى هو الكفر وهو معنى انا معكم واما على البدلية الاشتمالية لان من استهزأ بالاسلام فقد حقره وحقر الاسلام تعظيم للكفر وهو مقتضى انا معكم ويحتمل أن تكون الجملة استئنافية الى أن قال وقد علم أن التأكيد فيه دفع توهم التجوز أو السهو أو غير ذلك والبدل فيه بيان المشتمل عليه بالصراحة والاستئناف فيه بيان المسؤل عنه فى السؤال المقدر فان أراد من قال انها بيان أن فيها مطلق البيان اللغوى فذاك وان أراد عطف البيان الاصطلاحى فليس بظاهر لتوقفه على وجود الابهام الواضح فى الجملة الاولى ولم يوجد فيها ظاهرا تأمله اهـ أى ولا أثر لوجوده فيها خفيا الذى بسببه كانت الجملة الثانية بيانا لغويا للاولى قال الفنرى فان قلت البيان يجب أن يكون أوضح من المبين وذا انما يكون بعد الابهام ولا ابهام فى انا معكم قلت فيه ايضاح بالنسبة الى الابهام التقديرى بناء على احتمال أن يتوهم أن معناه انا معكم ظاهرا (قوله وأيضا) وجه آخر فى الاعتذار يس (قوله وعلى الثانى الخ) حاصله انه اذا لم يكن للاولى محل من الاعراب جاز غير الواو وعند تحقق معناه وارادته مطلقا وأما الواو فتجوز عند كمال الانقطاع مع الايهام وعند التوسط بين كمال الانقطاع وكمال الاتصال وتمنع فيما عدا ذلك من بقية الاقسام الآتية فتأمله فانه فى غاية الظهور من كلام الشارح سم (قوله على معنى

(والا) أى وان لم يقصد تشريك الثانية للاولى فى حكم اعرابها (فصلت) الثانية (عنها) لئلا يلزم من العطف التشريك الذى ليس بمقصود (نحو واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزؤن الله يستهزئ بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم على انا معكم لانه ليس من مقولهم) فلو عطف عليه لزم تشريكه له فى كونه مفعول قالوا فيلزم أن يكون مقول قول المنافقين وليس كذلك وانما قال على انا معكم دون انما نحن مستهزؤن لان قوله انما نحن مستهزؤن بيان لقوله انا معكم فحكمه حكمه وأيضا العطف على المتبوع هو الاصل (وعلى الثانى) أى على تقدير أن لا يكون للاولى محل من الاعراب (ان قصد ربطها بها) أى ربط الثانية بالاولى (على معنى

عاطف سوى الواو الخ) فى عروس الافراح ليت شعرى هلا فصل بين الواو وغيرها فيما اذا كان للاولى محل وأى فرق ثم قال والصواب أن غير الواو يقرب الجامع من الذهن سواء كان للاولى محل أم لا وان غير الواو فى التى لها محل كغير الواو فى التى لا محل لها اه مع بعض حذف (قوله سوى الواو) وأما الواو فان كان للاولى حكم فان قصد التشريك فيه فصل فى الاربع الاول من الست الآتية ووصل فى الثنتين الأخيرتين وكذا ان لم يكن لها حكم أصلا وان كان ولم يقصد فصل فى الست فهذه ثمانية عشر (قوله عطفت) سواء كان للاولى حكم أولا فى الست صور الآتية فهذه اثنتا عشرة (قوله اذا قصد التعقيب أو المهلة) لو قال اذا قصد الترتيب بلا مهلة أو الترتيب بمهلة لكان أحسن (قوله وذلك) أى عدم اشتراط أمر آخر فى العطف بغير الواو (قوله بخلاف الواو فانه لا يفيد الا مجرد الاشتراك) عبارة الاطول بخلاف الواو فانه لا يفيد الا الاشتراك الجملتين فى حكم الاعراب ان كان لهما محل من الاعراب فان لم يكن لهما محل لم تفد الواو الا اشتراكهما فى التحقق ولا توجه للنفس الى اشتراكهما فى التحقق بعد معرفة تحققهما لانه ليس معنى يجيب النفس وانما يجيبها ويجعلها طالبة له بشرائط لا تتيسر معرفتها الا لأوحدى فلهذا حصر بعضهم البلاغة فيه مبالغة فى كونه مدارا لها لا يقال لو لم تعطف الجملتان لأوهم أن الجملة الثانية رجوع عن الاولى لانا نقول لا كلام فى صحة العطف فى مقام التوهم وهو عطف لرفع الايهام وسيأتى نظيره لكن لا يغنى عن الشرائط فى مقام لا مجال فيه للايهام لوضوح الامر اه بتصرف (قوله وهذا انما يظهر الخ) أى افادة الواو مجرد الاشتراك يس والاظهر رجوعه الى مجرد الاشتراك وكتب أيضا ما نصه عبارة ع ق فتقرر بهذا أن العطف بغير الواو موجب لحصول فائدة تغنى عن طلب خصوصية جامعة بين المتعاطفين وتلك الفائدة هى حصول معانى تلك الحروف بخلاف العطف بالواو فليس فيه الا مجرد الاشتراك فان كان للجملة الاولى محل من الاعراب ظهر المشترك فيه وهو الحكم كما فى المفردات فيتقرر للعطف بها فائدة وان لم يكن لها محل لم يظهر المشترك فيه فاحتيج الى جامع مخصوص يكون مشتركا بين الجملتين جامعا لهما وانما قلنا مخصوص لانه لا يكفى مطلق الجامع والاصح العطف فى كل شئ وذلك الجامع يتوقف على معرفة كمال الانقطاع وكمال الاتصال وشبه كل منهما والتوسط والتفريق بين هذه من أخفى الامور ولذلك قيل ان باب الفصل والوصل هو مرجع البلاغة بمعنى ان فى قوة مدركه الصلاحية لادراك ماسواه ولصعوبته قيل ان فيه تسكب العبرات ولكن هذا الكلام مشتمل على ما يقتضى كون الجملة التى لها محل من الاعراب غير مفتقرة الى جامع وقد تقدم ما يخالف ذلك وقد يجاب بأن مقتضاه عدم الافتقار الى الجامع الذى يحتاج فيه الى معرفة كمال الانقطاع وكمال الاتصال ونحوهما كما أشرنا اليه فى التقرير وهو صحيح لان الجملة التى لها محل بمنزلة المفرد فلا يحتاج فيها الا الى جامع واحد كالمفرد بخلاف التى لا محل لها فتعتبر نسبتها وما يتعلق بها من المفردات ويراعى فى تلك النسبة ما ذكر من كمال الانقطاع والاتصال وغيرهما ولهذا خصصوا التفصيل الآتى بالجملتين اللتين لا محل لهما فلو كان ذلك التفصيل جاريا فى القسمين لم يكن وجه لتخصيصه بما لا محل له فافهم اه (قوله ففيه خفاء واشكال) أى دقة من حيث توقفه على الجهة الجامعة المتوقفة على النظر بين الجملتين بما يأتى من الاحوال الستة وما له حكم اعرابى وان توقف على الجهة الجامعة أيضا فليس فيه الخفاء والاشكال لان الجامع فيه لا يحتاج فيه الى معرفة ما يأتى كما وضحه ع ق (قوله حتى حصر بعضهم علم البلاغة الخ) مراده التنبيه على دقة هذا الباب لا حقيقة الحصر (قوله والا) شروع فى جواز الواو وامتناعه سم (قوله أى وان لم يقصد الخ) بأن لم يقصد ربط أصلا وحكمه الفصل فى اثنى عشر فى الستة الآتية كان لها حكم أولا أو قصد ربط بالواو وعبارة ع ق وذلك صادق بصورتين أن لا يقصد ربط أصلا وذلك بأن لا يراد اجتماعهما فى الحصول الخارجى كما اذا أخبر بجملة ثم تركت فى زاوية الاهمال وأخبر بأخرى وهذه الصورة أمرها ظاهر فلم يتعرض لها فى الجواب والأخرى أن يقصد الربط بينهما بأن يقصد اجتماع حصول مضمونهما خارجا لكن على معنى عاطف هو

عاطف سوى الواو وعطفت) الثانية على الاولى (به) أى بذلك العاطف من غير اشتراط أمر آخر (نحو دخل زيد فخرج عمرو أو ثم خرج عمرو اذا قصد التعقيب أو المهلة) وذلك لان ما سوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معانى محصلة مفصلة فى علم النحو فاذا عطفت الثانية على الاولى بذلك العاطف ظهرت الفائدة أعنى حصول معانى هذه الحروف بخلاف الواو فانه لا يفيد الا مجرد الاشتراك وهذا انما يظهر فيما له حكم اعرابى وأما فى غيره ففيه خفاء واشكال وهو السبب فى صعوبة باب الفصل والوصل حتى حصر بعضهم علم البلاغة على معرفة الفصل والوصل (والا) أى وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو

(فان كان للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية فالفصل واجب) لئلا يلزم من الوصل التشريك فى ذلك الحكم (نحو واذا خلوا) الآية (لم يعطف الله يستهزئ بهم على قالوا لئلا يشاركه فى الاختصاص بالظرف لما مر) من أن تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص فيلزم أن يكون استهزاء الله بهم مختصا بحال خلوهم الى شياطينهم وليس كذلك فان قيل اذا شرطية لا ظرفية قلنا اذا الشرطية هى الظرفية استعملت استعمال الشرط ولو سلم فلا ينافى ماذكرنا لانه اسم معناه الوقت لابد له من عامل وهو قالوا انا معكم بدلالة المعنى واذا قدم متعلق الفعل وعطف فعل آخر عليه يفهم

الواو ثم قال والاشرط وجوابه الشرط الثانى مع جوابه اه (قوله فان كان للاولى الخ) قال فى العروس ليت شعرى هلا فصل هذا التفصيل اذا كان للاولى محل ولا شك أنه يجرى فيه قطعا لو قلت زيد ان قام فأكرمه وهو آتيك عطفا على الجواب لم يجز وقال أيضا ينبغى أن يقول اذا كان لاحدى الجملتين لانه اذا كان فى الجملة الثانية قيد كان الامر كذلك نحو أكرم المسلمين وأهن الكافرين ان رأيتهم فالشرط يعود الى الجملتين على الاصح عند النحويين والاصوليين والفقهاء وحينئذ فلو أردت أن الشرط عائد الى الاخيرة فقط امتنع العطف يس (قوله حكم) أى زائد على مفهوم الجملة كما سيصرح به الشارح كالاختصاص والتقييد بحال أو ظرف أو شرط (قوله فالفصل واجب) فى الستة الآتية (قوله نحو واذا خلوا الخ) هذه الآية قد تقدم ذكرها البيان وجه امتناع عطف جملة الله يستهزئ بهم على جملة انا معكم وذكرت هنا لبيان وجه امتناع عطفه على جملة قالوا المناسبة المحلين اذ المحل هنا بالنسبة لما لا محل له وهو قالوا وهنا لك لما له محل وهو انا معكم اذ هو معمول لقالوا كما تقدم ع ق (قوله فان قيل الخ) عبارة ع ق وأورد أنه انما يكون الاختصاص المذكور فى الكلام اذا كانت ظرفا فيلزم من تقديمها على العامل وجود الاختصاص كتقديم سائر المعمولات وأما اذا كانت شرطا فتقديمها لاقتضائه الصدرية فلا يتحقق الاختصاص فالعطف لا يوجب خلاف المراد لصحة الدوام فى الاولى أيضا وقد أجيب بجوابين ما لهما واحد أحدهما أن اذا الشرطية هى الظرفية فى الاصل وانما توسع فيها باستعمالها شرطية نظرا للاصل وحاصله التزام كون التقديم فيها للاختصاص ولو كانت شرطية نظرا لاصلها وثانيهما انا بعد أن نسلم شرطيتها وعدم كون الظرفية أصلا لها نقول انها ولو كانت شرطية هى اسم فضلة تحتاج الى عامل وهو هنا قالوا واذا كان معمولا له وقد تقدم عليه لشرطيته أفاد بمفهومه أن القول ليس الا فى وقت الخلوة فيلزم من العطف على قالوا كون المعطوف مقيدا بحكم المعطوف عليه بشهادة الذوق والاستعمال فانك اذا قلت يوم الجمعة سرت وضربت زيدا على أن ضربت معطوف على سرت أفاد اختصاص الفعلين بالظرف بخلاف ما اذا أخر المعمول وقيل سرت يوم الجمعة وضربت زيدا فلا يدل على اشتراك الفعلين فى الظرف فضلا عن اختصاصهما به ولكن لا يخفى أن الجواب الثانى تحقيق لكون تقديم الشرط يفيد الاختصاص نظرا الى أنه معمول كالظروف فآل أمره الى اعتبار ظرفيته فهو قريب من الاول وانما يفترقان فى رعاية أصالة الظرفية فيه ثم نقل واستعمل شرطا على الاول أو وضعه شرطا ولكن وقع فيه العمل كالظرف وهذا التفريق لا تظهر له ثمرة اه ببعض تصرف لتحريف فى النسخة وقوله معمول كالظرف أى لانه وان قلنا شرط وضعا اسم معناه الوقت وقوله الى اعتبار ظرفيته أى اعتبار ما فيه من معنى الوقت المحتاج الى العامل قال فى العروس لا نسلم أن المعمول السابق اذا كان وضعه سبق عامله يؤذن بالاختصاص وانما يتأتى ماذكروه فى اذا المجردة عن الشرط اه فهذا يعكر على ما مر (قوله شرطية) أى فتقديمها لا يفيد الاختصاص لانها ليست كالمفعول ونحوه اه (قوله لانه اسم معناه الوقت) فيه انه حينئذ ظرف مع أن هذا جواب بتسليم منع كونه ظرفا فكان الاولى أن يقول لانه اسم فضلة ويدفع بأن المراد ولو سلم انها شرطية وضعا وعدم كون الظرفية أصلا لها فلا ينافى ماذكرنا لانه اسم معناه الوقت لابد له من عامل فالظرفية لازمة له ولو قلنا انه وضع شرطا ولم يوضع فى الاصل ظرفا ثم استعمل شرطا فتقديمه يفيد على كل حال الاختصاص وهذا غير الجواب الاول وان كان قريبا منه كما بينه ع ق (قوله وهو قالوا) أى الذى هو الجزاء قال الفنرى المشهور أن اذا الشرطية مضافة الى شرطها فالعامل فيها هو الجزاء وجوز بعضهم كابن الحاجب عدم اضافتها لكى فيصح أن يعمل شرطها فيها كما عمل فى متى اتفاقا والتى هى ظرفية مجردة مضافة الى ما بعدها معمولة لغيره وتفيد هذه بتقديمها الحصر واستفادته من الشرطية بالتعليق ويجوز أن يعتبر تقديمها عونا للتعليق فى افادة الحصر بناء على أنها معمولة للجزاء باعتبار أنها معمولة له وحق المعمول التأخير وهذا لا ينافى التزامهم تقديمها النكتة أخرى كذا فى الفنرى ويرد عليه أن التعليق ليس من طرق القصر فتدبر (قوله بدلالة المعنى) وهو أن قولهم مقيد بوقت الخلوة لانهم منافقون وليس

اختصاص الفعلين به كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا بدلالة الفحوى والذوق (والا) عطف على قوله فان كان للاولى حكم أى وان لم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية وذلك بان لا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة أو يكون ولكن قصد اعطاؤه للثانية أيضا (فان كان بينهما) أى بين الجملتين (كمال الانقطاع بلا ايهام) أى بدون أن يكون فى الفصل ايهام خلاف المقصود (أو كمال الاتصال أو شبه أحدهما) أى أحد الكمالين (فكذلك) يتعين الفصل لان الوصل يقتضى مغايرة ومناسبة (والا) أى وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام ولا كمال الاتصال ولا شبه أحدهما (فالوصل) متعين لوجود الداعى وعدم المانع فالحاصل أن للجملتين اللتين لا محل لهما من الاعراب ولم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية ستة أحوال كمال الانقطاع بلا ايهام كمال الاتصال شبه كمال الانقطاع شبه كمال الاتصال كمال الانقطاع مع الايهام التوسط بين الكمالين فحكم الأخيرين الوصل وحكم الاربعة السابقة الفصل فأخذ المصنف فى تحقيق الاحوال الستة فقال (أما كمال الانقطاع) بين الجملتين (فلا ختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى) بأن تكون احداهما خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء لفظا ومعنى

العامل خلو العدم صحة المعنى (قوله اختصاص الفعلين) أى لا أحدهما فقط لكن هذا ليس بقطعى كما بينه فى المطول وقد استفيد من كلام الشارح أن القيد اذا تقدم على المعطوف عليه وجب بحسب الاستعمال اعتباره فى المعطوف أيضا وهل اذا تأخر عن المعطوف عليه لا يجب أن يعتبر فى المعطوف صرح الشارح فى حاشية الكشاف فى عطف المفردات بأن القيد اذا تقدم المعطوف عليه وجب بحسب الاستعمال اعتباره فى المعطوف نحو جاء فى يوم الجمعة أو راكبا أو نحو ذلك زيد وعمرو ولا يجوز فى الاستعمال خلافه بخلاف ما اذا تأخر عن المعطوف عليه لا يجب أن يكون معتبرا فى المعطوف فهل عطف الجمل الذى الكلام فيه كذلك محل تردد من سم مع زيادة وفى الاطول ما نصه العطف على المقيد انما يفيد المشاركة فى القيد المتقدم دون المتوسط أو المتأخر يدل عليه كلام الشارح المحقق اه وهذا يخالف ما نقلناه عن عروس الافراح (قوله وذلك بأن لا يكون الخ) اسم الاشارة راجع للنفى المذكور (قوله أيضا) أى كما قصد اعطاؤه للاولى (قوله والا فان كان بينهما كمال الانقطاع) اعترض بانه دخل فى كمال الانقطاع ما اذا كان للاولى حكم قصد اعطاؤه للثانية فظاهره وجوب القطع كقولك جاء زيد وقت الصلاة مر به او عليه يفوت معه المقصود من اعطاء الحكم قيل ويجمع بينهما بأن يصرح بالحكم فى الثانية فيقال فى المثال المذكور مر به فيه أى فى الوقت ولك أن تقول يدخل هذا القسم فى كمال الاتصال وفى الشبهين أيضا كقولك فى كمال الاتصال ارحل الساعة لا تقم فيها فيجمع بين القطع وذكر الحكم كما قيل فى كمال الانقطاع تأمل ع ق واعترض أيضا بأن العطف التفسيرى سائغ شائع مع أن فيه كمال الاتصال الا أن يقال الواو فى العطف التفسيرى غير مستعملة فى معنى العطف بل هى لمجرد معنى حرف التفسير مجازا ع س سم (قوله بلا ايهام) انظر ما حكمة تركه فى كمال الاتصال وفى الشبه مع أن الايهام يوجد فى كل منهما كما يأتى والحكم الوصل عند الايهام نحو لا مدحت لمن قال ما مدحت ردا للنفى الذى قاله فانه يحتمل الدعاء عليه فيتعين العطف فتقول لا ومدحت وعدمه عند عدمه وكتب على قوله انظر الخ ما نصه قال بعضهم تعرض له مع كمال الانقطاع لكثرته فيه عن كمال الاتصال والشبه (قوله فكذلك) أى بالنظر للبلغاء أما فى النحو ففيه خلاف والتحقيق جوازه نقل عن سيبويه جواز جاء زيد ومن عمرو وكلامنا فيما لا محل له من الاعراب أما ان كان لها محل فيجوز العطف نحو وهو حسبى ونعم الوكيل وكتب أيضا قوله فكذلك يتعين الفصل فيه أنه مع شبه كمال الانقطاع لا يتعين الفصل بل الفصل أولى للاحتياط على ما سمعت مما نقلناه من المفتاح الا أن يقال فرق بين المتعين والواجب والاولى أيضا متعين عند البليغ أطول (قوله مغايرة) أى وهى لا تناسب كمال الاتصال ولا شبهه وقوله ومناسبة أى وهى لا تناسب كمال الانقطاع ولا شبهه فهى علة موزعة (قوله أى وان لم يكن الخ) بأن يكون بينهما كمال الانقطاع مع الايهام فى الفصل أو التوسط بين الكمالين (قوله لوجود الداعى) هو دفع الايهام فى كمال الانقطاع مع الايهام وقصد التشريك فى التوسط والمانع أحد الاربعة السابقة فلا توزيع (قوله فأخذ المصنف) أى اذا أردت تحقيقها فمقول أخذ الخ (قوله فى تحقيق الاحوال الستة) أى اثباتها على الوجه الحق (قوله فلا ختلافهما خبرا وانشاء) لو اكتفى بقوله خبرا أو انشاء لكفاه لان اختلاف الجملتين فى الخبرية أن تكون احداهما خبرا دون الاخرى والجملة اذا لم تكن خبرا فلا محالة تكون انشاء وكذا الانشائية أطول (قوله خبرا وانشاء لفظا ومعنى) هذه منصوبات على التمييز أو الاخيران بنزع الخافض (قوله بأن تكون احداهما الخ) فيه تصور لان كلام المصنف صادق بأربع صور الاولى أن تكون الاولى خبرية لفظا ومعنى والثانية انشائية لفظا ومعنى الثانية عكسه الثالثة أن تكون الاولى خبرية لفظا انشائية معنى والثانية انشائية لفظا خبرية معنى الرابعة عكسه اذ يصدق على الجميع الاختلاف فى اللفظ والمعنى قال ع ق بعد كلام قرره فتحصل مما تقرر أن منع العطف بين الانشاء والخبر له ثلاثة شروط أن يكون بالواو وأن يكون فيما لا محل له من الاعراب من الجمل وأن لا يتوهم خلاف المراد اه وفى يس أن الاحوال الستة المذكورة مفروضة فيما لا محل له وان

(نحو وقال رائدهم) هو الذى يتقدم القوم لطلب الماء والكلا (أرسوا) أى أقيموا من أرسيت السفينة حبستها بالمرساة (نزاولها) أى نحاول تلك الحروب ونعالجها * فكل حتف امرئ يجرى بمقدار * أى أقيموا نقاتل فان موت كل نفس يجرى بقدر الله تعالى لا الجبن ينجيه ولا الاقدام يرديه لم يعطف نزاولها على أرسوا لانه خبر لفظا ومعنى وأرسوا انشاء لفظا ومعنى وهذا مثال لكمال الانقطاع بين الجملتين باختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى مع قطع النظر عن كون الجملتين مما ليس له محل من الاعراب والا فالجملتان فى محل النصب مفعول قال (أو) لاختلافهما خبرا وانشاء (معنى فقط) بان تكون احداهما خبرا معنى والاخرى انشاء معنى وان كانتا خبريتين أو انشائيتين لفظا (نحو مات فلان رحمه الله) لم يعطف رحمه الله على مات لانه انشاء معنى ومات خبر معنى وان كانتا جميعا خبريتين لفظا (أولانه) عطف على اختلافهما والضمير للشأن (لا جامع بينهما كما سيأتى) بيان الجامع فلا يصح العطف فى مثل زيد طويل وعمرو نائم (وأما كمال الاتصال) بين الجملتين (فلكون الثانية مؤكدة للاولى) تأكيدا معنويا (لدفع توهم تجوز

العطف فيما فيه الوصل انما هو بها والوصل فيما فيه الفصل انما هو بتركها كما أن الفصل مع كمال الانقطاع انما هو حيث لا ايهام فتنبه لذلك كله فقد يقع فيه الغلط اه (قوله نحو وقال رائدهم الخ) بحث فى التمثيل به بأن نزاولها اما تعليل لما قبله فهو جواب لسؤال مقدر فليس الفصل لكمال الانقطاع بل لشبه كمال الاتصال واما حال أى أقيموا فى حال مزاولة الحرب فكذلك ليس الفصل لكمال الانقطاع بل لان الحال لا تعطف على الجملة المقيدة به وأجيب بأنه لا تزاحم بين كمال الانقطاع وشبه كمال الاتصال ولا بين كمال الانقطاع وكون الحال لا تعطف على الجملة المقيدة به فيجوز أن يكون الفصل للامرين (قوله لطلب الماء والكلا) للنزول عليه (قوله حبستها بالمرساة) فتفسير الارساء بالاقامة تفسير باللازم لان الاقامة لازمة للحبس (قوله بالمرساة) هى حديدة تلقى فى الماء متصلة بالسفينة فتقف والمرساة بفتح الميم البقعة التى رست فيها السفينة من ع ق (قوله نزاولها) بالرفع ولم يجزمه فى جواب الامر لانه لم يقصد الجزاء (قوله فان موت الخ) أشار به الى أن فى البيت قلبا وكل داخلة على امرئ لا على الحتف لانها لا تضاف الا للمتعدد والحتف أى الموت شئ واحد والمتعدد هو امرؤ ويمكن جعل الموت متعددا باعتبار المتعلق أو السبب فلا حاجة للقلب بل اعتبار الاسباب هو المناسب لمقام الحرب حيث يكون فيه أسباب مختلفة من السيف والرمح أو نحوه ما تأمل (قوله وهذا مثال لكمال الخ) جواب عن سؤال نشأ من التمثيل حاصله أن كلامنا الآن فيما لا محل له من الاعراب والمثال مما له محل (قوله والا فالجملتان فى محل النصب الخ) مبنى على أن جزء المقول له محل اذا كان مفيدا وقد سبق للمصنف فى قوله انا معكم الآية والحق خلافه فلعل الشارح قال ذلك الزاما للمصنف لانه فيما سبق جعل جزء المقول مقولا فيكون جزء المقول هنا مقولا فيكون له محل من الاعراب ومبنى أيضا على الاستشهاد بهما باعتبار حال وقوعهما من الحاكى للكلام أما اذا كان الاستشهاد بهما باعتبار حال وقوعهما من الرائد فالجملتان لا محل لهما قطعا واختلف فى المحكى بالقول هل هو فى محل المفعول المطلق أو المفعول به ورجح بعض المحققين الثانى (قوله بأن تكون احداهما الخ) أى الاولى أو الثانية فهاتان صورتان تضربان فى الصورتين المفهومتين من قوله وان كانتا الخ فالصور أربع (قوله وان كانتا الخ) الواو للحال وان وصلية لا غائية والا كان هذا القسم أعم من الاول فلا تتباين الاقسام (قوله وان كانتا جميعا خبريتين لفظا) ولم يمثل للانشائيتين لفظا المختلفتين معنى لقلة وجوده وذلك كقولك عند ذكر من كذب على النبى صلى الله عليه وسلم ليتبوأ مقعده من النار قل له أيها الصاحب من ع ق (قوله على اختلافهما) فى نسخة على لاختلافهما وهى الصواب وفى الاولى تسمح سم (قوله لانه لا جامع بينهما) يعنى مع كونهما لم يختلفا فى معنى الخبرية والانشائية بل هما خبريتان معا معنى أو انشائيتان معا وانما قلنا ذلك لئلا يدخل القسم الاول فى هذا أيضا كما تقدم فيما قبل ثم ما لا يصلح فيه العطف لانتفاء الجامع اما لانتفائه عن المسند اليهما فقط كقولك زيد طويل بل عمرو قصير حيث لا جامع بين زيد وعمرو من صداقة وغيرها ولو كان بين الطول والقصر جامع التضاد كما يأتى واما عن المسندين فقط كقولك زيد طويل بل عمرو عالم حيث كان بين زيد وعمرو جامع واما عن المسند اليهما والمسندين كهذا المثال حيث لا جامع بينهما من ع ق (قوله فلكون الثانية مؤكدة للاولى) قال ع ق فى آخر بحث كمال الاتصال ما نصه ثم ان ظاهر أول كلام المصنف فى كل مما ذكر من التوابع أن الجملة الثانية هى من جنس ذلك التابع حقيقة وظاهر قوله فى كل منها فوزانه وزان كذا أنها ليست توابع حقيقة بل ما يفاد منها يفيده ذلك التابع من جهة القصد فألحق بذلك التابع فى عدم صحة العطف وهو الاقرب وذلك لان التابع اصطلاحا يستدعى اعرابا يقع فيه التبعية مع أن بعض تلك التوابع مخصوص بألفاظ معلومة وقد أشرنا الى هذا فيما تقدم فى التأكيد اه وقال الفنرى بعد أن ذكر نحو ما مر والحق أن كون التابع ما يتلو السابق فى أحوال آخره على الاكثر فالتقييد بذلك بناء على الغالب صرح به فى اللب وشرحه للسيد ويؤيده أن الدمامينى صرح فى شرح المغنى بان قوله تعالى أمدكم بانعام وبنين بدل اصطلاحى من قوله تعالى أمدكم بما تعلمون مع أنه لا محل له من الاعراب كما سنحققه (قوله تأكيدا معنويا)

مان

بأن يختلف مفهومهما ولكن يلزم من تقرر معنى احداهما تقرر معنى الاخرى وسيأتى مقابله وهو التأكيد اللفظى والقسمان تأكيد بالمعنى اللغوى وأما التأكيد الاصطلاحى فلا يأتى هنا لان المعنوى منه بالفاظ معلومة وليس ما يأتى منها واللفظى منه تكرار اللفظ وسمى التأكيد المعنوى فى الجمل بالمعنوى لانه بمنزلة المعنوى الاصطلاحى الذى هو فى المفردات والتأكيد اللفظى فى الجمل باللفظى لانه بمنزلة اللفظى الاصطلاحى الذى هو فى المفردات اه ملخصا من ع ق مع زيادة (قوله أوغلط) اعترضه السيد بأن التأكيد المعنوى كما فى نحو جاء زيد نفسه لا يكون لدفع النسيان والغلط فكذا ما هو بمنزلته من حيث هو بمنزلته نحو لاريب فيه وأجاب الاستاذ ع س بأن التأكيد المعنوى يفيد دفع الغلط بالنسبة للاختلاف افرادا وغيره وان لم يفد بالنسبة للآحاد مثلا جاء زيد نفسه يفيد دفع الغلط بالنسبة لمن توهم أن الجائى الزيدان لا بالنسبة لمن توهم انه عمرو وهكذا تأمل سم ولذا جعل العلامة ابن يعقوب قول المصنف لدفع توهم تجوز للتأكيد المعنوى وقوله أوغلط للفظى مخالفا الصنيع الشارح فى جعلهما للمعنوى واللفظى الموجب للاشكال المذكور وتكلف الجواب عنه وعبارته على قول المصنف لدفع توهم تجوز أوغلط أى لاجل أن يدفع به المتكلم توهم السامع التجوز فى الاولى فتنزل الثانية منزلة التأكيد المعنوى فى المفردات لانه انما يؤتى به لدفع التجوز أو توهم السامع فى الاولى الغلط فتنزل الثانية منزلة التأكيد اللفظى فى المفردات فانه انما يؤتى به لدفع توهم السهو أو الغلط اه ثم قال بعد ذلك بورقتين أو أكثر ويمكن على بعد أن يكون كل منهما لدفع الغلط أو التجوز ففى الاول يراد دفع التجوز فى ذكر زيد أن الجائى رسول زيد مثلا أو الغلط فى ذكر زيد بدلا عن رسوله المقصود وفى الثانى دفع التجوز فى ذكر زيد دون رسوله أو الغلط بذكره دون عمرو اه (قوله بالنسبة الى ذلك الكتاب) أى حالة كون لاريب فيه منسوبا الى ذلك الكتاب (قوله اذا جعلت الم الخ) واما ان جعل الم مبتدأ وذلك الكتاب خبرا بناء على انه اسم للقرآن أو طائفة من الحروف أو جملة مستقلة وذلك الكتاب مبتدأ ولاريب فيه خبر فلا يناسب كلام المتن (قوله طائفة من الحروف) فلا يقدر لها مبتدأ ولا خبر لان القصد على هذا مجرد تعداد الحروف وعليه فقيل هى مما اختص الله بعلمه وقيل الهمزة مقتطعة من الله واللام من جبريل والميم من محمد وكأنه قيل الله نزل جبريل على محمد بالقرآن وقيل المراد الاشارة الى أن الكتاب المتحدى به مركب من جنس هذه الحروف (قوله أو جملة مستقلة) بجعل الم مبتدأ خبره هذه مقدرا أو العكس وهذا بناء على انه اسم للسورة فان بنيته على انه اسم للقرآن قدرت هذا ويجوز أن يكون تقديرا لخبر الم مؤلف من جنس هذه الحروف (قوله فانه) الضمير للشأن (قوله بجعل الخ) المبالغة بمجموع الجعل والتعريف لكن محطها بالتعريف اذ جعل المبتدا ذلك ليس فيه أزيد من الوصف ببلوغ الدرجة القصوى حتى يكون بذلك الجعل مبالغة فى هذا الوصف فافهم (قوله الدال) صفة لجعل أو ذلك وهو أقرب وعليه يدل كلام ع ق لكن الاول أليق بقول الشارح والتوسل وكتب أيضا قوله الدال على كمال العناية بتمييزه أى باعتبار اسم الاشارة وقوله والتوسل الخ أى باعتبار اللام (قوله والتوسل ببعده الخ) لو قال وعلى البعد المتوسل به الى التعظيم لكان أولى وأوضح ثم ظهر أن هذا انما يرد على جعل الدال صفة لذلك لا على جعله صفة لجعل (قوله الدال على الانحصار) لان تعريف الجزأين فى الجملة الخبرية يدل على الانحصار ع ق (قوله حاتم الجواد) أى لا جواد الا حاتم اذ جود غيره بالنسبة الى جوده كالعدم ع ق (قوله فمعنى ذلك الخ) أى المراد منه انه الخ اذ معناه حقيقة انه الكتاب لا سواه لكنه غير مراد لانه محال (قوله الكامل) أى فى الهداية كما يأتى (قوله يستأهل) فى الصحاح يقال فلان أهل لكذا ولا يقال مستأهل والعامة تقوله لكن العلامة الزمخشرى قد صحح هذه العبارة فى الاساس فنرى (قوله فى مقابلته) ولو كان كتابا كاملا فى نفسه وقوله ناقص فى ظاهره سوء أدب فى حق بقية الكتب السماوية ولو قال ليس بكامل لكان أولى لعدم التصريح بالنقصان كما عبر ابن يعقوب (قوله بل ليس بكتاب) كما يعطيه معنى ذلك الكتاب حقيقة وما قيل بل بيان لمعناه المجازى المراد غير ظاهر (قوله جاز أن يتوهم الخ) فيه شئ لان توهم كون الكلام مما يرمى به جزافا غير متصور مع العلم بانه كلام الله ويمكن أن يجاب بأن المراد أن هذا الكلام لو كان من غيره لتوهم ما ذكر فأتبع

أوغلط نحو لاريب فيه) بالنسبة الى ذلك الكتاب اذا جعلت الم طائفة من الحروف أو جملة مستقلة وذلك الكتاب جملة ثانية ولاريب فيه ثالثة (فانه لما بولغ فى وصفه) أى وصف الكتاب (ببلوغه) متعلق بوصفه أى فى أن وصف بانه بلغ (الدرجة القصوى فى الكمال) و بقوله بولغ تتعلق الباء من قوله (بجعل المبتدا ذلك) الدال على كمال العناية بتمييزه والتوسل ببعده الى التعظيم وعلو الدرجة (وتعريف الخبر باللام) الدال على الانحصار مثل حاتم الجواد فمعنى ذلك الكتاب أنه الكتاب الكامل الذى يستأهل أن يسمى كتابا كأن ما عداه من الكتب فى مقابلته ناقص بل ليس بكتاب (جاز) جواب لما أى جاز بسبب هذه المبالغة المذكورة (أن) يتوهم السامع

بلا ريب فيه دفعا لذلك التوهم على قاعدة ما يجب مراعاته فى البلاغة العرفية باعتبار المخلوق لان القرآن ولو كان كلام الله جار على القاعدة العرفية الجارية من الخلق تأمل من ع ق (قوله قبل التأمل) أى فى كالات الكتاب أطول (قوله مما) أى من المدح الذى يرمى به أى يتفوه به جزافا وكتب أيضا قوله مما أى من الكلام الذى يرمى به جزافا أى على وجه المجازفة بمعنى انه مما يؤتى به من غير ملاحظة مقتضياته ومراعاة لوازمه ومفاد أجزائه بروية وبصيرة فان المجازفة فى الشئ عدم الاحاطة باحواله وانما كانت المبالغة المذكورة مما يجوز معه توهم المجازفة لما جرت به العادة غالبا من أن المبالغ فى مدحه لا يكون مدحه على ظاهره بل يخرج على خلاف مقتضى ظاهره اذ لا تخلو المبالغة غالبا من تجوز وتساهل ع ق وكتب أيضا قوله مما يرمى به جزافا هى مثلثة بمعنى ما يقال بلا تأمل ولا يخفى انه كناية عن كونه غلطا لان القول بلا تأمل فى عرضة الغلط دون التجوز وجعله بمنزلة جاءنى زيد نفسه يستدعى أن لا يدفع بها الغلط على ما ذهب اليه الشارح المحقق والسيد السند لكن خالفناهما وشيدنا صحة دفع الغلط به فى بحث التأكيد وأيضا الكلام المؤكد به مجاز عن الكمال حقيقة فى نفى غيره من الكتب والتأكيد المعنوى يدفع التجوز فلا يصح اتباعه المجاز لئلا يوجب كونه حقيقة على خلاف المقصود ودفع الجزاف انما يتحقق لو أريد بلا ريب فيه نفى الريب فى الكمال أما لو أريد نفى الريب فى كونه من عند الله كما هو المشهور المتبادر فلا يندفع به الجزاف لان غيره من الكتب يشاركه فى ذلك النفى اه أطول وأقول يمكن جعله لدفع توهم تجوزا آخر غير التجوز المراد من ذلك الكتاب فلا يرد ما ذكره بقوله وأيضا الكلام الخ وأما قوله ودفع الجزاف الخ فيندفع بما قرره ع ق وكتبناه عنه فى قول المصنف فأتبعه نفيا لذلك التوهم تدبر (قوله من غير الخ) على تقدير أى (قوله وبصيرة) عطف تفسير (قوله فأتبعه نفيا لذلك التوهم) وذلك لان كمال الكتاب كما تقدم باعتبار ظهوره فى الاهتداء وذلك بظهور حقيته وهو مقتضى الجملة الاولى ونفى الريب أى نفى كونه مظنة الريب بمعنى أنه بعيد عن الحالة التى توجب الريب فى حقيته لازم لكماله فى ظهور حقيته ولو اختلف مفهومهما ولازم معنى الثانية معنى الاولى فكانت الثانية بمنزلة التأكيد المعنوى لا اللفظى اه ع ق وبهذا يندفع قول الاطول ودفع الجزاف انما يتحقق لو أريد الخ ما كتبناه ويعلم أن قول ع س كما فى سم معنى لا ريب فيه على هذا أى على جعله تابعا لذلك الكتاب لا ريب فى أنه بلغ الدرجة القصوى فى الكمال غير متعين (قوله فوزانه) قال الفنرى الوزان مصدر قولك وازن الشئ الشئ أى ساواه فى الوزن وقد يطلق على النظير باعتبار كون المصدر بمعنى اسم الفاعل وقد يطلق على مرتبة الشئ اذا كان مساويا بالشئ آخر فى أمر من الامور وهو المراد ههنا (قوله فظهر) أى من جعل وزان بمعنى مرتبة كما يؤخذ من قوله مع ذلك الكتاب وقوله مع زيد وأنه ليس بمعنى موازن حتى يحكم بزيادة وزان فى قوله وزان نفسه اه ولما كان الموازن للشئ فى مرتبة ذلك الشئ أطلق المصدر على مطلق المرتبة مجازا مرسلا أو حقيقة عرفية ع ق (قوله أو تأكيد الفظيا) بأن يكون مضمون الثانية هو مضمون الاولى ع ق (قوله ونحو هدى للمتقين) وأما التأكيد بنفس تكرار اللفظ فلا يتعرض له اذ لا يتوهم فيه صحة العطف ع ق (قوله أى هو هدى) اشارة الى أن هدى خبر لمبتدا محذوف وانما لم يجعله مبتدأ محذوف الخبر على تقدير فيه هدى لفوات المبالغة المطلوبة اه فنرى وقال فى الاطول ولك أن تجعل هدى للمتقين فى تقدير فيه هدى للمتقين مريدا به حصر الهداية فى كونها فيه فيكون كذلك الكتاب فى حصر الهداية وتكون المماثلة أتم والتأكيد اللفظى أقرب اه وهذا توجيه آخر غير توجيه المصنف وما مشى عليه الشارح من انه خبر لمبتدا محذوف هو المناسب لتوجيه المصنف (قوله الضالين الصائرين الى التقوى) به يندفع اشكال وهو أن المتقين مهتدون فما معنى هدايتهم وحاصل هذا الجواب أن المراد المتقون بالقوة أى المشرفون على التقوى وأجيب أيضا بأن المراد زيادة هدى فالمتقون على ظاهره وأجاب الاستاذ ع س بان المراد المتقون فى علم الله تعالى سم (قوله الصائرين الى التقوى) ففيه مجاز الاول (قوله فى الهداية) متعلق بما بعده أطول (قوله أى غايتها) لم يحمل الكنه على

قبل التأمل أنه) أعنى قوله ذلك الكتاب (مما يرمى به جزافا) من غير صدور عن روية وبصيرة (فأتبعه) على لفظ المبنى للفعول والمرفوع المستتر عائد الى لا ريب فيه والمنصوب البارز الى ذلك الكتاب أى جعل لا ريب فيه تابعا لذلك الكتاب (نفيا لذلك التوهم (فوزانه) أى فوزان لا ريب فيه مع ذلك الكتاب (وزان نفسه) مع زيد (فى جاءنى زيد نفسه) فظهر أن لفظ وزان فى قوله وزان نفسه ليس بزائد كما توهم أو تأكيدا لفظيا كما أشار اليه بقوله (ونحو هدى) أى هو هدى (للمتقين) أى الضالين الصائرين الى التقوى (فان معناه أنه) أى الكتاب (فى الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها) أى غايتها

الحقيقة لعدم ملاءمته قوله حتى كأنه هداية محضة كذا في سم (قوله لما في تنكيره الخ) هذا غير مناسب لما يفهم من قول المتن حتى كأنه الخ فانه يفهم منه أن البلوغ بسبب الحمل أعني حمل الهدى على القرآن والتعبير بالهدى بدلا عن الهادي فهو كزيد عدل (قوله والتفخيم) عطف مدلول على دال (قوله حتى كأنه) الاولى حتى انه اذ في حمل الشيء على الشيء في مقام المبالغة دعوى الاتحاد من غير شائبة تردد والاولى هداية عظيمة محضة لان تنوين هدى للتعظيم فالمبالغة في جعل الهدى المنون خبرا له أطول (قوله وهذا) أي أنه في الهداية بالغ الخ (قوله معنى ذلك الكتاب) بناء على أنه جملة مستقلة ع ق (قوله لان الكتب السماوية الخ) أي المعتبرة في مقابلته لتحقيق الحصر المستفاد من ذلك الكتاب لانها التي من جنسه (قوله في درجات الكمال) لا يخلو من اطناب كبير قريب من الحشو لان المراد كما تقدم الكمال في الهداية فكأنه قال انما تتفاوت بحسب الهداية في درجات الكمال في الهداية الا أن يراد به مطلق الكمال والشرف في العقول تأمل ع ق (قوله لا بحسب غيرها) أي فتقديم الجار والمجرور للحصر مبالغة في الاعتناء بشأن هذا التفاوت فلا يرد منع الحصر بسند أنه قد تتفاوت بجزالة النظم وبلاغته كالقرآن فانه فاق الكتب باعجازه والشارح دفع المنع بأن هذا التفاوت أيضا داخل في الهداية لانه ارشاد الى التصديق ودليل عليه وانما يندفع به لو كان السند مساويا أطول وفي سم قوله لا بحسب غيرها اشارة الى أنه لا بد من اثبات الحصر في ثبوت المطلوب اذ لو أمكن أن يكون الكمال بحسب غير الهداية لم يتعين أن يكون كماله في الهداية فلا يكون قوله لا ريب فيه تأكيدا ع س (قوله لانها المقصود الاصلي) أي الذي ينبني عليه كل غرض دنيوي أو أخروي (قوله فوزانه وزان زيد الثاني) اعترض بأن الانسب حينئذ عطف هدى للمتقين على لا ريب فيه لاشتراكهما في التأكيد لذلك الكتاب قال في الاطول وهو غفلة عن أنه لا يعطف تأكيد على تأكيد فلا يقال جاء القوم كلهم وأجمعون على أنه يكفي في فصل التأكيد عن التأكيد ايهام العطف على المؤكد فليزد في أسباب الفصل ما غفلوا عنه وهو كون الجملتين المتواليتين تأكيدين لشيء (قوله مع اتفاقهما في المعنى) عبارة ع ق ولما كان مدلول ذلك الكتاب أنه الكتاب لا غيره وظاهره محال بل الغرض وصفه بالكمال في الهداية ومدلول هو هدى أنه نفس الهدى وهو محال أيضا وانما الغرض كونه كاملا في افادة الهداية اتحدا في عدم ارادة الظاهر وفي ارادة الكمال في الهداية فلذا صار هو هدى كالتأكيد اللفظي اه وقوله كالتأكيد اللفظي أي الذي في المفردات (قوله فانه يخالفه معنى) وان كان معنى ذلك الكتاب مستلزما لنفي الريب عنه فكان من التأكيد المعنوي (قوله أو لكون الجملة الخ) فقوله بدلا معطوف على قوله مؤكدة للاولى فكونها بدلا من موجبات كمال الاتصال ثم البدل الذي يتحقق به الاتصال ثلاثة أقسام القسم الاول بدل الكل من الكل ولم يعتبره في الجمل التي لا محل لها من الاعراب لانه لا يفارق الجملة التأكيدية الا باعتبار قصد نقل النسبة الى مضمون الثانية في البدلية دون التأكيدية وهذا المعنى لا يتحقق في الجمل التي لا محل لها من الاعراب اذ لا نسبة تنقل وبعضهم اعتبره ونزل قصد استئناف اثباتها منزلة نقل النسبة فأدخله في كمال الاتصال ومثل له بقول القائل قنعنا بالاسودين قنعنا بالتمر والماء القسم الثاني بدل البعض من الكل القسم الثالث بدل الاشتمال وقد اشترك هذان الاخيران في كون المبدل منه غير واف بالمراد حتى في البدل الافرادي فانك اذا قلت أعجبني زيد لم يتبين الامر الذي منه أعجبك واذا قلت وجهه تبين وهو بعض زيد فكان بدل البعض واذا قلت أعجبتني الدار حسنها فكذلك والحسن ليس بعضا فكان بدل اشتمال على ما تقرر وبهذا يعلم ان البدل الاتصالي لا يخلو من بيان ووفاء ولم يقتصر على البدل في جميع الاقسام دون المبدل منه مع أن الوفاء بالبدل لان مقام البدل يقتضي الاعتناء بشأن النسبة وقصدها مرتين أو كد ولا يقال اذا كان في البدل بيان التبس بعطف البيان لانا نقول البيان في البدل لم يقصد بالذات بل المقصود تقرير النسبة وعطف البيان المعني به فيه هو التفسير والايضاح لا تقرير النسبة من ع ق وفيه جواب آخر فيه تحريف في النسخة فراجعه وحرره واختار في الاطول أن اسقاط بدل الكل لاغناء البيان عنه لان

لما في تنكير هدى من الابهام والتفخيم (حتى كأنه هداية محضة) حيث قيل هدى ولم يقل هاد (وهذا معنى ذلك الكتاب لان معناه كما مر الكتاب الكامل والمراد بكماله كماله في الهداية لان الكتب السماوية بحسبها) أي بقدر الهداية واعتبارها (تتفاوت في درجات الكمال) لا بحسب غيرها لانها المقصود الاصلي من الانزال (فوزانه) أي وزان هدى للمتقين (وزان زيد الثاني في جاءني زيد زيد) لكونه مقررا لذلك الكتاب مع اتفاقهما في المعنى بخلاف لا ريب فيه فانه يخالفه معنى (أو لكون الجملة الثانية (بدلا منها) أي من الاولى (لانها) أي الاولى

(غـير وافيـة بتمام المراد أو كغير الوافية) حيث يكون فى الوفاء قصور ما أو خفاء (بخلاف الثانية) فانها وافيـــة كمال الوفاء (والمقام يقتضى اعتناء بشأنه) أى بشأن المـراد (لنكتة ككونه) أى المراد (مطلوبا) فى نفسه (أو فظيعا أو عجيبا أو لطيفا) فتـنزل الثانيـة من الاولى منزلة بدل البعض أو الاشتمال فالاول (نحو أمـدّ كم بما تعلمون أمدّ كم بانعام وبنين وجنات وعيون فان المراد التنبيـه على نعم الله تعالى) والمقام يقتضى اعتناء بشأنه لكونه مطلوبا فى نفســه وذريعة الى غيره (والثانى) أعنى قوله أمدّ كم بانعام الى آخره (أوفى بتأديتـه) أى تأدية المراد الذى هو التنبيه (لدلالته) أى الثانى (عليها) أى عـلى نعم الله تعـالى (بالتفصيل من غـير احالة على علم المخاطبين المعاندين فـوزانه وزان وجهــه فى أعجبنى زيد وجهه لدخول الثانى فى الاول) لان ما تعلمون يشمل الانعام وغيرها (و) الثانى أعنى المـنزل منزلة بدل الاشتمال (نحو أقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن فى السر والجهر مسلما

التباس البيان بالبدل مشتهر ولهذا انتصب النحاة لنصب علامة للتمييز بينهما دون البدل والتأكيد (قوله غير وافيـة بتمام المراد) كما فى بدل البعض والاشتمال فان المراد فى الجمل الاخبار بالبعض أو بالمشتمل عليه والاجمال والعموم الاول لا يفى بالمراد وقد تقدم وجه عدم الاقتصار على البدل دون المبدل منـه كما أن المراد فيهما فى المفردات تحقق النسبة الى البعض أو الى المشتمل عليه والاول غـير واف به على الخصوص وقوله أو كغير الوافية كما فى بدل الكل فان الغرض منه فى المفردات تحقيق النسـبة لمدلول اللفظ الثانى وتفويت ذلك بالنسـبة للاول لغرض من الاغراض ولما كان المقصود بالذات هو الثانى صار الاول كغير الوافى وتخصيصنا ما هو كغير الوافى بالمفرد يفيد أن قوله أو كغير الوافية مستدرك لان الكلام فى الجمل وبدل الكل لا يجرى فيها كما مشى عليه المصنف وقد يجاب بأن قوله أو كغير الوافية حيث اختص ببدل الكل كما أشرنا اليه من التكميل لاقسام الشئ استطرادا بالنسبة الى غير مذهبه وأما اذا بنينا على أنه يجرى فى الجمل كما تقدم فنقول الغرض منه فى الجمل الاخبار بالتفصيل وتفويته بالاجمال ع ق وهـذا خلاف ما يأتى للشارح كما ستعرفه (قوله أو كغير الوافية) والمثالان الآتيان لهذا الثانى كما يقتضيه كلام الشارح ولم يمثل لغير الوافية وفى ابن يعقوب خلاف ذلك فانظر ما كتبناه هنا وفيما يأتى (قوله حيث يكون فى الوفاء قصور ما أو خفاء) راجع لقوله كغير الوافية وكان الاولى أن يقول بسبب خفاء ويمكن جعله من عطف السبب لان القصور فيما كغير الوافية باعتبار الخفاء ويدل على ذلك كلام الشارح قبيـل قول المتن أو لكون الثانية بيانا الخ فتأمل وكتب أيضا ما نصه عبارة الاطول لكونه مجملا أو خفية الدلالة (قوله والمقام الخ) قال ع ق ولما كان هنا مظنة سؤال وهو أن يقال هب أن الاولى غير وافية كل الوفاء بالمراد والثانية وافية به كل الوفاء فلم لم يقتصر عليها أشار الى أن البدل انما يؤتى به فى مقام يقتضى الاعتناء بشأنه فقصد النسبة مرتين فى الجمل والمنسوب اليـه من حيث النسـبة مرتين فى المفردات وبهـذا يعلم أن مقام البـدل لا بدّ أن يشتمل على ما يقتضى الاعتناء كما أشرنا اليـه فيما تقدم فقال والمقام الخ والمراد بالمقام هنا حال المراد ولذلك قال وانما يقتضى حال المراد الاعتناء بشأنه لنكتة فيه وتلك النكتة ككونه مطلوبا فى نفسه ففى الحقيقة المراد بالمقام الذى يقتضى الاعتناء هو تلك النكتة ولكن تساهـل فى بسط العبارة (قوله لنكتة) الاولى حذفه اذ النكتة نفس المقام كما فى الاطول و ع ق (قوله ككونه مطلوبا الخ) سـيأتى مثاله فى كلام المصنف فى قوله تعالى أمدكم الخ وقوله أو فظيعا مثاله قولك لامرأة تزنى وتتصدق لا تجمعى بين الامرين لا تزنى وتتصدقى ولا يخفى فظاعته ولكن هـذا المثال بناء على وروده فى الجمل فى بدل الكل وقوله أو عجيبا مثاله قال زيد قولا قال أنا أهزم الجند وحدى وهو مثال لبدل الكل بناء على ما تقدم (قوله فى نفسه) الاولى تركه فانه يكفى كونه مطلوبا سواء كان مطلوبا فى نفسه أو ذريعة الى غـيره أطول (قوله أو لطيفا) أى ظريفا مستحسنا ع ق (قوله بدل البعض) أى فى المفرد والا فهى بدل حقيقة وكذا قوله أو الاشتمال وفيـه ما تقدم (قوله نحو أمدّ كم بما تعلمون الخ) هذه الجملة صلة الذى فى قوله تعالى واتقوا الذى أمدّ كم بما تعلمون ولا محل لمجرد الصلة من الاعراب بل الموصول دون الصلة على ما قاله ابن هشام والمجموع الصلة والموصول على ما قاله السيد كذا فى سم (قوله لكونه مطلوبا فى نفســه) لانه تذكير للنعم لتشكر وقوله وذريعة الى غـيره كالايمان والعمل بالطاعة ع ق (قوله والثانى أوفى الخ) ههنا شئ لا بد من التنبيه عليه وهو أن قوله أمدّ كم بأنعام وبنين وجنات وعيون ان كان هو المراد فقط من الجملة الاولى كانت الثانية بدل بعض ولكن يفوت التنبيه على جميع النعم المعلومة لهم وان أريد ما هو أعم لم تكن الثانية بدل بعض بل من ذكر الخاص بعد العام فلا تكون أوفى لان الاولى أوفى من جهـة افادة العموم والثانيـة أوفى من جهة التفصـيل تأمل ع ق (قوله بالتفصـيل) حتى سميت بنوعها ع ق (قوله من غير احالة على علم المخاطبين) أى من غير أن يحال تفصيلها على علم المخاطبين المعاندين اذ ربما نسبوا تلك النعم الى قدرتهم جهلا منهم وانما ينسبون نعما أخرى مثـلا اليه تعالى كالاحياء والتصوير ع ق (قوله يشمل الانعام وغيرها) كان الاولى أن يقول يشمل المذكورات

فى الآية وغيرها كالسمع والبصر والعافية (قوله فان المراد به الخ) ومعلوم أنه ليس المراد أن ارحل موضوع لكمال اظهار كمال الكراهة وانما وضع لطلب الرحيل لكن لما كان طلب الشئ عرفا يقتضى غالبا محبته ومحبة الشئ تستلزم كراهة ضده وهو هنا الاقامة فهم منه كراهة الاقامة والدليل على أن الامر أجرى على مقتضى هذا الغالب ولم يرد به مجرد الطلب الصادق بعدم كراهة الضد قوله والافكن فى السر الخ فانه يدل على كراهة اقامته لشره لالانه مأمور بالرحيل مع عدم المبالاة باقامته وعدم كراهتها بل لمصلحة له فيه مثلا ولما كان اظهار الكراهة يحصل بغير اللفظ كالاشارة وعدل الى اللفظ الاقوى دل ذلك على كماله ولهذا كان ارحل وافيا بالمراد وان لم يكن أوفى ولما كانت هذه الكراهة مدلولة لقوله ارحل التزاما كان لاتقيمن أوفى دلالة عليها لان دلالته عليها بالمطابقة القصدية العرفية مع ما فيه من التأكيد بالنون وانما زدنا القصدية العرفية لما أشرنا اليه فى قوله ارحل من أنه لم يوضع لذلك فكذا لاتقيمن فانه انما وضع للنهى لكن يكون مع قصد الكراهة دائما باعتبار الاستعمال العرفى ويدل على الكمال فى الكراهة التأكيد بالنون فانك انما تقول لاتقيمن عندى اذا أردت ارتحاله وبعده على وجه الكراهة الشديدة لا على وجه مطلق النهى الصادق بعدم المبالاة بالاقامة والحاصل أن الغرض من قوله ارحل ولاتقيمن اظهار الكراهة على وجه الكمال لامطلق كفه عن الاقامة الصادق بعدم الكراهة بل الكراهة هى المقصودة بالذات سواء وجد معها ارتحال أولم يوجد لعارض كما اذا منع منه مانع والدليل على ذلك فى ارحل الاستعمال الغالب مع قوله والافكن الخ وفى لاتقيمن الاستعمال العرفى دائما مع زيادة نون التوكيد وقوله والافكن الخ ولما كانت دلالة لاتقيمن على هذا المقصود أوفى لما ذكر وهو مع ذلك ليس بعض مدلول ارحل ولا نفسه بل هو ملابس له للملازمة بينهما صار بدل اشتمال منه فوزانه وزان حسنها فى أعجبتنى الدار حسنها من ع ق وكتب أيضا قوله فان المراد به أى الغرض من استعماله فالمراد بمعنى الغرض لاما استعمل فيه اللفظ أطول (قوله اظهار الكراهة) أى اظهار كمال الكراهة قاله ع ق وهكذا فى الاطول حيث قال أى كمال اظهار كمال الكراهة (قوله أوفى بتأديته) أى تأدية الغرض من الاستعمال (قوله لدلالته عليه) أى على الكراهة وتذكير الضمير لعدم الاعتداد بتأنيث المصدر وبما قررنا لم يلزم كون اظهار الكراهة ما استعمل فيه اللفظ مع ظهور بطلانه كما لزم على من جعل ضمير عليه لكمال اظهار الكراهة أطول وفيه تعريض بالشارح ولهذا بحث ع س بأن مدلول لاتقيمن الكراهة وكمالها لا كمال اظهار ذلك بل هذا انما استفيد من ذكر اللفظ الدال على الكراهة وكمالها ففى العبارة تسمح (قوله باعتبار الوضع العرفى) أى لا باعتبار الوضع الاصلى ولو كان سميتها بالبدل الاشتمالى باعتبار أن مدلولها الاصلى ليس بعضا ولا كلا كما قرر المصنف (قوله حيث يقال الخ) للتعليل ((قوله ولا يقصد كفه عن الاقامة) أى سواء كان مع كراهية أم لا (قوله بل مجرد اظهار كراهية حضوره) والتأكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى مطول وكتب أيضا قوله بل مجرد اظهار كراهية حضوره أى سواء وجد معها ارتحال أولم يوجد لمانع ع ق (قوله فلا يكون تأكيدا) ولا بيانا أطول وكتب أيضا قوله فلا يكون تأكيدا قد يقال المغايرة لاتنافى التأكيد المعنوى كما سبق فى ذلك الكتاب لاريب فيه الا أن يقال المغايرة المشترط نفيها هى مالا يؤل المعنيان فيها لمعنى واحد وان تلازما كما هنا وأما مغايرة يؤل المعنيان فيها لشئ واحد فلا يضر وهو ما سبق فى ذلك الكتاب سم وجوابه مبنى على ما قدمه من أن معنى لاريب فيه على جعله تأكيدا لذلك الكتاب لاريب فى بلوغه الدرجة القصوى فى الكمال فى الهداية وتقدم ما فيه (قوله وغير داخل فيه) أى عدم الاقامة غير داخل فى مفهوم الارتحال مطول وكتب أيضا قوله وغير داخل فيه هو ظاهر بناء على أن الامر بالشئ لا يتضمن النهى عن الضد وهو الاقرب والا ففيه بحث ع ق وأقول لابحث لان الدخول المنفى الدخول بالبعضية لا باللزوم المراد لمن قال الامر يتضمن الخ وفى الفنرى انه على هذا القول فى حكم بدل البعض من الكل (قوله ولم يعتد الخ) بحث فيه بان هذا البيان يجرى فى عطف البيان مع أنهم ذكروه ولم يهملوه وأجيب بان هذه نكتة فلا يلزم اطرادها لانها

فان المراد به) أى بقوله ارحل (كمال اظهار الكراهة لاقامته) أى المخاطب (وقوله لاتقيمن عندنا أوفى بتأديته لدلالته) أى دلالة لاتقيمن (عليه) أى على كمال اظهار الكراهة (بالمطابقة مع التأكيد) الحاصل من النون وكونها مطابقة باعتبار الوضع العرفى حيث يقال لاتقم عندى ولا يقصد كفه عن الاقامة بل مجرد اظهار كراهية حضوره (فوزانه) أى وزان لاتقيمن عندنا (وزان حسنها فى أعجبتنى الدار حسنها لان عدم الاقامة مغاير للارتحال) فلا يكون تأكيدا (وغير داخل فيه) فلا يكون بدل البعض ولم يعتد ببدل الكل لانه انما يتميز عن التأكيد

توجيه لما وقع على خلاف الاصل وماذكره الشارح أخذه من الايضاح وانما وسط هذا الكلام ولم يقدمه عند قوله منزلة بدل البعض أو الاشتمال ولم يؤخره عن بقية التوجيه لانه من تتمة التوجيه اذ لا يتم من نفيه أيضا حيث نفى التأكيد وبدل البعض من يس وكتب أيضا قوله ولم يعتد الخ وترك بدل الغلط لانه لا يقع في الفصيح الا أن بدل الغلط قسمان أحدهما أن يكون غلط حقيقة والثاني أن لا يكون غلط حقيقة لكنه يتغالط بأن يفعل فعل الغالط لغرض من الاغراض والذي لا يقع في الفصيح هو الاول دون الثاني وكأنه لكونه نادرا لم يتعرض لذكره سم (قوله بمغايرة اللفظين) أي دائما في البدل والتوكيد ليس كذلك لانه تارة مغاير وتارة لا (قوله وهذا) أي التمييز المذكور لا يتحقق الخ اذ المغايرة موجودة فيهما في الجمل ولا يتأتى قصد النسبة بالبدل بالجملة وكلامه صريح في أنه لا يتحقق في الجمل التي لها محل من الاعراب كون المقصود الذاتي هو الجملة الثانية وفيه نظر اذ لا مانع منه فيها كقولك قلت لها جمعت بين الامرين تزنين وتتصدقين على أن المقصود الذاتي بايقاع القول الجملة الثانية ولهذا خص ابن يعقوب عدم تحقق ذلك بالجمل التي لا محل لها كا يعلم بمراجعته فتأمل منصفا ثم رأيت في كلام سم مايؤيد ماقلنا حيث قال في حواشيه على الحفيد متعقبا قول الحفيد مالا محل له لا يتصور فيه القصد بالنسبة مانصه هذا الكلام انما يمنع التمييز عن التأكيد في الجمل التي لا محل لها على انه قد يبحث في هذا فانه يمكن أن يراد بالنسبة مايشمل الاخبار بمضمون الجملة وهذا ممكن فيما لا محل لها بأن يكون المقصود بالذات الاخبار بالثانية والاخبار بالاولى لمجرد التوطئة له ولا يمنع التمييز فيما له محل فلم لم يعتبر بدل الكل فيما له محل الا أن يقال لما كان الكلام فيما لا محل له ولم يتميز فيه بدل الكل لم يلتفت اليه اه ويمكن تقرير الشارح على وجه لا يرد عليه تنظيرنا السابق بأن يكون المراد وهذا أي التمييز بالامرين معا لا يتحقق الخ فلا ينافي وجود الامر الثاني فيما له محل فقوله لاسيما التي الخ أي فانها لم يوجد فيها الامران معا ولا أحدهما وكتب أيضا قوله وهذا لا يتحقق في الجمل الخ لان التأكيد المعتبر في الجمل لابد أن يكون لفظه غير لفظ المتبوع اذ ليس المراد بتأكيد الجمل تكريرها وحينئذ لا يتميز أحدهما عن الآخر بهذا القيد ثم الجمل التي ليس لها محل من الاعراب لا يتصور فيها القصد بالنسبة كذا في الحفيد قال صاحب العروس ومن الغريب أن أهل هذا الفن لم يذكروا من أقسام كمال الاتصال أن تكون الثانية صريحة في تأكيد الاولى باعادتها بلفظها مثل قام زيد قام زيد مع أنها أجدر بأن يحكم عليها بكمال الاتصال مما هو فرع عنها وملحق بها ولعلهم انما تركوا ذلك لان المؤكد الصريح هو نفس المؤكد فكأنهما جملة واحدة فلا تعدد اه وفي قول الحفيد ثم الجمل الخ كلام لسم قدمناه فانظره (قوله لاسيما التي ليس لها محل من الاعراب) فانه لا يتصور فيها أن تكون الثانية هي المقصودة بالنسبة اذ لا نسبة هناك بين الاولى وشيء آخر حتى تجعل الثانية بدلا عن الاولى في ذلك (قوله أي بين عدم الاقامة) أي الذي هو مدلول الثانية وقوله والارتحال أي الذي هو مدلول الاولى (قوله والكلام الخ) جواب عن سؤال مقدر وقد تقدم بيانه مع مافيه عند قوله أرسوا نزاولها فراجعه وكتب أيضا قوله والكلام في أن الجملة الاولى الخ قال شيخنا الكلام هنا ليس كالكلام في قوله أرسوا لان الجملة الثانية بدل وقد تقرر أن البدل على نية تكرار العامل فالعامل حينئذ في الجملة الثانية وهي قولنا لا تقيمن عندنا مقدر تقديره أقول له لا تقيمن عندنا فالجملة وهي القول ومقوله بدل من جملة أقول له ارحل لا من مقولها كما ذكروه وكل منهما على ماقررناه لا محل له فهما مما نحن فيه والعجب كل العجب من غفلتهم عن هذا وجوابهم عن المصنف بأنه بالنظر الى الجملتين قبل الحكاية اه يس (قوله وانما قال في المثالين ان الثانية أوفى الخ) عبارة ع ق وفهم من قوله أوفى أن الاولى في القسمين أعني بدل البعض وبدل الاشتمال وافية أيضا لكن الثانية أوفى أما القسم الاول فظاهر لان الاولى دلت على المذكور بالعموم وانما فاتتها الثانية بالخصوص وأما في القسم الثاني فلما أشرنا اليه من أن افهام الكراهية يكون بغير اللفظ كالاشارة فافادة ذلك باللفظ واف لكن الثانية وهي لا تقيمن أوفى وهذا يقتضي أن المصنف لم يمثل لغير الوافية والاولى حمل الكلام على ماقررناه أولا من أن غير الوافية هي التي أعقبت ببدل البعض والاشتمال

بمغايرة اللفظين وكون المقصود هو الثاني وهذا لا يتحقق في الجمل لاسيما التي ليس لها محل من الاعراب (مع ما بينهما) أي بين عدم الاقامة والارتحال (من الملابسة) اللزومية فيكون بدل اشتمال والكلام في أن الجملة الاولى أعني ارحل ذات محل من الاعراب مثل مامر في أرسوا نزاولها وانما قال في المثالين ان الثانية أوفى لان الاولى وافية مع ضرب من القصور

لانه لا يفهم المراد الا بالبدل اذ لا إشعار للاعم بالاخص ولا للمجمل بالمبين وأن التي هي كغير الوافية هي التي أتبعت ببدل الكل بناء على اعتبار مفا الجمل لان مدلول الاولى هو مدلول الثانية مصدوقا ولو اختلف المفهوم وذلك لان المصدوق أكثر رعاية من المفهوم وعليه يكون قوله أو في تفصيلا باعتبار مطلق المشاركة لا باعتبار الوفاء المقصود في الحالة الراهنة واعما قلنا حمل الكلام على هذا أولى لان غير الوافية هي التي صرح بها فينصرف التمثيل لها او تكون التي هي كغير الوافية كالمستطردة باعتبار ما لم يذكره هو وذكره الغير وأيضا لو كان التفصيل عاما لبدل البعض والاشتمال على أن التمثيل ليس لغير الوافية بل للوافية التي كغير الوفية لاقتضى أن بدل الاشتمال والبعض منهما ما الاولى فيه لا وفاء فيها أصلا ولا يكاد يوجد ذلك فيهما لان الوفاء بالعموم والاجمال لازم لهما تأمل ثم قد علم مما تقدم أن وجه منع العطف في التأكيد كون التأكيد مع المؤكد كالشئ الواحد وبمثله علل المنع في بدل البعض والاشتمال والاولى كما قيل أن المنع فيهما لكون المبدل منه في نية الطرح عن القصد الذاتي فصار لو عطف عليه كالعطف على ما لم يذكر وأما التعليل بالاتحاد فلا يتم مع كون المبدل منه كالمعدوم اذ لا يتحد ما هو بمنزلة المعدوم بالموجود مع أن البعض من حيث هو والمشتمل عليه من حيث هو لا اتحاد بينه وبين ما قبله ولكن على هذا لا يكون هناك ما يحقق بينهما كمال الاتصال كما هو فرض المسئلة تأمل ع ق وقوله في صدر العبارة فافادة ذلك باللفظ واف أى فافادة ذلك الافهام والاظهار أى افادة كمال ذلك من حيث العدول الى اللفظ الاقوى مع حصوله بغيره كالاشارة تأمل (قوله باعتبار الاجمال) أى في الآية وقوله وعدم مطابقة الدلالة أى في البيت (قوله لخفائها) أى مع اقتضاء المقام ازالته مطوّل وكتب أيضا قوله لخفائها او الفرق بين البدل والبيان مع وجود الخفاء في كل من المبدل منه والمبين أن المقصود في البدل هو الثاني لا الاول والمقصود في البيان هو الاول والثاني توضيح له فالايضاح حاصل في البدل غير مقصود منه بالذات وحاصل مقصود من البيان (قوله أى الاولى) من غير أن يقصد استئناف الاخبار بنسبتها كما في البدل وانما المقصود بيان الاولى لما فيها من الخفاء ع ق (قوله نحو فوسوس اليه) ضمن وسوس معنى ألقى فعدى بالى فكأنه قيل ألقى اليه الشيطان وسوسته ع ق وكتب أيضا قوله نحو فوسوس اليه الشيطان الخ انظر فيه بأن الظاهر أن له محلا وهو الجر فانه معطوف على قلما الذى أضيف اليه اذ كذا في يس وقال صاحب الاطول كون الجملة الثانية بيانا للاولى أعم من أن تكون بتمامها بيانا لتمام الاولى أو تكون بتمامها بيانا لجزء الاولى أو يكون جزء منها بيانا لجزء الاولى ثم قال وما قاله الشارح المحقق من أنه لو لم يقيد قوله قال بالشيطان لم يصلح تفسيرا لقوله وسوس لانها القول الخفى لاضلال وقال أعم فلا بد من تقييده بالفاعل حتى يصلح تفسيرا له لانه بالتقييد بالشيطان يفهم كونه للاضلال وكونه خفيا لا يتم لان البيان يكفى فيه كونه يفيد الوضوح مع أنه يزيد عليه المبين بوضوح فيحصل من اجتماعهما مزيد ايضاح كما تقرر في النحو وكذا ما قاله السيد السند حيث قال بل نقول لا بد في الثاني من ملاحظة التعلق بالمفعول أيضا حتى يصلح بيانا للاولى ولا شبهة أن القول المقيد بهذا الفاعل والمفعول ليس بيانا للمطلق الوسوسة ولا لوسوسة الشيطان بل لوسوسته لآدم عليه السلام فالنسبة بالبيانية بين الجملتين دون مجرد الفعلين فيه ضعف لانه يصح بيان المطلق بالمخصوص فيصح أن يكون القول المقيد بالمفعول بيانا للوسوسة المطلقة والقول المقيد بالمفعول ليس بجملة فلا يلزم أن تكون النسبة بين الجملتين بالبيانية اه ولا يخفى أن الاظهر ما للشارح والسيد ولم يعتبر النعت في الجمل التي لا محل لها لان المنعوت يستدعى كونه متصورا محققا وحده بحيث يصح الحكم عليه بالنعت والجملتان من حيث انهما جملتان بأن لا ينقلا الى باب التصور لا يصح الاخبار باحداهما عن الاخرى لان المخبر به لا يستقل بالافادة وكل جملة تستقل بالافادة ع ق وقال في الاطول بعد أن نقل مثل ذلك عن الشارح والسيد ما نصه ونحن نقول ليس التنزيل أى تنزيل الجملة الثانية منزلة النعت مثلا الا مقتضيا لنوع مناسبة ولا يقتضى رعاية خصوصية صاحب المنزلة في المنزل والا لم يصح التنزيل منزلة البدل لان البدل مقصود بالنسبة والجملة من حيث هى جملة لا تصلح لذلك على أن الجملة ربما

باعتبار الاجمال وعدم مطابقة الدلالة فصارت كغير الوافية (أو) لكون الثانية (بيانا لها) أى للاولى (لخفائها) أى الاولى (نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم هل أدلك

على شجرة الخلد وملك لا يبلى (قوله فان وزانه) أى وزان قال يا آدم (وزان عمر فى قوله أقسم بالله أبو حفص عمر) ما مسها من نقب ولا دبر حيث جعل الثانى بيانا وتوضيحا للاول وظاهر أن ليس لفظ قال بيانا وتفسيرا للفظ وسوس حتى يكون هذا من باب بيان الفعل دون الجملة بل المبين هو مجموع الجملة (وأما كونها) أى الجملة الثانية (كالمنقطعة عنها) أى عن الاولى (فلكون عطفها عليها) أى الثانية على الاولى (موهما لعطفها على غيرها) مما ليس بمقصود وشبه هذا بكمال الانقطاع باعتبار اشتماله على مانع من العطف الا أنه لما كان خارجيا يمكن دفعه بنصب قرينة لم يجعل هذا من كمال الانقطاع (ويسمى الفصل لذلك قطعا مثاله

وتظن سلمى أننى أبغى بها بدلا أراها فى الضلال تهيم

فبين الجملتين مناسبة ظاهرة لاتحاد المسندين لان معنى أراها أظنها وكون المسند اليه فى الاولى محبوبا وفى الثانية محبا لكنه ترك العطف لئلا يتوهم انه عطف على أبغى فيكون من مظنونات سلمى (ويحتمل الاستئناف) كأنه قيل كيف تراها فى هذا الظن فقال أراها تتحير فى أودية الضلال (وأما كونها) أى الثانية

تدل على حال جملة كأن تقول زيد قائم علمت بتفصل علمت عن زيد قائم لانه يدل على انه معلوم فيكون بمنزلة النعت اه وأطال الفنرى أيضا فى رد ما مر عن الشارح والسيد فراجعه (قوله على شجرة الخلد) أضاف الشجرة الى الخلد لادعائه أن الآكل منها سبب للخلود للآكل (قوله لا يبلى) أى لا يتطرق اليه نقصان فضلا عن الزوال (قوله فان وزانه) الملائم لما سبق فوزانه أطول (قوله من نقب) هو ضعف أسفل الخف فى الابل والحافر فى غيرها من خشونة الارض والدبر معلوم ع ق وهو أعنى الدبر جرح فى ظهر البعير (قوله وظاهر أن ليس لفظ قال بيانا الخ) اذ القول أعم من الوسوسة كما بين (قوله وأما كونها كالمنقطعة عنها) فيجب فصلها عنها ولو كان المناسب لما سبق وأما شبه كمال الانقطاع الخ (قوله موهما الخ) أى مع المغايرة الكلية فلا يرد كمال الاتصال وكذا يقال فى قول الشارح باعتبار اشتماله على مانع من العطف أى مع المغايرة الكلية فلا يرد أن ما ذكره من وجه الشبه مشترك بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع أفاده الفنرى (قوله مما ليس بمقصود) أى مما ليس مقصود العطف عليه وعبارة المطول مما يؤدى الى فساد المعنى أى مما يؤدى العطف عليه الى فساد المعنى ومثل ما فى المطول فى الاطول ثم قال لو كان مطلق ايهام غير المقصود مردود المناسب الفصل لدفع ايهام غير المقصود مع أنه مع الفصل يحتمل الاستئناف ففيه ايهام الاستئناف الغير المقصود والمراد بالايهام اما الدلالة الضعيفة فحينئذ تبادر العطف على الغير أو الشك فيه يكون معلوما بطريق الاولى واما التعبير بالايهام لكون المدلول ضعيفا فاسدا وحينئذ يشمل الكل اه وعلى الثانى يراد بالايهام الايقاع فى الوهم بمعنى الذهن (قوله وشبه) أى المصنف هذا أى كون عطفها على السابقة موهما تشبيها ضمنيا مأخوذا من جعله علة لتشبيه الجملة بالمنقطعة وقوله باعتبار اشتماله على مانع هو الايهام فعلم أنه يقتضى الفصل باعتبار ما اشتمل عليه لا باعتبار ذاته (قوله الا أنه لما كان) أى المانع وقوله خارجيا أى عن هذا لانه قيد له (قوله ويسمى الفصل) أى ترك العطف لاجل ذلك قطعا اما من تخصيص الخاص باسم العام اصطلاحا لان كل فصل قطع واما لان فيه قطع توهم خلاف المراد ع ق وقال فى الاطول ويسمى الفصل لذلك قطعا لان الجملتين كانتا متصلتين لوجود التناسب والجامع فقطع لمانع فالفصل فيه كأنه قطع متصل (قوله أراها) على صيغة المجهول شاع فى الظن أى أظنها وانما جعل ضلالها مظنونا مع أن المناسب دعوى التيقن تحرزا عن دعوى التيقن فى ضلالها واشعارا بأن غاية الجراءة دعوى الظن أطول (قوله فبين الجملتين مناسبة ظاهرة) ربما ينافى قوله فى الاحوال الستة لان الوصل يقتضى مغايرة ومناسبة أى والمناسبة لا تناسب كمال الانقطاع ولا شبهه وأجيب بأن المناسبة التى لا تناسبه هى المصححة للعطف بخلاف التى معها الايهام المنافى للعطف فيصح وجودها فيه (قوله لان معنى أراها أظنها) هكذا شاع فى الاستعمال والا فمعناه الاصلى أجعل رائيا اياها أى ظانا اياها فأرى المجهول بمعنى أظن المعلوم من استعمال الشئ فى لازم معناه افاده الفنرى (قوله وكون المسند اليه فى الاولى محبوبا الخ) فبينهما تضايف أو تقارن فى الخيال أطول (قوله لئلا يتوهم الخ) لا يقال لا مناسبة بين مسند أبغى وأراها وكفى بذلك فى نفى التوهم لانا نقول كفى للمناسبة كونه متعلق الظن وفيه أن اختيار الفصل على العطف لذلك انما يتمشى لو لم يكن فى الفصل أيضا ايهام خلاف المقصود ولا خفاء فى احتمال كون أراها حالا من فاعل أبغى وخبرا بعد خبر لان الا أن يقال الاصل فى الجملة أن لا تخرج عن الاستقلال والاصل هو الفصل فاذا منع المانع من العارض الذى هو العطف يختار الاصل بمرجح الاصالة وان لم يخل عن مانع كان مع العطف فليتأمل * وفى المفتاح ولا يصح جعل الفصل لرعاية الوزن لانه ليس هناك أى ليس فى مرتبة الداعى المعنوى نعم وجوده لا يستند صنيع البليغ الى الامر اللفظى ويعلم منه أن من نكات الفصل رعاية الوزن أطول (قوله ويحتمل الاستئناف) فيكون من شبه كمال الاتصال وكتب أيضا قوله ويحتمل الخ دخل عليه ع ق بقوله ثم أشار الى وجه آخر مانع من العطف فى قوله أراها فى الضلال تهيم بقوله ويحتمل الاستئناف يعنى ان قوله أراها يحتمل أن يكون غير استئناف بأن يقصد الاخبار به كما قبله من غير تقدير سؤال يكون جوابا عنه فيكون المانع من

لعطف هو الايهام السابق و يحتمل أن يكون استئنافا بأن يقدر سؤال ويكون هو جوابا عنه فكأنه
يل وكيف تراها فى ذلك الظن فقال أراها مخطئة تحير فى أودية الضلال والغلط فيكون المانع كون الجملة
كالمتصلة بها لما اقتضائه السؤال أو تنزيله منزلة السؤال والجواب يفصل عن السؤال كما قال وأما
كونها كالمتصلة الخ (قوله كالمتصلة) أى كمال الاتصال (قوله اقتضته الاولى) لكونها مجملة فى نفسها
اعتبار العصمة وعدمها أو مجملة السبب أو غير ذلك مما يقتضى السؤال ع ق (قوله ومقتضية له) عطف
فسير (قوله فتنفصل الثانية عنها الخ) وقد ورد على منع العطف على الجملة التى هى كالسؤال قوله تعالى
ما كان استغفار ابراهيم لابيه بعد قوله ما كان للنبى والذين آمنوا الخ اذ هو فى تقدير ولم استغفر ابراهيم
لابيه وقد عطف الجواب بعد تقديره وأجيب بأن الواو للاستئناف لا للعطف و بغير ذلك تأمله ع ق (قوله
لما بينهما من الاتصال) أى الاتصال الشبيه فكما أن الجملة الاولى فى الاقسام الثلاثة من كمال الاتصال
مستتبعة للثانية ولم توجد الثانية بدون الاولى كذلك السؤال مستتبع للجواب والجواب لا يوجد بدون
لسؤال فكلا صورة الجواب والسؤال والاستئناف من شبه كمال الاتصال وهو الظاهر من التشبيه
ه عبد الحكيم وفى الاطول بعد تقرير قول المصنف كما يفصل الجواب عن السؤال ما نصه وهذا يشعر بأن
من موجبات كمال الاتصال كون الجملتين سؤالا وجوابا وانما لم يعد ذلك فى تفصيل كمال الاتصال لان
لجواب والسؤال لا يحتاج الفصل فيهما الى اعتباره لانهما يكونان فى كلام متكلمين فالجواب أبدا ابتداء
كلام غير مسبوق بما يعطف عليه فلم يحتج الى اعتبار اتصاله بالسؤال ولك أن تقول اتصال الجواب والسؤال
داخل فى قولهم أو بيانا لها لان الجواب بيان مبهم السؤال اهـ وكتب أيضا قوله لما بينهما من الاتصال
وبعضهم يجعل منع العطف بين الجواب والسؤال لما بينهما من كمال الانقطاع اذ السؤال انشاء والجواب
اخبار ع ق (قوله قال السكاكى) الحاصل ان المصنف ينزل الاولى منزلة السؤال فالثانية جوابها
والسكاكى يقدر السؤال واقعا فالثانية جوابه قاله فى العروس من يس وكتب أيضا قوله قال السكاكى
الخ قال ع ق وهذا أى كلام السكاكى يقتضى أن موجب المنع كونه جوابا لسؤال مقدر وما تقدم
يقتضى أن الموجب هو تنزيل الاولى منزلة السؤال ويمكن أن يحمل الكلام على معنى أن السؤال يقدر
كالواقع للنكت المذكورة بعده وأما الفصل فلتنزيل الاولى منزلة السؤال وان كان كلاهما يصلح سببا
للقطع اهـ وبقوله ويمكن الخ عرفت أن قول المصنف قال السكاكى الخ فائدة مستقلة وسيأتى ان شاء الله
تعالى زيادة تحقيق لهذا (قوله بالفحوى) أى بقوة الكلام باعتبار قرائن الاحوال ع ق (قوله ويطلب
الخ) أى يقصد ولو قال و يجعل الكلام الثانى جوابا له لكان أخصر وأوضح وبه عبر ابن يعقوب تأمل
(قوله لذلك) أى التنزيل وعبارة ع ق فحينئذ يقطع عن الكلام الاول اذ لا يعطف جواب سؤال على كلام
آخر (قوله كاغناء السامع عن أن يسأل) تعظيما له أو شفقة عليه ع ق (قوله أو مثل) أشار به الى أنه عطف
على اغناء لا على أن يسأل وانما قدر مثل لا الكاف لانها حرف واحد يستكره مزجها من الشارح بالمتن
يس لكن مثل فى كلام المصنف معطوف على كاغناء (قوله كلامك) أيها المتكلم وقوله بكلامه أى
السامع (قوله بتقليل اللفظ) الباء بمعنى مع (قوله وهو تقدير الخ) فيه تسمح اذ التقدير وعدم التصريح
سبب للتقليل لا نفسه اهـ (قوله أو غير ذلك) كالتنبيه على فطانة السامع وان المقدر عنده كالمذكور وكتب
أيضا ما نصه عطف على اغناء (قوله وليس فى كلام السكاكى الخ) أى كما فى كلام المصنف وكتب أيضا قوله
وليس فى كلام الخ قصده التنبيه على أنه ليس فى كلام السكاكى وأنه من زيادات المصنف وبيان وجه هذه
الزيادة فتأمل (قوله وكأن المصنف نظر الخ) عبارة ع ق وكأن المصنف رأى أن قطع الثانية عن الاولى
لما كان كقطع الجواب عن السؤال لزم كون الاولى منزلة بمنزلة السؤال لان الحاق القطع بالقطع يقتضى
الحاق المقطوع عنه الذى هو الاولى بالمقطوع عنه الذى هو السؤال والا كان القطع لا من جهة الاتصال
المنسوب للجواب والسؤال بل من جهة أخرى وفيه بحث لان تشبيه القطع بالقطع لا يقتضى تشبيه

(كالمتصلة بها) أى بالاولى (فلكونها) أى الثانية (جوابا لسؤال اقتضته الاولى فتنزل الاولى منزلته) أى السؤال لكونها مشتملة عليه ومقتضية له (فتفصل) الثانية (عنها) أى عن الاولى (كما يفصل الجواب عن السؤال) لما بينهما من الاتصال قال (السكاكى فينزل) ذلك السؤال الذى تقتضيه الاولى وتدل عليه بالفحوى (منزلة) السؤال (الواقع) ويطلب بالكلام الثانى وقوعه جوابا له فيقطع عن الكلام الاول لذلك وتنزيله منزلة الواقع انما يكون (لنكتة كاغناء السامع عن أن يسأل أو) مثل (أن لا يسمع منه) أى من السامع (شئ) تحقيرا له وكراهة لكلامه أو مثل أن لا ينقطع كلامك بكلامه أو مثل القصد الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال وترك العاطف أو غير ذلك وليس فى كلام السكاكى دلالة على أن الاولى تنزل منزلة السؤال وكأن المصنف نظر الى أن قطع الثانية عن الاولى

المقطوع عنـه بالمقطوع عنه لصحة أن يكون القطع من وجود ربط يشبه ذلك الربط مع كون المقطوع عنه فى أحد الربطين سببا والآخر سبب السبب مثلا ولا ينزل أحدهما منزلة الآخر الا فى مجرد الربط وهو مستشعر من تشبيه القطع بالقطع من غير حاجة لتشبيه أحد المقطوع عنهما بالآخر ولهذا يصح هنا أن تجعل تكون الجملة الاولى منشأ السؤال الذى هو سبب الجواب كافيا فى القطع لانه سبب السبب من غير حاجة لزيادة تنزيلها منزلة السؤال وتشبيهها به كما أشار اليه صاحب الكشاف لا يقال الاكتفاء بمجرد كونه منشأ السؤال فصار سبب السبب ينافيه جعل السؤال كالمذكور على ما قاله السكاكى لانا نقول تقدم أن جعل السؤال كالمذكور ليس للقطع بل لنكتة أخرى تقدمت ولك أن تقول تنزيل الاولى منزلة السؤال للقطع أو كونها منشأ السؤال للقطع أو تقدير السؤال كالمذكور للقطع ما لها واحد والاختلاف فى الاعتبار والتعبير والتلازم حاصل فى الكل فاى فائدة لهذا الاختلاف تأمل فى هذا المقام اه (قوله مثل قطع الخ) حال من قطع وقوله انما يكون خبران (قوله لا حاجة الى ذلك) أى التنزيل المذكور وهو تنزيل الاولى منزلة السؤال وقوله كاف فى ذلك أى فى القطع وأما تنزيل السؤال المقدر منزلة السؤال الواقع فللنكت المتقدمة كما ذكره ابن يعقوب فراجعه (قوله الفصل) أى ترك العطف لذلك أى لاجل ذلك (قوله تسمى استئنافا) تسمية للازم باسم الملزوم (قوله لان السؤال الخ) أى لان المبهم على السامع اما سبب الحكم الكائن فى الجملة الاولى على الاطلاق بمعنى أنه جهل السبب من أصله واما سبب خاص بمعنى أنه تصور ونفى جميع الاسباب الا سببا خاص تردد فى حصوله ونفيه واما غير السبب بأن ينبهم عليه شئ مما يتعلق بالجملة الاولى ع ق (قوله الحكم) المراد به هنا المحكوم به (قوله مطلقا) أى عن الالتفات والنظر الى سبب خاص متردد فيه بجهله بصورة السبب أصلا فالجواب أى سبب كان (قوله عليل) أى أنا عليل ولا شاهد فى هذا لانه جواب لسؤال ملفوظ بل فى قوله سهر دائم الخ أى سبب علتى سهر الخ (قوله أى ما بالك الخ) أى ما حالك عليلا والسؤال عن حال العليل بعد العلم بعلته يوجب كون المعنى ما سبب علتك اذ لا يبقى ما يسئل عنه بعد العلم بها الا سببها فيقدر هذا السؤال المفيد لهذا المعنى أو يقدر ما سبب علتك اه ع ق فأو للتنويع فى العبارة اذ معنى التركيب الاول يرجع الى معنى الثانى (قوله بقرينة العرف والعادة الخ) أى وانما كان السؤال عن السبب المطلق لا الخاص بقرينة الخ وكتب أيضا ما نصه وبقرينة عدم التأكيد فى الجواب ولا يقال ان اسمية الجملة من المؤكدات لانها وحدها لا تكفى فى مقام التردد (قوله فانما يسأل) أى فانما يسأل سامع هذا القول عن مرضه وكتب أيضا قوله فانما يسأل الخ فيؤتى بالجواب خاليا عن التأكيد وقوله حتى يكون السؤال الخ فيؤتى بالجواب مؤكدا قال ع ق نعم اذا وقع المرض فى جهة غلب فيها سبب خاص فيمكن أن يتردد فى ثبوته فيقال فيه هل سبب مرضه أكل الفاكهة الفلانية أولا مثلا فيكون الجواب هو أن يقال مثلا ان سببه أكل تلك الفاكهة اه (قوله عن مرضه) أى سبب مرضه فقوله وسببه تفسير للمراد من المعطوف عليه ولو اقتصر على قوله عن سبب مرضه لكان أوضح كذا قيل واستشهد له بعبارة المطول وهى لان العادة اذا قيل فلان عليل أن يسئل عن سبب علته وموجب مرضه اه ويحتمل أن يكون المعنى من نوع مرضه وسببه لانه بعد العلم بمطلق المرض يسئل عن خصوص نوعه وسببه أى والسؤال عن خصوص النوع منتف فى البيت غير محتمل لان الجواب بالسبب لا بالنوع ولا شاهد فى عبارة المطول لعدم الحصر فيها بخلاف عبارة المختصر (قوله لان يقال هل سبب علته كذا وكذا) أى على وجه التردد فى ثبوت سبب خاص (قوله لا سيما السهر والحزن) لانهما أبعد الاسباب فى احداث المرض فهما جديران بان لا يتردد فى ثبوتهما ويسئل عن حصولهما من ع ق (قوله حتى يكون الخ) تفريع على المنفى (قوله واما عن سبب خاص لهذا الحكم) فيكون المقام مقام أن يتردد فى ثبوته ع ق ولهذا يؤتى بالجواب مؤكدا (قوله لهذا الحكم) أى الكائن فى الجملة الاولى (قوله كانه قيل الخ) لان الحكم بنفى تنزيه النفس من طهارتها وتبعيدها عن شهواتها

مثل قطع الجواب عن السؤال انما يكون على تقدير تنزيل الاولى منزلة السؤال وتشبيهها به والاظهر أنه لا حاجة الى ذلك بل مجرد كون الاولى منشأ السؤال كاف فى ذلك أشير اليه فى الكشاف (ويسمى الفصل لذلك) أى لكونه جوابا لسؤال اقتضته الاولى (استئنافا وكذا) الجملة (الثانية) نفسها تسمى استئنافا ومستأنفة (وهو) أى الاستئناف (ثلاثة أضرب لان السؤال) الذى تضمنته الاولى (اما عن سبب الحكم مطلقا نحو قال لى كيف أنت قلت عليل

سهر دائم وحزن طويل

أى ما بالك عليلا أو ما سبب علتك) بقرينة العرف والعادة لانه اذا قيل فلان مريض فانما يسأل عن مرضه وسببه لا أن يقال هل سبب علته كذا وكذا لا سيما السهر والحزن حتى يكون السؤال عن السبب الخاص (واما عن سبب خاص) لهذا الحكم (نحو وما أبرئ نفسى ان النفس لامارة بالسوء كانه قيل هل النفس أمارة بالسوء)

ولذاتها

وانما تم ما يتبادر منه أن ذلك لانطباعها فى أصلها على طلب مالا ينبغى وأمرها به فكان المقام مقام أن يتردد فى ثبوت أمرها بالسوء بعد تصوره فكأنه قيل هل لان النفس أمارة بالسوء ع ق ومنه يعلم أن قوله هل النفس أمارة بالسوء ومعناه هل لان النفس الخ أى هل سبب عدم التبرئة أن النفس الخ لان الفرض أن السؤال عن سبب خاص (قوله بقرينة التأكيد) أى تقدير السؤال بهل الدالة على طلب التصديق بثبوت السبب الخاص بقرينة الخ وكتب أيضا قوله بقرينة التأكيد أى لانه إنما يحسن اذا كان المخاطب مترددا ولا يكون كذلك الا عند السؤال عن السبب الخاص لانه يسئل هل هو السبب فهو متردد وفى المطول فالتأكيد دليل على أن السؤال عن السبب الخاص فان السؤال عن مطلق السبب لا يؤكد قال الفنرى هذا أيضا مبنى على سوق الكلام مساق مقتضى الظاهر المتبادر والا فللتأكيد معان غير دفع الشك ورد الانكار كما سبق وليست فائدته منحصرة فيهما حتى يقال لو كان السؤال عن السبب المطلق لكان سؤالا عن تصوره الذى لا يتصور فيه شك وتردد حتى يؤكد فى الجواب اه سم (قوله يقتضى تأكيد الحكم) أى الجواب لانه تردد فى النسبة بعد تصور الطرفين ع ق وقد قيل فى هذا الباب حيث دلت الجملة الاولى على سؤال تصديق تأتى الثانية مؤكدة والا فلا لان التأكيد لا يكون الا للنسبة لا لاحد الطرفين كذا فى يس (قوله كما مر) الكاف للتعليل (قوله من أن المخاطب الخ) لو قال من أن غير السائل ينزل منزلة السائل اذا قدم ما يلوح له بالخبر فيستشرف استشراف المتردد الطالب لكان أولى لان المخاطب غير متردد فى الحكم طالب له بل هو منزل منزلة المتردد فتأمل سم (قوله بمؤكد) انما أتى بتأكيدين مع أن المتردد يكفيه واحد لاستبعاد كون نفوس الانبياء أمارة بالسوء يس (قوله ولا يخفى أن المراد الخ) بدليل أن المذكور فيما مر الحسن لا الوجوب (قوله بمنزلة الواجب) أى فى طلب مراعاته والاتيان به وكتب أيضا ما نصه أى فساغ التعبير بالاقتضاء سم (قوله واما عن غيرهما) أما مطلقا فلا تقتضى تأكيدا وأما عن غير خاص فيقتضى التأكيد على ما مر وكأنه اكتفى بانسياق الذهن من تقسيم السبب اليه ومع ذلك أشار الى القسمين بالمثالين الا أنه أورد من الخاص مثالا لا يقتضى التأكيد وكان ينبغى أن يأتى بمثال يقتضى التأكيد وستعرف حقيقة الحال فى المثال الثانى اه أطول وعبارة المطول ومثل المصنف بمثالين لان السؤال عن غير السبب أيضا اما أن يكون على اطلاقه كما فى المثال الاول واما أن يشتمل على خصوصية كما فى المثال الثانى فان العلم حاصل بواحد من الصدق والكذب وانما السؤال عن تعيينه (قوله نحو قالوا سلاما قال سلام) يحتمل أن يكون تقاولهم بلغة يعتبر فيها مثل ما يعتبر فى اللغة العربية ويحتمل أن يكون بها لانهم كانوا كما قيل عالمين باللغة العربية نعم شيوع هذه اللغة العربية انما كان من اسمعيل فنرى (قوله قالوا سلاما) أى نسلم سلاما مطول (قوله قال سلام) أى عليكم سلام أو سلام عليكم (قوله أحسن لكونها بالجملة الخ) قد يقال الفعلية تدل على الحدوث والاستمرار التجددى فهى توازن الاسمية فلا أحسنية (قوله زعم) أكثر استعماله فى الاعتقاد الباطل وقد يستعمل فى الحق على ما فى القاموس ومنه ما هنا بدليل صدقوا (قوله بمعنى جماعة عاذلة) ولم يجعله جمع عاذلة واحدة من المؤنث لقوله صدقوا بضمير المذكر ولم يجعله جمع عاذل لان فاعلا لا يطرد جمعه على فواعل بل هو مسموع وانظر ما المانع من جعله من جملة ما سمع وقولنا لان فاعلا لا يطرد جمعه على فواعل أى اذا كان صفة لمذكر عاقل بخلاف ما اذا كان جامدا كعاتق وعواتق أو صفة لمؤنث كطالق وطوالق أو لمذكر غير عاقل كعامل وعوامل فانه يطرد وعبارة الاطول العواذل أى الجماعات العواذل اما الرجال كما هو ظاهر صدقوا أو الرجال والنساء فصدقوا تغليب اه قال الفنرى والقول بأنه جمع عاذلة على أن التاء للمبالغة مما لا يلتفت اليه لانه ليس بقياس اه (قوله بخلاف أكثر الخ) اشارة الى توجيه الاستدراك وحاصله أنه لما كان يتوهم أن غمرته مما ستنكشف كما هو شأن أكثر الغمرات والشدائد استدرك بقوله ولكن الخ (قوله كأنه قيل أصدقوا أم كذبوا) لان الزعم مطية الكذب ففيه فهم أن ما زعموه يحتمل الصدق والكذب فكأنه قيل الخ ولقائل

بقرينة التأكيد (وهذا الضرب يقتضى تأكيد الحكم) الذى هو فى الجملة الثانية أعنى الجواب لان السائل متردد فى هذا السبب الخاص هل هو سبب الحكم أم لا (كما مر) فى أحوال الاسناد الخبرى من أن المخاطب اذا كان طالبا مترددا حسن تقوية الحكم بمؤكد ولا يخفى أن المراد بالاقتضاء استحسانا لا وجوبا والمستحسن فى باب البلاغة بمنزلة الواجب (واما عن غيرهما) أى غير السبب المطلق والخاص (نحو قالوا سلاما قال سلام) أى فماذا قال ابراهيم فى جواب سلامهم فقيل قال سلام أى حياهم بتحية أحسن لكونها بالجملة الاسمية الدالة على الدوام والثبوت (وقوله زعم العواذل) جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة (أننى فى غمرة) وشدة (صدقوا) أى الجماعات العواذل فى زعمهم أننى فى غمرة (ولكن غمرتى لا تنجلى) ولا تنكشف بخلاف أكثر الغمرات والشدائد كأنه قيل أصدقوا أم كذبوا فقيل صدقوا

أن يقول اذا تصوّر من الكلام الاول الصدق فيما زعموا وتردد هل واقع ذلك الصدق أم لا وكان المقام مقام التردد يجب التأكيد بأن يقال انهم لصادقون مثلا وقد يجاب بأن السؤال لما كان فعلا أتى بالجواب مطابقا والتأكيد تقديري بمثل القسم أى صدقوا والله مثلا من ع ق وفيه جواب آخر نظر فيه فراجعه وكتب أيضا قوله كأنه قيل أصدقوا أم كذبوا قال فى المطول السؤال ههنا يشتمل على خصوصيته لان العلم حاصل بواحد من الصدق والكذب وانما السؤال عن تعيينه اه وقضيته كما فى يس أن السؤال عن التصديق لا عن التصور وحينئذ فكان مقتضى الظاهر التأكيد على حذان النفس الخ وقال فى الاطول كأنه قيل أصدقوا أم كذبوا هكذا فى المفتاح فحينئذ وجه عدم التأكيد أن السؤال عن التصور والتصور لا يطلب التأكيد ونازع السيد السند فى كون الهمزة وأم سؤالا عن التصور فكان مقتضى الظاهر التأكيد ثم بعد تزييفه لما ذكره السيد قال بناء على أن المطلوب التصديق اذا دار الكلام بين النفى والاثبات لا معنى للسؤال بالهمزة وأم اذ لا معنى لاظهار حصول التصديق بأحدهما الا أنه مفروغ عنه معرفة كل أحد ألا ترى أنه لا يقال أزيد قام أم لم يقم والمتعارف فى مثله السؤال عن جانب يهتم به فيقال أصدقوا وحينئذ يجب التأكيد للتردد فيه ويكون ترك التأكيد لان ظهور حاله بدفع التردد والشك والاوجه أن المراد زعم العواذل أننى فى غمرة تنكشف فالزعم حينئذ فى معناه المشهور ولما كان زعمهم مركبا سأل أنهم هل صدقوا فأجاب بأنهم صدقوا فى البعض وكذبوا فى البعض فقوله صدقوا اشارة الى صدقهم فى كونه فى الغمرة وقوله ولكن غمرتى لا تنجلى اشارة الى كذبهم فى اعتقاد الانجلاء أطول (قوله وأيضا) قال ع ق ونعود أيضا الى تقسيم آخر فى الاستئناف باعتبار اعادة اسم ما استؤنف عنه الحديث والاتيان بوصفه المشعر بالعلية وان كان الاستئناف فى ذلك لا يخلو أيضا من كونه جوابا عن السؤال عن السبب أو عن غيره الذى هو حاصل التقسيم السابق فنقول منه الخ (قوله باعادة اسم الخ) الباء للملابسة أو بمعنى مع والمراد بالاسم ما قابل الصفة (قوله أى أوقع عنه الاستئناف) أى لاجله (قوله وأصل الكلام استؤنف الخ) أى بعد بنائه للمفعول (قوله فحذف المفعول) أى فى الاصل الاول الذى هو نائب فاعل فى هذا الاصل الثانى وهو لفظ الحديث وقوله ونزل الفعل منزلة اللازم أى فأنيب المجرور أو المصدر المفهوم من استؤنف لتأويله بأوقع عنه الاستئناف وهذا هو المشار اليه بقول الشارح أى أوقع الخ كذا يؤخذ من ع ق فيكون من قبيل حيل بين العير والنزوان قال فى الاطول ولا داعى الى ذلك بل نقول مفعوله الاول ضمير مستتر راجع الى ما رجع اليه ضمير منه أى ما استؤنف الاستئناف عنه اذ مفعوله الاول يكون الحديث لان الاستئناف حديث اه ومنه يعلم أن الاستئناف الراجع اليه ضمير منه بمعنى الحديث (قوله نحو أحسنت أنت) ضبط أحسنت بتاء الخطاب مع أنه يصح هنا أن تكون التاء للمتكلم ليتناسب مع أحسنت فى المثال الثانى لانه يتعين فيه أن تكون التاء للخطاب والا لقال صديقى القديم الخ (قوله ومنه ما يبنى) لم يعبر بالاعادة لان الصفة لم تذكر أولا حتى تعاد (قوله لترتب الحديث عليه) أى الصفة وذكر باعتبار أنه وصف (قوله لماذا أحسن اليه) بصيغة الماضى وهذا راجع الى المثال الاول ويقدر السائل فيه غير المخاطب من السامعين كما علم من ضبطه بصيغة الماضى لعدم اشتمال الجواب فيه على خطاب وليس بصيغة المضارع ويقدر السائل المخاطب لانه لا معنى لسؤال الشخص عن سبب فعله الا أن يقال السؤال لتقرير الحكم لا للاستعلام وقوله وهل هو الخ راجع الى المثال الثانى وتقدير السؤال فيه من المخاطب لاشتمال الجواب فيه على الخطاب ففى كلام الشارح اشارة الى أنه لا يتعين تقدير السؤال من المخاطب كما فى المثال الاول ففى كلام الشارح توزيع على طريق اللف والنشر المرتب على ما فى الذهن لكن لا يخفى صحة تقدير هل هو الخ فى المثال الاول أيضا وكتب أيضا قوله لماذا أحسن اليه سؤال عن السبب المطلق فناسب عدم التأكيد فى الجواب وعدم ما يغنى عنه وهل هو حقيق بالاحسان سؤال عن السبب الخاص فناسب ذكر ما يغنى عن التأكيد فى الجواب وهو موجب الاستحقاق يس (قوله لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم) الحكم هنا هو

(وأيضا منه) أى من الاستئناف وهذا اشارة الى تقسيم آخر له (ما يأتى باعادة اسم ما استؤنف عنه) أى أوقع عنه الاستئناف وأصل الكلام استؤنف عنه الحديث فحذف المفعول ونزل الفعل منزلة اللازم (نحو أحسنت) أنت (الى زيد زيد حقيق بالاحسان) باعادة اسم زيد (ومنه ما يبنى على صفته) أى صفة ما استؤنف عنه دون اسمه والمراد صفة تصلح لترتب الحديث عليه (نحو) أحسنت الى زيد (صديقك القديم أهل لذلك) والسؤال المقدر فيهما لماذا أحسن اليه وهل هو حقيق بالاحسان (وهذا) الاستئناف المبنى على الصفة (أبلغ) لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم كالصداقة القديمة فى المثال المذكور لما يسبق الى الفهم من ترتب الحكم على الوصف الصالح للعلية

انه علة له * وههنا بحث وهو أن السؤال ان كان عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه لامحالة والا فلا وجه لاشتماله عليه كما فى قوله تعالى قالوا سلاما قال سلام وقوله زعم العواذل أننى ووجه التفصى عن ذلك مذكور فى الشرح (وقد يحذف صدر الاستئناف) فعلا كان أو اسما (نحو يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال) فيمن قرأها مفتوحة الباء كأنه قيل من يسبحه فقيل رجال أى يسبحه رجال (وعليه نعم الرجل زيد) أو نعم رجلا زيد (على قول) أى على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف أى هو زيد ويجعل الجملة استئنافا جوابا لسؤال مقدر عن تفسير الفاعل المبهم (وقد يحذف) الاستئناف (كله اما مع قيام شئ مقامه نحو قول الحماسى زعمتم أن اخوتكم قريش * لهم الف) أى ايلاف فى الرحلتين المعروفتين لهم فى التجارة رحلة فى الشتاء الى اليمن ورحلة فى الصيف الى الشام (وليس لكم الاف) أى مؤالفة فى الرحلتين المعروفتين كأنه قيل أصدقنا فى هذا الزعم أم كذبنا فقيل كذبتم فحذف هذا الاستئناف كله وأقيم قوله لهم الف وليس لكم الاف مقامه لدلالته عليه (أو بدون ذلك) أى قيام شئ مقامه اكتفاء بمجرد القرينة (نحو فنعم الماهدون أى نحن على قول) أى قول من يجعل المخصوص خبر المبتدا أى هم نحن * ولما فرغ من بيان الاحوال الاربعة المقتضية للفصل شرع فى بيان الحالتين المقتضيتين للوصل فقال (وأما الوصل لدفع الايهام

الاحسان وقد يقال فى الاول أيضا بيان السبب وهو كونه حقيقا بالاحسان كما يدل عليه كونه جوابا عن السؤال المقدر عن السبب ثم فى الثانى زيادة بيان سبب السبب فهو أبلغ من هذه الجهة وهذا حاصل البحث الآتى وجوابه وقال فى الاطول أى لاشتماله على بيان سبب الحكم الذى فى الجواب وفرق بين بيان سبب الحكم الذى فى الجواب وبيان سبب الحكم المتضمن للسؤال فان قولنا زيد حقيق بالاحسان بيان لسبب الاحسان الى زيد مع أنه لا يشتمل على سبب استحقاقه للاحسان وبهذا ظهر ضعف ما قاله الشارح انه ان كان السؤال فى الاستئناف عن السبب فالجواب لامحالة يشتمل على بيانه فلا يترجح جواب على جواب بالاشتمال عليه اذ الكل يشتمل عليه وان كان عن غيره فلا معنى لاشتماله على بيان السبب ثم ناقش فيما أجاب به الشارح فراجعه (قوله انه) أى الوصف وهو بدل مما (قوله وههنا بحث) أى فى قوله أبلغ لاشتماله الخ (قوله ان كان عن السبب) أى كما فى المثالين المذكورين (قوله فالجواب) أى سواء بنى على الاسم أو الصفة يشتمل على بيانه لامحالة فكيف يخص بما بنى على الصفة دون الاسم ثم (قوله على بيانه) أى السبب لامحالة أى سواء كان الجواب بالاسم أو الصفة فما بالهم خصوه بالصفة وقوله والا أى والا يكن السؤال عن السبب فلا وجه لاشتماله عليه وصفا أو اسما وقوله كما فى قوله الخ تشبيه فى عدم الاشتمال وقوله مذكور فى الشرح قال فيه وجهه أنه اذا ثبت لشئ حكم ثم قدر السؤال عن سببه وأريد أن يجاب بأن سبب ذلك انه مستحق لهذا الحكم فهذا الجواب يكون تارة باعادة اسم ذلك الشئ فيفيد أن سبب هذا الحكم كونه حقيقا وتارة باعادة صفة فيفيد أن سبب استحقاقه لهذا الحكم هو هذا الوصف وليس يجرى فى جميع صور الاستئناف فليتأمل اه بحروفه وحاصله أن الاول بين سبب الحكم فقط والثانى بين سبب سبب الحكم فهو متضمن لسبب الحكم ومبين فيه سبب ذلك السبب فكان أبلغ من الاول (قوله وقد يحذف صدر الخ) أى أو عجزه نحو نعم الرجل زيد على أن المخصوص مبتدأ محذوف الخبر فلو قال وقد يحذف بعض الاستئناف لكان أحسن (قوله أى يسبحه رجال) وحذف الفعل اعتمادا على يسبح الاول لا على المذكور فى السؤال المقدر لانه لا يجوز كما فى دلائل الاعجاز فلا مخالفة بينه وبين الشارح (قوله وعليه) نبه به على التفاوت بين المثالين وهو كون المحذوف فى أحدهما المسند وفى الآخر المسند اليه وكون الحذف فى الاول جائزا وفى الثانى واجبا وله وجه آخر يكشف عنه قوله على قول اه أطول (قوله أى على قول من يجعل الخ) أما على قول من يجعل المخصوص مبتدأ والجملة قبله خبرا فليس مما نحن فيه اذ ليس على ذلك الا جملة واحدة وكذا على أنه مبتدأ حذف خبره لا يكون من حذف صدر الاستئناف الذى الكلام فيه بل من حذف عجزه وكذا ان جعل بدلا أو عطف بيان فلا حذف أصلا من يس (قوله ويجعل الجملة الخ) عطف لازم (قوله وقد يحذف الاستئناف كله الخ) أى ويكون الفصل تقديرا (قوله نحو قول الحماسى) يهجو بنى أسد فى انتمائهم لقريش وزعمهم أنهم اخوتهم ونظائرهم (قوله قريش) خبران وقوله لهم الف الخ منقطع عما قبله قائم مقام الاستئناف وكتب أيضا قوله لهم الف مصدر قولك ألف فلان هذا المكان بالكسر يألفه يس (قوله أى مؤالفة الخ) قال فى الاطول أى مؤالفة كالقتال بمعنى المقاتلة والمراد نفى مطلق الالاف عنهم فتفسير الشارح بقوله أى مؤالفة فى الرحلتين المعروفتين ليس كما ينبغى ويدل على ما ذكرنا قوله بعده

أوائك أومنوا جوعا وخوفا * وقد جاعت بنو أسد وخافوا

اه (قوله لدلالته عليه) دلالة العلة على المعلول وكتب أيضا قوله لدلالته عليه من حيث انه يدل على نفى المزعوم من الاخوة والتناظر (قوله أى نحن) هذا هو المخصوص المحذوف وانما قدرنا السؤال لان نعم مع فاعلها لابهامه بصدد أن يسأل معها عن المخصوص كما قررنا آنفا فيجاب بالمخصوص واذا دلت عليه القرينة حذف كما هنا ع ق (قوله على قول) أى انما يكون مما حذف فيه المجموع على قول من يجعل المخصوص بالمدح خبر مبتدا محذوف فيكون التقدير هم نحن وأما على قول من يجعله مبتدأ وما قبله خبر فليس من

جملة اخبارية وأيدك الله
جملة انشائية دعائية فبينهما
كمال الانقطاع لكن عطفت
عليها لان ترك العطف
يوهم أنه دعاء على المخاطب
بعدم التأييد مع أن المقصود
الدعاء له بالتأييد فأينما وقع
هذا الكلام فالمعطوف
عليه هو مضمون قولهم
لا وبعضهم لما لم يقف على
المعطوف عليه في هذا
الكلام نقل عن الثعالبي
حكاية مشتملة على قوله
قلت لا وأيدك الله وزعم أن
قوله وأيدك الله عطف على
قوله قلت ولم يعرف أنه
لو كان كذلك لم يدخل الدعاء
تحت القول وانه لو لم يحك
الحكاية فحين ما قال
للمخاطب لا وأيدك الله فلا بد
له من معطوف عليه (وأما
للتوسط) عطف على قوله
أما الوصل لدفع الايهام أي
وأما الوصل لتوسط الجملتين
بين كمال الانقطاع وكمال
الاتصال وقد صحف بعضهم
اما بكسر الهمزة فركب
متن عمياء وخبط خبط عشواء
(فاذا اتفقتا) أي الجملتان
(خبرا أو انشاء لفظا ومعنى
أو معنى فقط بجامع) أي مع
تحقق جامع (بينهما) بدلالة
ماسبق من انه اذا لم يكن
جامع فبينهما كمال الانقطاع
ثم الجملتان المتفقتان خبرا
أو انشاء لفظا ومعنى قسمان
لانهما اما انشائيتان أو خبريتان

الباب ع ق وكتب أيضا قوله على قول الاولى على القول لئلا يتوهم من تنكير قول مخالفته للقول السابق اه أطول وأقول لا وجه لتخصيص حذف الاستئناف مع عدم قيام شيء مقامه بقول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف بل يجري على قول من يجعله مبتدأ خبره محذوف فكان على المصنف أن يقول على قولين اللهم الا أن يكون اقتصاره على ذلك القول لانه المشهور بين النحاة فتدبر (قوله فكقولهم لا وأيدك الله) أي عند عدم ارادة السكوت على لا والابتداء بما بعدها والا كان السكوت دافعا للايهام قال في الاطول لا يقال لا الداخلة على الماضي يلزمها التكرير فلا ايهام مع عدم التكرير لانا نقول ذلك اذا لم تدخل في الدعاء كما تقرر في محله (قوله فهذه) أي ليس الامر كذلك التي تضمنها لا (قوله فبينهما كمال الانقطاع) قال في العروس ولك أن تقول (٢) الايهام كما يدفع الفصل بين الجملتين اللتين بينهما كمال الانقطاع يدفعه بين اللتين بينهما كمال الاتصال وكذا غيرهما من الاقسام السابقة واللاحقة فليعتبر الناظر والايهام مشروط بأن لا يعارضه ايهام آخر كما سبق اه (قوله لكن عطفت الخ) صريح في أن الواو عاطفة وقد نازع في العروس في كونها عاطفة وادعى زيادتها لدفع الوهم وأنها جاءت في القرآن كذلك ونقله عن الكوفيين وابن مالك وأطال بما لا يخلو عن نظر واسهاب يس وقال في الاطول ثم الواو في مثل هذا التركيب هل للعطف حتى يكون فيه الوصل أو زائدة لدفع الوهم كما زيد في ربنا ولك الحمد في رواية على ما في الصحاح مع أنه لا ايهام أو واو اعتراضية والجملة الدعائية معترضة كما في قوله * ان الثمانين وبلغتها * لي فيه تردد في ثبوت الوصل لدفع الايهام توقف فتأمل (قوله فأينما وقع) تفريع على قوله لكن عطفت عليها (قوله هذا الكلام) أي وما يشبهه نحو لا وهداك الله (قوله هو مضمون قولهم لا) أي ما تضمنه لا من الجملة وعبارة ع ق فالمعطوف عليه هو الكلام المنفي مضمونه بلا اه (قوله وبعضهم) هو الزوزني (قوله مشتملة على قوله الخ) من اشتمال الكل على الجزء (قوله وزعم) أي ذلك البعض (قوله ولم يعرف أنه) أي وأيدك الله لو كان كذلك أي معطوفا على قلت أو الضمير في أنه وكان للحال والشان (قوله لم يدخل الدعاء الخ) اظهار في محل الاضمار أي مع أن المقصود أنه من جملة المقول (قوله لو لم يحك الحكاية) المراد بالحكاية قلت أي لو لم يأت بها أو ضمير يحك للثعالبي وقوله فحين جواب لو وما مصدرية وضمير قال للثعالبي والفاء في فلا بد زائدة أو الجواب فلا بد والفاء في فحين زائدة والوجه الاول أولى وكتب أيضا قوله وانه لو لم يحك الخ يعني أن العطف في مثل هذا الكلام واجب ولو لم يتقدم قلت ولا قدر أصلا لانتفاء تعلق الغرض به لعدم مناسبته للمقام فلا بد من معطوف عليه وهو مضمون لا فلو كان كما زعم هذا الزاعم اختص العطف بما فيه جملة وهو باطل من ع ق وعبارة سم قوله وانه لو لم يحك الحكاية الخ رد آخر على هذا القائل حاصله أن هذا الذي قاله انما يفيد بالنظر لحكاية هذه الحكاية وأما اذا لم يحك وقيل لا وأيدك الله احتيج للمعطوف عليه ولم ينبه عليه هذا القائل اه (قوله فلا بد له من معطوف عليه) أي وأين هو فتعين ما قلنا (قوله وأما للتوسط) أي لاجل التوسط (قوله وقد صحف بعضهم اما الخ) هو الزوزني (قوله فركب الخ) لانه ارتكب تكلفات ساقطة وتعسفات سافلة وبيان ذلك أنه أحوجه الامر الى تقدير معطوف عليه قبلها فصار تقدير الكلام هكذا وأما الوصل فاما لدفع الايهام واما للتوسط فبقيت الفاء في قوله فكقولهم وفي قوله فاذا اتفقتا ضائعة وبقيت اذا بلا جواب ان كانت شرطية أو بلا متعلق ظاهر ان كانت لمجرد الظرفية فاحتاج الى جعل الفاء في قوله فكقوله مؤخرة عن تقديم وأن المعطوف عليه المحذوف زحلقت عنه الفاء فأدخلت على كقولهم والى تقدير الجواب أو متعلق الظرف وفي ذلك من التعسف والخبط ما فيه من الحذف الغير المعهود مع الجرأة ما لا يخفى ع ق وقوله مؤخرة من تقديم أي وانها داخلة على أما المحذوفة الداخلة على لدفع (قوله متن عمياء) أي ظهر ناقة عمياء وقوله وخبط بابه ضرب وقوله عشواء تأنيث الاعشى أي ناقة لا تبصر بالليل (قوله فاذا اتفقتا الخ) أي فكائن اذا الخ (قوله لفظا ومعنى) راجعان لكل من خبرا أو

انشاء

(٢) قوله الايهام كما يدفع الفصل الخ المناسب العكس لان الفصل هو الدافع للايهام اه

والمتفقتان معنى فقط ستة أقسام لانهما ان كانتا انشائيتين معنى فاللفظان اما خبران أو الاولى خبر والثانية انشاء أو بالعكس وان كانتا خبريتين معنى فاللفظان اما انشا آن أو الاولى انشاء والثانية خبر أو بالعكس فالمجموع ثمانية أقسام والمصنف أورد للقسمين الاولين مثاليهما (كقوله تعالى يخادعون الله وهو خادعهم وقوله تعالى ان الابرار لفى نعيم وان الفجار لفى جحيم) فى الخبريتين لفظا ومعنى الا أنهما فى المثال الثانى متناسبتان فى الاسمية بخلاف الاول (وقوله تعالى كلوا واشربوا ولا تسرفوا) فى الانشائيتين لفظا ومعنى وأورد للاتفاق معنى فقط مثالا واحدا اشارة الى أنه يمكن تطبيقه على قسمين من أقسامه الستة الباقية وأعاد فيه لفظ الكاف تنبيها على أنه مثال للاتفاق معنى فقط فقال (وكقوله تعالى واذ أخذنا ميثاق بنى اسرائيل لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وذى القربى واليتامى والمساكين وقولوا للناس حسنا) فعطف قولوا على لا تعبدون مع اختلافهما لفظا لكونهما انشائيتين معنى لان قوله لا تعبدون الا الله اخبار فى معنى الانشاء (أى لا تعبدوا) وقوله وبالوالدين احسانا لا بد له من فعل فاما أن يقدر خبرا فى معنى الطلب أى (وتحسنون بمعنى أحسنوا) فتكون الجملتان خبرا لفظا انشاء معنى وفائدة تقدير الخبر ثم جعله بمعنى الانشاء أما لفظا فالملاءمة مع قوله لا تعبدون وأما معنى فالمبالغة باعتبار أن المخاطب كانه سارع الى الامتثال فهو يخبر عنه كما تقول تذهب الى فلان تقول له كذا تريد الامر أى اذهب الى فلان فقل له كذا وهو أبلغ من الصريح (أو) يقدر من أول الامر صريح الطلب

انشاء وكذا قوله أو معنى فقط (قوله والمتفقتان معنى فقط ستة أقسام) فيه أن القسم الاول والرابع متفقان معنى ولفظا فيكون التقسيم من باب تقسيم الشئ الى أنواعه والى ما هو خارج عنه والجواب أن فى العبارة حذفا لدلالة ما قبله عليه والاصل والمتفقان خبرا أو انشاء معنى فقط فقوله معنى فقط مرتبط بالمحذوف لا بقوله المتفقتان فتنبه لذلك فقد غفل عنه الناظرون (قوله أورد للقسمين الاولين) أى الجملتين المتفقتين خبرا لفظا ومعنى والجملتين المتفقتين انشاء كذلك سم (قوله كقوله تعالى يخادعون الله الخ) أورد عليه أن هذه اية سورة النساء فالجملة لها محل من الاعراب لانها خبران من قوله تعالى ان المنافقين يخادعون الله الخ وليست اية البقرة لانه ليس فيها وهو خادعهم والكلام الآن فيما لا محل له وقد علمت الجواب عن ذلك من كلام الشارح فيما سبق من نظيره وحاصله أن القصد بيان التوسط بقطع النظر عن كون الجملة لها محل أولا وكتب أيضا قوله كقوله تعالى الخ والجامع فيهما ظاهر لان المسندين متناسبان من حيث ان كلا منهما من المخادعة والمسند اليهما كذلك لان المسند اليه فى الاولى مخادع باعتبار الاولى مخادع باعتبار الثانية والمسند اليه فى الثانية مخادع باعتبار الثانية مخادع باعتبار الاولى تدبر (قوله وقوله تعالى ان الابرار الخ) الجامع فيها التضاد فى الطرفين المسند اليه والمسند (قوله وقوله تعالى كلوا الخ) الجامع بين هذه الجمل الثلاث الانشائية اتحادها فى المسند اليه مع ما بين الاكل والشرب والاسراف من المناسبة يس (قوله للاتفاق معنى فقط) انظر مع أنه يصح كونه مثالا للمتفقتين لفظا ومعنى وبأن يكونا خبريتين لفظا انشائيتين معنى كما صرح به الشارح بعد غير مرة وسيأتى فى المتن ويمكن أن يجاب بأن المراد الاتفاق التحقيقى لا الاحتمالى والتحقيق هو الاتفاق معنى فقط كذا أجابنى بعض المحققين حين أوردت عليه ذلك ثم ظهر لى أن المراد الاتفاق انشاء معنى فقط فقوله معنى فقط مرتبط بانشاء المحذوف لا بالاتفاق على وزان ما أسلفناه فلا ايراد (قوله اشارة) الاظهر من جهة المعنى أن يكون حالا بتأويله بمشيرا (قوله يمكن تطبيقه على قسمين الخ) أحدهما الانشائيتان معنى واللفظان الاول خبر والثانى انشاء وثانيهما الانشائيتان معنى واللفظان خبران فتأمل يس (قوله وكقوله تعالى واذ أخذنا ميثاق بنى اسرائيل الخ) الجامع بين هذه الجمل أما باعتبار المسند اليه فواضح لاتحاده فيها وأما باعتبار المسندات فلان تخصيص الله تعالى بالعبادة والاحسان للوالدين ومن معهما وقول الحسن للناس اتحدت فى الامر بها وأخذ الميثاق عليها ع ق (قوله لا تعبدون) أى قائلين لا تعبدون أو ان أخذ الميثاق كالقسم وهذا جوابه قيل فى لا تعبدون التفات وفيه نظر وكتب على قوله أى قائلين لا تعبدون ما نصه فيه أن الكلام فى الجمل التى لا محل لها وتقدم ما يؤخذ منه الجواب (قوله أى وتحسنون الخ) قوة كلام المتن حيث قدم هذا الاحتمال والشارح حيث بينه أتم بيان يعطى رجحانه لما فيه من المبالغة وان كان الظاهر الاحتمال الثانى (قوله فتكون الجملتان) أى لا تعبدون وتحسنون (قوله وفائدة الخ) أى ظاهرة لفظا ومعنى اما لفظا الخ (قوله فهو يخبر عنه) أى عن المأمور به المفهوم من الامتثال (قوله تريد الامر) ولكن عبرت بتذهب اظهارا لكمال الرغبة حيث عد الذهاب كالواقع المتسارع اليه أو كالموعود بوقوعه وذلك أن المرغوب يتخيل واقعا أو سيقع وفى ذلك من المبالغة فى طلب وقوع الذهاب ما ليس فى قولك اذهب الى فلان ع ق (قوله أو يقدر الخ) يجوز أن يعطف قولوا على الفعل المقدر أى تحسنون أو أحسنوا فيكون المعطوفات على الاحتمال الاول متفقين فى الانشائية معنى ومختلفين خبرا وانشاء وعلى الثانى متفقين فى الانشائية لفظا ومعنى اه سم وهو مبنى على أحد قولين وهو أن المعطوفات اذا تكررت يكون كل منها على ما يليه والصحيح خلافه فى غير الحرف المرتب على أن صاحب العروس قال فى الكلام على الجامع العقلى كما نقله يس ما نصه قلت قد اتفقوا على أن وقولوا للناس حسنا معطوف على

على ماهو الظاهر أى (وأحسنوا) بالوالدين احسانا فتكونان انشائيتين معنى مع أن لفظ الاولى اخبار ولفظ الثانية انشاء (والجامع بينهما) أى بين الجملتين (يجب أن يكون باعتبار المسند اليهما والمسندين جميعا) أى باعتبار المسند اليه فى الجملة الاولى والمسند اليه فى الجملة الثانية وكذا المسند فى الاولى والمسند فى الثانية (نحو يشعر زيد ويكتب) للمناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة وتقارنهما فى خيال أصحابهما (ويعطى) زيد (ويمنع) لتضاد الاعطاء والمنع هذا عند اتحاد المسند اليهما وأما عند تغايرهما فلابد من تناسبهما كما أشار اليه بقوله (وزيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو قصير لمناسبة بينهما) أى بين زيد وعمرو كالاخوة أو الصداقة أو العداوة أو نحو ذلك وبالجملة يجب أن يكون أحدهما بسبب من الآخر وملابسا له ملابسة لها نوع اختصاص (بخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب بدونها) أى بدون المناسبة بين زيد وعمرو فانه لا يصح وان اتحد المسندان ولهذا حكموا بامتناع نحو خفى ضيق وخاتمى ضيق (و) بخلاف (زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا) أى سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة أو لم تكن لعدم تناسب الشعر وطول القامة (السكاكى) ذكر أنه يجب أن يكون بين الجملتين ما يجمعهما

لا تعبدون الا الله لا على قوله وبالوالدين احسانا (قوله على ماهو الظاهر) لان الاصل فى الطلب أن يكون بصيغته الصريحة لا يقال وبقرينة وقولوا الا انا نقول عارضه اقربية لا تعبدون (قوله فتكونان) أى لا تعبدون وأحسنوا وكتب أيضا قوله فتكونان الصواب فتكونا لانه منصوب عطفا على يقدر المنصوب عطفا على يقدر السابق ونصب ماهو من الافعال الخمسة بحذف النون ويمكن جعله مستأنفا أى اذا تقرر ذلك فتكونان الخ وان كان فيه تكلف فتدبر وكتب أيضا قوله فتكونان انشائيتين الخ ولنمثل للاقسام الاربعة الباقية ولولم تكن الامثلة كلها من شواهد العرب تكميلا للفائدة لقصد التصور فأما مثال الجملتين مع كونهما معا انشائيتين معنى والاولى انشائية لفظا دون الثانية فكقولك قم الليل وأنت تصوم النهار ومثالهما مع كونهما خبريتين معنى والاولى انشائية لفظا دون الثانية فكقوله تعالى ألم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب أن لا يقولوا على الله الا الحق ودرسوا ما فيه فان درسوا معطوف على ألم يؤخذ وهو ولو كان انشاء لوجود الاستفهام فى تأويل أخذ اذ الاستفهام للانكار والجامع بين المسندين اتحادهما اذ معنى أخذ ميثاق الكتاب اعلامهم بما فيه مع التزامهم اياه وذلك مرجع الدرس ويحتمل أن يكون الجامع التلازم بين الاخذ والدرس كتلازم المتضايفين وأما المسند اليهما فظاهر اتحادهما ومثالهما مع كونهما انشائيتين لفظا خبريتين معنى قولك ألم آمرك بالتقوى وألم آمرك بترك الظلم ومثالهما مع كونهما خبريتين معنى والاولى خبرية لفظا فقط أمرتك بالتقوى وألم آمرك بترك الظلم ع ق وقوله وأما المسند اليهما فظاهر اتحادهما انظر ما وجهه (قوله أى بين الجملتين) سواء كان لهما محل أولا وكتب أيضا قوله أى بين الجملتين قال شيخنا رحمه الله تعالى ظاهره عدم اشتراط الجامع بين المفرد والجملة مثلا اذا قلت زيد كاتب أبوه والشاعر عمرو فى داره يصح وان لم يكن بين الاب وعمرو مناسبة ونحو زيد شاعر أخوه وعمرو جالس فى داره كذلك والظاهر أنهم لا يسمحون بذلك لما يعطيه قوة كلامهم فليحرر بالنقل فانى ما رأيته يس (قوله يجب أن يكون باعتبار المسند اليهما الخ) ظاهره أنه لا يجب الجامع بين المتعلقات ولعله كذلك ان لم يكن القيد مقصودا بالذات فى الجملتين فانظره ع ق وفى الاطول لا يخفى أن رعاية المناسبة بين الفضلات أيضا مما لابد منها وأطال فى ذلك (قوله اليهما) الضمير راجع لأل الموصولة باعتبار المعنى أى اللذين اسند اليهما فى الجملتين (قوله جميعا) أى لا باعتبار المسند اليهما فقط أو المسندين فقط كما وقع فى عبارة السكاكى فى بعض المواضع يس (قوله للمناسبة) أى مع اتحاد المسند اليهما (قوله أصحابهما) أى لا مطلقا (قوله لتضاد الاعطاء والمنع) نظر فيه يس بأنهما ليس بينهما تقابل التضاد وانما بينهما تقابل العدم والملكة وكأنه مبنى على أن المنع عدم الاعطاء والظاهر أنه كف النفس عن الاعطاء فهو أمر ثبوتى فالتضاد ظاهر (قوله هذا) أى ما سبق من المثالين المذكورين (قوله عند اتحاد المسند اليهما) أى والاتحاد مناسبة بل أتم المناسبة (قوله فلابد من تناسبهما) أى أن يكون بينهما مناسبة وعلاقة (قوله لمناسبة بينهما) أى خاصة معتبرة فى المقام (قوله أو نحو ذلك) كاشتراكهما فى امارة أو تجارة يس (قوله وبالجملة) أى ونقول قولا ملتبسا بالاجمال (قوله بسبب من الآخر) أى يتعلق من سم والباء للملابسة ومن بمعنى الباء وفى نسخة اسقاطه وعلى اثباته ينبغى أن يكون قوله وملابسا عطفا على بسبب ولعله تفسيرى فتأمل وكتب أيضا ما نصه بقى أن يتناسب المسند اليه فى احداهما مع المسند فى الاخرى مثل الايمان حسن والقبيح الكفر فالجامع هنا انما هو بين المسند اليه والمسند فى الاولى والمسند اليه والمسند فى الثانية ولم يذكره المصنف ولا السكاكى قال فى العروس وهو وارد عليهم أجمعين يس (قوله ملابسة لها نوع اختصاص) فلا يكفى الاشتراك فى النوعية كالانسانية (قوله فانه) أى هذا التركيب أى نحو هذا التركيب لاجل قوله وان اتحد الخ وقوله وان اتحد غاية والمراد وان اتحد فى غير خصوص هذا التركيب كما فى نحو خاتمى ضيق وخفى ضيق ويمكن جعل الكلام على تقدير بل أى هذا ان لم يتحدا كما فى المثال بل وان اتحدا الخ (قوله ولهذا) أى لعدم المناسبة بين المسند اليهما (قوله حكموا بامتناع الخ) لانه لا مناسبة خاصة

بين الخف والخاتم ولا عبرة بمناسبة كونهما معا ملبوسين لبعدهما مالم يوجد بينهما تقارن فى الخيال الثالث أو لغيره أو يقصد ذكر الاشياء المتفقة فى الضيق من حيث هى أشياء ضيقة فيجوز العطف لان المعنى حينئذ هذا الامر ضيق وذلك الامر ضيق فقد عاد الامر الى الاتحاد فى الركنين وبهذا الاعتبار صح الجمع بالاتحاد فى المسند أو فى المتعلق حيث يكون القصد بالذات الى الاتحاد فى ذلك المسند وذلك المتعلق لعودهما لما ذكر كقولك ضرب زيد عمرا وكلمه خالد وقعد معه بكر لان المعنى حينئذ هؤلاء الاشخاص استووا فى تعلق فعلهم بعمرو فعاد ذلك الى الاتحاد فى الاركان وبه يفهم قول من قال يكفى الجامع الذى هو المسند أو المتعلق تأمله ع ق وقوله أو يقصد ذكر الاشياء الخ مثله ما اذا قصد ذكر الاشياء المتفاوتة فانه يقبل مثل قولك الشجر طويل والنملة قصيرة والسماء متعالية وماء البحر راكد فمجرد الشيئية يكفى هنا جامعا للمسند اليهما ومجرد الكون مقيدا التفاوت يكفى جامعا للمسندين كذا فى الاطول (قوله عند القوة المفكرة) الآخذة من غيرها ما تتصرف فيه بالحل والتركيب كما سيأتى (قوله من جهة العقل) أى بواسطة حكم العقل ومثله يقال فيما بعد وكتب أيضا قوله من جهة العقل أى بأن يقتضى سببية جمعهما فى المفكرة أخذا من قوله الآتى اما عقلى وهو أمر الخ وقوله أو من جهة الوهم أى بأن يحتال الوهم بسببه فى اجتماعهما فى المفكرة أخذا من قوله الآتى أو وهمى وهو أمر الخ وقوله أو من جهة الخيال أى بأن يقتضى الخيال بسببه اجتماعهما فى المفكرة أخذا من قوله الآتى أو خيالى وهو أمر الخ هذا هو المناسب لكلامه سم وكتب على قوله أى بأن يحتال الوهم الخ ما نصه بأن يبرزه فى نظر العقل فى صورة ما هو سبب لاقتضاء العقل (قوله وهو الجامع العقلى) أى ما يجمعهما من جهة العقل فى المفكرة وعبارة الاطول المراد بالجامع العقلى ما هو سبب لاقتضاء العقل اجتماع الجملتين عند المفكرة وبالوهمى ما لا يكون سببا الا باحتيال الوهم وابرازه له فى نظر العقل فى صورة ما هو سبب لاقتضاء العقل وبالخيالى ما يكون سببا بسبب تقارن أمور فى الخيال حتى لو خلى العقل ونفسه غافلا عن هذا التقارن لم يستحسن جمع الجملتين نفى الجمع بين أمرين سببه التقارن فى الحافظة التى هى خزانة الوهم والتقارن فى خزانة العقل وهو المبدأ الفياض على ما زعموا الالف وعادة فان الالف والعادة كما يكون سببا للجمع فى الخيالات يكون سببا للجمع بين الصور العقلية والوهمية فاحتال السيد السند بحمل الخيال على مطلق الخزانة وقال ولما كان الخيال أصلا فى الاجتماع اذ تجتمع فيه الصور التى منها تنتزع المعانى الجزئية والكليات أطلق الخيال على الخزانة مطلقا والاقرب أن يجعل التقارن فى غير الخيال ملحقا بالخيال متروكا بالمقايسة اذ جل ما تستعمله البلغاء مبنيا على التقارن هو الخيالى فاقتصر على بيانه وان أردت القصر فالجامع اما التقارن فى الخزانة مطلقا فهو الخيالى والملحق به أولا وهذا اما أن يكون سبب أمر يناسب الجمع ويقتضيه بحسب نفس الامر فهو العقلى والا فهو الوهمى اه وقوله بقى الخ سيأتى أول مبحث الخيالى ما يرد هذا ويفيد أن المدار فى الجوامع انما هو على المدرك وانما عدلوا فى الخيالى عن الحس المشترك الى الخيالى مع أنه خزانة انكات تأتى ثم (قوله وهو الجامع الوهمى) أى ما يجمعهما من جهة الوهم فى المفكرة (قوله أو من جهة الخيال) هو خزانة الحس المشترك كما يأتى والمدرك هو الحس المشترك وكذا العقل والوهم مدركان فأنت تراهم لم يجعلوا الجمع من جهة المدرك دائما ولا من جهة الخزانة دائما فهل لذلك من سر انظره وفى تذكرة داود ان الحس المشترك خزانة للخيال وعليه فالقوم انما جعلوا الجمع من جهة المدرك دائما فلا يرد السؤال وهذا يناسب أن المتصرفة تنظر فيما يليها وتركب وتحلل فالذى يليها ينبغى أن يكون المدركين أو الخزانتين لا مدرك وخزانة أفاده يس ويؤخذ منه أن مرادهم بأول التجويف الذى فى مؤخر الدماغ قوله من جهة وسط الرأس لا من جهة القفا فتكون أوائل التجاويف مما يلى الجبهة (قوله وهو) أى ما يجمعهما من جهة الخيال الجامع الخيالى (قوله والمراد بالعقل الخ) قال السيد فى حاشية المطول المفهوم اما كلى واما جزئى والجزئى اما صور وهى المحسوسة باحدى الحواس الخمس الظاهرة واما معان وهى الامور الجزئية المنتزعة

عند القوة المفكرة جمعا من جهة العقل وهو الجامع العقلى أو من جهة الوهم وهو الجامع الوهمى أو من جهة الخيال وهو الجامع الخيالى والمراد بالعقل القوة العاقلة

(قوله رحمه الله عند القوة المفكرة) انما اعتبرها دون غيرها من القوى فقال عندها من جهة كذا وكذا ولم يقل عند كذا وكذا لانها بفكرها هى المنشأ دون غيرها اه معاوية (قوله ومثله يقال فيما بعد) لا يظهر فى الجامع الخيالى اذ الخيال ليس بحاكم (قوله بأن يقتضى) أى العقل وقوله سببية المراد بالسبب ما يشمل السبب الناقص فان الاتحاد بين المسندين مثلا ليس سببا تاما لجمع الجملتين فتدبر (قوله بأن يقتضى الخيال) نسبة الاقتضاء للخيال من حيث ان للخيال مدخلا فى تقارن الصور لحفظها فيه كما سيأتى فى كلام المصنف (قوله أو الخزانتين) أى ان قلنا ان الخيال خزانة والحافظة متقدمة على الواهمة فيما يلى المفكرة وان كان خلاف المشهور

من الصور المحسوسة ولكل واحد من الاقسام الثلاثة مدرك وحافظ فمدرك الكلى وما فى حكمه من الجزئيات المجردة عن العوارض المادية هو العقل وحافظه على ما زعموا هو المبدأ الفياض ومدرك الصور هو الحس المشترك وحافظها الخيال ومدرك المعانى هو الوهم وحافظها الذاكرة ولا بد من قوة أخرى متصرفة وتسمى مفكرة ومتخيلة وبهذه الامور السبعة تنتظم أحوال الادراكات كلها (قوله المدركة) أى بالذات وكذا يقال فى بقية تعاريف القوى قال شيخنا الملوى فى شرح ألفيته وانما قلنا بالذات فى التعاريف لان كلا من المذكورات يدرك غير ماله بالواسطة كالعقل مثلا فانه يدرك الجزئى بواسطة الآلات الحسية كالحكم بأن زيدا انسان والحاكم يجب أن يدرك الطرفين اهـ وكادراك الواهمة عداوة الذئب فان العداوة أمر اضافى يتوقف ادراكه على ادراك المضاف اليه وهو الذئب وهو صورة فلا يتأدى الا بالحس المشترك وحاصل الجواب أن ادراكها العداوة بذاتها وادراكها للذئب بواسطة الحس المشترك ويجاب أيضا بأن التحقيق أن المدرك حقيقة هو النفس وهذه كلها حتى العقل آلات للادراك فلا اشكال تأمل وكتب أيضا ما نصه ايضاح هذا المقام أن تقول زعم الحكماء أن القوى الباطنية المدركة أربعة القوة العاقلة والقوة الوهمية وقوة الحس المشترك والقوة المفكرة فأما القوة العاقلة فزعموا أنها قائمة بالنفس أو بالقلب تدرك الكليات والجزئيات المجردة عن عوارض المادة المعروضة للصور والابعاد كالطول والعرض والعمق لانها مجردة ولا يقوم بها الا المجرد وزعموا ان لها خزانة هى العقل الفياض الذى هو فلك القمر وأما الوهمية فهى القوة المدركة للمعانى الجزئية الموجودة فى المحسوسات بشرط أن تكون تلك المدركات الجزئيات لا تتأدى الى مدركها من طرق الحواس وذلك كادراك الصداقة والعداوة وكادراك الشاة معنى هو الايذاء فى الذئب مثلا ولهذا يقال ان البهائم لها وهم تدرك به كما أن لها حسا وتحكم تلك القوة بأحكام كاذبة ثم تلك القوة أعنى الوهمية قائمة بأول التجويف الآخر من الدماغ وذلك أن للدماغ تجاويف أى بطونا واحدها فى مقدم الدماغ وآخر فى مؤخره وآخر فى وسطه فزعموا أن الوهم قائم بأول التجويف الآخر وله خزانة تسمى الذاكرة والحافظة قائمة بمؤخر تجويف الوهم وأما الحس المشترك وهو الذى تتأدى اليه الصور المحسوسة الجزئية من الحواس الظاهرة فهو قوة قائمة بأول التجويف الاول من الدماغ وتحكم بين تلك الصور المتأدية اليها كالحكم بأن هذا الاصفر هو نفس هذا الحلو مثلا ويعنون بالصور ما يمكن ادراكه ببعض الحواس الظاهرة ولو كان مسموعا ويعنون بالمعانى الجزئية المدركة للوهم ما لا يمكن ادراكه بها وخزانته الخيال وهو قوة قائمة بآخر ذلك التجويف أعنى تجويف الحس المشترك تبقى فيه تلك الصور بعد غيبتها عن الحس المشترك وأما المفكرة فهى قوة تتصرف فى الصور الخيالية وفى المعانى الجزئية الوهمية وهى دائما لا تسكن يقظة ولا مناما واذا حكمت بين تلك الصور وتلك المعانى فان كان حكمها بواسطة العقل كان صوابا أو الوهم أو الخيال كان غالبا كاذبا كالحكم بأن رأس الحمار نابت على جثة الانسان والعكس ولا ينتظم تصرفها بل تتصرف بها النفس كيف اتفق وهى انما تسمى مفكرة فى الحقيقه ان تصرفت بواسطة العقل وحده أو مع الوهم وان تصرفت بواسطة الوهم وحده أو بالخيال وحده أو بهما خصت باسم المتخيلة أو المتوهمة ولم يذكروا لها خزانة بل خزائنها خزائن القوى الاخر وقد تقرر بهذا أن هنالك فى الباطن سبعة أمور القوة العاقلة وخزانتها والوهمية وخزانتها والحس المشترك وخزانته والمفكرة وبهذه السبعة ينتظم أمر الادراك وقد صرح بعض الحذاق من المحققين أن النفس هى المدركة بواسطة هذه القوى وان نسبة الادراك اليها كنسبة القطع الى السكين فى يد صاحبها وهذا كله عند الحكماء وأما أهل السنة فيجوزون هذا التفصيل والتعدد على وجه العادة والجعل من الله تعالى ويجوز عندهم أن يكون المدرك هى القوة الواحدة وتسمى بهذه الاسماء باعتبار تعلقها بتلك المدركات وحكمها بتلك الاحكام فهى من حيث حكمها بالاحكام الكاذبة وادراك المعانى الجزئية وهم ومن حيث ادراك الصور الظاهرية من الحواس حس مشترك وخيال ومن حيث التصرف الصادق متعقلة ومن حيث التصرف الكاذب متخيلة ومتوهمة اهـ ع ق وقوله فيجوزون

المدركة للكليات وبالوهم القوة المدركة للمعانى الجزئية

(قوله والابعاد) عطف على عوارض المادة كذا قيل والاظهر عطفه على الصور اذ الابعاد من جملة العوارض (قوله فى الصور الخيالية الخ) بل والمعانى الكلية (قوله أو الوهم) أى بأن تركب المعنى الجزئى مع المعنى الجزئى وتحكم بأحدهما على الآخر اهـ شيخنا وفيه نظر (قوله أو مع الوهم) الاولى زيادة أو مع الخيال (قوله وأما أهل السنة الخ) المناسب وأما المتكلمون الخ ليشمل المعتزلة أيضا فانهم أصحاب قدم راسخ فى هذه المباحث ويقولون بما يقوله أهل السنة

هذا

هذا التفصيل أى ماعدا العقل الفياض الذى جعلوه خزانة القوة العاقلة لانه عندهم عبارة عن العقل العاشر المفيض على الكائنات ماتقبله وقوله وقد تقرر بهذا أن هنالك فى الباطن الخ غير ظاهر بالنسبة الى خزانة القوة العاقلة وقوله العقل الفياض الذى هو فلك القمر أى عقل فلك القمر اذ الافلاك عندهم حية مدركة لها نفوس وعقول (قوله الموجودة فى المحسوسات) أى الاشياء المحسوسات باحدى الحواس الظاهرة (قوله أن تتأدى) أى تصل (قوله كادراك الشاة الخ) مثال للمعانى أى كالمدرك فى ادراك الخ (قوله وبالخيال الخ) وليس من المدركات بل هو خزانة الحس المشترك (قوله عن الحس المشترك) اى المدرك لها فى التفت اليها الحس المشترك وجدها حاصلة فى الخيال وكتب أيضا مانصه وهو من المدركات بواسطة التأدية من طرق الحواس (قوله وهو القوة التى تتأدى اليها صور المحسوسات) أى تدرك بها صور الخ قال فى المطول وهى الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة كالحكم بأن هذا الاصفر هو هذا الحلو اه قال القنرى فيه بحث لان النسبة التى بين الطرفين فى المثال المذكور معنى جزئى مدرك بالقوة الوهمية عند المثبتين للقوى الباطنة والطرفان محسوسان مدركان بالحس المشترك والحاكم عندهم لابد أن يدرك الطرفين والنسبة حتى يتمكن من الحكم وبهذا أثبتوا الحس المشترك فلا يجوز أن يكون الحكم فى المثال المذكور للحس المشترك فان قلت الحاكم هو النفس لكن يمتنع ارتسام صور المحسوسات فيه فوجب أن يكون هناك قوة يرتسم فيها صورها كلها فالحس المشترك فى المثال المذكور آلة للنفس فى الحكم باعتبار الطرفين والوهم آلة لها باعتبار النسبة فجاز نسبة الحكم الى كل من القوتين مجازا باعتبار كونها آلة للحكم قلت فالحضور عند الحاكم لايجب أن يكون بالاجتماع فى قوة واحدة له بل ربما يكفيه الارتسام فى آلات متعددة كالحواس الظاهرة فلا يثبت الحس المشترك بالدليل المشار اليه على أن الاقرب ان الحكم فى المثال المذكور للوهم لا للحس المشترك لان القوى الباطنة عند مثبتها كالمرايا المتقابلة ينعكس الى كل منها ما ارتسم فى الاخرى والوهمية هى سلطان تلك القوى فلها تصرف فى مدركاتها بل لها تسلطات على مدركات العاقلة فتنازعها فيها وتحكم عليها بخلاف أحكامها اه وقوله فلا يجوز أن يكون الحكم فى المثال المذكور للحس المشترك أى كما ذكره فى المطول لانه لايدرك النسبة لانها من المعانى الجزئية التى تدرك بالوهم ولايدرك المحمول أيضا لوجوب كليته والكلى لايدركه الا العقل وبهذا يعرف ما فى قوله والطرفان محسوسان ويرد على جعل الحاكم الوهم كما فى المواقف أنه لايدرك المحمول لما مر كذا فى سم وفيه نظر اذ المحمول فى المثال جزئى محسوس بناء على مذهب الشارح من جواز حمل الجزئى الحقيقى فتأمل وكتب أيضا قوله وهو القوة الخ فهو كحوض يصب فيه من أنابيب خمسة هى الحواس الظاهرة (قوله التفصيل) أى التحليل والتفكيك كحكمها بأن زيدا منقسم نصفين أو بلا رأس والتركيب كحكمها بأن زيدا برأسين أو ان رأس الفيل مثلا متصلة به (قوله بين الصور) أى بعضها مع بعض ففيه حذف من الاول لدلالة الثانى عليه أعنى قوله الآتى بعضها مع بعض ويحتمل أن قوله بعضها مع بعض أى بعض المذكورات مع بعض فيصدق بالصور مع بعضها ومع المعانى وبالمعانى مع بعضها فالاول كان تصور زيد برأسين فى التركيب أو أنه بلا رأس فى التفصيل والثانى كان تصور أن لزيد علما فى التركيب أو انه بلا علم فى التفصيل والثالث كان تصور ان للعلم علما أو عداوة فى التركيب أو انه لاعلم له فى التفصيل (قوله المدركة بالوهم) الظاهر أن قوله هنالك المدركة بالوهم وقوله قبل المأخوذة عن الحس المشترك تفنن (قوله وبالمعانى مالايمكن) فيدخل فى المعانى الكليات المدركة بالعقل اه حفيد انظر هذا مع أن المعانى المدركة بالوهم التى كلامه فيها لاتكون الا جزئية ومع أن المعانى التى شأن المفكرة التفصيل والتركيب بينها هى المدركة بالوهم وهى جزئية سم (قوله فى تصورها) أى متصورها كما سيذكره (قوله مثل الاتحاد الخ) يفهم منه ان الاتحاد فى واحد من المخبر عنه أو به أو قيد من قيودهما كاف للجمع بين الجملتين وفساده واضح وهذا حاصل الاعتراض المشار اليه بقول الشارح ولما كان الخ وسيجيب عنه الشارح بعد بأن

الموجودة فى المحسوسات من غير أن تتأدى اليها من طرق الحواس كادراك الشاة معنى فى الذئب وبالخيال القوة التى تجتمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك وهو القوة التى تتأدى اليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة وبالمفكرة القوة التى من شأنها التفصيل والتركيب بين الصور المأخوذة عن الحس المشترك والمعانى المدركة بالوهم بعضها مع بعض ونعنى بالصور ما يمكن ادراكه باحدى الحواس الظاهرة وبالمعانى مالايمكن فقال السكاكى الجامع بين الجملتين اما عقلى وهو أن يكون بين الجملتين اتحاد فى تصورهما مثل الاتحاد

في المخبر عنه أو في الخبر أو في قيد من قيودهما وهذا ظاهر في أن المراد بالتصور الامر المتصور ولما كان مقررا أنه لا يكفي في عطف الجملتين وجود الجامع بين مفردين من مفرداتهما باعتراف السكاكي أيضا غير المصنف عبارة السكاكي (و) قال (الجامع بين الشيئين اما عقلي) وهو أمر بسببه يقتضي العقل اجتماعهما في المفكرة وذلك (بأن يكون بينهما اتحاد في التصور أو تماثل فان العقل بتجريده

كلامه هنا في بيان الجامع في الجملة لا في بيان القدر الكافي بين الجملتين لانه ذكره في موضع آخر وسيأتي البحث فيه وفي ع ق أجوبة أخرى م (قوله في المخبر عنه) نحو زيد قائم زيد قاعد وقوله أو في الخبر نحو زيد قائم عمرو قائم وقوله أو في قيد من قيودهما مثاله في قيد المسند اليه زيد الراكب قائم عمرو الراكب قائم ومثاله في قيد المسند زيد أكل راكبا عمرو ضرب راكبا وكتب أيضا قوله في المخبر عنه أو في الخبر الاولى في المسند اليه أو المسند ليظهر ذلك في كل من الخبر والانشاء (قوله وهذا ظاهر الخ) اذ كل من الخبر وما معه أمور متصورة لا تصورات (قوله غير) حيث أبدل الجملتين بالشيئين الشاملين للركنين وعبر بالتصور معرفا مرادا منه الادراك لا المتصور وكتب أيضا قوله غير المصنف أي لاجل الاصلاح على ما زعمه المصنف قال سم لعل وجه كون هذا التغيير اصلاحا أن الشيئين عام لكل شيئين مثل المسندين والمسند اليهما ويقتضي أنه لابد من الجامع بين كل من المسندين والمسند اليهما في تصور كل منهما بخلاف الجملتين مع تنكير تصور فانه يقتضي الاكتفاء بتصور واحد يتعلق بهما وكتب أيضا قوله غير المصنف الخ عدل المصنف عن الجملتين الى الشيئين لان الجامع يجب في المفردات أيضا فنبه على أن ما ذكره لا يخص الجملتين وعن تصور الى التصور لان المتبادر منه كفاية الاتحاد في متصور واحد فعدل الى المعرف ليفيد أن الجامع الاتحاد في جنس المتصور فلا يفيد كفاية متصور واحد اه أطول وهذا التوجيه غير توجيه الشارح وكتب أيضا قوله غير الخ وفي هذا التغيير من الفساد والخلل ما سيذكره الشارح عقب بحث الخيالي (قوله الجامع بين الشيئين) أي كل شيئين من الجملتين فال للاستغراق فيستفاد منه اشتراط وجود الجامع بين كل ركنين وكتب أيضا ما نصه يقال الجامع ان كان هو الاقتران في الخيال فهو خيالي لان أصل التقارن كثرة ورود الصور على الحس المشترك والا فان طابق ما في نفس الامر بأن كان الجمع فيه حقيقيا فهو عقلي والا فهو وهمي ع ق (قوله في المفكرة) التي هي المتصرفة الآخذة كما تقدم من غيرها ما تتصرف فيه بالتركيب والحل على وجه الصحة أو البطلان ع ق (قوله بأن يكون) أي يصور بأن كما يدل عليه كلام ع ق في نظيره الآتي وسيأتي ما فيه ثم وأن الوجه تقدير يحصل من باب حصول اللازم بالملزوم فالجامع هو الاتحاد وهو لازم للكون بينهما اتحاد وكتب أيضا قوله بأن يكون الخ قد مثلوا الاتحاد في المسند اليه بقولك زيد يضع ويرفع وهو صحيح والاتحاد في المسند بقوله زيد كاتب وعمرو كاتب وهو فاسد لان كتابة زيد وكتابة عمرو ليستا متحدين بالشخص حقيقة في التصور بل اتحادهما بمعنى التماثل فهو من القسم الآتي يس (قوله في التصور) أي عند تصور العقل لهما (قوله أو تماثل) أي في الحقيقة والماهية على ما تأتي وكتب أيضا قوله أو تماثل أي بأن يتحدا في الحقيقة ويختلفا في العوارض كزيد وعمرو وفي تماثل المسند اليهما وكالابوة لعمرو والابوة لخالد في تماثل المسندين في قولك زيد أب لعمرو وبكر أب لخالد (قوله فان العقل الخ) راجع لقوله أو تماثل أشار به الى وجه كون التماثل جامعا عقليا وكتب أيضا قوله فان العقل الخ أشار به الى أن العقل شأنه ادراك الكليات وانما يتحقق كون المعنى كليا بتجريده عن المشخصات الخارجية وذلك لان العقل على زعم الحكماء مجرد عن المادة أعني العناصر الاربعة ولواحقها فلا يرتسم فيه الا الكلي المجرد عن الامور الخارجية أو الجزئي المجرد كما تقدم فهو بذاته لا يدرك الجزئي الجسماني لانه معروض بعوارض تنافي التجريد فلا تناسب العقل المجرد بخلاف الكلي والجزئي المجرد وانما يدرك الجزئي الجسماني بواسطة آلة الحس أو الوهم وانما قلنا يدركه بواسطة الآلة لانه يحكم على الجزئيات بالكليات والحكم فرع التصور وعند أهل السنة أن العقل يدرك كل شئ بواسطة وبغيرها ع ق واندفع بقوله يدركه بواسطة الآلة ما يقال ان التجريد فرع الادراك والعقل لا يدرك الجزئي على انه تقدم أن التحقيق ان المدرك حقيقة هو النفس والقوى آلات فهي تدرك الجزئي بواسطة الحس ثم تجرده فتدركه كليا بواسطة العقل تأمل وكتب أيضا قوله فان العقل بتجريده المثلين الخ هذا انما يفي ببيان الجامع بين قولنا زيد قائم وعمرو قاعد أما في بيان الجامع بين قولنا الرومي أبيض والحبشي اسود فلا فان العقل لا يطلب اتحاد الرومي والحبشي بالتجريد عن التشخص بل عن

وصف الرومية والحبشية اللتين هما كليان والجواب انه كلام على وجه التمثيل وتصوير للمقصود فيما هو أكثر تداولا بين البلغاء ومن هذا القبيل تقييد التشخص بالخارجي لا لما قال الشارح المحقق والسيد السند ان ذلك لان تجريد العقل الحاصل فيه عن التشخص العقلي غير ممكن لان معنى التجريد عدم ملاحظة التشخص ونسبته الى الذهن كنسبته الى الخارجي اه أطول وفيه أيضا مانصه ولا يخفى عليك أن جعل الامرين المعتبرين في مقام العطف واحدا بهذا الاعتبار تصوير من الوهم للاثنين في صورة الواحد وابرازله في معرضه ويليق بأن يجعل من الوهمي (قوله بتجريده) الباء سببية متعلقة بقوله بعد يرفع (قوله عن التشخص) يعني عن المشخصات لهما في الخارج مثل اللون المخصوص والمكان المخصوص والمقدار المخصوص (قوله يرفع) خبران أى فان العقل يرفع التعدد بينهما بسبب تجريدهما عن مشخصاتهما خارجا أى فحينئذ يصيران شيأ واحدا عند المفكرة كالمتحدين وانما يصيران متحدين ان كان المجرد مشتركا وامان انتزع من هذا كلي ومن هذا آخر لم يرتفع التعدد ع ق وراجعه وحاصله ان رفع العقل للتعدد بالتجريد عن التشخص انما كان التعدد عنده من قبل التشخص لا اذا كان بعوارض كلية مثل انه يعلم من زيد انه رجل أحمر فاضل ومن عمرو انه رجل أسود جاهل (قوله وذلك) أى التجريد المذكور حاصل لان الخ (قوله وينتزع الخ) ففي مثل زيد كاتب وعمرو شاعر يجرد زيدا وعمرا عن مشخصاتهما خارجا وينتزع منهما معنى كليا فكانه قيل الانسان كاتب والانسان شاعر (قوله على ماتقرر في موضعه) أى في كتب الحكمة والظاهر انه متعلق بتجرد (قوله وانما قال في الخارج) أى ولم يطلق التشخص (قوله عن المشخصات العقلية) كالناطقية والناهقية (قوله وههنا بحث) أى في جعل التماثل جهة جامعة (قوله مثلا) تأكيد لمثل (قوله والجواب أن المراد بالتماثل الخ) قال السيد فيه بحث لان ماذكره السكاكي من أن العقل بتجريده المثلين عن التشخص في الخارج يرفع التعدد عن الشيئين انما يناسب التماثل بمعنى الاتحاد في الحقيقة لا بمعنى الاشتراك في وصف له نوع اختصاص بهما اللهم الا أن يجعل ذلك الوصف بمنزلة الحقيقة وماعداه بمنزلة الوصف المشخص لها اه (قوله ههنا) أى في كلام المصنف (قوله اشتراكهما في وصف) أى مع اشتراكهما في الحقيقة وكتب أيضا مانصه أى لا مجرد الاشتراك في النوع كما هو عند المناطقة (قوله أو تضايف) نحو أبو زيد يشعر وابنه يكتب وزيد أبو عمرو وعمرو ابنه (قوله كما بين العلة والمعلول) أى كالتضايف الذى بين الخ ثم التضايف في العلة والمعلول انما هو بين مفهوميهما لا بين ذاتيهما الا أن تعتبر الذات بالنسبة الى كونها علة والاخرى معلول فيجوز أن تعطف جملة العلة على جملة المعلول فيقال مثلا العلة أصل والمعلول فرع أو يقال هذه العلة موجودة وذلك المعلول موجود عنها ع ق وفيه جواب آخر راجعه وعبارة الحفيد كما بين العلة والمعلول أى بين هذين المفهومين أو الذاتين لكن مع حيثية الوصفين اه (قوله فان كل أمر) لعل الفاء واقعة في جواب شرط مقدر أى اذا أردت ان تعرف الفرق بين العلة والمعلول فنقول لك ان كل الخ وكذا مابعده تأمل (قوله بالاستقلال أو بواسطة الخ) الاولى العلة التامة كحركة الاصبع لحركة الخاتم والثانية الناقصة كالنجار للسرير وجزء العلة المركبة (قوله انضمام الغير) جزأ كما في المركبة أو شرطا كما في غير التامة يس (قوله أو الاقل والاكثر) فيجوز أن يقال هذا العدد الاقل لزيد وذلك الاكثر لصاحبه وانما سمى جميع الاتحاد والتماثل والتضايف عقليا لان العقل يدرك الامور على حقائقها ويثبتها على مقتضاها والجمع بهذه محقق في نفس الامر لا يبطله التأمل فنسب الى العقل بخلاف الجمع بالامر الوهمي ع ق (قوله أو وهمي) بأن يكون بين تصوريهما شبه تماثل قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح لما كان العقل يميز بين الاشياء الملتبسة وتنسب اليه الامور الصحيحة المطابقة للواقع [وكان كل واحد من الاتحاد والتماثل والتضايف سببا في نفسه للاجتماع نسب الجمع بها الى العقل] ولما كان الوهم مما يشتبه عليه الامر بما يناسبه وكان شبه التماثل والتضاد وشبهه مناسبة لتلك الاسباب المقتضية في نفسها للاجتماع نسب الجمع بها الى الوهم ولما كان الخيال محلا لتقارن صور

* المثلين عن التشخص في الخارج يرفع التعدد) بينهما فيصيران متحدين وذلك لان العقل يجرد الجزئي الحقيقي عن عوارضه المشخصة الخارجية ينتزع منه المعنى الكلي فيدركه على ماتقرر في موضعه وانما قال في الخارج لانه لا يجرده عن المشخصات العقلية لان كل ماهو موجود في العقل فلا بد له من تشخص فيه به يمتاز عن سائر المعقولات * وههنا بحث وهو أن التماثل هو الاتحاد في النوع مثل اتحاد زيد وعمرو ومثلا في الانسانية واذا كان التماثل جامعا لم يتوقف صحة قولنا زيد كاتب وعمرو شاعر على أخوة زيد وعمرو أو صداقتهما أو نحو ذلك لانهما متماثلان لكونهما من أفراد الانسان والجواب أن المراد بالتماثل ههنا اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص بهما على ماسيتضح في باب التشبيه (أو تضايف) وهو كون الشيئين بحيث لا يمكن تعقل كل منهما الا بالقياس الى تعقل الآخر (كما بين العلة والمعلول) فان كل أمر يصدر عنه أمر آخر بالاستقلال أو بواسطة انضمام الغير اليه فهو علة والآخر معلول (أو الاقل والاكثر) فان كل عدد يصير عند العد فانيا قبل عدد آخر فهو أقل من الآخر والآخر أكثر منه (أو وهمي) وهو أمر بسببه يحتال الوهم في اجتماعهما عند المفكرة بخلاف العقل فانه اذا خلي ونفسه لم يحكم بذلك وذلك

(بأن يكون بين تصوريهما شبه تماثل كلونى بياض وصفرة فان الوهم يبرزهما فى معرض المثلين) من جهة انه يسبق الى الوهم انهما نوع واحد زيد فى أحدهما عارض بخلاف العقل فانه يعرف أنهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس هو اللون (ولذلك) أى ولان الوهم يبرزهما فى معرض المثلين (حسن الجمع بين الثلاثة فى قوله

(ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها
شمس الضحى وأبو اسحق والقمر)

فان الوهم يتوهم أن الثلاثة من نوع واحد وانما اختلفت بالعوارض والعقل يعرف أنها أمور متباينة (أو) يكون بين تصوريهما (تضاد) وهو التقابل بين أمرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد (كالسواد والبياض) فى المحسوسات (والايمان والكفر) فى المعقولات والحق أن بينهما تقابل العدم والملكة لان الايمان هو تصديق النبى صلى الله عليه وسلم فى جميع ما علم مجيئه به بالضرورة أعنى قبول النفس لذلك والاذعان له على ما هو تفسير التصديق فى المنطق عند المحققين مع الاقرار به باللسان والكفر عدم الايمان عما من شأنه الايمان

المحسوسات التى منها تنتزع صور الموهومات والمعقولات نسب الجمع بسبب تقارن الصور كلية كانت أو جزئية موهومة أو محسوسة الى الخيال والضابط فى الجامع أن الجمع اما بسبب التقارن فى خزانة الصور أولا فالاول هو الخيالى والثانى اما أن يكون بواسطة أمر يناسب الجمع ويقتضيه بحسب نفس الامر فهو العقلى والا فالوهمى اهـ فنرى (قوله بأن يكون) أى يصور بأن الخ كما يدل عليه قول ع ق والمراد أن كون المتصورين بينهما شبه التماثل هو نفس الجامع اهـ أو المعنى وذلك يحصل بأن الخ كما قدر ع ق وقال حصول الجامع بهذا الكون كحصول الجنس بالنوع اهـ لكن مقتضى قول الشارح فيما يأتى فظهر أن ليس المراد بالجامع العقلى الخ وقوله ثم ان الجامع الخيالى هو تقارن الخ يدل على ان الجامع فى المواضع الثلاثة هو اسم يكون فيقدر يحصل على انه حصول اللازم بالملزوم تأمل (قوله بين تصوريهما) سيأتى الاعتراض على هذه العبارة فى الشرح والصواب بأن يكون بينهما (قوله شبه تماثل) الظاهر أن المراد بالتماثل الاتحاد فى النوع لا فى وصف له نوع اختصاص (قوله كلونى بياض وصفرة) عد البياض والصفرة من غير المتضادين بناء على اعتبار قيد أن يكون بينهما غاية الخلاف فان كان كذلك فلم أسقط المختصر هذا القيد مع أن الموافق لتمثيل المصنف بهذا المثال لغير المتضادين وعدم جعل الاول والثانى من المتضادين كما سيأتى قريبا مناسبه اعتبار القيد المذكور كما اعتبره فى المطول اهـ سم وكتب أيضا ما نصه فيجوز أن يقال هذا الاصفر حسن وذلك الابيض أحسن منه لوجود الجامع الوهمى فان قيل فهل يمتنع العطف عند الملاحظة العقلية أو يجوز تغليبا للملاحظة الوهمية مطلقا قلت الاقرب الجواز عند الغفلة العقلية والمنع عند عدمها كدخول اللام على العلم بلمح الاصل ومنعها عند عدمه فانظره ع ق (قوله فان الوهم) تعليل للتمثيل أو توجيه لكون هذا القسم وهميا أطول (قوله فى معرض المثلين) أى فى صفة وفى حال المثلين (قوله زيد فى أحدهما عارض) ان جعل الصفرة فالعارض الكدرة وان جعل البياض فالعارض الاشراق والصفاء (قوله ولذلك) أى للجامع الوهمى أو للابراز المذكور أطول (قوله ثلاثة) خبر مقدم وكتب أيضا ما نصه وهذا المثال ولو كان من عطف المفردات يصح الاستشهاد به لانه يشترط الجامع فيها أيضا والجامع الوهمى موجود فيها ويصح أن يكون الجامع بين الشمس والقمر خياليا ع ق (قوله وأبو اسحق) المعتصم بالله (قوله من نوع واحد) لاشتراكها فى الاهتداء بها وعموم النفع بها فى زعم الشاعر وعبارة الفنرى بسبب اشتراكها فى اشراق الدنيا اشراقا حسيا بالاول والثالث وعقليا بالثانى لافاضته أنواع العدل والاحسان اهـ (قوله وهو التقابل بين أمرين وجوديين الخ) خرج بقوله وجوديين تقابل السلب والايجاب وتقابل العدم والملكة ودخل بقوله على محل واحد التضاد بين الجواهر أعنى الصور النوعية للعناصر ومن لم يثبت التضاد بينها اعتبر الموضوع بدل المحل وبما ذكرنا ظهر ان المراد بالتعاقب على المحل التعاقب باعتبار الحلول لا باعتبار الصدق وقوله بينهما غاية الخلاف تخصيص للتعريف بالتضاد الحقيقى فعلى هذا يكون التقابل بين السواد والحمرة مثلا قسما خامسا من مطلق التقابل مسمى بالتعاند وقد لا يعتبر هذا القيد فيشمل التضاد تقابل السواد والحمرة ويسمى تضادا مشهورا وينحصر التقابل فى الاربعة اهـ فنرى وقوله اعتبر الموضوع بدل المحل أى والمحل أعم من الموضوع والموضوع مختص بالاعراض والمحل لا يختص وكتب أيضا قوله وجوديين المراد بالوجودى هنا ما ليس العدم داخلا فى مفهومه فيشمل الامر الاعتبارى وحينئذ يدخل المتضايفان فلا بد من زيادة مع عدم توقف تعقل أحدهما على تعقل الآخر لبخرجا ومما يدل على ان المراد بالوجودى ما شمل الاعتبارى ما يأتى للشارح فى لفظ الاول والثانى (قوله كالسواد والبياض الخ) فيجوز أن يقال السواد قبيح والبياض محبوب والايمان محبوب والكفر قبيح (قوله أن بينهما تقابل العدم والملكة) أى فالمناسب جعل ذلك فى شبه التضاد أفاده فى الاطول (قوله والاذعان له) عطف مرادف (قوله عند المحققين) كقطب الدين الشيرازى وقيل المراد به الادراك (قوله مع الاقرار به باللسان) أى ولو مرة فى العمر (قوله والكفر عدم الايمان الخ) فالشاك والجاهل ونحوهما من الكفار (قوله عما من شأنه الايمان)

وقد يقال الكفر انكار شيء من ذلك فيكون وجوديا فيكونان متضادين

(وما يتصف بهما) أي بالمذكورات كالاسود والابيض والمؤمن والكافر وأمثال ذلك يعد من المتضادين باعتبار الاشتمال على الوصفين المتضادين (أو شبه تضاد كالسماء والارض) في المحسوسات فانهما وجوديان أحدهما في غاية الارتفاع والآخر في غاية الانحطاط وهذا معنى شبه التضاد وليسا متضادين لعدم تواردهما على المحل لكونهما من الاجسام دون الاعراض ولا من قبيل الاسود والابيض لان الوصفين المتضادين ههنا ليسا داخلين في مفهومي السماء والارض (والاول والثاني) فيما يعم المحسوسات والمعقولات فان الاول هو الذي يكون سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير والثاني هو الذي يكون مسبوقا بواحد فقط فاشبها المتضادين باعتبار اشتمالهما على وصفين لا يمكن اجتماعهما ولم يجعلا متضادين كالاسود والابيض لانه قد يشترط في المتضادين أن يكون بينهما غاية الخلاف ولا يخفى أن مخالفة الثالث والرابع وغيرهما للاول أكثر من مخالفة الثاني له مع أن العدم معتبر في مفهوم الاول فلا يكون وجوديا (فانه) أي انما جعل التضاد وشبهه جامعا وهميا لان الوهم (ينزلهما منزلة التضايف) في أنه لا يحضره أحد المتضايفين أو الشبيهين بهما الا و يحضره الآخر

خرج الجمادات والحيوانات العجم (قوله وقد يقال) هذا مقابل قوله والحق ان بينهما الى آخره ولعل قد للتحقيق ويصح كونها للتقليل لان هذا القول قليل ويرد على هذا ثبوت الواسطة فمن لم ينكر ليس بمؤمن ولا كافر كالشاك والجاهل قال ع ق ويجاب بأن من لم تبلغه الدعوة ليس كلا منافيه ومن بلغته فان دعي للاعتقاد فان جحد فلا اشكال وان شك فهو جاحد للجزم أي لوجوبه اذ كأنه يقول لا أجزم أي لا يجب الجزم فلا واسطة على هذا ولو على القول بأن الكفر جحود ولكن على هذا يلزم دخول الاعتراف بوجوب الجزم في حقيقة الايمان تأمله اه والذي قرره بعضهم أن المراد الانكار حقيقة أو حكما ومن دعي وشك منكر حكما وكتب أيضا قوله وقد يقال الخ مما يترتب على الخلاف ان كلا من الايمان والكفر مخلوق على القول بانهما وجوديان وان الايمان فقط دون الكفر مخلوق على القول بأن الوجودي هو الايمان والكفر عدمي لان الخلق كالارادة لا تتعلق الا بالامور الوجودية كذا في يس (قوله فيكون وجوديا الخ) أي وكلام المصنف مبني على هذا القول (قوله كالاسود والابيض الخ) فيصح الاسود ذهب والابيض جاء والمؤمن حضر والكافر غاب (قوله يعد) خبر لمحذوف أي وما ذكر يعد وفي بعض النسخ فانه يعد (قوله باعتبار الاشتمال الخ) أي اشتمال على وجه الدخول في المفهوم لما يأتي وكتب أيضا ما نصه لا باعتبار ذاتيهما لعدم تواردهما على المحل لكونهما من الاجسام لا الاعراض ولعدم العناد بينهما بقطع النظر عن وصفيهما (قوله أو شبه تضاد) وذلك بأن لا يكون أحدهما ضدا للآخر ولا موصوفا بضد ما وصف به الآخر ولكن يشتمل و يستلزم كل منهما معنى ينافي ما يستلزمه و يشتمل عليه الآخر ع ق (قوله في غاية الارتفاع الخ) لعل المراد بالغاية في كلامه الشدة اذ فوق السموات أشياء كالعرش والكرسي وتحت الارضين أشياء كالماء والحوت تأمل (قوله وهذا) أي المذكور من كون أحدهما في غاية الارتفاع وكون أحدهما في غاية الانحطاط وقوله معنى شبه التضاد أي الذي بين السماء والارض ووجه ذلك ان بينهما بعدا كثيرا كما بين المتضادين (قوله لعدم تواردهما على المحل لكونهما من الاجسام دون الاعراض) ظاهر هذا الكلام يدل على ان التوارد على المحل انما هو في الاعراض وفيه نظر لما عرفت من أن المحل أعم من الموضع والمختص بالاعراض هو الثاني لا الاول فتدبر (قوله ولا من قبيل الخ) اندفع به ما قد يقال لم لم يجعلهما كالاسود والابيض المتضادين باعتبار وصفيهما لا باعتبار ذاتيهما (قوله ليسا داخلين الخ) فان السماء جرم مخصوص تنوسي فيه معنى السمو والارض جرم مخصوص فلم يشعر أحدهما بوصف أشعر الآخر بضده كالاسود والابيض فان قلنا ان السماء لا اشعار فيها بالسمو فلا اشكال وان اعتبرنا الاشعار في الارض لا تشعر بالمقابل ع ق وكتب أيضا قوله ليسا داخلين الخ يعلم من هذا أنه كان الاولى أن يقول وما يشتق منهما مكان قوله وما يتصف بهما كما في الاطول (قوله والاول والثاني) أي معنى لفظ الاول ومعنى لفظ الثاني (قوله قد يشترط الخ) أشار بقد الى قلة هذا الاشتراط لقلة القائلين به والى ضعف القول به وكتب أيضا ما نصه لقائل أن يقول هذا القيد اما أن يكون معتبرا هنا أو لا فان كان الاول وجب زيادته في تعريف التضاد السابق مع أنه قد أسقطه منه وان كان الثاني لم يتجه عدم جعلهما متضادين ملاحظة للاشتراط فليتأمل كذا في سم وقال في الاطول الفرق بينهما وبين الاسود والابيض بأن السلب جزء مفهومي وصفيهما دون الاسود والابيض فان عدم المسبوقية جزء مفهوم الاول وعدم المسبوقية بغير الواحد جزء مفهوم الثاني اه (قوله مع ان العدم الخ) أي فهما خارجان عن الضدين حتى على عدم الاشتراط السابق (قوله انما جعل التضاد) أي والاتصاف بالمتضادين (قوله ينزلهما) أي التضاد وشبهه وقوله منزلة التضايف أي عند العقل ع ق (قوله الا ويحضره الآخر) كما ان العقل لا يخطر عنده أحد المتضايفين الا وخطر الآخر وبذلك الارتباط جمعهما عند المفكرة ع ق وكتب أيضا قوله الا ويحضره الآخر أي غالبا فبسبب أن خطور أحدهما عنده يستلزم غالبا خطور الآخر حكم باجتماعهما عند المفكرة تنزيلا للغلبة الخطور مع الآخر منزلة عدم الانفكاك كالمتضايفين ع ق ولعله بهذا يندفع بحث صاحب

الاطول حيث قال بعد قول الشارح الاو يحضره الآخر فيه أنه اذا كان الامر كذلك كان التضاد وشبهه جامعا من غير حاجة الى تنزيل الوهم اياه منزلة المتضايفين اه (قوله ولذلك) الارتباط الوهمى ع ق أو اسم الاشارة راجع للتنزيل (قوله بالبال) اى الوهم بدليل ما بعد يس (قوله من المتغايرات الغير المتضادة) أى بعضها مع بعض ع ق وقوله يعنى الخ تفسير لقوله ولذلك وقوله ان ذلك أى أقربية خطور الضد مع ضده وقال عبد الحكيم يعنى ان ذلك أى كونه التضاد وشبهه جامعا (قوله على حكم الوهم) أى ادراكه وتصوره لاتساعه ومجازفته فيلحق الضدين بالمتضايفين (قوله أو خيالى) قد عرفت فيما تقدم ان الحس المشترك هو القوة المدركة للصور الحسية وان الخيال خزانته فكان المناسب حيث جعل القوة التى جمعت بين الشيئين عند المفكرة هى القوة المدركة فى العقلى والوهمى أن يجعلها كذلك فى الخيالى فيسميه حسيا لكن تساهل فجعلها هى الخيال التى هى الخزانة للحس اشارة الى أن هذه القوى يمكن أن ينسب حكم المدركة منها الى خزانتها والعكس من جهة ان هذه القوى كما قيل بمنزلة المرآة لبعضها ببعض فهى يرتسم فى كل منها ما ارتسم فى الآخر اه ع ق ومن هنا علم أن قول الشارح يقتضى الخيال فيه مسامحة أى يقتضى الحس المشترك الذى خزانته الخيال تأمل ويمكن أن يقال لم ينسب الى الحس المشترك لان النسبة الى الخيال أخف من النسبة الى المشترك ان نسب الى الصفة ولم ينسب الى الموصوف ويقل حسى مخافة اللبس بالنسبة الى احدى الحواس الخمس الظاهرة تأمل (قوله بين تصوريهما) سيأتى الاعتراض على هذه العبارة فى الشرح والصواب بأن يكون بينهما (قوله فى الخيال) أى خيال المخاطب على ما فى الاطول وهو مبنى على الغالب من مراعاة حال المخاطب (قوله سابق على العطف) اذ لا يكفى مطلق التقارن والا فالعطف لا ينفك عن التقارن وليس التقارن بأن يكونا ثابتين فى الخيال اذ الصور المتقاربة والمتباعدة كلها ثابتة فى الخيال معا والخيال خزانتها بل المراد تقارنهما عند التذكر والاحضار أطول (قوله لاسباب الخ) متعلق بتقارن (قوله وأسبابه مختلفة) لانها وان كانت راجعة الى مخالطة ذوات تلك الصور الحسية المقترنة فى الخيال تختلف أسباب تلك المخالطة بينها فيلزم صحة وجودها لشخص دون آخر مثلا اذا تعلقت همة انسان بصناعة الصياغة أوجب له ذلك مخالطة أمورها من سبائك الذهب والفضة وآلاتها ع ق وفى يس قوله وأسبابه الخ فمن أسباب تجمع بين صومعة وقنديل وقرآن ومن أسباب تجمع بين حانوت وابريق (قوله مختلفة) أى باختلاف الاشخاص والازمان والامكنة ع ق (قوله الثابتة) أى التى من شأنها أن تثبت فى الخيال ع ق (قوله ترتبا ووضوحا) تمييزان محولان عن الفاعل وكتب أيضا قوله ترتبا أى فتارة تحصل وتارة لا والمراد بالترتب الاجتماع على وجه التلازم وقوله ووضوحا أى فتارة تحصل وتارة لا والمراد بالوضوح عدم الغيبوبة يدل على ذلك كله كلام الشارح فقوله بعد فكم من صور الخ راجع لحصول الترتب وقوله وهى فى خيال آخر الخ راجع لعدم حصول الترتب وقوله وكم من صور الخ راجع لحصول الوضوح وقوله وهى فى خيال آخر راجع لعدم حصول الوضوح ففى كلامه لف ونشر مرتب قاله بعض المحققين وفسر ع ق الترتب والوضوح بغير ما مر واعترض على تفسيرهما بما مر فراجعه وكتب أيضا قوله ترتبا ووضوحا اعترض على تفسير الترتب بالتلازم والوضوح بعدم الغيبوبة كما أشار اليه الشارح بأنهما حينئذ متلازمان فأحدهما يغنى عن الآخر وقد يمنع بان المراد بالترتب والتلازم أنه يلزم من حصول احدى الصورتين فى الخيال الاخرى ولا يلزم من هذا عدم غيبوبتهما معا عن الخيال تأمل (قوله فكم من صور الخ) كالدواة والقلم عند الكاتب وقوله لا انفكاك بينها فى خيال أى لكثرة إلف هذا الخيال اياها وقوله وهى فى خيال آخر مما لا يجتمع أى لعدم إلفه اياها (قوله ولصاحب الخ) قال فى الاطول ولا يليق بك أن تظن انه كان الانسب ولطالب علم المعانى فتقع فى الاعتذار بأن العدول الى الصاحب للتفاؤل للطالب لان المراد بالجامع جزئياته الواقعة فى التراكيب فى مقام رعاية الفصل والوصل (قوله لان معظم الخ) فيه وقفة فالاولى لكثرة وقوع الفصل والوصل اه حفيد وفى ع ق توجيهه وعبارته وذلك لان علم المعانى معيار باب الفصل والوصل بمعنى

(ولذلك تجد الضد أقرب خطورا بالبال مع الضد) من المتغايرات الغير المتضادة يعنى أن ذلك مبنى على حكم الوهم والا فالعقل يتعقل كلا منهما ذاهلا عن الآخر (أو خيالى) وهو أمر بسببه يقتضى الخيال اجتماعهما فى المفكرة وذلك (بأن يكون بين تصوريهما تقارن فى الخيال سابق) على العطف لاسباب مؤدية الى ذلك (وأسبابه) أى وأسباب التقارن فى الخيال (مختلفة ولذلك اختلفت الصور الثابتة فى الخيالات ترتبا ووضوحا) فكم من صور لا انفكاك بينها فى خيال وهى فى خيال آخر مما لا يجتمع أصلا وكم من صور لا تغيب عن خيال وهى فى خيال آخر مما لا يقع قط (ولصاحب علم المعانى فضل احتياج الى معرفة الجامع) لان معظم أبوابه الفصل والوصل وهو مبنى على الجامع

أن من أدركه كما ينبغي لم يصعب عليه شئ من سائر الابواب بخلاف العكس ولذلك يقال فيه على وجه المبالغة هو معظم أبواب علم المعاني اه أو المراد بالمعظم الاصعب كما قرره بعضهم (قوله لاسيما الخ) أى لا مثل الجامع الخيالي في التأكد بمعنى أنه أوكد أنواع الجامع ع ق (قوله فان جمعه) أى الجمع بسببه وقوله على مجرى الخ أى انما يأتي ويدرك على مجرى ع ق (قوله على مجرى الالف والعادة) أى على جريان الشئ المألوف والمعتاد ومعنى الجريان وقوع ذلك المألوف من الصور والمعتاد منها وقوعا متكررا في الخيالات والنفوس فبذلك يحصل الاقتران الذى هو الجامع وقد تقدم ان ذلك الوقوع حاصل بالمخالطة وان لها أسبابا وأن الاسباب تختلف باختلاف الاشخاص والاغراض والازمنة والامكنة فلا تنضبط ولا تنحصر تلك الاسباب اه من ع ق ثم قال كلاما يتعلق بقول المتن ولذلك اختلفت الصور الخ ونصه فالصور التى من شأنها حصولها في الخيال اختلف حضورها في الخيال بمعنى أنها وجدت في خيال دون آخر فاذا عطفت باعتبار من لم يوجد عنده اقترانها كان العطف فاسدا الا أنه يبقى النظر هنا في المعتبر خياله هل المتكلم أو السامع أو هما معا والاقرب أن المعتبر السامع لانه هو الذى يراعى حاله في غالب الخطاب اه وكتب أيضا قوله على مجرى الالف أى الصور المألوفة الجارية فمجرى مصدر بمعنى اسم الفاعل من اضافة الصفة الى الموصوف وكتب أيضا قوله على مجرى الالف والعادة أى المألوف والمعتاد أى مبنى على وجود شئ مألوف معتاد وقوله بحسب انعقاد الاسباب تفسير لمجرى الالف والعادة فالمراد بالانعقاد الجريان والوجود وبالاسباب تلك المألوفات المعتادات اللتان عبر عنهما بالالف والعادة سم أقول هذا التقرير يعارضه قول الشارح في اثبات الصور اذ الصور هى تلك المألوفات والمعتادات فيصير المعنى بحسب انعقاد المألوفات في المألوفات والذى يظهر أن بحسب متعلق بمجرى وأن الاسباب على ظاهرها وليس المراد بها تلك المألوفات والمعنى أن وجود تلك الصور المألوفة بحسب وجود أسباب اثبات تلك الصور في الخيال (قوله الاسباب) أى أسباب الاقتران كصنعة الكتابة فانها سبب في اقتران القلم والدواة (قوله في خزانة الخيال) الاضافة للبيان (قوله وتباين الاسباب) من اضافة الصفة للموصوف أى والاسباب المتباينة وكتب أيضا قوله وتباين الاسباب الخ أى واذا كانت أسبابه متباينة لا تنحصر كان هو أكثر الجوامع وقوعا فالاحتياج اليه أشد وهو المراد (قوله مما يفوته الحصر) أى يتجاوزه ولا يتسلط عليه وكتب أيضا ما نصه الاوضح مما يفوت الحصر سم أى باسناد الفوت الى التباين (قوله فظهر أن ليس المراد الخ) أى من تعريفنا الاقسام الجامع وكتب أيضا قوله فظهر أن ليس المراد الخ بل المراد بالجوامع في هذه القوى ما تتوصل به كل قوة الى جمع عند المفكرة لا ما يدرك بتلك بالخصوص وهو ظاهر غير أنه يرد عليه أن يقال التوصل الى الجمع انما يكون بادراك المتوصل به وكيف تتوصل قوة من تلك القوى الى جمع المتعاطفات بشئ لا يدرك بها والجواب أن هذه القوى لا يختص ادراكها بما اختصت به بل تدرك غيره لكن بعد أن تأخذه عن السابق اليه وهو قوته المختصة بادراكه أولا ولذلك يحكم العقل على الجزئيات ويحكم الوهم على الكليات أو الحسيات ويحكم الخيال على المعاني بعد تصوير الوهم اياها بصور المحسوسات والحكم على الشئ فرع تصوره فالجامع العقلى على هذا ما يقتضى بسببه العقل الجمع ولو سبق اليه الوهم لكونه مدركا له بالخصوص أولا فأخذه منه العقل والجامع الوهمى ما يحتال بسببه الوهم ولو سبق اليه الخيال لكونه مخصوصا بادراكه أولا أو سبق اليه العقل لكونه كذلك بالنسبة اليه ثم أخذه الوهم من أحدهما والجامع الخيالى هو ما يتعلق بالصور الخيالية ولو كان عقليا أو وهميا في أصله ولا يخفى ان هذا الجواب يخالف ظاهر ما قرره الحكماء في مدركات تلك القوى اه ع ق (قوله ما يدرك بالعقل) أى خصوص ما يدرك بالعقل وهكذا بل المراد بالعقلى أمر بسببه يقتضى العقل الاجتماع في المفكرة سواء كان من مدركاته بنفسه أولا وبالوهمى أمر بسببه يقتضى الوهم الاجتماع في المفكرة سواء كان من مدركاته بنفسه أولا وكذا الخيالى (قوله لان التضاد الخ) لم يلتفت في التعليل الى الجامع العقلى لصحة ادراك العقل ما ذكره المصنف فيه من الاتحاد والتماثل والتضايف وان كان الجامع العقلى قد يكون مدركا للوهم كما في ع ق

(لاسيما الجامع الخيالى فان جمعه على مجرى الالف والعادة) بحسب انعقاد الاسباب في اثبات الصور في خزانة الخيال وتباين الاسباب مما يفوته الحصر فظهر أن ليس المراد بالجامع العقلى ما يدرك بالعقل وبالوهمى ما يدرك بالوهم وبالخيالى ما يدرك بالخيال لان التضاد وشبهه ليسا من المعانى التى يدركها الوهم وكذا التقارن في الخيال

الليس من الصور التي تجتمع في الخيال بل جميع ذلك معان معقولة وقد خفي هذا على كثير من الناس فاعترضوا بأن السواد والبياض مثلا من المحسوسات دون الوهميات وأجابوا بأن الجامع كون كل منهما مضاد اللآخر وهذا معنى جزئي لا يدركه الا الوهم وفيه نظر لانه ممنوع وان أرادوا أن تضاد هذا السواد لهذا البياض (٦٤) معنى جزئي فتماثل هذا مع ذاك وتضايفه معه أيضا معنى جزئي فلا تفاوت بين التماثل

والتضايف وشبههما في أنها ان أضيفت الى الكليات كانت كليات وان أضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات فكيف يصح جعل بعضها على الاطلاق عقليا وبعضها وهميا ثم ان الجامع الخيالي هو تقارن الصورة في الخيال وظاهر أنه ليس بصورة ترتسم في الخيال بل هو من المعاني * فان قلت كلام صاحب المفتاح يشعر بأنه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من مفرداتهما وهو نفسه معترف بفساد ذلك حيث منع صحة نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق ونحو الشمس ومرارة الارنب وألف باذنجانة محدثة قلت كلامه هنا ليس الا في بيان الجامع بين الجملتين وأما أن أي قدر من الجامع يجب لصحة العطف ففوض الى موضع آخر وقد صرح فيه باشتراط المناسبة بين المسندين والمسند اليهما جميعا والمصنف لما اعتقد ان كلامه في بيان الجامع سهو منه وأراد اصلاحه غيره الى ما ترى فذكر مكان الجملتين الشيئين ومكان قوله اتحاد في تصور ما اتحاد في التصور فوقع الخلل في

قوله الوهمي أن يكون بين تصوريهما شبه تماثل أو تضادا وشبه تضاد وفي قوله والخيالي أن يكون بين تصوريهما عبارة
تقارن في الخيال لان التضاد مثلا انما هو بين نفس السواد والبياض لا بين تصوريهما أعني العلم بهما وكذا التقارن في الخيال انما هو
بين نفس الصور فلا بد من تأويل كلام المصنف وحمله على ما ذكره السكاكي بأن يراد بالشيئين الجملتان

وغيره (قوله ليس من الصور) بل هو وصف الصور (قوله بل جميع ذلك معان معقولة) انما حكم بكون التماثل جامعا عقليا والتضاد وهميا مع كونهما معقولين لان التماثل في نفسه صالح للجمع بلا احتيال فاذا التفت العقل وجد الجمع بينهما بخلاف التضاد فانه في نفسه غير صالح لذلك يحتاج الى احتيال فنسب الى الوهم الذي من شأنه الحيلة اه حفيد (قوله معقولة) أي مدركة العقل (قوله فاعترضوا الخ) وهذا الاعتراض عند التأمل ضعيف لان الجامع ليس هو نفس الضدين كما لا يخفى حتى يصح هذا الاعتراض من ع ق (قوله وفيه نظر) أي في هذا الجواب (قوله لانه ممنوع) اذ لا نسلم ان هذا معنى جزئي بل هو كلي لان التضاد المأخوذ مضافا الى كلي كلي (قوله وان أرادوا أن تضاد الخ) ينبغي أن يعلم أن التضاد المضاف الى الجزئي ليس بجزئي كما ذكروا أن امكان زيد كلي وان كان هذا الامكان جزئيا اه حفيد وقوله ليس بجزئي أي فالاولى رد ذلك بالمنع لا بما ذكره الشارح المفيد أنه جزئي وأجيب بأنه مبني على تسليم جزئيته جدلا وقوله أن امكان زيد كلي أي لانه يتعدد بتعدد الازمنة والامكنة (قوله فتماثل) أي فنقول تماثل هذا الخ أي فالاخذ بهذا المراد يؤدي الى فساد كلام المصنف والى التحكم (قوله ثم ان الجامع) من جملة ما يبطل به فهم المعترضين السابق ذكرهم (قوله وظاهر انه ليس بصورة) أي بل وصف لها (قوله فان قلت الخ) اعتراض على السكاكي (قوله يشعر بأنه يكفي) أي لان تصور بمعنى متصور وتنوينه يدل على الافراد (قوله محدثة) خبر بعد حذفه من الاوائل فهو عطف جمل تقديرا (قوله قلت الخ) أورد على الجواب انه اذا قيل الجامع بين الجملتين انما يفهم منه عرفا ما يصح عطف احداهما على الاخرى ولا يفهم منه بعض الجامع بين الجملتين الذي هو حاصل الجواب فالاولى أن يجاب كما تقدم بأن الاتحاد فيما ذكر مثلا يكفي في الجمع ان تعلق الغرض والقصد الذاتي بالاتحاد فيه فاذا قلت خفي ضيق وخاتمي ضيق وكان القصد ذكر الاشياء الموصوفة بالضيق من حيث هي أشياء ضيقة كفى الاتحاد المذكور اذ حاصل المعنى هذا الشيء وهذا الشيء ضيقان وأما ان كان القصد الى الجملة الاولى برأسها ثم عرض ارادة عطف الاخرى عليها فلا بد من الجامع في الركنين اه ع ق (قوله ليس الا في بيان الجامع بين الجملتين) أي بيان حقيقته من حيث هو سم (قوله أي قدر) مبتدأ ويجب خبره والجملة خبر أن واسمها ضمير الشان (قوله سهو) خبر أن وقوله منه أي السكاكي (قوله فوقع الخلل في قوله الخ) أي ولزم أيضا استدراك قول المصنف في الجامع العقلي في التصور لانه يكفي أن يقال بأن يكون بين الشيئين اتحاد ولا حاجة الى أن يراد في التصور كما فعل من ع ق (قوله أعني العلم بهما) اذ التصور في عبارة المصنف بمعنى العلم اذ لو أريد به المتصور كان المعنى بين المفردين اتحاد في المفردين وهو بعيد بخلاف قول السكاكي بين الجملتين اتحاد في التصور فانه لو حمل على المتصور لم يبعد لان المتصور غير الجملتين بل جزء منهما وجزء الشيء غيره كذا في سم (قوله بين نفس الصور) والمفاهيم لا بين التصورات وهذا انما يظهر على التغاير بين العلم والمعلوم والتحقيق أنهما متحدان بالذات وانما يختلفان بمجرد الاعتبار كما تقرر في محله كذا في يس (قوله فلا بد من تأويل كلام المصنف) بأن يراد بتصوريهما متصوراهما وتكون الاضافة بيانية والمعنى بين متصورين هما هما أي نفس الشيئين المتقدمين على أن التصور عند المناطقة هو صورة الشيء الذهنية أي الحاصلة في الذهن فتحمل عبارة المصنف على اصطلاحهم ويستقيم كلامه قاله بعضهم وكتب على قوله فتحمل عبارة المصنف الخ ما نصه هذا التأويل لا يجري في الوهمي اذ لا تضاد بين التصورين في الذهن كما لا تضاد بين حصولهما فيه انما التضاد بين الشيئين أنفسهما فاللائق هو التأويل الاول ليكون لكلامه وجه صحة في الوهمي والخيالي معا كذا في السيد وانما قال وجه صحة لان

وبالتصور مفرد من مفردات الجملة غلط مع أن ظاهر عبارته يأبى ذلك ولبحث الجامع زيادة تفصيل وتحقيق أوردناها فى الشرح وانه من المباحث التى ما وجدنا أحدا حام حول تحقيقها (ومن محسنات الوصل) بعد وجود المصحح (تناسب الجملتين فى الاسمية والفعلية و) تناسب (الفعليتين فى المضى والمضارعة) فاذا أردت مجرد الاخبار من غير تعرض للتجدد فى احداهما والثبوت فى الأخرى قلت قام زيد وقعد عمرو وكذا زيد قائم وعمرو قاعد (الا لمانع) مثل أن يراد فى احداهما التجدد وفى الاخرى الثبوت فتقول قام زيد وعمرو قاعد أو يراد فى احداهما المضى وفى الأخرى المضارعة فيقال قام زيد وعمرو يقعد أو يراد فى احداهما الاطلاق وفى الاخرى التقييد بالشرط كقوله تعالى وقالوا لولا أنزل عليه ملك ولو أنزلنا ملكا لقضى الامر ومنه قوله تعالى فاذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون

عبارة المصنف توهم خلاف المقصود وأيضا ذكر التصور يستغنى عنه اذ يكفيه أن يقول فى الوهمى بأن يكون بينهما شبه تماثل الخ وفى الخيالى بأن يكون بينهما تقارن الخ كذا فى سم (قوله وبالتصور مفرد الخ) أى بعد تأويله بالمتصور (قوله غلط) لان المصنف قصد الفرار من عبارة السكاكى وقصد بتغييره لعبارته الاصلاح وصرح بالبحث فى عبارة السكاكى وحملها على السهو من المطول وع ق (قوله ومن محسنات الخ) قضيته صحة عطف الاسمية على الفعلية والعكس وفى المسئلة أقوال ثالثها الجواز فى الواو فقط وأضعفها المنع مطلقا كما فى المغنى يس وكتب أيضا ما نصه ومنها الاتفاق فى الاطلاق والقيد والاتفاق فى طريق ذلك القيد بأن يكون فيهما جملة أو مفردا من ع ق (قوله بعد وجود المصحح) قال فى الاطول قلت الظاهر أنه من المحسنات بالحسن الذاتى الداخل فى البلاغة حيث ذكر فى المعانى دون البديع فهو أيضا من المجوزات التى لابد للبليغ منها اه (قوله تناسب الجملتين الخ) قال ع ق ويتبين لك امكان التناسب وعدمه بان تعلم أن النسبة بين المسندين على ثلاثة أوجه أحدها أن يكون المقصود تجريدها عن الخصوصية ثانيها أن يكون المقصود خصوص الدوام والثبوت أو خصوص التجدد ثالثها أن يكون المقصود نفس النسبة فى ضمن أى خصوصية فيتعين فى الاول الاسمية فى جملتيها فيقال زيد قائم وصديقه جالس لان الاسمية لا تدل الا على مطلق الحصول بناء على أنها لا تفيد الدوام الا بالقرائن أو تتعين الفعلية فيهما بناء على أن الفعلية لا تدل على أكثر من مطلق الثبوت فيقال قام زيد وقعد صاحبه فهذا الوجه لا محل للاستحسان فيه وفى الثانى ان قصد التجدد فيهما معا تعينت الفعلية فيهما أو الدوام فيهما معا تعينت الاسمية أو التجدد فى الاولى والدوام فى الثانية تعينت الفعلية فى الاولى والاسمية فى الثانية أو العكس تعين العكس وهذا أيضا لا محل للاستحسان فيه فهذان القسمان فيهما مانع من مراعاة التناسب المستحسن لانه تارة يجب التوافق وتارة يجب التخالف فلا استحسان وأما الثالث وهو الذى يقصد فيه النسبة فى ضمن أى خصوصية فهو الذى يتصور فيه الاستحسان فتقول زيد قائم وصاحبه قاعد أو قام زيد وقعد صاحبه اه ملخصا وراجعه (قوله فى الاسمية والفعلية) أى فى كونهما اسميتين أو فعليتين مطول (قوله والفعليتين الخ) قال فى الاطول والمضارعيتين فى الحالية والاستقبالية (قوله فى المضى والمضارعة) قال عقبه فى المطول وما شاكل ذلك ككونهما شرطيتين اه وكان ينبغى ذكره فى هذا الشرح ليكون توطئة لقوله الآتى أو يراد فى احداهما الاطلاق الخ يس (قوله من غير تعرض الخ) أى تعرض لخصوص كل فلا ينافى أنه قصد أحدهما لا بعينه أما ان قصد التجريد عن كل منهما فالتناسب واجب كما وضحه ع ق وكتب أيضا قوله من غير تعرض للتجدد أى مثلا بدليل قوله فى تفسير المانع أو يراد فى احداهما الاطلاق الخ سم (قوله للتجدد فى احداهما الخ) أى ومن غير تعرض للتجدد فيهما أو الثبات فيهما والا وجب التخالف فى الصورة المفهومة من الشرح والتوافق فى هاتين (قوله قلت قام زيد وقعد عمرو الخ) بحث فى المثال الاول بان فيه تعرضا للتجدد وفى الثانى بان فيه تعرضا للثبوت وأجيب بأن المراد التعرض فى القصد والارادة لا بمجرد دلالة اللفظ على أنه قد يمنع البحث فى الثانى بان المسند فيه اسم فاعل وقد قال ابن الحاجب انه موضوع للحدوث كذا فى سم (قوله الا لمانع) هو اختلاف القصد بالمعطوف والمعطوف عليه أطول (قوله أو يراد فى احداهما الاطلاق الخ) يؤخذ منه أن التوافق فى الاطلاق والتقييد من المحسنات وهو كذلك كما يرشد اليه من التبعيضية فى المتن (قوله التقييد بالشرط) أى فعل الشرط أى مثلا (قوله كقوله تعالى وقالوا لولا أنزل) الآية فان جملة ولو أنزلنا ملكا لقضى الامر معطوفة بشرطها وجزائها على جملة قالوا بمتعلقها ولا يخفى الجامع بينهما لان الاولى تضمنت أن نزول الملك فيما يقولون يكون على تقدير وجوده سبب نجاتهم وايمانهم وتضمنت الثانية أن نزوله سبب اهلاكهم وعدم ايمانهم وسوق الجملتين لافادة غرض واحد وهو شأن ما يكون نزول الملك سببا له فقد اشتركا فى هذا المعنى وان كان الصحيح ما أفادته الثانية فى نفس الامر من ع ق (قوله ومنه قوله تعالى)

فعندى أن قوله ولا يستقدمون عطف على الشرطية قبلها لا على الجزاء أعنى قوله لا يستأخرون اذ لا معنى لقولنا اذا جاء أجلهم لا يستقدمون

﴿ تذنيب ﴾

هو جعل الشئ ذنابة للشئ شبه به ذكر بحث الجملة الحالية وكونها بالواو تارة وبدونها أخرى عقيب بحث الفصل والوصل لمكان التناسب (أصل الحال المنتقلة) أى الكثير الراجح فيها كما يقال الاصل فى الكلام هو الحقيقة (أن تكون بغير واو) واحترز بالمنتقلة عن المؤكدة المقررة لمضمون الجملة فانها يجب أن تكون بغير واو البتة لشدة ارتباطها بما قبلها وانما كان الاصل فى المنتقلة الخلو عن الواو (لانها فى المعنى حكم على صاحبها كالخبر) بالنسبة الى المبتدا فان قولك جاء زيد راكبا اثبات الركوب لزيد كما فى زيد راكب الا أنه فى الحال على سبيل التبعية وانما المقصود اثبات المجىء وجئت بالحال لتزيد فى الاخبار عن المجىء هذا المعنى (ووصف له) أى ولانها فى المعنى وصف لصاحبها (كالنعت) بالنسبة الى المنعوت الا أن المقصود فى الحال كون صاحبها على هذا الوصف حال مباشرة الفعل فهى قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه بخلاف النعت فانه لا يقصد بذلك بل مجرد اتصاف المنعوت به واذا كانت الحال مثل الخبر والنعت فكما أنهما يكونان بدون الواو فكذلك الحال وأما ما أورده بعض النحويين من الاخبار والنعوت المصدرة بالواو كالخبر فى باب كان والجملة الوصفية المصدرة بالواو التى تسمى واو

وهذه بعكس تلك الآية السابقة من ع ق (قوله فعندى) الفاء تعليلية (قوله عطف على الشرطية قبلها) وافادة التقديم الاشتراك فى القيد انما هى عند عدم القرينة على التخصيص (قوله لا على الجزاء) وقيل انه معطوف عليه وانه مقيد بالشرط والغرض تأكيد عدم الاستئخار عند الاجل حيث سوى بينه وبين المعلوم وهو عدم التقدم ع ق أى فكما يستحيل التقدم بعد مجىء الاجل يستحيل التأخر حينئذ وقيل انه استئناف (قوله اذ لا معنى لقولنا الخ) لانه لا يتصور التقدم بعد مجىء الاجل فلا فائدة فى نفيه فقوله اذ لا معنى له أى معتدا به فى اللغة يصح الاخبار به فيها فلا ينافى أنه صادق

﴿ تذنيب ﴾

(قوله ذنابة) بضم الذال وكسرها وهى مؤخر الشئ ومنه الذنب وهو ذيل الحيوان ع ق (قوله ذكر بحث الجملة) أى ثم أطلق وأريد منه متعلقه أعنى المذكور لانه اسم من أسماء التراجم فيجرى فيه ما فيها والاصح أنه اسم للالفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة (قوله لمكان التناسب) أى وانما ذكره عقيب بحث الفصل والوصل لمكان التناسب أى لوجوده اذ اقتران الحالية بالواو شبيه بالوصل وعدمه شبيه بالفصل (قوله أى الكثير الراجح) وليس المراد بالاصل القاعدة أو الدليل أو غير ذلك مما يراد به فى غير هذا الموضع راجع ع ق (قوله عن المؤكدة المقررة) الانسب التعبير باللازمة لانها هى التى تقابل المنتقلة وأما المؤكدة فتقابل المؤسسة وباللازمة عبر ع ق ثم قال ولو قال أى المصنف غير المؤكدة ليخرج نحو لا تعث فى الارض مفسدا مما تكون مؤكدة ولو لم تكن لازمة كان أحسن لان هذه أيضا لظهور ارتباطها بالمؤكد لا يحتاج فيها الى ربط بالواو فلا بحث عنها هنا اه ومن هذا يؤخذ الجواب عن عدول الشارح الى التعبير بالمؤكدة وهو الاشارة الى أن المراد بالمنتقلة مقابل المؤكدة الشامل للازمة ويشير اليه كلام المطول أيضا (قوله لمضمون الجملة) نحو زيد أبوك عطوفا فانه يلزم من الابوة العطف وخلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها (قوله اثبات الركوب) أى ذو اثبات وفى نسخة فان فى قولك الخ وهى واضحة (قوله الا أنه فى الحال على سبيل التبعية وانما المقصود الخ) فيه مخالفة لما تقرر أن الكلام اذا اشتمل على قيد زائد على مجرد الاثبات أو النفى كان ذلك القيد هو الغرض الاصلى والمقصود بالذات من الكلام ويمكن أن يقال الحكم عليه هنا بانه على سبيل التبعية وأنه غير مقصود بالذات من حيث انه فضلة يستقيم الكلام بدونه والمسند هو المقصود بالذات من حيث انه مسند وركن لا يستقيم الكلام الا به وذلك لا ينافى أن المقصود بالذات من التركيب للبليغ هو القيد تدبر (قوله هذا المعنى) أى اثبات الركوب (قوله أى ولانها فى المعنى وصف لصاحبها) فالحال ذات جهتين لها شبه بالخبر فى أنها تفيد حكما ربما لا يعلمه المخاطب قبل سماعها ولها شبه بالنعت فى دلالتها على معنى فى الصاحب وكونها بحيث لو أسقطت لم يختل الكلام (قوله وبيان) أى مبين (قوله فانه لا يقصد به ذلك) وان لزم ما قصد به اه سم وعندى فى هذا اللزوم نظر اذ كثيرا لا يبين النعت كيفية وقوع الفعل من المنعوت والهيئة التى كان عليها حين مباشرته بان يحدث معنى النعت بعد وقوع الفعل كما فى قولك جاءنى أمس زيد العالم الآن فتأمل (قوله المصدرة بالواو) صفة للاخبار والنعوت (قوله كالخبر فى باب كان) كقول الحماسى فأمسى وهو عريان وقوله والجملة الخ كقوله تعالى أو كالذى مر على قرية وهى خاوية على عروشها وكقوله تعالى ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم وفى ع ق جواب آخر غير ما أجاب به الشارح وهو أن يقال فى نحو أمسى انها تامة بمعنى دخل فى المساء والجملة بعدها حال وفى جملة وهى خاوية وجملة وثامنهم كلبهم انهما حاليتان بناء على ورود الحال من النكرة مطلقا وهو ضعيف أو بتقدير مسوغ فلا يرد ما ذكر اه لكن فى الفنرى رد كون جملة وثامنهم كلبهم حالا وقال الحق أنه صفة سبعة كما يشهد به أخواه أعنى ثلاثة رابعهم كلبهم وخمسة سادسهم كلبهم اذ لو حمل على الحال لخرج النظم عن الانتظام (قوله التى تسمى

واوتأ كيـد الخ) أى الواو المزيدة لتأ كيـد الخ كما يؤخـذ من المغنى (قوله فعلى سبيل التشبيه الخ) لورودها بعـد ما قد يستقل كالفعل والفاعل والمبتدا والخبر فلم تخرج عن الاصـل لذاتها ع ق أى فلا ترد نقضا (قوله فانها من حيث الخ) تعليـل للمخالفة والحيثيـة للتقييد وقوله مستقلة خبر ان (قوله من حيث هى جملة) وهذه الجهة هى الاصل فى تلك الجملة الحالية وجهة كونها حالا عارضة من ع ق (قوله من غير أن تتوقف الخ) تفسير للاستقلال (قوله فتحتاج الى ما يربطها بصاحبها) أى فهى من هـذه الجهة أى بجهة كونها جملة تحتاج الخ وروعيت هذه الحالة المحوجة الى الربط لانها ألزم وجهة كونها حالا عارضة ع ق (قوله وكل من الضمير والواو الخ) واختلف فى أيهما أقوى فى الربط فقيل الواو لانها موضوعة لذلك اذ هى فى أصلها للجمع كما قيل ان أصل هذه الواو الحالية هى العاطفة وقيل الضمير لدلالته على المربوط به واليه أشار بقوله والاصل الخ ع ق (قوله والاصل) أى الكثير ع ق (قوله الى زيادة ارتباط) فيعدل عنـه حينئذ الى الواو لانها وضعت لذلك وقد يقال كون الواو تدل على مزيد الارتباط ربما يدفعه كون الضمير هو الاصل والاكثر مواقع اللهـم الا أن يلتزم أن كثرة المواقع لا تدل على تأ كد الربط على أنا نقول ان كان معنى الحاجة الى مزيد ارتباط أن الجملة الحالية قد يكون ارتباطها بما هى قيـد له مظنـة الانكار فتستعمل الواو لافادة تأ كيد الربط لوضعها لذلك عمت صحـة وجودها جميع الجمل فيشكل الامر حينئـذ بالنسبة الى الجمل التى يجب فيها الواو والتى يجب فيها الضمير لان الصواب حينئذ اسقاط الوجوب فى موضع مخصوص بأن يقال ان احتيج الى تأ كيد الربط جى ء بالواو مطلقا والا فلا مطلقا وهم لا يقولون ذلك وأيضا قد يحتاج الى مزيد ارتباط فيما فيه الضمير فلم يعدل الى الواو وحدها الغرض وجود الضمير وهـذا قد يجاب عنه بأن المراد لا يعدل عن الاقتصار على الضمير الى الواو وحـدها أو مع الضمير الا لحاجـة الى مزيد الربط وان كان معنى الحاجـة المذكورة أن بعض الجمـل يتأ كد الربط فيها دون بعض لذاتها فمعـلوم أن التى فيها الضمير أدنى من التى لا ضمير فيها فتتعين لهذه الحاجة فحينئذ يكون صواب العبارة أن يقال ان وجد الضمير فذاك والا عدل الى الواو ويرد عليه أن يقال ما من جملة الا ويمكن تقدير الضمير فيها ولا فرق عندهم بين وجود الضمير وتقديره فلا محل للواو على هذا وأيضا يبطل هذا المعنى فى الجمل التى يجتمع فيها الواو والضمير تأمل فى هذا المقام اه ع ق وقوله فتتعين لهذه الحاجة لعل المراد فتتعين التى لا ضمير فيها أن تكون محلا لهـذه الحاجة تأمل ودخل ع ق على قول المصنف فالجملة الخ بقوله ثم أشار الى تفصيل محل انفراد الواو والضمير ومحل اجتماعهما وقد تقدم أن ذلك يعكر على تعليـل كون وجود الواو لمزيد الارتباط فقال فالجملة الخ اه وسيأتى عند قول المصـنف لان الاصل الخ كلام يتعلق بذلك أيضا عن ع ق وعبارة بعضهم قوله لا يعـدل عنها الخ لعل ذلك بلاغة لا مطلقا والا فيصح الربط بالواو وحدها بدون مساس حاجة اه وفى سم نحو ذلك وفى يس ما نصه قوله ما لم تمس حاجة الخ يشكل بمواضع وجوب الواو اذ يلزم أنها أبدا تمس الحاجـة فيها الى الزيادة وبمواضع وجوب الضمير اذ يلزم أنها أبدا لا تمس الحاجة فيها الى الزيادة واثبات ذلك فيهما مشكل اه وفى سم أيضا ذلك (قوله فى الحال المفردة) ظاهره أن الحال المفردة مربوطة بالضمير وقيـل لا تفتقر الى ربط لانها دالة على صاحبها بالوضع فالضمـير فيها أدى اليه الاشـتقاق الموجب لتحمل الضمير ع ق (قوله والخبر والنعت) أى وان كانا جملتين (قوله فالجملة ان خلت الخ) أى لفظا وتقديرا ع ق (قوله وجب فيهـا الواو) أى لفظا أو تقديرا كما فى قول الشاعر يصف غائص الطلب اللؤلؤ انتصف النهار وهو غائص وصاحبه لا يدرى ما حاله

نصف النهار الماء غامره * ورفيقه بالغيب ما يدرى

فالواو مقدرة أى والماء غامره لكن قال الدماميني الربط يحصل بالواو وبالضمير فحيث لا واو ولا ضمير يقدر أحدهما فلم قدرت الواو هنا على الخصوص مع أنه يمكن تقـدير الضمير بل هو الاولى لانه الاصـل فى الربط فيقال التقدير الماء غامره فيـه اه ولا يخفى أن كون الضمير هو الاصل هنا ليس متفقا عليه لان الجملة فى

واو تأ كيد لصوق الصـفة بالموصوف فعلى سبيل التشبيه والالحاق بالحال (لكن خولف) هذا الاصـل (اذا كانت) الحال (جملة فانها) أى الجملة الواقعة حالا (من حيث هى جملة مستقلة بالافادة) من غير أن تتوقف على التعليق بما قبلها وانما قال من حيث هى جملة لانها من حيث هى حال غـير مستقلة بل متوقفة على التعليق بكلام سابق قصـد تقييـده بها (فتحتاج) الجملة الواقعة حالا (الى ما يربطها بصاحبها) الذى جعلت حالا عنه (وكل من الضمـير والواو صالح للربط والاصل) الذى لا يعدل عنه ما لم تمس حاجة الى زيادة ارتباط (هو الضمير بدليل) الاقتصار عليـه فى الحال (المفردة والخـبر والنعت فالجملة) التى تقع حالا (ان خلت عن ضمـير صاحبها) الذى تقع هى حالا عنـه (وجب الواو) ليحصل الارتباط فلا يجوز خرجت زيد قائم ولما ذكر أن كل جملة خلت عن الضمـير وجب فيها الواو أراد أن يبين

أن أى جملة يجوز ذلك فيها وأى
جملة لا يجوز فقال (وكل جملة
خالية عن ضمير ما) أى الاسم
الذى (يجوز أن ينتصب عنه
حال) وذلك بأن يكون فاعلا
أو مفعولا معرفا أو منكرا
مخصوصا لا نكرة محضة ولا
مبتدأ أو خبرا فانه لا يجوز
أن ينتصب عنه حال على
الاصح وانما لم يقل عن ضمير
صاحب الحال لان قوله
كل جملة مبتدأ خبره قوله
(يصح أن تقع تلك الجملة
حالا عنه) أى عما يجوز أن
ينتصب عنه حال (بالواو)
وما لم يثبت له هذا الحكم
أعنى وقوع الحال عنه لم
يصح اطلاق اسم صاحب
الحال عليه الا مجازا وانما
قال ينتصب عنه حال ولم
يقل يجوز أن تقع تلك الجملة
حالا عنه ليدخل فيه الجملة
الخالية عن الضمير المصدرة
بالمضارع المثبت لان ذلك
الاسم مما يجوز أن تقع تلك
الجملة حالا عنه لكنه مما
يجوز أن ينتصب عنه حال
فى الجملة وحينئذ يكون قوله
كل جملة خالية عن ضمير
ما يجوز أن ينتصب عنه
حال متناولا للمصدرة بالمضارع
الخالية عن الضمير المذكور
فيصح استثناؤها بقوله (الا
المصدرة بالمضارع المثبت
نحو جاء زيد ويتكلم عمرو)
فانه لا يجوز أن يجعل
ويتكلم عمرو حالا عن زيد
(لما سيأتى) من أن ربط

البيت اسمية ويحيى عن عبد القاهر أنه لا يجوز تجردها عن الواو الا بضرب من التأويل فرو وى مذهبه وهل يصح أن يورد نظيرهذا على تقدير خصوص الضمير فى نحو مررت بالبر قفيز بدرهم أى قفيز منه أفاده يس (قوله أن أى جملة الخ) عبارة المطول أن أى جملة يجوز أن تقع حالا بالواو اه ومنها يعلم مرجع اسم الاشارة هنا وكتب أيضا قوله ان أى فى بعض النسخ حذف أن وهى أوضح والمعنى جواب هذا الاستفهام تدبر (قوله وكل جملة) لما بين وجوب الواو فى الخالية عن الضمير اذا كانت حالا وليست كل جملة خالية عن الضمير تقع حالا فيجب الواو فيها بل من الجملة الخالية عن الضمير ما يصح أن تقع حالا ومنها ما لا يصح أشار الى بيان ذلك فقال وكل الخ اه ع ق ثم قال وكان يكفيه عن هذا التطويل والتعقيد أى بقوله وكل الخ أن يقول وورود الجملة حالا بالواو وحده جائز الا فى كذا وكذا ع ق (قوله بأن يكون فاعلا) كقولك جاء زيد فزيد اسم يصح أن تجيء منه الحال فاذا أتيت بجملة خلت عن ضميره كقولك عمرو يتكلم جاز أن تقع هذه الجملة حالا بالواو عن هذا الاسم وهو زيد أى جاء حال كون عمرو يتكلم (قوله أو مفعولا) ولو بواسطة حرف الجر وكتب أيضا قوله أو مفعولا حقيقة نحو رأيت زيدا أو تقديرا نحو هذا زيد اذ هو فى تقدير أعنى زيدا بالاشارة فزيد اسم يصح أن تجيء منه الحال اه ع ق ومنه هذا بعلى شيخا (قوله لا نكرة محضة الخ) خرج بقوله يجوز أن ينتصب الخ وكتب أيضا قوله لا نكرة محضة ذهب ابن مالك تبعا لسيبويه الى أن صاحب الحال يقع نكرة بلا مسوغ كقولهم عليه مائة بيضا وليس بيضا تمييزا لان تمييز المائة لا يكون جمعا وكتب أيضا قوله لا نكرة محضة ينبغى أن يقيد بعدم تقدم الحال اذ يجوز وقوع النكرة المحضة ذا حال اذا تقدم عليه الحال نحو جاء فى راكبا رجل على ما هو المشهور اللهم الا أن يقال الجملة الحالية الخالية عن الضمير الجائية بالواو لا يجوز تقدمها على ذيها رعاية لاصل الواو الذى هو العطف لكن نص ابن اصبع على جوازه عند الجمهور وان منعه المغاربة نقله الدم تأمل اه فنرى أقول الاولى أن يراد بالمنكر المخصوص فى عبارة الشارح المنكر المصحوب بمسوغ لتدخل النكرة العامة الواقعة فى النفى ونحوه لا خصوص المنكر المخصوص باضافة أو وصف لما فيه من القصور كما عرفت وحينئذ تدخل المنكر المتأخر عن الحال فلا احتياج الى تقييد قوله لا نكرة محضة اه (قوله وانما لم يقل عن ضمير الخ) أى مع أنه أخصر ع ق (قوله لان قوله الخ) أى فالاخبار فى هذا التركيب انما هو بالصحة التى لا تستلزم الوقوع وما دام وقوعها حالا لم يحصل لا يسمى صاحب حال الا مجازا اه ع ق ولذا قال الشارح وما لم الخ وكتب أيضا قوله لان قوله الخ قال فى الاطول وانما لم يقل عن ضمير صاحبها لانه ربما يمتنع أن يصير صاحبها بامتناع جعلها حالا كما فى المصدرة بالمضارع المثبت وما وجهه به الشارح المحقق شاهد على غفلته فانه يشعر بأنه يصح صاحب الحال مجازا والمصنف اجتنبه تحرزا عن التجوز وقد عرفت أنه لا يصح تجوزا أيضا فى نحو جاء زيد ويتكلم عمرو اه ملخصا (قوله يصح أن تقع الخ) لا يقال هذا من الاخبار بمعلوم لان جواز انتصاب الحال عن الاسم هو جواز وقوع الحال الذى هو الجملة المذكورة عن ذلك الاسم لانا نقول جواز ورود الحال عن الاسم فى الجملة أعم من جواز وقوع الجملة الخالية عن الضمير حالا عن ذلك الاسم بالواو فهو مفيد فائدة خاصة اه ع ق وقوله أعم الخ أى لصدقه بما اذا كانت جملة الحال مشتملة على الضمير وبما اذا كانت خالية عنه بخلاف الخبر فانه خاص بالثانى (قوله بالواو) أى مع الواو كما فى المطول (قوله وما لم يثبت له هذا الحكم الخ) من تتمة العلة (قوله أعنى الخ) لما كان المتبادر عود الاشارة الى صحة وقوعها حالا مع أنه ليس مرادا قال أعنى الخ (قوله لم يصح اطلاق اسم صاحب الحال عليه) أى وهنا لم يثبت له ذلك الحكم اذ لا يلزم من الصحة الوقوع (قوله الا مجازا) باعتبار ما يئول (قوله ليدخل فيه) أى فى ذلك القول أعنى قوله وكل جملة الخ بخلاف ما لو قال يجوز أن تقع تلك الجملة حالا عنه فانه لا يدخل فيه ما ذكر لعدم جواز وقوعه حالا (قوله فيصح استثناؤها) أى استثناء متصلا (قوله الا المصدرة بالمضارع الخ) قال فى الاطول يجب أن يستثنى المصدرة بالماضى الخالى عن قد لفظا وتقديرا أيضا اه أقول سيأتى عند مبحث اقتران الماضى بقد جواز انفراد الواو فيما ذكر على قلة (قوله ربط

مثلها) أى فى كونها مضارعيــة مثبتة لافى الخلو عن الضمير لان ما يأتى انما هو فى المضارع المتصل للضمير لكن التعليـل الآتى يقتضى امتناع ربط المضارع المثبت مطلقا بالواو وتأمل من ع ق بزيادة (قوله فى الجملة) زادها لادخال الجملة المصدرة بالمضارع المثبت فانها تصلح للحالية فى حال اشتمالها على الضمير فان قلت الجملة فى قوله وكل جملة مقيدة بالخلو عن الضمير فكيف تدخل المصدرة بالمضارع المثبت مع أن صلاحيتها عند اشتمالها على الضمير قلت المراد أنها اذا جعلت غير خالية عنه بل مشتملة عليه صلحت لذلك فتأمل وبهذا يعلم انه لو قال فيما سبق يجوز أن تقع تلك الجملة حالا عنه لصح اذ المراد تقع فى الجملة فلا يندفع السؤال السابق فتأمل وكان المناسب أن يقول ولو فى الجملة أى بعض الاحوال كحال الارتباط بالضمير فى المضارعيــة المثبتة (قوله فانها لاتقع حالا الخ) أى الا بتقدير القول لان الحال كالنعت وهو لا يكون انشاء فان قلت هو كالخبر أيضا والخبر يكون انشاء على الاصح قلت غلب شبهه بالنعت لانه قيد والقيود ثابتة باقية مع ما قيد بها والانشاء ليس كذلك بل يوجد باللفظ ويزول بزواله أفاده يس (قوله أى وان لم تخل الخ) بأن اشتملت على ذلك فهو حينئذ إما أن تكون اسمية أو فعلية والفعلية إما ماضوية أو مضارعية والمضارعية اما مصدرة بالمضارع المثبت أو بالمضارع المنفى وبعض هــذه الاقسام يتعين فيه الواو مع ذلك الضمير وبعضها يجب فيــه الضمير فقط وبعضها يستوى فيه وجود الواو وانتفاؤها وبعضها يترجح فيه أحدهــما فأشار الى تفصيل ذلك والى بيان سببه فقال فان كانت الخ اه ع ق (قوله والفـعل مضارع) لفظا ومعـنى كما هو واضح وقال سم ظاهره وان كان ماضيا فى المعنى نحو قمت وأصك وجهه قال شيخنا يرد هــذا الظاهر قوله فى المتن فى التعليل وأما المقارنة الخ تأمــل اه يس (قوله تستكثر) أى على قراءة الرفع وأما على قراءته بالجزم على أنه بدل اشتمال من تمنن فليس مما نحن فيه من يس ولا يصح أن الجزم لكونه جوابا للنهى لان شرط الجزم فى جوابه صحة تقدير ان الشرطية قبل لا على الراجح وهــذا الشرط مفقود هنا (قوله لان الاصــل الخ) قال ع ق بعد فراغه من الكلام على هذه العلة ما نصه ثم اذا نظرنا الى التعليل المشار اليه فيما تقدم للربط بالواو وهو أنه انما يعدل عن الضمير اليه عنــد وجود الحاجة الى مزيد الربط لم ينطبق مع هــذا الكلام الا اذا فسرت الحاجة الى مزيد الربط بعدم مشابهة الحال المفردة وفسر عدم الحاجة بالمشابهة والتفصيل الآتى يمكن حمله على ما يساعــد ذلك وقد تقدم البحث فى مقتضى ذلك التعليل فليراجع وانما قلنا لم ينطبق مع هــذا الكلام الخ لان مقتضى ما تقــدم ان الواو يؤتى بها مع الحاجــة الى الربط سواء شابهت تلك الجملة المفرد أولا اذ لا تنافى الحاجة مشابهة المفرد ومقتضى هذا الكلام سقوط الواو عند المشابهة كانت الحاجة الى الربط أولا فلم يطابق ما تقدم هذا الا أن يرد الى ما ذكر بان تفسر الحاجة بعــدم المشابهــة وعدم الحاجــة بالمشابهــة اه وبتفسير الحاجــة وعدمها بما ذكر اندفع أيضا ما ذكره سم بقوله قوله امتنع دخولها قد يقال ان كانت هــذه الصورة لا تمس الحاجة فيها الى زيادة الربط أبدا فيحتاج ذلك الى بيان وتوجيــه وان كانت قد يحتاج فيها الى ذلك فينبغى جواز الواو فيها حينئذ ومشابهتها المفردة معارضة بالاحتياج الى الزيادة اه (قوله لان الاصل المفردة) قال ع ق وأصالة المفردة إما بمعنى كثرة ورودها دون الجملة وإما بمعــنى ان الحال فضــلة وكونها فضــلة يقتضى اعرابها بالنصب والاعراب يقتضى الافراد لعراقة المفرد أى تأصله فى الاعراب اه (قوله لعراقة المفرد) أى تأصــله فى الاعراب وانما تعرب الجمــلة محلا لتطفلها على المفرد بوقوعها موقعه ع ق ثم قال وانما تأصل المفرد فى الاعراب لانه هو المحتاج اليــه للتمييز كما تقرر فى محــله اه (قوله وهى تدل الخ) أى فى أصل وضعها ع ق (قوله لانها لبيان الهيئة) قال السيد فينبغى أن تكون على صــيغة الاثبات فيقال جاءنى زيد راكبا لا غير ماش لعدم دلالته على الهيئة الا التزاما وبذلك أى بكونها على صيغة الاثبات يظهر أنها تدل على حصول صــفة اه وأورد على قوله فينبغى أن تكون الخ اعرابهــم غير حالا فى نحو جاء القوم غير زيد الا أن يفرق بامكان الاثبات هنا لا هنالك وقال بعضهم المنفى قد لا يدل على الهيئة كما فى هذا المثال وقد يدل كما فى المتقابلين اللذين ليس بينهما واسطة كالزوج والفرد لكن دلالتــه

مثلها يجب أن يكون بالضمير فقط ولا يخفى أن المراد بقوله كل جملة الجملة الصالحة للحالية فى الجملة بخلاف الانشائيات فانها لا تقع حالا البتة لا مع الواو ولا بدونها (والا) عطف على قوله ان خلت أى وان لم تخل الجملة الحاليــة عن ضميــر صاحبها (فان كانت فعليــة والفعــل مضارع مثبت امتنع دخولها) أى الواو (نحو) قوله تعالى (ولا تمنن تستكثر) أى ولا تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا (لان الاصل) فى الحال هى الحال (المفردة) لعراقة المفرد فى الاعراب وتطفل الجملة عليه بوقوعها موقعه (وهى) أى المفردة (تدل على حصول صفة) أى معنى قائم بالغير لانها لبيان الهيئة

التى عليها الفاعل أو المفعول والهيئة معنى قائم بالغير (غير ثابتة) لان الكلام فى الحال المنتقلة (مقارن) ذلك الحصول (لما جعلت) أى الحال (قيداله) يعنى العامل لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وهذا معنى المقارنة (وهو) أى المضارع المثبت (كذلك) أى دال على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت قيداله كالمفردة فيمتنع الواو فيه كما فى المفردة (أما الحصول) أى أما دلالة المضارع المثبت على حصول صفة غير ثابتة (فلكونه فعلا) فيدل على التجدد وعدم الثبوت (مثبتا) فيدل على الحصول (وأما المقارنة فلكونه مضارعا) فيصلح للحال كما يصلح للاستقبال وفيه نظر لان الحال التى يدل عليها المضارع هو زمان التكلم وحقيقته أجزاء متعاقبة من أواخر الماضى وأوائل المستقبل والحال التى نحن بصددها يجب أن يكون مقارنا لزمان مضمون الفعل المقيد بالحال ماضيا كان أو حالا أو استقبالا فلا دخل للمضارعة فى المقارنة فالاولى أن يعلل امتناع الواو فى المضارع المثبت بأنه على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى (وأما ما جاء من نحو) قول بعض العرب (قمت وأصك وجهه وقوله فلما خشيت أظافيرهم) أى أسلحتهم (نجوت وأرهنهم مالكا فقيل انما جاءت) الواو فى المضارع المثبت الواقع حالا (على) اعتبار (حذف المبتدا) لتكون الجملة اسمية (أى وأنا أصك وأنا أرهنهم) كما فى قوله تعالى لم تؤذوننى وقد تعلمون أنى رسول الله اليكم أى وأنتم قد تعلمون (وقيل الاول) أى قمت وأصك وجهه (شاذ والثانى) أى نجوت وأرهنهم (ضرورة) ويكفرون

فى ذلك ليست بحسب الوضع فلا عبرة بها والاولى أن يتمسك فيه باستقراء الاستعمالات وقد يتوقف فى موافقة النحاة على المنع فيما ذكر وعليه فيفرق بينه وبين الجملة المنفية بامكان العدول هنا الى المشتق الدال اهـ سم مع حذف (قوله التى عليها الفاعل) أى حال التلبس بالفعل (قوله أو المفعول) ولو بواسطة حرف الجر فدخل المجرور (قوله غير ثابتة) بأن تنفك عن صاحبها (قوله وهذا معنى المقارنة) أى اللازمى اذ معناها المطابقى تشارك وقوعى المضمونين فى زمان واحد (قوله كما فى المفردة) لا يقال هذا قياس فى اللغة وقد منعه كثير من المحققين لانا نقول هو من قبيل الحمل على النظير لا قياس فقهى فهو مقبول اذ قد صرحوا بأن مثل هذه التعليلات لبيان المناسبة والا فاصل الدليل الاستعمال اهـ يس (قوله على التجدد) كان الاولى حذفه اذ لا دخل له فى كون المضارع كالمفرد فى دلالته على حصول صفة الخ ويمكن أن وجه الاتيان به الاشارة الى أن سبب الدلالة على عدم الثبوت الدلالة على التجدد على ما فيه ويؤيد ذلك قول ع ق فمن جهة كون المضارع مثبتا يفيد الحصول لمضمونه ووقوعه لانتفاء ذلك المضمون لعدم النافى ومن جهة كونه فعلا يفيد عدم ثبوت ذلك الحصول وعدم دوامه وذلك لان الفعل فى أصل وضعه يدل على التجدد المقتضى للعدم اهـ ثم ناقش فى كون التجدد يقتضى العدم وكون الفعل يدل على عدم الثبوت بما سنذكره فتأمل وكتب أيضا قوله على التجدد أى الوجود بعد العدم لا التجدد وقتا فوقتا لان ذلك ليس أصلا فى الفعل بل الدلالة عليه بالقرائن اهـ ع ق وقوله لا التجدد الخ أى تعاقب الامثال ويعبر عنه بالاستمرار التجددى اهـ يس (قوله وعدم الثبوت) فيه أنه لا يدل على ذلك من جهة كونه فعلا لان التجدد الذى يدل عليه الفعل وضعا انما هو الوجود بعد العدم والمطلوب انما هو الانتفاء بعد الوجود والفعل لا يدل على ذلك وقد يجاب بأنه يدل على ذلك بمعونة أن شأن المتجدد والغالب عليه عدم الثبوت فبنى الامر على ذلك من ع ق (قوله فيصلح للحال كما يصلح للاستقبال) فيه انه حينئذ لا يفيد المقارنة على التعيين بل يحتملها كما يحتمل التأخر ولو قال بعد قول المصنف مضارعا وهو حقيقة فى الحال لكان أولى (قوله وفيه) أى فى هذا التعليل نظر وما أجيب به عن هذا النظر من أن الحال فى الجملة يستروح منه معنى المقارنة لا يفيد لان التعليل يصير وهميا لا حقيقيا فلا تثبت به مشابهة المضارع المثبت للحال الذى علل بها امتناع الواو فيه اهـ ع ق (قوله من أواخر الخ) أى مع الآن الحاضر أفاده سم (قوله المقيد بالحال) اظهار فى محل الاضمار للابهام (قوله بأنه على وزن اسم الفاعل لفظا) لانه كعدد حروف اسم الفاعل والساكن فيه فى مقابلة الساكن فيه والمتحرك كذلك أى فيمتنع فيه الواو مثله وقد يقال هذه العلة أيضا موجودة فى المنفى مع أن الواو تجوز فيه الا أن يقال هو تعليل بعد الوقوع فهو فى معنى الحكمة وهى لا يلزم اطرادها تأمل (قوله وبتقديره معنى) لان كلا منهما يصح أن يستعمل مكان الآخر مضيا وحالا واستقبالا ولو كان قد يدعى فى أحدهما أنه فى ذلك المعنى مجاز اهـ ع ق (قوله فلما خشيت أظافيرهم) البيت الاظافير جمع الاظفار وهى جمع ظفر ويراد بها الشوكة والقوة وقيل المراد بالاظافير الاسلحة ومالك اسم رجل قال ثعلب الرواة كلهم على أن أرهنهم ماض على أن أرهنته بمعنى رهنته الا الاصمعى فانه رواه وأرهنهم على أنه مضارع وحاصل معنى البيت لما خشيت منهم هربت وخلصت وجعلت مالكا مرهونا عندهم ومقيما لديهم اهـ فنرى وقوله ومالك اسم رجل عبارة ع ق هو اسم رجل كما قيل أو اسم فرس (قوله لتكون الجملة اسمية) فيندفع الايراد لكن يرد أن الجملة الاسمية اذا وقعت حالا خرجت عن الثبوت وصارت للتجدد فما ذكر فى تعليل المضارع جار فيها اهـ يس (قوله كما فى قوله تعالى الخ) وقيل الآية ليست على تقديره بناء على أن الواو يجب دخولها على المضارع المدخول لقد فلا يحتاج للتقدير اهـ ع ق (قوله وقيل) أى فى الجواب عن ذلك وكتب أيضا قوله وقيل الاول شاذ يرد عليه قوله تعالى قالوا نؤمن بما أنزل علينا

و يكفرون بما وراءه أى فالواو للحال والحال أنهم كافرون بما وراءه وقوله تعالى ان الذين كفروا و يصدون عن سبيل الله أى كفروا حال كونهم صادين عن سبيل الله فيتعين الجواب بتقدير المبتدأ أو بجعل الفعلين بمعنى المضى على أن الواو عاطفة كما يأتى فى الجواب الثالث اه ع ق وقال عبد الحكيم قوله شاذ أى واقع على خلاف قياس النحو فلا ينافى الفصاحة ولا الوقوع فى كلام الله تعالى كما مر فى تعريف الفصاحة اه (قوله وقال عبد القاهر) أى فى الجواب عن ذلك (قوله عدل عن لفظ الماضى) اعتذار عن عطف المضارع على الماضى (قوله ومعناها أن يفرض الخ) وانما يفعل هذا فى الماضى المستغرب حصوله كأنه يحضره للمخاطب و يصوره ليتعجب منه ثم ان قوله فيعبر عنه بلفظ المضارع بالنظر الى المثال الذى الكلام فيه والا فقد يعبر عنه باسم الفاعل كما صرحوا به فى قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد ولهذا عمل باسط فى المفعول مع أنه يشترط فى عمل اسم الفاعل كونه بمعنى الحال أو الاستقبال وبالجملة فحكاية الحال الماضية تكون بالمضارع وباسم الفاعل هذا وماذكره الشارح فى معنى حكاية الحال الماضية مأخوذ من كلام صاحب الكشاف واستحسنه الفاضل الرضى وذكر الاندلسى أن معناها أن تقدر نفسك كأنك موجود فى ذلك الزمان أو تقدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن كذا فى الفنرى (قوله فيعبر عنه بلفظ المضارع) الدال على الحضور لا تبديل فى الاصل على أن المعنى موجود حال التكلم اه ع ق وهو موافق للقول بأن المضارع حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال وهو الذى اختاره السيوطى فى جمع الجوامع له فى النحو (قوله منفيا) أى بما أو بلا لا بلن لانها تخلص الفعل للاستقبال والجملة الحالية يجب تجريدها عن علم الاستقبال كحرف التنفيس ولن لئلا يحصل تناف بحسب الظاهر بين كونها حالية و بين علم الاستقبال وان كان فى الحقيقة لا تنافى راجع ع ق وحاصل هذا التوجيه أنهم استبشعوا تصدير الحال بعلم الاستقبال لما بينهما من التنافى بحسب الظاهر واعتبار اللفظ قال الفنرى وقد يوجه بأن عامل الحال قد يكون مقترنا بزمان التكلم فيجب التجريد هنالك عن حرف الاستقبال وفيما عداه طردا للباب اه وقول ع ق بما أو بلا قال أبو حيان القياس يكون ان بمنزلة ما النافية وصرح ابن هشام فى التوضيح بامتناع الواو فى المضارع المنفى بما أو لا اه يس (قوله فالامران جائزان) أى على السواء و بعضهم رجح الترك اه ع ق (قوله بالتخفيف) والمعنى فاستقيما غير متبعين (قوله دون النهى لثبوت النون) قال أبو البقاء فى القراءة بالتخفيف وجهان أحدهما أنه نهى أيضا وحذفت النون الاولى من الثقيلة تخفيفا ولم تحذف الثانية لانهم لو حذفت حذفت متحركة فاحتيج الى تحريك الساكنة فحذف الساكنة أقل تغييرا الثانى أن الفعل معرب مرفوع وفيه وجهان أحدهما أنه خبر فى معنى النهى كقوله تعالى لا تعبدون الا الله والثانى أن يكون فى موضع الحال هذا و يجوز أن تتبعان لحقته نون التوكيد الخفيفة وكسرت لالتقاء الساكنين على ماذهب اليه يونس و يكون انشاء و يصح العطف فالآية مثال لا شاهد اه كذا فى الفنرى (قوله فلا يصح عطفه الخ) لعدم صحة عطف الخبر على الانشاء (قوله قراءة العامة) أى عامة القراء أى جميعهم أى ماعدا ابن ذكوان (قوله فانه نهى مؤكد) ولا يجوز أن يكون نفيا ونون الرفع حذفت لتوالى الامثال لان المنفى لا يؤكد (قوله أى شئ ثبت لنا) فكان مانعا لنا من الايمان ع ق (قوله فالفعل المنفى حال) والعامل فى الحال هو العامل فى لنا المقدر وصاحب الحال هو الضمير المجرور اه ع ق وهو معمول محل لا للعامل فى الحال فهو على القاعدة من أن العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها (قوله لدلالته على المقارنة) أى فكان فيه طرف من مشابهة المفرد فجاز الترك وقوله دون الحصول أى فكان فيه طرف من عدمها فجاز الاتيان فان نظر الى المشابهة سقطت الحاجة الى مزيد الربط فسقطت الواو وان نظر الى عدمها جاءت الحاجة فجاءت الواو وهذا هو المنظور اليه فيما يأتى من التفصيل ولما تكافأت الجهتان جاز الامران على السواء على أن الذى ينبغى على هذا أن لا تخيير بل يرتكب أحد الوجهين باعتبار النظر ولكن لم يراع ذلك لان القصد تعليل ما وجد بما ينضبط به لا التعليل

وقال عبد القاهر هي) أى الواو (فيهما للعطف) لا للحال اذ ليس المعنى قمت صاكا وجهه ونجوت راهنا مالكا بل المضارع بمعنى الماضى (والاصل) قمت (وصككت) ونجوت (ورهنت عدل) عن لفظ الماضى (الى لفظ المضارع حكاية للحال) الماضية ومعناها أن يفرض ما كان واقعا فى الزمان الماضى واقعا فى هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع (وان كان) الفعل مضارعا (منفيا فالامران) جائزان الواو وتركه (كقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان بالتخفيف) أى بتخفيف النون فتكون لا للنفى دون النهى لثبوت النون التى هى علامة الرفع فلا يصح عطفه على الامر قبله فتكون الواو للحال بخلاف قراءة العامة ولا تتبعان بالتشديد فانه نهى مؤكد معطوف على الامر قبله (ومالنا) أى أى شئ ثبت لنا (لا نؤمن بالله) أى حال كوننا غير مؤمنين فالفعل المنفى حال بدون الواو وانما جاز فيه الامران (لدلالته على المقارنة

لكونه مضارعا دون الحصول
لكونه منفيا) والمنفي انما يدل
مطابقة على عدم الحصول
(وكذا) يجوز الواو وتركه
(ان كان) الفعل (ماضيا
لفظا أو معنى كقوله تعالى)
اخبارا عن زكريا (أنى يكون
لى غلام وقد بلغنى الكبر)
بالواو (وقوله تعالى أوجاؤكم
حصرت صدورهم) بدون
الواو وهذا فى الماضى لفظا
وأما الماضى معنى فالمراد
به المضارع المنفى بلم أولما
فانهما يقلبان معنى المضارع
الى المضى فأورد للمنفى بلم
مثالين أحدهما مع الواو
والآخر بدونه واقتصر فى
المنفى بلما على ماهو بالواو
فكأنه لم يطلع على مثال ترك
الواو والا فانه مقتضى القياس
فقال (وقوله تعالى أنى
يكون لى غلام ولم يمسسنى
بشر وقوله فانقلبوا بنعمة
من الله وفضل لم يمسسهم سوء
وقوله تعالى أم حسبتم أن
تدخلوا الجنة ولما يأتكم
مثل الذين خلوا من قبلكم
أما المثبت) أى أما جواز
الامرين فى المثبت (فلدلالته
على الحصول) يعنى حصول
صفة غير ثابتة (لكونه فعلا
مثبتا دون المقارنة لكونه
ماضيا) فلا يقارن الحال
(ولهذا) أى ولعدم دلالته
على المقارنة (شرط أن يكون
مع قد ظاهرة) كما فى قوله
تعالى وقد بلغنى الكبر
(أو مقدرة) كما فى قوله تعالى
حصرت صدورهم لان قد
تقرب الماضى من الحال والاشكال المذكور وارد ههنا

الموجب للايجاد اه ع ق (قوله لكونه مضارعا) انظر لم جعل السبب هنا فى المقارنة كونه مضارعا وفيما يأتى فى الماضى المنفى استمرار النفى مع أن الفعل فى الموضعين منفى ومع أن المقارن فى الحقيقة النفى لا الفعل فى الموضعين اه سم قال يس ويمكن أن يجاب عنه بان لم ولما لما كانا كالجزء من الفعل وقلبا معناه كان المجموع كأنه صيغة ماض اه (قوله انما يدل مطابقة) وان كان نفى الشئ يدل التزاما على حصول ضده لان المعتبر فى التعليل المطابقة التى هى الاصل اه ع ق (قوله وكذا) أى يجوز الامرين فى المضارع المنفى (قوله ماضيا لفظا) يشمل المثبت كضرب والمنفى نحو ماضرب اه سم وشمل نحو ليس اه يس (قوله أنى يكون لى غلام) أى بوجه والسؤال ليس على وجه الشك فى المقدور بل سؤال فرح وتعجب اه ع ق (قوله وقد بلغنى الكبر) فالحال بلوغ الكبر وقد يحصل وقد لا يحصل وان كان بعد حصوله لازما فصح كونه منتقلا وقال حسن چلبى البلوغ المذكور كما يتحقق يضمحل (قوله حصرت صدورهم) أى ضاقت عن قتالكم مع قومهم أو قتال قومهم معكم اه ع ق (قوله المنفى بلم أولما) وأما المنفى بغيرهما فان كان ذلك النافى يخلص المضارع للاستقبال كان لم تقع الجملة حالا وان كان ما أو لا فيجوز الامران كما تقدم وعند ابن هشام يجب ترك الواو اه يس (قوله على مثال) أى مما يستشهد به اه ع ق فلا يقال المثال لا تشترط صحته وكتب أيضا مانصه وقد استشهد له بقوله

فقالت له العينان سمعا وطاعة * وحدرتا كالدر لما يثقب

اه ع ق أى دموعا كالدر قبل تثقيبه (قوله ولم يمسسنى بشر) فان قلت لم ينتقل عدم مساس البشر اياها فكيف عد من الاحوال المنتقلة قلت ليس فى اللفظ دلالة على عدم انتقاله بخلاف قولك زيد أبوك عطوفا وهذا القدر يكفى فى عده من الاحوال المنتقلة اه فنرى وكتب أيضا قوله ولم يمسسنى بشر أى والحال أنى أعلم حينئذ أنى لم يمسسنى بشر فيما مضى وبهذا التقدير يعلم أن العامل فى الحال ان قيد بحال يعلم مضيها أى سبقها ذلك العامل وجب تأويلها بما يفيد المقارنة اه ع ق (قوله أما المثبت) أى أما الماضى المثبت وقضيته عدم جواز الوجهين فى المنفى نحو جاء زيد وما ركب لكن تقدم عن سم أن المنفى كالمثبت ويوافقه قول بعضهم ترك الشارح فى المطول التفصيل فى الماضى بين كونه مثبتا أو منفيا لان حاله لا يختلف بالاثبات والنفى كذا فى يس وكتب أيضا قوله أما المثبت الخ خاص بالماضى لفظا ولا يبعد أن يدخل فيه الماضى المستعمل فى موضع المضارع لنكتة كالمبالغة فى نحو أتى أمر الله وانظر لو استعمل الماضى فى الاستقبال مجازا اه سم وفيه أن الصورة التى أمر بنظرها هى الصورة التى لم يستبعدها فلعل صواب العبارة الثانية وانظر لو استعمل المضارع فى الماضى مجازا (قوله فلدلالته على الحصول) أى فيشبه الحال المفردة وبهذا جاز ترك الواو وقوله دون المقارنة أى فلم يشبهها فيها وبهذا جاز الاتيان بها (قوله يعنى حصول الخ) فاللام للعهد (قوله لكونه فعلا مثبتا) فمن كونه ثابتا لا منفيا يفيد الحصول ومن كونه فعلا والفعل يقتضى التجدد المستلزم للعدم يفيد عدم الثبوت اه ع ق وفيه ما تقدم (قوله تقرب الماضى من الحال) المقتضية للمقارنة وفيه أن المطلوب فى الحال المقارنة بالنون لا المقاربة بالباء والاصح أن ذلك فى الماضى المجرد عن قد لانه انما يدل على التقدم عن الحال لا على البعد منها نعم وجود قد أكد فى تلك المقاربة بالباء لكن التأكيد لا يدل على الوجوب ويشترط فى الماضى الموالى لقد أن لا يكون واليا لالا ولا متلوا بأو فلا يقال ما جاء الا قد ضحك ولا لاضربنه قد ذهب أو مكث من ع ق وقال يس بعد كلام قرره فالحاصل أن الواو وقد يمتنعان فى الماضى التالى لالا والمتلو بأو ويجبان عند فقد الضمير نحو جاء زيد وقد طلعت الشمس ويجوز مجيئهما وتركهما وانفراد كل منهما فى الباقى واجتماعهما خير من تركهما وتركهما خير من انفراد الواو وهذا خير من انفراد قد وذكر الرضى أن الواو وقد قد يجتمعان بعد الا نحو ما لقيته الا وقد أكرمنى ومذهب سيبويه عدم جواز حذف قد وتأول حصرت بأنه صفة لموصوف محذوف أى جاؤكم قوما حصرت صدورهم وحملها بعضهم على الدعاء اه ملخصا وقوله ويجوز مجيئهما وتركهما

نقل

نقل قبل ذلك أن البصريين الا الاخفش قائلون بان الماضي لفظا لا يقع حالا الا ومعه قد ظاهرة أو مقدرة
فجواز تركهما مبني على مذهب غيرهم وكتب على قول ع ق وفيه أن المطلوب في الحال المقارنة بالنون الخ
ما نصه دفعه بعضهم بان المقاربة بمنزلة المقارنة فان القريب من الشئ في حكمه وانما أطلق الآن على الزمان
القريب من الحال قال الفنري ولا يخلو عن شوب لان الظاهر أن المعتبر في الحال حقيقة المقارنة لا ما هو
في حكمها ولذا قال الفاضل المحشي اذا قلت جاءني زيد ركب كان المفهوم كون الركوب ماضيا بالنسبة الى
المجئ متقدما عليه فلا تحصل مقارنة الحال لعاملها واذا دخلت عليه قد قربته من المجئ وتفهم المقارنة
بينهما فكأن ابتداء الركوب كان متقدما على المجئ لكن قارنه أي قارن الركوب لا ابتداءه المجئ
(قوله وهو أن الحال التي نحن بصددها) وهي الحال النحوية المقارن وقوعها وقوع العامل (قوله فتجوز
المقارنة الخ) تفريع على مغايرة الحالين (قوله اذا كان الحال والعامل ماضيين) أي فقولكم فلا يقارن
الحال غير مناسب (قوله كما في قولك الخ) فان مجيئه في السنة الماضية في حال الركوب ينافيه قرب
الركوب من زمن التكلم الذي هو مفاد قد اه ع ق (قوله والاعتذار الخ) قال فيه وغاية ما يمكن أن يقال
في هذا المقام ان حالية الماضي وان كانت بالنظر الى عامله ولفظة قد انما تقربه من حال التكلم فقط
والحالان متباينان لكنهم استبشعوا لفظ الماضي والحالية لتنافي الماضي والحال في الجملة فأتوا بلفظ قد
لظاهر الحالية وقالوا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب فظهر أن تصدير الماضي المثبت بلفظ قد لمجرد
الاستحسان اللفظي اه وحاصله أن المراد أن المضي والحال في الجملة متنافيان فأتى بقد المقربة للحال في
الجملة وفيه أنه يصير التعليل حينئذ وهميا محضا كما قاله ع ق قال والاولى الجواب بأن المضي باعتبار
العامل في الحال والتقريب بقد باعتباره وتقدم أن فيه أيضا خفاء اه فاذا قلت جاءني زيد ركب ربما يفهم
منه أن الركوب ماض بالنسبة للمجئ فيؤتى بقد لتقربه منه تأمل (قوله في الماضي) أي لفظا أو معنى
أعني المضارع المنفي بلم أو لما (قوله دون الحصول) وبهذا خالف المفردة (قوله أي لامتداد النفي) فلا يجوز
أن يقال لما يقدم زيد بالامس وقدم الآن اه ع ق (قوله من حين الانتفاء الى زمان التكلم) قال سم
قد يكون زمان العامل مستقبلا فلا يكون امتداد النفي لزمان التكلم مفيدا للمقارنة فليتأمل اه وسيأتي
الاعتذار عنه في كلام ع ق فتنبه وكتب أيضا قوله من حين الانتفاء اظهار في محل الاضمار وقوله الى زمان
التكلم بادخال الغاية بدليل ما بعده فاندفع ما أوردهنا (قوله وغيرها الخ) قال في الاطول الفرق بين لم ولما
كما بين لا لنفي الجنس ولا بمعنى ليس في أن الاول نص في الاستغراق فلا يمكن تخصيصه فلا يقال لا رجل بل
رجلان والثاني ظاهر فيه ويجامع الاثبات في البعض فلذا لا يصح لما يضرب زيد أمس بل ضرب الآن ويصح
لم يضرب أمس بل ضرب الآن اه (قوله وما) فيه أنها لنفي الحال كليس فالاولى حذفها كذا قرر بعضهم
وأقول مراد الشارح ما مع الماضي بدليل تخصيصه فيما مر المضارع المنفي بلم ولما وليست ما مع الماضي
لنفي الحال بل مع المضارع تأمل (قوله لانتفاء متقدم) بالتنوين وبالاضافة (قوله مع أن الاصل استمراره)
أي الكثير الراجح (قوله أي استمرار ذلك الانتفاء) قال في الاطول أي استمرار الانتفاء لا استمرار الانتفاء
المتقدم كما يستفاد من الشرح لان تحقيقه يؤدي الى أن الاصل استمرار النفي مطلقا اه (قوله لما سيجيء) أي
في التحقيق الآتي (قوله حتى تظهر الخ) عبارة ع ق هذا اذا لم يظهر مغير أما اذا ظهر فلا يقال الاصل بقاؤه
كما اذا شوهد انتفاء ذلك النفي فلا يدل على المقارنة ويعلل حينئذ جواز الامرين بعلة أخرى ولا جل صحة وجود
المغير في غير لما لا يكون قولك مثلا فيما اذا لم يضرب زيد بالامس وعلم ضربه الآن لم يضرب زيد بالامس لكنه
ضرب اليوم تناقضا بل يكون تخصيصا لدلالة الاصل اه (قوله فيحصل الخ) قال ع ق وانما حصلت المقارنة
بالاستمرار الى زمان التكلم لانا بنينا على أن الدلالة على حال التكلم كما في المضارع تدل على المقارنة وقد علمت
ما فيه فاذا قلت جاء لم يتكلم أفاد المقارنة لنفي بسبب كون الاصل استمراره اه (قوله أي بالنفي) الموصوف
بأن الاصل بقاؤه اه ع ق وكتب أيضا قوله أي بالنفي أي الانتفاء ولو عبر به لكان أوضح لانه الذي تقدم ذكره

وهو أن الحال التي نحن
بصددها غير الحال التي تقابل
الماضي وتقرب قد الماضي
منها فتجوز المقارنة اذا كان
الحال والعامـــل ماضيين
ولفظ قد انما يقرب الماضي
من الحال التي هي زمان
التكلم وربما تبعده عن
الحال التي نحن بصددها كما
في قولك جاءني زيد في السنة
الماضية وقد ركب فرسه
والاعتذار عن ذلك مذكور
في الشرح (وأما المنفي) أي
وأما جـــواز الامرين في
الماضي المنفي (فلدلالته
على المقارنة دون الحصول
أما الاول) أي دلالته على
المقارنة (فلان لما للاستغراق)
أي لامتداد النفي من حين
الانتفاء الى زمان التكلم
(وغيرها) أي غير لما مثل لم
وما (لانتفاء متقدم) على
زمان التكلم (مع أن الاصل
استمراره) أي استمرار ذلك
الانتفاء لما سيجيء حتى
تظهر قرينة على الانقطاع
كما في قولنا لم يضرب زيد
أمس لكنه ضرب اليوم
(فيحصل به) أي بالنفي أو بأن
الاصل فيه الاستمرار (الدلالة
عليها) أي على المقارنة (عند
الاطـلاق) وترك التقييد
بما يدل على انقطاع ذلك
الانتفاء

(بخلاف المثبت فان وضع الفعل على افادة التجدد) من غير أن يكون الاصل استمراره فاذا قلت ضرب مثلا كفى فى صدقه وقوع الضرب فى جزء من أجزاء الماضى واذا قلت ماضرب أفاد استغراق النفى لجميع أجزاء الزمان الماضى لكن لالقطع بخلاف لماوذلك لانهم قصدوا أن يكون الاثبات والنفى فى طرفى نقيض ولا يخفى أن الاثبات فى الجملة انما ينافيه النفى دائما (وتحقيقه) أى تحقيق هذا الكلام (أن استمرار العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود) يعنى أن بقاء الحادث وهو استمرار وجوده يحتاج الى سبب موجود لانه وجود عقيب وجود ولا بد للوجود الحادث من السبب بخلاف استمرار العدم فانه عدم فلا يحتاج الى وجود سبب بل يكفيه مجرد انتفاء سبب الوجود والاصل فى الحوادث العدم حتى توجد عللها فنفى الجملة لما كان الاصل فى النفى الاستمرار حصل من اطلاقه الدلالة على المقارنة (وأما الثانى) أى عدم دلالته على الحصول (فلكونه منفيا) هذا اذا كانت الجملة فعلية (وان كانت اسمية فالمشهور جواز تركها) أى الواو (لعكس ما مر فى الماضى المثبت) أى لدلالة الاسمية على المقارنة

صريحا (قوله بخلاف المثبت) فلا يفيد الاستمرار المقتضى للمقارنة لا وضعا ولا استصحابا اه ع ق (قوله على افادة التجدد) أى مطلق الثبوت بعد الانتفاء (قوله من غير أن يكون الاصل الخ) لما سيأتى فى التحقيق وكتب أيضا قوله من غير أن يكون الاصل الخ انظره مع قولهم الاصل فى كل ثابت دوامه حتى انه وجه افادة الاسمية الدوام بذلك (قوله واذا قلت ماضرب الخ) هذا يدل على استمرار النفى فى جميع أجزاء الماضى ولا يدل على بقائه فى الحال لتحصل المقارنة فالوجه أن يقال فى بيان المقارنة أن الاصل استمرار النفى اه سم (قوله استغراق النفى لجميع) أى النفى للحدث فى جميع الخ إما بمراعاة الاصل كما تقدم وإما لان الفعل حينئذ كالنكرة فى سياق النفى اه ع ق (قوله وذلك) أى كون النفى يفيد الاستمرار والاثبات لا يفيده ثم ان هذا لا يتم الا بكلام المتن فى التحقيق والا فالتناقض يتأتى بالعكس (قوله فى طرفى نقيض) المراد بالنقيض الجنس الشامل للتعدد والمراد طرفان هما نقيضان أو المراد بالنقيض التناقض وفى على كل زائدة تأمل (قوله ولا يخفى أن الاثبات فى الجملة) أى فى زمن ما فلا يكذب الاثبات فى بعض الازمنة الا اذا صدق النفى فى جميعها (قوله انما ينافيه النفى دائما) اذ لو كان النفى كالاثبات مقيدا بجزء من أجزاء الزمان لم يتحقق التناقض لجواز تغاير الجزأين فاكتفوا فى الاثبات بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصدوا فى النفى الاستغراق كذا فى المطول قال السيد ظاهر هذا الكلام يشعر بأن نحو لم يضرب زيد يدل على استغراق النفى للزمان الماضى وضعا وما تقدم يدل على أن الاستغراق انما يستفاد من خارج بناء على أن الاصل استمراره وهذا هو المفهوم منه بحسب أصل الوضع وما ذكره ههنا انما يفهم منه اذا قوبل الاثبات بالنفى وقيل فى رد من قال ضرب زيدا انه لم يضرب اه (قوله أى تحقيق هذا الكلام) عبارة الاطول أى تحقيق أن الاصل استمرار النفى (قوله لا يفتقر الى سبب) أى الى وجود سبب اذ سببه عدم السبب والا فلا بد للممكن من سبب سواء فيه وجوده وعدمه انما لا يفتقر عدمه الى سبب هو الممتنع لذاته اه أطول واليه أشار الشارح بقوله فى شرح كلام المصنف الى سبب موجود وقوله الى وجود سبب (قوله يحتاج الى سبب موجود لانه وجود عقيب وجود الخ) مبنى على أن الوجود غير الموجود وأنه من الاحوال التى هى من الاعراض التى هى من متعلقات القدرة وعلى أن العرض لا يبقى زمانين أما على القول بأن الوجود عين الموجود والقول بان العرض يبقى زمانين فليس هناك وجود عقيب وجود ولا للوجود الحادث احتياج الى سبب حتى يحتاج بقاء الحادث الى سبب لانه على ماذكر لا تتعلق القدرة بالذوات الا حال ايجادها ثم هى بعد ذلك فى قبضة القدرة ان شاء المولى أبقاها وان شاء أعدمها وابقاؤها على هذا ببقاء العرض الاول (قوله ولا بد للوجود الحادث من السبب) هو امداد الذات بالاعراض المقتضية استمرار وجودها (قوله حصل من اطلاقه) أى عما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء (قوله حصل من اطلاقه الدلالة على المقارنة) قال فى المطول وقد عرفت ما فيه اه أى من أن المطلوب فى الحال مقارنة حصول مضمونها لحصول مضمون العامل ولو كان فى الاستقبال لا لزمان التكلم واللازم من الاستمرار المذكور هو المقارنة لزمان التكلم فأين هذا من ذاك فتدبر اه سم (قوله هذا) أى ماذكر من التفصيل (قوله فالمشهور) أى عند علماء العربية اه ع ق (قوله جواز تركها) أى والاتيان بها وانما نص على جواز الترك لانه هو المختلف فيه وأما الاتيان فلم يقل أحد بامتناعه ع ق (قوله لعكس الخ) بين المصنف أن علة الجواز تخلف أحد الامرين المعلل بهما منع الواو فى المضارع المثبت فقول الشارح لدلالة الاسمية على المقارنة ناظر لجواز الترك وقوله لا على حصول الخ ناظر لجواز الدخول (قوله أى لدلالة الخ) أورد على التعليل أن نحو جاءنى زيد وعمرو يتكلم مما أخبر فيه بالمضارع المثبت يدل كما تقدم على الحصول والمقارنة معا فينتقض ماذكر فى الجملة الاسمية وقد يجاب بأن التعليل ناظر الى أصل الجملة الاسمية وذلك كاف لان هذه الامور بيان لعلل ماوقع لمجرد الضبط بالمناسبة لا بيان الامور المبينة للاحكام والا فكل ماذكر المصنف مختل عند التحقيق كما تقدم وورد أيضا ان كون الجملة الاسمية للدوام والثبوت يقتضى خروج الكلام عما نحن بصدده لان الكلام فى الحال

المتنقلة

المنتقلة وأما غيرها فقد تقدم امتناع الواو فيها مطلقا وقد يجاب أيضا بما أشير اليه من أن ذلك منظور فيه الى الاصل واكتفى بذلك على وجه التوسع والا فكونها منتقلة يمنع ذلك الاصل اه ع ق (قوله لكونها مستمرة) حتى فى زمن التكلم وقد بنينا على أن المقارنة يقتضيها الحصول زمن التكلم على ما فيه من البحث السابق بيانه ع ق (قوله نحو كلمته فوه الى فى) أى ويجوز أن يقال وفوه الى فى وأما وجوب سقوطها فى الاسمية المعطوفة على المفردة كقوله تعالى فجاءها بأسنا بياتا أوهم قائلون فلعروض كراهية الجمع بين واو الحال التى أصلها العطف اذ هى للربط الذى هو كالعطف وحرف العطف الذى هو أو اه ع ق وكتب أيضا قوله فوه الى فى ويروى فاه الى فى وفى تخريجه أقوال منها أنه على تقدير جاعلا انظر يس (قوله بمعنى مشافها) فيه اشارة الى أنها حال من التاء ولذا قال ع ق مشافها له (قوله على عدم الثبوت) بل دلالتها على الثبوت قال السيرامى فى هذا التعليل نظر لان الدلالة على الثبوت المقتضى للمقارنة يقتضى ترك الواو كما تقدم أى فى قوله لعكس ما مر فى الماضى المثبت اه ومثله فى الاطول حيث قال لعدم دلالتها على عدم الثبوت هذا علة جواز الترك ومدار الاولوية على قوله مع ظهور الاستئناف فيها فالاولى الاكتفاء به اه وقال الفنرى يريد أنه اذا انتفت الدلالة على عدم الثبوت بل دلت على الثبوت لم تكن دالة على حصول صفة غير ثابتة بل على حصول صفة ثابتة فكانت مخالفة للحال المفردة من هذه الحيثية مع ظهور الاستئناف فكان دخول الواو أولى اه وحاصل البحث تعارض التعليلين وحاصل الجواب اختلافهما بالحيثية (قوله مع ظهور الخ) فالعلة مجموع الامرين وكتب أيضا قوله مع ظهور الاستئناف فيها دون الفعلية لان الاسمية قد يكون جزآها جامدين فلا يكون فيها ما فى المفردة من الاشتقاق فبعدت عن المفردة بخلاف الفعلية فانها دائما مشتقة فقربت منها فلا يظهر فيها استئناف كما يظهر فى الاسمية والحاصل أنها بعدت عن المفردة من دلالتها على الثبوت ومن ظهور الاستئناف (قوله أى وأنتم من أهل العلم) أى ومن شأن العالم التمييز بين الاشياء فلا يدعى مساواة الحق للباطل اه ع ق وكتب أيضا قوله وأنتم من أهل العلم والمعرفة أى فيكون الفعل بمنزلة اللازم وقوله أو وأنتم تعلمون ما بينهما الخ أى فيكون مفعوله مقدرا (قوله ما بينهما) أى الله والانداد (قوله وقال عبد القاهر) هذا مقابل المشهور لان المشهور معمم وهنا مفصل (قوله سواء كان خبره فعلا) ظاهره أنه لا فرق بين الماضى وغيره وانظر اذا كان خبره ظرفا اه يس (قوله لان الجملة) أى الحالية أطول (قوله حتى تدخل الخ) غاية فى النفى وقوله فى صلة العامل أى فيما يتصل بالعامل أى يتعلق به بأن تكون قيدا من قيوده ويكون ذلك ظاهرا بدون الواو وكتب أيضا قوله حتى تدخل فى صلة العامل قال الفنرى المراد من الدخول فى صلة العامل أن تجعل قيدا من قيوده تابعا له فى الاثبات وعدم جعلها اثباتا مستقلا والمراد بالاستئناف اللغوى الذى ذكره عكسه اه قال سم فعلم أنه ليس المراد بالدخول فى صلة العامل مطلق كونه قيدا له بل كونه قيدا له على الوجه المذكور فلا ينافى عدم الدخول فى صلة العامل بهذا المعنى كونه قيدا له فى الجملة كما هو صريح كلام الشيخ فى نحو جاء زيد وهو يسرع الخ فانه اعترف بأن هذه الجملة حال كما نقله عنه المصنف واعترف بأنه يمتنع دخولها فى صلة العامل فكان الحاصل أن الحال تارة تتبع العامل فى الاثبات بأن تثبت لذى الحال ابتداء لا بواسطة اثبات الحال لضميره المنفصل أو صريح اسمه وتارة تستقل الحال بالاثبات بأن تثبت لضمير ذى الحال المنفصل او لصريح اسمه كما فى يسرع ومسرع فى مثال المصنف فالاولى تكون بدون الواو والثانية لا تكون الا بالواو اه وكتب أيضا على قوله فى صلة العامل ما نصه أى عامل الحال اه أطول (قوله وتنضم اليه الخ) عطف لازم أو تفسير مراد (قوله وتقدر تقدير المفرد) فاذا قلت جاء زيد يركب فالمثبت هو المجىء حال الركوب لا مجىء مقيد باثبات مستأنف فهو فى تقدير جاء زيد راكبا (قوله وهذا) أى ما ذكر من الدخول فى صلة العامل والانضمام اليه فى الاثبات وتقديره تقدير المفرد مما يمتنع الخ أى وهذا المذكور المقتضى للترك ممتنع فالترك ممتنع فالاتيان بها واجب وهو المطلوب (قوله والا) بأن أعدته بدون قصد الاستئناف وعبارة ع ق

لكونها مستمرة لا على حصول صفة غير ثابتة لدلالتها على الدوام والثبات (نحو كلمته فوه الى فى) بمعنى مشافها (و) أيضا المشهور (أن دخولها) أى الواو (أولى) من تركها (لعدم دلالتها) أى الجملة الاسمية (على عدم الثبوت مع ظهور الاستئناف فيها فحسن زيادة رابط نحو) قوله تعالى (فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون) أى وأنتم من أهل العلم والمعرفة أو وأنتم تعلمون ما بينهما من التفاوت (وقال عبد القاهر ان كان المبتدأ) فى الجملة الاسمية الحالية (ضمير ذى الحال وجبت الواو) سواء كان خبره فعلا (نحو جاء زيد وهو يسرع أو) اسما نحو جاء زيد (وهو مسرع) وذلك لان الجملة لا يترك فيها الواو حتى تدخل فى صلة العامل وتنضم اليه فى الاثبات وتقدر تقدير المفرد فى أن لا يستأنف لها الاثبات وهذا مما يمتنع فى نحو جاء زيد وهو يسرع أو وهو مسرع لانك اذا أعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة اعادة اسمه صريحا فى أنك لا تجد سبيلا الى أن تدخل يسرع فى صلة المجىء وتضمه اليه فى الاثبات لان اعادة ذكره لا تكون حتى تقصد استئناف الخبر عنه بأنه يسرع والا لكنت تركت المبتدأ

(بخلاف المثبت فان وضع الفعل على افادة التجدد) من غير أن يكون الاصل استمراره فاذا قلت ضرب مثلا كفى فى صدقه وقوع الضرب فى جزء من أجزاء الماضى واذا قلت ماضرب أفاد استغراق النفى لجميع أجزاء الزمان الماضى لكن لاقطعا بخلاف لما وذلك لانهم قصدوا أن يكون الاثبات والنفى فى طرفى نقيض ولايخفى أن الاثبات فى الجملة انما ينافيه النفى دائما (وتحقيقه) أى تحقيق هذا الكلام (أن استمرار العدم لايفتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود) يعنى أن بقاء الحادث وهو استمرار وجوده يحتاج الى سبب موجود لانه وجود عقيب وجود ولابد للوجود الحادث من السبب بخلاف استمرار العدم فانه عدم فلا يحتاج الى وجود سبب بل يكفيه مجرد انتفاء سبب الوجود والاصل فى الحوادث العدم حتى توجد عللها فنفى الجملة لما كان الاصل فى النفى الاستمرار حصل من اطلاقه الدلالة على المقارنة (وأما الثانى) أى عدم دلالته على الحصول (فلكونه منفيا) هذا اذا كانت الجملة فعلية (وان كانت اسمية فالمشهور جواز تركها) أى الواو (لعكس مامر فى الماضى المثبت) أى الدلالة الاسمية على المقارنة

صريحا (قوله بخلاف المثبت) فلا يفيد الاستمرار المقتضى للمقارنة لاوضعا ولا استعمالا اه ع ق (قوله على افادة التجدد) أى مطلق الثبوت بعد الانتفاء (قوله من غير أن يكون الاصل الخ) لما سيأتى فى التحقيق وكتب أيضا قوله من غير أن يكون الاصل الخ انظره مع قولهم الاصل فى كل ثابت دوامه حتى انه وجه افادة الاسمية الدوام بذلك (قوله واذا قلت ماضرب الخ) هذا يدل على استمرار النفى فى جميع أجزاء الماضى ولا يدل على بقائه فى الحال لتحصل المقارنة فالوجه أن يقال فى بيان المقارنة أن الاصل استمرار النفى اه سم (قوله استغراق النفى لجميع) أى النفى للحدث فى جميع الخ إما بإجراء ما ةالاصل كما تقدم وإما لان الفعل حينئذ كالنكرة فى سياق النفى اه ع ق (قوله وذلك) أى كون النفى يفيد الاستمرار والاثبات لايفيده ثم ان هذا لايتم الابكلام المتن فى التحقيق والافالتناقض يتأتى بالعكس (قوله فى طرفى نقيض) المراد بالنقيض الجنس الشامل للتعدد والمراد طرفان هما نقيضان أو المراد بالنقيض التناقض وفى على كل زائدة يتأمل (قوله ولايخفى أن الاثبات فى الجملة) أى فى زمن ما فلا يكذب الاثبات فى بعض الازمنة الا اذا صدق النفى فى جميعها (قوله انما ينافيه النفى دائما) اذلو كان النفى كالاثبات مقيدا بجزء من أجزاء الزمان لم يتحقق التناقض لجواز تغاير الجزأين فاكتفوا فى الاثبات بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصدوا فى النفى الاستغراق كذا فى المطول قال السيد ظاهر هذا الكلام يشعر بأن نحو لم يضرب زيد يدل على استغراق النفى للزمان الماضى وضعا وما تقدم يدل على أن الاستغراق انما يستفاد من خارج بناء على أن الاصل استمراره وهذا هو المفهوم منه بحسب أصل الوضع وماذكره ههنا انما يفهم منه اذا قوبل الاثبات بالنفى وقيل فى رد من قال ضرب زيد انه لم يضرب اه (قوله أى تحقيق هذا الكلام) عبارة الاطول أى تحقيق أن الاصل استمرار النفى (قوله لايفتقر الى سبب) أى الى وجود سبب اذ نسبته عدم السبب والا فلا بد للممكن من سبب سواء فيه وجوده وعدمه انما لايفتقر عدمه الى سبب هو الممتنع لذاته اه أطول واليه أشار الشارح بقوله فى شرح كلام المصنف الى سبب موجود وقوله الى وجود سبب (قوله يحتاج الى سبب موجود لانه وجود عقيب وجود الخ) مبنى على أن الوجود غير الموجود وأنه من الاحوال التى هى من الاعراض التى هى من متعلقات القدرة وعلى أن العرض لايبقى زمانين أما على القول بأن الوجود عين الموجود والقول بان العرض يبقى زمانين فليس هناك وجود عقيب وجود ولا للوجود الحادث احتياج الى سبب حتى يحتاج بقاء الحادث الى سبب لانه على ماذكر لاتتعلق القدرة بالذوات الا حال ايجادها ثم هى بعد ذلك فى قبضة القدرة ان شاء المولى أبقاها وان شاء أعدمها وابقاؤها على هذا ببقاء العرض الاول (قوله ولابد للوجود الحادث من السبب) هو امداد الذات بالاعراض المقتضية استمرار وجودها (قوله حصل من اطلاقه) أى عما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء (قوله حصل من اطلاقه الدلالة على المقارنة) قال فى المطول وقد عرفت ما فيه اه أى من أن المطلوب فى الحال مقارنة حصول مضمونها لحصول مضمون العامل ولو كان فى الاستقبال لا لزمان التكلم واللازم من الاستمرار المذكور هو المقارنة لزمان التكلم فأين هذا من ذلك فتدبر اه سم (قوله هذا) أى ماذكر من التفصيل (قوله فالمشهور) أى عند علماء العربية اه ع ق (قوله جواز تركها) أى والاتيان بها وانما نص على جواز الترك لانه هو المختلف فيه وأما الاتيان فلم يقل أحد بامتناعه ع ق (قوله لعكس الخ) بين المصنف أن علة الجواز تخلف أحد الامرين المعلل بهما منع الواو فى المضارع المثبت فقول الشارح لدلالة الاسمية على المقارنة ناظر لجواز الترك وقوله لا على حصول الخ ناظر لجواز الدخول (قوله أى لدلالة الخ) أورد على التعليل أن نحو جاءنى زيد وعمرو يتكلم مما خبر فيها بالمضارع المثبت يدل كما تقدم على الحصول والمقارنة معا فينتقض ماذكر فى الجملة الاسمية وقد يجاب بأن التعليل ناظر الى أصل الجملة الاسمية وذلك كاف لان هذه الامور بيان لعلل ما وقع لمجرد الضبط بالمناسبة لابيان الامور المبينة للاحكام والافكل ماذكر المصنف مختل عند التحقيق كما تقدم وورد أيضا ان كون الجملة الاسمية للدوام والثبوت يقتضى خروج الكلام عما نحن بصدده لان الكلام فى الحال

[illegible]نها مستمرة لا على
حصول صفة غير ثابتة
لدلالتها على الدوام والثبات
(نحو كلمته فوه الى فىّ)
بمعنى مشافها (و) أيضا
المشهور (أنّ دخولها)
أى الواو (أولى) من
تركها (لعدم دلالتها) أي
الجملة الاسمية (على عدم
الثبوت مع ظهور
الاستئناف فيها فحسن
زيادة رابط نحو) قوله تعالى
"(فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم
تعلمون) أى وأنتم من أهل
العلم والمعرفة أو وأنتم
تعلمون ما بينهما من
التفاوت (وقال عبد
القاهر ان كان المبتدا) فى
الجملة الاسمية الحالية
(ضمير ذى الحال وجبت
الواو) سواء كان خبره
فعلا (نحو جاء زيد وهو
يسرع أو) اسما نحو جاء
زيد (وهو مسرع) وذلك
لان الجملة لا يترك فيها الواو
حتى تدخل فى صلة العامل
وتنضم اليه فى الاثبات
وتقدر تقدير المفرد فى أن
لا يستأنف لها الاثبات
وهذا مما يمتنع فى نحو جاء
زيد وهو يسرع أو وهو
مسرع لانك اذا أعدت
ذكر زيد وجئت بضميره
المنفصل المرفوع كان
بمنزلة اعادة اسمه صريحا فى
أنك لا تجد سبيلا الى أن
تدخل يسرع فى صلة المجىء
وتضمه اليه فى الاثبات لان
اعادة ذكره لا تكون حتى
تقصد استئناف الخبر عنه بأنه يسرع والا لكنت تركت المبتدأ

المنتقلة وأما غيرها فقد تقدم امتناع الواو فيها مطلقا وقد يجاب أيضا بما أشير اليه من أن ذلك منظور فيه الى الاصل واكتفى بذلك على وجه التوسع والا فكونها منتقلة يمنع ذلك الاصل اه ع ق (قوله لكونها مستمرة) حتى فى زمن التكلم وقد بنينا على أن المقارنة يقتضيها الحصول زمن التكلم على ما فيه من البحث السابق بيانه ع ق (قوله نحو كلمته فوه الى فىّ) أى ويجوز أن يقال وفوه الى فىّ وأما وجوب سقوطها فى الاسمية المعطوفة على المفردة كقوله تعالى فجاءها بأسنا بياتا أو هم قائلون فلعروض كراهية الجمع بين واو الحال التى أصلها العطف اذ هى للربط الذى هو كالعطف وحرف العطف الذى هو أو اه ع ق وكتب أيضا قوله فوه الى فىّ ويروى فاه الى فىّ وفى تخريجه أقوال منها أنه على تقدير جاعلا انطريس (قوله بمعنى مشافها) فيه اشارة الى أنها حال من التاء ولذا قال ع ق مشافها له (قوله على عدم الثبوت) بل دلالتها على الثبوت قال السيرامى فى هذا التعليل نظر لان الدلالة على الثبوت المقتضى للمقارنة يقتضى ترك الواو كما تقدم أى فى قوله لعكس ما مر فى الماضى المثبت اه ومثله فى الاطول حيث قال لعدم دلالتها على عدم الثبوت هذا علة جواز الترك ومدار الاولوية على قوله مع ظهور الاستئناف فيها فالاولى الاكتفاء به اه وقال الفنرى يريد أنها اذا انتفت الدلالة على عدم الثبوت بل دلت على الثبوت لم تكن دالة على حصول صفة غير ثابتة بل على حصول صفة ثابتة فكانت مخالفة للحال المفردة من هذه الحيثية مع ظهور الاستئناف فكان دخول الواو أولى اه وحاصل البحث تعارض التعليلين وحاصل الجواب اختلافهما بالحيثية (قوله مع ظهور الخ) فالعلة مجموع الامرين وكتب أيضا قوله مع ظهور الاستئناف فيها دون الفعلية لان الاسمية قد يكون جزآها جامدين فلا يكون فيها ما فى المفردة من الاشتقاق فبعدت عن المفردة بخلاف الفعلية فانها دائما مشتقة فقربت منها فلا يظهر فيها استئناف كما يظهر فى الاسمية والحاصل أنها بعدت عن المفردة من دلالتها على الثبوت ومن ظهور الاستئناف (قوله أى وأنتم من أهل العلم) أى ومن شأن العالم التمييز بين الاشياء فلا يدعى مساواة الحق للباطل اه ع ق وكتب أيضا قوله وأنتم من أهل العلم والمعرفة أى فيكون الفعل بمنزلة اللازم وقوله أو وأنتم تعلمون ما بينهما الخ أى فيكون مفعوله مقدرا (قوله ما بينهما) أى الله والانداد (قوله وقال عبد القاهر) هذا مقابل المشهور لان المشهور معمم وهنا مفصل (قوله سواء كان خبره فعلا) ظاهره أنه لا فرق بين الماضى وغيره وانظر اذا كان خبره ظرفا اه يس (قوله لان الجملة) أى الحالية أطول (قوله حتى تدخل الخ) غاية فى النفى وقوله فى صلة العامل أى فيما يتصل بالعامل أى يتعلق به بأن تكون قيدا من قيوده ويكون ذلك ظاهرا بدون الواو وكتب أيضا قوله حتى تدخل فى صلة العامل قال الفنرى المراد من الدخول فى صلة العامل أن تجعل قيدا من قيوده تابعا له فى الاثبات وعدم جعلها اثباتا مستقلا والمراد بالاستئناف اللغوى الذى ذكره عكسه اه قال سم فعلم أنه ليس المراد بالدخول فى صلة العامل مطلق كونه قيدا له بل كونه قيدا له على الوجه المذكور فلا ينافى عدم الدخول فى صلة العامل بهذا المعنى كونه قيدا له فى الجملة كما هو صريح كلام الشيخ فى نحو جاءنى زيد وهو يسرع الخ فانه اعترف بأن هذه الجملة حال كما نقله عنه المصنف واعترف بأنه يمتنع دخولها فى صلة العامل فكان الحاصل أن الحال تارة تتبع العامل فى الاثبات بأن تثبت لذى الحال ابتداء لا بواسطة اثبات الحال لضميره المنفصل أو صريح اسمه وتارة تستقل الحال بالاثبات بأن تثبت لضمير ذى الحال المنفصل أو لصريح اسمه كما فى يسرع ومسرع فى مثال المصنف فالاولى تكون بدون الواو والثانية لا تكون الا بالواو اه وكتب أيضا على قوله فى صلة العامل ما نصه أى عامل الحال اه أطول (قوله وتنضم اليه الخ) عطف لازم أو تفسير مراد (قوله وتقدر تقدير المفرد) فاذا قلت جاء زيد يركب فالمثبت هو المجىء حال الركوب لا مجىء مقيد باثبات مستأنف فهو فى تقدير جاء زيد راكبا (قوله وهذا) أى ما ذكر من الدخول فى صلة العامل والانضمام اليه فى الاثبات وتقديره تقدير المفرد مما يمتنع الخ أى وهذا المذكور المقتضى للترك ممتنع فالترك ممتنع فالاتيان بها واجب وهو المطلوب (قوله والا) بأن أعدته بدون قصد الاستئناف وعبارة ع ق

بتضعيفه وجعلته لغوا في البين
وجرى مجرى أن تقول
جاءني زيد وعمرو يسرع
أمامه ثم تزعم أنك لم
تستأنف كلاما ولم تبتدئ
للسرعة اثباتا وعلى هذا
فالاصل والقياس أن لا
تجيء الجملة الاسمية الا مع
الواو وما جاء بدونه فسبيله
سبيل الشيء الخارج عن
قياسه وأصله بضرب من
التأويل ونوع من التشبيه
هذا كلامه في دلائل
الاعجاز وهو مشعر بوجوب
الواو في نحو جاء زيد وزيد يسرع
أو مسرع وجاء زيد وعمرو
يسرع أو مسرع أمامه
بالطريق الاولى ثم قال
الشيخ (وان جعل نحو على
كتفه سيف حالا كثر فيها)
أي في تلك الحال (تركها)
اي ترك الواو (نحو) قول
بشار
* اذا أنكرتني بلدة أو
نكرتها *
(خرجت مع البازي علي
سواد) أي بقية من الليل
يعني اذا لم يعرف قدري
أهل بلدة أو لم أعرفهم
خرجت منهم مصاحبا
للبازي الذي هو أبكر
الطيور مشتملا على شيء
من ظلمة الليل غير منتظر
لاسفار الصبح فقوله على
سواد حال ترك فيها الواو ثم
قال الشيخ الوجه

ولو لم تقصد الاستئناف لوجب أن تقول مسرعا أو يسرع لان المضارع كالوصف في أول وهلة فيكون داخلا في ثبوت العامل ولو قصدت هذا المعنى أعني ضمها اليه ضم المفردة لكنت قد تركت المبتدأ الخ (قوله بتضعيفه) بكسر الضاد كما في الحفيد أي مكان الضياع (قوله وجعلته لغوا في البين) أي ملغوا عن الاعتبار ومزيدا في البين وهو تفسير لقوله تركت الخ وكتب أيضا ما نصه لحصول الفائدة بدون الضمير فاذا أتيت به يشعر بقصد الاستئناف المنافي للاتصال فلا يستقل بافادة الربط فتجب الواو (قوله في البين) أي فيما بين الحال وعاملها لان القصد حينئذ الى نفس تلك الحال المفردة التي ليس لها في صيغة التركيب اثبات زائد على اثبات عاملها اه ع ق (قوله وجرى) معطوف على قوله كنت وضمير جرى يرجع الى المبتدأ أي وجرى ذلك المبتدأ مجرى عمرو في أن تقول الخ أو الى قولك جاء زيد وزيد يسرع (قوله ثم تزعم الخ) أي وهذا لا يصدر من العقلاء (قوله ولم تبتدئ للسرعة) فيه اشارة الى أن الحال في الحقيقة يسرع ومسرع في المثالين اه سم (قوله لا تجيء الجملة الاسمية الخ) شامل لكل جملة اسمية بلا تقييد بالمبتدأ فيها ضمير ذي الحال كما هو ظاهر كلام المصنف ويدل على ذلك تمثيله لما خرج عن القياس والاصل بنحو فوه الى في اه سم (قوله بضرب من التأويل) كما في قوله تعالى بياتا أو هم قائلون بترك الواو فيها بتأويل أن الواو حرف العطف فلا تجتمع مع حرف عطف آخر أو بضرب من التشبيه بالمفرد كما في قولك كلمته فوه الى في لانه يتبادر منه أن المعنى مشافها وكذلك قوله تعالى قلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو أي متعادين وهذا التأويل لا يحسن في نحو جاء زيد وهو يسرع ولذلك قيل ان اسقاط الواو فيه خبيث لان التأويل فيه ليس باستخراج معنى من الجملة يعبر عنه بالمفرد قد باح به السياق فعدل عنه لمعنى في الجملة كالتصريح بعداوة بعضهم بعضا المفيد للتقريع على التعادي من الابعاض مع شمول الجنس لهم بخلاف قولنا متعادين فليس صريحا في ذلك ولو اقتضاه وانما التأويل باسقاط الضمير اه ع ق وقد علم بهذا وجه العدول عن المفرد الى الجملة مع أنها في موضع الحال المفردة راجع ع ق (قوله وهو مشعر الخ) اعتراض على المصنف وكتب أيضا قوله وهو مشعر الخ وافقه السيد على ذلك والعصام معهما كلام انظره في أطوله (قوله وجاء زيد وعمرو يسرع الخ) بل جاء زيد وعمرو الخ أولى وأولى (قوله بالطريق الاولى) أي وظاهر كلام المصنف خلافه اه ع ق ووجه الاولوية أنه جعلهما مشبها بهما حيث قال أولا كان بمنزلة الخ وقال ثانيا جرى مجرى الخ ولا ريب أن للمشبه به أقوى وعلل بعضهم الاولوية بأن الاستئناف هنا أظهر لان الضمير أقرب الى الاسم من الظاهر أو من الاجنبي (قوله نحو على كتفه سيف) مما تقدم فيه الظرف أو المجرور على اسم مرفوع (قوله اذا أنكرتني بلدة الخ) على حذف مضاف أي أهل بلدة أو على الاسناد المجازي وأنكر ونكر بكسر العين واستنكر كلها بمعنى واحد يقال نكرت الرجل نكرا ونكورا اذا استنكرته والبازي بسكون الياء طائر معروف وجمعه بزاة والباز لغة في البازي وجمعه أبواز وبيزان اه فنري (تنبيه) بقي من الاقسام الجملة الشرطية والنحاة على منع وقوعها حالا فلا يقال جاءني زيد ان يسأل يعط وزعموا أنه اذا أريد ذلك لزم أن تجعل الشرطية خبرا عن ضمير ذي الحال نحو جاءني زيد وهو ان يسأل يعط فيكون الواقع موقع الحال الاسمية لا الشرطية كذا في المطول والاطول ولصاحب الاطول معهم مناقشة فراجعه وفي يس أن أبا حيان جوز وقوعها حالا وأنها اذا وقعت حالا لزمت الواو خلافا لابن جني وأن صاحب العروس قال ينبغي تقييد الجملة الشرطية الواقعة حالا بما اذا كان جوابها خبرا فانها حينئذ تكون خبرية وأما اذا كان جوابها انشاء فان الشرطية تكون انشائية والانشاء لا يقع حالا ثم قال في المطول وأما الواو الداخلة على الشرط المدلول على جوابه بما قبله وذلك اذا كان ضد الشرط المذكور أولى باللزوم لما قبل الشرط المذكور الذي هو كالعوض عن الجزاء كقولك أكرمه وان يشتمني واطلبوا العلم ولو بالصين فذهب صاحب الكشاف الى أنها للحال والعامل فيها ما تقدمه من الكلام وعليه الجمهور وقيل للعطف على محذوف هو ضد الشرط المذكور أي أكرمه ان لم يشتمني وان شتمني واطلبوا العلم لو لم يكن

بالصين ولو كان بالصين وقيل اعتراضية والجملة معترضة اه وعلى كونها للحال تخرج الشرط عن طلب الجزاء فلا جواب له كما فى الاطول والدماميني وعلى كونها اعتراضية يكون من الاعتراض القابل وهو ما يجيء بعد تمام الكلام ومثل له فى المطول بقوله عليه الصلاة والسلام أنا سيد ولد آدم ولا فخر (قوله أن يكون الاسم) كسواد (قوله فاعلا بالظرف) لاستلزام هذا الوجه نفى تقديم ما أصله التأخير ع ق (قوله لاعتماده على ذى الحال) أى صاحبها كالتاء فى خرجت (قوله ههنا) أى فى مقام الحالية خصوصا أى بالخصوص أى لا الخبرية والوصفية (قوله أن الظرف) نائب فاعل يقدر (قوله فى تقدير اسم الفاعل) أى فهو فى تأويل المفرد فكثر الترك فيه وقوله الا أن يقدر فعل ماض أى لان الترك كثير فيه أيضا ولا يقدر مضارعا لان الواو يجب تركها معه (قوله وفيه بحث) وجهه أنه ان كان سبب قوله خصوصا كون الاصل فى الحال الافراد فيقال كذلك الخبر والوصف وان كان غيره فلم يبينه ويرد عليه أيضا أن تجويز تقدير المضارع لا يمنع وجود الواو لانه عند وجود الواو يقدر بالماضى لا بالمضارع وعند انتفائه يقدر بالمضارع ان شئنا ولو كان تجويز تقدير ما يمتنع معه الواو مانعا من الواو لمنع تجويز تقدير اسم الفاعل لان الواو ممتنعة مع وجوده بالاحرى وقد تبين بما ذكر أن لا مانع من تقدير المضارع فى نحو على كتفه سيف ان جعل الاسم مرفوعا على أنه فاعل اه ع ق وقوله ان كان سبب قوله الخ عبارة سم ان كان سبب تقدير اسم الفاعل ههنا خصوصا الخ وقوله وان كان غيره فلم يبينه قال الفنرى انما جعل قوله خصوصا احترازا عن الظرف الواقع صلة للموصول لم يرد الخبر والنعت (قوله والظاهر الخ) لا يخفى عليك أن هذا ليس بتوجيه لكلام الشيخ فانه لم يتبين من هذا وجه اختيار الافراد فى الحال على الخصوص بل هو بيان للمقام بوجه لا يرد عليه شئ اه فنرى ويوافقه قول بعضهم ان قول الشارح والظاهر أى فى توجيه كثرة ترك الواو (قوله فى تقدير المفرد) وهذا أولى لنزوعه الى الاصل ع ق (قوله فمن أجل هذا) أى امتناع الواو على تقديرين وعدم وجوبها على تقديرين كثر تركها وترجح لانه جار فى الاربعة وجوبا أو جوازا (قوله وقال الشيخ الخ) هذا يخصص ما تقدم فى الشرح وهو قوله لا يجوز ترك الواو من الجملة الاسمية الا بضرب من التأويل فتأمل سم (قوله ويحسن الترك الخ) قال فى الاطول ولقد أعجب حيث ختم بحث التذنيب بحسن الترك كما ختم بحث الاصل بحسن الوصل (قوله لدخول حرف) أى غير الواو قال فى العروس ويدخل فيه غير كأن من الحروف مثل ان كقوله تعالى وما أرسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ليأكلون الطعام ولا التبرئة كقوله تعالى والله يحكم لا معقب لحكمه اه وانظر بقية الحروف أما ليت ولعل فهما من قبيل الانشاء فلا يقعان حالا كذا فى يس (قوله يحصل بذلك الخ) فيه اشارة الى ان العلة فى حسن الترك فى ذلك ان دخول الحرف يحصل به نوع من الارتباط وقيل لكراهة اجتماع حرفين فى الجملة الحالية ورجحه ع ق وعبارته وانما حسن ترك الواو فيها حينئذ لكراهة اجتماع حرفين فيها وقيل لان دخول الحرف يحصل به نوع من الارتباط فان عنى أن بعض الاحرف فى أصلها يفيد معنى الارتباط كتشبيه ما قبلها بما بعدها فى كأن مثلا أو تعليل ما قبلها بما بعدها فهذا لا يعم الحرف لورود حسن الترك فيما ليس فيه ذلك كلا التبرئة كما فى قوله تعالى والله يحكم لا معقب لحكمه على أن هذا المعنى منتف عن هذه الاحرف حال كون جملها أحوالا اذ لا يخفى أن الجملة الحالية لا يشبه بها وان عنى أنها سدت مسد الواو الرابطة فكأنها ربطت فقد عاد ذلك فى التحقيق الى الاكتفاء بالحرف عن الواو كراهية لاجتماعهما فالتعليل الاول أقرب اه (قوله كقوله) أى الفرزدق ع ق (قوله الحوارد) جمع حارد اه ع ق (قوله من حرد) بكسر الراء حردا بتسكين الراء وتحريكها فهو حارد وحردان والجمع حوارد مثل صاهل وصواهل وطالع وطوالع لان فاعلا اذا كان صفة لغير عاقل كان جمعه على فواعل قياسيا (قوله وجوانبى) تفسير (قوله لما فى حرف التشبيه الخ) أى والعامل فيه كأنما الخ وقولهم الحال لا تأتى من المبتدا محله اذا لم يكن هناك عامل غير الابتداء كما يرشد له تعليلهم ذلك بقولهم لان العامل فيها هو العامل فى صاحبها والابتداء ضعيف لا يعمل عملين اه ولا

أن يكون الاسم فى مثل هذا فاعلا بالظرف لاعتماده على ذى الحال لا مبتدأ وينبغى أن يقدر ههنا خصوصا أن الظرف فى تقدير اسم الفاعل دون الفعل اللهم الا أن يقدر فعل ماض هذا كلامه وفيه بحث والظاهر أن مثل على كتفه سيف يحتمل أن يكون فى تقدير المفرد وأن يكون جملة اسمية قدم خبرها وأن يكون فعلية مقدرة بالماضى أو المضارع فعلى تقديرين تمتنع الواو وعلى تقديرين لا تجب الواو فمن أجل هذا كثر تركها وقال الشيخ أيضا (ويحسن الترك) أى ترك الواو فى الجملة الاسمية (تارة لدخول حرف على المبتدا) يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط (كقوله

فقلت عسى أن تبصرينى كأنما بنىّ حوالىّ الاسود الحوارد) من حرد اذا غضب فقوله بنى الاسود جملة اسمية وقعت حالا من مفعول تبصرينى ولولا دخول كأنما عليها لم يحسن الكلام الا بالواو وقوله حوالى أى فى أكناف وجوانبى حال من بنى لما فى حرف التشبيه

بعترض بمخالفة عامل الحال لعامل صاحبها الجواز عند بعض المحققين أو يقال يكفي طلب حرف التشبيه في المعنى لصاحب الحال وان أهمل عنه (قوله من معنى الفعل) اذهو بمعنى أشبه (قوله برداك) أي ملبوسك وثناه باعتبار لفظي التبجيل والتعظيم المخبربهما عنه مبالغة ولو كان معناهما واحدا واستعارة لفظ الملبوس للوصف معروف للظهور في كل منهما اه ع ق (قوله حال) إما من الاحوال المترادفة بأن تكون الاحوال لصاحبها واحدا كالكاف في يبقيك أو المتداخلة بأن يكون صاحب الحال المتأخرة الاسم الذي تشتمل عليه الحال السابقة مثل أن يجعل برداك تبجيل وتعظيم حالا من ضمير سالما كذا في المطول لكن الاستشهاد بالبيت على المقصود انما يأتي على الاحتمال الاول كما في المطول فليس البيت نصا في المقصود لقيام الاحتمال الثاني وأيضا يحتمل أن يكون برداك فاعلا لسالما ويكون تبجيل بدلا من برداك واذا سلم تبجيل الرجل وتعظيمه فقد سلم الرجل كما في الاطول (قوله ولو لم يتقدمها قوله سالما يحسن الخ) فتركت الواو في الجملة لمناسبة ماقبلها أعني الحال المفردة من ع ق

من معنى الفعل (و) يحسن الترك تارة (أخرى لوقوع الجملة) الاسمية الواقعة حالا (بعقب مفرد) حالا (كقوله الله يبقيك لنا سالما برداك تبجيل وتعظيم) فقوله برداك تبجيل حال ولو لم يتقدمها قوله سالما يحسن فيها ترك الواو

الباب الثامن
(الايجاز والاطناب والمساواة)

الباب الثامن الايجاز والاطناب والمساواة

الثلاثة مقولة بالتشكيك قال الفنري قدم الايجاز تنبيها على أنه يناسبه التقديم في الكلام وأردفه بالاطناب لكونه مقابلا له (قوله فقال السكاكي) أي في الاعتذار عن ترك تعريف الايجاز والاطناب من هذه الثلاثة تعريفا يعين القدر لكل منهما بحيث لا يزيد ولا ينقص اه ع ق (قوله أما الايجاز والاطناب الخ) لم يذكر أن المساواة من الامور النسبية والاقرب أنها منها اذ لا تعرف الا بالنسبة الى نفي الاطناب والايجاز اه ع ق وقال الفنري لم يتعرض للمساواة مع أنها نسبية أيضا لانه لا فضيلة لكلام الاوساط فما يصدر عن البليغ مساويا له لا يكون فيه نكتة يعتنى بها كذا في شرح الشريف للمفتاح وفيه بحث لان عدم الاعتداد انما يكون اذا كان قصد البليغ التجريد عن النكت وليس بمتعين لجواز أن يكون في المقام مقتضيات وخصوصيات لا يراعيها غير البليغ وأما البليغ فمن حقه أن يراعيها ويشير اليها مع كون لفظيهما متطابقين ويؤيده ما أشار اليه من جواز كون الموجز بالنسبة الى مقتضى المقام مساويا للمتعارف الاوساط مع بداهته اللهم الا أن يقال مراده أنه ليس بليغا من حيث أنه مساو للمتعارفهم ان قلت فكذا في الايجاز والاطناب اذ ليس بلاغة الموجز مثلا من حيث أنه أقل من متعارف الاوساط بل من حيث اشتماله على خواص قلت كونه أقل من متعارفهم يشعر بوجود خواص بخلاف المساواة اه (قوله فلكونهما نسبيين) علة لقوله الآتي لا يتيسر الخ قدمت عليه أي والمنسوب اليه مختلف القدر لابد من هذا حتى ينتج عدم امكان التعيين من ع ق والمنسوب اليه هو كل منهما بالنظر الى الآخر فكل منهما منسوب ومنسوب اليه تأمل (قوله بالقياس) أي بالنسبة (قوله الى كلام أزيد منه) يشير الى أنه لا يقدح في كون الكلام موجزا كونه زائدا على كلام آخر وكذا الكلام في كونه أنقص وقد يجعلان من قبيل الشتاء أبرد من الصيف والعسل أحلى من الخل اه فنري (قوله لا يتيسر الكلام فيهما) أي تعريفهما (قوله الا بترك التحقيق) لم يقتصر على قوله الا بالبناء على أمر عرفي لعدم التصريح فيه بترك التحقيق فقد يكون الامر العرفي على وفقه اه سم (قوله والتعيين) أي تعيين القدر المخصوص لكل منهما في التعريف وهذا تفسير من الشارح للتحقيق الواقع في كلام السكاكي غير ما فهمه المصنف وأورد عليه النظر الآتي كما سيتضح لك أن نظره مبني على تفسيره بتحقيق معناهما وتعريفهما (قوله أي لا يمكن الخ) أشار به الى أن المراد بعدم التيسر عدم الامكان لأنه ممكن بعسر (قوله على أن هذا المقدار من الكلام ايجاز) ظاهره اطلاق لفظ الايجاز على نفس الالفاظ وهو يخالف ما سيأتي في قوله قريبا فالايجاز أداء المعنى باقل الخ فان كان يطلق عليهما كما في لفظ الخبر والانشاء فالامر واضح وان كان لا يطلق الا على أحدهما فقط فيؤول أحد الموضعين ليرجع

قال (السكاكي أما الايجاز والاطناب فلكونهما نسبيين) أي من الامور النسبية التي يكون تعقلها بالقياس الى تعقل شئ آخر فان الموجز انما يكون موجزا بالنسبة الى كلام أزيد منه وكذا المطنب انما يكون مطنبا بالنسبة الى ما هو أنقص منه (لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك التحقيق) والتعيين أي لا يمكن التنصيص على أن هذا المقدار من الكلام ايجاز وذلك اطناب

الى الآخر اه يس (قوله اذرب) للتكثير وقرر بعض المحققين أنها هنا للتحقيق (قوله والبناء على أمر عرفى) لانه لابد من تعيين منسوب اليه لتتمايز الاقسام وتنضبط وكلام الاوساط أولى بذلك (قوله على أمر عرفى) أى متعارف بين أهل العرف فى أداء المقاصد من غير رعاية بلاغة ومزية اه أطول وكتب أيضا قوله على أمر عرفى وهو متعارف الاوساط أى فيكون المنسوب اليه الذى هو ذلك الامر العرفى مضبوطا فى الجملة لان أفراده وان تفاوتت متقاربة فيكون المنسوب أيضا الذى هو الايجاز والاطناب مضبوطا فى الجملة (قوله وهو متعارف الاوساط) قيل قد يختلف متعارفهم بأن يتعارفوا عبارتين عن معنى واحد احداهما أزيد من الاخرى من غير زيادة فى المعنى فما المعتبر منهما وان اعتبرا لم تتمايز الاقسام فليتأمل فان ذلك قد يندفع بقوله الآتى لا يقدرون فى تأدية المعنى على اختلاف العبارات الخ كذا فى سم (قوله ولا فى غاية الفهاهة) أى العجز (قوله أى كلامهم الخ) وربما يشتمل كلامهم على الحذف ومع ذلك لا يسمى اختصارا وايجازا لانه متعارفهم فان عرفهم فى طلب الاقبال يازيد وهو مشتمل على الحذف وفى التحذير ايالك والاسد اه أطول (قوله فى مجرى عرفهم) الظاهر أن يقال ان كان مجرى مضموم الميم اسم مفعول فالاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف وان كان مفتوحها مصدرا ميميا فهو بمعنى اسم الفاعل والاضافة كما فى الاول أيضا وقال ع ق أى عند جريانهم على عادتهم اه (قوله والمحاورات) أى المخاطبات فهو أعم مما قبله (قوله لا يحمد من الاوساط) قال فى الاطول ولا يحمد أيضا من البليغ معهم لانه لا يقصد معهم بكلامه مزية سوى التجريد عن المزايا اه وكتب أيضا ما نصه ويحمد من البلغاء ان وقع منهم لانهم لا يأتون به الا لنكتة ولكن حينئذ لا يكون متعارف الاوساط الذى يقاس به الايجاز والاطناب اه ع ق (قوله ولا يذم أيضا منهم) قال فى الاطول ولا من البليغ معهم وأما التكلم بمتعارفهم اذا عرى عن المزية فلا يحمد ولا يذم من البليغ معهم ويذم منه مع البليغ واذا اشتمل على المزايا التى هم غافلون عنها كما فى ايالك والاسد فعهم لا يحمد من البليغ ولا يذم ومع البليغ يحمد لان البليغ يقصد به مزايا تتعلق بالايجازات التى فيها اه وكتب أيضا قوله ولا يذم أيضا منهم وان كان يذم من البلغاء اذا لم يقتضه الحال من ع ق ثم قال فعلم أن الكلام انما ينحصر فى الممدوح والمذموم بالنسبة الى صدوره من غير أهل العرف الذين ليسوا من البلغاء اه (قوله عن حكم النعيق) النعيق تصويت الراعى فى غنمه وصوت الغراب والمراد به هنا أصوات الحيوانات والمراد بحكمه عدم دلالته (قوله من عبارة المتعارف) العبارة بمعنى المعبر به والاضافة بيانية (قوله والاطناب الخ) الاطناب على اصطلاح السكاكى يعم المساواة كما سيجىء وهذا التفسير لا يلائمه اللهم الا أن يقال هذا اصطلاح آخر اه فنرى وكتب أيضا ما نصه والمساواة أداؤه بقدر المتعارف (قوله الاختصار) وهو الايجاز وعبر به تفننا لانه لا فرق بينهما عند السكاكى كما فى يس (قوله يرجع فيه تارة الى ماسبق) من رجوع المنسوب الى وصف المنسوب اليه أى ينظر فيه الى ذلك (قوله سبق) أى لزوما وضمنا اذ كون عبارة المتعارف أكثر لم يسبق صريحا ولم يقل الشارح أى الى كونه أقل من عبارة المتعارف لانه نفسه فلا معنى لرجوعه له وليناسب قول المصنف بعد وأخرى الى كون المقام الخ حيث اعتبر فيه الكون المتعلق بالغير وهو المقام وفسر ع ق ماسبق بمتعارف الاوساط وعبارته يرجع فى تعريفه تارة أى فى بعض الاحيان الى اعتبار ماسبق وهو متعارف الاوساط فيقال كما تقدم الايجاز أن يؤتى بالكلام لمعنى هو أى ذلك الكلام أقل من المتعارف فى ذلك المعنى ويرجع فى تعريفه تارة الى اعتبار كون المقام الذى أورد فيه الكلام الموجز خليقا أى حقيقا وجديرا بحسب الظاهر بكلام أبسط مما ذكر اه (قوله أى من الكلام الذى ذكره المتكلم) أى سواء كان الذى ذكره المتكلم نفس عبارة المتعارف أو أقل أو أكثر (قوله وهو غلط لا يخفى الخ) لان المعنى عليه أن الموجز ما كان أقل من مقتضى المقام الابسط من المتعارف وهذا صادق بما اذا كان فوق المتعارف ودون مقتضى المقام أو مساويا للمتعارف ودون مقتضى المقام أو أقل منهما ولا يشمل ما اذا كان المقتضى مساويا للمتعارف أو أنقص ففيه قصور وعبارة ع ق يلزم عليه أن

اذرب كلام موجز يكون مطنبا بالنسبة الى كلام آخر وبالعكس (والبناء على أمر عرفى) أى والا فالبناء على أمر يعرفه أهل العرف * (وهو متعارف الاوساط) الذين ليسوا فى مرتبة البلاغة ولا فى غاية الفهاهة (أى كلامهم فى مجرى عرفهم فى تأدية المعانى) عند المعاملات والمحاورات (وهو) أى هذا الكلام (لا يحمد) من الاوساط (فى باب البلاغة) لعدم رعاية مقتضيات الاحوال (ولا يذم) أيضا منهم لان غرضهم تأدية أصل المعنى بدلالات وضعية وألفاظ كيف كانت ومجرد تأليف يخرجها عن حكم النعيق (فالايجاز أداء المقصود بأقل من عبارة المتعارف والاطناب أداؤه بأكثر منها ثم قال الاختصار لكونه نسبيا يرجع فيه تارة الى ماسبق) أى الى كون عبارة المتعارف أكثر منه (و) يرجع تارة (أخرى الى كون المقام خليقا بأبسط مما ذكر) أى من الكلام الذى ذكره المتكلم وتوهم بعضهم أن المراد بما ذكر متعارف الاوساط وهو غلط لا يخفى

ماكان أقل من المتعارف أى أو مساوياله وقد اقتضاه المقام لا يكون موجزا ولم يعرف له قائل اذ هو تحكم محض فالتفسير الاول متعين اه بتحرف (قوله على من كان له قلب) أى عقل أو ألقى السمع أى أصغى وأمال وهو شهيد أى حاضر وفى كلامه اقتباس (قوله ظاهرا) وان كان باطن المقام يقتضى الاقتصار على ماذكر ليتفرغ لطلب المقصود اه ع ق (قوله فينبغى أن يبسط فيه الكلام الخ) أى بناء على الظاهر كأن يقال وهن أعظم اليد والرجل وضعفت جارحة العين الى غير ذلك اه ع ق (قوله فللايجاز معنيان) عبارة الاطول فللاختصار معنيان كونه أقل من عبارة المتعارف وكونه أقل مما يقتضيه ظاهر المقام وهل الايجاز كذلك لم يعلم من كلام المفتاح صريحا نعم يفهم من قوله فى ذكر أمثلة الايجاز ومن أمثلة الاختصار أنه لا يفرق بينهما بل المتبادر من قوله ثم الاختصار لكونه من الامور النسبية فى مقام تحقيق الايجاز أنه لا يفرق بين العبارتين اه وفى المطول بعد كلام قرره نعم لو قيل الايجاز أخص فى اصطلاحه من الاختصار لانه لم يطلقه على ماهو بالنسبة الى مقتضى المقام لم يبعد عن الصواب اه فقول الشارح فللايجاز معنيان مبنى على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكى من أنه لا فرق بينهما عنده وكتب أيضا قوله فللايجاز معنيان هذا مبنى على ماذكره الرندى وغيره من أنه لا فرق بين الايجاز والاختصار عند السكاكى فهو يستعمل الايجاز تارة والاختصار أخرى وقوله أى الشارح فى المطول نعم لو قيل الايجاز أخص الخ بيان لما مال اليه الشارح نفسه اه فنرى وكتب أيضا قوله فللايجاز معنيان و يلزمه أن للاطناب معنيين (قوله بينهما عموم من وجه) يجتمعان فيما لو قيل رب شخت فانه أقل من مقتضى الحال لاقتضائه أبسط منه لكونه مقام التشكى من الملم الشيب وانقراض الشباب وأقل من عبارة المتعارف أيضا وهو يا ربى شخت بزيادة حرف النداء وياء الاضافة وينفرد الثانى وهو كونه أقل مما يقتضى المقام فى الآية المذكورة مثلا اذ يقتضى المقام كما تقدم أكثر منه والمتعارف أقل منه كما لا يخفى وينفرد الاول وهو كونه أقل من المتعارف بنحو قول الصياد غزال عند خوف فوات الفرصة فانه أقل من المتعارف وهو هذا غزال وليس أقل مما يقتضى المقام لانه يقتضى هذا الاختصار كما تقدم اول الكتاب ولا يخفى عليك اجراء هذه النسبة أعنى نسبة العموم من وجه على التفسيرين فى الاطنابين ايضا اه ع ق (قوله وفيه نظر) اى فى كلام السكاكى اولا وآخرا بدليل مابعده وكتب ايضا قوله وفيه نظر قد قصر نظر المصنف وفات عنه امران ظاهران أحدهما انهم جعلوا نحو نعم الرجل زيد من الاطناب ولا عبارة للاوساط غيره وثانيهما انه لم يحفظ تعريف الايجاز عن دخول الاخلال وتعريف الاطناب عن الحشو والتطويل اه أطول (قوله والجواب الخ) عبارة المطول وجوابه ان المراد بعدم تيسر تحقيقه أنه لا يمكن أن يحقق و يعين أن هذا القدر من الكلام ايجاز وذلك اطناب على ما مر وبينهما تفاوت لانه اعتبر فى المختصر تعسر التحقيق وفى المطول عدم امكانه وفى الفنرى مانصه نوقش فيه أى فى الجواب بأن قول السكاكى لكونهما نسبيين لا يتيسر الكلام فيهما يدل على أنه يستدل على مدعاه بمطلق النسبة ولا شك أن مطلق النسبة لا يقتضى ذلك كما ذكره اه وحاصل المناقشة أن مقصود المتن أن مطلق الكون نسبيا لا يقتضى عدم التيسر المذكور كما يعطيه تعليل السكاكى به وهذا الاشكال بحاله على ماذكره الشارح أيضا لان مجرد كونه نسبيا لا يقتضى عدم امكان تعين المقدار أيضا قال سم وقد يدفع هذا عن عبارة المختصر لانه لم يعتبر عدم الامكان الا أن يقال إن مجرد كونه نسبيا لا يقتضى العسر أيضا تأمل اه (قوله لان ماذكره بيان لمعناهما) فبيانه لمعناهما بما ذكره دليل على عدم هذه الارادة وبحث فى ذلك بأنه لا يدل اذ لا يلزم من تعسر المعنى عدم بيانه وكثيرا ما يبينون المعانى التى هى فى غاية الاشكال الا أن يجاب بأنه لاحظ فى الاستدلال بما ذكر سياق السكاكى فانه ساق عدم التيسر للاعتذار عن ترك التحقيق فلو أراد عدم التحقيق فى معناهما لتركه تأمل سم (قوله بل أراد تعسر التحقيق الخ) عبارة ع ق بل مراده تعسر التعريف المقتضى تعيين المقدار بحيث لا يزاد عليه ولا ينقص لتوقف ذلك كما تقدم على اتحاد المنسوب اليه اه وكتب أيضا مانصه وقد علمت أن مجرد الكون نسبيا لا يقتضى هذا التعسر

على من كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد يعنى كأن الكلام يوصف بالايجاز لكونه أقل من المتعارف كذلك يوصف به لكونه أقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر وانما قلنا بحسب الظاهر لانه لو كان أقل مما يقتضيه المقام ظاهرا وتحقيقا لم يكن فى شئ من البلاغة مثاله قوله تعالى رب انى وهن العظم منى الآية فانه اطناب بالنسبة الى المتعارف أعنى قوله يارب شخت وايجاز بالنسبة الى مقتضى المقام ظاهرا لانه مقام بيان انقراض الشباب والمام المشيب فينبغى أن يبسط فيه الكلام غاية البسط فللايجاز معنيان بينهما عموم من وجه (وفيه نظر لان كون الشئ نسبيا لا يقتضى تعسر تحقيق معناه) اذ كثيرا ما تحقق معانى الامور النسبية وتعرف بتعريفات تليق بها كالابوة والاخوة وغيرهما والجواب أنه لم يرد تعسر بيان معناهما لان ماذكره بيان لمعناهما بل أراد تعسر التحقيق والتعيين فى أن هذا القدر ايجاز وذاك اطناب (ثم البناء على المتعارف،

بل مع كون المنسوب اليه مختلفا (قوله والبسط) أى ذى البسط أى الكلام صاحب البسط الموصوف اذ الموصوف انما هو الكلام لا البسط فالموصوف صفة للمضاف المقدر لا للبسط اه ح ف وقال بعضهم المراد بالبسط المبسوط (قوله الموصوف) بكونه أزيد من الكلام المذكور (قوله بأن يقال الايجاز الخ) تصوير للبناء و بأن يقال فى الاطناب ان بنى على المتعارف هو أداء المقصود بأكثر من عبارة المتعارف وان بنى على البسط هو أداء المقصود بأكثر مما يقتضيه المقام (قوله أو بما يليق بالمقام الخ) أى فى البناء على البسط (قوله رد الى الجهالة) أى والمطلوب من التعاريف الاخراج من الجهالة لا الرد اليها ع ق (قوله وكيفيتها) اى المتعارف وأنث لاكتساب التأنيث من المضاف اليه أو باعتبار الكلمات وكتب أيضا قوله وكيفيتها أى من تقديم وتأخير وغير ذلك فيزداد بذلك الجهل ولو كان الكيف لا يتعلق به الغرض ههنا الا أن الجهل به يزداد به جهل الشئ فيكون التعريف المذكور فيه لفظ المتعارف مجهولا من ع ق أو المراد بالكيفية طول الكلمات وقصرها (قوله أى مقدار) مفعول يقتضى قدم عليه (قوله والجواب الخ) قال فى الاطول فيه بحث لان متعارف أوساط العرب لا يتيسر للعجم فالتعريف لا ينفع الا المتتبع لغة العرب والتصنيف عام لكل محصل فهو رد الى الجهالة لكثير من المخاطبين وان البليغ لا يحتاج الى علم المعانى فتعريفات الفن لطالبى البلاغة لا للبلغاء فالتعريف بما تخص معرفته بالبلغاء رد الى الجهالة نعم انما ينفع التعريف لان ماسبق فى الابواب السابقة تكفل من معرفة المقامات ما يكفى فى معرفة البسط اللائق بالمقام اه وقوله لان متعارف الخ قدح فى رد الشارح جهالة متعارف الاوساط وقوله وان البليغ الخ قدح فى رده جهالة البسط الموصوف تدبر (قوله قوالب المعانى) أى فهى على قدرها فمن عرف الوضع عرف أى معنى يفرغ فى هذا القالب من اللفظ للعلم بأن المعنى الذى يكون على قدر اللفظ هو ما وضع له مطابقة وذلك سهل مدرك لمدرك الوضع وان كان عاميا فان ادراك هذا المقدار شأن كل أحد يتعلق بالمحاورات لانه لا دقة فيه اه ع ق وكتب أيضا قوله قوالب المعانى لانها مفهومة من الالفاظ وعكس بعضهم نظرا الى أن المعنى يستحضر أولا ثم يؤتى باللفظ على طبقه وجمع بأن الاول باعتبار السامع والثانى باعتبار المتكلم (قوله والاقرب الخ) يقتضى أن ما قاله السكاكى قريب الى الصواب مع أن غرض المصنف أنه ليس بصواب لانه نظر فيه ولم يجب عنه وعدل الى غيره ويقتضى أيضا أن هذا ليس بصواب بل أقرب اليه وأجيب بأن أفعل التفضيل ليس على بابه وأن المراد بالقرب الى الصواب التمكن منه وكثيرا ما يعبر بالقرب من الشئ عن كونه اياه كقوله تعالى اعدلوا هو أقرب للتقوى فان العدل داخل فى التقوى (قوله المقبول) اى المعتبر من طرق التعبير عن المعنى المراد ثلاثة المساواة والايجاز والاطناب كما أن غير المعتبر ثلاثة الاخلال والتطويل والحشو اه يس (قوله تأدية أصله) أى أصل المراد وأصل مقحم أى تأديته وقال بعضهم اضافته بيانية على مذهب من يجوزها فى الضمير اه حفنى وبه يجاب عما قاله فى الاطول الاولى تأديته لان المراد بالمراد أصله بل الاولى المقبول من طرق التعبير عن أصل المراد تأديته اه (قوله بلفظ مساوله) بأن يؤدى بما وضع لاجزائه مطابقة اه ع ق وكتب أيضا ما نصه اعتمد فى معرفة أن الاول مساواة والثانى ايجاز والثالث اطناب على اشعار المفهومات بذلك كما لا يخفى اه أطول وكتب أيضا ما نصه لقائل أن يقول ما أنكره المصنف على السكاكى يرجع اليه كلامه لان التأدية بلفظ مساو يتعين أن يكون المراد بمساواته المساواة الوضعية وهى انما تعرف بالعرف اللغوى الذى يعلمه الاوساط لانهم انما يتحاورون بمقدار ما يفيده الوضع فقد عاد الامر الى الاحالة على العرف وقد يجاب بأن معرفة الوضع لا تتوقف على العرف فانظره ع ق وقال فى الاطول وههنا أبحاث الاول أنه ان أراد بالمقبول المقبول مطلقا سواء كان من البليغ أو من الاوساط فالزائد والناقص غير مقبولين من الاوساط لانهما خروج عن طريقهم لا لداع وان أراد المقبول من البليغ فليس المساوى والناقص الوافى مقبولين مطلقا بل اذا كان الداع والثانى ان قولنا جاءنى انسان وقولنا جاءنى حيوان ناطق كلاهما تأدية أصل المراد بلفظ مساو فينبغى أن لا يكون أحدهما اطنابا والآخر ايجازا وبالجملة لا يشمل تعريف الايجاز

والبسط الموصوف) بان يقال الايجاز هو الاداء بأقل من المتعارف أو مما يليق بالمقام من كلام أبسط من الكلام المذكور (رد الى الجهالة) اذ لا تعرف كمية متعارف الاوساط وكيفيتها لاختلاف طبقاتهم ولا يعرف أن كل مقام أى مقدار يقتضى من البسط حتى يقاس عليه ويرجع اليه والجواب أن الالفاظ قوالب المعانى والاوساط الذين لا يقدرون فى تأدية المعانى على اختلاف العبارات والتصرف فى لطائف الاعتبارات لهم حد معلوم من الكلام يجرى بينهم فى المحاورات والمعاملات وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة اليهما جميعا وأما البناء على البسط الموصوف فانما هو للبلغاء العارفين بمقتضيات الاحوال بقدر ما يمكن لهم فلا يجهل عندهم ما يقتضيه كل مقام من مقدار البسط (والاقرب) الى الصواب (أن يقال المقبول من طرق التعبير عن المراد تأدية أصله بلفظ مساوله) أى لاصل المراد

ايجاز لقصر والثالث ان قولنا حمد الشيء ونظائره مساواة بتعريف السكاكي ايجاز بتعريفه فنزاعه مع السكاكي في نقل اصطلاح القوم ومثله لا يسمع منه بدون سند قوي ولو قيل المراد المساوي بحسب عرف الاوساط فتعريفه يؤل الى ما ذكره السكاكي ويرد عليه ما أورد عليه الرابع ان الايجاز والاطناب والمساواة مختصة بالكلام البليغ كما علم من تقسيم الفن الى الابواب الثمانية فلا يتم تعريف الايجاز والاطناب ما لم يقيد بالبلاغة لجواز أن يكون الناقص الوافي غير فصيح وكذا الزائد لفائدة اهـ وقوله في البحث الاول فليس المساوي والناقص الوافي الخ يقتضي أن الاطناب مقبول من البليغ مطلقا وليس كذلك ويمكن الجواب عن أصل البحث الاول باختيار الشق الثاني وأن المصنف اتكل في عدم التقييد بالداعي على العلم به من كون الكلام في أساليب البلاغة التي هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال وعن الثاني بانا لا نسلم أن جاءني حيوان ناطق تأدية بلفظ مساو وعن الثالث بانا لا نسلم أن حمد الشيء ايجاز لان التقدير فيه لرعاية أمر لفظي واللفظ المساوي لاصل المراد هو متعارف الاوساط لكن لما لم يأخذه المصنف بعنوان متعارف الاوساط لم يرد عليه ما أورده على السكاكي الذي أخذه بهذا العنوان وعن الرابع بانه اتكل في عدم التقييد على ما مر فتدبر (قوله أو بلفظ ناقص) بان يؤدي بأقل مما وضع لاجزائه وقوله أو بلفظ زائد بأن يكون بأكثر مما وضع لاجزائه مطابقة اهـ ع ق (قوله فالمساواة أن يكون الخ) المتبادر من هذا التقرير أن قول المتن لفائدة قيد في الاطناب فقط وهو صريح الاحتراز الآتي في المتن أيضا وقد نظر في ذلك في العروس بأنه يقتضي أن المساواة مقبولة مطلقا وان كان لمقام يقتضي الايجاز والاطناب قال والذي يظهر أن قوله لفائدة يتعلق بالثلاثة من جهة المعنى وان كانت عبارته تقتضي أن لفائدة يتعلق بالناقص والزائد اهـ وما صرح به من اقتضاء عبارته أن لفائدة يتعلق بالناقص والزائد غير مسلم بدليل أخذ محترزه فيما يأتي فتدبر (قوله غير واف به) بحيث يحتاج في دلالته على المراد الى تكلف وتعسف فلا يرد أن يقال اذا وجدت قرائن الدلالة اعتبرت فتكون مقبولة وان لم توجد فلا دلالة أصلا حتى تكون مقبولة أولا والجواب أن القرائن لا بد منها لكن قد يكون الفهم منها تعسفا وتكلفا لخفائها او بعد الاخذ منها كما يشهد صادق الذوق بذلك في شاهد الاخلال المشار اليه بقوله والعيش الخ اهـ ع ق (قوله كقوله) من مجزو الكامل (قوله خير) أي لان الجاهل الاحمق يتنعم بما وجد ولا يضيق على نفسه بشيء والثاني يتأمل في العواقب والآفات وخوف العناء فلا يجد للعيش لذة (قوله في ظلال) حال من ضمير خير (قوله النوك) بالضم والفتح الحمق اهـ أطول (قوله والجهالة) عطف تفسير (قوله ممن عاش) أي من عيش من عاش مطول (قوله أي مكدودا) جعل كدا مصدرا بمعنى اسم المفعول حالا ويحتمل انه مفعول مطلق على تقدير مضاف أي عيش كد (قوله أي الناعم الخ) بيان لما أخل به وكتب أيضا قوله الناعم تقييد للعيش المذكور وقوله في ظلال العقل تقييد لمن عاش (قوله وفي ظلال العقل) قال في الاطول لا يخفى أنه لا يلائم تقييد العيش الشاق بكونه في ظلال العقل وينبغي أن يقول في شدة احراق اشراقات العقل وكأنه أوقعه في التعبير بظلال العقل المشاكلة اهـ (قوله فيكون مخلا) قال في المطول وفيه نظر لانه قد اشتهر في العرف أن العيش المعتد به أعني العيش الناعم انما هو عيش الجهلة الحمقى دون العقلاء المتأملين في عواقب الامور فجعل مطلق العيش في ظلال النوك كناية عن العيش الناعم والعيش الشاق كناية عن عيش العقلاء المتحيرين في أمورهم وأشار بألطف وجه الى أن العيش في ظلال الجهل والحماقة لا يكون الا ناعما وأن العيش الشاق لا يكون الا عيش العاقل حتى انه لو ذكر الناعم وفي ظلال العقل لكان كالتكرار وينبه على ذلك لفظ الظلال اهـ أي فيفهم من البيت على هذا أن العيش الناعم اللازم للجهل والحماقة خير من عيش العاقل المستلزم للكد والمشقة وهذا مقصود الشاعر أو بمعنى مقصوده وقال الجلال السيوطي في شرح منظومته انه لا اخلال في البيت بل فيه النوع البديعي المسمى بالاحتباك (قوله الاديم) أي الجلد أي جلد الذراعين وقوله لراهشيه أي انتهى التقدد الى راهشيه فاللام بمعنى الى التي للغاية تأمل (قوله ومينا) في رواية مبينا فلا شاهد فيه (قوله واحد) فلا فائدة في الجمع

بينهما

(أو) بلفظ (ناقص عنه واف أو) بلفظ (زائد عليه لفائدة) فالمساواة أن يكون اللفظ بمقدار أصل المراد والايجاز أن يكون ناقصا عنه وافيا به والاطناب أن يكون زائدا عليه لفائدة (واحترز بواف عن الاخلال) وهو أن يكون اللفظ ناقصا عن أصل المراد غير واف به (كقوله

* والعيش خير في ظلا ل النوك) أي الحمق والجهالة (ممن عاش كدا) أي مكدودا متعوبا (أي الناعم وفي ظلال العقل) يعني أن أصل المراد أن العيش الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق في ظلال العقل ولفظه غير واف بذلك فيكون مخلا فلا يكون مقبولا (و) احترز (بفائدة عن التطويل) وهو أن يزيد اللفظ على أصل المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد متعينا (نحو) قوله

وقددت الاديم لراهشيه (وألفى) أي وجد (قولها كذبا ومينا) والكذب والمين واحد فقوله قددت أي قطعت والراهشان

بينهما مطول لايقال الفائدة التأكيد لان التأكيد انما يكون فائدة اذا قصد لاقتضاء المقام اياه وليس مقام هذا الكلام مقتضيا لذلك لان المراد منه الاخبار بمضمون القصة ولا يقال بتعين المين للزيادة فلا يكون من التطويل لان الاول جاء في محله والثاني معطوف لان المراد بعدم التعين كما تقدم أن أيهما استعمل في موضع الآخر في ذلك التركيب كفى من جهة المعنى ولا عبرة بالتقديم والتأخير والالم يوجد تطويل أصلا ولانما يحتاج اليه للقافية والوزن وانما العبرة بأصل المعنى في التركيب وهو يصح بكل منهما اه ع ق (قوله العرقان في باطن الذراعين) يتدفق الدم منهما عند القطع ع ق (قوله لجذيمة) قرر بعضهم انه بالتكبير لاغير وضبطه بعضهم به وبالتصغير وفي الاطول جذيمة بالجيم والذال ككريمة اه (قوله الابرش) البرش في الاصل نقط تخالف لون شعر الفرس ثم نقل للابرص وسمي به ذلك الرجل ولعله لذلك اه ع ق وفي الفنرى الابرش اسم رجل كان به برص فكنوا به عنه اه (قوله والبيت في قصة قتل الزباء الخ) ملخصها أن جذيمة الابرش قتل أباها فسكتت حتى تقوى ملكها فبعثت اليه بأن ملك النساء لايخلو من ضعف فأردت رجلا أضيف اليه ملكي وأتزوجه فلم أجد كفؤا غيرك فاقدم الي لذلك فقدم مصدقا لها غير مستعد للحرب وقد أعدت لاخذه فرسانا فلما حضر أحاطوا به فأدخلته بيتها وأمرت بشد عضده به كما يفعل بالمفصود فقطعت راهشيه وأمرت باحضار طشت يسيل فيه الدم فاسترسل به الدم حتى مات وغرضها في موته بهذا الوجه التمكن من اشفاء الغيظ فيه باللوم وهو في سبيل الموت اه ع ق (قوله كالندى) ورد هنا أن الندى ليس زيادة لفظ لمعنى مدلول لغيره حتى يكون حشوا بل اتيان بلفظ لمعناه الا انه كالشذ في المقام والحشو من القبيل الاول كالتطويل لما تقدم من أنه لايفرق بينهما الا بالتعين وعدمه وقد يجاب بأن المراد بالزيادة بالنسبة للحشو أن يؤتى بما لايحتاج اليه سواء كان ذلك المأتى به مدلولا على معناه بغيره ام لا اه ع ق وكذلك الاطناب لايجب أن يكون مستفادا مما قبله بل اذا أتى بالشئ لمعناه وفيه دقيقة في المقام مناسبة لا يأتى به لاجلها الاوساط من الناس وانما يتفطن له البلغاء وأهل الفطنة وقصد الاتيان به لذلك كان اطنابا ولو أوجبنا في الاطناب أن يكون معناه مدلولا لما قبله خرج كثير مما أوردوه في هذا الباب عن معنى الاطناب وبهذا يجاب عن كل ما أورد في هذا الباب من هذا النمط فيما ذكره المصنف بعد قاله أيضا ع ق فيما سيأتي (قوله في قوله أي المتنبي (قوله لولا لقاء شعوب) أي لولا تيقن لقاء المنية لم يكن للامور المذكورة فضل (قوله هي علم) أي علم جنس (قوله للمنية) سميت بذلك لتفريقها الاجتماع (قوله صرفها للضرورة) عبارة الاطول كسرت للضرورة وهل انصرفت كما قال الشارح فيه تردد لان الجر بالكسر يحصل لجميع باب مالا ينصرف باللام والاضافة مع أن البعض غير منصرف بالاتفاق فجرد الكسر بلا تنوين لايدل على الانصراف اه وفيه نظر (قوله وعدم الفضيلة على تقدير الخ) أي الذي هو مفهوم البيت المعبر فيه بلولا وأما منطوقه فهو ثبوت الفضيلة على تقدير وجود الموت لان لولا حرف امتناع لوجود أي حرف يدل على امتناع جوابها لوجود شرطها وقوله لافضل فيها هو الجواب أي دليله وهو منفي ونفي النفي اثبات فيصير منطوق الكلام ثبوت الفضل على تقدير وجود الموت (قوله لتيقن الشجاع بعدم الهلاك) أي فلا يكون له فضل اذا قدم على المعركة (قوله وتيقن الصابر بزوال المكروه) وعدم الهلاك بتلك الشدة فلا فضل له لان الناس كلهم اذا تيقنوا ذلك صبروا حرصا على الفضيلة اه ع ق وكتب أيضا ما نصه لعله بعدم موته بتلك الشدة وكتب أيضا قوله وتيقن الصابر لايقال ذلك التيقن على تقدير الموت وعدم الخلود أشد لانا نقول هذا مسلم لكن بدون التلذذ من منافع الدنيا بخلاف تقدير الخلود اه حفيد (قوله فان بذله حينئذ أفضل) لان الخلود يزيد الحاجة الى المال (قوله وغاية اعتذاره الخ) أي الاعتذار عنه بحيث يخرجه عن الفساد قال الحفيد ليس بشئ فانه على تقدير الخلود خوف الابتلاء بالشدة والاحتياج أكثر وعلاقة القلب بمحبة المال أشد وأما رجاء البذل المالي بتنقل الاحوال ففي غاية الضعف بخلاف تقدير الموت وعدم الخلود ولذا كان ترك الشاب للمال أفضل من ترك الشيخ الفاني اياه تأمل (قوله علم) مفعول مطلق مبين

العرقان في باطن الذراعين والضمير في راهشيه وفي تلقى لجذيمة الابرش وفي قددت وفي قوله أم للزباء والبيت في قصة قتل الزباء لجذيمة الابرش وهي معروفة (و) احترز أيضا بفائدة (عن الحشو) وهو زيادة متعينة لالفائدة (المفسد) للمعنى (كالندى في قوله

* ولا فضل فيها) أي في الدنيا (للشجاعة والندى *

وصبر الفتى لولا لقاء شعوب) هي علم للمنية صرفها للضرورة وعدم الفضيلة على تقدير عدم الموت انما يظهر في الشجاعة والصبر لتيقن الشجاع بعدم الهلاك وتيقن الصابر بزوال المكروه بخلاف الباذل ماله اذا تيقن بالخلود وعرف احتياجه الى المال دائما فان بذله حينئذ أفضل مما اذا تيقن بالموت وتخليف المال وغاية اعتذاره ماذكره الامام ابن جني وهو أن في الخلود وتنقل الاحوال فيه من عسر الى يسر ومن شدة الى رخاء ما يسكن النفوس ويسهل البوس فلا يظهر لبذل المال كثير فضل (و) عن الحشو (غير المفسد) للمعنى (كقوله

وأعلم علم اليوم والامس قبله) ولكنني عن علم ما في غد عمي

النوع أو مفعول به بمعناه المعلوم (قوله فلفظة قبله حشو) لان القبلية مفهومة وقد تعين للزيادة اذ لا يصح عطفه على اليوم كما عطف الامس فيكون التقدير وأعلم علم قبله بالاضافة الا بالتعسف اه ع ق وقال في الاطول لك أن تقول اللام للاستغراق أي كل أمس و وصفه بالقبلية من قبيل وصف الجنس بما يعم كل فرد تعميما للعموم وتنصيصا عليه كما ذكر في قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه (قوله وهذا بخلاف الخ) دفع لما قد يقال هلا جعل قبله بمنزلة بعيني في قوله أبصرته بعيني مثلا فيكون تأكيدا وايضاح الجواب أن التأكيد لا يكون الا عند خوف الانكار أو وجوده أو تجوز الغفلة أو نحو ذلك ولا يصح شيء من ذلك هنا فزيادته ليست لقصد التأكيد بل قصد التأكيد انما يكون فائدة عند اقتضاء المقام له والا كان حشوا وكتب أيضا قوله وهذا بخلاف الخ فليس من الحشو (قوله الى التأكيد) أي لدفع المجاز لانه يحتمل أبصرته بقلبي وسمعته بقلبي وأمرت بكتابته (قوله قدمها) أي في التمثيل (قوله لانها الاصل) أي أصل يقاس عليه الايجاز والاطناب لان تصورها من حيث ذاتها لا يتوقف على شيء بمعنى أن ادراك أن هذا دال على مجموع ما وضع له فقط من غير تعرض لا كثر من هذا لا يتوقف على شيء ومن هذا الوجه يقاس عليها فلا ينافي أنها نسبية أيضا يتوقف تعقلها على تعقل غيرها لان ذلك من حيث وصفها بالمساواة المعتبرة اصطلاحا وهي أن اللفظ ليس فيها ايجاز أي نقصان عن الاصل ولا اطناب أي زيادة عليه ولا يقاس عليها من هذا الوجه فتأمل اه ع ق وكتب أيضا قوله قدمها لانها الاصل المقيس عليه قيل الاولى أن يذكر وجه تقديمها في الضبط الاجمالي السابق أعني قوله والاقرب أن يقال الخ فانه المقتضي لبيان فائدة العدول عن أسلوب قوله الباب الثامن الايجاز والاطناب والمساواة وأما التقديم فيما نحن فيه ففرع التقديم في الضبط الاجمالي وقد يجاب بان التفصيل هو المقصود والاجمال توطئة له فلهذا ذكر وجه التقديم في التفصيل اه وقال في الاطول قدمها مع تأخرها عن الايجاز والاطناب في مقام التصوير لقلة مباحثها وأما في مقام التصوير فراعى علو شأنهما في باب البلاغة وقال الشارح قدمها لانها الاصل والمقيس عليه وفيه أن المقيس عليه المساواة والايجاز والاطناب هو المعنى على ما اختاره المصنف (قوله المقيس عليه) أي المنسوب اليه (قوله ولا يحيق) أي ينزل (قوله المكر السيء) هو من جانب الحق أن يفعل بالعبد ما يهلكه قيل في الآية اطناب بذكر السيء بعد المكر فان المكر لا يكون الا سيئا اه وفي الدنرى ولا يحيق المكر السيء الا باهله حاق به الشيء أي أحاط به و وصف المكر بالسيء ايماء الى أن بعض المكر ليس سيئا كما في قوله تعالى ومكروا ومكر الله لان مكر الله جزاء السيء وجزاء السيء ليس بسيء (قوله الا باهله) أي بمستحقه (قوله وقوله) أي النابغة يخاطب أبا قابوس النعمان بن المنذر (قوله المنتأى) اسم مكان من انتأى عنه أي بعد (قوله أي موضع البعد عنك) فيه اشارة الى أن عنك متعلق بالمنتأى وهو مبني على أن اسم المكان يعمل في الظرف والمشهور أنه لا يعمل فيه ولا في غيره وعليه فالجار والمجرور متعلق بواسع على معنى البعد من سم و يس (قوله شبهه بالليل) أي في عمومه الاماكن وبلوغه كل موطن لسعة ملكه و بسطة يده فلا يفلت منه أحد (قوله حذف المستثنى منه) تقديره بأحد (قوله وفي البيت حذف جواب الشرط) زاد في الاطول وحذف المعطوف عليه الشرط ثم قال بعد ذكر الجواب الذي في الشرح على أنه قد صرح كثير من النحاة بان مثل هذا الشرط أعني الشرط الواقع حالا لا يحتاج الى الجزاء هذا ولا يخفى عليك أن ذكر المستثنى منه اذا لم يكن لفائدة يكون حشوا وانه يشكل كون البيت مثالا للمساواة باعتبار حذف متعلق الخبر الظرف أيضا الا أن يقال التحقيق أنه لا حذف والتقدير لامر لفظي حتى ان ذكر متعلق خبر الظرف يكون حشوا مفسدا لوجوب حذفه اذ الافساد أعم من أن يكون افسادا لقاعدة اللفظ أو للمعنى فما ذكره الشارح من أنه لو ذكر لكان تطويلا لا وثوق عليه اه مع بعض حذف وقوله فما ذكره الشارح أي في الكلام على ولكم في القصاص حياة وكتب أيضا قوله حذف جواب الشرط بناء على مذهب البصريين أن الجواب لا يتقدم اه يس (قوله لامر لفظي) المراد بالامر اللفظي ما لا يتوقف افادة المعنى عليه في الاستعمال وانما احتيج الى تقديره مراعاة القواعد النحوية

فلفظة قبله حشو غير مفسد وهذا بخلاف ما يقال أبصرته بعيني وسمعته باذني وكتبته بيدي في مقام يفتقر الى التأكيد

المساواة

قدمها لانها الاصل المقيس عليه (نحو ولا يحيق المكر السيء الا باهله وقوله

فانك كالليل الذي هو مدركي
وان خلت أن المنتأى عنك واسع)

أي موضع البعد عنك ذو سعة شبهه في حال سخطه وهوله بالليل قيل في الآية حذف المستثنى منه وفي البيت حذف جواب الشرط فيكون كل منهما ايجازا لا مساواة وفيه نظر لان اعتبار هذا الحذف رعاية لامر لفظي لا يفتقر اليه تأدية أصل المراد حتى لو صرح به لكان اطنابا

الموضوعة لاصل تراكيب الكلام وسماه أمرا لفظيا العدم توقف تبادر المقصود على تقديره والحاصل أن ما جرى عرف الاستعمال بالاستغناء عنه بلا قرينة خارجة عن ذلك الكلام المأتى به يكون تقديره مراعاة للقواعد المتعلقة باللفظ فلا يكون حذفه ايجازا والمستثنى منه والجواب مستغنى عنهما فى ذلك التركيب غير محتاج اليهما فى الافادة فلا يكون حذفهما ايجازا وما جرى العرف بذكره بحيث لا يستغنى عنه فى نفس التركيب الا لقرينة خارجية فيكون حذفه ايجازا للحاجة اليه فى المعنى اهـ ع ق وكتب أيضا قوله رعاية لامر لفظى الخ ان قلت لو سلم ذلك فى الآية فلا يسلم فى البيت اذ الشرط يفتقر الى الجزاء البتة فاذا لم يذكر وجب تقديره والا اختل أصل المعنى فليس تقديره لامر لفظى بل لتأدية أصل المراد قلت معنى الجزاء يفهم من المصراع الاول بلا احتياج الى تقديره بحسب تأدية أصل المراد كذا فى الفنرى (قوله بل تطويلا) بل حشوا كما فى الاطول وغيره لتعين الزائد وقد يجاب بأن المراد التطويل اللغوى الشامل للحشو (قوله ايجاز القصر الخ) الفرق بين ايجاز الحذف الآتى والمساواة ظاهر وكذا الفرق بين مقاميهما كما تقدم وأما الفرق بين ايجاز القصر والمساواة وبين مقاميهما فهو أن المساواة ما جرى به عرف الاوساط الذين لا ينتبهون لادماج المعانى الكثيرة فى لفظ يسير والايجاز بالعكس ومقام المساواة كثير مثل أن يكون المخاطب ممن لا يفهم بالايجاز أو لا يتعلق غرضه بادماج المعانى الكثيرة ومقام الايجاز كتعلق الغرض بالمعانى الكثيرة ويكون الخطاب مع من يتنبه لفهمهما ولا يحتاج معه الى بسط من ع ق (قوله وهو ما ليس بحذف) أى ملتبسا بحذف (قوله ما ليس بحذف نحو قوله تعالى الخ) هو ان أريد بالقصاص الحكم به مجازا وأما ان أريد ولكم فى مشروعية القصاص حياة وهو المتبادر فهو مما فيه ايجاز الحذف اهـ ع ق (قوله لان معناه الخ) أى ما يقصد أن يفيده ولو بالالتزام (قوله اذا علم الخ) يؤخذ منه أن المراد ولكم فى علم القصاص أى العلم به فيكون من ايجاز الحذف فتدبر ثم رأيته فى الاطول قال بعد قول المصنف ولا حذف فيه ما نصه أورد عليه أن ما ذكره المصنف فى بيان كثرة معناه يفيد أن الحياة فى شرع القصاص أو العلم به ففيه الحذف ويدفعه أن معنى النظم أن القصاص منشأ الحياة غايته أن منشئيته مبينة بأن العلم به أو شرعه يوجب الحياة اهـ وقوله ما ذكره المصنف أى فى الايضاح والذى ذكره فيه هو ما ذكره الشارح بقوله لان معناه الخ (قوله واعتبار الفعل الخ) جواب اشكال والمراد بالفعل الفعل اللغوى على حذف مضاف أى دال الفعل أى الحدث فيشمل الاسم كذا فى سم (قوله الظرف) أل للجنس اذ هنا ظرفان لكم وفى القصاص (قوله كان تطويلا) الاحسن أن يقول حشوا لان الزائد متعين فنرى اهـ سم وانما قال الاحسن لامكان الجواب بما قاله بعضهم ان المراد التطويل اللغوى الشامل للحشو (قوله ولكم) لم يسقط لكم مع أنها ليست من المناظر ليستقيم قول المصنف مما يناظره منه (قوله عندهم) أى فى اعتقادهم ولعل نكتة التقييد به أنه ليس كذلك فى الواقع ولعل أوجز شئ فى هذا المعنى فى الواقع القصاص حياة (قوله أوجز كلام فى هذا المعنى) ليس فى كلامه ما يدل على أن قولهم المذكور من ايجاز القصر فلا ينافى ما يأتى من احتياج قولهم الى تقدير محذوف (قوله بقلة حروف الخ) خبر فضله (قوله يناظره قولهم) كذا فى نسخ وعليه فالضمير المستتر فى يناظره يرجع الى قولهم القتل أنفى للقتل والبارز فيه يرجع الى ما الواقعة على فى القصاص حياة وفى نسخ يناظر قولهم باسقاط الهاء قال يس قال بعض أهل الحواشى هذا الذى تلقيته عن الاستاذ سلمه الله اهـ وعليه فالضمير المستتر يرجع الى ما وكل صحيح من جهة المعنى لان المناظرة مفاعلة من الجانبين (قوله مع التنوين) وقد لا يعتبر التنوين لحذفه فى الوقف (قوله لا بالكتابة) والا لكانت حروف الآية اثنى عشر بحذف التنوين واثبات ياء فى وهمزة أل (قوله والنص الخ) يعارضه كون سلوك طريقة البرهان فنا من البلاغة فنرى سم ويمكن دفعه بأن ذلك اذا لم يقتض المقام التصريح والتنصيص لغرض فى ذلك والمقام هنا يقتضى التصريح والتنصيص ليرغب العام والخاص فى تلك الحياة ويحافظ الجميع عليها (قوله والنص على المطلوب) بخلاف قولهم فانه انما يدل على المطلوب باللزوم من جهة أن نفى القتل يستلزم ثبوت

بل تطويلا وبالجملة لا نسلم أن لفظ الآية والبيت ناقص عن أصل المراد (والايجاز ضربان ايجاز القصر وهو ما ليس بحذف نحو ولكم فى القصاص حياة فان معناه كثير ولفظه يسير) وذلك لان معناه أن الانسان اذا علم أنه متى قتل قتل كان ذلك داعيا الى أن لا يقدم على القتل فارتفع بالقتل الذى هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض فكان فى ارتفاع القتل حياة لهم (ولا حذف فيه) أى ليس فيه حذف شئ مما يؤدى به أصل المراد واعتبار الفعل الذى يتعلق به الظرف رعاية لامر لفظى حتى لو ذكر كان تطويلا (وفضله) أى رجحان قوله ولكم فى القصاص حياة (على ما كان عندهم أوجز كلام فى هذا المعنى وهو قولهم القتل أنفى للقتل بقلة حروف ما يناظره) أى اللفظ الذى يناظره قولهم القتل أنفى للقتل (منه) أى من قوله ولكم فى القصاص حياة وما يناظره منه هو قوله فى القصاص حياة لان قوله لكم زائد على معنى قولهم القتل أنفى للقتل فحروف فى القصاص حياة مع التنوين احدى عشر وحروف القتل أنفى للقتل أربعة عشر أعنى الحروف الملفوظة اذ بالعبارة يتعلق الايجاز لا بالكتابة (والنص) أى وبالنص (على المطلوب)

يعنى الحياة (ومايفيده تنكير حياة من التعظيم لمنعه) أى منع القصاص اياهم (عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد) فحصل لهم فى هذا الجنس من الحكم أعنى القصاص حياة عظيمة (أو) من (النوعية) أى لكم فى القصاص نوع من الحياة وهى الحياة (الحاصلة للمقتول) أى الذى يقصد قتله (والقاتل) أى الذى يقصد القتل (بالارتداع) عن القتل لمكان العلم بالاقتصاص (واطراده) أى ويكون قوله ولكم فى القصاص حياة مطردا اذ الاقتصاص مطلقا سبب للحياة بخلاف القتل فانه قد يكون أنفى للقتل كالذى على وجه القصاص وقد يكون أدعى له كالقتل ظلما (وخلوه عن التكرار) بخلاف قولهم فانه يشتمل على تكرار القتل ولا يخفى أن الخالى عن التكرار أفضل من المشتمل عليه وان لم يكن مخلا بالفصاحة (واستغنائه عن تقدير محذوف) بخلاف قولهم فان تقديره القتل أنفى للقتل من تركه (والمطابقة) أى وباشتماله على صنعة المطابقة وهى الجمع بين معنيين متقابلين فى الجملة كالقصاص والحياة (وايجاز الحذف) عطف على ايجاز القصر [illegible] (بحو واسأل القرية) أى أهل القرية [illegible]

الحياة المنفية بوجوده (قوله يعنى الحياة) اذ انتفاء القتل ليس مطلوبا بالذات بل لطلب الحياة والنص على المطلوب أعون على القبول اه أطول (قوله لمنعه) علة لعظم الحياة الحاصلة فى القصاص (قوله بواحد) أى بسبب قتل مقتول واحد قتله قاتل واحد (قوله فحصل لهم الخ) قال فى الاطول ولك أن تريد بتعظيم الحياة الحياة مع سلامة الاعضاء اذ القصاص يعم العضو والنفس اه (قوله فى هذا الجنس) فى سببية وقوله من الحكم بيان للجنس (قوله أو النوعية) عطف على التعظيم وكتب أيضا قوله من النوعية حيثية النوعية غير حيثية التعظيم وان كانت الحياة العظيمة نوعا ولذا ذكرهما فنرى اه سم (قوله وهى الحياة الحاصلة الخ) قال فى الاطول لا وجه لتخصيص النوعية بهذا الوجه والتعظيم بالوجه الاول بل كل من الوجهين يصلح أن يكون وجها لكل منهما اه ويمكن دفعه بأن يجعل فى كلامه احتباك (قوله أى الذى يقصد قتله) أى لا المقتول بالفعل لانه لا حياة له (قوله بخلاف القتل الخ) هذا بحسب ظاهر اطلاق عبارتهم وان كان المراد بالقتل القصاص لكن يكفى لرجحان الآية عدم اطراد قولهم بحسب ظاهر اطلاقه بخلاف الآية الكريمة (قوله وخلوه عن التكرار) عورض بان فيه نوعا من المحسنات وهو رد العجز على الصدر وأجيب بأن الحسن ليس من جهة التكرار بل من جهة رد العجز على الصدر ولهذا قالوا الاحسن فى رد العجز على الصدر أن لا يؤدى الى التكرار وبأن لا يكون كل من اللفظين بمعنى الآخر فقولهم وان اشتمل على جهة حسن مشتمل على جهة مرجوحية ويكفى لرجحان الآية أن ليس فيها جهة مرجوحية أفاده فى المطول وهو يشعر بأن المعنى هنا متحد وهو كذلك من جهة أن كلا بمعنى ازهاق الروح وان كان الاول على وجه القصاص والثانى على وجه الظلم وكتب أيضا قوله عن التكرار أى فى الجملة اه يس والا فالقتل الاول أريد به القتل قصاصا والقتل الثانى أريد به القتل ظلما لكن لما كان كل ازهاقا للروح كان هناك تكرار (قوله فان تقديره الخ) اعترضه الحفيد بأن الظاهر أن الاحتياج الى تقدير محذوف انما هو لامر لفظى كما فى قوله تعالى ولا يحيق المكر السيئ الا بأهله وأجاب عنه سم فقال أقول قد يمنع ما قاله بأن تفضيل القتل على تركه لا على غيره كالضرب والجرح لا يفهم من غير هذا المحذوف فليس لمحض أمر صناعى اه وحاصله أن هذا الاعتراض انما يتجه لو كان المقدر من غيره لا من تركه وأجاب بعضهم بأن المحذوف هنا لم يسد شئ مسده اه (قوله من تركه) لا يخفى أن الترك لا ينفى القتل حتى يصلح لان يكون مفضلا عليه فالمراد أنفى من كل زاجر اه أطول (قوله والمطابقة) فيه أن القتل ونفيه أيضا متضادان اه أطول (قوله فى الجملة) المعنى على لو أى ولو فى الجملة وكتب أيضا قوله فى الجملة أى سواء كان التقابل على وجه التضاد أو السلب والايجاب أو غير ذلك كما سيأتى فى محله قاله سم وقال يس أى سواء كان التقابل بحسب الذات أم لا كالقصاص والحياة فان القصاص انما كان مقابلا للحياة ومضادا لها باعتبار أن فيه قتلا والقتل يقابل الحياة فجعل ما يشتمل عليه مقابلا فى الجملة اه والظاهر أن مقابلة القتل للحياة ليست أيضا ذاتية بل باعتبار اشتماله على الموت المقابل للحياة فتكون مقابلة القصاص للحياة بواسطة اشتماله على القتل المشتمل على الموت المقابل للحياة وان شئت قلت مقابلة القصاص للحياة باعتبار اشتماله على الموت (قوله وايجاز الحذف) من اضافة المسبب الى السبب (قوله اما جزء جملة) المراد بجزء الجملة ما ليس مستقلا كالشرط وجوابه وبالجملة المستقل وأشار الشارح بقوله عمدة كان أو فضلة الى أنه ليس المراد بالجزء هنا أحد ركنى الجملة بل ما يشمل الفضلات على أن كون حقيقة الكلام الذى ترادفه الجملة على قول هى المسند اليه والمسند وما عداهما خارج عن حقيقته مذهب ابن الحاجب وذهب البعض الى أن حقيقة الكلام ما اشتمل عليه من عمدة وفضلة تدبر (قوله بدل من جزء جملة) بدل كل وانما لم يجعله نعتا لانه عطف عليه ما لا يصلح نعتا وذلك قوله صفة أو شرط لعدم اشتقاقهما فجعل الكل بدلا ليصح الاعراب فيهما جميعا لان المعطوف على البدل بدل وعلى النعت نعت (قوله نحو واسأل القرية) بناء على أنه لم يرد بالقرية أهلها مجازا مرسلا والا فلا حذف وكذا على القول بأنها على حقيقتها والسؤال على وجه الاعجاز كما قاله

لتاج السبكى قال لا يقال الاصل عدم هذا الاحتمال لانا نقول هذا معارض بأن الاصل عدم المجاز وقال العضد انه ضعيف ونقل داود الظاهرى ان اسم القرية مشترك بين المكان وأهله كذا فى يس (قوله متى أضع العمامة تعرفونى) يحتمل أن المعنى متى أضع عمامة الحرب وهى البيضة أو المغفر على رأسى تعرفونى وشجاعتى ويحتمل أن المعنى متى أضع العمامة عن وجهى الساترة له عرفتمونى ولا تجهلوا وجهى لشهرتى من ع ق (قوله أى ركاب لصعاب الامور) الظاهر أنه معنى مجازى وأن المعنى الحقيقى صعاد العقبات (قوله وقعت صفة لمحذوف) بناء على جواز حذف الموصوف بالجملة من غير اشتراط كون الموصوف بعض اسم متقدم مجرور بمن أوفى كقولك مامنهم تكلم أو مافيهم نجا (قوله أى انكشف أمره) فيكون جلا لازما (قوله أو كشف الامور) فيكون جلا متعديا (قوله وقيل جلا هنا علم) ولا شاهد عليه (قوله مع الضمير) أى المستتر (قوله لا عن الفعل وحده) والا لكان مصروفا لان هذا الوزن لا يختص بالفعل (قوله وكان وراءهم) أى أمامهم على بعض التأويل (قوله أو شرط كامر) نحو قوله تعالى فالله هو الولى أى ان أرادوا وليا فالله هو الولى (قوله فى آخر باب الانشاء) فى قوله وهذه الاربعة يجوز تقدير الشرط بعدها الخ اه ع ق (قوله أو جواب شرط) لا يخفى انه لو كان الحكم فى جزاء الشرط وكان الشرط قيدا كما دل عليه كلام المصنف فى أول بحث أحوال المسند وشرطه الشارح المحقق ووافقه السيد السند فى أنه مذهب المفتاح والمصنف لكان حذف جزاء الشرط من حذف الجملة وابقاء قيدها كما فى قوله تعالى ليحق الحق فانه لا فرق بينهما فى حذف أصل الجملة وابقاء متعلقه اه أطول وكتب أيضا مانصه الفرق بين حذف الجواب هنا وحذفه فى قوله وان خلت الخ حيث جعل ذلك من المساواة وهذا من الايجاز انه هنالك تقدم مايدل عليه فكأنه ذكر بخلافه هنا فانه تأخر أى فضعفت الدلالة وكأنه لم يذكر اه ع ق وقوله فكأنه ذكر بل قيل ان المتقدم هو الجواب (قوله اما لمجرد الاختصار الخ) انظر حكمة ذكر النكت فى هذا دون غيره وما حكمة الاقتصار على هذه النكت مع أنها قد تكون غيرها كاختبار مقدار تنبه السامع اه وفى يس نقلا عن سم فى حواشى المطول خص هذا النوع بذكر نكت الحذف دون غيره مما قبله للاهتمام به لان فيه حذف كلام برأسه واقتصر على ماذكره من النكت للاعتناء بما ذكره من هاتين النكتتين لكثرة قصد الحذف لهما حتى كأنه لا يكون الا لهما ولذا أوردهما بالعبارة المشعرة بالحصر (قوله نحو واذا قيل الاية) ناقش فيه فى العروس فقال يمكن أن يكون ذلك من القسم الثانى بأن يكون حذف اشارة الى أنهم اذا قيل لهم ذلك فعلوا شيأ لا يحيط به الوصف واما القصد أن تذهب نفس السامع كل مذهب ممكن اه (قوله لا يحيط به الوصف) وذلك عند قصد المبالغة لكونه أمرا مرهوبا أو مرغوبا فى مقام الوعيد أو الوعد والقرائن تدل على هذا المعنى ويلزم من كونه بهذه الصفة فيما يظهره المتكلم ذهاب نفس السامع ان تصدى لتقديره كل مذهب فما من شئ يقدره فيه الا ويحتمل أن يكون ثم أعظم من ذلك وهذان المعنيان أعنى كونه لا يحيط به الوصف وكون نفس السامع تذهب فيه كل مذهب فتغير مفهوميهما مختلف ومصدوقهما متحد فقد يقصدهما البليغ معا وقد يخطر له أحدهما فقط ولتباينهما مفهوما عطف الثانى بأو فقال أو لتذهب نفس السامع فى تقديره كل مذهب فيحصل الغرض من كمال الترغيب أو الترهيب اه ع ق (قوله كل مذهب) أى كل ذهاب فهو مفعول مطلق أو فى كل مذهب فهو مفعول فيه (قوله مثالهما ولو ترى) أى المثال الصالح لملاحظة كل منهما على البدل أو معا (قوله ولو ترى الخ) قال فى الاطول فان قلت هل يقدر فى النظم جزاء بلا قرينة فيكون عبثا لعدم فهم السامع فهو بمنزلة التكلم بما لا يفهم أولا يقدر فيكون القاء الشرط القاء ما لا يصح السكوت عليه قلت هذا اشكال قوى وأظن أنه اذا لم تنصب قرينة على الخصوص يقدر مبهم فالتقدير (١) أفعل شيأ هو الغاية فى ذلك وحذف مثل هذا الجزاء لتذهب النفس كل مذهب ممكن بخصوصه أو للاشارة الى أنه لا يحيط به الوصف اه (قوله فحذف جواب الشرط) وتقديره لرأيت أمرا فظيعا مثلا وهو يحتمل أن يكون مثالا لهما على البدلية أو مثالا لاجتماعهما حيث تقصد افادتهما معا ثم تقدير الجواب

متى أضع العمامة تعرفونى الثنية العقبة وفلان طلاع الثنايا أى ركاب لصعاب الامور وقوله جلا جملة وقعت صفة لمحذوف (أى) أنا ابن (رجل جلا) أى انكشف أمره أو كشف الامور وقيل جلا ههنا علم وحذف التنوين باعتبار أنه منقول عن الجملة أعنى الفعل مع الضمير لا عن الفعل وحده (أو صفة نحو قوله تعالى وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا أى) كل سفينة (صحيحة أو نحوها) كسليمة أو غير معيبة (بدليل ماقبله) وهو قوله فأردت أن أعيبها لدلالته على أن الملك كان لا يأخذ المعيبة (أو شرط كامر فى آخر باب الانشاء (أو جواب شرط) وحذفه يكون (اما لمجرد الاختصار نحو واذا قيل لهم اتقوا الاية) فهذا شرط حذف جوابه (أى أعرضوا بدليل مابعده) وهو قوله تعالى وما تأتيهم من اية من ايات ربهم الا كانوا عنها معرضين (أو للدلالة على أنه) أى جواب الشرط شئ (لا يحيط به الوصف أو لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن مثالهما ولو ترى اذ وقفوا على النار) فحذف جواب الشرط للدلالة على أنه لا يحيط به الوصف أو لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن

(١) قوله أفعل شيأ الخ هذ[ا] لا يناسب تركيب الا[ية] والمناسب له ماسيأ[تى] [illegible]

بما ذكر فيه شئ وهو أن عظمة الجواب وفظاعته موجودة ولو مع التصريح وقد يجاب بأن الجواب شئ مخصوص حذف لاظهار فظاعته والتهويل على السامع وأما ما ذكر فهو تقدير معنوى فان السيد اذا قال لعبده والله ائن قمت يا فاجر وسكت عظم عليه الامر وذهبت نفسه كل مذهب فى التقدير ومعلوم أن الجواب الذى يقدره السيد عذاب مخصوص حذفه لما ذكر اه ع ق وانظر مع كلام الاطول الذى نقلناه عنه (قوله أو غير ذلك) معطوف على مضاف وقوله فى المطول عطف على جواب الشرط لا يجرى على القول الصحيح من أنه اذا تعددت المعطوفات كان العطف فى الجميع على الاول وقد يقال مقصوده مجرد الاحتراز عن كونه عطفا على مجرد الاختصار كذا فى سم وقوله اذا تعددت المعطوفات أى وكانت بغير حرف مرتب كما هنا فان أو غير مرتب (قوله والمفعول) أى غير المضاف اذ هو قد سبق فى عموم المضاف المذكور سابقا (قوله نحو قوله تعالى لا يستوى منكم) الآية قال فى الاطول ويحتمل الآية والله أعلم أن لا يكون فيه حذف ويفسر بأنه لا يستوى منكم جماعة أنفقوا من قبل الفتح فهم مع اشتراكهم فى الانفاق قبل الفتح متفاوتون لتفاوتهم فى الانفاق والاخلاص فيه ويكون قوله أولئك أعظم درجة بيان أنهم مع تفاوت درجاتهم أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا (قوله حيث لم يعد الشرط والجزاء جملة) أى مع أن كلا منهما جملة (قوله قلت أراد الخ) أى هنا وان كان الذى سبق له أن الكلام المقصود هو الجزاء والشرط قيد له (قوله مسببة) بدل من جملة لا نعت لعطف ما لا يصلح للنعتية عليه على ما مر فى قول المصنف مضاف الخ (قوله ليحق الخ) ومنه قول أبى الطيب

أتى الزمان بنوه فى شبيبته ✱ فسرهم وأتيناه على الهرم

أى فساءنا اه أطول وكتب أيضا قوله ليحق الخ وقيل قوله ليحق متعلق بيقطع أى فى قوله قبل ويريد الله أن يحق الحق بكلماته ويقطع دابر الكافرين وعلى هذا لا تكون الآية مما نحن فيه ويصح أن يقال فى مثله أيضا انها جملة سبب المذكور لان الفعل سبب لحقية الحق وبطلان الباطل وكل علة غائية يصح أن يقال عليها اسم السبب واسم المسبب لانها علة فى الاذهان معلولة فى الاعيان كذا فى عروس الافراح اه يس (قوله أى فعل ما فعل) من تقوية المؤمنين ونصرتهم وتضعيف الكافرين وخذلانهم لهذا السبب وهذه الغاية التى هى احقاق الحق أى اثبات الحق الذى هو دين الاسلام وابطال الباطل وازالته الذى هو دين الكفر اه ع ق (قوله فضرب بها) فالحذف للعاطف والمعطوف عليه (قوله فقد انفجرت) تقدير قد لاجل الفاء الداخلة على الماضى اذ الماضى الواقع جوابا لا يقترن بالفاء الا مع قد (قوله فيكون المحذوف جزء جملة الخ) ولكن كون الجواب ماضيا ينافى استقبال الشرط الذى هو الاصل فاما أن يؤول على معنى المضارع أو يؤول على تقدير الحكم كما قال ابن الحاجب ترتب الجواب على الشرط اما باعتبار معناه كان قام زيد يقم عمرو واما باعتبار الحكم كان تعتد على باكرامك الآن فقد أكرمتك بالامس أى فاحكم الآن باكرامك أمس أى فأثبت اكرامى لك معتدا به ولهذا قالوا فيما لتحقق مضيه كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق أخ له من قبل انه على تأويل فهو مساو أخاله من قبل أى فيحكم بمساواة أخيه فى السرقة الكائنة منه قبل اه ع ق وقوله فاما أن يؤول على معنى المضارع أى وفائدة قد التحقيقية تحقق ترتب الانفجار على الضرب وقوله أو يؤول على تقدير الحكم أى والحكم التنجيزى متأخر عن الضرب (قوله جزء جملة وهو الشرط) قال فى الاطول وجزء من الجزاء أيضا هو كلمة قد اه (قوله وهو الشرط) ظاهره اطلاق الشرط على مجموع أداة الشرط ومدخولها كذا فى يس (قوله ومثل هذه الفاء) أى مما يقتضى الترتب (قوله تسمى فاء فصيحة) سميت فصيحة لافصاحها من المحذوف أو لانها لا تفصح عن معناها فى الاكثر الا للفصيح أو لانها لا ترد الا من الفصيح لعدم معرفة غيره بمواردها اه سم وكتب أيضا قوله فصيحة لافصاحها عما يقدر قبلها قيل يجب ان سميت فصيحة أن تكون عاطفة على محذوف كما فى التأويل الاول وقيل انما تسمى فصيحة على تقدير الشرط لافصاحها أى دلالتها على الشرط وقيل تسمى بذلك على

التقديرين

(أو غيره ذلك) المذكور كالمسند اليه والمسند والمفعول كما مر فى الابواب السابقة وكالمعطوف مع حرف العطف (نحو قوله تعالى لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أى ومن أنفق من بعده وقاتل بدليل ما بعده) يعنى قوله تعالى أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا (واما جملة) عطف على اما جزء جملة فان قلت ماذا أراد بالجملة ههنا حيث لم يعد الشرط والجزاء جملة قلت أراد الكلام المستقل الذى لا يكون جزأ من كلام آخر (مسببة عن) سبب (مذكور نحو ليحق الحق ويبطل الباطل) فهذا سبب مذكور حذف مسببه (أى فعل ما فعل أو سبب لمذكور نحو) قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر (فانفجرت ان قدر فضرب به بها) فيكون قوله فضرب بها جملة محذوفة هى سبب لقوله فانفجرت (ويجوز أن يقدر فان ضربت بها فقد انفجرت) فيكون المحذوف جزء جملة وهو الشرط ومثل هذه الفاء تسمى فاء فصيحة قيل على التقدير الاول وقيل على الثانى

التقديرين أى تقدير الشرط وتقدير المعطوف عليه اه ع ق وهو ايضاح لما فى الشارح فقول الشارح قيل الخ راجع لقوله تسمى الخ (قوله وقيل على التقديرين) هذا هو الذى رجحه السيد فى شرح المفتاح (قوله فى بحث الاستئناف) من باب الفصل والوصل (قوله على حذف المبتدا والخبر) أى هم نحن (قوله على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف) أى أو مبتدأ والخبر محذوف وأما على قول من يجعل المخصوص مبتدأ والجملة قبله خبرا فالكلام مما حذف فيه جزء الجملة اه ع ق وقوله ومبتدأ والخبر محذوف انما ترك هذا القول لما فى مغنى اللبيب من رده بأن الخبر لا يحذف وجوبا الا اذا سد شئ مسده كما فى يس (قوله عطف على اما جملة) الاولى على اما جزء جملة لان المعطوفات اذا تكررت بالواو وكانت على الاول (قوله أى فأرسلون الى يوسف الخ) فالمحذوف من النظم أربع جمل بمتعلقاتها ومتعلق أرسلون وحرف النداء القائم مقام جملة لكن قال فى الاطول ومما ينبهك عليه البصيرة الوقادة أن المراد بالاكثر من جملة جملتان أو أكثر لا جملة وبعضها أيضا كما يوهم ماذكره فى بيان تقدير الآية لان الجملة وبعض الجملة من اجتماع القسمين فالمقصود بالتمثيل حذف ففعلوا فأتاه فقال له ولا يخفى أن التقدير أكثر مما ذكره اذ التقدير أرسلون الى يوسف لاستعبره الرؤيا وأخبركم بتعبيره ففعلوا الخ اه (قوله لاستعبره الرؤيا) أى لاطلب منه تعبيرها (قوله على وجهين) أى يأتى على وجهين أى انه تارة يكون مع عدم قيام شئ مقامه وتارة يكون مع قيام شئ مقامه (قوله أن لا يقام) أى ذو أن لا يقام (قوله كما مر) يشعر كلامه أن ما مر من الامثلة كله مما لم يقم فيه شئ مقام المحذوف وليس كذلك فان المحذوف فى قوله واسأل القرية مما قام فيه القرية مقام المحذوف فمثال القسمين مر لكن مثال القسم الثانى مر على المصنف اه أطول أى غفل المصنف عنه (قوله وأن يقام) أى وذو أن يقام (قوله لان تكذيب الرسل الخ) قال فى الاطول ونحن نقول اذا تقدم زمان الجملة الحالية على زمان عاملها تجعل القصة حالا ولا يخفى أنه جار فى هذا المقام اه (قوله بل هو سبب لمضمون الجواب) هو ترك الحزن والصبر وكان سببا له لان المكروه اذا عم طاب وهان (قوله لمضمون الجواب المحذوف) اعترض بأن الجواب لا يحذف اذا كان فعل الشرط مضارعا وأجيب بأن هذا مذهب البصريين والفراء وأجاز ذلك قياسا بقية الكوفيين على أن الشمنى قال ردا على الدماميني محل هذا الاشتراط ما لم يقم مقام الجزاء شئ والا كما هنا لم يكن الحذف ضرورة اه كذا فى يس (قوله أى فلا تحزن واصبر) قال فى الاطول الاظهر أن التقدير فلا يقدح فى رسالتك فانه قد كذبت الخ (قوله وأدلته كثيرة) هذا بالنسبة الى القسم الاول وهو أن لا يقام شئ مقام المحذوف وكتب أيضا قوله وأدلته كثيرة اعلم ان الدليل فى الحقيقة على أصل الحذف شئ واحد وهو العقل والتعدد انما هو فى دليل التعيين أى تعيين المحذوف كما ستقف عليه (قوله والمقصود الاظهر على تعيين الخ) أى ويدل المقصود الخ وفيه أن المحذوف هو نفس المقصود الاظهر فيتحد الدليل والمدلول الا أن يقال المراد وأظهرية قصده على تعيين الخ فاختلفا ثم الدلالة على خصوص المحذوف وبتلك الدلالة يحصل التعيين ويمكن جعل تعيين بمعنى معين والاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف نبه على هاتين المسامحتين صاحب الاطول وكتب أيضا قوله على تعيين الخ فيه أن الدلالة على تعيين المحذوف تتضمن الدلالة على الحذف فالدليل على التعيين دليل على الحذف والمدرك لذلك هو العقل ويدفع بأن المراد أن العقل قد يدل وحده على الحذف ويفتقر فى الدلالة على التعيين الى شئ آخر وقد يستقل فى الامرين على ما فيه حكما سيأتى أنظر ع ق (قوله فالعقل دل الخ) جعل الدليل العقل ولا يبعد أن العقل مستدل لا دليل وان الدليل عدم تصور تعلق الحرمة بالاعيان اذ الحرمة عبارة عن طلب الترك ولا معنى لطلب ترك الاعيان بدون ملاحظة تناولها ونحوه فتأمله سم (قوله انما تتعلق بالافعال) أى على الحق اذ لا معنى لتعلق التكليف بالذوات لعدم القدرة عليها وقوله دون الاعيان اى كما يقول الحنفية من ع ق وقال الفنرى المسئلة أصولية مذكورة فى كتب الاصول وما ذكره الشارح مذهب المعتزلة والعراقيين من أهل السنة وأما على مذهب جمهور أهل السنة فتعلقها بالاعيان حقيقة يراد به تحريم العين كالخمر

وقيل على التقديرين (أو غيرهما) أى غير المسبب والسبب (نحو فنعم الماهدون على مامر) فى بحث الاستئناف من أنه على حذف المبتدا والخبر على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف (وإما أكثر) عطف على اما جملة أى أكثر من جملة واحدة (نحو قوله تعالى أنا أنبئكم بتأويله فأرسلون يوسف أى) فأرسلون (الى يوسف لأستعبره الرؤيا ففعلوا فأتاه فقال له يا يوسف والحذف على وجهين أحدهما أن لا يقام شئ مقام المحذوف) بل يكتفى بالقرينة (كما مر) فى الامثلة السابقة (وأن يقام نحو قوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك) فقوله فقد كذبت ليس جزاء الشرط لان تكذيب الرسل متقدم على تكذيبه بل هو سبب لمضمون الجواب المحذوف أقيم مقامه (أى فلا تحزن واصبر) ثم الحذف لا بدله من دليل (وأدلته كثيرة منها ان يدل العقل عليه) أى على الحذف (والمقصود الاظهر على تعيين المحذوف نحو حرمت عليكم الميتة) فالعقل دل على أن ههنا حذفا اذ الاحكام الشرعية انما تتعلق بالافعال دون الاعيان

والمقصود الاظهر من هذه الاشياء المذكورة فى الآية تناولها الشامل للاكل وشرب الالبان فدل على تعيين المحذوف وفى قوله منها ان يدل أدنى تسامح فكأنه على حذف مضاف (ومنها أن يدل العقل عليهما) أى على الحذف وتعيين المحذوف (نحو وجاء ربك) فالعقل يدل على امتناع مجيء الرب تعالى وتقدس ويدل على تعيين المراد أيضا (أى أمره أو عذابه) فالامر المعين الذى دل عليه العقل هو أحد الامرين لا أحدهما على التعيين (ومنها أن يدل العقل عليه والعادة على التعيين نحو فذلكن الذى لمتننى فيه) فان العقل يدل على أن فيه حذفا اذ لا معنى للوم على ذات الشخص وأما تعيين المحذوف (فانه يحتمل أن يقدر (فى حبه لقوله قد شغفها حبا وفى مراودته لقوله تراود فتاها عن نفسه وفى شأنه حتى يشملهما) أى الحب والمراودة (والعادة دلت على الثانى) أى مراودته (لان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه فى العادة لقهره) أى الحب المفرط (اياه) أى صاحبه فلا يجوز أن يقدر فى حبه ولا فى شأنه لكونه شاملا له فتعين أن يقدر فى مراودته نظرا الى العادة (ومنها الشروع فى الفعل) يعنى من أدلة تعيين المحذوف لا من أدلة الحذف لان دليل الحذف ههنا

والخنزير ونحوهما اه وفى الاشباه والنظائر للتاج السبكى اتفق أئمتنا من طوائف أهل السنة على أن الحل والحرمة وسائر الاحكام الشرعية ليست من صفات الاعيان وذهب من ينتمى الى أبى حنيفة رحمه الله تعالى من علماء الكلام الى أنها صفات للمحال قال وينبنى على المسئلة أن حرمت عليكم أمهاتكم ونحوه هل هو مجمل فمن قال بالثانى نفى الاجمال ويلزمه الوقوع فيه لان الذات اذا كانت محرمة فينبغى أن يضاف التحريم الى كل ما لاقاها من الافعال حتى يحرم النظر الى الام وغير ذلك مما لم يقل به أحد ومن قال بالاول أثبت الاجمال غير أنه يدعى فى اللفظ عرفا عاما يقضى بأن المراد الفعل المقصود من الذات لا نفسها وعندنا أن المعقود عليه فى النكاح منفعة البضع ولا نقول انها فى حكم الاجزاء وقال أبو حنيفة عين المرأة يوصف بالحل فالخلوة لا تقرر المهر عندنا لعدم استيفاء المنفعة والخلوة لا تقتضيها والحر لا يدخل تحت اليد وهم لما قالوا المعقود عليه عينها جعلوا تسليمها نفسها من التمكن بالخلوة كافيا اه ملخصا فظهر أن الخلاف معنوى لا لفظى كذا فى يس (قوله والمقصود الاظهر الخ) وانما كان أظهر لانه المفهوم من هذا الكلام بحسب العرف والاستعمال أطول ع ق (قوله من هذه) لو أسقط من هذه لكان أوضح اذ لم يتقدم التنصيص على شىء منها (قوله المذكورة فى الآية) أى التى يمكن تقديرها فى الآية كالاكل والانتفاع بها وقربانها (قوله وفى قوله منها أن يدل أدنى تسامح) وكذا فى قوله بعد ومنها أن يدل الخ (قوله أدنى تسامح) وهو جعل الدلالة من الادلة واضافة أدنى تسامح من اضافة الصفة الى الموصوف أى تسامح أدنى أى قريب (قوله فكأنه على حذف مضاف) والتقدير منها ذو أن يدل والمراد من ذو العقل نفسه أو من دلالتها أن يدل الخ ولم يجزم الشارح لاحتمال العبارة أن يكون قوله أن يدل مقحما والاصل منها العقل وان يجعل المصدر المنسبك من أن يدل بمعنى الفاعل فكأنه يقول منها دليل العقل فتكون الاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف ولا يخفى ما فيه من التعسف اه من ع ق ببعض زيادة (قوله أى أمره) الشامل للعذاب وكتب أيضا قوله أمره أى ما أمر به وقوله أو عذابه أى ما يعذب به فلا يرد أن الامر والعذاب أمران معنويان لا مجىء لهما كذا فى الاطول (قوله أو عذابه) لانه هو الموجب للتهويل والتخويف المقصود من الآية اه ع ق (قوله هو أحد الامرين) فى هذا الكلام شىء من وجهين أحدهما أن ادراك العقل لكون المقدر أحد هذين لا تستقل فيه دلالته بل تحتاج الى قرائن كون هذا يوم القيامة الذى لا يناسبه الا ماذكر فهذا مما دل فيه غير العقل لما تقدم لما أن المدرك هو العقل فى الكل لكن ان كانت دلالته لا تستقل نسبت الدلالة لذلك الشىء المستعان به ولا يخفى عدم استقلال العقل هنا والآخر أنا ان جوزنا تقدير الاخص مع صحة تقدير الاعم لم ينحصر المقدر فيما ذكر لصحة أن يقدر وجاء جند ربك القائم بتعذيب العاصى أو عبيده القائمون بذلك كالملائكة وأيضا تقدير الامر أولى وأظهر لشموله كما فى آية حرمت عليكم الميتة ع ق (قوله عليه) أى على الحذف (قوله اذ لا معنى للوم على ذات الشخص) اذ لا يلام الشخص الا على أفعاله ولم يقل فى ذات الشخص مع أنه المطابق لقوله فيه اشارة الى أن فى بمعنى على (قوله حبا) تمييز محول عن الفاعل أى قد شغفها حبه أى أصاب شغفها وهو غلاف القلب أو وسطه وعبارة الاطول أى خرق شغاف قلبها (قوله والعادة) أى المتقررة عند المحبين ع ق ثم قال وانما يلام عليه عند غير المحبين غفلة عن كونه ليس بنقص فان لام عليه المحبوب فللوازمه وأما من كف عن لوازمه الرديئة فلا لوم عليه (قوله لكونه شاملا له) يؤخذ منه ما صرح به فى الاطول من أنه اذا جعلت الاضافة فى شأنه عهدية بأن أريد بها المراودة فقط صح تقدير شأنه (قوله ويتعين) المناسب التفريع وفى بعض النسخ فيتعين (قوله يعنى من أدلة تعيين المحذوف) بعد دلالة العقل على أصل الحذف ع ق (قوله لا من أدلة الحذف) اى كما هو ظاهر كلام المصنف حيث كان سياقه فى بيان أدلة الحذف اه سم ولهذا أتى بالعناية وقد يتخلص عن هذا بما قاله فى الاطول أن قول المصنف وأدلته أى أدلة لا بد للحذف منها اما التنبيه على أصل الحذف واما التنبيه على خصوص المحذوف اه (قوله لان دليل الحذف ههنا هو أن الجار الخ) عبارة ع ق فان

الجار يدرك بالعقل بعد ادراك وصفه انه لابد له من متعلق اهـ فقول الشارح هو أن الجار الخ فيه حذف أى هو العقل بسبب ادراكه أن الجار الخ (قوله هو أن الجار والمجرور الخ) فيه أن المخاطب كثيرا ما يكون غير نحوى فلا يعرف ذلك فينبغى أن يجعل الدليل طلب معنى حرف الجر له بمقتضى الفعل المشروع فيه قاله فى الاطول ويمكن تطبيق ماذكره الشارح على ماذكره تأمل (قوله دل على أنه ذلك الفعل) أى دال ذلك الفعل (قوله فيقدر ماجعلت) أى دال ماجعلت الخ (قوله ففى القراءة يقدر بسم الله أقرأ) وتقدير خصوص لفظ ماجعلت التسمية مبدأ له هو الاقرب للقرينة وينسب الى البيانيين وقيل يجوز تقدير أبتدئ فى الكل وينسب الى النحويين اهـ ع ق (قوله ومنها الاقتران) قال ع ق لايخفى أن المقارنة أعم من جعل البسملة مبتدأ الشئ فلو اقتصر على المقارنة وجعل مسئلة البسملة من أمثلتها كان أوضح اهـ وقال فى الاطول ومنها الاقتران أى الاقتران بعد وجود الفعل حتى يصح جعله مقابلا للشروع والا فالشروع أيضا اقتران اهـ (قوله أى من أدلة تعيين المحذوف) بعد دلالة العقل على أصل الحذف اهـ ع ق ولم يبين دليل الحذف هنا لان دليله هنا عين دليله فى سابقه (قوله الاقتران) أى مقارنة الكلام الذى وقع فيه الحذف لحال من الاحوال ع ق (قوله كقولهم للعرس) أى المتزوج اهـ ع ق وكتب أيضا قوله كقولهم للعرس بالرفاء والبنين هذا دعاء الجاهلية حيث يحترزون بالبنين عن البنات وقد ورد النهى عنه اهـ فنرى (قوله اذ مقارنة المخاطب الخ) الحاصل أن فى معنى الاقتران وجهين لانه اما بين الكلام وحال المخاطب أو بين المخاطب وحاله وفى نسخة أى مقارنته وهى لاتناسب (قوله والرفاء هو الالتئام والاتفاق) والمراد به الدعاء أى جعلك الله مع زوجك ملتئما والدا للبنين ع ق (قوله اما بالايضاح) سيأتى مقابله فى قوله واما بذكر الخاص الخ يس والحاصل أن الاطناب يحصل بأمور ذكر المصنف منها ثمانية بالصريح وأحال على الباقى بقوله بعدها واما بغير ذلك كما ستراه وكتب أيضا قوله اما بالايضاح بعد الابهام فاتهم ذكر عكس ذلك ولنسمه اجمالا بعد التفصيل لا ابهاما بعد الايضاح اذ لا يصير مابه قبل الايضاح مبهما كقوله تعالى فصيام ثلاثة أيام فى الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة اهـ أطول (قوله ليرى المعنى) أى يدركه ع ق وكتب أيضا قوله ليرى المعنى فى صورتين مختلفتين عند كون المقام مقام ادراك الشئ على حقيقته والاحاطة بجوانبه كمقام الافتخار بالعلم أو مقام التعلم والتعليم بحيث لا يقع فيه جهل بوجه ما ولا خطأ من المتكلم أو السامع فيناسبه تعلق علمين به ان قلنا ان هنا علمين من جهتين أو ابهام علمين ان قلنا بخلاف ذلك وليس هذا من باب التمكين ولا من باب كمال اللذة الآتيين على ماتبين اهـ ع ق وكتب أيضا مانصه فهو كعرض الحسناء فى لباسين (قوله وعلمان خير من علم واحد) أى لا باعتبار التمكن فى النفس ولا تكمل اللذة والا رجع هذا الوجه الى الوجهين الآتيين بل العلمان فى نفسهما مع قطع النظر عن الاعتبارين المذكورين خير من العلم الواحد لزيادتهما عليه وزيادة العلم مستحسنة فى نفسها فليتأمل اهـ سم (قوله أو ليتمكن فى النفس) أى نفس السامع فضل تمكن وذلك عند اقتضاء المقام ذلك التمكن لكون المعنى ينبغى أن يملأ به القلب لرغبة أو لرهبة أو أن يحفظ لتعظيم وعدم استهزاء أو عمل به أو نحو ذلك ع ق (قوله كان أوقع عندها) لان الاشعار به اجمالا يقتضى التشوق له والشئ اذا جاء بعد التشوق يقع فى النفس فضل وقوع ويتمكن أى تمكن ع ق (قوله أو لتكمل لذة العلم به) أى للسامع (قوله بعد الشوق) أى الحاصل من اشعار الاجمال بالشئ والفرق بين التمكن واللذة فى العلم بحسب مفهوميهما واضح ولو كان الشوق بالاجمال سبب كل منهما ومقام الاول كما تقدم ومقام الثانى كمالة نفس السامع الى مايلقيه المتكلم حيث يأتى به بهذا الطريق فيكون حديث المتكلم مما يراد ويرغب لا مما يكره وينفر عنه فتأمل هذا فان المقام سهل ممتنع اهـ ع ق (قوله نحو رب الخ) تمثيل للايضاح بعد الابهام بما يحتمل المعانى الثلاثة المتقدمة اهـ ع ق وكتب أيضا قوله نحو رب اشرح لى صدرى فى التمثيل به شئ لان المخاطب بهذا الكلام هو الرب تعالى وتقدس ولا يناسب أن يخاطب بعلمين على أنهما بالنسبة اليه كما تقدم خير من علم واحد ولا ان الخطاب بما فيه التمكن فى

هو أن الجار والمجرور لابد أن يتعلق بشئ والشروع فى الفعل دل على أنه ذلك الفعل الذى شرع فيه (نحو بسم الله فيقدر ما جعلت التسمية مبدأ له) ففى القراءة يقدر بسم الله أقرأ وعلى هذا القياس (ومنها) أى من أدلة تعيين المحذوف (الاقتران كقولهم للعرس بالرفاء والبنين) فان مقارنة هذا الكلام لاعراس المخاطب دل على تعيين المحذوف (أى أعرست) اذ مقارنة المخاطب بالاعراس وتلبسه به دل على ذلك والرفاء هو الالتئام والاتفاق والباء للملابسة (والاطناب اما بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى فى صورتين مختلفتين) احداهما مبهمة والاخرى موضحة وعلمان خير من علم واحد (أو ليتمكن فى النفس فضل تمكن) لما جبل الله النفوس عليه من أن الشئ اذا ذكر مبهما ثم بين كان أوقع عندها (أو لتكمل لذة العلم به) أى بالمعنى لما لايخفى من أن نيل الشئ بعد الشوق والطلب ألذ (نحو رب اشرح لى صدرى

قلب السامع ولا يعاقبه كمال لذة العلم للمخاطب ولا يقال المراد أن الكلام لو خوطب به غير الرب تعالى أمكن فيه ماذكر لأن الاصل فى الكلام أن يوثق به لما أراده لمتكلم به والا لم يوثق بعقاد الكلام لامكان تحويله الى مقصود آخر بل الجواب أن المراد هنا الازم المتقدم لعدم امكان ظاهره فان من لازم سوق الكلام لعلين الاهتمام به فان طلبا لزمه التأكيد فى السؤال وكمال الرغبة فى الاجابة وكذا سوقه للتمكن واللذة كان من لازمه الاهتمام المستلزم لكمال الرغبة فى الاجابة وكمال الرغبة والتأكيد فى السؤال مناسبان فى المقام اه ع ق وقوله ولا يقال الخ أجاب بذلك غير واحد كالقترى ومن مثله (قوله فان اشرح لى يفيد الخ) قال فى الاطول فان اشرح لى يفيد طلب شرح شئ ماله لالانلى صفة نكرة مقدرة أى اشرح شيأ لى وصدرى بدل منه لانه خلاف مايتبادر من النظم بل لانه يفهم من قوله لى أى لاجلى أن المطلوب شرح شئ ماله من غير تقدير فالابهام أعم من الابهام المقدر أو المفهوم فان قلت فى فهم شئ ماله نظر لجواز أن يقال اشرح لاجلى صدر معلى قلت لاخفاء فى تبادر ماذكره وان كان ماذكره محتملا فان قلت يكفى فى فهم المبهم الفعل ولا حاجة الى قوله لى لان اشرح يدل على طلب شرح شئ ما قلت لا اعتداد بما يفهم من الفعل والا لكان كل فعل مع مفعوله المتأخر ابهاما وتفسيرا ثم نقول لا اطناب فى ذكر الظرف فان اللام النفع فهو تقييد للشرح احترازا عن الشرح بما يضره اه (قوله أى من الايضاح بعد الابهام) لم يقل أى من الاطناب للايضاح بعد الابهام مع أنه الانسب للسياق اختصارا اه قترى (قوله باب نعم) يشمل ماهو للمدح كنعم الرجل زيد وماهو للذم كبئس الرجل أبو جهل لان الباب صادق عليهما اه ع ق وكتب أيضا قوله باب نعم لا يخفى ان عد باب نعم منه على ماهو الاغلب والا فقد يقدم المخصوص اه أطول (قوله خبر مبتدا محذوف) والجملة مستأنفة للبيان وكتب أيضا قوله خبر مبتدا محذوف أى أو مبتدأ خبره محذوف لا على قول من يجعله مبتدأ قدم عليه خبره فلا يكون على هذا من الايضاح بعد الابهام لان زيدا الذى هو المخصوص يكون مقدما فى التقدير تأمل (قوله اذلو أريد الاختصار كفى نعم زيد) فيه بحثان أحدهما أنه لا يصح نعم زيد اذ فيه ضعف التأليف لما ثبت فى النحو أن فاعله معرف باللام أو مضاف اليه أو مضمر مميز بنكرة منصوبة أو بما وثانيهما أنه لو قيل نعم زيد لكان اخلالا لان نعم للمدح العام فى جنس من الاجناس لامطلقا فمعنى نعم الرجل زيد أن زيدا جيد فى جميع ماتعلق بالرجولية لامطلقا حتى يكون ممدوحا بجميع ما يتعلق بالعالمية أيضا ويمكن دفعهما بأن المقصود بنعم مدح زيد مثلا فى جنس وقد أمكن فيه الاختصار بأن يقال نعم زيد فى الرجولية ويقدر قولنا فى الرجولية بقرينة الا أنه التزم فيه الاطناب لالتزام الايضاح بعد الابهام لانه يناسب غرض الباب وهو المبالغة فى المدح فامتنع الاختصار وقد أشار الى هذا الامتناع بقوله لو أريد الاختصار فمن وجوه حسنه سوى ماذكره اتباع الاستعمال الواجب وبهذا ظهر أن المراد بقوله الاختصار ما يقابل الاطناب والمساواة دون مايشمل المساواة بناء على أن نعم زيد من المساواة كما ظنه الشارح المحقق وصوبه السيد السند فقال لا فيه اشعار باطلاق الاختصار على مايعم المساواة موافقا لاصطلاح السكاكى على أن فى اثبات الاصطلاح للسكاكى صعوبة وما تمسك به فهمه غير ناهض بقى أن نعم الرجل زيد مدح عام لزيد فى الرجولية فلابد من ذكر الرجل وزيد فلا اطناب فى الكلام بذكرهما كذا فى الاطول (قوله أى ترك الاطناب) الصادق ذلك الترك بالمساواة (قوله وفى هذا) أى قوله اذلو أريد الخ (قوله قد يطلق على مايشمل المساواة أيضا) اذلا ايجاز فى نعم زيد بل هو مساواة وكتب أيضا مانصه وهو موافق لاصطلاح السكاكى اه مطول ووافقه السيد وللعصام معهما كلام انظره فى أطوله (قوله ووجه حسنه) الاضافة للعموم فصح الاستثناء بسوى (قوله أى حسن باب نعم) أى حسن الاطناب فيه اه يس (قوله من الايضاح بعد الابهام) الذى له العلل الثلاثة المتقدمة (قوله فى معرض الاعتدال) أى ذى الاعتدال أى الكلام المعتدل اه حفنى (قوله من جهة الاطناب الخ) فليس فيه ايجاز محض وقوله والايجاز بحذف المبتدا فليس فيه اطناب محض (قوله الايجاز والاطناب) ولك أن تدخل فى المتنافيين الانشاء والاخبار كما فى الاطول وهذان الوجهان أعنى بروز الكلام

فان اشرح لى يفيد طلب شرح لشئ ماله) أى للطالب (وصدرى يفيد تفسيره) أى تفسير ذلك الشئ (ومنه) أى من الايضاح بعد الابهام (باب نعم على أحد القولين) أى قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف (اذلو أريد الاختصار) أى ترك الاطناب (كفى نعم زيد) وفى هذا إشعار بأن الاختصار قد يطلق على مايشمل المساواة أيضا (ووجه حسنه) أى حسن باب نعم (سوى ماذكر) من الايضاح بعد الابهام (ابراز الكلام فى معرض الاعتدال) من جهة الاطناب بالايضاح بعد الابهام والايجاز بحذف المبتدا (وايهام الجمع بين المتنافيين) الايجاز والاطناب

في معرض الاعتدال وايهامه الجمع بين المتنافيين مفهومهما مختلف متلازمان صدقا اه ع ق (قوله وقيل الاجمال الخ) وجه ضعفه أن هذا الوجه أعني ايهام الجمع على هذا التفسير يكون عين ما ذكر من الايضاح بعد الابهام لا سواه فينافي قول المصنف ووجه حسنه سوى ما ذكر ولك أن تقول المراد سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام للامور الثلاثة والايضاح بعد الابهام باعتبار ما فيه من فوائد أخرى غيره باعتبار الامور الثلاثة ولك أن تقول هو على هذا القيل أيضا غير ما تقدم لان ايهام الجمع بين الاجمال والتفصيل غير نفس الاجمال والتفصيل كذا في سم (قوله من الامور المستغربة الخ) اذ الجمع بين متنافيين كايقاع المحال فهو مما يستغرب والاعتدال مما يستحسن فان قيل فهما حينئذ من البديع أو المعاني قلت يمكن الامران بمناسبة المقام بأن يقتضي المقام مزيد التأكيد في امالة قلب السامع أو بقصد مجرد الطرافة والحسن اه ع ق (قوله على شئ واحد في زمان واحد من جهة واحدة) والجهة هنا ليست كذلك اه يس لان الايجاز بحذف المبتدا والاطناب بذكر الخبر بعد ذكر ما يعمه فقد انفكت الجهة اه ع ق (قوله وهو في اللغة لف القطن المندوف) ووجه المناسبة أن في الاصطلاح لفا وندفا أي تفرقة وتفصيلا وان كان فيه اللف سابقا على الندف عكس اللغوي (قوله أن يؤتى) ظاهره أن مسماه نفس الاتيان وعليه فقوله نحو يشيب الخ على المسامحة أي نحو الاتيان في يشيب الخ اه سم قال الشيخ يس والاقرب أن التوشيع يطلق على المعنى المصدري وعلى الكلام وانما حمله الشيخ على المعنى المصدري لان المصنف جعله من الايضاح بعد الابهام والايضاح مصدر اه (قوله في عجز الكلام) قال ع ق وينبغي أن يراد في أوله أو في وسطه اذ لم يظهر لتخصيص التوشيع بالعجز وجه وكان التقييد به لانه أكثر ما يقع به التوشيع في التركيب (قوله بمثنى) أو جمع اه ع ق نحو ان في فلان ثلاث خصال جميلة الكرم والشجاعة والحلم (قوله ثانيهما معطوف الخ) والزائد على الاول في الجمع اه ع ق وكتب أيضا قوله ثانيهما معطوف الخ يخرج به عن التوشيع مثل قولنا يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان احداهما الحرص والاخرى طول الامل مع أن اللائق جعله منه تأمل اه أطول (قوله نحو يشيب الخ) وكقوله

سقتني في ليل شبيه بشعرها * شبيهة خديها بغير رقيب
فما زلت في ليلين شعر وظلمة * وشمسين من خمر ووجه حبيب

اه أطول وكتب أيضا قوله نحو يشيب الخ لم يقل نحو قوله صلى الله عليه وسلم يشيب الخ لانه نقل الحديث بالمعنى فان متن الحديث يهرم ابن آدم ويشب معه اثنتان الحرص على المال والحرص على العمر وعبارة السيوطي كقوله صلى الله عليه وسلم يكبر ابن آدم ويكبر معه اثنتان الحرص وطول الامل رواه البخاري من حديث أنس اه حفني قال الفنري وفي رواية يكبر ابن آدم ويكبر معه اثنتان حب المال وطول العمر اه (قوله ويشب) أي ينمو وهو بالكسر على ما في الصحاح (قوله بذكر الخاص بعد العام) انظر عكسه فانه يتجه أنه اطناب والظاهر أنه ليس المراد بالعام هنا ما اصطلح عليه أهل الاصول بل المراد به ما يشمل الخاص أي يصح أن يندرج فيه كما هو مصطلح أهل النحو فيشمل نحو جاءني رجال وزيد اه يس (قوله والمراد الذكر الخ) أي ليغاير ما تقدم في الايضاح بعد الابهام لانه ليس في الذكر بطريق العطف ايضاح بعد ابهام اه يس (قوله على سبيل العطف) لا على سبيل الوصف أو الابدال ولو قال بعطف الخاص على العام كان أوضح اه مطول قال في الاطول وفيه نظر لان قوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال من قبيل ذكر الخاص بعد العام بلا شبهة مع أن جبريل وميكال عطفان على الله على ما هو الاصح فلا يصح أن يقال واما بعطف الخاص على العام اه (قوله للتنبيه على فضله) جعل العلة التنبيه على الفضل ويصح أن تكون نفس الفضل (قوله يعني الخ) تفسير لقوله تنزيلا للتغاير الخ (قوله من الاوصاف الشريفة) أي أو الخسيسة والتقدير بالشريفة نظرا للمثال أو الغالب من يس (قوله ولا يعرف حكمه منه) وبذلك صح ذكره على سبيل العطف المقتضي للتغاير اه ع ق (قوله نحو حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى)

وقيل الاجمال والتفصيل ولا شك أن ايهام الجمع بين المتنافيين من الامور المستغربة التي تستلذها النفس وانما قال ايهام لان حقيقة جمع المتنافيين أنه يصدق على ذات واحدة وصفان يمتنع اجتماعهما على شئ واحد في زمان واحد من جهة واحدة وهو محال (ومنه) أي ومن الايضاح بعد الابهام (التوشيع وهو) في اللغة لف القطن المندوف وفي الاصطلاح (أن يؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الاول نحو يشيب ابن ادم ويشب فيه خصلتان الحرص وطول الامل واما بذكر الخاص بعد العام) عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام والمراد الذكر على سبيل العطف (للتنبيه على فضله) أي مزية الخاص (حتى كأنه ليس من جنسه) أي العام (تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات) يعني أنه لما امتاز عن سائر افراد العام بماله من الاوصاف الشريفة جعل كأنه شئ اخر مغاير للعام لا يشمله العام ولا يعرف حكمه منه (نحو حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى) أي الوسطى من الصلوات أو الفضلى من قولهم للافضل الاوسط

قال ع ق هذا اذا ذكر عام ثم ذكر فرد منه كما فى المثال وأما اذا ذكر ما يتناول المعطوف بالبدلية كأن يقال جاءنى رجل و زيدأو رجال وزيد وعمرو وخالد فهل يكون من هذا الباب أولا فيه نظر (قوله وهى صلاة العصر عندالاكثر) اختلف السلف فيها فذهب الى كل صلاة سوى صلاة العشاء طائفة منهم ولم ينقل عن أحد من السلف أنها صلاة العشاء وذكره بعض المتأخرين لانها بين صلاتين لا يقصران وقال بعضهم هى احدى صلاة الخمس لا بعينها أبهمها الله تحريضا للعباد على المحافظة على أداء جميعها كما قيل فى ليلة القدر وساعة الجمعة اه فنرى وفى القاموس الصلاة الوسطى المذكورة فى التنزيل الصبح أو الظهر أو العصر أو المغرب أو العشاء أو الوتر أو الفطر أو الاضحى أو الضحى أو الجماعة أو جميع الصلوات المفروضة أو الصبح والعصر معا أو صلاة غير معينة أو العشاء والصبح معا أو صلاة الخوف أو صلاة الجمعة فى يومها وفى سائر الايام الظهر أو المتوسطة بين الطول والقصر أو كل من الخمس لان قبلها صلاتين وبعدها صلاتين قال ابن سيده من قال هى غير صلاة الجمعة فقد أخطأ أنظر الاطول (قوله واما بالتكرير لنكتة) قال ع ق والظهور التطويل فى عدم النكتة فى التكرار نبه عليها فيه والا فالايضاح بعد الابهام وذكر الخاص بعد العام لابد فى كل منهما من نكتة ككل اطناب (قوله ليكون اطنابا لا تطويلا) واهذا قيد كل ما ذكر اطنابا بنكات الا أنه أجل هنا النكتة لانه عرف سابقا نكات التأكيد الا أنه قد تكون النكتة فيه غير ما سبق كالتنبيه على نفى التهمة فى تكرار ياقوم فى قوله تعالى وقال الذى آمن ياقوم اتبعونى أهدكم سبيل الرشاد ياقوم انما هذه الحياة الدنيا متاع كذا فى الاطول (قوله كتأكيد الخ) قال ع ق ومن نكت التكرار زيادة تأكيد ما تنتفى به التهمة فى النصح كقوله تعالى حكاية عن صاحب قوم فرعون ياقوم اتبعونى أهدكم سبيل الرشاد ياقوم انما هذه الحياة الدنيا متاع فتكرار ياقوم لما كانت فيه اضافة لياء النفس أفاد بعد القائل عن التهمة فى النصح حيث كانوا قومه وهو منهم فلا يريد لهم الا ما يريد لنفسه فتضمن تكراره زيادة تأكيد نفى التهمة ومن نكته أن يكون معنى متعلق الفعل المذكور مختلفا واللفظ الدال على ذلك المتعلق واحدا لان فى تكراره افادة تنبيه على كل معنى بخصوصه والمقام يقتضيه كقوله تعالى فبأى آلاء ربكما تكذبان فانه كرر اثر ذكر النعم فى السورة والنعم المذكورة مختلفة والمقام يقتضى التنبيه على كل نعمة ليقام بشكرها بخصوصها وأما ذكره بعد ذكر جهنم وارسال الشواظ من النار فبالنظر الى أنهما انما ذكرا للزجر عن المعصية فعادا نعمة من حيث الانزجار بهما ولذلك عقبا بقوله تعالى فبأى آلاء ربكما تكذبان كسائر النعم اه وكتب أيضا قوله كتأكيد الانذار بل والردع كما يفيده كلام الشارح اه سم (قوله الردع) زيادة على ما فى المتن صريحا وان كانت الكاف تدخله اه يس (قوله وفى ثم الخ) قال فى الاطول ولما استشعر أن يستبعد كون الكلام تكريرا لان العاطف يستدعى كون المراد بالثانى غير الاول قال فى دفعه وفى ثم الخ فان قلت اذا كان الانذار الثانى أبلغ لم يكن تكريرا قلت كونه أبلغ باعتبار زيادة اهتمام المنذر به لا بأنه زاد فى المفهوم شئ اه (قوله تنزيلا لبعد المرتبة الخ) الظاهر أنه علة لقوله وفى ثم دلالة الخ أى انما كان فيه دلالة للتنزيل والاستعمال المذكورين لانه اذا نزل بعد المرتبة منزلة بعد الزمان واستعملت فيه كان فيها دلالة على أن ما بعدها أبلغ وأعلى كذا فى سم (قوله منزلة بعد الزمان) أى الذى هو الاصل فى ثم فاستعيرت هنا لبعد المرتبة (قوله فى مجرد التدرج) أى فى التدرج المجرد عن اعتبار التراخى والبعد بين تلك الدرج فى الزمان وعن اعتبار كون تاليها أى تالى ثم بعد متلوها فى الزمان وكتب أيضا قوله فى مجرد التدرج أى عن اعتبار التراخى والبعد بين تلك الدرج وعن كون الثانى بعد الاول فى الزمان كما أفصح بذلك فى المطول لا يقال فقوله واستعمالا للفظ ثم فى مجرد الخ ينافى ما قبله لانا نقول لا ينافيه لان الظاهر لبعد المرتبة بعدها مسافة وقدرا لا زمانا أو باعتبار التراخى والبعد المنفى فى المطول التراخى والبعد زمانا اه سم (قوله اذا أبعد فيها) أى قطع كثيرها (قوله فقيل هو ختم البيت الخ) صريح فى أن مسماه المعنى المصدرى لا اللفظ المختوم به وقوله الآتى فى التذييل وهو تعقيب الخ صريح فى أن التذييل مسماه المعنى المصدرى أيضا لكن قوله هناك وهو ضربان

وهى صلاة العصر عندالاكثر (واما بالتكرير لنكتة) ليكون اطنابا لا تطويلا وتلك النكتة (كتأكيد الانذار فى كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون) فقوله كلا ردع عن الانهماك فى الدنيا وتنبيه وسوف تعلمون انذار وتخويف أى سوف تعلمون الخطأ فيما أنتم عليه اذا عاينتم ما قدامكم من هول المحشر وفى تكريره تأكيد للردع والانذار (وفى ثم دلالة على أن الانذار الثانى أبلغ) من الاول تنزيلا لبعد المرتبة منزلة بعد الزمان واستعمالا للفظ ثم فى مجرد التدرج فى درج الارتقاء (واما بالايغال) من أوغل فى البلاد اذا أبعد فيها واختلف فى تفسيره (فقيل هو ختم البيت بما يفيد نكتة

يتم المعنى بدونها كزيادة المبالغة فى قولها) أى قول الخنساء فى مرثية أخيها صخر (وان صخرا لتأتم) أى تقتدى (الهداة به * كأنه علم) أى جبل مرتفع (فى رأسه نار) فقولها كأنه علم واف بالمقصود أعنى التشبيه بما يهتدى به الا أن فى قولها فى رأسه نار زيادة مبالغة (وتحقيق) أى وكتحقيق (التشبيه فى قوله كأن عيون الوحش حول خبائنا *) أى خيامنا (وأرحلنا الجزع الذى لم يثقب) الجزع بالفتح الخرز اليمانى الذى فيه سواد وبياض شبه به عيون الوحش وأتى بقوله لم يثقب تحقيقا للتشبيه لانه اذا كان غير مثقوب كان أشبه بالعين قال الاصمعى الظبى والبقرة اذا كانا حيين فعيونهما كلها سواد فاما اذا ماتا بدا بياضها وانما شبهها بالجزع وفيه سواد وبياض بعد ما موتت والمراد كثرة الصيد يعنى مما أكلنا كثرت العيون عندنا كذا فى شرح ديوان امرئ القيس فعلى هذا التفسير يختص الايغال بالشعر (وقيل لا يختص بالشعر) بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها (ومثل) لذلك فى غير الشعر (بقوله تعالى قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم أجرا وهم مهتدون) فقوله وهم مهتدون مما يتم المعنى بدونه لان الرسول مهتد لا محالة الا أن فيه زيادة حث على الاتباع وترغيب فى الرسل (وإما بالتذييل وهو تعقيب الجملة بجملة أخرى

أنسب بكون مسماه الكلام المذيل به ولعله يطلق عندهم على كل من المعنى المصدرى والكلام فان كان أراد هنالك المعنى الاول ففى قوله وهو ضربان مسامحة وان كان أراد الثانى ففى قوله تعقيب الكلام مسامحة وعلى ارادة المعنى الثانى يشكل قول الشارح هنالك فهو أعم من الايغال بناء على ما دلت عليه عبارته هنا من أن الايغال مسماه المعنى المصدرى اذ قضية ذلك أن بينهما المباينة الا أن يتسمح فى هذا الكلام وكذا يقال فى التكميل والتتميم والاعتراض فان ظاهر تفاسيرها أن مسماها المعانى المصدرية وظاهر تمثيلها أن مسماها الكلام والظاهر أنها تطلق على كل فلا بد من المسامحة اما فى التفسير واما فى التمثيل اه سم وكتب أيضا قوله هو ختم البيت الخ يشمل التعريف ذكر الخاص بعد العام والتكرير اذا كان ختم البيت بل سائر أقسام الاطناب اذا كانت كذلك اه أطول (قوله يتم المعنى) أى أصل المعنى وانما قال يتم الخ اشارة الى أن النكتة فى الجملة لا تختص بما يتم المعنى بدونه بل يجوز أن يتوقف عليها كما يتوقف أحيانا على بعض الفضلات وهذا التعريف يدل على أن الايغال اسم للمعنى المصدرى لا اللفظ المختوم به وقد يطلق عليه ولنا يقال هذا اللفظ أو هذه الجملة ايغال اه ع ق (قوله كزيادة المبالغة) أى زيادة المبالغة فى التشبيه ثم اضافة زيادة الى المبالغة إما على أصلها فتكون المبالغة حاصلة من تشبيهه بالجبل المرتفع الذى هو أظهر المحسوسات فى الاهتداء به والزيادة من وصف العلم بقولها فى رأسه نار فتنجر المبالغة الى المشبه وإما أن تكون بيانية أى كزيادة هى المبالغة بناء على أن التشبيه لا مبالغة فيه اذ هو حقيقة لا مجاز والخطب فى مثل هذا سهل فالمبالغة فى التشبيه ترجع الى الاتيان بشئ يفيد كون المشبه به غاية فى كمال وجه الشبه الكائن فيه فينجر ذلك الكمال الى المشبه الممدوح بوجه الشبه وأما تحقيق التشبيه الآتى فيرجع الى زيادة ما يحقق التساوى بين المشبه والمشبه به حتى كأنهما شئ واحد لظهور الوجه فيهما بتمامه بسبب ذلك المزيد فصار من ظهوره فيهما كأنه حقيقتهما وما سواه عوارض من غير اشعار بكون المشبه غاية فى الوجه لعدم قصد تعظيم الوجه فى المشبه به ليجر ذلك الى عظمته فى المشبه من ع ق (قوله الهداة) أى الذين يهدون الناس الى المراشد والمعالى فكيف بالمهتدين اه ع ق (قوله أى خيامنا) فالمراد بالخباء جنس الخيام الصادق بالكثير بدليل قوله وأرحلنا فهو من عطف التفسير اه ع ق (قوله بالفتح) أى للجيم وسكون الزاى (قوله الخرز اليمانى) وهو عقيق فيه دوائر البياض والسواد ع ق (قوله وأتى بقوله الخ) أى لما كان الجزع المثقب يخالف العيون مخالفة ما فى الشكل زاد قوله الذى لم يثقب لتحقق التشابه فى الشكل بتمامه فهذه الزيادة لتحقيق التشبيه أى التساوى فى وجه الشبه وليس هذا من المبالغة السابقة كما يتوهم اذ لم يقصد علو المشبه به فى وجه الشبه ليعلو بذلك المشبه الملحق به فقد ظهر الفرق بينهما كما تقدم اه ع ق (قوله كان أشبه بالعين) لو قال كان أشبه به العين لكان أوفق (قوله كلها سواد) أى بحسب الظاهر وهى لا تخلو فى نفس الامر من بياض اه ع ق (قوله بدا بياضها) أى الذى كان غطى بالسواد زمن حياتهما اه ع ق وكتب أيضا قوله بدا بياضها فأشبهت الجزع حينئذ (قوله موتت) أى كثر موتها (قوله يعنى مما أكلنا الخ) لانهم كثيرا ما يأكلون الوحوش ويتركون أعينها حول أخبيتهم (قوله كذا فى شرح الخ) وبه يتبين بطلان ما قيل إن المراد قد طالت مسايرتهم فى المفاوز حتى ألفت الوحوش رحالهم وأخبيتهم اه مطول قال الفنرى وجه التبين أن عيون الظباء حال حياتها سود فلا تشبه الخرز اليمانى الذى فيه سواد وبياض اه (قوله مما يتم المعنى بدونه) أى بدون ذكره (قوله مهتد لا محالة) قد يقال وغير سائل الاجر لا محالة اه سم أى فينبغى أن يجعل المثال مجموع اتبعوا من لا يسألكم أجرا الخ ولهذا قال فى الاطول بعد ذكره كلام الشارح قلت المثال اتبعوا من لا يسألكم أجرا وهم مهتدون بكليته لان الرسول لا يكون الا كذلك وفيه مزيد الحث فتأمل (قوله الا أن فيه زيادة حث) أما أصل الحث والترغيب فحاصل بقوله اتبعوا الخ الدال على اهتدائهم اه سم (قوله وهو تعقيب الجملة الخ) لا يرد عليه التكرير نحو كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون لان قوله تعقيب الجملة الخ يشعر بتغاير الجملتين بحسب الذات كذا فى يس نقلا عن شارح الايضاح وقال فى الاطول

تشتمل على معناها) أى معنى الجملة الاولى (التأكيد) فهو أعم من الايغال من جهة أنه يكون فى ختم الكلام وغيره وأخص منه من جهة الايغال قد يكون بغير الجملة ولغير التوكيد (وهو) أى التذييل (ضربان ضرب لم يخرج مخرج المثل) بأن لم يستقل بافادة المراد بل يتوقف على ماقبله (نحو ذلك جزيناهم بما كفروا وهل يجازى الا الكفور على وجه) وهو أنه يراد وهل يجازى ذلك الجزاء المخصوص الا الكفور فيتعلق بما قبله وأما على الوجه الآخر وهو أن يراد وهل يعاقب الا الكفور بناء على ان المجازاة هى المكافأة ان خيرا فخير وان شرا فشر فهو من الضرب الثانى (وضرب أخرج مخرج المثل) بأنه يقصد بالجملة الثانية حكم كلى منفصل عما قبله جار مجرى الامثال فى الاستقلال وفشو الاستعمال (نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وهو أيضا) أى التذييل ينقسم قسمة أخرى وأتى بلفظ أيضا تنبيها على ان هذا التقسيم للتذييل مطلقا لا للضرب الثانى منه (اما) ان يكون (لتاكيد منطوق كهذه الآية) فان زهوق الباطل منطوق فى قوله وزهق الباطل (واما لتأكيد مفهوم كقوله ولست) على لفظ الخطاب (بمستبق أخا لا تلمه) حال عن أخا لعمومه أو عن ضمير المخاطب

ولا يخفى أنه يشمل الجملة المؤكدة نحو ان زيدا قائم ان زيدا قائم وجاء زيد جاء زيد فبينه وبين التكرير عموم من وجه اه وكتب أيضا مانصه أنظر تعقيب الجار والمجرور بجملة أو مثله اه يس (قوله بجملة) أى لا محل لها من الاعراب كما سيأتى فى الشرح (قوله تشتمل على معناها) ولو مع الزيادة كما فى ان الباطل كان زهوقا اه يس (قوله التأكيد) عند اقتضاء المقام التأكيد (قوله فهو أعم من الايغال الخ) حاصله انهما يجتمعان فيما هو بجملة للتأكيد فى ختم الكلام وينفرد الايغال فيما هو بالمفرد وفيما هو لغير التأكيد سواء كان بجملة أو بمفرد وينفرد التذييل فيما هو فى غير ختم الكلام (قوله وهو أى التذييل) بمعنى الكلام المذيل به لا بالمعنى المصدرى المتقدم (قوله بأن لم يستقل الخ) أى فلم يخرج مخرج المثل لان المثل وضعه الاستقلال لانه كلام تام نقل عن أصل الاستعمال لكل ما يشبه حال الاستعمال الاول كما يأتى فى الاستعارة التمثيلية كقولهم الصيف ضيعت اللبن فانه مستقل فى افادة المراد وهو مثل يضرب لمن فرط فى الشئ فى أوانه وطلبه فى غير أوانه ع ق وكتب أيضا قوله بأن لم يستقل بافادة المراد بل توقف على ماقبله لا بد فيه من قيود أخر نظرا الى مافسر به الخارج مخرج المثل وهو ما يكون حكما كليا منفصلا عما قبله جاريا مجرى الامثال فى الاستقلال وفشو الاستعمال فهذا الضرب المقابل له ينبغى أن يتحقق بأن لا يستقل أو يكون حكما جزئيا أو كليا لم يفش استعماله وكان حسن الترتيب أن يقدم الضرب الثانى لانه ثبوتى الا أن يقال الضرب الاول أشد ارتباطا بالمقصود من الثانى فلذا قدم اه أطول وانما جعلت الباء فى كلام الشارح بمعنى الكاف اندفع عنه القصور (قوله الجزاء المخصوص) وهو ارسال سيل العرم وتبديل الجنتين المذكورتين بقوله قبل فأرسلنا عليهم سيل العرم الخ (قوله فيتعلق بما قبله) وهو قوله فأرسلنا عليهم الخ وكتب أيضا قوله فيتعلق بما قبله أى فلا يجرى مجرى المثل فى الاستقلال (قوله وهو أن يراد وهل يعاقب) أى مطلق العقاب الا الكفور وفيه أنه يلزم عليه نفى مطلق المعاقبة عن غير الكفور أى المبالغ فى الكفر مع أنه يكفى فى مطلق المعاقبة مطلق الكفر الا أن يقال الحصر ادعائى أفاده فى الاطول وكتب أيضا قوله وهل يعاقب الا الكفور قيل تخصيص الجزاء بالعقاب انما يفهم من قوله جزيناهم الذى هو بمعنى عاقبناهم فعلى هذا التقدير أيضا ليس مستقلا بافادة المراد والحق أن كونه قرينة على المطلوب لا ينافى الاستقلال بالافادة على أن ذلك يفهم من الكفور أيضا اه سم (قوله بناء على أن المجازاة الخ) فيه أمران الاول أن التعميم المذكور أعنى قوله المكافأة ان خيرا الخ لا تصح ارادته فيما نحن فيه لان المكافأة هنا فى مقابلة الكفر فالمراد خصوص المكافأة بالشر قطعا الثانى ان كلامه يقتضى أن الوجه الاول مبنى على أن الجزاء يراد به العقوبة فقط وانه لا يأتى على ان المراد به المكافأة وأن الوجه الثانى لا يأتى على ان المراد بالجزاء العقاب وكل هذا ليس بصحيح بل كل من الوجهين يأتى على كل من التفسيرين اذ المدار على خصوص الجزاء واطلاقه فيصح أن يكون المعنى على أن المراد بالجزاء العقاب وهل يعاقب ذلك العقاب المتقدم فيكون من الاول وأن يكون المعنى وهل يعاقب مطلق العقاب فيكون من الثانى ويصح أن يكون المعنى على أن المراد بالجزاء المكافأة فى الجملة وهل يكافأ بتلك المكافأة المخصوصة المتقدمة فيكون من الاول وأن يكون المعنى وهل يكافأ بالشر مطلقا فيكون من الثانى وغايته أن المكافأة على الثانى تتقيد بالشر لدلالة المقابلة بالكفر عليه ولا محذور فى ذلك أصلا اه ملخصا من ع ق (قوله تنبيها الخ) وجه التنبيه ان معنى أيضا رجوع الى التقسيم وهو مع اتحاد المقسم فيما تم وان أمكن أنه تقسيم للثانى ومعنى أيضا كما انقسم التذييل المطلق (قوله لتأكيد منطوق) والمراد بالمنطوق هنا أن تشترك ألفاظ الجملتين فى مادة واحدة ولو كانت احداهما اسمية مؤكدة والاخرى فعلية من ع ق (قوله كقوله) أى النابغة (قوله لا تلمه) من باب رد يرد كما فى المختار (قوله لعمومه) أى فعمومه سوغ مجىء الحال منه وان كان نكرة (قوله أو عن ضمير المخاطب فى لست) اقتصر عليه ع ق ثم ذكر أن دلالة هذا الكلام بمفهومه على نفى الكامل المهذب انما يتضح على هذا الاعراب ولا يأتى على غيره الا ببعد وعدم وضوح قال لانا لو جعلناها نعتا لاخ أو حالا منه كان

المعنى

المعنى حينئــذ كل أخ موصوف بأنه على شعث أو كان على حال كونه على شعث لا تبقيه لنفســك ان لم تلمه
على شعثه ولا شك أن هذا المعنى لا يقتضى أن لا مهذب وانما يقتضى أن غــير المهذب لا بد معه من الصــبر
وأما غيره فلا يحتاج معه الى الصــبر فيصح ولو لم يبق غير المهذب أن يبقى المهذب وانما قلنا ولا يأتى على غيره
الا ببعــد وعــدم وضوح لانه قــد يدعى أنه مفهوم باعتبار ما جرت به العادة فى حال الرجال فتكون العادة
قرينة على افادة اللفظ هــذا المفهوم اه (قوله فلست) قيــل لا وجه لتخصيص الضمير فى لست لجواز
الحاليــة عن الضمير فى مستبق وأجيب بأن وجهه أن الفــعل أقوى فى العمل من الاسم كذا فى يس (قوله
على شعث) هو فى الاصــل انتشار الشعر لعــدم تعاهده بالاصلاح والدهن فتكثر أوساخه واستعير هنا
للاوساخ المعنوية وهى الاوصاف الذميمــة اه ع ق وقوله واســتعير الخ أى بعــد نقله الى اللازم الذى هو
الاوساخ الحسية على طريق المجاز المرســل فيكون فيه مجاز بمرتبتين هذا ما ظهر (قوله وذميم خصال)
عطف تفســير للمراد من تفرق (قوله على نفى الكامل من الرجال) لانه لو وجد لم يصــدق انه ان كان بهذا
الوصف لم يبق لنفسه أخا (قوله لان فيه التوقى الخ) وأما تسميته بالتكميل فلتكميله المعنى بدفع خلاف
المقصود عنــه اه ع ق (قوله فى كلام) قال فى الاطول ان أريد بكلمة فى الجزئيــة يشكل بتكميــل
لا يكون جزء الكلام ويكون جملة مســتقلة وان أريد الظرفية لا يشمل ما فى آخر الكلام فتأمل اه أقول
اذا جعلت فى بمعنى مع انحل الاشكال (قوله بما يدفعه) لا فرق فيه بين الجملة والمفرد فان قلت التذييل
أيضا لدفع الوهم لانه للتأكيد فما الفرق قلت التذييل بالجملة وفى الآخر ولدفع الوهم فى النسبة والتكميل
لا يختص بشئ منها اه سيرامى (قوله قــد يكون فى وسط الكلام الخ) فبينه وبين الايغال عموم من
وجه اه ع ق وانظره (قوله أى نزول المطر الخ) فالمراد بالصوب نزول المطر وبالربيع الزمن والاضافة
لادنى ملابســة (قوله ووقوعه) عطف تفســير (قوله وديمة) هى المطر المســترسل وأقله مقــدار
ثلث يوم وأكثره ثمانية أيام (قوله قد يؤل الى خراب الديار) أى فربما يقع فى الوهم أن ذلك دعاء بالخراب
ومعظم الايهام من قوله وديمة تهمى وتقــديم ديارك دون زرعك مثلا لا يقال غــير مفسدها متقدم على
وديمة تهمى لانا نقول هو مؤخر عنــه تقديرا اه (قوله دفعا لذلك) أى ايهام خــلاف المقصود (قوله
نحو أذلة على المؤمنــين الخ) فى مدح فريق من المؤمنين وهم قوم أبى موسى الاشعرى كما ورد فى الحــديث
اه ع ق (قوله فانه لما كان مما يوهــم الخ) قال فى الاطول ونحن نقول الآية لتنفيرهــم عن الرجوع
عن الايمان والمقصود أنكم لو ترجعون عن الايمان سيأتى الله بقوم أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين
فينقلب حالكم من كون هؤلاء القوم متواضعين لكم الى كونكم أذلة لهــم ولا بد فى افادة هــذا المعنى
من ذكر قوله أعزة على الكافرين فهو داخل فى أصــل المقصود وليس من الاطناب فى شئ والله تعالى أعــلم
اه (قوله ولهذا عدى الذل بعلى) أو لمشاكلة ما بعده (قوله لتضمنه معنى العطف) فالتوسع بتضمين
الذل معنى العطف وعلى على بابها وقوله ويجوز الخ أى فالفــعل لا تضمين فيه وعلى بمعــنى اللام فالتوسع
باستعمــال حرف موضع آخر ونكتة العدول الى على الاشارة الى شرفهم وفضلهم على المؤمنين كذا يؤخــذ
من ع ق (قوله ويجوز أن يقصــد الخ) كان وجهه أن على لما كانت تدل على الاستعلاء جاز أن يشار
بها الى استعلائهــم عليهم فى الشرف اه سم (قوله وأما بالتتميم) تسمية هــذا بالتتميم وما قبله بالتكميل
مجرد اصطلاح اذ هما شئ واحــد لغة وقال فى عروس الافراح يمكــن أن يفرق بينهما لغة بأن التكميل
استيعاب الاجزاء التى لا توجد الماهية المركبة الا بها والتتميم قد يكون بما وراء الاجزاء من زيادات يتأكد
بها ذلك الشئ الكامل ثم قال فان تم هــذا ظهر وجه تسمية الاول بالتكميل لانه يدفع ايهام خــلاف المراد
وذلك كالجزء من المراد (قوله وهو أن يؤتى فى كلام الخ) ✱ اول بعض صور الايغال وكتب أيضا قوله
وهو أن يؤتى فى كلام الخ يخرج عنــه تتميم ذكــر فى كلام يوهم خلاف المقصود فان الفرق بين التتميم
والتكميل بأن النكتة فى التتميم غير دفع وهم خلاف المقصود لا بانه لا يكون فى كلام يوهم خــلاف المقصود

فلست (على شعث) أى تفرق وذميم خصال فهــذا الكلام دل بمفهومه على نفى الكامل من الرجال وقــد أكده بقــوله (أى الرجال المهذب) استفهام انكار أى ليس فى الرجال منقح الفــعال مرضى الخصال (واما بالتكميل ويسمــى الاحتراس أيضا) لان فيه التوقى والاحتراز عن توهم خــلاف المقصود (وهو أن يؤتى فى كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه) أى يدفع خــلاف المقصود وذلك الدافع قــد يكون فى وســط الكلام وقد يكون فى آخره فالاول (كقوله فسقى ديارك غير مفســدها) نصب على الحال من فاعل ســقى وهو (صوب الربيع) أى نزول المطــر ووقوعه فى الربيع (وديمــة تهمى) أى تسيل فلما كان المطر قــد يؤل الى خراب الديار وفسادها أتى بقوله غــير مفســدها دفعا لذلك (و) الثانى (نحــو أذلة على المؤمنين) فانه لما كان مما يوهم أن يكون ذلك لضعفهم دفعه بقوله (أعزة على الكافرين) تنبيها على أن ذلك تواضع منهم للمؤمنين ولهذا عــدى الذل بعــلى لتضمنــه معــنى العطف ويجوز أن يقصــد بالتعدية بعلى الدلالة على انهــم مع شرفهم وعلو طبقتهــم وفضلهم على المؤمنــين خافضون لهــم أجنحتهــم (واما بالتتميم وهو أن يؤتى

فى كلام لايوهم خلاف المقصود بفضلة) مثل مفعول أو حال أو نحو ذلك مما ليس بجملة مستقلة ولا ركن كلام ومن يزعم أنه أراد بالفضلة ما يتم أصل المعنى بدونه فقد كذبه كلام المصنف فى الايضاح وأنه لاتخصيص لذلك بالتتميم (لنكتة كالمبالغة نحو ويطعمون الطعام على حبه فى وجه) وهو أن يكون الضمير فى حبه للطعام (أى) يطعمونه (مع حبه) والاحتياج اليه وان جعل الضمير لله تعالى أى يطعمونه على حب الله تعالى فهو لتأديه أصل المراد (واما بالاعتراض وهو أن يؤتى فى أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر لامحل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الايهام) لم يرد بالكلام مجموع المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين أن يكون الثانى بيانا للاول أو تأكيدا أو بدلا (كالتنزيه فى قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون) فقوله سبحانه جملة لانه مصدر بتقدير الفعل وقعت فى أثناء الكلام لان قوله ولهم ما يشتهون عطف على قوله لله البنات (والدعاء

اذ لامانع من اجتماع التتميم والتكميل اه أطول (قوله فى كلام) فى الآخر أو فى الاثناء (قوله أو نحو ذلك) لاحاجة اليه (قوله مما ليس بجملة مستقلة) بأن كان مفردا أو جملة غير مستقلة كجملة الحال والصفة لتأولها بالمفرد (قوله ما يتم أصل المعنى بدونه) حتى تدخل الجملة الزائدة على أصل المراد كما قيل اه ع ق (قوله كلام المصنف فى الايضاح) حيث مثل له بمما تحبون فى قوله تعالى لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون مع أنه لايتم المعنى الا به وفيه بحث لانه اذا لم يجعل مما تحبون مما يتم أصل المعنى بدونه لم يكن اطنابا أصلا فيكون التمثيل به فاسدا من أصله فلا يستشهد به فيجب حيث جعل اطنابا أن يدعى ان أصل المعنى حتى تنفقوا أى يقع منكم انفاق وزيادة مما تحبون ولو كان باعتبار القصد محتاجا اليه لاتكون من المساواة لانها زيادة على أصل المراد لاجل نكتة لايدركها الاوساط وقد تقدم أن ذلك هو مناط الاطناب بواغ قلنا ان المقصود به أمر لايدركه ويراعيه الا البلغاء لان فيه الاشارة الى أن نيل البر لايكون الا بغلبة النفس وتحميلها المشاق بالانفاق من المحبوب المشتهى بخلاف مطلق الانفاق ولو كان فيه أجر لايبلغ لهذا المعنى وبه يعلم أن كون الشئ مقصودا فى الكلام لايتم المراد من حيث انه مراد المتكلم الا به لاينافى كونه اطنابا فليفهم اه ع ق (قوله وأنه لاتخصيص لذلك بالتتميم) يعنى أن كون الشئ مما يتم أصل المعنى بدونه ونعنى بالمعنى متعارف الاوساط لايختص اشتراطه بالتتميم حتى كان هو المراد بالفضلة كانت مستدركة لان كلام الاطناب كله أتى فيه بفضلة على هذا التفسير من ع ق وكتب أيضا قوله وانه لاتخصيص الخ فيه أن المصنف غير متحاش عن ذكر ما لايختص بقسم فى قسم يشهد له قوله فى تعريف الايغال بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها اه أطول ويشهد له أيضا قوله هنا لنكتة (قوله لنكتة) زيادة بيان فان النكتة شرط فى كل ما حصل به الاطناب من ع ق (قوله وهو أن يكون الضمير الخ) اذ المقصود حينئذ مدحهم على السخاء باطعام الطعام وهو متحقق مع حبهم واحتياجهم للطعام وبدونهما لكنه معهما أبلغ اه سم (قوله فهو لتأديه أصل المراد) لان المعنى حينئذ يطعمون لاجل الله وهذا نفس المراد فلما لم يكن اطعام الطعام لالاجله محمودا يستحق الثناء عليه لم يمكن أن يجعل زائدا على أصل المراد لنكتة المبالغة (قوله سوى دفع الايهام) جعل صاحب المغنى من فوائده التقوية والتشديد والمتبادر من تقرير الكشاف فى آخر سورة الزمر أنه للتأكيد ولولا أنه يكون للتأكيد ما صح قول الشارح الآتى لكنه يشمل بعض صور التذييل لان التذييل اعتبر فيه أن يكون للتأكيد كذا فى سم وسيأتى فى كلام سم أن التأكيد غير دفع الايهام فجعل الاعتراض يكون للتأكيد لاينافى كلام المصنف بل التأكيد داخل فى سوى دفع الايهام وكتب أيضا ما نصه قال فى الاطول ينتقض التعريف بمعطوف لامحل له من الاعراب بين المعطوف والمعطوف عليه نحو قوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به ويستغفرون للذين آمنوا فان قوله ويؤمنون به جملة لامحل لها من الاعراب وقعت بين جملتين متصلتين معنى مع أنها لاتسمى اعتراضا كما لاريبة فيه اه (قوله لم يرد بالكلام) أى فى قوله أثناء الكلام اه يس (قوله مجموع المسند اليه والمسند فقط) أى والا لم يشمل المثال الآتى (قوله بيانا للاول) قضيته أن عطف البيان يكون فى الجمل ويوافقه ما مر فى الفصل والوصل وفى المغنى فى الباب الرابع فيما افترق فيه عطف البيان والبدل أنه لايكون جملة بخلاف البدل اه يس (قوله أو بدلا) أو معطوفا اه من ع ق وكذا فى الاطول ومثل له بقوله تعالى انى وضعتها أنثى والله أعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى وانى سميتها مريم قال فان ما بين قوله انى وضعتها أنثى وقوله وانى سميتها مريم اعتراض كما اعترف به الشارح ثم قال والظاهر أن الصفة المقطوعة مما تتصل معنى بالجملة السابقة وكذا جواب سؤال نشأ من الجملة السابقة اه (قوله لان قوله ولهم ما يشتهون عطف الخ) فهما معمولان للجعل كالمعطوف عليهما لايقال يلزم أن يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لشئ واحد وهو ممتنع فى غير أفعال القلوب لانا نقول هو جائز فى المفعول بواسطة نحو وهزى

اليك على أنه انما يرد اذا جعل الظرف لغوا متعلقا بالجعل بمعنى الاختيار فان جعل مستقرا والجعل بمعنى التصيير أى يصيرون البنات مستحقة لله وما يشتهون من البنين مستحقا لهم فلا لان الامتناع اذا كان الضميران معمولين لفعل واحد لا اذا كان أحدهما معمولا لمعموله وكذا اذا كان الجعل بمعنى الاعتقاد لان الفعل حينئذ قلبي تامل (قوله فى قوله) أى فى قول عوف الشيبانى يشكو ضعفه اه ع ق (قوله ترجمان) بفتح التاء وضم الجيم أو ضم التاء مع ضم الجيم أو فتح التاء مع فتح الجيم اه مختار ويجمع على تراجم كزعفران وزعافر اه ع ق (قوله لقصد الدعاء) بطول العمر قيل ليتحقق ما ادعى الشاعر من ثقل السمع لانه اذا بلغها المخاطب صدقه فى ذلك تصديقا حسيا واعترض بأنه موهم للدعاء عليه بالصيرورة الى ضعف سمعه والاحتياج الى ترجمان اه فنرى وكتب أيضا قوله لقصد الدعاء لا يقال فى هذا الدعاء دعاء بالضعف فلا يناسب ما سيق لاجله من ادخال السرور على المخاطب لانا نقول ان الغبطة فى طول العمر يترقى معها ذلك الضعف لعدم امكانه الا به اه ع ق (قوله ولا حالية) اعلم أن الواو الاعتراضية قد تلتبس بالحالية فلا يعين احداهما الا القصد فان قصد كون الجملة قيد العامل فهى حالية والا فاعتراضية فيحتملهما قوله تعالى ثم اتخذتم العجل من بعده وأنتم ظالمون ثم عفونا عنكم فان قدر أن المعنى حال كونكم ظالمين بوضع العبادة فى غير محلها كانت الواو حالية وان قدر وأنتم قوم عادتكم الظلم فيكون تأكيدا لظلمهم بأمر مستقل لم يقصد ربطه بالعامل ولا كونه فى وقته كانت اعتراضية فالفرق بينهما دقيق كما لا يخفى من ع ق (قوله هذا اعتراض) يستفاد من ذلك أن الاعتراض يكون مع الفاء كما يكون مع الواو وبدونهما قال فى المطول والفاء اعتراضية وفيها شائبة من السببية كذا فى يس (قوله وضمير الشأن محذوف) هذا على مذهب الجمهور ويجوز أن يكون المحذوف ضمير مخاطب هو المأمور بالعلم أى أنك سوف يأتيك كل ما قدر كما جوزه سيبويه وجماعة فى قوله تعالى أن يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا اه فنرى (قوله يعنى أن المقدور الخ) تفسير لحاصل المعنى (قوله وفى هذا) أى فى قوله واعلم الخ (قوله وتسهيل للامر) يعنى الصبر والتفويض وترك منازعة الاقدار كما يؤخذ من ع ق (قوله فالاعتراض يباين التتميم الخ) أنظر بقية النسب بين الاقسام فى يس (قوله والفضلة لا بد لها من اعراب) والاعتراض لا محل له فهذا تباين فى اللوازم وهو يؤذن بالتباين فى الملزومات اه ع ق وكذا يقال فيما بعد (قوله لانه انما يقع لدفع الخ) والاعتراض لا يكون لذلك الدفع (قوله لانه لا يكون الا فى آخر الكلام) والاعتراض لا يكون الا فى أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين ومن هنا علم أن الكلام الذى يختمه الايغال لا بد أن لا يرتبط بما بعده ارتباط كلامى الاعتراض اه ع ق (قوله لكنه يشمل الخ) قد يتوهم اشكال ذلك بناء على توهم أن دفع الايهام تأكيد وقد اشترط فى الاعتراض أن لا يكون لدفع الايهام وفى التذييل أن يكون للتأكيد ولا اشكال لان التأكيد غير دفع الايهام لان التأكيد يقتضى كون الجملة الثانية متضمنة لمعنى الاولى ولا كذلك دفع الايهام على أن التأكيد أعم من دفع الايهام لحصوله مع غيره وكفى هذا فى صحة الاعمية اذ لا يلزم من نفى دفع الايهام نفى التأكيد مطلقا اه سم (قوله وقعت بين جملتين) أى لاجل التأكيد (قوله لم يشترط أن لا يكون بين كلامين) متصلين فبين الاعتراض والتذييل عموم وخصوص من وجه اه ع ق ثم قال وبينه أى الاعتراض وبين الايضاح والتكرير عموم من وجه أيضا راجعه (قوله حتى يظهر لك فساد ما قيل الخ) أى لان عدم اشتراط الشئ ليس هو اشتراط العدم فقولنا التذييل لا يشترط كونه بين كلام أو كلامين ليس شرطا لكونه ليس بين كلام أو كلامين (قوله بناء على أنه لم يشترط فيه أن يكون الخ) أى واشترط ذلك فى الاعتراض (قوله ومن الاعتراض) أى لا بالمعنى السابق بل هو بمعنى المعترض فصح قوله وهو أكثر من جملة (قوله وهو أكثر من جملة أيضا) ففيه تمثيلان تمثيل ما جاء بين كلامين وتمثيل ما هو أكثر من جملة اه أطول (قوله هو بينه) أبرز لجريان الصلة على غير من هى له فضمير هو للاعتراض وضمير

فى قوله * ان الثمانين وبلغتها
قد أحوجت سمعى الى ترجمان) أى مفسر ومكرر فقوله وبلغتها اعتراض فى أثناء الكلام لقصد الدعاء والواو فى مثله تسمى واوا اعتراضية ليست بعاطفة ولا حالية (والتنبيه فى قوله واعلم فعلم المرء ينفعه) هذا اعتراض بين اعلم ومفعوله وهو (أن سوف يأتى كل ما قدرا) أن هى المخففة من الثقيلة وضمير الشان محذوف يعنى أن المقدر آت البتة وان وقع فيه تأخير ما وفى هذا تسلية وتسهيل للامر فالاعتراض يباين التتميم لانه انما يكون بفضلة والفضلة لا بد لها من اعراب ويباين التكميل لانه انما يقع لدفع ايهام خلاف المقصود ويباين الايغال لانه لا يكون الا فى آخر الكلام لكنه يشمل بعض صور التذييل وهو ما يكون بجملة لا محل لها من الاعراب وقعت بين جملتين متصلتين معنى لانه كالم يشترط فى التذييل أن يكون بين كلامين لم يشترط أن لا يكون بين كلامين فتأمل حتى يظهر لك فساد ما قيل انه يباين التذييل بناء على أنه لم يشترط فيه أن يكون بين كلام أو بين كلامين متصلين معنى (ومما جاء) أى ومن الاعتراض الذى وقع (بين كلامين وهو أكثر من جملة أيضا) أى كما أن الواقع هو بينه أكثر من جملة (قوله تعالى فأتوهن من حيث أمركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين)

فهذا اعتراض أكثر من جملة لانه كلام يشتمل على جملتين وقع بين كلامين أولهما قوله تعالى
فأتوهن من حيث أمركم الله
وثانيهما قوله (نساؤكم حرث لكم) والكلامان متصلان معنى (فان قوله نساؤكم حرث لكم بيان لقوله فأتوهن من حيث أمركم الله) وهو مكان الحرث فان الغرض الاصلى من الاتيان طلب النسل لاقضاء الشهوة والنكتة فى هذا الاعتراض الترغيب فيما أمروا به والتنفير عما نهوا عنه (وقال قوم قد تكون النكتة فيه) أى فى الاعتراض (غير ما ذكر) مما سوى دفع الايهام حتى انه قد يكون لدفع ايهام خلاف المقصود (ثم) القائلون بأن النكتة فيه قد تكون لدفع الايهام افترقوا فرقتين (جوز بعضهم وقوعه) أى الاعتراض (آخر جملة لا تليها جملة متصلة بها) وذلك بأن لا تلى الجملة جملة أخرى أصلا فيكون الاعتراض فى آخر الكلام أو تليها جملة أخرى غير متصلة بها معنى وهذا الاصطلاح مذكور فى مواضع من الكشاف فالاعتراض عند هؤلاء أن يؤتى فى أثناء الكلام أو فى آخره أو بين كلامين متصلين أو غير متصلين بجملة او أكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سواء كانت دفع الايهام أو غيره (فيشمل) الاعتراض بهذا التفسير (التذييل) مطلقا لانه يجب أن يكون بجملة لا محل لها من الاعراب وان لم يذكره المصنف (وبعض صور التكميل) يذكره

بنه لا ال الموصولة (قوله فهذا) أى قوله ان الله الخ وكتب أيضا قوله فهذا اعتراض أكثر من جملة قال فى الاطول لا خفاء فى أن الاعتراض هنا جملة واحدة خبره جملتان وليس أكثر من جملة لا محل لها من الاعراب والمثال الواضح قالت رب انى وضعتها أنثى والله أعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى وانى سميتها مريم اه قال العنبرى ولك أن تقول عطف الثانية على خبر ان ليس بمتعين لجواز كونها خبر مبتدا محذوف والجملة عطف على الجملة الاولى المستأنفة فيحتمل أن يكون التمثيل وقع على هذا الوجه المحتمل والآية مثال لا دليل اه قال سم قوله لجواز كونها خبر مبتدا محذوف أقول لا حاجة اليه بل يجوز كونها جملة فعلية مستقلة معطوفة على الجملة الاسمية وكون مرجع فاعلها فى تلك الاسمية لا ينافى ذلك فليتأمل اه وفى يس قال شيخنا الغنيمى الذى فى المتن ان الاعتراض بأكثر من جملة ولا شك فى صدقه على هذه الآية لان الجملة هى المسند والمسند اليه وهى متحققة بقوله ان الله يحب التوابين وقوله ويحب المتطهرين زائد عليها فيكون المجموع أكثر من جملة وان كان قد يعد جملة واحدة وهذا كاطلاق الكلام على نحو ضربت زيدا وعلى ضربت فقط والامر سهل اه أقول المتبادر أن المراد بأكثر من جملة جملتان فأكثر لا محل لهما من الاعراب لا ما زاد على مجرد المسند والمسند اليه كما يؤخذ من كلام العصام وغيره فجواب الغنيمى لا يلاقى الاعتراض (قوله بيان لقوله الخ) لان مكان الاتيان فيه مبهم فبين أنه موضع الحرث وكتب أيضا قوله بيان الخ لانه يفهم منه أن الموضع الذى يطلب الاتيان منه هو موضع الحرث الذى هو الفرج فكأنه قال فأتوهن من مكان الحرث وكتب أيضا قوله بيان لقوله الخ أى فهو متصل به معنى وهو حينئذ اما أن يجعل عطف بيان له حقيقة بناء على جواز وروده فى الجمل التى لا محل لها من الاعراب أو يجعل مثله فى افادته ما يفيده كما تقدم فى باب الفصل والوصل اه ع ق (قوله وهو) أى حيث أمركم الله (قوله فان الغرض الاصلى) أى فلا تأتوهن الا من حيث يتأتى هذا الغرض اه سم (قوله لاقضاء الشهوة) بل خلق الشهوة لذلك اه أطول (قوله الترغيب الخ) لان الاخبار بمحبة الله للتائب عما نهى عنه الى ما أمر به والمتطهر من أدران الالتباس بالمنهى بسبب التلبس بالتوبة الى المأمور مما يؤكد الرغبة فى الاوامر وترك النواهى اه ع ق ثم قال ومن نكت الاعتراض الاستعطاف والمطابقة كما فى قول أبى الطيب

وخفوق قلبى لو رأيت لهيبه . يا جنتى لرأيت فيه جهنما

فان يا جنتى اعتراض بين الشرط والجواب للمطابقة بين الجنة وجهنم وللاستعطاف محبوبه بالاضافة اليه وتسميته جنة ليرق له فينجيه من جهنم التى فى فؤاده بالوصال (قوله الترغيب فيما أمروا به) الذى من جملته اتيانهن من مكان الحرث وقوله والتنفير عما نهوا عنه الذى من جملته اتيانهن فى غير ذلك المحل (قوله غير ما ذكر) الاوضح دفع الايهام اه أطول (قوله مما سوى دفع الايهام) بيان لما ذكر (قوله حتى انه) أى الاعتراض وحتى للتفريع (قوله عند هؤلاء أن يؤتى الخ) قال فى المطول لانهم لم يخالفوا الاولين الا فى جواز كون النكتة دفع الايهام وجواز أن لا يليها جملة متصلة بها فيبقى اشتراط أن لا يكون لها محل من الاعراب بحاله (قوله لنكتة) زادها للتصوير والتصريح بالتعميم لا للاخراج لان الاطناب كله لنكتة من ع ق (قوله فيشمل التذييل وبعض صور التكميل) كان عليه أن يقول وبعض صور الايغال وهو ما يكون بجملة لا محل لها من الاعراب لا يقال استغنى عنه بذكر التذييل والتكميل لانا نقول يشمل الاعتراض بهذا التفسير صورا من الايغال لا تجامع التذييل ولا التكميل وهى ما كانت نكتتها غير التأكيد وغير دفع الايهام تدبر (قوله مطلقا) أى بجميع صوره (قوله وان لم يذكره) أى يذكر وجوب أن يكون بجملة لا محل لها من الاعراب لانه لم يقيد فى تعريفه الجملة بكونها لا محل لها لانه أشار الى اشتراطه بالامثلة لان جملة التذييل فيها لا محل لها فقول الشارح وان لم

والجملة التكميلية قد تكون ذات اعراب وقد لا تكون لكنها تباين التتميم لان الفضلة لابد لها من اعراب وقيل لانه لا يشترط فى التتميم أن يكون جملة كما يشترط فى الاعتراض وهو غلط كما يقال ان الانسان يباين الحيوان لانه لم يشترط فى الحيوان النطق فافهم (وبعضهم) أى وجوز بعض القائلين بأن نكتة الاعتراض قد تكون لدفع الايهام (كونه) أى الاعتراض (غير جملة) فالاعتراض عندهم أن يؤتى فى أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو غيرها لنكتة ما (فيشمل) الاعتراض بهذا التفسير (بعض صور التتميم و) بعض صور (التكميل) وهو ما يكون واقعا فى أثناء الكلام أو بين الكلامين المتصلين (واما بغير ذلك) عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام واما بكذا وكذا (كقوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم و يؤمنون به فانه لو اختصر) أى ترك الاطناب فان الاختصار قد يطلق على ما يعم الايجاز والمساواة كما مر (لم يذكر و يؤمنون به لان ايمانهم لا ينكره) أى لا يجهله (من يثبتهم) فلا حاجة الى الاخبار به لكونه معلوما (وحسن ذكره) أى ذكر قوله و يؤمنون به (اظهار شرف الايمان ترغيبا فيه) وكون هذا الاطناب بغير ماذكر من الوجوه السابعة ظاهر بالتأمل فيها (واعلم

يذكره أى صراحة كما فى ع ق (قوله وهو) أى البعض (قوله فان التكميل قد يكون بجملة الخ) فيكون بين الاعتراض على هذا وبين التكميل عموم من وجه يجتمعان فيما يكون بجملة لا محل لها وينفرد الاعتراض فيما يكون لغير دفع الايهام من الجملة والتكميل بغير الجمل وبما لها محل وأما النسبة على هذا بينه وبين التتميم فالتباين وبينه وبين الايغال فالعموم من وجه وكذلك بينه وبين الايضاح والتكرار كما يؤخذ ذلك من النظر فى تعاريفها السابقة من ع ق (قوله لكنه) أى الاعتراض وفى نسخ لكنها أى جملة الاعتراض يدل على ذلك عبارة المطول ونصها والاعتراض بهذا التفسير يباين التتميم لانه انما يكون بفضلة والفضلة لابد لها من الاعراب أفاده سم (قوله وهو غلط) فان عدم الاشتراط لا يستلزم اشتراط العدم وغاية أمره أنه يوجب التغاير فى المفهوم وهو لا يمنع التصادق فى الافراد الذى هو المراد اه سم (قوله كما يقال) أى كقول ان الانسان الخ فما مصدرية ووجه الشبه أن كلا غلط (قوله غير جملة) لو قال غير الجملة بلام العهد أى غير الجملة التى لا محل لها من الاعراب لكان أحسن ليشمل جملة لها محل من الاعراب أفاده فى الاطول (قوله فيشمل بعض صور التتميم) لا يخفى ما فيه بحث لان التتميم لا يكون الا بفضلة ومن لازمها أن يكون لها محل من الاعراب والاعتراض لا يكون الا بما لا محل له كما تقرر أولا وهذا البعض انما خالف فى كونه قد يكون غير جملة فيبقى اشتراط أن لا يكون له محل من الاعراب بحاله لانا نقول الظاهر أن هذا البعض يخالف فى هذا الاشتراط أيضا ويؤيد ذلك أمور منها قوله وبعضهم كونه غير جملة فان غير الجملة شامل للفرد ومن شأنه أن يكون له محل من الاعراب ومنها تقييد الشارح الجملة على قول البعض الاول بكونها لا محل لها من الاعراب حيث قال فالاعتراض عند هؤلاء الى أن قال بجملة أو أكثر لا محل لها من الاعراب وعدم التقييد بذلك على قول هذا البعض حيث قال فالاعتراض عندهم الى أن قال بجملة أو غيرها لنكتة فلم يقيد بل تفريع المصنف المذكور كاف فى الاستدلال على عدم التقييد على هذا القول ثم رأيته فى المطول فى شرح قوله فيشمل بعض صور التتميم والتكميل ذكر ما يصرح بان الاعتراض على قول هذا البعض لا يشترط أن لا يكون له محل كذا بخط سم وفى حواشيه ما ملخصه ان الاعتراض اذا وقع غير جملة على هذا القول يكون معمولا لشئ من الكلام المعترض به فيه وأن ذلك لا ينافى كونه اعتراضا اه وفيه بعد لا يخفى وكتب أيضا قوله فيشمل بعض صور التتميم والتكميل وكذلك بعض صور التذييل لكن لما كان أصل تفسير الاعتراض على مذهب الجمهور شاملا له وكان الغرض هنا ذكر ما يخص تفسير البعض دون تفسير الجمهور لم يتعرض له اه فنرى مع ايضاح (قوله وهو) أى البعض بقسميه (قوله ما يكون واقعا فى أثناء الكلام الخ) فحينئذ يكون بينه وبينهما عموم من وجه لاجتماعه معهما فيما ذكر وانفراده عنهما بما يكون لغير دفع الايهام وهو غير فضلة وانفرادهما عنه بما يكون آخرا وهو جملة لدفع الايهام بالنسبة للتكميل أو فضلة بالنسبة للتتميم وأما النسبة بينه على هذا التفسير وبين الايغال فالتباين وأما بينه وبين التذييل فعموم من وجه وكذا بينه وبين الايضاح والتكرار كما يؤخذ من تفاسيرها اه من ع ق ثم قال ولم أتعرض فيما تقدم لذكر الخاص بعد العام لظهور أمره بالنسبة الى سائرها وذلك لظهور مخالفته غير التتميم والايغال والاعتراض وملاقاته لهذه الثلاثة فى بعض الصور اه (قوله واما بكذا وكذا) لا حاجة اليه (قوله بحمد ربهم) أى متلبسين بحمد ربهم (قوله لم يذكر و يؤمنون به) فلو لم يذكر كان مساواة اه ع ق (قوله لان ايمانهم لا ينكره من يثبتهم) وأيضا تسبيحهم وحمدهم يدلان على ايمانهم به اه فنرى وكتب أيضا قوله لان ايمانهم لا ينكره من يثبتهم لا يقال كما لا مجال لانكار ايمانهم لا مجال لانكار تسبيحهم وحمدهم فهو أيضا اطناب لاظهار شرف التسبيح والحمد لانا نقول يجوز أن لا تكون عبادتهم التسبيح والحمد اه أطول (قوله أى لا يجهله) لما كان نفى الانكار لا يستلزم العلم المراد فسره بما يستلزمه وهو نفى الجهل اه سم (قوله وكون هذا الاطناب بغير ماذكر الخ) أما أنه ليس من الايضاح بعد

انه قد يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة الى كلام آخر مساوله) أى لذلك
الكلام (فى أصل المعنى) فيقال للاكثر حروفا انه مطنب وللاقل انه موجز (كقوله يصد) أى يعرض (عن الدنيا اذا عن) أى ظهر (سودد) أى سيادة
ولو برزت فى زى عذراء ناهد
الزى الهيئة والعذراء البكر والنهود ارتفاع الثدى (وقوله ولست) بالضم على أنه فعل المتكلم بدليل ماقبله وهو قوله
وانى لصبار على مانوبنى
وحسبك أن الله أثنى على الصبر
(بنظار الى جانب الغنى
اذا كانت العلياء فى جانب الفقر) يصفه بالميل الى المعالى يعنى أن السيادة مع التعب أحب اليه من الراحة مع الخمول فهذا البيت اطناب بالنسبة الى المصراع السابق (ويقرب منه) أى من هذا القبيل (قوله تعالى لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون وقول الحماسى
وننكر ان شئنا على الناس
قولهم ولا ينكرون القول
حين نقول) يصف رياستهم ونفاذ حكمهم أى نحن نغير ما نريد من قول غيرنا ولا يجسر أحد على الاعتراض علينا فالآية ايجاز بالنسبة الى البيت وانما قال يقرب لان ما فى الآية يشمل كل فعل والبيت مختص بالقول فالكلامان لا يتساويان فى
أصل المعنى بل كلام الله تعالى أجل وأعلى

الابهام ولا من التكرار فواضح وأما أنه ليس من الايغال فلانه ليس ختم الشعر ولا الكلام اذ قوله ويستغفرون لمن فى الارض معطوف على ماقبله وأما أنه ليس من التذييل فلعدم اشتمال جملته وهو يؤمنون به على معنى ماقبلها بل معناها لازم لماقبلها ومقتضاه أن ذكر اللازم بعد الملزوم من الاطناب ولك أن تلتزمه حيث يكون اللازم ظاهر النكتة كما فى هذا المثال وأما أنه ليس من التكميل فانه ليس لدفع الايهام وأما انه ليس من التتميم فلانه ليس فضلة كما هو ظاهر وأما انه ليس من الاعتراض فمشكل اذا بنينا على ما تقرر من أن من جملة الاتصال بين الكلامين أن يكون الثانى معطوفا على الاول ولا شك أن جملة يستغفرون لمن فى الارض معطوفة على جملة يسبحون فيكون ما بينهما اعتراضا والانفصال عن ذلك بأن الواو للعطف لا يتم الا بتعيين كونها كذلك وليس بمتعين لاحتمال أن تكون اعتراضية ثم المتبادر كونها للعطف فيخرج عن الاعتراض على هذا فافهم اه ع ق وقوله اذ قوله ويستغفرون لمن فى الارض الخ التلاوة ويستغفرون للذين آمنوا (قوله قد يوصف الكلام) فى اصطلاح القوم اه ع ق (قوله بالايجاز الخ) قال فى الاطول هذا الايجاز قد يكون ايجازا بالتفسير السابق وقد يكون اطنابا وقد يكون مساواة وكذا هذا الاطناب اه وكتب أيضا قوله بالايجاز والاطناب ولا يوصف بالمساواة بهذا الاعتبار اذ ليست المساواة بهذا الاعتبار مما يدعو اليه المقام بخلاف الايجاز والاطناب اه أطول (قوله باعتبار الخ) الباء سببية (قوله بالنسبة الخ) راجع للكثرة والقلة (قوله فى أصل المعنى) انما قيد المعنى بالاصل لعدم امكان المساواة فى تمام المراد فان للايجاز مقاما ليس للاطناب وبالعكس اه أطول (قوله وللاقل انه موجز) وان تساويا فى أصل المعنى (قوله يصد عن الدنيا الخ) هذا البيت فيه ايجاز بنصفه الاول واطناب بنصفه الثانى كما فى يس (قوله اذا عن سودد) قال فى الاطول ولا يخفى أن السيادة أيضا من الدنيا فالمراد من الدنيا غير السودد الا أن يراد سيادة الآخرة والاول أظهر اه (قوله بنظار) المبالغة راجعة الى النفى دون المنفى (قوله يعنى أن السيادة الخ) أى بالعناية لانه حمل الغنى على مسببه وهو الراحة والفقر على مسببه وهو التعب وهذا خلاف المتبادر قال فى الاطول ولا ضرورة الى العدول عن الظاهر ثم قال والمساواة انما تتحقق اذا حمل قوله ولست الخ على المبالغة فى نفى النظر لا على نفى المبالغة فى النظر كما يفيده أول النظر اه (قوله فهذا البيت اطناب بالنسبة الى المصراع السابق) أى يصد عن الدنيا اذا عن سودد وفى تساويهما فى أصل المعنى وقفة اذ المصراع السابق يفهم الصد عن الدنيا اذا ظهر سودد ولو فى جانب الغنى بأن يكون منظوره السودد دون ما صاحبه من الغنى اذ لم يتقيد فيه ظهور السودد بجانب الفقر بخلاف البيت الا أن يقال المراد بتساويهما فى أصل المعنى تساويهما فى الصد عن الدنيا عند ظهور السودد تأمل (قوله أى من هذا القبيل) أى الايجاز والاطناب بالاعتبار المذكور (قوله قولهم) أى كل قول لهم كما يقتضيه المقام وقوله ولا ينكرون القول أى جنسه الصادق بالواحد هذا هو الموافق للمقام قال فى الاطول لا يخفى ما فى ختم المعانى بهذا البيت من الغرابة والابتداع حيث اعترض المصنف على السكاكى وغيره اه (قوله لان ما فى الآية) أى لان الذى فى الآية يشمل كل فعل لان ما فى الآية مصدرية أى لا يسئل عن فعله أى عن علة فعله الباعثة له عليه وان كان قد يسئل عن الحكمة والمصلحة المترتبة عليه ويحتمل أن ما فى كلام الشارح مرادا منها لفظ ما الواقعة فى الآية أى لان لفظ ما فى الآية يشمل كل فعل فتكون ما فى الآية موصولة والعائد محذوف أى لا يسئل عن الذى يفعله أى عن مفعوله الذى هو الحاصل بالمصدر كما أن الاعيان مفعوله أيضا ونظير ذلك ما صرح به الشارح فى شرح العقائد فى قوله تعالى والله خلقكم وما تعملون فانه رد على من عين فى ما أن تكون مصدرية ليتم الدليل وقال ان الدليل فى الآية تام على كونها موصولة أى معمولكم فيشمل الافعال بمعنى الحاصل بالمصدر اذ هى المخلوقة على ما حرره هناك كذا فى يس

(قوله

(قوله وكيف لا والله أعلم) أي وكيف لا يكون أجل وأعلى والله أعلم بكل شئ ومن شأن العالم الحكيم أن لا يصدر عنه الا ماهو الامر المتقن الفائق على غيره وتأمل لطف تعبير الشارح بقوله والله أعلم حيث أتى بها في ختم الفن ففيه شبه تورية اه يس وفيه أيضا براعة اختتام والحمد لله على توفيقه المعاني للاخوان والصلاة والسلام الاتمان الاكملان على سيدنا محمد الذي أسس بنيان الشريعة على تقوى من الله ورضوان وعلى آله وصحبه والتابعين لهم باحسان قال المجرد قد تم الجزء الاول من هذه الحاشية على يد مجردها الفقير الفاني مصطفى بن محمد البناني يوم الثلاثاء المبارك السادس والعشرين من شهر ربيع الآخر من شهور سنة تسع وتسعين ومائة وألف من هجرة من له العزة والشرف أحسن الله تمام باقيها وبارك لنا في غيرها وما يليها بالقاهرة المعزية المباركة المرضية حماها الله وجعلها دار اسلام الى يوم الزحام بجاه سيدنا محمد عليه وعلى آله الصلاة والسلام

(بسم الله الرحمن الرحيم) وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

﴿ الفن الثاني علم البيان ﴾

ان جعل الفن عبارة عن الالفاظ كما هو مقتضى ظاهر قول المصنف أول الكتاب ورتبته على مقدمة الخ وعلم البيان عبارة عن المسائل احتيج الى تقدير مضاف أي مدلول الفن الثاني علم البيان أو الفن الثاني دال علم البيان وان جعل علم البيان عبارة عن الملكة أو الادراك احتيج الى تقدير مضاف آخر وهو متعلق وكتب أيضا قوله علم البيان اعلم أن الكلام موضوع لعلم المعاني من حيث المطابقة لمقتضى الحال ولعلم البيان من حيث انه مختلف في وضوح دلالته على المراد وقد توهم أن موضوعه الدلالات من حيث انها مختلفة في مراتب الوضوح حذرا من اشتراك العلمين في موضوع واحد وهو باطل لما تقرر أن علوم الادب باحثة عن أحوال اللفظ العربي ولان علم البيان يبحث عن أحوال المجاز والكناية وهما من قبيل الالفاظ والاختلاف بالحيثية كما بينا كاف في تمايز الموضوعات انتهى سيرامي (قوله قدمه على البديع الخ) وتقدم في أول الفن الاول وجه تقديمه على البيان (قوله للاحتياج اليه الخ) يريد أنه يحتاج اليه في نفس البلاغة في الجملة لأنه لا تتم بلاغة كلام بدونه ما عدا علم البيان اذ الكلام المركب من الدلالات المطابقية لا يحتاج في تحصيل بلاغته الا الى علم المعاني اذ لا حاجة الى البيان للدلالات المطابقية كما ستعرف وبهذا التحقيق ظهر وجه آخر لتقدم علم المعاني اذ لا بد منه في بلاغة الكلام أصلا بخلاف البيان اه أطول وكتب أيضا قوله للاحتياج اليه الخ لانه يفيد الاحتراز عن التعقيد المعنوي وهو شرط في الفصاحة وهي شرط في البلاغة (قوله أي ملكة) جواز ارادة هذين المعنيين من معاني العلم الثلاثة وظاهر تركه للادراك عدم جواز ارادته هنا وليس كذلك ولهذا قال في الاطول وهو علم أي مسائل معلومة عن الادلة أو تصديقات بها حاصلة عن الادلة أو ملكة هذه التصديقات أعني كيفية راسخة يتمكن بها من التصديق بمسئلة مسئلة تفصيلا من غير حاجة الى تجشم كسب جديد وانما قيدنا معاني العلم بالحصول عن الدليل وان أطلقها الناظرون في هذا المقام لما حققت من أن من جمع مسائل العلم بالتقليد لا يسمى عالما وتصديقاته بها لا تسمى علما واستعمال لفظ العلم في التعريف مخل لما عرفت من اشتراكه وما يدفع به هذا الخلل من أن استعمال اللفظ المشترك في مقام يصح أي معنى يراد منه لا يعاب لخلوه عن ضرر الاشتراك وهو فهم غير المقصود مختل لانه وان خلا عن هذا الخلل لم يخل عن تحير السامع أنه ماذا أريد اه وقيل تركه المعنى الثالث لاحتياجه الى تقدير المتعلق من غير ضرر ورة داعية الى التقدير قال الفنري ولك أن تلتزم هذا التقدير بناء على أن الادراك هو المعنى الاصلي للعلم وهو في المعاني الاخر امامحقيقة عرفية أو اصطلاحية أو مجاز مشهور اه وقد تبين مما نقلناه عن الاطول أن علم الاعراب الخاص بالايراد المذكور ليس من علم البيان فهو خارج عن قوله في التعريف علم تدبر (قوله يقتدر بها الخ) الاتيان به نظرا الى

وكيف لا والله أعلم تم الفن الاول بعون الله وتوفيقه واياه أسأل في اتمام الفنين الآخرين هداية طريقه

(الفن الثاني علم البيان)

قدمه على البديع للاحتياج اليه في نفس البلاغة وتعلق البديع بالتوابع (وهو علم) أي ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية أو أصول وقواعد معلومة

(يعرف به ايراد المعنى الواحد) أى المدلول عليه بكلام مطابق لمقتضى الحال (بطرق) وتراكيب (مختلفة فى وضوح الدلالة عليه) أى على ذلك المعنى بأن يكون بعض الطرق واضح الدلالة عليه وبعضها أوضح

شأن الملكة فى ذاتها وان كان متروكا فى الملكة فى التعريف لئلا يلزم التكرار مع قوله يعرف به الخ (قوله يعرف الخ) شاع استعمال المعرفة فى ادراك الجزئيات تصورا كان أو تصديقا واستعمال العلم فى ادراك الكليات كذلك فالمعنى علم يعرف بها ايراد كل معنى واحد يدخل فى قصد المتكلم على أن اللام فى المعنى الواحد للاستغراق العرفى والمراد بقوله يعرف به يعرف برعايته اذ لو لم يراع ولم يعرض عليه المعنى الواحد الوارد على قصد المتكلم لم يعرف ايراده وهذا هو المتعارف فى وصف العلوم بمعرفة الجزئيات بها اه أطول وكتب أيضا قوله يعرف به ايراد الخ الغرض من معرفة هذا الايراد أن يحترز المتكلم عن الخطا فى كيفية ايراد الكلام حتى لا يورد من الكلام ما يدل على مقصوده دلالة خفية عند اقتضاء المقام دلالة واضحة أو واضحة عند اقتضائه دلالة خفية اه سم (قوله ايراد المعنى الواحد) تقييد المعنى بالواحد للدلالة على أنه لو أورد معانى متعددة بطرق مختلفة لم يكن ذلك من البيان فى شئ (قوله أى المدلول عليه الخ) بالتفسير المذكور للمعنى الواحد يخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الاسد بعبارات مختلفة كالاسد والغضنفر والليث والحرث على أن الاختلاف فى الوضوح مما يأباه القوم فى الدلالات الوضعية كذا فى المطول قال فى الاطول وفيه أن تلك الملكة تخرج بالتفسير المذكور سواء كان الاباء المذكور أو لا لان المعنى الواحد متمم فى التعريف على الاختلاف فى الوضوح والاولى أن يقال يخرج به ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الشجاع بألفاظ مختلفة فى الوضوح فانه لا مخرج له عن التعريف سواه اه وكتب أيضا قوله أى المدلول عليه بكلام مطابق لمقتضى الحال أورد عليه فى المطول انه يخرج من تعريف البيان البحث عن المجاز المفرد وهو معظم مباحث البيان وكثير من أقسام الكناية لانهما فى المعانى الافرادية وأجاب عنه بأن تفاوت الكلام فى الوضوح والخفاء بتفاوت دلالة الاجزاء على معانيها فالايراد المذكور لا يتأتى الا بمعرفة المفردات ولك أن تقول مرادهم بمعنى الكلام الذى روعى فيه المطابقة لمقتضى الحال أعم من المعنى المطابقى والمعنى التضمنى والمعنى الالتزامى فحينئذ مباحث المجاز المفرد مثلا مقاصد بالذات لا بالتبع كذا فى الاطول قبيل قول المصنف ثم اللفظ المراد به لازم الخ وكتب أيضا قوله أى المدلول عليه الخ فيه اشارة الى أن اعتبار البيان بعد اعتبار المعانى وأن هذا من ذلك بمنزلة المركب من المفرد (قوله بطرق) أى فى طرق ويستفاد منه أنه لا بد فى البيان بالنسبة الى كل معنى من طرق ثلاثة على ما هو أدنى الجمع ولا بعد فيه لان المعنى الواحد الذى نحن فيه له مسند ومسند اليه ونسبة لكل منها دال يجرى فيه المجاز فيحصل للمركب طرق ثلاثة لا محالة واختلاف الطرق فى الخفاء والوضوح كما يكون باعتبار قرب المعنى المجازى وبعده من المعنى الحقيقى يكون بوضوح القرينة المنصوبة وخفائها فتقييد ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى وضوح الدلالة بقولنا على تقدير أن يكون له طرق مما لا حاجة اليه نعم يتجه أنه كما ان الاقتدار على ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة من مزايا البلاغة كذلك الاقتدار على ايراده بطرق مستوية فى الوضوح فلا معنى لادخال الاول تحت البيان دون الثانى الا أن يقال القصد تعريف البيان بخاصة شاملة للمعرف ولا يلزم منه أن يكون كل ما غاير هذه الخاصة خارجا عن وظائف البيان كذا فى الاطول (قوله وتراكيب) عطف تفسير فشبه التراكيب بالطرق فى أن المعنى يسلكها فيصل الى فهم المخاطب أو فى أن السامع يسلكها فيصل الى المعنى ففى التعبير عن التراكيب بالطرق بطريق الاستعارة رعاية لبراعة الاستهلال وتأنيس للدخيل فى الفن وان كان الانسب بصناعة التعريف خلافه كذا فى الاطول (قوله فى وضوح الدلالة) خرج الايراد بطرق مختلفة فى الكلمات والمراد الدلالة العقلية لانها المختلفة فى ذلك كما سيأتى وكتب أيضا قوله فى وضوح الدلالة ان قيل الدلالة كما يأتى كون اللفظ بحيث يلزم من العلم به العلم بشئ آخر فما معنى وضوح هذا الكون وخفائه فالجواب من وجوه منها أن وصفه بذلك من وصف الشئ بمتعلقه الذى هو المدلول ووضوحه أن يفهم بسرعة وخفاؤه أن لا يفهم بسرعة ومنها أن وصفه بذلك حقيقة بأن يكون ثبوت ذلك الكون للفظ معلوما بسرعة أو لا بسرعة

وعلامة

وعلا مقذلك سرعة الانتقال من اللفظ الى المدلول أو بطؤه من سم (قوله والواضح خفي بالنسبة الى الاوضح) فان قلت من قدر على ايراد المعنى الواحد بطريق في نهاية الوضوح و بطريق أخرى في نهاية الخفاء عالم بالبيان مع عدم صدق التعريف عليه اذ لا وضوح في نهاية مراتب الخفاء ولا خفاء في نهاية مراتب الوضوح قلت القدرة على ماذكر بدون القدرة على الايراد بطريق متوسط بين النهايتين غير مسلم فلا اشكال ولو سلم فلا يسلم أن لا وضوح في نهاية مراتب الخفاء ولا خفاء في نهاية مراتب الوضوح لان أصل الدلالة لا يخلو عن وضوح ما وكذا لا يخلو عن خفاء ما للاحتياج الى سماع اللفظ والعلم بالوضع اه فنرى (قوله فلا حاجة الى ذكر الخفاء) أي لان الاختلاف في الوضوح يستلزم الاختلاف في الخفاء وكتب أيضا قوله فلا حاجة الى ذكر الخفاء بل في ترك ذكره فائدة أخرى وهي افادة اعتبار الوضوح في كل الطرق وان خفاء بعضها بالاضافة الى بعض كذا في سم (قوله فلو عرف واحد ايراد الخ) بل لو عرف من ليس له هذه الملكة ايراد كل معنى يدخل في قصد المتكلم كالعربي المتكلم بالسليقة لم يكن عالما بعلم البيان اه أطول (قوله ثم لما لم يكن كل دلالة قابلا الخ) أي انما القابل لذلك الدلالة العقلية الآتية وفي نسخة لما لم تكن كل دلالة قابلة (قوله وتعيين ماهو المقصود) أي في قوله الآتي والايراد المذكور الخ (قوله يعني دلالته الوضعية) أراد بالوضعية هنا ما للوضع فيها مدخل كما هو مصطلح المنطقيين وان لم يناسب الفن الذي نحن فيه لا خصوص المطابقية كما هو مصطلح أهل هذا الفن والا لزم كون المقسم أخص وتقسيم الشيء الى نفسه وغيره من سم (قوله لان الدلالة) أي من حيث هي لا خصوص دلالة اللفظ (قوله هي كون الشيء بحيث) أي بحالة كوضع هذا اللفظ لهذا المعنى في الوضعية اه سم وكتب أيضا قوله هي كون الشيء بحيث يلزم الخ عدل في الاطول عن التعبير بيلزم الى التعبير بحصل فقال الدلالة هي كون الشيء بحيث يحصل من العلم به العلم بشيء آخر ولو في وقت لان المعتبر عند أئمة العربية الدلالة في الجملة بخلاف أهل الميزان فان المعتبر عندهم الدلالة الكلية المفسرة بكون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر فتعريف الدلالة في كتب العربية بما لا يليق على أنه في نفسه مختل اذ لا يكاد يوجد دال يستلزم العلم به العلم بالمدلول والصحيح أن يقال هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر عند العلم بالعلاقة وبالجملة فالاول هو الدال والثاني هو المدلول وقد يكون الشيء دالا على شيء ومدلولا له باعتبارين كالنار والدخان فان كلا منهما دال على الآخر ومدلول له والعلاقة ان كان الوضع فالدلالة وضعية وان كان اقتضاء الطبع وجود الدال عند عروض المدلول فهي طبيعية والا فعقلية وكل منها ان كان الدال فيها لفظا فهي دلالة لفظية والا فغير لفظية اه (قوله كدلالة الخطوط الخ) هذه من دلالة غير اللفظ الوضعية ودلالة غيره العقلية كدلالة الاثر على المؤثر ودلالة غيره الطبيعية كدلالة الحمرة على الخجل والصفرة على الوجل (قوله والنصب) جمع نصبة وهي العلامة المنصوبة على الشيء اه سم (قوله اما أن يكون للوضع) أي محققة أو متوهمة لتدخل المحرفات أي الالفاظ التي حرفها المتكلم وغيرها كتحريف مسعود بمسعد وناصر بنصر فاذا استعمل المحرف الاول تلك الالفاظ المحرفة في المعاني المخصوصة كانت دلالتها عليها وضعية ضرورة أنها ليست طبيعية ولا عقلية ولان استعمالها في تلك المعاني وفهمها منها للتوهم وضعها لها أي لتوهم أن اللفظ المحرف عين الموضوع اه وكتب أيضا قوله اما أن يكون للوضع مدخل فيها أولا قد تجتمع الدلالة الوضعية والعقلية في لفظ واحد بالنسبة الى مدلول واحد لكن باعتبارين مثل قول القائل من وراء الجدار أنا حي اه فنرى (قوله أولا) بأن يكون باقتضاء العقل كدلالة الكلام على حياة المتكلم أو الطبع كدلالة أح على وجع الصدر (قوله بالنظر ههنا) في زيادة النظر اشارة الى أن الاولى ليست مقصودة بجميع أقسامها بالنسبة الى الابحاث البيانية لانها متعلقة بالدلالة العقلية التي

والواضح خفي بالنسبة الى الاوضح فلا حاجة الى ذكر الخفاء وتقييد الاختلاف بالوضوح ليخرج معرفة ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في اللفظ والعبارة واللام في المعنى الواحد للاستغراق العرفي أي كل معنى واحد يدخل تحت قصد المتكلم وارادته فلو عرف واحد ايراد معنى قولنا زيد جواد بطرق مختلفة لم يكن بمجرد ذلك عالما بالبيان * ثم لما لم يكن كل دلالة قابلا للوضوح والخفاء أراد أن يشير الى تقسيم الدلالة وتعيين ماهو المقصود ههنا فقال (ودلالة اللفظ) يعني دلالته الوضعية وذلك لان الدلالة هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والاول الدال والثاني المدلول ثم الدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية كدلالة الخطوط والعقود والنصب والاشارات ثم الدلالة اللفظية اما أن يكون للوضع مدخل فيها أولا فالاولى هي المقصودة بالنظر ههنا وهي كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى

عند الاطلاق بالنسبة الى العالم بوضعه وهذه الدلالة (اما على تمام ما وضع) اللفظ (له) كدلالة الانسان على الحيوان الناطق (أو على جزئه) كدلالة الانسان على الحيوان أو الناطق (أو على خارج عنه) كدلالة الانسان على الضاحك (وتسمى الاولى) أى الدلالة على تمام ما وضع له (وضعية) لان الواضع انما وضع اللفظ لتمام المعنى (و) يسمى (كل من الاخيرتين) أى الدلالة على الجزء والخارج (عقلية) لان دلالة اللفظ على كل من الجزء والخارج انما هى من جهة حكم العقل بأن حصول الكل أو الملزوم يستلزم حصول الجزء أو اللازم والمنطقيون يسمون الثلاثة وضعية باعتبار أن للوضع مدخلا فيها ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية كدلالة الدخان على النار (وتقيد الاولى) من الدلالات الثلاث (بالمطابقة) لتطابق اللفظ والمعنى

هى بعض أقسام الاولى كذا فى سم. (قوله عند الاطلاق) لو قال عند حضور اللفظ لكان أحسن ليشمل الدلالة بغير السماع كمشاهدة الخط الدال على اللفظ وكتذكره أفاده فى الاطول (قوله وهذه الدلالة) أى اللفظية قال فى الاطول لا يخفى أن مطلق الدلالة الوضعية اما على تمام ما وضع له أو على جزئه أو على خارج عنه الا أنهم خصوا هذا التقسيم بدلالة اللفظ الموضوع لان الدلالة الوضعية الغير اللفظية على الجزء أو الخارج فى مقام الافادة غير مقصودة فى العادة لانه لا تستعمل الاشارة ولا العقد ولا النصب فى جزء المعنى ولا لازمه اه (قوله على تمام) لفظ التمام انما ذكر لان العادة فى البيان أن ذكر التمام فى مقابلة الجزء حتى كأنه لا يحسن المقابلة بدونه فمن اعترض عليه بأن ذكر التمام لغو يستحق أن يحذف غفل عن البيان الاعرف اه أطول وكتب أيضا ما نصه أورد على تقسيم الدلالة أن اللفظ قد يقصد به نفسه كما يقال زيد علم وحينئذ يصدق على دلالته على نفسه دلالة اللفظ على تمام ما وضع له وعلى دلالته على جزئه دلالته على جزء ما وضع له وعلى دلالته على لازمه دلالته على الخارج عنه مع أنها لا تسمى مطابقة ولا تضمنا ولا التزاما صرح به المحقق عضد الملة والدين فى شرح المختصر فلا يكون شئ من التعريفات الحاصلة من التقسيم مانعا والجواب أن من قال بوضع اللفظ لنفسه جعل ذلك الوضع ضمنيا والمتبادر من اطلاقه الوضع القصدى ومن لم يقل بدلالة اللفظ على نفسه ولا باستعماله فيه ووضعه له وهو التحقيق كما بيناه فى شرح الرسالة الوضعية العضدية وان كان الاكثرون على خلافه فلا اشكال على قوله اه أطول مع بعض زيادة من الحواشى المنقولة عن صاحب الاطول (قوله وتسمى الاولى) الاظهر أن يقول ونسمى على صيغة المتكلم ليكون منبها على أن هذه التسمية على خلاف تسمية الميزانيين وليس لك أن تقول عبارته للتكلم لانه ينطق بفساده رفع كل من الاخيرتين اه أطول (قوله وضعية) قال فى الاطول لان مبناه الوضع فقط بخلاف الاخيرين فانه انضم فيهما الى الوضع أمران عقليان توقف فهم الكل على الجزء وامتناع انفكاك فهم الملزوم عن اللازم ولهذا يسمى كل من الاخيرين دلالة عقلية وفيه مسامحة اذ ليست الدلالة العقلية مشتركة بين الاخيرين بل المسمى بها ما يصدق عليهما أى الدلالة على غير ما وضع اللفظ له ولو جعل عقلية مرفوعا خبرا لقوله وكل من الاخيرتين لخلص من المسامحة وصح كون نسمى صيغة المتكلم لكنه خلاف ما يتبادر من نظم كلامه اه وقوله مشتركة أى اشتراكا لفظيا ويمكن الجواب عن المسامحة بأن مراده أن كلا منهما يسمى عقلية مثل تسمية الانسان حيوانا فالمراد بالتسمية اطلاق لفظ الكلى على كل منهما (قوله لتمام المعنى) أى لا لجزئه ولا للازمه (قوله انما هى من جهة حكم العقل) أورد أن الدلالة محققة من غير حكم العقل باستلزام حصول الكل حصول الجزء واستلزام حصول الملزوم حصول اللازم ودفع بأن المراد بحكم العقل الحكم بالقوة القريبة من العقل وهو مندفع بأن الدلالة ليست من جهة ذلك الحكم بل من جهة الاستلزام المذكور اه أطول (قوله والمنطقيون) أى أكثرهم والا فبعضهم يوافق البيانيين وذهب بعضهم الى أن المطابقة والتضمن وضعيتان دون الالتزام كذا فى يس وكتب أيضا قوله والمنطقيون الخ لما كانت مدخلية الوضع سببا بعيدا لم يلتفت اليه أهل هذا الفن وعولوا على السبب القريب لانه المؤثر دون السبب البعيد وهو ملاحظة العقل كون هذا جزأ للمعنى الموضوع له أو لازما له فلهذا قال الشارح انما هى من جهة حكم العقل بالحصر يعنى أن هذا هو السبب المؤثر اه سم وبهذا يندفع الاعتراض بأن للوضع مدخلا فى الدلالة فلا وجه للحصر (قوله باعتبار أن للوضع مدخلا فيها الخ) استفيد من كلامه أولا وآخرا أن الدلالة الوضعية لها معنيان أحدهما أعم من الآخر مطلقا وان الدلالة العقلية لها معنيان متباينان كما فى الاطول (قوله كدلالة الدخان على النار) مثال العقلية (قوله وتقيد الاولى) أى تقييدا اضافة لا وصفية وفى نسخة وتخص وكتب أيضا قوله وتقيد الاولى الخ لا يخفى ما فيه من المسامحة اذ ليس تقييد الدلالة على تمام ما وضع له أو الدلالة الوضعية بالمطابقة بل تقييد الدلالة بالمطابقة لاجل الاولى وتحصيل اسمها فأسند الفعل الى السبب وعبارته توهم أن السابق من قبيل التسمية وهذا من قبيل التقييد مع أن الكل من

قبيل التسمية كذا فى الاطول (قوله والثانية بالتضمن الخ) اعلم أنهم اختلفوا هل التضمن والالتزام فهم الجزء واللازم مطلقا أى سواء كان فى ضمن الكل والملزوم أو استقلالا لا بأن أطلق اسم الكل والملزوم على الجزء واللازم أولا مطلقا بل بشرط كونه فى ضمن الكل أو الملزوم والمشهور هو الثانى وعليه ففهم الجزء واللازم من اللفظ على الاستقلال من دلالة المطابقة وان كان مجازا لانه دلالة اللفظ على تمام الموضوع له أى بالوضع النوعى اذ الوضع فى المطابقة أعم من الشخصى والنوعى هذا محصل كلام الشارح فى المطول وشرح الشمسية وهو المتجه وان اعترضه السيد فى حاشية المطول بما أجاب عنه الفنرى وبين أن هناك دلالتين على كل من الجزء واللازم احداهما مطابقية وهى فهمه من اللفظ قصدا بواسطة القرينة لانه بهذا الاعتبار ليس فى ضمن فهم الكل ولا فى ضمن فهم الملزوم والاخرى تضمنية فى الاول والتزامية فى الثانى وهى فهم الجزء فى ضمن فهم الكل المفهوم عند سماع اللفظ وان لم يكن مرادا منه للقرينة وفهم اللازم فى ضمن فهم الملزوم المفهوم عند سماع اللفظ كذلك كذا فى سم (قوله لكون الجزء فى ضمن المعنى الموضوع له) أى فيفهم عند فهمه (قوله كلفظ الشمس) لا يصدق عليه أنه مشترك بين الكل وجزئه ولازمه اذ الكل المجموع والشعاع غير لازم له بل للجرم وجوابه أنه اذا كان لازما للجرم كان لازما للمجموع قطعا تأمل اه سم قال يس وفيه تأمل وأقول مبنى الاشكال على رجوع ضمير لازمه الى المجموع وهو غير متعين بل يصح رجوعه الى الجزء وعليه فلا اشكال وعبارة الاطول ولو فرضت لفظا مشتركا بين اللازم والملزوم وبين المجموع دخل فى تعريف كل من الدلالات الثلاث الأخريان اه وهى أوفق بما قلنا (قوله والشعاع التزاما) أى لا باعتبار هذا الوضع أعنى الوضع للمجموع اذ هو باعتباره جزء لا لازم بل باعتبار وضع آخر وهو وضع الشمس للجرم فقط ولو قال بعد قوله على الجرم تضمنا وأطلق على الجرم مطابقة واعتبر دلالته على الشعاع التزاما أو بعد قوله على المجموع أو الجرم وجعل كلامه بعد ذلك على التوزيع لكان واضحا ويمكن تقدير هذا فى عبارته فافهم (قوله على تمام الموضوع له) أى فيكون تعريف المطابقة غير مانع (قوله على جزء الموضوع له أو لازمه) أى فيكون تعريفا التضمن والالتزام غير مانعين (قوله وحينئذ ينتقض الخ) أما معرفة انتقاض تعريف المطابقة بالتضمن والالتزام بما مر ومعرفة انتقاض تعريفى التضمن والالتزام بالمطابقة بما مر فواضحان وأما معرفة انتقاض تعريف التضمن بالالتزام وتعريف الالتزام بالتضمن فلانه علم مما مر أن دلالة لفظ الشمس على الشعاع تكون مطابقة وتضمنا والتزاما فمن أجل كونها تكون تضمنا والتزاما ينتقض تعريف كل منهما بالآخر (قوله تعريف كل الخ) أى الحاصل من التقسيم (قوله بالاخريين) أى بالدلالتين الاخريين لا بتعريفهما كما قد يتوهم (قوله ان قيد الحيثية مأخوذ الخ) قال فى الاطول فيه أن قيد الحيثية المعتبرة فى الامور الاضافية الحيثية التقييدية التى توجب الفرق بالاعتبار والحيثية المعتبرة فى مفهوم الدلالات للتعليل وتوجب التمييز بين أفراد الاقسام بالذات وفيه أيضا أن اعتبار قيد الحيثية وان دفع به خلل التعريف لكن يختل به ما اشتهر أن تقسيم الدلالة اللفظية الوضعية الى الدلالات الثلاث عقلى حاصر لان دلالة اللفظ الموضوع لمجموع المتضايفين على أحدهما بواسطة أنه لازم الآخر ليست دلالة على الجزء من حيث انه جزء بل من حيث انه لازم جزء آخر فلا يكون تضمنا ولا التزاما لانه ليس بخارج ثم قال هذا ونحن نقول دلالة اللفظ باعتبار كل وضع للفظ على انفراده اما على تمام ما وضع له أو على جزئه أو على الخارج عنه اذ المعنى الوضعى باعتبار الوضع الواحد لا يكون الا أحدها فالحصر عقلى والتعريفات تامة اه ملخصا اذ المطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بالوضع الذى اعتبر لاجل تلك الدلالة والتضمن دلالته على جزء ما وضع له بذلك الوضع والالتزام دلالته على خارج ما وضع له بذلك الوضع واذا أخذ المقسم باعتبار الوضع الذى هو سبب تلك الدلالة ينساق الذهن الى تلك التعريفات التامة فالدلالة على الجزء مطلقا تضمنية سواء كان لازم جزء آخر أولا اذ لم تتقيد الدلالة على الجزء بكونها لاجل أنه جزء بل بكونها على جزء الموضوع له بذلك الوضع كذا بخط صاحب الاطول وقوله فيه ان قيد الحيثية المعتبرة فى الامور الاضافية الحيثية التقييدية قد يمنع اختصاص ذلك

(والثانية بالتضمن) لكون الجزء فى ضمن المعنى الموضوع له (والثالثة بالالتزام) لكون الخارج لازما للموضوع له فان قيل اذا فرضنا لفظا مشتركا بين الكل وجزئه ولازمه كلفظ الشمس المشترك مثلا بين الجرم والشعاع ومجموعهما فاذا أطلق على المجموع مطابقة واعتبر دلالته على الجرم تضمنا والشعاع التزاما فقد صدق على هذا التضمن والالتزام أنهما دلالة اللفظ على تمام الموضوع له واذا أطلق على الجرم أو الشعاع مطابقة صدق عليها أنها دلالة اللفظ على جزء الموضوع له أو لازمه وحينئذ ينتقض تعريف كل من الدلالات الثلاث بالاخريين فالجواب أن قيد الحيثية مأخوذ فى تعريف الامور التى تختلف باعتبار الاضافات حتى ان المطابقة هى الدلالة على تمام ما وضع له من حيث انه تمام ما وضع له والتضمن الدلالة على جزء ما وضع له من حيث انه جزء ما وضع له والالتزام الدلالة على لازمه من حيث انه لازم ما وضع له وكثيرا ما يتركون هذا القيد اعتمادا على شهرة ذلك وانسياق الذهن اليه (وشرطه) أى الالتزام (اللزوم الذهنى)

أى كون المعنى الخارجى بحيث يلزم من حصول المعنى الموضوع له فى الذهن حصوله فيه اما على الفور أو بعد التأمل فى القرائن والامارات وليس المراد باللزوم عدم انفكاك تعقل المدلول الالتزامى عن تعقل المسمى فى الذهن أصلا أعنى اللزوم البين المعتبر عند المنطقيين والا لخرج كثير من معانى المجازات والكنايات عن أن يكون مدلولات التزامية ولما تأتى الاختلاف بالوضوح فى دلالة الالتزام أيضا وتقييد اللزوم بالذهنى اشارة الى أنه لا يشترط اللزوم الخارجى كالعمى فانه يدل على البصر التزاما لانه عدم البصر عما من شأنه أن يكون بصيرا مع التنافى بينهما فى الخارج ومن نازع فى اشتراط اللزوم الذهنى فكأنه أراد باللزوم اللزوم البين بمعنى عدم انفكاك تعقله عن تعقل المسمى والمصنف أشار الى أنه ليس المراد باللزوم الذهنى اللزوم البين المعتبر عند المنطقيين بقوله (ولو لاعتقاد المخاطب بعرف) أى ولو كان ذلك اللزوم مما يثبته اعتقاد المخاطب بسبب عرف عام اذ هو المفهوم من اطلاق العرف (أو غيره) يعنى العرف الخاص كالشرع واصطلاحات أرباب الصناعات وغير ذلك (والايراد المذكور) أى ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى الوضوح (لا يتأتى بالوضعية)

بالتقييد به أو يجعل الحيثية هنا للتعليل (قوله أى كون المعنى الخارجى) نسبة الى الخارج عن معنى اللفظ من نسبة الجزئى الى الكلى لا الى الخارج بمعنى الواقع لان اللازم قد لا يكون خارجا بهذا المعنى اه سم (قوله المعتبر) أى فى دلالة الالتزام وكتب أيضا قوله المعتبر عند المنطقيين هو اللزوم البين بالمعنى الاخص المفسر بما ذكره بقوله عدم الخ فتوهم عبارته أنه لو أريد فى الاشتراط اللزوم البين بالمعنى الاعم لم يخرج كثير من معانى المجازات وليس كذلك بل يخرج كثير منها على ارادة هذا أيضا فكان الاولى أن يقول وليس المراد باللزوم اللزوم البين عند المنطقيين سواء كان بالمعنى الاعم أو بالمعنى الاخص واللزوم البين بالمعنى الاعم هو ما يكفى تصور اللازم والملزوم فى جزم العقل باللزوم والبين هو ما لا يحتاج فى فهم اللزوم الى دليل وغير البين ما يحتاج كلزوم الحدوث للعالم (قوله من معانى المجازات والكنايات عن أن يكون مدلولات التزامية) يقتضى أن دلالة المجاز على معناه بالالتزام وهو مخالف لما صرح به فى شرح الشمسية من أن دلالة المجاز على معناه المجازى بالمطابقة وأن المراد بالوضع فى تعريف الدلالات أعم من الشخصى والنوعى حتى تدخل المجازات والمركبات اه يس أقول يمكن دفعه بأن المراد عن أن تكون مدلولات التزامية بحسب الوضع الاصلى فلا ينافى أنها بحسب الوضع المجازى مدلولات مطابقية (قوله ولما تأتى الاختلاف الخ) لانه اذا كان معنى اللزوم عدم الانفكاك فكل لازم بهذا المعنى لا ينفك عن الملزوم فيكون كل واحد من لوازم الشئ مساويا للآخر فى الوضوح والخفاء لان كل واحد من اللوازم لا ينفك عن الملزوم بهذا المعنى اه سم وكتب أيضا قوله ولما تأتى الاختلاف الخ اعترضه السيد بأن لازم لازم الشئ وان كان لازما لذلك الشئ لكن دلالة اللفظ على لازمه أظهر من دلالته على لازم لازمه وبحث فى هذا الاعتراض الفنرى بأنه انما يتم اذا كان لازم لازم الشئ لازما له كما صرح به وليس بلازم سواء كان اللزوم بينا بالمعنى الاعم أو الاخص ثم احتج على ذلك فراجعه قال الحفيد والجواب عن الاعتراض أن المراد عدم التفاوت فى دلالة الالتزام على الاطلاق وان كان بغير واسطة كما هو الواقع المعتبر عند القوم أو أن المراد باختلاف الوضوح التفاوت فى الانتقال بحسب الزمان لا بالذات والتفاوت بين دلالة اللفظ على لازمه وبين دلالة اللفظ على لازم لازمه من قبيل الثانى فلا اعتداد بهذا التفاوت كما لا يخفى نعم بقى النقض حينئذ باعتبار التفاوت لا بحسب الدلالات التضمنية اه قال سم قوله نعم بقى النقض أى نقض الملازمة التى فى قوله ولما تأتى الاختلاف بالوضوح فى دلالة الالتزام أيضا ووجه ذلك النقض أن اللزوم فى دلالة التضمن بمعنى عدم الانفكاك المذكور ضرورة امتناع تخلف تعقل الجزء عن تعقل الكل مع اختلافها بالوضوح كما اعترف به الشارح فيما سيأتى هكذا يظهر فى مراده من هذا الكلام اه (قوله اشارة الخ) يعنى ان التقييد لغرض الاشارة ولو أطلق فلا اشارة الى ما ذكر وان كان المفهوم عند الاطلاق وهو مطلق اللزوم الاعم من الذهنى والخارجى صحيحا كذا فى سم وفيه نظر يعلم من قول الاطول وشرطه اللزوم الذهنى لا الاعم الشامل للخارجى اذ اللزوم الخارجى لا يوجب انتقال الذهن من المسمى الى اللازم حتى يترجح به من بين سائر الامور الخارجية للدلالة عليه اه (قوله فكأنه أراد باللزوم) أى الذى لم يقل باشتراطه (قوله بعرف) أى بأمر معروف فيما بين الجمهور كما بين الاسد والجراءة اه يس (قوله اذ هو المفهوم الخ) تعليل لحمل العرف فى كلام المصنف على العرف العام وهو ما لم يتعين فيه الناقل فليس الباعث للشارح على الحمل المذكور أنه لولا هذا الحمل لم يكن لقوله أو غيره فائدة لدخول العام والخاص فى قوله بعرف حتى يعترض بأنه لو عمم فى العرف لكان قوله أو غيره اشارة الى دلالة المقام والتأمل فى القرينة ومن هنا يظهر أن المناسب أن يقرأ قول الشارح وغير ذلك بالنصب عطفا على العرف الخاص ويراد بغير ذلك دلالة المقام والتأمل فى القرينة فافهم (قوله كالشرع) كما اذا قيل بلغ الماء قلتين لانه يستلزم أن لا يحمل الخبث وقوله واصطلاحات الخ كما بين التسلسل والبطلان عند المتكلمين اه يس (قوله لا يتأتى بالوضعية) اندرج فيها سائر المجازات لانها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بالوضع النوعى بناء على أن المراد بالوضع فى تعريف المطابقة ما يعم الشخصى والنوعى كما صرح به الشارح فى شرح الشمسية واذا كان جميع

المجازات دلالتها وضعية مطابقة أشكل بأن مدار هـذا الفن عليهما فكيف يتأتى حينئـذ قولهم ان الايراد المذكور لا يتأتى بالوضعية و يتأتى بالعقلية الا أن يقال ان أهل هذا الفن يمنعون أن دلالتها وضعية أو يراد بالوضعية والمطابقية ما كان بطريق الحقيقة فقط فليتأمل كذا فى سم أما على ما فى السيرامى وغيره من أن الوضع المعتبر سواء كان شخصيا أو نوعيا تعيين اللفظ بنفسه بلا واسطة القرينة بازاء المعنى لا تعيينه مطلقا بازائه وبه صرح الشارح فى التلويح وهذا الوضع منتف فى المجاز فدلالته تضمنية أو التزامية نظرا الى تحقيق الفهم ضمنا فتكون عقلية فلا اشكال وكتب أيضا قوله لا يتأتى بالوضعية فان قلت التفسير أوضح دلالة على المقصود من المفسر مع اشتراكهما فى الدلالة الوضعية قلت التفسير والمفسر انما يختلفان بكون أحدهما دالا على الماهية التفصيلية والآخر على الاجمالية فالاختلاف فيهما راجع الى نفس المدلول لا الى الدلالة اه قنرى أى فلا يكون مما الكلام فيه لان الكلام فى اختلاف نفس الدلالة مع اتحاد المدلول (قوله أى بالدلالات) عبر بالجمع لان الاختلاف انما يتحقق فيه اه سم (قوله لان السامع الخ) هذا الدليل انما يفيد عدم تأتيه بين الدلالات المطابقية لا بينها وبين غيرها وقضية كلام القوم أن المطابقة غير معتبرة مطلقا واعلم أنهم اختلفوا فى الكناية فقيل انها حقيقة وقيل انها مجاز وقيل لا حقيقة ولا مجاز وعلى الاول والاخير يشكل قولهم والايراد المذكور لا يتأتى بالوضعية فليتأمل اه يس (قوله لذلك المعنى) الواحد للكلام الذى روعى فيه المطابقة لمقتضى الحال اه أطول (قوله لم يكن بعضها أوضح) لاستواء الجميع فى الدلالة (قوله بوضع الالفاظ) أى بوضع جميع الالفاظ سواء كان عالما بوضع البعض أولا كما سيذكره (قوله لم يكن كل واحد دالا عليه) فيه بحث من وجهين أحدهما أن عدم العلم بالوضع لا يستلزم عدم الدلالة لان الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند العلم بوضعه وهـذا المعنى لازم للكلمة الموضوعة علم الوضع أولا وثانيهما أن عدم كون البعض أوضح لازم لشق الترديد فانه اذا لم يكن كل واحد دالا لم يكن بعضه أوضح لان كون الشئ أوضح فى الدلالة فرع دلالة الاوضح والواضح فلا وجه لتخصيص اللازم بالاول ويمكن دفع الاول بأن المراد بالدلالة هناك فهم المعنى ومدار وضوح الدلالة على سرعة الفهم وبطئه والثانى بأنه نبه بما ذكره على منشا لزوم عدم كون البعض أوضح على التقدير الثانى وهو انتفاء الدلالة فكأنه قال والا لم يكن كل واحد دالا فلا يكون بعضها أوضح فان قلت العلم بوضع جميع الالفاظ لا يكفى فى العلم بالمعنى اذ لا بد من العلم بوضع الهيئة أيضا فالتعرض لوضع الالفاظ لا يكفى فى اثبات أن الايراد المذكور لا يتأتى فى الوضعية لجواز أن يتأتى دلالة الهيئة قلت العلم بوضع الالفاظ على ما بينته لا يكون بدون العلم بالهيئة اذ الهيئة جزء من اللفظ فتأمل اه أطول (قوله لتوقف الفهم الخ) أورد أنه يلزم الدور لان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة يتوقف على فهم المعنيين وأجاب عنه الشيخ فى الشفاء بان فهم المعنى فى الحال يتوقف على العلم بالوضع سابقا وبعض المتأخرين بان فهم المعنى من اللفظ يتوقف على فهم المعنى فى الجملة قال الشارح هذا قريب من الاول وبان فهم المعنى من هذا اللفظ يتوقف على فهم المعنى لا من هذا اللفظ وبأن فهم المعنى بالوضع يتوقف على فهم المعنى لا بالوضع اه أطول مع اسقاط التنظير فى جواب الشيخ فى الشفاء فراجعه (قوله أن يكون) أى يوجد قال السيرامى يعلم من هذا أن دلالة الالفاظ على الخواص المستفادة بالذوق عقلية لا طبيعية وهو ظاهر ولا وضعية والا أدركها عالم الوضع وان لم يكن له ذوق ولم يدركها جاهله وان كان له ذوق واللازمان منتفيان اتفاقا فان قلت من الخواص التأكيد وقد وضع بازائه ان قلت ما هو من الخواص انما هو التأكيد الذى روعى فيه المطابقة لمقتضى الحال وهو أمر يدرك بالذوق والتأمل فى القرائن وما وضع بازائه ان مطلق التأكيد وهو ليس من الخواص فقيس على سائر الخواص اه ملخصا (قوله يكون سلبا جزئيا) وهو أعم من السلب الكلى لصدقه معه ومع الايجاب الجزئى (قوله بعض الالفاظ) أى كلفظ أسد وقوله بخلاف البعض كغضنفر (قوله والجواب الخ) حاصله أن المراد بالاختلاف فى الوضوح والخفاء أن يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة ودلالة

أطول مع كون الالفاظ مترادفة والسامع عالما بالوضع وهذا مما نجده من أنفسنا والجواب أن التوقف انما هو من جهة تذكر الوضع

أى بالدلالات المطابقية (لان السامع ان كان عالما بوضع الالفاظ) لذلك المعنى (لم يكن بعضها أوضح) دلالة عليه من بعض (والا) أى وان لم يكن عالما بوضع الالفاظ (لم يكن كل واحد) من الالفاظ (دالا عليه) لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا اذا قلنا خده يشبه الورد فالسامع ان كان عالما بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع أن يكون كلام يؤدى هذا المعنى بطريق المطابقة دلالة أوضح أو أخفى لانه اذا أقيم مقام كل لفظ ما يرادفه فالسامع ان علم الوضع فلا تفاوت فى الفهم والا لم يتحقق الفهم وانما قال لم يكن كل واحد لان قولنا هو عالم بوضع الالفاظ معناه أنه عالم بوضع كل لفظ فنقيضه المشار اليه بقوله والا يكون سلبا جزئيا أى لم يكن عالما بوضع كل لفظ فيكون اللازم عدم دلالة كل لفظ ويحتمل أن يكون البعض منها دالا لاحتمال أن يكون عالما بوضع البعض ولقائل أن يقول لا نسلم عدم التفاوت فى الفهم على تقدير العلم بالوضع بل يجوز أن يحضر فى العقل معانى بعض الالفاظ المخزونة فى الخيال بأدنى التفات لكثرة الممارسة والمؤانسة وقرب العهد بها بخلاف البعض فانه يحتاج الى التفات أكثر ومراجعة

وبعد تحقق العلم بالوضع وحصوله بالفعل فالفهم ضروري (ويتأتى) الايراد المذكور (بالعقلية) من الدلالات (لجواز أن تختلف مراتب اللزوم في الوضوح) أي مراتب لزوم الاجزاء للكل في التضمن ومراتب لزوم اللوازم للملزوم في الالتزام وهذا في الالتزام ظاهر فانه يجوز أن يكون للشئ لوازم متعددة بعضها أقرب اليه من بعض وأسرع انتقالا منه اليه لقلة الوسائط فيمكن تأدية الملزوم بالالفاظ الموضوعة لهذه اللوازم المختلفة الدالة عليه وضوحا وخفاء وكذا يجوز أن يكون للازم ملزومات لزومه لبعضها أوضح منه للبعض الآخر فيمكن تأدية اللازم بالالفاظ الموضوعة للملزومات المختلفة وضوحا وخفاء وأما في التضمن فلانه يجوز أن يكون المعنى جزأ من شئ وجزء الجزء من شئ آخر فدلالة الشئ الذي ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى أوضح من دلالة الشئ الذي ذلك المعنى جزء من جزئه مثلا دلالة الحيوان على الجسم أوضح من دلالة الانسان عليه ودلالة الجدار على التراب أوضح من دلالة البيت عليه

الالتزام كذلك لانها من حيث انها دلالة التزام قد تكون واضحة كما في اللوازم القريبة وقد تكون خفية كما في اللوازم البعيدة بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابقي واجب قطعا عند العلم بالوضع والتفاوت في سرعة الحضور وبطئه انما هو من جهة سرعة تذكر السامع للوضع وبطئه ولهذا يختلف باختلاف الاشخاص والاوقات وفيه بحث لان الانتقال من المسمى الى الخارج من شرائط الدلالة الالتزامية وتذكر الوضع من شرائط الدلالة المطابقية وجعل الاختلاف لتفاوت الانتقال سرعة وبطأ اختلافا في ذات الدلالة دون الاختلاف لتفاوت التذكر كذلك تحكم على أنه يقتضي أن لا يعتبر اختلاف الطرق في الوضوح والخفاء باعتبار الدلالات الالتزامية بسبب لزوم حاصل من التأمل في القرائن فانه اختلاف لا لذات الدلالة بل من جهة سرعة التنبه للقرينة وبطئه لاختلاف القرائن وضوحا وخفاء ولذلك تختلف تلك الدلالات باختلاف الاشخاص فالوجه أن يقال ولا يتأتى الاختلاف المذكور في الدلالات الوضعية لان المراد اختلاف بالنسبة الى البلغاء والاختلاف في المعاني الوضعية بسرعة التذكر وبطئه يستوي فيه العامة والخاصة اه أطول (قوله وبعد تحقق العلم بالوضع) أي تحقق حضور الوضع في الذهن وحصوله فيه بالفعل فالفهم ضروري فلا تفاوت فيه حينئذ قال الحفيد وفيه أن العلم بالمدلول الالتزامي لازم بعد حصول العلم بالعلاقة فالاولى أن يقال المراد الاختلاف في الوضوح بالنظر الى نفس الدلالة بأن يكون بعض المدلولات واضح العلاقة قليل الواسطة والبعض الآخر بالعكس اه أي أو بعضها واضح القرينة والبعض الآخر خفيها (قوله بالعقلية) أي السابقة في كلام المصنف فال عهدية احترازا عن العقلية غير اللفظية أفاده سم (قوله ومراتب لزوم اللوازم) أي التي هي المدلول الالتزامي لان دلالة الالتزام هي دلالة اللفظ على الخارج اللازم كما تقدم لكن يشكل عليه قوله الآتي فيمكن تأدية الملزوم الخ لاقتضائه أن المدلول هو الملزوم مع أنه لا يكون كذلك في دلالة الالتزام وجوابه انه أراد بالملزوم هنا المتبوع وباللازم التابع معتبرا في كل منهما اللازمية فوافق كلام الشارح هنا ما مر من أن دلالة الالتزام دلالة اللفظ على اللازم وفي الفنري ما نصه قوله فيمكن تأدية ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعة الخ فيه مناقشة وهي أن دلالة الالتزام هي دلالة اللفظ الموضوع للملزوم على اللازم ولا دلالة للازم من حيث هو لازم على الملزوم فتأدية الملزوم بالفاظ موضوعة لتلك اللوازم المختلفة المراتب ليست بطريق الدلالة الالتزامية اللهم الا أن يراد باللزوم التبعية وبالملزوم المستتبع وباللازم التابع ويلاحظ في كل منهما الملزومية بالمعنى المعتبر في دلالة الالتزام عند أهل هذا الفن فتأمل قال يس وأجاب بعضهم بان هذا الكلام من الشارح اشارة الى أن الكناية على رأي السكاكي فيها الانتقال من اللازم الى الملزوم بعكس المجاز واعترض عليه المصنف بان اللازم من حيث هو لازم لا يدل على ملزومه وأجاب عنه الشارح بان مراد السكاكي باللازم هو التابع والرديف مثلا طول النجاد تابع لطول القامة دون العكس واذا حمل اللازم والملزوم في كلام الشارح على هذا الاصطلاح لم يتوجه ما ذكر فتأمل (قوله وهذا في الالتزام الخ) أي اختلاف مراتب اللزوم (قوله لقلة الوسائط) المراد بالقلة ما يشمل العدم وكتب أيضا قوله لقلة الوسائط أو يكون ذلك البعض لازما بذاته والبعض الآخر بسبب عرف أو اصطلاح أو قرينة واضحة أو خفية كما في الاطول (قوله فيمكن تأدية الملزوم) أي المعنى الملزوم كالكرم وقوله لهذه اللوازم ككثرة الضيافات ثم كثرة احراق الحطب ثم كثرة الرماد اه يس وكتب أيضا قوله فيمكن تأدية الملزوم الخ يرد عليه أن اللازم ما لم يكن ملزوما لا ينتقل منه الى اللازم المراد كما صرح به المصنف في غير هذا الموضع أفاده في الاطول وجوابه ما سبق (قوله وأما في التضمن) أي فيحتاج الى بيان فنقول لانه الخ فظهرت معادلته لقوله وهذا في الالتزام ظاهر وكتب أيضا قوله وأما في التضمن فلانه يجوز الخ لا يخفى عليك أن الدلالة على الجزء من حيث هو مراد انما هو بالقرينة فاختلاف الدلالة التضمنية وضوحا وخفاء لا يقتصر على ما ذكره من الدلالة على الجزء والدلالة على جزء الجزء بل ربما يكون بتفاوت القرائن وضوحا وخفاء اه أطول (قوله فدلالة الشئ) أي دلالة دال الشئ (قوله ودلالة الجدار على التراب أوضح

الخ)

فان قلت بل الامر بالعكس فان فهم الجزء سابق على فهم الكل قلت نعم ولكن المراد ههنا انتقال الذهن الى الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات الى الاجزاء كما ذكره الشيخ الرئيس فى الشفاء أنه يجوز أن يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن الى الجنس (ثم اللفظ المراد به لازم ما

الخ) أى لكونها بغير واسطة (قوله فان قلت الخ) حاصل الاعتراض أنه ينبغى أن يكون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فالمفهوم من الانسان أولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان فتساوى الانسان والحيوان فى الدلالة على الجسم لان المفهوم منهما أولا هو الجسم وليس لك أن تجعل الاعتراض أنه ينبغى أن تكون دلالة الانسان على الجسم أوضح من دلالة الحيوان عليه لان دلالة الحيوان عليه أوضح من دلالته المطابقية ودلالة الانسان عليه أوضح من الاوضح من دلالته المطابقية والاوضح من الاوضح من الشئ أوضح من ذلك الشئ لانا نقول الاوضح من الاوضح من الدلالة المطابقية لشئ أوضح من الدلالة المطابقية له لامن الدلالة المطابقية لشئ آخر فتأمل على أن كون الامر بالعكس أيضا مما يثبت المطلوب ولا يضر فلا طائل تحته ولا اختصاص للاشكال ببيان التضمن لانه لا يطرد القول بان فهم لازم اللازم بعد فهم اللازم لجواز أن يكون فهم اللازم موقوفا على فهم لازم اللازم اه أطول (قوله بل الامر بالعكس) وهو أن دلالة الشئ الذى ذلك المعنى جزء من جزئه على ذلك المعنى أوضح من دلالة الشئ الذى ذلك المعنى جزء منه عليه اه سم (قوله فان فهم الجزء سابق الخ) فالمفهوم من الانسان أولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان وحاصل السؤال اعتبار حال التركيب والجواب اعتبار حال التحليل فانه عند التركيب يفهم جزء الجزء ثم الجزء ثم الكل وعند التحليل على العكس اه سم وكتب أيضا قوله فان فهم الجزء سابق على فهم الكل قال السيد فيكون فهم جزء الجزء سابقا عليه بمرتبتين فتكون دلالة لفظ الكل عليه أوضح من دلالته على الجزء اه ويصح أن يراد بالجزء ما يشمل جزء الجزء وبالكل ما يشمل الجزء بالنسبة الى جزء الجزء لانه كل بالنسبة اليه (قوله نعم) أى فهم الجزء سابق على فهم الكل (قوله ولكن المراد) أى بالتضمن وقوله ههنا أى فى مقام بيان تأتى الايراد المذكور بالدلالة العقلية وكتب أيضا قوله ولكن المراد ههنا انتقال الذهن والدليل على ذلك ما فى المفتاح من أن ايراد المعنى على صور مختلفة لا يتأتى الا فى الدلالات العقلية وهى الانتقال من معنى الى معنى بسبب علاقة بينهما ويوافقه ما فى شرح القسطاس لكن شارح المطالع رد هذا القول الا أنه من أهل الميزان اه حفيد وبما أشير اليه من مخالفة اصطلاح أهل هذا الفن لاصطلاح أهل الميزان يندفع ما اعترض به السيد على جواب الشارح وقد ناقش صاحب الاطول السيد فى ذلك من ثلاثة أوجه فراجعه (قوله انتقال الذهن الى الجزء) أى المراد من اللفظ اذ المعتبر عند أهل هذا الفن انما هو فهم المراد لا الفهم مطلقا كما فى خط سم (قوله بعد فهم الكل) أى لا على أنه مقصود من اللفظ (قوله وكثيرا الخ) دفع لما يرد على الجواب من أنه لا يمكن فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل بل فهم الجزء وملاحظته أبدا سابق اه سم (قوله أن يخطر النوع بالبال) أى على طريق الاجمال لا التفصيل اذ خطوره بالبال مفصلا بدون خطور الجنس محال كما فى الفنرى (قوله ثم اللفظ المراد به الخ) أشار بكلمة ثم الى الانتقال من بحث الى آخر فانه انتقل من تعريف البيان وتحقيق التعريف الى تعيين ما يبحث عنه فى الفن وفاته قيدان لا بد منهما وبدونهما يختل تعريف كل من المجاز والكناية أحدهما قيد اصطلاح التخاطب حتى لا ينتقض تعريف الكناية بلفظ استعمل فيما وضع له فى اصطلاح التخاطب وهو غير ما وضع له فى اصطلاح آخر فانه لا ينصب ههنا قرينة على عدم ارادة ذلك الموضوع له وتعريف المجاز بلفظ مشترك بين لازم وملزوم فانه يصدق عليه اذا استعمل فى أحد معنييه أنه اللفظ المراد به لازم ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة ما وضع له ويمكن أن يدفع بأن المراد اللفظ المراد به لازم ما وضع له من حيث انه لازم ما وضع له وثانيهما قيد على وجه يصح لئلا يدخل فى تعريفهما ذكر الاب وارادة الابن فانه لا يصح مع اللزوم بينهما فهو غلط واللفظ المراد به لازم ما وضع له لعلاقة لم يعتبر نوعها واللفظ المراد به لازم ما وضع له اذا جرى على اللسان سهوا واللفظ المراد به المشبه مع عدم ادعاء دخوله فى جنس المشبه به فان ذلك غلط لا يعد من المجاز ولا من الكناية اه أطول وكتب أيضا قوله ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع له فيه أن اللفظ المراد به ذلك اما مجاز واما كناية كما سيأتى وقد حقق الشارح فى شرح الشمسية وغيره أن دلالة المجاز على معناه المجازى مطابقية فينافى قولهم السابق ان المراد هنا الدلالة العقلية لانها المختلفة وضوحا وخفاء وقد أسلفنا

الكلام في ذلك وأن الفنرى حقق أن هناك دلالتين احداهما فهم الجزء واللازم وان لم يكونا مرادين في ضمن فهم الكل والملزوم عند سماع اللفظ فقد تحققت في المجاز والكناية الدلالة العقلية وان لم يكن الكلام عليهما في هذا الفن من جهتها فراجع ماقدمناه وفي سم مانصه قوله المراد به لازم ماوضع له من هذا مع ما يأتي من قوله فانحصر في الثلاثة يعلم أن المعتبر في هذا الفن ليس الا المعنى المراد دون غيره وان أفاده اللفظ فالجزء واللازم اذا لم يكونا هما المراد من اللفظ غير معتبرين وان أفادهما اللفظ ومعلوم أن دلالة التضمن والالتزام تتحقق وان لم يكن الجزء واللازم مرادا وحينئذ لا تكون معتبرة فليس تقسيم الدلالة فيما سبق لاعتبار دلالة التضمن والالتزام مطلقا لما علم أنها انما تعتبر حيث يكون المراد هو الجزء واللازم وانما ذلك التقسيم للتوطئة لبيان ماهو المعتبر وذلك بان يكون الجزء واللازم هو المراد لكن الدلالة عليهما حينئذ ليست تضمنية ولا التزامية بل مطابقية كما قرره الشارح وحينئذ يشكل الحال جدا في التقسيم المذكور اذ لم يظهر له فائدة فليتأمل اه وماذكره بعد لكن مناف لما يقتضيه ماقبله من كون الدلالة حين ارادة الجزء أو اللازم تضمنية او التزامية وموافق لما أسلفه عن الفنرى من عدم كونها حينئذ تضمنية أو التزامية فلعل قصده بقوله لكن الخ الاضراب عما قبله ليوافق ما أسلفه عن الفنرى تأمل وكتب أيضا قوله المراد به لازم ماوضع له أي بان استعمل فيه بقرينة فجعل المجاز من أقسامه والمجاز قطعا مستعمل في اللازم وان كانت الكناية قد تطلق أيضا على اللفظ المستعمل في معناه الحقيقي لينتقل منه الى اللازم فليتأمل اه سم في حواشي المطول قال يس قال شيخنا ولك أن تحمل المراد في المتن على أعم من أن يكون مستعملا فيه كما في المجاز أو غير مستعمل فيه كما في الكناية بالاطلاق الثاني لكن مذهب المصنف أن الكناية لا حقيقة ولا مجاز كما نقله السيوطي في الاتقان اه ملخصا وكتب أيضا قوله المراد به لازم ماوضع له أي ارادة صحيحة جارية على قانون اللغة كما سيأتي والا فما كل لازم يراد باللفظ اذ لا يصح اطلاق لفظ الاب على الابن والعكس كذا في يس (قوله وضع له) صلة أو صفة جرت على غير ماهي له لعدم اللبس (قوله سواء كان اللازم الخ) فالمراد باللازم مالا ينفك عما وضع له في الجملة اه أطول (قوله ان قامت قرينة) لم يقل ان أقيمت قرينة ليخرج ما قامت فيه قرينة من غير قصد المتكلم لان قصد المتكلم مما لا يطلع عليه فجعل القرينة دليل الاقامة اه أطول ولا يخفى أنه يفيد اشتراط قصد القرينة (قوله فعند المصنف الخ) وعند السكاكي الانتقال في الكناية من اللازم الى الملزوم وسيأتي بيانه (قوله اذ لا دلالة للازم) لجواز كونه أعم وفيه رد على السكاكي اه سم وهو تعليل لمحذوف أي لا من اللازم الى الملزوم اذ لا دلالة الخ (قوله من حيث) اشارة الى أن دلالته فيما اذا كان مساويا لكونه ملزوما لانه مع التساوي يكون كل لازما وملزوما اه سم (قوله الا أن ارادة الموضوع الخ) أي بالتبع لا بالذات (قوله وقدم المجاز عليها) أي في البحث فيما يأتي وفي التقسيم المتقدم وقال في الاطول المقصود وجه التقديم في البحث لا في التقسيم فالتقديم في التقسيم لتقدمه في البحث على أن مفهومه وجودي ومفهومها عدمي اه أي والوجودي أشرف (قوله مقدم على الكل طبعا) أي يحتاج اليه الكل في الوجود مع أنه ليس بعلة الكل اه مطول (قوله فان معنى الكناية) أي معناها الذي لابد من ارادته منها فلا تنافي بين هذا وبين قوله سابقا ومعنى الكناية يجوز الخ وكتب أيضا قوله فان معنى الكناية الخ ولان معنى المجاز من حيث هو مدلول المجاز ليس جزء مدلول الكناية من حيث هو مدلول الكناية ومن وجوه تقديم المجاز أنه أهم لكثرة مباحثه ومزيد فائقه وكثرة مباحث ما يتوقف عليه وينبني عليه وانه أبعد عن الحقيقة اه أطول (قوله التي كان أصلها التشبيه) فذكر المشبه به وأريد به المشبه فصار استعارة اه مطول قال في الاطول فجعل أي الشارح معنى الابتناء على التشبيه ان حقيقته التشبيه ولك أن تجعل معناه أن علاقته التشبيه اه وكتب أيضا مانصه احتراز عن التخييلية والمكنية على مذهب المصنف (قوله فتعين التعرض له) يقتضي أن التعرض للتشبيه لا لذاته بل لابتناء الاستعارة عليه فينافي ماسيأتي من جعله مقصدا برأسه لاشتماله على مباحث كثيرة وفوائد جمة لانه يقتضي

وضع له) سواء كان اللازم داخلا كما في التضمن أو خارجا كما في الالتزام (ان قامت قرينة على عدم ارادته) أي ارادة ماوضع له (فمجاز والا فكناية) فعند المصنف انتقال في المجاز والكناية كليهما من الملزوم الى اللازم اذ لا دلالة للازم من حيث انه لازم على الملزوم الا أن ارادة الموضوع له جائزة في الكناية دون المجاز (وقدم) المجاز (عليها) أي على الكناية (لان معناه) أي المجاز (كجزء معناها) أي الكناية لان معنى المجاز هو اللازم فقط ومعنى الكناية يجوز أن يكون هو اللازم والملزوم جميعا والجزء مقدم على الكل طبعا فليقدم بحث المجاز على بحث الكناية وضعا وانما قال كجزء معناها لظهور أنه ليس جزء معناها حقيقة فان معنى الكناية ليس هو مجموع اللازم والملزوم بل هو اللازم مع جواز ارادة الملزوم (ثم منه) أي من المجاز (ماينبني على التشبيه) وهي الاستعارة التي كان أصلها التشبيه (فتعين التعرض له) أي للتشبيه

أيضا قبل التعرض للمجاز الذى أحد أقسامه الاستعارة المبنية على التشبيه ولما كان فى التشبيه مباحث كثيرة وفوائد جمة لم يجعل مقدمة لبحث الاستعارة بل جعل مقصدا برأسه (فانحصر) المقصود من علم البيان (فى الثلاثة التشبيه والمجاز والكناية)

﴿التشبيه﴾

أى هذا باب التشبيه الاصطلاحى المبنى عليه الاستعارة (التشبيه) أى مطلق التشبيه أعم من أن يكون على وجه الاستعارة أو على وجه تنبنى عليه الاستعارة أو غير ذلك فلم يأت بالضمير لئلا يعود الى التشبيه المذكور الذى هو أخص وما يقال ان المعرفة اذا أعيدت معرفة كانت عين الاولى فليس على اطلاقه يعنى أن معنى التشبيه فى اللغة (الدلالة) هو مصدر قولك دللت فلانا على كذا

أن التعرض له لذاته وقد تمنع المنافاة بجعل التعرض له لذاته من حيث اشتماله على ماذكر ولغيره من حيث توقفه عليه تدبر (قوله أيضا) أى كالتعرض للمجاز والكناية (قوله قبل التعرض للمجاز الذى أحد أقسامه الاستعارة) يعنى أن تقديم التشبيه على جميع أقسام المجاز لتوقف بعضها عليه ولم يقدم على ذلك البعض فقط دون البعض الآخر الذى هو المجاز المرسل لان اتصال المجاز المرسل بالاستعارة جعلهما بابا واحدا ووجه تقديم التشبيه على الكناية أن المجاز متقدم عليها أفاده فى الاطول (قوله ولما كان الخ) جواب عما يقال قضية ما تقرر أن يكون مقدمة فلم جعل مقصدا اهـ سم (قوله بل جعل مقصدا برأسه) قال السيد الحق ان التشبيه أصل برأسه من أصول هذا الفن وفيه من النكت واللطائف البيانية ما لا يحصى وله مراتب مختلفة فى الوضوح والخفاء لكن لا اشكال فى اختلافه فى ذلك ان قلنا ان دلالات التشبيهات عقلية وانه ليس المقصود بها معانيها الوضعية فان قولك مثلا وجهه كالبدر لا تريد به ما هو مفهومه وضعا بل تريد أن ذلك الوجه فى غاية الحسن ونهاية اللطافة لكن ارادة هذا المعنى لا تنافى ارادة المفهوم الوضعى كما فى الكناية وهذا ما ارتضاه السيد فى شرح المفتاح اما ان قلنا ان دلالات التشبيهات وضعية وان المقصود بها معانيها الوضعية كما اختاره الشارح فى شرح المفتاح وصدر به السيد فى حواشيه على المطول فالامر مشكل لما تقدم من أن الاختلاف فى الوضوح والخفاء انما يتأتى بالدلالات العقلية لا الوضعية اهـ ملخصا من الفنرى وغيره (قوله فانحصر فى الثلاثة) أورد على الحصر الاستعارة بالكناية على مذهب المصنف لانها ليست مما يدخل فى المراد بالتشبيه ههنا ولا مجازا ولا كناية اهـ أطول وفى يس نقلا عن بعض المحققين ممن كتب على المطول انها داخلة فى التشبيه وأن افرادها عنه للاختلاف فى حقيقتها واشتمالها على لطائف ودقائق اهـ وأقول يرده قول المصنف فيما يأتى والمراد ههنا الخ فتأمل

﴿التشبيه﴾

(قوله المبنى عليه الاستعارة) فيه أن المبنى عليه الاستعارة ما يكون وجه الشبه فى المشبه به أقوى والتشبيه الاصطلاحى المتكلم عليه فى هذا الباب لا يخص ذلك كذا فى الاطول ويمكن الجواب عنه بأن المراد المبنى عليه فى الجملة فافهم (قوله أى مطلق التشبيه) وهو التشبيه بالمعنى اللغوى كما يفيده كلام المطول وكما يفيده قوله الآتى يعنى أن التشبيه فى اللغة اهـ سم قال فى الاطول وانما عرف مطلق التشبيه لانه جنس التشبيه الاصطلاحى لان كلمة ما فى تعريف التشبيه الاصطلاحى عبارة عن التشبيه ويتضمن ظهور وجه المناسبة بين المعنى الاصطلاحى واللغوى (قوله أن يكون على وجه الاستعارة) فى السيرامى على المطول قوله على وجه الاستعارة مثل رأيت أسدا يرمى وقوله أو على وجه تنبنى عليه الاستعارة مثل زيد كالاسد وقوله أو غير ذلك مثل شبهت زيدا بالاسد اهـ وفى الحفيد قوله أو غير ذلك الظاهر أن المراد به التجريد مثل قوله تعالى لهم فيها دار الخلد فانه ليس بتشبيه مصطلح ولا استعارة عند المصنف ولا مما تنبنى عليه الاستعارة ولذلك ذكره المصنف فى البديع وذلك التشبيه ليس بمقصود فى الآية اهـ فعلى هذا يكون نحو شبهت زيدا بالاسد داخلا فى قوله أو على وجه تنبنى عليه الاستعارة ولعل هذا أقرب اهـ (قوله أو على وجه الخ) وهو المقصود اهـ سم (قوله لئلا يعود الى التشبيه الخ) أى كما هو الظاهر المتبادر وعوده الى المطلق الذى فى ضمن المقيد خلاف الظاهر والحمل على الاستخدام أيضا خلاف الظاهر (قوله الذى هو أخص) فاللام فى التشبيه الاول للعهد وفى الثانى للجنس اهـ مطول وقوله للعهد يعنى أن مدخولها نوع من جنس التشبيه اللغوى معهود متعارف بين القوم وكونها للعهد بهذا المعنى لا ينافى أنها للجنس بمعنى النوع (قوله اذا أعيدت معرفة) أى بلفظها الاول قال يس وانظر هل الاعادة بالمرادف كذلك (قوله فليس على اطلاقه) وكذا ما يقال ان النكرة اذا أعيدت نكرة كانت غير الاولى ألا ترى قوله تعالى وهو الذى فى السماء اله وفى الارض اله مع امتناع المغايرة ههنا اهـ سم (قوله هو مصدر الخ) لا يقال تعريف

الدلالة بالهداية تعريف بالمعرف لانهم عرفوا الهداية بالدلالة على ما يوصل الى المطلوب لانا نقول ليس المقصود تعريف الدلالة بل التنبيه على أن المراد به ليس الدلالة التى هى صفة اللفظ كما يتبادر فى هذا المقام فان قلت لم تحمل الدلالة على ما هو صفة اللفظ واللفظ أيضا يدل على مشاركة أمر لامر كالمتكلم قلت فى عرف القوم لا يسمى اللفظ بالمشبه على صيغة اسم الفاعل وانما يسمى به المتكلم اه أطول وكتب أيضا قوله هو مصدر قولك الخ انما قال ذلك لتكون الدلالة صفة المتكلم كما أن التشبيه كذلك وان كانت بالمعنى المشهور الذى هو كون اللفظ الخ صفة اللفظ (قوله اذا هديته) ظرف لقولك وفى نسخ أى (قوله على مشاركة أمر) هو المشبه وقوله لامر هو المشبه به وقوله فى معنى هو وجه الشبه وأما الدال والمشبه فهو المتكلم (قوله وهذا شامل الخ) أى التعريف المذكور للتشبيه اللغوى وكتب أيضا قوله وهذا شامل لمثل قاتل الخ قيل ليس مراده الاعتراض على تعريف التشبيه اللغوى بشموله الامثلة المذكورة كما يدل عليه ظاهر كلام الفاضل المحشى اذ دخولها فى تعريف التشبيه اللغوى ليس بمحذور بل مستلزم وانما مراده التوطئة للاعتراض على تعريف التشبيه الاصطلاحى الذى استفيد من كلام المصنف كما سيشير اليه بقوله أى فى المطول وينبغى أن يراد فيه قولنا بالكاف ونحوه لفظا أو تقديرا ليخرج عنه نحو قاتل زيد عمرا وجاءنى زيد وعمرو ثم ورود الاعتراض على تعريف التشبيه الاصطلاحى يتوقف على أن هذه الامثلة ليست منه وان قصد به المشاركة التى هى لازم معناها وقد يمنع ذلك بناء على أنهم عدوا قوله تعالى اتخذ الهه هواه من قبيل التشبيه وكذا قول أبى الطيب

فان تفق الانام وأنت منهم * فان المسك بعض دم الغزال

وسموا أمثالهما تشبيها ضمنيا فالظاهر منه أن مثل قاتل زيد عمرا اذا قصد به التشبيه من قبيل التشبيه الاصطلاحى الضمنى اه فنرى قال يس فهو اذا لم يقصد به اللازم لا يرد على الاصطلاحى حتى يحتاج الى اخراجه عنه لاعتبار القصد فيه وان قصد به اللازم فلا نسلم حينئذ أنه ليس من التشبيه الاصطلاحى حتى يخرج عنه اه وقد أطال الحفيد الكلام هنا ثم قال فى آخره ثم ان قولنا جاء زيد وعمرو وقاتل زيد عمرا لا يصير تشبيها لغة واصطلاحا الا بأن يجعل مستعملا فى المشاركة وأما بمجرد القصد بالتبع كما فى الاسرار القرآنية المفهومة تبعا فلا اه (قوله أى الدلالة الخ) أقرب ما ظهر لى فى تقريره أنه تفسير لما وأن قوله بحيث لا تكون تفسير لقوله لم تكن وكأنه حمل ما على أنها موصولة وأن تقدير عبارته أى الدلالة على مشاركة أمر لامر فى معنى التى بحيث لا تكون الا أنه أسقط التى فتأمله ولو قال أى تشبيه لم تكن كما فى الاطول لكان أخصر وأحسن (قوله على وجه الاستعارة التحقيقية الخ) لا اهمال فى التعريف بترك التقييد بأن لا تكون على وجه التمثيل لان الاستعارة التمثيلية داخلة فى التحقيقية وان توهم قول المصنف فيما بعد وحسن كل من الاستعارة التحقيقية والتمثيل برعاية جهات حسن التشبيه أن التمثيل يقابل التحقيقية اه أطول (قوله نحو رأيت أسدا) ان كان مثالا للاستعارة التحقيقية فالمعنى نحو أسدا فى رأيت الخ وان كان مثالا للتشبيه فالمعنى نحو التشبيه المدلول عليه بقولك رأيت الخ وكذا يقال فيما بعد (قوله ولا على وجه التجريد) قيد به ليخرج تشبيه يتضمنه التجريد فيما اذا لم يكن تجريدا الشئ عن نفسه لانه حينئذ لا تشبيه نحو لهم فيها دار الخلد فانه لانتزاع دار الخلد من جهنم وهى عين دار الخلد لا شبيهة بها بخلاف نحو لقيت بزيد أسدا فانه لتجريد أسد من زيد وأسد مشبه به لزيد لا عينه ففيه تشبيه مضمر فى النفس نعن احترز به عن نحو لهم فيها دار الخلد فلم يجرد عقله عن غواشى الوهم وكأنه توهم أن فى كل تجريد تشبيها اه أطول (قوله لا يسمى تشبيها اصطلاحا) قال فى المطول خلافا لصاحب المفتاح فى التجريد فانه صرح بأن نحو رأيت بفلان أسدا ولقينى منه أسد من قبيل التشبيه اه (قوله وانما قيد الخ) الاخصر والاحسن أن يقول وانما ترك التخييلية اه يس (قوله ليس فى شئ من الدلالة الخ) أى فهى غير داخلة فى المراد بها حتى يحتاج الى أن يقول ولا على وجه الاستعارة التخييلية ومقتضى الظاهر ليست بالتأنيث الا أنه

اذا هديته اليه (على مشاركة أمر لامر فى معنى) وهذا شامل لمثل قاتل زيد عمرا وجاءنى زيد وعمرو (والمراد) بالتشبيه المصطلح عليه (ههنا) أى فى علم البيان (ما لم تكن) أى الدلالة على مشاركة أمر لامر فى معنى بحيث لا يكون (على وجه الاستعارة التحقيقية) نحو رأيت أسدا فى الحمام (و) لا على وجه (الاستعارة بالكناية) نحو أنشبت المنية أظفارها (و) لا على وجه (التجريد) الذى يذكر فى علم البديع نحو لقيت بزيد أسدا ولقينى منه أسد فان فى هذه الثلاثة دلالة على مشاركة أمر لامر فى معنى مع أن شيأ منها لا يسمى تشبيها اصطلاحا وانما قيد الاستعارة بالتحقيقية والكناية لان الاستعارة التخييلية كاثبات الاظفار للمنية فى المثال المذكور ليس فى شئ من الدلالة على مشاركة أمر لامر على رأى المصنف

ذكر

ذكر نظرا الى معنى الاستعارة التخييلية الذى هو اثبات لازم المشبه به للمشبه والظرفية من ظرفية المقيد فى المطلق على حذف مضاف أى ليس فى شئ من ملابس الدلالة أوليس فى ملابس شئ من الدلالة ولو قال ليس فيها شئ من الدلالة لكان أوضح وعبارة المطول ليس فيه دلالة الخ وهى تؤيد ماقلنا (قوله اذ المراد بالاظفار الخ) مجرده غير تام لانتقاضه بالاستعارة بالكناية اه حفيد أى فانها كالمنية مستعملة فى معناها الحقيق وأجيب بأن المنية مثلا تدل على التشبيه بسبب قرينتها كذا فى يس والذى يظهر أن الانتقاض بها لا يتجه على مذهب الجمهور لانها عندهم لفظ المستعار منه المطوى وهو لم يرد منه معناه الحقيق ولا على مذهب السكاكى لانها عنده لفظ المشبه المستعمل فى المشبه به فهو مجاز نعم قد يتجه على مذهب المصنف لانها عنده كالتخييلية فى أن كلا فعل فيقال كما أريد بالاظفار فى التخييلية معناها الحقيق أريد بالمنية فى المكنية معناها الحقيق (قوله على ماسيجئ) أى من الخلاف بين السكاكى وغيره (قوله فالتشبيه الاصطلاحى الخ) أعاده لاجل ايضاح ربط قوله فدخل الخ بما قبله وكان يكفيه أن يقول فالتشبيه الاصطلاحى مما مر (قوله فدخل فيه نحو قولنا زيد أسد) مما حذف فيه أداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا أو ما فى حكمه لمشبه مذكور ونحو قوله تعالى صم بكم عمى مما جعل المشبه به مع حذف الاداة خبر المشبه محذوف أو جاريا مجرى الخبر من الحال والمفعول الثانى من باب علمت والصفة والمضاف اليه نحو ماء اللجين أى ماء هو اللجين ولا يذهب عليك أنه يجوز أن يجعل المشبه به مبتدأ نحو الاسد زيد لأن المبالغة فى التشبيه تدور على دعوى الاتحاد وجعل المشبه به مبتدأ وجعله خبرا سيان فى ذلك ويقرب منه لجين الماء فانه فى معنى لجين هو الماء فخذه ولا تعرض عن الحق وان غفل عنه كثيرون اه أطول (قوله على أنه) أى ماذكر من نحو زيد أسد ونحو صم بكم عمى كما فى يس (قوله لا استعارة) لكن الشارح جوز أن يكون من الاستعارة كما سيأتى (قوله حيث يطوى ذكر المستعار له) هو المشبه وهذا فى الاستعارة التصريحية اذ هى التى يطوى فيها ذكر المشبه بخلاف المكنية كما يأتى فى محله فانه فيها لا يطوى الا ذكر المشبه به وأما المشبه فيذكر فيها وانما اقتصر هنا على ذلك لان ما فى الآية بتقدير كونه استعارة انما يكون استعارة تصريحية لا مكنية اه سم وكتب أيضا مانصه أى على وجه ينبئ عن التشبيه لا مطلقا اه فنرى (قوله بالكلية) أى لفظا وتقديرا (قوله ويجعل الكلام خلوا عنه) وههنا ليس كذلك لان المستعار له مراد ههنا لان قوله صم الخ لابد له من مبتدأ تقديره هم صم الخ وهو ضمير المستعار له اه سم (قوله صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال أو فحوى الكلام) أراد بدلالة الحال القرينة الحالية وبفحوى الكلام القرينة المقالية ثم الكلام مبنى على ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به حتى كأنه من افراده يصلح له لفظه كما يصلح لافراده الحقيقية واشتراط نفى القرينة انما هو لصحة ارادة المعنى الحقيق فلا يرد أن كون اللفظ صالحا للارادة المنقول اليه وهو المعنى المجازى على تقدير انتفاء القرينة غير مستقيم اذ المجاز مشروط بالقرينة المانعة وقد يجاب بأن عدم القرينة يوجب عدم الارادة لا عدم احتمال الارادة وصلاحيتها اذ قد تقرر أن كل حقيقة تحتمل المجاز وان كان احتمالا مرجوحا غير ناشئ عن دليل وهذا لا ينافى افادة الحقيقة القطع بحسب الظاهر كما فى الاصول اه فنرى وقوله وبفحوى الكلام القرينة المقالية تسمية القرينة المقالية بفحوى الكلام على خلاف مافسر به الاصوليون الفحوى من أنه المفهوم الموافقة أى المفهوم الموافق حكمه حكم المنطوق ويظهر تسميتها بذلك على تفسيرها لغة ففى القاموس فحوى الكلام معناه ومذهبه اه اذ القرينة المقالية معنى لفظ ذكر مع اللفظ المجازى يمنع عن ارادة الموضوع له فاحفظه والعبارة المذكورة فى الشرح عبارة الكشاف ولو قدم فيها المنقول اليه على المنقول عنه لكان أولى ليتصل كل شرط بمشروطه وبيانه أن خلو الكلام عن المستعار له أى المنقول اليه مصحح لان يراد بالمستعار منه المعنى المجازى أى المستعار له وعدم القرينة مصحح لان يراد المعنى الاصلى أى المستعار منه فيكون مجموع الخلو والعدم المذكورين متعلقا بصلاحية المعنيين على التوزيع كذا فى الحفيد وكتب أيضا قوله المنقول عنه وهو

اذ المراد بالاظفار معناها الحقيق على ماسيجئ فالتشبيه الاصطلاحى هو الدلالة على مشاركة أمر لامر فى معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد (فدخل فيه نحو قولنا زيد أسد) بحذف أداة التشبيه (و) نحو (قوله تعالى صم بكم عمى) بحذف الاداة والمشبه جميعا أى هم صم فان المحققين على أنه تشبيه بليغ لا استعارة لان الاستعارة انما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال أو فحوى الكلام (والنظر) ههنا (فى أركانه)

أى البحث فى هذا المقصود عن أركان التشبيه المصطلح عليه (وهى) أربعة (طرفاه) أى المشبه والمشبه به (ووجهه وأداته وفى الغرض منه وفى أقسامه) واطلاق الاركان على الاربعة المذكورة اما باعتبار أنها مأخوذة فى تعريفه أعنى الدلالة على مشاركة أمر لامر فى معنى بالكاف ونحوه واما باعتبار أن التشبيه فى الاصطلاح كثيرا ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة المذكورة كقولنا زيد كالاسد فى الشجاعة * ولما كان الطرفان هما الاصل والعمدة فى التشبيه لكون الوجه معنى قائما بهما والاداة آلة فى ذلك قدم بحثهما فقال (طرفاه) أى المشبه والمشبه به (اما حسيان كالخد والورد) فى المبصرات (والصوت الضعيف والهمس) أى الصوت الذى أخفى حتى كأنه لا يخرج عن فضاء الفم فى المسموعات (والنكهة) وهى ريح الفم (والعنبر) فى المشمومات (والريق والخمر) فى المذوقات (والجلد الناعم والحرير) فى الملموسات وفى أكثر ذلك تسامح لان المدرك بالبصر مثلا

المستعار منه والمنقول اليه وهو المستعار له (قوله أى البحث فى هذا المقصود الخ) أقول فيه تنبيه على أن التشبيه الذى هو من مقاصد الفن لم يجعل نفسه موضوع مسائله بل أحد أركانه والمقصود معرفته لانه مبنى الاستعارة لا أركانه وبهذا اعلم أن البحث عن الشئ قد يكون بالحمل على أجزائه الخارجية ليحصل منه ملكة استنباط أحوال محمولة عليه اه أطول (قوله وأداته) المراد بها اما معنى الكاف ونحوه فيلائم المقصود بطرفيه ووجهه وأما نفس اللفظ الدال تنزيلا للدال منزلة المدلول اه أطول (قوله واطلاق الاركان على الاربعة) أى مع أن التشبيه الدلالة المخصوصة وليس واحد من الاربعة جزأ داخلا فيها فكيف تكون أركانا كذا فى الاطول (قوله باعتبار أنها مأخوذة فى تعريفه) قال سم فى حواشى المطول وهذا يشبه عد الفقهاء العاقدين والمعقود عليه والصيغة أركانا للبيع لانها ليست جزأ من حقيقة البيع لان البيع نقل الملك وهذه الاشياء ليست داخلة فى حقيقة النقل لكنها أجزاء التعريف البيع لان البيع نقل البائع المبيع الى ملك المشترى بعوض بايجاب وقبول فدخلت فى حقيقة التعريف وان لم تدخل فى حقيقة المعرف وكتب أيضا قوله باعتبار أنها مأخوذة فى تعريفه لا يقال أخذها فى تعريفه يقتضى أنها أجزاؤه لان التعريف نفس المعرف بحسب الذات لانا نقول لم تؤخذ فى التعريف على أنها اجزاء محمول على المعرف بل المحمول شئ آخر لكن باعتبار القياس اليها وتعلقه بها كذا فى سم على أن التعريف قد يكون بالامور الخارجية (قوله أعنى الدلالة) يقال عليه هلا عد الدلالة نفسها من الاركان بل كانت أولى اه يس ويدفعه أنها نفس الشئ ذى الاركان فكيف تعد منها (قوله بالكاف ونحوه) أى لفظا أو تقديرا وكتب أيضا قوله بالكاف ونحوه مبنى على ادعاء أنه مرادف التعريف اه حفيد أى مراد فى تعريف التشبيه الاصطلاحى لاخراج نحو قاتل زيد عمرا وتقدم ما فى ذلك (قوله أن التشبيه) أى لفظ التشبيه اه يس (قوله يطلق) أى مجازا اه يس (قوله على الكلام الدال الخ) وهو يشتمل على ما يدل على الاركان الاربعة فقول سم قضية هذا الوجه أن يكون الركن لفظ المشبه به والمشبه غير ظاهر تأمل وكتب أيضا ما نصه فنزل الدال منزلة المدلول والدال على التشبيه وأن ليس الا واحدا منها لكنه كثيرا ما يكون حرفا لا يؤدى معناه الا بمعونة الطرفين والوجه كما هو شأن الحروف فجعل دال المجموع المشتمل على الاربعة واياك وأن تجعل ضمير أركانه الى التشبيه بمعنى الكلام المذكور بطريق الاستخدام أو الى تعريف التشبيه وضمير الغرض منه وأقسامه الى التشبيه بمعنى الدلالة المذكورة فانه بعيد عن مقام التفهيم اه أطول (قوله ولما كان الطرفان هما الاصل الخ) قال فى الاطول ونحن نقول قدم البحث عن طرفيه لان البحث عن التشبيه لانه مبنى الاستعارة التى هى أحد طرفى التشبيه فاهتمام صاحب البيان بالطرف فى الطرف الاعلى وهذا هو الوجه الاجلى وان خفى الى الآن ولا يبعد أن يقال قدم ليكون البحث عن الطرف فى طرف فتأمل (قوله طرفاه اما حسيان) وأما نفس التشبيه فلا يمكن أن يكون حسيا لانه تصديق على الصحيح خلافا لمن قال هو انشاء وليس شئ من التصديقات حسيا كذا فى يس (قوله كالخد والورد) أى الجزئيين اذ الكليات غير حسيين فاذا جعل التشبيه من تشبيه الكلى بالكلى كان فى جميع ما ذكر تسامح لا فى أكثره فقط وكتب أيضا ما نصه فى القاموس ورد كل شجر نوره وغلب على الحوجم يريد الورد الاحمر اه أطول (قوله والريق) أى ماء الفم وكتب أيضا قوله والريق والخمر قال فى المفتاح كالريق اذا شبه بالخمر على زعم القوم قال السيد فى شرحه يريد القوم المولعين بشربها وفيه دفع لما يقال من أن طعم الخمر مكروه فليس لها لذة طعم والاشبه أنه أراد زعم علماء البيان حيث جعلوا التشبيه فى لذة الطعم وأشار الى أن الاشبه أن تشبيه الريق بالخمر ليس فى الطعم بل فى التلذذ روحانى اه أطول (قوله وفى أكثر ذلك تسامح) اشارة الى أن بعضها لا تسامح فيه كالصوت الضعيف والهمس فانهما مسموعان حقيقة وكالنكهة فانها مشموم حقيقة اه سم ويمكن دفع هذا التسامح باعتبار تقدير المضاف أى لون الخد ولون الورد ورائحة العنبر وطعم الريق وطعم الخمر وملاسة الجلد الناعم وملاسة الحرير واذا جعل التشبيه بين لون الخد ولون الورد

انما هو لون فالخد والورد وبالشم رائحة العنبر وبالذوق طعم الريق والخمر وباللمس ملامسة الجلد الناعم والحرير ولينهما الانفس

هذه الاجسام لكن اشتهر في العرف أن يقال أبصرت الورد وشممت العنبر وذقت الخمر ولمست الحرير (أو عقليان كالعلم والحياة) ووجه الشبه بينهما كونهما جهتي ادراك كذا في المفتاح والايضاح فالمراد بالعلم ههنا الملكة التي يقتدر بها على الادراكات الجزئية لا نفس الادراك ولا يخفى أنها ههنا جهة وطريق الى الادراك كالحياة وقيل وجه الشبه بينهما الادراك اذ العلم نوع من الادراك والحياة مقتضية للحس الذي هو نوع من الادراك وفساده ظاهر لان كون الحياة مقتضية للحس لا يوجب اشتراكهما في الادراك على ما هو شرط في وجه الشبه وأيضا لا يخفى أن ليس المقصود من قولنا العلم كالحياة والجهل كالموت أن العلم ادراك كما أن الحياة معها ادراك بل ليس في ذلك كبير فائدة كما في قولنا العلم كالحس في كونهما ادراكا (أو مختلفان) بأن يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا (كالمنية والسبع) فان المنية أي الموت عقلي لانه عدم الحياة عما من شأنه الحياة والسبع حسي أو بالعكس (و) ذلك مثل (العطر) الذي هو محسوس مشموم (وخلق كريم) وهو عقلي لانه كيفية نفسانية

تصدر عنها الافعال بسهولة والوجه في تشبيه المحسوس بالمعقول أن يقدر المعقول محسوسا ويجعل كالاصل لذلك المحسوس على طريق

... أصل للمعقول لان العلوم العقلية مستفادة من الحواس

كان وجه الشبه بينهما استمالة الانفس لهما وعلى هذا القياس في بقية الامثلة (قوله انما هو لون الخد) مبني على مذهب الحكماء والمتكلمون على أن المرئي هو الجسم وادعى بعضهم الضرورة في ذلك بل الشارح نفسه في شرح العقائد ممن ادعى الضرورة كذا في يس (قوله لكن اشتهر في العرف الخ) أي فكلام المصنف مبني على العرف فلا تسامح وبحث فيه الفنري بأنه ليس المراد تشبيه النكهة التي هي رائحة الفم بنفس العنبر الذي هو مشموم عرفا بل برائحته فلا يكفي التشبث بالعرف في دفع التسامح بالكلية عن هذا المثال قال سم ولقائل أن يقول ليس مقصود الشارح دفع التسامح بناء على العرف بل الاعتذار عن ارتكاب هذا التسامح بان العرف جرى به اه وأنت خبير بان التسامح المقصود دفعه بالبناء على العرف انما هو التسامح في جعل العنبر محسوسا بحاسة الشم ولا يخفى أنه مندفع بالبناء على العرف لا التسامح في جعل العنبر مشبها به فان هذا شئ آخر لم يتعرض له الشارح أصلا لا باثبات ولا بدفع فتبين أن بحث الفنري مندفع فتدبر (قوله وشممت العنبر) بالكسر أشم بالفتح ويقال شممت بالفتح أشم بالضم كذا في الفنري والاول أفصح (قوله جهتي ادراك) أي طريقي ادراك وان كان العلم بمعنى الملكة سببا والحياة شرطا له كما في المطول (قوله لا نفس الادراك) اذ لا يقال في الادراك انه جهة ادراك لان المراد به مطلق الادراك لا الادراك الذي هو العلوم المخصوصة فكل ادراك مندرج تحته فليس هناك ادراك لا يندرج تحته ليكون هذا سببا له اه سم قال في الاطول لا يخفى أن الملكة كما أنها سبب لادراكات مسببة عن ادراكات فان الادراكات اذا تكررت وترسخت تصير ملكة والملكة تصير سببا لاسترجاع تلك الادراكات بلا تجشم كسب جديد فالادراك أولا سبب لحصول الملكة والملكة سبب لحصول الادراك ثانيا فالادراك أيضا سبب للادراك فلا صحة لنفي ارادة نفس الادراك اه ملخصا ثم قال والاوجه أن وجه الشبه كونهما سببي انتفاع بالموافق فانه لا انتفاع بدون العلم كما انه لا انتفاع بدون الحياة اه (قوله وطريق) عطف تفسير (قوله على ما هو شرط في وجه الشبه) فان شرطه أن يكون مشتركا بين الطرفين اه سم (قوله بل ليس في ذلك كبير فائدة) أي بل لو فرض قصده لم يكن فيه كبير فائدة (قوله بأن يكون المشبه عقليا الخ) في تقديم هذا القسم تنبيه على انه أكثر (قوله والسبع) بفتح الباء وضمها وسكونها المفترس من الحيوان اه أطول (قوله عما من شأنه) قال السيد وقيل عدم الحياة عمن اتصف بها وهو الاظهر اه وكأن وجهه صدق الاول بالنطفة ولا تتصف بالموت تأمل اه سم وفي السيرامي قوله عما من شأنه منقوض بالجنين فالاولى أن يقال عمن اتصف بها اه وفي الفنري انما لم يقل عدم الحياة عمن اتصف بها مع انه الظاهر والمذكور في عامة الكتب لانتقاضه بقوله تعالى وكنتم أمواتا فأحياكم والاصل الحقيقة وأما انتقاض التفسيرين بقوله تعالى لنحيي به بلدة ميتا فجوابه المصير الى المجاز باتفاق أهل اللغة (قوله والعطر الخ) قال في العروس وقد يعترض عليه بأمرين أحدهما أن العطر نفس الطيب لا رائحته الثاني أن هذا من قلب التشبيه فانه انما يشبه خلق الكريم بالعطر اه وسيدفع الشارح الثاني بقوله والوجه الخ (قوله وخلق كريم) اما باضافة الخلق الى الكريم أي خلق شخص كريم واما بالوصف فيكون من قبيل عيشة راضية أطول (قوله تصدر عنها الافعال) أي الجيدة وقوله بسهولة أي برفق (قوله والوجه الخ) جواب سؤال أشار اليه بقوله الآتي والا فالمحسوس أصل للمعقول (قوله والا فالمحسوس أصل للمعقول) قال الحفيد أصالة المحسوس باعتبار العلم والادراك به لا مطلقا كما يشعر به تعليله والتشبيه لا يقتضي الا أصالة المشبه به في وجه الشبه لا مطلقا فيمكن تشبيه المحسوس بالمعقول بلا اعتبار المبالغة وتقدير المعقول محسوسا نعم تشبيه العطر بالخلق هنا ان اعتبر في الرائحة الملائمة للشامة فالمشبه أصل وفي الكلام مبالغة واحتياج الى التقدير ولكن ان اعتبر التشبيه في الحسن والتذاذ الغير فالمشبه به أصل كما هو المعهود فلا حاجة الى التكلف اه (قوله مستفادة من الحواس) ولذلك قيل من فقد حسا فقد فقد علما يعني المستفاد من ذلك الحس اه أطول

ومطوّل وكتب أيضا قوله مستفادة من الحواس لان النفس فى مبدا الفطرة خالية من العلوم لكن لها آلات بها تدرك الامور المحسوسة وهى الحواس الخمس فاذا أحست بها تنبهت لامور مشتركة بينها ولامور يخالف بعضها بعضا وهى أمور كلية والعلم بها عقلى فادراك العقل متأخر عن الحس مستفاد منه وللنفس قوتيها يحدث ماينفع النفس وهى القوة العقلية وقوة بها يحدث ماينفع البدن وهى الشهوة وقوة يدفع بها مايضر البدن وهى الغضب اه سيرامى (قوله ومنتهية اليها) لان العلوم ترجع الى الاوليات لئلا يلزم التسلسل والمحسوسات أصل الاوليات اه سم (قوله وذلك لايجوز) أى بدون الطريق السابق (قوله مالايدرك بالقوة العاقلة) فيه ميل الى مذهب الحكماء والا فلا مدرك عند المتكلمين سوى القوة العاقلة والحواس الظاهرة وليست الحواس الباطنة بمثبتة عند المتكلمين اه حفيد (قوله مثل الخياليات) ليس المراد هنا بالخياليات ما اصطلح عليه الحكماء وتقدم فى بحث الوصل والفصل من الصور المحفوظة فى الخيال المدركة بالحس المشترك المتأدية اليه من الحواس الظاهرة فان الاعلام الياقوتية التى جعلها أهل هذا الفن من الخياليات ليست من الصور المحسوسة المدركة بالحس المشترك اذ لم يتعلق بها احساس قط بل المراد بها ما سيأتى فى قول الشارح وهو المعدوم الخ وكذا ليس المراد بالوهميات هنا ما اصطلح عليه الحكماء وتقدم فى بحث الفصل والوصل من المعانى الجزئية المدركة بالوهم كصداقة زيد المخصوصة لان أنياب الاغوال ورؤس الشياطين ليست من المعانى الجزئية بل هى صور ولانها ليست مما لايمكن أن يدرك بالحواس الظاهرة بل اذا وجدت لم تدرك الا بها وليست أيضا مما له تحقق كصداقة زيد بل المراد بالوهميات ما سيأتى من قول المصنف فدخل فيه الوهمى أى ماهو الخ لكن فى جعل الخياليات مما لاتدرك بالقوة العاقلة نظر لايخفى فان الخيالى يدرك بها وأما مادته فدركة بالحواس على ماسيجىء اه ملخصا من يس وغيره (قوله والوجدانيات) أى المدركة بالوجدان أى القوى الباطنة كالالم والجوع واللذة اه يس (قوله تسهيلا للضبط الخ) قد يقال هذا الغرض حاصل على تقدير تفسير الحسى بمعناه المشهور أعنى المدرك باحدى الحواس وتفسير العقلى بما عداه فيدخل فيه الخيالى مع أن هذا أولى من حيث ان فيه تجوزا فى تفسير العقلى فقط بخلاف ماسلكه فان فيه تجوزا فى تفسير كل منهما وكأن الحامل له على ماذكر أن ادخال الخيالى فى الحسى أنسب لقربه منه من حيث انه يدرك من حيث مادته بالحس وقد يقال ادخاله فى الحسى نظرا للحيثية المذكورة ليس أولى من ادخاله فى العقلى من حيث نفسه فان العقل يدرك نفس الخيالى اه سم وفى الفنرى انما جعلوا الخياليات من قبيل الحسيات لانهما يشتركان فى ادراك الصور غير أن الحس يدركها بحضور المادة والخيال بدونها (قوله وهو المعدوم الذى فرض مجتمعا الخ) انما سمى هذا النوع بالخيالى لاجتماعه من صور محفوظة فى الخيال الذى هو خزانة الحس المشترك الذى يتأدى اليه جميع المدركات الحسية اه فنرى (قوله كما فى قوله) أى كمشبه به فى قوله (قوله الشقيق) هو شقائق النعمان بضم النون أضيفت الى النعمان بمعنى الدم أو الى النعمان بن المنذر لانه انتهى الى أرض فيها من الشقائق ما أعجبه فقال ما أحسن هذه الشقائق احموها وكان أول من حماها الا الى نعمان بالفتح وهو واد فى طريق الطائف يقال له نعمان الاراك وكأنه رد الشاعر الشقائق الى المفرد لضرورة الشعر اذ لم يوجد الشقيق بمعنى الشقائق بل الشقائق للواحد والجمع اه أطول (قوله من باب جرد قطيفة) أى من اضافة الصفة الى الموصوف وقال سم فى حواشى المطول أى من اضافة الاعم الى الاخص لان محمرا وجردا أعم من شقيق ومن قطيفة وهى التى يسميها بعضهم بيانية اه (قوله اذا تصوّب أو تصعد) قيد المشبه بهذا القيد لان أوراق الشقائق ليست على هيئة العلم من غير ميل الى السفل والعلو اه أطول (قوله أعلام) جمع علم وهو ما يشد فوق الرمح اه أطول (قوله لكن المركب الخ) قال فى الاطول ويمكن تفسير الشعر بما يخرج المشبه به عن كونه خياليا بان يجعل أعلام ياقوت بمعنى أعلام كالياقوت فى الحمرة فيكون تشبيها بليغا ويراد بالزبرجد خشب مخضر كالزبرجد فيكون استعارة (قوله ولا مادته) أى بتمامها سواء أدرك بعض مادته بالحس أو لا

ومنتهية اليها فتشبيهه بالمعقول يكون جعلا للفرع أصلا والاصل فرعا وذلك لايجوز * ولما كان من المشبه والمشبه به مالايدرك بالقوة العاقلة ولا بالحس أعنى الحس الظاهر مثل الخياليات والوهميات والوجدانيات أراد أن يجعل الحسى والعقلى بحيث يشملانها تسهيلا للضبط بتقليل الاقسام فقال (والمراد بالحسى المدرك هو أو مادته باحدى الحواس الخمس الظاهرة) أعنى البصر والسمع والشم والذوق واللمس (فدخل فيه) أى فى الحسى بسبب زيادة قولنا أو مادته (الخيالى) وهو المعدوم الذى فرض مجتمعا من أمور كل واحد منها مما يدرك بالحس (كما فى قوله وكأن محمر الشقيق) هو من باب جرد قطيفة والشقيق ورد أحمر فى وسطه سواد ينبت بالجبال (اذا تصوّب) مال الى السفل (أو تصعد) مال الى العلو (أعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد) فان كلا من العلم والياقوت والرمح والزبرجد محسوس لكن المركب الذى هذه الامور مادته ليس محسوسا لانه ليس بموجود والحس لا يدرك الا ماهو موجود فى المادة حاضر عند المدرك على هيئة مخصوصة (و) المراد (بالعقلى ما عدا ذلك) أى مالا يكون هو ولا مادته مدركا باحدى الحواس الخمس الظاهرة (فدخل فيه الوهمى) أى الذى

كذا فى الاطول (قوله لا يكون للحس مدخل فيه) بأن لا يدرك هو ولا مادته بالحس (قوله ولكنه بحيث لو أدرك لكان مدركا بها) اعترض عليه مولانا حيدر رحمه الله تعالى بان المراد بالادراك المذكور فى الشرط ان كان مطلق الادراك فالملازمة غير مسلمة لان المحسوس قد يدرك ادراكا عقليا بدون الحواس وان كان المراد الادراك فى الخارج اتحد الشرط والجزاء وجوابه أن المراد منه الادراك حال كونه موجودا أو الادراك بنفسه لا بصورته فلا غبار اه فنرى وقوله فلا غبار أى لا يرد عليه أن المحسوس قد يدرك ادراكا عقليا بدون الحواس لان المحسوس المدرك على هذا الوجه لا وجود له بل هو أمر يتوهمه العقل وليس المدرك بالعقل نفسه بل صورته ولا يرد عليه اتحاد الشرط والجزاء وفيه شئ الا أن يكتفى باختلاف العنوان أفاده يس وكتب أيضا قوله لو أدرك الخ أى لو أدرك على الوجه الجزئى فلا ينافيه كون أنياب الاغوال متصورة اذ ما لا يتصور لم يتصور جعله مشبها به وبهذا القيد يتميز عما يدرك بالوجدان ويصح قوله وما يدرك بالوجدان عديلاله قال الشارح وبهذا القيد يتميز عن العقلى يعنى به تميز الخاص عن العام والا لم يصح الحكم بدخوله فيه وربما يقال أراد التميز عن العقلى الصرف وما ذكرنا أحسن اه أطول (قوله كما فى قوله) أى كمشبه به فى قول امرئ القيس اه أطول (قوله أيقتلنى) يريد الرجل الذى أوعده فى حب سلمى اه مطول (قوله والمشرفى) صفة لمحذوف أى والسيف المشرفى كما سيشير اليه الشارح (قوله مضاجعى) أى ملازمى كما فى المطول بجعل المضاجعة كناية عن الملازمة قال فى الاطول ولا يبعد أن يراد بالمضاجع حقيقته ويكون فيه اشعار بان قصد أحد قتلى لا يمكن الا فى حال اضطجاعى ونومى (قوله كأنياب أغوال) الانياب جمع ناب وهو السن خلف الرباعية والاغوال جمع غول وهى ساحرة الجن والمنية وشيطان يأكل الناس أو دابة رأتها العرب وعرفتها وقتلها تأبط شرا اه أطول (قوله والحال ان مضاجعى الخ) جعل مضاجعى مبتدأ والمشرفى خبرا ولا بأس بتقديم الخبر مع كونه معرفة كالمبتدا لانه يجوز فيما لا التباس فيه على ما هو التحقيق ولا التباس هنا لانه يعلم من استبعاد القتل أن له ملازما يمنع القتل فالاوثق تعيينه بالمشرفى لا تعيين المشرفى به ومن الناس من توهم أن الشارح جعل الكلام قلبا وابتلى ببيان نكتة القلب ولم يأت بما يفيد اه أطول (قوله الى مشارف اليمن) هى قرى وجعل فى القاموس مشارف من الشأم وانما رد المشارف الى المشرف لان الجمع لا ينسب اليه ما لم يرد الى المفرد اه أطول (قوله وسهام الخ) أشار الى أن مسنونة صفة لسهام محذوفة وأن معنى مسنونة محددة النصال والا فالسن فى الحقيقة وصف لنصالها وأن معنى زرق صافية مجلوة والانسب بقوله كأنياب أغوال أن المراد رماح مسنونة الاسنة لان الاسنة هى الاشبه بأنياب الاغوال لانها أعظم من النصال والانسب بقوله زرق تفسير السن بالتحديد والصقل على ما فى القاموس أفاده فى الاطول وأقول يلزم على تفسير السن بالتحديد والصقل أن لا يكون لقوله زرق كبير فائدة لاستفادة الصفاء والجلاء على هذا من مسنونة فصنيع الشارح أولى تأمل (قوله وأنياب الاغوال مما لا يدركها الحس) أى ولا يدرك مادتها قال فى الاطول وفى كون أنياب الاغوال مما لا تدرك مادته بالحس نظر لان مادته العظم وكأنه مبنى على توهم أنياب لا من جنس العظم لانها تفعل ما لا يمكن للعظم بل لا يعلم أن مادته أى شئ لانه لا مناسبة لها بشئ من القواطع ولا تخترع على صورة الناب المتعارف بخصوصه بل على صورة مهيأة له مناسبة فى الجملة لصورة الناب اه أقول مادة المشبه به الانياب والاغوال فعلى تسليم أن الانياب موجودة وهو الظاهر ليست الاغوال موجودة فلا يخرج بوجود بعض مادته عن أن يكون وهميا وانما قلنا وهو الظاهر لان الانياب عند التحليل انما تعتبر غير مقيدة بالاضافة الى الاغوال كما فعل فى أعلام ياقوت والانياب لا بقيد تلك الاضافة موجودة فاحفظه (قوله أن من قوى الادراك) أى القوى التى يتم بها أمر الادراك فلا يقال هذا يقتضى أن المفكرة مدركة والمقرر خلافه ثم هذا توطئة لقوله والمراد بالخيالى الخ وذكره مع أنه مفهوم مما تقدم لان معه زيادة تحقيق (قوله ما يسمى متخيلة ومفكرة) أى قوة واحدة تسمى متخيلة اذا استعملتها النفس بمعونة الوهم ومفكرة اذا استعملتها بمعونة العقل ولو مع الوهم وفى الحفيد هنا كلام غير ظاهر (قوله ومن شأنها تركيب الصور) أى المدركة بالحس

لا يكون للحس مدخل فيه (أى ما هو غير مدرك بها) أى باحدى الحواس المذكورة (و) لكنه بحيث (لو أدرك لكان مدركا بها) وبهذا القيد يتميز عن العقلى (كما فى قوله) أيقتلنى والمشرفى مضاجعى * (ومسنونة زرق كأنياب أغوال) أى أيقتلنى ذلك الرجل الذى توعدنى والحال أن مضاجعى سيف منسوب الى مشارف اليمن وسهام محددة النصال صافية مجلوة وأنياب الاغوال مما لا يدركها الحس لعدم تحققها مع انها لو أدركت لم تدرك الا بحس البصر ومما يجب أن يعلم فى هذا المقام ان من قوى الادراك ما يسمى متخيلة ومفكرة ومن شأنها تركيب الصور والمعانى وتفصيلها

المشترك وقوله والمعاني أي المدركة بالواهمة (قوله والتصرف فيها) أي بالتركيب والتفصيل فهو عطف لازم وكذا ما بعده (قوله واختراع أشياء لا حقيقة لها) كانسان له جناحان أو رأسان أو لا رأس له (قوله ما اخترعته المتخيلة) أي على صورة المحسوس فهو بحيث لو وجد كان مدركا بالحس الظاهر (قوله ما يدرك بالقوى الباطنة) قال في الاطول فسر الوجداني بما يدرك بالقوى الباطنة ومدركاتها لا تخرج عن الصور والمعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوس فان المدرك من القوى الباطنة اما الحس المشترك وهو لا يدرك الا الصور واما الواهمة وهي لا تدرك الا المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوس فليس ما يدرك بالوجدان بعد الخيالي والوهمي السابقين الا المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوس لكن في كون كل ما يدرك بالقوى الباطنة وجدانيا خفاء اذ المشهور في الوجداني ما يجده كل أحد من نفسه عقليا صرفا كان كاحوال نفسه أو مدركا بواسطة قوة باطنية فتخصيص الداخل بالوجداني من بين سائر مدركات القوى تخصيص بلا مخصص اه وهذا يفيد أن المراد بالقوى الباطنية الحواس الخمس الباطنة وكذا كلام المطول والحفيد وقوله ما يجده كل أحد من نفسه أي دون ما يدركه من غيره كما يقتضيه عموم تفسيره بما يدرك بالقوى الباطنة وقوله عقليا صرفا الخ أي وتفسير الوجداني بما ذكر يخرج هذا العقلي الصرف فتحصل أن تفسيره بذلك غير جامع وغير مانع وسيأتي عن الحفيد الاعتراض بأن اللذة والالم المجعولين من الوجدانيات غير مدركين بالقوى الباطنة ويمكن دفع ذلك كله بأن المراد بالقوى الباطنة في التفسير ما هو أعم من الحواس الخمس الباطنة وبالادراك فيه ادراك الشخص من نفسه وكأنه قيل الوجدانيات هي ما يدركه الشخص من نفسه باحدى قواه الباطنية الشاملة للحواس الخمس وغيرها هذا ما تيسر لي في بيان هذا المقام فتأمله وفي ابن يعقوب ما نصه القوى الباطنة مثل القوة التي يدرك بها الشبع والتي يدرك بها الجوع والتي يدرك بها الغضب والتي يدرك بها الغم والتي يدرك بها الفرح والتي يدرك بها الخوف ونحو ذلك فهذه الاشياء تدرك بقوى باطنة بسبب تكيف تلك القوى بها فتدركها النفس بها وتسمى تلك القوى وجدانا وسميت عقلية لخفائها وعدم ادراكها بالحواس وليست من العقليات الصرفة لانها جزئيات موجودة في الخارج لا كلية تدرك بالعقل كالعلم والحياة فان اعتبرت من حيث انها كلية تتصور بالعقل خرجت عن معنى كونها وجدانية لكن تسمى بذلك باعتبار أصل ادراكها اه (قوله ونيل) انما زاد النيل بمعنى الوجدان لان اللذة لا تحصل بمجرد ادراك اللذيذ بل لا بد معه من وصول اللذيذ الى المستلذ اه حفيد ولم يكتف بالنيل عن الادراك لان مجرد النيل من غير احساس وشعور بالمدرك لا يكون التذاذا اه ع ق (قوله لما هو الخ) أي لامر لائق بالمدرك كالتكيف بالحلاوة للذائق اه حفيد (قوله عند المدرك) انما قيد بذلك لان المعتبر كماليته وخيريته بالقياس الى المدرك لا في نفس الامر لانه قد يعتقد الكمالية والخيرية في شيء فيلتذ به وان لم يكونا فيه وقد لا يعتقدهما فيما تحققتا فيه فلا يلتذ به اه حفيد على المطول (قوله من حيث هو كذلك) أي كمال وخير وانما قال ذلك لان الشيء كالمسك قد يكون كمالا وخيرا من وجه دون وجه والالتذاذ به انما يكون من ذلك الوجه (قوله وليسا أيضا من العقليات) أي حتى يدخلا في العقلي (قوله الصرفة) أي التي لا يتعلق بها احساس أصلا (قوله لكونهما من الجزئيات) اذ الكلام في لذة هذا الشيء المخصوص وفي ألم هذا الشيء المخصوص اه سم (قوله المستندة الى الحواس) أي الباطنة اه يس (قوله بل من الوجدانيات الخ) لا يخفى أن اللذة ليست من المحسوسات الظاهرة ولا من المعاني المتعلقة بها فلا تكون من مدركات القوى الباطنة فالاولى أن يجعل الوجدان قوة أخرى غير القوى المشهورة كما أشار اليه قدس سره في بحث القوى من شرح المقاصد اه حفيد على المطول (قوله والمراد ههنا اللذة والالم الحسيان) أي الناشئان عن الحس قال العصري محصل الفرق بين اللذة العقلية والحسية أن الحسية ما يكون المدرك بالكسر من الحواس والمدرك مما يتعلق بالحواس وأما العقلية فهي ما يكون المدرك فيه العقل والمدرك من العقليات كالادراك وقس على هذا الفرق بين الألمين وكتب أيضا قوله

اللذة

والتصرف فيها واختراع أشياء لا حقيقة لها والمراد بالخيالي المعدوم الذي ركبته المتخيلة من الامور التي أدركت بالحواس الظاهرة وبالوهمي ما اخترعته المتخيلة من عند نفسها كما اذا سمع أن الغول شيء يهلك الناس كالسبع فأخذت المتخيلة في تصويرها بصورة السبع واختراع ناب لها كما للسبع (وما يدرك بالوجدان) أي دخل أيضا في العقلي ما يدرك بالقوى الباطنة ويسمى وجدانيا (كاللذة) وهي ادراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك (والالم) وهو ادراك ونيل لما هو عند المدرك آفة وشر من حيث هو كذلك ولا يخفى أن ادراك هذين المعنيين ليس بشيء من الحواس الظاهرة وليسا أيضا من العقليات الصرفة لكونهما من الجزئيات المستندة الى الحواس بل من الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب والخوف وما شاكل ذلك والمراد ههنا اللذة والالم الحسيان والافاللذة والالم العقليان

للذة والألم الخ اعلم أن حد كل من اللذة والألم يشمل عقلى كل منهما وهو ما يكون ادراكه بمجرد العقل والمدرك عقلى محض كاللذة التى هى ادراك الانسان شرف علمه المحض والتألم الذى هو ادراكه نقصان جهله الخالص لكن المقصود اللذة والالم الحسيان لانهما هما المحتاج لادخالهما فى العقلى وذلك كاللذة والالم الحاصلين للنفس بنيل الذائقة لمذوقها الحلو أو المر و بنيل الباصرة لمبصرها الجميل أو الخبيث و بنيل اللامسة لملموسها اللين أو الخشن و بنيل السامعة لمسموعها المطرب أو المنكر و بنيل الشامة لمشمومها الطيب أو المنفر وفهم من قولنا كاللذة الحاصلة للنفس وجه كونها باطنية ولو كانت أسبابها حسية فالذوق مثلا انما يدرك به حلاوة الحلو وليست الحلاوة نفس اللذة بل هى معنى حصل عن ادراك الحلاوة فى قوة باطنية نفسانية وقد تكون اللذة وهمية كما يوجد من استطابة صورة الموجود عند توهم الاتصاف به وعلى هذا لا يقال اللذة حسية كسائر المحسوسات نظرا لمعنى كونها وجدانية باطنية لانا نقول معناها قائم بالنفس ولو كان سببه الحس اه ع ق (قوله من العقليات الصرفة) كالعلم والحياة قال فى المطول فاللذة العقلية ليست من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة اه (قوله أى المعنى الذى الخ) وهو فى زيد كالاسد الجراءة كما سيأتى لا الشجاعة لانتفائها فى الاسد اذ هى الاقدام عن روية وذلك يختص بالنفس العاقلة اه سم وكتب أيضا قوله أى المعنى الخ قال فى العروس وما حيث وقعت فى الحدود نكرة موصوفة بمعنى شئ لكنها فى هذا المحل ليست بمعنى شئ لانه عند أهل السنة الموجود ووجه الشبه قد يكون عدميا اه (قوله أى المعنى الذى قصد اشتراك الطرفين فيه) أى لزيادة اختصاص لهما به كما فى المطول وغيره (قوله وذلك) أى هذا التفسير المزاد فيه القصد اه سم (قوله مع أن شيأ منها ليس وجه الشبه) أى فلا بد من زيادة القصد فى تفسير وجه الشبه لتخرج هذه المذكورات وكتب أيضا قوله مع أن شيأ منها ليس وجه الشبه اللهم الا أن تعرض فائدة لقصد المتكلم كالتعريض بمن لا يفهم المشابهة فى وجه من الوجوه (قوله وذلك الاشتراك يكون الخ) يؤخذ منه أن تحقيقا وتخييلا منصوبان على الخبرية ليكون المحذوفة مع اسمها وليس ذلك بعد ان ولو ويبعد كما فى العروس أن يكونا منصوبين على المفعول من أجله لانهما لم يشتركا من أجل ذلك ولا حالا لان مجىء الحال مصدرا لا يقاس على الصحيح ولا تمييزا لان الاشتراك ليس من جهة تحقيق ولا تخييل والاظهر أنهما مصدران مؤكدان اه يس والاظهر أنهما مبينان للنوع (قوله الا على سبيل التخييل) أى التوهم بان يثبته الوهم ويقرره بتأويل غير المحقق محققا كعادة الوهم فى أحكامه الغير الواقعة فى نفس الامر وذلك كاف فى هذا الباب وفى كلام سم تفسير التخييل بالفرض والتقدير كما سيأتى وكتب أيضا قوله الا على سبيل التخييل لو سمى تخيلا لكان أحسن لان المشبه متخيل لا مخيل لكنه سمى تخييلا باعتبار تخييله لغيره كذا فى يس (قوله والتأويل) العطف تفسيرى اه سم (قوله نحوما) أى وجه الشبه فى قوله الخ (قوله جمع دجية) كغرفة وغرف (قوله والضمير لليل) أى فى قوله

رب ليل قطعته بصدود * وفراق ما كان فيه وداع

موحش كالثقيل تقذى به العين * وتأبى حديثه الاسماع

اه فنرى (قوله والضمير للنجوم) واضافة الدجى اليها للملابسة اه سم (قوله فان وجه الشبه الخ) قال فى العروس وتحرير العبارة انه شبه النجوم بالسنن والجامع حصول النور وهو خيالى فى السنن وشبه الدجى بالابتداع وهو خيالى فى الابتداع وجعل فى ضمن ذلك تشبيه الهيئة بالهيئة اه يس (قوله فى جوانب شئ مظلم) المناسب أن يقول بين الظلمة اه حفيد وقال فى المطول فى جوانب شئ مظلم هى الظلمات وقصد بجعل الظلمة ظلمة أنها مظلمة بذاتها كما أن الضوء مضئ بذاته اه ملخصا ومثله يقال فى أسود (قوله أعنى السنن بين الابتداع) أشار الى أن فى البيت قلبا وسيصرح به (قوله الا على طريق التخييل) أى الا على طريق الفرض والتقدير لان البياض والاشراق والظلمة من أوصاف الاجسام ولا توصف السنة والبدعة

من العقليات الصرفة (ووجهه) أى وجه الشبه (ما يشتركان فيه) أى المعنى الذى قصد اشتراك الطرفين فيه وذلك أن زيدا والاسد يشتركان فى كثير من الذاتيات وغيرها كالحيوانية والجسمية والوجود وغير ذلك مع أن شيأ منها ليس وجه الشبه وذلك الاشتراك يكون (تحقيقا أو تخييلا والمراد بالتخييلى) أن لا يوجد ذلك المعنى فى أحد الطرفين أو كليهما الا على سبيل التخييل والتأويل (نحو ما فى قوله * وكأن النجوم بين دجاه *) جمع دجية وهى الظلمة والضمير لليل وروى دجاها والضمير للنجوم (سنن لاح بينهن ابتداع * فان وجه الشبه فيه) أى فى هذا التشبيه (هو الهيئة الحاصلة من حصول أشياء مشرقة بيض فى جوانب شئ مظلم أسود فهى) أى تلك الهيئة (غير موجودة فى المشبه به) أعنى السنن بين الابتداع (الا على طريق التخييل وذلك) أى وجودها فى المشبه به على طريق التخييل

بهما لكونهما من المعانى اه سم (قوله أنه) أى لانه اه أطول (قوله لما كانت البدعة الخ) قال فى العروس كونه جعل التشبيه أولا بين الابتداع والظلمة وأنه لزم عنه تشبيه الهدى بالنور فيه نظر والاولى العكس كما هو نص البيت فان الذى دخلت عليه أداة التشبيه هو الاجدر بأن يجعل المقصود وغيره لازم عنه الا أن يكون لاحظ فى ذلك تقدم الظلمة فى الخلق على النور أو لقوله تعالى يخرجهم من الظلمات الى النور اه وقال فى الاطول ووجه جعل تشبيه السنة بالنور فرع تشبيه البدعة بالظلمة دون العكس أن العلم قد يكون مع الضلال كما فى العالم الغير العامل والجهل لا ينفك عن الضلال أو ان التنفير عن البدعة متقدم على الترغيب فى السنة فالتشبيه فى البدعة أسبق أو أن ظلمة الكفر كانت سابقة قد ارتفعت بالسنة فتشبيه الجهل والبدعة يستحق أن يكون سابقا على تشبيه العلم والسنة وجعل السكاكى كلا منهما مستقلا اه (قوله وكل ماهو جهل) أى وكل فعل ارتكابه جهل ليكون من جنس البدعة التى عطف عليها لان البدعة ناشئة عن الجهل لا أنها جهل بنفسها ويعلم من هذا أن نفس الجهل يجعل صاحبه فى ظلمة بالاولى ومثل هذا يقال فى قوله السنة وكل ماهو علم أى كل فعل ارتكابه علم أى ناشئ عن العلم (قوله ولا يأمن من أن ينال مكروها) أى من الوقوع فى مهلكة أو العثور على داهية مهلكة (قوله شبهت) جواب لما (قوله ولزم طريق العكس الخ) فانه اذا شبه البدعة بالظلمة لزم تشبيه ما يقابلها وهو السنة بالنور اه سم وكتب أيضا قوله ولزم بطريق العكس أى المقابلة فيه نظر لانه لا يلزم من تشبيه أحد الضدين بشئ تشبيه الضد الآخر بضد ذلك الشئ اذ ما ثبت لاحد الضدين لا يلزم أن يثبت ضده للآخر قال فى العروس ولعله يريد انجرار الذهن من تشبيه البدعة بالظلمة الى تشبيه السنة بالنور اه يس (قوله ان تشبه السنة الخ) لانها تجعل صاحبها كمن يمشى فى النور فيهتدى للطريق ويأمن المكروه ولم يقل ذلك اكتفاء بفهمه من المقابلة (قوله وشاع ذلك) أى على ألسنة الناس وتداولوه فى الاستعمال حتى تخيله الوهم (قوله ان الثانى) قدم الثانى على خلاف ترتيب الوجود والذكر السابق لقوة شاهده وشرفه اه أطول (قوله واشراق) أى اضاءة (قوله بالحنيفية) أى بالملة الحنيفية المنسوبة الى الحنيف أى الثابت على الاسلام اه أطول (قوله البيضاء) يصح كون اطلاق البيضاء على الشريعة حقيقة بلا تشبيه بناء على أن الاطلاق لتوهم وجود البياض كما أشار اليه المصنف ويصح أن يكون تشبيها بليغا أى كالذات البيضاء ويصح أن يكون استعارة على مذهب من جوزها فى زيد أسد وعلى هذين فلا تخييل ومثله يقال فى قوله شاهدت سواد الكفر الا أنه على احتمال التشبيه يكون من باب لجين الماء وكتب أيضا قوله البيضاء هذا لا يدل الا على ثبوت البياض دون الاشراق كما هو المدعى ولو أريد بالبيضاء الشمس وجعل صفة للحنيفية بتأويلها بالمشرقة كقولك مررت بزيد الاسد أى الجرئ لم يدل الا على تخيل الاشراق اه أطول (قوله من جبين فلان) الجبين ما بين العين والاذن الى جهة الرأس ولكل انسان جبينان يكتنفان الجبهة وخص بالذكر لانه أول ما يبدو عند الالتفات حيث يقصد تتبع الشخص ليظهر وجهه (قوله فصار تشبيه النجوم الخ) هذا هو الموافق لنظم البيت ولكنه ليس موافقا لما سبق من قوله شبهت البدعة بالظلمة الخ فان تفريع ذلك أن يقال فصار تشبيه الهدى بين الابتداع بالنجوم بين الظلام ولعل الجمع بين كلاميه انه أراد أولا التشبيه الاصلى ثم أراد هنا التشبيه المقلوب اه يس (قوله كتشبيها) أى صار ذلك التشبيه بواسطة الوجه التخييلى صحيحا كما أن تشبيهها صحيح بواسطة وجه محقق كما فى تشبيه النجوم بين الدجى ببياض الشيب الخ (قوله أى النجوم) أى بين الدجى (قوله ببياض الشيب) أى بالشعر الابيض الكائن فى وقت الشيب فى سواد الشباب أى الكائن بين الشعر الاسود الكائن فى وقت الشباب الباقى على سواده ضرورة أن النجوم لم تشبه بنفس البياض بل بالابيض فى الاسود ولذلك قال الشارح أى أبيضه فى أسوده (قوله أو بالانوار) جمع نور بفتح النون وسكون الواو وتداشترك تشبيهها ببياض الشيب وتشبيهها بالانوار الخ فى كون الوجه فيهما محققا فى الطرفين لكن وجه الشبه فى التشبيه بالشيب الخ الهيئة الحاصلة من حصول أشياء بيض فى جنب

(أنه) الضمير للشأن (لما كانت البدعة وكل ماهو جهل تجعل صاحبها كمن يمشى فى الظلمة فلا يهتدى للطريق ولا يأمن من أن ينال مكروها شبهت البدعة بها) أى بالظلمة (ولزم بطريق العكس) اذا أريد التشبيه (أن تشبه السنة وكل ماهو علم بالنور) لان السنة والعلم يقابل البدعة والجهل كما أن النور يقابل الظلمة (وشاع ذلك) أى كون السنة والعلم كالنور والبدعة والجهل كالظلمة (حتى تخيل أن الثانى) أى السنة وكل ما هو علم (مما له بياض واشراق نحو أتيتكم بالحنفية البيضاء والاول على خلاف ذلك) أى وتخيل أن البدعة وهى كل ماهو جهل مما له سواد واظلام (كقولك شاهدت سواد الكفر من جبين فلان فصار) بسبب تخيل أن الثانى مما له بياض واشراق والاول مما له سواد واظلام (تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع كتشبيهها) أى النجوم (ببياض المشيب فى سواد الشباب) أى أبيضه فى أسوده (أو بالانوار) أى الازهار (مؤتلقة) بالقاف

شئ أسود والوجه فى الثانى الهيئة الحاصلة من حصول أشياء لونها يخالف اللون ما حصلت فى جانبه اذ الانوار لا تتقيد بوصف البياض (قوله أى لامعة) ولو لم تكن بيضاء فقد يحصل اللمعان فى غير الابيض (قوله بين النبات الشديد الخضرة) الذى يرى أسود فنبه به على أن المحقق أعم من المحقق فى الواقع أو فى المرأى وبادئ النظر اه أطول (قوله ولا يخفى) أى من قولنا السابق أعنى السنن بين الابتداع وقولنا ظهر اشتراك النجوم الخ (قوله من باب القلب) لانه جعل فى جانب المشبه النجوم التى هى نظير السنن فى جانب المشبه به بين الدجى فلتجعل السنن فى جانب المشبه به بين الابتداع ليتوافق الجانبان قال فى المطول وكان اللطيفة فى القلب بيان كثرة السنن حتى كان البدعة هى التى تلمع من بينها ونظر صاحب العروس فى القلب بأنه لا ينقاس لغة وهذا الشاعر ليس ممن يحتج بقوله اه يس (قوله لان المشبه أعنى النحو الخ) يفيد أن المشبه به أعنى الملح ثابت له هذا المعنى وهو ظاهر ان أريد بالقليل القدر الصالح منه وبالكثير ما زاد على ذلك وهذا غير مناسب لقوله الآتى فانه يحتمل القلة والكثرة بان يجعل فى الطعام القدر الصالح منه أو أقل أو أكثر والمناسب له أن يراد بالقليل ما لم يزد على القدر الصالح منه وبالكثير ما زاد فيكون قوله القدر الصالح منه أو أقل راجعا الى قوله يحتمل القلة وقوله أو أكثر راجعا الى قوله والكثرة فان قلت الاقل من القدر الصالح كيف يجعل من القليل المحكوم بكونه مصلحا قلت الاصلاح بالنسبة اليه بمعنى تخفيف الفساد هذا ما ظهر لى هنا فتدبره (قوله لا يحتمل القلة والكثرة) أى لا يحتمل شيأ منهما الا انه ليس مرددا بينهما ويتعين فيه أحدهما اه أطول (قوله رعاية قواعده) أى بتمامها وقوله واستعمال أحكامه أى جميعها (قوله وهذه ان وجدت فى الكلام الخ) ولو سلم أنه برعايته فى بعض أجزاء الكلام يحصل النحو فالفساد بقلته لقوته فى البعض لا بكثرته اه أطول (قوله اما غير خارج عن حقيقتهما) أى حقيقة شئ من الطرفين وقوله أو خارج أى عن حقيقة واحد منهما أو المراد غير خارج عن حقيقة كلا الطرفين أو خارج عن حقيقة كليهما ولا يخفى أن قوله غير خارج يشمل نفس الحقيقة وانما اختاره على الداخل وانما قدمه على القسم الثانى مع كونه سلبا له وغير عريق فى لطائف التشبيه بل لا يجرى فيه الحاق الناقص بالكامل الذى هو العمدة فى باب التشبيه اذ هو مبنى الاستعارة وكيف وقد تقرر أنه لا تتفاوت الاشياء فى الذاتيات وهى فى الامور المتشاركة فيها سواء لتقسيم الثانى وتذييله بتفصيل فلو قدم لافضى لنصل قسم عن آخر بفصل طويل ولا يذهب عليك أن دخول بعض المفهومات الكلية فى حقائق الاشخاص وخروج بعضها من تدقيقات الفلاسفة وهم معترفون مع طول باعهم بالعجز عن تمييز أجزاء الحقيقة عن غيرها لتعسر تمييز الجنس عن العرض العام وتعسر تمييز الخاصة عن الفصل اما أهل العرف واللسان فالداخل عندهم فى الانسان مثلا ما كان مثل الرأس واليد والرجل والخارج ما لم يكن مثل ذلك وهم براء عن التشبيه فى مفهوم داخل فى الحقيقة وليس التشبيه عندهم الا فى المعانى القائمة بالطرفين وليس الجنس والنوع عندهم الا الاخص والاعم فالماشى نوع المتحرك عندهم والمتحرك جنسه فامثال هذا التقسيم من تفلسف السكاكى كذا فى الاطول وكتب أيضا ما نصه فان قلت قد تقدم فى وجه الشبه أن المراد به المعنى الذى له زيادة اختصاص بهما وقصد بيان اشتراكهما فيه حتى جعل الشارح فيما سبق أن الاشتراك فى كثير من الذاتيات ليس من وجه الشبه فى شئ فهل ذلك يشكل على قوله هنا اما غير خارج عن حقيقتهما قلت قال لنتوى نقلا عن الشارح ان هذا اذا كان وجه الشبه أمرا خارجا أما اذا كان داخلا أو تمام ماهية الشئ فلا ينبغى أن يشترط هذا القيد أعنى زيادة الاختصاص اه وتقدم ما لك عن الاطول أن أهل اللسان لا يشبهون فى المفهوم الداخل وان التقسيم المذكور من تفلسف السكاكى وقيل معنى الخصوصية السابقة كونه فى قصد المتكلم مما ينبغى أن يشبه فيه لافادته ولو باعتبار ما يعرض فى الاستعمال من نحو تعريض كما مر فلا تنافى بين ما هنا وما سبق اه (قوله بأن يكون تمام ماهيتهما) وهو النوع (قوله أو جزأ منهما) جنسا أو فصلا (قوله تشبيه ثوب بآخر فى نوعهما أو جنسهما أو فصلهما كما قال الخ) يعلم منه أنه ليس المراد بالنوع

أى لامعة (بين النبات الشديد الخضرة) حتى يضرب الى السواد فبهذا التأويل أعنى تخييل ما ليس بمتلون متلونا ظهر اشتراك النجوم بين الدجى والسنن بين الابتداع فى كون كل منهما شيأ ذا بياض بين شئ ذى سواد ولا يخفى أن قوله لاح بينهن ابتداع من باب القلب أى سنن لاح بين الابتداع (فعلم) من وجوب اشتراك الطرفين فى وجه الشبه (فساد جعله) أى وجه الشبه (فى قول القائل النحو فى الكلام كالملح فى الطعام كون القليل مصلحا والكثير مفسدا) لان المشبه أعنى النحو لا يشترك فى هذا المعنى (لان النحو لا يحتمل القلة والكثرة) اذ لا يخفى أن المراد به هنا رعاية قواعده واستعمال أحكامه مثل رفع الفاعل ونصب المفعول وهذه ان وجدت فى الكلام بكمالها صار صالحا لفهم المراد وان لم توجد بقى فاسدا ولم ينتفع به (بخلاف الملح) فانه يحتمل القلة والكثرة بان يجعل فى الطعام القدر الصالح منه أو أقل أو أكثر بل وجه الشبه هو الصلاح باعمالهما والفساد باهمالهما (وهو) أى وجه الشبه (اما غير خارج عن حقيقتهما) أى حقيقة الطرفين بان يكون تمام ماهيتهما أو جزأ منهما (كما فى تشبيه ثوب بآخر فى نوعهما

والجنس والفصل ماتقصده المناطقة بكل منهابل مايقصدعرفا (قوله أوجنسهما أوفصلهما) أى أوفى الجنس والفصل معافأوهذه مانعة خلو (قوله فى كونهما كتانا) أى ثوب كتان ليكون من التشبيه فى النوع وقوله اوثوبا تمثيل للتشبيه فى الجنس وقوله أومن القطن تمثيل للتشبيه فى الفصل الذى هوالجار والمجرور ولا يخفى صحة اعتبار الشارح ثوب الكتان نوعا والكائن من القطن فصلا وان كان اعتبار ثوب القطن نوعا والكائن من الكتان فصلا صحيحا أيضا كما هو شأن الامور التى يكفى فيها جعل الجاعل واعتبار المعتبر (قوله أى معنى قائم بهما الخ) قال فى الاطول أى الخارج لابد أن يكون معنى قائما بالطرفين والخارج الذى ليس كذلك غير صالح لكونه وجه شبه اه (قوله اماحقيقية) أى متحققة فى الموصوف على حيالها بمعنى أنها موجودة فيه استقلالا أى لابالقياس الى شئ آخر (قوله متمكنة فى الذات) أى بحيث تستقل الذات فى الاتصاف بها وقوله متقررة فيها تفسير لماقبله (قوله باحدى الحواس) أى الظاهرة (قوله كالكيفيات) الكيفية نسبة الى الكيف كالمائية الى الماء والكمية الى كم وضعت لما يجاب به عن السؤال بكيف وخصها المتكلمون ببعض الاحوال وكيفيته فتكيف من مصنوعاتهم صرح به أهل اللغة وليس المقدار والحركة منها عندهم كما يعلم من فنهم فلذا قال الشارح وفى جعل الخ وقيل أراد بالكيفيات مطلق الصفات ولو جعل قوله كالكيفيات الجسمية مثالا للصفة الحسية وقوله مما يدرك بيانا لها واشارة الى تعينها لم يرد شئ كذا فى الاطول (قوله أى المختصة بالاجسام) فيه تنبيه على أن نسبتها الى الجسم بسبب اختصاصها به (قوله وهى قوة مرتبة الخ) أى فى عرف الحكمة وأما فى اللغة فهو حاسة العين ونفسها كذا فى الاطول وكتب أيضا قوله وهى قوة مرتبة الخ فيه نظر لانه لايصدق على بصر بعض الحول فان الحول قد يكون بتقاطع العصبتين الى العينين وقد يكون بعدم تلاقيهما فلا يصدق التعريف على بصر من لم يتلاق عصبتاه ولا يخفى أنه يدرك بالبصر غايته أنه لايدرك مطابقا اذ لم يكن حوله فطريا بل يكون عارضا ويرى الواحد اثنين ويصدق على قوى أخرى مودعة فيهما كذا فى الاطول وقوله لانه لايصدق على بصر بعض الحول الخ بل لايصدق على بصر الاعور وقوله ويصدق على قوى أخرى الخ كاللمس وقد يدفع الثانى بأن هنالك قيدا حذف لظهوره أى تدرك بها المبصرات (قوله مرتبة) أى مقررة مثبتة (قوله فى العصبتين المجوفتين الخ) وذلك أنه قام من جهة طرف الدماغ اليسرى عصبة مجوفة كالقصبة الصغيرة ومن اليمنى عصبة كذلك فذهبت اليسارية الى العين اليمنى واليمينية الى العين اليسرى فتلاقت العصبتان قبل الوصول الى العينين على التقاطع فصارتا على هيئة الصليب وقام معنى البصر بالعصبتين وهذا رأى الحكيم وقيل البصر معنى قائم بالحدقة يتعلق بالالوان والاكوان التى هى الحركة والسكون والاجتماع والافتراق اه ع ق وكتب أيضا قوله فى العصبتين ظاهره أن البصر لايختص بما اتصل منهما بالعينين ولا بما اتصل بالدماغ ولا بوسطهما بل هو مبثوث فى الجميع وليس فى ذلك قيام المعنى بمحلين لان ذلك محمول على أن فى كل محل مثل مافى الآخر ويحتمل اختصاص البصر بمحل مخصوص ولكن جرت العادة بأن العصبة اذا أصابتها آفة فى موضع منها ذهب البصر من جميعها اه ع ق (قوله اللتين تتلاقيان) أى فى مقدم الدماغ (قوله من الالوان) لو زاد الاضواء كان أحسن لانها مبصرة بالذات كالالوان وكأنه أدخلها فى الالوان كما زعمه بعضهم وذكر الاشكال والمقادير والحركات على ترتيب قربها فى الابصار من المبصر بالذات اه حفيد على المطول (قوله والاشكال) هى كالشكول جمع شكل وهو فى اللغة الصورة المحسوسة والمتوهمة وفى عرف الحكمة هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم أو السطح كالكرة والدائرة أو نهايتين كشكل نصف الكرة ونصف الدائرة أو أكثر مما لايليق تفصيله بالمقام ومافى عبارة الشارح من أن الشكل هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم كالدائرة أو نهايتين كنصف الدائرة يجب تأويله بأن قوله بالجسم صفة هيئة لا صلة احاطة ذكرتنبيها على أن الشكل ... كيفية جسمانية كأنه قال هيئة احاطة نهاية واحدة متعلقة بالجسم ونبه على ذلك بالتمثيل بالدائرة ونصفها اذ ليس كلامه دائرا بين السهو والاقتصار على تعريف شكل الجسم وجعل كالدائرة تنظيرا كما ظنه

أوجنسهما) أو فصلهما كما يقال هذا القميص مثل ذلك فى كونهما كتانا أوثوبا أومن القطن (أوخارج) عن حقيقة الطرفين (صفة) أى معنى قائم بهما ضرورة اشتراكهما فيه وتلك الصفة (اماحقيقية) أى هيئة متمكنة فى الذات متقررة فيها (واما حسية) أى مدركة باحدى الحواس (كالكيفيات الجسمية) أى المختصة بالاجسام (مما يدرك بالبصر) وهى قوة مرتبة فى العصبتين المجوفتين اللتين تتلاقيان فتفترقان الى العينين (من الالوان والاشكال) والشكل هيئة احاطة

السيد

نهاية واحدة أو أكثر بالجسم كالدائرة ونصف الدائرة والمثلث والمربع وغيرذلك (والمقادير) جمع مقدار وهو كم متصل قار الذات كالخط والسطح (والحركات) والحركة هي الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج وفي جعل المقادير والحركات

السيد اه من الاطول وزيادة من خط صاحب الاطول وأصل الاعتراض أنه كان الظاهر أن يقول بدل قوله بالجسم بالمقدار ليتناول أشكال المجسمات وأشكال المسطحات فتكون الدائرة ونصفها مثالا للمسطحات أو يقول بالجسم أو السطح كالكرة والدائرة أو نهايتين كشكل نصف الكرة أو نصف الدائرة فتكون الكرة ونصفها مثالا للمجسمات والدائرة ونصفها مثالا للمسطحات وجواب الاطول هو بمعنى ما قيل ان قوله كالدائرة تمثيل ولا خطأ أصلا فقد صرح في شرح التجريد وغيره بان الجسم يتصف بالشكل بعد اتصاف المقدار به وعبارة بعضهم بعد أن قرر أن الشكل من الكيفيات المختصة بالمقادير ما نصه ولا شك أنها تعرض على المقادير أولا وبالذات وتعرض بسبب المقدار على الجسم بخلاف اللون فانه يعرض للجسم أولا اه فقد استفدنا منه أن الشكل مطلقا من عوارض الاجسام وان كان عروض المسطح للجسم ثانيا وبالعرض فصح أن يكون مثالا في كلام الشارح ولا خطأ بل يكون كلامه من الحسن بمكان لما فيه من الاشارة الى هذا التحقيق التام وهذا الجواب أيضا بمعنى ما ذكره الحفيد بقوله ويمكن أن يقال الاحاطة في كلام الشارح أعم من أن تكون بالذات والحقيقة أو بالعرض والمدخلية في الجملة فتدخل أشكال المسطحات أيضا واختيار الجسم لاظهار كون الشكل من الصفات الجسمية اه وقوله من الصفات الجسمية أي ولو ثانيا وبالعرض فلا ينافي ما مر (قوله نهاية واحدة الخ) المراد بالنهاية الخط المحيط في المسطحات كالدائرة ونصفها والسطح المحيط في المجسمات كالكرة ونصفها (قوله كالدائرة) أي كشكل الدائرة مثال لذي النهاية الواحدة والدائرة سطح مستو يحيط به خط واحد يفرض في وسطه نقطة كل الخطوط المستقيمة الخارجة منها اليه مستوية وقوله ونصف الدائرة مثال لذي النهايتين وقوله والمثلث مثال لذي الثلاثة وهكذا (قوله وهو كم متصل الخ) أي في عرف الحكمة وأما في اللغة فمعناه مبلغ الشئ كذا في الاطول قال في المطول ونعني بالكم عرضا يقبل التجزي لذاته وبالاتصال أن يكون لاجزائه حد مشترك تتلاقى عنده وبه احترز عن العدد وبكونه قار الذات أن تكون أجزاؤه المفروضة ثابتة وبه احترز عن الزمان والمقدار جسم تعليمي ان قبل القسمة في الطول والعرض والعمق وسطح ان قبلها بالطول والعرض فقط وخط ان قبلها في الطول فقط اه وقوله أن يكون لاجزائه الخ بمعنى أن كل جزء فرض فيه تكون نهايته متحدة مع مبدا الآخر بخلاف العدد فان الاربعة اذا قسمت الى نصفين مثلا لم تكن نهاية نصف منها مبدأ نصف آخر وهذا هو الاتصال الذاتي الذي هو فصل للكم المتصل بخلاف الاتصال العرضي كاتصال خط بخط فانه متصل بالقياس الى الغير لا في حد ذاته وبهذا اندفع أنه لا نهاية لسطح الكرة فلا يكون كما متصلا لان الحد هو الحد العرضي اللازم بعد فرض القسمة لا النهاية الموجودة اه أطول وقول المطول ثابتة أي في آن واحد وكتب على قوله متصل ما نصه خرج العدد فانه كم منفصل الاجزاء اذ لا تجامع الوحدة الاثنينية مثلا وخرج بقار الذات الزمان فان أجزاءه سيالة أي لا تجتمع في الوجود وكون المقدار حسيا انما هو باعتبار ما قام به من الجسم الذي فرض متصفا به ورأى غير الحكيم أن المقدار كون أجزاء الشئ على كثرة مخصوصة أو قلة مخصوصة متصلة أو منفصلة وكونه على هذا حسيا واضح (قوله والسطح) أي والجسم التعليمي (قوله هي الخروج الخ) هذا عند الحكماء وأما عند المتكلمين فهي حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان آخر أعني مجموع الحصولين وهذا مختص بالحركة الاينية كذا في المطول قال بعضهم يعني لا تطلق الحركة على غير الاينية عند المتكلمين وهي المبادرة في استعمالات أهل اللغة قال بعضهم والمناسب لما ذكر بعد من حركة السهم والدولاب والرحى تفسير الحركة برأي المتكلمين وتقول على رأي الحكماء كأن الانسان في حركته من شبابه الى الهرم الزرع الاخضر في حركته من الخضرة الى اليبوسة وفي الحفيد انما لم يعرفها بتعريف المتكلمين لان اثبات المقادير يلائم رأي الحكماء اه وكتب أيضا قوله الخروج الخ كخروج الخضرة وقتا فوقتا الى اليبوسة التي كانت الخضرة في قوتها أي قابلة لان تؤول اليها وخرج بقوله على سبيل التدريج الخروج دفعة كتبدل صورة النار بصورة الهواء فانه لا يسمى حركة بل كونا

وفسادا اه (قوله تسامح) لان المقادير من مقولة الكم والحركات من مقولة الاين نعم هي عند بعضهم من مقولة الكيف وهذا كاف في التمثيل بل يكفي فيه فرض أن المقادير والحركات من الكيفيات (قوله وما يتصل بها) أي يحصل من اجتماع بعض منها ببعض آخر (قوله التي هي مجموع الشكل واللون) أي هيئة حاصلة من مجموع ذلك وكتب أيضا قوله التي هي مجموع الشكل واللون قال في شرح التجريد واعلم أن كلامهم متردد في أن الخلقة مجموع الشكل واللون أو الشكل المنضم الى اللون أو كيفية حاصلة من اجتماعهما وهذا أقرب الى جعلها نوعا على حدة اه (قوله عطف على قوله بالبصر) ينبغي أن يعلم أن قوله من الالوان وقوله من الاصوات وتظائرهما بيان لما يدرك لكن كل واحد على تقدير قيد ولذا ذكرت منفصلة متصلا كل منها بقيده للاشارة الى المقصود أي التوزيع فلا يلزم أن يكون ما يدرك بالبصر مبينا بالاصوات ولا حاجة الى تقدير موصول آخر في المعطوف كذا في الحفيد (قوله والسمع قوة الخ) أي عند الحكماء وفي اللغة حاسة الاذن وعند المتكلمين صفة قائمة بباطن الصماخ تدرك بها الاصوات بمحض خلق الله (قوله قوة رتبت) أي أثبتت وكتب أيضا قوله رتبت الخ فيه نظر لانه لا يصدق على قوة رتبت في العصب المفروش على سطح باطن صماخ واحد أفاده في الاطول (قوله الصماخين) تثنية صماخ وهو ثقب الاذن (قوله من الاصوات القوية الخ) انما وصف الاصوات تنبيها على أن أنواعها أمور اعتبارية لا تميز بينها الا باعتبار أوصاف متفاوتة بالاضافة بخلاف الالوان وأخواتها والطعوم والروائح وفي كون الاصوات باعتبار القوة والضعف والتوسط من الصفات الحقيقية نظر لانها تختلف باختلاف المضاف اليها ولا يذهب عليك أن للاصوات أيضا أمورا متصلة بها تدرك بالسمع كحسنها وقبحها والكيفيات الحاصلة من الاعتماد على مخارج الحروف وكونها موزونة ومنثورة وكذا الطعوم والروائح فتخصيص مدركات البصر ومدركات اللمس بقوله وما يتصل بها اتفاقي لا موجب له اه أطول وقوله وفي كون الخ قد يدفع بأن محط البيان الموصوف دون الصفة (قوله من التموج) أي تموج الهواء أي مصادمة بعضه لبعض ومدافعة بعضه لبعض والتموج المذكور يشتمل على سكون بعد سكون لان أحد المصطدمين انتقل عن سكون كان قبل الصدم ثم عراه سكون بعد الصدم وكتب أيضا ما نصه لانه اذا تموج الهواء لا يزال التموج الى أن يصل الى الهواء الراكد في الصماخ فيقرع هذا الهواء الجلدة فيدرك السمع الصوت وعلى هذا فالصوت قائم بالهواء اذ لو قام بالقارع والمقروع لزم كونه نسبيا (قوله الذي هو تفريق عنيف) أي لمتصلين أصالة كقطع خشبة أو عروضا كجذب غائص في الطين ونحوه (قوله والمقلوع) أي المقلوع منه (قوله أو بالذوق) هو في اللغة مصدر ذاق بمعنى اختبر الطعم (قوله وهو قوة منبثة الخ) فيه أنه يخرج عنه القوى المودعة في أبعاض هذا العصب وتدخل فيه قوى غير مدركة للطعوم مودعة فيه كاللامسة وأجيب عن الاول بأن المراد تعريف كل القوة فلا نقض وعن الثاني بأن هنا قيدا حذف لظهوره وهو يدرك بها الطعوم (قوله على جرم اللسان) اختيار الجرم هنا والسطح في سابقه للتفنن (قوله وغير ذلك) كالعفوصة والقبض والدسومة والحلاوة والتفاهة وهذه التسعة هي أصول الطعوم قاله في المطول قال الحفيد في حواشيه على المطول واعلم أن التفاهة المعدودة في الطعوم هي مثل ما في اللحم والخبز وقد يقال التفه لما لا طعم له أصلا كالبسائط ولما لا يحس بطعمه كالحديد اه وقال أيضا والفرق بين العفوصة والقبض أن العفوصة تؤثر في ظاهره وباطنه أي اللسان والقبض يقبض ظاهره فقط اه وفي الفنري على قول المطول وأصولها تسعة الخ ما نصه الطعم لا بد له من فاعل وهو الحرارة والبرودة والكيفية المتوسطة بينهما ومن قابل وهو اللطيف أو الكثيف أو المتوسط بينهما واذا ضرب أقسام الفاعل في أقسام القابل حصل أقسام تسعة تنقسم الطعوم بحسبها فالحرارة ان فعلت في اللطيف حدثت الحرافة وفي الكثيف حدثت المرارة وفي المعتدل حدثت الملوحة والبرودة ان فعلت في اللطيف حدثت الحموضة وفي الكثيف حدثت العفوصة وفي المعتدل حدث القبض والكيفية المتوسطة بين الحرارة والبرودة ان فعلت في اللطيف حدثت الدسومة وفي الكثيف حدثت

من الكيفيات تسامح (وما يتصل بها) اي بالمذكورات كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقة التي هي مجموع الشكل واللون وكالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة (أو بالسمع) عطف على قوله بالبصر والسمع قوة رتبت في العصب المفروش على سطح باطن الصماخين يدرك بهما الاصوات (من الاصوات القوية والضعيفة والتي بين بين) والصوت يحصل من التموج المعلول للقرع الذي هو امساس عنيف والقلع الذي هو تفريق عنيف بشرط مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للقالع ويختلف الصوت قوة وضعفا بحسب قوة المقاومة وضعفها (أو بالذوق) وهي قوة منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان (من الطعوم) كالحرافة والمرارة والملوحة والحموضة وغير ذلك (أو بالشم)

الحلاوة في المعتدل حدثت التفاهة هذا خلاصة ماذكروا والحق أن مباحث الطعوم دعاوى خالية عن الدلائل كيف والافيون مر بارد والعسل حلو حار والزيت دسم حار ولوجوه أخرى لا يحتمل المقام ذكرها وقوله كالعفوصة والقبض الفرق بينهما أن القابض يقبض ظاهر اللسان وحده والعفص يقبض ظاهره وباطنه فالاختلاف بينهما بالشدة والضعف ولهذا اعترض بان الاختلاف بهما ان اقتضى الاختلاف النوعى فالانواع غير منحصرة فى التسعة وان لم يقتض فلا معنى لعدهما نوعين وقوله والتفاهة قد يقال التفاهة لعدم الطعم وتسمى حقيقة وقد يقال لكون الجسم بحيث لا يحس طعمه لكثافة أجزائه فلا يتحلل منها ما يخالطه الرطوبة اللعابية فاذا احتيل فى تحليله أحس معه بطعم والمعدود من الطعوم من الثانى على ما هو المختار اه وقوله والمعدود من الطعوم الخ يخالف لما مر عن الحفيد على المطول (قوله وهو قوة فى زائدتى الخ) أى فى عرف الحكمة وأما فى اللغة فهو حس الانف كذا فى الاطول (قوله الشبيهتين بحلمتى الندى) فهما بالنسبة لمجموع الدماغ بخريطته كالحلمتين بالنسبة للندى فالقوة الشمية قائمة بهما وكل واحدة منهما تقابل ثقبة من ثقبتى الانف وعلى هذا فلا ادراك فى الانف بدليل أنه اذا انسد من داخل انقطع الشم ولو سلم الانف من الآفة (قوله أو باللمس) لم يراع فى ذكر الحواس الترتيب الذى راعوه اذ قدموا اللامسة لانها يحتاج اليها الحيوان أشد حاجة ولهذا ثبت فى جميع الاعضاء ولم يخل عنه حيوان حتى الخراطين الفاقد للاربعة لان التشبيه أكثر ما يقع فى المبصرات فلما قدم البصر جمع معه ما سوى اللامسة بجامع الاختصاص بعضو الرأس الا أنه ينبغى أن تؤخر الذائقة عن الثلاثة لتتصل باللامسة لشدة المناسبة بينهما ولذا قال الامام الرازى لولا كثرة مباحث المبصرات لقدمنا المذوقات لتكون ذريعة للملموسات اه أطول (قوله وهى قوة سارية الخ) أى فى عرف الحكمة وأما فى اللغة فهو المس باليد كذا فى الاطول ولم يقل منبثة كسابقه تفننا (قوله سارية فى البدن) أى كله الا الكبد والرئة والطحال والعظم فان حاسة اللمس لم تخلق فى هذه الاربعة فصلح التعريف وقيل المراد فى ظاهر البدن كما فى بعض كتب الحكمة فلا ترد الاربعة وفيه قصور وأورد أنه لا يصدق على لامسة عضو عضو وأجيب بأن المقصود تعريف كل القوة فلا ضرر فى عدم صدقه على لامسة كل عضو عضو ويعلم منه لامسة كل عضو وأورد أنه اذا أريد بالملموسات فى التعريف الممسوسات باليد كما عليه اللغة كان قاصرا أو المدرك باللامسة لزم الدور اه أقول يمكن أن يجاب عن هذا الايراد باختيار الشق الاول على أن المراد ما يمكن أن يمس باليد لا خصوص الممسوس باليد بالفعل فلا قصور تأمل (قوله الحرارة) هى قوة شأنها تفريق المختلفات وجمع المؤتلفات ولهذا اذا أوقد حطب ذهب الجزء الهوائى وهو المتكيف بصورة الدخان صاعدا الاصله الهواء والجزء الترابى وهو المتكيف بصورة الرماد منحدرا كما الى الارض وانعزل المائى والنارى وكل ذلك بالمعاينة وقوله البرودة هى قوة شأنها جمع المؤتلفات وغيرها ولذلك اذا برد المعدن المذاب التصق خبثه بصافيه ولاجل كونهما يؤثران ماذكر من التفريق والجمع سميتا فعليتين وقوله الرطوبة هى كيفية تقتضى سهولة التشكل والالتصاق والتفريق فى الجسم القائمة هى به وقوله اليبوسة هى بعكس الرطوبة ولاجل اقتضائهما تأثرهما وفيهما سميتا انفعاليتين اه وقوله الحرارة قوة شأنها تفريق المختلفات قال السيرامى ليس على اطلاقه بل فى المركب الذى يكون شديد الالتحام وأما فى البسيط فينعكس الامر كالماء فانه بالحرارة تنفصل عنه أجزاء مائية تتصاعد فتختلط بالهواء اه (قوله أوائل الملموسات) لانها تدرك أولا وبالذات بقوة اللمس بخلاف غيرها مما يأتى فانه يدرك بتوسطها وما قيل من أن الخشونة والملاسة ملموسان بلا توسط فقد يجاب عنه بأنهما من الوضع عند بعضهم كذا فى شرح التجريد اه يس واعلم أن الخشونة والملاسة مبصران أيضا ومنه يعلم أن الكيفية قد تدرك بحسين (قوله فعليتان) قال السيد لما كان الفعل فى الاوليين أظهر من الانفعال والانفعال فى الاخريين أظهر من الفعل سميت الاوليان فعليتين والاخريان انفعاليتين مع ثبوت الفعل والانفعال فى كل يدل عليه تفاعل الاجسام العنصرية وانكسار سورة كيفياتها الاربع فى حدوث المزاج وتولد المركبات منها اه وقوله يدل عليه تفاعل الاجسام

وهو قوة فى زائدتى مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتى الندى (من الروائح أو باللمس) وهى قوة سارية فى البدن يدرك بها الملموسات (من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة) هذه الاربعة هى أوائل الملموسات والاوليان منها فعليتان والاخريان انفعاليتان (والخشونة) وهى كيفية حاصلة من كون بعض الاجزاء أخفض وبعضها أرفع (والملاسة) وهى كيفية حاصلة من استواء وضع الاجزاء (واللين) وهى كيفية تقتضى قبول الغمز الى الباطن

العنصرية أى العناصر الاربعة فهو من نسبة الجزئيات للكلى وقوله كيفياتها الاربع يعنى الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والمراد انكسار سورة بعضها ببعض وتأثر بعضها ببعض وقوله فى حدوث المزاج هو هيئة اتحاد فى الاجسام المركبة من العناصر سميت مزاجا لحصولها عن مزاج الاجزاء البسيطة أعنى العناصر ومما يدل أيضا على أن الحرارة والبرودة انفعالا أنك اذا كببت الماء الحار على الماء البارد انفعلت كيفية كل منهما بالاخرى فافهم وكتب أيضا مانصه فى شرح التجريد للاصفهانى الكيفية الملموسة إما فعلية تفعل الصورة بواسطتها فى المادة وإما انفعالية تجعل المادة مستعدة لان تنفعل عن الغير والحرارة والبرودة فعليتان والرطوبة واليبوسة انفعاليتان والبواقى مثل اللطافة والكثافة والهشاشة واللزوجة والبلة والجفاف والخفة والثقل تابعة لهذه الاربعة اه (قوله ويكون للشئ الخ) احترز به عن الماء (قوله والصلابة) قال فى المطول وكون هذه الاربعة يعنى الخشونة والثلاثة بعدها من الملموسات مذهب بعض الحكماء اه وقال فى الاطول فى المواقف الملاسة عند المتكلمين استواء وضع الاجزاء فى ظاهر الجسم والخشونة عدمه فهما على هذا القول من باب الوضع وعند الحكماء هما كيفيتان ملموستان قائمتان بالجسم وفى شرحه وقيل قائمتان بسطح الجسم ثم قال فى المواقف ان اللين عدم الصلابة عما من شأنه فهو عدم ملكة وقيل بل كيفية بها يطيع الجسم الغامز وفى شرحه قال الامام الرازى هما أى الصلابة واللين من الكيفيات الاستعدادية دون الكيفيات المستوية اه وفى الفنرى ان الصلابة هى الاستعداد الشديد نحو الانفعال على هذا المذهب (قوله وهى تقابل اللين) أى تقابل التضاد فتكون الصلابة كيفية تقتضى عدم قبول الغمز هذا هو الاقرب الى سياقه (قوله والخفة والثقل) قال فى المطول وكل منهما أى من الخفة والثقل مبدأ مدافعة محسوسة توجد مع عدم الحركة كما يجده الانسان من الحجر اذا أسكنه فى الجو قسرا فانه يجد فيه مدافعة هابطة ولا حركة فيه وكما يجد من الزق المنفوخ فيه اذا حبسه بيده تحت الماء قسرا فانه يجد فيه مدافعة صاعدة ولا حركة فيه اه قال الحفيد فى حواشيه على المطول أى ليست الخفة والثقل من الملموسات فى التحقيق وان عدهما منها بعض الحكماء فان المحققين على أنهما مبدأ المدافعة الصاعدة والهابطة اه (قوله الى صوب المحيط) أى الفلك المحيط بالعالم وهو الفلك التاسع المسمى بالاطلس قالوا وهو العرش بلسان الشرع كما أن الثامن الذى هو فلك الثوابت الكرسى بلسان الشرع وأراد بصوبه جهته وهى جهة العلو (قوله كالبلة) هى هنا كيفية تقتضى سهولة الالتصاق وتطلق على الرطوبة الجارية على سطح الجسم المبتل وهو بهذا المعنى جوهر لا كيفية وكالبلة الرطوبة فانها تطلق على معنى البلة كما تطلق على احدى الكيفيات الاربع أوائل الملموسات والجفاف يقابل البلة واللزوجة من اللزوج أى اللزوم وهى كيفية تقتضى الامتداد وسهولة الاتصال وعسر التفرق كما فى اللبان الممضوغ والهشاشة تقابلها كما فى الخبز المعجون بالسمن اذا يبس واللطافة تطلق بالاشتراك على معان أربعة رقة القوام كما فى الماء وسرعة الانقسام الى أجزاء صغيرة كما فى النقد وسرعة الانفعال من الملاقى كما فى الورد والشفافية كما فى الهواء والفلك والكثافة تطلق على مقابلات هذه المعانى والمشهور أن اللطافة التى تعد من الملموسات بمعنى رقة القوام والكثافة التى تعد منها ما يقابل المعنى المذكور وقال بعضهم اللطافة بهذا المعنى عين الرطوبة وكذا الكثافة عين اليبوسة اه ملخصا من الفنرى ويس وغيرهما (قوله وغير ذلك) كاللذع الذى هو كيفية سارية فى الاجزاء يحس بها عند مس اللاذع اه ع ق (قوله أو عقلية) تقسيم الخارج من وجه الشبه الى الحسى والعقلى لمزيد اهتمام به والا فغير الخارج منه أيضا قد يكون حسيا وقد يكون عقليا اذ المراد بالحسى ما تكون أفراده مدركة بالحس لكن لما لم يكن التشبيه فيه كثيرا تدور عليه الاستعارة لم يتعلق به اهتمام يدعو الى تقسيمه وتفصيله وأيضا تقسيمه الى الحسى والعقلى عائد الى حسية الطرف وعقليته بخلاف تقسيم الخارج فلم يستغن عنه بتقسيم الطرفين اه أطول (قوله أى المختصة بذوات الانفس) الاختصاص بالنظر الى النبات والجماد فلا يرد أن بعضها كالعلم ثابت لبعض المجردات كالواجب تعالى على رأيهم على أن القائلين بثبوت العلم

ويكون الشئ بها قوام غير سيال (والصلابة) وهى تقابل اللين (والخفة) وهى كيفية بها يقتضى الجسم أن يتحرك الى صوب المحيط لو لم يعقه عائق (والثقل) وهى كيفية بها يقتضى الجسم أن يتحرك الى صوب المركز لو لم يعقه عائق (وما يتصل بها) أى بالمذكورات كالبلة والجفاف واللزوجة والهشاشة واللطافة والكثافة وغير ذلك (أو عقلية) عطف على حسية (كالكيفيات النفسانية) أى المختصة بذوات الانفس (من الذكاء)

للواجب

وهى شدة قوة النفس معدة لاكتساب الآراء (والعلم) وهو الادراك المفسر بحصول صورة الشئ عند العقل وقد يقال عـــلى معان أخر (والغضـــب) وهى حركة للنفس مبــدؤها ارادة الانتقام (والحلم) وهو أن تكون النفس مطمئنة بحيث لايحركها الغضب بسهولة ولاتضطرب عنـد اصابة المكـــروه (وسائر الغرائز) جمع غريزة وهى الطبيعة أعنى ملكة تصدر عنها صفات ذاتـية مثـل الكرم والقدرة والشجاعة وغـيرذلك (واما اضافية) عطف على قوله اما حقيقية ونعنى بالاضافية مالاتكون هيئة متقررة فى الذات بل تكون معنى متعلقا بشيئين

الواجب لايجعلونه من جنس الاعراض كذا فى الحفيد على المطول وقال فى الاطول كالكيفيات النفسانية نسبة الى النفس على غير قياس النسبة كالجسمانى فى النسبة الى الجسم والكيفية النفسانـيـة ماتختص بذوات الانفس الحيوانـيـة وقيـل ماتختص بذوات الانفس حيوانية كانت أونباتية كذا يستفاد من المواقف (قوله وهى شـدة قوة النفس) قال الحفيد الاولى بالعرف تفسـيرها بأن تكون النفس ملكة تحصـل المطالب بسرعة وقوله معدة بكسر العين على صـيغة اسم الفاعل أى مهيئـة النفس لاكتساب الآراء ويصح فتح عين معدة على أنه اسم مفعول أى هيأها الله سببا لاكتساب النفس الآراء وهى مرفوعة صفة لشدة كما يؤخذ من الاطول (قوله معدة لاكتساب الآراء) أى العلوم أورد عليه أن الذكاء يجامع اكتساب الرأى فكيف يكون معـدا والمعد عندهم لايجامع المعد له وأجيب بأن المراد بالمعـد هنا المهئ لا معناه الاصطلاحى المقتضى مامر أى قوة تهيئ النفس لاكتساب الآراء أو يراد به المعد اصطلاحا ولا نسلم ان شـدة القوة تجامع اكتساب الرأى بل حين حصول الاكتساب تفتر القوة على أن السؤال انما يرد على جعل معدا على صيغة اسم الفاعل أفاده فى الاطول (قوله المفسر بحصول صورة الشئ الخ) هذا تفسـير الحكماء وقضيته أن العـلم من مقولة الاضافة والاولى أن يقال الصورة الحـاصلة من الشئ عنـد العقل لان المذهب المنصور أن العلم من مقولة الكيف وأن الفرق بينه و بين المعلوم بالاعتبار فالصورة باعتبار وجودها فى الذهن علم وفى الخارج معلوم وصورة الشئ مايؤخذ منه بعد حذف مشخصاته ولان المتبادر من عبارته كون الصورة مطابقـة للواقع بخـلاف قولنا من الشئ فيشمل مالو رأى شبأ ظنه انسانا وهو فرس وقوله عند العقل أولى من فى العقل لتناوله ادراك الجزئيات على القول بالارتسام فى الآلات اه يس (قوله وقد يقال على معان أخر) هى الاعتقاد الجازم المطابق الثابت وادراك الكلى أو المركب فى مقابلة المعرفة بمعنى ادراك الجزئى أو البسيط والملكة وهذه الثلاثة أيضا يصح ارادتها هنا لانها كيفيات نفسانية وكان تخصيصه الادراك بالذكر لانه أشهر والاصول والقواعد وهذه لايصح ارادتها هنا لانها ليست كيفية نفسانية (قوله وهى حركة للنفس) قد يشكل تفسـيره بالحركة فان الشارح قد تقدم له الاعتراض على المتن فى عده الحركات من الكيفيات وقد عرفه فى العروس بأنه كيفية نفسانية تقتضى ارادة لانتقام اه يس وما فى العروس يقتضى تسبب ارادة الانتقام عن الغضب عكس ما يقتضيـه كلام الشارح وما فى العروس أظهر وكتب أيضا قوله وهى حركة للنفس مبـدؤها ارادة الانتقام هـذا بظاهره لايلائم قوله فى تفســير الحلم لايحركها الغضب فانه يدل على أن الغضب محرك للنفس لانفس حركتها فاما أن يبنى تفسـير الغضب عـلى التسامح والمراد أنه حالة توجب حركة النفس مبـدأ تلك الحالة ارادة الانتقام أو يراد بقوله لايحركها الغضب لايحركها أسباب الغضب وقد يقال على تقـدير كون الغضب نفس الحركة المراد أن الحلم اطمئنان النفس بحيث اذا حصلت فيها حركة هى الغضب لاتجعلها متحركة بحركة أخرى اه قرى (قوله مبدؤها) أى سببها وعلتها (قوله وهى أن تكون الخ) وعرفه بعضهم بأنه كيفية نفسانية تقتضى العفو عن الذنب مع القدرة و بعضهم بأنها طمأنينة النفس عنـد صدور الغضب (قوله ولاتضطرب الخ) أى بسهولة والعطف لازم (قوله جمع غريزة) قيل الفرق بين الغريزة والخلق أن الغريزة صفة طبيعية جبلت النفس عليها والخلق ملكة نفسانية حصلت بسبب العادة (قوله صفات ذاتـيـة) لم يقـل كغيره أفعال ذاتية ليدخل نحو البلادة التى يصدر عنها عدم الادراك وكتب أيضا قوله صفات ذاتية قال الحفيد كأنه أراد بالذاتية ما تقوم بصاحبها الا بالغير وان تعلق بذلك الغـير تعلقا كتعلق الاضافيات اه بايضاح (قوله مثـل الكرم) مثال للملكة والصفة الذاتية الناشئة عن ايثار الغير بالخـير اه حفيد (قوله بل تكون معنى) كالابوة والبنوة فانه ليس شئ منهـما متصورا فى ذات بقطع النظر عن الغـير بل بالقياس الى الغـير وكالازالة فانها انما تتصور متعلقة بشيئين هما الحجاب والشمس أو الحجاب والجهة لكن لم يظهر الفرق بين الازالة والايثار الذى هو أثر ملكة الكرم حيث جعل صفة ذاتية قائمة بصاحبه دون الازالة مع

أن كلا نسبة بين شيئين اه حفيد معزيادة وايضاح وكتب ايضا مانصه والوهمى على هذا ليس داخلا في القسمين لانه ليس باضافى بهذا المعنى ولا بحقيقى كذا في الحفيد على المطول (قوله كازالة الحجاب الخ) قيل وجه الشبه هنا في الحقيقة الظهور الا أنهم تسامحوا وجعلوا لازمه وهو ازالة الحجاب وجه الشبه والحجاب بالنسبة الى الحجة هو الشبهة الحائلة بين البصيرة وبين ما ينبغى لها الاطلاع عليه وبالنسبة الى الشمس الظلمة الحائلة بين البصر وبين مدركه (قوله فانها) أى الازالة (قوله ولا في ذات الحجاب) غير محتاج اليه لان الكلام في الطرفين وهو ليس منهما حتى لو فرض أنها هيئة متقررة فيه لم يضر وكانه أراد المبالغة في كونها أمرا اعتباريا (قوله وقد يقال الخ) عبارة الاطول واما اضافية عطف على قوله اما حقيقية وكاشف عن المراد فان الحقيقى له معنيان الصفة الثابتة للشئ مع قطع النظر عن غيره موجودة كانت أو معدومة ويقابله الاضافى بمعنى الامر النسبى الثابت للشئ بالقياس الى غيره وثانيهما الموجود ويقابله الاعتبارى الذى لا تحقق له سواء كان معقولا بالقياس الى غيره أو مع قطع النظر عن الاغيار وقد نبه على ضعف عبارة المفتاح حيث جعل الحقيقى مقابلا لما هو اعتبارى ونسبى لان الحقيقى ليس له معنى يقابل الاعتبارى والنسبى بمعنى ما لا يكون اعتباريا ولا نسبيا اه (قوله على ما يقابل الاعتبارى الخ) فيكون الحقيقى بهذا المعنى أعم منه بالمعنى الاول لشموله معنى ليس هيئة متقررة في الذات لكنه لا يتوقف تحققه على اعتبار العقل اه يس وهو لا يناسب استدلال الشارح بكلام المفتاح كما ستطلع عليه لان ثمة تضاد دخول الاضافى في مقابل الحقيقى وهو الاعتبارى والذى يناسبه أن الحقيقى على هذا مساو للحقيقى بالمعنى السابق وان تبادر من كلامه خلاف ذلك وانما الاختلاف في المقابلة فتارة يقابل بالاضافى فلا يكون الوهمى المحض داخلا فيما قوبل به الحقيقى كما لم يدخل في الحقيقى وتارة يقابل بالاعتبارى فيدخل فيما قوبل به الحقيقى فالمصنف سلك المسلك الاول والمفتاح سلك المسلك الثانى فلو قال الشارح وقد يقابل الحقيقى بالاعتبارى الذى لا تحقق له الا بحسب اعتبار العقل كما صنع في المفتاح حيث قال الخ لكان أوضح فتدبر (قوله الذى لا تحقق له الا بحسب اعتبار العقل) ومنه الاضافى اذ لا وجود له عند المتكلمين (قوله وفي المفتاح الخ) المفهوم من كلامه أنه حمل الاعتبارى الواقع في عبارة المفتاح على الاعتبارى المحض والنسبى على الاعتبارى النسبى فيكون تقدير قوله وبين اعتبارى ونسبى وبين اعتبارى محض واعتبارى نسبى اه فنرى وكتب أيضا قوله وفي المفتاح اشارة الخ اعلم أن المفهوم من عبارة المفتاح تقسيم الوصف العقلى الى ثلاثة أقسام حقيقى واعتبارى ونسبى وقضية ذلك أن الحقيقى ما ليس باعتبارى ولا نسبى فلا يشمل النسبى وهذا خلاف المفهوم من قوله وقد يقال الحقيقى الخ اذ قضيته تناوله النسبى اه سم وأجيب بأن استدلاله بكلام المفتاح مبنى على رأى المتكلمين أن الامور الاضافية لا وجود لها في الخارج وأنها اعتبارية أى موجودة بحسب اعتبار العقل فيكون قوله اعتبارى ونسبى من عطف الخاص على العام ويكون قوله قبل الاعتبارى الذى الخ شاملا للاضافى والوهمى وانما قال وفي المفتاح اشارة اليه لان قوله ونسبى يحتمل أن يكون معطوفا على اعتبارى أى وبين اعتبارى غير نسبى ونسبى اعتبارى أيضا فيكون الوصف العقلى قسمين فقط ويحتمل أن يكون قوله ونسبى عطفا على حقيقى فتكون الاقسام ثلاثة وحينئذ فلا دليل فيه كما قاله سم (قوله كاتصاف الشئ بكونه مطلوب الوجود أو العدم) مثال للنسبى فان مطلوبية المطلوب ليست وصفا مقررا في ذات المطلوب بل هو وصف اعتبره العقل بالنسبة الى الطلب الدائم بالنفس اه فنرى أى ولهذا كان اعتباريا نسبيا يعنى أن كون الشئ مطلوبا أمر نسبى لا يتعقل الا بين مطلوب وطالب (قوله أو كاتصافه بشئ تصورى وهمى محض) مثال للاعتبار المحض وفي هذا التمثيل تنبيه على أن العقلى في وجه التشبيه يتناول الوهمى كما يتناوله في الطرفين اه فنرى (قوله وهمى) كمخالب المنية (قوله وأيضا اما واحد الخ) لا يخفى أن هذا التقسيم يجرى في الطرفين ايضا فان المشبه أو المشبه به قد يكون واحدا وقد يكون بمنزلة الواحد وقد يكون متعددا والقول بأن

(كازالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس) فانها ليست هيئة متقررة في ذات الحجة والشمس ولا في ذات الحجاب وقد يقال الحقيقى على ما يقابل الاعتبارى الذى لا تحقق له الا بحسب اعتبار العقل وفي المفتاح اشارة الى أنه مراد ههنا حيث قال الوصف العقلى منحصر بين حقيقى كالكيفيات النفسانية وبين اعتبارى ونسبى كاتصاف الشئ بكونه مطلوب الوجود أو العدم عند النفس أو كاتصافه بشئ تصورى وهمى محض (وأيضا) لوجه التشبيه تقسيم آخر وهو أنه (اما واحد

وأما بمنزلة الواحد لكونه مركبا من متعدد) تركيبا حقيقيا بأن يكون حقيقة ملتئمة من أمور مختلفة أو اعتباريا بأن يكون هيئة انتزعها العقل من عدة أمور (وكل منهما) أى من الواحد وما هو بمنزلته (حسى أو عقلى وأما متعدد) عطف على قوله اما واحد وأما بمنزلة الواحد والمراد بالمتعدد أن ينظر الى عدة أمور ويقصد اشتراك الطرفين فى كل منها ليكون كل منها وجه الشبه بخلاف المركب المنزل منزلة الواحد فانه لم يقصد اشتراك الطرفين فى كل من تلك الامور بل فى الهيئة المنتزعة أو فى الحقيقة الملتئمة منها (كذلك) أى المتعدد أيضا حسى أو عقلى (أو مختلف) بعضه حسى وبعضه عقلى (والحسى) من وجه التشبيه سواء كان بتمامه حسيا أو ببعضه (طرفاه حسيان لا غير) أى لا يجوز أن يكون كلاهما أو أحدهما عقليا (لامتناع أن يدرك بالحس من غير الحسى شئ) فان وجه التشبيه أمر مأخوذ من الطرفين موجود فيهما والموجود فى العقلى انما يدرك بالعقل دون الحس اذ المدرك بالحس لا يكون الا جسما أو قائما بالجسم (والعقلى) من وجه التشبيه (أعم) من الحسى (لجواز أن يدرك بالعقل من الحسى شئ) يعنى يجوز أن يكون طرفاه حسيين أو عقليين أو أحدهما حسيا والآخر عقليا اذ لا امتناع فى قيام المعقول بالمحسوس وادراك العقل من المحسوس شيأ (ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلى أعم) من التشبيه بالوجه الحسى بمعنى أن كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسى يصح بالوجه العقلى من غير عكس

تعدد الطرف يوجب تعدد التشبيه عرفا دون تعدد وجه الشبه لو تم لتم وجه التخصيص اه أطول (قوله اما واحد) ليس المراد بالواحد فى باب التشبيه ما ليس له جزء أصلا بل ما يعد واحدا فى متعارف اللغة سواء كان حقيقة لا جزء لها أصلا كالجوهر أو لها جزء لكن اعتبر مجموع الاجزاء من حيث هو ووضع بازائه مفرد كالانسان أو كان وصفا لا جزء له كالوحدة أو له جزء لكن اعتبر المجموع ووضع بازائه مفرد كالحمرة فانها مركبة من الجنس والفصل فالمركب على هذا هيئة منتزعة من عدة حقائق أو أوصاف لم يوضع بازائها مفرد اه سيرامى (قوله بأن يكون) أى ذلك المركب وكتب أيضا قوله بأن يكون حقيقة الخ كحقيقة الانسان قوله بأن يكون هيئة الخ كالهيئة المنتزعة فى قول الشاعر كأن مثار النقع الخ قال فى المطول وبهذا أى شمول ما هو بمنزلة الواحد للحقيقة الملتئمة من أمور مختلفة يشعر لفظ المفتاح وفيه نظر ستعرفه اه وحاصله أن الحقيقة الملتئمة كالانسانية من قبيل الواحد دون المنزل منزلته (قوله من أمور مختلفة) صار مجموعها حقيقة واحدة (قوله من عدة أمور) وتلك الامور لم يصر مجموعها حقيقة واحدة بخلاف أمور التركيب الحقيقى (قوله عطف على قوله اما واحد الخ) يتبادر منه أن العطف على مجموع المتعاطفين الاولين وليس قولا من القولين المشهورين فى المعاطيف المتكررة ويمكن أن تجعل الواو فى قوله واما الخ بمعنى أو التى للتخيير ففيه اشارة الى القولين (قوله بل فى الهيئة المنتزعة) أى فى التركيب الاعتبارى وقوله أو فى الحقيقة الملتئمة منها فى التركيب الحقيقى (قوله كذلك) خبر لمبتدا محذوف أى وهو كذلك أى مثل المذكور من الواحد وما بمنزلته فى التقسيم الى حسى وعقلى هذا هو الانسب بما قبله وجعله فى الاطول صفة لمتعدد (قوله أو مختلف) اقتضى كلامه أن الاختلاف لا يتأتى فى القسمين السابقين وأورد عليه أنه قد يتأتى فى الثانى باعتبار الاجزاء المنتزع منها الهيئة وأجيب بأنه لا نظر فيه الى الاجزاء كالنظر اليها فى المركب انما المنظور اليه فى الثانى الهيئة الاجتماعية وهى اما حسية فقط أو عقلية فقط كذا فى العروس وأيضا المركب من الحسى والعقلى عقلى كما حققه الشارح والسيد وان نازعهما صاحب الاطول فراجعه (قوله أو ببعضه) بأن كان متعددا مختلفا وفى كلامه تنبيه على أن الحسى هنا مأخوذ بالمعنى الاعم من الحسى فيما قبل لانه فيما قبل يقابل المختلف بخلافه هنا (قوله طرفاه حسيان) لا بد أن يراد بحسية الطرفين أعم من الحسية حقيقة أو تنزيلا ليشمل نحو قوله

وكان النجوم نحو دجاها * سنن لاح بينهن ابتداع

فان وجه الشبه حسى مع أن السنن والابتداع ليست حسية لكنها نزلت منزلة الحسى اه أطول (قوله أن يدرك) ضمن يدرك معنى يوجد فعداه بمن وقوله من غير الحسى أى من الطرف غير الحسى وقوله شئ هو وجه الشبه (قوله والموجود) أى ومن وجه الشبه وقوله فى العقلى أى الطرف العقلى (قوله الا جسما) وهو الجوهر المركب وظاهر أن الجوهر الفرد لا يدرك بالحس وقوله أو قائما بالجسم يعنى من نحو السواد والبياض وكلامه يحتمل أن المقصود افادة أن الجسم يحس وما قام به من الالوان ونحوها يحس ويحتمل أن المقصود افادة الخلاف بين الحكماء القائلين بأن المرئى لون الجسم لا هو والمتكلمين القائلين بأنه الجسم فتكون أو لتنويع الخلاف (قوله أعم) أى أوسع مجالا وأكثر أفرادا وليس المراد الاعمية الاصطلاحية لعدم صحتها اذ لا يتصور تصادق الحسى والعقلى لتباينهما ويحتمل أن الكلام على حذف مضاف أى طرفا العقلى أعم من طرفى الحسى (قوله لجواز أن يدرك الخ) بل قد حقق فى غير هذا العلم أن النفس فى مبدا الفطرة خالية من العلوم كلها ويحصل لها المحسوس باستعمال الحواس والمعقول بالانتزاع من المحسوس اه أطول (قوله يعنى يجوز الخ) تفسير للاعمية (قوله اذ لا امتناع فى قيام المعقول بالمحسوس) كقيام العلم بزيد (قوله ولذلك يقال) أى لكون الوجه العقلى أعم (قوله بالوجه العقلى) أى كائنا بالوجه العقلى وقوله بالوجه الحسى أى كائنا بالوجه الحسى (قوله بمعنى أن كل ما) أى طرف يصح الخ وليس المراد العموم والخصوص بالمعنى المنطقى وكتب أيضا قوله بمعنى أن كل الخ يعنى أنه أعم تحققا اذ كل طرفين يتحقق

(فان قيل هو) أى وجه التشبيه (مشترك فيه) ضرورة اشتراك الطرفين فيه (فهو كلى) ضرورة أن الجزئى يمتنع وقوع الشركة فيه (والحسى ليس بكلى) قطعا ضرورة أن كل حسى فهو موجود فى المادة حاضر عند المدرك ومثل هذا لا يكون الا جزئيا ضرورة فوجه الشبه لا يكون حسيا قطعا (قلنا المراد) بكون وجه الشبه حسيا (ان أفراده) أى جزئياته (مدركة بالحس) كالحمرة التى تدرك بالبصر جزئياتها الحاصلة فى المواد فالحاصل أن وجه الشبه اما واحد أو مركب أو متعدد وكل من الاولين اما حسى أو عقلى والاخير اما حسى أو عقلى أو مختلف فتصير سبعة والثلاثة العقلية طرفاها اما حسيان أو عقليان أو المشبه حسى والمشبه به عقلى أو بالعكس فصارت ستة عشر قسما (الواحد الحسى كالحمرة) من المبصرات (والخفاء) يعنى خفاء الصوت من المسموعات (وطيب الرائحة) من المشمومات (ولذة الطعم) من المذوقات (ولين الملمس) من الملموسات (فيما مر) أى فى تشبيه الخد بالورد والصوت الضعيف بالهمس والنكهة بالعنبر والريق بالخمر والجلد الناعم بالحرير وفى كون الخفاء من المسموعات والطيب من المشمومات واللذة من المذوقات تسامح (و) الواحد (العقلى كالعراء عن الفائدة والجرأة) على وزن الجرعة أى الشجاعة وقد يقال جرة ويجراءة بالالف (والهداية) أى الدلالة الى طريق يوصل الى المطلوب (واستطابة النفس) فى تشبيه وجود الشئ العديم النفع بعدمه) واعلم

فيما التشبيه بوجه حسى يتحقق فيهما بوجه عقلى ولا عكس ويحتمل كلام المصنف تقدير المضاف أى طرفا التشبيه بالوجه العقلى أعم من طرفى التشبيه بالوجه الحسى اذ كل ما يصلح طرفا الثانى يصلح طرفا للاول دون العكس وفى الكلام نظر اذ ما صح فيه التشبيه بالوجه الحسى يحتمل أن لا يكون فيه أمر عقلى له مزيد اختصاص بأحد الطرفين فيوجد التشبيه بالوجه الحسى دون العقلى كذا فى الاطول (قوله فان قيل الخ) وارد على أن الوجه قد يكون حسيا وكتب أيضا قوله فان قيل الخ حاصله قياس من الشكل الاول هكذا وجه الشبه مشترك وكل مشترك كلى ينتج وجه الشبه كلى فتؤخذ النتيجة صغرى لقوله والحسى ليس بكلى فيكون قياسا من الشكل الثانى هكذا وجه الشبه كلى ولا شئ من الحسى بكلى ثم تعكس الكبرى ليرتد الى الشكل الاول فيصير وجه الشبه كلى ولا شئ من الكلى بحسى ينتج وجه الشبه لا يكون حسيا اه سم هذا هو الانسب بعبارة المتن وان شئت جعلت السؤال قياسا من الشكل الثانى هكذا وجه الشبه مشترك ولا شئ من الحسى بمشترك ينتج لا شئ من وجه الشبه بحسى (قوله فهو كلى والحسى ليس بكلى) فيه تطويل ويكفى هو مشترك فيه والمشترك فيه ليس بحسى بل منافاة المشترك فيه للحسية أظهر من منافاة ما يجوز العقل فيه الاشتراك بالنظر الى مجرد مفهومه اه أطول (قوله فهو موجود فى المادة) أى الجسم (قوله قلنا) أى على وجه التسامح (قوله المراد) يعنى المراد المصطلح عليه فى لفظ الحسى اه أطول (قوله جزئياتها الحاصلة فى المواد) كالحمرة الجزئية الحاصلة فى خد زيد وأما الحمرة الكلية فغير مدركة بالحس لان الماهية من حيث هى أمر معقول كلى لا مدخل للحس فيه وانما يدركه العقل (قوله أو مركب) هو المعبر عنه فيما مر بالمنزل منزلة الواحد (قوله اما حسى أو عقلى) فهذه أربعة (قوله والثلاثة العقلية) أى الواحد العقلى والمركب العقلى والمتعدد العقلى والمراد العقلية الصرفة والا فوجه الشبه المركب من أشياء بعضها عقلى وبعضها حسى عقلى لان مجموع الحسى والعقلى من حيث هو مجموع لا يكون الا مدركا بالعقل ومع ذلك يجب أن يكون طرفاه حسيين كما صرح بذلك الفنرى نعم لا يرد وجه الشبه المتعدد الذى بعضه حسى وبعضه عقلى لادراج الشارح له فى الحسى فى قول المصنف والحسى طرفاه حسيان لا غير وان كان غير حسى بجميعه وغير عقلى بجميعه وبهذا التحرير يعلم ما فى كلام يس هنا من التخليط فافهم وكتب أيضا قوله والثلاثة العقلية أما الثلاثة الحسية والمختلف فطرفا كل من الاربعة لا يكونان الا حسيين وكذا وجه الشبه المركب من حسى وعقلى الذى هو أحد صور ما هو بمنزلة الواحد فانه عقلى وواجب حسية طرفيه كما فى الفنرى (قوله الواحد الحسى الخ) شروع فى تمثيل الاقسام الستة عشر بعد التحصيل بالتقسيم اه أطول (قوله فيما مر) أى فى تشبيهات مرت (قوله تسامح) وجهه أن الخفاء ليس بمسموع بل المسموع هو الصوت الخفى والطيب ليس بمشموم بل المشموم الرائحة واللذة ليست مذوقة بل المذوق الطعم فالوجه أن يجعل الخفاء بمعنى الخفى وأن تجعل اضافة الطيب الى الرائحة واللذة الى الطعم من اضافة الصفة الى الموصوف على أن الحق أنه لا تسامح بالنسبة الى الخفاء لان المراد به هنا ما يقابل الجهر فيكون مسموعا مثله كذا فى الفنرى ونظر سم فى قوله على أن الحق الخ بأن الظاهر أن الجهر أيضا صفة للصوت غير مسموعة وانما المسموع هو الصوت فيكون الخفاء مثله (قوله على وزن الجرعة) وقد تترك همزته فيقال جرة مثل كرة كما قالوا المراة مرة فنرى ويقال فيها الجراءة كالكراهة والجرائية كالكراهية والجراية بالياء على وزن الكراهة شاذ (قوله أى الشجاعة) لا فرق بين الشجاعة والجراءة فى اللغة والفرق بينهما بأعمية الجراءة لاختصاص الشجاعة بما صدر عن روية فتختص بالعقلاء انما هو عرف الحكماء كذا فى الاطول (قوله أى الدلالة الخ) وقالت المعتزلة هى الدلالة الموصلة (قوله واستطابة النفس) من الاضافة الى الفاعل يقال استطاب الشئ وجده طيبا اه أطول (قوله فى تشبيه وجود الشئ) هذا الظرف متعلق بالظرف المستقر الواقع خبرا عن الواحد العقلى اه أطول (قوله العديم) فعيل بمعنى مفعول من عدمه كعلمه أى فقده أو بمعنى الفاعل من عدم ككرم بمعنى انعدم والانعدام لحن فى اللغة من المتكلمين ولم يثبت فى اللغة انعدم

فيما طرفاه عقليان اذ الوجود والعدم من الامور العقلية (و) تشبيه (الرجل الشجاع بالاسد) فيما طرفاه حسيان (و) تشبيه (العلم بالنور) فيما المشبه عقلي والمشبه به حسي فبالعلم يوصل الى المطلوب ويفرق بين الحق والباطل كما أن بالنور يدرك المطلوب ويفصل بين الاشياء فوجه الشبه بينهما الهداية (و) تشبيه (العطر بخلق) شخص (كريم) فيما المشبه حسي والمشبه به عقلي ولا يخفى ما في هذا الكلام من اللف والنشر وما في وحدة بعض الامثلة من التسامح كالعراء عن الفائدة مثلا (والمركب الحسي) من وجه الشبه طرفاه اما مفردان أو مركبان أو أحدهما مفرد والآخر مركب ومعنى التركيب ههنا أن تقصد الى عدة أشياء مختلفة فتنتزع منها هيئة وتجعلها مشبها أو مشبها به ولهذا صرح صاحب المفتاح في تشبيه المركب بالمركب بان كلا من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة وكذا المراد بتركيب وجه الشبه ان تعمد الى عدة أوصاف لشئ واحد فتنتزع منها هيئة وليس المراد بالمركب ههنا ما يكون حقيقة مركبة من أجزاء مختلفة بدليل أنهم يجعلون المشبه والمشبه به في قولنا زيد كالاسد مفردين لا مركبين ووجه الشبه في قولنا زيد كعمرو في الانسانية واحدا لا منزلا منزلة الواحد فالمركب الحسي (فيما) أى في التشبيه الذي (طرفاه مفردان كما في قوله

وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى * كعنقود ملاحية) بضم الميم وتشديد اللام عنب أبيض في حبه طول وتخفيف اللام أكثر (حين نورا) أى تفتح نوره (من الهيئة) بيان لما في قوله كما في قوله (الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار المقادير في المرأى) وان كانت كبارا في الواقع حال كونها (على الكيفية المخصوصة)

وانما تكلم به المتكلمون والعديم تعارف في اللغة في الاحمق والنفع فاعل العديم أو نائبه اه أطول (قوله فيما طرفاه عقليان) هذا وما يأتي في الامثلة من نظائره اشارة لنكتة تعداد الامثلة (قوله والرجل الشجاع) نبه على معنى الجراءة فلذا لم يقل والرجل الجرىء كما هو الظاهر اه أطول (قوله ويفصل) أي يميز (قوله بخلق شخص كريم) حمل الشارح التركيب على الاضافي مع احتماله للوصفي لعدم احتياجه الى التجوز بخلاف حمله على الوصفي لانه حينئذ من باب عيشة راضية (قوله كالعراء عن الفائدة مثلا) أى واستطابة النفس لما فيه من شائبة التركيب اه مطول وفي دعوى التسامح مع قوله الآتي ان التقييد لا ينافي الافراد نظر قال السيرامي ولان المراد بالواحد ما لم يكن هيئة منتزعة من عدة أمور ولم يكن أمورا كل منها وجه الشبه لا ما ليس فيه تركيب أصلا اه سم (قوله والمركب الحسي الخ) المركب الحسي من وجه الشبه لا يكون طرفاه الا حسيين فلا ينقسم باعتبار حسية الطرفين وعقليتهما واختلافهما لكن ينقسم باعتبار افراد الطرف وتركه ولم يشر الى تقسيم الطرف الى المركب والمفرد والمختلف لانه يحصل في ضمن تقسيم الوجه باعتباره ولم يكتف بذلك في تقسيم الطرف الى الحسي والعقلي والمختلف تنبيها على أن الطرف أيضا مقصود بالبحث كالوجه وليس أحدهما تبعا للآخر وفي الشرح انما قسم وجه الشبه المركب هذا التقسيم أى التقسيم باعتبار الافراد والتركيب دون وجه الشبه الواحد لان معنى تركيب وجه الشبه أن يكون هيئة منتزعة من أشياء يشترك في تلك الهيئة هيئتان منتزعتان كذلك بان يعمهما تلك الهيئة وهما الطرفان المركبان فلا يمكن تشبيه المركبين الا بالاشتراك في مركب يعمهما فلا يمكن أن يكون طرفا وجه الشبه الواحد مركبين أو مختلفين هذا تنقيح كلامه ولا بد من بيان أنه لا يجرى هذا التقسيم في وجه الشبه المتعدد حتى يتم وجه التخصيص على أنه يمكن أن يكون تشبيه الهيئتين المنتزعتين في غير الهيئة من كونهما محبوبتين أو مرغوبتين أو مكروهتين الى غير ذلك فيصح أن يكون الواحد من وجه الشبه طرفاه مفردان ومركبان ومختلفان اه أطول ملخصا (قوله ههنا) أى في الطرفين اذا كان وجه الشبه مركبا اه يس (قوله أن تقصد الخ) أى فالمراد به هنا أحد قسمي ما هو بمنزلة المفرد وهو الذي تركيبه اعتباري (قوله ههنا) أى في الطرفين والوجه اه يس (قوله في الانسانية) انظر ما لو عبر عن معنى الانسانية بلفظين كأن يقال زيد كعمرو في الحيوانية والناطقية ويقصد اشتراكهما في المجموع هل يكون الوجه من المركب المنزل منزلة الواحد أو من الواحد الاظهر الثاني (قوله لاح) هو كالاح بمعنى بدا والصبح ضوء الصباح وهو حمرة الشمس في سواد الليل والثريا تصغير ثروى مؤنث ثروان كسكرى مؤنث سكران للمرأة المتمولة سمى بتصغيرها النجم لكثرة كواكبه مع ضيق المحل اه أطول (قوله كما ترى) الكاف في مثله ليست للتشبيه بل لمجرد التقييد والمراد أن اتصاف الثريا بمشابهة العنقود أمر جلي لا خفاء فيه ولو كان قوله كما ترى متأخرا عن قوله كعنقود ملاحية لكان أظهر في افادة المعنى وفي اعراب كما ترى وجوه أقربها أنه في موضع المصدر أى ظهر ظهورا مثل ما تراه اه فنرى وفي الحفيد أن الكاف بمعنى على والظرف صفة أو حال من الثريا يعني أن مشابهة الثريا بالعنقود على تقدير الحالة المرئية وباعتبارها الا انها في نفس الامر كواكب كبار فلا تثبت المناسبة بينهما الا على ما ذكرنا (قوله كعنقود ملاحية) الاضافة للبيان (قوله من تقارن) ابتدائية (قوله الصور البيض الخ) هي النجوم المتعددة في الثريا أو أفراد النور المتعددة في العنقود (قوله المستديرة) انظر هل الواقع استدارة صور النور (قوله في المرأى) أخذه من قول الشاعر كما ترى وهو قيد للتقارن لانه لا تقارن في الحقيقة والبياض لانه لا لون في الملكيات أو لا علم بلونها والصغر اذ هي في الواقع كبار فما يشعر به قول الشارح وان كانت كبارا في الواقع من تعلقه بالصغار تخصيص بلا مخصص كذا في

أى لاىجتمعة اجتماع التضام والتلاصق ولا شديدة الافتراق منضمة (الى المقدار المخصوص) من الطول والعرض فقد نظر

الى عدة أشياء وقصد الى هيئة حاصلة منها والطرفان مفردان لان المشبه هو الثريا والمشبه به هو العنقود مقيدا بكونه عنقود الملاحية فى حال اخراج النور والتقييد لا ينافى الافراد كما سيجىء ان شاء الله تعالى (وفيما) أى والمركب الحسى فى التشبيه الذى (طرفاه مركبان كما فى قول بشار كأن مثار النقع) من أثار الغبار أى هيجه (فوق رؤسنا

* وأسيافنا ليل تهاوى كواكبه) *

أى يتساقط بعضها اثر بعض والاصل تتهاوى حذفت احدى التاءين (من الهيئة الحاصلة من هوى) بفتح الهاء أى سقوط (أجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة فى جوانب شئ مظلم) فوجه التشبيه مركب كما ترى وكذا الطرفان لانه لم يقصد تشبيه الليل بالنقع والكواكب بالسيوف بل عمد الى تشبيه هيئة السيوف وقد سلت من أغمادها وهى تعلو وترسب وتجىء وتذهب وتضطرب اضطرابا شديدا وتتحرك بسرعة الى جهات مختلفة وعلى أحوال تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض مع التلاقى والتداخل والتصادم والتلاحق [illegible] وكذا فى جانب المشبه به [illegible] الكواكب فى [illegible] خلا [illegible]

[illegible] (فيما طرفاه مختلفان) أى أحدهما مفرد والآخر مركب (كما مر فى تشبيه الشقيق) المراد [illegible] الهيئة الحاصلة من نشر أجرام حمر مبسوطة على رؤس أجرام خضر مستطيلة

الاطول (قوله أى لاىجتمعة الخ) عبارة الاطول على الكيفية المخصوصة من كون البياض على نسبة معينة واحدة بين الاجزاء وكذا الاستدارة والصغر والتقارن ثم قال وجعل الكيفية المخصوصة نفيا للتلاصق والتضام ولشدة الافتراق كما ذكره الشارح نقلا عن الشيخ وتبعه المحقق الشريف فى شرح المفتاح مشتمل على لغو اذ لا تنطوى شدة الافتراق تحت التقارن عرفا اه (قوله منضمة الى المقدار المخصوص) فيه اشعار بأن قوله الى المقدار المخصوص حال من الكيفية ولا يلزم الحال من الحال لان الكيفية فى الجملة الظرفية مفعول بالواسطة فيصح نصب الحال عنه ويصح جعله حالا من التقارن كذا فى الاطول قال يس وما اقتضاه كلامه من أن الحال لا تأتى من الحال صحيح كما هو مقتضى متن الكافية وكذا لا تأتى من التمييز ولا من المفعول المطلق نعم تأتى من المفعول معه كما فى المتوسط اه (قوله فى حال اخراج النور) قال فى الاطول أقول بعد تحقيق المركب دخول حين النور فى المشبه به أيضا لا يوجب التركيب اذ لا معنى للتركيب الا انتزاع الهيئة من عدة أمور (قوله والتقييد لا ينافى الافراد) أى لكن لما كانت تلك المقيدات لها وضع مخصوص ولون مخصوص ومقدار مخصوص وكل منها كالمستقل عن الآخر تأتى اعتبار هيئة مأخوذة من تلك الاجرام (قوله أى والمركب الحسى) أى الوجه المركب الخ (قوله كأن) ان جعل كأن للتشبيه لم يكن المحذوف من أركان التشبيه الا الوجه وان جعل للظن كان أداة التشبيه أيضا محذوفة ويكون كقولك أظن زيدا أسدا فيكون أبلغ وهكذا كل تشبيه مشتمل على كأن اه أطول (قوله مثار النقع) اسم مفعول والاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف وجعلها فى الاطول بيانية (قوله وأسيافنا) بالنصب عطفا على المثار بواو المقارنة كما فى كل رجل وضيعته وهذا معنى قول الشيخ ان أسيافنا فى حكم الصلة للمثار لئلا يقع فى التشبيه تفرق يعنى أنه متصل بالمثار ومنضم معه ومن تتمته وليس مستقلا فى الملاحظة وذلك الاتصال نشأ من المقارنة المستفادة من العاطف اه أطول (قوله تهاوى كواكبه) أى طائفة بعد طائفة لا واحدا بعد واحد كما فى الاطول (قوله والاصل تتهاوى) وجعله ماضيا لم يؤنث لجواز ترك تأنيث المسند الى ظاهر الجمع الغير السالم يخل بلطائف كاستحضار الصورة العجيبة المستفادة من جعل الماضى فى معرض الحال وكالاستمرار التجددى قال فى الاطول وأيضا صيغة الماضى تفيد وصف الليل بالخلو عن الكواكب فيلزم تشبيه مثار النقع والسيوف بالليل الخالى عن الكواكب بخلاف ليل تتهاوى فانه يفيد وصفه بكونه ذا كواكب تسقط بالتدريج المنطبق على وجود الليل كما يحكم بذلك الذوق الصائب (قوله حذفت احدى التاءين) وهل المحذوفة الاولى أو الثانية خلاف (قوله بفتح الهاء) أى وكسر الواو وتشديد الياء قال الفنرى وأما بضم الهاء فهو بمعنى الصعود وفى الاطول ما يخالف ذلك فراجعه (قوله مستطيلة) حقيقة فى السيوف وتخييلا فى النجوم فانه يتخيل فيها الاستطالة عند هويها (قوله فى جوانب الخ) فالسيوف فى ظلمة الغبار والكواكب فى ظلمة الليل (قوله تشبيه الليل الخ) فيه قلب وحقه أن يقول تشبيه النقع بالليل والسيوف بالكواكب (قوله بل عمد الى تشبيه هيئة السيوف الخ) كلامه يعطى أن التشبيه بين هيئة السيوف وهيئة الكواكب من غير اعتبار النقع والليل وصريح البيت خلافه ويمكن دفع المنافاة بأن المراد تشبيه الهيئة المشتملة على السيوف الخ وقوله وكذا فى جانب المشبه به فان للكواكب أى التى اشتملت عليها هيئة المشبه به (قوله وترسب) أى تسفل (قوله وعلى أحوال) الى قوله والانخفاض لم يظهر له كبير فائدة بعد قوله وهى تعلو وترسب الى قوله مختلفة فتأمل (قوله تنقسم بين) أى أقساما دائرة بين الاعوجاج والاستقامة ولعل المراد بالاعوجاج الذهاب يمنة ويسرة وخلفا وبالاستقامة الذهاب أماما (قوله والارتفاع والانخفاض) هما لدخولهما فى حيز التحرك بسرعة يفيدان ما لا يفيده قوله تعلو وترسب اه سم (قوله وكذا فى جانب المشبه به) أى مثل ما ذكر يقال فى جانب المشبه به فى الجملة فلا يرد أن مما ذكر ما لا يجىء فى جانبه كالارتفاع (قوله مبسوطة الخ)

المراد ما في أجزائه اتساع فهو غير المنشور مع عدم الاتساع كالخيط فلذا ذكر مبسوطة مع قوله تنشر أجرام اهـ يس (قوله فالمشبه مفرد) قال في الاطول وههنا بحث وهو أنه يظهر أن المقصود بالتشبيه الشقيق لا الهيئة الحاصلة من نشر أوراق الشقيق المحمرة على ساقاته الخضر بل الظاهر من قوله اذا تصوب أو تصعد أن النظر في المشبه والمشبه به الى الحركات أيضا اهـ قال يس ويمكن أن يقال ان ذلك النظر حاصل مع كونه من تشبيه المفرد المقيد فتأمله اهـ (قوله على ما يجيء) أي في تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين (قوله ما يجيء في الهيات) من مجيء العام في الخاص كما يقال الحيوان يجيء في الانسان فلا ينافي أن وجه الشبه نفس الهيئة كما صرح به الشارح ودل عليه بيان المصنف الموصول في الموضعين بالهيئة كذا في يس (قوله التي تقع عليها الحركة) أي هيئة الجسم عند حركته وحاصله أن وجه الشبه هو الهيئة الحاصلة للجسم بسبب حركته وهي قسمان هيئة حاصلة بسبب الحركة فقط كما في حركة المصحف فانه لم يعتبر معها شيء من صفات المصحف وهيئة حاصلة بسبب الحركة وما قرن بها من صفات الجسم كالشكل واللون كما في المرآة في يد الاشل فقول الشارح من الاستدارة والاستقامة بيان للهيئة في القسم الثاني وقد جعله المصنف من أوصاف الجسم فالاولى حذفه ليعم القسمين سيرامي اهـ سم وكتب أيضا قوله التي تقع عليها الحركة أي توجد معها أعم من أن تكون هيئة مجرد الحركات أو هيئة الحركات وغيرها فيشمل القسمين اهـ سم ومنهم من جعل في العبارة قلبا والاصل التي تقع على الحركة فهي العارضة للحركة مع غيرها في الوجه الاول وللحركة وحدها في الثاني واليه أشار في الاطول (قوله من الاستدارة الى آخره) بيان للهيئة (قوله ويعتبر فيها تركيب) أي من الحركة وأوصاف الجسم كما في الوجه الاول أو من الحركات مختلفة كما في الثاني اهـ يس (قوله أحدهما أن يقرن الخ) لابد أن يقدر المصدر الغير الصريح المتولد من أن المصدر بمعنى اسم الفاعل ليصح حمله على المبتدا الذي هو عبارة عن وجه الشبه وهذا التقدير لازم في عبارة الشيخ أيضا لكن لزومه في الموضعين انما هو اذا جعلنا قوله على وجهين بمعنى على نوعين وان كلا منهما قسم من الهيئة نفسها أما اذا كان بمعنى أنه مشتمل على صنفين فلا لزوم لان كلا من الاقتران والتجرد صفة للهيات اهـ فنرى (قوله أن يقرن) أي يوصل والمراد أن يقرن في اعتبار العقل وتركيبه اهـ أطول (قوله والاوضح الخ) وجه الاوضحية أن المجعول وجه الشبه هو الهيئة وتنقسم الى الهيئة المقرونة بالحركة وبغيرها والى هيئة الحركة المجردة وعبارة أسرار البلاغة أظهر في ذلك من عبارة المصنف كذا في الحفيد على المطول ويس وغيرهما وعبارة الاطول عقب نقله عبارة الاسرار فجعل الشيخ الهيات ظرف التشبيه لا وجه الشبه المركب وجعل الهيئة المقصودة بالتشبيه على وجهين لا ما يجيء في الهيات التي تقع عليها الحركة فبرئ كلامه عن شائبة اضطراب ولم يحتج الى تكلف اهـ (قوله عما يزداد) أي من الاحوال التي يزداد الخ وليست ما عبارة عن وجه الشبه حتى يلزم فيه ما لزم في عبارة المصنف اهـ فنرى (قوله والهيئة المقصودة) أي المعتبرة وجه الشبه وكتب أيضا ما نصه أي الهيئة الحركية ولو مع غيرها (قوله كما في قوله) أي كوجه الشبه في قوله (قوله في كف الاشل) أي الرجل الاشل والشلل اليبس في اليد أو ذهابها والمراد ههنا المرتعش لان عديم اليد أو يابسها لا يكون في كفه مرآة وقد صرح به السيد في شرحه للمفتاح اهـ أطول ولان المرآة انما تؤدي الهيئة المقصودة في كف المرتعش اهـ فنرى (قوله مع الاشراق) الظاهر أن يضم اليه تموجه فيقول وتموجه الا أنه أخره عن قوله والحركة السريعة المتصلة لانه مسبب عنها اهـ أطول (قوله مع تموج الاشراق) التموج اضطراب موج البحر وأراد به الاضطراب مجازا وفي كلامه وضع الظاهر موضع المضمر والظرف حال من الحركة أي كائنة زمن تموجه اهـ من الاطول والفنرى (قوله حتى يرى الشعاع) بالضم الذي تراه من الشمس كالحبال مقبلا عليك اذا نظرت اليها أو الذي تراه ممتدا كالرماح بعيد الطلوع وما أشبهه اهـ أطول (قوله كأنه يهم) كيهتم وقوله أن ينبسط أي يريد الانبساط (قوله حتى يفيض) بفتح الياء أي يسيل

فالمشبه مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب وهو ظاهر وعكسه تشبيه نهار مشمس شابه زهر الربا بليل مقمر على ما سيجيء ان شاء الله تعالى (ومن بديع المركب الحسي ما) أي وجه الشبه الذي (يجيء في الهيات التي تقع عليها الحركة) أي يكون وجه الشبه الهيئة التي تقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرهما ويعتبر فيها تركيب (ويكون) ما يجيء في تلك الهيات (على وجهين أحدهما أن يقرن بالحركة غيرها من أوصاف الجسم كالشكل واللون) والاوضح عبارة أسرار البلاغة حيث قال اعلم مما يزداد به التشبيه دقة وسحرا أن يجيء في الهيات التي تقع عليها الحركة والهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين أحدهما أن تقترن بغيرها من الاوصاف والثاني أن تجرد هيئة الحركة حتى لا يراد غيرها فالاول (كما في قوله * والشمس كالمرآة في كف الاشل * من الهيئة) بيان لما في كما في قوله (الحاصلة من الاستدارة مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة مع تموج الاشراق حتى يرى الشعاع كأنه يهم أن ينبسط حتى يفيض من جوانب الدائرة (ثم يبدو له)

وبضمها أى يخرج كما فى فاذا أفضتم من عرفات (قوله يقال بداله اذا ندم) ومصدره محدود يقال بداله بداء وقوله والمعنى ظهر له رأى غير الاول اشارة الى أن فاعل بدا ضمير راجع الى الرائى المعلوم بدلالة المقام اه فنرى (قوله فان الشمس الخ) تعليل لمعنى الكلام أى شبه الشمس بالمرآة فيما ذكر من الهيئة لان الشمس الخ اه فنرى (قوله ليتبين) أى ليعلم (قوله وجدها الخ) أى لانه يجدها شديدة الاضطراب والتحرك وشكلها استدارة وشعاعها كأنه يفيض الى جوانب الدائرة حتى اذا كاد أن يتعدى تلك الجوانب رجع الى وسط الدائرة رجوعا وذهابا خياليا بل وذلك الاضطراب والتحرك خيالى أيضا لان حركة الشمس ليست على الاضطراب اه قال فى الاطول وهذه الهيئة انما تظهر فى الشمس بعد تحديد النظر اليها ليتبين جرمها بخلاف المرآة فانها يؤديها بادئ النظر اليها فلذا جعلت مشبها بها الشمس (قوله وبعضه الى السفل) قال فى الاطول أو يتحرك تارة الى اليمين وتارة الى الشمال مثلا اه (قوله ليتحقق التركيب) قضيته توقف التركيب على جميع تلك الحركات وفيه نظر فانه يتحقق بمطلق تعدد كذا فى يس (قوله وهو الحركة) أى بدون اختلاط واختلاف جهات (قوله بحذف الهمزة) أى بعد قلبها الانكسار ماقبلها كما قلب فى بادئ النظر لذلك كما ذكر فى التفسير اه أطول (قوله فانطباقا مرة الخ) وذلك عند جمع طرفيه لقلب الورقة المقروء احدى صفحتيها ليقرأ ما فى الصفحة الاخرى مع التى يليها وينفتح انفتاحا مرة أخرى وذلك عند قراءة ما فى الصفحة الاخرى من تلك الورقة بعد قلبها وكثيرا ما تكون هذه الهيئة اذا كان المصحف خفيفا يسهل جمع طرفيه وتفريقهما وأما ان كان ثقيلا فالغالب انه ليس فيه الا انفتاح أولا وانطباق آخرا وانما يوجد فى اثناء القراءة قلب الورقات والمقصود فى التشبيه هو الاول لان تكرر ما يعنى بالانطباق والانفتاح فى البرق هو الموجود فيه كثيرا وكتب أيضا قوله فانطباقا مرة وانفتاحا الفاء للسببية كأنه جواب لسائل عن وجه الشبه بين المصحف والبرق اه فنرى قال فى العروس ولك أن تقول الوجه هنا واحد وهو اختلاف الحركة لا مجموع الحركات المتعددة (قوله لان المصحف يتحرك) أى طرفاه فى حالتى الانطباق الخ ووجه الشبه هيئة هذه الحركات مع تكررها وهى فى المصحف حسية حقيقة وفى البرق تخيلية وذلك لان الواقع فيه ظهور بالوجود وخفاء بالانعدام فاذا وجد تخيل أن اشراقه لانفتاح أظهر باطنه واذا انعدم تخيل أن ثم باطنا خفى بالانطباق كما فى المصحف (قوله فى كل حالة الى الجهة) ففى حالة الانطباق الى جهة العلو وفى حالة الانفتاح الى جهة السفل لكن يتحرك فى كل من الحالتين باعتبار اليمين والشمال الى جهتين ففى حالة الانطباق الطرف الايمن الى جهة الايسر والطرف الايسر الى جهة الايمن وفى حالة الانفتاح الطرف الايمن الى اليمين والايسر الى الشمال فمن جعل فى كل حالة جهة واحدة كالشارح اعتبر العلو والسفل ومن جعل فى كل حالة جهتين اعتبر اليمين والشمال (قوله وقد يقع التركيب) أى التركيب فى الطرف كان أو فى الوجه والاشبه أن تجعل اللام للعهد اشارة الى التركيب البديع ويؤيده كلام الايضاح قاله فى الاطول وقال فى العروس يعنى أن الوجه قد يكون حسيا مركبا من هيئة السكون ثم قال بقى أنه يقال كون الاقعاء هيئة سكون فيه نظر لان الحركة الكون فى الحيز بعد السكون فى غيره والجلوس كذلك ثم دوامه سكون اه (قوله فى هيئة السكون) أى وحده كما فى البيت أو مع اعتبار غير السكون معه على قياس ما تقدم فى الحركة كما فى قوله فى صفة مصلوب

كأنه عاشق قد مد صفحته ... يوم الوداع الى توديع مرتحل

فقد اعتبر هيئة سكون عنقه وصفحته فى حال امتدادها واعتبر مع ذلك السكون صفة اصفرار الوجه بالموت لان تلك الهيئة موجودة فى العاشق المادّ عنقه وصفحته لوداع المعشوق اه عق (قوله كما فى قوله) أى كتركيب فى قوله وهذا هو الموجود دون قول الشارح كما أى كوجه الشبه الذى فى قوله بشاهد سوق التركيب وبيان المصنف الكلمة ما بأنه ذكر فى بيانه تركيب المشبه لا وجه الشبه اذ الاقعاء والهيئة الحاصلة من وقع كل عضو من الكلب فى اقعائه هى المشبه والهيئة الحاصلة من جلوس البدوى

يقال بداله اذا ندم والمعنى ظهر له رأى غير الاول (فيرجع من الانبساط الذى بداله (الى الانقباض) كأنه يرجع من الجوانب الى الوسط فان الشمس اذا أحد الانسان النظر اليها ليتبين جرمها وجدها مؤدية لهذه الهيئة وكذلك المرآة فى كف الاشل (و) الوجه (الثانى أن تجرد الحركة (عن غيرها) من الاوصاف (فهناك أيضا) يعنى كما لا بد فى الاول من أن يقترن بالحركة غيرها من الاوصاف وكذا فى الثانى (لا بد من اختلاط حركات كثيرة للجسم (الى جهات مختلفة) له كأن يتحرك بعضه الى اليمين وبعضه الى الشمال وبعضه الى العلو وبعضه الى السفل ليتحقق التركيب والا لكان وجه الشبه مفردا وهو الحركة (فحركة الرحى والسهم لا تركيب فيها) لاتحادها (بخلاف حركة المصحف فى قوله * وكأن البرق مصحف قار) بحذف الهمزة أى قارئ (فانطباقا مرة وانفتاحا) أى فينطبق انطباقا مرة وينفتح انفتاحا أخرى فان فيه تركيبا لان المصحف يتحرك فى حالتى الانطباق والانفتاح الى جهتين فى كل منهما الى جهة (وقد يقع التركيب فى هيئة السكون كما فى قوله فى صفة كلب يقعى) أى يجلس على اليته

المصطلى وموقع كل عضو منه فى جلوس المشبه به اه أطول ثم قال من الهيئة أى من تركيب الهيئة الخ
ثم قال أى ومن تركيب الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو من البدوى المصطلى فى جلوسه ومن تركيب
القدر المشترك بين الهيئتين (قوله جلوس البدوى) منصوب بنقعى كقعدت جلوسا أو بمحذوف أى
يجلس جلوسا اه يس (قوله البدوى) خصه بالذكر لكثرة ذلك منه (قوله من اصطلى بالنار) أى استدفأ
بها (قوله من موقع) أى وقوع اه أطول (قوله وكذلك صورة جلوس الخ) أى التى هى المشبه به (قوله
كحرمان الانتفاع، من اضافة المصدر الى مفعوله وكتب أيضا قوله كحرمان الانتفاع مصدر حرمه الشئ
كعلمه وضربه منعه الشئ فاضافته الى الانتفاع من اضافة المصدر الى مفعوله الثانى اه أطول (قوله
مثل الذين الخ) المثل القصة العجيبة (قوله ثم لم يحملوها) أى لم يعملوا بما فيها فعبر عن عدم العمل بعدم الحمل
لان حملهم كلا حمل (قوله فانه) أى وجه الشبه الذى هو حرمان الانتفاع أمر عقلى الخ (قوله أوعية
العلوم) أى وهى شئ مخصوص أيضا (قوله وان الحمار جاهل بما فيها) أراد بجهل الحمار عدم انتفاعه
لان الجهل يستلزم عدم الانتفاع فذكر الملزوم وأراد اللازم وهو المعنى فى جانب المشبه أيضا وبهذا يندفع
ما يقال ان الذين حملوا التوراة عالمون بما فيها فكيف يستقيم قوله وكذا الخ اه فنرى وقوله أراد بجهل
الحمار عدم انتفاعه أى لان الجهل عدم العلم عما من شأنه أن يعلم فلا يتصف به الحمار ونحوه (قوله وكذا
فى جانب المشبه) الذى هو اليهود فانه روعى منهم فعل مخصوص هو الحمل وأن يكون المحمول أوعية العلم
وأنهم جاهلون بما فيها أى غير عالمين به علما نافعا ومن المعلوم أن الطرفين مركبان لان المثل اما بمعنى القصة
أو الصفة والمراد هنا تشبيه القصة أو الصفة المركبة بأخرى مثلها فى التركيب ومن البين أن الطرفين اذا
كان فيهما تركيب جاء وجه الشبه مركبا مرعيا فيه ما يشير الى ما اعتبر فى الطرفين فأخذ من الطرفين
ما يجمع بينهما ويحمل اليهود لما كان معنويا واعتبر فى حمل الحمار الحمل الفعلى وجب أن يكون وجه الشبه
معنويا جامعا للطرفين فأخذ حرمان الانتفاع الذى اشترك فيه الطرفان لاقتضاء عدم العلم وجوده فيهما
وكون ما حرم الانتفاع به أبلغ نافع لاقتضاء وجوده فيهما كون المحمول فيهما أوعية العلم وكون من حرم
الانتفاع تحمل التعب فى استصحاب ما حرم الانتفاع به لاقتضاء وجوده فيهما كون المحمول غير خفيف
ويجب أن يؤخذ التعب عقليا بمعنى مطلق المشقة فالطرفان ان اعتبر كونهما صفتين أو قصتين لم يخل عن
اعتبار العقلية فيهما ويمكن أن يراد بالطرفين الحمار واليهود موصوفا كل بصفة مخصوصة فيدعى حسية
الطرفين فذكر المثل للتأكيد ولا يخلو عن بعد اه ع ق (قوله واعلم الخ) أشار به الى أن وجه الشبه قد
يقتضى تمام التشبيه أو حسنه انتزاعه من مجموع أشياء بحيث يكون هيئة منتزعة روعى فيها جميع تلك
الاشياء فيقع الخطأ بانتزاعها من أقل من مجموع تلك الاشياء وكتب أيضا قوله واعلم أنه قد ينتزع من متعدد
أى يجعل المتعدد منتزعا منه سواء كان المنتزع طرفا أو وجه شبه فلا ضمير فى ينتزع وجعل الشارح فيه
ضمير وجه الشبه ويؤيده الضمير فى قوله فيقع الخطأ لوجوب انتزاعه من أكثر ونحن نجعل الضمير للمنتزع
المفهوم من الفعل هذا والمقصود الفرق بين وجه التشبيه المركب والمتعدد بأنه فى الاول لا يمكن اسقاط شئ
من متعدد بخلاف الثانى فانه لا يخل بالتشبيه الاكتفاء بالبعض منه وهذا أنسب مما يستفاد من
الايضاح أن المقصود الفرق بين التشبيه المركب والتشبيهات المجتمعة بأنه يمكن الاسقاط فى الثانى دون
الاول فانه لو حذف شئ من التشبيهات المجتمعة لم يتطرق خلل بالتشبيهات الباقية وان اختل الغرض من
الكلام كما فى زيد كالماء يصفو ويكدر فانه لو حذف يكدر كان تشبيه زيد بالماء الصافى بحاله وان اختل
الغرض من الكلام وهو وصف زيد بالتغير بخلاف التشبيه المركب فانه لو حذف شئ مما يؤخذ منه المركب
لم يبق التشبيه بحاله كذا فى الاطول وما يستفاد من الايضاح هو ما يأتى فى قول الشارح وهذا بخلاف
التشبيهات المجتمعة الخ وكتب أيضا قوله قد ينتزع أى ينتزعه المتكلم أو السامع وقوله من متعدد أى والحال
أنه لا يكفى انتزاعه من ذلك المتعدد فقط فى حصول الغرض الذى ينبغى أن يراد ان كان المقتصر المتكلم أو

(جلوس البدوى المصطلى) من اصطلى بالنار (من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو منه) أى الكلب (فى اقعائه) فانه يكون لكل عضو منه فى الاقعاء موقع خاص وللمجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع وكذلك صورة جلوس البدوى عند الاصطلاء بالنار الموقدة على الارض (و) المركب (العقلى) من وجه الشبه (كحرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع تحمل التعب فى استصحابه فى قوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفارا) جمع سفر بكسر السين وهو الكتاب فانه أمر عقلى منتزع من عدة أمور لانه روعى من الحمار فعل مخصوص هو الحمل وأن يكون المحمول أوعية العلوم وأن الحمار جاهل بما فيها وكذا فى جانب المشبه (واعلم أنه قد ينتزع) وجه الشبه (من متعدد فيقع الخطأ لوجوب انتزاعه من أكثر) من ذلك المتعدد (كما اذا انتزع) وجه الشبه (من الشطر الاول من قوله

أبرقت قوما عطاشا) فى الاساس أبرقت لى فلانة اذا تحسنت لك وتعرضت فالكلام ههنا على حذف الجار وايصال الفعل أى أبرقت

(غمامة * فلما رأوها أقشعت وتجلت) أى تفرقت وانكشفت فانتزاع وجه الشبه من مجرد قوله

قوم عطاش جمع عطشان كما أبرقت قوما عطاشا غمامة خطأ (لوجوب انتزاعه من الجميع) أعنى جميع البيت (فان المراد التشبيه) أى تشبيه الحالة المذكورة فى الابيات السابقة بحالة ظهور غمامة للقوم العطاش ثم تفرقها وانكشافها وبقائهم متحيرين (باتصال) أى باعتبار اتصال فالباء ههنا مثلها فى قولهم التشبيه بالوجه العقلى اذ الامر المشترك فيه هو اتصال (ابتداء مطمع بانتهاء مؤيس) وهذا بخلاف التشبيهات المجتمعة كما فى قولنا زيد كالاسد والسيف والبحر فان القصد فيها الى التشبيه بكل واحد من الامور على حدة حتى لو حذف ذكر البعض لم يتغير حال الباقى فى افادة معناه بخلاف المركب فان المقصود منه يختل باسقاط بعض الامور (والمتعدد الحسى كاللون والطعم والرائحة فى تشبيه فاكهة بأخرى و) المتعدد (العقلى كحدة النظر وكمال الحذر واخفاء السفاد) أى نزو الذكر على الانثى (فى تشبيه طائر بالغراب و) المتعدد (المختلف) الذى بعضه حسى وبعضه عقلى (كحسن الطلعة) الذى هو حسى

(ونباهة الشأن) أى شرفه واشتهاره الذى هو عقلى (فى تشبيه انسان بالشمس) ففى المتعدد يقصد اشتراك الطرفين فى كل من كالاشتراك الامور المذكورة ولا يعمد الى انتزاع هيئة منها تشترك هى فيها (واعلم أنه) الضمير للشأن (قد ينتزع الشبه) أى التماثل يقال بينهما شبه بالتحريك أى تشابه والمراد ههنا ما به التشابه أعنى وجه الشبه (من نفس التضاد لاشتراك الضدين فيه) أى فى التضاد لكون كل منهما مضادا للآخر

الذى أريد ان كان السامع لاعتقاده الانتزاع من اء قل (قوله كما) مصدرية (قوله أبرقت لى فلانة الخ) ويقال أيضا أبرقت السماء أى صارت ذا برق نقله فى الاطول (قوله وتعرضت) أى ظهرت (قوله فالكلام ههنا الخ) جعل فى الاطول نصب قوما لتضمين معنى الاطماع ثم قال وأما ما ذكره الشارح أن فى الاساس أبرقت لى فلانة الخ ففيه أن الحذف والايصال سماعى لا يتجه بناء الكلام عليه مالم يثبت السماع وان أبرقت لى لتضمين الابراق معنى التعرض كما يفيده قوله وتعرضت واكتفاء الصحاح والقاموس فى تفسير أبرقت بتزينت ولا يصح الحذف والايصال فيما يحتاج للتضمين لان الجار قرينة التضمين وحذفه اخلال بالقرينة فتأمل (قوله وايصال الفعل) أى بنفسه الى المفعول (قوله فلما رأوها) لا بد ههنا من تجريد لما عن معنى السببية وجعله لمجرد الظرفية اه أطول (قوله أقشعت) الفعل لازم وهمزته للصيرورة أى صارت منقشعة والفعل المتعدى قشع يقال قشعت الريح السحاب فهو نظير كبه فأكب (قوله أى تفرقت وانكشفت) فيه لف ونشر مرتب (قوله فانتزاع وجه الشبه الخ) وكذا جعل المشبه به مجرد ذلك اه أطول (قوله الحالة المذكورة) وهى كون الشاعر أو من هو فى وصفه ظهر له شئ وهو فى غاية الحاجة الى ما فيه وبنفس ظهور ذلك الشئ انعدم وذهب ذهابا أوجب الاياس مما رجا منه اه ع ق (قوله فالباء ههنا مثلها الخ) أى فى الدخول على وجه التشبيه وهى للآلة ويصح أن تكون بمعنى فى كما فى الاطول وكتب أيضا ما نصه أى وليست صلة التشبيه (قوله بالوجه العقلى) أى بسبب اعتبار الوجه العقلى (قوله ابتداء مطمع) بالتركيب الوصفى فالابتداء ظهور الغمامة والانتهاء تفرقها وانكشافها أو بالتركيب الاضافى فيراد بالمطمع ظهور الغمامة وبابتدائه أوله وبالمؤيس تفرقها وبانتهائه تمام ذلك واتصال الابتداء بالانتهاء اشارة الى السرعة وقصر ما بينهما اه يس (قوله وهذا) أى التشبيه المركب المذكور (قوله بخلاف المركب) أى التشبيه المركب وأعاده لاجل قوله فان المقصود الخ (قوله فى تشبيه فاكهة بأخرى) كتشبيه التفاح الحامض بالسفرجل فى اللون والطعم والرائحة وكتب أيضا قوله فاكهة هى الثمر كله على الاصح ومنهم من أخرج منها التمر والعنب والرمان مستدلا بقوله تعالى فيهما فاكهة ونخل ورمان ودليله لا يثبت تمام دعواه مع أنه جعل علماء التفسير عطف النخل والرمان من قبيل عطف جبريل على الملائكة اه أطول (قوله فى تشبيه طائر بالغراب) انما قال طائر لان الانسان أخفى منه سفادا كذا قيل وفيه بعد لان الانسان قد يرى فى تلك الحالة والغراب قيل انه لم ير عليها قط حتى قيل انه لا سفاد له معتاد وانما له ادخال منقره فى منقر الانثى وأما حدة نظر الغراب فانه يرى تحرك أى طرف من الانسان ولو كان بغاية السرعة وكمال حذره مشهور حتى يقال ان الغراب قال لابنه اذا رأيت انسانا أهوى الى الارض فطر اذ لعله يأخذ حجرا فيضربك به فقال له ابنه بل أطير اذا رأيته مقبلا اذ ربما يكون أتى بالحجر معه وهذا من مبالغة الناس فى وصفه بالحذر اه ع ق (قوله كحسن الطلعة) أى الوجه اه أطول وتقدم أن الحسن مأخوذ من مجموع الشكل واللون وهما حسيان (قوله ونباهة الشأن) مصدر نبه مثلثة رواه ابن طريف اه أطول (قوله أى شرفه واشتهاره) مجموعهما تفسير نباهة على ما استوجهه سم (قوله يقال بينهما شبه بالتحريك الخ) وأما الشبه كالعلم فهو والشبيه أى المثيل ومقتضاه أن الشبه بالتحريك لا يكون بمعنى الشبيه وهو خلاف تصريح القاموس والصحاح كذا فى الاطول (قوله من نفس التضاد) أى بجعل التضاد وسيلة لجعل الشئ وجه شبه لا أنه يعتبر ما يتعلق بالتضاد كما تعتبر الهيئة المنتزعة من أشياء فيما تقدم فانه لا يصح وكتب أيضا قوله من نفس التضاد أى التنافى سواء كان تضادا أو تناقضا أو شبه تضاد اه أطول (قوله لاشتراك الضدين فيه) أى فاعتبر الاشتراك فى التضاد الذى لم يقصد جعله وجه شبه

(ثم ينزل) التضاد (منزلة التناسب بواسطة تمليح) أى اتيان بما فيه ملاحة وظرافة يقال ملح الشاعر اذا أتى بشئ مليح وقال الامام المرزوقى فى قول الحماسى أتانى من أبى أنس وعيد * فسل لغيظه الضحاك جسمى ان قائل هذه الابيات قد قصد بها الهزء والتمليح وأما الاشارة الى قصة أو مثل أو شعر فانما هو التلميح بتقديم اللام على الميم وسيجئ ذكره فى الخاتمة والتسوية بينهما انما وقعت من جهة العلامة الشيرازى رحمه الله تعالى وهو سهو (أو تهكم) أى سخرية واستهزاء (فيقال للجبان ما أشبهه بالاسد وللبخيل هو حاتم) كل من المثالين صالح للتمليح والتهكم وانما يفرق بينهما بحسب المقام فان كان القصد الى ملاحة وظرافة دون استهزاء وسخرية باحد فتمليح والا فتهكم وقد سبق الى بعض الاوهام نظرا الى ظاهر اللفظ أن وجه الشبه فى قولنا للجبان هو أسد وللبخيل هو حاتم هو التضاد المشترك بين الطرفين باعتبار الوصفين المتضادين وفيه نظر لانا اذا قلنا الجبان كالاسد فى التضاد أى فى كون كل منهما مضادا للآخر لا يكون هذا من التمليح والتهكم فى شئ كما اذا قلنا السواد كالبياض فى اللونية أو فى التقابل ومعلوم أنا اذا أردنا التصريح بوجه الشبه فى قولنا للجبان هو أسد تمليحا أو تهكما لم يتأت لنا الا أن نقول فى الشجاعة لكن الحاصل فى الجبان انما هو ضد الشجاعة فنزلنا تضادهما منزلة التناسب وجعلنا الجبن بمنزلة الشجاعة على سبيل التمليح والهزء (وأداته) أى أداة التشبيه (الكاف وكأن) وقد تستعمل عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد الى التشبيه سواء كان الخبر جامدا أو مشتقا نحو كأن زيدا أخوك وكأنه قدم (ومثل وما فى معناه) مما يشتق من المماثلة والمشابهة

كالاشتراك المقتضى للتشبيه فى غير الضدين (قوله ثم ينزل الخ). ثم للترتيب الذكرى والا فالتنزيل قبل الانتزاع الا أن يقال المعنى قد يقصد الانتزاع ثم ينزل أى و بعد التنزيل ينتزع بالفعل (قوله بواسطة تمليح) يعنى انما أعان على صحة ماذكر وأوجب قبوله قصد التمليح أو التهكم (قوله وقال الامام المرزوقى) فى نقل كلام المرزوقى الذى هو قدوة فيما يفهم من أساليب كلام العرب استدلال على أن قصد التمليح واقع فى كلامهم حيث بينه المرزوقى فى كلام الحماسى بقوله هذا البيت قصد قائله الهزء بابى أنس والتمليح أى الاتيان بشئ مليح يستظرفه السامعون ومعنى سل ذاب والمراد بالضحاك أبو أنس وعبر به دون الضمير بيانا لكون المستهزئ به تحقيرا له وقيل الضحاك اسم ملك سماه به زيادة فى التهكم لتضمنه تشبيهه به على وجه الهزء فكأنه قال سل جسمى لغيظ هذا الذى هو كالملك الفلانى ولا يخفى ما فيه من الهزء (قوله فسل) مجهول أى ذاب أو ابتلى بالسل وهو مرض مخصوص وفى بعض النسخ فسل تغير وعليه سل على زنة المعلوم اه من الفنرى وغيره (قوله قصد بها الهزء والتمليح الخ) حيث أتى بالسخرية فى قالب ضده من التعظيم وكتب أيضا قوله قصد بها الهزء والتمليح منه يعلم ان أو فى قول المصنف أو تهكم مانعة خلو فتجوز الجمع ولهذا قال فى الاطول وقد يجتمعان ثم استشهد بهذا البيت (قوله صالح للتمليح والتهكم) أى لكل منهما بل ولهما معا كما مر فقول الشارح فان كان القصد الى ملاحة الخ محل نظر والقسمة الصحيحة ثلاثية كذا فى الاطول (قوله والا) بأن قصد الاستهزاء والسخرية دون الملاحة والظرافة وان كانا حاصلين أو قصد الجميع هذا هو ظاهر عبارته والاولى قصره على الصورة الاولى فقط ليتأتى ما تقدم من صحة الجمع بين التمليح والتهكم فتدبر (قوله نظرا الى ظاهر اللفظ) يعنى قول المصنف لاشتراك الضدين فيه كما يصرح به كلام المطول (قوله باعتبار الوصفين) أى لا باعتبار حقيقتى الموصوفين (قوله لا يكون هذا الخ) ولا حاجة حينئذ الى قوله ثم ينزل منزلة التناسب بل لا معنى له أصلا وأيضا وجه الشبه حينئذ نفس التضاد لا ما ينتزع منه كذا فى الاطول وكتب أيضا ما نصه قال فى الاطول ولعل المقصود فى أمثال هو حاتم للبخيل أنه فى جانب الضد نهاية كما أن حاتما لنهاية فى الجانب الآخر والتمليح فى أنه كمال بخله فى صورة كمال الكرم والتهكم فى أنه مبالغ فى كمال بخله مع ارادة أنه مبالغ فى كرمه (قوله كما اذا قلنا الخ) تنظير (قوله ومعلوم الخ) وجه آخر فى رد ما سبق الى بعض الاوهام حاصله أن وجه التشبيه يصح التصريح به والتضاد لا يصح التصريح به فى قولك تمليحا أو تهكما للجبان هو الاسد اذ لو قلت فى التضاد لخرجت عن مقام التمليح والتهكم وانما تقول فى مقامهما فى الشجاعة وقوله لكن الحاصل الخ دفع لما يرد من أن وجه الشبه ما يشترك فيه الطرفان والجبان ليس بشجاع فلا اشتراك فكيف صح جعل الشجاعة وجه الشبه وحاصل الدفع انا نزلنا تضادهما منزلة تناسبهما وجعلنا الجبن بمنزلة الشجاعة فالجبان شجاع تنزيلا فجاء الاشتراك فاحفظه (قوله وأداته) أى آلته والاداة فى اللغة الآلة سمى بها ما يتوسل به الى التشبيه اسما كان أو فعلا أو حرفا وقد بعد كل البعد من قال اطلاق أداة التشبيه من خلط العربية بالفلسفة ومن فروعهم تسميتهم الحرف أداة على عكس تسمية المنطقيين أداة السلب بحرف السلب اه أطول (قوله الكاف) حرفا كانت أو اسما والثانى يكون فى الضرورة والسعة عند الاخفش والجزولى ويخصه سيبويه بالضرورة وتلزم الكاف اذا دخلت على أن المفتوحة كلمة ما فيقال كما ان زيدا قائم ولا يقال كأن زيدا قائم لئلا يلتبس بكلمة كأن اه أطول (قوله وكأن) جعلها مع الكاف متابعة لمذهب غير الخليل من أن كأن كلمة موضوعة للتشبيه لان ما فى مذهبه من أن كأن زيدا أسد فى الاصل ان زيدا كاسد غيرت صورة الجملة والمعنى على ما كان والكاف من دواخل الخبر معنى وان المفتوحة رعاية لدخول الكاف عليها صورة مكسورة معنى تكلفات عنها مندوحة اه أطول (قوله مما يشتق من المماثلة والمشابهة) اسما أو فعلا ولا يرد أن الفعل ليس فى معنى مثل الذى هو اسم لان المراد ما فى معناه فى

الجملة أى ولو بطريق التضمن وكتب أيضا قوله مما يشتق الخ فيه قصور لانه لا يشمل نحو وشبه هذا إن عطف قوله وما يؤدى على المماثلة وهو الاقرب فان عطف على ما يشتق فلا قصور وقال فى الاطول وما فى معناه نحو شبه وأشبه ونحو وواد راج ما يشتق من المماثلة والمشابهة والمضاهاة وما يؤدى معناها فيه يحتاج الى جعل ما فى معناه أعم مما فى معناه باعتبار المعنى المطابقى والتضمنى والافلا يشمل شبه ونحوه اه (قوله وما يؤدى هذا المعنى) كالمضاهاة والمحاكاة (قوله فى نحو الكاف) المراد بنحو الكاف ما لا يدخل الا على أحد أركان التشبيه وهو ما يكون الداخل عليه مجرورا لا غير واحترز به عن نحو كأن و يشبه و يشابه بل عن يماثل فان قولنا زيد يماثل عمرو لم يل المماثل المشبه به بل المشبه وهو الضمير المستتر فيه وانما قيدنا المجرور بقولنا لا غير اذ عمرو فى المثال المذكور يجوز نصبه وقال الشارح أراد بنحو الكاف ما يدخل على المفرد بخلاف كأن و يماثل و يشابه وفيه أن يماثل و يشابه لا يدخلان على الجملة بل على المفرد كالكاف ومثل الا أن يتكلف بأنه أراد بالمفرد الواحد و يماثل و يشابه ونحوهما تدخل على المتعدد اه أطول (قوله أى فى الكاف ونحوها) يريد أن الكلام على طريق الكناية كما تقرر فى قولك مثلك لا يبخل لا أن فى الكلام مقدرا اه فنرى (قوله بخلاف كأن الخ) الاصل فى كأن أن يليها المشبه ويكون المشبه به الخبر وقد يخالف ذلك فيليها المشبه به ويكون خبرها المشبه نحو كأن الاسد زيد وفى الافعال وأشباهها أن يليها المشبه ويكون مفعولا بها المشبه به وقد يخالف ذلك فيليها المشبه به و يكون مفعولا بها المشبه نحو يشابه الاسد زيدا (قوله أو كصيب) فيعل من صاب يصوب أى نزل ويطلق على المطر وعلى السحاب أيضا اه فنرى (قوله أو كمثل ذوى) تقدير ذوى لاقتضاء الضمائر فى يجعلون أصابعهم فى آذانهم مرجعا وتقدير مثل ليناسب المعطوف عليه أعنى كمثل الذى استوقد نارا (قوله وقد يليه غيره) مما يكون له مدخل فى المشبه به وذلك اذا كان المشبه به هيئة منتزعة وذكر بعد الكاف بعض ما تنتزع منه الهيئة ولا خفاء فى كثرته فالتقليل باعتبار الاضافة اه أطول (قوله واضرب) أى بين لهم وصف اه فنرى وقوله مثل أى حال (قوله كماء) أعربه ابن عطية خبر مبتدأ محذوف أى هى ماء واختار أبو حيان أنه فى موضع المفعول الثانى لاضرب أى صير لهم صفة الحياة الدنيا شبيه ماء بناء على أن اضرب مع المثل تتعدى لاثنين والصحيح أنها تتعدى لواحد اه يس (قوله ولا بمفرد آخر) كالنبات (قوله وبهجتها) عطف تفسير (قوله ولا حاجة الى تقدير كمثل ماء) أى حتى يكون المشبه به والباء للكاف تقديرا وعبارته توهم أن هذا التقدير جائز وان كان مستغنى عنه وقد يقال يلزم عليه أن يكون المشبه به حال الماء فيخالف قوله سابقا بحال النبات وأجيب بأن حال الماء الموصوف بما ذكر يؤول الى حال النبات فلا اشكال من يس وكتب أيضا قوله ولا حاجة الى تقدير الخ عبارة الاطول لا يخفى أنه يمكن رعاية الاصل فى جميع ما هو من هذا القبيل بتقدير المثل والحال والشأن لكنهم رأوهم مستغنين عن الحذف لو أهملوا رعاية هذا الاصل فأهملوه وراعوا أصلا آخر أهم هو عدم الحذف وقد يراعونه اذا كان لا بد فى المقام من حذف شئ لانه بعد الوقوع فى الحذف ضرورة يهون ارتكابه فيرتكب لادنى داع ومنه قوله تعالى أو كصيب الآية لان حذف ذوى ضرورى لرجوع الضمائر وحذف المثل لانه أنسب بجعل المشبه المثل وأشد ملاءمة له ولهذا العذر لا يقدمون على التقدير فيما لا تقدير فيه ضروريا اه مع بعض حذف (قوله ولا حاجة الى تقدير الخ) فلهذا كان سهوا لكنه انما يتم ان وافق هذا الراعم على تعميم قول المصنف أن يليه المشبه به بما يشمل المقدر ولم يخصه بالملفوظ اه يس (قوله واعتبارها الخ) أى لفهمها من ذلك المضمون (قوله وأن هذا مما يلى الكاف الخ) بهذا غاير قوله ومن زعم الخ (قوله فعل ينبئ عنه) الاولى وقد يذكر ما ينبئ عنه ليتناول أنا عالم أن زيدا أسد وزيد أسد حقا أو بلا شبهة وكأن زيدا أسد اذا كانت كأن للظن اه أطول وكتب أيضا قوله ينبئ عنه الظاهر ينبئ به أو ينبئ اياه ففى القاموس أنبأه اياه وبه فكلمة عن متعلقة بالكشف المضمن للانباء اه أطول أقول فى شرح الشذور لابن هشام أن الافعال الخمسة حدث وأنبأ ونبأ وأخبر وخبر عند تعديها الى مفعولين

وما يؤدى هذا المعنى (والاصل فى نحو الكاف) أى فى الكاف ونحوها كلفظ نحو ومثل وشبه بخلاف كأن ويماثل ويشابه (أن يليه المشبه به) لفظا نحو زيد كالاسد أو تقديرا نحو قوله تعالى أو كصيب من السماء على تقدير أو كمثل ذوى صيب (وقد يليه) أى نحو الكاف (غيره) أى غير المشبه به (نحو واضرب لهم مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه) الآية اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل تقديره بل المراد تشبيه حالها فى نضارتها وبهجتها وما يتعقبها من الهلاك بحال النبات الحاصل من الماء يكون أخضر ناضرا ثم ييبس فتطيره الرياح كأن لم يكن ولا حاجة الى تقدير كمثل ماء لان المعتبر هى الكيفية الحاصلة من مضمون الكلام المذكور بعد الكاف واعتبارها مستغن عن هذا التقدير ومن زعم أن التقدير كمثل ماء وان هذا مما يلى الكاف غير المشبه به بناء على أنه محذوف فقد سها سهوا بينا لان المشبه به الذى يلى الكاف قد يكون ملفوظا به وقد يكون محذوفا على ما صرح به فى الايضاح (وقد يذكر فعل ينبئ عنه) أى عن التشبيه (كما فى قولهم علمت زيدا أسدا ان قرب) التشبيه

وادعى كمال المشابهة لما فى علمت من معنى التحقيق (وحسبت) زيدا أسدا (ان بعد) التشبيه لما فى الحسبان من الاشعار بعدم التحقيق والتيقن
وفى كون مثل هذه الافعال منبئا عن التشبيه نوع خفاء والاظهر أن الفعل ينبئ عن حال التشبيه فى القرب والبعد (والغرض
منه) أى من التشبيه (فى الاغلب يعود الى المشبه وهو) أى الغرض العائد الى المشبه (بيان امكانه) أى المشبه يعنى أن المشبه أمر ممكن الوجود وذلك اذا كان أمرا غريبا يمكن أن يخالف فيه ويدعى امتناعه (كما فى قوله

فان تفق الانام وأنت منهم
فان المسك بعض دم الغزال)

فانه لما ادعى أن الممدوح فاق الناس حتى صار أصلا برأسه وجنسا بنفسه وكان هذا فى الظاهر كالممتنع احتج لهذه الدعوى وبين امكانها بأن شبه هذه الحال بحال المسك الذى هو من الدماء ثم انه لا يعد من الدماء لما فيه من الاوصاف الشريفة التى لا توجد فى الدم وهذا التشبيه ضمنى ومكنى عنه لا صريح (أو حاله) عطف على امكانه أى بيان حال المشبه بأنه على أى وصف من الاوصاف (كما فى تشبيه ثوب بآخر فى السواد) اذا علم السامع لون المشبه به دون المشبه (أو مقدارها) أى بيان مقدار حال المشبه فى القوة والضعف والزيادة والنقصان (كما فى تشبيهه) أى تشبيه الثوب الاسود (بالغراب فى شدته) أى شدة السواد (أو تقريرها) مرفوع عطفا على بيان امكانه أى تقرير حال المشبه فى نفس السامع وتقوية شأنه (كما فى تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل بمن يرقم على الماء) فانك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شأنه ما لا تجده فى غيره لان الفكر بالحسيات أتم منه

الثانى بواسطة تتعدى بالباء وعن ومثل للتعدية بعن بقوله تعالى ونبئهم عن ضيف ابراهيم وهو يعكر على ما فى الاطول (قوله وادعى كمال المشابهة) عطف تفسير والمراد ادعى على وجه التيقن (قوله من معنى التحقيق) أى التيقن (قوله والتيقن) عطف تفسير (قوله نوع خفاء) اذ لا دلالة للعلم والحسبان على التشبيه بل الدال عليه عدم صحة الحمل فان العقل يحكم بأنه لا يمكن هذا الحمل تحقيقا وان لم يكن فعل (قوله والاظهر أن الفعل الخ) قال فى الاطول هذا هو المراد كما هو المتبادر من قولنا أنبأ فلان عن فلان اذ المتبادر منه انه أظهر حالا من أحواله لا أنه افادة تصوره لا سيما مع قوله ان قرب وقوله ان بعد (قوله فى الاغلب) انما قال ذلك لما سيأتى من أنه قد يعود الى المشبه به فان قلت فيما سيأتى ما يدل على أنه قليل وقوله فى الاغلب يدل على أنه غالب قلت القلة بالاضافة لا تنافى الغلبة اه أطول (قوله بيان امكانه) أو وجوده أو امتناعه أو وقوعه فالاقتصار على بيان الامكان من ضيق البيان اه أطول (قوله وذلك) أى الغرض المذكور وقوله اذا كان أى المشبه (قوله كما فى قوله) أى كبيان امكان المشبه فى قوله (قوله وأنت منهم) أى بحسب الاصل فلا ينافى دعوى صيرورته جنسا برأسه (قوله فان المسك الخ) ليس هو جواب الشرط بل علة الجواب المحذوف المقامة هى مقامه تقديره فلا استبعاد فيه وكتب أيضا ما نصه وقد فاقه فحالك كحال المسك (قوله فانه) أى الشاعر (قوله فى الظاهر) أى بادئ الرأى قبل النظر فى الادلة والالتفات الى النظائر وقوله كالممتنع الظاهر أنه يغنى عن الكاف قوله فى الظاهر (قوله احتج لهذه الدعوى) أى لهذا المدعى بدليل قوله وبين امكانها (قوله وبين امكانها) قال فى الاطول الانسب بمقام المدح الاحتجاج لما بين الوقوع اذ الامكان كثيرا ما يعرى عن الوقوع (قوله بأن شبه هذه الحال الخ) فهو تشبيه مركب بمركب (قوله وهذا التشبيه ضمنى) اذ هو مدلول عليه باللازم وقوله ومكنى عنه لانه ذكر لازم التشبيه وهو وجه الشبه أى التفوق على الامثال فذكر التشبيه صريحا بل كناية بذكر لازمه اه سيرامى وقوله أى التفوق أى المأخوذ من قوله فان تفق الانام وقوله فان المسك بعض دم الغزال أى وقد فاقه (قوله كما فى تشبيه الخ) أى كبيان الحال فى تشبيه الخ قال فى الاطول ويتجه أنه هل البليغ يختار التشبيه على الاخبار عنه بالسواد فان هذا أسود أوضح وأخصر من هذا كهذا فى السواد ويمكن أن يقال فى التشبيه تستفاد خصوصية السواد ولا تستفاد فى الاخبار ولا يدخل بهذا فى بيان المقدار لان بيان المقدار مسبوق بمعرفة الحال وبيان اللون من أول الامر مثلا وان كان على وجه يتضمن معرفة المقدار لا يعد من بيان المقدار وفى كلام السيد السند فى شرحه للمفتاح اشعار بذلك اه (قوله أى بيان مقدار الخ) أى مرتبته فى القوة الخ (قوله أى تقرير حال الخ) قال فى الاطول لا يخفى أنه يصح أن يكون لتقرير الامكان أو تقرير مقدار الحال فالافيد أن يجعل ضمير تقريرها الى المذكورات ويفسر قوله أو تقريرها بتقرير شئ منها اه (قوله وتقوية شأنه) عطف تفسير (قوله على طائل) أى فائدة من الطول بالفتح وهو الفضل وعلى زائدة وطائل فاعل يحصل أو ليست زائدة ويحصل مضمن معنى يطلع والفاعل ضمير يعود على من كذا فى الفنرى وقوله وعلى زائدة كما فى قوله

ان الكريم وأبيك يعتمل * ان لم يجد يوما على من يتكل

(قوله بمن يرقم على الماء) وقيد المفتاح الرقم بكونه فى حضور المخاطب اذ التقرير فيه أقوى لاعانة المشاهدة فى ذلك كما لا يخفى ولك أن تستفيده من صيغة الحال فى عبارة المصنف اه أطول (قوله تجد) أى تعلم (قوله من تقرير عدم الفائدة) ربما يفيد أن الوجه هنا عدم الفائدة وليس كذلك بدليل ما يأتى عند قوله أو مقيدان بل الوجه هو التسوية بين الفعل وعدمه فى عدم الفائدة ففيما هنا تسامح تأمل (قوله لان الفكر الخ) أى الجزم اه يس قال فى الاطول وفيه أن هذا المثال لا يختص بتقرير حال غير الحسى بل يشمل تقرير بعض حسيات لا تقرر لعدم نفعها كتقرير عدم نفع الرقم على الماء اه (قوله أتم منه

بالعقليات لتقدم الحسيات وفرط الف النفس بها (وهذه) الاغراض (الاربعة تقتضى أن يكون وجه
الشبه فى المشبه به أتم وهو به أشهر) أى وأن يكون المشبه به بوجه الشبه أشهر وأعرف ظاهر هذه العبارة ان كلا من الاربعة يقتضى الاتمية والاشهرية لكن التحقيق أن بيان الامكان وبيان الحال لا يقتضيان الا الاشهرية ليصح القياس ويتم الاحتجاج فى الاول ويعلم الحال فى الثانى وكذا بيان المقدار لا يقتضى الاتمية بل يقتضى أن يكون المشبه به على حد مقدار المشبه لا أزيد ولا أنقص ليتعين مقدار المشبه على ما هو عليه وأما تقرير الحال فيقتضى الامرين جميعا لان النفس الى الاتم والاشهر أميل فالتشبيه به بزيادة التقرير والتقوية أجدر (وتزيينه) مرفوع عطفا على بيان امكانه أى تزيين المشبه فى عين السامع (كما فى تشبيه وجه أسود بمقلة الظبى أو تشويهه) أى تقبيحه (كما فى تشبيه وجه مجدور بسلحة جامدة قد نقرتها الديكة) جمع ديك (أو استطرافه) أى عد المشبه طريفا حديثا بديعا (كما فى تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب لابرازه) أى انما استطرف المشبه فى هذا التشبيه لابرازه أى المشبه فى صورة الممتنع عادة
وان كان ممكنا عقلا ولا يخفى ان الممتنع عادة مستطرف غريب (وللاستطراف وجه آخر) غير الابراز فى صورة الممتنع لكون
عادة وهو ان يكون المشبه به نادر الحضور فى الذهن اما مطلقا كما مر) فى تشبيه فحم فيه جمر موقد (واما عند حضور المشبه كما فى قوله

بالعقليات) أى فالتشبيه بالحسيات فيه من تقرير المطلوب ما ليس فى غيره (قوله لتقدم الحسيات الخ) لان النفس فى مبدا الفطرة خالية عن العلوم ثم بعد احساسها للجزئيات بواسطة آلات وتنبهها لما بينها من المشاركات والمباينات اجمالا يحصل لها علوم كلية هى العقليات اه فنرى (قوله وهذه الاغراض الاربعة) وكذلك غرض الحاق الناقص بالكامل فقد فات المصنف فى ضبط الاغراض وفى بيان مقتضاها وفى ادراجه فى تقرير الحال لان الحاق الناقص بالكامل يستلزمه تكلف ومخالفة لما فى المفتاح حيث جعله مقابلا له اه أطول (قوله وهو به أشهر) أى عند السامع وان لم يكن أشهر فى الواقع وكتب أيضا قوله أشهر الشهرة وضوح الامر فتعلم الناس به وهذه الاغراض لا تطلب الا أن يكون المخاطب أعلم بحال المشبه به بل بيان الامكان والحال والمقدار لا يقتضى علم المخاطب بوجه الشبه فى المشبه حتى يصح صيغة التفضيل بل يجب فى بيان الحال أن يكون المخاطب جاهلا بالمشبه وكذا فى بيان الامكان والمقدار اه أطول (قوله أى وأن يكون المشبه به الخ) فيه اشارة الى أن وهو عطف على اسم يكون وأشهر عطف على خبرها (قوله وأعرف تفسير لاشهر (قوله ظاهر هذه العبارة الخ) قال السيد أى ظاهرها يقتضى ذلك ولكن المقصود منها أن مجموعها يقتضى ذلك على التفصيل المذكور فى الشرح (قوله أن يكون المشبه به على حد الخ) أى وأن يكون أشهر ولو صرح به لكان أحسن ليتضح قوله ليتعين مقدار المشبه كل الاتضاح وليوافق صنيعه هنا صنيع ما قبله وصنيع ما بعده فافهم (قوله وأما تقرير الحال فيقتضى الامرين جميعا) قال فى الاطول فى اقتضاء التقرير الامرين نظر اذ فى تشبيه المعقول بالمحسوس تقرير حال المعقول لان الف النفس بالمحسوس أكثر وان لم يكن المحسوس أتم فى وجه الشبه وقد بالغ فيه سابقا كل المبالغة الا أن يراد بالاقتضاء اقتضاء أولوية وفى عبارته ارشاد اليه اه (قوله لان النفس) الى قوله أجدر يدل على عدم توقف التقرير على الاتمية والاشهرية خلاف ما يدل عليه قوله وأما تقرير الحال فيقتضى الامرين جميعا من توقفه عليهما اللهم الا أن يتسامح فى ذكر الاقتضاء أو يصرف التفضيل عن ظاهره فليتأمل (قوله بمقلة الظبى) أى التى سوادها مستحسن طبعا وكتب أيضا قوله بمقلة الظبى المقلة شحمة العين التى تجمع السواد والبياض أو هى السواد والبياض أو الحدقة والمراد هنا المعنى الاول وصحة التشبيه مبنية على ما نقله الشارح عن الاصمعى فى بحث الاطناب فى شرح قوله * كأن عيون الوحش حول خبائنا * أن عين الظبى والبقر الوحشيين انما يظهر فيه البياض والسواد بعد الموت وأما حال الحياة فعيونهن سود كلها اه أطول (قوله بسلحة) أى عذرة وقوله جامدة أى لا طراوة فيها (قوله أو استطرافه) بالطاء المهملة (قوله حديثا بديعا) تفسير طريفا بالطاء المهملة (قوله كما فى تشبيه فحم الخ) وجه الشبه هو الهيئة الحاصلة من وجود شئ مضطرب مائل للحمرة فى وسط شئ أسود مضطرب ومما ازداد به استطراف المشبه هنا كونه شيئا تافها محتقرا أظهر فى صورة شئ رفيع لا تصل اليه الاثمان (قوله جمر موقد) فى القاموس الجمرة النار المتقدة فلا حاجة الى قوله موقد اه أطول (قوله أى انما استطرف الخ) جعل قوله لابرازه متعلقا بمحذوف (قوله لابراز المشبه فى صورة الممتنع الخ) أى مع كونه مبتذلا وكتب أيضا ما نصه أى فى وصفه حيث ألحقه به قال فى الاطول ولا يخفى أنه فات القوم من وجوه الاستطراف ابراز الشئ فى صورة الممتنع عقلا وكأنهم لم يلتفتوا اليه لعدم وقوعه فى كلام البلغاء اه (قوله وان كان ممكنا عقلا) لامكان ذوبان المسك مع كثرته جدا حتى يعد بحرا (قوله وللاستطراف) أى المطلق لا لخصوص الاستطراف فى المثال المذكور ولهذا لم يأت بالضمير لتبادر الذهن منه الى الاستطراف فى المثال اه أطول (قوله اما مطلقا) أى عند حضور المشبه فى الذهن أو عند عدمه (قوله كما مر فى تشبيه فحم الخ) منه يعلم أن الاستطراف فى هذا التشبيه له جهتان ابرازه فى صورة الممتنع وابرازه فى صورة النادر الحضور اذ لا منافاة بين الجهتين كما لا يخفى اه يس (قوله واما عند حضور المشبه) أى لا مطلقا لكون المشبه به مشاهدا معتدا لا ممتنعا ولكن مواطنه غير مواطن المشبه

ولازورديه) يعنى البنفسج (تزهو) قال الجوهرى فى الصحاح زهى الرجل فهو مزهو اذا تكبر وفيه لغة أخرى حكاها ابن دريد زها
يزهو زهوا (بزرقتها * بين الرياض على حمر اليواقيت) يعنى الازهار والشقائق الحمر (كأنها فوق قامات ضعفن بها * أوائل النار فى
أطراف كبريت) فان صورة اتصال النار بأطراف الكبريت لا يندر حضورها فى الذهن ندرة بحر من المسك موجه
الذهب لكن يندر حضورها عند حضور صورة البنفسج فيستطرف بمشاهدة عناق بين صورتين متباعدتين (وقد يعود) الغرض من التشبيه (الى المشبه به وهو ضربان أحدهما ايهام أنه أتم من المشبه) فى وجه الشبه (وذلك فى التشبيه المقلوب) الذى يجعل فيه الناقص مشبها به قصدا الى ادعاء أنه أكمل (كقوله (وبدا الصباح كأن غرته) هى بياض فى جبهة الفرس فوق الدرهم استعيرت لبياض الصبح (وجه الخليفة حين يمتدح) فانه قصد ايهام أن وجه الخليفة أتم من الصباح فى الوضوح والضياء وفى قوله حين يمتدح دلالة على اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح وتعظيم شأنه عند الحاضرين بالاصغاء اليه والارتياح له وعلى كماله فى الكرم حيث يتصف بالبشر والطلاقة عند استماع المديح (و) الضرب (الثانى) من الغرض العائد الى المشبه به (بيان الاهتمام به) أى بالمشبه به (كتشبيه الجائع وجها كالبدر فى الاشراق والاستدارة بالرغيف
ويسمى هذا) أى التشبيه المشتمل على هذا النوع من الغرض (اظهار المطلوب هذا) الذى ذكر من جعل أحد الشيئين مشبها والآخر مشبها به انما يكون (اذا أريد الحاق الناقص) فى وجه الشبه (حقيقة) كما فى الغرض العائد الى المشبه (أو ادعاء) كما فى الغرض العائد الى المشبه به

لكون كل منهما من وادى غير وادى الآخر فيبعد حضور أحدهما عند حضور الآخر (قوله ولازورديه) كسر الزاى هو الظاهر الثابت فى نسخ رواية المفتاح كذا ذكره السيد السند فى شرحه اه أطول وفى الحفيد حكاية الفتح بقيل وكتب أيضا ما نصه أى رب أزهار من البنفسج لازوردية نسبها الى الحجر المعروف لكونها بلونه (قوله بزرقتها) اذا كانت الزرقة راجحة على الحمرة عند القائل وفى التعبير عن البنفسج بلازوردية نوع اشعار اليه كان الباء فى قوله بزرقتها السببية واذا كانت مرجوحة فالباء بمعنى مع وكان البيت تعجبا من تكبرها اه أطول (قوله بين الرياض) حال من فاعل تزهو وكتب أيضا قوله بين الرياض لا يبعد أن يقصد به معنى علانية يعنى تزهو علانية لا على وجه الخفاء اه أطول (قوله على حمر اليواقيت) أى الازهار الحمر التى كاليواقيت (قوله والشقائق) عطف خاص على عام والحمر نعت للازهار والشقيق (قوله ضعفن بها) أى بسببها لثقلها وطول مكثها فوقها نزل العظم المعنوى منزلة الجسامة الحسية أفاده فى الاطول (قوله أوائل) انما قيد بأوائل لان النار متى طال مقامها احمرت وزال عنها الزرقة ولهذا قيد بقوله فى أطراف أيضا ولم يقل فى كبريت لان أوائل النار الواقعة فى أواسط الكبريت لا زرقة فيها اه يس (قوله لكن يندر حضورها عند حضور الخ) أى لان البنفسج جرم ندى ونور رياضى فلا يخطر معه الا ما هو من جنسه دون النار لا سيما فى أطراف الكبريت فانها جرم حار يابس ديارى فبينهما غاية البعد (قوله عناق) أى معانقة أى ضم (قوله الى المشبه به) أى لفظا وان كان مشبها معنى (قوله وهو ضربان) أى الغرض العائد الى المشبه (قوله أحدهما) وهو الكثير الشائع اه أطول (قوله ايهام) أى ايقاع المتكلم فى وهم السامع أن المشبه به أتم مع أنه ليس كذلك فى الواقع اه يس (قوله وذلك فى التشبيه المقلوب) قال فى العروس وليس منه أى التشبيه المقلوب قوله تعالى مثل نوره كمشكاة وان كان نوره أتم من المشكاة (قوله الذى يجعل فيه الناقص الخ) لا يخفى أنه يجوز أن يكون التشبيه المقلوب مبنيا على تسليم أنه أتم من المشبه اذا كان بينك وبين مخاطبك نزاع فى ذلك وأنت جاريت معه وأنه يصح التشبيه المقلوب فى تشبيه التزيين والتشويه والاستطراف لادعاء أن الزينة فى المشبه به أتم أو القبح أكثر أو ادعاء أن المشبه به أندر وأخفى ولا يظهر اختصاصه بصورة الحاق الناقص بالكامل اه أطول (قوله كقوله وبدا الخ) قال فى الاطول يجوز أن يكون الشعر تشبيها غير مقلوب بأن يكون تشبيه غرة الصباح بوجه الخليفة فى سرعة انتشارها ولا يخفى أن سرعة انتشار الطلاقة فى وجه الخليفة أتم منها بالنسبة الى انتشار ضوء الصبح اه (قوله كأن غرته) أى غرة هى هو ان أريد بالصباح الضياء التام عند الاسفار ويحتمل أن المراد به مطلق الضياء فتكون اضافة الغرة التى هى الضياء التام من اضافة الخاص الى العام وهذا كله ان حمل الصباح على الضوء وعليه فوجه على حذف مضاف أى ضوء وجه ليناسب المشبه فان حمل على أول النهار كما هو أحد معنييه كما فى الاطول فالاضافة من اضافة الصفة المبنية على المبالغة الى الموصوف كما يقال عدل رجل (قوله بالرغيف) فى الاستدارة واستلذاذ النفس به (قوله اظهار المطلوب) فلا يحسن الا فى مقام الطامع فى شئ كما قاله السكاكى (قوله اذا أريد الحاق الناقص الخ) قال فى الاطول قال الشارح وهذا الكلام محل نظر لان ما تقدم كله ليس مما يقصد فيه الحاق الناقص فى وجه الشبه بالزائد على ما قررنا فيما سبق هذا ويمكن دفعه بأن المراد أن هذا الذى ذكر من جعل أحد الطرفين مشبها والآخر مشبها به لكون أحد الطرفين أتم حقيقة أو ادعاء اذا أريد الخ اه وقوله لان ما تقدم كله ليس مما يقصد الخ أى بل بعضه لما تقدم من أن التحقيق أن الاغراض الثلاثة الاول لا تستدعى أتمية المشبه به فى وجه الشبه وقال الفنرى

(بالزائد) في وجه الشبه (فان أريد الجمع بين شيئين في أمر) من الامور من غير قصد الى كون أحدهما ناقصا والآ

زائدا سواء وجدت الزيادة والنقصان أم لم توجد (فالاحسن ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه) ليكون كل من الشيئين مشبها ومشبها به (احترازا من ترجيح أحد المتساويين) في وجه الشبه (كقوله

تشابه دمعي اذ جرى ومدامتي * فمن مثل ما في الكأس عيني تسكب
فوالله ما أدري أبالخمر أسبلت * جفوني)

يقال أسبل الدمع والمطر اذا هطل وأسبلت السماء فالباء في قوله أبالخمر للتعدية وليست بزائدة على ما توهمه بعضهم (أم من عبرتي كنت أشرب) لما اعتقد التساوي بين الدمع والخمر ترك التشبيه الى التشابه (ويجوز) عند ارادة الجمع بين شيئين في أمر التشبيه (أيضا) لانهما وان تساويا في وجه الشبه بحسب قصد المتكلم الا انه يجوز له أن يجعل أحدهما مشبها والآخر مشبها به لغرض من الاغراض وسبب من الاسباب مثل زيادة الاهتمام وكون الكلام فيه (كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه) أي تشبيه الصبح بغرة الفرس (متى أريد ظهور منير في مظلم أكثر منه) أي من الغرة الفرس غير أن يقصد الى المبالغة في وصف

غر الفرس ب... وفرط التلألؤ ونحو ذلك اذ لو قصد ذلك لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به (وهو) أي التشبيه ولعدم (باعتبار الطرفين) المشبه والمشبه به أربعة أقسام لانه (اما تشبيه مفرد بمفرد وهما) أي المفردان (غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد

ربما تشكك ويقال المراد بالناقص الناقص في الجملة ولو في الاعرفية أو الاتمية لا الناقص في وجه الشبه فقط ثم يرد أن يقال بيان الاهتمام غرض عائد الى المشبه به ولا حاجة فيه الى ادعاء الكمال قطعا ولا يلزم الكمال حقيقة وهو ظاهر اه (قوله بالزائد) حقيقة أو ادعاء (قوله الى الحكم بالتشابه) أي ذهابا الى الحكم أي الى افادة التشابه ولو بغير لفظ التشابه كالتماثل والتشاكل والتساوي والتضارع مما لا مفعول له بخلاف شابه وماثل ونحوهما فان فيه الحاق الناقص بالزائد (قوله ليكون الخ) علة للحكم بالتشابه وكتب أيضا قوله ليكون كل من الشيئين مشبها ومشبها به يعلم من هذا أن التشابه أخص من التشبيه المعروف فيدخل في تعريفه وان المراد بقوله ترك التشبيه ترك التشبيه الذي هو غير التشابه وهو ما يكون أحد الشيئين مشبها ليس غير والآخر مشبها به كذلك وهو والتشابه قسمان للتشبيه المعرف اه سم (قوله احترازا الخ) علة للاحسنية (قوله من ترجيح) أي من ايهام ترجيح أحد المتساويين والا لوجب ترك التشبيه فيخيل قوله فالاحسن و يبطل تجويز التشبيه ولك أن تجعل وجه ترجيح التشابه حفظ السامع عن توهم زيادة المشبه به وتوقي البيان عن الالتباس لان ظاهر العبارة الالحاق لا التشارك اه أطول (قوله المتساويين) أي بحسب القصد وان لم يتساويا في الواقع (قوله اذ جرى) أي في كل وقت جرى ففائدة الظرف التعميم يؤيده صيغة تسكب المفيدة للاستمرار اه أطول (قوله وأسبلت السماء) أي بالمطر وأسبلت الجفون بالدمع فهو اذا تعدى يتعدى بالباء (قوله وليست بزائدة) أي والفعل متعد بنفسه لكن في القاموس أسبل الدمع أرسله وعليه فالباء زائدة فجعل الزيادة وهما مطلقا وهم لا يقال زيادة الباء في غير النفي والاستفهام وفي غير خبر المبتدا سماع ولا يثبت السماع بالبيت مع احتمال باء التعدية لانا نقول باء التعدية أيضا سماعية على أن من جعلها زائدة لعله سمع الزيادة فلا يتم الحكم بكونه وهما ما لم ينف السماع والاحاطة بالنفي متعذرة اه أطول (قوله أم من عبرتي) هي متصلة لوقوعها بعد همزة التسوية كما قرر في قول الشاعر

ولست أبالي بعد فقدي مالكا * أموتي ناء أم هو الآن واقع

(قوله ويجوز) الجواز مستفاد من قوله فالاحسن وكأنه تعرض له ليوضحه بالتمثيل ولا يخفى أن البيت كما اشتمل على تمثيل الاحسن الذي هو التشابه اشتمل على تمثيل الجائز الذي هو التشبيه حيث اشتمل على قوله * فمن مثل ما في الكأس عيني تسكب * وكأنه أراد التمثيل للتشبيه بما أحد الطرفين أكمل مع انه لم يقصد الالحاق بل التشابه بعد التمثيل له بما لا مزية لاحد الطرفين على الآخر فتأمل اه أطول وفي الفنري فان قلت قوله فمن مثل يدل على التشبيه وقوله تشابه على التشابه فيتناقضان قلت لم يقصد بقوله فمن مثل التشبيه كما لا يخفى على المتأمل ولو سلم فقد صرح بجواز التشبيه عند ارادة الجمع بين الشيئين في أمر فأول الكلام أسلوب والثاني أسلوب آخر فلا محذور اه وجعل بعضهم في الكلام حذفا والاصل فمن مثل ما في الكأس تسكب عيني ومن مثل ما تسكب عيني أشرب فيكون ذلك بيانا لقوله تشابه الخ (قوله لانهما الخ) وقال في الاطول لان أداة التشبيه قد تستعمل لمجرد قصد التشريك (قوله متى أريد الخ) يرجع لكل من تشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه (قوله اذ لو قصد ذلك) أي ما ذكره من المبالغة في وصف الغرة لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به أي لوجب الحكم بذلك تحقيقا لا لمجرد جعل الغرة والصبح كذلك في العبارة لوجود هذا عند عدم القصد أيضا بأن أريد مجرد ظهور منير في مظلم أكثر منه والمراد وجب ذلك اذا لم يرد قلب التشبيه أي ووجب عكس ذلك اذا أريد ولو صرح بذلك لكان أوضح فتأمل (قوله وهو الخ) رجوع في أقسام التشبيه بعد الفراغ من الاركان والغرض منه (قوله باعتبار الطرفين) أي افرادا وتركيبا وتقدم تقسيمه باعتبارهما حسية وعقلية (قوله أربعة أقسام) أولها قسمه المصنف الى أربعة أقسام والثالث والرابع كل منهما قسمان يعلم انقسامهما اليهما من بيان تقسيم الاول الى الاقسام الاربعة فاكتفى به ولم يذكر تقسيمهما وأما الثاني فيحتمل القسمة الى الاربعة عقلا وكأنه لم يوجد بهذه الاقسام

أومقيدان كقولهم) لمن لايحصل من سعيه على طائل (هو كالراقم على الماء) فالمشبه هو الساعى المقيد بأن لايحصل من سعيه على شئ والمشبه به هو الراقم المقيد بكون رقمه على الماء لان وجه المشبه هو التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين (أو مختلفان) أى أحدهما مقيد والآخر غير مقيد (كقوله والشمس كالمرآة فى كف الاشل) فالمشبه به أعنى المرآة مقيد بكونه فى كف الاشل بخلاف المشبه أعنى الشمس (وعكسه) أى تشبيه المرآة فى كف الاشل بالشمس فالمشبه مقيد دون المشبه به (وإما تشبيه مركب بمركب) بأن يكون كل من الطرفين كيفية حاصلة من مجموع أشياء قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيأ واحدا (كما فى بيت بشار) كأن مثار النقع على ماسبق تحقيقه (وإما تشبيه مفرد بمركب كما مر من تشبيه الشقيق) وهو مفرد باعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد وهو مركب من عدة أمور والفرق بين المركب والمفرد المقيد أحوج شئ الى التأمل فكثيرا مايقع التباس (وإما تشبيه مركب بمفرد كقوله

ياصاحبى تقصيانظريكما*) فى الاساس تقصيته بلغت أقصاه أى اجتهدا فى النظر وابلغا أقصى نظريكما (تريا وجوه الارض كيف تصور) أى تتصور فحذف التاء يقال صوره الله صورة حسنة فتصور (تريا نهارا مشمسا) أى ذا شمس لم يستره غيم (قد شابه) أى خالطه (زهر الربا) خصها لانها انضر وأشد خضرة ولانها المقصود بالنظر (فكأنما هو) أى ذلك النهار المشمس الموصوف (مقمر) أى ليل ذو قمر لان الازهار باخضرارها قد نقصت من ضوء الشمس حتى صار يضرب الى السواد فالمشبه مركب والمشبه به مفرد وهو القمر (وأيضا) تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين وهو أنه (ان تعدد طرفاه فاما ملفوف)

ولعدم وجوده سقط قسمان من القسم الثالث وقسمان من القسم الرابع فالاقسام العقلية ستة عشر حاصلة من ضرب أربع فى أربع والواقعية تسعة ومن البين أن تقسيم الطرف يستلزم تقسيم التشبيه باعتبار الطرف وبالعكس وهكذا الحال فى الوجه والاداة والغرض فالمصنف يقسم تارة الطرف مثلا ويترك تقسيم التشبيه باعتباره وتارة بعكس اعمالا للطريقين وتجديدا للسلوك وتفننا فى البيان وأما تقسيم التشبيه باعتبار الطرف هنا مع أنه علم من تقسيم الوجه المركب باعتبار الطرف فلمزيد الاهتمام بالتشبيه الذى وجهه مركب فانه مابه التفاضل بين البلغاء والتفاضل بين الخطباء والتنبيه على الفرق بين المركب والمفرد المقيد فانه أحوج شئ الى التأمل واعمال الذكاء كذا فى الاطول (قوله أومقيدان) قال فى الاطول ولانعنى بالمقيد ماذكر معه قيد بل ماللقيد مدخل فى التشبيه ألاترى أنه جعل من غير المقيد قوله تعالى هن لباس لكم وأنتم لباس لهن مع أن اللباس موصوف لانه لادخل فى وجه الشبه لهذا الوصف قاله فى الاطول ثم جوز أن يكون الطرف فى الآية من المفرد المقيد فراجعه (قوله هو التسوية الخ) الاوضح هو استواء الفعل وعدمه (قوله بخلاف المشبه) فان قلت المشبه هو الشمس لامطلقا بل حال حركتها فيكون مقيدا قلنا الحركة انما تلاحظ فى وجه التشبيه فلا تعتبر قيدا للمشبه فتدبر اه فنرى وفيه نظر لان ملاحظة الحركة فى وجه التشبيه تستدعى ملاحظتها فى الطرف والاحسن الجواب بأن الحركة لما كانت لازمة للشمس غير منفكة عنها أبدا كانت كأنها جزء من مفهومها وليست بقيد خارج تأمل (قوله بيت بشار) الاضافة للعهد (قوله والفرق) أى التمييز بين المفرد والمركب فى التركيب المخصوص أى بيان أن مافيه مفرد مقيد أو مركب وليس المراد الفرق من حيث التصور لسهولته كذا فى سم وكتب أيضا قوله والفرق بين المركب الخ اذ يلتبس التقييد بالتركيب فان كان هناك أمر واحد هو الاصل فيما يقصد من المشبه أو المشبه به وكان ماعداه تتمة وتبعا له فى الاعتبار كان مفردا مقيدا والا كان مركبا اه حفيد (قوله كيف تصور) أى قائلين تعجبا كيف تصور مضارع التصوير مجهول يقال صوره فتصور والشارح جعله مضارعا محذوف التاء اه أطول (قوله أى تتصور) أى تتشكل (قوله تريا نهارا الخ) بدل من تريا وجوه الارض بدل مفصل من مجمل أو عطف بيان كذا فى يس (قوله زهر) كثمر جمع زهرة كثمرة وبركة اه أطول والظاهر من قوله لان الازهار باخضرارها أنه حمل الزهر على النبات مجازا مرسلا أو استعارة قاله الفنرى (قوله الربا) جمع ربوة بالضم وجاءت كرجة اه أطول وفى الحفيد الربوة بفتح الراء وبالكسر التل فتلخص أن راءها مثلثة (قوله خصها) أى زهر الربا (قوله لانها أنضر الخ) قال فى الاطول ويمكن أن يقال خصها لانها تخالطها الشمس فى أول طلوعها وتشبيه أول النهار بالليل المقمر أظهر لان نور الشمس فيه أضعف (قوله ولانها المقصود بالنظر) أى فى قول الشاعر تقصيا نظريكما تريا وجوه الارض هذا مراده فيما يظهر كذا بخط شيخنا البرلسى اه سم وكتب أيضا قوله ولانها المقصود بالنظر لان الشخص يبدأ بالنظر العالى (قوله أى ليل ذو قمر) لايقال هذا يستلزم أن المشبه به مركب ففى جعله مفردا تسامح كما قال فى الاطول لانا نقول الوصف أو الاضافة لاتمنع الافراد لما سبق أن المراد بالتركيب هو الهيئة الحاصلة من عدة أشياء والمشبه به ههنا ليس كذلك أفاده الفنرى (قوله قد نقصت من ضوء الشمس) من زائدة فى المفعول أو التقدير نقصت شيأ من ضوء الشمس (قوله يضرب) أى يميل (قوله فالمشبه مركب) وهو النهار الموصوف بما مر (قوله وأيضا الخ) لم يعد تشبيه المتعدد بالمتعدد قسما من الاقسام السابقة فى قوله وهو باعتبار الطرفين إما تشبيه مفرد بمفرد الخ إذ أن يقال واما تشبيه متعدد بمتعدد لانه

وهوان يؤتى أولا بالمشبهات على طريق العطف أوغيره ثم بالمشبه بها كذلك (كقوله) في صفة العقاب بكثرة اصطياد الطيور (كأن قلوب الطير رطبا) بعضها (ويابسا) بعضها (لدى وكرها العناب والحشف) هو أردأ التمر (البالى) شبه الرطب الطرى من قلوب الطير بالعناب واليابس العتيق منها بالحشف البالى اذ ليس لاجتماعهما هيئة مخصوصة يعتد بها ويقصد تشبيهها الا أنه ذكر أولا المشبهين ثم المشبه بهما على الترتيب (أومفروق) وهو ان يؤتى بمشبه ومشبه به ثم آخر وآخر (كقوله النشر) أى الطيب والرائحة (مسك والوجوه دنا * نير وأطراف الاكف) وروى اطراف البنان (عنم) هو شجر أحمر لين (وان تعدد طرفه الاول) يعنى المشبه دون الثانى (فتشبيه التسوية كقوله صدغ الحبيب وحالى * كلاهما كالليالى وان تعدد طرفه الثانى) يعنى المشبه به دون الاول (فتشبيه الجمع كقوله)

بات نديمالى حتى الصباح
أغيد مجدول مكان الوشاح

(كأنما يبسم) ذلك الاغيد أى الناعم البدن (عن لؤلؤ منضد) أى منتظم (أوبرد) هوحب الغمام (أواقاح) جمع اقحوان وهو ورد له نور شبه ثغره بثلاثة أشياء (وباعتبار وجهه) عطف على قوله باعتبار الطرفين

كتشبيه المفرد بالمفرد حقيقة فلا معنى لجعله قسيماله اه فنرى قال سم لك أن تقول الظاهر أن الواحد فى المتعدد قد يكون مفردا مقيدا وغير مقيد ومركبا فهلا قال لانه لا يخرج عن الاقسام السابقة لانه كتشبيه مفرد بمفرد حقيقة أو كتشبيه مركب بمركب حقيقة أو كتشبيه مختلفين وكتب أيضا مانصه هذا التقسيم لايناسب التقسيمات الاخر لانها كانت تقسيمات للتشبيه الواحد وهذا تقسيم للتشبيهات المتعددة اذ لا يتعدد طرفا تشبيه واحد وأيضا ليس من وظائف البيان بل هو من أفراد اللف والنشر الذى هو من الصنائع البديعة وكان وجه التعرض له أن الملفوف ربما يلتبس بتشبيه مركب بمركب وبتبعيته يتعرض للمفروق وأن لا التباس فيه ولا يخفى أن الملفوف والمفروق لا يختصان بالطرف بل يجريان فى الوجه أيضا اه أطول (قوله وهو أن يؤتى أولا بالمشبهات الخ) تبع فيه الشارح المصنف ويجب أن يقال أو بالعكس لئلا يخرج نحو كالعناب والحشف البالى قلوب الطير رطبا ويابسا وقوله أوغيره كانه أراد به مثل قولنا كالقمرين زيد وعمرو اذا أريد تشبيه أحدهما بالشمس والآخر بالقمر بقرينة اه أطول (قوله فى صفة العقاب) أى وصفه وهو مؤنث (قوله رطبا بعضها ويابسا بعضها) لا يخفى أن رطبا ويابسا حال من قلوب الطير والعامل معنى التشبيه المستفاد من كأن فالمجه أن الحال يجب أن تكون مطابقة لصاحبها فى التذكير والتأنيث وقد انعدمت ههنا حيث لم يقل رطبة ويابسة فأشار الشارح بقوله رطبا بعضها ويابسا بعضها الى دفعه لكن ظاهره يقتضى حذف الفاعل وبقاء رافعه ولا يجيزه البصريون وبعض الكوفيين اللهم الا أن يريد أن تفصيل الحال لفظا يستدعى تفصيل صاحبها معنى وهو يجوز ترك تأنيثها فان الرطوبة بالنسبة الى بعض واليبوسة بالنسبة الى آخر والاظهر أن يقال التقدير قسما رطبا وقسما يابسا اه فنرى وقد يحمل صنيع الشارح على بيان المعنى فلا ينافى هذا الاظهر (قوله وكرها) هو عش الطائر وان لم يكن فيه اه أطول (قوله اذ ليس الخ) تعليل لمحذوف أى وليس هنا من المركب اذ ليس الخ (قوله الا أنه الخ) الاقرب انه راجع الى قوله شبه الرطب الخ (قوله النشر) أى نشر تلك النساء (قوله أى الطيب) اى طيب الرائحة وذكاؤها وقوله والرائحة أى الذكية الطيبة (قوله مسك) أى نشر مسك اه أطول أو المراد نفس المسك فيكون فيه مبالغة حيث جعل الرائحة ذات رائحة كالمسك (قوله أطراف البنان) فالاضافة بيانية اه أطول (قوله فتشبيه التسوية) للتسوية فيه بين مشبهات (قوله وحالى) كأنه أراد أحوالى فصح أن حاله والصدغ كالليالى اه أطول (قوله فتشبيه الجمع) للجمع فيه بين مشبهات (قوله مجدول مكان الوشاح) أى ضامر الخاصرتين والبطن لان ذلك موضع الوشاح وهو جلد يرصع بالجواهر ونحوها يشد فى الوسط كذا فى ع ق (قوله الوشاح) بالضم والكسر كما فى القاموس ويقال اشاح وأشاح (قوله كأنما يبسم) بسم يبسم كضرب يضرب وابتسم وتبسم وهو أقل الضحك وأحسنه اه أطول وضمن يبسم معنى يكشف فعداه بعن (قوله أى الناعم البدن) الانسب ذكر هذا التفسير بعد قوله أغيد (قوله أو أقاح) بفتح الهمزة أصله أقاحى بحذف الالف والنون وقد لا تشدد الياء جمع أقحوان بالضم ويقال قحوان وهو البابونج كذا فى الاطول وكأن حذف الياء وقفا جار على ترك تشديد الياء فيكون كالوقف على قاض (قوله وهو ورد له نور) اعلم أن الثغر ما تقدم من الاسنان كما فى الصحاح والاقحوان نبت طيب الريح حواليه ورق أبيض ووسطه أصفر كما فى الصحاح فتشبيه الاسنان بالاقحوان باعتبار لون ما حواليه من الورق وحسن انتظامه مع قطع النظر عما فى الوسط من الاصفر هذا هو الاقرب (قوله شبه ثغره) أى أسنانه بثلاثة أشياء الا أنه أورد كلمة أو تنبيها على أن كلا مشبه به على حدة وكلمة أو للتسوية لا للابهام حتى يرد أنه ينبغى الواو وفيه وجه بأن أو بمعنى الواو وكيف تجعل بمعنى الواو وهى أحسن من الواو لخلوه عن وصمة ايهام جعل المجموع مشبها به ونظار فى كونه من باب التشبيه بأن المشبه أعنى الثغر غير مذكور لفظا ولا تقدير وأجيب بأن تشبيهه بثلاثة أشياء ضمنى لان تشبيه التبسم بالتبسم عن أحد الثلاثة يستلزم تشبيه الثغر بأحدها كذا فى الاطول (قوله وباعتبار وجهه) يعنى باعتبار وجهه له ثلاثة تقسيمات أوليات الاول

هو

(إما تمثيل وهو ما) اى التشبيه الذى (وجهه وصف (منتزع من متعدد) أمرين أو أمور (كمامر) من تشبيه الثريا وتشبيه مثار النقع مع الاسياف وتشبيه الشمس بالمرآة فى كف الاشل وغير ذلك (وقيده) أى المنتزع من متعدد (السكاكى بكونه

هو تمثيل وغير تمثيل والثانى هو مجمل ومفصل والثالث هو قريب وبعيد (قوله إما تمثيل وإما غير تمثيل) لا يرد أنه تقسيم للشئ الى نفسه وغيره لان التمثيل يرادف التشبيه يشهد لذلك كلام الكشاف حيث يستعمله استعمال التشبيه لانه مشترك بين مطلق التشبيه وأخص منه وما هو نفس المقسم المعنى الاعم والقسم ما هو أخص فلا إشكال وبهذا اندفع أيضا أن تعريفه بقوله وهو ما وجهه منتزع من متعدد غير منعكس لخروج بعض أفراد التمثيل عنه اه أطول (قوله منتزع من متعدد) لا يخفى أن الانتزاع من المتعدد لا يقتضى كون التعدد فى طرف التشبيه ولو سلم فلا يستلزم التعدد التركيب فلا يرد على الشارح شئ فى تمثيله التمثيل بما طرفاه غير مركبين كتشبيه الثريا بالعنقود اذ يجوز أن يكون وجه الشبه الهيئة الحاصلة من متعدد هو أجزاؤه ويؤيد ذلك ما ذكره بعضهم أن الحلقة الهيئة الحاصلة باجتماع الشكل واللون وأما قول المصنف ان التمثيل يستلزم التركيب فلا يضرنا لان مراده الاستعارة التمثيلية المفسرة بالمركب الذى شبه معناه المقصود بالاصلى على ما صرح به المصنف فى الايضاح نعم الفرق بينها وبين التشبيه التمثيلى بدون الاستعارة خفى والظاهر الموافقة بينهما فى إفراد الطرفين وتركيبهما اه ملخصا من حواشى الحفيد على المطول والمختصر وفى الاطول ما نصه وتقييد مثال التمثيل على كلام السكاكى حيث قال كما فى تشبيه مثل اليهود واطلاقه على كلام الجمهور حيث قال كما مر حمل الشارح المحقق على أن جعل ما مر عبارة عن جميع أمثلة ذكرت لوجه الشبه المركب بأقسامها من مركب الطرفين ومفردهما ومختلفهما وخالفه السيد السند بدعوى أن التمثيل مخصوص بما طرفاه مركبان وادعى أن تعريفه بما وجهه منتزع من متعدد يتبادر منه المنتزع من متعدد فى طرفى التشبيه لا المركب من متعدد هو أجزاؤه و الا لقال مركبا من متعدد فخرج منه ما ليس طرفاه مركبين فلم يتناول ما مر الا ما تركب طرفاه ونوره بأن المصنف رد على السكاكى جعل التمثيل على سبيل الاستعارة من الاستعارة التحقيقية بأن التمثيل يستلزم التركيب المنافى لاندراجه تحت الاستعارة التحقيقية المدرجة تحت المجاز المفرد ومبانى المخالفة غير سديدة أما حديث التبادر فممنوع وانما اختير الانتزاع على التركيب ليعلم أن المدار على التركيب الاعتبارى والهيئة الانتزاعية لا على التركيب الحقيقى وليتناول المركب من متعدد هو أجزاؤه ومن متعدد فى الطرف وكذا سند رد المصنف على السكاكى ضعيف لانه رد كون التمثيل على سبيل الاستعارة كذلك وقد وجد فى كلام السكاكى تخصيص الاستعارة التمثيلية بالمركب ولا يلزم منه تخصيص التمثيل بمعنى التشبيه بالوجه المركب بما طرفاه مركبان نعم جعل الشارح فى تعريف المجاز المركب باللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلى تشبيه التمثيل قوله تشبيه التمثيل احترازا عن الاستعارة فى المفرد فلو لم يخص التمثيل بما طرفاه مركبان كيف يحترز به عنها فبين كلاميه تنافر لكن لا يوجب ذلك فساد كلامه هنا بل ينبغى أن يحمل ما سيأتى على أن الاحتراز بارادة تشبيه تمثيل خاص اذ لا بد اما من تقييد اللفظ المستعمل بالمركب أو تقييد تشبيه التمثيل بقيد والفصل بالتخصيص أولى من الجنس ثم نقول لو كان التمثيل مخصوصا بما طرفاه مركبان لا نتقض تعريف المجاز المركب باستعارة لفظ مركب لمعنى مفرد شبه معناه بمعنى المركب بوجه شبه مركب إذ قد سبق أن التشبيه بهذا الوجه يجئ لمفرد بمركب اه (قوله أمرين أو أمور) فيه اشارة الى نكتة اختيار متعدد على أمور (قوله وقيده الخ) الحاصل أن التمثيل عند الجمهور هو التشبيه الذى يكون وجه الشبه فيه مركبا سواء كان حسيا أو عقليا أو اعتباريا وهميا وقد تقدمت أمثلته مفصلة وذهب الشيخ الى أنه يشترط فيه أن لا يكون الوجه المركب حسيا والسكاكى الى انه يشترط فيه أن لا يكون حسيا ولا عقليا فينحصر التمثيل عنده فى المركب الاعتبارى الوهمى اه سيرامى وفى اثبات المخالفة بين الشيخ والجمهور كلام لصاحب الاطول فراجعه وكتب أيضا ما نصه قال فى الاطول ولما استشعر المصنف الاشكال على تعريفه بأنه غير مطرد لانه يدخل فيه التشبيه فى الوصف المنتزع الحقيق مع أنه ليس بتمثيل أشار الى دفعه بقوله وقيده الخ و وجه الدفع أن هذا القيد لم يثبت فى غير كلام السكاكى فجرينا فى التعريف على وفاق الجمهور اه (قوله أى المنتزع من متعدد) كذا فسر الشارح الضمير

غير حقيقي) حيث قال التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقي وكان منتزعا من عدة أمور خص باسم التمثيل (كما فى تشبيه مثل

اليهود بمثل الحمار) فان وجه الشبه هو حرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع الكد والتعب فى استصحابه فهو وصف مركب من متعدد وليس بحقيقي بل هو عائد الى التوهم (وإما غير تمثيل وهو بخلافه) أى بخلاف التمثيل يعنى مالا يكون وجهه منتزعا من متعدد وعند السكاكى مالا يكون منتزعا من متعدد أولا يكون وهميا واعتباريا بل يكون حقيقيا فتشبيه الثريا بالعنقود المنور تمثيل عند الجمهور دون السكاكى (وأيضا) تقسيم آخر للتشبيه باعتبار وجهه وهو أنه (اما مجمل وهو مالم يذكر وجهه فنه) أى من المجمل ماهو (ظاهر) وجهه أو فن الوجه الغير المذكور ماهو ظاهر (يفهمه كل أحد) ممن له مدخل فى ذلك (نحو زيد كالاسد ومنه خفى لايدركه الا الخاصة كقول بعضهم) ذكر الشيخ عبد القاهر أنه قول من وصف بنى المهلب للحجاج لما سأل عنهم وذكر جار الله أنه قول الانمارية فاطمة بنت الخرشب وذلك أنها سئلت عن بنيها أيهم أفضل فقالت عمارة لابل فلان لابل فلان ثم قالت ثكلتهم ان كنت أعلم أيهم أفضل (هم كالحلقة المفرغة لايدرى أين طرفاها أى هم متناسبون فى الشرف) يمتنع تعيين بعضهم فاضلا وبعضهم أفضل منه (أى كما أنها) الحلقة المفرغة (متناسبة الاجزاء فى الصورة) يمتنع تعيين بعضها طرفا وبعضها وسطا لكونها مفرغة مصمتة الجوانب كالدائرة (وأيضا منه) أى من المجمل وقوله منه دون أن يقول

ونحن نفسره بالوجه أى قيد الوجه بكونه غير حقيقي كما قيده بكونه منتزعا من متعدد لانه قال السكاكى التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقي وكان منتزعا من عدة أمور خص باسم التمثيل فقيد الوجه بقيدين ولم يقيد المنتزع من متعدد اه أطول (قوله غير حقيقي) بأن يكون اعتباريا وهميا فمراده هنا بالحقيقي ما يقابل الاعتبارى الوهمى والمراد بالاعتبارى الوهمى ما اشمل النسبيات لعدم وجودها عند المتكلمين وكتب أيضا قوله غير حقيقي هل المراد غير حقيقي فى كل من الطرفين أو يكفى أن يكون كذلك فى أحد الطرفين هذا مما لم يتضح لكن المتبادر الاول لانه الفرد الكامل اه أطول (قوله عائد الى التوهم) أى الاعتبار اه سم (قوله يعنى مالا يكون الخ) يحتمل صنيع الشارح حمل قوله وهو بخلافه على بيان غير التمثيل عند الجمهور خاصة ويعلم منه غير التمثيل على مذهب السكاكى وعلى هذا الحمل درج صاحب الاطول وقال انه أولى ويحتمل حمله على بيان غير التمثيل على المذهبين وهذا أقرب الى عبارة الشارح كما أفاده صاحب الاطول فتأمل (قوله واعتباريا) عطف تفسيرى اه سم (قوله بل يكون حقيقيا) قال فى الاطول المراد بالوصف الحقيقي ما يكون ما انتزع عنه أوصافا حقيقية والا فالهيئة الانتزاعية أمر اعتبارى لاوجود له (قوله تمثيل عند الجمهور) لعدم اشتراطهم أن لا يكون الوجه حقيقيا (قوله اما مجمل وهو مالم يذكر وجهه) ولا مايستتبعه ولما كان للمجمل تقسيمان عقبه بهما وفصل بينه وبين قسميه والانسب بمقام التعليم تقديم المفصل لانه وجودى ولانه يندفع طول الفصل بين القسمين بتقديمه وكأنه نظر الى أن المجمل أجل اه أطول (قوله مالم يذكر وجهه) أى ذكرا صريحا فلا يمنع الاجمال ذكر مايشعر به نحو هم كالحلقة المفرغة لايدرى أين طرفاها فان قوله المفرغة الخ مشعر بالوجه كما سيأتى (قوله ظاهر وجهه) حل معنى أشار به الى تقدير مضاف فى المتن لا حل اعراب فلا يقال يلزم حذف الفاعل وهو لايجوز (قوله يفهمه) أى يفهم وجهه اه أطول (قوله خفى) لايخفى أن المراد الخفى فى حد ذاته فلا يخرجه عن الخفاء عروض ما يوجب ظهوره كما فى هذا الكلام فان وصف الحلقة أظهر وجه الشبه فلا اختصاص لهذا التقسيم بالمجمل بل يجرى فى المفصل أيضا اه أطول ولعل تخصيصه به لظهور الخفاء فيه بحذف وجه الشبه تأمل (قوله لايدركه) أى لايدرك وجهه اه أطول (قوله الا الخاصة) سواء أدركوه بالبداهة أو بالتأمل فالتقسيم للتشبيه وتسميته بالظاهر والخفى تسمية له بحال الوجه وجوز الشارح كونه تفصيلا للوجه بارجاع الضمير الى الوجه ويأباه كون قوله وأيضا منه تقسيما للتشبيه قطعا اه أطول وقد يوجه التجويز بأن تقسيم الوجه يستلزم تقسيم التشبيه باعتبار الوجه (قوله قول من وصف الخ) أى لما سأله عنهم الحجاج أيهم أنجد أى أشجع (قوله وذكر جار الله) لاتنافى بين ماذكره وماذكره الشيخ بل هما يجتمعان على الصدق توارداً أو بطريق أخذ المتأخر عن المتقدم اه أطول (قوله عن بنيها) هم ربيع الكامل وعمارة الوهاب وقيس الحفاظ وأنس الفوارس فهم أربعة ومنه تعلم أنه كان على الشارح أن يزيد لابل فلان مرة ثالثة (قوله ثكلتهم) أى فقدتهم (قوله ان كنت أعلم أيهم أفضل) أى استفهامية فالمعنى ان كنت أعلم جواب هذا الاستفهام أو موصولة مبنية على الضم لوجود الاضافة وحذف صدر الصلة لكن الاول هو المناسب لايهم التى فى السؤال (قوله المفرغة) قال فى القاموس حلقة مفرغة مصمتة وقال فيه المصمت الذى لاجوف له اه وقال بعضهم المفرغة أى المصبوبة فى قالب بعد أن أذيب ماهى منه وفى سم قوله المفرغة أى الممزوجة وكأنه عبر بالافراغ الذى هو صب أصل الحلقة المذاب فى قالب لان ماهو كذلك يكون ممتزجا لاخلل بين أجزائه ولا انفراج (قوله طرفاها) المراد طرفها الاعلى والاسفل الملائمان للافضل والادنى واذا لم يعلم الاعلى والادنى لم يعلم الوسط اه أطول وكتب أيضا قوله طرفاها قال فى العروس يرد عليه أن الحلقة المفرغة ليس لها طرفان وجوابه أن السالبة المهملة لاتستلزم وجود موضوعها اه يس (قوله مصمتة الجوانب) أى والجوف وهو تفسير لقوله مفرغة قال سم ولعل

وأيضا إما كذا وإما كذا للإشعار بأنها من تقسيمات المجمل لا من تقسيمات مطلق التشبيه أى ومن المجمل (ما لم يذكر فيه وصف أحد الطرفين) يعنى الوصف الذى يكون فيه إيماء الى وجه الشبه (نحو زيد أسد ومنه) أى المجمل (ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده) أى الوصف المشعر بوجه الشبه كقولها هم كالحلقة المفرغة لايدرى أين طرفاها (ومنه ماذكر فيه وصفهما) أى المشبه والمشبه به كليهما (كقوله صدفت عنه) أى أعرضت (ولم تصدف مواهبه * عنى وعاوده ظنى فلم يخب كالغيث ان جئته وافاك) أى أتاك (ريقه *) يقال فعله فى روق شبابه وريقه أى أوله وأصابه ريق المطر وريق كل شئ أفضله (وان ترحلت عنه لج فى الطلب) وصف المشبه أعنى الممدوح بأن عطاياه فائضة عليه أعرض أو لم عرض وكذا وصف المشبه به أعنى الغيث بأنه يصيبك جئته أو ترحلت عنه والوصفان مشعران بوجه الشبه أعنى الافاضة حالتى الطلب وعدمه وحالتى الاقبال عليه والاعراض عنه (وإما مفصل) عطف على قوله اما مجمل (وهو ما ذكر وجهه كقوله وثغره فى صفاء * وأدمعى كاللآلى وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه مكانه) أى بأن يذكر مكان وجه الشبه ما يستلزمه أى يكون وجه الشبه تابعا له لازما فى الجملة (كقولهم للكلام الفصيح هو كالعسل فى الحلاوة فان الجامع فيه لازمها) أى وجه الشبه فى هذا التشبيه لازم الحلاوة (وهو ميل الطبع) لانه المشترك بين العسل والكلام لا الحلاوة نفسها التى هى من خواص المطعومات (وأيضا) تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار وجهه وهو أنه (إما قريب مبتذل

التقييد بالجوانب لدفع توهم أن يراد بالمصمتة مصمتة الجوف فقط فان ذلك صادق مع وجود انفصال فى بعض جوانبها فبين بهذا القيد أن الاتصال شامل لجميع أجزائها فلا يتبين لها طرف لانها اذا لم تكن مصمتة الجوانب كان موضع الانفراج منها طرفا ومقابله وسطا اه وقوله ولعل التقييد بالجوانب أى حيث قال مصمتة الجوانب ولم يقل مصمتة بدون ذكر مضاف اليه (قوله وأيضا) قال فى الاطول أيضا جملة معترضة بين المعطوف والعاطف تقديره آض تقسيم المجمل أيضا أى عاد عودا وفائدته التنبيه على أنه استئناف تقسيم للمجمل وليس تقسيما للخفى ومنه يعلم أن المعترضة قد تدخل بين العاطف والمعطوف وأما ما قال الشارح ان اختيار منه ومنه دون اما واما للاشعار بأنه من تقسيمات المجمل دون مطلق التشبيه فليس مما يعتد به لانه لا مجال لتوهم أنه تقسيم مطلق التشبيه اذ لا معنى لتوسط تقسيم بين قسمى تقسيم بل الوجه أن لا حصر فيما ذكره اذ يمكن قسم آخر هو ماذكر فيه وصف المشبه فقط فلم يأت باداة الحصر ولم يجعل التقسيم رباعيا لعدم الظفر به فى كلامهم ولا يخفى جريان هذا التقسيم فى المفصل وكأنه لم يتعرض له لانه لم يوجد اذ لا معنى لا يراد ما يشعر بوجه الشبه مع ذكره اه (قوله لا من تقسيمات مطلق التشبيه) أى فلفظ منه يدفع ما توهمه لفظ أيضا المأتى به فى صدر تقسيمات مطلق التشبيه من أن هذا تقسيم لمطلق التشبيه (قوله ما لم يذكر الخ) انما قدم العدمى على ماهو وجودى فى الجملة وقدم ماهو وجودى فى الجملة على الوجودى الصرف مع أن حق التعليم يقتضى العكس حفظا للاقسام عن وقوع فاصل بينها ولو بالمثال اه أطول (قوله يعنى الوصف الخ) كما يومئ اليه اضافة الوصف الى أحد الطرفين لاشعارها بأن المراد وصف يذكر له من حيث انه طرف أشار الى ذلك فى الاطول وخرج بما ذكر زيد العالم أسد اذ لا ايماء فى العالم الى الجراءة (قوله نحو زيد أسد) تمثيل لما لم يذكر الخ (قوله كقولها هم كالحلقة الخ) فان قولها المفرغة لايدرى أين طرفاها مشعر بالوجه كما بينه سم (قوله ولم تصدف) من حد ضرب اه أطول (قوله مواهبه) بفتح الباء وضمها مفعولا أو فاعلا لقوله لم تصدف فانه جاء متعديا ولازما كذا فى يس لكن النصب انما يتأتى على قراءة يصدف بالتحتية (قوله ريقه) أصله ريوق (قوله وريق كل شئ أفضله) والاحسن هنا ارادة هذا المعنى أعنى الافضل (قوله وهو ماذكر وجهه) قال فى الاطول لما كان فى هذا التعريف تسامح بجعل ماذكر مما يستتبع وجهه مكان الوجه داخلا فيما ذكر وجهه وكان ذلك التسامح مبنيا على تسامح آخر نبه على هذا التسامح وعلى منشئه اخراجا للتعريف عن الابهام فقال وقد يتسامح الخ والشارح جعله اشارة الى التقسيم بعد التعريف يعنى المفصل قسمان ماذكر فيه وجه الشبه حقيقة وماذكر فيه وجه الشبه تسامحا (قوله وأدمعى) وصف أدمعه بالصفا منبئ عن كثرة بكائه لاشعاره بانغسال المنبع وزوال ما يكدر الدمع منه بسبب كثرة ما ينزل من المدامع وبهذا اندفع انه لا كبير مدحة فى وصف الادمع بالصفاء (قوله وقد يتسامح) أى يتجوز اما على طريق مجاز الحذف أو المجاز المرسل اه لكن قال فى الاطول ان ارتكاب طريق المجاز ليس تسامحا (قوله بذكر ما) أى ملزوم (قوله مكانه) أى فى مكانه بأن يؤتى به على طريقته من ادخال فى عليه ليخرج بذلك ذكر الوصف المشعر بالوجه (قوله للكلام) أى فى شأنه (قوله لا الحلاوة) قال فى الاطول ولا يبعد أن يجعل وجه الشبه نفس الحلاوة ويجعل ثبوته فى المشبه على سبيل التخييل كما فى تشبيه السنة بالنجم والبدعة بالظلمة (قوله مبتذل) تفسير لقريب وكذا قوله الآتى غريب تفسير لبعيد كما هو صريح الايضاح على ما فى يس وكتب أيضا قوله مبتذل الابتذال الامتهان وهو يقتضى كثرة الاستعمال فيفيد أنه لو كان الانتقال فيه من غير تدقيق نظر لكن اتفق أنه لم يكثر استعماله ليس منه وليس مرادا بدليل تعريفه فالحق ان القريب المبتذل شامل لصورتين ما كثر استعماله وما لم يكثر بقيد أن يسهل الانتقال فى كل منهما من المشبه الى المشبه به فذكر الابتذال

وهو ما ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر لظهور وجهه في بادي الرأى) أى في ظاهره اذا جعلته من بدا الامر يبدو اذا ظهر وان جعلته مهموزا من بدأ فمعناه في أول الرأى وظهور وجهه في باديء الرأى يكون لامرين اما (لكونه أمرا جليا) لا تفصيل فيه (فان الجملة اسبق الى النفس) من التفصيل الاترى ان إدراك الانسان من حيث انه شئ أو جسم أو حيوان أسهل وأقدم من ادراكه من حيث انه جسم نام حساس متحرك بالارادة ناطق (أو) لكون وجه الشبه (قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن إما عند حضور المشبه لقرب المناسبة) بين المشبه والمشبه به اذ لا يخفى أن الشئ مع ما يناسبه أسهل حضورا منه مع ما لا يناسبه (كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل) فانه قد اعتبر في وجه الشبه تفصيل ما أعني المقدار والشكل الا أن الكوز غالب الحضور عند حضور الجرة (أو مطلقا) معطوف على قوله عند حضور المشبه ... غلبة حضور المشبه به في الذهن مطلقا ... تكرره

ليس للاخراج بل نظر الغالب اذ يغلب في القريب الابتذال اه وفي الاطول تفسير الابتذال بعدم الصيانة بأن يناله كل أحد بمجرد توجهه اليه فلا يمنع منه احتياج الى تدقيق نظر وهو بهذا التفسير لا يقتضي كثرة الاستعمال فلا يرد ما مر (قوله وهو ما ينتقل فيه) والمنتقل هو المتكلم الذي هو مريد التشبيه ويلزم قرب انتقاله قرب فهم السامع (قوله لظهور وجهه) فيه بحث لانه ان أريد بظهور الوجه ظهوره في نفسه يرد عليه أن ذلك لا يستلزم ظهور الانتقال من المشبه الى المشبه به فانه لا يجوز أن يكون ثبوته للطرفين غير ظاهر وان أريد ظهور ثبوته للطرفين ففيه أن كونه جليا لا يستلزم ذلك ويمكن أن يقال قوله لظهور وجهه تعليل على وجه التقييد أى التشبيه المبتذل ما ينتقل الذهن فيه من المشبه الى المشبه به بشرط أن يكون الانتقال بظهور الوجه وانما يكون كذلك اذا كان الوجه الظاهر ظاهر الثبوت للطرفين أيضا كذا في الحفيد على المطول والمختصر وعبارة الاطول قوله لظهور وجهه تقييد للتعريف وتحقيقه أن يكون المشبه بحيث اذا نظر العقل فيه ظهر المفهوم الكلي الذي هو مشترك بينه وبين المشبه به من غير تدقيق نظر والتفتت النفس الى المشبه به من غير توقف ولم يكتف بما ظهر وجهه في باديء الرأى لانه يتبادر منه الظهور بعد التشبيه واحضار الطرفين وهو لا يكفي في الابتذال بل لا بد أن يكون انتقال من المشبه الى المشبه به لظهور وجهه بمجرد ملاحظة المشبه ثم قال ولا ينتقض التعريف بتشبيه يكون المشبه به لازما ذهنيا للمشبه مع خفاء وجهه لانه ليس انتقالا لظهور وجهه في باديء الرأى اه (قوله في باديء الرأى) جعل القاضي تقديره في آية هود في وقت حدوث باديء الرأى على حذف مضافين ولك أن تجعله ظرفا تنزيلا فيستغنى عن حذف المضاف اه أطول (قوله مهموزا) أى في الحال أو بحسب الاصل بأن تكون الهمزة قلبت ياء لانكسار ما قبلها كذا في الاطول (قوله جليا) أى عاما (قوله فان الجملة) أى المجمل اه يس وكتب أيضا قوله فان الجملة الخ قال الحفيد هذا يتم بالنظر الى المفصل الذي ذلك المجمل جزء منه تأمل قال سم وكأنه اشارة الى منع أن الجملة أسبق كليا اذ رب مفصل يكون أكثر تكرارا على النفس من مجمل فيكون أسبق اليها وجوابه أن المراد المفصل لذلك المجمل بأن يكون جزأ منه والجزء أسبق فليتأمل (قوله من التفصيل) أى المفصل اه يس (قوله من حيث انه شئ الخ) هذه الثلاثة كلها مجملة لكنها متفاوتة الرتب في الاجمال (قوله أسهل وأقدم الخ) أما كونه أسهل فلانه ادراك من وجه واحد بخلاف ذلك وأما كونه أقدم فلان التفصيل بتحليل أمر مجمل أو بجمع أمور مجملة وأيا كان فالجملة أسبق (قوله حساس) أى مدرك بالحواس وقوله ناطق أى مدرك للكليات (قوله مع غلبة حضور الخ) فيه نوع مصادرة لان الغلبة هو الانتقال من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر فجعل الغلبة جزء علة للظهور الذي هو علة الانتقال من المشبه الى المشبه به مصادرة والجواب أن حضور الطرفين في الازمنة السابقة على التشبيه وهو المراد بغلبة حضور المشبه به مستلزم للانتقال من المشبه الى المشبه به عند التشبيه (قوله عند حضور المشبه) لا يخفى أن غلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه يجامع غلبة حضور المشبه به مطلقا فلا تقابل بينه وبين قوله مطلقا الا أن تقيد الغلبة عند حضور المشبه بقيد فقط لكن لا يساعده المثال أو يجعل الترديد لمنع الخلو اه أطول (قوله لقرب المناسبة) أى مثلا اذ قد تكون غلبة الحضور اتفاقا اه أطول (قوله اذ لا يخفى أن الشئ الخ) قيل يشكل على ذلك قولهم الضد أقرب خطورا بالبال من غيره قلنا لا اشكال اه يس ولعل وجه عدم اشكاله ان التضاد من وجوه المناسبة (قوله أسهل حضورا الخ) أى فيسهل الانتقال من أحد المتناسبين الى الآخر لاقترانهما في الخيال (قوله كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز) أورد عليه أن الكوز أيضا كثير الحضور مطلقا في الذهن فلا وجه لجعله مما غلب حضوره عند حضور المشبه لا مما غلب مطلقا والجواب أن كلا من الكوز والجرة مما يغلب حضوره عند حضور المشبه ومما يغلب حضوره مطلقا فصح التمثيل للقسمين بأيهما شئت فتمثيل كل قسم بأحدهما خاصة على سبيل الاتفاق وهذا مما

(لتكرره) أى المشبه به (على الحس) فان المتكرر على الحس كصورة القمر غير المنخسف أسهل حضورا مما لا يتكرر على الحس كصورة القمر منخسفا (كالشمس) أى كتشبيه الشمس (بالمرآة المجلوة فى الاستدارة والاستنارة فان) فى وجه الشبه تفصيلا ما لكن المشبه به أعنى المرآة غالب الحضور فى الذهن مطلقا (لمعارضة كل من القرب والتكرار التفصيل) أى وانما كان قلة التفصيل فى وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه به بسبب قرب المناسبة أو التكرار على الحس سببا لظهوره المؤدى الى الابتذال مع ان التفصيل من أسباب الغرابة لان قرب المناسبة فى الصورة الاولى والتكرار على الحس فى الثانية يعارض كل منهما التفصيل بواسطة اقتضائهما سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به فيصير وجه الشبه كأنه أمر جلى لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتذال (واما بعيد غريب) عطف على اما قريب مبتذل (وهو بخلافه) أى ما لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر وتدقيق نظر (لعدم الظهور) أى لخفاء وجهه فى بادئ الرأى وذلك أعنى عدم الظهور (اما لكثرة التفصيل كقوله والشمس كالمرآة) فى كف الاشل فان وجه الشبه فيه من التفصيل ما قد سبق ولذا لا يقع فى نفس الرائى للمرآة الدائمة الاضطراب الابعد أن يستأنف تأملا ويكون فى نظره متمهلا (أو ندور) أى أو لندور (حضور المشبه به اما عند حضور المشبه لبعد المناسبة كما مر) فى تشبيه البنفسج بنار الكبريت (واما مطلقا) عطف على اما عند حضور المشبه أى ندور حضور المشبه به مطلقا (لكونه وهميا) كأنياب الاغوال (أو مركبا خياليا) كاعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد (أو مركبا عقليا) كمثل الحمار يحمل أسفارا ، قوله (كما مر) اشارة الى الامثلة التى ذكرناها آنفا

لا ضنة فيه كذا فى الاطول (قوله لتكرره) أو لكونه لازما لما يتكرر على الحس أو نحو ذلك (قوله أسهل حضورا الخ) أى عند سماع لفظ قمر لان النفس انما تنتقل بسرعة للمألوف المعتاد مع أن لفظ قراسم لذلك الجرم فى حالتيه (قوله غالب الحضور فى الذهن) أى لكثرة مشاهدتها فلزم ابتذال التشبيه بها لسرعة الانتقال اليها وظهور وجه الشبه فيها وهو الاستدارة والاستنارة (قوله لمعارضة كل الخ) الاخصر والاوضح لمعارضة غلبة الحضور التفصيل اه أطول (قوله التفصيل) أى فى مقتضاه (قوله أى وانما كان الخ) فيه اشارة الى أن قوله لمعارضة متعلق بمحذوف (قوله بسبب قرب المناسبة) أى فى الصورة الاولى وقوله أو التكرار على الحس أى فى الصورة الثانية (قوله فى الصورة الاولى) هى غلبة حضور المشبه به فى الذهن عند حضور المشبه (قوله فى الثانية) هى غلبة حضور المشبه به مطلقا (قوله وهو بخلافه) أى يعرف بخلافه (قوله الى المشبه به) أى من حيث إنه مشبه به فلا ينافى ذلك أن تحصل الغرابة فى تشبيه الملزوم باللازم البين حيث يحتاج فى استخراج الوجه بينهما الى دقة نظر وان كان الانتقال الى اللازم من حيث إنه لازم بسرعة على أن هذا خارج بقوله لعدم الظهور لاعتباره قيدا كما مر فى نظيره (قوله لكثرة التفصيل) أى فى اجزاء وجه الشبه وظاهره ولو مع الغلبة اه يس (قوله ما قد سبق) وهى الهيئة المشتملة على كثرة التفصيل (قوله ولذا) أى لكثرة التفصيل فى وجه تشبيه الشمس بالمرآة وقوله لا يقع أى الوجه (قوله الدائمة الاضطراب) انما قيد بالدائمة ليمضى زمان يتمكن فيه من التأمل والتمهل أى التأنى اه سم (قوله الابعد أن يستأنف) أى يحدث ولو قال الابعد أن يتأمل لكان أخصر وأوضح وكتب أيضا ما نصه أى لا بمجرد نظره اليها (قوله أو ندور حضور المشبه به) لا يقال ادراك الوجه فى المشبه يزيل غرابته لانا نقول لا يزيلها من حيث تعلق الوجه بالمشبه به الذى هو مناط الانتقال فهو غريب من تلك الحيثية وكتب أيضا ما نصه أى واذا ندر حضور المشبه به ندر حضور الوجه من حيث اتصاف المشبه به بذلك الوجه (قوله اما عند حضور المشبه) قد عرفت وجه التردد بينه وبين الندور مطلقا فتذكر اه أطول (قوله لبعد المناسبة) فلا يحصل الانتقال بسرعة (قوله لكونه وهميا) أى فلا يدركه ليشبه به الا المتسع فى المدارك فيستحضره فى بعض الاحيان فيكون ادراك تعلق وجه الشبه نادرا غير مألوف وكذا القول فى المركب الخيالى وكتب أيضا قوله لكونه وهميا أو مركبا خياليا أ وعقليا أى ولو كان جليا لا تفصيل فيه وبه يعلم أن قوله فيما سبق لكونه جليا أكثرى لا كلى (قوله أو عقليا) عطف على قوله خياليا لا على قوله مركبا خياليا والا لاكتفى به ولم يذكر وهميا فتدبر فانه دقيق والظاهر أن المركب العقلى اذا كان قليل التفصيل ليس نادر الحضور اه أطول (قوله كمثل الحمار الخ) فان المراد تشبيه القصة بالقصة والقصة اعتبر فيها كما سبق كون الحمار حاملا لشئ وكون المحمول أبلغ نافع وكونه محروم الانتفاع به وكون الحمل بمشقة وهذه الاعتبارات المدلولة للقصة عقلية وان كان متعلقها حسيا ويحتمل أن يكون سماه مركبا عقليا باعتبار الوجه كما سلف وانما ندر حضور المركب مطلقا لان الاعتبارات المشار اليها فيه لا يكاد يستحضرها مجموعة الا الخواص فلا يحصل سرعة الانتقال الا نادرا فيكون غريبا (قوله كما مر) متعلق بقوله مطلقا وتمثيل له بجميع أقسامه السابقة ولا يخفى أن كلامه هنا يدل على أن ندور حضور المشبه به مطلقا موجب لخفاء الوجه سواء كان الوجه جليا أولا وكلامه سابقا دل على أن كونه جليا مطلقا موجب لظهور وجهه فبينهما تناف والتحقيق أن التشبيه القريب المبتذل ما يكون وجهه ظاهرا لكونه جليا أو قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه

أو مطلقا والبعيد الغريب ما يكون وجهه خفيا لكثرة تفصيله أو لتفصيل ما مع ندور حضور المشبه به عند حضور المشبه أو مطلقا اه أطول (قوله أو لقلة تكرره على الحس) أو عدم تكرره عليه أو عدم تعلق الاحساس به كالعرش والكرسي ودار الثواب والعقاب واستغنى بذكر قلة التكرر عنهما لانهما أولى بعلية الندور مطلقا ولك أن تجعل قلة التكرر كناية عن عدم كثرته وتجعل النفي شاملا للجميع اه أطول (قوله سببا لعدم ظهور وجه الشبه) أي مع أنه يجوز أن يكون وجه الشبه أعم من المشبه به الغريب بأن يوجد مع غيره كما يوجد معه فلا تلزم غرابته لعدم ندرته وحاصل الجواب أن فرض الكلام فيما اذا كان وجه الشبه مختصا بالمشبه به الغريب دون غيره مما قد يطلب التشبيه به أو لم يكن مختصا به لكن انما يوجد فيه أو في مثله في الغرابة وأما ان وجد فيما لا يندر حضوره وان كان يوجد أيضا في نادر الحضور كان العدول الى نادر الحضور مع ابتذال الوجه ووجوده في غيره عديم الفائدة فلا يكون مستحسنا ولا يدخل في جملة الغريب فانك لو قلت والشمس كالمرآة في كف الاشل في كونها جرما لم يكن من الغريب لوجود الجرمية في الجبل مثلا فلا يندر حضوره ولا يكون من الغريب فتدبر اه ع ق وقوله وحاصل الجواب الخ الظاهر أن هذا جواب آخر وأما حاصل جواب الشارح فهو أن وجه الشبه بين الطرفين من حيث انه وجه بينهما فرع عنهما فلا يعقل الا بعد تعقلهما وان كان من حيث ذاته قد يوجد مع غيرهما فلا يتوقف تعقله على تعقل المشبه به حتى تكون ندرة المشبه به سببا لخفاء وجه الشبه لان ذلك لا من حيث انه وجه شبه جامع بين هذين الطرفين (قوله لانه فرع الطرفين الخ) فان قلت فلم لم يعللوا عدم ظهور وجه الشبه بندور حضور المشبه كما عللوه بندور حضور المشبه به قلت لان المشبه به عمدة التشبيه الحاصل بين الطرفين فظهور وجه الشبه وعدمه انما يسند اليه اه فنري (قوله انما يطلب بعد حضور الطرفين الخ) فتعقله بعد تعقلهما فان قلت ما سبق من ان ظهور الوجه في بادي الرأي سبب للانتقال من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر يستدعي أن يكون تعقل الوجه قبل تعقل المشبه به فينافي هذا البيان قلت تعقل الوجه موقوف على ذات الطرفين وسبب للانتقال من المشبه الى المشبه به من حيث هو مشبه به فلا تنافي اه أطول (قوله فاذا ندر حضورهما) أي حضور مجموعهما لان النادر حضوره هو المشبه به وقوله ندر التفات الذهن الخ أي من حيث تعلق الوجه الجامع بالمشبه به (قوله والمراد بالتفصيل) أي في وجه الشبه (قوله أن ينظر) أي يتأمل (قوله لشيء واحد) أي في تشبيه مفرد بمفرد وقوله أو أكثر أي في غير تشبيه المفرد بالمفرد وكتب أيضا قوله لشيء واحد أي كالوجه في تشبيه الثريا بالعنقود فانه أشياء اعتبر تضامها من شكل أجرامها ولونها ومقدار مجموعها والموصوف شيء واحد وقوله أو أكثر أي اثنين كما في الوجه في تشبيه مثار النقع مع السيوف فقد اعتبرت فيه أوصاف تضامت والتأمت من لون الغبار والسيوف وحركات السيوف المختلفة وشكلها من استقامة واعوجاج والموصوف بذلك المجموع اثنان وأما أكثر من اثنين كما في آية كماء أنزلناه من السماء الآية فان الوجه متعلق بأكثر من اثنين (قوله بمعنى أن يعتبر الخ) تفسير لقوله أن ينظر الخ (قوله وجودها) أي جميعا وقوله أو عدمها أي جميعا وكتب أيضا قوله وجودها أي كما في الوجه في تشبيه الثريا بعنقود الملاحية والوجه في بيت بشار كأن مثار النقع الخ وقوله أو عدمها أي كما في تشبيه وجود عديم النفع بالعدم في نفي كل وصف نافع وقوله أو وجود البعض الخ أي كما في تشبيه سنان الرمح بسنا لهب اه ع ق (قوله كل من ذلك) أي المذكور من الاعتبارات الثلاثة (قوله على وجوه) أي اثني عشر حاصلة من ضرب الاعتبارات الثلاثة في أحوال الموصوف الاربعة الواحد والاثنين والثلاثة والاكثر اه يس وكتب أيضا قوله على وجوه كثيرة أي ففي الوجود اما أن يعتبر أوصاف مختلفة من غير رعاية شيء آخر كما في تشبيه الثريا بالعنقود وكما في بيت بشار واما باعتبار جنس فأكثر مع اعتبار خصوصية في جنس منها كما في تشبيه عين الديك بشرر النار في المقدار والشكل والحمرة فانك لا تريد جنس الحمرة بل تعتبر فيها خصوصية بها حسن التشبيه أو جنسين مع خصوصيتين كما في تشبيه الشمس بالمرآة في الاستدارة والاستنارة فانك تريد

(أو لقلة تكرره) أي المشبه به (على الحس كقوله والشمس كالمرآة) في كف الاشل فان الرجل ربما ينقضي عمره ولا يتفق له أن يرى مرآة في يد الاشل (فالغرابة فيه) أي في تشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل (من وجهين) أحدهما كثرة التفصيل في وجه الشبه والثاني قلة التكرار على الحس فان قلت كيف يكون ندرة حضور المشبه به سببا لعدم ظهور وجه الشبه قلت لانه فرع الطرفين والجامع المشترك بينهما انما يطلب بعد حضور الطرفين فاذا ندر حضورهما ندر التفات الذهن الى ما يجمعهما ويصلح سببا للتشبيه بينهما (والمراد بالتفصيل أن ينظر في أكثر من وصف) واحد لشيء واحد أو أكثر بمعنى ان يعتبر في الاوصاف وجودها أو عدمها أو وجود البعض وعدم البعض كل من ذلك في أمر واحد أو أمرين أو ثلاثة أو أكثر فلهذا قال (ويقع) أي التفصيل (على وجوه) كثيرة

استدارة واستنارة مخصوصتين بكونهما فى المرآة وأما العدم فاما عدم كل وصف كما فى تشبيه وجود عديم النفع بالعدم فى نفى كل وصف نافع واما عدم وصفين مخصوصين كتشبيه زيد بعمرو فى عدم الاعطاء وعدم النصح أو عدم وصف واحد وكذا اعتبار البعض عدما والبعض وجودا اما أن يكون العدم عدم وصف واحد أو عدم وصفين اما مع مطلق وجود الوصف أو مع وجوده و وجود خصوصية الى غير هذا مما تقرر فى التفصيل اه ع ق (قوله أعرفها) أى أحسنها وأشدها قبولا عند أولى المعرفة وجهان ولم يتعرض لغير الاعرف كاعتبار نفى الجميع ولم يتعرض لاعرف هذين الوجهين ويحتمل أنه الاول ولا بد أنه كذا فى يس (قوله اى تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها) أى وليس معنى أن تدع بعضا أن تسقطه وتعرض عنه بالكلية والا فلا يكون المعتبر فى التشبيه الا البعض المأخوذ فان كان واحدا كان وجه الشبه واحدا لا تفصيل فيه وان كان متعددا كان وجه الشبه أمورا تنظر فيها وأعتبر الجميع وتكون بملاحظة ما تركته كالعدم فى باب التشبيه اه أطول وكتب أيضا قوله وعدم بعضها فان قلت فاذا كان المشبه به مما لم ينعدم فيه ذلك الوصف فكيف يشبه به فى الهيئة الملتئمة من الوجود والعدم قلت المشبه به انما يشبه به بعد التجريد عن الوصف وبعد اعتبار اتصافه بعدمه فالمشبه به حينئذ أمر وهمى فان قلت فيكون وجه الشبه أمرا نظر فيه فى أكثر من وصف واعتبر الجميع فليس هناك الا قسم واحد قلت نعم كذلك عند التحقيق الا انه قسم نظرا الى بادئ الرأى وميز بين القسمين لان فى القسم الاول مزيد دقة وفضيلة اعمال ولذا قدمه اه أطول (قوله ردينة) امرأة كانت تحسن صنع الرماح وهى امرأة السمهر كان أيضا يحسن ذلك (قوله سنا لهب) أى لهب له سنا فهو من اضافة الصفة للموصوف ليصح التشبيه وقوله لم يتصل بدخان انما ترك الاتصال بالدخان ونفاه لانه لا يتم معه التشبيه وظاهر كلامه أنه متى اعتبر فى الوجه عدم بعض الاوصاف و وجود بعضها كان أعرف حتى انه اذا قيل زيد كعمرو فى مجموع الجبن وعدم الكرم كان من الاعرف وليس كذلك بل انما يكون أعرف اذا كان فيه دقة تحتاج لمزيد تنبه وحينئذ يكون معنى الكلام أن التفصيل يزداد حسنا عند تدقيق النظر فى اسقاط بعض الاوصاف وذلك لان الاقرب اجتماع وجودات لا اجتماع وجود وعدم اه ع ق وكتب أيضا ما نصه اللهب شعلة نار يعلوها دخان كذا فى حواشى السيد (قوله فاعتبر فى اللهب) يشعر بأن المشبه به اللهب وأن قوله سنا لهب بمعنى لهب ذو سنا فهو من اضافة الصفة الى الموصوف كذا فى سم (قوله ونفاه) عطف تفسير أى اعتبر عدمه (قوله وأن تعتبر الجميع) اى أن تعتبر وجود جميع الاوصاف وهذا أيضا انما يكون أعرف ان اعتبر اجتماع هيئة تحتاج الى تنبه وتدقيق نظر كما فى تشبيه الثريا بعنقود الملاحية قال الفنرى فان قلت جميع أوصاف الشئ ظاهرة وباطنة لا يطلع عليها أحد حتى يتأتى أن تعتبرها فى التشبيه قلت ليس المراد باعتبار جميع الاوصاف اعتبار جميع الاوصاف الموجودة فى المشبه به بحيث لا يشذ منها شئ بل المراد اعتبار جميع الاوصاف الملحوظة فى وجه الشبه من حيث الوجود والاثبات اه (قوله وكلما كان التركيب) أى فى وجه الشبه ولو قال وكلما كان التفصيل أكثر كان أوضح وأخصر اه أطول وما مصدرية ظرفية (قوله من أمور) خبر كان (قوله أبعد) أى عن الابتذال لبعد تناوله لمطلق الناس بل انما يتناوله حينئذ الاذكياء وذلك بشرط كون التفصيل فيه دقة وغرابة كما فى قوله تعالى كماء أنزلناه الى قوله بالامس فان الوجه يؤخذ من هذه الجمل كلها فيحتاج الى مزيد دقة فيكون هيئته تركيبية غاية فى اللطافة والغرابة (قوله والتشبيه البليغ) المراد بالبليغ هنا الذى يخاطب به أذكياء البلغاء أو البليغ بمعنى الواصل الى درجة القبول من البلوغ بمعنى الوصول وليس المراد به المطابق لمقتضى الحال فان المبتذل قد يطابق لسوء فهم السامع فاندفع ما يقال البلاغة لا يوصف بها الا الكلام والمتكلم والتشبيه ليس شيأ منهما فكيف وصف بها ولو حمل على الكلام الذى فيه التشبيه فالبلاغة باعتبار المطابقة لمقتضى الحال لا باعتبار كون التشبيه غريبا أو قريبا فربما كان الخطاب مع مخاطب يستدعى تشبيها قريبا فلا يكون الغريب بليغا كذا فى الاطول اه (قوله من هذا الضرب) لم يقل منه لان الظاهر حينئذ

(أعرفها أن تأخذ بعضا) من الاوصاف (وتدع بعضا) أى تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها (كما فى قوله حملت ردينيا) يعنى رمحا منسوبا الى ردينة (كأن سنانه سنا لهب لم يتصل بدخان) فاعتبر فى اللهب الشكل واللون واللمعان وترك الاتصال بالدخان ونفاه (وان تعتبر الجميع كما مر فى تشبيه الثريا) بعنقود الملاحية المنور باعتبار اللون والشكل وغير ذلك (وكلما كان التركيب) خياليا كان أو عقليا (من أمور أكثر كان التشبيه أبعد) لكون تفاصيله أكثر (و) التشبيه (البليغ ما كان من هذا الضرب) أى من البعيد الغريب دون القريب المبتذل (لغرابته) أى لكون هذا الضرب غريبا غير مبتذل

وموقعه في النفس ألطف وانما يكون البعيد الغريب بليغا حسنا اذا كان سببه لطف المعنى ودقته أو ترتيب بعض المعاني على بعض وبناء ثان على أول ورد تال الى سابق فيحتاج الى نظر وتأمل (وقد يتصرف في) التشبيه (القريب) المبتذل (بما يجعله غريبا) ويخرجه عن الابتذال (كقوله لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا الا بوجه ليس فيه حياء) فتشبيه الوجه بالشمس مبتذل الا أن حديث الحياء وما فيه من الدقة والخفاء أخرجه الى الغرابة وقوله لم تلق ان كان من لقيته بمعنى أبصرته فالتشبيه مكني غير مصرح وان كان من لقيته بمعنى قابلته وعارضته فهو فعل ينبئ عن التشبيه أي لم تقابله في الحسن والبهاء الا بوجه ليس فيه حياء (وقوله عزماته مثل النجوم ثواقبا) أي لوامعا (لو لم يكن للثاقبات أفول) فتشبيه العزم بالنجم مبتذل الا أن اشتراط عدم الافول أخرجه الى الغرابة (ويسمى) مثل (هذا التشبيه) التشبيه (المشروط) لتقييد المشبه أو المشبه به أو كليهما بشرط وجودي أو عدمي يدل عليه بصريح اللفظ أو بسياق الكلام (وباعتبار) أي والتشبيه باعتبار (أداته إما مؤكد وهو ما حذفت أداته مثل وهي تمر مر السحاب) أي مثل مر السحاب (ومنه) أي من المؤكد ما أضيف المشبه به الى المشبه بعد حذف الاداة (نحو

قال

عوده الى ما كان تركيبه من أمور أكثر (قوله ولان نيل الشيء بعد طلبه ألذ) أي والغريب المذكور لا ينال الا بعد التأمل والطلب وكتب أيضا قوله ولان نيل الشيء بعد طلبه ألذ ولا تنافي بينه وبين ما يستعملونه من أن حصول نعمة غير مترقبة ألذ فان الطلب لا ينافي الحصول الغير المترقب فانه يمكن حصول المطلوب قبل وقت ترقبه أو من غير موضع يطلب منه ويترقب منه فاذا اجتمع الطلب وعدم الترقب فقد بلغ الدرجة العليا من اللذة اه أطول (قوله اذا كان سببه لطف المعنى) أي لا لخلل في النظم أو في الانتقال فانه اذا كان سببه ذلك كان التعقيد المعنوي المخل بالفصاحة فقوله وانما يكون الخ دفع الاعتراض (قوله أو ترتيب) أي كما في آية انما مثل الحياة الدنيا الآية وقوله وبناء ثان على أول تفسير أي لان المعاني الشريفة يقوي بعضها بعضا ويلائم أولها آخرها فاذا كان سبب الحاجة الى التأمل رد الآخر لما قبله وعرضه عليه ليقوى به ويتم بهما المعنى ويدرك حسن الهيئة الاجتماعية وتسر النفس بعد ظفرها بالمعنى كان غاية في الحسن (قوله ورد تال الى سابق) أي من حيث بناؤه عليه فهو ايضاح لما قبله (قوله بما يجعله غريبا) فيكون هذا التصرف مانعا من سببية ظهور الوجه للابتذال (قوله هذا الوجه) مفعول مقدم وقوله شمس نهارنا فاعل مؤخر هذا والمتبادر ولو جعل هذا الوجه فاعلا كناية عن الشمس وشمس نهارنا مفعولا كناية عن الممدوح لكان غاية في اللطف حيث عزل الشمس عن كونها شمس النهار وجعل كون المحبوب شمس النهار أمرا مقررا (قوله الا بوجه) استثناء مفرغ من الحال تقديره لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا متلبسة بشيء الا متلبسة بوجه ليس فيه حياء اه فنرى (قوله فتشبيه الوجه الخ) أي الذي تضمنه جعل الوجه أعظم من الشمس لدلالته على المشاركة في أصل الحسن وهذا الجعل تضمنه الحكم بعدم حيائها حيث لقيته ولم تستتر منه فالتشبيه المذكور مدلول عليه بطريق الكناية الاصطلاحية والذي منع من التصريح به شدة زيادة الوجه في الحسن عن الشمس بحيث لو كان عندها حياء لسترت وجهها منه اذا بدا فكأنه يقول هذا الوجه كالشمس في أصل الحسن فقط وهذا كله على الاحتمال الاول في لم تلق (قوله الا أن حديث الحياء) أي نفي الحياء عن الشمس في لقيها وجه المحبوب (قوله أخرجه الى الغرابة) لان ادراك وجهه على وجه زيادته في وجه المحبوب وبلوغه النهاية فيه غريب (قوله غير مصرح) تفسير لمكني (قوله وعارضته) تفسير (قوله فهو فعل ينبئ عن التشبيه) أي فيكون التشبيه مصرحا اه أطول وغيره (قوله عزماته) جمع عزمة للمرة من العزم وهو ارادة الفعل مع القطع عليه وقوله ثواقبا من ثقبه بمعنى خرقه أي نوافذ في الامور كالنجم الذي يخرق الظلمة وينفذ فيها وقال الشارح أي لوامعا وكأنه جعله من ثقبت النار أي اتقدت اه أطول (قوله ثواقبا) حال لان مثل بمعنى مماثل اه حفيد أي فصح اتيان الحال من المضاف اليه لان المضاف عامل معنى (قوله أي لوامعا) أي لمعانا بحيث تنفذ أشعتها في خلال الظلم وكتب أيضا قوله أي لوامعا بالصرف محاكاة للمفسر المصروف في البيت للضرورة (قوله فتشبيه العزم) أي الارادة بالنجم أي في الثقوب وهو النفوذ الذي هو في كليهما تخييلي لانه في العزم بلوغه المراد وفي النجم نفوذه في الظلمات باشراقها وذلك التشبيه مبتذل مشهور لكن ادعى أن مع ثقوب الارادة وصفا زائدا وهو عدم الافول أي عدم الغيبة فصار غريبا (قوله ما حذفت أداته) أي تركت بالكلية بحيث لا تكون مقدرة في نظم الكلام فزيد في جواب من قال من يشبه الاسد على تقدير أنه تشبيه هو من المرسل لا من المؤكد لان التقدير يشبهه زيد فهو لا يشعر بأن المشبه عين المشبه به فحذف الاداة تركها بالكلية بحيث لا تقدر في نظم الكلام بل يجعل الكلام خلوا عنها مشعرا بأن المشبه عين المشبه به في الواقع بحسب الظاهر فعلى هذا مثل وهي تمر مر السحاب اذا كان في تقدير مثل مر السحاب تشبيه مرسل ويدعى أن مرور الجبال عين مر السحاب تشبيه مؤكد قاله في الاطول وكتب أيضا قوله وهو ما حذفت أداته سمي مؤكدا قال سم لاشعاره بحسب الظاهر بأن المشبه عين المشبه به كما سيأتي الاشارة اليه لكن هذا التوجيه لا يأتي فيما أضيف فيه المشبه به الى المشبه الا أن يلاحظ أن الاضافة للبيان (قوله وهي) أي الجبال يوم القيامة (قوله أي من المؤكد)

(نحو والريح تعبث بالغصون) أى تميلها الى الاطراف والجوانب (وقد جرى * ذهب الاصيل) هو الوقت بعد العصر الى الغروب بعد من الاوقات الطيبة كالسحر ويوصف بالصفرة كقوله ورب نهار للفراق أصيله * ووجهى كلا لونيهما متناسب * فذهب الاصيل صفرته * وشعاع الشمس فيه (على لجين الماء) أى على ماء كاللجين أى الفضة فى الصفاء والبياض وهذا تشبيه مؤكد * ومن الناس من لم يميز بين لجين الكلام ولجينه ولم يعرف هجانه من هجينه حتى ذهب بعضهم الى أن اللجين انما هو بفتح اللام وكسر الجيم يعنى الورق الذى يسقط من الشجر وقد شبه به وجه الماء وبعضهم الى أن الاصيل هو الشجر الذى له أصل وعروق وذهبه ورقه الذى اصفر ببرد الخريف وسقط منه على وجه الماء وفساد هذين الوجهين غنى عن البيان (أو مرسل) عطف على إما مؤكد (وهو بخلافه) أى ماذكر أداته فصار مرسلا من التأكيد المستفاد من حذف الاداة المشعر بحسب الظاهر بأن المشبه عين المشبه به (كما مر) من الامثلة المذكورة فيها أداة التشبيه (و) التشبيه (باعتبار الغرض إما مقبول وهو الوافى بافادته) أى افادة الغرض (كأن يكون المشبه به أعرف شئ بوجه التشبيه فى بيان الحال أو) كأن يكون المشبه به (أتم شئ فيه) أى فى وجه التشبيه (فى الحاق الناقص بالكامل أو) كأن يكون أشبه به (مسلم الحكم فيه) أى فى وجه التشبيه (معروفه عند المخاطب فى بيان الامكان أو مردود) عطف على مقبول (وهو بخلافه) أى ما يكون قاصرا عن افادة الغرض بأن لا يكون على شرط المقبول كما سبق ذكره ﴿خاتمة﴾ فى تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف فى المبالغة

قال فى الاطول أى قريب من هذا المثال فنبه بكلمة منه على التفاوت بينهما بأن المشبه به وضع فى الاول موضع أداة التشبيه وهنا لم يوضع موضعه بل بعد الحذف نقل عن مكانه وجعل مضافا الى المشبه أو نقول فى الاول بحيث يمكن تقدير أداة التشبيه وفى الثانى بحيث لا يمكن اذ لا يصح أن يقال مثل لجين الماء وجعل منه بمعنى من التشبيه المؤكد كما ذهب اليه الشارح لا يفيد التفاوت بين المثالين افادة واضحة (قوله والريح) الواو حالية وقوله وقد جرى اما عطف حال على حال واما تعقيب حال بحال مترادفة أو متداخلة اه أطول بحروفه (قوله أى تميلها) برفق لا بعنف ففيه مدح للريح بالاعتدال اه أطول (قوله والجوانب) لعله تفسيرى اه سم (قوله بعد الخ) ولهذا خصه بالذكر اه سم (قوله كقوله الخ) استشهاد لوصفه بالصفرة (قوله متناسب) أى فى الصفرة (قوله فذهب الاصيل) فالذهب مستعار لشعاع الشمس بقرينة الاضافة الى الاصيل اه أطول (قوله وشعاع الشمس فيه) اما عطف تفسيرى اشارة الى أن صفرته هى شعاع الشمس الملقى فيه أو جملة حالية أى والحال أن شعاع الشمس واقع فيه لان اصفرار شعاعها فى هذا الوقت يوجب اصفراره أفاده سم (قوله على لجين الماء) هذا محل التمثيل كما فى الاطول (قوله بين لجين الكلام) استعار اللجين واللجين للجيد من الكلام والردى منه والهجان ككتاب له معان منها الخيار والهجين ككريم له معان منها الرجل اللئيم استعاره هنا للردى من الكلام ولك أن تجعل المواضع الثلاثة من اضافة المشبه به الى المشبه (قوله حتى ذهب بعضهم) هو الخلخالى ومخالفته فى اللجين وقوله وبعضهم هو الزوزنى ومخالفته فى الاصيل وذهبه (قوله وفساد هذين الوجهين الخ) أما الاول فلانه لا معنى لتشبيه وجه الماء بمطلق الورق الساقط من الشجر وأما الثانى فلانه لا اختصاص للورق المصفر ببرد الخريف بالشجر الذى له أصل وعروق فلا وجه لاضافة الذهب الى الاصيل حينئذ وأما ما ذكره الشارح فمعنى لطيف مشتمل على صفة مراعاة النظير أعنى الجمع بين الذهب والفضة كذا فى الفنرى (قوله أى ماذكر أداته) أى لفظا أو تقديرا فان قلت ان زيدا كالاسد مشتمل على تأكيد التشبيه فكيف يجعل مرسلا قلت اعتبر فى المؤكد والمرسل التأكيد بالنظر الى نفس أركان التشبيه مع قطع النظر عما هو خارج عما يفيد التشبيه اه أطول وفى كلام الشارح ما يدفع السؤال (قوله المشعر) انظر أى اشعار فيما اذا أضيف المشبه به الى المشبه الا أن يكون بمراعاة الاصل اه سم وتقدم جواب آخر (قوله اما مقبول) التسمية بالمقبول والمردود باعتبار وجه الشبه فقط بمجرد اصطلاح والا فمتى انتفى شرط من شرائط التشبيه باعتبار الوجه أو الطرف فهو مردود كذا فى الاطول (قوله كأن يكون المشبه به أعرف شئ) قال فى الاطول الاولى أعرف الطرفين اه يعنى فالشرط الاعرفية بالنسبة الى المشبه فقط (قوله فى بيان الحال) أى حال المشبه أى فيما اذا كان الغرض بيان الحال وكتب أيضا ما نصه ظرف مستقر حال من المشبه به وقال سم يظهر أنه متعلق بيكون أو بمحذوف أى هذا فى بيان الحال وكذا يقال فيما بعده (قوله أو أتم شئ) الاولى أو أتم الطرفين والظاهر الواو فتدبر اه أطول (قوله فى الحاق الخ) وفى التقرير أيضا اه أطول (قوله معروفه) تفسير مسلم الحكم فيه اه سم (قوله عند المخاطب) ينبغى تقييد قسيميه أيضا به كما لا يخفى فلو أخر عن قوله فى بيان الامكان لامكن تعلقه بالاقسام الثلاثة من غير بعد اه أطول (قوله فى بيان الامكان) وكذا فى التزيين والتشويه انظر الاطول (قوله بأن لا يكون على شرط المقبول) بأن لا يكون أعرف ولا أتم ولا مسلم الحكم فيه (قوله كما سبق ذكره) يحتمل أن يريد ما قدمه عند قوله * كما أبرقت قوما عطاشا غمامة * من أنه لا يجوز انتزاع وجه الشبه من هذا الشطر الاول فقط لعدم وفاء انتزاعه منه فقط بالمقصود كذا فى سم (قوله خاتمة فى تقسيم الخ) جعل تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف منفردا عن سائر التقسيمات بحث لانه لا بعض الطرف ولا الوجه ولا الاداة بل باعتبار كل من الطرف والوجه والاداة والمجموع ولم يقدمه على التقسيم بحسب الغرض مع انه

باعتبار ذكر الاركان وتركها وقد سبق أن الاركان أربعة والمشبه به مذكور قطعا فالمشبه اما مذكور أو محذوف وعلى التقديرين فوجه الشبه اما مذكور أو محذوف وعلى التقادير فالاداة اما مذكورة أو محذوفة تصير ثمانية (وأعلى مراتب التشبيه فى قوة المبالغة) اذا كان اختلاف المراتب وتعددها (باعتبار ذكر أركانه) أى أركان التشبيه (أو بعضها) أى بعض الاركان فقوله باعتبار متعلق بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام لان أعلى المراتب انما يكون بالنظر الى عدة مراتب مختلفة وانما قيد بذلك لان اختلاف المراتب قد يكون باختلاف المشبه به نحو زيد كالاسد وزيد كالذئب فى الشجاعة وقد يكون باختلاف الاداة نحو زيد كالاسد وكأن زيدا الاسد وقد يكون باعتبار ذكر الاركان كلها أو بعضها بأنه ان ذكر الجميع فهو أدنى المراتب وان حذف الوجه والاداة فأعلاها والا فمتوسط وقد توهم بعضهم أن قوله باعتبار متعلق بقوله بقوة المبالغة

لامدخل للغرض فيه لان شدة مناسبته للاستعارة فى تضمنه المبالغة فى التشبيه دعت الى أن لا يفصل بينه وبين الاستعارة مهما أمكن اه أطول (قوله باعتبار ذكر الاركان) المراد بذكر الوجه والاداة هنا ما يشمل التقدير وبحذفهما تركهما لفظا وتقديرا فان مدار المبالغة فى زيد أسد فى الشجاعة على دعوى الاتحاد وهو لا يجامع التقدير فى النظم ومدارها فى زيد كالاسد على ادعاء عموم وجه الشبه وهو لا يجامع التقدير فى النظم وبذكر المشبه الاتيان به لفظا وبحذفه تركه لفظا قاله فى الاطول وكتب أيضا قوله باعتبار ذكر الاركان لا يخفى أن ماذكر فيه جميع الاركان لا مبالغة فيه فضلا عن ضعف المبالغة اه أطول (قوله باعتبار ذكر الاركان) أى كلها وقوله وتركها أى ترك بعضها (قوله والمشبه به مذكور قطعا) أورد عليه جواز حذفه فى جواب من يشبه الاسد حيث يجاب بقولنا زيد وحينئذ تزيد المراتب على الثمانية وأجاب عنه الشارح والسيد فى شرحيهما للمفتاح بمنع كونه تشبيها بل هو تعيين المشبه وبعد تسليمه بمنع وقوعه فى كلام البلغاء ولا يخفى ضعفه اذ لو لم يكن هذا تشبيها لم يكن زيد فى جواب من قام اخبارا بل تعيينا للقائم ولا معنى لمنع الوقوع فى كلام البلغاء لانه حذف قياسى لا يوقف وقوع مثله فى كلام البلغاء على السماع بل الجواب انه نادر بالقياس الى سائر المراتب فلذا لم يلتفت اليه أو أن الجواب فى حكم السؤال ومطابق له فكأنه ظاهر من بيان المراتب الثمانية ولو أردت بوجوب ذكر المشبه به ما يشمل التقدير فانه المقابل لحذف الاداة والوجه بمعنى حقق لكان جوابا صوابا اه أطول (قوله تصير ثمانية) ولك فى ضبط المراتب الثمانية أن تقول ان الوجه والاداة اما مذكوران معا أو محذوفان معا أو المذكور الوجه فقط أو الاداة فقط وعلى التقادير الاربعة اما أن يذكر المشبه أولا (قوله باعتبار ذكر أركانه) من البين أنه لا مبالغة باعتبار ذكر جميع الاركان فضلا عن قوة المبالغة وان جعل الكلام ايماء الى أن أعلى مراتب التشبيه فى قوة المبالغة باعتبار أحد الذكرين كذا وكذا وذا لا يتوقف على أن يكون لكل من الذكر مدخل فى ذلك فليكن ذكر جميع الاركان مما لا مدخل له فى هذا الحكم تكلف جدا وان حذف أحدهما من مراتب قوة التشبيه لا من أعلى مراتبها لانه لا قوة لما دونه من المراتب كما حكم به بل ليس من مراتب قوة المبالغة أيضا لانه ليس فيما دونه مبالغة حتى يعد من مراتب قوة المبالغة بل من مراتب المبالغة فليس حذفهما أيضا أعلى المراتب فى قوة المبالغة بل أعلى المراتب فى المبالغة ولو قال وأعلى مراتب التشبيه فى المبالغة لم يتجه هذا اه أطول (قوله فقوله) تفريع على قوله اذا كان الخ (قوله متعلق بالاختلاف الخ) لعل مراده بيان تحصيل المعنى لا التقدير فى نظم الكلام والا فلا شك أن قوله باعتبار ظرف مستقر حال من المراتب والمعنى وأعلى المراتب كائنة بهذا الاعتبار فلا حاجة الى اعتبار تعلقه بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام كذا فى الفنرى وقوله لعل مراده الخ أو يقال مراده الرد على من زعم تعلقه بقوة المبالغة كما يؤخذ من قوله بعد وقد توهم بعضهم الخ وكتب أيضا ما نصه وقال فى الاطول قوله باعتبار متعلق بمعنى الفعل المستفاد من اضافة المراتب الى التشبيه فانه فى معنى مراتب ثبتت للتشبيه وهو أقرب مسافة مما ذكره الشارح اه (قوله باختلاف المشبه به) أى قوة وضعفا (قوله وكأن زيدا الاسد) فيه مبالغة ليست فى الكاف لايهام كأن لظن الاتحاد بين زيد والاسد أو الشك فيه فالقول بأن فى لفظ كأن افادة الشك الموهن أمر التشبيه وهم اه فنرى وأيضا هو بمنزلة ان زيدا كالاسد ولهذا يرى بعض النحاة أن كأن مركبة من كاف التشبيه وان المكسورة وان أصل كأن زيدا أسد ان زيدا كأسد كما تقدم بيانه كذا فى الاطول (قوله وقد يكون باعتبار الخ) وقد يكون باعتبار اختلاف وجه الشبه نحو زيد كالاسد فى كمال الشجاعة فانه أقوى من قولنا فى الشجاعة ولم يتعرض المصنف لهذه الاختلافات الثلاثة لاستواء العامة والخاصة فيها ولخروج اللغة والنحو عن عهدتنا أما المتعلق بفننا الاختلاف بالذكر والحذف أفاده فى الاطول (قوله بأنه ان ذكر) الباء سببية متعلقة بيكون بعد تقييده بقوله باعتبار أو بدل من اعتبار (قوله والا) أى والا يحذف الوجه والاداة معا بأن حذف أحدهما فالنفى راجع الى حذف الوجه والاداة معا فقط لا لجميع ما سبق من ذكر الجميع وحذف الوجه والاداة والقرينة على ذلك ما سيأتى

فاعترض بانه لا قوة للمبالغة عند ذكر جميع الاركان فالاعلى (حذف وجهه واداته فقط) اى بدون حذف المشبه نحو زيد أسد (أو مع حذف المشبه) نحو أسد فى مقام الاخبار عن زيد (ثم) الاعلى بعد هذه المرتبة (حذف أحدهما) أى وجهه أو أداته (كذلك) أى فقط (أو مع حذف المشبه) نحو زيد كالاسد ونحو كالاسد عند الاخبار عن زيد ونحو زيد أسد فى الشجاعة ونحو أسد فى الشجاعة عند الاخبار عن زيد (ولا قوة لغيرهما) وهما الاثنان الباقيان أعنى ذكر الاداة والوجه جميعا اما مع ذكر المشبه أو بدونه نحو زيد كالاسد فى الشجاعة أو كالاسد فى الشجاعة خبرا عن زيد وبيان ذلك أن القوة اما بعموم وجه الشبه ظاهرا أو بحمل المشبه به على المشبه بانه هو هو فما اشتمل على الوجهين جميعا فهو فى غاية القوة وما خلا عنهما فلا قوة له وما اشتمل على أحدهما فقط فهو متوسط والله أعلم

(الحقيقة والمجاز)

هذا هو القصد الثانى من مقاصد علم البيان أى هذا بحث الحقيقة والمجاز والمقصد الاصلى بالنظر الى علم البيان هو المجاز اذ به يتأتى اختلاف الطرق دون الحقيقة الا أنها لما كانت كالاصل للمجاز اذ الاستعمال فى غير ما وضع له فرع الاستعمال فيما وضع له جرت العادة بالبحث عن الحقيقة أولا (وقد يقيدان باللغويين) ليتميزا عن الحقيقة والمجاز العقليين اللذين هما فى الاسناد والاكثر ترك هذا التقييد

فلا يقال يصدق هذا النفى على قولنا كالاسد فى الشجاعة مع أنه سيذكر أنه مما لا قوة له أصلا وكتب على قوله يصدق هذا النفى الخ ما نصه أى كما يصدق على صورتين من المتوسط زيد كالاسد زيد أسد فى الشجاعة (قوله فاعترض الخ) فيه أن هذا الاعتراض غير مندفع بما سلكه الشارح بل هو وارد على المتن مطلقا لان كلامه فى مراتب التشبيه فى قوة المبالغة فالاختلاف باعتبار ذكر الاركان أو بعضها فى كلامه انما هو فى تلك المراتب تدبر (قوله حذف وجهه وأداته فقط أو مع حذف المشبه) هاتان الصورتان متساويتان كما فى المطول وكتب أيضا قوله أو مع حذف المشبه أى مع اعتباره فى نظم الكلام اذ لو أعرض عنه وتركه بالكلية لترقى من التشبيه الى الاستعارة اه أطول (قوله ثم الاعلى بعد هذه المرتبة) فثم للتراخى فى الرتبة وكون التقدير ذلك هو المتبادر وقد عرفت ما فيه ولك أن تفسره بأن بعد هذه المرتبة العليا حذف الخ بقرينة قوله ولا قوة لغيرهما فلا يرد عليه ما عرفت من لزوم كونها أعلى بعد المرتبة الاولى فينافيه قوله ولا قوة لغيرهما كذا فى الاطول وقال الفنرى ينبغى أن يتجرد الاعلى أى فى عبارة الشارح هذه عن معنى التفضيل ويراد به العالى اذ لا علو فيما بعد هذه المراتب الاربع اه أى لا علو فى قوة المبالغة كما هو فرض الكلام بل ولا فى المبالغة (قوله لغيرهما) أى غير حذف الوجه والاداة معا بصورتيه وحذف أحدهما فقط بصوره الاربع وفى بعض النسخ لغيرها أى غير الصور الست اه والحاصل أن المراتب الثمانية منها ثنتان فيهما مزيد مبالغة فى التشبيه هما ما حذف وجهه وأداته مع حذف المشبه وبدونه وأربع فيها مبالغة فى التشبيه هى ما حذف وجهه أو أداته مع حذف المشبه أو ذكره وفرق الشارح بين حذف الوجه والاداة فى شرح المفتاح بأن المبالغة فى الاول أقوى وجعله من مقتضيات كلام المفتاح وفى الشرح بأن الثانى أقوى واختاره السيد السند وأنكر كون الاول من مقتضيات كلام المفتاح ووجهه أن فى حذف الاداة جعل المشبه عين المشبه به بخلاف حذف الوجه فقط اذ ليس فيه الا عموم وجه الشبه وفيه نظر لان الشركة فى جميع الامور أيضا تنفى المغايرة وتوجب الاتحاد لا يقال ذكر الاداة يوجب المغايرة لانقول صحة الحمل أيضا يوجب المغايرة ويمكن أن يقال تكفى المغايرة بحسب التعقل فى صحة الحمل دون التشبيه فعموم الوجه يتخصص بما يجامع الاثنينية اه أطول (قوله وبيان ذلك) أى أن الاعلى حذف الوجه والاداة ثم حذف أحدهما وانه لا قوة لغيرهما اه سم (قوله اما بعموم وجه الشبه) أى وذلك حاصل عند حذفه اذ عند حذف الوجه تذهب النفس الى كمال الشبه بين الطرفين برلسى اه سم (قوله ظاهرا) أى فى ظاهر الحال وأما فى نفس الامر فالوجه الصفة المخصوصة التى قصد اشتراك الطرفين فيها (قوله أو بحمل المشبه به على المشبه) أى ظاهرا وأما فى الحقيقة فلا حمل ففى كلامه حذف من الثانى لدلالة الاول وقوله بأنه الخ تصوير للحمل وقوله هو هو الاول ضمير فصل والثانى خبر ان

(الحقيقة والمجاز)

(قوله أى هذا الخ) اشارة الى توجيه التركيب بأنه حذف فيه المبتدأ والمضاف الى الخبر وأقيم المضاف اليه مقامه اه فنرى (قوله كالاصل للمجاز) المناسب لقوله فرع الاستعمال أن يقول لما كانت أصلا باسقاط الكاف أو يقول كالفرع بزيادة الكاف ويمكن توجيه زيادة الكاف فى كالاصل بأنه قد يوجد المجاز بدون الحقيقة فلم يكن المجاز لازم الابتناء على الحقيقة فلا تكون أصلا على الحقيقة بل بمنزلته لان الغالب ابتناؤه عليها وعدم زيادتها بعد لان قوله فرع الاستعمال معناه فرع صحة الاستعمال أو يقال المراد الاستعمال بالفعل حقيقة والكلام على تقدير الكاف أو المراد فرعه غالبا (قوله فرع الاستعمال فيما وضع له) ظاهره يدل على أنه يشترط فى المجاز استعماله فى الموضوع له أولا وليس كذلك فينبغى أن يحمل على الفرعية بحسب صحة الاستعمال أو على الاعم الاغلب اه حفيد وقوله بحسب صحة الخ أى فيكون المعنى فرع صحة الاستعمال وكتب أيضا ما نصه وقال فى الاطول ذكر الحقيقة تنبيها على أن بحث المجاز

يستتبع التعرض للحقيقة لانها ضدله والاشياء انما تتبين بأضدادها وقدمها لان مدار الحقيقة وهو الموضوع له أصل لما هو مدار المجاز أعنى لازم الموضوع له اه (قوله لئلا يتوهم أنه) أى القيد وانما قال يتوهم لانه فى التحقيق لا يقابلهما اذ المراد باللغوى ما اللغة فيه مدخل وهما كذلك لا يقال الاطلاق يوهم ادخال العقلى لانا نقول الحقيقة والمجاز عند الاطلاق لا يتناولهما اذ لا بد من تقييدهما بالعقلى (قوله مقابل للشرعى والعرفى) فيخرجان بالتقييد مع أن القصد ادخالهما (قوله الحقيقة) آثرها على الضمير تنبيها على اختلاف المرادفان الاول من جملة اسم المبحث اه أطول (قوله من حق) بابه ضرب ونصر (قوله والتاء فيه للنقل الخ) يعنى كون التاء للنقل من الوصفية الى الاسمية أن اللفظ اذا صار بنفسه اسما لغلبة الاستعمال بعدما كان وصفا كانت اسميته فرعا لوصفيته كما أن المؤنث فرع المذكر فتجعل التاء علامة للفرعية كما جعلت علامة فى رجل علامة لكثرة العلم بناء على أن كثرة الشئ فرع تحقق أصله اه فنرى وكتب أيضا قوله للنقل الخ هذا ما عليه الجمهور وقيل للتأنيث أما على كونها بمعنى فاعل فواضح لان فعيلا بمعنى فاعل يذكر ويؤنث سواء جرى على موصوفه أولا وأما على كونها بمعنى مفعول فتقدر منقولة من الوصف المؤنث المحذوف موصوفه لان استواء المذكر والمؤنث فيه اذا ذكر موصوفه لا اذا حذف (قوله الكلمة) لا يشمل التعريف الحقيقة المركبة كقام زيد الا أن تؤول الكلمة بأن يراد بها ما يشمل الكلمة حكما ولو قسم الحقيقة الى مفردة ومركبة وعرف المفردة بما ذكره كما فعل فى المجاز لكان أحسن وقال فى المطول لما كان تعريف الحقيقة غير مقصود فى هذا الفن لم يتعرض الا لما هو الاصل أعنى الحقيقة المفردة (قوله فى اصطلاح التخاطب) أى فى مصطلحاته وفى بعض النسخ فى اصطلاح به التخاطب وكتب عليها الاطول ما نصه فى تقديم الظرف يعنى قوله به اشارة لطيفة الى أن التخاطب لا يكون باصطلاحين وكتب أيضا ما نصه قال فى الاطول ثم استعمال الاصطلاح يوجب اختلال التعريف اذ لا يطلق فى الاصطلاح على الشرع والعرف واللغة بل هو العرف الخاص فالاولى فى وضع به التخاطب وأما ما يقال ان هذا التعريف لا يصح على مذهب القائل بأن الواضع هو الله تعالى وكذا عند من توقف فليس بشئ لان وحدة الواضع فى جميع اللغات لا تستلزم وحدة الاصطلاح بل يتفاوت مع ذلك اصطلاح التخاطب وقوله فالاولى الخ فيه اشارة الى امكان تصحيح التعريف بأن يراد بالاصطلاح مطلق العرف المتناول للغة والشرع والعرف العام لا المختص بطائفة فقط وهو العرف الخاص وقوله وأما ما يقال الخ قال الحفيد بعد ذكره الايراد والجواب أن المراد بوضع كل طائفة واصطلاحهم أعم من أن يكون صادرا عنهم بنفسهم أو ينسب اليهم باعتبار ظهوره عليهم بواسطة الوحى أو العلم الضرورى وهم متمسكون به ومتخاطبون به فى محاوراتهم اه وقوله لا يصح على مذهب الخ أى لان ظاهر قولنا وضعت فى اصطلاح التخاطب أن الواضع أهله (قوله التخاطب بالكلام الخ) عدول عن المتبادر من غير قاسر اذ المتبادر التخاطب بتلك الكلمة بل عدول مع الزاجر وهو أنه يلزم أن لا تدخل فى الحقيقة الحقائق الموردة من غير تركيب وكلام ولا يدخل مثل قولنا أريد توضيح الكلمة فان الكلمة فيه حقيقة وليس باصطلاح به تخاطب هذا الكلام بل تخاطب هذه الكلمة اه أطول (قوله عما لا معنى له) أى صحيح لان الاستعمال اذا عدى بفى يتبادر أن مجرور فى هو معنى اللفظ المستعمل فيه فيلزم أن يكون الاصطلاح هو معنى الحقيقة وهو فاسد اه سم وقد يقال يدفع هذا التبادر (قوله فيما) أى معنى وضعت له وكتب أيضا قوله عما لا معنى له صححه فى الاطول حيث قال متعلق بوضعت أو بالمستعملة بعد التقييد بقوله فيما وضعت له ومعنى الظرفية اعتبار الاصطلاح أى المستعملة فيما وضعت له باعتبار اصطلاح به التخاطب ونظرا اليه لجعل الشارح تعلقه بالمستعملة عما لا معنى له غير معتمد اه (قوله نحو خذ هذا الفرس الخ) فان لفظ الفرس هنا قد استعمل فى غير ما وضع له وليس بحقيقة كما أنه ليس بمجاز ولا يخفى أن اللفظ المستعمل فيما وضع له غلطا أيضا ينبغى أن يخرج عن التعريف كأن يتلفظ بالانسان موضع البشر غلطا فانه ليس

لئلا يتوهم انه مقابل للشرعى والعرفى (الحقيقة) فى الاصل فعيل بمعنى فاعل من حق الشئ ثبت أو بمعنى مفعول من حققته أثبته نقل الى الكلمة الثابتة أو المثبتة فى مكانها الاصلى والتاء فيها للنقل من الوصفية الى الاسمية وهى فى الاصطلاح (الكلمة المستعملة فيما) أى فى معنى (وضعت) تلك الكلمة (له فى اصطلاح التخاطب) أى وضعت له فى اصطلاح به يقع التخاطب بالكلام المشتمل على تلك الكلمة فالظرف أعنى فى اصطلاح متعلق بقوله وضعت وتعلقه بالمستعملة على ما توهمه البعض مما لا معنى له فاحترز بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال فانها لا تسمى حقيقة ولا مجازا وبقوله فيما وضعت له عن الغلط نحو خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب

حقيقة اذ لا اعتداد بالاستعمال من غير شعور فينبغى أن يراد بالمستعمل المستعملة قصدا كما هو المتبادر من
الافعال الاختيارية فخروج الغلط مطلقا من قيد المستعملة قبل ذكر قوله فيما وضعت له اه أطول وهو
مندفع بحمل الحفيد الغلط فى كلام الشارح على الخطاء على سبيل القصد لا السهو وبأن يزعم أنه على قانون
الوضع من القوم بلا اثبات وضع من عنده اه فيكون الغلط على سبيل السهو خارجا بالمستعملة وعلى
سبيل القصد خارجا بقولنا فيما وضعت له فغاية الامر أن الشارح لم يتعرض لخروج الغلط على سبيل
السهو بقيد المستعملة هذا وكلام الحفيد يدل على أن اللفظ المستعمل قصدا فى غير ما وضع له وهو ما وضع له
فى زعم المستعمل غير حقيقة وسيأتى عن سم فى تعريف المجاز خلافه وأن الذى ليس بحقيقة هو الخطأ
قصدا الذى لم يبن على اعتقاد فاسد ويمكن حمل كلام الحفيد عليه بأن يراد بقوله بأن يزعم أنه الخ أى بأن
يظهر أنه الخ تأمل (قوله وعن المجاز) قال بعضهم ان الكناية يجب أن تخرج عن حد الحقيقة وتخرج
بما يخرج به المجاز ولم يتعرض الشارح له فكأنه أراد بالمجاز ما يتناول الكناية واعلم أنه اختلف فيها
فقيل حقيقة وعليه فيجب ادخالها فى التعريف وقيل مجاز فيجب خروجها وقيل واسطة فيجب خروجها
عن تعريفهما (قوله لان الاستعارة وان كانت موضوعة بالتأويل) وذلك التأويل كما سيأتى ادعاء
دخول المشبه فى جنس المشبه به وكونه فردا من أفراده بأن يجعل أفراد الاسد مثلا قسمين متعارفا وهو
الذى له غاية الجراءة فى ذلك الهيكل المخصوص وغير متعارف وهو الذى له تلك الجراءة لكن لا فى ذلك
الهيكل اه فنرى وكتب أيضا قوله لان الاستعارة الخ لا يخفى أن التعليل أخص من المدعى الا أن يراد
بالاستعارة مطلق المجاز (قوله واحترز بقوله فى اصطلاح التخاطب) قال الحفيد أقول يجوز أن يكون لفظ
موضوعا لمعنيين فى اصطلاح التخاطب وقد استعمل فى أحدهما لا من جهة أنه موضوع له بل من جهة
العلاقة بالمعنى الآخر كما يشعر به تحقيق المحققين فى شرح الكشاف حيث جوزوا استعارة العمى لعمى
البصيرة من عمى البصر مع أنه حقيقة فيهما كما يستفاد من الاساس وانما اعتبروا الاستعارة للمبالغة
فى أخذ ذلك الامر المعقول بمنزلة المحسوس فالاحتراز عن ذلك المجاز بقيد الحيثية فيلغو قيد فى اصطلاح
التخاطب كما لا يخفى تأمل اه وقوله بقيد الحيثية أى قولنا من حيث انها وضعت له وقوله فيلغو قيد فى
اصطلاح التخاطب أى لخروج ما احترز به عنه بقيد الحيثية (قوله والوضع الخ) عرف الوضع لتوقف معرفة
الحقيقة والمجاز على معرفته لاخذه فى تعريفهما ولا يخفى أنه فوت المصنف مصلحة التعليم والتعلم حيث أخر
تعريف الوضع الى هذا المقام وأول ما يحتاج اليه فى هذا الفن تقسيم الدلالة الوضعية فليت شعرى لماذا أخره
اه أطول (قوله أى وضع اللفظ) أى لا مطلقا والا كان تعريفه تعريفا بالاخص لان الوضع المطلق تعيين
الشئ للدلالة على المعنى بنفسه لفظا كان أو غيره كالخط والعقد والاشارة والنصب والهيآت ولا وضع
الكلمة كما يستدعيه تعريف الحقيقة والا لكان تعريفا بالاعم وحمل اللفظ فى التعريف على الكلمة بجعل
اللام للعهد يصلحه لكن يمنع عنه رعاية مصلحة معرفة المجاز الذى هو المقصد هنا اه أطول (قوله اللفظ) ولو
بالقوة لتدخل الضمائر المستترة اه يس (قوله للدلالة على معنى بنفسه) لا يقال الاولى الدلالة على شئ لان
المعنى انما يصير معنى بهذا التعيين فطرفا الوضع اللفظ والشئ لا اللفظ والمعنى لانا نقول نعم لكن طرفا الدلالة
المترتبة على الوضع اللفظ والمعنى لكن الاخصر والاولى تعيين اللفظ لشئ بنفسه أما كونه أخصر فظاهر وأما
كونه أولى فلان الوضع اضافة بين اللفظ والشئ والاضافة انما تتضح حق الاتضاح بتعيين طرفيها ولاستغناء
حينئذ فى معرفة الوضع عن تعريف الدلالة وكأن صاحب التعريف أراد ابداع العلل الاربع فان التعيين
لا بد له من معين فيدل عليه بالالتزام واللفظ والمعنى بمنزلة العلة المادية للوضع وارتباط اللفظ بالمعنى بمنزلة العلة
الصورية للوضع والدلالة على المعنى بنفسه هى العلة الغائية كذا فى الاطول (قوله على معنى) أى ولو لفظا
كمدلول الكلمة (قوله أى ليدل بنفسه) اشارة الى أن قوله بنفسه متعلق بالدلالة لا بالتعيين والا لقدمه على
قوله للدلالة دفعا للبس ويدل على ما أشار اليه قول المصنف فى المجاز لان دلالته بقرينة كذا فى الفنرى (قوله

وعن المجاز المستعمل فيما لم
يوضع له فى اصطلاح
التخاطب ولا فى غيره كالاسد
فى الرجل الشجاع لان
الاستعارة وان كانت
موضوعة بالتأويل الا أن
المفهوم من اطلاق الوضع
انما هو الوضع بالتحقيق
واحترز بقوله فى اصطلاح
التخاطب عن المجاز المستعمل
فيما وضع له فى اصطلاح آخر
غير الاصطلاح الذى به
التخاطب كالصلاة اذا
استعملها المخاطب بعرف
الشرع فى الدعاء فانها تكون
مجازا لاستعماله فى غير ما
وضع له فى الشرع أعنى
الاركان المخصوصة وان
كانت مستعملة فيما وضع له
فى اللغة (والوضع) أى وضع
اللفظ (تعيين اللفظ للدلالة
على معنى بنفسه) أى ليدل
بنفسه لا بقرينة تنضم اليه
ومعنى الدلالة بنفسه أن
يكون العلم بالتعيين كافيا فى
فهم المعنى عند اطلاق اللفظ
وهذا شامل للحرف أيضا
لانا نفهم معانى الحروف عند
اطلاقها بعد علمنا بأوضاعها
الا أن معانيها ليست تامة فى
أنفسها

بل تحتاج الى الغير بخلاف الاسم والفعل نعم لا يكون هذا شاملا لوضع الحرف عند من يجعل معنى قولهم الحرف ما دل على معنى فى غيره انه مشروط فى دلالته على معناه الافرادى ذكر متعلقه (تخرج المجاز عن أن يكون موضوعا بالنسبة الى معناه المجازى (لان دلالته) على ذلك المعنى انما تكون (بقرينة) لا بنفسه (دون المشترك) فانه لم يخرج لانه قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم فهم أحد المعنيين بالتعيين لعارض الاشتراك لا ينافى ذلك فالقرء مثلا عين مرة للدلالة على الطهر بنفسه ومرة أخرى للدلالة على الحيض بنفسه فيكون موضوعا وفى كثير من النسخ بدل قوله دون المشترك دون الكناية وهو سهو لانه ان أريد أن الكناية بالنسبة الى معناها الاصلى موضوعة فكذا المجاز ضرورة أن الاسد فى قولنا رأيت أسدا يرمى موضوع للحيوان المفترس وان لم يستعمل فيه وان أريد أنها موضوعة بالنسبة الى معنى الكناية أعنى لازم المعنى الاصلى ففساده ظاهر لانه لا يدل عليه بنفسه بل بواسطة القرينة لا يقال معنى قوله بنفسه أى من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له أو من غير قرينة لفظية فعلى هذا يخرج عن الوضع المجاز دون الكناية لانا نقول أخذ الموضوع فى تعريف الوضع فاسد للزوم الدور

اللفظ

بل تحتاج الى الغير) أما على أنها كليات وضعا فلان معنى الحرف من حيث هو معناه معتبر وملحوظ على وجه تعلقه بالغير وارتباطه به وأما على أنها جزئيات وضعا فظاهر (قوله والفعل) فيه نظر ظاهر فان الفعل يحتاج الى الفاعل اه يس (قوله عند من يجعل الخ) فقولهم فى غيره على هذا بمعنى بغيره والجار والمجرور متعلق بدل وأما على الاول ففى على بابها والجار والمجرور صفة لمعنى أى كائن ذلك المعنى فى غيره فأل مثلا دلت على التعريف بنفسها لكن التعريف واقع على مدخول أل هذا على الاول وأما على الثانى أعنى مذهب من يجعل معنى قولهم الخ فأل لا تدل على التعريف الا بشرط ذكر مدخولها (قوله انه مشروط الخ) حاصل الامر أن المتوقف على ذكر المتعلق على هذا أصل الدلالة وعلى الاول الدلالة على المعنى التام فهو بدون ذكر المتعلق يدل على المعنى اجمالا لكنه لا يتم ولا يتعين الا بذكر المتعلق اه سم (قوله على معناه الافرادى) قيد المعنى بالافرادى لان اشتراط الغير فى الدلالة على المعنى التركيبى مشترك بين الحرف والاسم فان دلالة زيد فى قولك جاءنى زيد على الفاعلية بواسطة جاءنى اه فنرى والمعنى التركيبى هو الذى يدل عليه اللفظ بسبب التركيب (قوله تخرج المجاز عن أن يكون موضوعا) ويحتمل أن المراد تخرج تعيين المجاز عن أن يكون وضعا ويحتمل أيضا أن المراد تخرج المجاز عن تعريف الحقيقة وكتب أيضا قوله تخرج المجاز فيه نظر لان المعنى المجازى اذا كان جزأ أو لازما بينا لا تنفك الدلالة عليه عن الدلالة على الموضوع له فلا يدل الدليل على خروج المجاز مطلقا ويدفع هذا بأن المراد بالدلالة الدلالة المعتبرة وهى ما معها ارادة المدلول وكتب أيضا قوله تخرج المجاز عن أن يكون موضوعا أى بالوجه المذكور وهو اعتبار قيد بنفسه وأما اذا لم يعتبر فيوجد فى المجاز وضع نوعى لثبوت قاعدة من الواضع دالة على أن كل لفظ معين للدلالة بنفسه على معنى فهو عند القرينة المانعة عن ارادة ذلك المعنى معين لما يتعلق بذلك المعنى تعلقا مخصوصا ودال عليه بمعنى أنه مفهوم منه بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين حتى لو لم يثبت من الواضع استعمال اللفظ فى المعنى المجازى لكانت دلالته عليه وفهمه منه عند قيام القرينة بحالهما والوضع النوعى بهذا المعنى ليس هو المعتبر فى كون اللفظ حقيقة بل المعتبر فيه هو ما يكون بثبوت قاعدة دالة على أن كل لفظ يكون بكيفية كذا فهو متعين للدلالة بنفسه على معنى مخصوص يفهم منه بواسطة تعينه له مثل الحكم بأن كل لفظ يكون على وزن فاعل فهو لذات من يقوم به الفعل وقد صرح الشارح فى التلويح باطلاق الوضع على كل من المعنيين اه فنرى (قوله بالنسبة الى معناه المجازى) أما بالنسبة الى معناه الحقيقى فلم يخرج (قوله بقرينة) أى بواسطة قرينة فالدال هو اللفظ بواسطتها (قوله دون المشترك) حال من المجاز (قوله فانه لم يخرج) فهو حقيقة ولو استعمل فى معنييه كما هو المنقول عن الامام الشافعى نعم نقل بعضهم عن كثيرين أنه فى هذه الحالة مجاز فان كان المصنف يقول بذلك حمل قوله دون المشترك على ما اذا استعمل فى أحدهما (قوله للدلالة على كل من المعنيين بنفسه) أى لفهمهما منه بدون القرينة وقوله وعدم الخ يعنى غاية ما فى المشترك أن أحدهما ليس بمتعين الارادة لعارض الاشتراك وعدم تعين المراد مما لا مدخل له فى تحقق الدلالة بالنفس وعدم تحققها قطعا لان الارادة أمر آخر فالقرينة المحتاج اليها فى المشترك انما هى لتعين المراد وفهمه بخصوصه بخلاف قرينة المجاز فهى محتاج اليها فى نفس الدلالة على المعنى المجازى (قوله أحد المعنيين) أى على أنه مراد وقوله بالتعيين أى ملتبسا ذلك الاحد بالتعيين (قوله فالقرء) بفتح القاف وضمها والفتح أفصح اه فنرى (قوله أى من غير قرينة الخ) المناسب اسقاط أى (قوله أخذ الموضوع) أى اللازم من كون المراد قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له وكتب أيضا قوله أخذ الموضوع فى تعريف الوضع فاسد أى لانه يوجب الدور لكن يقال اذا فسر قوله بنفسه بقولنا أى من غير قرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصلى أو من غير قرينة مانعة عن ارادة ما عين له فلا دور على أن لك أن تدفع الدور ولو صرح بالموضوع فى التعريف فضلا عن كونه مضمرا فيه بأن يراد به ذات الموضوع لا مع الوصف بالوضع نظير ما قالوه فى تعريف العلم بأنه معرفة المعلوم الخ وكتب على قوله لانه يوجب الدور ما نصه ويمكن تعيين المعنى الاصلى بما لا يحتاج فهمه من

اللفظ الى قرينة فلا يرد أنه لا يمكن تعيين المعنى الاصلى الا بالموضوع له فيندفع الدور كما ذكره السيد (قوله وكذا حصر القرينة فى اللفظى) أى الذى هو مقتضى قولكم من غير قرينة لفظية لاخراج المجاز دون الكناية فانه يقتضى أن قرينة المجاز دائما لفظية وهو باطل بل و يقتضى أيضا أن قرينة الكناية دائما معنوية وهو أيضا باطل كما فى الفنرى (قوله فانها أيضا حقيقة) لاستعمالها فى الموضوع له (قوله لان الكناية) أى عند المصنف (قوله والقول الخ) قائله عباد الصيمرى ومن تبعه فى جمع الجوامع وشرحه للمحقق المحلى ما نصه لا يشترط مناسبة اللفظ للمعنى خلافا لعباد الصيمرى حيث أثبتها بين كل لفظ ومعناه قال والافلم اختص به فقيل بمعنى أنها حاملة على الوضع على وفقها فيحتاج اليه وقيل بل بمعنى أنها كافية فى دلالة اللفظ على المعنى فلا يحتاج الى الوضع يدرك ذلك من خصه الله تعالى به كما فى القافة ويعرفه غيره منه قال القرافى حكى أن بعضهم يدعى أن يعلم المسميات من الاسماء فقيل له ما مسمى آذغاغ وهو من لغة البربر فقال أجد فيه يبسا شديدا وأراه اسم الحجر وهو كذلك قال الاصفهانى والثانى هو الصحيح عن عباد اهـ فأنت تراه كيف نقل عن الاصفهانى تصحيح القول الثانى عن عباد وهو يعارض تأويل السكاكى الآتى وكتب أيضا قوله والقول الخ قال فى الاطول لما عرف الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه واقتضى ذلك اثبات الوضع وينافيه ما ذهب اليه البعض من أن دلالة اللفظ على المعنى لذاته لانه يلغو الوضع بل فى تعريفه بتعيين اللفظ للدلالة تحصيل الحاصل عقبه بقوله والقول الخ فقول الشارح أى فى المطول هذا ابتداء بحث ليس بذاك اهـ (قوله لذاته) أى لا لوضعه اذ لا وضع (قوله كدلالته على اللافظ) جعل دلالة اللفظ على اللافظ لذاته محل بحث لانه لعلاقة عقلية الا أنه لوضوحها لا تنفك عنه الدلالة وكانه أراد بالدلالة لذاته أن نفس اللفظ يستلزم العلاقة ولا ينفك عنها ولا تكون دائرة على اعتبار معتبر اهـ أطول (قوله لوجب أن لا تختلف اللغات باختلاف الامم وأن يفهم الخ) عبارة المطول ولوجب أن يفهم الخ قال الفنرى الظاهر أن كلا منهما وجه مستقل ففى الوجه الاول بحث لانه ان أراد أن دلالة الالفاظ لما كانت ذاتية لم يبق وجه فى كون بعض اللغات لغة العرب وبعضها لغة العجم اذ ليس واضع بعضها العرب وواضع بعضها العجم فلا وجه لتخصيص النسبة فممنوع لجواز أن يكون تخصيص النسبة باعتبار المستعمل الاول وان أراد به لا يجوز أن تتعدد اللغات حينئذ بل يجب أن يتحد الدال على المعنى الواحد فهو أيضا ممنوع لجواز أن يتعدد اسمان بحسب الذات على معنى واحد وان أراد معنى ثالثا فلا بد من تصويره اهـ قال سم يمكن أن يصور بأن المراد عدم اختلاف اللغات بحيث يختص أهل كل لغة بمعرفتها ويفارق ما بعده بأنه بالنسبة للغة الواحدة وكانه ترق عن هذا فكأنه قال لوجب أن لا يختص أهل كل لغة بمعرفتها بل ولوجب أن يعرف كل أحد جميع ألفاظ لغته مع أنه ليس كذلك فليتأمل اهـ وعدم اعادة اللام هنا فى قوله وأن يفهم الخ دون بقية المعطوفات يشعر بأن قوله وأن يفهم الخ من تتمة ما قبله فهو تفسير له فلا اعتراض أصلا (قوله وأن يفهم الخ) كما أن كل واحد يفهم من كل لفظ أن له لافظا اهـ مطول وكتب أيضا قوله وأن يفهم الخ قد يقال عدم فهم من لم يفهم لعدم تنبهه للمناسبة كما لا يفهم من لم يعلم بالوضع على القول به (قوله ولا امتنع أن يجعل الخ) هذا كلام ذكره السكاكى وفيه بحث لان الدلالة الناشئة من ذات اللفظ عند القائل بذلك هى فهم المعنى منه لا فهم كونه مرادا للمتكلم وفهم المعنى الحقيقى ضرورى فى كل مجاز ولذلك قالوا ينتقل فى المجاز من الملزوم بوجه ما الى اللازم المراد فلا نسلم امكان جعل اللفظ بواسطة القرينة على المعنى المجازى بحيث لا يدل على المعنى الحقيقى أصلا فان قلت مناط الاستدلال دلالة اللفظ بواسطة القرينة على المعنى المجازى لا عدم دلالته على المعنى الحقيقى ومعنى قول الشارح دون الحقيقى متجاوزا عن المعنى الحقيقى لا بمعنى عدم الدلالة عليه كما هو المتبادر بل بمعنى الدلالة على المعنى المجازى أيضا قلت هذا أيضا لا يتم لان مدعى القائل بذاتية دلالة اللفظ ذاتية دلالته على المعنى الحقيقى لا مطلق دلالته فليتأمل اهـ فنرى (قوله بحيث لا يفهم منه الخ) كما فى الاعلام المنقولة (قوله وقد تأوله السكاكى) ذكر فى الاطول

وكذا حصر القرينة فى اللفظى لان المجاز قد تكون قرينته معنوية لا يقال معنى الكلام أنه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية فانها أيضا حقيقة على ما صرح به صاحب المفتاح لانا نقول هذا فاسد على رأى المصنف لان الكناية لم تستعمل فيما وضع له بل انما استعملت فى لازم الموضوع له مع جواز ارادة الملزوم وسيجىء لهذا زيادة تحقيق (والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد) يعنى ذهب بعضهم الى أن دلالة الالفاظ على معانيها لا تحتاج الى الوضع بل بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضى دلالة كل لفظ على معناه لذاته فذهب المصنف وجميع المحققين الى أن هذا القول فاسد ما دام محمولا على ما يفهم منه ظاهرا لان دلالة اللفظ على المعنى لو كانت لذاته كدلالته على اللافظ لوجب أن لا تختلف اللغات باختلاف الامم وأن يفهم كل واحد معنى كل لفظ لعدم انفكاك المدلول عن الدليل ولا امتنع أن يجعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى المجازى دون الحقيقى لان ما بالذات لا يزول بالغير ولا امتنع نقله من معنى الى معنى آخر بحيث لا يفهم منه عند الاطلاق الا المعنى الثانى (وقد تأوله) أى القول بدلالة اللفظ لذاته (السكاكى) أى صرفه عن ظاهره وقال انه تنبيه

فعلى ما عليه أئمة علمى الاشتقاق والتصريف من أن للحروف فى أنفسها خواص بها تختلف كالجهر والهمس والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك وتلك الخواص تقتضى أن يكون العالم بها اذا أخذ فى تعيين شئ مركب منها لمعنى لا يهمل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة كالفصم بالفاء الذى هو حرف رخو لكسر الشئ من غير أن يبين والقصم بالقاف الذى هو حرف شديد لكسر الشئ حتى يبين وأن لهيآت تركيب الحروف أيضا خواص كالفعلان والفعلى بالتحريك لما فيه حركة كالنزوان والحيدى وكذا باب فعل بالضم مثل شرف وكرم للافعال الطبيعية اللازمة (والمجاز) فى الاصل مفعل من جاز المكان يجوزه اذا تعداه نقل الى الكلمة الجائزة أى المتعدية مكانها الاصلى أو المجوز بها على معنى انهم جازوا بها وعدوها مكانها الاصلى كذا فى أسرار البلاغة وذكر المصنف أن الظاهر أنه من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتى أى طريقا لها على أن معنى جاز المكان سلكه فان المجاز طريق الى تصور معناه فالمجاز (مفرد ومركب) وهما مختلفان فعرفوا كلا على حدة (أما المفرد فهو الكلمة المستعملة) احترز بها عن الكلمة قبل الاستعمال فانها ليست بمجاز ولا حقيقة (فى غير ما وضعت له) احترز به عن الحقيقة

لهذا القول تأويلات أخر منها أنه أراد بجعل الدلالة لذات اللفظ نفس توقف الدلالة على ارادة المعنى به (قوله على ما عليه أئمة علمى الاشتقاق والتصريف) هذا يدل على أن كلا منهما علم مستقل وهو الحق لامتياز موضوع كل منهما عن موضوع الآخر بالحيثية المعتبرة فى موضوعات العلوم فعلم التصريف يبحث عن مفردات الالفاظ من حيث صورها وهيآتها وعلم الاشتقاق يبحث عنها من حيث انتساب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية كذا فى شرح المفتاح للسيد وفيه بحث ذكره الفنرى فى حواشيه على المطول فراجعه (قوله كالجهر الخ) النفس الخارج الذى هو بكيفية حرف ان تكيف كله بكيفية الصوت حتى يحصل صوت قوى كان الحرف مجهورا وان بقى بعضه بلا صوت يجرى معه كان مهموسا والشدة أن ينحصر صوت الحرف عند اسكانه فى مخرجه انحصارا تاما فلا يجرى والرخاوة أن يجرى الصوت جريانا تاما والتوسط بينهما أن لا يتم الانحصار والجرى اه فنرى (قوله اذا أخذ فى تعيين الخ) قال فى الاطول بعد فراغه من سوق تأول السكاكى ما نصه ولا يخفى أن ما أول به كلام عباد يخرجه عن أن يكون من المخالفين فى اختصاص بعض الكلم ببعض المعانى للوضع وأن يكون مدعيا الان الاختصاص لذات اللفظ كما دل عليه أول كلام السكاكى على طبق ما فى كتب الاصول وكأن السكاكى يجعل القول بكونه من المخالفين وهما من الناس من ظاهر كلامه اه ببعض ايضاح (قوله لا يهمل التناسب بينهما) لا يخفى عليك أن اعتبار التناسب بين اللفظ والمعنى بحسب خواص الحروف والتركيبات فى بعض الكلمات كما ذكروا أما اعتباره فى جميع كلمات لغة واحدة فالظاهر أنه متعذر فما ظنك باعتباره فى كلمات جميع اللغات اه فنرى (قوله من غير أن يبين) أى ينفصل ذلك الشئ (قوله كالنزوان) هو ضراب الفحل والحيدى صفة مشبهة من حاد أى مال يقال حمار حيدى أى مائل عن ظله لنشاطه ومثلهما الحيوان والخفقان والجولان اه فنرى (قوله وكذا باب فعل بالضم) قوة الضم فى فعل تناسب أن يوضع لافعال الطبائع اللازمة كذا فى شرح المفتاح الشريفى وقيل الضم يحتاج الى انضمام الشفتين فناسب أن يكون مدلوله مضموما مع الشخص أى لازما له اه حفيد على المطول (قوله والمجاز) أصله مجوز قلبت واوه ألفا بعد نقل حركتها الى الجيم لان المشتقات تتبع الماضى المجرد فى الصحة والاعلال (قوله نقل الى الكلمة الجائزة) ليس المراد أن هذا المفهوم هو المنقول اليه اللفظ بل أراد بذكر ذلك بيان المناسبة فتدبر اه سم فكأنه قال نقل الى الكلمة المستعملة الخ لانها جائزة مكانها الاصلى (قوله الجائزة) فهو مصدر ميمى بمعنى اسم الفاعل (قوله أو المجوز بها) فهو مصدر ميمى بمعنى اسم المفعول وكتب أيضا قوله أو المجوز بها فيه تكلف تقدير حرف الجر مع الاستغناء عنه بالاحتمال الاول وكأن الحامل للشيخ على الالتفات الى هذا الاحتمال أن يكون المجاز نظيرا للحقيقة فى كونها بمعنى الفاعل أو المفعول كذا فى الاطول (قوله وذكر المصنف الخ) أشار الشارح فى المطول الى ضعفه حيث عبر بما زعم ولو وجهه أنه لا يلائم ما ذكر فى الحقيقة لفوات التقابل (قوله أن الظاهر) لعل وجه الظهور أن استعمال المصدر بمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول مجاز بخلاف ما اذا كان اسم مكان فلا مجاز فيه (قوله سلكه) أى لا بمعنى تعداه وان كان السلوك ملزوما للتجاوز (قوله وهما مختلفان) أى حقيقة كل منهما تخالف حقيقة الآخر فلا يمكن جمعهما فى تعريف واحد فلهذا عرفوا كلا على حدة كذا فى المطول قال فى الاطول وهذا انما يصح لو لم يكن لهما حقيقة مشتركة وكان المجاز مشتركا لفظيا بين مفهوم المجاز المفرد ومفهوم المجاز المركب ويكون تقسيمه الى المجاز المفرد والمركب من قبيل تقسيم اللفظ المشترك والظاهر خلافه وما قدمه من تقسيم اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له الى المجاز والكناية دال على أن المجاز هو اللفظ المستعمل فى لازم ما وضع له مع قرينة عدم ارادة الموضوع له اه ملخصا وفى الفنرى ما يعتذر به عن الشارح حيث قال قوله فلا يمكن جمعهما فى تعريف واحد أى بحيث يحصل معرفة حقيقة كل منهما بخصوصها والا فيجوز جمع الانسان والفرس فى تعريف الحيوان بأنه الجسم النامى الحساس المتحرك بالارادة اه (قوله فى غير ما وضعت له) ان أريد الوضع الشخصى خرج عن المجاز ما كان الوضع لمعناه الاصلى نوعيا

كالمشتقات

كالمشتقات وان أريد النوعى خرج عنه ما كان الوضع لمعناه الاصلى شخصيا كالاسد وان أريد الاعم من الشخصى والنوعى لم يشمل شيأ من أفراد المجاز ثم انه يشمل اللفظ المستعمل فى حقيقته ومجازه معا فانه مجاز أو حقيقة ومجاز باعتبارين على الخلاف فى ذلك كما يعلم من جمع الجوامع وشرحه للمحقق المحلى كذا فى يس (قوله مرتجلا كان أو منقولا) المذكور فى شروح المنهاج وشرح المطالع للمحقق الرازى أن المرتجل ما نقل الى المعنى الثانى بلا مناسبة للمعنى الاول كجعفر علما بعد وضعه للنهر والمنقول ما نقل لمناسبة والمشترك ما وضع لمعان متعددة بلا ملاحظة لوضع فى وضع آخر فى زمان أو أزمنة مع مناسبة أولا وقال العلامة الابهرى ان المرتجل فى المشهور ما يكون وضعه ابتداء من غير سبق وضع وصرح بعضهم بدخول المرتجل تحت المشترك كذا فى الحفيد على المطول ومن هذا يعلم أن فى اخراج المنقول بل والمرتجل على القول الاول والمشترك الداخل فى قوله أو غيرهما بحثا لانه يصدق على كل أنه مستعمل فى غير ما وضع له وهو المعنى الآخر والجواب أن يعمم ما أى فى غير كل ما وضع له (قوله كان) أى الحقيقة وذكر لانها لفظ (قوله أو غيرهما) أى غير المرتجل والمنقول كالمشترك والمشتقات فانها حقائق ولا يقال فيها مرتجلة ولا منقولة اه يس (قوله متعلق بقوله وضعت) ليس المراد من تعلقه به أن يعتبر حدوث الوضع فى ذلك الاصطلاح والا لزم أن لا يكون لفظ الاسد الذى وضع فى اللغة وقرر عليه فى الاصطلاح والعرف عندما استعمله النحوى أو غيره من أهل الاصطلاحات الخاصة حقيقة بل المراد بذلك كونه موضوعا له فى ذلك الاصطلاح سواء حدث الوضع فى ذلك أولا اه قرى وكتب أيضا قوله متعلق بقوله وضعت قال فى الاطول أو بالغير لاشتماله على معنى المغايرة أو بالمستعملة بعد تقييده بقوله فى غير ما وضعت له على ما مر اه (قوله ليدخل الخ) قال فى الاطول كذا جعله المصنف لادخال ما ذكر وتبعه من جاء بعده وفيه نظر لانه داخل فى الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له كما أنه داخل فى الكلمة المستعملة فيما وضعت له اه وقد يلزم بمثل ذلك فى اخراجه بهذا القيد الحقيقة التى لها معنى آخر باصطلاح آخر كما سيفعل الشارح فانها أيضا داخلة فى الامرين باعتبارين فالمتجه المخلص من جميع ذلك أن يجعل معنى قولهم ليدخل وليخرج أى نصا فكأنه قيل للتنصيص على الدخول والخروج فتدبر (قوله فليس بمستعمل الخ) يعنى فيكون مجازا شرعيا ولو وقع الاستعمال من لغوى جرى على اصطلاح الشرع فهو شرعى على الظاهر أفاده يس (قوله وليخرج) فاعله ما الآتية وقوله من الحقيقة حال مما بعدها اه سم (قوله مع قرينة الخ) هذا عند من لم يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز أما من جوزه كالاصوليين فلم يشترط فى القرينة أن تكون مانعة عن ارادة المعنى الحقيقى كما صرح بذلك المحقق المحلى فى شرحه على جمع الجوامع اه يس قال ع ق بخروج الكناية وبقاء الحد سالما للمجاز بناء على عدم جواز الجمع وعلى جوازه يخرج المجاز أيضا الذى هو المحدود لعدم منع قرينته على هذا ولو أسقطنا القيد المذكور لادخال المحدود دخلت معه الكناية أيضا اه ملخصا (قوله فلا بد من العلاقة) لا بد من ملاحظة العلاقة أيضا حتى لو كانت علاقة ولم يلاحظها المستعمل لم يكن مجازا بل غلطا وقيد الشارح العلاقة بالمعتبر نوعها ولا يبعد أن يقال العلاقة فى الاصطلاح ليست الا المعتبر نوعها والعلاقة بالفتح والكسر فى الاصل الحب اللازم للقلب أو بالفتح فى المحبة ونحوها وبالكسر فى السوط ونحوه كذا يستفاد من القاموس اه أطول وفى سم هى بكسر العين وفتحها سواء كانت فى المعانى كما هنا أو المحسوسات كعلاقة الحبل كما قاله بعضهم ومنهم من فرق بينهما وكتب أيضا قوله من العلاقة هى علقة بها الارتباط بين المعنى الحقيقى والمعنى المجازى وبها الانتقال من الاول للثانى فان قيل الانتقال فى المرسل قد يدعى ظهوره لان فيه الانتقال من ملابس لملابسه وليس ذلك فى الاستعارة فانك اذا استعملت الاسد فى الرجل الشجاع لم ينتقل اليه من حيث انه رجل شجاع اذ ليس لازما للاسد ولا ملابسا له وانما ينتقل منه الى وصف الشجاع ولم يقصد ذلك ولو قصد لكان من المجاز المرسل قلت الانتقال من الاسد الى لازمه وعارضه الذى هو نفس الشجاع ولما كان عارضا للرجل أيضا انتقل منه الى الرجل الموصوف فصار وجه الشبه كالآلة للانتقال

مرتجلا كان أو منقولا أو غيرهما وقوله (فى اصطلاح التخاطب) متعلق بقوله وضعت قيد بذلك ليدخل المجاز المستعمل فيما وضع له فى اصطلاح آخر كلفظ الصلاة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع فى الدعاء مجازا فانه وان كان مستعملا فيما وضع له فى الجملة فليس بمستعمل فيما وضع له فى الاصطلاح الذى به وقع التخاطب أعنى الشرع وليخرج من الحقيقة ما يكون له معنى آخر باصطلاح آخر كلفظ الصلاة المستعمل بحسب الشرع فى الاركان المخصوصة فانه يصدق عليه أنه كلمة مستعملة فى غير ما وضعت له لكن بحسب اصطلاح آخر وهو اللغة لا بحسب اصطلاح التخاطب وهو الشرع (على وجه يصح) متعلق بالمستعملة (مع قرينة عدم ارادته) أى ارادة الموضوع له (فلا بد) للمجاز (من العلاقة) ليتحقق الاستعمال على وجه يصح وانما قيد بكونه على وجه يصح

من تعريف المجاز كقولنا
خذ هذا الفرس مشيرا الى
كتاب لان هذا الاستعمال
ليس على وجه يصح
(و) انما قيد بقوله مع قرينة
عدم ارادته لتخرج
(الكناية) لانها مستعملة فى
غير ما وضعت له مع جواز
ارادة ما وضعت له (وكل
منهما) أى من الحقيقة
والمجاز (لغوى وشرعى
وعرفى خاص) يتعين ناقله
كالنحوى والصرفى وغير
ذلك (أو) عرفى (عام) لا يتعين
ناقله وهذه النسبة فى
الحقيقة بالقياس الى
الواضع فان كان واضعها
واضع اللغة فلغوية وان كان
الشارع فشرعية وعلى
هذا القياس وفى المجاز
باعتبار الاصطلاح الذى
وقع الاستعمال فى غير ما
وضعت له فى ذلك الاصطلاح
فان كان هو اصطلاح اللغة
فالمجاز لغوى وان كان
اصطلاح الشرع فشرعى
والا فعرفى عام أو خاص
(كأسد للسبع) المخصوص
(والرجل الشجاع) فانه
حقيقة لغوية فى السبع
مجاز لغوى فى الشجاع
(وصلاة للعبادة) المخصوصة
(والدعاء) فانها حقيقة
شرعية فى العبادة ومجاز
شرعى فى الدعاء (وفعل
للفظ) المخصوص أعنى ما
دل على معنى فى نفسه مقترن
بأحد الازمنة الثلاثة
(والحدث) فانه حقيقة عرفية خاصة أعنى نحوية فى اللفظ مجاز نحوى فى الحدث (ودابة

مجازا

(قوله واشترط العلاقة) تفسير لقوله قيد الخ بين به أن معنى قولهم على وجه يصح أنه لا بد من العلاقة فيكون فيه دفع لبحث أورده فى الاطول وعبارته وههنا بحث وهو أنه أى قيد على وجه يصح كما يخرج الغلط يخرج مجازا لم تنصب معه قرينة فان استعماله على هذا الوجه لا يصح الا أن يدعى أن عرفهم خصص قولهم على وجه يصح فى تعريف المجاز بما يتحقق فيه العلاقة اه (قوله ليخرج الغلط) ينبغى أن يراد به الخطأ قصدا كما قاله شيخ الاسلام فيما سبق وذلك لان الخطأ باعتبار فساد الاعتقاد ينبغى أن لا يخرج عن الحقيقة ولا عن المجاز لانه انما استعمل فى الموضوع له أو فى غير الموضوع له على وجه صحيح فى اعتقاده فمن أشار الى كتاب بهذا الفرس لاعتقاده أنه فرس انما استعمل الفرس فى معناه لا فى غيره وان أخطأ فى اعتقاده أن المشار اليه فرس فى الواقع ومن أشار الى كتاب بهذا أسد لاعتقاده أنه رجل شجاع فانما استعمله فى معناه المجازى مع وجود العلاقة فيكون مجازا وان أخطأ فى اعتقاده وأما الخطأ باعتبار اللسان بأن يسبق لسانه فلا حكم لهذا ولا اعتداد به كذا فى سم أو يقال الغلط باعتبار اللسان خارج بقيد المستعملة كما مر وقوله الخطأ قصدا أى بقصد استعمال اللفظ فى غير ما وضع له مع علمه أنه مخطئ (قوله لتخرج الكناية) يعنى بناء على أنها واسطة لا حقيقة لاستعمالها فى غير ما وضعت له ولا مجاز لعدم منع قرينتها عن ارادة المعنى الحقيقى كذا فى يس (قوله أى من الحقيقة والمجاز) قال فى الاطول أى من الحقيقة والمجاز المفرد على ما يقتضيه السوق وصرح به المصنف فى الايضاح فتفسير الشارح إياه بالحقيقة والمجاز خلاف الايضاح اه (قوله وعرفى خاص) الخاص صفة العرفى والمقصود النسبة الى العرف الخاص وتوجيه العبارة أن الخاص وصف للعرفى بحال العرف وقس عليه قوله أو عرفى عام ولا حاجة الى تقييد العرفى بالعام كاحتياجه الى التقييد بالخاص لانه اذا أطلق العرف والعرفى انصرفا الى العام اه أطول (قوله يتعين ناقله) المراد بتعينه أن يكون غير خارج عن طائفة مخصوصة كطائفة النحاة وليس شرطه أن يعلم الشخص الناقل وبعدم تعينه أن لا يختص بطائفة مخصوصة كطائفة النحاة وكتب أيضا قوله يتعين ناقله أى عن المعنى اللغوى ومن أدلة النقل كثرة الاستعمال وكتب أيضا قوله يتعين ناقله ينبغى أن يقيد بغير الشرع بقرينة المقابلة اه حفيد وكتب أيضا قوله ناقله أى الذى نقله عن معناه الاول الى معناه الثانى وهذا موجود فى كل منهما اذ فى المجاز نقل لمناسبة اه سم (قوله لا يتعين ناقله) قال الحفيد لا يخفى أنه لا يمكن أن يكون لفظ موضوعا بتعيين الناس جميعا بل يكون عرف طائفة فيكون مما يتعين ناقله وكأنهم أرادوا بذلك أنه لا يختص النقل فيه بجماعة مخصوصة كالنحويين والصرفيين والشرعيين بل يكون الناقل من الجميع (قوله وهذه النسبة) أى لغوى وشرعى وعرفى وكتب أيضا قوله وهذه النسبة الخ أفاد فى الاطول أنه يصح أن تكون النسبة فى الحقيقة أيضا باعتبار اصطلاح التخاطب كما أنه يجوز أن تكون فى المجاز باعتبار الواضع فان الوضع معتبر فى مفهوم المجاز باعتبار غير ما وضعت له واعتبار العلاقة بين المعنى المجازى وما وضع له واعتبار قرينة مانعة عن ارادة ما وضعت له اه فأسد للسبع المخصوص حقيقة لغوية أى ان الواضع لها اللغة اذا لاحظنا فى النسبة الواضع أو ان التخاطب بها باصطلاح اللغة اذا لاحظنا فيه اصطلاح التخاطب وأسد للرجل الشجاع مجاز لغوى أى ان مجازيته باعتبار اصطلاح اللغة اذا لاحظنا الاصطلاح أو ان الواضع لمعناها الحقيقى أهل اللغة اذا لاحظنا الواضع (قوله كأسد) نكر اللفظ وعرف المعنى لان المعنى متعين واللفظ مبهم دائر بين المعنيين فتدبر اه أطول وقوله نكر اللفظ أى أتى به فى صورة النكرة والا فكل كلمة أريد لفظها فهى معرفة بالعلمية لكونها موضوعات لالفاظ معينة عند الشارح كذا فى الفنرى وفى الحفيد على المطول أن تنكير اللفظ لعدم موجب التعريف وأما تعريف المعنى فبالنظر الى كون المعنى معلوما لمن سمع اللفظ لاشتهاره فى ضمن اللفظ اه (قوله للسبع) قال فى الاطول أى لحيوان يصيد (قوله وفعل للفظ والحدث) الفعل بالفتح مصدر فعل يفعل وبالكسر اسم بمعنى الامر والشان فى اللغة فنقل فى النحو للكلمة المخصوصة لاشتمالها عليه فاذا استعمل الفعل بالكسر فى جزء معناه أعنى الحدث كان

لذى الاربع والانسان) فانها حقيقة عرفية عامة فى الاول مجاز عرفى عام فى الثانى (والمجاز المرسل ان كانت العلاقة المصححة (غير المشابهة) بين المعنى المجازى والمعنى الحقيقى (والا فاستعارة) فعلى هذا الاستعارة هى اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلى لعلاقة المشابهة كأسد فى قولنا رأيت أسدا يرمى (وكثيرا ما تطلق الاستعارة) على فعل المتكلم أعنى (على استعمال اسم المشبه به فى المشبه) فعلى هذا يكون بمعنى المصدر ويصح منه الاشتقاق (فهما) أى المشبه به والمشبه (مستعار منه ومستعار له واللفظ) أى لفظ المشبه به (مستعار) لانه بمنزلة اللباس الذى استعير من أحد فألبس غيره (والمرسل) وهو ما كانت العلاقة غير المشابهة (كاليد) الموضوعة للجارحة المخصوصة اذا استعملت فى النعمة فيها لكونها بمنزلة العلة الفاعلية للنعمة لان النعمة منها تصدر وتصل الى المقصود بها (و) كاليد (فى القدرة) لان أكثر ما يظهر سلطان القدرة يكون فى اليد وبها تكون الافعال الدالة على القدرة من البطش والضرب والقطع والاخذ وغير ذلك (والراوية) التى هى فى الاصل اسم للبعير الذى يحمل المزادة اذا استعملت (فى المزادة) أى المزود الذى يجعل فيه الزاد أى الطعام المتخذ للسفر

مجازا نحويا وليس حقيقة لغوية فى الحدث كما يتوهم من حال سائر الامثلة كذا فى الحفيد على المطول والمختصر (قوله لذى الاربع) أى باعتبار خصوص كونه ذا أربع والا فلو استعملوها فى ذى الاربع باعتبار أنها من افراد ما يدب كان حقيقة لغوية كما يظهر من كلامهم لبقائها فى الاستعمال على موضوعها كذا فى سم وكتب أيضا قوله لذى الاربع أى المعهود أى الحمار والبغل والخيل اه أطول (قوله والمجاز) مطلقا سواء كان مفردا أو مركبا اه أطول ثم قال ويتجه عليه أى على المصنف أنه لا وجه لتوسط المجاز بين قسمى التقسيم الاول له اه ومراده بالتقسيم الاول للمجاز تقسيمه الى مفرد ومركب (قوله مرسل) لانه غير مقيد بعلاقة واحدة هى المشابهة بل أرسل وردد بين علاقات وقيل مرسل ومطلق عن المبالغة بخلاف الاستعارة وفيه أنهم قالوا المجاز مطلقا أبلغ من الحقيقة لكونه كالدعوى مع البينة اه أطول ويمكن دفعه بحمل المبالغة على الكاملة (قوله ان كانت العلاقة) أى علاقته المقصودة أخذا مما يأتى (قوله والا فاستعارة) الاصوليون يطلقون الاستعارة على كل مجاز فلا تغفل عن تخالف الاصطلاحين لئلا تقع فى العنت اذا رأيت مجازا مرسلا أطلق عليه الاستعارة اه فنرى (قوله وكثيرا ما) أى فى نفسه لا بالقياس الى المعنى السابق حتى يكون المعنى السابق أقل وقوله تطلق الاستعارة لم يضمر نائب فاعل تطلق مع سبق ذكره لانه سبق مرادا به معناه والمراد هنا نفس اللفظ اه أطول (قوله اسم المشبه به) أى لفظه كما أشار اليه بقوله بعد واللفظ مستعار ليشمل استعارة الفعل والحرف فمراده بالاسم ما قابل المسمى لا ما قابل الفعل والحرف (قوله فعلى هذا) أى اطلاقها بمعنى المصدر دون اطلاقها بمعنى اللفظ (قوله ويصح منه الاشتقاق) أى اشتقاق المستعار منه والمستعار له والمستعار والمستعير (قوله كاليد فى النعمة والقدرة) قال فى الاطول بعد كلام قرره والحاصل أن اليد بمنزلة العلة الفاعلية للنعمة وبمنزلة العلة المادية أو الصورية للقدرة وبهذا علم أن علاقة السببية والمسببية أعم من الحقيقية والتنزيلية ولو جعلت اليد آلة لهما لم يبعد اه وكتب أيضا قوله كاليد فى النعمة فى المطول يشترط أن يكون فى الكلام اشارة الى المنعم يقال اتسعت أيادى فلان عندى ولا يقال اتسعت اليد فى البلد كما يقال اتسعت النعمة فيها قال فى الاطول وينبغى أن يكون هذا الاشتراط مبنيا على عرف فى استعمال اليد فى النعمة لا على توقف كونه مجازا عليه والا انتقض تعريف المجاز بالصدق على يد مستعملة فى النعمة من غير اشارة الى المنعم بها اه وفى الفنرى أن اشتراط ذلك لئلا يخل بانتقال الذهن من الملزوم الى اللازم فيكون الكلام موصوفا بالتعقيد المعنوى المخل بالفصاحة هذا وقد ذكرنا فيما سبق ان الايادى حقيقة عرفية فى النعم فيظهر منه أنه لا احتياج الى ذكر المنعم اه وفى عق أن هذا الاشتراط يرد بصحة أن يقال عندى الايادى التى لا يقام لها بالشكر اه (قوله لكونها بمنزلة العلة الفاعلية) وليست فاعلية حقيقة لان الفاعلية حقيقة هى الشخص اه سم قال فى المطول وأيضا بها تظهر النعمة فهى بمنزلة العلة الصورية لها وكتب أيضا قوله لكونها بمنزلة الخ أى فى مدخلية الوجود (قوله الى المقصود) هو المنعم عليه (قوله لان أكثر ما يظهر الخ) فاليد بمنزلة العلة الصورية للقدرة فان المركب انما يظهر بالصورة لانها الجزء الاخير منه وكتب أيضا ما نصه ما مصدرية (قوله سلطان القدرة) أى سلاطتها أو تأثيرها وقوله يكون فى اليد أى باليد (قوله وبها تكون الافعال) أى غالبا بدليل قوله السابق أكثر اه سم (قوله اسم للبعير الذى يحمل المزادة) عبارة غيره اسم للبعير أو البغل أو الحمار الذى يستقى عليه (قوله أى المزود الخ) موافق لتفسير صاحبى المهذب والاساس وغيرهما فالحكم على الشارح بالسهو فى هذا التفسير وان الصواب تفسير المزادة بظرف الماء الذى يستقى به على الدابة غير مسلم نعم اطلاق الراوية عليه بشرط ظرفية الماء دون الطعام كما فى الحفيد والسيد فالمناسب هنا تفسير المزادة بظرف الماء وتوقف سم فى عدم اطلاق الراوية على المزود من حيث انه ظرف الزاد مع وجود المجاورة للراوية التى هى الحيوان فانهم كانوا لا يكتفون هنا بمطلق المجاورة بل يقولون لا بد أن يكون المعنى المجازى من شأنه أن يجاور بأن يكون الحيوان معدا لحمله اقتضى أن الحيوان لو كان

والعلاقة كون البعير حاملا لها وبمنزلة العلة المادية ولما أشار بالمثال الى بعض أنواع العلاقات أخذ فى التصريح بالبعض الآخر من أنواع العلاقات فقال (ومنه) أى من المرسل (تسمية الشئ باسم جزئه) فى هذه العبارة نوع من التسامح والمعنى أن فى هذه التسمية مجازا مرسلا وهو اللفظ الموضوع لجزء الشئ عند اطلاقه على نفس ذلك الشئ (كالعين) وهى الجارحة المخصوصة (فى الربيئة) وهى الشخص الرقيب والعين جزء منه ويجب أن يكون الجزء الذى يطلق على الكل مما يكون له من بين الاجزاء مزيد اختصاص بالمعنى الذى قصد بالكل مثلا لا يجوز اطلاق اليد أو الاصبع على الربيئة (وعكسه) أى ومنه عكس المذكور يعنى تسمية الشئ باسم كله (كالاصابع) المستعملة (فى الانامل) التى هى أجزاء من الاصابع فى قوله تعالى

بعد النقل الزاد وجله صح حينئذ أن يجوز بالراوية الى وعاء الزاد فليحرر (قوله والعلاقة كون البعير حاملا لها) أى فالعلاقة المجاورة اه سم وعبارة الاطول والعلاقة كون البعير حاملا لها فكأنه علة فاعلية لان به تصل المزادة الى المستقى اه (قوله وبمنزلة العلة المادية) يحتمل أنه تأكيد فى بيان العلاقة ويحتمل أنه اشارة الى علاقة أخرى هى السببية فى الجملة والعلة المادية الاجزاء التى معها الشئ بالقوة كالخشب بالنسبة الى السرير ولما كان البعير به تحصل المزادة فكأنها معه بالقوة كان بمنزلة العلة المادية لها ولیست علة مادية حقيقة اذ ليس البعير جزأ من المزادة اه سم بتصرف (قوله ولما أشار بالمثال) أل الجنسية (قوله أخذ فى التصريح بالبعض الآخر) فيه أن مما سيأتى صريحا السببية وقد تقدمت الاشارة اليها بالتمثيل باليد فى النعمة والقدرة ويمكن دفعه بأن المتقدم السببية التنزيلية والآتى السببية الحقيقية أفاده فى الاطول (قوله نوع من التسامح) لان المجاز هو اللفظ المسمى به لا التسمية كما هو ظاهر عبارته لكن لما كانت التسمية سببا لكونه مجازا معتبرا تجوز فى جعل التسمية من المجاز (قوله والمعنى الخ) يمكن أن يوجه أيضا بحذف المضاف أى من وجوه المجاز المرسل وطرقه وهذا هو الظاهر من الايضاح (قوله كالعين فى الربيئة) قال ابن كمال باشا مقتضى البلاغة أن يكون هذا من المجاز العقلى وأيده بقول البيضاوى فى تفسير قوله تعالى ويقولون هو أذن سمى بالجارحة لانه من قبل فرط سماعه صار جملته آلة السماع كما سمى الجاسوس عينا لذلك قال فهذا صريح فى أنه نظير قوله هى اقبال وادبار ومن لم يتنبه لهذا قال انه مجاز مرسل اه يس (قوله فى الربيئة) من ربأت القوم اذا كنت طليعة لهم فى مكان عال اه أطول والتاء للمبالغة اه فنرى (قوله ويجب أن يكون الخ) ذكر فى المطول قبيل قول المصنف والاستعارة قد تقيد بالتحقيقية أنه يشترط فى اطلاق الجزء على الكل استلزام الجزء للكل كالرقبة والرأس مثلا فان الانسان لا يوجد بدونهما بخلاف اليد فانها لا يجوز اطلاقها على الانسان وأما اطلاق العين على الربيئة فليس من حيث انه انسان بل من حيث انه رقيب وهذا المعنى مما لا يتحقق بدون العين اه وقوله فان الانسان لا يوجد بدونهما ان قلت هذا يدل على استلزام الكل للجزء والمدعى عكسه قلت المراد بالاستلزام الاستتباع لان عدم وجود الانسان بدونهما يدل على أن كلا منهما ملزوم وأصل يفتقر اليه الانسان ويتبعه فى وجوده هذا خلاصة ما ذكره السيد وقوله فانها لا يجوز اطلاقها على الانسان أى من حيث انه انسان وأما اطلاقها عليه من حيث صدور معظم الافعال منه فى موضع يناسب هذا الاعتبار فهو جائز كاطلاق الربيئة على العين وانما جوز الزمخشرى فى قوله تعالى تبت يدا أبى لهب أن يراد باليد النفس اه فنرى وفى الاطول فان قلت اذا اكتفى بالعلاقة واللزوم فى الجملة فما وجه اشتراطهم فى الجزء أن يكون ملزوما للكل كالرقبة والرأس حتى لم يجوزوا اطلاق اليد على الانسان قلت العلاقة الجزئية بهذا الوجه لا مطلقا لكن ينبغى أن يعلم أن مرادهم بكون الجزء ملزوما وما ليس كونه ملزوما بالمعنى المعتبر عند المصنف فى المجاز بل كونه متبوعا للكل حتى لا يوجد الكل بدونه فهذا هو معنى الملزوم عند علماء البيان فان قلت ما من جزء الا وشأنه أن الكل لا يوجد بدونه قلت هذا مشكل وان أجابوا عنه بأن مبنى هذا على العرف فان بعض الاجزاء مما لا يمنع فوته اطلاق اسم الكل عرفا كاليد فانه مع انتفائها يسمى الشخص انسانا بخلاف الرأس لان العرف جعل الكل المسمى بالانسان ما لم يعتبر فيه اليد مثلا لانه مع اعتباره جزأ جوز وجود الانسان بدونه واطلاق الانسان اه مع بعض حذف وبحث الفنرى فى كون الملزوم بمعنى المتبوع بأنه يستلزم أن يكون الانتقال فى جميع أنواع المجاز من المتبوع الى التابع كما ادعاه السكاكى ولا يخفى أن ادعاءه على تقدير صحته تعسف محض لا يقول به المحققون (قوله مما يكون له من بين الخ) كالعين هنا وذلك لان العين هى المقصودة فى كون الرجل ربيئة لان غيرها من الاعضاء لا يغنى شيأ بدونها اه سم (قوله كالاصابع) جمع إصبع بلغاتها التسع الحاصلة من ضرب حركات الهمزة فى حركات الباء ومن لغاتها اصبوع وجمعها أصابيع كذا فى القاموس اه أطول (قوله فى الانامل) جمع انملة بلغاتها التسع الحاصلة من ضرب حركات الهمزة

فى حركات الميم وهى من الاصبع مافيه الظفر كذا فى القاموس (قوله يجعلون أصابعهم فى آذانهم) اذ مايجعل فى الاذن أنملة السبابة هذا اذا أريد بأصابعهم تقسيم الجمع على الجمع كما هو المشهور أما لو أريد جعل كل منهم أصابعه فى أذنه ففيه ذكر الاصابع الخمس وارادة أنملة وفيه مزيد مبالغة كأنه جعل جميع الاصابع فى الاذن لئلا يسمع من الصواعق شيأ اه أطول وكتب أيضا مانصه قال بعض الافاضل لامجاز هنا لان نسبة بعض الافعال الى ذى أجزاء ينقسم يكفى فيه تعلقه ببعض أجزائه كما يقال دخلت بلد فلان ودخلت ليلة فلان ومسحت بالمنديل وغير ذلك فلا تجوز فى ايقاع الجعل على الاصابع اه يس (قوله أو مسببه) لم يقل وعكسه تفننا ولذا ذكر الواو فى الاقسام تارة وذكر أو أخرى اه أطول (قوله وهو سهو) غاية ماوجه به أن المقصود بالتمثيل الاكل الذى هو مجاز عن سببه أعنى الاخذ ويرد عليه أن الاولى حينئذ التعرض لبيان ذلك لان هذا السبب غير متعين وترك التعرض لقوله أى الدية المسببة عن الدم فانه لافائدة فى ذكره حينئذ كذا فى الحفيد وقال فى الاطول يمكن توجيه كلامه بانه جعل الدية داعية الى القتل حتى لولم يكن رجاء النجاة بالدية لم يقدم القاتل على القتل ولاتنافى بينه وبين تفسيره لان المعلول من وجه قد يكون علة من وجه ألا ترى أن الغاية مسببة عن ذى الغاية فأشار الى بيان مسببية الدية عن الدم يعنى أنها مسببة عنه لانه سببها فى الخارج (قوله ما كان عليه) أى عند الجمهور خلافا لمن جعل وجود المعنى فيما مضى كافيا فى كون الاطلاق حقيقيا اه ع ق (قوله الذى كان هو عليه) أى على صفته أو على بمعنى من (قوله وآتوا اليتامى) اليتيم فى الانسان من لاأب له مالم يبلغ الحلم وفى البهائم مافقد الام قبل استغنائه عنها اه أطول وفى الفنرى يقال يتم الصبى بالكسر ييتم يتما ويتما بالفتح والضم مع التسكين فيهما (قوله أى الذين كانوا يتامى قبل ذلك) اذ لايؤتون أموالهم الابعد البلوغ (قوله أو تسمية الشئ باسم مايؤل ذلك الشئ اليه) أى يقينا أو ظنا لااحتمالا وكتب أيضا مانصه زاد بعضهم فى أنواع العلاقات اطلاق مابالفعل على مابالقوة وربما عبر عنه بمجاز الاستعداد كاطلاق الخمر على العصير فى الدن قبل أن يتخمر واطلاق كاتب على العارف بالكتابة حال تركها وهى غير علاقة مايؤل على التحقيق لان المستعد للشئ قد لايؤل اليه بأن يكون مستعدا له ولغيره فالعصير قد لايؤل الى الخمرية وان كان مستعدا لها لكن هذا يعكر على من شرط فى مجاز الايلولة القطع أو الغلبة لامطلق الاحتمال غايته أنه عند مطلق الاحتمال لايسمى مجاز الايلولة ويسمى مجاز القابلية فان أريد ذلك فالتسمية اصطلاح ولاأثر له مع وجود أصل التجوز قاله البرماوى كذا فى يس (قوله نحو انى أرانى أعصر خمرا) وقيل لامجاز فى الآية لان أهل اللغة قالوا الخمر بلغة أهل عمان اسم للعنب اه يس (قوله أى عصيرا يؤل الى الخمر) كان عليه أن يقول أى عنبا يؤل الى الخمر لاحواج ماذكره الى تكلف فى نسبة العصر الى العصير كنسبة القتل الى القتيل فانه لايصح الابتكلف التزام أن الفعل يقارن تعلقه وصف المفعول بمايشتق منه كالمفعول المطلق والحق أن المفعول يتعلق به الفعل قبل وصفه بالمشتق ويترتب عليه صحة الاشتقاق وكتب أيضا مانصه وقال فى الاطول أى عنبا يؤل الى الخمر اذ المعصور ليس خمرا هذا هو التفسير الظاهر الموافق لماذكره جار الله والبيضاوى وقال الشارح أى عصيرا يؤل الى الخمر وفيه خفاء اذ العصر لايتعلق بالعصير كما لايتعلق بالخمر الا أن يؤول العصر بالاستخراج بالعصر ولاداعى اليه اه فالمعنى على هذا التأويل أستخرج بالعصر خمرا أى عصيرا يؤل خمرا كذا فى السيد (قوله أو محله نحو فليدع ناديه) ويحتمل أن تكون الآية من قبيل المجاز بالنقصان على حذف المضاف واعطاء اعرابه للمضاف اليه كما قيل فى قوله تعالى واسأل القرية لانه لايضر بالتمثيل اه فنرى (قوله أى أهل ناديه) أى لينصروه مع أنهم لاينصرونه فى ذلك اليوم (قوله والنادى المجلس) قال فى الاطول النادى مجلس القوم نهارا أو المجلس ماداموا فيه وفى التعبير عن أهل النادى به المبالغة فى عجزهم عن الجواب كالنادى (قوله أى فى الجنة) وفى التعبير عن الجنة بالرحمة دلالة على كثرة الرحمة فيها حتى كأنها الرحمة نفسها اه أطول (قوله التى تحل فيها الرحمة) المراد بها الاحسان

يجعلون أصابعهم فى آذانهم (وتسميته) أى ومنه تسمية الشئ (باسم سببه نحو رعينا الغيث) أى النبات الذى سببه الغيث (أو) تسمية الشئ باسم (مسببه نحو أمطرت السماء نباتا) أى غيثا لكون النبات مسببا عنه وأورد فى الايضاح فى أمثلة تسمية السبب باسم المسبب قولهم فلان أكل الدم أى الدية المسببة عن الدم وهو سهو بل هو من تسمية المسبب باسم السبب (أو ما كان عليه) أى تسمية الشئ باسم الشئ الذى كان هو عليه فى الزمان الماضى لكنه ليس عليه الآن (نحو قوله تعالى وآتوا اليتامى أموالهم) أى الذين كانوا يتامى قبل ذلك اذ لايتم بعد البلوغ (أو تسمية الشئ باسم (مايؤل ذلك الشئ (اليه) فى الزمان المستقبل (نحو انى أرانى أعصر خمرا) أى عصيرا يؤل الى الخمر (أو) تسمية الشئ باسم (محله نحو فليدع ناديه) أى أهل ناديه الحال فيه والنادى المجلس (أو تسمية الشئ باسم (حاله) أى باسم مايحل فيه ذلك الشئ (نحو وأما الذين ابيضت وجوههم ففى رحمة الله أى فى الجنة) التى تحل فيها الرحمة

(أو) تسمية الشيء باسم (آلته) نحو واجعل لي لسان صدق في الآخرين أي ذكرا حسنا) واللسان اسم لآلة الذكر ولما كان في الأخيرين نوع خفاء صرح به في الكتاب فان قيل قد ذكر في مقدمة هذا الفن أن مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم وبعض أنواع العلاقة بل أكثرها لا يفيد اللزوم قلنا ليس معنى اللزوم ههنا امتناع الانفكاك في الذهن أو الخارج بل تلاصق واتصال ينتقل بسببه من أحدهما الى الآخر في الجملة وفي بعض الاحيان وهذا متحقق في كل أمرين بينهما علاقة وارتباط (والاستعارة) وهي مجاز تكون علاقته المشابهة أي قصد ان الاطلاق بسبب المشابهة فاذا أطلق المشفر على شفة الانسان فان قصد تشبيهها بمشفر الابل في الغلظ فهو استعارة وان أريد أنه من اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف من غير قصد الى التشبيه فمجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد قد يكون استعارة وقد يكون مرسلا والاستعارة (قد تقيد بالتحقيقية (لتميز عن التخييلية والمكنى عنها) (لتحقق معناها) أي ما عنى بها واستعملت هي فيه (حسا أو عقلا) بأن يكون اللفظ قد نقل الى أمر معلوم يمكن أن ينص عليه ويشار اليه اشارة حسية أو عقلية فالحسي (كقوله لدى أسد

والانعام وهو أمر اعتباري اذ هو تعلق القدرة بايجاد النعم وليس حالا في اليد الا في الجنة وانما الحال فيها أثره فتى الرحمة نحو زعلى تجوز (قوله أو آلته) فرق بين الآلة والسبب بأن الآلة هي الواسطة بين الفاعل وفعله والسبب ما به وجود الشيء فاللسان آلة الذكر لا سببه وكتب أيضا ما نصه قال في الاطول ولا يذهب عليك أن العلاقة بتفصيلها معتبرة في الكناية أيضا اذ لا فرق بين الكناية والمجاز عند المصنف الا بامتناع المعنى الحقيقي في المجاز دون الكناية (قوله أي ذكرا حسنا) والتعبير عنه باللسان الدلالة على طلب ذكر لا تنقطع دلالته على خبره كما لا تنقطع كلمات اللسان فان قلت لم لا تجعل اللسان على حقيقتها فيكون المعنى واجعل لي لسان صدق في الآخرين نافعا لي ونفع اللسان بعد موته انما هو بأن تذكر محاسنه قلت لان نسبة اللسان الى الآخرين تكون باللام لا بفي بخلاف الذكر فان نسبته شاعت بفي ويحتمل أن يكون المراد واجعل لي كلاما صادقا باقيا في الآخرين أي اجعل لساني متكلما بكلمات صادقة باقية في الآخرين بأن لا تنسى ولا تنقطع ولا تحرف اه أطول (قوله في الاخيرين) أي في مجازية المثالين الاخيرين (قوله صرح به) أي بجزيله (قوله فان قيل الخ) لا حاجة للسؤال والجواب مع قوله في المقدمة ولو لاعتقاد المخاطب بعرف أو غيره اه حفيد وكأنه تذكير لما سبق (قوله بل أكثرها لا يفيد اللزوم) اي فهم الانه لا يتحقق الا في نحو الكل مع جزئه والملزوم مع لازمه الذهني (قوله بل تلاصق) أي تعلق وقوله واتصال أي ارتباط (قوله وفي بعض الاحيان) تفسير (قوله أي قصد ان الاطلاق الخ) اشارة الى أنه لا يكفي وجود المشابهة في الواقع بدون ان يقصد أن الاطلاق بسببها بأن يكون بسبب علاقة أخرى غيرها مع تحققها أيضا اه سم (قوله وان أريد أنه الخ) وينبني على ذلك ما ذكره في الاطول حيث قال ولا يخفى أنك اذا قلت رأيت مشفر زيد وقصدت الاستعارة وليس مشفره غليظا فهو حكم كاذب بخلاف ما اذا كان مجازا مرسلا (قوله من اطلاق المقيد) وهو المشفر الذي هو في الاصل اسم لشفة البعير (قوله على المطلق) أي شفة الانسان لا بقيد كونها شفة الانسان بل من حيث كونها مطلق شفة وأما لو قصد التقييد بشفة الانسان كان المنقول اليه مقيدا فيعتبر ابتناء مجاز على مجاز (قوله كاطلاق المرسن) بفتح الميم مع كسر السين وفتحها وربما وهم كلامه أن اطلاق المرسن على الانف يتعين أن يكون من المجاز المرسل وليس كذلك بل يجوز أن يكون استعارة فالمرسن والمشفر يجوز فيهما الامران باعتبارين اه يس (قوله على الانف) أي أنف الانسان مثلا لا بقيد كونه أنف الانسان بل من حيث كونه مطلق أنف وكتب أيضا ما نصه سواء كان موضع رسن أولا (قوله فاللفظ الواحد الخ) يعني أن اللفظ الواحد اذا أطلق على شيء واحد يجوز أن يكون ذلك الاطلاق بطريق الاستعارة وأن يكون بطريق المجاز المرسل فلا يرد أن يقال المشفر مجاز مرسل بالنسبة الى مطلق مفهوم الشفة واستعارة بالنسبة الى خصوصية شفة الانسان ولا شك في تغاير المعنيين وتعددهما اه فنري (قوله الى المعنى الواحد) هو ههنا شفة الانسان وله اعتباران أحدهما خصوص كونه شفة الانسان والآخر عموم كونه شفة فالاستعارة بالاعتبار الاول والمجاز المرسل بالاعتبار الثاني اه يس (قوله لتميز عن التخييلية والمكنى عنها) لان معنى التحقيقية محققة المعنى فتخرج التخييلية لانها عند المصنف ليست لفظا فلا تكون محققة المعنى وكذا الاستعارة بالكناية عنده نفس التشبيه المضمر في النفس فلا تكون محققة المعنى اه أطول وقوله لانها عند المصنف أي كالسلف وأما السكاكي فانها عنده وان كانت لفظا الا أنها غير محققة المعنى لان معناها عنده أمر وهمي ثم قال في الاطول والاستعارة بالكناية داخلة في الاستعارة التحقيقية عند السلف لانها اللفظ المستعار المضمر في النفس وهو محقق المعنى (قوله حسا) بأن يكون مدركا باحدى الحواس أو عقلا بأن لا يكون مدركا بها بل بالعقل بحيث لا يصح للعقل نفيه في نفس الامر والحكم ببطلانه فخرجت الامور الوهمية فان العقل ينفيها (قوله ويشار اليه الخ) تفسير (قوله كقوله) أي قول زهير بن أبي سلمى بضم السين وليس في العرب غيره أي بضم السين اه فنري وكتب أيضا قوله كقوله لدى أسد الخ تمامه * له لبد أظفاره لم تقلم * قال في الاطول اللبد كعنب جمع لبدة وهي

الشعر

الشعر المتراكب بين كتفي الاسد ويقال للاسد ذو لبدة وفي المثل هو أمنع من لبدة الاسد والتقليم مبالغة القلم بمعنى القطع والمناسب أن تجعل المبالغة راجعة الى النفي ولا يجعل النفي داخلا على المبالغة ونظيره قوله تعالى وما أنا بظلام للعبيد وتقليم الظفر كناية عن الضعف في حواشي الكشاف فلان مقلوم الاظفار أي ضعيف وفي المصراع مبالغات جعله ذا لبد فكأنه أسد اذ لا تكون للاسد الا لبدة وحصر اللبد فيه كما يفيده تقديم الظرف والمبالغة في نفي الضعف اه (قوله شاكى) مقلوب شائك وقد تحذف الهمزة بالكلية فيقال شاك السلاح بضم الكاف (قوله أي تام السلاح) في القاموس شاك السلاح بتشديد الكاف وشائكه وشوكه وشاكيه حديده وفي الصحاح شاك السلاح اللابس السلاح التام وشائك السلاح وشاكيه حديده فقول الشارح شاكى السلاح أي تام السلاح لا يوافق شيأ منهما اه أطول (قوله قذف باللحم) المناسب للتفريع بعده أن تكون الباء للتعدية أي ألقى اللحم فيه أي زيد في لحمه أي زاد الله أجزاء لحمه فكثرت كذا في حواشي سم على الحفيد اعتراضا على استظهار الحفيد أن الباء سببية أي رمى الى الوقائع بسبب كثرة لحمه (قوله على جسامة) اى سمن (قوله ونبالة) اى عظم وضخامة وغلظ (قوله وهو ملة الاسلام) من اضافة الاعم الى الاخص (قوله قال المصنف) اى في الايضاح (قوله فالاستعارة) أي مطلقا الا التحقيقية فقط (قوله ما تضمن الخ) أي ما أفاد ذلك بواسطة القرينة وكتب أيضا قوله ما تضمن الخ أخذ منه أنه لا يصح تشبيه معناها بمعنى مجازي لانه ليس ما وضع له وهو ظاهر ان لم يصر حقيقة عرفية بالشهرة اه ع ق وهذا أولى من قول الاطول وقد أفاد هذا التعريف ان اللفظ لا يستعار من المعنى المجازي وان كان مشهورا فيه اه (قوله فعلى هذا الخ) هذا تفريع على التعريف واشارة الى ابطال قول من قال الاستعارة اجراء المشبه به على المشبه اطلاقا أو حملا بحذف الاداة لا على قوله والمراد بمعناه ما عنى من اللفظ حتى يتوهم ركاكته لدلالته على انه لولا ارادة ذلك المراد لم يخرج ما ذكر مع خروجه قطعا على كل حال كذا في الفنرى (قوله يخرج من تفسير الخ) ويخرج أيضا نحو رأيت به أسدا فانه ليس استعارة ولا تشبيها بل هو تجريد وسيأتي الكلام عليه اه يس (قوله وان تضمن تشبيه شئ به) أي لكن ذلك الشئ ليس معناه به (قوله وذلك) أي خروج ما ذكر (قوله لاستحالة تشبيه الشئ بنفسه) قال في الاطول فيه نظر لانه لا يتم في اللفظ المشترك لانه لو تضمن تشبيه معناه بما وضع له لا يجب فيه أن يكون معناه غير الموضوع له للزوم تشبيه الشئ بنفسه لانه لا يلزم فيه ذلك لتعدد ما وضع له اه قال يس ويمكن أن يجاب عن النظر بان المشترك موضوع بأوضاع متعددة فهو من حيث وضعه لمعنى يكون ما عداه غير ما وضع له من حيث ذلك الوضع وان كان موضوعا له بوضع آخر (قوله على ان ما الخ) ترق أي فهو خارج عن المقسم فلا يحتاج في اخراج ما ذكر الى كون التشبيه يقتضي المغايرة بين المعنى المراد وما وضع له (قوله وفيه بحث) أي فيما قاله المصنف في الايضاح وقد ضعف السيد هذا البحث بما تكفل برده أرباب الحواشي فالوجه مع الشارح (قوله أنه مستعمل) أي وجوبا كما يزعم القوم وقوله بل في معنى الشجاع أي بل يختار ويرجح أنه مستعمل في معنى الرجل الشجاع فالشارح لا يمنع جواز أن يكون مستعملا فيما وضع له وأن يكون التركيب من باب التشبيه البليغ بأن يكون سوق الكلام لاثبات شبه زيد بالاسد (قوله بل في معنى الشجاع فيكون مجازا) فان قلت المجاز مشروط بوجود القرينة المانعة عن ارادة الحقيقة ولا قرينة ههنا قلت بل الحمل ههنا قرينة لا يقال لا دلالة في الحمل على ذلك لجواز أن يراد الموضوع له وتقدر الاداة لانا نقول بل يكفي في القرينة ما هو الظاهر ونسج الكلام بالتقدير مما لا يلتفت اليه واعلم انه ليس المراد بمعنى الشجاع صورته الذهنية من حيث وجودها وحصولها في الذهن اذ لا يصلح تشبيهه بالاسد قطعا مع أنه معتبر في الاستعارة بل الذات المبهمة المشبهة بالاسد وتعلق الجار بالاسد على هذا باعتبار انه انما يطلق على تلك الذات مأخوذة مع ذلك الوصف فكان الوصف جزء مفهومه المجازي بقي الكلام في أن قولك زيد أسد مسوق لاثبات شبه زيد بالاسد أو لاثبات أن زيدا هو تلك الذات المشبهة بالاسد فان كان

شاكى السلاح) أي تا
السلاح (مقذف *) أي
قذف به كثيرا الى الوقائع
وقيل قذف باللحم رمى به
فصار له جسامة ونبالة فالاسد
ههنا مستعار للرجل
الشجاع وهو أمر متحقق
حسا (وقوله) أي والعقلي
كقوله (تعالى اهدنا الصراط
المستقيم أي الدين الحق
وهو ملة الاسلام وهذا أمر
متحقق عقلا قال المصنف
فالاستعارة ما تضمن تشبيه
معناه بما وضع له والمرا
بمعناه ما عنى باللفظ واستعم
اللفظ فيه فعلى هذا يخرج
من تفسير الاستعارة نحو
زيد أسد ورأيت زيدا أسد
ومررت بزيد أسد مما يكون
اللفظ مستعملا فيما وضع
له وان تضمن تشبيه شئ به
وذلك لانه اذا كان معناه
عين المعنى الموضوع له لم يصح
تشبيه معناه بالمعنى الموضو
له لاستحالة تشبيه الشئ
بنفسه على أن ما في قوله
ما تضمن عبارة عن المجاز
بقرينة تقسيم المجاز الى
استعارة وغيرها وأسد في
الامثلة المذكورة ليس بمجاز
لكونه مستعملا فيما وضع
له وفيه بحث لانا لا نسلم أنه
مستعمل فيما وضع له بل في
معنى الشجاع

فيكون مجازا واستعارة كما في رأيت أسدا يرمي * بقرينة حمله على زيد ولا دليل لهم على ان هذا على حذف أداة التشبيه
وأن التقدير زيد كأسد
واستدلالهم على ذلك بأنه
قد أوقع الاسد على زيد
ومعلوم ان الانسان لا يكون
أسدا فوجب المصير الى
التشبيه بحذف أداته قصدا
الى المبالغة فاسد لان المصير
الى ذلك انما يجب اذا كان
أسد مستعملا في معناه
الحقيقي وأما اذا كان مجازا
عن الرجل الشجاع فحمله
على زيد صحيح ويدل على ما
ذكرنا أن المشبه به في مثل
هذا المقام كثيرا ما يتعلق به
الجار والمجرور كقوله
* أسد علي وفي الحروب نعامة *
أي مجترئ صائل علي وكقوله
والطير أغربة عليه * أي
باكية وقد استوفينا ذلك
في الشرح واعلم أنهم قد
اختلفوا في أن الاستعارة
مجاز لغوي أو عقلي فالجمهور
على أنها مجاز لغوي بمعنى
أنها لفظ استعمل في غير ما
وضع له لعلاقة المشابهة
(ودليل أنها) أي الاستعارة
(مجاز لغوي كونها موضوعة
للمشبه به لا للمشبه ولا للاعم
منهما) أي من المشبه
والمشبه به فأسد في قولنا
رأيت أسدا يرمي موضوع
للسبع المخصوص لا للرجل
الشجاع ولا لمعنى أعم من
السبع والرجل كالحيوان
المجترئ مثلا ليكون اطلاقه
عليهما حقيقة كاطلاق
الحيوان على الاسد والرجل
وهذا معلوم بالنقل عن أئمة
اللغة قطعا فاطلاقه على
الرجل الشجاع اطلاق على
غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة ما وضع له فيكون مجازا لغويا وفي هذا الكلام دلالة على أن لفظ العام اذا أطلق على الخاص , لا

الاول فهو تشبيه قطعا ولا مجاز في الاسد وان كان الثاني فهو استعارة على ما حققه الشارح ولا فرق بين قولك زيد أسد وأسد زيد وان ادعاه السيد اه غنري (قوله فيكون مجازا) لاستعماله في غير ما وضع له وقوله واستعارة لان علاقته المشابهة وكتب أيضا قوله فيكون مجازا الخ ولا يقال فيه جمع بين الطرفين والمجاز يجب فيه جحد المشبه لانا نقول المشبه رجل شجاع ولم يذكر وقد ذكر لفظ المشبه به مكانه وأخبر بمعناه عن زيد وأما زيد فليس مشبها الا من حيث كونه من أفراد الرجل الشجاع وبتلك الحيثية أخبر عنه وأما من حيث كونه شخصا معينا بهذا العلم فليس مشبها فالمنقول له الاسد رجل شجاع أي ذات معروضة للشجاعة قال المطول وتحقيق ذلك أنا اذا قلنا في نحو رأيت أسدا يرمي ان أسدا استعارة فلا نعني انه استعارة عن زيد إذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه وانما نعني انه استعارة عن شخص موصوف بالشجاعة فقولنا زيد أسد أصله زيد رجل شجاع كالاسد فحذفنا المشبه واستعملنا المشبه به في معناه فيكون استعارة (قوله ويدل على ما ذكرنا الخ) اعترضه السيد بأنه كما يجوز التعلق بالاسد المستعمل في معناه المجازي باعتبار وصفه أعني الشجاعة يجوز تعلقه بالاسد المستعمل في معناه الحقيقي باعتبار لازمه المشهور أعني الشجاعة والجواب من وجهين الاول أنه وان صح أن يجعل الاسد المستعمل في معناه الحقيقي عاملا باعتبار ملاحظة معنى الشجاعة معه كما ان عمل الاسد المستعمل في معناه المجازي بهذا الاعتبار الا أن الانسب الثاني لما يلزم على الاول من كون المعمولات كالجار والمجرور في البيت قيودا للمشبه به مع أنها ليست قيودا له بل للمشبه الثاني أن معنى الشجاعة الذي التعلق باعتباره قيد للمشبه دون المشبه به وهذا يرجح كون اللفظ مستعملا في معناه المجازي حتى يكون استعارة دون المعنى الاصلي حتى يكون تشبيها لان التعلق بشيء باعتبار قيده أقوى منه باعتبار ما ليس قيدا له اذا تقرر ذلك فقول الشارح كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور أي الذي هو في المعنى من قيود المشبه دون المشبه به فالمناسب أن يكون مستعملا في معناه المجازي ليكون القيد متعلقا بقيده في المعنى والمراد كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور باعتبار معنى الشجاعة الذي هو قيد المشبه دون المشبه به فمقصود الشارح أن التعلق على هذا الوجه أولى والاولوية كافية له فلا ينافي أنه يمكن التعلق بالاسد المستعمل في معناه الحقيقي باعتبار معنى الشجاعة التابع للمعنى الحقيقي (قوله وفي الحروب نعامة) أي خال عن الشجاعة اهسم وتمامه * فتخاء تنفر من صفير الصافر * والفتخاء المسترخية الجناحين والمراد من قوله تنفر من صفير الصافر أنه ينزعج من مجرد الصدى اه فنري (قوله والطير أغربة عليه) بعض من بيت وهو

والطير أغربة عليه بأسرها * فتخ السرات وساكنات لصاف

الفتخ بالضم جمع فتخاء من الفتخ وهو اللين يقال عقاب فتخاء لانها اذا انحطت كسرت جناحها وهذا لا يكون الا من اللين والسرات بفتح السين المهملة جبال باليمن يكون فيها اهذابل وغيره وبضم الشين المعجمة جبال بالشأم ولصاف جبل طيء والمعنى ان كل الطيور من الحزن على المرثي مثل الاغربة الباكية عليه اه فنري (قوله أي باكية) اما من بكى الغراب ظهر الدابة جرحه أو من بكى صاح لان الاغربة اذا سقط واحد منهم اجتمعت على شجرة تصيح عليه اه سم (قوله مجاز لغوي) أي غير عقلي سواء كان عرفيا أو شرعيا أو لغويا اه حفيد (قوله وهذا) أي كونه ليس موضوعا للرجل ولا للمعنى الاعم منه ومن السبع (قوله وفي هذا الكلام دلالة الخ) حيث قال ولا للاعم منهما اه سم وكتب أيضا ما نصه قال في الاطول وانما احتاج الى نفي كونه أعم منهما في اثبات كونه مجازا لغويا لانه لو كان موضوعا للاعم لصح استفادة المشبه عنه بطريق الحقيقة بأن يطلق العام بعمومه ويقع على الخاص بمعونة القرينة من غير أن يستعمل في الخاص كما اذا قلت رأيت انسانا ثم اذا أردت زيدا ولم ترد بالانسان الا مفهومه فان العام حينئذ مستعمل فيما وضع له لكنه قد وقع على الخاص من غير استعمال فيه ومن اشتبه عليه اطلاق العام على الخاص لا بخصوصه بالاستعمال فيه بخصوصه ظن أنه مجاز واعترض عليه بأنه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه على أن اعتراضه مما يتعجب منه لان الدلالة المعتبرة في المجاز تشمل الدلالة بمعونة القرينة وفيه بحث لانه اذا جوز

لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز فى شئ كما اذا لقيت زيدا فقلت لقيت رجلا أو انسانا أو حيوانا بل هو حقيقة اذ لم يستعمل اللفظ الا فى معناه الموضوع له (وقيل انها) أى الاستعارة (مجاز عقلى بمعنى أن التصرف فى أمر عقلى لا لغوى لانها لما لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله) أى دخول المشبه (فى جنس المشبه به) بأن جعل الرجل الشجاع فردا من أفراد الاسد (كان استعمالها) أى الاستعارة فى المشبه استعمالا (فيما وضعت له) وانما قلنا انها لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله فى جنس المشبه به لانها لو لم تكن كذلك لما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كان استعارة لكانت الاعلام المنقولة استعارة ولما كانت الاستعارة أبلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة فى اطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه ولما صح أن يقال لمن قال رأيت أسدا وأراد زيدا أنه جعله أسدا كما لا يقال لمن سمى ولده أسدا انه جعله أسدا اذ لا يقال جعله أميرا الا وقد أثبت فيه صفة الامارة واذا كان نقل اسم المشبه به الى المشبه تبعا لنقل معناه اليه بمعنى أنه أثبت له معنى الاسد الحقيقى ادعاء ثم أطلق عليه اسم الاسد كان الاسد مستعملا فيما وضع له فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا بمعنى ان العقل جعل الرجل الشجاع من جنس الاسد وجعل ما ليس فى الواقع واقعا مجاز عقلى (ولهذا) أى ولان اطلاق اسم المشبه به على المشبه انما يكون بعد ادعاء دخوله فى جنس المشبه به (صح التعجب فى قوله قامت تظللنى) أى توقع الظل على (من الشمس * نفس أعز على من نفسى قامت تظللنى ومن عجب * شمس) أى غلام كالشمس فى الحسن والبهاء (تظللنى من الشمس) فلولا انه ادعى لذلك الغلام معنى الشمس الحقيقى وجعله شمسا على الحقيقة

أن لا يكون نعم ما فعلت مجازا فى مقابلة من قال أكرمت زيدا بأن يكون فعلت واقعا باعتبار الخارج على الاكرام بالقرينة وتكون القرينة مقيدة للعام المستعمل بعمومه لزم أن لا يوجد من قسم المجاز ما يكون عاما مستعملا فى الخاص اذ لا يوجد فى عام قرينة صارفة عن الموضوع له اذ كل ما تظنه قرينة صارفة يحتمل أن يكون قرينة لوقوع العام على الخاص ويكون العام معها مستعملا على عمومه فلا يكون قرينة صارفة اه (قوله لا باعتبار خصوصه) يفيد أنه اذا أطلق على الخاص باعتبار خصوصه مجاز وهو كذلك اه سم ونظير العام أى الكلى اذا أطلق على الخاص أى الجزئى من حيث خصوصه العام الذى أريد به الخصوص فهو مجاز مرسل نحو الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم أريد بالناس الاول نعيم ابن مسعود الاشجعى وبالثانى أبو سفيان وأصحابه (قوله بل باعتبار عمومه) أى القدر الذى فيه يعمه وغيره وهل ذلك شرط حين الاطلاق أو الشرط انما هو اطلاقه من غير ملاحظة خصوص اه يس (قوله مجاز عقلى) لا بمعنى اسناد الفعل أو معناه الى ملابس له غير ما هو له بتأول بل بمعنى ان التصرف فى أمر عقلى لا لغوى وهذا النفى أى لا لغوى مدار النزاع والا فلا ينكر من يجعله مجازا لغويا هذا الادعاء ولهذا تردد قول الشيخ عبد القاهر بين كونه مجازا لغويا وكونه مجازا عقليا فتارة أطلق عليها المجاز اللغوى وتارة المجاز العقلى لا لالتباس حقيقة الامر عليه فانه مما لا يتوهم فى شأنه ذلك بل التنبيه على أنها ليست بمجرد نقل اسم بل فيه احتمال عقلى اه أطول وقال بعضهم الخلف لفظى لان الادعاء الذى بنى عليه أنها مجاز عقلى لا ينكره من يقول انها لغوى وكون اللفظ مستعملا فى الغير فى نفس الامر لا ينكره من يجعلها مجازا عقليا وانما النزاع فى أنها هل تسمى عقليا نظرا للاول أو لغويا نظرا الثانى فالخلف فى اللفظ اه وما فى الاطول هو الاظهر فتأمل (قوله بمعنى أن التصرف فى أمر عقلى) أشار بهذا البيان الى أن المراد بالمجاز العقلى ههنا غير ما هو المراد فيما سبق من المجاز الحكمى وهو ظاهر فان المراد بالمجاز ههنا هو الكلمة وفيما سبق هو الاسناد أو الكلام اه فنرى (قوله ان التصرف) أى وهو الادعاء المذكور اه سم (قوله فى أمر عقلى) وهو جعل الرجل الشجاع فردا من أفراد الاسد حقيقة اه يس (قوله بأن جعل) الباء سببية اه سم (قوله استعمالا) حمل الشارح كان على الناقصة لكن الاقرب الى القواعد النحوية تقدير متعلق خبرها الجار والمجرور كائنا أو نحوه ويصح أن تكون تامة فالظرف لغو متعلق بقول المصنف استعمالها (قوله كذلك) أى مطلقة على المشبه بعد الادعاء المذكور (قوله لان مجرد نقل الاسم) أى بدون الادعاء المذكور وكتب أيضا قوله لان مجرد نقل الاسم لو كان استعارة الخ فيه أن عدم الادعاء المذكور لا يستلزم ان اللفظ لم يبق فيه الا مجرد النقل حتى يلزم كون الاعلام المنقولة استعارة وذلك لان نقل الاسم فى الاستعارة بواسطة المشابهة وان لم يوجد ادعاء ولا كذلك الاعلام المنقولة قال الفنرى نعم يلزم أن تكون معانى المجازات كلها استعارة والفرق بالعلاقة حينئذ يكون مجرد اصطلاح لا رعاية لمعنى الاستعارة اه (قوله لما كانت الاعلام الخ) قد يفرق بأن لا وضع فى الاستعارة بخلاف الاعلام المنقولة (قوله ولما كانت الاستعارة أبلغ من الحقيقة) فيه ان أبلغيتها بمجرد أنها بمنزلة دعوى الشئ ببينة كما فى سائر المجازات على ما سيأتى وللادعاء دليل آخر وهو أنه لولاه لما امتنع استعارة العلم اه أطول (قوله المجرد) أى عن الادعاء (قوله عاريا عن معناه) أى الاصلى (قوله انه جعله أسدا) لان معنى جعله أسدا صيره أسدا وأثبت فيه صفة الاسدية (قوله فى قوله) أى قول أبى الفضل بن العميد فى غلام قام على رأسه يظلله اه مطول (قوله تظللنى) جملة حالية وقوله نفس فاعل قامت (قوله من نفسى) بالاضافة الى ياء المتكلم أو بتنكير نفس واشباع كسرته أى من كل نفس وهو أبلغ اه أطول وثبوت الياء خطأ يمنع الثانى (قوله ومن عجب) خبر مقدم وقوله شمس مبتدأ مؤخر وقوله تظللنى صفة شمس

لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب فى أن تظلل انسان حسن الوجه انسانا آخر (والنهى عنه) أى ولهذا صح النهى عن التعجب (فى قوله لا تعجبوا من بلى غلالته) هى شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع أيضا (قد زر أزراره على القمر) تقول زررت القميص عليه أزره اذا شددت أزراره عليه فلولا أنه جعله قمرا حقيقيا لما كان للنهى عن التعجب معنى لان الكتان انما يسرع اليه البلى بسبب ملابسة القمر الحقيقى لا بملابسة انسان كالقمر فى الحسن

لا يقال القمر فى البيت ليس باستعارة لان المشبه مذكور وهو الضمير فى غلالته وأزراره لانا نقول لا نسلم ان الذكر على هذا الوجه ينافى الاستعارة كما فى قولنا سيف زيد فى يد أسد فان تعريف الاستعارة صادق على ذلك (ورد) هذا الدليل (بأن الادعاء) أى ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به (لا يقتضى كونها) أى الاستعارة (مستعملة فيما وضعت له) للعلم الضرورى بأن أسدا فى قولنا رأيت أسدا يرمى مستعمل فى الرجل الشجاع والموضوع له هو السبع المخصوص وتحقيق ذلك أن ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به مبنى على أنه جعل أفراد الاسد بطريق التأويل قسمين أحدهما المتعارف وهو الذى له غاية الجراءة فى مثل تلك الجثة المخصوصة والثانى غير المتعارف وهو الذى له تلك الجراءة لكن لا فى تلك الجثة والهيكل المخصوص ولفظ الاسد انما هو موضوع للمتعارف فاستعماله فى غير المتعارف استعمال فى غير ما وضع له والقرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف لتعين المعنى الغير المتعارف وبهذا يندفع ما يقال ان الاصرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع ينافى نصب القرينة المانعة عن ارادة السبع المخصوص (واما التعجب والنهى عنه) كما فى البيتين المذكورين (فللبناء على تناسى التشبيه قضاء لحق المبالغة) ودلالة على أن المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به أصلا حتى ان كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهى عن التعجب يترتب على المشبه أيضا (والاستعارة تفارق الكذب بالبناء على التأويل)

(قوله لما كان لهذا التعجب معنى الخ) فيه نظر لانه يجوز أن يكون التعجب من استخدامه من بلغ فى الحسن درجة الشمس أو من انقياده له وخدمته له اه أطول (قوله لا تعجبوا الخ) تقدم الكلام على هذا البيت فى بحث المجاز العقلى (قوله هى شعار الخ) عبارة الاطول هى ثوب يلاقى البدن (قوله وهو الضمير فى غلالته الخ) أى وفى زر اذا قرئ بالبناء للفاعل (قوله لا نسلم ان الذكر الخ) فيه تسليم ان المشبه مذكور وقياس ما ذكره فى المطول من ان المشبه فى زيد أسد ليس هو زيدا بل هو الرجل الشجاع أن يكون المشبه هنا ليس الشخص المعين العائد اليه الضمائر بل الشخص الحسن فتدبر (قوله سيف زيد فى يد أسد) فأسد استعارة مع أن المشبه الذى هو زيد مذكور (قوله وتحقيق ذلك) أى ان الادعاء المذكور لا يقتضى كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له (قوله بطريق التأويل) متعلق بجعل فالذى بطريق التأويل هو جعل أفراد الاسد قسمين لانه مبنى على كونه موضوعا للقدر المشترك بينهما الصادق على كل منهما وكونه موضوعا لذلك ليس تحقيقيا وهذا لا ينافى أن أحد القسمين وهو المتعارف تحقيقى وان التأويلى هو القسم الغير المتعارف (قوله فى مثل) أى المودعين فى مثل الخ اه سم (قوله والقرينة مانعة عن ارادة الخ) أى لا عن ارادة الجنس بقسميه (قوله وبهذا يندفع ما يقال) أى ببيان ان القرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف لتعين الغير المتعارف يندفع الخ وجه الاندفاع ان الاصرار على دعوى الاسدية بالمعنى الغير المتعارف ونصب القرينة لا يمنع الا عن ارادة المعنى المتعارف فلا منافاة اه فنرى (قوله وأما التعجب الخ) قال فى الاطول ولما أراد الاستدلال أشار الى وجه التعجب والنهى عنه بحيث لا يقتضى ارادة المعنى الحقيقى فقال وأما التعجب الخ ثم قال ولا يخفى أن الكلام قد تم بدونه اذ التعجب والنهى عنه لم يجعلا دليلين على كونها مستعملة فيما وضعت له بل استدل بهما على الادعاء فلما سلم الادعاء ومنع اقتضاؤه كون الاستعارة مستعملة فى معناها الحقيقى فلا حاجة الى المنازعة فى كون التعجب والنهى مبنيين على الادعاء فليكونا مبنيين عليه اذ لا ينافى المجاز اللغوى اه وذكر هذا البحث أيضا الفنرى وأجاب سم بأن المصنف أراد الاشارة هنا الى منع الادعاء المذكور والجواب بناء على هذا المنع وحينئذ يحتاج الى الاعتذار عما ذكر فيكون قوله الآتى والاستعارة تفارق الكذب الخ مبنيا على تسليم الادعاء وأجاب بوجه آخر فانظره (قوله على تناسى التشبيه) أى اظهار نسيانه كما يقال تجاهل أى أظهر الجهل كذا فى يس (قوله والاستعارة تفارق الكذب) أى الكلام الذى فيه الاستعارة يفارق الكلام الكاذب فلا يرد ما يقال الاستعارة فى المفرد والكذب فى الحكم فلا اشتباه بينهما حتى يحتاج الى الفرق اه فنرى وقال فى الاطول ولما كان فى الاستعارة توهم كذب وذلك يوجب أن لا تقع فى القرآن وكلام الرسول أشار الى أنها تفارقه فقال والاستعارة أى الذى تتضمنه الاستعارة من دعوى دخول المشبه فى جنس المشبه به تفارق الكذب ولا تلتبس به بوجهين بالبناء أى بسبب بناء الاستعارة أى ما تتضمنه على التأويل والصرف عن الظاهر الذى هو افادة تلك الدعوى واعتقادها الى جعل أفراد الاسد متعارفا وغير متعارف من غير اعتقاد بل بمجرد ابراز فى هذه الصورة ليتوسل به الى المبالغة فى التشبيه ولا كذب مع عدم الاعتقاد ولا يكفى فى المفارقة عن الكذب جعل الافراد قسمين لان الجعل عن اعتقاد هو الكذب اه وكأن فى قوله ولا يكفى الخ

في دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به بأن يجعل أفراد المشبه به قسمين متعارفا وغير متعارف كما مر ولا تأويل في الكذب (ونصب) أي وينصب (القرينة على ارادة خلاف الظاهر) في الاستعارة لما عرفت أنه لابد للمجاز من قرينة (١٧٣) مانعة عن ارادة الموضوع له بخلاف الكذب فان قائله لا ينصب فيه قرينة على ارادة خلاف الظاهر بل يبذل المجهود في ترويج ظاهره (ولا تكون) الاستعارة (علما) لما سبق من أنها تقتضي ادخال المشبه في جنس المشبه به بجعل أفراده قسمين متعارفا وغير متعارف ولا يمكن ذلك في العلم (لمنافاته الجنسية) لانه يقتضي التشخص ومنع الاشتراك والجنسية تقتضي العموم وتناول الافراد (الا اذا تضمن) العلم (نوع وصفية) بواسطة اشتهاره بوصف من الاوصاف (كحاتم) المتضمن الاتصاف بالجود ومادر بالبخل وسحبان بالفصاحة وباقل بالفهاهة فحينئذ يجوز أن يشبه شخص بحاتم في الجود ويتأول في حاتم فيجعل كأنه موضوع للجواد سواء كان ذلك الرجل المعهود أو غيره كما مر في الاسد فبهذا التأويل يتناول حاتم الفرد المتعارف المعهود والفرد الغير المتعارف ويكون اطلاقه على المعهود أعني حاتما الطائي حقيقة وعلى غيره ممن يتصف بالجود استعارة نحو رأيت اليوم حاتما (وقرينتها) يعني ان الاستعارة لكونها مجازا لابد لها من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له وقرينتها (ما أمر واحد كما في قولك رأيت أسدا يرمي أو أكثر) أي أمران أو أمور يكون كل واحد منها قرينة (كقوله وان تعافوا) أي تكرهوا (العدل والايمانا فان في ايمانا نيرانا) أي سيوفا تلمع كشعل النيران فتعلق قوله تعافوا بكل من العدل والايمان قرينة على ان المراد بالنيران السيوف

الخ اشارة الى الاعتراض على الشارح (قوله في دعوى) كان وجه الظرفية أن الدعوى تشتمل على التأويل وتتضمنه اه سم (قوله ولا تكون علما) قال الشارح في شرح المفتاح لا يخفى أن المراد غير علم الجنس فانه المتبادر من اطلاق العلم هذا ولا يبعد أن يجعل علم الجنس علما مخصوصا بالنحاة لانه علم اضطراري دعا الى القول به أحكام نحوية فحينئذ يدخل علم الجنس في اسم الجنس فيدخل في الاستعارة الاصلية بلا كلفة تحمل في بيانه والجملة عطف على قوله والاستعارة تفارق الكذب عطف جملة فعلية على اسمية ولك أن تجعله عطفا على قوله تفارق الكذب فيكون التناسب مرعيا اه أطول (قوله ولا تكون الاستعارة) يشعر بجريان المجاز المرسل في العلم ولا مانع منه لصحة أن يكون العلم لازم يستعمل فيه لفظ العلم (قوله لمنافاته الجنسية) لقائل أن يقول الجنسية التي ينافيها انما هي الجنسية حقيقة دون الجنسية ادعاء فما المانع من أن يدعى الجنسية على سبيل التأويل في العلم حتى كأنه موضوع للذات المتصفة بتلك الصفة أعني الجامع لا للذات المعينة المشخصة واذا صح التأويل في المتضمن نوع وصفية فليصح في غيره اذ لا فرق الا في الاشتهار بالجامع وعدمه وذلك لا يقتضي امكان التأويل في الاول وامتناعه في الثاني اه سم (قوله نوع وصفية) الاولى نوع وصف لان الوصف مصدر لا يحتاج في أداء المعنى المصدري الى الحاق ياء المصدرية اه أطول (قوله بواسطة اشتهاره الخ) متعلق بتضمن وعبارة الاطول والمراد بتضمن الوصف أن يكون الوصف لازما للشخص نظرا الى ذاته أو بسبب اشتهاره بالوصف فان الوصف اللازم ينزل منزلة الموضوع له ويجعل الموصوف فردا متعارفا له والمستعار له فردا غير متعارف هكذا ذكروه وفيه انه تكلف لا يوافقه الاستعمال فان استعمال العلم في المشبه بدعوى العينية لا بدعوى ادخالهما تحت جنس وقد بينه الشارح ههنا في التلويح فقال التحقيق ان الاستعارة تقتضي وجود لازم مشهور له نوع اختصاص بالمشبه به فان وجد ذلك في مدلول الاسم سواء كان علما أو غير علم جاز استعارته والا فلا هذا كلامه اه وفي قول الاطول أن يكون الوصف لازما الخ مخالفة لقول الشارح هنا بواسطة اشتهاره الخ وقوله في التلويح وجود لازم مشهور لاقتضاء كلام الشارح اشتراط شهرة الوصف واقتضاء كلام الاطول عدم اشتراطه وان الشرط انما هو لزوم الوصف والتوفيق ان المراد بالشهرة في كلام الشارح الشهرة ولو عند المخاطب بالاستعارة فقط وفي كلام الاطول الشهرة بالمعنى المتبادر منها لكن التوفيق بذلك يستلزم قول الجميع بجواز استعارة العلم مطلقا (قوله كحاتم) اسم فاعل من الحتم بمعنى الحكم جعل اسما لحاتم بن عبد الله بن الحشرج الطائي العلم في الكرم ومادر اسم فاعل من مدر اذا طان سمي به رجل من بني هلال بن عامر بن صعصعة لانه سقى ابلاه من ماء حوض فبقي في الحوض قليل فسلح فيه ومدر الحوض به بخلا أن يسقى منه وسحبان بوزن عطشان اسم بليغ يضرب به المثل ومعناه في الاصل صياد يصيد ما مر به والمناسبة ظاهرة وباقل اسم رجل يضرب به المثل في العي والفهاهة من يوم اشترى ظبيا باحد عشر درهما فقيل له بكم اشتريته ففتح كفيه وفرق أصابعه وأخرج لسانه يشير بذلك الى أحد عشر فانفلت الظبي (قوله بالفهاهة) أي عجز اللسان عن البيان (قوله وقرينتها) يتبادر منه ما أشار اليه الشارح أن المراد القرينة المانعة لانها السابقة في تحقيق المجاز قال في الاطول لكن الانفع أن يراد قرينة الاستعارة مطلقا مانعة كانت أو معينة ومن البين انه لا اختصاص لهذا التقسيم بقرينة الاستعارة بل يجري في المجاز المرسل والكناية أيضا ولا ينكشف الداعي الى جعلهم قرينة الاستعارة المصرحة متعددة دون الاستعارة بالكناية بل جعلوا واحدا مما يصرف فيها عن الحقيقة قرينة والزائد عليها ترشيحا وأيضا لا يظهر فرق بين استعارة قرينتها متعددة وبين الاستعارة المجردة الا أن يلتزم اه (قوله وان تعافوا) يقال عافه يعافه ويعيفه عيفا وعيفانا محركة وعيافة وعيافا بكسرهما كرهه كذا في الاطول (قوله العدل) مقابل الظلم

الدلالة على أن جواب هذا الشرط تحاربون وتلجؤن الى الطاعة بالسيوف (أومعان ملتئمة) مربوط بعضها ببعض يكون الجميع قرينة لاكل واحد وبهذا ظهر فساد قول من زعم ان قوله أوأكثر شامل لقوله معان فلا يصح جعله مقابلاله وقسيما (كقوله وصاعقة من نصله) أى نصل سيف الممدوح (ينكفى بها) من انكفأ أى انقلب والباء للتعدية والمعنى رب نار من حدّ سيفه يقلبها (على أرؤس الاقران خمس سحائب) أى أنامله الخمس التى هى فى الجود وعموم العطايا سحائب أى يصبها على أكفائه فى الحرب فيهلكهم بها ولما استعار السحائب لانامل الممدوح ذكر أن هناك صاعقة وبين انها من نصل سيفه ثم قال على أرؤس الاقران ثم قال خمس فذكر العدد الذى هو عدد الانامل فظهر من جميع ذلك انه أراد بالسحائب الانامل (وهى) أى الاستعارة (باعتبار الطرفين) المستعار منه والمستعار له (قسمان لان اجتماعهما) أى اجتماع الطرفين (فى شئ اما ممكن نحو أحييناه فى قوله تعالى أومن كان ميتا فأحييناه أى ضالا فهديناه) استعار الاحياء من معناه الحقيقى وهو جعل الشئ حيا للهداية التى هى الدلالة على طريق يوصل الى المطلوب والاحياء والهداية

ولا يبعد أن يحمل على التوحيد كما فسر به قوله تعالى ان الله يأمر بالعدل خص بالذكر لانه أوّل الايمان اه أطول (قوله الدلالته الخ) فان قلت لم لا يجوز أن يراد بالنيران حقيقتها بأن يقصد تخويفهم بالاحراق قلت القائل يدعى الاخذ بالشريعة وليس فيها احراق كاره العدل والايمان وأما عدم حمل النيران على الرماح فلتباعده العرف وغلبة الاستعمال فى السيوف اه فنرى (قوله على أن جواب هذا الشرط تحاربون) أى محذوف تقديره تحاربون الخ فقوله فان فى ايماننا نيرانا علة للجواب أقيمت مقامه ولو حذف النون من تحاربون وتلجؤن لكان حسنا لان رفع الجواب اذا كان الشرط مضارعا ضعيف (قوله مربوط الخ) تفسير (قوله يكون الجميع) أى المجموع وكتب أيضا قوله يكون الجميع قرينة لاكل واحد فظهرت مقابلته لقوله أوأكثر وصح كونه قسيماله وفيه انه لا يصح حينئذ كونه قسيما للواحد ولا يصح حمل الواحد على البسيط لانه يبقى أكثر من واحد هى مركبات واسطة وعلى أى تقدير يبقى واسطة هى معان غير ملتئمة يكون المجموع قرينة وحمل الالتئام على مجرد كون المجموع قرينة دون كل واحد بعيد اه أطول (قوله وصاعقة) هى نار تسقط من السماء اه أطول (قوله من نصله) بيان صاعقة أى صاعقة هى نصله جعله صاعقة فى الاشتعال والتأثير أو المراد صاعقة ناشئة من نصله فهى وهمية تخييلية فكان لنصله صاعقة تحرق الاعداء والاول أظهر والى الثانى ذهب الشارح والنصل حد السيف على ما يفهم من الصحاح ونفس السيف ما لم يكن له مقبض على ما فى القاموس اه أطول (قوله أى نصل سيف الممدوح) ويحتمل أن يرجع الضمير الى الممدوح والاضافة لادنى تلبس اه فنرى (قوله والمعنى رب نار) أشار الى أن صاعقة مجرورة برب أو واو رب على الخلاف وجوز صاحب الاطول أن تكون مرفوعة موصوفة بالظرف مبتدأ خبره ينكفى بها ثم رأيت الشارح فى المطول قال انها رويت بالرفع (قوله يقلبها) الضمير للصاعقة (قوله على أرؤس الاقران) الارؤس جمع قلة لرأس يراد بها الكثرة لداعى مقام المدح والاقران جمع قرن بالكسر وهو الكفء فى الشجاعة أو عام اه أطول (قوله خمس) فاعل ينكفى (قوله أى أنامله الخمس) قال فى الاطول المسطور تفسير السحائب بالانامل والظاهر أن المراد بها الاصابع فكأنه أريد مزيد المبالغة فى الشجاعة حيث يكفى للاقران أنامله ولا يحتاج فى هلاكهم الى اعمال الاصابع ولهذا عبر عن رؤس الاقران مع كثرتها بجمع القلة وعن أنامله الخمس بجمع الكثرة اشارة الى أن الرؤس مع كثرتها كأنها قليلة بالنسبة الى أنامله الخمس لاحاطة أنامله اياها وشمولها لها اه أطول قال الفنرى ويحتمل أن يريد الشارح بالانامل الاصابع مجازا اه وما فى الاطول من أن جمع القلة مستعمل فى الكثرة هو ما فى المطول وقيل هو باق على القلة اشارة الى قلة أكفائه فى الحرب وكتب أيضا قوله أى أنامله الخمس أى العليا والا فالانامل كثيرة برلسى اه سم (قوله التى هى فى الجود وعموم العطايا سحائب) ففى البيت استتباع حيث ضمن مدحه بالشجاعة المدح بالسخاء ومن لم يدرك توهم انه لا يلائم ذكره المقام ولك أن تجعل أنامله سحائب العذاب فى نزول الصاعقة والنار اه أطول (قوله أى يصبها) أى الصاعقة (قوله ذكر أن هناك صاعقة الخ) بيان للمعانى الملتئمة التى جعل مجموعها قرينة لارادة الانامل بالسحائب وكان عليه أن يذكر معها تتميمة مقام المدح فان قطع النظر عنه يجعل المراد بها الاصابع كذا فى الاطول فان أريد بالانامل الاصابع فلا اشكال (قوله فظهر من جميع ذلك الخ) لك أن تقول اضافة الصاعقة لنصل السيف كاف فى القرينة المذكورة فخالف ما مر من قوله مربوط بعضها ببعض يكون الجميع قرينة الخ اه سم (قوله باعتبار الطرفين) أى طرفى الاستعارة ففيه مسامحة أو طرفى التشبيه وقوله فيما بعد كاستعارة اسم المعدوم للموجود يدل على ان المقصود بالتقسيم الاستعارة بمعنى المصدر وقوله ومنها التهكمية والتمليحية وهما ما استعمل فى ضده يدل على أن المقصود بالتقسيم الاستعارة بمعنى المستعار وكأنه نبه على أن الاستعارة بالمعنيين سيان فى هذه التقسيمات اه أطول وانظر وجه المسامحة (قوله استعار الاحياء) أى لفظ الاحياء وانما قال استعار الاحياء مع أن المستعار الفعل أعنى أحييناه لان استعارته

مما يمكن اجتماعهما فى شئ وهذا أولى من قول المصنف رحمه الله ان الحياة والهداية مما يمكن اجتماعهما فى شئ واحد لان المستعار منه هو الاحياء لا الحياة وانما قال نحو أحييناه لان الطرفين فى استعارة الميت للضال مما لا يمكن اجتماعهما لان الميت لا يوصف بالضلال (ولتسم) الاستعارة التى يمكن اجتماع طرفيها فى شئ (وفاقية) لما بين الطرفين من الاتفاق (واما ممتنع) عطف على اما ممكن (كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه) هو بالفتح النفع أى لانتفاء النفع فى ذلك الموجود كما فى المعدوم ولا شك أن اجتماع الوجود والعدم فى شئ ممتنع وكذلك استعارة الموجود لمن عدم وفقد لكن بقيت آثاره الجميلة التى تحيى ذكره وتديم فى الناس اسمه (ولتسم) الاستعارة التى لا يمكن اجتماع طرفيها فى شئ (عنادية) لتعاند الطرفين وامتناع اجتماعهما (ومنها) أى من العنادية الاستعارة (التهكمية والتمليحية وهما ما استعمل فى ضده) أى الاستعارة التى استعملت فى ضد معناها الحقيقى (أو نقيضه لما مر) أى لتنزيل التضاد أو التناقض منزلة التناسب بواسطة تمليح أو تهكم على ما سبق تحقيقه فى باب التشبيه (نحو فبشرهم بعذاب أليم) أى أنذرهم استعيرت البشارة التى هى الاخبار بما يظهر سرورا فى المخبر به للانذار الذى هو ضده بادخال الانذار فى جنس البشارة على سبيل التهكم والاستهزاء وكقولك رأيت أسدا وأنت تريد جبانا على سبيل التمليح والظرافة ولا يخفى امتناع اجتماع التبشير والانذار من جهة واحدة وكذا الشجاعة والجبن (و) الاستعارة (باعتبار الجامع) أى ما قصد اشتراك الطرفين فيه (قسمان لانه) أى الجامع (اما داخل فى مفهوم الطرفين) المستعار له والمستعار منه (نحو) قوله عليه الصلاة والسلام خير الناس رجل ممسك بعنان فرسه (كلما سمع هيعة طار اليها) أو رجل فى شعفة فى غنيمة له يعبد الله حتى يأتيه الموت قال جار الله الهيعة الصيحة التى يفزع منها وأصلها من هاع يهيع اذا جبن والشعفة رأس الجبل والمعنى خير الناس رجل أخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد فى سبيل الله تعالى أو رجل اعتزل الناس وسكن فى رؤس بعض الجبال فى غنم له قليل يرعاه ويكتفى بها فى أمر معاشه ويعبد الله تعالى حتى يأتيه الموت استعار الطيران للعدو والجامع داخل فى مفهومهما (فان الجامع بين العدو والطيران هو قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما) أى فى العدو والطيران الا أنه فى الطيران أقوى منه فى العدو

تبعية لاستعارة المصدر أعنى الاحياء قال السيرامى وجه الشبه هو الايصال الى المطلوب اه سم (قوله مما يمكن) أى من الشيئين اللذين يمكن الخ (قوله فى شئ) هو الله تعالى فانه هاد ومحى (قوله وهذا أولى من قول المصنف) أى فى الايضاح ووجه الاولوية أن المستعار منه هو الاحياء لا الحياة وانما قال أولى ولم يحكم بكون كلام المصنف خطأ لاحتمال أن يكون مراده ايقاع الاستعارة بين لازمى الهداية والاحياء المتعدية فالمراد من الهداية فى كلامه ما هو مصدر المبنى للمفعول وهو الاهتداء اه فنرى وقوله المبنى للمفعول أى لان الهداية التى تشبه الحياة ليست هى الدلالة التى تصدر من الدال بل أثرها الذى يقوم بالمهتدى (قوله وانما قال نحو أحييناه) أى ولم يقل نحو أو من كان ميتا فأحييناه حتى يكون ميتا داخلا فى التمثيل أيضا اه سم (قوله لا يوصف بالضلال) لانه سلوك طريق لا يوصل الى المطلوب وهو لا يكون الا مع الحياة وفى عروس الافراح لان الضلال هو الكفر الذى شرطه الحياة اه فان قلت من مات كافرا فهو كافر بعد موته فالميت يتصف بالضلال أى الكفر قلت الميت كافر حكما لا حقيقة اه سم (قوله ولتسم) فى قوله ولتسم دون أن يقول وتسمى أو وسميت اشعار بأن هذه التسمية من جهة المصنف (قوله لعدم غنائه) قال فى الاطول ولا يتوقف ذلك أى ما ذكر من استعارة اسم المعدوم للموجود على عدم نفعه أصلا بل يمكن الاستعارة للنافع فى أمر غير النافع فى أمر آخر باعتبار عدم نفعه (قوله هو بالفتح النفع) وأما بالكسر مع القصر فهو اليسار ومع المد التغنى ورفع الصوت (قوله لتعاند الطرفين) أى تنافيهما (قوله التهكمية) أى الغرض منها التهكم أى الاستهزاء والسخرية وقوله والتمليحية أى الغرض منها ايراد القبيح بصورة شئ مليح لمجرد الاستملاح والاستظراف (قوله استعيرت البشارة) أى اسمها (قوله فى المخبر به) أى فى الشخص المخبر بما يظهر سرورا (قوله الذى هو ضده) أى ضد البشارة وتذكير الضمير لانها اخبار (قوله على سبيل التمليح والظرافة) اقتصر على ذلك لانه المحتاج اليه فى التمثيل فلا ينافى صحة أن يكون ذلك على سبيل الاستهزاء فتكون استعارة تهكمية كالآية (قوله وباعتبار الجامع) يراد به وجه الشبه وسمى فى باب التشبيه وجه الشبه لانه سبب التشبيه وهنا جامعا لانه أدخل المشبه تحت جنس المشبه به ادعاء وجمعه مع أفراد المشبه به تحت مفهومه اه أطول (قوله قسمان لانه اما داخل الخ) لم يستغن عن هذا التقسيم للاستعارة بما مر من أن وجه الشبه اما داخل فى مفهوم الطرفين أو خارج عنه لان كل تشبيه لا يكون مبنى الاستعارة اه أطول (قوله طار اليها) اسناد طار الى الرجل مجازى أى طار فرسه بسعيه اليها اه أطول (قوله أو رجل) لعل أو لتقسيم خير الناس اه سم (قوله فى غنيمة) أى مع غنيمة والتصغير للتقليل اه سم (قوله وأصلها من هاع يهيع اذا جبن) كان وجه المناسبة أن الفزع منها جبن فى الجملة تأمل سم أى فاستعمال الهيعة فى الصيحة التى يفزع منها من استعمال اسم الشئ فى ملزومه (قوله قليل) أخذ التقليل من التصغير (قوله للعدو) أى المشى بسرعة قال الحفيد والصواب للذهاب بسرعة اذ العدو لا يناسب الراكب كما يشعر به أول الحديث اه أقول الشارح قصد مطابقة قول المصنف الآتى فان الجامع بين العدو الخ اه سم والظاهر أن الاعتراض مندفع بجعل الاسناد فى طار مجازا عقليا كما مر

والاظهر أن الطيران هو قطع المسافة بالجناح والسرعة لازمة له فى الاكثر لا داخلة فى مفهومه فالاولى أن يمثل باستعارة التقطيع الموضوع لازالة الاتصال بين الاجسام الملتزقة بعضها ببعض لتفريق الجماعة وابعاد بعضها عن بعض فى قوله تعالى وقطعناهم فى الارض أمما والجامع ازالة الاجتماع الداخلة فى مفهومهما وهى فى القطع أشد والفرق بين هذا وبين اطلاق المرسن على الانف مع أن فى كل من المرسن والتقطيع خصوص وصف ليس فى الانف وتفريق الجماعة هو أن خصوص الوصف الكائن فى التقطيع مرعى فى استعارته لتفريق الجماعة بخلاف خصوص الوصف فى المرسن والحاصل أن التشبيه ههنا منظور بخلافه ثمة فان قلت قد تقرر فى غير هذا الفن أن جزء الماهية لا يختلف بالشدة والضعف فكيف يكون جامعا والجامع يجب أن يكون فى المستعار منه أقوى قلت امتناع الاختلاف انما هو فى الماهية الحقيقية والمفهوم لا يجب أن يكون ماهية حقيقية بل قد يكون أمرا مركبا من أمور بعضها قابل للشدة والضعف فيصح كون الجامع داخلا فى مفهوم الطرفين مع كونه فى أحد المفهومين أشد وأقوى ألا ترى أن السواد جزء من مفهوم الاسود أعنى المركب من السواد والمحل مع اختلافه بالشدة والضعف (وإما غير داخل) عطف على اما داخل (كما مر) من استعارة الاسد للرجل الشجاع والشمس للوجه المتهلل ونحو ذلك لظهور أن الشجاعة عارض للاسد لا داخل فى مفهومه وكذا التهلل للشمس (وأيضا) للاستعارة تقسيم آخر باعتبار الجامع وهو أنها (اما عامية كما
وهى المبتذلة لظهور الجامع فيها نحو رأيت أسدا يرمى أو خاصية وهى الغريبة) التى لا يطلع عليها الا الخاصة الذين أوتوا ذهنا به ارتفعوا عن طبقة العامة (والغرابة قد تكون فى نفس الشبه) بأن يكون تشبيها فيه نوع غرابة (كما فى قوله) فى وصف الفرس بأنه مؤدب وأنه اذا نزل عنه وألقى عنانه فى قربوس سرجه وقف مكانه الى أن يعود اليه (واذا احتبى قربوسه)

عن الاطول (قوله والاظهر) لعل التعبير بالاظهر اشارة الى أن كون الطيران ما ذكر ليس قطعيا وفى الفنرى أجيب بأن الطيران قطع المسافة بسرعة مع تحريك الجناحين الاختيارى فى الهواء والعدو عبارة عن قطع المسافة بسرعة مع التخطى على الارض ولا يخفى أن الجواب انما يصح اذا ثبت النقل عن أئمة اللغة اه سم (قوله فالاولى) عبر بالاولى اشعارا بأن المشاحة فى الامثلة ليست من دأب المحققين لانها انما تذكر لايضاح القواعد على تقدير صحتها لكن الاولى أن تكون صحيحة ولان مبنى الاعتراض ليس قطعيا اه سم (قوله أن يمثل) أى للاستعارة التى فيها الجامع داخل فى مفهوم الطرفين (قوله وابعاد الخ) تفسيرى اه سم (قوله وهى فى القطع أشد) أى لتأثيرها فى الاتصال الاشد (قوله والفرق بين هذا) أى اطلاق التقطيع على تفريق الجماعة حيث جعل استعارة (قوله وبين اطلاق المرسن على الانف) حيث جعل مجازا مرسلا وكلامه يوهم أن كون المرسن مجازا مرسلا لازم وليس كذلك كما أسلفناه والمدار الملحوظ من التشبيه أو الاطلاق والتقييد (قوله خصوص وصف ليس الخ) أما فى المرسن فكونه أنف ذى رسن وموضع الرسن وأما فى التقطيع فكونه فى الاجسام الملتزقة كذا فى سم (قوله والحاصل) أى حاصل الفرق أن التشبيه أى الضمنى اه سم وبه يندفع ما يقال الاستعارة مبنية على تناسى التشبيه ويحتمل أن يراد بالتشبيه المشابهة التى هى علاقة الاستعارة (قوله ههنا) أى فى استعارة التقطيع (قوله منظور) أى ملحوظ ضمنا فكان استعارة بخلافه ثمة فكان مجازا مرسلا اه سم (قوله قد تقرر فى غير هذا الفن الخ) قال الحفيد هذا هو المشهور عند القدماء لكن الدليل على ذلك ليس بتام ولذا اختار بعض المحققين الاختلاف بالشدة والضعف فى الذاتيات أيضا اه (قوله يجب أن يكون فى المستعار منه أقوى) قال فى المطول لتكون الاستعارة مفيدة اه قال سم ومن قوله لتكون الاستعارة مفيدة يظهر الفرق بين الاستعارة والتشبيه حيث لم يعتبر فى الجامع فيه أن يكون أقوى على الاطلاق وذلك لانه قد يقصد به نحو بيان الحال الكافى فيه المساواة فليتأمل اه (قوله فى الماهية الحقيقية) كالانسان والحيوان وكتب أيضا قوله فى الماهية الحقيقية ووجه الشبه انما جعل داخلا فى مفهوم الطرفين لا فى الماهية الحقيقية للطرفين اه مطول (قوله بل قد يكون أمرا مركبا من أمور الخ) كمفهوم الاسود المركب من الذات والسواد (قوله وإما غير داخل) غير الداخل فى مفهومهما يحتمل أن يكون داخلا فى مفهوم أحدهما كما فى تشبيه العدو بالطيران فى قطع المسافة بسرعة فانه داخل فى مفهوم العدو دون الطيران كما حققه الشارح وقد خالف المصنف بين تقسيم التشبيه باعتبار دخول وجه الشبه وخروجه وبين تقسيم الاستعارة فقال فى تقسيم التشبيه وجهه اما غير خارج عن حقيقة الطرفين أو خارج عنهما فجعل الخارج عن أحد الطرفين داخلا فى القسم الاول وهنا جعله داخلا فى القسم الثانى ولو أردت تطبيقهما فاجعل الداخل فى الطرفين فى تأويل الداخل فى أحدهما وحينئذ يندفع اعتراض الشارح على التمثيل باستعارة الطيران للعدو اه أطول (قوله المتهلل) أى المتلالئ المتنور اه سم (قوله لظهور أن الشجاعة عارض للاسد) أى وصفة خارجة عن المستعار له الذى هو الرجل الموصوف بالشجاعة كذا فى الاطول (قوله وكذا التهلل للشمس) أى والوجه المتهلل (قوله وهى الغريبة) أى البعيدة عن العامة (قوله فى نفس الشبه) أى فى التشبيه نفسه لا فى وجه الشبه ويدل عليه قول الشارح بأن يكون تشبيها اه سم (قوله قربوسه) يحتمل أن يكون فاعل احتبى بتنزيله منزلة الرجل المحتبى وكأن القربوس ضم اليه فم الفرس بالعنان

أى مقدم سرجه (بعنانه) * علت الشكيم الى انصراف الزائر * الشكيم والشكيمة هى الحديدة المعترضة فى فم الفرس وأراد بالزائر نفسه شبه هيئة وقوع العنان فى موقعه من قربوس السرج ممتدا الى جانبى فم الفرس بهيئة وقوع الثوب فى موقعه من ركبتى المحتبى ممتدا الى جانبى ظهره ثم استعار الاحتباء وهو أن يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب أو غيره لوقوع العنان فى قربوس السرج فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة الشبه (وقد تحصل) الغرابة (بتصرف فى) الاستعارة (العامية كما فى قوله) أخذنا بأطراف الاحاديث بيننا * (وسالت بأعناق المطى الاباطح) جمع أبطح وهو مسيل الماء فيه دقاق الحصى استعار سيلان السيول الواقعة فى الاباطح لسير الابل سيرا حثيثا فى غاية السرعة المشتملة على لين وسلاسة والشبه فيها ظاهر عامى لكن قد تصرف فيه بما أفاد اللطف والغرابة (اذ أسند الفعل) أعنى سالت (الى الاباطح دون المطى) أو أعناقها حتى أفاد أنه امتلأت الاباطح من الابل كما فى قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا (وأدخل الاعناق فى السير) لان السرعة والبطء فى سير الابل يظهران غالبا فى الاعناق ويتبين أمرهما فى الهوادى وسائر الاجزاء تستند اليها فى الحركة وتتبعها فى الثقل والخفة (و) الاستعارة (باعتبار الثلاثة) المستعار منه والمستعار له والجامع (ستة أقسام) لان المستعار منه والمستعار له اما حسيان أو عقليان أو المستعار منه حسى والمستعار له عقلى أو بالعكس فتصير أربعة والجامع فى الثلاثة الاخيرة عقلى لا غير لما سبق فى التشبيه لكنه فى القسم الاول اما حسى أو عقلى أو مختلف تصير ستة والى هذا أشار بقوله (لان الطرفين ان كانا حسيين فالجامع اما حسى نحو فأخرج لهم عجلا جسدا له خوار فان المستعار منه ولد البقرة والمستعار له

كما يضم الرجل ركبتيه الى ظهره بثوب مثلا ويحتمل أن يكون مفعولا وفاعل احتبى ضمير يعود للفرس مضمنا معنى جمع أى جمع الفرس قربوسه بعنانه الى نفسه كما يضم المحتبى ركبتيه فعلى الاول ينزل خلف القربوس منزلة الظهر من المحتبى وفم الفرس منزلة الركبتين وعلى الثانى يتنزل القربوس منزلة الركبتين والفم منزلة الظهر والتشبيه على الثانى أتم لان القربوس أعلى وكذا الركبتان والفم أسفل وكذا موضع ما يحتبى به من الظهر فتدبر والقربوس بفتح الراء ولا تسكن الا فى الشعر لان فعلولا نادر لم يأت غير صعفوق وهو اسم أعجمى غير منصرف للعلمية والعجمة وأما خرنوب بفتح الخاء وهو نبت يتداوى به فضعيف والفصيح الضم وكذا سحنون وهو أول الريح اه فنرى وقوله ولا تسكن الا فى الشعر عبارة الاطول ولا تسكن الا للضرورة اه (قوله أى مقدم سرجه) فالقربوس مقدم السرج وعبارته فى المطول توهم أنه السرج وأن الكلام على حذف مضاف حيث قال أى مقدم سرجه وفى الصحاح القربوس السرج اه والذى رأيناه فى الصحاح المعتمد القربوس للسرج اه كذا فى الاطول (قوله نفسه) أى نفس القائل فالاصل الى انصرافى عبر عن نفسه بالزائر للدلالة على كمال تأدبه حيث يقف مكانه وان طال مكثه كما هو شأن الزائر للحبيب يدل عليه البيت قبله اه أطول (قوله شبه هيئة الخ) أى لازم هيئته ليوافق ما يأتى ولان الكلام فى الاستعارة المفردة (قوله من قربوس) بيان لموقع أو من تبعيضية لان الموقع بالفعل بعض القربوس وكذا ما بعد (قوله ممتدا الى جانبى ظهره) فى الاطول ممتدا منحدرا الى جانبى ظهره اه والذى يظهر أن هذا الانحدار غير لازم (قوله وهو أن يجمع الرجل الخ) فعلى هذا الاستعارة لضم وجمع مخصوص لازم الهيئة لا نفس الهيئة فقوله فيما مر شبه هيئة الخ أى شبه ضما وجمعا مخصوصا لازما للهيئة المذكورة بضم وجمع مخصوص آخر لازم لهيئة أخرى لان معنى الاحتباء الجمع لا الهيئة اه من حواشى الحفيد على المطول والمختصر (قوله لوقوع العنان) متعلق باستعار (قوله أخذنا بأطراف) أى شرعنا فى أطراف الخ والاطراف جمع طرف. (قوله فيه دقاق الحصى) أى حال كونه فيه الخ وكتب أيضا قوله دقاق الحصى بضم الدال بمعنى الدقيق قاله سم والظاهر جواز الكسر جمع دقيق كظريف وظراف (قوله وسلاسة) أى سهولة (قوله قد تصرف) أى الشاعر (قوله اذ أسند الخ) حاصله أنه حصلت الغرابة بتصرفين حيث أسند السير الى الاباطح اسنادا مجازيا لفظيا والى الاعناق اسنادا مجازيا تقديريا لان مقتضى كونها فى سيرها ملابسة للاعناق أن تكون نفس الاعناق أيضا سائرة (قوله كما فى قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا) لا يخفى أنه أسند فى الآية الفعل القائم بالحال أى الشعر الى المحل أى الرأس لاستغراق الحال وشيوعه فى المحل فالتشبيه بالآية يقتضى أن يكون هنا السيلان للحال أعنى المطى لكنه أسند مجازا الى المحل أى الاباطح فالباء ليست للتعدية بمعنى الاذهاب لانه ليس فعل المطى بل فعل الله تعالى بل الباء للملابسة أو بمعنى فى لان الكلام على القلب فأصله سالت المطى بالاباطح اه حفيد (قوله فى الهوادى) جمع هادية وهى العنق يقال أقبلت هوادى الخيل اذا بدت أعناقها اه فنرى وفى يس نقلا عن الصحاح ان الهادية مقدم العنق وأن هذا هو المناسب لكلام الشارح (قوله فى الثقل والخفة) أى ثقل السير وخفته (قوله لان المستعار منه الخ) قال فى الاطول ولا يخفى أن استعارة العقلى للحسى ينبغى أن لا تجوز عند من لا يجوز تشبيه المحسوس بالمعقول وكفى شاهدا عليه وقوعه فى القرآن على ما سيذكره المصنف وان ما جعله تقسيما باعتبار الثلاثة تقسيمان تقسيم باعتبار الطرفين رباعى وهو أن الطرفين اما حسيان أو عقليان أو مختلفان وتقسيم باعتبار الجامع ثلاثى وهو أن الاستعارة جامعها اما حسى أو عقلى أو مختلف جمعهما وسماه تقسيما باعتبار الثلاثة ووجهه خفى اه (قوله لما سبق) من أن الحسى لا يقوم بأمر عقلى ووجه الشبه لا بد أن يكون قائما بالطرفين اه سم (قوله نحو فأخرج لهم عجلا جسدا له خوار) فى كون الآية استعارة

الحيوان الذى خلقه الله تعالى من حلى القبط) التى سبكتها نار السامرى عند القائه فى تلك الحلى التربة التى أخذها من موطئ فرس جبريل عليه السلام (والجامع) لهما (الشكل) فان ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقرة (والجميع) من المستعار منه والمستعار له والجامع (حسى) مدرك بالبصر (واما عقلى نحو وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فان المستعار منه) معنى السلخ وهو (كشط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل) وهو موضع القاء ظله (وهما حسيان والجامع ما يعقل من ترتب أمر على آخر) أى حصوله عقيب حصوله دائما أو غالبا كترتب ظهور اللحم على الكشط وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل والترتب أمر عقلى وبيان ذلك أن الظلمة هى الاصل والنور طارئ عليها يسترها بضوئه فاذا غربت الشمس

بحث اذ جسد اله خوار صريح فى أنه لم يكن عجلا اذ لا يقال للبقر انه جسد له صوت البقر وقد أبدل من العجل بدل الكل وظاهر أنه ليس عين العجل فلا محالة المراد بالعجل مثل العجل فهو تظير حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر فان بيان الخيط بالفجر أخرجه من أن يكون استعارة الى التشبيه فكذا ابدال جسدا له خوار من عجلا أخرجه من أن يكون استعارة فهو تشبيه بليغ مجمل ذكر فيه وصف المشبه وحده وبه ظهر ضعف ترك المصنف من التشبيه المجمل ما ذكر فيه وصف المشبه وحده بناء على عدم الظفر به فى كلامهم كما ذكره الشارح اه أطول (قوله له خوار) الخوار بالضم من صوت البقر والغنم والظباء والنعام اه أطول (قوله الحيوان الذى خلقه الله تعالى من حلى القبط) وذلك أن السامرى كشف له عن أثر فرس جبريل عليه السلام فسولت له نفسه أن تراب ذلك الاثر يكون روحا فيما ألقى فيه وقد كان بنو اسرائيل استعاروا حليا من القبط لعرس لديهم فقال لهم ائتونى بالحلى أجعل لكم الاله الذى تطلبونه من موسى حيث قالوا اجعل لنا الها كما لهم آلهة فصنع منه صورة العجل وألقى فيه ذلك التراب فصار حيوانا بدم ولحم له خوار كالعجل فقال هو وأتباعه لبنى اسرائيل هذا الهكم واله موسى الذى تطلبونه من موسى فنسيه هنا وذهب يطلبه وكان ذلك فى وقت ذهاب موسى بنى اسرائيل للمناجاة وسبقهم موسى طلبا للمناجاة فوقعت تلك الفتنة (قوله من حلى القبط) قال فى الاطول الحلى كقفل وبالفتح ما زين به من مصنوع المعدنيات أو الحجارة جمعه حلى كدلى أو هو جمع والواحد حلية كظبية والقبط بالكسر أهل مصر واليهم تنسب الثياب القبطية بالضم على غير قياس اه وقال الفنرى قوله من حلى القبط بضم الحاء المهملة وكسر الياء المشددة جمع حلى بفتح الحاء وسكون اللام كثدى وثدى وقد تكسر فاء الجمع لمكان الياء مثل عصى والقبط أهل مصر اه (قوله التى سبكتها الخ) هذا انما يناسبه ضبط حلى بصيغة الجمع كما صنعه الفنرى (قوله السامرى) حقا دمنسوب الى سامر وهو اسم قبيلة اه سم (قوله والجامع الشكل) لا وجه لترك الخوار اه أطول أى لانه أيضا حسى مدرك بالسمع (قوله والمستعار له كشف الضوء الخ) جعل المستعار له كشف الضوء لا كشف النهار لان النهار زمان كون العالم مضيئا والليل زمان كونه مظلما ولا يسلخ أحد الزمانين عن الآخر بل الضوء عن وجه الظلمة فنبه على أن تعلق السلخ بالنهار تجوز حقيقته سلخ الضوء لكن كان الاولى أن يقول عن ظلمة الليل مكان قوله مكان الليل اذ ليس المستعار له الكشف عن مكان الليل بل عن الظلمة فلا يليق ذكره فى مقام البيان وان كان يمكن تصحيحه بجعله مجازا عن الظلمة اه أطول (قوله كشف الضوء) أى ازالته اه سم (قوله عن مكان الليل) أى مكان ظلمته لان الليل من الزمان والزمان لا يكون فى مكان ولاجل ذلك فسره الشارح بقوله وهو الخ اه سم (قوله القاء ظله) قال الحفيد المناسب ظلمته بدل ظله (قوله وهما حسيان) لا يخفى أن كلا من الكشط والكشف ليس حسيا بل هو عقلى اذ لا يدرك بالحس المعنى المصدرى الذى هو معناهما ضرورة أنه معدوم فى الخارج اللهم الا أن يراد بحسيتهما أن الحاصل بالمصدر فيهما حسى فليتأمل ثم رأيت الفنرى استشكله وأجاب بأن المراد الهيئة الحاصلة عند الكشط والانكشاف اه سم وقيل حسيتهما باعتبار متعلقهما من الجلد والضوء بناء على أنه أجرام لطيفة تتصل بالمحسوس فتوجب ابصاره عادة كما أن الظلمة أجرام كذلك توجب عدم ابصار ما اتصلت به (قوله دائما) كما فى ترتب حصول العلم بالنتيجة على حصول العلم بالمقدمتين عند من يقول بلزوم ذلك كالحكماء وقوله أو غالبا كما فى ترتب ظهور اللحم على الكشط فانه ليس دائما لانه قد يكشط الجلد عن اللحم بدس عود ونحوه بينهما بحيث لا يصير لازقا به من غير ازالة له عنه فقد يوجد الكشط بدون ظهور اللحم اه ملخصا من سم وكتب أيضا قوله دائما أو غالبا هذا الترديد لاجل بيان معنى الترتب من حيث هو لا بالنظر الى خصوص المقام اه فنرى (قوله وبيان ذلك) أى بيان التشبيه بين كشط الجلد وكشف الضوء عن مكان الليل أى الظلمة اه سم (قوله ان الظلمة هى الاصل الخ) منهم من عكس (قوله يسترها بضوئه) هذا مبنى

على

على جعل الظلمة وجودية كما ذهب اليه بعض المتكلمين اه حفيد على المطول (قوله فقد سلخ النهار) أى أزيل ضوء النهار وقوله من الليل أى عن مكان ظلمة الليل (قوله فجعل ظهور الخ) الانسب فجعل اظهار الظلمة كاظهار المسلوخ فان السلخ متعد اه حفيد على المطول (قوله اهابه) أى جلد (قوله وحينئذ صح الخ) لعل التعرض للصحة دون الحسن لانتفائه بناء على ما يأتى عن العلامة اه سم أى فى قوله ولو جعلنا السلخ الخ (قوله هم مظلمون) أى داخلون فى الظلام (قوله لان الواقع عقب اذهاب الضوء الخ) قد يقال بل زمان الاذهاب هو زمان الاظلام فلا تعقيب هناك لان الزمن الذى يتحقق فيه الاذهاب هو بعينه الزمان الذى يتحقق فيه الاظلام فهذا يشكل على المفاجأة ويقتضى أنها لا تحسن ويؤيد ما قلنا ما يأتى عن العلامة من قوله ولو جعلنا السلخ بمعنى النزع الخ اذ النزع هو الاذهاب المذكور هنا اه سم ويجاب بأن مدعى الشارح الصحة لا الحسن ويكفى للصحة التعقيب الرتبى وهو هنا متحقق لان الاظلام معلول لاذهاب الضوء فهو عقبه رتبة وان اتحدا زمانا كما سيذكره سم عند قول العلامة لم يستقم أو لم يحسن (قوله ففيه اشكال) يمكن أن يجاب عنه بأن النهار عبارة عن مجموع المدة من طلوع الفجر الى غروب الشمس أو من طلوعها الى غروبها لا عن بعضها فالواقع عقب هذه المدة كلها الدخول فى الظلام اه حفيد على المطول أى فالمعنى يظهر منه جميع النهار فيعقب هذا الاظهار الدخول فى الظلام ولعل ما أجاب به مستفاد مما يأتى عن العلامة فليتأمل قاله سم (قوله انما هو الابصار) فلو كان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل لقيل فاذا هم مبصرون اه سم (قوله كلام المفتاح) أى قوله ظهور النهار من ظلمة الليل (قوله أى ظهور ظلمة الليل) قد يشكل هذا على المفاجأة لان ظهور الظلمة يكون معه الاظلام لا عقبه حتى تتأتى المفاجأة الا أن يراد بظهور الظلمة ابتداؤها وبالاظلام التوغل فى الظلام والاستقرار فيه اه سم (قوله من النهار) يحتمل التضمين أى منفصلة من النهار أى بفراغه والابتداء أى ان الظهور مبتدأ من مكان النهار فليتأمل اه سم (قوله أو بأن المراد من الظهور التميز) أى ومن بمعنى عن والمعنى أن المستعار له تميز النهار عن ظلمة الليل والواقع بعد ذلك التميز هو الاظلام وفيه أنه ان أريد بالتميز ازالة النهار عن مكان الليل باعدامه فى مرأى العين فهو بعينه الوجه الذى بعده وان أريد تميزه مع بقاء وجوده فى مكان الليل فلا معنى له تأمل ع ق (قوله أو بأن الظهور بمعنى الزوال) فالمعنى أن المستعار له زوال ضوء النهار عن ظلمة الليل فأقام من مقام عن فيكون موافقا لكلام غيره (قوله وذلك عار الخ) عجز بيت صدره

* أعيرنا ألبانها ولحومها * اه قنرى وريطة امرأة وقوله ظاهر أى زائل وقوله ألبانها أى الابل (قوله وتلك شكاة) بفتح الشين المعجمة الشكاية اه قنرى وصدره * وعيرها الواشون أنى أحبها * (قوله وذكر العلامة الخ) أقول كأن المقصود من نقل كلام العلامة جواب آخر لتصحيح المفاجأة اه سم وفى يس الاظهر أن يقال المقصود منه تصحيح ما ذكر فى المفتاح ودفع الاشكال من غير احتياج لدعوى قلب فى كلامه ولا تأويل الظهور بالتميز أو الزوال لان الكلام انما هو مسوق لهذا صريحا وان لزم من ذلك صحة المفاجأة اه وقال القنرى كلام العلامة يخالف كلام الشارح فى أن الظلمة هى الاصل والمظروف والنور طارئ عليها وظرف فان الظاهر على تقرير العلامة أن يكون الليل ظرفا والنهار مظروفا اه (قوله فذهب صاحب المفتاح الى الثانى) أى تبعا لعبد القاهر كما فى المطول وذهب غيرهما الى الاول ومن الغير المصنف لان الكشف الذى عبر به المصنف هو النزع وقول بعضهم لا يلزم أن يكون المصنف من غيرهما للفرق بين الكشف والنزع فان الاول تدريجى والثانى دفعى فيه نظر ظاهر أفاده سم (قوله الى الثانى) وبنى عليه قوله السابق ان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل (قوله بالفاء لان التراخى الخ) يعنى صح الاتيان بالفاء لانها موضوعة لما يعد فى العادة مترتبا غير متراخ وهذا يختلف باختلاف الامور والعادات ورب ما يطول الزمان بين أمرين ولا يعد الثانى متراخيا لان العادة كانت تقتضى أطول من هذا فيستقصره المتكلم ويلحقه بالعدم فيجعل الثانى غير متراخ ويستعمل الفاء كما فى هذه الآية على تقرير المفتاح فان الاظلام وان تراخى عن الاخراج بساعات النهار

فقد سلخ النهار عن الليل أى كشط وأزيل كما يكشف عن الشئ الشئ الطارئ عليه الساتر له فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار بمنزلة ظهور المسلوخ بعد سلخ اهابه عنه وحينئذ صح قوله فاذا هم مظلمون لان الواقع عقب اذهاب الضوء عن مكان الليل هو الاظلام وأما على ما ذكر فى المفتاح من أن المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل ففيه اشكال لان الواقع بعده انما هو الابصار دون الاظلام وحاول بعضهم التوفيق بين الكلامين بحمل كلام المفتاح على القلب أى ظهور ظلمة الليل من النهار أو بأن المراد من الظهور التميز أو بأن الظهور بمعنى الزوال كما فى قول الحماسى * وذلك عار يا ابن ريطة ظاهر * وفى قول أبى ذؤيب * وتلك شكاة ظاهر عنك عارها أى زائل وذكر العلامة فى شرح المفتاح أن السلخ يكون بمعنى النزع مثل سلخت الاهاب عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلخت الشاة عن الاهاب فذهب صاحب المفتاح الى الثانى وصح قوله فاذا هم مظلمون بالفاء لان التراخى وعدمه مما يختلف باختلاف الامور والعادات وزمان النهار وان توسط

بين اخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام لكن لعظم شأن دخول الظلام بعد اضاءة النهار وكونه مما ينبغي أن لا يحصل الا في أضعاف ذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل كأنه يفاجئهم عقيب اخراج النهار من الليل بلا مهلة وعلى هذا حسن اذا المفاجأة كما يقال أخرج النهار من الليل ففاجأه دخول الليل ولو جعلنا السلخ بمعنى النزع وقلنا نزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجأه الظلام لم يستقم أو لم يحسن كما اذا قلنا كسرت الكوز ففاجأه الانكسار (وإما مختلف) بعضه حسي و بعضه عقلي (كقولك رأيت شمسا وأنت تريد انسانا كالشمس في حسن الطلعة) وهو حسي (ونباهة الشأن) وهي عقلية (والا) عطف على قوله ان كانا حسيين أي وان لم يكن الطرفان حسيين (فهما) أي الطرفان (إما عقليان نحو من بعثنا من مرقدنا فان المستعار منه الرقاد) أي النوم على أن يكون المرقد مصدرا وتكون الاستعارة أصلية أو على أنه بمعنى المكان الا أنه اعتبر التشبيه في المصدر لان المقصود بالنظر في اسم المكان وسائر المشتقات انما هو المعنى القائم بالذات لا نفس الذات واعتبار التشبيه في المقصود الاهم أولى و ستسمع لهذا زيادة تحقيق في الاستعارة التبعية (والمستعار له الموت والجامع عدم ظهور الفعل والجميع عقلي) وقيل عدم ظهور الافعال في المستعار له أعني الموت أقوى ومن شرط الجامع أن يكون في المستعار أقوى فالحق أن الجامع هو البعث الذي هو في النوم أظهر وأشهر وأقوى لكونه مما لا شبهة فيه لاحد وقرينة الاستعارة هو كون هذا الكلام في

الا أن العادة تقتضي أن لا ينقضي مثل هذه الاضاءة الا في أضعاف هذه الساعات ولا يأتي الظلام الا بعد مهلة فجعل الليل لاتيانه على خلاف العادة كأنه فاجأ عقيب اخراج النهار من الليل بلا مهلة كذا في الاطول وكتب أيضا قوله لان التراخي وعدمه الخ هو يعني قولهم التراخي والتعقيب في كل شيء بحسبه ودفع بذلك ما يقال كيف صح قوله فاذا هم مظلمون مع وجود التراخي بين اخراج النهار من الليل الذي هو الاصباح وبين الاظلام بعدة النهار (قوله بين اخراج النهار من الليل) الذي هو الاتيان بالضوء وهو الاصباح وقوله لكن لعظم شأن الخ يعني أن دخول الظلام عظيم الشأن حتى ان حقه أن لا يوجد الا بعد مضي أضعاف النهار فوجوده بعد النهار فقط كأنه وجود قبل وقته فعد النهار لذلك قليلا فمعنى ظهور النهار من ظلام الليل تميز النهار عن مكان الظلام بأن يزال ضوء النهار عن مكانه اه سم (قوله وكونه مما ينبغي الخ) كأنه من عطف المسبب على السبب (قوله عد الزمان قريبا) أي فحسنت الفاء (قوله كأنه يفاجئهم عقيب الخ) أي يحصل لهم من غير توقع له حينئذ (قوله وعلى هذا حسن الخ) لان دخول الظلام غير خروج النهار ومفاجئ لهم بهذا الاعتبار اه سم (قوله عن الهواء) الذي هو مكان الظلمة (قوله لم يستقم أو لم يحسن) انما قال أو لم يحسن لان نزع الضوء ودخول الظلام وان اتحدا زمانا لكنهما يختلفان رتبة بالعلية والمعلولية اذ النزع علة لدخول الظلام فأمكن أن تعتبر المفاجأة باعتبار الترتب الرتبي لا الزماني لكنه لا يحسن اه سم (قوله اذا قلنا كسرت الكوز الخ) أي لان الانكسار مع الكسر لا عقبه اه سم (قوله كقولك رأيت شمسا وأنت تريد انسانا كالشمس) الاولى بعلاقة أنه كالشمس لانك لو تريد بقولك شمسا مفهوم انسانا كالشمس لم يكن استعارة بل تشبيها ولو تريد انسانا هو في الواقع كالشمس لكن لا بعلاقة هذه المشابهة لم يكن مثالا لما نحن فيه وقد نبه بجعل مثال هذا القسم مصنوعا على أنه لم يوجد في القرآن ولا في كلام من يوثق به فلذا تركه المفتاح اه أطول (قوله في حسن الطلعة) أي الوجه وقوله ونباهة الشأن أي رفعته وشهرته (قوله أي النوم الخ) عبارة الاطول المعنى إما من أيقظنا من رقادنا فالاستعارة في المرقد بمعنى الرقاد والمستعار له والمستعار منه عقليان بلا خفاء وإما من أيقظنا من مكان رقادنا فالمستعار له القبر والمستعار منه المقام ولا خفاء في أنهما حسيان فجعله من قسم ما طرفاه عقليان دليل على أن مدار التقسيم في الاستعارة التبعية على الاستعارة الاصلية التي الاستعارة التبعية مبنية عليها اه (قوله الموت) أي على كون المرقد بمعنى الرقاد والمستعار له القبر على كون المرقد بمعنى مكان الرقاد (قوله عدم ظهور الفعل) لان كلا من النائم والميت لا يظهر منه فعل اه سم وكتب أيضا قوله عدم ظهور الفعل أي الاختياري أي المعتد به فلا يرد أن النائم يصدر منه فعل (قوله والجميع عقلي) أما الموت وعدم الظهور فأمرهما واضح وأما النوم فلان المراد به انتفاء الاحساس الذي يكون في اليقظة لا آثار ذلك من الغطيط وانسداد العين مثلا ولا شك أن انتفاء الاحساس عقلي (قوله وقيل الخ) يمكن دفعه بأن المراد عدم ظهور الفعل مع امكانه كما يشعر به نفي الظهور وهو بالنوم أخص لانه في الموت لتنزيله منزلة النوم خيالي لا تحقيقي اه أطول (قوله فالحق) من جملة القيل قال في المطول ومن جعل الجامع عدم ظهور الافعال أي كالمصنف زعم أن القرينة هو ذكر البعث وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموت لانه يقال بعثه من نومه اذا أيقظه و بعث الموتى اذا نشرهم والقرينة يجب أن يكون لها اختصاص بالمستعار له اه قال الفنري يمكن أن يقال البعث المطلق في صدد ذكر القيامة وأحوالها انما هو البعث من الموت فيصلح أن يكون قرينة الاستعارة على أنه لا يبعد أن يدعى كون البعث حقيقة شرعية في البعث من الموت اه (قوله هو البعث) أي على أنه موضوع للقدر المشترك بين الايقاظ من النوم والاحياء من الموت وهو رد الاحساس السابق (قوله وأقوى) فيه بحث وتعليله لا يقتضي ذلك اه حفيد (قوله مما لا شبهة فيه لاحد) بخلافه

فى الموت فقد أنكره قوم (قوله كلام الموتى) اذلا يريدون الرقاد بمعنى النوم لانه لم يكن حاصلا لهم اه سم وقوله مع قوله هذا الخ أى لان الذى وعد الرحمن وصدق فيه المرسلون هو أنكره أولا القائلون هو البعث من الموت (قوله فان المستعار منه كسر الزجاجة) هذا اذا كان الصدع كسر الزجاجة لكن فى القاموس أن الصدع الشق فى الشئ الصلب وقوله والمستعار له التبليغ هذا اذا فسر فاصدع بما تؤمر بأظهر ماتؤمر أى أظهر الامر اظهارا لا ينمحى كما لا يلتئم شق الزجاجة أما اذا فسر بالجهر بالقرآن فالمستعار له أيضا حسى وله تفسيرات أخرجمعها القاموس اه أطول وكتب أيضا قوله فان المستعار منه الخ منه أيضا يعلم أن حسية ما يتعلق بالاستعارة التبعية وعقليته باعتبار أصلها الا باعتبار نفسها كذا فى الاطول (قوله كسر الزجاجة) أى ونحوها مما لا يلتئم بعد الكسر وقوله وهو حسى أى باعتبار متعلقه (قوله والمستعار له التبليغ) فيه ان التبليغ لا يتعدى بالباء أصلا فالمناسب أن المستعار له الفرق بين الحق والباطل كما يشعر به قوله والمعنى أبن الامر الخ ثم ما فى قوله بما تؤمر مصدرية أو موصولة والعائد محذوف أى بما تؤمر به من الشرائع و ينبغى أن يعلم أن التعدية بالباء فى طريقة التجوز والا فالصدع بمعنى الشق والكسر يتعدى بنفسه كما فى كتب اللغة اه حفيد وقوله الفرق الخ أى او الجهر كما فى حواشيه على المطول وفى المغنى قال ابن الشجرى فى قوله تعالى فاصدع بما تؤمر خمسة حذوف والاصل بما تؤمر بالصدع به فحذفت الباء فصار بالصدعه فحذفت أل لامتناع اجتماعها مع الاضافة فصار بصدعه ثم حذف المضاف كما فى واسأل القرية فصار به ثم حذف الجار كما قال عمرو بن معديكرب * أمرتك الخير فافعل ما أمرت به * فصار تؤمره ثم حذفت الهاء كما حذفت فى أهذا الذى بعث الله رسولا اه وبه يعلم أن العائد انما حذف منصوبا لا مجرورا فلا يرد أن شرط حذف العائد المجرور بالحرف أن يكون الموصول مخفوضا بمثله معنى ومتعلقا ويحتاج الى الجواب بان اصدع بمعنى اؤمر ومن جوز كون ما مصدرية الزمخشرى واستظهره فى المغنى وكأنه اشارة الى رد تضعيف أبى حيان له بانه مبنى على مذهب من يجيز أن يكون المصدر يراد به أن والفعل المبنى للمجهول والصحيح ان ذلك لا يجوز اه وذلك لانهم صرحوا فى باب إعمال المصدر بأن مذهب البصريين جواز رفعه نائب الفاعل على أنه لا يلزم من عدم جواز كون المصدر الصريح من المبنى للمفعول عدم جواز تأويل فعل مبنى للمجهول وحرف مصدرى بالمصدر لان علة منع الاول على القول به الالتباس وذلك مفقود فى الثانى فتدبر كذا فى يس (قوله والجامع التأثير) أى وهو أمر مشترك بين الطرفين فالتبليغ فيه تأثير هو بيان لا يعود معه المؤثر فيه أى المبين الى الحالة التى كان عليها قبل التأثير فان المبين لا يعود الى الخفاء الذى كان عليه قبل البيان ولذا فسره بقوله أبن الامر إبانة لا تنمحى أى لا تعود الى الخفاء (قوله وهما عقليان) فى كون التبليغ عقليا بحث فانه تكلم بكلام مخصوص محسوس على ما فهم من شرح المفتاح ويمكن أن يقال جعل المصدر حسيا باعتبار الحاصل بالمصدر تارة كما فى السابق وهنا اعتبر نفسه كذا فى حواشى الحفيد على المطول (قوله والمعنى أبن الامر) أى أظهره وأوضحه هذا هو المناسب لقول المصنف والمستعار له التبليغ وفى الغنرى قوله والمعنى أبن الامر ابانة لا تنمحى أى افرق بين الحق والباطل بحيث لا يلتئم أحدهما بالآخر كما لا تلتئم الزجاجة المكسورة اه ولعل قوله أى افرق الخ تفسير باللزوم (قوله كما لا يلتئم) أى يجتمع (قوله لما طغا الماء) فى القاموس طغا يطغو طغوا وطغوانا بضمهما كطغى يطغى كرضى يرضى طغيا وطغيانا بالضم والكسر جاوز القدر وارتفع وعلا فى الكفر وأسرف فى المعاصى والظلم اه أطول (قوله حملناكم) أى حملنا آباءكم وأنتم فى ظهورهم اه سم (قوله فى الجارية) أى فى السفينة الجارية على وجه الماء (قوله وهو حسى) ذكر الضمير لاكتساب الكثرة التذكير من المضاف اليه وحسيتها باعتبار متعلقها (قوله الاستعلاء) أى طلب العلو المفرط لكن الطلب اعتبارى فى الماء كما فى الزى فان قلت السين والتاء فى الاستعلاء ليستا للطلب بل للتأكيد قلت

كلام الموتى مع قوله هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون (و إما مختلفان) أى أحد الطرفين حسى والآخر عقلى (والحسى هو المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر فان المستعار منه كسر الزجاجة وهو حسى والمستعار له التبليغ والجامع التأثير وهما عقليان) والمعنى أبن الامر ابانة لا تنمحى كما لا يلتئم صدع الزجاجة (واما عكس ذلك) أى الطرفان مختلفان والحسى هو المستعار له (نحو انا لما طغا الماء) حملناكم فى الجارية (فان المستعار له كثرة الماء وهو حسى والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء المفرط وهما عقليان

يلزم أن الجامع حينئذ حسى "لاعقلى" لان العلو مشاهد اه يس وكتب أيضا قوله الاستعلاء المفرط المشترك بين الاستعلاء الحسى" والمعنوى اه اطول (قوله والاستعارة) ان كانت بمعنى اللفظ كان فى قوله باعتبار اللفظ المستعار وضع الظاهر موضع المضمر وكأنه قال باعتبار نفسها وان كانت بالمعنى المصدرى فالامر ظاهر (قوله ان كان اسم جنس) اسم الجنس فى عرف النحاة لايشمل أسامة ويشمل الاسماء المشتقة فلا يصح أن يقصد هنا ماهو عرفهم لظهور أن أسامة يرمى استعارة أصلية والحال ناطقة استعارة تبعية فلذا قال السيد السند والشارح المحقق فى شرحى المفتاح يريد صاحب المفتاح باسم الجنس اسما المفهوم غير متشخص ولا مشتمل على تعلق معنى بذات فيدخل فيه نحو رجل وأسد وقيام ويخرج عنه الاسماء المشتقة من الصفات وأسماء الزمان والمكان والآلة اه أطول وكتب أيضا قوله اسم جنس هو مادل على ذات ما من غير اعتبار وصف نخرج بقولنا من غير اعتبار الخ المشتقات والمراد بالذات فى هذا المقام مايستقل بالمفهومية عينا كان أو معنى (قوله كما فى الاعلام الخ) وانما ألحقت تلك الاعلام بأسماء الاجناس دون المشتقات لان تلك الاوصاف خارجة عن الاعلام كما فى أسماء الاجناس لا داخلة كما فى المشتقات كذا فى الحفيد وبه يندفع تنظير صاحب الاطول فيما ذكره الشارح وتبعه السيد من أن استعارة تلك الاعلام أصلية بأن نحو حاتم مؤول بالمتناهى فى الجود فيكون متأولا بصفة وقد استعير من مفهوم المتناهى فى الجود لمن له كمال جود فهو كاستعارة شئ من مفهوم مشتق لمفهوم مشتق فلا يصلح شئ من المشبه والمشبه به لان يعتبر التشبيه بينهما بالاصالة فينبغى أن يعتبر التشبيه بين المعنيين المصدريين ويجعل حاتم فى حكم المشتق فيكون ملحقا بالاستعارة التبعية دون الاصلية (قوله فاصلية) أى فاستعارة أصلية لانها ليست تابعة لامر آخر أو لانها أصل للاستعارة التبعية اه أطول (قوله كأسد وقتل) مثالان لاسم الجنس أو للاستعارة الاصلية على تقدير استعمالهما فى الرجل الشجاع والضرب الشديد اه أطول والثانى هو المتبادر فلذا سلكه الشارح (قوله والافتبعية) القوم انما تعرضوا للاستعارة التبعية المصرحة والظاهر تحقق الاستعارة التبعية المكنية كما فى قولك أعجبنى اراقة الضارب دم زيد ولعلهم لم يتعرضوا لها لعدم وجدانهم اياها فى كلام البلغاء اه فنرى (قوله ومايشتق منه) أى من الفعل وهذا على قول أو على المسامحة اه سم (قوله وغير ذلك) كاسم التفضيل نحو حاله أنطق من العبارة وأسماء الزمان والمكان والآلة نحو مقتل زيد لزمان ضربه أو مكانه ومقتاله لآلة ضربه (قوله لان الاستعارة الخ) اعترض الشارح هذا الدليل بثلاثة أمور صرح بواحد منها ورمز الى اثنين بقوله بعد استقامته بينهما فى الحواشى المنقولة عنه كما ستعرف واعترض عليه السيد أيضا بأنه يصح جعل الصفات محكوما عليها لان المعتبر فيها حدث ونسبة وذات ما من حيث نسب اليه ذلك الحدث نسبة تقييدية غير مقصودة بالاصالة من العبارة وامتزجت تلك الامور بحيث صارت كشئ واحد فجاز أن يلاحظ تارة جانب الذات أصالة فتجعل محكوما عليها وتارة جانب الوصف فتجعل محكوما بها هذا ولا يخفى ان جعل الصفة محكوما عليها بملاحظة ماصدق عليه مفهومها وجعلها محكوما بها باعتبار نفس مفهومها كما فى سائر المفهومات الكلية فدوران الحكم عليه وبه على الذات المعتبر فيه والحدث المعتبر فيه كما ذكره غير ظاهر ولك أن تمنع منافاة عدم التقرر للوصف الضمنى ويرد سوى ماذكره الشارح والسيد أمور أحدها أنه وصف فى هذا معانى الافعال والصفات بكونها متجددة غير متقررة الى غير ذلك فلا يكون عدم الثبوت مانعا عن الوصف وثانيها أنه لا معنى لكون البياض متقررا حين التعبير عنه بلفظ البياض غير متقرر حين التعبير عنه بالابيض وثالثها أن معانى المصادر أيضا معروضة للزمان وأيضا لم يظهر وجه عدم تحقق معانى الحروف التى لم يدخل فيها ولم يعرض لها زمان اه أطول (قوله تعتمد التشبيه) أى أصلها ومبناها التشبيه وقوله أو بكونه الخ أشار به الى أنه لافرق بين التعبيرين فى الدلالة على المقصود اه سم (قوله وانما يصلح للموصوفية الحقائق الخ) أنت خبير بأن المجاز المرسل لا يتحقق الا اذا اتصف المعنى الحقيقى بالملزومية فلا يجرى ذلك أيضا فى المشتقات الا تبعا ولم ينقل ذلك عن القوم اه حفيد (قوله

و) الاستعارة (باعتبار اللفظ) المستعار (قسمان لانه) أى اللفظ المستعار (ان كان اسم جنس) حقيقة أو تأويلا كما فى الاعلام المشتهرة بنوع وصفية (فأصلية) أى فالاستعارة أصلية (كأسد) اذا استعير للرجل الشجاع (وقتل) اذا استعير للضرب الشديد الاول اسم عين والثانى اسم معنى (والافتبعية) أى وان لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية (كالفعل وما يشتق منه) مثل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغير ذلك (والحرف) وانما كانت تبعية لان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضى كون المشبه موصوفا بوجه الشبه أو بكونه مشاركا للمشبه به فى وجه الشبه وانما يصلح للموصوفية الحقائق أى الامور المتقررة الثابتة كقولك جسم أبيض

و بياض صاف) انما يظهر كونه من الحقائق المتقررة على مذهب بقاء العرض زمانين وهو التحقيق عند كثيرين (قوله دون معانى الافعال والصفات) كأنه أشار بالمقام لفظ المعانى الى اندفاع البحث الذى أورد نفسه فى شرح المفتاح وهو أن الموصوف بالمشاركة نفس المشبه والمشبه به وهو لا يختلف باختلاف التعبير فعدم صلوح العبارة الدالة عليه للموصوفية لفظا لا يقدح فى اتصافه بالمشاركة فيجوز أن يستعار الناطق للدال باعتبار تشبيه الدال بالناطق واتصافهما بالمشاركة وان لم يصلح لفظهما للموصوفية ووجه الاندفاع على ما ذكره فى ذلك الشرح أن المعتبر فى هذا المعنى مفهوم اللفظ حتى اذا قيل لقيت صماعن الخير كان المستعار منه مفهوم الصم تبعا لمفهوم الصم لا لذواتهم فيعتبر فى صحة موصوفيته وعدمها اللفظ الدال عليه اذ به يعلم أنه أمن الحقائق أم من تأليفات العقل اه فنرى (قوله بواسطة دخول الزمان الخ) فيه أن التعبير عن الماضى بالمستقبل أو عكسه من باب الاستعارة حفيد أى مع دخول الزمان فى مفهوم الماضى والمستقبل وهذا يقتضى أن الاستعارة هنا أصلية لكن صرح السيرامى بأنها تبعية كذا بخط سم وكتب أيضا قوله بواسطة دخول الزمان الخ اعترض السيد نحو هذا الدليل فى بحث المسند بأن دخول الزمان انما يقتضى تجدد المجموع لا الحدث الذى هو المقصود فراجعه اه سم (قوله وعروضه للصفات) فيه بحث لان العروض ان منع جريان التشبيه ينبغى أن لا يجرى فى المصادر أيضا لان عروض الزمان لها حقيقة اللهم الا أن يقال مفهوم الصفات يشتمل على النسبة ولهذا عرض الزمان لها بخلاف المصادر وما لم يلاحظ نسبة الضرب الى شئ لا يعرض الزمان كما لا يخفى على المتأمل أو يقال المراد به عروض الزمان للصفات دلالتها عليه دلالة بحسب العرف الطارئ على أصل الوضع اللغوى لا بحسب العقل فقط ولا كذلك نفس المصدر وقد مر عن الفاضل المحشى فى توجيه زيادة اختصاص هل بالافعال تحقيق يرشدك الى ما ذكرته فارجع اليه اه فنرى (قوله وهو ظاهر) لان الحرف لا يقع موصوفا اه سم وكتب أيضا ما نصه زاد فى المطول وأما الموصوف فى نحو شجاع باسل وجواد فياض وعالم نحرير فمحذوف أى رجل شجاع (قوله كذا ذكروه) لا يخفى أن هذا الدليل يفيد أن لا يعتبر التشبيه أصلا فى الافعال والمشتقات والحروف بل يكتفى بالتشبيه والاستعارة الاصلية فى المصادر والمتعلقات لكنهم اعتبروا التشبيه والاستعارة تبعا فى الافعال والمشتقات والحروف وقد عرف الاستعارة فيما سبق باللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلى الا ان يؤول ويقال المراد تشبيه جزء المعنى او متعلقه كذا فى الحفيد على المطول وقد يجاب بمنع افادة الدليل ما ذكره للفرق الظاهر بين التشبيه والاستعارة القصديين والتشبيه والاستعارة الحاصلتين ضمنا بطريق السراية (قوله بعد استقامته) فيه اشارة الى منع الاستقامة من وجهين أحدهما أن كلا من الحركة والزمان ليس من الامور المتقررة مع أنه يقع موصوفا كقولك زمان طويل وحركة سريعة أو بطيئة وثانيهما أن مقتضى المدعى هو أن الافعال والصفات والحروف لا تقع مشبها بها ومقتضى الدليل هو أنه امتنع أن يكون شئ منها مشبها لا مشبها به فالدليل لا يطابق المدعى وانما قلنا مقتضى الدليل ذلك لانه قال يقتضى كون المشبه موصوفا دون أن يقول كون المشبه به موصوفا وأجيب عن هذا بأن اقتضاء كون المشبه موصوفا ومحكوما عليه يستلزم اقتضاء كون المشبه به موصوفا ومحكوما عليه أقول لا يخفى أنه لا يلتفت الذهن قصدا وتفصيلا الى اتصاف المشبه به بوجه الشبه كما يظهر للمنصفين فلا يلزم أن يكون المشبه به معنى مستقلا بالمفهومية صالحا للحكم عليه تأمل اه حفيد بايضاح والمجيب هو السيد وقول الحفيد أقول الخ مناقشة فى الجواب وقد أجاب السيد عن الوجه الاول أيضا بمنع أن مرادهم بالحقائق الامور المتقررة وادعاء أن مرادهم بها المعانى المستقلة بالمفهومية ولم يسلم له ذلك راجع الفنرى قال فى الاطول ويندفع الاعتراض الثانى بما حققناه لك أن المستعار له فى الاستعارة التبعية يجب أن يكون من جنس المستعار منه فيكفى فى ايجاب الاستعارة التبعية فى الافعال والحروف دعوى أنها تقع مشبهة (قوله لانها تصلح للموصوفية) نحو مقام واسع ومجلس فسيح ومنبت طيب اه مطول وقد يقال

و بياض صاف دون معانى الافعال والصفات المشتقة لكونها متجددة غير متقررة بواسطة دخول الزمان فى مفهوم الافعال وعروضه للصفات ودون الحروف وهو ظاهر كذا ذكروه وفيه بحث لان هذا الدليل بعد استقامته لا يتناول اسم الزمان والمكان والآلة لانها تصلح للموصوفية

وهم أيضا صرّحوا بأن المراد بالمشتقات هو الصفات دون أسماء الزمان والمكان والآلة فيجب أن تكون الاستعارة فى اسم الزمان ونحوه أصلية بأن يقدّر التشبيه فيه نفسه لافى مصدره وليس كذلك للقطع بأنا اذا قلنا هذا مقتل فلان للموضع الذى ضرب فيه ضربا شديدا ومرقد فلان لقبره فان المعنى على تشبيه الضرب بالقتل والموت بالرقاد وان الاستعارة فى المصدر لافى نفس المكان بل التحقيق أن الاستعارة فى الافعال وجميع المشتقات التى يكون القصد بها الى المعانى القائمة بالذوات تبعية لان المصدر الدالّ على المعنى القائم بالذات هو المقصود الاهم الجدير بأن يعتبر فيه التشبيه والا لذكرت الالفاظ الدالة على نفس الذوات دون مايقوم بها من الصفات (فالتشبيه

الزمان عارض لها أيضا فدليلهم يجرى فيها أفاده فى الاطول (قوله وهم أيضا صرحوا الخ) فلا تدخل فى المشتق من الفعل فلا يتناولها المدّعى أيضا كما لم يتناولها الدليل اه سم وأقول لايخفى أن تصريحهم بأن المراد بالمشتقات ماعدا اسم الزمان والمكان والآلة يدفع الاعتراض على دليلهم بعدم تناوله الثلاثة اذ لادلالته حينئذ على جميع مدّعاهم فلا قصور فيه باعتبار مدّعاهم والقصور انما هو فى مدعاهم تأمل (قوله الصفات الخ) مما فرق به بين الصفات وأسماء الزمان والمكان والآلة أن الذات المدلولة للصفات فى غاية الابهام والذات المدلولة لتلك الاسماء لها تعين الزمانية والمكانية والآلية كذا فى الاطول وراجعه (قوله فان المعنى على تشبيه الضرب الخ) أى لاعلى تشبيه الموضع المذكور والقبر بالمقتل والمرقد بل شبه الضرب مثلا بالقتل فأطلق عليه اسمه ثم اشتق منه المقتل فكان المقتل استعارة تبعية (قوله بل التحقيق) يعنى ينبغى أن يغير الدليل على هذا الوجه ليتناول اسم الزمان والمكان والآلة فكأنه قال فالتحقيق فى الاستدلال على أنها تبعية أن يقال ان الاستعارة الخ اه سم والاحسن أن يكون المراد بل التحقيق فى الدعوى والاستدلال لانه كما حقق الدليل بقوله لان المصدر الخ حقق الدعوى بقوله إن الاستعارة فى الافعال وجميع المشتقات الخ فأتى بالدليل شاملا لاسم الزمان والمكان والآلة وأتى بالدعوى كذلك (قوله وجميع المشتقات) يشمل اسم الزمان والمكان والآلة لانها من المشتقات حقيقة ولا ينافيه ماتقدم لانه بحسب المراد لابحسب الحقيقة اه سم (قوله لان المصدر الخ) تعليل لتبعية استعارة غير الافعال فى سائر المشتقات كما يدل عليه عبارة المطول وأما تبعية استعارة الافعال فتحقيق تعليلها أن معنى الفعل لما اشتمل على النسبة الغير المستقلة بالمفهومية كان تمام معنى الفعل غير مستقل لان المركب من المستقل وغيره غير مستقل وغير المستقل لايصلح للحكم عليه بالموصوفية اعتبرنا التشبيه والاستعارة أولا فى المصدر فتأمل وبسط ذلك أن الفعل لايصلح للموصوفية اللازمة للتشبيه الذى هو مبنى الاستعارة ونفى اللازم يقتضى نفى الملزوم لان الفعل وان دل على الحدث الذى يصح أن يحكم به ويوصف به لايصح أن يحكم عليه لان وصفه اعتبر فيه نسبته الى الفاعل لالذاتها بل ليتوصل بها الى حال الفاعل المخصوص فلم يمكن الحكم عليه كما أن الحرف لما وضعه الواضع ليفيد معنى نسبيا كالابتداء فى من مثلا ليتوصل به الى حال متعلقه المخصوص كالسير والبصرة لايصح الحكم على مدلوله القصد لغيره وانما يحكم على الابتداء عند قطعه عما اعتبر فى الحرف لانه لازم للمقصود بالحرف لزوم الاعم للاخص فالفعل والحرف لما كان الغرض من معناهما التوصل الى معنى خاص لم يحكم على معناهما ولابه مادام كذلك لعدم استقلاله بالمفهومية لان النظر فيه لغيره وانما صح وقوع الفعل مسندا ومحكوما به باعتبار الحدث المقصود الدلالة عليه على وجه الاستقلال فقد تبين بهذا وجه تبعية استعارة الفعل والحرف وأما المشتقات فالقصد بالذات فيها ذات موصوفة بحدث خاص فلدلالته على الذات المقصودة صح الحكم عليه وعلى الحدث المنسوب صح الحكم به ونسبته الى الفاعل لتقييد به تلك الذات فلم تمنع من الحكم عليه لانها كالعارض فوجه كون الاستعارة فيها تبعية أن الذات المقصودة فيه فى غاية الابهام والخصوص الحدث فاعتبر التشبيه فيه لان المبهم لايطلب التشبيه فيه للجهل باوصافه وأيضا المقصود الاهم بالدلالة ذلك الحدث فهو الجدير بأن يعتبر فيه التشبيه كما حققه الشارح فتدبر وكتب أيضا قوله لان المصدر الدال الخ قال فى الاطول ونحن نقول الاولى أن يقال إن ماسوى المعنى المصدرى مشترك بين المعنى الحقيقى والمجازى فى المشتقات فلا استعارة عند التحقيق الا من معنى مصدرى لمعنى مصدرى فالاحق بالاعتبار أن تعتبر هذه الاستعارة فى المصدر إخراجا لما لادخل له فى الاستعارة عن الاستعار أو يقال اعتبر الاستعارة فى المصادر ليكون تحصيل مجازات المشتقات بالاشتقاق كتحصيل حقائقها ويكون التناسب بين الحقائق والمجازات مرعيا اه (قوله هو المقصود الأهم) لخصوصه بخلاف الذات فانها مبهمة ولان الشئ اذا اشتمل على قيد فالغرض ذلك القيد (قوله والا) بأن كان المقصود الذات (قوله لذكرت الالفاظ الدالة الخ) مثل مكان فيه الرقاد اه سم (قوله فالتشبيه فى الاولين الخ) قال الفاضل

فى الاولين) أى الفعل وما يشتق منه (لمعنى المصدر وفى الثالث) أى الحرف (لمتعلق معناه) قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معانى الحروف مايعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها

المحشى فان قلت هل تجرى فى نسب الافعال الاستعارة تبعا على قياس الحرف قلت لالان مطلق النسبة لم يشتهر بمعنى يصلح أن يجعل وجه الشبه فى الاستعارة بخلاف متعلقات الحروف فانها أنواع مخصوصة لها أحوال مشهورة وفيه بحث لان المعنى الذى يرجع اليه معانى نسب الافعال ليس مطلق النسبة بل النسبة على جهة القيام ولها أوصاف وخواص يصح بها الاستعارة فاذا أسند الضرب الى المحرض دلالة على قوة نسبته اليه وشبهت نسبته اليه باعتبار التحريض بنسبته الى من ينسب اليه على جهة القيام وقلت ضرب فلان لم يبعد عن الصواب وبالجملة تمكن الاستعارة فى الافعال باعتبار نسبتها بأن يشبه بما يرجع نسبتها اليه بنوع استلزام كمطلق الاتصاف والقيام مثلا ما يرجع اليه نسب أخرى كذلك كمطلق الآلية مثلا فيقال قتلنى السوط أو السيف فالتبعية فى الافعال لا تختص باعتبار المصادر على ماهو المشهور فيما بينهم فتدبر فانه دقيق اه فنرى وقال فى الاطول فان قلت هل تجرى الاستعارة فى الافعال باعتبار التشبيه فى متعلق النسب المعتبرة فيها والاستعارة فيها فتسرى فى الافعال قلت لا لكن لا لما قاله السيد ونقل ما مر عن السيد وناقشه بما مر فى الفنرى ثم قال بل لان النسبة جزء معنى الفعل فلا يستعار منها بخلاف المصدر فانه لا يستعار من معناه الفعل بل يستعار من معناه نفس المصدر ويشتق منه الفعل ولا يمكن مثله فى النسبة اه وكتب أيضا قوله فالتشبيه فى الاولين الخ قال فى الاطول القوم زعموا أن استعارة المشتقات باعتبار استعارة المصدر لمعنى مصدرى والاشتقاق من المستعار فيلزم الاستعارة فى المشتق بحكم سراية استعارة المأخذ من غير تشبيه لمعنى المشتق بشئ ومن غير استعارة المشتق واستعارة الحرف لما يستعار له باعتبار استعارة لفظ جعل الواضع معناه آلة لوضع الحرف لمعانيه الغير المتناهية كالعلية فانه وضع اللام لكل علية مخصوصة ملحوظة بين علة ومعلول بملاحظتها بمفهوم العلية فيستعار لفظ العلية لمفهوم ترتب شئ على شئ لتشبيه الترتب بالعلية فتسرى تلك الاستعارة فى استعارة اللام من العلية المخصوصة الملحوظة بين علة ومعلول لترتب مخصوص كذلك وهذا هو المراد بمتعلق معنى الحرف حيث قالوا اعتبر الاستعارة أولا فى متعلق معنى الحرف وهذا مشكل جدا اذ لا يخفى على مستعير لمشتق أو حرف أنه لا يتكلم أولا بالمصدر أو متعلق معنى الحرف ولا يستعير شيأ منهما وهذا هو الذى يليق بالسكاكى أن يجعله وجها لرد التبعية الى المكنية اه وأجيب عن هذا الاشكال بأنه ليس مرادهم جريان الاستعارة فى المصدر والمتعلق بالفعل بل المراد جريانها فيهما اعتبارا وتقديرا ويدل عليه قول المصنف فيقدر فى نطقت الحال الخ فتدبر وقال فى موضع آخر وبالجملة يتجه أن جعل معانى الحروف والافعال محكوما عليها بالمشاركة بملاحظتها الا بألفاظها الفعلية والحرفية والاستعارة بهذا الاعتبار أهون من الحكم بالاستعارة فى المصادر ومتعلقات الحروف اذ لا يساعدها الواقع اه وقد عرفت الجواب (قوله فالتشبيه فى الاولين لمعنى المصدر) فيد أن التشبيه فى الاولين بمعنى المصدر لا له لان الفعل مستعار فيجب أن يعتبر فى استعارته التشبيه بمعنى المصدر وكذا الحال فى قوله وفى الثالث لمتعلق معناه ودفعه ظاهر مما حققناه لك من أن المستعار له فى الاستعارة التبعية كالمستعار منه ومما يعتنى فى الافعال من الاستعارة التعبير عن الماضى بالمضارع وبالعكس بأن يشبه غير الحاصل بالحاصل فى تحقق الوقوع ويشبه الماضى بالحاضر فى كونه نصب العين واجب المشاهدة ثم يستعار لفظ أحدهما للآخر قال السيد السند فعلى هذا الاستعارة فى الفعل على قسمين أحدهما أن يشبه الضرب الشديد مثلا بالقتل ويستعار له اسمه ثم يشتق منه قتل بمعنى ضرب ضربا شديدا والثانى أن يشبه الضرب فى المستقبل بالضرب فى الماضى فى تحقق الوقوع فيستعمل فيه ضرب فيكون المعنى المصدرى موجودا فى كل واحد من المشبه والمشبه به لكنه قيد فى كل منهما بقيد مغاير لقيد الآخر فصح التشبيه لذلك وفيه أن الضرب حقيقة فى كل من الضرب فى الماضى والضرب فى المستقبل فكيف تتحقق استعارة من أحدهما للآخر حتى يلزم الاستعارة بتبعيته فى الفعل اه أطول (قوله معانى الحروف) كالابتداء المخصوص والظرفية المخصوصة والغرض المخصوص اه سم (قوله مايعبر بها عنها) أى معان

لان الاسمية والحرفية انما هي باعتبار المعنى وانما هي متعلقات لمعانيها أي اذا أفادت هذه الحروف معاني ردت تلك المعاني الى هذه بنوع استلزام فقول المصنف في تمثيل متعلق معنى الحروف (كالمجرور في زيد في نعمة) ليس بصحيح واذا كان التشبيه لمعنى المصدر ولمتعلق معنى الحرف (فيقدر) التشبيه (في نطقت الحال والحال ناطقة بكذا للدلالة بالنطق) أي يجعل دلالة الحال مشبها ونطق الناطق مشبها به ووجه الشبه ايضاح المعنى وايصاله الى الذهن ثم يستعار للدلالة لفظ النطق ثم يشتق من النطق المستعار الفعل والصفة فتكون الاستعارة في المصدر أصلية وفي الفعل والصفة تبعية وان أطلق النطق على الدلالة لا باعتبار التشبيه بل باعتبار أن الدلالة لازمة له يكون مجازا مرسلا وقد عرفت أنه لا امتناع في أن يكون اللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد استعارة ومجازا مرسلا باعتبار العلاقتين (و) يقدر التشبيه (في لام التعليل نحو فالتقطه) أي موسى (آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة) أي يقدر تشبيه العداوة (والحزن) الحاصلين بعد الالتقاط (بعلته) أي علة الالتقاط (الغائية) كالمحبة والتبني في الترتب على الالتقاط والحصول بعده ثم استعمل في العداوة والحزن

كلية يعبر بها أي بدوالها عن معاني الحروف (قوله ابتداء الغاية) المراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ الغاية هي النهاية وليس لها ابتداء وبهذا ظهر معنى قولهم الى لانتهاء الغاية كذا ذكره الشارح في التلويح واعترض عليه بأن نهاية الشئ ما ينتهي به ذلك الشئ والشئ انما ينتهي بضده فنهاية الشئ ضده فكيف يكون جزأ منه بل انما تطلق على آخر جزء منه لمجاورة بينه وبين النهاية ولك أن تقول غاية ما في الباب أن تكون الغاية في المسافة مجازا في المرتبتين ومثله غير عزيز اه فنرى (قوله وهذه) أي الابتداء المطلق والظرفية المطلقة والغرض المطلق (قوله والالما كانت حروفا بل أسماء) قال في شرحه للمفتاح وهو ضعيف اذ ربما تمنع الملازمة بأنه يجوز أن يكون المعنى الواحد مستقلا بالمفهومية بالنظر الى وضع لفظه غير مستقل بالنظر الى وضع لفظ آخر بمعنى أن يكون مشروطا بحكم الواضع في دلالة أحد اللفظين عليه ذكر متعلق له بخلاف اللفظ الآخر مثلا معنى الكاف الاسمية والحرفية هو المثل الا أن هذا المعنى مستقل بالمفهومية من الكاف الاسمية دون الحرفية وهذا التضعيف مبني على مذهب الشارح وقد أبطله الفاضل المحشي وحقق معنى الحرف بوجه لا مزيد عليه فظهر به ضعف التضعيف فلينظر فيه اه فنرى (قوله بنوع استلزام) لان الخواص تستلزم العوام اه سم (قوله كالمجرور) أي كمعنى المجرور لان تقدير التشبيه في معناه أفاده في الاطول (قوله ليس بصحيح) قد يوجه كلام المصنف بالمصير الى حذف المضاف أي كمتعلق المجرور في قولنا زيد في نعمة وهو التلبس المخصوص والتمثيل للمتعلق المصطلح بالمتعلق اللغوي وبوضحه أن مقتضى قولك زيد في نعمة كون النعمة ظرفا لزيد مع أنها ليست كذلك فامتنع حمل اللفظ على حقيقته فحمل على الاستعارة بأن يشبه ما بين زيد والنعمة من التلبس المخصوص بالظرفية فوقع التشبيه أولا في الظرفية المطلقة ثم سرى الى الظرفية المخصوصة التي هي معنى في فاستعمل اللفظ الموضوع للمشبه به الضمني وهو الظرفية المخصوصة في المشبه أعني تلبسه بزيد فالتلبس مستعار له والظرفية مستعار منه ولفظ في مستعار فلا خلل في الكلام هذا ما قيل ولا يخفى فساده اذ لا يلائم سياق كلام المصنف فانه اعتبر التشبيه في لام التعليل في نفس المجرور كما لا يخفى اه فنرى (قوله فيقدر) أي اذا كان التشبيه في الاولين لمعنى المصدر وفي الثالث لمتعلق معناه فيقدر الخ اه سم (قوله وان أطلق الخ) قال في الاطول احتمال المجاز المرسل يغني عن تكلف الاستعارة التبعية الذي لا يرضى به أحد من غير اضطرار مع أن في استعارة النطق للدلالة استبشاعا آخر وهو أن ايضاح المعنى ليس صفة للنطق بل صفة لدلالته فالمشبه به دلالة الحال دلالة النطق والنطق يستحق أن يشبه به الحال والناطق يستحق أن يشبه به ذو الحال اه ملخصا (قوله بل باعتبار أن الدلالة لازمة له) قد أشرنا في أول هذا الفن الى أن اللزوم أمر لازم في جميع أنواع المجاز استعارة أو مجازا مرسلا فاعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم لا يكفي في بيان العلاقة بل لا بد من بيان أنها من أي نوع من أنواعها اه فنرى أقول يمكن دفعه بأن اللزوم المعتبر في جميع أنواع المجاز هو اللزوم بالمعنى العام لسائر العلاقات وهذا هو الذي لا يكفي ذكره في بيان العلاقة واللزوم المعدود علاقة مخصوصة هو اللزوم بالمعنى الخاص وهو عدم الانفكاك ويشهد لما قلنا عدهم في أنواع العلاقات الملزومية واللازمية فاحفظه فانه نفيس (قوله باعتبار العلاقتين) المشابهة وغيرها كاللزوم اه سم (قوله وفي لام التعليل) عطف على قوله في نطقت الحال وقوله للعداوة عطف على قوله للدلالة وقوله بعلته الغائية عطف على قوله بالنطق ولا يخفى أن التشبيه في لام التعليل مطلقا لا يقدر للعداوة بعلته فالاولى أن يقول وفي لام التعليل في نحو فالتقطه الخ فاعرفه كذا في الاطول وكتب أيضا قوله في لام التعليل أي في استعارة لام التعليل للعاقبة فقوله في لام ليس متعلقا بيقدر لان التشبيه المقدر ليس في اللام بل في متعلقها اه سم (قوله كالمحبة) أراد بالمحبة محبة الملتقط وهو موسى عليه الصلاة والسلام أو أراد آثارها لان محبة الملتقط وهو آل فرعون علة للالتقاط متقدمة عليه اه فنرى (قوله والتبني) أي أخذه ابنا (قوله والحصول بعده) تفسيري اشارة الى أنه ليس المراد بالترتب الارتباط واللزوم فانه لا لزوم هنا اه سم (قوله ثم استعمل في العداوة) أي في ترتب

ما كان حقه أن يستعمل في العلة الغائية فتكون الاستعارة فيها تبعا للاستعارة في المجرور وهذا الطريق مأخوذ من كلام صاحب الكشاف ومبني على أن متعلق معنى اللام هو المجرور على ما سبق لكنه غير مستقيم على مذهب المصنف في الاستعارة المصرحة لان المتروك يجب أن يكون هو المشبه سواء كانت الاستعارة أصلية أو تبعية وعلى هذا الطريق المشبه أعني العداوة والحزن مذكور لا متروك بل تحقيق الاستعارة التبعية ههنا أنه شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب علته الغائية عليه ثم استعمل في المشبه اللام الموضوعة للمشبه به أعني ترتب علة الالتقاط الغائية عليه فجرت الاستعارة أولا في العلية والغرضية وبتبعيتها في اللام كما مر في نطقت الحال فصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبه العلية وصار متعلق معنى اللام هو العلية والغرضية لا المجرور على ما ذكره المصنف سهوا وفي هذا المقام زيادة تحقيق أوردناها في الشرح (ومدار قرينتها) أي قرينة الاستعارة التبعية (في الاولين) أي الفعل وما يشتق منه (على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا) فان النطق الحقيقي لا يسند الى الحال (أو المفعول نحو جمع الحق لنا في إمام

(قتل البخل وأحيا السماحا) فان القتل والاحياء الحقيقيين لا يتعلقان بالبخل والجود

العداوة الخ (قوله ما كان حقه) أي اللام (قوله في العلة الغائية) أي في ترتب العلة الخ (قوله فتكون الاستعارة فيها) الضمير يرجع الى ما كان وأنثه باعتبار وقوع ما على كلمة اللام (قوله مأخوذ من كلام صاحب الكشاف) حيث قال معنى التعليل في اللام في قوله تعالى ليكون لهم عدوا وارد على طريق المجاز لانه لم يكن داعيتهم الى الالتقاط أن يكون لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبني غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل الفعل لاجله اه مطول وفي الاطول وهذا الذي ذكره المصنف مأخوذ من كلام الكشاف حيث قال وساق عبارة الكشاف المذكورة ثم قال لكنه حينئذ يخرج عما هو فيه من كون الكلام استعارة تبعية الى كونه استعارة بالكناية اه (قوله غير مستقيم على مذهب المصنف الخ) حاصل اعتراض الشارح أن سياق كلام المصنف يفيد أن في مدخول اللام هنا استعارة تصريحية وأنه يرد عليه أن المذكور هو لفظ المشبه وذلك مانع من الحمل على الاستعارة لانه يجب فيه ترك ذكر لفظ المشبه ويمكن أن يجاب بأن المصنف لم يرد أن في مدخول اللام استعارة بالفعل بل أن فيه تشبيها يصح أن يترتب عليه استعارة وان لم تقع بالفعل اه سم وأجاب الحفيد بأن المصنف لم يدع الاستعارة التبعية في اطلاق الداعي ولفظه بل إنه يقدر التشبيه بين العداوة والداعي ثم تستعار اللام الموضوعة لترتب العلة لترتب غير العلة فالمذكور لفظ المستعار منه لا المستعار له اه (قوله على مذهب المصنف) انما قيد بذلك لان السكاكي اختار رد التبعية الى المكنية كما سيجيء اه حفيد على المطول (قوله أو تبعية) غاية ما في الباب أن التشبيه في التبعية لا يكون في نفس مفهوم اللفظ اه مطول أي الذي هو الفعل والمشتق والحرف اه سم (قوله أنه شبه ترتب الخ) قال في الاطول فيه بحث لان الترتب هو المعلولية لا العلية فلا مشابهة بينه وبين العلية حتى تستعار له اللام وانما تصح هذه الاستعارة لو كان وضع اللام للمعلولية والترتب ومدخول لام الغرض وان كان معلولا من وجه وعلة من وجه لكن لم يقل أحد إن وضع اللام للمعلولية بل اتفقوا على أن اللام للعلية ولان متعلق اللام على ما يقتضيه هذا التحقيق العلية مطلقا لا علية العلة الغائية للالتقاط اه وكتب أيضا ما نصه والجامع هو الحصول بعد طلب النفع ولا يخفى أنه أشهر في ترتب العلة الغائية عليه فاندفع ما قيل هذا غير واضح لاستدعاء التشبيه الجامع ولا يظهر فيما ذكره من التشبيه اه فنري (قوله وبتبعيتها الخ) أي وجرت بتبعيتها (قوله كما مر في نطقت الحال) فكما أن استعارة نطقت تابعة لاستعارة النطق للدلالة كذلك استعارة اللام تابعة لاستعارة العلية والغرضية للعداوة والحزن اه سم (قوله حيث استعيرت لما يشبه العلية) كما استعير الاسد للرجل الشجاع والحاصل أنه ان قدر التشبيه في أمثال ذلك فيما دخل عليه الحرف فالاستعارة مكنية والحرف قرينة وهو اختيار السكاكي كما اذا قدر في نطقت الحال تشبيه الحال بالانسان المتكلم ويكون نطقت قرينة وان قدر التشبيه في متعلق معنى الحرف كالعلية والغرضية وما أشبه ذلك فالاستعارة تبعية اه مطول (قوله ومدار) أي دوران اه سم وكتب أيضا قوله ومدار قرينتها أي الشائع الكثير فنبه بلفظ المدار على أن القرينة تكون غير هذه الامور كقرينة الحال ولك أن تجعل القرينة النسبة الى الفاعل فيكون الفاعل مدار القرينة لا نفسها اه أطول (قوله في الاولين) انما قال في الاولين لما سيجيء من أن قرينة التبعية في الحروف غير مضبوطة اه فنري قال في الاطول ولانه لا تفاوت فيه بين قرينة وقرينة حتى يجعل البعض مدارا (قوله نحو نطقت الحال بكذا الخ) فان قلت حاصل القرينة في هذه الامثلة استحالة قيام المسند بالمسند اليه وتقدم ان ذلك من قرائن المجاز العقلي قلت لا يتعين ذلك لان المقصود بالقرينة ما يصرف عن ارادة المعنى الحقيقي وهذه كذلك وان صلحت للمجاز العقلي اه سم (قوله جمع الحق الخ) هذا قول ابن المعتز في مدح أبيه حين خلع المقتدر لفساده من الخلافة ونصب أي المعتز وقام بالخلافة كما ينبغي اه أطول وابن المعتز هو عبد الله بن المعتز بن المتوكل بن المعتصم بن الرشيد (قوله السماحا) أي الجود وهو بفتح السين وكسرها كما في القاموس (قوله فان القتل الخ) ولا يخفى أن الفاعل أيضا قرينة في أحيا اذ لا يتأتى

الاحياء الا من الله تعالى بجعل كل من القتل والاحياء مما القرينة فيه المفعول فقط مبنى على الغفلة اه أطول وكتب أيضا ما نصه فليس قتل على معناه الاصلى بل بمعنى أزال وكذا أحيا ليس على معناه الاصلى بل بمعنى أثبتوا أكثر وكذا نقريهم ليس على معناه الاصلى بل بمعنى نضربهم فالكل استعارة تبعية والجامع بين القتل والازالة هو الاعدام وبين الاحياء وا كثار السماح هو الاظهار و بين القرى والطعن هو اتصال شئ من الخارج الى الباطن اه سم (قوله ونحو نقريهم الخ) نبه بهذا المثال الثانى على أن القرينة تدور على المفعول الثانى أيضا كذا فى الاطول وأشار اليه فى المطول وقبل هذا البيت

لم تلق قوما هم شر لاخوتهم * منا عشية يجرى بالدم الوادى

فضمير نقريهم للاخوة كما فى الاطول وكتب أيضا قوله نقريهم لهذميات من القرى وهو الضيافة فى القاموس قراه أضافه والظاهر أنه لا يتعدى الى المفعول الثانى بنفسه وان البيت على اسقاط الباء (قوله منسوبة الى الاسنة القاطعة) فهو من نسبة الشئ الى آلته (قوله والنسبة) أى على الثانى من نسبة الشئ الى نفسه للمبالغة (قوله كا جرى) لشديد الحرة (قوله تبعية تهكمية) الظاهر عدم دخول هذين الوصفين فى حيز القرينة اه سم وكأن عدم دلالته على أنها تهكمية لانه لا يمنع كونها تمليحية (قوله وانما قال ومدار قرينتها) أى ولم يقل وقرينتها وكأن معنى قوله ومدار قرينتها الاصل فيها والاكثر فاندفع ما يقتضى الانحصار اه سم (قوله باعتبار آخر) أى آخر خاص والا فالاقسام باعتبار آخر مطلقا لا تنحصر فى الثلاثة فان لها أقساما باعتبار القرينة فانها إما حالية أو لفظية وإما واضحة أو خفية اه أطول (قوله يلائم المستعار له أو المستعار منه) أى بحسب اللفظ أو المعنى اه سم (قوله أو تقترن الخ) أى بأن يذكر ذلك الملائم مع الاستعارة التامة بذكر قرينتها اذ هى مما يلائم المستعار له فى المصرحة والمستعار منه فى المكنية فلو اعتبرت لم توجد مطلقة وقيل المقترنة بالقرينة اللفظية مجردة فى المصرحة مرشحة فى المكنية فتكون صورة المطلقة الاستعارة التى قرينتها حالية (قوله الاول مطلقة) هذا وقوله بعد والثانى مجردة والثالث مرشحة يشعر بان الثلاثة أخبار لمقدرات ثلاثة وهو بعيد ويمكن انه حل معنى والقريب ان الثلاثة خبر مبتدإ محذوف أى هى مطلقة ومجردة ومرشحة وملاحظة العطف سابقة على الاخبار ليصح جعلها خبرا عن ضمير الاقسام الثلاثة كذا فى الاطول بتلخيص ولعل الاقرب الابدال فتأمل (قوله ولا تفريع) قال السيرامى هو ذكر حكم ينبنى على المستعار له أو منه اه أى وان لم يكن بصيغة تفريع وبذلك يندفع ما أورده الفنرى هنا وان أجاب عنه نأمل اه سم وعبارة الفنرى واعلم أن السكاكى ذكر فى لطائف يا أرض ابلعى الآية أن الخطاب فى ماءك ترشيح وليس الخطاب وصفا ولا تفريع كلام واعتبار الوصف الضمنى بالمخاطبية تعسف لا يصار اليه فكان تخصيص الصفة والتفريع بالذكر بناء على الاغلب لا الحصر فتأمل اه (قوله مما يلائم) بيان لكل من الصفة والتفريع اه سم (قوله التى هى معنى قائم بالغير) قال فى الاطول الصفة المعنوية تحتمل ما قام بالغير وما دل على ذات مبهمة باعتبار معنى هو المقصود اه (قوله لا النعت النحوى) والفرق بين ذاتيهما التباين لان النحوى من قبيل اللفظ والمعنوية من قبيل المعنى وبين دال المعنوية والنحوى أو بين المعنوية ومدلول النحوى عموم من وجه لتصادقهما فى أعجبنى هذا العالم وتفارقهما فى العلم حسن فان حسن صفة معنوية لا نعت نحوى وفى مررت بهذا الرجل فان الرجل نعت نحوى لا صفة معنوية (قوله مجردة) لتجريدها عن بعض مبالغة لان ذكر ما يلائم المشبه أبعد دعوى الاتحاد التى هى مبنى كل استعارة وبها المبالغة (قوله بما يلائم المستعار له) ينبغى أن يقيد ما يلائم المستعار له بأن يكون فيه تبعيد للكلام عن الاستعارة وتزييف لدعوى الاتحاد اذ ذكروا أن فى التجريد كسر المبالغة فى التشبيه فعلى هذا لا يكون فى قوله

قامت تظللنى ومن عجب ؛ شمس تظللنى من الشمس

تجريد من اسناد التظليل لان التعجب من التظليل أخرجه عن أن يوجب خلافا فى دعوى الاتحاد اذ

(ونحو نقريهم لهذميات) نقد بها * ما كان خاط عليهم كل زراد اللهذم من الاسنة القاطع فأراد بلهذميات طعنات منسوبة الى الاسنة القاطعة أو أراد نفس الاسنة والنسبة للمبالغة كاحمرى والقد القطع وزرد الدرع وسردها نسجها فالمفعول الثانى أعنى لهذميات قرينة على أن نقريهم استعارة (أو المجرور نحو قوله تعالى فبشرهم بعذاب أليم) فان ذكر العذاب قرينة على أن بشر استعارة تبعية تهكمية وانما قال ومدار قرينتها على كذا لان القرينة لا تنحصر فيما ذكر بل قد تكون حالية كقولك قتلت زيدا اذا ضربته ضربا شديدا (و) للاستعارة (باعتبار آخر) غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ (ثلاثة أقسام) لانها إما أن لا تقترن بشئ يلائم المستعار له أو المستعار منه أو تقترن بما يلائم المستعار له أو تقترن بما يلائم المستعار منه الاول (مطلقة وهى ما لم تقترن بصفة ولا تفريع) أى تفريع كلام مما يلائم المستعار له أو المستعار منه نحو عندى أسد (والمراد بالصفة (المعنوية) التى هى معنى قائم بالغير (لا النعت) النحوى الذى هو أحد التوابع (و) الثانى (مجردة وهى ما قرن بما يلائم المستعار له كقوله غمر الرداء) أى كثير العطاء استعار الرداء للعطاء لانه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى عليه

لولم يكن عين الشمس كيف يتجب من تظليله اه أطول وكتب أيضا قوله بما يلائم المستعار له لم يقل بما يلائم المشبه ليشمل التجريد فى الاستعارة بالكناية على مذهب المصنف فيها لان كلامه فى الاستعارة التى هى قسم من المجاز وكذا يقال فى قوله بعد ومرشحة وهى ما قرن بما يلائم المستعار منه قال فى الاطول وههنا نكتة لابد من التنبيه عليها وهو أنه اذا اجتمع ملائمان للمستعار له فهل يتعين أحدهما للقرينة أو الاختيار الى السامع يجعل أيهما شاء قرينة والآخر تجريدا قال بعض الافاضل ماهو أقوى دلالة على الارادة للقرينة والآخر للتجريد ونحن نقول أيهما سبق فى الدلالة على المراد قرينة والآخر تجريد كيف لا والقرينة ما نصبت للدلالة على المراد وبعد سبق أحد الامرين فى الدلالة لامعنى لنصب اللاحق فعلى هذا كون الغمر تجريدا وسياق الكلام قرينة محل نظر والاوجه أن كلا من الملائمين المجتمعين ان صلح قرينة فقرينة ومع ذلك الاستعارة مجردة ولا تقابل بين المجردة ومتعددة القرينة بل كل متعددة القرينة مجردة اه (قوله ثم وصفه بالغمر الذى يناسب العطاء) لان الغمر الاحاطة بالشئ والتراكم عليه فهو يناسب العطاء دون الرداء لانه يوصف بالستر دون الغمر اذ لاتراكم فيه برلسى اه سم وقال فى الاطول فقد ذكر فى القاموس الغمر من الثياب السابغ والغمر المطلق الماء الكثير فالغمر المضاف الى الرداء بالترشيح أشبه على أنه لو حمل على الكثرة لا احتيج الى التجريد من الماء اه (قوله أى شارعا فى الضحك آخذا فيه) يعنى أنه قد يجاوز حد التبسم الى الضحك كذا فى الكشاف فالتبسم غير الضحك على ما فى الصحاح فتصحيح حالية ضاحكا بالتوسعة فى زمان التبسم كما مر أو بجعل الحال مقدرة وأما اذا كان التبسم من مراتب الضحك كما هو المفهوم من الاساس والمقدمة فالحال مؤكدة اه حفيد على المطول وقوله بالتوسعة الخ أى بأن يجعل ممتدا حتى وقت الشروع فى الضحك بأن يكون آخر التبسم أول الضحك فتحصل المقارنة بهذا الاعتبار هكذا يظهر فى مراده (قوله آخذا فيه) تفسير (قوله أى اذا تبسم الخ) يعنى اذا تبسم أخذوا أمواله وتملكوها لانه لا يمنعها أحدا حينئذ فكأنها تباح لهم بضحكه (قوله يقال غلق الخ) هذا من المجاز المشهور فى عرف اللغة وكان من أفاعيل الجاهلية أن الراهن اذا لم يوف ما عليه فى الوقت المشروط ملك المرتهن الرهن اه حفيد على المطول قال المصنف فى الايضاح وعليه أى على التجريد قوله تعالى فأذاقها الله لباس الجوع والخوف وذكر فى بيانه ما تنقيحه أن الاذاقة تجريد للباس المستعار لشدائد الجوع والخوف بعلاقة العموم لجميع عموم اللباس ولهذا اختاره على طعم الجوع الذى هو أنسب بالاذاقة وانما كانت الاذاقة من ملائمات للمستعار له مع أنه ليس الجوع والخوف من المطعومات لانه شاعت الاذاقة فى البلايا والشدائد وجرت مجرى الحقيقة فى اصابتها فيقولون ذاق فلان البؤس والضر وأذاقه العذاب شبه ما يدرك من أثر الضرر والالم بما يدرك من طعم المر والبشع واختار التجريد على الترشيح ولم يقل فكساها الله لباس الجوع والخوف لان الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللمس من غير عكس فكان فى الاذاقة اشعار بشدة الاصابة ليست فى الكسوة هذا كلامه وقد اقتفى فى ذلك أثر الزمخشرى فقوله شبه ما يدرك من أثر الضرر والالم بما يدرك من طعم المر والبشع بيان لوجه تعارف الاذاقة والذوق فى اصابة الشدائد وما ينشأ منه هذا التعارف لا بيان أن فى الآية استعارتين احداهما تصريحية وهى أنه شبه ما غشى الانسان عند الجوع والخوف من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس ثم استعير له اللباس والاخرى مكنية وهى أنه شبه ما يدرك من أثر الضرر والالم بما يدرك من طعم المر والبشع حتى أوقع عليه الاذاقة فتكون الاذاقة استعارة تخييلية لا تجريدا كما ظنه الشارح فنسب الى القوم والزمخشرى اعتبار تينك الاستعارتين فى الآية لان جعل الاذاقة قرينة للاستعارة بالكناية يقتضى ارادة حقيقتها وجعلها تجريدا يقتضى ارادة ما تعارف فيه من اصابة الشدائد ولا يجتمعان وان قال بعض انه لا بأس بارادة حقيقة الاذاقة لجعلها قرينة على الاستعارة بالكناية لا لاعتبارها فى نظم الكلام وارادة المعنى المتعارف فى نظم الكلام لانه لا ينحل عن

ثم وصفه بالغمر الذى يناسب العطاء تجريدا للاستعارة والقرينة سياق الكلام أعنى قوله (اذا تبسم ضاحكا*) أى شارعا فى الضحك آخذا فيه وتمامه غلقت لضحكته رقاب المال. أى اذا تبسم غلقت رقاب أمواله فى أيدى السائلين يقال غلق الرهن فى يد المرتهن اذا لم يقدر على انفكاكه

(و)الثالث (مرشحة وهي ماقرن بما يلائم المستعار منه نحو قوله تعالى أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم) استعير
الاشتراء للاستبدال والاختيار ثم فرع عليها ما يلائم الاشتراء من الربح والتجارة (وقد يجتمعان) أى التجريد
والترشيح (كقوله لدى أسد
شاكى السلاح) هذا تجريد
لانه وصف بما يلائم
المستعار له أعنى الرجل
الشجاع (مقذف * له لبد
أظفاره لم تقلم) هذا ترشيح
لان هذا الوصف مما يلائم
المستعار منه أعنى الاسد
الحقيقى واللبد جمع
اللبدة وهى ماتلبد من شعر
الاسد على منكبيه والتقليم
مبالغة القلم وهو القطع
(والترشيح أبلغ) من الاطلاق
والتجريد ومن جمع التجريد
والترشيح (لاشتماله على
تحقيق المبالغة) فى التشبيه
لان فى الاستعارة مبالغة فى
التشبيه فترشيحها بما يلائم
المستعار منه تحقيق لذلك
وتقوية (ومبناه) أى مبنى
الترشيح (على تناسى التشبيه)
وادعاء ان المستعار له
نفس المستعار منه لاشئ
شبيه به (حتى انه يبنى على
علو القدر) الذى يستعار له
علو المكان (ما يبنى على علو
المكان كقوله
ويصعد حتى يظن الجهول *
بان له حاجة فى السماء)
استعار الصعود لعلو القدر
والارتقاء فى مدارج الكمال
ثم بنى عليه ما يبنى على علو
المكان والارتقاء الى
السماء من ظن الجهول ان
[illegible] له رقى لفظ
الجهول زياد مبالغة فى
[illegible] من الاشارة الى
[illegible] الجهول [illegible] والعاقل يعرف أن لا حاجة له فى السماء لاتصافه بسائر الكمالات وهذا المعنى مما يخفى على والعاقل
[illegible] أن فى البيت [illegible] حيث أثبت هذا الظن للكامل الجهل بمعرفة الاشياء (ونحوه) أى مثل البناء على علو القدر

التحصيل على أن ارادة حقيقة الاذاقة هنا يحتاج لقرينة فكيف يجعل قرينة على الاستعارة بالكناية اه أطول (قوله والثالث مرشحة) الترشيح تربية الولد باللبن قليلا قليلا حتى يقوى على المص ويقال أيضا ترشح للوزارة تربى وتأهل لها اه حفيد فالتقوية لازمة للترشيح فالمرشحة المقواة لان فيها تقوية ادعاء الاتحاد (قوله استعير الاشتراء للاستبدال) أى بقرينة أن الاشتراء الحقيقى لا يقع على الضلالة (قوله من الربح) أى المنفى (قوله وقد يجتمعان) الظاهر أنه ليس من الاجتماع الوصف الشامل لكل من المشبه والمشبه به اه سم وكتب أيضا قوله وقد يجتمعان نبه به على أن التقسيم اعتبارى أو على دفع ما يتوهم من التنافى بين التجريد والترشيح فان أحدهما يدعو الى الاتحاد والآخر الى التعدد ووجه اجتماعهما صرف دعوى الاتحاد الى المشبه المقترن بالصفة والتفريع والمشبه به حتى تستدعى الدعوى ثبوت الملائم للمشبه به أيضا اه أطول ثم قال وربما يوجه بأن التجريد متابعة الواقع والترشيح متابعة الادعاء فلكل وجهة هو موليها وماقدمناه أعذب وأنسب اه (قوله هذا تجريد لانه وصف الخ) مبنى على أن قرينة الاستعارة حالية أو فى البيت السابق والا فشاكى السلاح قرينة للاستعارة لا تجريد اه فنرى (قوله هذا ترشيح) المشار اليه هو ما بعد مقذف أما هو فلا ترشيح ولا تجريد لانه يصلح للاتصاف به كل من المشبه والمشبه به هذا ان فسر بكثير اللحم ضخم الجسم فان فسر بمن رمى به كثيرا فى الحروب والوقائع كان تجريدا على الظاهر ثم كون أظفاره لم تقلم ترشيحا مبنى على أن المراد أنه ليس من عادة جنسه وشأنه التقليم والا فقد يوجد فى بعض افراد الانسان ذلك أيضا قال فى الاطول ولو أريد بعدم تقليم الظفر سلب الضعف على ما فى شروح الكشاف من أنه يقال فلان مقلوم الاظفار ضعيف فهو مما لا اختصاص له بشئ من الاسد والرجل القوى الشجاع الا أنه يقال الوصف بعدم الضعف أخص بالاسد اه (قوله والترشيح أبلغ) أى أعظم بلوغا ووصولا الى المقصود من الاتحاد وكتب أيضا قوله والترشيح أبلغ ويليه الاطلاق وجمع التجريد والترشيح فى مرتبة الاطلاق لتساقطهما بالتعارض ما لم يغلب جانب أحدهما فيكون الحكم له (قوله على تناسى التشبيه) أى اظهار نسيانه ومعاملته معاملة المنسى وكتب أيضا قوله على تناسى التشبيه أى على شدة تناسيه والا فأصل الاستعارة مبنى على تناسيه أيضا (قوله وادعاء الخ) تفسيرى للتناسى اه سم (قوله نفس المستعار منه) أى من افراده (قوله حتى انه) تفريعية (قوله يبنى على علو القدر) أى يجرى وصيغة المضارع لحكاية الحال الماضية اه أطول (قوله حتى لظن) قال الحفيد باللام وصيغة الماضى هو الرواية واللام لام الابتداء على ما يفهم من شروح المفتاح لكن دخول تلك اللام على الماضى المتصرف بدون قد مما لا يجوزه الجمهور ويمكن أن تجعل اللام فى جواب قسم محذوف مع قد اه وقال الفنرى اللام فى لظن لام الابتداء أدخلت على الماضى بتقدير قد ويروى يظن اه (قوله ثم بنى عليه ما يبنى الخ) قال المصنف وتبعه الشارح فى مطوله فلولا أن قصده أن يتناسى التشبيه ويصر على انكاره فيجعله صاعدا الى السماء من حيث المسافة المكانية لما كان لهذا الكلام وجه وفيه نظر اذ لو توقف الترشيح على تناسى التشبيه لما صح مع التصريح بالتشبيه فاذا صح البناء على المشبه به مع التصريح بالتشبيه ولا يتم أنه لولا تناسى التشبيه لما كان لهذا الكلام وجه اه اطول (قوله انما يظنه الجهول) لانه الذى لا كمال عقل له (قوله لاتصافه بسائر الكمالات) أى مما يمكن للبشر فلا يحتاج الى شئ فلا حاجة له فى السماء (قوله فتوهم أن فى البيت تقصيرا الخ) كأن حاصل هذا التوهم أن المقصود الاشارة بمزيد صعوده الى المشار اليه بالغاية المذكورة أعنى قوله حتى الخ الى علو قدره فاذا كان مزيد الصعود المشار اليه بالغاية المذكورة انما هو فى ظن كامل الجهل بمعرفة الاشياء فلا ثبوت له فلا كبير مدح بذلك وكأن حاصل رد هذا التوهم أن مزيد الصعود مجزوم به وانما الذى يساق به ظن الجهول أن له حاجة فى السماء

ما بنى على علو المكان لتناسى التشبيه (ما مر من التعجب) فى قوله * قامت تظللنى ومن عجب * شمس تظللنى من الشمس (والنهى عنه) أى
عن التعجب فى قوله * لا تعجبوا من بلا غلالته * قد زر أزراره على القمر * اذ لو لم يقصد تناسى التشبيه وانكاره لما كان للتعجب
والنهى عنه جهة على ما سبق ثم أشار الى زيادة تقرير لهذا الكلام فقال (واذا جاز البناء على الفرع) أى المشبه به (مع الاعتراف بالاصل) أى المشبه وذلك لان الاصل فى التشبيه وان كان هو المشبه به من جهة أنه أقوى وأعرف الا أن المشبه هو الاصل من جهة أن الغرض يعود اليه وأنه المقصود من الكلام بالنفى والاثبات (كما فى قوله هى الشمس مسكنها فى السماء * فعز) أمر من عزاه حمله على العزاء وهو الصبر (الفؤاد عزاء جميلا * فلن تستطيع) أنت (اليها) أى الى الشمس (الصعود ولن تستطيع) الشمس (اليك النزول) العامل فى اليها واليك هو المصدر بعدهما ان جوزنا تقديم الظرف على المصدر و[illegible] يفسره الظاهر [illegible] فقوله هى الشمس تشبيه لا استعارة وفى التشبيه اعتراف بالمشبه ومع ذلك فقد بنى الكلام على المشبه به أعنى الشمس وهو واضح فقوله واذا جاز البناء شرط جوابه قوله (فمع جحده) أى جحد الاصل [illegible] فى الاستعارة [illegible] على الفرع (أولى) [illegible]

أصلا وجعل الكلام خلوا عنه ونقل الحديث الى المشبه به وقد وقع فى بعض أشعار العجم النهى عن [illegible]
وحاصله لا تعجبوا من قصر ذوائبه فانها كالليل ووجهه كالربيع والليل فى الربيع مائل الى القصر [illegible]
بحيث لا يخفى (وأما) المجاز (المركب فهو اللفظ المستعمل فيما [illegible]

والعاقل يعرف انه لا حاجة له لاتصافه بكل كمال اه سم (قوله ما بنى) معمول البناء اه سم (قوله تظللنى) ينبغى انه تجريد لملاءمته المستعار له وكذا ما قبل لفظ القمر فى المثال الآتى اه سم (قوله جهة) أى وجه اه سم (قوله على ما سبق) الا أن مذهب التعجب على عكس مذهب النهى عنه فان مذهب التعجب اثبات وصف يمتنع ثبوته للمستعار منه ومذهب النهى عنه اثبات خاصة من خواص المستعار منه اه مطول (قوله لهذا الكلام) أى لما تضمنه هذا الكلام من صحة البناء على تناسى التشبيه تأمل اه سم (قوله واذا جاز البناء الخ) حاصل ذلك أنه اذا جاز البناء على الفرع أعنى المشبه به فى التشبيه ففى الاستعارة أولى وأقرب لان وجود المشبه الذى هو الاصل كأنه ينافى ذلك البناء فاذا جاز البناء مع وجود منافيه فالبناء مع عدمه أولى وأقرب اه سم (قوله من جهة أن الغرض الخ) أى من التشبيه كبيان الامكان والحال وغيرهما مما سبق فى باب التشبيه اه سم (قوله كما فى قوله هى الشمس الخ) فان قلت الاستشهاد على ما ذكر بهذا البيت لا يصح لجواز أن يحمل الضمير المنفصل أعنى هى على ضمير القصة قلت قوله * فعز الفؤاد عزاء جميلا * يدل على أن الضمير راجع الى الحبيبة وأيضا شرط ضمير القصة أن يكون ما بعده من النسب المشكوكة فى الجملة حتى يفيد التأكيد وكون الشمس الحقيقية فى السماء جلى لكل أحد اه فنرى وقوله على ضمير القصة أى فيكون الكلام اخبارا عن حال الشمس الحقيقية ويجاب أيضا بأن الغرض التمثيل وهو يكفى فيه الاحتمال وكتب أيضا ما نصه قال فى الاطول ولا يخفى أن فى قولنا هى الشمس دعوى الاتحاد ومع دعوى الاتحاد لا اعتراف بالاصل نعم فى الاستعارة استغناء عن دعوى الاتحاد لجعله أمرا مقررا فينبغى أن يقال واذا جاز البناء على الفرع مع جحد الاصل فمع تقرره أولى اه (قوله ان جوزنا تقديم الظرف على المصدر) وهو الحق كما تقدم فى الخطبة (قوله فمع جحده) متعلق بالبناء المقدر الذى يشير اليه الشارح وكتب أيضا قوله فمع جحده أى جحد الاصل الخ فان قيل معنى البناء على الفرع ذكر ما يخصه وذلك ظاهر فى صورة التشبيه بخلاف الاستعارة فان المراد من اللفظ المستعار الاصل أى المشبه فاثبات خاصة المشبه به للمشبه غير ظاهر قلنا المستعار فى صورة الاستعارة اللفظ المقيد بالخاصة مع ادعاء أن الاصل أى المشبه عين المشبه به فلا يرد عليه أنه ينافى ما سبق من انه بنى على علو القدر ما بنى على علو المكان كذا فى الحفيد وحاصل السؤال أن ذكر ما يخص الفرع أى المشبه به فرع عن ذكره وهو غير مذكور فى صورة الاستعارة وحاصل الجواب منع ذلك وأنه يتصور بدون ذكره بأن يستعار مجموع لفظ المستعار منه مع تقييده بخاصته وقوله مع ادعاء ان الاصل الخ دفع لما يقال اذا كان المستعار اللفظ المقيد فلا معنى للبناء المذكور لانه انما يناسب المستعار منه والكلام خلو عنه اه سم (قوله أى بجحد الاصل) وهو المشبه (قوله وجعل الكلام خلوا عنه) لانه تنوسى التشبيه وادعى دخول المشبه فى جنس المشبه به وأنه فرد منه (قوله وقد وقع الخ) فيه أنه ينافى ما سبق من انه لو لم يقصد تناسى التشبيه وانكاره لما كان للتعجب والنهى عنه جهة اللهم الا أن يقال المراد التناسى فى نفس الترشيح الواقع بعد تمام الاستعارة أو التشبيه اه حفيد وكتب أيضا قوله وقد وقع الخ هذا أيضا تقرير لذلك الكلام المتقدم لان فيه البناء على الفرع مع الاعتراف بالاصل لذكر أداة التشبيه المانع من تناسى التشبيه اه سم (قوله وأما المجاز المركب) مقابل قوله السابق أما المفرد (قوله فهو اللفظ) أى المركب كما فى الايضاح فكأنه اشارة الى أن المراد باللفظ المركب وترك التقييد اعتمادا على ان تقييد المعرف بالتركيب فيه غنية عن التقييد المعرف بالتركيب فى تعريف المجاز المفرد لوضوح قيد التركيب اه أطول (قوله فيما شبه بمعناه الاصلى) بهذا تم تعريف المجاز المركب الا أنه أراد التنبيه على ان التشبيه الذى ينبنى عليه المجاز المركب لا يكون الا تمثيليا وبعض انه لا [illegible]

تشبيه صورة بصورة منتزعة من متعدد بمثلها الا فى وجه منتزع من متعدد كما اتفقت كلمتهم عليه وان نبهناك على أنه لا يتم فتذكر فزاد قوله تشبيه التمثيل ولم يحترز به عن الاستعارة المفردة فيغني عن اعتبار التركيب في التعريف لانه قد سبق منه أن طرف التمثيل قد يكون مفردا وهذا يقتضي صحة بناء الاستعارة المفردة على التمثيل فاخراج قوله تشبيه التمثيل تلك الاستعارة لا يصلح للتعويل وزعم السيد السند أن طرف التمثيل لا يصح أن يكون مفردا وما اشتهر فى كلامهم كلام ظاهرى مبنى على التسامح فكلما يذكر الطرف مفردا فمعه ألفاظ مقدرة ينساق الذهن اليها فلما لم يذكر الا مفردا قيل ان الطرف مفرد مسامحة والشارح المحقق وان لم يوافقه فى هذا فى بحث التمثيل الا انه جعل قوله تشبيه التمثيل للاحتراز عن المجاز المفرد اه أطول (قوله بمعناه الاصلى) أى بالمعنى الخ مثله فى الاطول ثم قال بقى أن كون الصورة المنتزعة معنى مطابقيا للمستعار منه غير ظاهر اه (قوله بالمطابقة) يقتضى أن دلالة اللفظ على المعنى المجازى ليس بالمطابقة وهو خلاف ما صرح به الشارح فى شرح الشمسية وغيره كما مر ذلك مبسوطا فى أول فن البيان فراجعه وأجيب بأن مراده المطابقة التى لا يحتاج معها الى توسط قرينة وهذا انما يكون فى الحقيقة (قوله منتزعا الخ) فيه أنه يفيد أن عنقود الملاحية لو استعير للثريا لم يكن من المجاز المفرد لان وجهه منتزع من متعدد ولا قائل به ففى تعريف المجاز المركب تسامح الا أن يقال يخرج ذلك وما ذكر بقوله كما يقال الخ فكأنه قال بشرط أن يكون كهذا المثال بأن لا يكون مفردا وان كان خلاف الظاهر (قوله واحترز بهذا الخ) يعنى كما احترز بقوله فيما شبه عن المجاز المفرد المرسل اه سم (قوله للمبالغة) متعلق بالمستعمل وكتب أيضا قوله للمبالغة فى التشبيه اشارة الى اتحاد الغاية فى الاستعارة فى المفرد والمركب وحاصله أن يشبه احدى الصورتين المنتزعتين من متعدد بالاخرى ثم يدعى أن الصورة المشبهة من جنس المشبه بها فيطلق على الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبه بها اه مطول (قوله إنى أراك الخ) بيان لكلمة ما وليس مقول القول فافهم والمشهور أراك على صيغة المعروف وللمجهول أيضا مساغ وهو حينئذ بمعنى الظن ولكل منهما مقام اه أطول (قوله تقدم رجلا) أى مرة وقوله وتؤخر أخرى أى تؤخرها أى تلك الرجل مرة أخرى حذف من الاول مرة ومن الثانى المفعول وموصوف أخرى اه سم وكتب أيضا قوله انى أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى قال الشارح فى شرح المفتاح ينبغى أن يكون المراد بالرجل الخطوة لان المتردد الذى يقدم رجلا لا يؤخر أخرى بل تلك الرجل الاولى ثم يخطو خطوة الى قدام وخطوة الى خلف وفيه بحث أما أولا فلان المراد بالقدام قدام الشخص فيكون الخلف الواقع فى مقابلته خلفه أيضا ومن البين ان هذا ليس هيئة المتردد وأما ثانيا فلان اعتبار التقديم فى الخطوة لا يخلو عن تكلف وتجوز لان الخطوة انما تحصل بتقديم الرجل لانها حاصلة مفروزة تقدم تارة وتؤخر أخرى وأما ثالثا فلان المتبادر من المثل اتحاد متعلق التقديم والتأخير كما لا يخفى على ذى انصاف وعلى ما ذكره الشارح لا يكونان واقعين على شئ واحد فالوجه ان يقال أخرى صفة تارة والمعنى تقدم رجلا تارة وتؤخرها تارة أخرى فيتحد متعلق التقديم والتأخير اه فنرى وقوله ليس هيئة المتردد أى لان تأخيره الخطوة المقدمة إلى موضع ابتدأ منه الاولى لا إلى خلف المتردد وفى الحفيد على المطول بعد نقله ما للشارح فى شرح المفتاح ما نصه وحاصله أنه اذا ذهب المتردد خطا خطوة الى قدامه وخطوة الى خلفه فان الموضع الاول خلف له بالنظر الى قدامه وخطوة الى خلفه فان الموضع الاول خلف له بالنظر الى الحالة التى عنده الخطوة الاولى ولا شك أنه إذا كان التقديم والتأخير فى رجل واحدة فهما بالحقيقة متعلقان بأمر واحد فلا يرد أن معنى المثل تعلق التقديم والتأخير بأمر واحد وإنه لا يتحرك المتردد من قدام وخلف مقابله اه قال فى الاطول وتباعد السيد السند فى التكلف فقال المراد بالرجل الاخرى الرجل التى قدمها جعلها رجلا أخرى لانها من حيث إنها أخرت مغايرة لها من حيث إنها قدمت اه (قوله فى الصورة الاولى) أى العقلية (قوله على الصورة الثانية) أى الحسية (قوله لكون وجهه الخ)

بمعناه الاصلى) أى بالمعنى الذى يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة (تشبيه التمثيل) وهو ما يكون وجهه منتزعا من متعدد واحترز بهذا عن الاستعارة فى المفرد (للمبالغة) فى التشبيه (كما يقال للمتردد فى أمر انى أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى) شبه صورة تردده فى ذلك الامر بصورة تردد من قام ليذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر أخرى فاستعمل فى الصورة الاولى الكلام الدال بالمطابقة على الصورة الثانية ووجه الشبه وهو الاقدام تارة والاحجام أخرى منتزع من عدة أمور كما ترى (وهذا) المجاز المركب (يسمى التمثيل) لكون وجهه منتزعا من متعدد (على سبيل الاستعارة) لانه قد ذكر فيه

بفيد أنه لابد من ذلك فى التمثيل اه سم (قوله المشبه به) أى لفظه (قوله وقد يسمى) أى المجاز المركب (قوله ويمتاز عن التشبيه) أى التمثيلى كتشبيه الثريا بعنقود الملاحية وتشبيه الشمس بالمرآة فى كف الاشل وغير ذلك مما مر واضحا (قوله بأنه يقال له) أى التشبيه تشبيه تمثيل فلا يطلق عليه اسم التمثيل مطلقا بل مقيدا (قوله وفى تخصيص المجاز المركب) أى المستفاد من تعريف الطرفين باللام قال فى الاطول اعترض الشارح على تعريف المجاز المركب بأنه غير جامع لخروج مجازات مركبة ليست علاقتها المشابهة كالاخبار المستعملة فى الدعاء أو التحسر أو التحزن أو نحو ذلك ولا يبعد أن يقال ما سوى الاستعارة التمثيلية من المجازات المركبة مجازات بالعرض والمجازات بالاصالة أجزاؤها الداخلة فى المجاز المفرد (٢) فعد اللفظ الذى صار مجاز التجوز فى جزئه قسما على حدة من المجاز لكان جاءنى أسد وقوله تعالى وأما الذين ابيضت وجوههم ففى رحمة الله وأمثالهما مجازات مركبة ولم يقل به أحد بخلاف الاستعارة التمثيلية فانها من حيث انها استعارة تمثيلية لا تجوز فى شىء من أجزائها بل المجموع نقل الى غير معناه من غير تصرف فى شىء من أجزائه فالمجاز المركب اللفظ المستعمل من حيث المجموع فيما شبه بمعناه الاصلى ولا شىء مما ليس علاقته المشابهة كذلك بقى أن قولنا حفظت التوراة لمن حفظها استعمل فى لازم معناه من حيث المجموع وليس باستعارة الا أن يتكلف و يقال حفظت التوراة لم يستعمل فى لازم معناه بل أفيد اللازم على سبيل التعريض وفيه بحث فتأمل ثم انه يشكل استعارة المركب المشتمل على النسبة وهى غير مستقلة لانه ينبغى أن لا تجرى فيه الاستعارة بالاصالة كما فى الحرف فهل هى كالاستعارة التبعية أولا وبعد كونها تبعية اعتبرت الاستعارة أولا فى أى شىء اه وقوله أجزاؤها الداخلة فى المجاز المفرد يجعل من الاجزاء هيئة المركب الخبرى أو الانشائى لكن دخولها فى المجاز المفرد المفسر بالكلمة محل بحث الا أن يتجوز فى الكلمة المأخوذة فى تعريفه وتجعل شاملة للهيئة وحاصل الجواب أن التجوز أصالة فى الهيئة والتجوز فى المركب سار اليه من التجوز فى هيئته وقوله من غير تصرف فى شىء من الاجزاء أى بل هى باقية على ما كانت عليه قبل هذا النقل من كونها حقائق أو مجازات أو مختلفات وقوله وفيه بحث أى لان ظاهر كلام القوم ومنهم المصنف انها مستعملة فى اللازم على انه يؤدى الى الغاء اللفظ وكونه غير مستعمل فى شىء لانه لم يستعمل فى الموضوع له ولا فى غيره حينئذ اه كذا كتب قدس سره بهامش الاطول وقد يمنع عدم استعمال اللفظ فى الموضوع له فتدبر وقوله فهل هى كالاستعارة التبعية اولا الخ ذكر فى شرحه على الرسالة السمرقندية ان التمثيلية تبعية وأنها تابعة لاعتبار التشبيه فى مضمون الجملة او فى الهيئة المنتزعة فراجعه مع حواشيه (قوله لانه كما ان المفردات الخ) حاصله ان ما ثبت للمفرد القياس ان يثبت لقسيمه المركب لان المفردات موضوعة شخصا والمركبات موضوعة نوعا فاذا نقل كل عما وضع له فان كان لعلاقة المشابهة فاستعارة والا فمجاز مرسل بلا فرق بينهما (قوله فالمركبات موضوعة بحسب النوع) مثلا هيئة التركيب فى نحو زيد قائم موضوعة للاخبار بالاثبات اه مطول (قوله والا فغير استعارة) بل مجاز مرسل اه سم (قوله كالجمل الخبرية الخ) كقوله

هواى مع الركب اليمانين مصعد ❊ جنيب وجثمانى بمكة موثق

فان المركب موضوع للاخبار والغرض منه اظهار التحزن والتحسر اه مطول قال الحفيد فى حواشيه على المطول قوله كقوله هواى الخ وجه الاستدلال أن البيت مستعمل قطعا فى غير الموضوع له بلا علاقة المشابهة ولا مانع من ان تعتبر القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له فيصير مجازا مرسلا ولا وجه لان يدعى التزام البليغ أن لا تعتبر القرينة المانعة ليكون كناية قطعا لحصر المجاز المركب فى الاستعارة عنده فلا يرد أنه يجوز أن يكون البيت كناية فلا يتم الاستدلال ولا يجاب بأن البيت مثال لا شاهد لان ادعاء نص من الواضع على مجازيته كلام خروج عن الانصاف وكل تركيب يجعل شاهدا يحتمل الكناية اه بمعنى تغيير وكتب أيضا ما نصه لعل العلاقة فى استعمال الخبر فى معنى الانشاء الاطلاق والتقييد بمرتبتين بان ينقل من

المشبه به وأريد المشبه كما هو شأن الاستعارة (وقد يسمى التمثيل مطلقا) من غير تقييد بقولنا على سبيل الاستعارة ويمتاز عن التشبيه بأنه يقال له تشبيه تمثيل أو تشبيه تمثيلى وفى تخصيص المجاز المركب بالاستعارة نظر لانه كما أن المفردات موضوعة بحسب الشخص فالمركبات موضوعة بحسب النوع فاذا استعمل المركب فى غير ما وضع له فلا بد من أن يكون ذلك لعلاقة فان كانت هى المشابهة فاستعارة والا فغير استعارة وهو كثير فى الكلام كالجمل الخبرية التى لم تستعمل فى الاخبار (ومتى فشا استعماله) أى المجاز المركب

(كذلك) أى على سبيل الاستعارة (يسمى مثلا ولهذا) أى ولكون المثل تمثيلا فشا استعماله على سبيل الاستعارة (لا تغير الامثال) لان الاستعارة يجب أن تكون لفظ المشبه به المستعمل فى المشبه فلو غير المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون استعارة فلا يكون مثلا ولهذا لا يلتفت فى الامثال الى مضاربها تذكيرا وتأنيثا وافرادا وتثنية وجمعا بل انما ينظر الى مواردها كما يقال للرجل بالصيف ضيعت اللبن بكسر تاء الخطاب لانه فى الاصل لامرأة

﴿فصل﴾

فى بيان الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية

ولما كانتا عند المصنف أمرين معنويين غير داخلين فى تعريف المجاز أورد لهما فصلا على حدة ليستوفى المعانى التى يطلق عليها لفظ الاستعارة فقال (قد يضمر التشبيه فى النفس فلا يصرح بشئ من أركانه سوى المشبه) وأما وجوب ذكر المشبه به فانما هو فى التشبيه المصطلح وقد عرفت أنه غير الاستعارة بالكناية (ويدل عليه) أى على ذلك التشبيه المضمر فى النفس (بأن يثبت للمشبه أمر مختص بالمشبه به) من غير أن يكون هناك أمر متحقق [illegible] اللفظ عليه اسم ذلك الامر (يسمى التشبيه) المضمر فى النفس (استعارة بالكناية

الافادة الاخبارية الى مطلق الافادة ثم منها الى الافادة الانشائية (قوله كذلك) متعلق باستعماله اه سم ويظهر أنه لا فائدة لرجوع ضمير استعماله الى المجاز المركب وقد جعله المصنف كالقوم نفس الاستعارة التمثيلية ثم رأيت فى الاطول ما ملخصه فسر الشارح كذلك بكونه على سبيل الاستعارة وجعله احترازا عن شيوع استعماله على سبيل التشبيه أو فى معناه الاصلى ويرد عليه أن شيوع الاستعمال على سبيل التشبيه أو فى المعنى الاصلى غير داخل فى فشو المجاز المركب حتى يحترز عنه بقوله كذلك فالوجه أن المراد به عدم التغيير أى متى فشا كذلك من غير تغيير تذكيرا وتأنيثا وافرادا وتثنية وجمعا ولم يعدل عن هيئته فى المورد لاجل المضرب وحينئذ يكون أشد اتصالا بما بعده اه (قوله فلو غير الخ) فان قلت هذا يشكل بما اذا وقع التغيير بذكر لفظ بدل لفظ آخر مرادف له قلت المراد هنا على ما فهم من شرح المفتاح تغيير صفة اللفظ من التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع ويدل على ذلك أنه لا دخل لكون المثل استعارة فى امتناع ما ذكره السائل بل هو باعتبار أنه لا يكون غير اللفظ الذى صار متداولا بينهم اه حفيد على المطول (قوله ولهذا) أى لكونها لا تغير اه سم (قوله الى مضاربها) جمع مضرب وهو الموضع الذى يضرب فيه المثل ويستعمل فيه لفظ المثل وهو المستعار له اه سم (قوله الى مواردها) وهى الامور المشبه بها اه سم (قوله كما يقال للرجل الخ) قال فى الاطول ومما ينبغى أن لا يلتبس عليك الفرق بين المثل والاشارة الى المثل كما فى ضيعت اللبن على لفظ المتكلم فانه مأخوذ من المثل واشارة اليه فلا ينتقض به الحكم بعدم تغيير الامثال اه (قوله بالصيف ضيعت اللبن) الباء بمعنى فى كما فى قولك جلست بالمسجد قال الميدانى ويروى فى الصيف مكان بالصيف فكل من الباء وفى مقبول رواية ودراية اه فنرى وفى المفيد أنه ذكر فى الصحاح المثل بدون الباء وجعل الصيف منصوبا على الظرفية اه فتلخص أن فى المثل ثلاث روايات (قوله لانه فى الاصل لامرأة) هى دسوس بنت لقيط كانت تحت شيخ موسر فسألته الطلاق فطلقها فتزوجت شابا فقيرا فلما اشتوا أرسلت الى الشيخ تستقيه لبنا فقال ذلك المثل فلما رجع الرسول وأخبرها بما قال الشيخ ضربت يدها على منكب زوجها فقالت هذا ومذقه خير منك ومن لبنك الكثير يعنى أن هذا الشاب الجميل مع اللبن القليل المذوق أى الممزوج الماء خير منك ومن لبنك الكثير وانما خص به الصيف لان سؤالها الطلاق كان فى الصيف اه فنرى مع بعض حذف

﴿فصل فى بيان الاستعارة بالكناية﴾

أى على مذهب المصنف (قوله معنويين) أى ليسا من اللفظ (قوله غير داخلين فى تعريف المجاز) لانه من عوارض الالفاظ (قوله ليستوفى المعانى) هذا الدليل لا ينتج كون المورد فصلا على حدة اللهم الا أن يمال إنه دليل الايراد لا بهذا القيد اه سم (قوله التى يطلق عليها لفظ الاستعارة) أى على طريق الاشتراك اللفظى (قوله فلا يصرح بشئ من أركانه سوى المشبه) يشمل زيد فى جواب من يشبه الاسد فأخرجه بقوله ويدل عليه الخ اه أطول (قوله وأما وجوب الخ) جواب ما يقال هذا ينافى ما مر فى التشبيه من وجوب ذكر المشبه به (قوله ذكر المشبه به) أى باقيا على معناه الحقيقى فلا يرد وجوب ذكره فى التصريحية لان لفظ المشبه به غير مستعمل فى معناه الحقيقى كذا قيل وهو انما يحتاج اليه اذا كان المراد ذكر لفظ المشبه به فان أريد ذكر نفس المشبه به فلا اذ المذكور فى التصريحية المشبه وان كان بلفظ المشبه به (قوله وقد عرفت) أى من تعريفه حيث قال والمراد هنا ما لم يكن على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد اه سم (قوله بأن يثبت الخ) أى لانه من البين أن اثبات خاصة الشئ لغيره يدل على انه ألحق به ونزل منزلته (قوله أمر مختص) الاختصاص بالاضافة الى المشبه اه حفيد فالمراد باختصاص بالمشبه به أن لا يعم المشبه (قوله من غير أن يكون هناك أمر متحقق) أى للمشبه كما فى [illegible] بفلان وأنشبت المنية أظفارها متحققة حسا أو عقلا يطلق عليه لفظ الاظفار اه سم

أومكنياعنها) أما الكناية فلانه لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه وأما الاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة (و) يسمى
(اثبات ذلك الامر) المختص بالمشبه به (للمشبه استعارة تخييلية) لانه قد استعير للمشبه ذلك الامر الذى يخص المشبه به وبه يكون كمال المشبه به
وقوامه فى وجه الشبه لتخيل أن المشبه من جنس المشبه به (كما فى قول الهذلى وإذا المنية أنشبت) أى علقت (أظفارها * ألفيت كل تميمة لاتنفع) التميمة الخرزة التى تجعل معاذة أى اذا علق الموت مخلبه فى شئ ليذهب به بطلت عنده الحيل (شبه) الهذلى فى نفسه (المنية بالسبع فى اغتيال النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفاع وضرار) ولارقة لمرحوم ولا ابقاء على ذى فضيلة (فأثبت لها) أى للمنية (الاظفار التى لا يكمل ذلك) الاغتيال (فيه) أى فى السبع (بدونها) تحقيقا للمبالغة فى التشبيه فتشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية واثبات الاظفار لها استعارة تخييلية (وكما فى قول الآخر

ولئن نطقت بشكر برك مفصحا * فلسان حالى بالشكاية أنطق

شبه الحال بانسان متكلم فى الدلالة على المقصود) وهو استعارة بالكناية (فأثبت لها) أى للحال (اللسان الذى به قوامها) أى قوام الدلالة (فيه) أى فى الانسان المتكلم وهذا الاثبات استعارة تخييلية فعلى هذا كل من لفظى الاظفار والمنية حقيقة مستعملة فى معناها الموضوع له وليس فى الكلام مجاز لغوى والاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية فعلان من أفعال المتكلم متلازمان اذ التخييلية يجب أن تكون قرينة للمكنية البتة والمكنية يجب أن تكون قرينتها تخييلية البتة فمثل قولنا أظفار المنية المشبهة بالسبع أهلكت فلانا يكون ترشيحا للتشبيه كما أن أطولكن فى قوله صلى الله عليه وسلم أسرعكن لحوقا بى أطولكن يدا أى نعمة ترشيح للمجاز هذا ولكن تفسير الاستعارة بالكناية بما ذكره المصنف شئ لامستند له فى كلام السلف ولا هو مبنى على مناسبة لغوية ومعناها المأخوذ من كلام السلف

وكتب أيضا مانصه احترازا عن الاستعارة التحقيقية اه سم أى على ماجوزه صاحب الكشاف فى قرينة المكنية (قوله أومكنياعنها) أى أو استعارة مكنيا عنها اه أطول (قوله ولوازمه) تفسيرى (قوله فمجرد تسمية) فيه أن التسمية مجموع استعارة بالكناية أو استعارة مكنى عنها لا استعارة فقط ويجاب بأنه أطلق التسمية على جزئها فكأنه قال فمجرد ضم جزء فى التسمية بلا مناسبة (قوله خالية عن المناسبة) قد توجه بأن التسمية بالاستعارة لشبه ذلك الاثبات بالاستعارة فى ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به أفاده الفنرى ووجهها فى الاطول بأنه استعير للدلالة عليه ذكر لازم المشبه به وما هو حقه تلك الدلالة أداة التشبيه اه (قوله قد استعير) بالمعنى اللغوى (قوله ذلك الامر) أى اثبات ذلك الامر (قوله وبه يكون كمال المشبه به) كما فى المثال الاول الآتى وقوله أو قوامه كما فى المثال الثانى الآتى وقوام الشئ ما يقوم به ذلك الشئ كأجزائه (قوله واذا المنية) من منى الشئ أى قدر سمى الموت بها لانه مقدر اه فنرى (قوله ألفيت) أى وجدت (قوله تجعل معاذة) المعاذة والتعويذ والعوذة كلها بمعنى وهى شئ يعلق على عنق الصبيان صونا لهم عن العين أو الجن على زعمهم اه فنرى وفى حاشية السيرامى على المطول قيل لا يجوز تعليق التمائم لدفع العين كما توهمه العرب وأما تعليق ما كتب فيه القرآن أو اسم من أسمائه تعالى فلا بأس به اه (قوله فى اغتيال) أى اهلاك (قوله والغلبة) تفسير للقهر اه أطول (قوله ولا ابقاء على ذى فضيلة) أى لا رحمة وشفقة اسم من أبقيت على فلان اذا رحمته اه حفيد (قوله بشكر) متعلق بقوله مفصحا اه سم (قوله فلسان حالى بالشكاية أنطق) يعنى ضرك أكثر من برك ويحتمل شكاية لسان الحال عن الناطق بشكر البر حيث يعجز عن أداء حقه ففيه التوجيه فافهم فانه البديع النبيه ولا يذهب عليك أن البيت انما يكون من باب الاستعارة بالكناية لو لم يكن لسان حالى من قبيل لجين الماء اه أطول (قوله بانسان متكلم) قد يقال مثله فى المثال الاول بأن يعتبر تشبيه المنية بسبع مغتال بالاظفار فيكون المثال الاول أيضا مما الامر المخيل به فيه مقوما لا مكملا الا أنه تكلف كذا فى الاطول (قوله أى قوام الدلالة) لانه لو لم يكن للانسان لسان لم تحصل الدلالة على المقصود اه سم (قوله أى فى الانسان المتكلم) اشارة الى أن كونه قواما للدلالة انما هو فى المتكلم لا لمطلق الانسان لانه قد تحصل الدلالة بالاشارة وفيه أن الدلالة بالاشارة تكون فى المتكلم الا أن يقال المراد الدلالة الكاملة أو التى هى الاصل بالنسبة للمتكلم أو المراد أنه شبه بانسان متكلم من حيث إنه متكلم وقوام الدلالة فى الانسان المتكلم من حيث انه متكلم انما هو باللسان ولعل هذا أوجه اه سم (قوله فعلى هذا) أى ما ذكره المصنف من تعريفى الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية (قوله وليس فى الكلام مجاز لغوى) بل عقلى وهو اثبات ما ليس للشئ له (قوله فعلان) أى لا لفظان والمجاز اللغوى من عوارض الالفاظ (قوله اذ التخييلية يجب الخ) فلا توجد التخييلية بدون المكنية (قوله والمكنية يجب الخ) فلا توجد المكنية بدون التخييلية (قوله فمثل قولنا الخ) أى مما صرح فيه بالتشبيه وكتب أيضا قوله فمثل قولنا الخ جواب سؤال يرد على قوله متلازمان بأن يقال قد وجد ههنا التخييلية بدون المكنية فأجاب بالمنع وأن الموجود ههنا ترشيح لا تخييل اه سم (قوله يكون ترشيحا للتشبيه) أى للمكنية لان شرطها كالمصرحة عدم التصريح بالتشبيه (قوله أسرعكن) خطاب للزوجات الحاضرات فى مرض الموت اه حفيد (قوله لحوقا) أى وصولا أى قربا تأمل اه سم (قوله أطولكن) أى أكثركن من الطول بالضم وهو الامتداد ليكون ترشيحا أما اذا كان من الطول بالفتح وهو الاعطاء فلا يكون ترشيحا ولا تجريدا لتعلقه بكل من الطرفين (قوله ترشيح للمجاز)

أى المرسل قال فى الاطول ومن غرائب السوانح وعجائب اللوائح أن الاستعارة بالكناية فيما بين الاستعارات استعارة مقلوبة مبتنية على التشبيه المقلوب لكمال المبالغة فى التشبيه فهو أبلغ من المصرحة فكما أن قولنا السبع كالمنية تشبيه مقلوب يعود الغرض منه الى المشبه به كذلك أنشبت المنية أظفارها استعارة مقلوبة استعير بعد تشبيه السبع بالمنية المنية للسبع الادعائى وأريد بالمنية معناها بعد جعلها سبعا تنبيها على أن المنية بلغت فى الاغتيال مرتبة ينبغى أن يستعير السبع عنها اسمها دون العكس فالمنية وضعت موضع السبع لكن هذا على ماجرى عليه السكاكى اه (قوله هو أن لا يصرح الخ) هو بمعنى قول صاحب الكشاف الآتى أن يسكتوا الخ وظاهره أن الاستعارة المكنية عدم التصريح باللفظ المستعار لا نفس اللفظ المستعار ولعل فى العبارة مسامحة أى وهو ذو أن لا يصرح (قوله ولازمه) تفسيرى (قوله كما هو شأن الكناية) أقول فيه اشارة الى أنه لا تحقق هناك الكناية الاصطلاحية كما هو الظاهر من تقرير الكشف والمحقق الشريف بل للكلام شبه بالكناية فى الاشعار بالمقصود بلا تصريح وذلك لانه يجب أن تستعمل الكناية فى المعنى الكنائى قطعا سواء كان الملزوم معنى حقيقيا أولا وسواء استعملت فى المعنى الحقيقى أيضا أولا ولا شك أنه لا يستعمل النقض هنا فى ابطال العهد اه حفيد على المطول (قوله قال صاحب الكشاف الخ) استدلال لما نقله عن السلف فالمراد بهم صاحب الكشاف ومن قبله أو معه اه سم وناقش صاحب الاطول فى حكم الشارح والسيد بأن فى كلام الكشاف تصريحا بما مر عن السلف فراجعه (قوله ان من أسرار البلاغة الخ) يعنى أن المقام اذا اقتضى الاستعارة دون الحقيقة لقصد المبالغة فى مدح أو ذم أو لكون الخطاب مع ذكى فمن لطائف تلك البلاغة أن يسكتوا الخ (قوله عن ذكر الشئ) أى اللفظ (قوله ثم يرمزوا) من باب قتل وفى لغة من باب ضرب اه مصباح (قوله من روادفه) أى روادف معناه (قوله على مكانه) أى كونه أى وجوده وقال بعضهم أى مرتبته قال سم وظاهر السياق أى سياق عبارة الكشاف أن المراد مكان المستعار وظاهر قوله على أن الشجاع أسد أن المراد مكان المستعار له فليحرر اه ورجوع الضمير للمستعار يناسب تفسير المكان بالكون أى الوجود ورجوعه بالمستعار له يناسب تفسيره بالمرتبة فتدبر (قوله أى سلا) من السلو وهو زوال العشق والحزن اه فنرى (قوله مجازا) أى بالاستعارة بجامع انتفاء ما يغيب عن الرشد والمصالح (قوله عن سلمى) أى معرضا عنها كذا فى الاطول (قوله باطله) أراد بباطل القلب ميله الى الهوى اه سم (قوله أى امتنع باطله عنه وتركه بحاله) فيه اشارة الى ما قاله فى المطول من أنه لا حاجة الى ما قيل ان فى البيت قلبا أى أقصر هو عن باطله لصحة أن يقال امتنع باطله عنه وتركه بحاله قال الفنرى فيه بحث لان المذكور فى الصحاح وغيره من كتب اللغة أن أقصر مشروط بكون فاعله ذا قدرة واختيار قال فى الصحاح أقصرت عنه أى كففت عنه مع القدرة عليه فان عجزت عنه قلت قصرت عنه بلا ألف والباطل ليس ذا قدرة واختيار فهذا القدر يكفى للحمل على القلب اللهم الا أن يريد أنه لا حاجة اليه بطريق الوجوب لجواز أن يراد بالاقصار معناه المجازى وهو مطلق الامتناع اه وفى الاطول وأقصر باطله أى انتهى باطله من لوازم حب سلمى يقال أقصر وقصر وتقاصر اه وحينئذ لا حذف فى الكلام والمعنى ظاهر ويقال أقصر عنه أى عجز فالتقدير أقصر عنه باطله فحينئذ لا محالة فى الكلام قلب لان العاجز هو القلب لا الباطل اذ لا ينسب العجز الا الى ما من شأنه الاختيار وفى كلام المتن حيث قال انه ترك ما كان الخ اشعار بذلك اه (قوله وعرى) كأن المراد أزيل عن الافراس سروجها وعن الرواحل رحالها التى هى آلات ركوبها للاعراض عن السير المحتاج اليها فيه (قوله ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة) لا دلالة فى الكلام على تركه ما كان يرتكبه زمن المحبة مطلقا على ما يقتضيه السوق فتنبه وانما يدل على تركه ما كان يرتكبه فى حب سلمى الا أن يراد بسلمى جنس المحبوبة كما قد يراد بحاتم السخى ثم لا دلالة على الاعراض عن معاودته الا أن يؤخذ ذلك من أبيات أخر اه أطول ويمكن دفع الاول بأن أل فى المحبة للعهد أى محبة سلمى ودفع الثانى

هو وأن لا يصرح بذكر المستعار بل بذكر رديفه ولازمه الدال عليه فالمقصود بقولنا أظفار المنية استعارة السبع للمنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع الا أنا لم نصرح بذكر المستعار أعنى السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه وهو الاظفار لينتقل منه الى المقصود كما هو شأن الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو المنية قال صاحب الكشاف ان من أسرار البلاغة ولطائفها أن يسكتوا عن ذكر الشئ المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شئ من روادفه فينبهوا بتلك الرمز على مكانه نحو شجاع يفترس أقرانه ففيه تنبيه على أن الشجاع أسد هذا كلامه وهو صريح فى أن المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريحا المرموز اليه بذكر لوازمه وسيجئ الكلام على ما ذكره السكاكى (وكذا قول زهير صحا) أى سلا مجازا من الصحو خلاف السكر (القلب عن سلمى وأقصر باطله) يقال أقصر عن الشئ اذا أقلع عنه أى تركه وامتنع عنه أى امتنع باطله عنه وتركه بحاله (وعرى أفراس الصبا ورواحله أراد) زهير (أن يبين أنه ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة من الجهل

والنى وأعرض عن مغاودته فبطلت آلاته) الضمير فى معاودته وآلاته لما كان يرتكبه (فشبه) زهير فى نفسه (الصبا بجهة من جهات المسير كالحج والتجارة قضى منها) أى من تلك الجهة (الوطر فاهملت آلاتها) ووجه الشبه الاشتغال التام وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال بمهلكة ولا محترز عن معركة وهذا التشبيه المضمر فى النفس استعارة بالكناية (فأثبت له) أى للصبا بعض ما يخص تلك الجهة أعنى (الافراس والرواحل) التى بها قوام جهة المسير والسفر فاثبات الافراس والرواحل استعارة تخييلية (فالصبا) على هذا التقدير (من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة) يقال صبا يصبو صبوة وصبوا أى مال الى الجهل والفتوة كذا فى الصحاح لا من الصباء بالفتح يقال صبى صباء مثل سمع سماعا أى لعب مع الصبيان (ويحتمل أنه) أى زهيرا (أراد) بالافراس والرواحل (دواعى النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها فى استيفاء اللذات أو) أراد بها (الاسباب التى قلما تتأخذ فى اتباع الغى الى أوان الصبا) وعنفوان الشباب مثل المال والمنال والاعوان (فتكون الاستعارة) أى استعارة الافراس والرواحل (تحقيقية) لتحقق معناها عقلا اذا أريد بها الدواعى وحسا اذا أريد بها أسباب اتباع الغى من المال والمنال مثل المصنف ... الاول ما تكون التخييلية اثبات ما به كمال المشبه والثانى ما يكون اثبات ما به قوام المشبه به والثالث ما يحتمل التخييلية والتحقيقية

﴿فصل﴾ فى مباحث من الحقيقة والمجاز والاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية

وقعت فى المفتاح مخالفة لما ذكره المصنف والكلام عليها (عرف السكاكى الحقيقة اللغوية) أى غير العقلية (بالكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير تأويل فى الوضع واحترز بالقيد الاخير) وهو قوله من غير تأويل فى الوضع (عن الاستعارة

بأن قوله وأقصر باطله يدل على الاعراض عن المعاودة (قوله والغى) هو خلاف الرشد (قوله وأعرض عن معاودته) هو مأخوذ من قوله وأقصر باطله (قوله فبطلت آلاته) أى فلما أعرض بطلت آلاته وليس قوله بطلت آلاته تفسيرا لقوله وعرى الخ والا لزم كون الافراس والرواحل وتعريتها استعارة تحقيقية كما يأتى فى الوجه الثانى باحتماليه المقتضى لخروج الكلام عن وجود الاستعارة المكنية فيه بل لما كان ترك معاودة الشئ يستلزم بطلان آلاته رتبه عليه وأما الافراس والرواحل وتعريتها فعلى حقيقتها الا انها تخييل وهو عند المصنف حقيقة وبهذا يندفع بعض ما ذكره العصام فى أطوله حيث قال بعد قول المصنف فبطلت آلاته وههنا بحث وهو أنه لم يقصد على مذهب المتن الا حقيقة الافراس والرواحل فكيف يدل على انه بطلت الاته انما يلائم ذلك لو أراد بافراس الصبا آلات ما يلزمه فتجعل الاستعارة التحقيقية قرينة للمكنية كما سمعته فى قوله تعالى ينقضون عهد الله أو يتوهم له آلات كما هو شأن السكاكى ولو سلم فلا دلالة فى تعرية افراس الصبا والرواحل على بطلانها بل على اهمالها الى وقت الحاجة كما هو شأن السائر مسيرة اذا فرغ من سلوكها اه (قوله بجهة من جهات المسير) جهة المسير هى التى يسير السائر اليها ولاجلها اه سم (قوله الوطر) أى الحاجة (قوله ووجه الشبه الخ) قال فى الاطول ومن البين أن وجه الشبه فى هذا المثال هيئة مركبة من عدة أمور فيحتمل أن يكون التنبيه على أن وجه الشبه فى الاستعارة بالكناية أيضا قد يكون مركبا أيضا من فوائد هذا التمثيل اه (قوله غير مبال) حال من فاعل المصدر المحذوف والتقدير وركوب المشتغل المسالك الصعبة الخ (قوله التى بها قوام جهة المسير والسفر) أى قوام المسير الى الجهة فان قلت كثيرا ما تقطع المسافات بدون الافراس والرواحل بل بالمشى قلت الكلام فى المسير المعتد به ولا تقطع عادة بدون ذلك ولو باعتبار حمل زاده ومائه ولو مع غيره أو الكلام باعتبار الغالب بمعنى أنه فى الغالب لا يتأتى قطعها الا بما ذكر اه سم (قوله والفتوة) قوة اتباع الهوى (قوله كذا فى الصحاح) بفتح الصاد اسم مفرد بمعنى الصحيح يقال صححه الله فهو صحيح وصحاح بالفتح والجارى على ألسنة الاكثرين كسر الصاد على انه جمع صحيح وبعضهم ينكره بالنسبة الى تسمية هذا الكتاب ولا مستند له الا أن يقال انه ثبت رواية عن مصنفه أنه سماه الصحاح بالفتح ولبعض الادباء فى استعارة هذا الكتاب مخاطبا لبعض الرؤساء

مولاى ان وافيت بابك طالبا * منك الصحاح فليس ذلك بمنكر

البحر أنت وهل يلام فتى سعى * للبحر كى يلقى صحاح الجوهر

اه فنرى (قوله لا من الصباء بالفتح) أى مع المد (قوله ويحتمل الخ) يستفاد منه أنه لا يعاب على البليغ عدم التنصيص على مقصوده فيما زاد على أصل المقصود بعد وضوحه ولا ضنة معه فى ايراده كلامه محتملا الطرق متعددة يسلك المخاطب أيها شاء بل ايراده كذلك مما يزيد فى قدره ويدل على طول باعه ويزيد فى نشاط المخاطب حيث نزله ذلك المتكلم منزلة نفسه فى معرفة طرق البيان والتنبيه للمقصود بوجوه بمجرد اشارة البنان اه أطول (قوله دواعى النفوس الخ) ووجه الشبه بين الدواعى الخ وبين الافراس والرواحل كون كل له دخل فى تحصيل ما لا يخلو الانسان عن المشقة فى تحصيله (قوله أو الاسباب الخ) قال فى الاطول ولا يذهب عليك انه لا بأس بأن يراد بالافراس والرواحل جميع ما ذكره على سبيل الترديد فكأنه قصد بكلمة أو منع الخلو اه (قوله تتأخذ) أى تجتمع وتتفق اه سم (قوله وعنفوان الشباب) أى أوله اه سم (قوله والمنال) أى ما يطلب وينال اه سم (قوله تحقيقية) أى فلا يكون فى الكلام مكنية حينئذ عند المصنف وأما كونها تحقيقية فلا ينافى وجود المكنية عند السلف اه ع ق (قوله والكلام عليها) أى وفى الكلام عليها (قوله أى غير العقلية) أى وليس المراد باللغوية ما قابل الشرعية والعرفية (قوله

على أصح القولين) وهو القول بأن الاستعارة مجاز لغوى لكونها مستعملة فى غير الموضوع له الحقيق فيجب الاحتراز عنها وأما على القول بأنها مجاز عقلى واللفظ مستعمل فى معناه اللغوى فلا يصح الاحتراز عنها (فانها) أى انما وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة لانها (مستعملة فيما وضعت له بتأويل) وهو ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به بجعل أفراده قسمين متعارفا وغير متعارف (وعرف السكاكى (المجاز اللغوى بالكلمة المستعملة) فى غير ماهى موضوعة له بالتحقيق استعمالا فى الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن ارادة معناها فى ذلك النوع وقوله بالنسبة متعلق بالغير واللام فى الغير للعهد أى المستعملة فى معنى غير المعنى الذى الكلمة موضوعة له فى اللغة أو الشرع أو العرف غيرا بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغويا تكون الكلمة قد استعملت فى غير معناها اللغوى فيكون مجازا لغويا وعلى هذا القياس ولما كان قوله استعمالا فى الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها بمنزلة قولنا فى اصطلاح به التخاطب مع كون هذا أوضح وأدل على المقصود أقامه المصنف مقامه آخذا بالحاصل من كلام السكاكى فقال (فى غير ماوضعت له بالتحقيق فى اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة عن ارادته) أى ارادة معناها فى ذلك الاصطلاح (وأتى) السكاكى (بقيد التحقيق) حيث قال موضوعة له بالتحقيق (ليدخل) فى تعريف المجاز (الاستعارة) التى هى مجاز لغوى (على مامر) من أنها مستعملة فيما وضعت له بالتأويل لا بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم تدخل هى فى التعريف لانها ليست مستعملة فى غير ما وضعت له بالتأويل وظاهر عبارة المفتاح ههنا فاسد لانه قال وقولى بالتحقيق احترازا عن أن لا تخرج الاستعارة وظاهر أن الاحتراز انما هو عن خروج الاستعارة لا عن عدم خروجها فيجب أن تكون لا زائدة أو يكون المعنى احترازا لئلا تخرج الاستعارة اه (ورد) ماذكره السكاكى (بأن الوضع) وما يشتق منه [illegible] (اذا أطلق لا يتناول الوضع بتأويل) لان السكاكى نفسه قد فسر الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى [illegible] وقال قولى بنفسه احترازا عن المجاز المعين بازاء معناه بقرينة ولا شك أن دلالة الاسد على الرجل الشجاع انما هو بالقرينة [illegible] فلا حاجة الى تقييد الوضع فى تعريف الحقيقة بعدم التأويل وفى تعريف المجاز بالتحقيق اللهم الا أن يقصد زيادة الايضاح لا تتميم الحد ويمكن الجواب بأن السكاكى لم يقصد أن مطلق الوضع بالمعنى الذى ذكره يتناول الوضع بالتأويل

على أصح القولين) متعلق باحتراز اه سم ويصح أن يكون حالا من الاستعارة (قوله مستعملة فيما وضعت له بتأويل) فمجرد قولنا المستعملة فيما وضعت له لا يخرج الاستعارة بل لابد من التقييد بقولنا من غير تأويل اه مطول وكتب أيضا قوله بتأويل أى وضعا ملتبسا بتأويل وصرف للوضع عن الظاهر فان الظاهر منه ليس الوضع على سبيل الادعاء بل على سبيل التحقيق ولا يخفى أنه كما قيد الدعوى بقوله على أصح القولين يجب أن يقيد الدليل الا أن تقييد أحدهما يسوق الذهن الى تقييد الآخر فيكتفى به اه أطول (قوله اللغوى) أى غير العقلى (قوله الى نوع حقيقتها) أراد بنوع حقيقة الكلمة مطلق اللفظ الحقيق فى اللغة أو فى الشرع أو فى العرف (قوله متعلق بالغير) تعلقا معنويا ونحويا لانه بمعنى المغاير وكتب أيضا قوله متعلق بالغير قال السيد لو لم يذكر السكاكى قوله استعمالا فى الغير لكانت الباء فى قوله بالنسبة متعلقة بغير فى قوله فى غير ماهى موضوعة له وكان المقصود حاصلا ولعله انما أعاد الغير ليظهر تعلق الجار به وعرفه ليعلم أن المراد هو الاول وأما اعادة الاستعمال فبالتبعية لاظهار المتعلق فى الغير اه (قوله للعهد) أى الذكرى (قوله بمنزلة قولنا فى اصطلاح به التخاطب) لانه يؤدى مؤداه ويفيد مفاده وان كان مضمون قولنا استعمالا فى الغير الخ تقييد الغير بكونه غير نوع تلك الحقيقة الذى هو الحقيقة فى اصطلاح التخاطب ومضمون قولنا فى اصطلاح به التخاطب تقييد الوضع ويؤدى الى تقييد الغير أفاده سم (قوله وأدل على المقصود) عطف مسبب على سبب (قوله فى غيرما) أى معنى (قوله فى اصطلاح) يظهر أنه يجوز كل من تعلقه بغير وتعلقه بوضعت اه سم (قوله لم تدخل هى) أى الاستعارة (قوله لانها ليست مستعملة فى غير ماوضعت له بالتأويل) بل هى مستعملة فيما وضعت له بالتأويل فهى مستعملة فيما وضعت له فى الجملة فمجرد قولنا فى غير ماوضعت له لا يخرجها اه سم (قوله احترازا عن أن لا تخرج الاستعارة) كذا فى بعض النسخ باثبات عن وفى بعضها باسقاطها (قوله أو يكون المعنى احترازا لئلا تخرج الاستعارة) فيكون الحرف المقدر اللام لا عن هذا على نسخة اسقاط الحرف اما على نسخة اثبات عن فيكون قول الشارح أو يكون المعنى الخ اشارة الى جعل عن بمعنى اللام التعليلية (قوله لان السكاكى الخ) علل فى الاطول بدلالة موارد الاستعمال على ذلك وناقش فى تعليل الشارح المذكور التابع فيه للمصنف بأنه يجوز أن يكون تفسير السكاكى تفسيرا لاحد معنييه ولا يلزم من تفسيره أحد المعنيين نفى الآخر (قوله بنفسه) أى بنفس اللفظ أى لا مع قرينته (قوله اللهم الا أن يقصد زيادة الايضاح لا تتميم الحد) قد يقال اذا كان القصد ذلك لم يصح جعله القيد الاخير احترازا عن الاستعارة لعدم دخول الاستعارة فى قوله ماوضعت له حتى يحترز عنها بزيادة القيد الاخير والجواب أن فى ذكر الاحتراز تسامحا والمراد ايضاح الاحتراز فليتأمل (قوله ويمكن الجواب بأن السكاكى الخ) الفرق بين هذا الجواب وبين ما أشار اليه بقوله اللهم الخ أن الملحوظ فى هذا مطلق الوضع ودفع أن يحمل مطلقه على غير الوضع بالتحقيق وفيما أشار اليه الوضع بالتحقيق ودفع أن يجعل ذلك مساويا للوضع بالتأويل أيضا

بل مراده أنه قد عرض للفظ الوضع اشتراك بين المعنى المذكور وبين الوضع بالتأويل كما في الاستعارة فقيده بالتحقيق ليكون قرينة على أن المراد بالوضع معناه المذكور لا المعنى الذي يستعمل فيه أحيانا وهو الوضع بالتأويل وبهذا يخرج الجواب عن سؤال آخر وهو أن يقال لو سلمنا تناول الوضع للوضع بالتأويل فلا تخرج الاستعارة أيضا لانه يصدق عليها أنها مستعملة في غير ما وضعت له في الجملة أعني الوضع بالتحقيق اذ غاية ما في الباب أن الوضع يتناول الوضع بالتحقيق والتأويل لكن لا جهة لتخصيص بالوضع بالتأويل فقط حتى تخرج الاستعارة البتة (و) رد أيضا ما ذكره (بأن التقييد باصطلاح التخاطب) أو ما يؤدي معناه كما لا بد منه في تعريف المجاز ليدخل فيه نحو لفظ الصلاة اذا استعمله الشارع في الدعا مجازا كذلك (لا بد منه في تعريف الحقيقة) أيضا ليخرج عنه نحو هذا اللفظ لانه مستعمل فيما وضع له في الجملة وان لم يكن ما وضع له في هذا الاصطلاح ويمكن الجواب بأن قيد الحيثية مراد في تعريف الامور التي تختلف باختلاف الاعتبارات والاضافات ولا يخفى أن الحقيقة والمجاز كذلك لان الكلمة الواحدة بالنسبة الى المعنى الواحد قد تكون حقيقة وقد تكون مجازا بحسب وضعين مختلفين فالمراد أن الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من حيث انها موضوعة له لا سيما أن تعليق الحكم بالوصف مفيد لهذا المعنى كما يقال الجواد لا يخيب سائله أي من حيث انه جواد وحينئذ يخرج عن التعريف مثل لفظ الصلاة المستعمل في عرف الشرع في الدعا لان استعماله في الدعاء ليس من حيث انه موضوع للدعاء بل من حيث ان الدعاء جزء من الموضوع له وقد يجاب بأن قيد اصطلاح التخاطب مراد في تعريف الحقيقة لكنه اكتفى بذكره في تعريف المجاز لكون البحث عن الحقيقة غير مقصود في هذا الفن وبأن اللام في الوضع للعهد أي الوضع الذي وقع به التخاطب فلا حاجة الى هذا القيد وفي كليهما نظر واعترض أيضا على تعريف المجاز بأنه يتناول الغلط لان الفرس في خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديه مستعمل في غير ما وضع له .

اه حفيد (قوله بل مراده أنه قد عرض الخ) ناقش فيه في الاطول بأن انصرافه عند الاطلاق الى ما ليس بتأويل ينفي عروض الاشتراك (قوله لا المعنى الذي يستعمل فيه أحيانا) أي بطريق عروض الاشتراك اللفظي (قوله وبهذا) أي بهذا الجواب (قوله يخرج) أي يحصل (قوله لو سلمنا الخ) فيقال في جواب ذلك لم نرد أن مطلق الوضع يتناول الوضع بالتأويل حتى يقال ما ذكر بل أراد أنه عرض له الاشتراك المذكور فقيد بالتحقيق ليكون قرينة على المراد به اه سم (قوله فلا تخرج الاستعارة) أي عن تعريف المجاز أي على تقدير عدم زيادة القيد الاخير (قوله أيضا) أي كما لا تخرج عند زيادة القيد الاخير (قوله لكن لا جهة) أي لا وجه لتخصيصه أي في قولنا غير ما وضعت له (قوله ما ذكره) أي السكاكي في تعريف المجاز (قوله وبأن) عطف على قوله بأن في قوله ورد بأن واعادة الجار تدل على أن كلا من المعطوف والمعطوف عليه مستقل في الرد عليه وليس كذلك لان المعطوف عليه يرد تعريف الحقيقة والمجاز والمعطوف يختص بالحقيقة فرد ما ذكره بمجموع الامرين فالاولى ترك اعادة الجار اه أطول وقد يقال استقلال كل من المتعاطفين في الرد على تعريف الحقيقة يكفي نكتة لاعادة الجار تأمل (قوله أو ما يؤدي معناه) كالذي عبر به السكاكي (قوله ويمكن الجواب الخ) فان قلت هلا اكتفي بقيد الحيثية بالنسبة للمجاز أيضا قلت الاصل ذكر القيد وأيضا اذا اعتبرت الحيثية في تعريفه يصير المعنى أن المجاز الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له من حيث انه غير ما وضعت له واستعمال المجاز في غير الموضوع له ليس من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث ان بينه وبين الموضوع له نوع علاقة (قوله فالمراد أن الحقيقة الخ) فيه بحث وهو أنه لو أريد بقوله المستعملة فيما وضعت له من حيث إنه ما وضعت له أن كونه موضوعا له علة مستقلة للاستعمال فلا يستقيم لان استعمال المتكلم اللفظ فيما وضع له لا لاجل أنه موضوع له والمخاطب عالم بالوضع وان اكتفي في الحيثية التعليلية بمجرد أن لها مدخلا فلا خفاء في مدخلية كون الشيء غير ما وضع له في استعمال المجاز الا أنه لا يكفي بل لا بد من ضميمة التعلق مع كونه غيرا اه أطول (قوله أن تعليق الحكم بالوصف) المراد بالحكم هنا الاستعمال وبالوصف الوضع اه سم (قوله مفيد لهذا المعنى) لانه يشعر بالحيثية وكتب أيضا قوله لهذا المعنى أي أن الحقيقة هي الكلمة الخ (قوله وفي كليهما نظر) أما في الاول فظاهر لما فيه من نوع خفاء وجهالة وذلك لا يجوز في التعريفات وكون البحث عن الحقيقة غير مقصود بالذات في هذا الفن لا يوجب جواز ذلك في تعريفها وأما في الثاني فقال في المطول لانا نقول المعهود هو الوضع الذي استعملت الكلمة فيما هي موضوعة له بذلك الوضع لا الوضع الذي وقع فيه التخاطب اذ لا دلالة عليه اه وقوله هو الوضع الذي الخ أي الوضع اللغوي الذي هو عبارة عن تعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقوله اذ لا دلالة عليه أي اذ لا دلالة للوضع المدلول عليه بوضعت عليه لانه عام والعام لا يدل على الخاص اه سم (قوله واعترض) أي المصنف في الايضاح اه سم (قوله بأنه يتناول الغلط) أي الخطأ اللساني وكتب أيضا قوله بأنه يتناول الغلط فلا بد من التقييد بقولنا على وجه يصح اه مطول (قوله

والاشارة الى الكتاب قرينة على أنه لم يرد بالفرس معناه الحقيقى (وقسم) السكاكى (المجاز) اللغوى الراجع الى معنى الكلمة

المتضمن للفائدة (الى الاستعارة وغيرها) بأنه ان تضمن المبالغة فى التشبيه فاستعارة والا فغير استعارة (وعرف الاستعارة بأن تذكر أحد طرفى التشبيه وتريد به) أى بالطرف المذكور (الآخر) أى الطرف المتروك (مدعيا دخول المشبه فى جنس المشبه به) كما تقول فى الحمام اسد وأنت تريد الرجل الشجاع مدعيا أنه من جنس الاسد فتثبت له ما يخص المشبه به وهو اسم جنس وكما تقول أنشبت المنية أظفارها وأنت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها فتثبت لها ما يخص السبع المشبه به وهو الاظفار ويسمى المشبه به سواء كان هو المذكور أو المتروك مستعارا منه ويسمى اسم المشبه به مستعارا ويسمى المشبه مستعارا له (وقسمها) أى الاستعارة (الى المصرح بها والمكنى عنها وعنى بالمصرح بها أن يكون) الطرف (المذكور) من طرفى التشبيه (هو المشبه به وجعل منها) أى من الاستعارة المصرح بها (تحقيقية وتخييلية) وانما لم يقل قسمها اليهما لان المتبادر الى الفهم من التحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع وهو قد ذكر قسما آخر سماه المحتملة للتحقيق والتخييل كما ذكر فى بيت زهير

(ترى ... عامر) أى عما يكون المشبه ... محققا حسا أو عقلا (وعد التمثيل) على سبيل الاستعارة كما فى قولك انى أراك ... أنها ... (م ا) أى من التحقيقية حيث قال فى قسم الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع ومن الامثلة استعارة

والاشارة الخ) رد بذلك ما أجيب به من خروج الغلط بقوله مع قرينة مانعة عن ارادته اذ لا ينصب فى الغلط قرينة على عدم ارادة الموضوع له اه سم وقال فى الاطول وفيه أى فى رد الشارح هذا الجواب أنه لو كان هذه قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له لم يعد الخاطب ساهيا بل هذه الاشارة قرينة مانعة عن ارادته التلفظ به وفرق بين المانعة عن ارادة التلفظ والمانعة عن ارادة المعنى لان المانعة عن ارادة المعنى أن ينتقل الذهن منها الى عدم ارادته لا الى عدم ارادة التلفظ المستتبع له عدم ارادة المعنى من غير أن يلتفت الذهن اليه اه (قوله الراجع الى معنى الكلمة المتضمن للفائدة) القيد الاول أعنى الراجع الى معنى الكلمة احتراز عن الراجع الى حكم الكلمة كما فى قوله تعالى وجاء ربك والاصل وجاء أمر ربك فالحكم الاصلى لقوله ربك هو الجر وأما الرفع فمجاز ومداره أن يكتسى اللفظ حركة لاجل حذف كلمة لابد من معناها أو لاجل اثبات كلمة مستغنى عنها استغناء واضحا كالكاف فى قوله تعالى ليس كمثله شئ والقيد الثانى أعنى المتضمن للفائدة احتراز عن استعمال المقيد فى المطلق كالمرسن فى أنف الانسان اه فنرى (قوله وعرف الاستعارة بأن تذكر أحد طرفى التشبيه) لا خفاء فى أن أحد الطرفين بالحقيقة هو المعنى وفى أن الموصوف بالذكر حقيقة هو اللفظ وهو المراد بالذكر هنا فيجب أن يراد بأن تذكر اسم أحد طرفى التشبيه ولا يجوز أن يراد بأن تذكر أحد الطرفين بواسطة ذكر لفظه لانه يقتضى أنه أريد به معناه وليس كذلك وانما أريد به الطرف الآخر وكذا يقال فى قوله الآتى عن السكاكى وعنى بالمصرح بها أن يكون الطرف المذكور هو المشبه به أى اسم الطرف المذكور هو اسم المشبه به تأمل اه سم ثم قال وقوله وتريد به الآخر أى نفس الآخر وهو المعنى سواء كان هو الآخر حقيقة كالرجل الشجاع فى المثال الاول أو ادعاء كالمنية فى الثانى فانه ادعى السبعية لها اه (قوله بأن تذكر الخ) مقتضاه أن مسمى الاستعارة نفس ذكر أحد الطرفين وهو وان وافق قولهم السابق وكثيرا ما تطلق الاستعارة على استعمال اسم المشبه به فى المشبه لكنه غير مناسب لكون الاستعارة قسما من المجاز الذى هو لفظ كذا فى سم (قوله أحد طرفى التشبيه) هو المشبه به فى المصرحة والمشبه فى المكنية (قوله كما تقول فى الحمام أسد) أى فى المصرحة وقوله وكما تقول أنشبت الخ أى فى المكنية (قوله وأنت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها) حاصله أن المراد بلفظ المنية السبع الادعائى وهو الموت اه سم (قوله ويسمى اسم المشبه به مستعارا) صريح فى أن المستعار فى الاستعارة بالكناية عند السكاكى هو لفظ السبع المتروك فى المثال المذكور وهو ما يدل عليه بعض عبارات السكاكى وبعض عباراته يشعر بان المستعار هو الاظفار مثلا وبعضها يدل على أنه لفظ المنية قال الفنرى وسيجئ توفيق الشارح بين أقواله اه (قوله الطرف المذكور) أى المذكور اسمه (قوله وجعل منها أى من الاستعارة المصرح بها) لم يقسم المكنى عنها الى تحقيقية وهى ما كان المشبه به فيها الذى استعمل فيه لفظ المشبه محققا حسا أو عقلا وتخييلية وهى ما لم يكن ذلك فيها محققا لا حسا ولا عقلا لان المكنية على مذهبه أعنى السكاكى لا تكون الا تخييلية لان المشبه به فيها الذى استعمل فيه لفظ المشبه هو المشبه به الادعائى كالسبع الادعائى أعنى الموت المدعى سبعيته وهذا لا يكون الا وهميا اه ملخصا من يس (قوله وانما لم يقل قسمها اليهما الخ) اشارة الى أنه كان يصح أن يقول وقسمها بناء على غير المتبادر لصدقهما بالقسم الآخر اه حفيد وكتب أيضا قوله وانما لم يقل قسمها اليهما الخ عبارة الاطول وجعل منها تحقيقية سواء كان على سبيل القطع أو الاحتمال وتخييلية كذلك وانما لم يقل قسمها اليها مع أنه قال والمصرح بها تنقسم الى تحقيقية وتخييلية تفننا وما قاله الشارح الحق انه لم يقل وقسمها اليهما لانه أراد بالتحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع كما يتبادر الى الفهم وهو لم يقسمها اليهما بل اليهما والمحتملة للتحقيق والتخييل كما مر فى بيت زهير ليس بشئ لان الظاهر من قوله وفسر التحقيقية بما مر أى ما يكون المشبه متحققا حسا أو عقلا التحقيقية السابقة والمفسر بما مر مطلق التحقيقية لا التحقيقية على القطع اه (قوله وعد التمثيل) أى الاستعارة التمثيلية وقد عرفت

وصف احدى صورتين منتزعتين من أمور لوصف صورة أخرى (ورد) ذلك (بأنه) أى التمثيل (مستلزم للتركيب المنافى للافراد) فلا يصح عده من الاستعارة التى هى من أقسام المجاز المفرد لان تنافى اللوازم يدل على تنافى الملزومات والا لزم اجتماع المتنافيين ضرورة وجود اللازم عند وجود الملزوم والجواب أنه عد التمثيل قسما من مطلق الاستعارة التصريحية التحقيقية لا من الاستعارة التى هى مجاز مفرد وقسمة المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها لا توجب كون كل استعارة مجازا مفردا كقولنا الابيض اما حيوان أو غيره والحيوان قد يكون أبيض وقد لا يكون على أن لفظ المفتاح صريح فى أن المجاز الذى جعله منقسما الى أقسام ليس هو المجاز فى المفرد المفسر بالكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له لانه قد قال بعد تعريف المجاز ان المجاز عند السلف قسمان لغوى وعقلى واللغوى قسمان راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكم الكلمة والراجع الى المعنى قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان استعارة وغير استعارة

أنها قد تسمى التمثيل مطلقا كما تسمى التمثيل على سبيل الاستعارة فلا وجه لتقدير على سبيل الاستعارة كما يوهمه تقرير الشارح اه أطول وقد يقال قصد الشارح بزيادة على سبيل الاستعارة الايضاح بذكر الاسم الاعرف (قوله وصف احدى صورتين) أراد بالوصف الاول اللفظ الدال على الصورة المشبه بها وانما عبر عنها به لان اللفظ كوصف بالنسبة الى المعنى وبالوصف الثانى معنى البيان فكأنه قال استعارة لفظ الصورة الاولى لبيان الصورة الاخرى اه حفيد (قوله ورد ذلك) أى العد (قوله فلا يصح عده من الاستعارة الخ) والا لزم كون مباين الشئ مندرجا تحته اه أطول (قوله اللوازم) كالافراد والتركيب (قوله الملزومات) كالاستعارة والتمثيل هنا (قوله المتنافيين) الافراد والتركيب (قوله كقولنا الابيض اما حيوان أو غيره الخ) لا يقال هذا يدل على أن محصل الجواب أن قسم الشئ قد يكون أعم منه من وجه كما فى هذا المثال فيكون الجواب ظاهريا لا تحقيقيا لان التحقيق أن قسم الشئ لا يكون أعم منه بل يجب أن يكون أخص منه مطلقا والحيوان المنقسم الى الابيض وغيره ليس قسم الابيض فى المثال بل مطلق الحيوان ضرورة أنه يجب اعتبار المقسم فى كل قسم لانا نقول ليس غرضه الاستدلال بأن قسم الشئ قد يكون أعم ولا فى كلامه ما يقتضى ذلك بل غرضه أن تقسيم المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها لا يقتضى حصر الاستعارة فى المجاز المفرد كما أن تقسيم الابيض الى الحيوان وغيره لا يقتضى انحصار الحيوان فى الابيض فلا يقال ان هذا الجواب ظاهرى لا تحقيقى اه ملخصا من سم والفنرى (قوله على أن لفظ المفتاح الخ) حاصل هذا الجواب أن المجاز الذى قسمه السكاكى غير ما عرفه وان وقع التقسيم عقب التعريف بل هو المجاز بالمعنى الاعم منه بقرينة أنه جعل من أقسامه المجاز العقلى والمجاز الراجع الى حكم الكلمة وهما لا يدخلان فى المجاز المعرف بالكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له وفيه أنه قال المجاز عند السلف قسمان لغوى وهو ما تقدم ويسمى مجازا فى المفرد وعقلى ويسمى مجازا فى الجملة وينقسم اللغوى قسمين راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكم لها فى الكلام والراجع الى معنى الكلمة قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان خال عن المبالغة فى التشبيه ومتضمن لها وانه يسمى الاستعارة فالمجاز المقسم وان كان أعم بجعل المجاز العقلى قسما منه لكن المقسم الى الاستعارة وغيرها المجاز اللغوى بالمعنى المتقدم فلا ينفع فى منع كون الاستعارة عنده قسما من المجاز المفرد كون المقسم فى هذا التقسيم المجاز الاعم لا يقال لا بد من جعل المجاز اللغوى فى تقسيمه حيث قال واللغوى قسمان أعم من المجاز اللغوى الذى جعله قسيما للمجاز العقلى والا لم يصح جعل المجاز الراجع الى حكم الكلمة قسما منه فالمراد ما يطلق عليه المجاز لانا نقول هذا مع كونه تكلفا فى غاية السماجة يرده أن ما يطلق عليه المجاز لا ينحصر فى المجاز الراجع الى معنى الكلمة والراجع الى حكمها والا لم تكن الاستعارة أعم من المجاز المفرد فالوجه أن يقال المقسم هو المجاز اللغوى بمعنى تقدم وجعل الراجع الى حكم الكلمة قسما منه لكونه ملحقا به كما صرح به السكاكى نفسه بعد ذلك فى بحث المجاز الراجع الى حكم الكلمة اه أطول (قوله على أن لفظ المفتاح) جواب ثان ترقى اليه وكان الاولى تقديم هذا الجواب على الذى قبله كما هو قاعدة الجدليين فى تقديم جواب المنع على جواب التسليم (قوله راجع الى معنى الكلمة) بأن يقصد معنى غير المعنى الذى وضع له اللفظ اه سم (قوله وراجع الى حكم الكلمة) بأن يخالف الاعراب الاصلى للكلمة بسبب حذف أو زيادة (قوله خال عن الفائدة) كاستعمال اسم المقيد كالمشفر الموضوع لشفة البعير فى المطلق كمطلق الشفة فان العدول عن اسم المطلق الى اسم المقيد مع ارادة المطلق به مما لا فائدة فيه اه سم وفيه أن المجاز مطلقا كدعوى الشئ ببينة فكيف يكون بعض صوره خاليا عن الفائدة ويمكن أن يقال المراد فائدة يعتد بها فتأمل ثم رأيت فى يس عن ابن كمال باشا أن دعوى خلو المجاز عن الفائدة ممنوعة لان فى المجاز فائدة عامة تشمل جميع أفراده وربما اشتمل بعضها على فائدة أخرى فيزداد حسنه والفائدة العامة تقرير المعنى فى ذهن السامع لان المجاز يحتاج فى الوصول الى المعنى المراد منه الى ملاحظة المعنى الحقيقى والعلاقة بينه وبين المعنى المجازى

والاستعانة بالقرينة الحالية أو المقالية وكلما كانت الحاجة الى الوصول أكثر يكون التامل أوفر وتقرير المعنى فى الذهن أزيد قال والعجب أنهم يجعلون التصرف والافتنان فى وجوه الكلام فائدة عامة لانواع الالتفات وهذه الفائدة توجد فى المجاز فكيف لا يجعلونها من فوائده اه (قوله وظاهر أن المجاز العقلى والراجع الى حكم الكلمة خارجان عن المجاز بالمعنى المذكور) أى فيجب كون المقسم أعم من المجاز بالمعنى المذكور بأن يراد به أعم من الكلمة المخصوصة ليشمل الراجع الى حكم الكلمة ومن اللفظ ليشمل المجاز العقلى فانه ليس بلفظ وقوله فيجب أن يريد بالراجع الى معنى الكلمة أعم من المفرد والمركب ليصح الحصر فى القسمين تفريع على مالزم من قوله وظاهر الخ من وجوب كون المقسم أعم أى اذا وجب كون المراد بالمقسم أعم من الكلمة بأن يراد به مطلق المجاز أعم من أن يكون لفظا أو غيره كلمة أو غيرها كما ذكر وجب أن يراد بالراجع الى معنى الكلمة أعم من المفرد والمركب ليصح حصر المجاز بالمعنى الاعم فى القسمين العقلى واللغوى اذ لو أريد بالراجع الى معنى الكلمة المفرد فقط كان الحصر فى القسمين المذكورين باطلا لان اللغوى حينئذ لا يشمل الراجع الى معنى الكلمة اذا كان مركبا فيبقى قسم آخر خارج عن القسمين وهو اللغوى الراجع الى معنى الكلمة المركب فيكون الحصر باطلا ولقائل أن يقول الواجب لخروج المجاز العقلى والراجع الى حكم الكلمة عن المجاز بالمعنى المذكور تعميم المقسم بحيث يشملهما لا تعميم مطلق حتى يجب أن يراد بالراجع الى معنى الكلمة أعم من المفرد والمركب بل يجوز على هذا أن يراد بالراجع المذكور المفرد فقط غاية الامر أن يصير المراد حصر المجاز بمعنى يشمل هذين القسمين أعنى العقلى واللغوى والراجع الى حكم الكلمة والمفرد الراجع الى معناها فى العقلى واللغوى الشامل للراجع الى حكم الكلمة والمفرد الراجع الى معناها وهو صحيح ففى تفريع قوله فيجب أن يريد الخ على مالزم من قوله وظاهر الخ نظر واضح فليتأمل اه سم (قوله خارجان عن المجاز بالمعنى المذكور) وذلك لان العقلى هو الاسناد فهو ليس بلفظ فضلا عن كونه كلمة وأما الراجع الى حكم الكلمة فالاعراب ليس كلمة وهذا ظاهر على أنه معنوى وأما على أنه لفظى فهو وان صدق عليه أنه لفظ وضع لمعنى مفرد لكن المراد فى تعريف الكلمة باللفظ المستقل بخلاف ما لاتحقق له الا بلفظ آخر كهذا اه سم وعبارة الاطول وأما الثانى يعنى الراجع الى حكم الكلمة فلانه اما نفس الاعراب فهو ليس بكلمة واما الكلمة باعتبار الاعراب فهى غير مستعملة فى غير ما وضعت له اه (قوله بالمعنى المذكور) أى الكلمة المستعملة الخ (قوله ليصح الحصر) أى حصر المجاز عند السلف (قوله فى القسمين) أى العقلى واللغوى (قوله نحو كلمة الله) أى قول الله (قوله والثانى أنا لا نسلم الخ) فالصورة المنتزعة من متعدد لا تستدعى الا متعددا ينتزع منه ولا تقتضى للدلالة عليها لفظا مركبا فليعبر عن الصورة المنتزعة بمفرد مثل المثل والسيد أثبت استلزام التمثيل للتركيب أولا بالنقل عن المفتاح وثانيا بأن مبنى الاستعارة التمثيلية على التشبيه التمثيلى وهو لا يكون الا بين طرفين مركبين وأطال فى بيان ذلك وتكفل برد جميعه العصام فى أطوله ثم قال وقد فرع السيد التنافى بين الاستعارة التبعية والتمثيل على وجوب تركيب الطرف فى التمثيل ووجوب افراده فى التبعية لانها تعتبر فى المصادر ومتعلقات الحروف ابتداء وكلها مفردات وشنع على الشارح فى جعله كلمة على فى قوله تعالى أولئك على هدى من ربهم استعارة تبعية وتمثيلا ومتابعته ظاهر عبارة الكشاف وقد وقع بينهما مناظرة فيه وأطنب فى هذا المقام غاية الاطناب ولم يكن لنا غرض يتعلق بايراده فأعرضنا عنه وان كان لنا فيما ذكره مباحث لكن نقول لا التباس على ذوى الاحساس بعد قياس البناء على الاساس فتبصر اه (قوله أن التمثيل) أى الاستعارة التمثيلية (قوله وهو) أى التشبيه التمثيلى قد يكون طرفاه مفردين أى فكذا الاستعارة المبنية عليه لانه اذا اقتصر فى التشبيه التمثيلى على اسم المشبه به صار استعارة تمثيلية مفردة اه سم (قوله مثلهم) مفرد وقوله كمثل مفرد أيضا (قوله أن اضافة الكلمة) المراد الاضافة اللغوية (قوله واقترانها) تفسير (قوله هو التقديم المضاف الى الرجل) فيه اشارة الى أن المراد الاضافة اللغوية اه

وظاهر أن المجاز العقلى والراجع الى حكم الكلمة خارجان عن المجاز بالمعنى المذكور فيجب أن يريد بالراجع الى معنى الكلمة أعم من المفرد والمركب ليصح الحصر فى القسمين وأجيب بوجوه أخر الاول أن المراد بالكلمة اللفظ الشامل للمفرد والمركب نحو كلمة الله والثانى أنا لا نسلم أن التمثيل يستلزم التركيب بل هو استعارة مبنية على التشبيه التمثيلى وهو قد يكون طرفاه مفردين كما فى قوله تعالى مثلهم كمثل الذى استوقد نارا الآية الثالث أن إضافة الكلمة الى شئ أو تقييدها واقترانها بألف شئ لا يخرجها عن أن تكون كلمة فالاستعارة فى مثل أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى هو التقديم المضاف الى الرجل المقترن بتأخير أخرى والمستعار له هو التردد فهو كلمة مستعملة فى غير ما وضعت له

(قوله وفى الكل نظر أوردنا فى الشرح) مما أورده أما فى الاول فلان استعمال الكلمة فى اللفظ مجاز فى اصطلاح العربية فلا يصح فى التعريف من غير قرينة وأما فى الثانى فلانه لو ثبت أن مثل هذا المشبه به يقع استعارة تمثيلية فهذا انما يصلح لرد كلام المصنف حيث ادعى استلزامه التركيب ولا يصلح لتوجيه كلام السكاكى لانه قد عد من التحقيقية مثل قولنا أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى ولاشك أنه ليس مما عبر به عن المشبه به بمفرد ولا تجوز فى مفرد من مفرداته بل فى نفس الكلام حيث لم يستعمل فى معناه الاصلى وأما فى الثالث فللقطع بأن لفظ تقدم فى تقدم رجلا وتؤخر أخرى مستعمل فى معناه الاصلى والمجاز انما هو فى استعمال هذا الكلام فى غير معناه الاصلى أعنى صورة تردد من يقوم ليذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريده فيؤخر أخرى اهـ سم قال الفنرى قوله لانه لو ثبت أن مثل هذا المشبه به الخ يمكن أن يجاب عنه بأنه على تقدير ثبوت جريان التمثيل فى المفردات لا ريب فى صحة التقسيم المذكور اذ تمثيل التمثيل المركب لا يقتضى حصره فيه غاية ما فيه أنه لم يمثل التمثيل المراد فى التقسيم وهو التمثيل فى المفرد اعتمادا على الامثلة المذكورة فى فصل التشبيه فان جميعها من قبيل المفرد ولا يخفى أن ما يصح مثالا للتشبيه يصح مثالا للاستعارة بان يترك التشبيه الى الاستعارة ومثل التمثيل المركب دفعا لتوهم اختصاص التمثيل بالمفرد اهـ وقال فى الاطول لا يخفى أن هذا المنع أى المشار اليه بقوله لا نسلم أن التمثيل يستلزم التركيب لا يضر المصنف لانه يكفيه كون التمثيل مركبا ولا يتوقف رد عد التمثيل من الاستعارة التحقيقية على استلزامه التركيب لا تقول فليكن التمثيل معدودا منها لا بتمامه بل ببعض أقسامه أى المفرد لانا نقول عد السكاكى التمثيل منها مطلقا حيث مثل لتلك الاستعارة المعدودة بمثل أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى ثم قال فى الاطول وبهذا ظهر ضعف ما ذكره الشارح أى فى المطول حيث قال وفيه نظر لانه لو ثبت أن مثل هذا المشبه به الخ (قوله بما لا تحقق) أى استعارة لا تحقق الخ فلا يرد القول ونظائره فانه ليس معناه الا أمرا وهميا لانه لم يدخل تحت المراد بكلمة ما ولما كان ما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا شاملا لما لم يتعلق به توهم أيضا أضرب عنه بقوله بل هو الخ اهـ أطول (قوله صورة) أى ذو صورة فان الصورة جاءت بهذا المعنى أيضا اهـ أطول (قوله وهمية) أى اخترعتها المتخيلة باعمال الوهم اياها فان للانسان قوة لها تركيب المتفرقات وتفريق المركبات اذا استعملها العقل تسمى مفكرة واذا استعملها الوهم تسمى متخيلة ولما كان حصول هذا المعنى المستعار له باعمال الوهم اياها سميت استعارة تخييلية ومن لم يعرفه قال المناسب حينئذ أن تسمى وهمية وعد التسمية تخييلية من أمارات تعسف السكاكى فى تفسيره وانما وصف الوهمية بقوله محضة أى لا يشوبها شئ من التحقق العقلى والحسى للفرق بينه وبين اعتبار السلف فان أظفار المنية عندهم أمر محقق شابه توهم الثبوت للمنية فهنالك اختلاط توهم وتحقق بخلاف ما اعتبره فانه أمر وهمى محض لا تحقق له لا باعتبار ذاته ولا باعتبار ثبوته اهـ أطول (قوله لا يشوبها الخ) تفسير محضة (قوله فى قول الهذلى) أى المعهود السابق اهـ أطول (قوله فى الاغتيال) أى الاهلاك (قوله أخذ الوهم) باعمال المتخيلة اهـ أطول (قوله واختراع لوازمه) كالاظفار وكتب أيضا ما نصه أى مثل لوازمه بحسب الصورة لا بحسب الحقيقة فان الاظفار لا تلزم حقيقة السبع اهـ أطول (قوله وعلى الخصوص الخ) اشارة الى أن المراد ليس مطلق اللوازم بل اللوازم المخصوصة المتعلقة بوجه الشبه ثم يبقى النظر فى كيفية عطفه فيحتمل أن ما يكون عطف على لوازمه وعلى الخصوص حال منه أى مما يكون ثم رأيت بخط شيخنا الشهاب البرلسى ما نصه معطوف على مقدر تقديره الكلام لوازم السبع لها على العموم وعلى الخصوص الخ اهـ وفيه نظر اهـ سم (قوله قوام) أى حصول اهـ سم (قوله استعارة تصريحية) أى تصريحية تخييلية بدليل أن الكلام فى تفسير التخييلية اهـ سم (قوله والتخييلية عنده الخ) عبارة الاطول فتعريفه هذا صادق على لفظ مستعمل فى صورة وهمية محضة من غير أن تجعل قرينة الاستعارة بالكناية فلا تستلزم الاستعارة بالكناية بخلاف تفسير السلف فانها لا تنفك عندهم عن الاستعارة بالكناية وقد صرح به

وفى الكل نظر أوردناه فى الشرح (وفسر) السكاكى الاستعارة (التخييلية بما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا بل هو) أى معناه (صورة وهمية محضة) لا يشوبها شئ من التحقيق العقلى والحسى (كلفظ الاظفار فى قول الهذلى) * واذا المنية أنشبت أظفارها * (فانه لما شبه المنية بالسبع فى الاغتيال أخذ الوهم فى تصويرها) أى المنية (بصورته) أى السبع (واختراع لوازمه لها) أى لوازم السبع للمنية وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس به (فاخترع لها) أى للمنية صورة (مثل صورة الاظفار) المحققة (ثم أطلق عليه) أى على ذلك المثل أعنى الصورة التى هى مثل صورة الاظفار (لفظ الاظفار) فتكون استعارة تصريحية لانه قد أطلق اسم المشبه به وهو الاظفار المحققة على المشبه وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الاظفار المحققة والقرينة اضافتها الى المنية والتخييلية عنده قد تكون بدون الاستعارة بالكناية

ولهـذا مثـل لها بنحو أظفار المنية المشبهة بالسبع فصرح بالتشبيه لتكون الاستعارة فى الاظفار فقط من غير استعارة بالكناية فى المنية وقال المصنف انه بعيد جـدا لا يوجد له مثال فى الكلام (وفيه) أى فى تفسير التخييلية بما ذكر (تعسف) أى أخذ على غير طريق لما فيه من كثرة الاعتبارات التى لا يدل عليها دليـل ولا تمس اليها حاجـة وقد يقال ان التعـسف فيه هو أنه لو كان الامر كما زعـم لوجب أن تسمى هذه الاستعارة توهمية لا تخييلية وهذا فى غاية السقوط لانه يكفى فى التسمية أدنى مناسبة على أنهم يسمون حكم الوهم تخييلا ذكر فى الشفاء أن القوة المسماة بالوهم هى الرئيسة الحاكمة فى الحيوان حكما غير عقلى ولكن حكما تخييليا (ويخالف) تفسيره التخييلية بما ذكره (تفسـير غيره لها) أى غير السكاكى للتخييلية (بجعل الشئ للشئ) كجعل اليد للشمال وجعل الاظفار للمنية قال الشيخ عبد القاهر انه لا خلاف فى أن اليـد استعارة ثم انك لا تستطيع أن تزعم أن لفظ اليـد قد نقل عن شئ الى شئ اذ ليس المعنى على أنه شـبه شيأ باليـد بل المعنى على أنه أراد أن يثبت للشمال يدا ولبعضهم فى هـذا المقام كلمات واهيـة بينا فسادها فى الشرح نعم يتجه أن يقال ان صاحب المفتاح فى هذا الفن خصوصا فى مثل هذه الاعتبارات ليس بصـدد التقليد لغيره حتى يعترض عليـه بأن ما ذكره هو مخالف لما ذكره غـيره (ويقتضى) ما ذكـره السكاكى فى التخييلية (أن يكون الترشيح) استـعارة (تخييلية للزوم مثل ما ذكره) السكاكى فى التخييلية من اثبات صورة وهمـية (فيه) أى فى الترشيح لان فى كل من التخييلية والترشيح اثبات بعض ما يخص المشبه به للمشبه فكما أثبت للمنية التى هى المشبه ما يخص السبع الذى هو المشبه به من الاظفار كذلك أثبت لاختيار الضلالة على الهدى الذى هو المشبه ما يخص المشـبه به الذى هو الاشتراء الحقيقى من الربح والتجارة فكما اعتبر هنالك صورة وهمية شبيهة بالاظفار فليعتـبر ههنا أيضا معنى وهمى شبيه بالتجارة وآخر شبيه بالربح حـتى يكون الربح والتجارة بالنسـبة اليهـما استعارتين تخييليتين اذ لا فرق بينهما الا بان التعبير عن المشبه الذى أثبت له ما يخص المشـبه به كالمنية مثلا فى التخييلية بلفظه الموضوع له كلفظ المنية وفى الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشتراء المعبر به عن الاختيار والاستبدال الذى هو المشبه مع أن لفظ الاشتراء ليس بموضوع له وهذا الفرق لا يوجب اعتبار المعنى المتوهم فى التخييلية وعدم اعتباره فى الترشيح (قوله

حيث مثل للتخييلية باظفار المنية الشبيهة بالسبع والسلف اما أن ينكروا المثال ويجعلوه ممنوعا أو يجعلوا الاظفار ترشيحا للتشبيه لا استعارة تخييلية اهـ (قوله ولهذا مثل لها) أى للتخييلية المنفكة عن المكنى عنها (قوله فصرح بالتشبيه) والتصريح بالتشبيه يدل على كونه غير استعارة فضلا عن أن يكون استعارة بالكناية اهـ سم (قوله فى الكلام) أى كلام البلغاء (قوله من كثرة الاعتبارات) الظاهر أن ذلك باعتبار المراد اهـ حفيد وقال الفنرى أى الامر المتخيل ثم تشبيهه باللازم ثم استعارة لفظ اللازم اهـ وفى سم قوله الاعتبارات هى أخذ الوهـم فى تصوير المنية بصورة السبع الخ (قوله وقد يقال) أى فى وجه التعسـف (قوله أدنى مناسبة) وهى أن كلا من الخيال والوهم قوة باطنة متعلقة بما لا يتحقق حسا وعقلا اهـ حفيد قال سم وكان حاصل هذا التوجيه أنها سميت تخييلية لان المتعلق بها وهو الوهم مناسب للخيال فسميت باسم يناسب المتعلق بها تأمل اهـ سم (قوله ذكر) أى ابن سينا (قوله ذكر فى الشفاء) الاولى التمسك بما فى كتب العربيـة حيث قال صاحب الصحاح يقال خيـل اليه أنه كذا على ما لم يسم فاعله من التخيل والوهم وصاحب الاساس افعل كذا على ما خيلت على ما أرتك نفسك وشبهت واهمتك اهـ حفيد (قوله ويخالف تفسير غيره لها) عطف على فيه تعسف عطف فعلية على اسمية ولو قال ومخالفة لتفسير غيره على أنه عطف مفرد على مفرد لكان أحسن قال جـلال الدين الشاشى فى شرح الايضاح يشكل على قول السكاكى ما اذا جمع بين المشبه والمشبه به فى الاستعارة بالكناية كما تقول أظفار المنية والسبع نشبت بفلان فان أظفار المنية مجاز عنده وأظفار السبع حقيقة فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وأما على قول المصنف وغيره فلا يلزم هذا المحذور لان الاظفار حقيقة وانما التجوز فى اثباتها للمنية واضافتها اليها اهـ كلامه والجواب أن السكاكى يقدر فى مثله أظفارا أخرى بأن يقول التقدير أظفار المنية وكذا أظفار السبع كما تقرر فى نظائره اهـ فنرى (قوله بجعل الشئ للشئ) يصدق على كل مجاز عقـلى ودفعه بجعل أل للعهد أى جعل الشئ الذى هو لازم المشبه به للشئ الذى هو المشبه كذا فى الاطول (قوله كجعل اليد للشمـال) أى فى قول الشاعر

وغداة ريح قد كشفت وقرة * اذ أصبحت بيد الشمـال زمامها

أى ورب غـداة ريح أزلت برودته عن الناس بالاطعام والكسوة وايقاد النيران والقـرة بالكسر البرد معطوف على غـداة أو ريح واذ ظرف لكشفت اهـ من الفنرى والشمـال بالفتح ريح مشهورة (قوله قال الشيخ عبد القاهر الخ) استدلال على المخالفة (قوله فى أن اليـد) أى اثبات اليد ليوافق التفسير بالجعل وقوله الآتى اذ ليس الخ (قوله عن شئ) كالجارحة الى شئ كالصورة الوهمية الشبيهة باليـد (قوله نعم يتجه أن يقال الخ) فيـه أن تغيير تفسـير الغير وتبديل الاصطلاح الثابت من غير حاجة وبدون فائدة يعتد بها مما لا يعتـد به اهـ فنرى (قوله الذى هو المشـبه) صفة اختيار (قوله الذى هو) صفة المشبه به (قوله وفى الترشيح بغـير لفظه) الكلام فى ترشيح الاستعارة فلا يرد أن الترشيح قد يقرن بلفظ المشبه كما فى قولك مخالب المنية الشبيهـة بالسبع فان المخالب ترشيح للتشبيه لا الاسـتعارة كما مر لكن يرد عليـه ترشيح الاستعارة بالكناية كما سـنذكره الآن اهـ فنرى (قوله الذى هو المشبه) صـفة الاختيار والاستبدال اهـ سم

فاعتباره فى أحدهما دون الآخر تحكم والجواب أن الامر الذى هو من خواص المشبه به (٢٠٥) لما قرن فى التخييلية بالمشبه كالنسبة

(قوله فاعتباره فى أحدهما) أى التخييلية دون الآخر أى الترشيح وكتب أيضا قوله فاعتباره فى أحدهما الخ وان اعتبره فيهما لزمه مزيد تعسف ومخالفة للغير اه أطول (قوله والجواب أن الامر الخ) كالاظفار فى صورة التخييلية والربح والتجارة فى صورة الترشيح وكتب أيضا قوله والجواب أن الامر الذى هو من خواص المشبه به الخ فيه بحث وهو أن هذا الكلام مبنى على أن لا ترشيح فى الاستعارة بالكناية وبعد تجويزه فيها كما هو الحق فالامر مشكل لان الترشيح فيها يقترن بلفظ المشبه نحو مخالب المنية نشبت بفلان فافترسته اللهم الا أن يقال التخييلية تكسر سورة الاستبعاد فلا يحتاج الى اختراع صورة وهمية أخرى فتأمل هذا وقد يرد الجواب المذكور بأن خاصية المشبه به فى التخييلية وان قرنت بالمشبه لكن المراد بالمشبه هو المشبه به عند السكاكى فلا يثبت الاحتياج الى التوهم وفيه نظر لان المراد بالمشبه وان كان المشبه به لكن ادعاء لا حقيقة والخاصة خاصة السبع الحقيقى فثبت الاحتياج اليه على أن مجرد اقتران اللازم فى التخييلية بلفظ لا يلائم بحسب الظاهر والترشيح بلفظ يلائم بحسبه كاف له فيما ذهب اليه اه فنرى (قوله بلفظ المشبه به) كالاشتراء (قوله كأنه هو هذا المعنى) أى الذى هو الاشتراء (قوله حتى ان المشبه به الخ) فان قيل فعلى هذا لا يكون الترشيح خارجا عن الاستعارة زائدا عليها قلنا فرق بين المقيد والمجموع فالمشبه به هو الموصوف المقيد بالصفة والصفة خارجة عنه لا المجموع المركب منهما وأيضا معنى زيادته أن الاستعارة تامة بدونه اه مطول وكتب أيضا قوله حتى ان المشبه به فى قولنا الخ فيه بحث وهو أن هذا التوجيه وان صح فى المثال الذى أورده أعنى رأيت أسدا يفترس أقرانه لكن لا مساغ له فى قوله تعالى اعتصموا بحبل الله للقطع بأن اعتصموا طلب شئ يتعلق بالعهد لا طلب الاعتصام الحقيقى المتعلق بالحبل الحقيقى حتى يستعار هذا المقيد للعهد كما يشهد به الذوق السليم وعلى هذا القياس نظائره فتأمل اه فنرى قال سم وحاصله أن الترشيح هنا أريد به معنى مجازى لا المعنى الحقيقى اه ومثله فى الاطول ثم قال الفنرى هذا وقد رد الفاضل المحشى الجواب المذكور بأنه حينئذ يكون ذلك الوصف من تتمة التشبيه فلا يكون ذكره تقوية للمبالغة المستفادة من التشبيه ولا مبنيا على تناسيه كما هو شأن الترشيح ويمكن أن يقال مراده أن المشبه به هو الاسد الموصوف فى نفس الامر بالصفة المذكورة لا أنه الموصوف من حيث انه موصوف ولو سلم فالظاهر أن خروج الوصف عن مدلول المستعار منه كاف فى كون ذكره تقوية للمبالغة الحاصلة فى التشبيه ومبنيا على تناسيه ولا يضر توقف تمام التشبيه على ملاحظته فان تعلق الرؤية مثلا بذات البحر ليس كتعلقها بالبحر المقيد بتلاطم الامواج فى المبالغة المطلوبة اه (قوله المذكور) أى المذكور اسمه (قوله ويراد المشبه به) ذكره تمييزا للاستعارة المكنى عنها عند السكاكى عنها عند المصنف لكن لا حاجة اليه لان قوله على أن المراد بالمنية الخ يفيد أن المشبه المذكور يجب أن يراد به المشبه به كذا فى الاطول (قوله على أن الخ) هذا هو محل الخلاف بين المصنف والسكاكى فان المصنف يقول المراد بالمنية الموت الحقيقى (قوله بمعنى أنه) أى الحال والشأن (قوله لان فى اضافة خواص المشبه به) أى الاظفار مثلا (قوله من تفسير الاستعارة المكنى عنها) عبارة الاطول ورد أى ما ذكره السكاكى من تفسير الاستعارة بالكناية وجعلها قسما من الاستعارة التى هى قسم من المجاز وجعل اضافة الاظفار قرينة الاستعارة بأن لفظ المشبه فيها أى فى الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا مستعمل فيما وضع له تحقيقا فلا يصح تفسير الاستعارة بالكناية بأن يكون الطرف المذكور هو المشبه ويراد به المشبه به والاستعارة ليست كذلك فلا يصح جعلها قسما منها واضافة نحو الاظفار قرينة التشبيه ولا يدل على أكثر من التشبيه فلا يصح ما ذكره أنه قرينة الاستعارة وليس ضمير رد الى مجرد تفسير الاستعارة بالكناية كما ظنه الشارح المحقق فانه حينئذ يلغو قوله والاستعارة ليست كذلك وقوله واضافة نحو الاظفار قرينة التشبيه ويحتاج فى دفع الاخير الى ما ذكره بقوله وهذا كأنه جواب سؤال مقدر وهو أنه لو أريد بالمنية معناها الحقيقى فما معنى اضافة الاظفار اليها اه (قوله بأن لفظ المشبه فيها) لفظ المشبه على مذهب السكاكى نفس الاستعارة بالكناية فلا يصح أن تجعل

جعلناه مجازا عن أمر متوهم يمكن اثباته للمشبه وفى الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم يحتج الى ذلك لان المشبه به جعل كأنه هو هذا المعنى مقارنا للوازمه وخواصه حتى ان المشبه به فى قولنا رأيت أسدا يفترس أقرانه هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقى من غير احتياج الى توهم صورة واعتبار مجاز فى الافتراس بخلاف ما اذا قلنا رأيت شجاعا يفترس أقرانه فانا نحتاج الى ذلك ليصح اثباته للشجاع فليتأمل ففى الكلام دقة ما (وعنى بالمكنى عنها) أى أراد السكاكى بالاستعارة المكنى عنها (أن يكون) الطرف (المذكور) من طرفى التشبيه (هو المشبه) ويراد المشبه به (على أن المراد بالمنية) فى مثل أنشبت المنية أظفارها هو (السبع بادعاء السبعية لها) وانكار أن يكون شيأ غير السبع (بقرينة اضافة الاظفار) التى هى من خواص السبع (اليها) أى الى المنية فقد ذكر المشبه وهو المنية وأراد المشبه به وهو السبع فالاستعارة بالكناية لا تنفك عن التخييلية بمعنى أنه لا يوجد استعارة بالكناية بدون الاستعارة التخييلية لان فى اضافة خواص المشبه به الى المشبه استعارة تخييلية (ورد) ما ذكره من تفسير الاستعارة المكنى عنها (بأن لفظ المشبه فيها) أى فى الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا (مستعمل فيما وضع له تحقيقا) للقطع بأن المراد بالمنية هو الموت لا غير

(والاستعارة ليست كذلك) لانه قد فسرها بان تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر * ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو أنه لو أريد بالمنية معناها الحقيقي فما معنى اضافة الاظفار اليها أشار الى جوابه بقوله (واضافة نحو الاظفار قرينة التشبيه) المضمر في النفس يعني تشبيه المنية بالسبع وكان هذا الاعتراض من أقوى اعتراضات المصنف على السكاكي وقد يجاب عنه بأنه وان صرح بلفظ المنية الا أن المراد به السبع ادعاء كما أشار اليه في المفتاح من أنا نجعل ههنا اسم المنية اسما للسبع مرادفا له بأن ندخل المنية في جنس السبع للمبالغة في التشبيه بجعل أفراد السبع قسمين متعارفا وغير متعارف ثم نخيل أن الواضع كيف يصح منه أن يضع اسمين كلفظي المنية والسبع لحقيقة واحدة ولا يكونان مترادفين فيتأتى لنا بهذا الطريق دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ المنية وفيه نظر لان ما ذكر لا يقتضي كون المراد بالمنية غير ما وضعت له بالتحقيق حتى تدخل في تعريف الاستعارة للقطع بأن المراد بها الموت وهذا اللفظ موضوع بالتحقيق وجعله مرادفا للفظ السبع بالتأويل المذكور لا يقتضي أن يكون استعماله في الموت استعارة ويمكن الجواب بانه قد سبق أن قيد الحيثية مراد في تعريف الحقيقة أي الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له بالتحقيق من حيث انها موضوعة له بالتحقيق ولا نسلم أن استعمال لفظ المنية في الموت في مثل أظفار المنية استعمال فيما وضع له بالتحقيق من اذ حيث انه موضوع له بالتحقيق مثله في قولنا دنت منية فلان بل من حيث ان الموت جعل من أفراد السبع الذي لفظ المنية موضوع له بالتأويل وهذا الجواب وان كان مخرجا له عن كونه حقيقة الا أن تحقيق كونه مجازا ومرادا به الطرف الآخر غير ظاهر بعد

الاستعارة طرفاله فلو قال بأن لفظ المشبه الذي ادعى أنها استعارة لكان أحسن كذا كتب عن شيخنا ناصر الدين وفيه نظر يؤخذ مما قدمناه قبيل قوله وقسمها الى المصرح بها الخ اه سم وحاصل النظر الذي يؤخذ مما قدمه أن كون لفظ المشبه نفس المكنية عند السكاكي وجه من وجوه ثلاثة دل على كل منها كلام السكاكي (قوله والاستعارة ليست كذلك) أي عنده (قوله ولما كان ههنا الخ) قال الحفيد الاظهر أن يجعل كلام المصنف منعا لكون تلك الاضافة دليلا على استعمال لفظ المشبه في المشبه به حقيقة اه وقوله لكون تلك الاضافة الخ أي الذي ادعاه السكاكي في قوله السابق على أن المراد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها بقرينة اضافة الاظفار اليها اه سم (قوله المضمر في النفس) أي على مذهب المصنف (قوله وكان) يحتمل أنه حرف أو فعل كما في سم (قوله وقد يجاب عنه بأنه) أي الحال والشان (قوله الا أن المراد به السبع ادعاء) أي فليس مستعملا فيما وضع له تحقيقا فينافي كونه استعارة (قوله من أنا الخ) بيان لما في كما اه سم (قوله مرادفا له) أي لاسمه وكتب أيضا قوله مرادفا له فيه بحث لان المنية اسم للفرد الغير المتعارف ولذلك صح معنى الادخال والسبع اسم للماهية المطلقة فهما كرومي وانسان فكيف يجتمع اذا الترادف مع ارتكاب ذلك التأويل اللهم الا أن يراد بالترادف التصادق اه فنري ومراده التصادق في الجملة والا ورد أن المتصادقين هما الامران المختلفان مفهوما المتساويان ماصدقا أي في سائر الماصدقات وهنا ليس كذلك وأجاب في الاطول عن البحث بما نصه قلت ليس الدعوى أن جنس المنية من أفراد السبع بل ان المنية المخصوصة التي يخبر عنها تحت السبع وحينئذ لا يبعد دعوى الترادف نعم لا يتعين لكنه أبلغ فيما هو المقصود من الادعاء اه (قوله بأن ندخل المنية الخ) ومن لازم هذا الادخال كون لفظ المنية صار اسما للسبع فلذا ذكر أنه وضع للسبع في قوله الآتي كلفظ المنية والسبع اه سم (قوله ثم نخيل) أي نوقع في الخيال وكتب أيضا قوله ثم نخيل الخ لا حاجة اليه في اثبات ما أجاب به وانما ذكره لانه كلام واحد أورده صاحب المفتاح جوابا عن سؤال آخر أورده كما يعلم من المطول على أن فيه تأكيدا للجواب لان تخييل المرادفة مما يوضح صحة كون اللفظ ليس مستعملا فيما وضع له تحقيقا حتى ينافي الاستعارة اه سم (قوله كيف يصح) انكاري اه سم (قوله وفيه نظر) أي في هذا الجواب (قوله للقطع بأن المراد بها الموت) وهذا اللفظ موضوع له بالتحقيق قال في المطول وبهذا يندفع ما قيل ان لفظ المنية بعد ما جعل مرادفا للسبع فاستعماله في الموت استعمال فيما وضع له ادعاء لا حقيقة فلا يكون حقيقة بل مجازا وكذا ما قيل ان المراد به المشبه به أي السبع وهذا مما لا يمكن انكاره وذلك لانا نقول المشبه به هو السبع الحقيقي المتعارف لا الادعائي الغير المتعارف لان الادعائي انما هو عين المشبه الذي هو المنية وهو ظاهر اه (قوله لا يقتضي الخ) أي لتصريح السكاكي بان ثبوت الشئ ادعاء لا ينافي نفيه حقيقة ولهذا لم يتناقض نصب القرينة على أن المراد غير الموضوع له مع دعوى أن المراد داخل تحت الموضوع له كذا في الاطول (قوله ويمكن الجواب الخ) نقل في الاطول عن الشارح أنه زيف هذا الجواب بأن اللفظ لا يستعمل في المعنى الا لكونه موضوعا له أو لكونه لازما للموضوع له فاستعمالها في الموت لكونها موضوعة له اه ثم أجاب صاحب الاطول عن أصل الاعتراض على السكاكي ان المنقسم الى الاستعارة بالكناية والاستعارة المصرحة ليست استعارة هي قسم المجاز بل ما يطلق عليها الاستعارة فلتكن الاستعارة بالكناية حقيقة وهذا التقسيم منه كتقسيمه المجاز الى المجاز العقلي والمجاز اللغوي بعد تعريفه المجاز بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب ولا شبهة أن المنقسم ما يطلق عليه المجاز لا المجاز بالمعنى المذكور اه (قوله مثله) أي مثل استعمال لفظ المنية (قوله ومرادا به الطرف الآخر) عطف لازم (قوله غير ظاهر بعد)

اذلم يستعمل فى غير ماوضع له وهو المعتبر فى المجاز عندهم وبهذا تبين بطلان الاعتراض بأن اللفظ المستعمل اذا لم يكن حقيقة أوكناية يجب أن يكون مجازا وذلك لان مراد الشارح أن تعريف المجاز الذى ذكره لايصدق عليه وهذا كلام حق لامرية فيه نعم لوعرف المجاز بما لايكون مستعملا فى الموضوع له من حيث انه موضوع له لدخل فى تعريفه لكن لم يعرفه بذلك اه فنرى (قوله واختار السكاكى الخ) فان قيل يجوز العكس أيضا وفى كل منهما تقليل الاقسام فلا يرجح أحدهما على الآخر قلنا لايجوز اعتبار التبعية فى مثل أعجبنى لسان الحال اه حفيد (قوله بجعل قرينتها مكنيا عنها) فيه بحث لان هذا لايتأتى فى مثل قوله تعالى لعلكم تتقون لان القرينة ههنا استحالة الترجى عليه تعالى وكذلك فى قوله تعالى ربما يود لان القرينة ههنا مناسبة حالهم لكثرة الودادة قال الفاضل المحشى فى شرح المفتاح توجيها الارجاع الاستعارة التبعية الى الاستعارة بالكناية فى الآيتين المذكورتين بجعل الاتقاء استعارة بالكناية عن المرجو ويجعل ذكر لعل قرينة لها وتجعل الودادة الكثيرة استعارة بالكناية عن القليلة تهكما بالكفار ويجعل ذكر ربما قرينة لها وفيه أيضا بحث لان مدلول تتقون الاتقاء الخاص أعنى المأخوذ من حيث النسبة على ماحققه فى بحث الاستعارة التبعية وقد استعمل على توجيه السكاكى فى المرجو فهذه الاستعارة بالكناية لابد أن تكون تبعية كما لايخفى فلا يفيد السكاكى فى رفع التبعية من البين وكذا الكلام فى ربما يود الآية والاوجه أن يقال طريقة الرد ههنا أن يقال المخاطبون استعارة بالكناية عمن يرجى منهم الاتقاء والقرينة نسبة الاتقاء المرجو اليهم بذكر لعل وتتقون وهكذا الحال فى ربما يود فتأمل اه فنرى وعبارة الشارح فى شرح المفتاح ليت شعرى ماذا يفعل المصنف فى كل استعارة تبعية تكون قرينتها عقلية وكيف يجعلها قرينة على استعارة مكنية اه قال فى الاطول ويمكن أن يقال لما كان مدار قرينة التبعية على الفاعل والمفعول والمجرور على ماصرح به السكاكى بين الرد بجعل قرينة التبعية مكنية وأما فى نحو قتلت زيدا اذا ضربته ضربا شديدا فيجعل زيد مكنيا عنها باستعماله فى المقتول ادعاء واثبات القتل تخييلية ولا تجعل القرينة مكنية نعم يتم الرد على السكاكى لو وجد مثال التبعية قرينتها حالية ولم يكن هنالك ما يجعل مكنية والتبعية قرينتها اه والحاصل أن رد التبعية الى المكنية تارة يكون بجعل قرينة التبعية مكنيا عنها والتبعية قرينة تلك المكنية وعلى هذا اقتصر السكاكى فى بيان الرد فاعترض عليه بعدم اطراده فيما اذا كانت قرينة التبعية حالية وغاية مايمكن فى الاعتذار عنه مامر عن الاطول وتارة يكون بجعل جزء من الكلام غير قرينة التبعية مكنية وجعل التبعية قرينتها وهذا اذا كانت قرينة التبعية حالية (قوله وردما اختاره السكاكى الخ) دفعه العصام بوجهين أحدهما أنه يعترض على القوم بأنهم لو قلبوا الاعتبار فى التبعية لصارت استعارة بالكناية واستغنوا عن اعتبارها الا أنهم يجعلون الاستعارة التخييلية اثبات لازم المشبه به للمشبه مع استعماله فى حقيقته ولا يشعر كلامه بأنه ردها الى الاستعارة بالكناية والتخييلية على مذهبه بل من ينظر فى كلامه يعرف أنه كلام مع القوم وثانيهما أنه جعل الاستعارة التخييلية للصورة الوهمية لتكون حقيقة باسم الاستعارة فى الغاية قبل رد التبعية فله أن يعدل عن القول به لمصلحة الرد المذكور لان النفع فيه أكثر من رعاية شدة المناسبة فى اطلاق الاستعارة اه وقال فى الاطول بعد قول المصنف واختار رد التبعية الخ مانصه فى كون ذلك مختار السكاكى نظر لانه قال فى آخر بحث الاستعارة التبعية هذا ما أمكن من تلخيص كلام الاصحاب فى هذا الفصل ولو أنهم جعلوا قسم الاستعارة التبعية من قسم الاستعارة بالكناية بأن قلبوا فجعلوا فى قولهم نطقت الحال بكذا الحال التى ذكرها عندهم قرينة الاستعارة بالتصريح استعارة بالكناية عن المتكلم بواسطة المبالغة فى التشبيه وجعلوا نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة كما فعلوا فى أظفار المنية لكان أقرب الى الضبط اه وكلامه هذا صريح فى أنه رد الاستعارة التبعية الى المكنية على قاعدة القوم فحينئذ لاحاجة له الى استعارة قرينة المكنية لشئ حتى تبقى التبعية مع ذلك بحالها

(واختار) السكاكى (رد) الاستعارة (التبعية) وهى ماتكون فى الافعال والحروف وما يشتق منها (الى) الاستعارة (المكنى عنها بجعل قرينتها) أى قرينة التبعية استعارة (مكنيا عنها و) جعل الاستعارة (التبعية قرينتها) أى قرينة الاستعارة المكنى عنها (على نحو قوله) أى السكاكى (فى المنية وأظفارها) حيث جعل المنية استعارة بالكناية واضافة الاظفار اليها قرينتها ففى قولنا نطقت الحال بكذا جعل القوم نطقت استعارة عن دلت بقرينة الحال والحال حقيقة وهو يجعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم ونسبة النطق اليها قرينة الاستعارة وهكذا فى قولهم نقريهم لهذميات يجعل اللهذميات استعارة بالكناية عن المطعومات الشهية على سبيل التهكم ونسبة القرى اليها قرينة وعلى هذا القياس وانما اختار ذلك ايثارا للضبط وتقليل الاقسام (ورد) ما اختاره السكاكى

(بأنه ان قدر التبعية) كنطقت فى نطقت الحال بكذا (حقيقة) بأن يراد بها معناها الحقيقى (لم تكن) التبعية استعارة (تخييلية لانها) أى التخييلية (مجاز عنده) أى عند السكاكى لانه جعلها من أقسام الاستعارة المصرح بها المفسرة بذكر المشبه به وارادة المشبه الا أن المشبه فيها يجب أن يكون مما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا بل وهما فتكون مستعملة فى غير ما وضعت له بالتحقيق فتكون مجازا واذا لم تكن التبعية تخييلية (فلم تكن) الاستعارة (المكنى عنها مستلزمة للتخييلية) بمعنى أنها لا توجد بدون التخييلية وذلك لان المكنى عنها قد وجدت بدون التخييلية فى مثل نطقت الحال بكذا على هذا التقدير (وذلك) أى عدم استلزام المكنى عنها التخييلية (باطل بالاتفاق) وانما الخلاف فى أن التخييلية هل تستلزم المكنى عنها فعند السكاكى لا تستلزم كما فى قولنا أظفار المنية الشبيهة بالسبع وبهذا ظهر فساد ما قيل ان مراد السكاكى بقوله لا تنفك المكنى عنها عن التخييلية ان التخييلية مستلزمة للمكنى عنها لا على العكس كما فهمه المصنف نعم يمكن أن ينازع فى الاتفاق على استلزام المكنى عنها للتخييلية لان كلام الكشاف مشعر بخلاف ذلك وقد صرح فى المفتاح أيضا فى بحث المجاز العقلى بأن قرينة المكنى عنها قد تكون أمرا وهميا كأظفار المنية وقد تكون أمرا محققا كالانبات فى أنبت الربيع البقل والهزم فى هزم الامير الجند الا أن هذا لا يدفع الاعتراض عن السكاكى لانه قد صرح فى المجاز العقلى بأن نطقت فى نطقت الحال بكذا أمر وهمى جعل قرينة للمكنى عنها وأيضا فلما جوز وجود المكنى عنها بدون التخييلية كما فى أنبت الربيع البقل ووجود التخييلية بدونها كما فى أظفار المنية الشبيهة بالسبع فلا جهة لقوله ان المكنى عنها لا تنفك عن التخييلية (والا) أى وان لم يقدر التبعية التى جعلها السكاكى قرينة المكنى عنها حقيقة بل قدرها مجازا (فتكون) التبعية كنطقت مثلا (استعارة) ضرورة أنه مجاز علاقته المشابهة والاستعارة فى الفعل لا تكون الا تبعية (فلم يكن ما ذهب اليه) السكاكى من رد التبعية الى المكنى عنها (مغنيا عما ذكره غيره) من تقسيم الاستعارة الى التبعية وغيرها لانه اضطر آخر الامر الى القول بالاستعارة التبعية وقد يجاب بأن كل مجاز

ولا تتقلل الاقسام بهذا فلا يتم ما ردبه المصنف رده اه ببعض تلخيص (قوله بأنه) أى السكاكى ان قدر هو فقدر بالبناء للفاعل أو بأنه أى الشأن فقدر بالبناء للمفعول ولا يخفى أن هذا الترديد قبيح لانه لما قال وجعل التبعية قرينتها على نحو قوله فى المنية وأظفارها لم يبق احتمال تقديرها حقيقة والا لم يكن على نحو قوله فى المنية وأظفارها فكان عليه أن يقول على نحو المنية وأظفارها ليحسن هذا الترديد وأيضا ينبغى أن يقول ان قدر التبعية غير استعارة لم تكن تخييلية لانها استعارة عنده لئلا يتجه المنع على قوله والا أى وان لم يقدر التبعية حقيقة فتكون استعارة لجواز أن تكون مجازا مرسلا وان لا يضره هذا المنع لان الكون مجازا مرسلا أيضا يشارك الكون حقيقة فى الفساد وأما اثبات الملازمة بأن العلاقة بين المعنيين هى المشابهة كما تصدى له الشارح المحقق فدونه خرط القتاد اه أطول ملخصا (قوله لم تكن تخييلية) أى على مذهب السكاكى (قوله مجاز عنده) لا عند المصنف والسلف (قوله الا أن المشبه فيها) أى فى التخييلية (قوله بمعنى الخ) أشار به الى أنه ليس المراد الاستلزام فى التعقل بل فى الوجود ولا بمعنى أن كلا منهما لا يوجد بدون الآخر لما تقدم من أن التخييلية عند السكاكى قد تكون بدون المكنية (قوله على هذا التقدير) أى تقدير أن التبعية حقيقة اه سم (قوله وبهذا ظهر الخ) أى باعتبار السكاكى التخييلية بدون المكنية فى قولنا أظفار المنية الشبيهة بالسبع (قوله لا على العكس) عطف على مستلزمة للمكنية أى لا كائنة على العكس أى أنها تستلزمها المكنى عنها وفى بعض النسخ اسقاط على وهو ظاهر (قوله كما فهمه المصنف) أى فى الايضاح (قوله لان كلام الكشاف) سيذكره بعد (قوله عن السكاكى) أى فى عدم قوله بالاستعارة التبعية وان دفع الاعتراض عليه بأن عدم الاستلزام باطل بالاتفاق اه سم (قوله لانه قد صرح الخ) وحيث جعل نطقت مستعملا فى أمر وهمى كان استعارة تخييلية فى الفعل والاستعارة فى الفعل ليست الا تبعية فقد اضطر الى اعتبار الاستعارة التبعية (قوله وأيضا) اعتراض بوجه آخر لازم السكاكى من كلامه اه سم (قوله فلا جهة) أى لا وجه (قوله ان المكنى عنها لا تنفك عن التخييلية) لانها قد انفكت عنده فى أنبت الربيع البقل وهزم الامير الجند (قوله فلم يكن ما ذهب اليه مغنيا الخ) وقال صاحب الكشف فى رده على السكاكى فى رده الاستعارة التبعية الى المكنى عنها أنه قد يكون تشبيه المصدر هو المقصود الاصلى والواضح الجلى ويكون ذكر المتعلقات تابعا ومقصودا بالعرض فالاستعارة حينئذ تكون تبعية كما فى قوله

تقرى الرياح رياض الحزن مزهرة * اذا سرى النوم فى الاجفان ايقاظا

فان التشبيه هنا انما يحسن بين هبوب الرياح عليها وبين القرى ولا يحسن التشبيه ابتداء بين الرياح والمضيف ولا بين الرياض والضيف ولا بين الايقاظ والطعام نعم يلاحظ التشبيه بين هذه الامور تبعا لذلك التشبيه ولا يصح أن يعكس فيجعل التشبيه بين الهبوب والقرى تبعا لشىء من هذه التشبيهات فلا يصح هنا رد التبعية الى المكنية عند من له ذوق سليم وقد يكون التشبيه فى المتعلق غرضا أصليا وأمرا جليا ويكون ذكر الفعل واعتبار التشبيه فيه تبعا فحينئذ يحمل على الاستعارة بالكناية كقوله تعالى ينقضون عهد الله فان تشبيه العهد بالحبل مستفيض مشهور وقد يكون التشبيه فى مصدر الفعل وفى متعلقه على السوية

فحينئذ جاز أن يجعل استعارة تبعية وأن يجعل مكنية كما فى نطقت الحال فان كلا من تشبيه الدلالة بالنطق وتشبيه الحال بالمتكلم بتداء مستحسن فظهر أن ماذكره السكاكى من الرد مطلقا مردود اه أطول (قوله تكون علاقته المشابهة) أى بالصلاحية أى فيه مشابهة تصلح للعلاقة بدليل بقية الكلام (قوله لا يجب الخ) لقائل أن يقول عدم الوجوب لا يمنع الصحة واذا صح جعلها استعارة فالاشكال على السكاكى بحاله اه سم (قوله وفيه نظر) أى فى هذا الجواب (قوله لان السكاكى الى آخر الفصل) حاشية بخط الشارح قدس سره أدرجه فى الشرح كما ذكره الحفيد (قوله فى جميع الامثلة) لان بعضها لا يوجد فيه علاقة أخرى غير المشابهة اه سم (قوله ولو سلم) أى جريانه فى جميعها اه سم (قوله وهو وجود المكنى عنها بدون التخييلية) مع أن المكنى عنها لا تنفك عن التخييلية (قوله ويمكن الجواب الخ) لا يخفى ان الجواب لا يطابق الاعتراض لان الاعتراض بلزوم وجود المكنية بدون التخييلية وذلك باطل وهذا لا يدفعه أن المراد بعدم انفكاك المكنية عن التخييلية أن التخييلية لا توجد بدونها فيما شاع وانما يظهر الدفع بذلك لو كان الاعتراض بلزوم وجود التخييلية بدون المكنية وهو عكس ما ذكر فى الاعتراض الا أن يكون محط الجواب قوله وأما وجود الاستعارة بالكناية بدون التخييلية فشائع لكن هذا مضمون قوله السابق نعم يمكن أن ينازع فى الاتفاق الخ فهلا قال ويمكن أن يجاب بما تقدم من منع الاتفاق الخ تأمل اه سم وكتب أيضا قوله ويمكن الجواب الخ جواب عن قوله ولو سلم الخ لا عن أصل الاعتراض لانه قد سبق أنه صرح بأن نطقت أمر وهمى فاضطر آخر الامر الى اعتبار الاستعارة التبعية كذا فى الحفيد (قوله وانما الكلام) أى النزاع فى الصحة أى فى صحة مثل أظفار المنية الشبيهة بالسبع (قوله فى قوله تعالى ينقضون عهد الله) ففى العهد استعارة بالكناية فالعهد مشبه والمشبه به هو الحبل فوزان العهد وزان المنية فى أنشبت المنية أظفارها والنقض قرينة هذه الاستعارة والمستعار له النقض هو ابطال العهد وهو أمر محقق لا وهمى فقرينة المكنية استعارة تحقيقية (قوله استعارة عن غور الماء) شبه الغور بادخال الغذاء الجوف فاستعار له لفظه وهو لفظ البلع (قوله وقد تكون حقيقة كما فى أنبت الربيع) فالربيع استعارة مكنية والانبات قرينتها وهو أمر محقق

﴿فصل فى شرائط حسن الاستعارة﴾

أى فى بيان ما به أصل الحسن وما يزيد فى حسنها ويدور عليه مراتب الحسن ولا يقتصر على ما لو أهمل لخرج من الحسن الى القبح اه أطول (قوله من التحقيقية) أى غير التمثيل (قوله على سبيل الاستعارة) زاده الشارح أيضا حالا ليحترز به عن مجرد التشبيه التمثيلى وان ذكره سم لما عرفت من أن التشبيه التمثيلى لا يسمى التمثيل على الاطلاق (قوله برعاية جهات حسن التشبيه) لان مبناهما على التشبيه فيتبعانه فى الحسن والقبح اه سم وفيه أنه غير مطرد الا ترى أن قوة وجه الشبه توجب قبح التشبيه دون الاستعارة وكتب أيضا قوله برعاية جهات حسن التشبيه أى سوى ما يأتى من أنه لا يقوى التشبيه بحيث يتصل الطرفان متحدين فانه ليس من شرائط حسن الاستعارة أن توجد فيها جهة حسن التشبيه هذه وكأنه أراد الجهة المعهودة لسبقها وهذه الجهة مما لم تسبق ولا يخفى أنه كما تدور الاستعارة على التشبيه فحسنها برعاية جهات حسنه تدور على القرينة أيضا فحسنها برعاية حسن القرينة بأن تكون فى الخطاب مع الذكى غير واضحة جدا ومع البليد فى غاية الوضوح ومع المتوسط بين بين وكأنه لم يتعرض له لانه من جهات حسن مطلق المجاز من غير اختصاص بها اه أطول (قوله كأن يكون وجه الشبه الخ) الاولى تركه لانه شرط الصحة لا شرط الحسن اه حفيد وقد يجاب بأن شرط الصحة الشمول ادعاء لا فى نفس الامر وعذر الشارح

صرح بأن نطقت ههنا أمر مقدر وهمى كأظفار المنية المستعارة للصورة الوهمية الشبيهة بالاظفار الحقيقية ولو كان مجازا مرسلا عن الدلالة لكان أمرا محققا عقليا على أن هذا لا يجرى فى جميع الامثلة ولو سلم فحينئذ يعود الاعتراض الاول وهو وجود المكنى عنها بدون التخييلية ويمكن الجواب بأن المراد بعدم انفكاك الاستعارة بالكناية عن التخييلية أن التخييلية لا توجد بدونها فيما شاع من كلام الفصحاء اذ لا نزاع فى عدم شيوع مثل أظفار المنية الشبيهة بالسبع وانما الكلام فى الصحة وأما وجود الاستعارة بالكناية بدون التخييلية فشائع على ما قرره صاحب الكشاف فى قوله تعالى ينقضون عهد الله وصاحب المفتاح فى مثل أنبت الربيع البقل فصار الحاصل من مذهبه أن قرينة الاستعارة بالكناية قد تكون استعارة تخييلية مثل أظفار المنية ونطقت الحال وقد تكون استعارة تحقيقية على ما ذكره فى قوله تعالى يا أرض ابلعى ماءك البلع استعارة عن غور الماء فى الارض والماء استعارة بالكناية عن الغذاء وقد تكون حقيقة كما فى أنبت

الربيع ﴿فصل﴾ فى شرائط حسن الاستعارة (حسن كل من) الاستعارة (التحقيقية والتمثيل) على سبيل الاستعارة (برعاية جهات حسن التشبيه) كأن يكون وجه الشبه شاملا للطرفين والتشبيه وافيا بافادة ما علق به

من الغرض ونحو ذلك (وأن لايشم رائحته لفظا) أى وبأن لايشم شئ من التحقيقية والتمثيل رائحة التشبيه من جهة اللفظ لان ذلك يبطل الغرض من الاستعارة أعنى ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به لما فى التشبيه من الدلالة على أن المشبه به أقوى فى وجه الشبه (ولذلك) أى ولان شرط حسنه أن لايشم رائحة التشبيه لفظا (يوصى أن يكون الشبه) أى ما به المشابهة (بين الطرفين جليا) بنفسه أو بواسطة عرف أو اصطلاح خاص (لئلا تصير) الاستعارة (ألغازا) وتعمية ان روعى شرائط الحسن ولم يشم رائحة التشبيه وان لم تراع فات الحسن يقال ألغز فى كلامه اذا عمى مراده ومنه اللغز والجمع ألغاز مثل رطب وأرطاب (كما لو قيل) فى التحقيقية (رأيت أسدا وأريد انسان أبخر) فوجه الشبه بين الطرفين خفى (و) فى التمثيل (رأيت ابلا مائة لاتجد فيها راحلة وأريد الناس) من قوله عليه الصلاة والسلام الناس كابل مائة لاتجد فيها راحلة وفى الفائق الراحلة البعير الذى يرتحله الرجل جملا كان أو ناقة يعنى أن المرضى المنتخب من الناس فى عزة وجوده كالنجيبة التى لاتوجد فى كثير من الابل (وبهذا ظهر ان التشبيه أعم محلا)

فى ذكره أن الحسن انما يتصور بعد وجود الصحة اه سم وعبارة الاطول وكانه أراد ظهور الشمول أو الشمول تحقيقا والا فشمول وجه الشبه مما يتوقف عليه التشبيه لاحسنه اه (قوله من الغرض) أى الغرض من التشبيه كبيان حال المشبه أو امكانه (قوله ونحو ذلك) من كون وجه الشبه غير مبتذل اه حفيد (قوله وان لايشم رائحته لفظا) انما قال لفظا لان المعنى على التشبيه قطعا وانما ذكر اشمام الرائحة المنبئ عن القلة لانه لو زيد عليه بأن بين مثلا المشبه به المذكور بالمشبه صريحا كما فى الخيط الابيض حيث بين بالفجر أو ضمنا كما فى الخيط الاسود فان تبيين الخيط الابيض بالفجر يتضمن تبيين الخيط الاسود بالليل أو بأن يذكر وجه الشبه كما فى رأيت أسدا فى الشجاعة أو الاداة كما فى زيد كالاسد لم يكن هناك استعارة أصلا بل مثل ذلك تشبيه ومثال اشمام رائحة التشبيه قوله * قد زر أزراره على القمر * فان فيه ذلك الاشمام فيقل حسن الاستعارة فيه ولا يخرج الى باب التشبيه لان ذكر المشبه به فيه ليس على وجه يشعر بكونه مشبها به بل فيه رائحة الاشعار بذلك اه ملخصا من الفنرى والسيرامى قال فى الاطول وأظن أن فى التجريد أيضا اشمام رائحته اه (قوله لان ذلك يبطل الغرض) ابطاله ينافى أنه من شرائط الحسن لامن شرائط الصحة فلعل المراد كمال الغرض اه سم (قوله على أن المشبه به أقوى فى وجه الشبه) أى فلا يتأتى ادعاء ماذكر (وأقول) فيه نظر بدليل المشكك فان بعض أفراده أقوى من البعض مع شمول الجنس لجميعها فلا منافاة بين التفاوت فى القوة وبين الاشتراك فى الجنس اه سم (قوله ولذلك يوصى الخ) وجه ترتب التوصى المذكور على أن شرط الحسن ذلك أنه اذا لم يكن فى اللفظ ما يدل على التشبيه كان التشبيه خفيا فاذا انضم الى خفائه خفاء وجه الشبه زاد الخفاء واشتد فتصير الاستعارة ألغازا بخلاف ما اذا كان وجه الشبه جليا اذ ليس فيه من الخفاء ما فى ذلك اه سم قال فى الاطول وتلك الوصية مخصوصة بالتحقيقية المصرحة دون الاستعارة بالكناية كما صرح به فى المفتاح قبل ذلك لان فى المكنية تصريحا باسم المشبه فلا تصير لخفاء وجه الشبه سبب تعمية والغازا اه (قوله أى ولان شرط حسنه) أى حسن كل (قوله أو بواسطة عرف) أى عام (قوله ألغازا وتعمية) أى سبب الغاز وتعمية أى اخفاء اه أطول (قوله ان روعى شرائط الحسن ولم يشم رائحة التشبيه) شرط لقوله لئلا تصير الاستعارة ألغازا وعطف قوله ولم يشم الخ على روعى من عطف الخاص على العام بناء على أن المتبادر أن المراد بالحسن حسن الاستعارة وبه صرح فى المطول لاحسن التشبيه لان ترك الاشمام المذكور من جملة مراعاة شرائط حسن الاستعارة نبه عليه مع دخوله فيها اهتماما به وقوله وان لم تراع ان ضبط بالفوقية فالضمير فيه لشرائط الحسن التى منها ترك الاشمام ونفى مراعاتها صادق مع انتفاء مراعاة جميعها بان لم توجد مراعاة شئ منها ومع انتفاء مراعاة بعضها وحصول مراعاة البعض الآخر فان انتفى مراعاة الجميع فات الحسن ولم تصر الاستعارة ألغازا لان من الشروط عدم الاشمام فاذا أهمل بأن حصل الاشمام انتفى الالغاز وان كان وجه الشبه خفيا كما هو الفرض وعلى هذا فقوله فات الحسن أى مع تحقق الالغاز فى بعض التقادير كما تقرر وان ضبط بالتحتية فالضمير فيه لعدم الاشمام أى وان لم يراع عدم الاشمام بان حصل الاشمام فات الحسن والالغاز لعدم تحقق الامرين اه سم باختصار (قوله اللغز) أى بضم اللام وفتح الغين لقوله مثل رطب وأرطاب وجاء بضم الغين كعنق واسكانها كقفل حكاهما الدماميني (قوله رأيت ابلا مائة الخ) وانما صار ألغازا لان مشابهة الناس بالابل المائة التى لاتوجد فيها راحلة فى عزة وجود مرضى منتخب فيما بينهم خفية غير واضحة ولما صرح النبى صلى الله عليه وسلم بالتشبيه فيه فقال الناس كابل مائة لاتجد فيها راحلة وفى رواية تجدون الناس كالابل المائة ليست فيها الراحلة وقوله كالابل مفعول ثان لتجدون وقوله ليست فيها راحلة حال أو جملة مستأنفة اه أطول (قوله يرتحله) كان معناه يعده للارتحال عليه اه سم وقال فى الاطول أى يحط رحله عليه (قوله التى لاتوجد فى كثير من الابل) فيه اشارة الى أن العدد للتكثير لا للحصر (قوله أعم محلا) الاعم اذا أطلق ينصرف الى الاعم المطلق ولم يظهر مما سبق الا افتراق التشبيه عن الاستعارة ولا يظهر به مع ضميمة ماهو ظاهر من اجتماع

التشبيه والاستعارة أنه أعم من الاستعارة مالم يظهر أن الاستعارة لا تفارق التشبيه وهو لم يعلم بل سيعلم خلافه من أنه قد تتعين الاستعارة ولا يصلح التشبيه فبينهما عموم من وجه وليس لك أن تحمل العموم عليه لانه خلاف العبارة ومع ذلك لم يظهر مما سبق ولما فى عبارته هذه من الخلل غيرها فى الايضاح الى قوله وبهذا ظهر أنهما لا يجيئان فى كل ما يجىء فيه التشبيه اه أطول (قوله اذ كل ما يتأتى فيه الاستعارة الخ) اعترض بأنه ان أراد بالتأتى التأتى على وجه الحسن لم يكن كل ما يتأتى فيه الاستعارة يتأتى فيه التشبيه لجواز أن يكون التشبيه بين الطرفين قويا حتى اتحدا وان أراد مجرد التأتى على وجه الحسن أولا فلا نسلم أن ليس كل ما يتأتى الخ فانه اذا كان وجه الشبه خفيا يتأتى فيه الاستعارة أيضا لكن لا على وجه الحسن اه سم (قوله ويتصل به) أى يلتحق اه سم (قوله بما ذكرنا) أى ضمنا من قوله ولذلك الخ فلا يرد أنه لم يصرح فيما تقدم بأنه اذا خفى التشبيه لم تحسن الاستعارة وتعين التشبيه أفاده سم (قوله حتى اتحدا) أى حتى كأنهما اتحدا فالكلام محمول على المبالغة اه فنرى (قوله وتعينت الاستعارة) أى اذا قصد تحسين الكلام كما يدل عليه قوله لم يحسن لا أنه تعينت الاستعارة البتة ولا يصح التشبيه كيف وقد صرح سابقا أن كل ما يتأتى فيه الاستعارة يتأتى فيه التشبيه فلا تنافى بين كلاميه اه فنرى (قوله لئلا يصير كتشبيه الشئ بنفسه) قال فى الاطول ومن هذا علم أن من فوائد الاستعارة الاحتراز عن تهمة تشبيه الشئ بنفسه ولا ينحصر الغرض منه فى المبالغة فى التشبيه (قوله فى أن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه) لا بأن لا تشم رائحة التشبيه لفظا لانها تشبيه مضمر فى النفس فلا ينافى رائحة التشبيه نعم ينبغى أن يتحاشى عما أوجب ظهور التشبيه اه أطول وقال سم لم يزد بأن لا تشم رائحة التشبيه لفظا لان من لازم الاستعارة بالكناية ذكر ما هو من خواص المشبه به وذلك يدل على التشبيه كما سبق عن شرح المفتاح للسيد فان قيل فيلزم أن يكون فى الترشيح فى التحقيقية اشمام رائحة التشبيه لانه من لوازم المشبه به فلا يكون أبلغ قلنا الفرق أن المذكور فى المكنية لفظ المشبه فذكر خاصة المشبه به يدل على التشبيه والمذكور فى التحقيقية لفظ المشبه به فذكر ما هو من خواصه يبعد التشبيه فضلا عن أن يدل عليه فليتأمل اه (قوله لانها لا تكون الا تابعة للمكنى عنها) أى عند المصنف وأما صاحب المفتاح فلما لم يقل بوجوب كونها تابعة للمكنى عنها قال ان حسنها بحسب حسن المكنى عنها متى كانت تابعة لها وقلما تحسن الحسن البليغ غير تابعة لها ولهذا استهجن ماء الملام ولقائل أن يقول لما كانت التخييلية عنده استعارة مصرحة مبنية على التشبيه فلم يكن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه أيضا كما ذكر فى التحقيقية والمكنى عنها اه مطول قال فى الاطول يريد أى صاحب المفتاح قول أبى تمام

لا تسقنى ماء الملام فاننى ٭ صب قد استعذبت ماء بكائى

ويريد بالاستهجان ما نقل أن بعض أصحاب الطائى بعث اليه قارورة وقال ابعث لنا فيها ماء الملام فقال فى جوابه ابعث لنا من جناح الذل حتى نبعث لك من ماء الملام يعنى أن ما وقع منى مثل واخفض لهما جناح الذل ولم يلتفت الى ما ذكره فى الجواب وجعل الاستهجان بمكان لان الآية ليست من قبيل ماء الملام حتى يذب عنه الملام لان الطائر عند اشفاقه وتعطفه على أولاده يخفض جناحه ويلقيه على الارض وكذا عند تعبه ووهنه والانسان عند تواضعه يطأطئ من رأسه ويخفض من بدنه فيشبه ذله وتواضعه باحدى حالتى الطائر على طريقة الاستعارة بالكناية ويضاف الجناح اليها قرينة لها فانه من الامور الملابسة للحالة المشبه بها واستبعد المصنف وجودها بدون المكنية جدا اذ لا يوجد له مثال فى كلام البلغاء وقال قول الطائى ليس فيه دليل على وقوعه لجواز أن يكون أبو تمام شبه الملام بظرف الشراب لاشتماله على ما يكرهه الملوم كما أن الظرف قد يشتمل على ما يكرهه الشارب لبشاعته ومرارته فتكون التخييلية فى قوله تابعة للمكنى عنها أو بالماء نفسه لان اللوم قد يسكن حرارة الغرام كما أن الماء يسكن غليل الأوام فيكون تشبيها على حد لجين الماء فيما مر لا استعارة والاستهجان على الوجهين لانه كان ينبغى له أن يشبهه بظرف شراب مكروه

اذ كل ما يتأتى فيه الاستعارة٭ يتأتى فيه التشبيه من غير عكس ٭ لجواز أن يكون وجه الشبه غير جلى فتصير الاستعارة إلغازا كما فى المثالين المذكورين فان قيل قد سبق أن حسن الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه ومن جملتها أن يكون وجه الشبه بعيدا غير مبتذل فاشتراط جلائه فى الاستعارة ينافى ذلك قلنا الجلاء والخفاء مما يقبل الشدة والضعف فيجب أن يكون من الجلاء بحيث لا يصير إلغازا ومن الغرابة بحيث لا يصير مبتذلا (ويتصل به) أى بما ذكرنا من أنه اذا خفى التشبيه لم تحسن الاستعارة وتعين التشبيه (أنه اذا قوى التشبيه بين الطرفين حتى اتحدا كالعلم والنور والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه وتعينت الاستعارة) لئلا يصير كتشبيه الشئ بنفسه فاذا فهمت مسئلة تقول حصل فى قلبى نور ولا تقول علم كالنور واذا وقعت فى شبهة تقول وقعت فى ظلمة ولا تقول فى شبهة كالظلمة (و) الاستعارة (المكنى عنها كالتحقيقية) فى أن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه لانها تشبيه مضمر (و) الاستعارة (التخييلية حسنها بحسب حسن المكنى عنها) لانها لا تكون الا تابعة للمكنى عنها وليس لها فى نفسها تشبيه

أو بشراب مكروه وهذا كلامه يعني تشبيهه بمطلق الظرف أو بمطلق الماء ليس على ما ينبغي وليس المراد أن عبارته لا تفي بما قصده من التشبيه بظرف شراب مكروه أو بشراب مكروه وعلى ما بينه الشارح لانه خلاف عبارته ويمكن أن يقال المقام قرينة على ارادة تشبيهه بالظرف المكروه أو الماء المكروه فلا استهجان على أنا لا نسلم أن التشبيه بالمكروه لجواز أن تقول للائم على سبيل المجاراة في لا أستعذب ماء الملام مع عذوبته وانما أستعذب ماء بكائي اه (قوله بل هي حقيقة) أي عند المصنف والسلف بخلاف السكاكي

﴿فصل في بيان معنى آخر يطلق عليه لفظ المجاز﴾

(قوله على سبيل الاشتراك) فيكون حقيقة في كل (قوله أو التشابه) أي مشابهة الكلمة التي تغير اعرابها الكلمة المستعملة في غير معناها الاصلي فيكون اطلاق المجاز على هذه الكلمة مجازا اه سم (قوله بحذف لفظ أو زيادة لفظ) خرج بهذا القيد تغير حكم اعراب غير في جاء في القوم غير زيد فان حكم اعرابه كان الرفع على الوصفية فتغير الى النصب على الاستثناء لكن لا بحذف لفظ او زيادته بل لنقل غير عن الوصفية الى كونه أداة استثناء لكنه يخرج عن التعريف ما ينبغي أن يكون مجازا وهو جملة حذف ما أضيف اليها وأقيمت مقامه نحو ما رأيته مذ سافر فانه في تقدير مذ زمان سافر الا أن يؤول قوله كلمة بما هو أعم من الكلمة حقيقة أو حكما ويدخل فيه ما ليس بمجاز نحو إنما زيد قائم فانه تغير حكم اعراب زيد بزيادة ما الكافة وان زيد قائم فانه تغير اعراب زيد عن النصب الى الرفع بحذف احدى نوني إن وغير ذلك فالصحيح كلمة تغير حكم اعرابها الاصلي الى غيره أي الى غير الاصلي فان ربك في وجاء ربك تغير حكم اعرابه الاصلي أي اعرابه الذي يقتضيه بالاصالة لا بتبعية شئ وهو الجر في المضاف اليه الى غير الاصلي الذي حصل بمتابعة أمر آخر كالرفع الذي حصل فيه بفرعية مضافه المحذوف ونيابته له وليس ما غير اليه الاعراب الاصلي في الامثلة المذكورة الى غير الاصلي بل الى أصلي آخر وكذلك يدخل فيه نحو ليس زيد بمنطلق وما زيد بقائم مع أن المفتاح صرح بأنهما ليسا بمجازين وزاد قيدا آخر لاخراجهما بأن قال أو زيادة لفظ مستغنى عنه استغناء واضحا نحو كفى بالله وبحسبك زيد بخلاف ليس زيد بقائم وما زيد بقائم وفسر شارح المفتاح الاستغناء الواضح بما لم يظهر لزيادته فائدة أصلا وزيادة الباء في النفي لتأكيد النفي اه أطول (وأقول) يخرج عن التعريف أيضا نحو قطعت أيدي القرية فان القرية اعرابها لم يتغير مع أنها من مجاز الحذف اذا لوحظ المضاف المحذوف فتدبر ثم رأيت ما يأتي عن سم من أن مثل هذا لا يكون من مجاز الحذف مخالفا في ذلك لما يأتي عن الفنري الموافق لما قلنا (قوله أي جاء أمر ربك لاستحالة المجيء على الله تعالى) فيه أمران الاول أن المقصود بهذا الدليل نفي ما هو الظاهر من العبارة لا اثبات أنه من قبيل الحذف وان المراد أمره لانه لا يثبته لجواز أن يكون هذا الاسناد من قبيل الاسناد العقلي فالحاصل أن هذا الظاهر ممتنع ثم بعد الصرف عنه لامتناعه يحتمل الحمل على أمور منها حذف المضاف والتمثيل باعتبار هذا الوجه والثاني أنه قد يقال مجيء الامر أيضا مستحيل ويجاب بأن له في نفسه معنى مجازيا كبلوغه المخاطبين بل قد يدعى أنه حقيقة عرفية لان المتبادر عرفا من قولنا جاء أمر السلطان بكذا بلوغ أمره الينا بخلاف الذات العلية لا يظهر وصفها نفسها بالمجيء ولو على وجه مجازي بل مهما نسب لها رجع الى ما يتعلق بها كرسولها أما الامر فانه يوصف نفسه بنفس المجيء ولو بمعنى تجوزي كبلوغه الينا اه سم (قوله للقطع بأن المقصود الخ) اذ ليس المقام مقام تذكير المخاطب وجعله معتبرا بفناء أهل القرية حتى يقال اسأل القرية وقل لها ما صنع أهلك كما يقال سل الارض من شق أنهارك فانه لا يحذف في أمثال هذا المقام المضاف على ما صرح به الشيخ عبد القاهر وسر ذلك أن التصرف هنا في السؤال والقصد من الامر بالسؤال الامر بالتأمل في القرية الخالية عن أهلها والاعتبار بها والتذكر لما حل بما تعلق به المخاطب من المنازل والمآرب اه

بل هي حقيقة نفسها تابع لحسن متبوعها

﴿فصل﴾

في بيان معنى آخر يطلق عليه لفظ المجاز على سبيل الاشتراك أو التشابه (وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها) أي حكمها الذي هو الاعراب على أن الاضافة للبيان أي تغير اعرابها من نوع الى نوع آخر (بحذف لفظ أو زيادة لفظ) فالاول (كقوله تعالى وجاء ربك واسئل القرية و) الثاني مثل (قوله تعالى ليس كمثله شئ أي) جاء (أمر ربك) لاستحالة المجيء على الله تعالى (و) اسئل (أهل القرية) للقطع بأن المقصود ههنا سؤال أهل القرية وان جعلت القرية مجازا عن أهلها

المطول وكتب أيضا قوله للقطع بأن المقصود الخ لم يقل للقطع باستحالة سؤالها لعدم صحة ذلك لامكان سؤالها الحكمة أو بعد خلق الله الادراك فيها لكنه خلاف المقصود قطعا فلا بد من الصرف عن الظاهر ولذلك وجوه منها تقدير المضاف وعليه التمثيل فقوله للقطع الخ استدلال على الصرف عن الظاهر لاعلى خصوص تقدير المضاف كذا في سم (قوله لم يكن من هذا القبيل) بل من المجاز اللغوى (قوله والحكم الاصلى فى مثله هو النصب لانه خبر ليس) فان قلت اذا كان مثله خبر ليس ولا شك أن اسمه شئ لزم أن يكون ما هو فى موضع المبتدا نكرة وما وقع فى موقع الخبر معرفة وهو باطل بالاتفاق كما سلف فى الفن الاول قلت كلمة مثل لغاية توغلها فى الابهام لا تتعرف فلا محذور اه فنرى (قوله بسبب زيادة الكاف) وقيل الزائد مثل لان الزيادة نشأت منه ورجح الاول بأن الحكم بزيادة الحرف أنسب وبأن القول بزيادة مثل يؤدى الى دخول الكاف على الضمير والى الحاجة الى تقدير متعلق للجار أفاده فى الاطول (قوله وظاهر عبارة المفتاح الخ) حيث قال فى قوله تعالى وجاء ربك الحكم الاصلى فى الكلام لربك هو الجر وأما الرفع فمجاز وصرح أيضا بأن النصب فى القرية من قوله تعالى واسئل القرية والجر فى كمثله مجاز وانما قال ظاهر عبارة المفتاح لامكان تأويل الرفع بالمرفوع من حيث هو مرفوع وهكذا وأن يقال المراد أن الرفع حكم مجازى لكلمة ربك بمنزلة المعنى المجازى فى المجاز المعنوى كما أن الجر حكم لها بمنزلة المعنى الحقيقى هنالك ويدل على التأويل سياق كلام السكاكى كما يظهر لمن يتطرفيه وفى شروحه اه فنرى (قوله وما ذكره المصنف أقرب) لان ما يفهم من المفتاح لا يتم فى المجاز بالزيادة نحو ليس كمثله اذ لم يتعد فيه الجر عن محله اذ لا محل للجر فى التركيب أفاده فى الاطول قال الفنرى يشعر هذا بالتمام فى المجاز بالحذف مطلقا مع أنه غير ظاهر فى نحو أعجبنى سؤال القرية الا أن يقال هذا الجر هو الجر الذى كان فى المضاف المحذوف لا جره الاصلى ولا يخفى أنه تعسف اه ملخصا قال سم أقول قوله ولا يخفى أنه تعسف يرده ما فى بعض نسخ المطول حيث قال فان كان الحذف أو الزيادة مما لا يوجب تغير حكم الاعراب كما مر فى قوله تعالى أو كصيب من السماء أى كمثل ذوى صيب وقوله فبما رحمة من الله أى فبرحمة فالكلمة لا توصف بالمجاز اه (قوله لان الله تعالى موجود) أى ولا يمكن نفى الموجود اه سم (قوله فاذا نفى الخ) ايضاحه ما فى المطول من أنه نفى للشئ بنفى لازمه لان نفى اللازم يستلزم نفى الملزوم كما تقول ليس لاخى زيد أخ فأخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد لاخى زيد من أخ هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفى ملزومه أى ليس لزيد أخ اذ لو كان له أخ لكان لذلك الاخ أخ هو زيد فكذا نفيت أن يكون لمثل الله تعالى مثل والمراد نفى مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير انه موجود اه (قوله نفيا للملزوم) هو مأخوذ بدوقوله بنفى لازمه هو أخو الاخ وكتب أيضا قوله نفيا للملزوم بنفى لازمه أى ونفى الملزوم لازم لنفى لازمه فقد أريد باللفظ لازم معناه فصدق حد الكناية اه سم

الكناية

(قوله مصدر كنيت بكذا) والمضارع على هذا أكنى فهو كرمى يرمى وقوله وكنوت والمضارع أكنو فهو على هذا كدعا يدعو (قوله لفظ أريد به الخ) جرى على أن الكناية واسطة بين الحقيقة والمجاز واعلم أن لهم فى اللفظ الكنائى طريقتين الاولى أنه مستعمل فى غير الموضوع له مع جواز ارادة الموضوع له وعليها كلام المصنف الثانية أنه مستعمل فى الموضوع له لكن لا ليكون مقصودا بل لينتقل منه الى غير الموضوع له المقصود بحيث يكون غير الموضوع له متعلق الاثبات والنفى ومرجع الصدق والكذب فيصح الكلام وان فقد المعنى الحقيقى بل وان استحال كما فى قوله تعالى والسموات مطويات بيمينه وقوله الرحمن على العرش استوى فامثال ذلك كنايات عند المحققين من غير لزوم كذب لان استعمال اللفظ فى معناه الحقيقى وطلب دلالته عليه انما هو لقصد الانتقال منه الى اللازم واختار هذه الطريقة فى التلويح قال وحينئذ لا حاجة الى

لم يكن من هذا القبيل (وليس مثله شئ) لان المقصود نفى أن يكون شئ مثل الله تعالى لا نفى أن يكون شئ مثل مثله فالحكم الاصلى لربك والقرية هو الجر وقد تغير فى الاول الى الرفع وفى الثانى الى النصب بسبب حذف المضاف والحكم الاصلى فى مثله هو النصب لانه خبر ليس وقد تغير الى الجر بسبب زيادة الكاف فكما وصفت الكلمة بالمجاز باعتبار نقلها عن معناها الاصلى كذلك وصفت به باعتبار نقلها عن اعرابها الاصلى وظاهر عبارة المفتاح أن الموصوف بهذا النوع من المجاز هو نفس الاعراب وما ذكره المصنف أقرب والقول بزيادة الكاف فى قوله تعالى ليس كمثله شئ أخذ بالظاهر ويحتمل أن لا تكون زائدة بل تكون نفيا للمثل بطريق الكناية التى هى أبلغ لان الله تعالى موجود فاذا نفى مثل مثله لزم نفى مثله ضرورة أنه لو كان له مثل لكان هو أعنى الله تعالى مثل مثله فلم يصح نفى مثل مثله كما تقول ليس لاخى زيد أخ أى ليس لزيد أخ نفيا للملزوم بنفى لازمه والله أعلم

الكناية

فى اللغة مصدر كنيت بكذا عن كذا وكنوت اذا تركت التصريح به وفى الاصطلاح (لفظ أريد به لازم معناه مع جواز ارادته

ماقيل ان الكناية مستعملة فى المعنى الثانى لكن مع جواز ارادة المعنى الاول ولوفى محل آخر و باستعمال آخر بخلاف المجاز فانه مشروط بالقرينة المانعة اه قال فى الاطول ولنا بحث نذكره لك فانه معجب لاولى الالباب وهو أنه يمكن أن تجعل الكناية كلها حقائق صرفة ويكون قصد ما يجعل معنى كنائيا من قبيل قصد النتيجة بعد اقامة الدليل فيكون قولنا فلان كثير الرماد حقيقة صرفة ذكرت دليلا على أنه مضياف فيكون التقدير فهو مضياف ولا يكون هنالك استعمال كثير الرماد فى المضياف اه (قوله معه) فائدته التنبيه على أن ارادة اللازم أصل وارادة المعنى بتبعية ارادة اللازم ولينتقل منه الى اللازم كما يفهم من قولنا جاء زيد مع عمرو ولهذا يقال جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير معه والممنوع هو الجمع بين المعنى ولازمه على وجه يكونان مقصودين استقلالا لا على وجه يكون أحدهما تابعا للآخر ووسيلة الى قصده وفهمه لكن يرد أن استعمال مع فى قوله مع جواز ليس كما ينبغى لان ارادة لازم المعنى ليس تابعا لجواز ارادته معه الا أن يقال إن مع تدخل على المتبوع من المتشاركين وجواز ارادته معنا مع لازمه لم يشاركه اللازم فى الارادة فتأمل اه أطول وقال سم مانصه أقول لا يشكل ارادة المعنيين فى الكناية بمنع استعمال اللفظ فى حقيقته ومجازه عند هؤلاء لان محل ذلك اذا استعمل فيهما على أن كلا مقصود لذاته وما هنا أحدهما مقصود تبعا ثم قال قال فى التلويح فان قيل اللفظ فى مجموع المعنى الحقيقى والمجازى مجاز والمجاز مشروط بالقرينة المانعة عن ارادة الموضوع له فيكون الموضوع له مرادا وغير مراد وهذا محال قلنا الموضوع له هو المعنى الحقيقى وحده فتجب قرينة على أنه وحده ليس بمراد وهى لا تنافى كونه داخلا تحت المراد اه (قوله المراد به طول القامة) سيأتى جعله ملزوما لمناسبة كلام السكاكى الآتى فى الفرق وهو صحيح لان كل لازم ملزوم تأمل اه سم قال يس وفى قوله لان كل لازم ملزوم نظر لان اللازم قد يكون أعم اه (قوله فظهر الخ) قال فى الاطول وقد أشار الى فائدة قوله مع جواز ارادته معه وهى اخراج المجاز عن التعريف بقوله فظهر الخ الا أنه لم يقل نخرج به المجاز مع أنه أخصر وأوضح فى المقصود ليكون مع الاشارة الى هذه الفائدة تنبيها على أن العمدة فى الفرق بين الكناية والمجاز هو هذا الذى هو الوجه الاول للفرق الذى ذكره السكاكى والوجه الثانى من الفرق الذى ذكره المشار اليه بقول المصنف وفرق بأن الانتقال فيهما من اللازم الخ ليس بشئ اه مع بعض تلخيص (قوله مع ارادة لازمه) أقول هذا القيد انما يكون فصلا لاخراج المجاز عند من يمنع الجمع بين الحقيقة والمجاز والمصنف منهم اه سم (قوله فانه لا يجوز فيه ارادة المعنى الحقيقى) وان وجب فيه كالكناية تصور المعنى الحقيقى لينتقل منه الى المعنى المجازى المشتمل على المناسبة المصححة للاستعمال (قوله معناه من جهة الخ) قال فى الاطول ومعنى قوله تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقى أن ارادة المعنى الحقيقى فارق بينهما فانها جائزة فى الكناية كما ذكر فى التعريف وممتنعة فى المجاز كما دل عليه تعريف المجاز وحينئذ لا يتجه الاعتراض بمنافاة كلامه للتعريف وبأن الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقى ولا حاجة الى تقدير الجواز كما ذهب اليه الشارح اه ملخصا (قوله وجبان الكلب) أى عن الهرير لكثرة الضيفان (قوله ومهزول الفصيل) لكثرة حلب أمه للضيفان (قوله وان لم يكن له نجاد) بحث فيه فى الاطول بأن انتفاء النجاد قرينة مانعة عن ارادته اه وفى سم قيل سبق أن المحققين جوزوا استحالة المعنى الحقيقى فى الكناية وحينئذ لا يعلم الفرق بينها وبين المجاز فان استحالة المعنى الحقيقى من أقوى قرائن المجاز فاذا جوز ذلك فى المجاز ولم تجعل مانعة من ارادة المعنى الحقيقى لم تتميز الكناية عن المجاز فى صورة استحالة المعنى الحقيقى نحو نطقت الحال بكذا ويمكن أن يجاب بصحة ارادة المعنى الحقيقى لو كان ممكنا بحيث يكون مناط الاثبات والنفى أيضا فى الكناية دون المجاز فليتأمل اه ملخصا وفى سم أيضا قوله وان لم يكن له نجاد ولا كلب ولا فصيل أورد أنه اذا لم يكن له ماذكر لم تكن ارادة المعنى الحقيقى جائزة فى هذا الاستعمال فلم تكن كناية بل مجازا وأجيب بالمنع بل هى جائزة ولو استحال المعنى الحقيقى لقصد الانتقال الى اللازم كما مر عن التلويح ورد بأن ما فى التلويح مفرع على أن الكناية مستعملة فى معناها

معه) أى ارادة ذلك المعنى مع لازمه كلفظ طويل النجاد المراد بطول القامة مع جواز أن يراد حقيقة طول النجاد أيضا (فظهر أنها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى) الحقيقى (مع ارادة لازمه) كارادة طول النجاد مع ارادة طول القامة بخلاف المجاز فانه لا يجوز فيه ارادة المعنى الحقيقى للزوم القرينة المانعة عن ارادة المعنى الحقيقى وقوله من جهة ارادة المعنى معناه من جهة جواز ارادة المعنى ليوافق ماذكر فى تعريف الكناية ولان الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقى للقطع بصحة قولنا فلان طويل النجاد وجبان الكلب ومهزول الفصيل وان لم يكن له نجاد ولا كلب ولا فصيل ومثل هذا فى الكلام أكثر من أن يحصى وههنا بحث لابد من التنبه له وهو أن المراد بجواز ارادة المعنى الحقيقى فى الكناية

الحقيقى

هو أن الكناية من حيث انها كناية لا تنافى ذلك كما أن المجاز ينافيه لكن قد يمتنع ذلك فى الكناية بواسطة خصوص المادة كما ذكر صاحب
الكشاف فى قوله تعالى ليس كمثله شئ أنه من باب الكناية كما فى قولهم مثلك لا يبخل لانهم اذا نفوه عمن
يماثله وعمن يكون على أخص أوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون بلغت أترابه يريدون بلوغه فقولنا ليس كالله شئ وقولنا ليس كمثله شئ عبارتان معتقبتان على معنى واحد وهو نفى المماثلة عن ذاته لا فرق بينهما الا ما تعطيه الكناية من المبالغة ولا يخفى ههنا امتناع ارادة الحقيقة وهو نفى المماثلة عمن هو مماثل له وعلى أخص أوصافه (وفرق) بين الكناية والمجاز (بأن الانتقال فيها) أى فى الكناية (من اللازم) الى الملزوم كالانتقال من طول النجاد الى طول القامة (وفيه) أى فى المجاز الانتقال (من الملزوم) الى اللازم كالانتقال من الغيث الى النبت ومن الاسد الى الشجاع (ورد) هذا الفرق (بأن اللازم ما لم يكن ملزوما) بنفسه أو بانضمام قرينة اليه (لم ينتقل منه) الى الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم يجوز أن يكون أعم ولا دلالة للعام على الخاص (وحينئذ) أى اذا كان اللازم ملزوما (يكون الانتقال من الملزوم) الى اللازم كما فى المجاز فلا يتحقق الفرق والسكاكى أيضا معترف بأن اللازم ما لم يكن ملزوما امتنع الانتقال منه

وما يقال ان مراده أن اللزوم من الطرفين من خواص الكناية دون المجاز أو شرط لها دونه فمما لا دليل عليه وقد يجاب بأن مراده باللازم
ما يكون وجوده على سبيل التبعية كطول النجاد التابع لطول القامة ولهذا جوز كون اللازم أخص كالضاحك بالفعل للانسان فالكناية
أن يذكر من المتلازمين ما هو تابع ورديف ويراد به ما هو متبوع ومردوف والمجاز بالعكس وفيه نظر ولا يخفى عليك

الحقيقى لقصد الانتقال وكلامنا هنا مبنى على أنها مستعملة فى المعنى المجازى فلا حاجة لارادة المعنى الحقيقى للانتقال منه بعد كون اللفظ مستعملا فى المعنى المجازى الذى هو المنتقل اليه فاذا كان منفيا لم تجز ارادته لانها انما تجوز اذا كان وسيلة للانتقال ومع استعمال اللفظ فى المعنى المجازى لا معنى للتوسل الا أن يقال لا مانع من أن يراد باللفظ كلا المعنيين المجازى على أنه المقصود والحقيقى للانتقال منه فقوله الآتى لكن قد يمتنع ذلك الخ محمول على ما اذا كان المعنى الحقيقى مقصودا بالنفى والاثبات أما اذا قصد للانتقال منه فلا يمتنع فليتأمل اه ملخصا (قوله هو أن الكناية من حيث الخ) اعترضه فى الاطول بأنه يوجب الدور فى تعريف الكناية (قوله لكن قد يمتنع ذلك فى الكناية بواسطة خصوص المادة) أى وان جاز من حيث انها كناية يعنى أن كونها كناية لا ينافى ارادة المعنى الحقيقى وان منعها خصوص المادة فتعريف الكناية صادق على هذه الصورة أيضا (قوله اذا نفوه) أى المثل (قوله أترابه) جمع ترب بكسر التاء المثناة من فوق أى أقرانه فى السن بأن يكون ابتداء ولادتهما لجميع زمانه واحد اه سم (قوله يريدون بلوغه) فانه يلزم من بلوغ أترابه بالسن بلوغه بالسن اه سم (قوله معتقبتان) أى واردتان (قوله ولا يخفى ههنا امتناع ارادة الحقيقة) لاستحالة ثبوت مماثله اه سم (قوله وفرق) لم ينسبه الى السكاكى مع أنه ذكره فى كتابه لانه لا يخصه كما صرح به فى الايضاح اه أطول (قوله كالانتقال من طول النجاد الخ) ما ذكره هنا من كون طول النجاد لازما وطول القامة ملزوما عكس ما قاله فى شرح التعريف السابق ولا تنافى لان كلا لازم وملزوم اه سم (قوله ومن الاسد الى الشجاع) هذا لا يظهر لان الاسد ليس ملزوما للرجل الشجاع وكذا كثير من المجازات المرسلة ولو جعلت ملزومات بالقرينة فالكناية أيضا ملزومة بالقرينة كذا فى الاطول (قوله ولم ينتقل منه الى الملزوم لان اللازم الخ) فيه أنه ان عرف علاقة اللازم بين اللازم والملزوم ينتقل منه اليه لا محالة وان لم تعرف لا ينتقل من الملزوم أيضا اه أطول (قوله معترف بأن اللازم ما لم يكن ملزوما الخ) ملزومية اللازم بأن يكون أخص أو مساويا فان قلت ان اللازم كيف يكون أخص والعام يوجد بدون الخاص فيلزم وجود الملزوم بدون اللازم قلت أراد باللازم التابع الرديف كطول النجاد التابع لطول القامة اه أطول وقال السيد فى شرح المفتاح أراد باللازم التابع والرديف كما مر ثم ان الانتقال من اللازم الى الملزوم يحتاج الى جعله مساويا للزومه أو أخص منه اه وكتب عليه سم ما نصه قوله مساويا للزومه أو أخص هلا استغنى عن ذلك لان الاعم فى الجملة بعيد فليتأمل اه (قوله من خواص الكناية دون المجاز) أى فالانتقال فيها أيضا من الملزوم (قوله فمما لا دليل عليه) الظاهر أن المراد لا دليل عليه من حيث صحته فى نفسه لا من حيث كونه مراده مع صحته فى نفسه تأمل اه سم (قوله ما يكون وجوده على سبيل التبعية) أى واللازم بهذا المعنى ملزوم فالانتقال منه بمنزلة الانتقال من الملزوم اه سم (قوله ولهذا جوز كون اللازم أخص) أى لكون المراد باللازم ما ذكر لا ما هو المتعارف اذ ذاك لا يكون أخص والا لكان الملزوم أعم فيوجد بدون اللازم وهو ممتنع اه يس وكتب أيضا قوله ولهذا جوز كون اللازم أخص مع أن اللازم بغير هذا المعنى لا يكون أخص وانما يكون مساويا أو أعم اه سم (قوله فالكناية أن يذكر من المتلازمين الخ) اشارة الى أنه وان آل الامر الى أن الانتقال فى الكناية أيضا من الملزوم لان ذلك التابع والرديف ملزوم الا أن الفرق مع ذلك حاصل بينهما وهو أن الانتقال فى الكناية باعتبار كون المنتقل منه لازما وان كان ملزوما أيضا وهو فى المجاز على العكس اه سم (قوله وفيه نظر) قال فى المطول لان المجاز قد يكون من الطرفين كاستعمال الغيث فى النبت واستعمال النبت فى الغيث اه وقد يقال انه بحسب الحيثية والاعتبار مختلف كما مر فى اعتبار العلاقتين فى الفرق بين المجاز

أن ليس المراد باللزوم ههنا امتناع الانفكاك (وهى) أى الكناية (ثلاثة أقسام الاولى) تأنيثها باعتبار كونها عبارة عن الكناية (المطلوب بها غير صفة ولا نسبة فمنها) أى من الاولى (ما هى معنى واحد) مثل أن يتفق فى صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى ذلك الموصوف (كقوله) الضاربين بكل أبيض مخذم * (والطاعنين مجامع الاضغان) المخذم القاطع والضغن الحقد ومجامع الاضغان معنى واحد كناية عن القلوب (ومنها ما هى مجموع معان) بأن تؤخذ صفة فتضم الى لازم آخر وآخر لتصير جملتها مختصة بموصوف فيتوصل بذكرها اليه (كقولنا كناية عن الانسان حى مستوى القامة عريض الاظفار) وتسمى هذه خاصة مركبة (وشرطهما) أى شرط هاتين الكنايتين (الاختصاص بالمكنى عنه) ليحصل الانتقال وجعل السكاكى الاولى منهما أعنى ما هى معنى واحد قريبة بمعنى سهولة المأخذ والانتقال فيها لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم الى آخر وتلفيق بينهما والثانية بعيدة بخلاف ذلك وهذه غير البعيدة بالمعنى الذى سيجىء (الثانية) من أقسام الكناية (المطلوب بها صفة) من الصفات كالجود والكرم ونحو ذلك وهى ضربان قريبة وبعيدة (فان لم يكن الانتقال) من الكناية الى المطلوب (بواسطة فقريبة) والقريبة قسمان (واضحة) يحصل الانتقال منها بسهولة (كقولهم كناية عن طول القامة طويل نجاده وطويل النجاد والاولى) أى طويل نجاده كناية (ساذجة) لا يشوبها شىء من التصريح (وفى الثانية) أى طويل النجاد (تصريح ما) لتضمنه

المرسل والاستعارة فى لفظ واحد فاذا أطلق النبت على الغيث من حيث انه لازم لا من حيث انه رديفه وتابع فهو بهذا الاعتبار مجاز مرسل اطلاقا للازم على الملزوم واذا أطلق على الغيث من حيث هو رديفه وتابعه كان من هذه الحيثية كناية فلا اشكال اه سم وقال فى موضع آخر يجاب بأن الانتقال وان كان فيه أيضا أى فى المجاز من اللازم لكن باعتبار كونه ملزوما اه تأمل وكتب أيضا قوله وفيه نظر حاصله منع كون الانتقال فى المجاز من المتبوع دائما اذ ربما يتجوز بالنبت عن الغيث ويمكن دفعه بأن ذلك الفرق مبنى على أن الموضوع له مراد أبدا فى الكناية لكن لينتقل منه الى ملزومه فالموضوع له فى الكناية تابع فى الارادة والانتقال من التابع فى الارادة الى المتبوع وفى المجاز الانتقال من الموضوع له الذى هو المتبوع المحض للمعنى المجازى لانه الاصل بالنسبة الى الخارج ولم تعرضه التبعية بحسب الارادة ولو بنى الكلام على جواز ارادة الموضوع له فى الكناية يكون الفرق بينهما فى الجملة اه أطول (قوله أن ليس المراد باللزوم ههنا الخ) بل معنى اللزوم ههنا الانتقال فى الجملة سواء كان بناء على لزوم عقلى أو عادى أو اعتقادى أو ادعائى اه سم (قوله باعتبار كونها الخ) وقال فى الاطول الاولى أى القسم الاول وتأنيثه باعتبار الخبر لانه الكناية المطلوب بها الخ اه (قوله غير صفة ولا نسبة) كنى بغير صفة ولا نسبة عن الموصوف فكأنه قال المطلوب بها الموصوف كما فى عبارة المفتاح لتظهر مقابلة هذا القسم بالقسمين الآخرين كذا فى الاطول (قوله ولا نسبة) أى نسبة صفة الى موصوف (قوله اختصاص بموصوف) المراد بالاختصاص ما يعم الحقيقى كالواجب والقديم وغير الحقيقى كما اذا اشتهر زيد بالضيافة مثلا وصار تاما فيه بحيث لا يعتد بضيافة غيره اه سم (قوله بكل أبيض) أى سيف أبيض (قوله مخذم) بالخاء المعجمة الساكنة والذال المعجمة المفتوحة اه سم (قوله بأن تؤخذ صفة) لم عبر بالصفة دون اللازم ولم عبر فيما بعد باللازم دون الصفة اه سم (قوله لتصير جملتها مختصة) أى لا كل واحد كما فى المثال فان الحى لا يختص بالانسان وكذا طول القامة لوجوده فى النخل ونحوه وكذا عرض الاظفار لوجوده فى الفرس ونحوه (قوله حى) بدل أو بيان من قولنا بمعنى مقولنا وكناية حال منه اه حفيد (قوله ويسمى) أى فى اصطلاح العلوم العقلية اه سم (قوله مركبة) كما يسمى الذى قبلها خاصة بسيطة اه سم (قوله وشرطهما الاختصاص بالمكنى عنه) اعترض بأنه مستدرك لان الكناية الانتقال فيها من الملزوم واللزوم مختص قطعا بالمكنى عنه اه سم وفى الاطول من البين ان تخصيص هذا الشرط بهذا القسم من الاقسام الثلاثة من غير مخصص اه (قوله الاختصاص) المراد بالاختصاص ما هو أعم من الحقيقى والحكمى كما مر (قوله ليحصل الانتقال) أى منهما الى المكنى عنه (قوله بمعنى سهولة المأخذ) دفع الشارح بقوله بمعنى سهولة المأخذ وقوله وهذه غير البعيدة بالمعنى الذى سيجىء تنظير المصنف فى جعل السكاكى المذكور الذى وجهه الشارح فى المطول أن السكاكى فسر القريبة بما يكون الانتقال بلا واسطة والبعيدة بما يكون الانتقال بواسطة والكناية التى هى معنى واحد والتى هى مجموع معان خاليتان عن الواسطة وحاصل الدفع أن القرب والبعد هنا بمعنى آخر اه سم ملخصا (قوله المطلوب بها صفة) يعنى ما قام بالغير والمكنى عنها فى طويل النجاد عند التحقيق طول القامة لا طويل القامة وكلام المصنف حيث قال كقولهم كناية عن طول القامة مشعر بحمل الصفة على هذا المعنى فلا يتجه أنه ان أريد بالصفة ما قام بالغير يخرج طويل النجاد وان أريد مدلول الصفة المفسرة بما دل على ذات مبهمة باعتبار معنى معين خرج نحو أعجبنى طول نجاد فلان فانه كناية عن طول قامته لا عن طويل القامة اه أطول (قوله وهى ضربان) هل يجريان فى القسم الاول اه سم أقول فى الاطول بعد تقسيم الثانية الى قريبة وبعيدة وتقسيم القريبة الى الواضحة والخفية ما نصه ومن البين جريان هذين التقسيمين فى القسم الاول من الكناية وكأنهما أهملا فيه لعدم الاطلاع على أمثلتهما فى كلام البلغاء اه (قوله

تتضمن الصفة) اى طويل (الضمير) الراجع الى الموصوف ضرورة احتياجها الى مرفوع مسند اليه فيشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له والدليل على تضمنه الضمير أنك تقول هند طويلة النجاد والزيدان طويلا النجاد والزيدون طوال النجاد فتؤنث وتثنى وتجمع الصفة البتة لاسنادها الى ضمير الموصوف بخلاف هند طويل نجادها والزيدان طويل نجادهما والزيدون طويل نجادهم وانما جعلنا الصفة المضافة كناية مشتملة على نوع تصريح ولم نجعلها تصريحا للقطع بأن الصفة فى المعنى صفة للمضاف اليه واعتبار الضمير رعاية لامر لفظى وهو امتناع خلو الصفة عن معمول مرفوع بها (أو خفية) عطف على واضحة وخفاؤها بأن يتوقف الانتقال منها على تأمل واعمال روية (كقولهم كناية عن الابله عريض القفا فان عرض القفا وعظم الرأس بالافراط مما يستدل به على البلاهة فهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد لكن فى الانتقال منه الى البلاهة نوع خفاء لا يطلع عليه كل أحد وليس الخفاء بسبب كثرة الوسايط والانتقالات حتى تكون بعيدة (وان كان) الانتقال من الكناية الى المطلوب بها (بواسطة فبعيدة كقولهم كثير الرماد كناية عن المضياف فانه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدر ومنها) أى من كثرة الاحراق (الى كثرة الطبائخ ومنها الى كثرة الا كله) جمع آكل (ومنها الى كثرة الضيفان) بكسر الضاد جمع ضيف (ومنها الى المقصود) وهو المضياف وبحسب قلة الوسايط وكثرتها تختلف الدلالة على المقصود وضوحا وخفاء (الثالثة) من أقسام الكناية (المطلوب بها نسبة) أى اثبات أمر لامر أو نفيه عنه وهو المراد بالاختصاص فى هذا المقام (كقوله ان السماحة والمروأة) هى كمال الرجولية (والندى * فى قبة ضربت على ابن الحشرج فانه أراد أن يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات) أى ثبوتها له فترك التصريح) باختصاصه بها (بأن يقول انه مختص بها أو نحوه) مجرور عطفا على أن يقول أو منصوب عطفا على أنه مختص بها مثل أن يقول سماحة ابن الحشرج أو السماحة لابن الحشرج أو سمح ابن الحشرج أو حصلت السماحة له أو ابن الحشرج سمح كذا فى المفتاح

تتضمن الصفة أى طويل الضمير) وأما الضمير فى نجاده فليس فى نفس الصفة اه سم (قوله أى طويل) فالصفة فى هذه العبارة بمعنى ما دل على ذات مبهمة باعتبار معنى معين (قوله فيشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له) أى وفى ذلك تصريح مّا بالمكنى عنه وهو طول القامة اه سم (قوله أو خفيـة) لا يخفى أن السانجة والمشوبة بالتصريح جاريتان فيه نحو عريض قفاه وعريض القفا اه أطول (قوله عريض القفا) فان قلت الانتقال من عرض القفا الى بلاهة الرجل ليس بلا واسطة بل يستدل به الاطباء عليها بواسطة أنه يدل على كثرة الرطوبة المستلزمة للبلاهة لما ثبت عندهم أن كثرة البلغم والرطوبة تورث غلبة البرودة والنسيان فلا وجه لعدّ هذا المثال مما الانتقال فيه بلا واسطة قلت ما ذكرته تدقيق لا يلاحظه أهل العرف بل ينتقلون منه أوّلا الى تلك البلاهة فلا محذور اه فنرى (قوله وعظم الرأس بالافراط) ادراج لفائدة زائدة على شرح المثال (قوله بالافراط) انما قال بالافراط لان عظم الرأس واستواءه ما لم يفرط دليل على عظم الهمة وحسن الفهم ولذا وصفت بنت أبى هالة النبى صلى الله عليه وسلم بأنه كان عظيم الهامة اه فنرى (قوله نوع خفاء) كأن ذلك بالنظر الى الاصل والا فاستلزامه لها فى عرفنا أظهر من أن يخفى نعم سبب كون البلاهة لازمة له فى الخارج خفى اه حفيد (قوله فانه ينتقل الخ) فى المفتاح أنه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة الجمر ومنها الى كثرة الاحراق فتكون الوسايط خمسا وعلى ما ذكره المصنف تكون أربعا اه سم (قوله أى من كثرة الاحراق) وكذا كل ضمير يأتى فهو راجع الى كثرة قبله (قوله وهو المضياف) أى مضيافية المضياف بدليل أن الكلام فى المطلوب بها صفة (قوله الثالثة المطلوب بها نسبة) سواء كان طرفا النسبة مذكورين صريحين فتنفرد الكناية فى النسبة أو أحدهما مذكورا صريحا والآخر كناية فتجتمع الكناية فى النسبة مع الكناية عن الموصوف أو الصفة أو كلاهما مذكورين كناية فتجتمع الاقسام الثلاثة اه أطول وراجعه (قوله وهو) أى لا الحصر وقوله فى هذا المقام أى القسم الثالث من الكناية فى هذا الكتاب كقوله أن يثبت اختصاص الخ وفى غيره كقول المفتاح المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف اه سم ملخصا (قوله ان السماحة) أى الكرم لا الجود لئلا يكون الندى تطويلا فانه الجود اه أطول وقال الحفيد السماحة بمعنى الندى أى الجود ثم نقل عن الحكيم الطوسى أن السماحة بذل شئ عن طيب النفس مع أنه ليس بذله واجبا والندى سهولة الانفاق للمال الكثير فى أمور جليلة النفع للعامة على وجه تقتضيه المصلحة والمروأة حصول رغبة صادقة فى التحلى بالافادة وبذل ما لا بد أو أزيد اه (قوله هى كمال الرجوليـة) بفتح الراء وضمها كما فى القاموس وكتب أيضا ما نصه يتبادر أن الرجولية لا تثبت للمرأة فيلزم أن لا تثبت لها المروأة والوجه ثبوتها لها أيضا ولهذا يقال رجل ورجلة أفاده سم ويمكن الجواب بأن المراد بالرجولية الانسانية وكتب أيضا قوله هى كمال الرجولية وذكر جمهور الفقهاء الشافعية أن المروأة السير بسير أمثاله فى زمانه ومكانه اه حفيد (قوله أى ثبوتها) تفسير للاختصاص قال فى الاطول وجه ارادة الثبوت بالاختصاص أن الاختصاص هو الثبوت لشئ والنفى عن غيره فأريد هنا بعض معناه ثم قال بقى هنا أنه اذا جعل الاختصاص بمعنى ثبوت الصفات له صار قوله فانه أراد أن يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات بمنزلة أن يقال أراد أن يثبت ثبوت هذه الصفات له ولا يخفى سماجته والعبارة الصحيحة أراد أن يثبت

وبه يعرف ان ليس المراد بالاختصاص ههنا الحصر (الى الكناية) أى ترك التصريح ومال الى الكناية (بأن جعلها) أى تلك الصفات (فى قبة) تنبيها على أن محلها ذو قبة وهى تكون فوق الخيمة تتخذها الرؤساء (مضروبة عليه) أى على ابن الحشرج فافاد اثبات الصفات المذكورة له لانه اذا أثبت الامر فى مكان الرجل وحيزه فقد أثبت له (ونحوه) أى مثل البيت المذكور فى كون الكناية لنسبة الصفة الى الموصوف بأن تجعل فيما يحيط به ويشتمل عليه (قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه) حيث لم يصرح بثبوت المجد والكرم له بل كنى عن ذلك بكونهما بين برديه وثوبيه فان قلت ههنا قسم رابع وهو أن يكون المطلوب بها صفة ونسبة معا كقولنا كثر الرماد فى ساحة زيد قلت ليس هذا كناية واحدة بل كنايتان احداهما المطلوب بها نفس الصفة وهى كثرة الرماد كناية عن المضيافية والثانية المطلوب بها نسبة المضيافية الى زيد وهو جعلها فى ساحته لتفيد اثباتها له (والموصوف فى هذين القسمين) يعنى الثانى والثالث (قد يكون) مذكورا كما مر وقد يكون (غير مذكور كما يقال فى عرض من يؤذى المسلمين المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده) فانه كناية عن نفى صفة

هذه الصفات له ولا يخفى أنه لو جعل التعريف فى السماحة والمروأة والندى للجنس الاستغراقى أفاد حصر هذه الصفات فى ابن الحشرج لان جميع أفرادها اذا قامت به لا تقوم بغيره اذ الصفة لا تقوم بمحلين ويكون مبالغة فى كمال ابن الحشرج فى هذه الصفات بحيث التحقت هذه الصفات فى غيره بالعدم فلا يبعد أن يكون قول المصنف انه مختص بها وقوله اختصاص ابن الحشرج على ظاهرهما وحينئذ يكون فى البيت كنايتان احداهما جعل اثبات جميع أفراد الثلاثة له كناية عن الاختصاص وثانيتهما جعل جعلها فى قبة مضروبة عليه كناية عن الثبوت له اه (قوله وبه يعرف أن ليس المراد الخ) ليس استدراكا مع قوله السابق وهو المراد بالاختصاص فى هذا المقام لان المقصود الاستدلال على ان المقصود ذلك اه سم (قوله ومال الى الكناية) فيه اشارة الى تضمين ترك معنى مال اه سم (قوله وهى تكون فوق الخيمة) أى أكبر منها وليس المراد أنه يجعل خيمة ويجعل فوقها شئ آخر هو القبة كما قد يتوهم اه سم (قوله تتخذها الرؤساء) يقال بيت مقبب جعل فوقه قبة اه أطول (قوله فقد أثبت له) لان ثبوت هذا الامر الذى هو صفة يقوم بمحل يقبلها فى المكان بتبعية ثبوت محلها وهو الرجل فى المكان فقد استفيد محلية الرجل لذلك الامر قال فى الاطول ولهذا أى لثبوت الصفات فى المكان تبعا كان هذا من قبيل الكناية دون المجاز اذ لو امتنع ثبوت الصفات فى المكان لامتنع ارادة الحقيقة ولم يكن كناية بل مجازا ونحن نقول لا يبعد أن كون هذه الصفات فى قبة ضربت على ابن الحشرج كناية عن كونها عين ابن الحشرج حيث جعل فى مكان ابن الحشرج والمتبادر من الكون فى المكان الكون بالذات ولا يكون فى مكان الرجل بالذات الا نفسه فكأنه قيل ابن الحشرج هو السماحة والمروأة والندى اه (قوله المجد) أى نيل الشرف والكرم ولا يكون الا بالآباء أو كرم الآباء خاصة والكرم والحسب أعم من أن يكون من جهة الآباء أو نفس الرجل اه أطول (قوله بين ثوبيه) يريد بالثوبين الرداء والازار وكذا المراد بالبردين فى قوله والكرم فى برديه اه (قوله فى ساحة زيد) الساحة قدام البيت اه سم (قوله بل كنايتان) وقد تجتمع الثلاثة كقولك كثير الرماد فى ساحة العالم وكنى به عن موصوفه وهو زيد مثلا لاشتهاره اه سم (قوله فى هذين القسمين) انما خصهما بالذكر لامتناع ذكر الموصوف فى القسم الاول لانه مكنى عنه اه سيرامى (قوله قد يكون غير مذكور) لكن القسم الثانى حينئذ يستلزم القسم الثالث اذ لا يتصور كون الموصوف غير مذكور عند الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة بخلاف القسم الثالث فانه لا يستلزم القسم الثانى فانه يصح الكناية عن النسبة الى موصوف غير مذكور مع التصريح بالصفة اه أطول (قوله كما يقال الخ) هذا المثال الذى مثل به لعدم ذكر الموصوف من الكناية عن النسبة وقوله فى عرض بالضم أى ناحية فكأنك فى المثال المذكور أشرت من ناحية هى لمن سلم المسلمون من لسانه ويده الى ناحية أخرى هى للمؤذى ومثال عدم ذكر الموصوف من الكناية عن الصفة قولك فى عرض من يعتقد حل الخمر وأنت تريد تكفيره أنا لا أعتقد حل الخمر تكنى باعتقاده حل الخمر المستفاد من تقديم المسند اليه الضمير عن كفره ولا ضرر فى كون هذا كناية عن نسبة الكفر له أيضا لما تقرر من استلزام الكناية عن الصفة عند عدم ذكر الموصوف الكناية عن النسبة (قوله فانه كناية الخ) لان حاصله المسلم من لا يؤذى فيكون من قبيل المنطلق زيد فيفيد حصر المبتدا فى الخبر وقد كنى بحصره فيه عن لازمه وهو انتفاؤه عن المؤذى وهذا من القسم الثالث لانه كنى بنسبة الاسلام الى غير المؤذى على وجه الاثبات عن نسبته الى المؤذى على وجه النفى وهو موصوف غير مذكور اه سيرامى ملخصا قال فى الاطول فان قلت حصر الاسلام فى غير المؤذى عبارة عن ثبوته له ونفيه عن المؤذى فيكون نفى الاسلام عن المؤذى مصرحا قلت الحصر أمر اجمالى يلزمه تفصيل النفى بحسب المقام فيجوز أن يكنى بهذا المجمل عن هذا المفصل على أنه لو كان معنى الحصر الاثبات والنفى تفصيلا يجوز أن يكنى بالكل عن الجزء ويجعل الكل وسيلة الانتقال الى الجزء ويجعل الجزء مقصودا بالافادة اه (قوله عن نفى صفة

الاسلام عن المؤذى وهو غير مذكور فى الكلام وأما القسم الاول وهو ما يكون المطلوب بالكناية نفس الصفة وتكون النسبة مصرحا بها فلا يخفى أن الموصوف فيها يكون مذكورا لامحالة لفظا أو تقديرا وقوله فى عرض من يؤذى معناه فى التعريض به يقال نظرت اليه من عرض بالضم أى من جانب وناحية قال (السكاكى الكناية تتفاوت الى تعريض وتلويح ورمز وايماء واشارة) وانما قال تتفاوت ولم يقل تنقسم لان التعريض وأمثاله مما ذكر ليس من أقسام الكناية فقط بل هو أعم كذا فى شرح المفتاح وفيه نظر والاقرب انه انما قال ذلك لان هذه الاقسام قد تتداخل وتختلف باختلاف الاعتبار من الوضوح والخفاء وقلة الوسائط وكثرتها (والمناسب للعرضية التعريض) أى الكناية اذا كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور كان المناسب أن يطلق عليها اسم التعريض لانه امالة الكلام الى عرض يدل على المقصود يقال عرضت لفلان وبفلان

الاسلام الخ) وهذا النفى نسبة (قوله وأما القسم الاول) أى من هذين القسمين اه سم فهو ثانى الاقسام الثلاثة (قوله وهو ما يكون المطلوب بالكناية نفس الصفة وتكون النسبة مصرحا بها) يتبادر أن هذا تفسير القسم الثانى بجملته وأنه يجب فيه التصريح بالنسبة وكلام المطول والسيد صريح فى عدم وجوب التصريح بها فى جملته فيتعين حمل كلامه هنا على أنه اشارة الى قسم للقسم الثانى لا الى جملة القسم الثانى وقسمه المشار اليه هنا هو ما اذا كان الموصوف فيه مذكورا وحينئذ لا تستلزم الكناية عن الصفة الكناية عن النسبة لامكان التصريح حينئذ بالنسبة فلا يتصور كناية عنها كقولك زيد يعتقد حل الخمر كناية عن كفره فقد انفردت فى هذا المثال الكناية عن الصفة عن الكناية عن النسبة وقسمه الآخر ما اذا كان الموصوف غير مذكور وحينئذ تستلزم الكناية عن الصفة الكناية عن النسبة لانه اذا لم يكن مذكورا لم يتصور كون النسبة اليه مصرحا بها فلا تكون الا مكنيا عنها دون العكس لجواز كون الصفة مصرحا بها وان لم يكن موصوفها مصرحا به فلا كناية حينئذ الا فى نسبتها اليه كما تقدم فى قوله المسلم من سلم الخ فان الصفة وهى الاسلام مصرح بها والكناية انما هى فى النسبة ولا يشكل بأن المصرح به الاسلام والمكنى عن نسبته نفى الاسلام لا الاسلام لان المراد بالكناية عن نسبة الصفة المصرح بها أعم من الكناية عن نسبة نفسها أو نسبة نفيها كما صرح بذلك قول السيد فى هذا المثال قد صرح فيه بالصفة أعنى الاسلام وكنى عن نسبتها بالانتفاء الى المؤذى كذا فى سم ومثال ما اذا كان الموصوف غير مذكور قولك فى عرض من يعتقد حل الخمر مريدا تكفيره أنا لا أعتقد حل الخمر كما مر شرح ذلك (قوله أو تقديرا) فليس المراد بكونه مذكورا كونه منطوقا به بالفعل فقط اه سم ومثال ذكره تقديرا قولنا نعم كثير الرماد إخبارا عن مضيافية زيد عند سؤال سائل عنها بقوله أزيد كثير الرماد أم لا أى هو كثير الرماد فقد ذكر الموصوف تقديرا أفاده الفنرى (قوله بالضم) أى بضم العين مع اسكان الراء وضمها كعسر وعسر كما فى الصحاح (قوله وفيه نظر) وجه النظر أن كون التعريض وأمثاله أعم لا ينافى كونه قسما من أقسام الكناية باعتبار كما يقال الابيض إما حيوان أو غيره والحيوان قد يكون أبيض وقد يكون أسود مع أنه قد وقع قسما من الابيض فلو قال تنقسم على هذا الاعتبار لكان مستقيما لانه قسمه باعتبار وقال الحفيد ويمكن أن يوجه النظر بأن التفاوت لا يتعدى بكلمة الى الا بتضمين أمر آخر والمناسب ههنا الانقسام فيرد عليه ما يرد على الانقسام تأمل اه سم وبين فى الاطول وجه النظر بأن التعريض بهذا المعنى وهو كناية لم يذكر موصوفها ليس أعم من الكناية ثم بحث فيما استقر به الشارح ثم قال والاظهر أنه قال تتفاوت لما فيه من التنبيه على تفاوت تلك الاقسام فى الدقة والبلاغة دون تنقسم اه (قوله قد تتداخل) أى فلا يصح جعلها أقساما لان شأن الاقسام أن تكون متباينة اه يس (قوله وتختلف الخ) من عطف السبب على المسبب أى أن تداخلها بسبب اختلافها باختلاف الاعتبار أى المعتبر وبين الاعتبار بقوله من الوضوح الخ فقد تكون الوسائط بحيث يمكن اعتبارها قليلة أو كثيرة بالنسبة لغيرها أو فى نفسها واللزوم بحيث يمكن اعتباره خفيا أو غير خفى ففى المادة الواحدة قد تعتبر الوسائط فيها كثيرة فيكون تلويحا وقد تعتبر قليلة مع اعتبار خفاء اللزوم فيكون رمزا ومع اعتبار عدم خفائه فيكون ايماء واشارة فقد صدقت هذه الاقسام فى مادة واحدة فقد تداخلت فى تلك المادة بسبب اختلاف الاعتبار تأمل اه سم (قوله والمناسب) أى وقال السكاكى ما خلاصته المناسب الخ وبين قول السكاكى الكناية تتفاوت الخ وبين قوله والمناسب فصل طويل وكلام المصنف يوهم الاتصال بينهما فكان حق البيان أن يقول ثم قال والمناسب الخ (قوله مسوقة لاجل موصوف غير مذكور) فى موضع التفسير للعرضية ولهذا قال الفاضل المحشى فى شرح المفتاح عرضية أى مسوقة لاجل موصوف غير مذكور لكن لا يخفى أن فيه نوع تقصير لجواز أن تساق الكناية لاجل موصوف غير مذكور من غير أن يقصد به التعريض كما اذا قلت المؤمن هو غير المؤذى

وأردت نفى الايمان عن المؤذى مطلقا من غير قصد تعريض بمؤذ معين اه فنرى (قوله اذا قلت قولا وأنت تعنيه) يعنى لا يكون القول مستعملا فيه وانما تعنيه من عرض الكلام ولهذا لم يقل وأنت تعنيه به (قوله فكأنك أشرت به الخ) فنى المثال السابق أى المسلم الخ كأنك أشرت به الى اثبات الاسلام لمن سلك الصفة وأردت نفى الاسلام عن المؤذى المعين اه سم وكتب أيضا قوله فكأنك أشرت به الى جانب وأنت تريد جانبا آخر الجانب المشار اليه هو مدلول العبارة والآخر هو المعنى المعرض به والتعبير بكان باعتبار أن المعنى لا يوصف بالجانب حقيقة وقد يقال قضية هذا التوجيه تسمية الكناية تعريضا مطلقا من غير تقييد بكونها عرضية لوجود هذا المعنى فى الجميع ويجاب بأنه لما كان الموصوف غير مذكور كان معنى التعريض أتم حيث أشير بالكلام الى غير مذكور ولا مقدر فكان اطلاق اسم التعريض عليه أنسب اه سم ملخصا (قوله ان كثرت الوسائط) بأن زادت على الواحدة كما فى شرح المفتاح للسيد قاله فى الاطول (قوله ان قلت الوسائط) المراد بقلتها عدم كثرتها فيشمل ما لا واسطة فيه أصلا كما نبه على ذلك الشارح حيث جعل عريض القفا مثالا له وصرح به تفسير السيد الرمز بالكناية التى لا واسطة فيها أو فيها واسطة واحدة وبهذا يندفع ما يتراءى من التنافى بين جعل الشارح هنا عريض القفا قليل الوسائط المشعر ذلك بوجود الواسطة وجعله اياه فيما مر مما لا واسطة فيه اه ملخصا من الاطول والفنرى (قوله وعريض الوسادة) هو أيضا كناية عن الابله لكن الانتقال منه الى الابله بواسطة فانه ينتقل منه الى عريض القفا ومن عريض القفا الى الابله كما فى المطول (قوله ثم قال) أى انتقل السكاكى من الكناية فى التعريض الى تحقيق المجاز فيه فكلمة ثم للتباعد بين الحيثين والا فلا تراخى بين كلامى السكاكى واعلم أن السكاكى بعدما سمى أحد أقسام الكناية تعريضا اشتغل عقب تلك الاقسام بتحقيق التعريض المشهور فقال واعلم أن التعريض تارة يكون على سبيل الكناية وأخرى على سبيل المجاز فاذا قلت آذيتنى فستعرف وأردت المخاطب ومع المخاطب انسانا آخر معتمدا على قرائن الاحوال كان من القبيل الاول وان لم ترد الا غير المخاطب كان من القبيل الثانى فتأمل وعلى هذا فقس وفرع ان شئت فقد نبهتك فالمراد بالتعريض ليس ما هو أحد الاقسام المذكورة للكناية بل ما اشتهر من التعريض وهو على ما قال الكشاف أن تذكر شيأ تدل به على شئ لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فكأنه امالة الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريده فأفاد أنه لا يراد المعنى التعريضى باللفظ بل ينتقل اليه من غير استعمال اللفظ فيه بخلاف المجاز والكناية فلا يكون التعريض مجازا ولا كناية ولهذا أدرج لفظ السبيل فقال التعريض تارة يكون على سبيل الكناية وأخرى على سبيل المجاز ولم يقل وتارة يكون كناية وتارة يكون مجازا وأوصى بالتأمل لما رأى المقام مظنة غفلة لكن المصنف على ما هو ظاهر كلامه ظن أن اطلاق التعريض على الكناية سابقا من اطلاق العام على الخاص ومقصود السكاكى التنبيه على هذا بتقسيم التعريض اليها والى المجاز فاختصر كلام السكاكى فقال والتعريض قد يكون مجازا الخ وهو اختصار مخل وقد نبه العلامة على مراد السكاكى حيث قال فى شرحه معناه أن عبارة التعريض قد تكون مشابهة للمجاز كما فى الصورة الاولى فانها تشبه المجاز من جهة استعمال تاء الخطاب فى غير ما هى موضوعة له وليس بمجاز اذ لا يتصور فيه انتقال من ملزوم الى لازم وقد تكون مشابهة للكناية كما فى الصورة الثانية فانها تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هو موضوع له مرادا منه غير الموضوع له وليس بكناية اذ لا يتصور فيه لازم وملزوم وانتقال من أحدهما الى الآخر اذ حاصل ما ذكره أن التعريض ليس بمجاز ولا كناية وان وقع فى أثناء تقريره بعض ما لا يتضح فتأمل وقد صرح ابن الاثير أيضا بأن التعريض لا يستعمل فى المعنى التعريضى بل يستفاد من عرض اللفظ ومما يقضى منه العجب أنه بعدما نقل الشارح كلام الكشاف وابن الاثير فى هذا المقام زيف كلام العلامة بأن هذا مذهب لم يذهب اليه أحد بل أمر لا يقبله عقل لانه يؤدى الى أن يكون كلام يدل على معنى دلالة صحيحة من غير

اذا قلت قولا وأنت تعنيه فكأنك أشرت به الى جانب وتريد به جانبا آخر (و) المناسب (لغيرها) أى غير العرضية (ان كثرت الوسائط) بين اللازم والملزوم كما فى كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل (التلويح) لان التلويح هو أن تشير الى غيرك من بعد (و) المناسب (لغيرها ان قلت) الوسائط (مع خفاء) فى اللزوم كعريض القفا وعريض الوسادة (الرمز) لان الرمز هو أن تشير الى قريب منك على سبيل الخفية لان حقيقته الاشارة بالشفة أو الحاجب (و) المناسب لغيرها ان قلت الوسائط (بلا خفاء) كما فى قوله

أوما رأيت المجد ألقى رحله
في آل طلحة ثم لم يتحول

(الايماء والاشارة ثم قال) السكاكى (والتعريض قد يكون مجازا كقولك آذيتنى فستعرف

أن يكون حقيقة في ذلك المعنى أو مجازا أو كناية بل الحق أن الاول مجاز والثاني كناية كما صرح به المصنف وهو الذي قصده السكاكي وتحقيقه أن قولنا آذيتني فستعرف كلام دال على معنى يقصد به تهديد المخاطب فان استعملته في تهديد المخاطب وغيره من المؤذين فكناية وان أردت تهديد غير المخاطب بسبب الايذاء بعلاقة اشتراكه للمخاطب في الايذاء اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا كان مجازا وتمم التوضيح بتمثيل السيد السند لدلالة الكلام على المعنى التعريضي بدلالة الحذف مثلا على تعظيم المحذوف أو اهانته فانه افاد من غير استعمال فيه فجعل كلام الشارح مبنيا على الغفلة عن مستتبعات التراكيب اه أطول ببعض تلخيص وحذف وفي السيد نقلا عن صاحب الكشف ما نصه والتحقيق أن اللفظ المستعمل فيما وضع له فقط هو الحقيقة المجردة ويقابله المجاز لانه المستعمل في غير الموضوع له فقط والكناية اللفظ المستعمل بالاصالة فيما لم يوضع له والموضوع له مراد تبعا وفي التعريض هما مقصودان الموضوع له من نفس اللفظ حقيقة أو مجازا أو كناية والمعرض به من السياق وفي الكناية العرضية يطلب مع المكني عنه معنى آخر فالاول بمنزلة الحقيقة في كونه مقصودا والثاني هو المعرض به لانه غير مقصود من اللفظ بل من السياق اه قال السيد وقيد أي صاحب الكشف الحقيقة بالمجردة أي المفردة احترازا عن الكناية اذ قد تسمى حقيقة غير مفردة حيث يراد منها المعنى الحقيقي أيضا أو يجوز ارادته ثم قال وحاصله أن المعتبر هو أن المعنى التعريضي مقصود من الكلام اشارة وسياقا لا استعمالا فلا يجوز أن يكون اللفظ مستعملا في معناه الحقيقي أو المجازي أو المكني عنه وقد دل به أي بالمعنى المستعمل فيه من تلك المعاني على مقصود آخر بطريق الامالة الى عرض فالتعريض يجامع كلا من الحقيقة والمجاز والكناية وقوله وفي الكناية العرضية يطلب مع المكني عنه معنى آخر يريد أن الكناية اذا كانت تعريضية كان هناك وراء المعنى الاصلي والمعنى المكني عنه معنى آخر مقصود بطريق التلويح والاشارة وكان المعنى المكني عنه ههنا بمنزلة المعنى الحقيقي في كونه مقصودا من اللفظ مستعملا هو فيه فاذا قيل المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده وأريد به التعريض بنفي الاسلام عن مؤذ معين فالمعنى الاصلي هنا انحصار الاسلام فيمن سلموا من لسانه ويده ويلزمه انتفاء الاسلام عن المؤذي مطلقا وهذا هو المعنى المكني عنه المقصود من اللفظ استعمالا وأما المعنى المعرض به المقصود من الكلام سياقا فهو نفي الاسلام عن المؤذي المعين هكذا ينبغي أن يحقق الكلام ويعلم أن الكناية بالنسبة الى المكني عنه لا تكون تعريضا قطعا ولا الزم أن يكون المعنى المعرض به قد استعمل اللفظ فيه وقد ظهر بطلانه وهكذا المجاز والحقيقة أيضا ثم قال واذا تقرر أن اللفظ بالقياس الى المعنى المعرض به لا يوصف بالحقيقة ولا بالمجاز ولا بالكناية لفقدان استعمال اللفظ في ذلك المعنى واشتراطه في تلك الامور فقول السكاكي ان التعريض قد يكون تارة على سبيل الكناية وأخرى على سبيل المجاز لم يرد به أن اللفظ في المعنى المعرض به قد يكون كناية وقد يكون مجازا كما يتبادر الوهم اليه مما نقله المصنف عنه وصرح به الشارح وأيده بأن اللفظ اذا دل على معنى دلالة صحيحة فلا بد أن يكون حقيقة فيها أو مجازا أو كناية وقد غفل عن مستتبعات التراكيب فان الكلام يدل عليها دلالة صحيحة وليس حقيقة فيها ولا مجازا ولا كناية لانها مقصودة تبعا لا أصالة فلا يكون مستعملا فيها والمعنى المعرض به وان كان مقصودا أصالة الا أنه ليس مقصودا من اللفظ حتى يكون مستعملا فيه انما قصد اليه من السياق بجهة التلويح والاشارة الى أن قال بل أراد السكاكي أن التعريض قد يكون على طريقة الكناية في أن يقصد به المعنيان معا أحدهما باللفظ والآخر بالسياق وقد يكون على طريقة المجاز في أن يقصد به المعنى التعريضي فقط والتنبيه على هذا المعنى زاد لفظ السبيل اه مع بعض حذف (قوله وأنت تريد بناء الخطاب) أي في آذيتني فستعرف (قوله ليكون اللفظ الخ) علة لتريد (قوله وان أردتهما) أي بناء الخطاب بقرينة قوله قبل وأنت تريد بناء الخطاب وظاهره استعمال اللفظ في المعنى الحقيقي والمعنى المجازي وهو ممتنع عند هؤلاء الا أن يقال ارادة المعنى الحقيقي هنا للانتقال الى غيره وان كان كل منهما هنا مقصودا

(وأنت تريد) بناء الخطاب (انسانا مع المخاطب دونه) أي لا تريد المخاطب ليكون اللفظ مستعملا في غير ما وضع له فقط فيكون مجازا (وان أردتهما) أي المخاطب وانسانا آخر معه (جميعا كان كناية) لانك أردت باللفظ المعنى الاصلي وغيره معا والمجاز ينافي ارادة المعنى الاصلي (ولا بد فيهما) أي في الصورتين (من قرينة) دالة على أن المراد في الصورة الاولى هو الانسان الذي مع المخاطب وحده ليكون مجازا وفي الثانية كلاهما جميعا ليكون كناية وتحقيق ذلك أن قولك آذيتني فستعرف كلام دال على تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزم منه تهديد كل من صدر عنه الايذاء فان استعملته وأردت به تهديد المخاطب وغيره من المؤذين كان كناية وان أردت به تهديد غير المخاطب بسبب الايذاء لعلاقة اشتراكه للمخاطب في الايذاء اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا مع قرينة دالة على عدم ارادة المخاطب كان مجازا

(فصل)

بالاثبات والظاهر أنهم لايسمون بذلك كما في سم وقال الفنرى لم يرد بما ذكره أنه يجوز لك أن تريد تارة بضمير المخاطب في آذيتني فستعرف غير المخاطب وحده فيكون مجازا وأن تريد به أخرى المخاطب وغيره معا فيكون كناية اذ ليس بين المخاطب وغيره لزوم يعتبر في الكناية أو المجاز بل أراد أن الكلام المذكور يدل عرفا على تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزمه لزوما عرفيا تهديد المؤذى مطلقا فاذا أردت تهديد المخاطب مع تهديد مؤذ آخر كان كناية وان أريد به تهديد غيره فقط كان مجازا مرسلا اه وقول الشارح وتحقيق ذلك الخ يدل على ما قاله الفنرى (قوله أطبق) أى أجمع من قولهم أطبق القوم على الامر أجمعوا اه أطول (قوله أطبق البلغاء) قال الشارح المحقق والسيد السند في شرحي المفتاح يراد بالبلغاء علماء البيان على ما هو الظاهر لانهم الذين يظهر منهم الاجماع ويمكن أن يراد جميع البلغاء ويجعل اجماع أهل السليقة بحسب المعنى حيث يعتبرون هذه المعانى في موارد الكلام وان لم يعلموا هذه الاصطلاحات اه أطول (قوله على أن المجاز الخ) يرد على كون المجاز أبلغ من الحقيقة أن منه المجاز الغير المفيد وهو لفظ المقيد المراد به المطلق فانه اذا نظر الى ما أريد بهذا القبيل من المجاز كان قائما مقام أحد المترادفين فكما أن أحد المترادفين اذا أقيم مقام الآخر لم يقصد به معنى آخر بل ذلك المعنى بعينه فلا يعد مفيدا كذلك المشفر اذا أقيم مقام الشفة لم يقصد به الا تلك الحقيقة أعنى العضو المخصوص فلا يترتب على قيامه مقام الشفة فائدة بخلاف اطلاق الاصابع على الانامل فانه يفيد مبالغة وكذا اطلاق اليد على القدرة يفيد تصويرها بصورة ما هو مظهر لها والمجاز الغير المفيد لا يكون أبلغ من الحقيقة كيف ولا يصدق في حقه أنه كدعوى الشئ ببينة فيجب أن يحمل المجاز على المجاز المفيد اه أطول مع بعض تلخيص (قوله أبلغ) يقال بناء أبلغ أى مبالغ فيه كثيرا فالمعنى أن المجاز والكناية مما بولغ فيه مبالغة أكثر حيث بولغ في تقرير معنيهما وتحقيقهما فقوله أبلغ شاذ من وجهين أحدهما أنه أخذ من المزيد كقولهم هو أعطاهم للدينار والدرهم وثانيهما أنه بمعنى المفعول ولك أن تتجاوز الشذوذ الثانى الى التجوز في وصف اللفظ بكونه مبالغا في تقرير معناه وتحقيقه وانما لم يجعلوا الابلغ من البلاغة فيكون المعنى أن كلا ما فيه كناية أو مجاز أبلغ من كلام فيه الحقيقة الصرفة ويكون وجه الابلغية كونه أكثر مبالغة لان كثرة المبالغة لا توجب البلاغة مطلقا بل في مقام يستدعى المبالغة فرب حقيقة أبلغ من مجاز لوقوعها في مقام لا يستدعى المبالغة اه أطول ولا يرد على أخذ أبلغ من المبالغة أن المجاز والكناية المفردين لا مبالغة فيهما في حد أنفسهما اذ ما لم يحمل المفرد على غيره لا يفهم منه معنى مفيد لان الابلغية والمبالغة اذا نسبت الى الحقيقة أو المجاز أو الكناية فانما هو بملاحظة التركيب الذى تضمن ذلك أفاده سم (قوله لان الانتقال فيهما من الملزوم) مبنى على مختار المصنف في الكناية لا على مختار السكاكى أن الانتقال في الكناية من اللازم اه يس وفيه أن اللازم بمعنى التابع فيكون هو الملزوم كما مر ذلك (قوله وعلى أن الاستعارة أبلغ من التشبيه) لانها نوع من المجاز (أقول) بعد وضوح كون الاستعارة مجازا والتشبيه حقيقة ليس ذكر هذا الاطباق بعد ذكر الاطباق الاول الا تطويلا ثم كون التشبيه حقيقة يرده ما حقق أن زيد كالبدر عبارة عن كونه في غاية الحسن وان نسبة التشبيه الى الاستعارة كنسبة الكناية الى المجاز اه أطول مع حذف (قوله وقد علم أن المجاز الخ) أى وقسم الابلغ أبلغ من غير الابلغ اه سم (قوله وليس معنى كون المجاز الخ) شروع في دفع اعتراض المصنف على الشيخ عبد القاهر كما بسط ذلك في المطول وعبارته قال الشيخ عبد القاهر وليس السبب في كون المجاز والاستعارة والكناية أبلغ أن واحدا من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه بل لانه يفيد تأكيد الاثبات المعنى لا يفيده خلافه فليست مزية قولنا رأيت أسدا على قولنا رأيت رجلا هو والاسد سواء في الشجاعة أن الاول أفاد زيادة في مساواته للاسد في الشجاعة لم يفدها الثانى بل الفضيلة هى أن الاول أفاد تأكيد الاثبات تلك المساواة له لم يفده الثانى وليست فضيلة قولنا كثير الرماد على قولنا كثير القرى أن الاول أفاد زيادة اقراء لم يفدها الثانى بل هى أن الاول أفاد تأكيد الاثبات كثرة القرى له لم

يفده

(أطبق البلغاء على أن المجاز والكناية أبلغ من الحقيقة والتصريح لان الانتقال فيهما من الملزوم الى اللازم فهو كدعوى الشئ ببينة) فان وجود الملزوم يقتضى وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم عن لازمه (و) أطبقوا أيضا (على أن الاستعارة أبلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز) وقد علم أن المجاز أبلغ من الحقيقة وليس معنى كون المجاز والكناية أبلغ أن شيأ منهما يوجب أن يحصل في الواقع زيادة في المعنى لا توجد في الحقيقة والتصريح بل المراد أنه يفيد زيادة تأكيد للاثبات ويفهم من الاستعارة أن الوصف في المشبه بالغ حد الكمال كما في المشبه به وليس بقاصر فيه كما يفهم من التشبيه والمعنى لا يتغير حاله في نفسه بان يعبر عنه بعبارة أبلغ وهذا مراد الشيخ عبد القاهر بقوله ليست مزية قولنا رأيت أسدا على قولنا رأيت رجلا هو والاسد سواء في الشجاعة أن الاول أفاد زيادة في مساواته للاسد في الشجاعة لم يفدها الثانى بل الفضيلة هى أن الاول

بفده الثاني واعترضه المصنف بأن الاستعارة أصلها التشبيه والاصل في وجه الشبه أن يكون في المشبه به أتم منه في المشبه وأظهر فقولنا رأيت أسدا يفيد للمرئي شجاعة أتم مما يفيدها قولنا رأيت رجلا كالاسد لان الاول يفيد له شجاعة الاسد والثاني يفيد له شجاعة دون شجاعة الاسد فكيف يصح القول بأن ليس واحد من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيده خلافه ثم أجاب بأن مراد الشيخ أن السبب في كل صورة ليس هو ذلك وليس المراد أن ذلك ليس بسبب في شئ ليس من الصور فهذا يتحقق في قولنا رأيت أسدا بالنسبة الى قولنا رأيت رجلا كالاسد لا بالنسبة الى قولنا رأيت رجلا مساويا للاسد أو زائدا عليه في الشجاعة ولا يتحقق أيضا في كثير الرماد وكثير القرى ونحو ذلك وهذا وهم من المصنف بل معنى كلام الشيخ أن شيأ من هذه العبارات لا يوجب أن يحصل له في الواقع زيادة في المعنى مثلا اذا قلنا رأيت أسدا فهو لا يوجب أن يحصل لزيد في الواقع شجاعة لا يوجبها قولنا رأيت رجلا كالاسد وهذا كما ذكره الشيخ من أن الخبر لا يدل على ثبوت المعنى أو نفيه مع أنا قاطعون بأن المفهوم من الخبر أن هذا الحكم ثابت أو منتف وقد بينا ذلك في بحث الاسناد الخبري اه وحاصل جواب المصنف أن مراد الشيخ رفع الايجاب الكلي ورفع الايجاب الكلي لا ينافي الايجاب الجزئي وان السبب في كل صورة تأكيد اثبات المعنى ورد السيد جواب الشارح بأن ما حمل عليه الشارح كلام الشيخ معنى ركيك لان ما نفاه الشيخ حينئذ مما لا يذهب اليه وهم حتى يدفع فان شيأ من ذلك لا يوجب ثبوت أصل الشجاعة أو أصل القرى مثلا في الواقع فكيف يتوهم ايجابه لزيادة فيهما بل نفي ايجابهما الثبوت الزيادة يوهم ايجابهما الثبوت أصل المعنى فيه والانصاف أن المتبادر من كلام الشيخ ما فهمه المصنف ولصاحب الاطول وجه آخر في كلام الشيخ فانظره (قوله أفاد تأكيد الاثبات تلك المساواة) كأن وجهه أنه دل على اتحاده مع الاسد ودلالة الاتحاد على المساواة أبلغ من دلالة الحكم بالمساواة بينهما لاحتمال التفاوت وان المساواة باعتبار بعض الوجوه اه سم هذا آخر ما كتبه أستاذنا الصبان عليه سحائب الرحمة والغفران

الفن الثالث علم البديع

أول من اخترع البديع وسماه بهذا الاسم عبد الله بن المعتز العباسي قال في صدر كتابه وما جمع قبلي فنون البديع أحد ولا سبقني الى تأليفه مؤلف وكان ذلك سنة أربع وسبعين ومائتين فمن أحب أن يقتدي بنا ويقتصر على هذه الفنون فليفعل ومن أضاف من هذه المحاسن أو غيرها شيأ الى البديع وارتأى غير رأينا فله اختياره قال الشيخ صفي الدين وكان جملة ما جمع منها سبعة عشر نوعا وعاصره قدامة بن جعفر الكاتب فجمع منها عشرين نوعا توارد معه على سبعة منها وسلم له ثلاثة عشر فتكامل لهما ثلاثون نوعا ثم اقتدى الناس بهما في التأليف فكان غاية ما جمع منها أبو هلال العسكري سبعة وثلاثين نوعا ثم جمع منها ابن رشيق القيرواني مثلها وتلاهما شرف الدين التيفاشي فبلغ بها السبعين ثم تصدى لها الشيخ زكي الدين بن أبي الاصبع فأوصلها الى التسعين وأضاف اليها من مستخرجاته ثلاثين سلم له منها عشرون وباقيها مسبوق اليه ومداخل عليه وذكر ابن أبي الاصبع أنه لم يؤلف كتابه المسمى بالتحرير في هذا الفن الا بعد الوقوف على أربعين كتابا في هذا الفن وعددها في صدر كتابه المذكور قال ابن معصوم وكنت أظن أن أول من نظم أنواع البديع على هذا الاسلوب البديع الشيخ صفي الدين الحلي حتى وقفت في ترجمة الشيخ علي بن عثمان بن علي الاربلي الصوفي على قصيدة لامية له نظم فيها جملة من أنواع البديع وضمن كل بيت منها نوعا منه أولها الجناس التام والمطرف وهو

بعض هذا الدلال والادلال ✻ حال بالهجر والتجنب حالي

ثم قال في الجناس المصحف والمركب

جرت اذ حزت ربع قلبي واذلا ✻ لي صبرا كثرت من اذلالي

أفادتأكيدا لاثبات تلك المساواة لم يفده الثاني والله أعلم

كمل القسم الثاني والحمد لله على جزيل نواله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

الفن الثالث علم البديع

(وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام)

فعلمت أن الشيخ صفي الدين ليس أبا عذرة هذا المرام ولا أول من اخترع نظم هذه الجواهر في نظام فان الشيخ الاربلي المذكور توفي قبل أن يولد الشيخ صفي الدين بسبع سنين وذلك أن وفاة الشيخ الاربلي المذكور في سنة سبعين وستمائة وولادة الشيخ صفي الدين في سنة سبع وسبعين وستمائة وأيضا الشيخ صفي الدين كان معاصر الشيخ محمد بن أحمد بن جابر الاندلسي الاعمى صاحب البديعية المعروفة ببديعية العميان ولا أعلم من السابق منهما الى نظم بديعيته على هذا الاسلوب وان كان الشيخ صفي الدين قد حاز قصبات السبق في مضمار براعة هذا المطلوب اه من أنوار الربيع في أنواع البديع لابن معصوم قال ع ق والبديع في اللغة الغريب من بدع الشئ بضم الدال اذا كان غاية فيما هو فيه من علم أو غيره حتى صار غريبا فيه لطيفا ومنه أبدع أتى بشئ لم يتقدم له مثال ومنه اسمه تعالى البديع بمعنى المبدع أي الموجد للاشياء بلا مثال تقدم ولا تختص مادته بالله تعالى كما قيل اه (قوله أي يتصور) فهم العلامة الحفيد أنه تفسير لعلم فاعترض بان العلم يطلق على الملكة وعلى الادراك الكلي وعلى القواعد وتصور تلك المعاني عبارة عن تعاريفها وحدودها والحدود والتعاريف ليست من جملة ما يطلق عليه العلم أصلا فكيف يصح قوله أي يتصور وأجاب بأن العلم لا يختص باطلاقه على واحد من تلك الثلاث بل يطلق أيضا على التعاريف والحدود ولا حاجة لذلك فان قوله أي يتصور تفسير لقوله يعرف وأما قوله علم فلم يفسره والانسب حمله على الملكة كما في سم (قوله بقدر الطاقة) أشار به الى أن البديعيات لا تنحصر (قوله والمراد بالوجوه) لعل فيه اشارة الى أنه لا جهل في التعريف لان الاضافة للعهد وفيه أنه يحتاج لقرينة الا أن يدعى شهرة وجوه تحسين الكلام في ذلك المراد اه سم (قوله ما مر الخ) فتكون اضافة الوجوه الى تحسين الكلام اضافة عهدية فكانه يقول علم يعرف به الاوجه المشار اليها فيما تقدم وهي الوجوه التي تحسن الكلام وتورثه قبولا بعد رعاية البلاغة مع الفصاحة ويكون قوله على هذا بعد رعاية الخ تأكيدا وبيانا لما تقدم ويحتمل أن يريد بوجوه تحسين الكلام ما يحسن به الكلام مطلقا سواء كان داخلا في البلاغة أو خارجا عنها وأخرج ما يدخل في الفنين السابقين بقوله بعد رعاية الخ اه ع ق (قوله بعد رعاية المطابقة) وهي المعبر عنها بعلم المعاني وقوله ورعاية وضوح الدلالة وهي المعبر عنها بعلم البيان (قوله أي الخلو عن التعقيد المعنوي) كأنه خص وضوح الدلالة بالخلو عن التعقيد المعنوي مع أنه بحسب مفهومه يتناول الخلو عن التعقيد اللفظي أيضا ليكون اشارة الى علم البيان على ما ذكره في صدر الكتاب كما أن رعاية المطابقة اشارة الى علم المعاني فيكون تنبيها على أن رتبة هذا العلم بعدهما اه سم وبعبارة وأما الخلو عن التعقيد اللفظي فداخل في قوله رعاية المطابقة لان المطابقة لا تعتبر الا بعد الفصاحة وهي تتوقف على الخلو من التعقيد اللفظي (قوله انما تعد محسنة الخ) قال في المطول والا كانت كتعليق الدرر في أعناق الخنازير (قوله والظرف متعلق بقوله تحسين الكلام) أي فهو ظرف لغو فالواقع بعدهما هو التحسين في الملاحظة لا في الوجود فانه مقارن فيه وأما اذا جعل ظرفا مستقرا فالذي بعدهما هو الحصول فيقتضي أنه متأخر عنهما في الوجود والتقدير حال كون التحسين حاصلا بعدهما (قوله وان كان بعضها قد يفيد تحسين اللفظ أيضا) أي ثانيا وبالتبع كما في المشاكلة اذ هي ذكر الشئ بلفظ غيره لوقوعه في صحبة ذلك الغير كقوله

قالوا اقترح شيأ نجد لك طبخه * قلت اطبخوا لي جبة وقميصا

فقد عبر عن الخياطة بالطبخ لوقوعها في صحبته فاللفظ حسن لما فيه من ايهام المجانسة اللفظية لان المعنى مختلف واللفظ متفق لكن الغرض الاصلي جعل الخياطة كطبخ المطبوخ في اقتراحها لوقوعها في صحبته وكما في العكس كما يأتي في قوله عادات السادات سادات العادات فان في اللفظ شبه الجناس اللفظي لاختلاف المعنى ففيه التحسين اللفظي والغرض الاصلي الاخبار بعكس الاضافة مع وجود الصحة اه ع ق (قوله كذلك) أي أولا وبالذات وان كان بعضها قد يفيد تحسين المعنى أيضا اه سم وعبارة ع ق ولفظي أي منسوب الى اللفظ لان تحسين اللفظ بالذات وان تبع ذلك تحسين المعنى لانه كلما عبر عن معنى بلفظ حسن

أي يتصور معانيها ويعلم أعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة والمراد بالوجوه ما مر في قوله ويتبعها وجوه أخر تورث الكلام حسنا وقبولا وقوله (بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال و) رعاية (وضوح الدلالة) أي الخلو عن التعقيد المعنوي اشارة الى أن هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الامرين والظرف أعني قوله بعد رعاية متعلق بقوله تحسين الكلام (وهي) أي وجوه تحسين الكلام (ضربان معنوي) أي راجع الى تحسين المعنى أولا وبالذات وان كان بعضها قد يفيد تحسين اللفظ أيضا (ولفظي) أي راجع الى تحسين اللفظ كذلك

استحسن

(أما المعنوى) قدمه لان المقصود الاصلى والغرض الاولى هو المعانى والالفاظ توابع وقوالب لها (فمنه المطابقة وتسمى الطباق والتضاد أيضا وهو الجمع بين متضادين أى معنيين متقابلين فى الجملة) أى يكون بينهما تقابل وتناف ولو فى بعض الصور سواء كان التقابل حقيقيا أو اعتباريا وسواء كان تقابل التضاد أو تقابل الايجاب والسلب أو تقابل العدم والملكة أو تقابل التضايف أو ما يشبه شيأ من ذلك (ويكون) ذلك الجمع (بلفظين من نوع واحد) من أنواع الكلمة (اسمين نحو وتحسبهم أيقاظا وهم رقود أو فعلين نحو يحيي ويميت أو حرفين نحو

استحسن معناه تبعا وان شئت قلت فى التحسين المعنوى أيضا انه كونه بالذات معناه أن ذلك هو القصد ويتبعه تحسين اللفظ دائما لانه كلما أفيد باللفظ معنى حسن تبعه حسن اللفظ الدال عليه اه (قوله اما المعنوى) ذكر منه فى هذا الكتاب تسعة وعشرين نوعا (قوله والالفاظ توابع) من حيث ان المعنى يستحضر أولا ثم يؤتى باللفظ على طبقه وقوله وقوالب لها من حيث ان المعانى تتلقى منها وتفهم منها (قوله المطابقة) قال صاحب المفتاح المطابقة مأخوذة من طابق الفرس أى وضع رجله مكان يده وكونها من وجوه التحسين يعرف بالذوق وكذا باقى الوجوه اه فنرى (قوله بين متضادين) هذا أخذ بالاقل كما فى قولهم الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد والا فالمطابقة جارية فيما فوق المتضادين اه فنرى (قوله أى معنيين الخ) لما كان يتوهم أنهما ضدان حقيقيان وهما الامران اللذان بينهما غاية الخلاف وليس ذلك شرطا قال المصنف أى معنيين الخ (قوله فى الجملة) أى من غير تفصيل فى ذلك التقابل والتنافى اه ع ق وكان الاولى أن يقول ولو فى الجملة بدليل قوله ولو فى بعض الصور (قوله وتناف) تفسير (قوله ولو فى بعض الصور) كما فى الاعتبارى فان التنافى باعتبار المتعلق (قوله سواء كان التقابل حقيقيا) كتقابل القدم والحدوث وقوله أو اعتباريا كتقابل الاحياء والاماتة فانهما لا يتقابلان الا باعتبار أى باعتبار بعض الصور وهو أن يتعلق الاحياء بحياة جرم فى وقت والاماتة باماتته فى ذلك الوقت والا فلا تقابل بينهما باعتبار أنفسهما ولا باعتبار المتعلق عند تعدد الوقت اه ع ق وعبارة سم قوله أو اعتباريا كالتقابل بين الشيئين باعتبار المتعلق كالسكون وابتغاء الفضل كما يأتى كذا فى السيرامى وقوله كما يأتى أى فى شرح قول المصنف أشداء على الكفار من قول الشارح ونحو قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فان ابتغاء الفضل وان لم يكن مقابلا للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون اه (قوله وسواء كان) أى التقابل الحقيقى كما فى ع ق فقوله وسواء راجع لقوله حقيقيا فقط لان الحقيقى يكون فى الضدين والنقيضين وفى العدم والملكة وفى التضايف (قوله تقابل التضاد) كتقابل الحركة والسكون بناء على أنهما وجوديان وقوله أو تقابل الايجاب والسلب هو تقابل النقيضين كتقابل مطلق الوجود وسلبه وقوله أو تقابل العدم والملكة كتقابل العمى والبصر وقوله أو تقابل التضايف كتقابل الابوة والبنوة وبحث فيه السيد بأنه ليس فيه مقابلة فهو أنسب بأن يكون من باب مراعاة النظير وأجاب عبد الحكيم بأنهما من باب مراعاة النظير من حيث تلازمهما فى الذهن والخارج ومن باب المطابقة من حيث انهما لا يجتمعان فى محل واحد (قوله أو ما يشبه الخ) أى أو تقابل ما يشبه الخ كالبرودة والحرارة الكائنين فى قوله تعالى مما خطاياهم أغرقوا فادخلوا نارا فان الغرق يستلزم الماء المشتمل على البرودة غالبا والنار مشتملة على الحرارة والبرودة والحرارة متقابلان وكالقرب والبعد الحاصلين فى اسمى الاشارة فى قوله

مها الوحش الا أن هاتا أوانس * قنا الخط الا أن تلك ذوابل

(قوله من نوع) قدمه لان لطف التضاد فيه أتم كيف والمتكلم كما جمع الضدين فى تركيب جمعهما فى نوع واحد من الكلمة وهذا أغرب من القسم الثانى ولانه أكثر دورانا على ألسنتهم يشهد بذلك أنه لم يهمل شيأ من أمثلة أقسامه بخلاف أقسام ما يقابله فانه لم يمثل الا لقسم واحد من أقسامه وقد حكم الشارح بأنه لا يوجد الا هو اه أطول (قوله من أنواع الكلمة) الاسم والفعل والحرف (قوله أيقاظا) جمع يقظ كتكف أو كعضد بمعنى يقظان (قوله وهم رقود) أى نيام جمع راقد فان اليقظة تشتمل على الادراك بالحواس والنوم يشتمل على عدمه فبينهما شبه العدم والملكة باعتبار لازميهما والتضاد باعتبار نفسيهما لان اليقظة عرض يقتضى الادراك بالحواس والنوم عرض يمنع الادراك المذكور فدل على كل منهما بالاسم (قوله يحيي ويميت) فان الاحياء والاماتة ولو صح اجتماعهما فى ذات المحيي والمميت بين متعلقيهما العدم والملكة أو التضاد بناء على أن الموت عرض وجودى فالتنافى بينهما اعتبارى وكأنه لم يجعلهما

لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) فان (٢٣٦) فى اللام معنى الانتفاع وفى على معنى التضرر أى لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها

(أو من نوعين نحو أو من كان ميتا فأحييناه) فانه قد اعتبر فى الاحيا معنى الحياة والموت والحياة مما يتقابلان وقد دل على الاول بالاسم وعلى الثانى بالفعل (وهو) أى أى الطباق (ضربان طباق الايجاب كما مر وطباق السلب) وهو أن يجمع بين فعلى مصدر واحد أحدهما مثبت والآخر منفى أو أحدهما أمر والآخر نهى فالاول (نحو ولكن أكثر الناس لا يعلمون يعلمون ظاهرا من الحياة الدنيا (و) الثانى (نحو فلا تخشوا الناس واخشون ومن الطباق) ما سماه بعضهم تدبيجا من دبج المطر الارض زينها وفسره بان يذكر فى معنى من المدح أو غيره ألوان لقصد الكناية أو التورية وأراد بالالوان ما فوق الواحد بقرينة الامثلة فتدبيج الكناية (نحو قوله تردى) من ترديت الثوب أخذته رداء (ثياب الموت حمرا فما أتى * لها) أى لتلك الثياب (الليل الا وهى من سندس خضر) يعنى ارتدى الثياب الملطخة بالدم فلم ينقض يوم قتله ولم يدخل فى ليلته الا وقد صارت الثياب من سندس خضر من ثياب الجنة وقد جمع بين الحمرة والخضرة وقصد بالاول الكناية عن القتل وبالثانى الكناية عن دخول الجنة وتدبيج التورية كقول الحريرى فذ اغبر العيش الاخضر وازور المحبوب الاصفر اسود يومى الابيض وابيض فودى الاسود حتى رثى لى العدو الازرق فياحبذا الموت الاحمر فالمعنى القريب للمحبوب الاصفر

من الملحق الآتى لاشعارهما من جهة اللفظ بالحياة والموت بخلاف الملحق كما يأتى اه ع ق (قوله لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) أى النفس جزاء وثواب بما كسبته من الطاعات وعليها عقاب ما اكتسبته من المعاصى قال الفنرى قال ابن الحاجب ما معناه ان الآية تدل على زيادة لطف الله تعالى فى شأن عباده يثيبهم على الخير كيفما وقع ولا يجزيهم على الشر الا بعد الاعمال والتصرف اه (قوله فان اللام الخ) لان اللام تشعر بالملكية المؤذنة بالانتفاع وعلى تشعر بالعلو المشعر بالتحمل أو الثقل المؤذن بالتضرر فصار تقابلهما كتقابل النفع والضرر وهما ضدان وبين ذلك لما فى تقابل اللام وعلى من الخفاء بخلاف ما قبله فان التقابل فيه ظاهر فلذا لم يبينه (قوله أى لا ينتفع بطاعتها الخ) أخذ الحصر من تقديم الجار والمجرور والانتفاع الحاصل من الدعاء والصدقة للغير انتفاع بثمرة الطاعة لا بنفسها (قوله ميتا) أى ضالا فأحييناه أى هديناه (قوله والموت) أى المعتبر فى ميتا (قوله مما يتقابلان) وهو من تقابل التضاد ان جعل الموت وجوديا ومن تقابل العدم والملكة ان جعل الموت عدميا أى عدم الحياة (قوله كما مر) أى من الامثلة (قوله فعلى مصدر واحد) الفعلان هما يعلمون ولا يعلمون ومصدرهما هو العلم وبينهما تقابل الايجاب والسلب قال سم ظاهر التقييد به اخراج غير الفعلين وفعلى المصدرين فليراجع اه (قوله لا يعلمون) أى الامر الاخروى ويعلمون أى الامر الدنيوى وحينئذ فالتنافى بحسب الظاهر أى بالنظر للفعلين فى حد ذاتهما بقطع النظر عن متعلقهما وكذا يقال فيما بعده وقوله ظاهرا من الحياة الدنيا أى ظاهرا هى الحياة الدنيا ويغفلون عن الباطن الذى هو الحياة الآخرة فمن بيانية أو يعلمون ظاهر الحياة الدنيا التى هى وسيلة الشهوات ولا يعلمون باطنها الذى هو الحياة الابدية لانها مزرعة للآخرة فمن ابتدائية (قوله فلا تخشوا الناس واخشون) نهى للحكام أن يخشوا غير الله فى حكوماتهم ويداهنوا فيها خشية ظالم أو مراقبة كبير اه أطول (قوله تدبيجا) بالدال المهملة والجيم من الديباج اه حفيد (قوله أو غيره) كالرثاء والتغزل (قوله لقصد الكناية أو التورية) أى بالكلام المشتمل على الالوان بخلاف ما اذا قصد المعنى الحقيقى فلا يكون من المحسنات لان الحقيقة يقصد منها المعنى الاصلى واما اذا قصد المعنى المجازى فلا يكون من المحسنات المعنوية بل اللفظية (قوله وأراد) أى ذلك البعض (قوله بقرينة الامثلة) كالمثال الاول (قوله نحو قوله) أى قول أبى تمام يرثى أبا نهشل محمد بن حميد حين استشهد وقبله

غزا غزوة والحمد نسج ردائه * فلم ينصرف الا وأكفانه الاجر

وبعده

كأن بنى نبهان يوم وفاته * نجوم سماء خر من بينها البدر

وقد كانت البيض القواضب فى الوغى * قواطع فهى الآن من بعده بتر

(قوله تردى) أى لبس وقوله ثياب الموت أى ثياب الحرب وحمرا حال من ثياب وهى حال مقدرة اذ لا حمرة حين اللبس لتأخر تلطخها بالدم عنه اه سم قال يس وفيه نظر والاظهر أن المراد بثياب الموت الثياب التى كفن بها اه وفيه انه يكفن فى الثياب التى مات فيها وهو كان لابسا لها قبل حصول الدم (قوله من سندس) هو مارق من الديباج (قوله خضر) خبر بعد خبر لان القصيدة مضمومة الروى كما سبق بيانه (قوله وقصد بالاول) هو ارتدى بالثياب حمرا وقوله وبالثانى هو قوله الا وهى الخ (قوله كقول الحريرى) أى فى المقامة الثالثة عشرة المعروفة بالبغدادية (قوله فذ اغبر) أى فمن حين متعلق بقوله اسود بعده أى اسود مذ الخ (قوله العيش الاخضر) وصف العيش بالاخضر كناية عن طيبه ونعومته وكماله فيكون كناية عن لازمه لان اخضرار العود والنبات يدل على طيبه ونعومته فيكنى به عن لازمه فى الجملة الذى هو الطيب والحسن والكمال والاغبرار كناية عن ضيق العيش ونقصانه وكونه فى حال التلف لان اغبرار النبات والمكان يدل على التغير والرثاثة فيكنى به عن معنى هذا اللازم وقوله وازور أى بعد وأعرض ومال وقوله اسود كناية عن الحزن فيه وقوله الابيض كناية عن السرور فيه (قوله فودى) بفتح الفاء وسكون الواو وهو شعر جانب الرأس مما يلى الاذن وابيضاض الشعر كناية عن كثرة الهم والحزن أو أريد

به الحقيقة وقوله رق لى أى رق لى وعطف علىّ وقوله العدو الازرق أى شديد العداوة وأراد به الروم وهم أعداء العرب وقوله فيا حبذا الموت الاحمر يا فيه زائدة للتنبيه لا للنداء أى فيا نعم الموت الاحمر اذا أتى اليه والموت الاحمر الشديد ومنه الحسن أحمر أى من أحب الحسن احتمل المشقة وفى الحديث كنا اذا احمر البأس اتقينا برسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يكن أحد أقرب الى العدو منه وقيل معنى الموت الاحمر القتل سمى أحمر لما فيه من الدم وهو الاظهر من مقصد الحريرى لانه علق غيره من الصفات باللون مثل العدو الازرق والروم زرق العيون فكذلك الموت الاحمر وقال أبو عبيدة الموت الاحمر أن يتغير بصر الرجل من الهول فيرى الدنيا فى عينه حمراء وسوداء والموت الاغبر هو الموت جوعا لانه يغبر فى عينه كل شئ والموت الاسود هو الموت فى غمة الماء والموت الابيض هو موت العافية اه من ع ق ومن الشريشى شارح المقامات وغيرهما (قوله انسان له صفرة) ورد أن الصفرة جمال أهل الجنة فليست مذمومة كما قد يتوهم لان فيها حمرة وبياضا وهو معنى الذهبى (قوله فيكون تورية) لانها كما يأتى أن يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد اه سم أى وباقى الالوان كنايات (قوله لا يقتضى أن يكون فى كل لون تورية) أى بل قد تجتمع الالوان لقصد التورية بواحد منها كما هنا (قوله ويلحق به أى بالطباق) أى فما كان التقابل فيه باعتبار المعنيين المدلول عليهما باللفظ المذكور من غير واسطة يقال له طباق حقيقى وأما اذا كان التقابل بين معنيين اللفظ يدل عليهما بواسطة كان ملحقا بالطباق قاله الفنرى قيل لا وجه لالحاق هذا النوع بالطباق لانه داخل فى تعريفه لان منافى اللازم مناف للملزوم فبين المذكورين تناف فى الجملة فيكون طباقا لا ملحقا به وقد يجاب عنه بأن معنى قوله فى الجملة بوجه ما من وجوه التقابل الاربعة وهذا الامر ليس كذلك اذ التقابل الذى فيه ليس تقابلا بين عينيهما بل بين أحدهما وملزوم الآخر فيكون ملحقا بالطباق بهذا الوجه وأنت خبير بأن هذا الجواب انما يدفع الاعتراض عن المصنف وأما عن الشارح فلا لانه عمم التقابل فى الجملة غير الاربعة فتأمل اه وقوله وأما عن الشارح فلا لانه الخ أى لانه قال أو ما يشبه شيأ من ذلك قال سم أقول قول الشارح أو ما يشبه شيأ من ذلك يجوز أن يريد بما يشبه معنى لا يشمل مثل هذا اه أى فيندفع الاعتراض عنه أيضا تأمل (قوله يتعلق أحدهما) كالرحمة فى المثال وقوله نوع تعلق مفعول يتعلق (قوله السببية) المناسب المسببية فانه الموافق للمثال (قوله مسببة عن اللين) اذ اللين فى الانسان كيفية قلبية تقتضى الانعطاف لمستحقه وذلك الانعطاف هو الرحمة فهى مسببة عن الكيفية (قوله غير متقابلين) ولا يستلزم ما أريد بأحدهما ما يقابل الآخر وبه فارق ما قبله (قوله نحو قوله) أى قول دعبل بكسر الدال وسكون العين المهملتين وكسر الباء الموحدة شاعر خزاعى رافضى قال صحت باسمى فى أذن مصروع ثلاث مرات فشفى وأصل الدعبل الناقة المسنة وقبل هذا البيت

ياسلم ما بالشيب منقصة * لا سوقة يبقى ولا ملكا

(قوله لا تعجبى الخ) الفرق بين هذا وقوله السابق نحو قوله تردى الخ أن المقابلة ثم بين ما أريد باللفظ من الحمرة والخضرة وان كان كناية عن المقصود بالذات بخلاف المقابلة هنا ليست باعتبار ما أريد باللفظ اذ لم يرد هنا بضحك حقيقة الضحك بل الظهور بل باعتبار المعنى الحقيقى الذى لم يرد باللفظ اه سم (قوله سلم) مرخم سلمى (قوله فبكى ذلك الرجل) أى بتذكر الموت أو التأسف على زمان الشباب اه أطول (قوله عبر عنه بالضحك) أى على سبيل المجاز المرسل لان الضحك يلزمه عادة الظهور أى ظهور الاسنان فعبر به عن مطلق ظهور البياض فى ضمن الفعل فكان فيه تبعية المجاز المرسل (قوله ايهام التضاد) أى فهو معنوى باعتبار ايهام الجمع بين المتضادين فلا يرد أنه جمع فى اللفظ فيكون لفظيا (قوله ودخل فيه أى فى الطباق الخ) قال العلامة الحفيد يمكن أن يقال انه داخل فى مراعاة النظير بل الاظهر أن المطابقة انما هى جمع الضدين والمراعاة جمع الاشياء المتناسبة المتوافقة وأما المقابلة فهى المركب منهما فهى أخص من كل منهما بحسب التحقق لا الحمل اه وانما أخر المقابلة

انسان له صفرة والبعيد الذهب وهو المراد ههنا فيكون تورية وجمع الالوان لقصد التورية لا يقتضى أن يكون فى كل لون تورية كما توهمه البعض (ويلحق به) أى بالطباق شيآن أحدهما الجمع بين معنيين يتعلق أحدهما بما يقابل الآخر نوع تعلق مثل السببية واللزوم (نحو أشداء على الكفار رحماء بينهم فان الرحمة) وان لم تكن مقابلة للشدة لكنها (مسببة عن اللين) الذى هو ضد الشدة (و) الثانى الجمع بين معنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين يتقابل معناهما الحقيقيان (نحو قوله لا تعجبى ياسلم من رجل) يريد نفسه (ضحك المشيب برأسه) أى ظهر ظهورا تاما (فبكى) ذلك الرجل فظهور المشيب لا يقابل البكاء الا أنه قد عبر عنه بالضحك الذى معناه الحقيقى مقابل البكاء (وسمى الثانى ايهام التضاد) لان المعنيين قد ذكرا بلفظين يوهمان التضاد نظرا الى الظاهر (ودخل فيه) أى فى الطباق

الداخلة في الطباق عن الملحق به مع أن المتبادر ذكر الداخل قبل الملحق الخلاف في هذا الداخل هل هو من الطباق أولا والاتفاق على الملحق به فناسب ذكر المتفق عليه قبل المختلف فيه (قوله بالتفسير الذي سبق) وهو الجمع بين أمرين متضادين أي معنيين متقابلين في الجملة اهـ جربي (قوله باسم المقابلة) الاضافة بيانية (قوله وان جعله السكاكي الخ) الواو للحال أي فهذا الجعل غفلة منه (قوله قسما برأسه) أي مستقلا والاحسن ماصنعه السكاكي لان الطباق لابد فيه من حصول التوافق ولذا سمي بالطباق والمقابلة موجبة للتنافي بعد التوافق فالانسب أن تجعل قسما برأسها لان حقيقة كل مباينة للاخرى أفاده عبد الحكيم (قوله ثم يؤتى بما يقابل ذلك) هذا محل الادخال (قوله على الترتيب) بأن يؤتى بما يقابل الاول أولا وبما يقابل الثاني ثانيا وهكذا اهـ سم (قوله في الجملة) أي من غير تفصيل وتعيين لكون التقابل على وجه مخصوص دون آخر لان ذلك لا يشترط في الطباق حتى تخرج المقابلة عن الطباق فصدق حده عليها (قوله والمراد بالتوافق خلاف التقابل) أي عدم التنافي وليس المراد به ما اتفقا ماصدقا ومفهوما حتى يقصر على المتماثلين ولا ما كان بينهما مناسبة وان اختلفا ماصدقا ومفهوما حتى يقصر على المتناسبين بل المراد ماذكر فيشمل المتماثلين والمتناسبين والخلافين كالانسان والطائر (قوله متناسبين) أي بينهما مناسبة وان اختلفا ماصدقا ومفهوما كالشمس والقمر والعبد والفقير وقوله أو متماثلين أي في أصل الحقيقة وان اختلفا مفهوما فقط كانسان وقائم (قوله نحو قوله) أي قول أبي دلامة بضم الدال المهملة زند بالنون ابن الجون كان صاحب نوادر وملح فاسد الدين رديء المذهب وحكاياته مشهورة في كتب الادب (قوله اذا اجتمعا) أي بالرجل وقوله بالرجل أي اذا اجتمعا بالرجل ففي البيت احتباك والرجل وصف طردي ولو قال بالبشر لكان أعم ليشمل المرأة وعبارة الاطول وذكر الرجل تغليب أو خبث المرأة معلوم بطريق الاولى لانه اذا لم يدفع قبح الكفر والافلاس كمال الرجل برجوليته كيف يدفعه نقصان المرأة بكونها امرأة انتهى (قوله والغنى) أي المعبر عنه بالدنيا اهـ سم (قوله ومقابلة الاربعة بالاربعة الخ) قال الفنري فيه بحث فانه فات في الآية قسيم الرابع لان لفظة فسنيسره تكررت في الآيتين ولم تختلف ففاتت مقابلة الاربعة بالاربعة ويحتمل أن يكون فسنيسره في معنى فسنعسره لانه اذا تيسر تعسيره كان معسرا لكن ذلك غير صريح وأما المقابلة الرابعة بين نفس اليسرى والعسرى فيقدح فيه ماسننقله عن الايضاح هذا وقد ذكر الواحدي من مقابلة الخمسة بالخمسة بيت المتنبي

أزورهم وسواد الليل يشفع لي * وأنثني وبياض الصبح يغري بي

وفيه نظر لان لي وبي صلة ليشفع ويغري فهما من تمامهما بخلاف اللام وعلى في قوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت والمقابلة انما تكون بين المستقلين كذا في الايضاح وأما مقابلة الستة بالستة فمنه قول غيره

على رأس حر تاج عز يزينه * وفي رجل عبد قيد ذل يشينه

قال الصفدي في شرح اللامية هذا أبلغ ما يمكن أن ينظم في هذا المعنى اهـ (قوله فأما من أعطى) أي حق الله واتقى أي الله وقوله بالحسنى أي بالكلمة الحسنى وهي كلمة التوحيد أو بالخصلة الحسنى وهي الايمان أو بالملة الحسنى وهي ملة الاسلام وقوله فسنيسره أي نهيئه واليسرى الجنة (قوله وأما من بخل) أي بالنفقة في الخير واستغنى عن ثواب الله عز وجل فلم يرغب فيه والمراد بالعسرى النار قيل نزلت في أبي بكر الصديق رضي الله عنه اشترى بلالا من أمية بن خلف ببردة وعشرة أواق فأعتقه فأنزل الله تعالى والليل اذا يغشى الى قوله ان سعيكم لشتى سعي أبي بكر وأمية اهـ بغوي اهـ سم (قوله والتقابل بين الجميع ظاهر) لا يبعد أن المقابلة الرابعة بين مجموع سنيسره لليسرى ومجموع سنيسره للعسرى لا بين الجزأين الاولين منهما لاتحادهما وعدم المقابلة ولا بين المجرورين في الجزأين الثانيين لما نقل عن الايضاح أنها انما تكون بين المستقلين وبما ذكرنا

بالتفسير الذي سبق (ما يختص باسم المقابلة) وان جعله السكاكي وغيره قسما برأسه من المحسنات المعنوية (وهو أن يؤتى بمعنيين متوافقين أو أكثر ثم يؤتى بما يقابل ذلك) المذكور من المعنيين المتوافقين أو المعاني المتوافقة (على الترتيب) ويدخل في الطباق لانه جمع بين معنيين متقابلين في الجملة (والمراد بالتوافق خلاف التقابل) حتى لا يشترط أن يكونا متناسبين أو متماثلين فمقابلة الاثنين بالاثنين (نحو فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا) أتى بالضحك والقلة المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة المتقابلين لهما (و) مقابلة الثلاثة بالثلاثة (نحو قوله ما أحسن الدين والدنيا اذا اجتمعا * وأقبح الكفر والافلاس بالرجل) أتى بالحسن والدين والغنى ثم بما يقابلها من القبح والكفر والافلاس على الترتيب (و) مقابلة الاربعة بالاربعة (نحو فأما من أعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى وأما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى) والتقابل بين الجميع ظاهر الا بين الاتقاء والاستغناء فبينه بقوله (والمراد باستغنى أنه زهد

يندفع

فيما عند الله تعالى كأنه مستغن عنه) أي عما عند الله تعالى (فلم يتق أو) المراد باستغنى ٢٢٩ (استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق)

فيكون الاستغناء مستتبعا لعدم الاتقاء وهو مقابل للاتقاء فيكون هذا من قبيل قوله تعالى أشداء على الكفار رحماء بينهم (وزاد السكاكي) في تعريف المقابلة قيدا آخر حيث قال هي أن يجمع بين شيئين متوافقين أو أكثر وضديهما (واذا شرط ههنا) أي فيما بين المتوافقين أو المتوافقات (أمر شرط ثمة) أي فيما بين ضديهما أو أضدادهما (ضده) أي ضد ذلك الامر (كهاتين الآيتين فانه لما جعل التيسير مشتركا بين الاعطاء والاتقاء والتصديق جعل ضده) أي ضد التيسير وهو التعسير المعبر عنه بقوله فسنيسره للعسرى (مشتركا بين أضدادها) وهي البخل والاستغناء والتكذيب فعلى هذا لا يكون قوله ما أحسن الدين والدنيا من المقابلة لانه اشترط في الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده (ومنه) أي من المعنوي (مراعاة النظير ويسمى التناسب والتوفيق) والائتلاف والتلفيق (أيضا وهي جمع أمر وما يناسبه لا بالتضاد) والمناسبة بالتضاد أن يكون كل منهما مقابلا للآخر وبهذا القيد يخرج الطباق وذلك قد يكون بالجمع بين أمرين (نحو الشمس والقمر بحسبان) بجمعا بين أمرين (و) نحو

(قوله) في صفة الابل (كالقسي) جمع قوس (المعطفات) المنحنيات (بل الاسهم) جمع سهم (مبرية) منحوتة (بل الاوتار) جمع وتر

يندفع بحث الفنري فراجعه ويفهم من كلامه أن المستقل ما لا يكون تماما لغيره كأن يكون الحرف صلة لغيره فراجعه اه سم وقوله وبما ذكرنا يندفع بحث الفنري أي في الآية بأنها ليست من مقابلة الاربع بالاربع وقد قدمناه عنه (قوله أنه زهد الخ) يقال زهد في الشيء وعن الشيء اذا رغب عنه ولم يرده ومن فرق بينهما فقد أخطأ كذا في المغرب اه حفيد أي وليس المراد به كثرة المال (قوله بشهوات الدنيا) أي المحرمة (قوله مستتبعا) أي مستلزما (قوله فيكون هذا من قبيل الخ) وهو الجمع بين معنيين يتعلق أحدهما بما يقابل الآخر نوع تعلق وحينئذ فجعل الآية من الطباق الحقيقي أي المقابلة نظرا للغالب أي فالآية من الملحق بالطباق باعتبار استغنى واتقى ومن الطباق أي المقابلة باعتبار الثلاثة (قوله من قبيل قوله تعالى أشداء الخ) لكن بين الآيتين فرق وهو أن الاولى أقيم فيها المسبب وهو الرحمة مقام السبب وهو اللين والثانية أقيم فيها السبب وهو استغنى مقام المسبب وهو عدم الاتقاء عكس الاولى (قوله وضديهما) الاولى أن يزيد أو أضدادها بضمير الجماعة لاجل قوله أو أكثر وفي بعض النسخ أو اضدادهما بضمير التثنية (قوله واذا شرط ههنا أمر) أي اعتبر فيه قيد اه عبد الحكيم وعبارة ع ق المراد بالشرط هنا ما يجتمع فيه المتوافقان أو المتوافقات لا الشرط المعروف لان التيسير والتعسير الممثل بهما فلك ليسا شرطين وحاصله أن شرط المقابلة أن يذكر في طرف منه معنى يشترك المتوافقان فيه أو المتوافقات ان ذكر مقابله كذلك في الطرف الآخر وفي التعبير عما يشترك فيه المتوافقات بوجه من الوجوه بالشرط نوع خفاء اه (قوله واذا شرط الخ) وأما اذا لم يشترط أمر في الاول فلا يشترط شيء في الثاني كما في قوله تعالى فليضحكوا قليلا الخ (قوله ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده) وهو الافتراق بل الظاهر أنه مبني على الاجتماع اذ الافلاس مع الاسلام ليس قبيحا فضلا عن كونه غاية في القبح (قوله وما يناسبه) أعم من أن يكون واحدا أو متعددا (قوله لا بالتضاد) أي بل بالتوافق في كون ما جمع من واد واحد لصحبته في ادراك أو لمناسبة في شكل أو لترتب بعض على بعض أو ما أشبه شيأ من ذلك ولما كان في هذا الجمع رعاية الشيء مع نظيره أو شبيهه أو مناسبه سمي مراعاة النظير اه ع ق (قوله أن يكون كل منهما مقابلا للآخر) أي منافيا له لانه تقدم أن المراد بالتضاد مطلق التقابل والتنافي في الجمع (قوله وبهذا القيد) وهو قوله لا بالتضاد (قوله وذلك) أي الجمع لا بالتضاد (قوله نحو الشمس والقمر) أي فهما متناسبان من حيث تقارنهما في الخيال لكون كل جسما نورانيا سماويا (قوله بحسبان) أي يجريان في بروجهما بمقدار معلوم فالشمس تقطع الفلك في سنة والقمر يقطعه في شهر فهو أسرع سيرا منها (قوله جمعا بين أمرين) لا حاجة له مع قوله قد يكون بالجمع بين أمرين فهو تأكيد له (قوله ونحو قوله) أي البحتري وقوله في صفة الابل أي بالهزال والضعف (قوله جمع قوس) فان قلت فعل يجمع على فعول كفلس يجمع على فلوس قلت هو كذلك الا أنهم تصرفوا فيه هنا فقالوا أصل قسي قووس فكرهوا اجتماع ضمتين وواوين فقدموا السين على الواوين فقيل قسو وفوقعت الواو متطرفة فقلبت ياء فقيل قسوي اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وقلبت ضمة السين كسرة لمناسبة الياء ثم قلبت ضمة القاف كسرة لعسر الانتقال من الضمة الى الكسرة هذا ملخص ما في الفنري (قوله المعطفات) وصف كاشف لان القوس لا تكون الا كذلك اه ع ق (قوله المنحنيات) من الانحناء قال في المطول من عطف العود وعطفه حناه اه سم وقوله من عطف أي بالتشديد وقوله وعطفه أي بالتخفيف أو بالعكس (قوله بل الاسهم) أي بل هي كالاسهم وبل اضراب عن تشبيه الابل بالقسي وقوله بل الاوتار اضراب عن هذا التشبيه الثاني ووجه التشبيه في الاخيرين هو الاستواء الا أن الاستواء في الوتر أكمل وأتم ولهذا أضرب اليه قال الحفيد ومحصل معنى البيت أن الابل المهازيل في شكلها ورقة أعضائها شابهت تلك القسي بل أدق منها وهي الاسهم المنحوتة بل أدق وهي الاوتار اه أفاده سم (قوله مبرية) وصف كاشف (قوله منحوتة) من براه نحته اه سم (قوله بل الاوتار) أي بل هي كالاوتار فهي هزيلة جدا (قوله جمع وتر)

جمعا بين ثلاثة امور (ومنها) أى من مراعاة النظير (مايسميه بعضهم تشابه الاطراف وهو أن يختم الكلام بما يناسب ابتداءه فى المعنى نحو لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير) فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالابصار والخبير يناسب كونه مدركا للابصار لان المدرك للشئ يكون خبيرا عالما (ويلحق بها) أى بمراعاة النظير أن يجمع بين معنيين غير متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان وان لم يكونا مقصودين ههنا (نحو الشمس والقمر بحسبان والنجم) أى النبات الذى ينجم أى يظهر من الارض لا ساق له كالبقول (والشجر) الذى له ساق (يسجدان) أى ينقادان لله تعالى فيما خلقا له فالنجم بهذا المعنى وان لم يكن مناسبا للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما (ويسمى ايهام التناسب) بمثل مامر فى ايهام التضاد (ومنه) أى من المعنوى (الارصاد) وهو نصب الرقيب فى الطريق (ويسميه بعضهم التسهيم) وبرد مسهم فيه خطوط مستوية (وهو أن يجعل قبل العجز من الفقرة) هى فى النثر بمنزلة البيت من النظم فقوله هو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه فقرة ويقرع الاسماع بزواجر

هو الخيط الجامع بين طرفى القوس (قوله جمعا بين ثلاثة أمور) ولا تخفى المناسبة بينها فان كلا من السهم والوتر له تعلق بالقوس اه سم (قوله مايسميه) أى قسم يسميه الخ (قوله وهو أن يختم الكلام) أى كان جملة أو أكثر (قوله بما يناسب ابتداءه) كأن يكون علة له كما فى الآية أو العكس أو كالدليل عليه أو نحو ذلك قال الفنرى لو قال بما يناسب ما قبله لكان أولى لان قوله لا تدركه الابصار الذى يناسبه اللطيف وان كان ابتداء الكلام لكونه رأس الآية لكن قوله وهو يدرك الابصار الذى يناسبه الخبير ليس ابتداء الكلام اه (قوله بما يناسب ابتداءه) فهو أخص من مراعاة النظير لانها الجمع بين متناسبين مطلقا أى كانا فى الابتداء أو الانتهاء أو التوسط أو أحدهما فى الابتداء والآخر فى الانتهاء وهذا الجمع بين متناسبين أحدهما فى الابتداء والآخر فى الانتهاء (قوله فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالابصار) أى باعتبار المتبادر منه وهو الدقة اذ شأن الدقيق الخفاء وان كان ذلك محالا فى حقه تعالى اذ اللطيف فى حقه بمعنى الرفيق بعباده الرؤف بهم وعبارة الفنرى قوله فان اللطيف يناسب الخ فيه تأمل اذ المناسب له هو اللطيف المشتق من اللطافة وهو ليس بمراد هنا وأما اللطيف المشتق من اللطف بمعنى الرأفة فلا يظهر مناسبته له اللهم الا أن يقال اللطيف ههنا مستعار من مقابل الكثيف لما لا تدركه الحاسة ولا ينطبع فيها وهذا القدر يكفى فى المناسبة اه (قوله أن يجمع بين معنيين غير متناسبين) أى لعدم وجود شئ من أوجه التناسب من تقارن أو علية مثلا (قوله وان لم يكونا مقصودين) أى بل المقصود غير المتناسبين وعبارة سم قوله وان لم يكونا مقصودين ههنا أعم من أن لا يقصد واحد منهما كما شمله كلامه أو يكون أحدهما مقصودا دون الآخر كما فى هذا المثال اه (قوله نحو الشمس والقمر بحسبان الخ) التمثيل بذلك بالنظر للنجم مع الشمس والقمر (قوله والنجم) فيه بالنسبة الى الشجر مراعاة النظير وبالنسبة الى الشمس والقمر ايهامها (قوله ينجم) بفتح الياء التحتية (قوله ينقادان لله) فالسجود مجاز عن الانقياد وقوله فيما خلقا له أى من الانتفاع بهما (قوله ويسمى ايهام التناسب) أى فنسبته للمراعاة كنسبة ايهام التضاد للطباق (قوله بمثل مامر فى ايهام التضاد) أى بوجه بتوجيه مثل الذى وجه به ايهام التضاد بقوله فيما مر لان المعنيين قد ذكرا بلفظين يوهمان التضاد فيقال هنا لان المعنيين عبر عنهما بلفظين يوهمان التناسب (قوله نصب الرقيب فى الطريق) أى ليدل عليه أو على من يأتى منه قاله سم كما ينصب القطاع من ينظر القافلة ليعرفوا هل يقاومونهم وهل معهم شر أولا ومناسبة هذا المعنى للاصطلاحى ظاهرة لان ما قبل العجز يدل عليه فهو كالرقيب عليه اه (قوله التسهيم) هو جعل البرد ذا خطوط كأن فيه سهاما قال ع ق وجه تسميته تسهيما ان ما وضع كذلك مزيد فى البيت أو الفقرة ملازم له لتزيينه بدلالته على المقصود من عجزه فصار بمنزلة الخطوط فى الثوب المزيدة فيه لتزيينه اه (قوله وبرد مسهم الخ) اى وهو مأخوذ من البرد المسهم لان الابيات والفقر متساوية المقدار غالبا فهى كالخطوط المستقيمة اه سم (قوله من الفقرة) بكسر الفاء وفتحها كما فى الاطول (قوله بمنزلة البيت) اى شطره فى وجوب رعاية الروى فيهما الا ان الفقرة لا تسمى فقرة بدون اخرى والبيت يسمى بيتا بدون آخر (قوله فقوله) أى الحريرى فى المقامة الاولى مبتدأ خبره فقرة (قوله هو) اى ابو زيد السروجى وقوله يطبع الاسجاع اى يصوغ الفقر وقوله بجواهر لفظه أى بلفظه الشبيه بالجواهر (قوله ويقرع الاسماع الخ) قرع الاسماع بزواجر الوعظ اسماع الموعظة على وجه محرك للقصود (قوله بزواجر وعظه) أى بالزواجر من وعظه أى بالامور المانعة للسامع مما لا ينبغى ان يرتكب (قوله فى الاصل) أى الثانى والا فالاصل الاول احدى فقار الظهر (قوله على شكل فقرة الظهر) أى فيكون اطلاقها على فقرة النثر مجازا مرسلا أو استعارة وقوله فى الاصل يشعر بذلك فقول سم فتكون فى الاصل مشتركة بين ذلك وفقرة الظهر محل نظر اه يس (قوله ما يدل عليه) أى على مادته وصورته فالمادة يدل عليها الارصاد والصورة يدل عليها الروى فالمتوقف على معرفة الروى هو الصورة فقط وعبارة سم قوله ما يدل عليه ليس المراد مجرد الدلالة على مادته كما فى الآية التى ذكرها

وعظه فقرة أخرى والفقرة فى الاصل حلى يصاغ على شكل فقرة الظهر (أو) من (البيت ما يدل عليه) أى على العجز وهو

الشارح

الشـارح فان قوله فاختلفوا يدل على الاختلاف ولا شك أن الدلالة على المادة لا تتوقف على معرفة حرف الروى بل الذى يتوقف عليه خصوص نوع اللفظ الذى تؤدى به تلك المادة وتحقق به الفقرة باعتبار آخره كيظلمون فى الآية وهذا غرض المصنف من قوله اذا عرف الروى اه (قوله آخر كلمة) أى الكلمة الاخيرة (قوله اذا عرف الروى) أى السابق مع ما يلازمه من الحرف الذى قبله (قوله فاعل) أى نائب فاعل لانهم يعبرون عن نائب الفاعل بالفاعل (قوله ما لا يعرف به العجز) أى صورته أى ولو فرضا كما فى الآية (قوله كما فى قوله تعالى وما كان الناس الخ) أى ولو فرض أن الآية لم يعرف فيها الروى والا فالآية عرف فيها حرف الروى ويدل على ذلك عبارة اليعقوبى وان كان ظاهر كلام الشارح خلافه وعبارته ومن أجل أن الشرط هو أن يجعل هنالك ما يفهم العجز مع الحاجة الى معرفة الروى كان من الارصاد قوله تعالى وما كان الناس الآية فقد عرف أن العجز هو يختلفون من معرفة الروى وأنه نون بعد الواو كما كان ذلك قبل هذه الآية وفيما بعدها ولولا تلك المعرفة لتوهم أن العجز هو فيما اختلفوا ليطابق قوله فاختلفوا اه (قوله نحو وما كان الله ليظلمهم) التلاوة فى أول سورة الروم وفى التوبة فما كان بالفاء (قوله ليظلمهم) هذا هو الارصاد فهو يدل على مادة العجز ويعين كون المادة التى من الظلم مختومة بنون بعد واو ومعرفة الروى فيما قبل الآية (قوله نحو قوله) أى قول عمرو بن معديكرب اه مطول (قوله اذا لم تستطع) هو الارصاد لدلالته على تستطيع الذى هو العجز (قوله ومنه المشاكلة) اعلم أنه اذا وجد علاقة بين الشىء وذلك الغير كما فى قوله تعالى وجزاء سيئة سيئة مثلها فتلك المشاكلة مجاز فان السيئة الاولى عبارة عن المعصية والثانية عبارة عن جزاء المعصية وبينهما علاقة السببية فأطلق السبب وأراد المسبب وهو الجزاء وأما اذا لم يكن هنالك علاقة كما فى قول الشاعر * قلت اطبخوا لى جبة وقميصا * فانه ليس هنالك علاقة بين الطبخ والخياطة فليست تلك المشاكلة حقيقة ولا مجازا فينتقض حصرهم المتقدم من أن اللفظ لا يكون الا حقيقة أو مجازا أو كناية قال الشارح فى شرح المفتاح ولا محيص عن هذا الاشكال الا بأن يلتزم أن هذا النوع من المشاكلة خارج عن الحصر أو يقال ان الوقوع فى الصحبة هو العلاقة فيكون مجازا ورده عبد الحكيم بأمرين الاول أن جعل ذلك الوقوع علاقة ينافى عده من المحسنات البديعية فكان عليهم أن يذكروه فى فن البيان الامر الثانى أنهم قالوا لا بد فى المجاز من اللزوم ولو تأويلا وهذا ليس بهذه المثابة فالمتعين هو الاول وهو انه قسم رابع خارج عن الحصر قال الفنرى فان قيل كان ينبغى أن يذكر المشاكلة فى القسم الثانى أى اللفظى لانها تتعلق باللفظ أجيب بأنها انما صوحبت مع المطابقة والمقابلة لتجانسهما ومن ثمة سماها صاحب الكشاف بالمطابقة والمقابلة فى قوله ان الله لا يستحيى الآية اه وأجيب أيضا بأن المقصود أولا وبالذات هو المعنى لان فيها ذكر معنى بلفظ غيره وان كان فيها تغيير لفظ ذلك المعنى الا أن هذا تابع كما تدل عليه عبارة ع ق (قوله وهى ذكر الشىء) أى المعنى كالخياطة (قوله لوقوعه فى صحبته) فان قلت الوقوع فى صحبته متأخر عن الذكر فكيف يكون علة للذكر قلت المراد بالوقوع فى الصحبة قصد المتكلم الوقوع فى الصحبة والقصد متقدم على الذكر (قوله تحقيقا) أى بأن ذكر هذا الشىء عند ذكر الغير وقوله أو تقديرا أى بأن ذكر الشىء عند حضور معنى الغير فيكون اللفظ الدال على الغير مقدرا والمقدر كالمذكور (قوله تحقيقا) كما لو قيل لك أسقيك ماء فقلت بل اسقنى طعاما أى أطعمنى طعاما وقوله تقديرا كما لو رأيت انسانا يغرس شجرا فقلت لآخر اغرس الى الكرام كهذا أى اصنع المعروف الى الكرام فكأنك قلت هذا يغرس الاشجار فاغرس أنت الاحسان مثله (قوله أى وقوعا الخ) دفع به ما يتوهم أن تحقيقا راجع للذكر (قوله اقترح شيأ) أى اطلب شيأ من المطبوخات طلبا الزاميا (قوله اذا سألته) أى تقول ذلك اذا سألته الخ (قوله من غير روية) أى تأمل فى حال المسؤل (قوله وطلبته الخ) تفسير وقوله على سبيل التكليف أى الالزام وقوله والتحكم تفسيرى (قوله وجعله) مبتدأ خبره غير مناسب (قوله ابتدعه) أى حصله وأوجده أولا (قوله غير مناسب على ما لا يخفى) أى لان قوله نجد لك طبخه مناف له اذ على تقديره كذلك يصير المعنى ابتدع شيأ

آخر كلمة من الفقرة أو البيت (اذا عرف الروى) فقوله ما يدل فاعل يجعل وقوله اذا عرف متعلق بقوله يدل والروى الحرف الذى بنى عليه أواخر الابيات أو الفقر ووجب تكرره فى كل منها وقيد بقوله اذا عرف الروى لان من الارصاد ما لا يعرف به العجز لعدم معرفة حرف الروى كما فى قوله تعالى وما كان الناس الا أمة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقضى بينهم فيما هم فيه يختلفون فلو لم يعرف أن حرف الروى هو النون لربما توهم أن العجز ههنا فيما هم فيه يختلفون أو فيما اختلفوا فيه فالارصاد فى الفقرة (نحو وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون) فى البيت نحو (قوله اذا لم تستطع شيأ فدعه . وجاوزه الى ما تستطيع ومنه) أى من المعنوى (المشاكلة وهى ذكر الشىء بلفظ غيره لوقوعه) أى وقوع ذلك الشىء (فى صحبته) أى ذلك الغير (تحقيقا أو تقديرا) أى وقوعا محققا أو مقدرا (فالاول كقوله قالوا اقترح شيأ) من اقترحت عليه شيأ اذا سألته اياه من غير روية وطلبته على سبيل التكليف والتحكم وجعله من اقترح الشىء ابتدعه غير مناسب على ما لا يخفى

(نجد) مجزوم على انه جواب الامر من الاجادة وهى تحسين الشئ (لك طبخه وقلت اطبخوا لى جبة وقميصا) أى خيطوا وذكر

خياطة الجبة بلفظ الطبخ
لوقوعها فى صحبة طبخ الطعام
(ونحو تعلم ما فى نفسى ولا أعلم ما
فى نفسك) حيث أطلق النفس
على ذات الله تعالى لوقوعه
فى صحبة نفسى (والثانى)
وهو ما يكون وقوعه فى صحبة
الغير تقديرا (نحو) قوله تعالى
قولوا آمنا بالله وما أنزل
الينا الى قوله (صبغة الله)
ومن أحسن من الله صبغة
ونحن له عابدون (وهو) أى
قوله صبغة الله (مصدر) لانه
فعلة من صبغ كالجلسة
من جلس وهى الحالة التى
يقع عليها الصبغ (مؤكد
لآمنا بالله أى تطهير الله لان
الايمان يطهر النفوس)
فيكون آمنا مشتملا على
تطهير الله لنفوس المؤمنين
ودالا عليه فتكون صبغة
الله بمعنى تطهير الله مؤكدا
لمضمون قوله آمنا بالله ثم
أشار الى وقوع تطهير الله فى
صحبة ما يعبر عنه بالصبغ
تقديرا بقوله (والاصل فيه)
أى فى هذا المعنى وهو ذكر
التطهير بلفظ الصبغ (أن
النصارى كانوا يغمسون
أولادهم فى ماء أصفر يسمونه
المعمودية ويقولون انه) أى
الغمس فى ذلك الماء (تطهير
لهم) فاذا فعل الواحد منهم
بولده ذلك قال الآن صار
نصرانيا حقا فأمر المسلمون
بأن يقولوا للنصارى قولوا
آمنا بالله وصبغنا الله بالايمان
صبغة لا مثل صبغتنا وطهرنا
به تطهيرا لا مثل تطهيرنا هذا اذا
كان الخطاب فى قولوا آمنا بالله للكافرين وان كان الخطاب للمسلمين فالمعنى أن المسلمين أمروا بأن يقولوا صبغنا الله بالايمان صبغة (الخ)

وأوجده فجدلك طبخه ولا معنى لايجاد المطبوخ ليطبخ وان حمل على معنى أوجد أصله ليطبخ نافاه السياق أيضا لان المراد اطلب ما تريد من الاطعمة المطبوخة نعطاه وليس المراد ائتنا بطعام نطبخه لك وقال سم لانه حينئذ بمنزلة افعل شيأ نفعله أى ذلك الشئ الذى فعلته لك ولا معنى له اهـ (قوله نجد) مضارع متكلم اهـ حفيد وهو بضم النون وكسر الجيم اهـ سم (قوله أى خيطوا) بكسر الخاء المعجمة وسكون الياء التحتية (قوله حيث أطلق النفس الخ) اعلم أن النفس تطلق على الذات وعلى القلب وهى بالمعنى الاول يجوز اطلاقها على الله تعالى لكن على سبيل المشاكلة لا على الانفراد لايهام أن المراد بها القلب فاندفع قول بعضهم لا يحتاج للمشاكلة الا اذا كان المراد بالنفس القلب لا يقال انه ورد فى الحديث أنت كما أثنيت على نفسك وفى القرآن ويحذركم الله نفسه كتب ربكم على نفسه الرحمة لانا نقول وان أطلق من غير مشاكلة فى ذلك لا يجوز الاطلاق من غير مشاكلة فى غير ما ورد للايهام هنا وفى الفنرى الظاهر أن مراده أن المعنى ولا أعلم ما فى ذاتك فعبر عن الذات بالنفس بقوله ما فى نفسى وأنت خبير بان لا أعلم ما فى ذاتك وحقيقتك ليس بكلام مرضى بل الوجه أن يقال عبر عن لا أعلم معلومك بلا أعلم ما فى نفسك لوقوع التعبير عن تعلم معلومى بتعلم ما فى نفسى كذا فى شرح الكشاف اهـ وقوله ليس بكلام مرضى يحتمل أن وجه كونه ليس مرضيا أنه لا يظهر كون المعلوم فى الذات الا اذا كان مطبوعا فيها منتقشا والله تعالى منزه عن ذلك بخلاف المخلوق فانه تنطبع المعلومات فى نفسه وتنتقش فيها اهـ سم (قوله فى صحبة الغير) أى كصبغتنا أو صبغتكم فى حل الآية الآتى (قوله صبغة الله) نصب بعامل محذوف وجوبا دل عليه قوله آمنا بالله تقديره صبغنا الله بالايمان صبغة أى طهرنا الله تطهيرا (قوله لانه فعلة) أى وزنه فعلة بكسر الفاء وسكون العين المهملة فهو اسم للهيئة لا للمرة ولذا قال الشارح وهى الحالة الخ (قوله وهى الحالة) أى الهيئة المخصوصة التى يقع الخ الاولى الحالة الناشئة من الصبغ الا أن يقال المراد الهيئة المخصوصة التى يقع عليها أى يتحقق فيها مطلق المصدر الذى هو مطلق الصبغ من تحقق العام فى الخاص (قوله لآمنا بالله) أى لعامل دل عليه آمنا (قوله أى تطهير الله) باضافة تطهير الى الله تفسير لصبغة الله ولم يقدمه على قوله مؤكد لئلا يكون فيه فصل بين الصفة والموصوف قال ع ق ثم ان اطلاق مادة الصبغ على التطهير من الكفر مجاز تشبيهى وذلك انه شبه التطهير من الكفر بالايمان بصبغ المغموس فى الصبغ الحسى ووجه الشبه ظهور أثر كل منهما على ظاهر صاحبه فيظهر أثر التطهير على المؤمن حسا ومعنى بالعمل الصالح والاخلاق الطيبة كما يظهر أثر الصبغ على صاحبه ولا ينافى ذلك كونه مشاكلة اهـ (قوله لان الايمان الخ) علة لمؤكد (قوله مشتملا على تطهير الله الخ) من اشتمال الملزوم على لازمه (قوله لمضمون) أى لما تضمنه قوله آمنا بالله وهو الفعل الذى قدرناه (قوله ثم أشار الى وقوع) أى الى وجه وقوع الخ (قوله ما يعبر عنه) أى المعنى الذى يعبر عنه الخ وهو الغمس (قوله تقديرا) راجع لوقوع (قوله يغمسون أولادهم) أى يدخلونهم أى فهذا الغمس يستحق أن يقال له صبغة الا أنه لم يذكر ذلك اللفظ دالا على هذا المعنى فى الآية الا أننا نفرض أنه وجد ذلك اللفظ دالا على هذا المعنى (قوله فى ماء أصفر) يوكل به القسيس منهم ويضع فيه الملح لئلا يتغير بطول الزمان فتغتر عامتهم بعدم التغير ويقولون ان ذلك من بركة القسيس كما يغترون بطهارة الزهد فجعلوا استغفاره موجبا للمغفرة وفوضوا اليه أمر النساء فيباشر أسرارهن ان شاء وهم راضون بذلك أخزاهم الله اهـ ع ق (قوله أصفر) أى بشئ يجعلونه فيه كالزعفران (قوله يسمونه) أى ذلك الماء (قوله المعمودية) هى اسم للماء الذى غسل به عيسى عليه السلام يوم ثالث ولادته فزاده النصارى ماء وصاروا يغمسون فيه أولادهم وكلما نقص زادوه وهو باق الى الآن (قوله تطهير لهم) أى من غير دينهم المحمود عندهم لعنة الله عليهم (قوله نصرانيا حقا) أى وتطهر من سائر الاديان اهـ من ع ق (قوله فامر المسلمون) أمر المسلمين مفهوم من السياق (قوله قولوا) أى يا نصارى أى ان شئتم التطهير الحقيقى والايمان المعتبر الذى يستأهل أن يسمى تطهيرا فقولوا آمنا بالله الخ اهـ ع ق (قوله وصبغنا الله

ولم نصبغ صبغتكم أيها النصارى (فعبر عن الايمان بالله بصبغة الله للمشاكلة) لوقوعه في صحبة صبغة النصارى تقديرا (بهذه القرينة) الحالية التي هي سبب النزول من غمس النصارى أولادهم في الماء الاصفر وان لم يذكر ذلك لفظا (ومنه) أي من المعنوى (المزاوجة وهو أن يزاوج) أي توقع المزاوجة على أن الفعل مسند الى ضمير المصدر أو الى الظرف أعني قوله (بين معنيين في الشرط والجزاء) والمعنى يجعل معنيان واقعان في الشرط والجزاء مزدوجين في أن يرتب على كل منهما معنى مرتب على الآخر (كقوله اذا ما نهى الناهي) ومنعني عن حبها (فلج بي الهوى * ولزمني (أصاخت الى الواشي) أي استمعت الى النمام الذي يشي حديثه ويزينه فصدقته فيما افترى على (فلج بها الهجر) زاوج بين نهي الناهي واصاختها الى الواشي الواقعين في الشرط والجزاء في أن ترتب عليهما لجاج شيء وقد يتوهم من ظاهر العبارة أن المزاوجة هي أن يجمع بين معنيين في الشرط ومعنيين في الجزاء كما جمع في الشرط بين نهي الناهي ولجاج الهوى وفي الجزاء بين اصاختها الى الواشي ولجاج الهجر وهو فاسد اذ لا قائل بالمزاوجة في مثل قولنا اذا جاءني زيد فسلم على أجلسته وأنعمت عليه وماذكرناه هو المأخوذ من كلام السلف (ومنه) أي من المعنوى (العكس والتبديل وهو أن يقدم جزء في الكلام) على جزء آخر (ثم يؤخر) ذلك المتقدم على الجزء المؤخر أولا

الخ) أي غمسنا في الايمان الشبيه بالماء الطهور من صبغ يده في الماء غمسها فيه أو لونّنا الله من صبغه لونه وقوله لا مثل صبغتنا باحد المعنيين وهذا اللفظ هو المقدر وكذا يقال في الوجه الثاني (قوله ولم نصبغ صبغتكم) هذا هو اللفظ المفروض (قوله فعبر عن الايمان الخ) حاصله أن الصبغ ليس بمذكور لا في كلام الله ولا في كلام النصارى ولكن غمسهم الاولاد عبارة عن الصبغ وان لم يتكلموا به والآية نازلة في سياق هذا الفعل فكان لفظ الصبغ مذكور اه سم (قوله عن الايمان بالله) أي عن لازمه وهو التطهير من رذيلة الكفر (قوله للمشاكلة) أي مناسبة المعنى المعبر عنه للمعنى الذي يستحق أن يعبر عنه بلفظ الصبغة (قوله من غمس النصارى) بيان للقرينة (قوله أي توقع المزاوجة) غرضه من ذلك أن المبني للمفعول اذا لم يكن مفعول جعل ضمير المصدر نائب الفاعل قال سم قضية عبارته الاحتياج لهذا بالتأويل على تقدير الاسناد الى الظرف أيضا وفيه نظر ثم قال وقد يقال لا حاجة الى ذلك بجواز أن يقرأ قوله تزاوج على لفظ الخطاب اه (قوله الى ضمير المصدر) وهو المزاوجة لانها مصدر زاوج فيكون التقدير يزاوج هو أي المزاوجة أي توقع الخ (قوله أو الى الظرف) أي على قول من يقول انه غير لازم للظرفية كما في قوله تعالى لقد تقطع بينكم بضم النون وعليه فبين في المصنف مبني على الضم (قوله في الشرط والجزاء) صفة لمعنيين أو حال منه أي حال كون المعنيين واقعين في الشرط والجزاء فأحدهما واقع في مكان الشرط بان جيء به بعد أداته والآخر واقع في موضع الجزاء بان ربط بالشرط وسيق جوابا له (قوله واقعان في الشرط والجزاء) فيه صرف للعبارة عن ظاهرها (قوله مزدوجين) أي مجتمعين (قوله معنى) وهو مطلق اللجاج وان كان المرتب على الشرط لجاج هوى والمرتب على الجزاء لجاج هجر (قوله كقوله) أي قول البحتري اه مطول (قوله ومنعني) تفسير (قوله فلج بي الهوى) أي اذا نهيت عن الحب فترتب على النهي لجاج الهوى أي لزومه وأصل اللجاج كثرة الكلام والخصومة والتزامهما ثم عبر به عن مطلق اللزوم الصادق بلزوم الهوى مجازا مرسلا من التعبير بالملزوم عن اللازم بل من التعبير بالمقيد عن المطلق اه ع ق (قوله فلج) عطف على نهى وجواب الشرط أصاخت وقوله فلج بها عطف عليه وفي ترتب لجاج الهوى على النهي عن حبها مبالغة في الحب لاقتضائه أن ذكرها ولو على وجه العيب يزيد حبها ويثيره وفي ترتب لجاج الهجر على وشي الواشي مبالغة في ادعاء كون حبها ضعيفا اذ يزيله مطلق الوشي فكيف لو سمعت أو رأت عيبا (قوله ولزمني) تفسير لقوله لج (قوله أصاخت الى الواشي الخ) قيل الصواب رواية ودراية أصاخ بالتذكير لان ما قبله

كأن الثريا علقت في جبينه * وفي نحره الشعرى وفي خده البدر

وفي شرح التبيان أن في قوله فلج بي الهوى وقوله فلج بها الهجر قلبا لان اللجاج من العاشق في العشق لا من العشق فيه ومن المعشوق في الهجر لا من الهجر في المعشوق اه فنرى وقوله الصواب أصاخ بالتذكير الخ الذي في شواهد العباسي انه في مؤنث وأنشد قبله

على أنها ما عندها لمواصل * وصال ولا عنها لمصطبر صبر

وقوله قلبا لان اللجاج الخ أي فالمعنى فلججت في الهوى ولجت في الهجر (قوله أي استمعت) أي قبلت لان الغالب أن من سمع شيأ قبله (قوله ويزينه) تفسير (قوله فيما افترى على) أي كذب متعمدا (قوله زاوج) أي جمع (قوله وقد يتوهم من ظاهر العبارة) أي عبارة المصنف فان ظاهرها تعلق قوله في الشرط بقوله يزاوج وحينئذ فيفهم منه ما قاله وقد علمت أنه مرتبط بقوله معنيين (قوله اذ لا قائل بالمزاوجة الخ) أي لان المرتب على المجيء ليس هو المرتب على الاجلاس (قوله اذا جاءني الخ) فقد جمع هنا بين معنيين في الشرط وهما مجيء زيد وسلامه عليه ومعنيين في الجزاء وهما اجلاسه وانعامه عليه اه سم (قوله من كلام السلف) أي من أهل البيان (قوله والتبديل) تفسير

والعبارة الصريحة ما ذكره بعضهم وهو أن تقدم فى الكلام جزأ ثم تعكس فتقدم ما أخرت وتؤخر ما قدمت وظاهر عبارة المصنف صادق
على نحو عادات السادات أشرف العادات وليس من العكس (ويقع) العكس (على وجوه منها أن يقع بين أحد طرفى جملة وما
أضيف اليه) ذلك الطرف (نحو عادات السادات سادات العادات) فالعادات أحد طرفى الكلام والسادات مضاف اليه ذلك وقد وقع العكس بينهما بأن قدم أولا العادات على السادات ثم السادات على العادات (ومنها) أى من الوجوه (أن يقع بين متعلقى فعلين فى جملتين نحو يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى) فالحى والميت متعلقان بيخرج وقد قدم أولا الحى على الميت وثانيا الميت على الحى (ومنها) أى من الوجوه (أن يقع بين لفظين فى طرفى جملتين نحو لاهن حل لهم ولاهم يحلون لهن) قدم أولا هن على هم وثانيا هم على هن وهما لفظان وقع أحدهما فى جانب المسند اليه والآخر فى جانب المسند (ومنه) أى من المعنوى (الرجوع وهو العود الى الكلام السابق بالنقض) أى بنقضه وابطاله (لنكتة كقوله * قف بالديار التى لم يعفها القدم *) أى لم يبلها تطاول الزمان وتقادم العهد ثم عاد الى ذلك الكلام ونقضه بقوله (بلى وغيرها الارواح والديم) أى الرياح والامطار والنكتة اظهار التحير والتوله كأنه أخبر أولا بما لا تحقق له ثم أفاق بعض الافاقة فنقض الكلام السابق قائلا بلى عفاها القدم وغيرها الارواح والديم (ومنه) أى اصلا
من المعنوى (التورية وتسمى الايهام أيضا وهى أن يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد) اعتمادا على قرينة خفية (وهى ضربان
الاولى (مجردة وهى) التورية (التى لا تجامع شيأ مما يلائم المعنى القريب نحو الرحمن على العرش استوى) فانه أراد باستوى معناه البعيد

(قوله والعبارة الصريحة) أى بالنظر لما قاله المصنف (قوله وظاهر عبارة المصنف الخ) حيث لم يشترط أن يكون تأخير المتقدم عن الجزء الذى كان التقديم عليه اه سم (قوله وظاهر عبارة المصنف صادق الخ) أى بقطع النظر عن اصلاح الشارح له بقوله على جزء وبقوله ذلك المتقدم على الجزء المؤخر (قوله صادق على نحو الخ) أى لان قوله ثم يؤخر ظاهره سواء عن المؤخر أولا أو عن غيره (قوله على نحو عادات السادات الخ) مما قدم فيه جزء على جزء آخر ثم أخر المقدم لكن لا على الذى قدم هو عليه أولا اه سم (قوله وليس من العكس) أى بل هو من رد العجز على الصدر (قوله ويقع العكس على وجوه) أى يجىء من مجىء العام فى الخاص أى يتحقق فى تلك الوجوه وبهذا اندفع ما يقال مفهوم العبارة أن العكس يقع على أوجه وتلك الاوجه فسرها بوقوع العكس بقوله منها أن يقع فهو من باب وقوع الشئ فى نفسه (قوله أن يقع بين) أى يقع العكس متعلقا بهما أى الطرف وما أضيف اليه لا بينهما (قوله أحد طرفى جملة) أى ويكون العكس هو الخبر فى تلك الجملة كما فى المثال فيكون اطلاق الجملة عليهما باعتبار الاول لان العكس انما وقع فى عادات السادات وهو مفرد لكن لما عكس وحملنا عليه عكسه صار المجموع جملة كما يؤخذ ذلك من ع ق (قوله عادات السادات الخ) أى الامور المعتادة للسادات أفضل الامور المعتادة للناس وأشرفها وسيدتها قال ع ق لا يقال ان هذا العكس ينبغى أن يعد من البديع اللفظى لان حاصله تقدم لفظ على لفظ ثم تأخر ذلك اللفظ المقدم وتقدم ذلك المؤخر لانا نقول استتبع ذلك حدوث معنى آخر وبذلك صح الاخبار به عن الاول اه ولعل مراده أنه راجع للمعنى أولا وبالذات وان كان راجعا للفظ أيضا كما تقدم وفيه تأمل لان الظاهر أن العكس راجع للفظ أولا وبالذات ويلزمه تغير المعنى فيكون رجوعه للمعنى بطريق التبع (قوله فعلين) الاولى عاملين ليتناول نحو مخرج فى قوله تعالى ان الله فالق الحب الآية وكون المصنف لم يحصر الاقسام بل قال منها لا يدفع الاولوية (قوله فى جملتين) أى فعلين كائنين فى جملتين لا فى جملة واحدة (قوله نحو يخرج الحى) كالدجاجة من الميت كالبيضة ويخرج الميت من الحى كالبيضة من الدجاجة (قوله بين لفظين فى طرفى جملتين) أى لفظين كائنين فى طرفى كل من جملتين أى طرفى كل واحدة منهما (قوله لاهن حل لهم الخ) أى فهاتان جملتان فى كل منهما اللفظان هما الضميران أحدهما ضمير جمع الذكور وهو هم والآخر ضمير الاناث وهو هن (قوله فى جانب المسند اليه) فى الظرفية تسمح اذ هن هو المسند اليه فالاولى أحدهما المسند اليه وقوله فى جانب المسند صحيح لان هن ليست مسندا بل المسند يحلون (قوله لنكتة) أى والا كان غلطا (قوله كقوله) أى قول زهير اه مطول (قوله الارواح) الريح واحدة الرياح والارياح وقد تجمع على أرواح لان أصلها الواو وانما جاءت بالياء لانكسار ما قبلها فاذا رجعوا الى الفتح عادت الى الواو كقولك أروح الماء وتروحت بالمروحة صحاح اه سم (قوله والديم) جمع ديمة وهى المطر الذى ليس معه برق ولا رعد اه سم وعبارة ع ق وهى السحابة ذات المطر الكثير سميت بذلك لدوامها غالبا (قوله بما لا تحقق له) أى لغيبة عقله فى الحب (قوله بلى عفاها القدم) اشارة الى أن ذلك مقدر بعد بلى وان الواو فى قوله وغيرها للعطف عليه (قوله التورية) تقول وريت الخبر تورية اذا سترته وأظهرت غيره كأنه مأخوذ من وراء الانسان كأنه يجعله وراءه بحيث لا يظهر اه صحاح اه سم (قوله لفظ له معنيان) أى سواء كانا حقيقيين أو مجازيين أو مختلفين قال الفنرى قيل أراد به الزيادة على معنى واحد سواء كان معنيين أو أكثر والاقرب انه أخذ بالاقل كما بينا فيما سبق مثله اه (قوله قريب وبعيد) أى قريب الى الفهم لكثرة استعماله فيه وبعيد عنه لقلة استعماله فيه (قوله اعتمادا على قرينة خفية) كاستحالة الاستقرار الحسى فى الآية الاولى وكاستحالة اليد بمعنى الجارحة فى الآية الثانية فان كانت ظاهرة صار المعنى البعيد قريبا بها فيخرج عن معنى التورية فان لم تكن قرينة

وهو استولى ولم يقرن به شيء مما يلائم المعنى القريب الذي هو الاستقرار (و) الثانية (مرشحة) وهي التي تجامع شيأ مما يلائم المعنى القريب (نحو والسماء بنيناها بأيد) أراد بالايدى معناها البعيد وهو القدرة وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب الذي هو الجارحة المخصوصة وهو قوله بنيناها اذ البناء يلائم اليد وهذا مبني على ما اشتهر بين أهل الظاهر من المفسرين والا فالتحقيق ان هذا تمثيل وتصوير لعظمته وتوقيف على كنه جلاله من غير أن يتمحل للمفردات حقيقة أو مجازا (ومنه) أي من المعنوى (الاستخدام وهو أن يراد بلفظه معنيان أحدهما ثم يراد بضميره) أي بالضمير العائد الى ذلك اللفظ معناه (الآخر أو يراد بأحد ضميريه أحدهما) أي أحد المعنيين (ثم) يراد (بالآخر) أي بضميره الآخر (معناه الآخر) وفي كليهما يجوز أن يكون المعنيان حقيقيين وأن يكونا مجازيين وأن يكونا مختلفين (فالاول) وهو أن يراد باللفظ أحد المعنيين وبضميره معناه الآخر (كقوله اذا نزل السماء بأرض قوم * رعيناه وان كانوا غضابا) جمع غضبان أراد بالسماء الغيث وبضميره في رعيناه النبت وكلا المعنيين مجازي (والثاني) وهو أن يراد بأحد ضميريه أحد المعنيين وبالضمير الآخر معناه الآخر (كقوله * فسقى الغضا والساكنيه وان هم شبوه بين جوانحي وضلوعي) أراد بأحد ضميرى الغضا أعني المجرور في الساكنيه المكان الذي فيه شجر الغضا وبالآخر أعني المنصوب في شبوه النار الحاصلة من شجر الغضا وكلاهما مجازي (ومنه) أي من المعنوي (اللف والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل أو الاجمال ثم) ذكر (ما لكل واحد) من آحاد هذا المتعدد

أصلا لم يفهم الا القريب فيبطل حكم الارادة ويخرج اللفظ عن التورية أيضا (قوله وهو استولى) أي ارتفع بالقهر والغلبة (قوله الذي هو الاستقرار) أي حصل على سطح من السطوح (قوله وهو القدرة) وجمع الايدى لافادة كمالها (قوله اذ البناء يلائم اليد) لا يخفى أنه يناسب القدرة أيضا لكنه أنسب باليد عرفا تأمل (قوله وهذا مبنى) أي ما ذكر من التمثيل بالآيتين للتورية (قوله على ما اشتهر الخ) وهو مذهب الخلف المؤولين لان الاستواء واليد مستحيلان على الله فيؤولان (قوله والا فالتحقيق) أي بأن جرينا على مذهب من يوصف بالتحقيق ممن يمارس مقتضى تراكيب البيان (قوله ان هذا) أي ما ذكر من الآيتين (قوله تمثيل) أي استعارة تمثيلية بأن شبهت هيئة ايجاد الله السماء بالقدرة الازلية بهيئة البناء الذي هو وضع لبنة على أخرى بالايدى الحسية ثم استعير مجموع بنيناها بأيد وفي الآية الاولى شبهت هيئة استيلاء الرحمن على العرش بهيئة ملك مستقر على سرير بجامع أن كلا ينبئ عن الملك التام (قوله وتصوير) قال عبد الحكيم تفسير للتمثيل وليس المراد أنه استعارة تمثيلية أو تشبيه تمثيلي لعدم علاقة التشبيه (قوله وتصوير لعظمته) حيث شبه المعقول بالمحسوس الذي هو أقوى عند السامع (قوله وتوقيف على كنه جلاله) أي الكنه الذي يمكن أن يدرك وهو الكنه الاجمالي (قوله حقيقة) معمول ليتمحل أي يتكلف لها معنى حقيقي أو مجازي بل تبقى المفردات على ما كانت عليه في الاصل من حقيقة أو مجاز (قوله الاستخدام) يعني بالمعجمتين من خدمت الشيء قطعته ومنه سيف مخذم وقد قطع هنا الضمير عما هو حقه ويروى بالحاء المهملة والذال المعجمة من حذمت أي قطعت أيضا ويروى بالخاء المعجمة والدال المهملة كأنه جعل المعنى الذي لم يرد أولا تابعا في الذكر للمعنى المراد فرد اليه الضمير اه سيد (قوله له معنيان) أي أو معان (قوله ثم يراد بضميره) قال سم الظاهر أن غير ضميره كاشارته كذلك اه أي كما في قوله

رأى العقيق فأجرى ذاك ناظره * متيم لج في الاشواق خاطره

فانه أراد بالعقيق أولا المكان ثم أعاد اسم الاشارة اليه بمعنى الدم (قوله أو يراد بأحد ضميريه الخ) أي أو يراد باللفظ معنى ويراد بأحد ضميريه (قوله أي أحد المعنيين) أي اللذين لم يرادا باللفظ بل أريد به غيرهما معا (قوله معناه الآخر) أي الذي هو من جملة المعنيين اللذين لم يرادا باللفظ (قوله وفي كليهما) أي كلا وجهي التفسير (قوله اذا نزل السماء الخ) قال في الاطول الظاهر أن الشاعر وصف قومه بالقوة والغلبة على من عداهم من الاقوام حتى يرعوا كلأهم وماءهم من غير رضاهم لكن كان بعض من سمعت منه هذا المقام وهو من الاعلام يقول هذا البيت اظهار لقدرة الله تعالى وانعامه في حق عباده وان كانوا غير شاكرين له تعالى يعني يقول الله تعالى اذا نزل السماء بأرض قوم نربيه ونجعله صالحا الآن يرعوه وان كانوا غضابا غير شاكرين اه (قوله أراد بالسماء الغيث) أي لانه النازل من جهة السماء (قوله النبت) أي لانه هو المرعى (قوله وكلا المعنيين مجازي) أي لان السماء حقيقة في الجرم المعروف واطلاقه على الغيث مجاز والعلاقة الحالية وعلى النبت مجاز أيضا علاقته السببية بواسطة الغيث (قوله كقوله) أي قول البحتري اه مطول (قوله فسقى الغضا الخ) الغضا بالغين والضاد المعجمتين مقصورا نوع من الشجر معروف اذا وقع فيه النار تشتعل سريعا ويبقى زمانا أي اللهم اسق شجر الغضا والساكنيه أي الغضا بمعنى مكانه وهم أحبابه فدعا لاحبته النازلين بجنب ذلك الشجر وان حرقوا قلبه بنار الجوى (قوله شبوه) أي أوقدوه أي الغضا بمعنى النار المتعلقة به أي وان أوقدوا النار بين أجزاء قلبي الشبيهة تلك النار بنار الغضا والجوانح جمع جانحة وهي عظام تلي الصدر والضلوع عبارة عن عظام في الظهر مقابلة للجوانح (قوله اللف والنشر) كان وجه تسمية الاول باللف أنه طوى فيه حكمه لانه اشتمل عليه من غير تصريح به ثم لما صرح به في الثاني فكأنه نشر ما كان مطويا فسمي نشرا اه سم (قوله وهو ذكر متعدد الخ) الضمير راجع الى اللف والنشر لانهما معا نوع واحد من المحسنات المعنوية اه فنرى (قوله على التفصيل) أي على وجه التفصيل بأن

(من غير تعيين ثقة) أى الذكر بدون التعيين لاجل الوثوق (بان السامع يرده اليه) أى يرد ما لكل الى ما هو له [illegible] بالقرائن اللفظية أو المعنوية (فالاول) وهو أن يكون ذكر المتعدد على التفصيل (ضربان لان النشر اما على ترتيب اللف) بأن يكون الاول من المتعدد فى النشر للاول من المتعدد فى اللف والثانى للثانى وهكذا الى الآخر (نحو قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله) ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر ما لليل وهو السكون فيه وما للنهار وهو الابتغاء من فضل الله تعالى فيه على الترتيب فان قيل عدم التعيين فى الآية ممنوع فان المجرور من فيه عائد الى الليل لامحالة قلنا نعم ولكن باعتبار احتمال أن يعود الى كل من الليل والنهار يتحقق عدم التعيين (واما على غير ترتيبه) أى ترتيب اللف سواء كان معكوس الترتيب (كقوله * كيف أسلو وأنت حقف) وهو النقا من الرمل (وغصن * وغزال لحظا وقدا وردفا) فاللحظ للغزال والقد للغصن والردف للحقف أو مختلطا كقوله هو شمس وأسد وبحر جودا وبها وشجاعة (والثانى) وهو أن يكون ذكر المتعدد على الاجمال (نحو وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا أو نصارى) فان الضمير فى قالوا لليهود والنصارى فذكر الفريقان على سبيل الاجمال بالضمير العائد اليهما ثم ذكر ما لكل (أى قالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا و) قالت (النصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصارى فلف) بين الفريقين أو القولين اجمالا (لعدم الالتباس) والثقة بان السامع يرد الى كل فريق أو كل قول مقوله (للعلم بتضليل كل فريق صاحبه) واعتقاده أن داخل الجنة هو لا صاحبه ولا يتصور فى هذا الضرب الترتيب وعدمه ومن غريب اللف والنشر أن يذكر متعددان أو أكثر ثم يذكر فى نشر واحد ما يكون لكل من آحاد كل من المتعددين أو المتعددات كما تقول الراحة والتعب والعدل والظلم قد سد من أبوابها ما كان مفتوحا وفتح من طرقها ما كان مسدودا

يعبر عن كل من أفراد المتعدد من المعانى بلفظه الخاص به بفصله عما عداه وقوله أو الاجمال أى أو على وجه الاجمال بأن يعبر عن مجموع المعانى بلفظ يجتمع فيه ذلك المتعدد (قوله من غير تعيين) أى من غير أن يعين لشئ مما ذكر أولا ما هو له مما ذكر ثانيا والمراد من غير تعيين فى اللفظ وان كان هنالك تعيين فى المعنى والواقع كما فى الآية الآتية (قوله بالقرائن اللفظية) كأن يقال رأيت الشخصين ضاحكا وعابسة فتأنيث عابسة يدل على أن الشخص العابس المرأة والضاحك الرجل وقوله أو المعنوية كأن يقال لقيت الصاحب والعدو فأكرمت وأهنت فالقرينة هنا معنوية وهى أن المستحق للاكرام الصاحب والاهانة العدو (قوله لان النشر الخ) فالترتيب قام أولا باللف وبعد ذلك النشر اما أن يكون على نمط ذلك الترتيب أولا (قوله لتسكنوا فيه) أى بالنوم وقوله ولتبتغوا من فضله أى لتطلبوا فيه رزقكم بالتجارة ونحوها (قوله ممنوع) أى فلا يصح التمثيل بالآية للف والنشر لانه يشترط فيه عدم التعيين (قوله عائد) أى فى الواقع وقوله لامحالة أى قطعا اه (قوله قلنا نعم) أى مسلم أنه راجع لليل نظرا للواقع وأما بالنظر للفظ فيحتمل رجوعه للنهار وحينئذ فلا تعيين فيه بحسب اللفظ وعدم التعيين المشترط انما هو بحسب اللفظ وذلك موجود فى الآية لا بحسب المعنى (قوله معكوس الترتيب) بأن يكون الاول من النشر للآخر من اللف والثانى لما قبله وهكذا كما فى المثال فان اللحظ للغزال والقد للغصن والردف للحقف شبه به الكفل فى العظم والاستدارة اه سم (قوله كقوله) أى قول ابن حيوش اه مطول وهو بفتح الحاء المهملة بعدها مثناة تحتية مشددة ثم شين معجمة بوزن تنور (قوله كيف أسلو الخ) من الخفيف أى كيف أترك المحبة مع وجود دواعيها وهو استفهام انكارى بمعنى النفى (قوله وأنت حقف) بكسر التاء لانه خطاب لامرأة كما فى ع ق (قوله وهو النقا من الرمل) تفسير بالاعم اذ النقا هو الرمل المتراكم كان معه اعوجاج أم لا والحقف الرمل المتراكم الذى معه اعوجاج (قوله النقا) بالقصر وأما بالمد فمعناه النظافة كما فى السيرامى (قوله لحظا) تمييز محول عن المبتدا وكذا ما بعده أى وردفك مثل الحقف وقدك كالغصن ولحظك كالغزال واللحظ مؤخر العين والمراد به العين بتمامها مجازا (قوله أو مختلطا) أى مختلط الترتيب بأن لا يكون كذلك وهو عطف على قوله معكوس الترتيب (قوله جودا وبهاء وشجاعة) فالجود للبحر والبهاء للشمس والشجاعة للاسد (قوله أو نصارى) أو بمعنى الواو كما يستفاد من الحل (قوله بين الفريقين) أى المعبر عنهما بالواو فى قالوا كما حل به الشارح أولا وقوله أو القولين أى المستفادين من قالوا وهذا لم يحل به الشارح أولا وعبارة ع ق فلف فى قوله قالوا فريقين اذ لم يميز كل فريق باسمه الخاص به أو نقول لف بين قولى الفريقين اذ لم يتبين فيه مقول كل فريق اه (قوله للعلم) علة لعدم الالتباس (قوله ولا يتصور فى هذا الضرب) وهو أن يكون ذكر المتعدد على سبيل الاجمال لعدم وجود الترتيب فى اللفظ (قوله ومن غريب اللف والنشر الخ) قال سم وانظر ما الفرق بين هذا وما قبله (قوله الراحة والتعب الخ) فالراحة والتعب متعدد واحد والعدل والظلم متعدد آخر فقد ذكر متعددان لكل منهما فردان ثم للجميع نشر واحد وهو قوله قد سد الخ قوله قد سد الخ) يحتمل وهو ظاهر العبارة أن كلا من ضميرى أبوابها وطرقها عائد الى كل من الاربعة المذكورة ولا تنافى بين الحكم بسد باب الراحة مثلا وفتح طريقها لان المراد أن لها أبوابا فسد واحد وفتح آخر فهو أبدا موجود وكذا الباقى ويحتمل أن ضمير أبوابها للراحة والعدل وطرقها للتعب والظلم ويكون الغرض الاخبار بأمر عظيم وهو سد باب الراحة والعدل وفتح طريق التعب والظلم ولا ينافى

هـذا قوله نشر واحد لانه احـترازعن أن يـكون ما لكل من المتعددين أو المتعددات بعقبه اه سم
(قوله ومنه الجمع) اعلم أن الاقسام سبعة ذكر منها ستة وأسقط التقسيم مع التفريق و وجه السبعة
أن الموجود اما الجمع فقط أو التفريق فقط أو التقسيم فقط أو الجمع مع التفريق أو مع التقسيم أو التفريق
مع التقسـيم أو الجمع مع التفـريق والتقسيم (قوله بين متعدد) زاد لفظ بين اشارة الى أن المتعدد لابد
أن يكون مصرحا به فى اللفظ بخلاف مالو كان المتعدد لفظا واحدا كأن كان جمعا مثـل قولك البنون زينة
الحياة الدنيا فليس من الجمع (قوله فى حكم) أى محكوم به كالزينـة (قوله زينة الحياة الدنيـا) أى
يتزين بها الانسان فى الدنيا وتذهب عنـه عن قريب ومنه قوله تعالى الشمس والقمر بحسبان أى يجريان
بحسـبان معلوم مقـدر فى بروجهـما لينتظم به أمور الكائنات والنجـم والشجر يسجـدان أى النبات
الذى ينجـم أى يطلع من الارض ولا ساق له والنبات الذى له ساق ينقادان لما يراد بهـما طبعا انقيـاد
الساجد من المكلفين طوعا (قوله أبى العتاهية) فى القاموس وأبو العتاهية ككراهية لقب أبى اسحق
اسمعيل بن أبى القاسم بن سويد لا كنيتـه ووهم الجوهرى اه قال فى الاطول وهو غريب مخالف للمشهور
من أن اللقب لا يصـدر بالاب والابن والبنت وكل علم كذلك فهو كنية اه قال يس وقد يقال المشهور
مقيد بما اذا لم يشعر ما صدر بأب أو ابن بمدح أو ذم أو وضع للذات ابتداء فان الاول يصدق حد اللقب عليه
والثانى اسم قطعا ولذا قال بعض المحققين ان الفرق بينهـما اعتبارى وحيث كنى هذا الشاعر بأبى اسحق
لا داعى لتعدد كنيته خصوصا ولم يقصـد من اطلاق أبى العتاهية عليـه الا الذم لان العته الخفة والجنون
فالذى ينبغى أن يكون أبو العتاهية لقبا له فتأمل اه وبما نقلناه عن القاموس تعلم خطأ يس فى نقـله عن
القاموس أن أبا العتاهية لقب أبى اسحق محمد بن اسمعيل بن سويد (قوله علمت يا مجاشع الخ) من مشطور
الرجز فكل شطر بيت مشطور وقوله ابن مسعده اسم رجل وقوله ان الشباب بفتح الهمزة وبكسرها على
الحكاية والشـباب حداثة السن مصدر شب الغلام يشب شبابا وقوله والفراغ أى الخلو عن الشواغل
(قوله مفسـدة) فقد جمع بين الثلاث فى المفسدة اه سم (قوله أى مفسده) صفة لمفسدة قال السيرامى
وأقول الحكم فى هذا الباب يجوز أن يتعلق بكل واحد كما فى الآية وبالمجموع كما فى البيت فسقط الاعتراض
بان المفسدة الكاملة المجموع فلا يكون البيت من قبيل الجمع (قوله تباين) أى افتراق بين أمرين مشتركين
فى نوع فليس المراد بالتباين المصطلح عليه بل المعنى اللغوى (قوله فى المدح) كما فى قوله

حسبت جماله بدرا منيرا * وأين البدر من ذاك الجمال

(قوله كقوله) أى قول الوطواط بفتح الواو وسكون الطاء المهملة لقب على شاعر معروف وهو الامام رشيد
الدين قال فى الصحاح الوطواط الخفاش وقيـل الخطاف قال أبو عبيدة هذا أشبه القولين عندى بالصواب
والوطواط الرجل الضعيف الجبان قال ولا أراه سمى به الا تشبيها بالطائر (قوله ما نوال الغمام الخ) ما نافية
والغمام السحاب ووقت الربيع زمن سلطان نزول الغيث والسخاء اعطاء ما ينبغى بحسب الطبيعة أى
بسهولة وهو أكمل من الجود لانه اعطاء ما ينبغى ولو بمعالجة النفس فكل سخى جواد وليس كل جواد سخيا
والفاء من قوله فنوال تعليلية والنوال والنول مصدر نال من باب قال اذا أعطى (قوله وهى عشرة آلاف
درهم) قال سم الظاهر أنه تفسير للمضاف فقط والعين من أسماء الذهب اه وغرضه انه لا يصح أن يكون
تفسير المجموع المضاف والمضاف اليه لاقتضائه أن البدرة من العين عشرة آلاف درهم وهو فاسد لان العين
الذهب والدراهم من الفضة فان قلت فما معنى الاضافة حينئذ فى كلام الشاعر قلت القصد الى أن نواله من
العين قدر البدرة من الدراهم فعطاؤه من الذهب يعادل بدرة من الدراهم اه يس وقوله لان العين الذهب
والدراهم من الفضة أى فلا تكون العين شاملة للدراهم وقد يقال العين تطلق على الفضة أيضا (قوله أوقع
التباين بين النوالين) أى حيث أسند للاول بدرة عين والثانى قطرة ماء (قوله وبهذا القيد) هو قوله على
التعيين (قوله وقد أهمله السكاكى) أى أهمل هذا القيد (قوله أعم) لانه حينئذ شامل للتعيين وعدمه

(ومنـه) أى من المعنوى (الجمع وهو أن يجمع بين متعدد) اثنين أو أكثر (فى حكم واحـد كقوله تعالى المال والبنون زينة الحياة الدنيا) وكقول أبى العتاهية علمت مجاشع بن مسعده (ان الشباب والفـراغ والجده) أى الاسـتغناء (مفسـدة) أى داعية الى الفساد (للمرء أى مفسده ومنـه) أى من المعنوى (التفريق وهو ايقاع تباين بـين أمرين من نوع فى المدح أو غيره كقوله

ما نوال الغمام وقت ربيع * كنوال الامير وقت سخاء
فنوال الامير بدرة عين *

وهى عشرة آلاف درهـم (ونوال الغمام قطـرة ماء) أوقع التباين بين النـوالين (ومنـه) أى من المعنوى (التقسـيم وهو ذكـر متعدد ثم اضافـة ما لكل اليه على التعيين) وبهـذا القيد خرج اللف والنشر وقد أهمله السكاكى فتوهـم بعضهم أن التقسيم عنـده أعم من اللف والنشر

وأقول ذكر الاضافة مغن عن هذا القيد اذ ليس باللف والنشر اضافة ما لكل اليه بل يذكر فيه ما لكل حتى يضيفه السامع اليه و يرده
(كقوله * ولا يقيم على ضيم) أى ظلم (يراد به *) الضمير عائد الى المستثنى منه العام المقدر (الا الاذلان) فى الظاهر فاعل لا يقيم وفى التحقيق
بدل أى لا يقيم أحد على ظلم يقصد به (٢٣٨) الأذلان (عير الحى) وهو الحمار (والوتد هذا) أى عير الحى (على الخسف) أى الذل (مربوط
برمته *) هى قطعة حبل بالية (وذا) أى الوتد (يشج) أى يدق ويشق رأسه (فلا يرثى) أى فلا يرق ولا يرحم (له أحد) ذكر العير والوتد ثم أضاف الى الاول الربط على الخسف والى الثانى الشج على التعيين وقيل لا تعيين لان هذا وذا متساويان فى الاشارة الى القريب فكل منهما يحتمل أن يكون اشارة الى العير والى الوتد فالبيت من اللف والنشر دون التقسيم وفيه نظر لانا لا نسلم التساوى بل فى حرف التنبيه ايماء الى أن القرب فيه أقل بحيث يحتاج الى تنبيه ما بخلاف المجرد عنها فهذا للقريب أعنى العير وذا للاقرب أعنى الوتد وأمثال هذه الاعتبارات لا ينبغى أن تهمل فى عبارات البلغاء بل ليست البلاغة الا رعاية أمثال ذلك (ومنه) أى من المعنوى (الجمع مع التفريق وهو أن يدخل شيآن فى معنى ويفرق بين جهتى الادخال كقوله

فوجهك كالنار فى ضوئها * وقلبى كالنار فى حرها)

أدخل قلبه ووجه الحبيب فى كونهما كالنار ثم فرق بينهما بان وجه الشبه فى الوجه الضوء واللمعان وفى القلب الحرارة والاحتراق (ومنه) أى من المعنوى (الجمع مع التقسيم وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه أو بالعكس) أى تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم (فالاول) أى الجمع ثم التقسيم (كقوله حتى أقام) أى الممدوح ولتضمين الاقامة معنى التسليط عداها بعلى فقال (على أرباض) جمع ربض وهو ما حول المدينة (خرشنة *) وهى بلدة من بلاد الروم (تشقى به الروم والصلبان) جمع صليب النصارى (والبيع) جمع بيعة وهو متعبدهم وحتى متعلق بالفعل فى البيت السابق أعنى

(قوله وأقول الخ) أى فى الجواب عن السكاكى وفى الاعتراض على هذا التوهم (قوله ويرده) تفسير (قوله كقوله) أى قول المتلمس بضم الميم الاولى وكسر الثانية مشددة أخرج ابن عساكر عن الاصمعى قال قال الخليل بن أحمد أحسن ما قاله المتلمس

وأعلم علم حق غير ظن * لتقوى الله خير فى المعاد
وحفظ المال خير من فناه * وضرب فى البلاد بغير زاد
واصلاح القليل يزيد فيه * ولا يبقى الكثير مع الفساد

(قوله ولا يقيم على ضيم الخ) أى لا يتوطن فى مواطن الظلم أحد الا الاذلان اه عبد الحكيم (قوله عائد الى المستثنى منه الخ) هو أحد (قوله عير) بفتح العين المهملة وسكون الياء (قوله على الخسف) بفتح الخاء أى مع الخسف وهو حال من مربوط (قوله برمته) بضم الراء (قوله أى يدق) تفسير مراد وقوله ويشق رأسه تفسير بحسب الاصل (قوله فلا يرثى له) أى للمذكور من العير والوتد وهو من باب رمى كما فى المختار (قوله الربط على الخسف) عبارة المطول مع الخسف وهى تدل على أن على بمعنى مع كما قدمناه (قوله لانا لا نسلم التساوى الخ) أقول وان كانا متساويين فى الاشارة الى القريب لكن يتعين الاول الى الاول والثانى الى الثانى بقرينة خبر كل منهما ولا تحصر اضافة ما لكل منهما على التعيين فى اسم الاشارة فيتحقق التعيين وحينئذ لا يكون من قبيل اللف والنشر ع س قال الفنرى وأما ما ذكره البعض من أن تعيين المقصود يحصل من الخبر ولو سلم تساوى الاشارتين فقد عرفت أنه لا يفيد لان المعتبر هو التعيين بحسب اللفظ فان التعيين بحسب المعنى قد يوجد فى اللف والنشر أيضا كما حققته تأمل اه سم (قوله الجمع مع التفريق) أورد كلمة مع اشارة الى أن الحسن اجتماعهما وكذا فيما سيأتى وانما لم يذكر اجتماع بعض المحسنات الاخر بعضها مع بعض كالطباق مع المقابلة لما بين الجمع والتفريق من المقابلة فاجتماعهما موجب لحسن زائد على كل واحد منهما اه عبد الحكيم (قوله أن يدخل شيآن) أى فأكثر وقوله فى معنى هو المحكوم به كالمشابهة بالنار فالمراد بالدخول فى معنى أن يحكم عليهما بشئ واحد كما يرشد اليه قوله أدخل قلبه ووجه الحبيب فى كونهما كالنار تدبر (قوله ثم فرق) أى بين التشبيهين (قوله وفى القلب الحرارة والاحتراق) أى حرارة القلب واحتراقه وفيه اشارة الى أن المراد بحرارة النار حرارتها فى نفسها لا لغيرها اه (قوله ومنه الجمع مع التقسيم) الفرق بينه وبين التقسيم أن ذكر المتعدد هنا على الاجمال وثم على التفصيل وأما الفرق بينه وبين اللف والنشر فباعتبار تعيين الاضافة الى كل متعدد هنا بخلاف اللف والنشر اه حفيد قال سم والفرق الذى ذكره بين الجمع مع التقسيم وبين التقسيم يقتضى أن قولنا الكلمة اسم وفعل وحرف ليس من التقسيم بمجرده مع أنهم يقولون انه تقسيم فلعله بغير هذا المعنى المذكور هنا فليراجع اه (قوله وهو جمع متعدد) كالروم فى البيت الآتى فانه شامل للنساء والاولاد والمال والزرع وقوله تحت حكم أى كالشقاء وقوله ثم تقسيمه أى الحكم (قوله كقوله) أى قول أبى الطيب فى سيف الدولة (قوله عداها بعلى) أى والا فالاقامة تتعدى بالباء أو بفى (قوله خرشنة) بضم الخاء والشين المعجمتين وفتحهما (قوله تشقى به الروم الخ) الشاهد فى الروم وأما الصلبان والبيع فلا شاهد فيهما (قوله صليب النصارى) أى صنمهم (قوله جمع بيعة) بكسر الباء وسكون الياء اه مطول (قوله متعلق بالفعل) أى مرتبط به من حيث انها عطفت الفعل الذى بعدها عليه وليست جارة لان حتى الجارة لا يجوز دخولها

على الفعل الغير المؤول (قوله قاد المقانب) تمامه أقصى شربها النهل
* على الشكيم وأدنى سيرها سرع * والضمير لسيف الدولة والمقانب بالقاف والنون جمع مقنب بكسر الميم وهو ما بين الثلاثين الى الاربعين من الخيل والمراد بها العساكر كما قاله الشارح والنهل الشرب الاول ويقابل العلل وهو الشرب الثانى مرة والشكيم والشكيمة الحديدة المعترضة فى فم الفرس والسرع بوزن عنب مصدر بمعنى السرعة (قوله جمع فى هذا البيت شقاء الروم الخ) الاظهر أن يقال جمع الروم تحت حكم وهو الشقاء وأضيف ما لكل مما اندرج تحته اليه ألا ترى أنه أضيف الى ما نكحوا كونه للسبى وهكذا وأما ما عطف على الروم من الصلبان والبيع فلم يتعرض لحاله فى التقسيم حتى يقال انه من المتعدد المجموع فى الحكم اه يس (قوله للسبى ما نكحوا) أى النساء التى نكحوها كائنة للسبى والاولاد التى ولدوها كائنة للقتل والمال الذى جمعوه كائن للنهب والزرع الذى زرعوه كائن للنار (قوله ذكرما) أى فى الموضعين الاولين (قوله وملاءمة) عطف على قوله اهانة (قوله كقوله) أى قول حسان بن ثابت فى حق الصحابة (قوله قوم) قد ذكر فيه المتعدد ثم أضاف بعد ذلك فى قوله اذا حاربوا الخ ثم جمع الاحوال فى قوله تلك سجية فقد جمع الخصلتين وهما نفع أوليائهم وضر أعدائهم فى محكوم به وهو السجية (قوله تلك الخصلة) التى هى ضر الاعداء أو نفع الاولياء وتلك مبتدأ والخبر سجية اه سم (قوله فيهم) أى فهى فيهم غير الخ (قوله ان الخلائق) أى لان الخ علة لغير محدثة (قوله فاعلم) اعتراض بين اسم ان وخبرها اه سم (قوله البدع) قال ع ق لا يقال كون الصفة فى الشئ بدعة ينافى كونها خليقة للزوم الخليقة لانا نقول قد تسمى خليقة باعتبار دوامها بعد حدوثها فتكون خليقة دواما وبدعة ابتداء اه (قوله فى الاول) أى فى البيت الاول (قوله الاولياء) أى الاتباع والانصار (قوله فى الثانى) أى فى البيت الثانى (قوله أى أمره) هذا التأويل واجب لصحة المعنى لاستحالة الاتيان على الله تعالى (قوله أى هوله) هذا التأويل واجب لا لصحة المعنى لاستقامة الظاهر فى نفسه بل للمحافظة على المقصود لان المقصود تعظيم الامر والمناسب له مجىء الهول لا مجرد الزمان اه سم (قوله لا تكلم) أى لا تتكلم نفس وقوله بما ينفع من جواب أو شفاعة قال سم الاقتصار على الجواب والشفاعة اما لعدم المنع من غيرهما على الاطلاق أو لانه الانسب بالسياق الذى منه ان أحدا لا ينفع أحدا بل وانظر ما قبل الآية من نحو فما أغنت عنهم آلهتهم التى يدعون من دون الله الخ ولانه الموجب لزيادة الشدة فان المنع من الكلام بغير ذلك لا يوجب تلك المشقة بخلاف المنع من الشفاعة وجواب السؤال تأمل اه (قوله الا باذنه) أى اذن الله كما قال لا يتكلمون الا من أذن له الرحمن وقال صوابا وقوله فى الآية الاخرى لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون لا ينافى ما تقدم لان المأذون فيه هو الجواب الحق المقبول والممنوع هو العذر الباطل الغير المقبول أو الاول فى موقف وهذا فى آخر اه ع ق (قوله فمنهم) أى الانفس الكائنة يوم القيامة وهى أهل الموقف ولذا قال الشارح أى من أهل الخ (قوله شقى) شامل لشقى الايمان وهو الكافر وشقى الاعمال وهو العاصى بدليل ما قرره فى قوله الا ما شاء ربك وقوله وسعيد شامل لسعيد الايمان فقط والسعيد على الاطلاق بدليل ما قرره فى قوله الا ما شاء ربك اه سم (قوله اخراج النفس الخ) ينبغى أن يكون المراد اخراج النفس ورده على وجه خاص كتتابع الاخراج والرد وتواليهما وارتفاع النفس فيهما اه سم (قوله أى سموات الآخرة الخ) يدل عليه قوله تعالى يوم تبدل الارض غير الارض والسموات وان أهل الآخرة لا بد لهم من مظل ومقل وفيه نظر لانه تشبيه بما لا يعرف أكثر الخلق وجوده ودوامه ومن عرفه فانما يعرفه بما يدل على الثواب والعقاب فلا يجدى له التشبيه اه فنرى وعبارة ع ق ولكن يرد عليه أن ذلك لا يفهمه الا من يعتقد وجود السموات للآخرة والمعتقد لذلك لا يفتقر الى أن يخبر بأن الخلود بخلود السموات الاخروية لان ذلك معتقده ومن لا يعتقدها لا يفيد التأبيد بها الابدية باعتباره وان حملت على سموات الدنيا والارض كذلك لزم انها غير دائمة والجواب أن التأبيد بها كناية عن الابدية كما يقال لا أفعل كذا ما طلع نجم والمراد لا أفعله أبدا وهذا وارد فى لسان العرب كثيرا اه (قوله وهذه العبارة كناية الخ)

ما ولدوا *) ذكر ما دون من اهانة وقلة المبالاة بهم حتى كأنهم من غير ذوى العقول وملاءمة بقوله (والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا والثانى) أى التقسيم ثم الجمع (كقوله قوم اذا حاربوا ضروا عدوهم * أو حاولوا) أى طلبوا (النفع فى أشياعهم) أتباعهم وأنصارهم (نفعوا سجية) أى غريزة وخلق (تلك) الخصلة (فيهم غير محدثة * ان الخلائق) جمع خليقة وهى الطبيعة والخلق (فاعلم شرها البدع) جمع بدعة أى المبتدعات المحدثات قسم فى الاول صفة الممدوحين الى ضر الاعداء ونفع الاولياء ثم جمعها فى الثانى تحت كونها سجية (ومنه) أى من المعنوى (الجمع مع التفريق والتقسيم) وتفسيره ظاهر مما سبق فلم يتعرض له (كقوله تعالى يوم يأتى) يعنى يأتى الله أى أمره أو يأتى اليوم أى هوله والظرف منصوب باضمار اذكر أو بقوله (لا تكلم نفس) بما ينفع من جواب أو شفاعة (الا باذنه فمنهم) أى من أهل الموقف (شقى) مقضى له بالنار (وسعيد) مقضى له بالجنة (فأما الذين شقوا ففى النار لهم فيها زفير) اخراج النفس (وشهيق) رده (خالدين فيها ما دامت السموات

والارض) أى سموات الآخرة وأرضها وهذه العبارة كناية عن التأبيد

ونفى الانقطاع (الا ماشاء ربك) أى الا وقت مشيئة الله تعالى (ان ربك فعال لما يريد) من تخليد البعض كالكفار واخراج البعض كالفساق (وأما الذين سعدوا ففى الجنة خالدين فيها مادامت السموات والارض الا ماشاء ربك عطاء غير مجذوذ) أى غير مقطوع بل ممتدا الى نهاية ومعنى الاستثناء فى الاول أن بعض الاشقياء لا يخلدون كالعصاة من المؤمنين الذين شقوا بالعصيان وفى الثانى أن بعض السعداء لا يخلدون فى الجنة بل يفارقونها ابتداء يعنى أيام عذابهم كالفساق من المؤمنين الذين سعدوا بالايمان والتأبيد من مبدإ معين كما ينتقض باعتبار الانتهاء فكذلك باعتبار الابتداء فقد جمع الانفس فى قوله تعالى لا تكلم نفس ثم فرق بينهم بأن بعضهم شقى وبعضهم سعيد بقوله فمنهم شقى وسعيد ثم قسم بأن أضاف الى الاشقياء ما لهم من عذاب النار والى السعداء ما لهم من نعيم الجنة بقوله فأما الذين شقوا الخ (وقد يطلق التقسيم على أمرين آخرين أحدهما أن تذكر أحوال الشئ مضافا الى كل من تلك الاحوال (ما يليق به كقوله) سأطلب حقى بالقنا ومشايخ كأنهم من طول ما التثموا مرد (ثقال) أى لشدة وطأتهم على الاعداء (اذا لاقوا) أى حاربوا (خفاف) أى مسرعين الى الاجابة (اذا دعوا) الى كفاية مهم ودفاع ملم (كثير اذا شدوا) لقيامهم واسد مقام الجماعة (قليل اذا عدوا) ذكر أحوال المشايخ وأضاف الى كل حال ما يناسبها بأن أضاف الى الثقل حال الملاقاة والى الخفة حال الدعاء وهكذا الى الآخر

أى فالمراد سموات الدنيا وأرضها ولا ينافى التأبيد بها فناؤها قبل الدخول فضلا عن الخلود لانه على تقدير الكناية المراد التقدير بلازم الكلام من الطول والمراد طول لا نهاية له على ما جرى به استعمال اللغة فى مثل ذلك اه يس (قوله ونفى الانقطاع) تفسير (قوله أى الا وقت مشيئة الله) يحتمل أنه حمل ما على المصدرية الظرفية فيكون الوقت داخلا فى معناها الانها نائبة عنه ويحتمل تقديرها بمجرد المصدرية فيكون الكلام على حذف المضاف فالوقت مقدر فى الكلام اه سم (قوله من تخليد الخ) بيان لما (قوله كالكفار) الكاف باعتبار الافراد الذهنية أو استقصائية (قوله عطاء) مصدر مؤكد أى أعطوا عطاء بيضاوى أو حال من الجنة اه سم (قوله ومعنى الاستثناء الخ) حاصله أنه استثنى الفساق من المخلدين فى النار باعتبار الانتهاء ومن المخلدين فى الجنة باعتبار الابتداء لانهم لم يدخلوا مع السابقين فالخلود فى حقهم ناقص بحسب المبدإ وظهر أن ما صدق الاستثناء فى الاستثناءين واحد (قوله الذين سعدوا بالايمان) وان شقوا بسبب المعاصى وهذا بيان لان اطلاق السعادة عليهم بهذا الاعتبار لا يقال فعلى هذا كيف يكون قوله فمنهم شقى وسعيد تقسيما صحيحا لان من شرطه أن تكون صفة كل قسم منتفية عن قسيمه لان ذلك الشرط من حيث التقسيم لانفصال حقيقى أو مانع من الجمع وههنا المراد أن أهل الموقف لا يخرجون عن القسمين وأن حالهم لا يخلو عن السعادة والشقاوة وذلك لا يمنع اجتماع الامرين فى شخص باعتبارين اه سم أى فتكون أما فى قوله وأما الذين سعدوا لمنع الخلو فتجوز الجمع وعبارة ع ق فعلم أن المراد بالشقاوة ما يعم الكبرى والصغرى وكذا المراد بالسعادة فى قوله وأما الذين سعدوا ما يعم الصغرى والكبرى فدخل فى الشقاوة بعض ما دخل فى السعادة والعكس ولا يضر ذلك فى التعبير بآلة الانفصال وهى أما لان الانفصال يكون بمنع الخلو وهو موجود هنا اذ لا يخلو أحد من أهل الموقف من الشقاوة والسعادة ولو اجتمعا فى العاصى المؤمن باعتبارين اه وفيه أن آلة الانفصال المذكورة فى المنطق هى اما بالكسر لا أما بالفتح الا أن تكون للانفصال أيضا كما يدل عليه هذا الكلام راجع (قوله والتأبيد الخ) جواب سؤال تقديره كيف نفى عن ذلك البعض التخليد فى الجنة مع أنهم اذا دخلوها لا يخرجون منها قط اه سم (قوله من مبدإ معين) هو وقت الدخول فى الجملة وقوله كما ينتقض أى يستثنى منه وقوله باعتبار الانتهاء أى كما فى الآية الاولى وقوله فكذلك باعتبار الابتداء أى كما فى الآية الثانية (قوله ثم فرق) فيه أنه تقدم أنه يشترط فى الجمع مع التفريق أن يكون التفريق فى جهتى الادخال والتفريق هنا ليس فى جهتى الادخال فتدبر اه يس اللهم الا أن يراد بالتفريق مطلق ذكر الفصل بين شيئين وحينئذ لا يستفاد تفسيره صراحة مما تقدم اه ع ق (قوله وقد يطلق التقسيم الخ) قضيته أن التقسيم بالمعنى السابق لا ينطبق على واحد من هذين الامرين وهو ظاهر فى غير الاول اذ يصدق عليه أنه ذكر متعدد وهو الثقال والخفاف الخ واضافة ما لكل اليه على التعيين كما أضاف الى الثقال حال الملاقاة وهكذا فليتأمل وجوابه أن المتعدد هنا نفس الشئ وهنا حاله تأمل وفيه أن المتعدد ثم شامل للاحوال تأمل اللهم الا أن يخص المتعدد فيما سبق بغير أحوال الشئ ثم رأيت بخط شيخنا البرلسى بازاء قوله مضافا الى كل من تلك ما نصه من هنا فارق التقسيم بالمعنى السابق حيث اشترط فيه كما مر أن تكون الاضافة بعد ذكر المتعدد وهنا ذكر الواحد من الاحوال ويضاف اليه ما يليق به قبل ذكر الحال الآخر وما يليق به اه سم بتصرف (قوله مضافا) حال من أحوال والمراد بالاضافة مطلق النسبة (قوله كقوله) أى قول أبى الطيب المتنبى (قوله سأطلب حقى بالقنا ومشايخ) القنا جمع قناة وهى الرمح وفى بعض النسخ بالفتى وهو المناسب لمشايخ قال الواحدى أراد بالفتى نفسه وبالمشايخ قومه والالثام وضع اللثام على الفم والانف فى الحرب وكان ذلك من عادة العرب اه فنرى (قوله لشدة وطأتهم) أى صولتهم (قوله ملم) أى نازل (قوله اذا شدوا) أى صالوا وحملوا على العدو (قوله مقام الجماعة) أى فى الحكاية (قوله وهكذا الى الآخر) أى والى الكثرة حال الشدة والى القلة حال العد (قوله

(والثانى استيفاء أقسام الشئ كقوله تعالى يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور أو يزوجهم ذكرانا واناثا ويجعل من يشاء عقيما) فان الانسان اما أن لايكون له ولد أو يكون له ولد ذكر أو أنثى أو ذكر وأنثى وقد استوفى فى الآية جميع الاقسام (ومنه) أى من المعنوى (التجريد وهو أن ينتزع من أمر ذى صفة أمر آخر مثله فيها) أى مماثل لذلك الامر ذى الصفة فى تلك الصفة (مبالغة) أى لاجل المبالغة وذلك (لكمالها) أى تلك الصفة (فيه) أى فى ذلك الامر حتى كأنه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح أن ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة (وهو) أى التجريد (أقسام منها) ما يكون بمن التجريدية (نحو قولهم لى من فلان صديق حميم) أى قريب يهتم لامره (أى بلغ) فلان (من الصداقة حدا صح معه) أى مع ذلك الحد (أن يستخلص منه) أى من فلان صديق (آخر مثله فيها) أى فى الصداقة (ومنها) ما يكون بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع منه (نحو قولهم لئن سألت فلانا لتسألن به البحر) بالغ فى اتصافه بالسماحة حتى انتزع منه بحرا فى السماحة (ومنها) ما يكون بدخول باء المعية فى المنتزع (نحو قوله وشوهاء) أى فرس قبيح المنظر لسعة أشداقها أولما أصابها من شدائد الحرب (تعدو) تسرع (بى الى صارخ الوغى) أى مستغيث فى الحرب (بمستلئم) أى لابس لأمة وهى الدرع والباء للملابسة

(قوله والثانى الخ) التقسيم بهذا المعنى ينطبق على تقسيم الكلمة الى اسم وفعل وحرف اه سم (قوله يهب لمن يشاء اناثا الخ) قال فى المطول وانما قدم ذكر الاناث لان سياق الآية على أنه تعالى يفعل مايشاء لا مايشاؤه الانسان فكان ذكر الاناث اللاتى هن من جملة مالا يشاؤه الانسان أهم لكنه أى الله تعالى لجبر تأخير الذكور عرّفهم لان فى التعريف تنويها بالذكر وكأنه قال ويهب لمن يشاء الفرسان الذين لا يخفون عليكم أى لشرفهم ثم أعطى كلا الجنسين حقهما من التقديم فقدم الذكور وأخر الاناث تنبيها على أن تقديم الاناث لم يكن لتقدمهن بل لمقتض آخر اه فقد بين رحمه الله سر تقديم الاناث وتعريف الذكور ثم تقديم الذكور وقوله تنويها بالذكر أى تعظيما له ورفعة له يقال نوّهه اذا رفعه ونوّه باسمه أيضا اذا رفع ذكره فالذكر بفتح الذال والكاف وقوله حقهما من التقديم حقه أن يقول من المرتبة أو أن فى عبارته حذفا أى والتأخير وقوله بل لمقتض آخر وهو أن له أن يفعل مايشاء (قوله أو يزوجهم) أى يجعل لهم الزوج أى الذكور والاناث معا يعنى يجعل لهم الاثنين اه سم ووجه العطف بأو فى هذا القسم مع أن العطف فى السابق واللاحق بالواو أنه لما أورد الضمير وكان راجعا الى الطائفتين المذكورتين أو احداهما وجب العطف بأو والا لفسد المعنى ولزم أن يكون لكل واحد منهما مع الاناث فقط أو الذكور فقط ذكور واناث معا فالمعنى أو يزوجهم بدل الاناث فقط أو الذكور فقط ذكرانا واناثا معا ان شاء ذلك وفائدة العدول عن التصريح بمن يشاء فى الجملة الثالثة الى الضمير وتغيير الكلام عن أسلوبه الاشارة الى عدم لزوم المشيئة ورعاية الاصلح أفاده يس نقلا عن السيد (قوله مبالغة) علة للانتزاع أى لاجل افادة المبالغة أى افادة أنك بالغت فى وصف المنتزع منه بتلك الصفة (قوله وذلك) أى المبالغة وقدره اشارة الى دفع ماقد يتوهم من أن فيه متعلق بمبالغة وانما هو متعلق بكمالها اه يس (قوله لكمالها) أى لادعائك كمال تلك الصفة كانت كاملة فى الواقع أم لا وهو علة العلة (قوله الى حيث) أى الى مرتبة يصح الخ (قوله وهو أقسام) أى سبعة لان الانتزاع اما أن يكون بحرف أو بدونه والحرف اما من أو الباء أو فى والباء اما داخلة على المنتزع منه أو على المنتزع وما يكون بدون حرف اما أن يكون لا على وجه الكناية أو على وجه الكناية ثم هو اما انتزاع من غير المتكلم أو من المتكلم نفسه (قوله بمن التجريدية) والمناسب لها حيث دخلت على المنتزع منه أن تكون للابتداء لان المنتزع مبدؤه ونشأته من المنتزع منه الذى هو مدخول من وأما من جعلها للبيان فلا يفيد المبالغة فان بيان شئ لشئ لا يدل على كمال المبين فى الوصف بخلاف جعله مبدأ ومنشأ فكأنه قيل خرج من فلان لى وأتانى منه صديق آخر اه ع ق (قوله أى قريب الخ) تفسير للحميم لقول الصحاح حميمك قريبك الذى تهتم لامره اه مطول (قوله حدا) أى مرتبة وقوله صح معه أى صح بمصاحبته للاتصاف بذلك القدر من الصداقة (قوله أن يستخلص) أى يستخرج (قوله ومنها ما يكون بالباء التجريدية) والظاهر أنها للمعية وفيما يأتى رمز اليه اه سم (قوله لتسألن به البحر) أى لتسألن البحر معه أى شخصا كريما كالبحر مصاحبا له (قوله وشوهاء) أى ورب شوهاء (قوله لسعة أشداقها) جمع شدق وهو جانب الفم وقوله ولما أصابها من شدائد الحرب أى من الضربات والطعنات وفى نسخة صحيحة أولما أصابها بالعطف بأو ففيه اشارة الى قولين مع الاشعار بترجيح الاول للبداءة به وهو الموافق للمطول حيث قال عقب قوله وشوهاء مانصه من شاهت الوجوه قبحت وفرس شوهاء صفة محمودة يراد بها سعة أشداقها وقيل أراد بها فرسا قبيح الوجه لما أصابها من شدائد الحرب اه ملخصا من الفنرى و سم (قوله الى صارخ الوغى) الصارخ هو الذى يصيح وينادى بحضور الحرب والاجتماع اليه واضافة صارخ على معنى فى كما أشار له الشارح والوغى الحرب أى صارخ فى مكان الوغى (قوله بمستلئم) حال من المجرور فى بى والباء للمصاحبة كما قال فهو ليس بدلا من المجرور كما قد يتوهم اذ لا يبدل الظاهر من ضمير الحاضر الا اذا دل على احاطة وشمول فلذا كان تجريدا بخلاف البدل على تقدير صحته لا يكون تجريدا (قوله أى لابس لأمة) هى بالهمز وقد تسهل

بالمصاحبة (مثل الفنيق) وهو الفحل المكرم (المرحل) من رحل البعير أشخصه عن مكانه وأرسله أى تعدولى

ومعى من نفسى مستعد للحرب بالغ فى استعداده للحرب حتى انتزع منه آخر (ومنها) مايكون بدخول فى فى المنتزع منه (نحو قوله تعالى لهم فيها دار الخلد أى فى جهنم وهى دار الخلد) لكنه انتزع منها دارا أخرى وجعلها معدة فى جهنم لاجل الكفار تهويلا لامرها ومبالغة فى اتصافها بالشدة (ومنها) مايكون بدون توسط حرف (نحو قوله فلئن بقيت لارحلن بغزوة * تحوى) أى تجمع (الغنائم أو يموت) منصوب باضمار أن أى الاأن يموت (كريم) يعنى نفسه انتزع من نفسه كريما مبالغة فى كرمه فان قيل هذا من قبيل الالتفات من التكلم الى الغيبة قلنا لاينافى التجريد على ماذكرنا (وقيل تقديره أو يموت منى كريم) فيكون من قبيل لى من فلان صديق حميم فلا يكون قسما آخر (وفيه نظر) لحصول التجريد وتمام المعنى بدون هذا التقدير (ومنها) مايكون بطريق الكناية (نحو قوله

ياخير من يركب المطى ولا يشرب كأسا بكف من بخلا)

أى يشرب الكأس بكف الجواد انتزع منه جوادا يشرب هو بكفه على طريق الكناية لانه اذا نفى عنه الشرب بكف البخيل فقد أثبت له الشرب بكف كريم ومعلوم أنه يشرب بكفه فهو ذلك الكريم وقد خفى هذا

(قوله والمصاحبة) تفسير مراد للملابسة والاولى حذف الملابسة (قوله مثل الفنيق) الظاهر أنه صفة لمستلئم لقربه منه اه سم وجعله ع ق صفة لشوهاء وعبارته ثم وصف الشوهاء بأنها مثل الفنيق وهو الفحل من الابل الذى ترك أهله ركوبه تكرمة له المرحل أى المزعج والمرسل عن مكانه شبه الفرس به فى القوة والعلو وعدم القدرة على مصادمتها اه والفنيق بفاء مفتوحة فنون فياء فقاف (قوله وهو الفحل) أى الذكر من الابل وقوله المكرم أى الذى يكرمه صاحبه بعدم ركوبه (قوله من رحل البعير) بتشديد الحاء وقوله أشخصه أى أطلقه وقوله وأرسله تفسير (قوله أى فى جهنم) تفسير للضمير المجرور بفى وقوله وهى أى جهنم نفسها (قوله تهويلا الخ) علة لانتزع (قوله ومبالغة فى اتصافها بالشدة) فالصفة هى الشدة وعبارة ع ق لكنه بولغ فى اتصافها بكونها دار عذاب مخلد حتى صارت بحيث يصدر عنها دار أخرى هى مثلها فى الاتصاف بكونها دارا ذات عذاب مخلد اه (قوله مايكون بدون توسط حرف) أى ويفهم التجريد من المقام (قوله نحو قوله) أى قول قتادة بن مسلمة الحنفى نسبة لبنى حنيفة (قوله فلئن بقيت) أى حيا وقوله لارحلن أى لاسافرن وقوله بغزوة أى بسبب غزوة وفى نسخة لغزوة وقوله تحوى الغنائم فى المطول الجملة صفة غزوة وروى نحو الغنائم فالظرف منصوب بارحلن اه (قوله أى الاأن يموت) فأو بمعنى الاأى لكن ان مات كريم فلا تحوى الغنائم (قوله من قبيل الالتفات من التكلم الى الغيبة) أى وحينئذ فلا يكون من قبيل التجريد لان الالتفات مبنى على الاتحاد والتجريد على التعدد اذ المعبر عنه بالطريق الاول والثانى فى الالتفات واحد والمعبر عنه باللفظ الدال على المنتزع منه وباللفظ الدال على المنتزع متعدد بحسب الاعتبار اذ يقصد أن المجرد شئ آخر غير المجرد منه (قوله على ماذكرنا) أى على مقتضى ماذكرنا من تعريف التجريد فانه يقتضى أنه قد يجامعه الالتفات اذ المراد بالاتحاد فى الالتفات الاتحاد فى نفس الامر لا الاتحاد فيه وفى الاعتبار والتعدد فى التجريد تعدد بحسب الاعتبار لا فى نفس الامر أيضا حتى ينافى الالتفات والحاصل أنه تجريد نظرا للتغاير الادعائى والتفات نظرا للاتحاد الواقعى (قوله أو يموت منى) أى فمن مقدرة فى كلامه (قوله فيكون من قبيل لى من فلان) أى من قبيل التجريد الحاصل بواسطة من الداخلة على المنتزع منه لان المقدر كالمذكور (قوله بدون هذا التقدير) ولا قرينة عليه اه مطول (قوله بطريق) أى مصحوبا بطريق الكناية أى تجريد معه كناية بأن ينتزع المعنى ثم يعبر عنه بكناية كأنه يعبر عنه بصريح (قوله نحو قوله) أى قول الاعشى (قوله المطى) جمع مطية وهى المركوب من الابل والكاس اناء من خمر (قوله أى يشرب الكاس الخ) هذا هو المعنى الكنائى قال سم ذكر السيد ما حاصله أن مقصود الشاعر وصف الممدوح بنفى البخل واثبات الجود فكنى بنفى الشرب بكف البخيل عن نفى ملزومه من كونه بخيلا ويفهم من نفى كونه بخيلا كونه جوادا وبه يتم المقصود ولا دليل على أنه جعل نفى الشرب عن كف البخيل كناية عن اثبات الشرب له بكف كريم منتزع منه مغاير له ادعاء ليكون تجريدا ثم قال فظهر أن كونه كناية عن كون الممدوح غير بخيل لايجامع كونه تجريدا نعم كونه كناية عن اثبات شربه بكف كريم منتزع منه يجامعه فصح ما ادعاه البعض وأما قوله ولو كان الخطاب لنفسه الخ فانما يرد عليه اذا كان مراده توجيه ما فى الكتاب وأما اذا أراد رده فلا اه وقوله فظهر أن كونه كناية عن كون الخ أى كما قرره هذا البعض ويجاب بأن قول الشارح الكناية لاتنافى التجريد أى الكناية فى نفسها أو على الوجه الذى قررناه ويدل عليه قوله على ما قررنا الا على الوجه الذى قرره هذا البعض لعدم تعينه قال الحفيد ينبغى أن يعلم أن قوله ولا يشرب عطف على يركب والضمير لمن فالتجريد أولا فى جنس الممدوح وثانيا فى الممدوح ففيه مزيد مبالغة اه (قوله على طريق الكناية) أى فقد جرى فى افادة هذا المعنى على طريق الكناية حيث أطلق اسم الملزوم الذى هو نفى الشرب بكف البخيل على اللازم وهو الشرب بكف الكريم ومعلوم أن المراد بالكريم نفسه ففيه تجريد (قوله ومعلوم أنه يشرب بكفه) أى غالبا (قوله وقد خفى هذا) أى كونه انتزع منه جوادا على طريق الكناية الذى يفهم منه اجتماع

التجريد

على بعضهم فزعم أن الخطاب ان كان لنفسه فهو تجريد والافليس من التجريد فى شئ بل كناية عن كون الممدوح غير بخيل وأقول الكناية لا تنافى التجريد على ماقررنا ولو كان الخطاب لنفسه لم يكن قسما بنفسه بل داخلا فى قوله (ومنه مخاطبة الانسان نفسه) وبيان التجريد فى ذلك أن ينتزع من نفسه شخصا آخر مثله فى الصفة التى سيق لها الكلام ثم يخاطبه (كقوله

لا خيل عندك تهديها ولا مال * فليسعد النطق ان لم تسعد الحال

أى الغنى فكأنه انتزع من نفسه شخصا آخر مثله فى فقد الخيل والمال وخاطبه (ومنه) أى من المعنوى (المبالغة المقبولة) لان المردودة لا تكون من المحسنات وفى هذا اشارة الى الرد على من زعم أن المبالغة مقبولة مطلقا وعلى من زعم أنها مردودة مطلقا ثم انه فسر مطلق المبالغة وبين أقسامها والمقبول منها والمردود فقال (والمبالغة) مطلقا (أن يدعى لوصف بلوغه فى الشدة والضعف حدا مستحيلا أو مستبعدا) وانما يدعى ذلك (لئلا يظن أنه) أى ذلك الوصف (غير متناه فيه) أى فى الشدة أو الضعف وتذكير الضمير وافراده باعتبار عوده الى أحد الامرين (وتنحصر) المبالغة (فى التبليغ والاغراق والغلو) لا بمجرد الاستقراء بل بالدليل القطعى وذلك (لان المدعى ان كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله فعادى) يعنى الفرس (عداء) هو الموالاة بين الصيدين بصرع أحدهما على اثر الآخر فى طلق واحد (بين ثور) يعنى الذكر من بقر الوحش (ونعجة *) يعنى الانثى منها (دراكا) أى متتابعا (فلم ينضح بماء فيغسل)

التجريد والكناية (قوله على بعضهم) هو الخلخالى (قوله أن الخطاب) أى بقوله يا خير (قوله والا) أى بأن كان خطابا لغيره (قوله بل كناية الخ) أى فى قوله ولا يشرب الخ (قوله وأقول الكناية لا تنافى التجريد) رد لقوله والافليس الخ وقوله ولو كان الخطاب الخ رد لقوله ان كان الخطاب لنفسه فهو تجريد وحاصل كلام الشارح اختيار أن الخطاب لغيره والتجريد حاصل وكونه كناية لا ينافى التجريد وأن كون الخطاب لنفسه صحيح والتجريد حاصل معه الا أنه لا يصح حمل كلام المصنف عليه لانه لا يكون حينئذ قسما برأسه والمصنف جعله قسما برأسه أفاده سم (قوله مخاطبة الخ) أى ما تدل عليه المخاطبة اذ المخاطبة ليست من أنواع التجريد ففى كلامه مسامحة ولذا قال الشارح وبيان التجريد فى ذلك الخ (قوله مثله فى الصفة الخ) كفقد الخيل والاموال فى البيت (قوله فليسعد النطق ان لم تسعد الحال) أى ان لم يكن عندك ما تواسى به المادح فواسه بحسن النطق اه سم وقال ع ق أى وحيث لم توافق فى تحصيل الغرض الحال أى الغنى لامتناعه وعدم وجدانه فليوافق النطق بالمدح والثناء ليكون ذلك مكافأة للمادح بما أمكن اه (قوله المبالغة المقبولة) أى النوع المسمى بذلك وهى الاغراق والتبليغ والغلو فى بعض صوره (قوله لان المردودة لا تكون من المحسنات) وهى بعض صور الغلو كقول المتنبى

كأنى دحوت الارض من خبرتى بها * وكان بنا الاسكندر السد من عزمى

(قوله وفى هذا) أى التقييد بالمقبولة (قوله أن المبالغة مقبولة مطلقا) أى سواء كانت تبليغا أو اغراقا أو غلوا اذ حاصلها أن يثبت للشئ من القوة والضعف ما ليس له فى الواقع وأعذب الكلام أكذبه مع ايهام الصحة وظهور المراد فتكون من المحسنات مطلقا (قوله أنها مردودة مطلقا) اذ لا خير فى كلام أوهم كذبا أو حققه (قوله والمبالغة) لم يقل وهى لئلا يعود الى المبالغة المقبولة اه سم (قوله مطلقا) أى مقبولة أو مردودة (قوله أن يدعى) أى أن يثبت لوصف بالدعوى لا بالتحقيق ولتضمين يدعى معنى الاثبات عدى باللام اه ع ق (قوله فى الشدة) فى بمعنى من والامثلة المذكورة كلها للشدة ولم يمثل للضعف (قوله حدا مستحيلا) أى عقلا وعادة كما فى الغلو أو عادة لا عقلا كما فى الاغراق وقوله أو مستبعدا بأن كان ممكنا عقلا وعادة الا أنه مستبعد كما فى التبليغ (قوله غير متناه) أى بالغ فيه النهاية (قوله وتذكير الضمير) أى فى فيه (قوله باعتبار عوده الى أحد الامرين) فكأنه قيل فى أحد الامرين والاحد مفرد مذكر اه سم (قوله فى التبليغ الخ) المناسبة بين معانيها الاصلية والاصطلاحية أن التبليغ فى الاصل مد الفارس يده بعنان فرسه ليزيد فى جريه والاغراق استيفاء النازع فى القوس مدها والغلو مجاوزة الحد فى الامر اه حفيد (قوله لا بمجرد الاستقراء) أى الخالى عن الدليل العقلى وقوله بل بالدليل القطعى أى مع الاستقراء وفى نسخة العقلى (قوله لان المدعى) وهو بلوغ الوصف النهاية فى الشدة والضعف وقوله فتبليغ أى فدعوى بلوغه ماذكر يسمى تبليغا (قوله كقوله) أى قول امرئ القيس يصف فرسا له بأنه لا يعرق وان كثر العدو اه مطول (قوله فعادى) أى والى وقوله عداء بالكسر كما فى الصحاح (قوله يصرع أحدهما) أى القائه على وجه الارض يقال صرع أى ألقى الصيد أو غيره على وجه الارض اه سم (قوله فى طلق واحد) الطلق بفتح العين الشوط اه فنرى (قوله دراكا) بكسر الدال ولعله تأكيد فان معنى التتابع يفهم من الموالاة خصوصا مع اعتباره فيها أن تكون على الاثر تأمل سم وقال ع ق وينبغى أن يحمل هنا قوله دراكا على معنى أن الموالاة بين الصيدين اتبع بعضها بعضا فى القتل ليفيد أنه قتل الكثير فى طلق واحد ولئلا يكون تأكيدا لقوله عداء اه (قوله ينضح) نضح ان كان بمعنى رشح كان بابه قطع كما هنا وان كان بمعنى رش كان بابه ضرب (قوله فيغسل) يحتمل أن يراد بالغسل المنفى غسل العرق ويكون تأكيدا لنفى العرق ويحتمل أن يراد به الغسل بالماء القراح أى لم يصبه وسخ العرق وأثره حتى يحتاج للغسل بالماء

(قوله مجزوم) كأن اختيار الجزم لموافقة الرواية أو القوافى والا فالظاهر جواز نصبه بجعل الفاء السببية فى جواب النفى اه سم (قوله فى مضمار) أراد به الشوط (قوله وهذا ممكن) أى ما ادعاه (قوله كقوله) أى قول عمرو بن الاهيم التغلبى (قوله مادام فينا) أى مقيما معنا وفى مكاننا (قوله الكرامة) المراد بها الاحسان اللائق به النافع حاجته وحاجة عياله فى أى سفر كان مع أى حال كان عليه وظاهر تقرير ذلك من سم أى فهو مستحيل عادة لانطباع النفوس على الشح فان حملت الكرامة على اعطاء الجار زاده حال الارتحال الى جهة أخرى فهذا لا يستحيل عادة لوقوع مثل ذلك من الاكابر اه ع ق (قوله وسار) تفسير (قوله يكاد يلحق بالممتنع عقلا) أى لانطباع النفوس على الشح وعدم مراعاة غير المكافأة (قوله مقبولان) أى لعدم ظهور الامتناع الكلى فيهما الموجب لظهور الفساد والكذب واعلم أن ماذكره من المقبول والمردود بالنظر الى البديع واعتبارات الشعر وأما بالنظر الى البيان فالكل مقبول لانها ليست مجراة على معانيها الحقيقية بل كنايات أو مجازات مرسلة كانت أو استعارة بالنظر الى المواد والامثلة فقوله تعالى يكاد زيتها يضيء مجاز مركب عن كثرة صفائه وقول أبى الطيب مجاز عن كثرة الغبار فوق رؤس الجياد وقول القاضى مجاز عن طول سهره وكثرة نظره الى الكواكب (قوله أى وان لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة) هذا نفى للقسم الاول أعنى قوله ان كان ممكنا عقلا وعادة وترك نفى القسم الثانى أى قوله وان كان ممكنا عقلا لا عادة بأن يقول أى وان لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة أو عادة لا عقلا لانه لا يتصور أن يكون شئ ممكنا عادة ممتنعا عقلا كما أشار اليه الشارح بقوله لامتناع الخ فهو علة لمحذوف أى وترك نفى القسم الثانى لامتناع الخ وقال سم قوله لامتناع الخ تعليل لاقتصاره فى تفسيره الا على ماذكره اه (قوله ولا ينعكس) أى ليس كل ممكن عقلا ممكنا عادة لان دائرة العقل أوسع من العادة (قوله كقوله) أى قول أبى نواس يمدح الرشيد بأنه أخاف الكفار جميعا من وجد منهم ومن لم يوجد (قوله وأخفت أهل الشرك) أى أدخلت الرعب فى قلوبهم بهيبتك وبطشك وقوله حتى إنه يتعين كسر همزة ان لدخول اللام فى خبرها فتكون حتى ابتدائية وقوله لتخافك النطف جمع نطفة وهى الماء الذى يتخلق منه الآدمى قال سم يجوز تقييدها بنطف أهل الشرك ويجوز الاطلاق اه وقوله التى لم تخلق أى لم يخلق منها الانسان بعد أو لم تخلق هى بنفسها أى لم توجد (قوله ممتنع عقلا وعادة) وهو من الغلو المردود لعدم اشتماله على شئ من الامور الآتية الموجبة للقبول (قوله الى الصحة) أى الامكان أى امكان وقوعه ولو قال الى ما يخرجه عن الامتناع لكان أصوب والى الادب أقرب نظرا الى تمثيله بالآية اه يس (قوله نحو لفظة يكاد) كلو ولولا وحرف التشبيه كما فى المصباح (قوله يكاد زيتها الخ) فلو قيل فى غير القرآن هذا الزيت يضيء بلا نار رد وحيث قيل يكاد يضيء أفاد أن المحال لم يقع ولكن قرب من الوقوع مبالغة ومعنى قربه من الوقوع توهم وجود أسباب الوقوع وقرب المحال من الوقوع قريب من الصحة اذ قد تكثر أسباب الوهم المخيل بها وقوعه ولو كان لا يقع فان قيل قرب المحال من الوقوع محال فى نفسه فيحتاج فى ادعائه المفاد بكاد الى ما يقربه وذلك يؤدى الى التسلسل قلنا قرب المحال من الوقوع لما فسر بما ذكر صار ليس بمحال وعلى تسليمه فيجعل كأنه أمر ضرورى فى بعض الصور اه ع ق (قوله يضيء) فاضاءة الزيت كاضاءة المصباح من غير مس نار مستحيلة عقلا أى بالنسبة لعقل العوام وأما الخواص فهو ممكن عندهم عقلا لان قدرة الله تعالى صالحة لذلك (قوله من التخييل) أى تخييل الصحة وتوهمها لكون ما اشتمل على الغلو يسبق الى الوهم امكانه لشهود شئ يغالط الوهم فيه فتتبادر صحته كما يذاق من المثال وقيد بقوله حسنا اشارة الى أن تخييل الصحة لا يكفى وحده اذ لا يخلو عنه محال حتى اخافة النطف فيما تقدم وانما المعتبر ما يحسن لصحة مغالطة الوهم فيه بخلاف ما يبدو انتفاؤه للوهم بأدنى التفات كما فى اخافة النطف فليس التخييل فيه على تقدير وجوده حسنا فلا يقبل لعدم حسنه اه ع ق (قوله كقوله) أى قول أبى الطيب اه مطول (قوله سنابكها) جمع سنبك وهو طرف مقدم الحافر فقول الشارح أى حوافر الجياد أى أطراف مقدم حوافر الخيل الجياد (قوله عثيرا)

مجزوم معطوف على ينضح أى لم يعرق فلم يغسل ادعى ان فرسه أدرك ثورا ونعجة فى مضمار واحد ولم يعرق وهذا ممكن عقلا وعادة (وان كان ممكنا عقلا لا عادة فاغراق كقوله ونكرم جارنا مادام فينا * ونتبعه) من الاتباع أى نرسل (الكرامة) على اثره (حيث مالا) وسار وهذا ممكن عقلا لا عادة بل فى زماننا يكاد يلحق بالممتنع عقلا (وهما) أى التبليغ والاغراق (مقبولان والا) أى وان لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة لامتناع أن يكون ممكنا عادة ممتنعا عقلا اذ كل ممكن عادة ممكن عقلا ولا ينعكس (فغلو كقوله وأخفت أهل الشرك حتى إنه *) الضمير للشأن (لتخافك النطف التى لم تخلق) فان خوف النطف الغير المخلوقة ممتنع عقلا وعادة (والمقبول منه) أى من الغلو (أصناف منها ما أدخل عليه ما يقربه الى الصحة نحو لفظة (يكاد فى يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار ومنها ما تضمن نوعا حسنا من التخييل كقوله عقدت سنابكها) أى حوافر الجياد (عليها) يعنى فوق رؤسها (عثيرا)

مفعول عقدت (قوله بكسر العين) اى وسكون الثاء المثلثة وفتح الياء المثناة من تحت (قوله ومن لطائف العلامة) أى الشيرازى لما فيه من التورية أو التوجيه (قوله ولا تفتح فيه العين) أشار به الى ضبط عثير بنوع لطيف يتضمن الايهام أو التوجيه لان قوله ولا تفتح فيه العين يحتمل ولا تفتح فى لفظ العثير حرف العين ويحتمل لا تفتح فى الغبار العين أى الجارحة المخصوصة لئلا يؤذيها بدخوله فيها ولكن المراد الاول لان قصده ضبط الكلمة فان قلنا انه أبعد المعنيين كان فيه تورية وان قلنا انه مساو كان فيه توجيه الا أن التوجيه يبعد بقصد الضبط بالقرينة الا أنه يجوز تعيين القرينة فى التوجيه (قوله وألطف من ذلك) أى مما ذكره العلامة وهذه حكاية ذكرت هنا لمناسبتها وهى اشتمالها على هذه النكتة وهى فتح العين لارادة معنى خفى فيكون تورية أو مساو يا وهو الاقرب فيكون توجيها وانما كانت ألطف مما ذكره العلامة لما فيها من التفطن الغريب والهجو بوجه لطيف لمن يستحقه بدعوى القائل فقول يس الظاهر أن اللطافة فيهما على حد سواء لاتحاد حسن التورية أو التوجيه فيهما ليس بظاهر كما علمت (قوله البغالين) أى الذين يسوقون البغال (قوله عدول دار القضاء) هم شهود المحاكم (قوله فضرطت البغلة) أى تنفست بصوت قال فى المصباح ضرط يضرط من باب تعب ضرطا مثل كتف ونحوه فهو ضرط وضرط ضرطا من باب ضرب لغة والاسم الضراط بالضم اه (قوله فقال البغال) أى تنزيها عن أن تقابله بذلك الفعل وقوله على ماهو دأبهم أى عادتهم عند فعل البغلة ذلك (قوله بلحية العدل) أى ما فعلت يقع بلحية العدل لا فى وجه السائق وفيه تشبيه العدل برجل ذى لحية على طريق الاستعارة بالكناية (قوله الوقر) بكسر الواو أى الحمل وفى المختار الوقر بالفتح ثقل الاذن وبالكسر الحمل وأكثر ما يستعمل الوقر فى حمل البغل والحمار والوسق فى حمل البعير وأوقرت النخلة كثر حملها والوقار بالفتح الحلم والرزانة وقد وقر الرجل يقر بالكسر وقارا وقرة بوزن عدة فهو وقور والتوقير التعظيم وقوله تعالى مالكم لا ترجون لله وقارا أى لا تخافون لله عظمة اه (قوله افتح العين) يحتمل أن المراد الجارحة وأراد بالمولى من يستحى منه ويحتمل أن المراد افتح حرف العين وقل فى لحية العدل بفتح العين وأراد بالمولى المستحق لذلك وهو الشاهد (قوله ومن هذا القبيل) أى ما فيه تورية أو توجيه فى مادة فتح العين (قوله فى قصيدة) أى فى مدح ملك (قوله علا) أى ارتفع وقوله يدعوه الورى أى الخلق وقوله ملكا أى سلطانا وقوله وربما أى حيثما فتحوا عينا أى عين ملك وهو اللام فصار ملكا بفتح اللام وله معنى آخر وهو أن يراد بالعين الجارحة ولو فتحوا أعينهم وتأملوه علموا أنه ملك بفتح اللام لا ملك بالكسر فيتجه فيه التورية والتوجيه على ما تقدم والمعنى البعيد فتح عين الكلمة (قوله ومما يناسب) أى لكونه فيه الاشارة بضم العين الى معنى خفى ولو لم تكن الاشارة باللفظ ولا فيه تورية ولا توجيه ولذا قال ومما يناسب ولم يقل ومنه (قوله على لهجتهم) أى لغتهم (قوله كالمتعرف) أى الطالب لمعرفة سبب ضحكهم (قوله المسترشد) أى طالب الرشاد (قوله وضم العين) تفسير (قوله فتفطن للمقصود) وهو ضم عين عمر (قوله واستطرف ذلك الحاضرون) اى اعترفوا بظرافة المشير وفهم المشار له (قوله لو تبتغى) أى تطلب وقد سبق أن لو من الالفاظ التى تقرب الى الصحة فحينئذ يكون هذا البيت مما اجتمع فيه الامران (قوله هو نوع من السير) وهو السير السريع وعبارة ع ق عنقا أى سيرا مسرعا (قوله وهذا) أى مشى الخيل على الغبار (قوله لكنه تخييل حسن) نشأ من ادعاء كثرته وكونه كالجبال فى الهواء (قوله مما يقرب الى الصحة) كلفظ يخيل (قوله فى قوله) أى قول القاضى الارجانى يصف طول الليل اه مطول ومن كلامه

اقرن برأيك رأى غيرك واستشر * فالحق لا يخفى على اثنين

المرء مرآة تريه وجهه * ويرى قفاه بجمع مرآتين

(قوله الشهب) هى النجوم وقوله فى الدجى أى ظلمة الليل متعلق بسمر وقوله وشدت أى [illegible] أى ويخيل لى مع ذلك أن شدت الخ فالذى يخيل له شيآن وقوله اليهن أى ما ئلة اليهن والظاهر أن الى بمعنى

بكسر العين أى غبارا ومن لطائف العلامة فى شرح المفتاح العثير الغبار ولا تفتح فيه العين وألطف من ذلك ما سمعت أن بعض البغالين كان يسوق بغلته فى سوق بغداد وكان بعض عدول دار القضاء حاضرا فضرطت البغلة فقال البغال على ما هو دأبهم بلحية العدل بكسر العين يعنى أحد شقى الوقر فقال بعض الظرفاء على الفور افتح العين فان المولى حاضر ومن هذا القبيل ما وقع لى فى قصيدة

علا فأصبح يدعوه الورى ملكا * وريثما فتحوا عينا غدا ملكا

ومما يناسب هذا المقام أن بعض أصحابى ممن الغالب على لهجتهم إمالة الحركات نحو الفتحة تاني بكتاب فقلت لمن هو فقال لمولانا عمر بفتح العين فضحك الحاضرون فنظر الى كالمتعرف عن سبب ضحكهم المسترشد لطريق الصواب فرمزت اليه بغض الجفن وضم العين فتفطن للمقصود واستظرف ذلك الحاضرون (لو تبتغى) تلك الجياد (عنقا) هو نوع من السير (عليه) أى على ذلك العثير (لأمكنا) أى العثير ادعى تراكم الغبار المرتفع من سنابك الخيل فوق رؤسها بحيث صار أرضا [illegible] وهذا [illegible] لكنه تخييل حسن (وقد اجتمعا) أى ادخال ما يقرب الى الصحة وتضمن التخييل الحسن (فى قوله * يخيل لى أن سمر الشهب فى الدجى * وشدت بأهدابى اليهن اجفانى) أى يوقع فى خيالى أن الشهب

محكمة بالمساميرلاتزول عن مكانهاوان أجفان عينى قد شدت باهدابها الى الشهب لطول ذلك الليل وغاية سهرى فيه وهذا تخييل حسن ولفظ يخيل يزيده حسنا (ومنها ما أخرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله

أسكر بالامس ان عزمت على * الشرب غدا إن ذامن العجب

ومنه) أى من المعنوى (المذهب الكلامى وهو ايراد حجة للمطلوب على طريقة أهل الكلام) وهو أن تكون الحجة بعد تسليم المقدمات مستلزمة للمطلوب (نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا) واللازم وهو فساد السموات والارض باطل لان المراد به خروجهما عن النظام الذى هما عليه فكذا الملزوم وهو تعدد الآلهة وهذه الملازمة من المشهورات الصادقة التى يكتفى بها فى الخطابيات دون القطعيات المعتبرة فى البرهانيات (وقوله حلفت

فى ليكون بيانا للشدودفيه (قوله محكمة بالمسامير) أى فى ظلم الليل وهذا مستحيل لان الظلمة عرض والنجوم أجرام لكن المتكلم لما رأى أجراما بيضا كالجواهر سمرت فى أجرام سود كبساط تخيل الوهم أن النجوم فى الظلمة كذلك قبل الالتفات الى دليل استحالة ذلك (قوله فقد شدت باهدابها الخ) شد الاجفان باهدابها فى النجوم مستحيل لكن لما رأى المتكلم أجراما معلقة بأحبال فى أجرام تخيل الوهم أن الاجفان مع الاهداب كذلك (قوله وهذا تخييل حسن) يدرك حسنه الذوق (قوله ومنها) أى من أصناف الغلو المقبول (قوله مخرج الهزل) الهزل خلاف الجد وهو الكلام الذى لا يراد به الا المطايبة والضحك وليس منه غرض صحيح والخلاعة الشطارة يقال فلان خلع العذار أى يقول كل ما يريد وليس له مانع من غير الصدق اه سم (قوله أسكر بالامس الخ) فسكره بالامس عند عزمه على الشرب غدا محال حيث أريد بالسكر ما يترتب على الشرب الذى هو المقصود لكن لما أتى به على سبيل الهزل لمجرد تزيين المجالس والتضاحك وعلى سبيل الخلاعة قبل قال ع ق فان قلت هذا الكلام نفس الهزل فكيف قول المصنف أخرج مخرج الهزل قلت الهزل أعم مما يكون من هذا الباب وخروج الخاص مخرج العام بمعنى مجيئه موصوفا بما فى العام لوجوده فيه صحيح اه (قوله إن ذا من العجب) أى سكره بالامس اذا عزم على الشرب غدا (قوله ومنه المذهب الكلامى وهو ايراد حجة الخ) قال العلامة الحفيد لا يخفى انه شاع فى عرف العرب وسائر الناس الاستدلال لاسيما بالخطابة والجدل لكن الشائع فى الكلام الاستدلال البرهانى فلا يناسب أن يسمى بالمذهب الكلامى الاستدلال بالمقدمات المستلزمة للمطلوب على تقدير التسليم كما لا يخفى اه (قوله المذهب الكلامى) أى النوع المسمى بذلك وانما نسب طريق الاستدلال الى المتكلمين وان كان المتكفل ببيانه أهل الميزان لكمال اجتهادهم فى استعمال القواعد الاستدلالية فى المطالب الكلامية بحيث صار وا يضرب بهم المثل فى البحث والزام الخصوم بأنواع الاستدلال (قوله للمطلوب) متعلق بحجة واللام بمعنى على وقوله على طريقة متعلق بايراد وفى نسخة على طريق وعليها فتذكير الضمير فى قول الشارح وهو ظاهر (قوله وهو) أى طريقة أهل الكلام وذكر الضمير لان طريقة مضافة للمذكر فاكتسب التذكير وفى نسخة وهى وهى ظاهرة (قوله أن تكون) بالتاء المثناة فوق كما فى بعض النسخ أى الحجة وهو ظاهر وفى بعضها بالياء المثناة تحت والتذكير باعتبار كون الحجة بمعنى الدليل أو البرهان (قوله مستلزمة للمطلوب) ولكن لا يشترط هنا الاستلزام العقلى بل ما هو أعم من ذلك اه ع ق (قوله لو كان فيهما) أى فى السماء والارض آلهة الا الله أى غير الله فهى صفة لآلهة لانها اسم بمعنى غير وقوله لفسدتا أى لما تقرر عادة من فساد المحكوم فيه عند تعدد الحاكم فعلى هذا تكون الملازمة عادية ويكون الدليل اقناعيا لحصوله بالمقدمات المشهورات أى لكنهما لم تفسدا فليس فيهما آلهة غير الله فهو قياس استثنائى حذف منه صغراه والنتيجة للعلم بهما (قوله عن النظام) أى وهذا النظام محقق مشاهد اه سم (قوله فكذا الملزوم) أى باطل أيضا (قوله من المشهورات الصادقة) أى بحسب العادة فانه قد اشتهر فى العرف أن المملكة لا تنتظم بملكين (قوله فى الخطابيات) أى الامور الخطابية المفيدة للظن (قوله دون القطعيات) لانه يجوز عدم الفساد مع تعدد الآلهة بأن يتفقوا وقد صرح الشارح فى شرح العقائد بأن الحجة إقناعية والملازمة عادية على ما هو اللائق بالخطابيات وأطال فى تقرير ذلك واعترض عليه بعض المعاصرين له وانتصر له بعض تلامذته ومن أراد تفصيل المقام فعليه بحواشى شرح العقائد وحواشى المطول اه يس (قوله فى البرهانيات) أى الادلة المفيدة لليقين (قوله وقوله) أى قول النابغة من قصيدة يعتذر فيها الى النعمن بن المنذر وقد كان مدح آل جفنة بالشام فتنكر النعمن من ذلك اه مطول وقوله فتنكر أى تغير واغتم منه لان آل جفنة أعداؤه (قوله حلفت الخ) أى حلفت لك بالله ما أبغضتك ولا خنتك ولا كنت لك فى عداوة اه ع ق قال يس فى هذه الابيات مناقشة من وجهين الاول انه ادعى انه اذا مدح أقواما أحسنوا اليه كما أن أقواما أحسن اليهم فمدحوه وهذا عكس ما فعله هو

وانما يحصل الالزام أن لو قال ملوك حكموني في أموالهم فمدحتهم والا فهو قد جعل مدحه لهؤلاء الملوك سابقا على احسانهم فلا يحصل الالزام اذا لم يكن داع الى الابتداء بمدحهم الثاني في قوله

* فلم ترهم في مدحهم لك أذنبوا * وهل أحد يرى أن مادحه مذنب وانما كان ينبغي أن يقول فلم برهم غيرهم مذنبين بمدحهم لك فلاى شئ تراني مذنبا بمدحي لغيرك اه و يجاب عن الاول بأن المراد أنك اصطفيتهم بسبب مدحهم اياك وأحسنت اليهم بسبب المدح اذ لو رأيت المدح ذنبا لما كافأت عليه وعن الثاني بأن المراد لم يرهم أحد مذنبين وأنت من جملة من لم يرهم مذنبين وعبر عن هذا العموم بالخطاب كما يقال لا ترى فلانا الا مصليا أي لا يراه أحد الا مصليا أنت وغيرك والخطب في مثل هذه الابحاث سهل اه ع ق (قوله فلم أترك لنفسك) أي بسبب ذلك اليمين (قوله أي شكا) أي في أني لست بمبغض لك (قوله وليس وراء الله الخ) أي لا ينبغي للمحلوف له بالله العظيم أن يطلب ما يتحقق به الصدق سوى اليمين بالله اذ ليس وراء الله أعظم منه يطلب الصدق بالحلف به لانه أعظم من كل شئ اه ع ق (قوله لتوطئة القسم) أي للدلالة على القسم المحذوف (قوله خيانة) أي غشا وبغضا (قوله اللام جواب القسم) أي في جوابه وجواب ان محذوف دل عليه جواب القسم (قوله الواشي) هو الساعي بالكلام على وجه الافساد (قوله أغش) أفعل تفضيل والمفضل عليه محذوف يريد أغش من كل غاش وأكذب من كل كاذب اه سم (قوله ولكنني الخ) أشار به الى سبب مدح آل جفنة ليكون ذلك ذريعة لنفي اللوم عنه أي ما كنت امرأ قصدت بمدحهم التعريض بنقصك ولكنني كنت الخ أفاده ع ق (قوله أي في ذلك الجانب) وأراد به الشأم اه مطول (قوله مستراد) بضم الميم وسكون السين المهملة والظاهر أن السين زائدة وأصله مرتاد أي محل الرود الذي هو طلب الرزق وفي المختار وراد الكلأ طلبه وبابه قال وريادا أيضا بالكسر وارتاده ارتيادا مثله وفي الحديث اذا بال أحدكم فليرتد أي فليطلب لبوله مكانا لينا أو منحدرا والرائد الذي يرسل في طلب الكلا اه (قوله من راد الكلأ) بالقصر أي طلبه والكلأ الحشيش (قوله ملوك) مبتدأ خبره محذوف كما أشار له الشارح بقوله أي في ذلك الجانب وهي جواب سؤال مقدر فكأنه قيل من في ذلك الجانب الذي تطلب الرزق فيه فقال فيه ملوك ويحتمل أن يكون بدلا امامن مستراد ومذهب أو من جانب لكن يكون حينئذ على حذف مضاف أي مكان ملوك الخ (قوله واخوان) أي لتواضعهم فلا ينافي وصفهم بالاخوة وصفهم بالملوك (قوله أحكم) بضم الهمزة وتشديد الكاف أي اجعل حاكما (قوله اصطفيتهم) في نسخة اصطنعتهم أي اخترتهم لصنعتك وتفضيلك (قوله آل جفنة) قال سم ذكر في الصحاح في فصل الجيم أن جفنة قبيلة من اليمن ولم يذكر في فصل الحاء حفنة بالحاء بمعنى قبيلة اه (قوله وهذه الحجة) أي المأخوذة من الابيات (قوله على طريق التمثيل) يحتمل أن هذا اشارة الى الاعتراض على هذا المثال بأن هذا ليس من المذهب الكلامي لان المذهب الكلامي من أنواع القياس والتمثيل قسيم القياس عند أهل الميزان ثم بين تقريرا آخر يكون المثال عليه من المذهب الكلامي بقوله ويمكن رده الخ ويحتمل أنه اشارة الى أن المصنف أراد بالمذهب الكلامي ما يشمل التمثيل اه سم وعبارة ع ق وهذه الحجة ان قصد الشاعر أن تؤخذ على هذا الوجه كانت على طريق التمثيل الذي هو ان يحمل معلوم على معلوم لمساواته اياه في علة الحكم وتقريره هنا أنه حمل مدحه آل جفنة على مدح القوم للمخاطب في حكم هو نفي العتاب لمساواة الاول الثاني في علة الحكم وهي كون المدح للاحسان فان أراد المصنف بالمذهب الكلامي مطلق الاستدلال كان المثال مطابقا للمراد على هذا الوجه وان أراد به الاستدلال بتركيب المقدمات على طريق الاقتراني أو الاستثنائي لم يكن المثال مطابقا لما ذكر وانما يطابقه برده الى صورة الاقتراني أو الاستثنائي فيقرر الاقتراني هكذا مدحي مدح بسبب الاحسان وكل مدح بسبب الاحسان لا عتب فيه ينتج مدحي لا عتب فيه دليل الصغرى المشاهدة ودليل الكبرى تسليم المخاطب ذلك في مادحيه اه باختصار (قوله قياسا) أي قياسا أصوليا وهو حمل أمر على أمر في حكمه لجامع بينهما (قوله ويمكن رده) أي ما ذكر

فلم أترك لنفسك ريبة *) أي شكا (وليس وراء الله للمرء مطلب فكيف يحلف به كاذبا (لئن كنت) اللام لتوطئة القسم (قد بلغت عني خيانة * لمبلغك اللام جواب القسم (الواشي أغش) من غش اذا خان (وأكذب ولكنني كنت امرأ لي جانب * من الارض فيه) أي في ذلك الجانب (مستراد) أي موضع طلب للرزق من راد الكلأ (ومذهب) أي موضع ذهاب للحاجات (ملوك) أي في ذلك الجانب ملوك (واخوان اذا ما مدحتهم * أحكم في أموالهم) أتصرف فيها كيف شئت (وأقرب) عندهم وأصير رفيع المرتبة (كفعلك) أي كما تفعل أنت (في قوم أراك اصطفيتهم *) أي وأحسنت اليهم (فلم ترهم في مدحهم لك أذنبوا) أي لا تعاتبني على مدح آل جفنة المحسنين الى المنعمين علي كما لا تعاتب قوما أحسنت اليهم فمدحوك فكما ان مدح أولئك لا يعد ذنبا فكذلك مدحي لمن أحسن الي وهذه الحجة على طريق التمثيل الذي تسميه الفقهاء قياسا ويمكن رده الى صورة قياس استثنائي أي لو كان مدحي لآل جفنة ذنبا

لكان مدح ذلك القوم لله أيضا ذنبا واللازم باطل فكذا الملزوم (ومنه) أي من المعنوي (حسن التعليل وهو أن يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف) أي بأن ينظر نظرا يشتمل على لطف ودقة (غير حقيقي) أي لا يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف علة له في الواقع كما اذا قلت قتل فلان أعاديه لدفع ضررهم فانه ليس في شيء من حسن التعليل وما قيل من أن هذا الوصف أعني غير حقيقي ليس بمفيد ههنا لان الاعتبار لا يكون الا غير حقيقي فغلط ومنشؤه ما سمع أن أرباب المعقول يطلقون الاعتباري على مقابل الحقيقي ولو كان الامر كما توهم لوجب أن يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابق للواقع (وهو أربعة أضرب لان الصفة) التي ادعى لها علة مناسبة (إما ثابتة) قصد بيان علتها (أو غير ثابتة) أريد اثباتها (والاولى إما أن لا يظهر لها في العادة علة) وان كانت لا تخلو في الواقع عن علة (كقوله لم يحك) أي لم يشابه (نائلك) أي عطاءك (السحاب وانما * حمت به) أي صارت محمومة بسبب نائلك وتفوقه عليها (فصبيبها الرحضاء) أي المصبوب من السحاب هو عرق الحمى فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة لا يظهر لها في العادة علة وقد علله بأنه عرق حماها الحادثة بسبب عطاء الممدوح (أو يظهر لها) ى لذلك الصفة (علة غير) العلة (المذكورة) لتكون المذكورة غير حقيقية فتكون من حسن التعليل (كقوله ما به قتل أعاديه ولكن * يتقي اخلاف ما ترجو الذئاب

ما ر

من الابيات (قوله لكان مدح ذلك القوم الخ) بيان الملازمة باتحاد الموجب للمدحين وهو وجود الاحسان (قوله واللازم) وهو التالي وقوله فكذا الملزوم وهو المقدم أي فيثبت المطلوب وهو انتفاء الذنب عني بالمدح ولزم منه نفي العتب اذ لا عتب الا عن ذنب (قوله حسن التعليل) أي النوع المسمى بذلك كقول ابن قتوح يذم أجردا

لحية أجرود اذا حصلت * لم تبلغ المعشار من ذره
تطلعت فاستقبلت وجهه * فاقسمت لا أنبتت شعره

(قوله باعتبار لطيف) متعلق بيدعى والمراد بالاعتبار النظر وباللطف الدقة كما أشار اليه الشارح بقوله أي بأن ينظر الخ أي يثبت لوصف علة حالة كون الاثبات ملتبسا بنظر دقيق بحيث لا يدرك كون هذا المثبت علة الا من له تصرف في دقائق المعاني (قوله غير حقيقي) صفة لاعتبار والمراد بالحقيقي المطابق للواقع أي الذي في الواقع أنه علة كان أمرا اعتباريا أو حقيقيا اى موجودا خارجا (قوله غير حقيقي) هو اى الاعتبار بمعنى المعتبر ففيه استخدام أي غير مطابق للواقع بمعنى أنه ليس علة في نفس الامر بل اعتبر بوجه تخيل به كونه صحيحا كان ذلك المعتبر أمرا اعتباريا أو موجودا في الخارج (قوله علة له في الواقع) خبر يكون (قوله كما اذا قلت الخ) تمثيل للمنفي (قوله فانه ليس في شيء) أي في مرتبة من مراتب حسن التعليل (قوله وما قيل) مبتدأ وقوله فغلط خبر ووجه الغلط أن الاعتبار هنا بمعنى نظر العقل وهو قد يكون حقيقيا اه يس (قوله ومنشؤه الخ) أي ففهم أن المراد بالاعتبار الامر الاعتباري وأن المراد بقوله غير حقيقي أي غير موجود في الخارج فاعترض بأنه لا حاجة لقوله غير حقيقي مع قوله باعتبار وقد فهمت المراد بكل من أن الاعتبار بمعنى نظر العقل والمنظور فيه يحتمل أن يكون مطابقا للواقع وان يكون غير مطابق له فيحتاج للتقييد حينئذ بقوله غير حقيقي (قوله أن أرباب الخ) بدل مما سمع (قوله على مقابل الحقيقي) أي الموجود خارجا (قوله ولو كان الامر كما توهم) أي من أن الاعتباري لا يكون الا غير حقيقي (قوله لوجب أن يكون الخ) واللازم باطل فكذا الملزوم (قوله غير مطابق للواقع) أي مع أن بعضها مطابق للواقع وبعضها غير مطابق للواقع (قوله وهو أربعة أضرب) أي باعتبار الصفة وأما العلة في الجميع فهي غير مطابقة للواقع (قوله بيان علتها) أي بحسب الدعوى لا بحسب الواقع لانها بحسبه ليست علة لان الفرض أنها غير مطابقة للواقع (قوله اما أن لا يظهر لها في العادة علة) أي غير التي أريد بيانها (قوله وان كانت الخ) الواو للحال (قوله لا تخلو في الواقع عن علة) لما تقرر أن الشيء لا يكون الا لحكمة وعلة توجبه لان القادر المختار وصف نفسه بالحكيم فهو يرتب الامور على الحكم تفضلا منه ولذا عبر المصنف بلا يظهر دون لا يوجد (قوله كقوله) أي قول أبي الطيب اه مطول (قوله السحاب) أي عطاؤه جمع سحابة وقيل السحاب اسم جنس (قوله وانما حمت به الخ) أي فليس اتيانها بكثرة الامطار سببه طلب مشابهة الممدوح في الاعطاء لان السحاب لا تطلب المشابهة لانها ليست منها لما شاهدت من غزير عطائه (قوله بسبب نائلك) أي بسبب شهوده حصل غيرة وتغيظ نشأ عنه الحمى فعلة الحمى التي هي علة في نزول المطر الغيرة والتغيظ (قوله وتفوقه) أي علوه (قوله الرحضاء) بالمهملتين والمعجمة على وزن السفهاء عرق الحمى (قوله أي المصبوب) أي المطر النازل (قوله فنزول المطر من السحاب) أي الذي تضمنه الكلام (قوله بأنه عرق حماها) أي أنه حماها ذات العرق فهو من اضافة الصفة للموصوف وهو على حذف مضاف أي وتلك العلة غير مطابقة للواقع (قوله أو يظهر لها) أي في العادة اه سم (قوله علة غير الخ) أي مطابقة للواقع أم لا لجواز أن تكون من المشهورات الكاذبة (قوله المذكورة) أي التي يذكرها المتكلم (قوله لتكون المذكورة غير حقيقية) أي غير مطابقة للواقع أي ليست علة في الواقع (قوله كقوله) أي قول أبي الطيب اه مطول (قوله ما به الخ) أي ليس به سبب قتل الخ من غيظ أو خوف حتى يكون القتل لاشفاء غيظه أو للاستراحة من ترقب مضرتهم (قوله ولكن يتقي) أي ولكن حمله على قتلهم أنه يتقي أي يتجنب إخلاف

فان قتل الاعداء فى العادة لدفع مضرتهم) وصفو المملكة عن منازعتهم (لا لما ذكره) (٢٤٩) من أن طبيعة الكريم قد غلبت عليه ومحبة

صدق رجاء الراجين بعثته على قتل أعاديه لما علم من أنه اذا توجه الى الحرب صارت الذئاب ترجو اتساع الرزق عليها بلحوم من يقتل من الاعادى وهذا مع أنه وصف بكمال الجود وصف بكمال الشجاعة حتى ظهرت للحيوانات العجم (والثانية) أى الصفة الغير الثابتة التى أريد اثباتها (اما ممكنة كقوله يا واشيا حسنت فينا اساءته نجى حذارك) أى حذارى اياك (انسانى) أى انسان عينى (من الغرق فان استحسان اساءة الواشى ممكن لكن لما خالف الشاعر (الناس فيه) اذ لا يستحسنه الناس (عقبه) أى عقب الشاعر استحسان اساءة الواشى (بأن حذاره منه) أى من الواشى (نجى انسانه من الغرق فى الدموع) حيث ترك البكاء خوفا منه (أو غير ممكنة كقوله لو لم تكن نية الجوزاء خدمته لما رأيت عليها عقد منتطق) من انتطق أى شد النطاق وحول الجوزاء كواكب يقال لها نطاق الجوزاء فنية الجوزاء خدمة الممدوح صفة غير ممكنة قصد اثباتها كذا فى الايضاح وفيه بحث لان مفهوم هذا الكلام هو أن نية الجوزاء خدمة الممدوح علة لرؤية عقد النطاق عليها أعنى لرؤية حالة شبيهة بانتطاق المنتطق

كما يقال لو لم تجئنى لم أكرمك بمعنى أن علة الاكرام هو المجىء وهذه صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح

فيكون من الضرب الاول وما قيل انه أراد أن الانتطاق صفة ممتنعة الثبوت للجوزاء وقد أثبتها الشاعر وعللها بنية خدمة الممدوح فهو مع أنه

ما ترجوه الذئاب منه من اطعامهم لحوم الاعداء لانه لو لم يقتلهم فات هذا المرجو للذئاب فالعلة تجنب خلف مرجو الذئاب المستلزم لتحقق مرجوهم فالعلة تحقيق مرجوهم (قوله فان قتل الاعداء) أى قتل الملوك الاعداء فى العادة انما هو لدفع الخ (قوله وصفو المملكة) أى خلوها (قوله صدق) أى تحقق رجاء أى مرجو الراجين أى اطعامهم من لحوم الاعداء (قوله لما علم الخ) أى وانما علم بأن الذئاب ترجت منه ما ذكر لما علم الخ (قوله صارت الذئاب ترجو الخ) أى لانه عودها اطعام لحوم الاعداء (قوله وهذا) أى قوله ولكن يتقى الخ (قوله وصف بكمال الجود) أى حيث انه لو لم يصل اليه الا بالقتل ارتكبه (قوله حتى ظهرت الخ) فيه جعل الذئاب على حقيقتها ومنهم من حملها على الرجال وحمل اللحوم على الاموال والغنيمة اه يس (قوله العجم) أى الغير الناطقة (قوله اما ممكنة) أى ولو لم تقع (قوله كقوله) أى قول مسلم ابن الوليد اه مطول (قوله يا واشيا) أى ساعيا بالكلام على وجه الافساد وقوله حسنت صفة لواشيا فحسن الاساءة هو الصفة المعللة وعللها بقوله نجى الخ أى لاجل ان اساءتك أوجبت حذارى منك فلم أبك لئلا تشعر بما عندى ولما تركت البكاء نجا انسان عينى من الغرق بالدموع فقد أوجبت اساءتك نجاة انسان عينى (قوله اساءته) أى افساده (قوله حذارك) مصدر مضاف للمفعول والفاعل محذوف كما أشار له الشارح ويتعدى بنفسه كما هنا وبمن كما فى قول المصنف حذاره منه (قوله من الغرق) أراد به عدم ظهور الانسان من اطلاق اسم الملزوم على اللازم أو هو كناية عن العمى (قوله خوفا منه) أى خوفا من الواشى أن يطلع عليه فيشعر بما عنده (قوله أو غير ممكنة) عطف على ممكنة بأن تكون مستحيلة لان نية الخدمة انما تكون ممن له ادراك بخلاف غيره كالجوزاء (قوله كقوله لو لم الخ) هذا البيت للمصنف وقد وجد بيتا فارسيا بهذا المعنى فترجمه اه مطول وقوله ترجمه أى عربه وقال المصنف فى الايضاح وأما الرابع فمعنى بيت فارسى ترجمته اه وقال كقوله ولم يقل كقولى اما للتجريد أو لنظار المعناه فانه مقول الفارسى تأمل (قوله لو لم تكن نية الخ) لو تفيد نفى مدخولها شرطا وجوابا فشرطها هنا نفى نية الخدمة وجوابها نفى رؤية نطاق الجوزاء فتفيد لو نفى هذين النفيين فتثبت نية الخدمة ورؤية نطاق الجوزاء والنطاق ما يشد به الوسط وقد يكون مرصعا بالجواهر حتى يكون كعقد اللص من الدر وأراد بالانتطاق هنا حالة شبيهة بالانتطاق الحسى وهى كون الجوزاء أحاطت بها تلك النجوم كاحاطة النطاق الذى فيه جواهر فصار كعقد من الدر بوسط انسان واعلم أن لو استعمالين استعمال المناطقة وهو الاستدلال بالعلم بانتفاء التالى على العلم بانتفاء المقدم واستعمال اللغويين وهو الاستدلال بانتفاء المقدم على انتفاء التالى فى الخارج واعلم أن علة الانتطاق فى الخارج نية الجوزاء الخدمة فالانتطاق دليل على نية الخدمة أى العلم بها اذا علمت هذا فاعلم أن الرؤية علة للعلم بنية الجوزاء الخدمة فيكون جاريا على استعمال المناطقة وعلى هذا فالمراد بالعلة ما كان علة فى العلم ولكن الظاهر أن مرادهم بالعلة ما كان علة فى الوجود لا فى العلم (قوله الجوزاء) هى برج من البروج الفلكية (قوله من انتطق) أى مأخوذ منه وقوله أى شد النطاق أى المنطقة بوسطه (قوله صفة) وعلتها رؤية النطاق أى الحالة الشبيهة به وقوله غير ممكنة أى لان النية لا تكون الا من العاقل كما تقدم (قوله وفيه بحث) أى فيما قاله فى الايضاح (قوله لان مفهوم هذا الكلام) أى البيت أى ما يفهم منه بحسب الاستعمال اللغوى وحينئذ فيقال ان فى هذا البحث اعتراضا باصطلاح على اصطلاح آخر (قوله علة لرؤيته الخ) أى على قاعدة اللغة (قوله كما يقال الخ) تنظير من جهة أن الاول علة والثانى معلول (قوله وهذه) أى رؤية الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق صفة الخ (قوله فيكون من الضرب الاول) وهو الصفة الثابتة أى لا من الضرب الرابع (قوله وما قيل الخ) حاصله أنه جواب عن المصنف برد قول المعترض فيكون من الضرب الاول وحاصله أن يجعل البيت على قاعدة اللغة ويكون من هذا الضرب بان يراد الانتطاق الحقيقى لا حالة شبيهة به ولا شك أن رؤيته بالجوزاء غير ثابتة (قوله انه) أى الشاعر وقوله أراد أن الانتطاق أى الحقيقى (قوله فهو مع أنه الخ) رد لما قيل من وجهين الاول مخالفته لما فى

مخالف لصريح كلام المصنف فى الايضاح ليس بشئ لان حديث انتطاق الجوزاء أعنى الحالة الشبيهة بذلك ثابت بل محسوس والاقرب أن يجعل لوههنا مثلها فى قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا أعنى الاستدلال بانتفاء الثانى على انتفاء الاول فيكون الانتطاق علة كون نية الجوزاء خدمة الممدوح أى دليلا عليه وعلة للعلم مع أنه وصف غير ممكن (وألحق به) أى بحسن التعليل (ما بنى على الشك) ولم يجعل منه لان فيه ادعاء واصرارا والشك ينافيه (كقوله كأن السحاب الغر) جمع الاغر والمراد السحاب الماطرة الغزيرة الماء (غيبن تحتها) أى تحت الربا (حبيبا فما ترقا) الاصل ترقأ بالهمزة نخففت أى ماتسكن (لهن مدامع) علل على سبيل الشك نزول المطر من السحاب بأنها غيبت حبيبا تحت تلك الربا فهى تبكى عليها (ومنه) أى من المعنوى (التفريع وهو أن يثبت لمتعلق أمر حكم بعد اثباته) أى اثبات ذلك الحكم (لمتعلق له آخر على وجه يشعر بالتفريع والتعقيب احتراز

الايضاح والثانى أن المراد بالانتطاق الحالة الشبيهة به لا الحقيقى كما ذكره هذا القائل (قوله مخالف لصريح كلام المصنف فى الايضاح) اذ كلامه صريح فى أن المعلل نية الخدمة والعلة رؤية الانتطاق لا العكس كما ذكره هذا القائل (قوله لان حديث انتطاق الجوزاء) الاضافة للبيان (قوله ثابت بل محسوس) أى فلا يكون من هذا الضرب (قوله والاقرب الخ) هذا يوافق ما فى الايضاح لا يخالف له كما هو ظاهر (قوله بانتفاء الثانى) هو عدم رؤية الانتطاق وانتفاؤه يكون برؤية الانتطاق لان نفى النفى اثبات وقوله على انتفاء الاول وهو عدم نية الجوزاء خدمته وانتفاؤه يكون بنيتها خدمته لان نفى النفى اثبات (قوله على انتفاء الاول) أى على العلم به (قوله فيكون الانتطاق) أى المجازى علة الخ وعبارة المطول فيكون رؤيتها على الجوزاء من هيئة الانتطاق علة الخ اه (قوله أى دليلا عليه) تفسير لقوله علة (قوله مع أنه) أى كون نية الجوزاء الخدمة (قوله ما بنى على الشك) أى تعليل بنى الخ (قوله لان فيه) أى فى حسن التعليل ادعاء أى لتحقق العلة وقوله واصرارا أى على ادعاء التحقق (قوله كقوله) أى قول أبى تمام اه مطول (قوله الغر) أى البيض لان البيض أكثر هموعا من السود (قوله غيبن) أى دفن (قوله أى تحت الربا) أى فى البيت الذى قبله وهو قوله

ربا شفعت ريح الصبا بنسيمها * الى المزن حتى جادها وهو هامع

يعنى ساقت الريح المزن اليها وجاد من الجود وهو المطر العظيم القطر والهامع السائل اه مطول قال الفنرى الربا جمع ربوة وهى التل المرتفع من الارض وشفعت ان كانت الرواية على صيغة المبنى للمفعول فهو من الشفع بمعنى الضم وان كانت على صيغة المبنى للفاعل فالظاهر أنه من الشفاعة بمعناها المتعارف والنسيم يطلق على نفس الريح ويطلق على هبوبها لانه مصدر فى الاصل وهو المراد هنا والمزن جمع مزنة وهى السحاب الابيض والضمير فى جادها للربا والسحاب يطلق على الواحد والجمع وهو المراد فى البيت لاول بقرينة الوصف بالجمع اه وقوله جمع ربوة مثلثة الراء كما فى سم (قوله الاصل ترقأ بالهمزة الخ) اعلم أن رقى يرقى كعلم يعلم ورضى يرضى معناه صعد وأما رقأ بالهمزة يرقأ فمعناه سكن يسكن كما هنا (قوله نخففت) أى الهمزة للضرورة بقلبها ألفا على غير قياس لان الهمزة التى تبدل ألفا يشترط سكونها (قوله على سبيل الشك) فكأنه يقول أوجب لى بكاها الدائم الشك فى أن سبب ذلك تغييبها حبيبا تحت الربا ولا يخفى ما فى تسمية نزول المطر بكاء من لطف التجوز وبه حسن التعليل اه ع ق (قوله فهى) أى السحاب تبكى عليها أى تنزل دموعها على الربا لاجل الحبيب الذى تحتها (قوله التفريع) بالعين المهملة وهو فى اللغة جعل الشئ فرعا لغيره وقد روى بالغين المعجمة وهو الافاضة والصب فوجه تسمية هذا القسم بذلك على هذه الرواية هو أن المتكلم قد فرغ الحكم أى من المتعلق الاول الى الثانى اه فنرى (قوله لمتعلق أمر) أى لمنسوب لامر فالمراد بالتعلق النسبة والارتباط ومصدوق الامر فى البيت المخاطبون المضاف لهم الدماء ومتعلقه الدماء وقوله حكم أى محكوم به كالشفاء ولا يضر اختلاف متعلقه لاتحاد جنس الحكم وقوله لمتعلق له آخر كالاحلام أى لمتعلق كائن له وآخر صفة لمتعلق (قوله على وجه يشعر بالتفريع) أى تفريع الثانى على الاول والمراد بتفريعه عليه كونه ناشئا ذكره عن ذكر الاول حيث جعل الاول وسيلة اليه حتى ان الثانى فى قصد المتكلم لا يستقل عن ذكر الاول أى فلا بد أن يكون اثبات الحكم الثانى على وجه التفريع على اثباته للاول وليس المراد التفريع فى الوجود وقال الفنرى أراد بالتفريع التعقيب الصورى والتبعية فى الذكر كما ينبئ عنه لفظ الوصف فيما يأتى لا أن شفاء الدماء من الكلب متفرع فى الواقع على شفاء أحلامهم لسقام الجهل اذ لا تفرع بينهما فى نفس الامر أصلا فلا يرد أن التشبيه فى قوله كما دماؤكم يدل على أن أمر التفريع على عكس ما ذكره الشارح اذ المشبه به أصل والمشبه فرع فلا حاجة الى اعتبار القلب على أن الكاف فى مثله ليست للتشبيه بل لمجرد التعليل كما قيل فى قوله تعالى واذكروه كما هداكم اه (قوله والتعقيب) تفسير (قوله احترازا عن نحو غلام زيد راكب وأبوه راجل) كذا فى المطول بزيادة

لفظة

لفظة وهو قبل احتراز قال الفنرى الظاهر أن هو راجع الى قوله على وجه يشعر الخ فالوجه أن يحترز بما ذكر عن نحو قولنا غلام زيد راكب وأبوه راكب كما وقع فى أكثر نسخ المختصر لان اعتبار اتحاد الحكم المثبت للمتعلقين يخرج المثال الذى ذكره فان الحكم المثبت لاحد المتعلقين الركوب وللآخر الرجولية اه سم (قوله عن نحو غلام زيد راكب وأبوه راجل) أى ماش فالحكم المشى والركوب والامر هو زيد ومتعلقه الغلام والاب فلو قيل كما أن أباه راكب كان من قبيل التفريع (قوله كقوله) أى قول الكميت من قصيدة يمدح بها أهل البيت اه مطول (قوله أحلامكم) أى عقولكم جمع حلم بالضم وأما بالكسر فالتأنى فى الامر (قوله لسقام) بفتح السين المرض وما فى كما دماؤكم زائدة لا تمنع الجار من العمل كما فى قوله تعالى فبما رحمة من الله لنت لهم أى فبرحمة فتكون الدماء هنا مجرورا بالكاف وما بعده أعنى تشفى من الكلب فى موضع النصب على الحال ويجوز أن يكون مرفوعا على الابتداء وما بعده خبره اه فنرى (قوله من عض الكلب) بسكون اللام وقوله الكلب بكسر اللام أى العقور وهو الذى يأكل لحوم الناس (قوله أنجع) أى أنفع اه سم (قوله من شرب دم ملك) لان التداوى بالنجس غير شرب الخمر جائز وكيفية ذلك كما فى عق والفنرى أن يشرط الشريف من اصبع رجله اليسرى فيؤخذ من دمه قطرة فتجعل على تمرة ثم يطعمها المصاب فتبرأ باذن الله تعالى (قوله دم ملك) المناسب شريف لان البيت المذكور فى آل البيت ولذا قال عق ان أنفع أدويته دماء الاشراف (قوله بناة) جمع بان كقضاة جمع قاض وقوله وأساة جمع آس كقاض وهو الطبيب والعلاج يقال له أسى كفتى والدواء إساء كرداء وقوله كلام أى جراحة أى أنتم تبنون المكارم وتؤسسونها باظهارها وتطبون جراح القلوب بالاحسان (قوله من داء الجهل) الاضافة للبيان (قوله يعنى أنتم ملوك وأشراف) أخذه من قوله كما دماؤكم الخ وقوله وأرباب العقول الراجحة الخ أخذه من قوله وأحلامكم الخ (قوله تأكيد المدح بما) أى بمدح يشبه الخ (قوله وهو ضربان) قال الحفيد الاظهر أن يقول ضروب لقوله فيما بعد ومنه ضرب آخر وكأنه زعم أن المشهور منه الضربان الاولان اه (قوله من صفة ذم) كالعيب فى البيت الآتى وقوله صفة مدح نائب فاعل يستثنى ككسر حد السيف من الاعداء (قوله بتقدير دخولها) أى بتقدير ادعاء دخولها على وجه الشك المفاد بالتعليق لان معنى الاستثناء أن يستثنى هذا العيب من المنفى الذى يقدر دخوله ان كان عيبا وثمرة تقدير دخولها أن يكون الاستثناء متصلا فيتأتى التعليق بالمحال فان تعليق نقيض الدعوى على كون الفلول عيبا لا يتأتى الا اذا كانت الفلول داخلة فى العيب المنفى (قوله دخولها فيها) بأن ندعى أن لصفة الذم فردين فردا متعارفا وهو المشتمل على الذم وفردا غير متعارف وهو الفرد المشتمل على المدح كالشجاعة بان ندعى أنها فرد من أفراد العيب المنفى (قوله كقوله) أى قول النابغة الذبيانى اه مطول (قوله ولا عيب فيهم الخ) انما كان من تأكيد المدح الخ لان نفى العيب على وجه العموم مدح ثم أكد ذلك باثبات صفة المدح وانما كان مشبها للذم لان ما بعد أداة الاستثناء مخالف لما قبلها فان كان ما قبلها نفى عيب مثلا كما هنا كان ما بعدها اثبات عيب وعكسه وهكذا وحينئذ فما بعد غير ههنا صورته صورة ذم وان كان ليس ذما فى الواقع فهو يشبه الذم فى الصورة فتأمل (قوله جمع فل) بفتح الفاء كفلس وفلوس (قوله فى حد السيف) يقتضى أنه قيد فى مفهوم الفل اه سم وقال العصام فى أطوله جمع فل كمد والفل الكسر سواء كان فى حد السيف أو غيره اه (قوله الكتائب) جمع كتيبة وهى الجماعة المعدة للقتال (قوله أى مضاربة الجيوش) تفسير لقراع الكتائب على اللف والنشر المرتب (قوله أى ان كان فلول الخ) جواب ان محذوف أى ثبت العيب فيهم والا فلا وحاصله ان المدعى سالبة كلية أثبتها بدليل الخلف وهو اثبات المدعى بابطال نقيضه وبيان الدليل أن قوله غير ان سيوفهم الخ يشير الى جملة شرطية مشتملة على موجبة جزئية وهى ثبت العيب فيهم وهى تناقض السالبة الكلية تقديرا لشرطية ان كان فلول السيوف عيبا ثبت العيب فيهم لان الفلول قائم بسيوفهم واللازم وهو ثبوت العيب لهم باطل لانه معلق على محال وهو كون الفلول عيبا والمعلق

عن نحو غلام زيد راكب وأبوه راجل (كقوله

أحلامكم لسقام الجهل شافية
كما دماؤكم تشفى من الكلب)

هو بفتح اللام شبه جنون يحدث للانسان من عض الكلب الكلب ولا دواء له أنجع من شرب دم ملك كما قال الحماسى

بناة مكارم وأساة كلم
دماؤكم من الكلب الشفاء

فنرع على وصفهم بشفاء أحلامهم من داء الجهل وصفهم بشفاء دمائهم من داء الكلب يعنى أنتم ملوك وأشراف وأرباب العقول الراجحة (ومنه) أى من المعنوى (تأكيد المدح بما يشبه الذم وهو ضربان أفضلهما أن يستثنى من صفة ذم منفية عن الشئ صفة مدح) لذلك الشئ (بتقدير دخولها فيها) أى دخول صفة المدح فى صفة الذم (كقوله ولا عيب فيهم

غير أن سيوفهم * بهن فلول)

جمع فل وهو الكسر فى حد السيف (من قراع الكتائب) أى مضاربة الجيوش (أى

(فى المعنى تعليق بالمحال) كما يقال حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل فى سم الخياط (فالتأكيد فيه) أى فى هذا الضرب (من جهة أنه كدعوى الشئ ببينة) لانه علق نقيض المدعى وهو اثبات شئ من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم العيب متحقق (و) من جهة (ان الاصل فى) مطلق (الاستثناء) هو (الاتصال) أى كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت عنه وذلك لما تقرر فى موضعه من أن الاستثناء المنقطع مجاز واذا كان الاصل فى الاستثناء الاتصال (فذكر أداته قبل ذكر ما بعدها) يعنى المستثنى (يوهم اخراج شئ) وهو المستثنى (مما قبلها) أى ما قبل الاداة وهو المستثنى منه (فاذا وليها) أى الاداة (صفة مدح) وتحول الاستثناء من الاتصال الى الانقطاع (جاء التأكيد) لما فيه من المدح على المدح والاشعار بأنه لم يجد صفة ذم حتى يستثنيها فاضطر الى استثناء صفة مدح وتحويل الاستثناء الى الانقطاع (و) الضرب (الثانى) من تأكيد المدح بما يشبه الذم (أن يثبت لشئ صفة مدح ويعقب

على المحال محال واذا بطل اللازم الذى هو الموجبة الجزئية ثبت نقيضه وهو مدعانا الذى هو سالبة كلية وبهذا يظهر كلام المصنف (قوله ان كان فلول السيف) أى الفلول المعهود للسيف وهو الفلول من مضاربة الجيوش والا فالفلول قد يكون عيبا اه أطول (قوله فانت الخ) كلام مستأنف وهو فعل ماض والفاعل ضمير يعود على الشاعر وهو تفريع على الشرطية (قوله أى هذا التقدير) أى المقدر (قوله بالمحال) وهو كون الفلول عيبا (قوله حتى يبيض القار) وهو الزفت (قوله حتى يلج الجمل فى سم الخياط) أى حتى يدخل ما هو مثل فى عظم الجرم وهو البعير فيما هو مثل فى ضيق المسلك وهو ثقبة الابرة اه فنرى (قوله من جهة أنه) أى اثبات المدح فيه وقوله كدعوى الشئ أى الحسى (قوله نقيض المدعى) وهو عدم العيب وقوله وهو أى النقيض اثبات الخ وقوله بالمحال وهو كون الفلول عيبا (قوله أن الاصل) أى الكثير (قوله فى مطلق الاستثناء) أى فى مطلق أدوات الاستثناء بقطع النظر عن المواد والمحال فلا ينافى ما يأتى من أن الانقطاع أصل نظرا للمواد وقال سم قوله الاستثناء لعل المراد به أداة الاستثناء ويؤيده أمران الاول انه لو أريد به لفظ الاستثناء لم يفد هنا شيأ اذ الموجود فى الامثلة الاداة لا لفظ الاستثناء والثانى قوله الآتى فذكر أداته الخ فجعل مدار فهم الاتصال على الاداة فتامله اه (قوله أى كون الخ) تفسير للاتصال (قوله وذلك) أى كون الاصل الاتصال (قوله من أن الاستثناء المنقطع مجاز) أى الاداة مع الانقطاع مجاز أى ان استعمال الا فى المنقطع مجاز وأما اطلاق لفظ الاستثناء على المنقطع فحقيقة وهو قول وعليه ع ق وغيره (قوله مجاز) أى لان الاستثناء اخراج وهو فرع الدخول ولا دخول فى المنقطع أفاده بعض الافاضل وهذا على أن المراد بالاستثناء لفظ الاستثناء وهو قول حكى بصيغة التمريض (قوله فذكر أداته) أى الاستثناء بمعنى الاخراج ففيه استخدام (قوله يوهم) أى يوقع فى وهم السامع وظنه أن غرض المتكلم أن يخرج شيأ من أفراد ما نفاه من النفى ويريد اثباته حتى يحصل فيهم شئ من العيب اه مطول (قوله وتحول الخ) أى بعد أن توهم الاتصال من مجرد ذكر الاداة والمراد بتحوله الى ما ذكر ظهور أن المراد الانقطاع (قوله على المدح) أى بعده كنفى العيب عنهم (قوله والاشعار الخ) عطف على المدح المجرور وعطف تفسير (قوله وتحويل) عطف على استثناء (قوله والضرب الثانى) وهو المفضول (قوله أن يثبت لشئ) كالنبى عليه الصلاة والسلام وقوله صفة مدح ككونه أفصح العرب (قوله ويعقب) أى اثبات الصفة لشئ وفى نسخة وتعقب بتشديد القاف أى تلك الصفة (قوله أداة استثناء) نائب فاعل يذكر (قوله يليها صفة مدح) ككونه من قريش قال ع ق ويؤخذ من مثالهم هنا لهذا الضرب أن الصفة الثانية لابد أن تكون مؤكدة للاولى ولو بطريق اللزوم حتى لو قيل مثلا زيد كريم غير أنه حسن الوجه لم يكن من هذا الباب اه (قوله أنا أفصح الخ) الحديث بهذا اللفظ غريب وأما بلفظ أنا أفصح من نطق بالضاد فغير فوع فاثبات الافصحية على جميع العرب بشعر بكمالها وقوله غير أنى من قريش مستلزم لتأكيد الفصاحة اذ قريش أفصح العرب وانما كان هذا مشبها للذم لان أصل ما بعد الاداة مخالفته لما قبلها فان كان ما قبلها اثبات مدح كما هنا فالاصل أن يكون ما بعدها سلب مدح فكان مدحا فى صورة ذم لان ذلك أصل دلالة الاداة (قوله بيد بمعنى غير) مختص بالمقطع مضافا الى أن كذا فى الرضى وزعم المغنى أن بيد للتعليل فالمعنى أنا أفصح العرب لاجل انى من قريش ولا يخفى أن هذا المعلل لا يثبت المدعى وجعل ابن مالك تقديرا للكلام ولا نقصان فى فصاحتى الا أنى من قريش فهو من الضرب الاول وفى القاموس بيد وبايد بمعنى غير ومن أجل اه أطول (قوله وهو) أى غير أداة استثناء أى فبيد كذلك لانه بمعناه اه سم (قوله وأصل الاستثناء الخ) الوجه حذف لفظ أصل لانها توهم خلاف المراد خصوصا اذا انضم لها لفظ أيضا فانه يقتضى أن الاصل فى الاول الانقطاع فينافى ما مر وقول الشارح كما أن الاستثناء فى الضرب الاول منقطع يشير لما قلنا اذ لم يتعرض للاصلية

باداة الاستثناء) أى يذكر عقب اثبات صفة المدح لذلك الشئ أداة استثناء (يليها صفة مدح أخرى له) أى لذلك الشئ (نحو أنا أفصح العرب بيد أنى من قريش) ببد بمعنى غير وهو أداة الاستثناء (وأصل الاستثناء فيه) أى فى هذا الضرب أيضا وبعضهم

أن يكون منقطعا كما) مال الاستثناء في (الضرب الاول) منقطع لعدم دخول المستثنى في المستثنى منه وهذا لا ينافي كون الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال (لكنه) أي الاستثناء المنقطع في هذا الضرب (لم يقدر متصلا) كما قدر في الضرب الاول اذ ليس ههنا صفة ذم منفية عامة يمكن دخول صفة المدح فيها واذا لم يمكن تقدير الاستثناء متصلا في هذا الضرب (فلا يفيد التأكيد الا من الوجه الثاني) وهو أن ذكر أداة الاستثناء قبل ذكر المستثنى يوهم اخراج شئ مما قبلها من حيث ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال فاذا ذكر بعد الاداة صفة مدح أخرى جاء التأكيد من جهة انه كدعوى الشئ ببينة لانه مبنى على التعليق بالمحال المبنى على تقدير الاستثناء متصلا (ولهذا) أي ولكون التأكيد في هذا الضرب من الوجه الثاني فقط كان) الضرب (الاول) المفيد للتأكيد من وجهين (أفضل ومنه) أي من تأكيد المدح بما يشبه الذم (ضرب آخر) وهو أن يؤتى بمستثنى فيه معنى المدح معمولا لفعل فيه معنى الذم (نحو وما تنقم منا الا أن آمنا بآيات ربنا) أي ما تعيب منا الا أصل المناقب والمفاخر وهو الايمان يقال نقم منه وانتقم اذا عابه وكرهه وهو كالضرب الاول في افادة التأكيد من وجهين (والاستدراك) المفهوم من لفظ لكن (في هذا الباب) أي في باب تأكيد المدح بما يشبه الذم (كالاستثناء كما في قوله هو البدر

و بعضهم جعله اشارة الى أن هذا الضرب قد يكون الاستثناء فيه متصلا بأن كان المستثنى منه عاما نحو زيد يجمع كل كمال الا انه كريم (قوله أن يكون منقطعا الخ) اما الانقطاع في الضرب الاول فلان الغرض أن معناه أن يستثنى من العيب خلافه فلم يدخل المستثنى في جنس المستثنى منه فيه وأما الانقطاع في هذا الضرب فلانتفاء العموم في المستثنى منه فيه وانما كان الاصل في هذين الضربين الانقطاع لان ضابطهما لا يتأتى الا اذا كان الاستثناء منقطعا (قوله وهذا) أي كون الاصل في هذين الضربين الانقطاع (قوله لا ينافي كون الاصل الخ) لان أصالة الانقطاع نظرا لخصوص الضربين وأصالة الاتصال نظر المطلق الاستثناء فلا تنافي بين كلامي المصنف (قوله لكنه الخ) لما كان الاستثناء في كل من الضربين منقطعا أراد أن يفرق بينهما فقال لكنه الخ وحاصل الفرق أن الضرب الاول يجوز فيه تقدير دخول ما بعد أداة الاستثناء فيما قبلها لكونه صفة عامة والضرب الثاني لا يجوز فيه ذلك لعدم كون الصفة التي قبل الاداة عامة (قوله وهو أن ذكر أداة الاستثناء الخ) لا يخفى أن بين الوجه الثاني في الضرب الاول والوجه الثاني في هذا الضرب فرقا لان الاخراج في الاول من صفة الذم المنفية فيتوهم قبل ذكر المستثنى انه صفة ذم أريد اخراجها من صفة الذم واثباتها للموصوف لان الاستثناء من النفي اثبات فاذا تبين بعد ذكره أنه صفة مدح أشعر بأنه لم يجد صفة ذم يثبتها فيجيء التأكيد والاخراج في الوجه الثاني من صفة المدح المثبتة فيتوهم قبل ذكر المستثنى أنه صفة مدح أريد اخراجها من المستثنى منه ونفيها عن الموصوف لان الاستثناء من الاثبات نفي فاذا تبين بعد ذكره أنه أريد اثباته له أيضا أشعر ذلك بأنه لم يمكنه نفي شئ من صفات المدح عنه فيجيء التأكيد أفاده سم وجوابه أن المراد بقوله الا من الوجه الثاني أي الا بمثل ما قيل في الوجه الثاني لا بعينه تأمل (قوله المبنى على تقدير الاستثناء متصلا) أي وهو غير ممكن في هذا اه سم أي لان كلا من المستثنى والمستثنى منه صفة خاصة فلا يتصور شمول احداهما الاخرى فلا يتصور الاتصال (قوله ضرب آخر) هو يعود للاول في المعنى اذ المعنى لا عيب فينا الا الايمان ان كان عيبا ولو كان خلافه في الصورة التركيبية قال الحفيد ينبغي أن يعلم أن الاستثناء في هذا الضرب متصل حقيقة بخلاف الضربين السابقين فانه منقطع فيهما أو في حكمه اه وناقشه ع ق بقوله فيه أنه ان جعل متصلا حقيقة خرج المثال عما نحن بصدده اذ ليس فيه تأكيد المدح بما يشبه الذم اذ حاصل المعنى أنك ما عبت فينا أمرا من الامور الا الايمان جعلته عيبا وليس بعيب في نفسه كما تعتقد فهو بمنزلة ما لو قيل ما أنكرت من أفعال زيد الا مواصلة فلان وليست مما ينكر فالنزاع انما هو في المستثنى هل هو كما اعتقده المخاطب أولا وليس من تأكيد المدح بما يشبه الذم في شئ لانه لم يستثن مدحا أكد به مدحا هو نفي العيب وانما استثنى أمرا سلم الدخول وبقي النزاع فيه هل هو كما زعمه المخاطب أولا بخلاف قولنا لا عيب عندنا الا الايمان ان كان عيبا فهو بمنزلة ولا عيب فيهم البيت فالتأويل على الانقطاع متعين فيفيد هذا الضرب ما يفيده الاول من التأكيد بالوجهين وهما ما فيه من التعليق ما هو كاثبات الشئ ببينة وان فيه الاشعار بطلب ذم فلم يجده فاستثنى المدح وهو ظاهر اه (قوله وهو أن يؤتى بمستثنى الخ) كالايمان وقوله معمولا لفعل وهو تنقم فيكون الاستثناء حينئذ مفرغا (قوله وما تنقم) أي يا فرعون فالخطاب لفرعون وهو حكاية عن سحرته (قوله أي ما تعيب) أي شيأ وأصلا من الاصول الا أصل الخ اه سم (قوله والمفاخر) تفسير (قوله نقم منه) بابه ضرب وفهم والاول هو الكثير (قوله اذا عابه) أي في شئ وقوله وكرهه أي لاجل ذلك الشئ (قوله من وجهين) لا يقال الوجه الاول مبنى على التعليق بالمحال كما تقدم ولا يجري ذلك هنا لان كون الايمان عيبا ليس بمحال بدليل أن اعابتهم عليه وقعت منه بالفعل لانا نقول اعابته لهم عليه لا يقتضي كونه عيبا ولا يخرجه عن كونه حقا قطعا لانها باطلة قطعا بمقتضى العقل السليم فليتأمل اهسم (قوله كالاستثناء) لانهما من واد واحد اذ كل منهما الاخراج ما هو بصدد الدخول (قوله كما في قوله) أي قول أبي الفضل بديع الزمان الهمذاني يمدح خلف بن أحمد السجستاني اه مطول وقوله الهمذاني هو بفتح الهاء والميم والسجستاني بكسر السين والجيم (قوله هو البدر) أقول هذا

الا انه البحر زاخرا سوى أنه الضرغام لكنه الوبل) فقوله الا وسوى استثناء مثل بيد أنى من قريش وقوله لكنه استدراك يفيد فائدة الاستثناء فى هـذا الضرب لان الا فى الاستثناء المنقطع بمعنى لكن (ومنه) أى من المعنوى (تأكيد الذم بما يشبه المدح وهو ضربان أحدهما أن يستثنى من صفة مدح منفية عن الشئ صفة ذم بتقدير دخولها) أى صفة الذم (فيها) أى فى صفة المدح (كقوله فلان لاخير فيه الا انه يسئ الى من أحسن اليه وثانيهما أن يثبت للشئ صفة ذم ويعقب باداة استثناء يليها صفة ذم أخرى كقوله فلان فاسق الا أنه جاهل) فالضرب الاول يفيد التأكيد من وجهين والثانى من وجه واحد (وتحقيقهما على قياس ما مر) فى تأكيد المدح بما يشبه الذم (ومنه) أى من المعنوى (الاستتباع وهو المدح بشئ على وجه يستتبع المدح بشئ آخر كقوله

نهبت من الاعمار مالو حويته لهنئت الدنيا بانك خالد

مدحه بالنهاية فى الشجاعة) حيث جعل قتلاه بحيث يخلد وارث أعمارهم (على وجه استتبع مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها) اذ لا تهنئة لاحد بشئ لا فائدة له فيه قال على ابن عيسى الربعى (وفيه) أى فى البيت وجهان آخران من المدح أحدهما (انه نهب الاعمار دون الاموال) كما هو مقتضى علو الهمة وذلك مفهوم من تخصيص الاعمار بالذكر والاعراض عن الاموال مع أن النهب بها أليق وهم يعتبرون ذلك فى المحاورات والخطابات وان لم يعتبره أئمة الاصول (و) الثانى (انه لم يكن ظالما

المثال على طريق الضرب الثانى السابق لانه أثبت أولا صفة مدح وعقبها باداة الاستثناء يليها صفة مدح أخرى الا أن تلك الصفة الاخرى تعددت فالظاهر أن التأكيد فيه من الوجه الثانى فقط اهـ سم (قوله هو البدر) أى فى الرفعة والشرف وقوله الا أنه البحر أى فى الكرم وقوله زاخرا أى مرتفعا من تراكم الامواج وهو حال من ضمير البحر لتأوله بالجواد وهو متحمل للضمير فلذا انتصب عنه الحال وقوله الضرغام بكسر الضاد المعجمة أى الاسد فى الجراءة والقوة وقوله الوبل قال ع ق جمع وابل وهو المطر الغزير ولم يكتف بوصفه بكونه بحرا فى الكرم عن كونه وبلا فيه لان الوبلية تقتضى وجود العطاء والبحرية تقتضى التهيؤ للاخذ من كل جانب فالكرم المستفاد من البحرية كالقوة ومن الوبلية كالفعل فلذا لم يكتف بالاول عن الثانى اهـ (قوله تأكيد الذم) هذا عكس ما سبق وقوله بما أى بذم يشبه المدح أى فى الصورة (قوله بتقدير) متعلق يستثنى أى بواسطة تقدير دخولها فيها ومعلوم أن نفى صفة المدح ذم فاذا أثبت صفة ذم بعد هذا النفى الذى هو ذم جاء التأكيد وكان مشبها للمدح لما سبق من أن الاصل فيما بعد الا مخالفته لما قبلها فيكون ما بعدها اثبات صفة المدح فتأمل (قوله وتحقيقهما) أى تحقيق وجه افادتهما التوكيد على الوجه المذكور (قوله على قياس ما مر) ويأتى فيه الضرب الآخر أعنى الاستثناء المفرغ نحو لا يستحسن منه الا جهله والاستدراك فيه بمنزلة الاستثناء نحو هو جاهل لكنه فاسق اهـ مطول (قوله وهو المدح بشئ) كالنهاية فى الشجاعة وقوله يستتبع أى يستلزم وقوله المدح بشئ آخر ككونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها (قوله كقوله) أى أبى الطيب اهـ مطول (قوله نهبت) أى أخذت على وجه القهر والاختطاف وقوله حويته أى ضممته لعمرك وهذا مبنى على قول المعتزلة القائلين بأن القاتل قطع على المقتول أجله ولو تركه لعاش فاذا جمع ما بقى من أعمار قتلاه الى عمره كان خالدا الى آخر الدنيا ومذهب أهل السنة انه لم يقطعه بل المقتول مات بانتهاء أجله وقوله لهنئت الدنيا أى لقيل لها هنيأ لك أى لهنئ أهلها بخلوده (قوله مدحه بالنهاية فى الشجاعة) لان اغتيال النفوس وأخذها قهرا انما يكون بالشجاعة ولما وصف أعمار تلك النفوس بأنها لو جمعت لماهبها كانت خلودا دل ذلك على أن القتل ليس أمرا اتفاقيا يمكن لغير المتناهى فى الشجاعة بل هو لما عنده من نهاية الشجاعة ومدحه بالنهاية فى الشجاعة مدلول الكلام بالقصد الاول وأما كونه سببا لصلاح الخ فتابع له (قوله على وجه) هو كون الدنيا تهنأ بخلوده وقوله استتبع أى استلزم (قوله اذ لا تهنئة الخ) أى فلو لم يكن لهذا الممدوح فائدة لاهل الدنيا ما هنئ أهلها به اذ لا تهنئة الخ (قوله قال على الخ) أشار به الى أن قوله وفيه الخ ليس مخترعا للمصنف كما هو ظاهره بل من كلام على ففيه اشارة الى الاعتراض على المصنف (قوله الربعى) بفتحتين ومهملة نسبة الى ربيعة بن نزار وربيعة الازد وربيعة الجوع من تميم وربيعة بن رشدان بطن من جهينة وربيعة بن حصن بطن من كلب وربيع بطن من طئ اهـ أنساب (قوله وجهان آخران من المدح الخ) أى مدلولان بالالتزام وهما علو الهمة وعدم الظلم قال الحفيد بل وجوه منها الاشارة الى كمال همته حيث لم يلتفت الى العمر فنظر الى درجات الآخرة اهـ ووجه الاشارة قوله لو حويته اذ لو تدل على نفى ما دخلت عليه فدلت هنا على أنه لم يحوه أفاده سم (قوله أحدهما) هذا لازم لما جعل هو الاصل وهو النهاية فى الشجاعة (قوله أنه نهب الخ) أى مفاد أنه الخ وهو علو الهمة وذلك لان العدول عن الاموال الى الاعمار انما يكون لعلو الهمة (قوله وذلك) أى كونه نهب الاعمار دون الاموال (قوله من تخصيص الخ) لان تخصيص الشئ بالذكر يقتضى الحصر (قوله وهم) أى البلغاء (قوله يعتبرون ذلك) أى التخصيص والاعراض من حيث ما يفهم منه اهـ سم (قوله فى المحاورات) أى المخاصمات وقوله والخطابات أى الظنيات (قوله وان لم يعتبره) أى التخصيص بالذكر أى فلا يفيد الحصر لانه لقب وهو لا مفهوم له كقولهم على زيد ح وقوله أئمة الاصول أى أكثرهم وقال به الدقاق والصيرفى من الاصوليين قال سم قد يقال هذا ظاهر بالنظر للمجرور فقط أى الاعمار أما اذا نظر الى مجموع الجار والمجرور فهو قيد وأئمة الاصول انما يعتبرون مفهومه اهـ (قوله والثانى الخ) هذا لازم لما جعل مستتبعا وانه كان

سببا لصلاح الدنيا (قوله فى قتلهم) أى قتل مقتوليه لانه لم يقصد بذلك الا اصلاح الدنيا وأهلها اه مطول (قوله والا لما كان للدنيا سرور بخلوده) بل سرور رهابهلاكه (قوله اذا لفه فيه) ولا شك أن المعنى الآخر ملفوف فى الكلام (قوله معنى آخر) مدحا كان أو غيره قال فى المطول وهذا المعنى الثانى يجب أن لا يكون مصرحا به ولا يكون فى الكلام اشعار بأنه مسوق لاجله فمن قال فى قول الشاعر

أبى دهرنا اسعافنا فى نفوسنا * وأسعفنا فيمن نحب ونكرم

فقلت له نعماك فيهم أتمها * ودع أمرنا ان المهم المقدم

انه أدمج شكوى الزمان فى التهنئة فقد سها لان الشكاية مصرح بها فكيف تكون مدمجة ولو جعل التهنئة مدمجة لكان أقرب اه وقوله فمن قال مبتدأ خبره فقد سها والقائل صاحب المفتاح والاعتراض للمصنف فى الايضاح وقول الشاعر أتمها أى أتم ما ابتدأته من النعمى أى الانعام واترك أمرنا فان أمرهم مهم والمهم مقدم اه سيرامى وقوله لان الشكاية مصرح بها أى فى قوله أبى دهرنا اسعافنا وقوله ولو جعل التهنئة مدمجة لكان أقرب أى لان قوله فقلت له نعماك الخ دعاء للممدوح متضمن لتهنئته بالوزارة (قوله وقد أسند) أى يضمن وقوله الى المفعول الاول وهو قوله كلام (قوله فهو لشموله المدح وغيره أعم الخ) أقول لا يناسب تعداد كل منهما على حدة بل المناسب جعل الادماج محسنا ثم تقسيمه الى الاستتباع وغيره كما لا يخفى اه حفيد (قوله كقوله) أى قول أبى الطيب اه مطول (قوله اقلب الخ) أى كثر تقليب الاجفان فى ذلك الليل كثرة أوجبت له الشك فى أنه يعد على الدهر ذنوبه وقوله أجفانى جمع جفن كقفر وهو غطاء العين من أعلى وأسفل وقوله أعتبها جعل أجفانه كالسبحة حيث يعد بها ذنوب الدهر وقوله الذنوبا أى ذنوب الدهر عليه من تفريقه بينه وبين الاحبة مثلا وعدم استقامة الحال لا ذنوبه فى الدهر اذ لا معنى لعدها على الدهر (قوله فانه الخ) علة لكون البيت فيه ادماج (قوله وصف الليل بالطول) أى المأخوذ من قوله أقلب فيه أجفانى الدال على كثرة تقليب الاجفان الدال على كثرة السهر الدال على طول الليل (قوله الشكاية) أى المأخوذة من قوله كأنى أعتبها الخ وهو مفعول ضمن (قوله محتملا لوجهين) أى احتمالا على السواء فلا يتناول التورية اه فنرى (قوله أى متباينين الخ) بيان للاختلاف (قوله ولا يكفى مجرد احتمال معنيين متغايرين) أى كما يوهمه كلام المصنف فهو اعتراض عليه نحو رأيت العين فى موضع يحتمل على السواء أن يراد به العين الجارية وأن يراد به عين الذهب والفضة فليس من التوجيه لعدم تضاد المعنيين (قوله ليت عينيه سواء) تنازع فيه المصدر وهو قول والفعل وهو قال قال ع ق وهذا شطر بيت من بيتين أى من الرمل هما قوله

خاط لى عمرو قباء * ليت عينيه سواء فليسلنى الناس طرا أمديحا أم هجاء

روى أن رجلا أعطى لخياط اسمه عمرو ثوبا ليخيطه له فقال له الخياط لاخيطنه بحيث لا تعلم أقباء هو أم غيره فقال له هذا الشاعر لئن فعلت ذلك لاقولن شعرا لا يدرى أهجاء أم غيره فلما خاط له القباء قال الشاعر ما ذكر ولا يفهم من كونه أحسن الخياطة انه دعا له لانه جزاء الاحسان لاحتمال أن يكون أفسد الخياطة فدعا عليه أو هو توجيه باعتبار ما يفهم من صورة اللفظ لا بالنظر للقرينة اه وعبارة الفنرى فان قلت الظاهر أن الشارح أراد المدح لانه بازاء خياطته وهو احسان ومقابل الاحسان يكون احسانا فلم يستو الاحتمالان فلا يستقيم عده من التوجيه قلت المراد استواء الاحتمالين بالنظر الى نفس الكلام وان رجح أحد الاحتمالين بالنظر الى المقام والكلام بعد محل تأمل اه (قوله متشابهات القرآن) نحو الرحمن على العرش استوى (قوله وهو احتمالها الخ) قال ع ق بعد أن نقل جميع هذه العبارة وفى هذا الكلام خبط لا يخفى لانهم اشترطوا فى التوجيه استواء المعنيين فى القرب والبعد فكيف يصح أن تكون المتشابهات توجيها مع كون أحد المعنيين فى المتشابهات بعيدا وهو المراد كما فى قوله تعالى والسماء بنيناها بايد الرحمن على العرش استوى فالمعنى المجازى وهو البعيد منهما هو المراد كما تقدم وأيضا قد ذكر السكاكى أن

فى قتلهم) والا لما كا[ن] للدنيا سرور بخلوده (ومنه) أى من المعنو[ى] (الادماج) يقال أدمج الشى[ء] فى ثوبه اذا لفه فيه (وهو أ[ن] يضمن كلام سيق لمعنى مدحا كان أو غيره (معنى آخر) وهو منصوب مفعو[ل] ثان ليضمن وقد أسند الى المفعول الاول (فهو) لشموله المدح وغيره (أعم من الاستتباع) لاختصاصه بالمدح (كقوله أقلب فيه) أى فى ذلك الليل (أجفانى كأنى * أعتبها على الدهر الذنوبا) فانه ضمن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر (ومنه) أى من المعنوى (التوجيه) ويسمى محتمل الضدين (وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين) اى متباينين متضادين كالمدح والذم مثلا ولا يكفى مجرد احتمال معنيين متغايرين (كقول من قال لاعور ليت عينيه سواء) يحتمل تمنى صحة العين العوراء فيكون دعاء له والعكس فيكون دعاء عليه قال (السكاكى ومنه) ى من التوجيه (متشابهات القرآن باعتبار) وهو احتمالها لوجهين مختلفين ومنارته باعتبار آخر وهو عدم استواء احتماليها لان أحد المعنيين فى المتشابهات قريب والآخر بعيد [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] متشابهات القرآن

المتشابهات على الاطلاق من التوجيه باعتبار وذكر بعد أن أكثرها له معنى قريب وبعيد وهو يقتضي أن الذى يكون توجيها من المتشابهات بالاعتبار هو البعض لا الكل نعم ان صح أن بعض المتشابهات تحتمل الضدين على السواء كانت من التوجيه الصرف لأنها منه باعتبار وكذا ان صح أن التوجيه لا يشترط فيه استواء الاحتمالين وهو بعيد من كلامهم تأمل اهـ بحروفه (قوله من قبيل التورية) أى وهى لابد فيها من معنى قريب وبعيد والمراد البعيد وقوله والايهام عطف مرادف (قوله ويجوز أن يكون وجه المفارقة) أى مفارقة المتشابهات للتوجيه وهذا وجه آخر للفرق (قوله لا يجب تضادهما) يعنى بخلافهما فى التوجيه فانه يجب تضادهما فيه كالمدح والذم اهـ جربى (قوله ومنه الهزل الذى يراد به الجد) حاصله أن يذكر الشئ على سبيل اللعب والمطايبة بحسب الظاهر والغرض أمر صحيح بحسب الحقيقة قال فى الايضاح وترجمته تغنى عن تفسيره اهـ فنرى والجد بكسر الجيم ضد الهزل بفتح الهاء وسكون الزاى الذى هو اللهو واللعب وفى السيرة الحلبية يذكر أن مما أوصى به داود ولده سليمان عليهما الصلاة والسلام لما استخلفه يابنى اياك والهزل فان نفعه قليل ويهيج العداوة بين الاخوان اهـ (قوله اذا ما تميمى أتاك مفاخرا الخ) فان قولك وقت مفاخرة انسان فى حضورك لا تفتخر وقل لى كيف تأكل الضب هزل ظاهر لكنك تريد به الجد لانك تريد تعييبه بأن تنسبه الى أكل الضب فانه مما يتباعد عنه الاشراف وقوله عد أى تجاوز والاشارة فى قوله عن ذا الى الافتخار الذى دل عليه قوله مفاخرا أفاده سم والضب قال السيوطى هو حيوان برى والجمع أضب وضباب والانثى ضبة قال ابن خالويه الضب لا يشرب الماء ويعيش سبعمائة سنة فصاعدا ويقال يبول فى كل أربعين يوما قطرة ولا يسقط له سن ويقال ان سنه قطعة واحدة مفرج ومن شأنه أنه لا يخرج من جحره فى الشتاء ويضرب به المثل فى الحيرة وعدم الهداية وروى ابن أبى الدنيا عن أنس قال ان الضب ليموت فى جحره هزالا من ظلم ابن آدم وحديث الضب الذى كلم النبى صلى الله عليه وسلم خرجه ابن عدى والحاكم والبيهقى فى الدلائل وسقته فى كتاب المعجزات والخصائص اهـ (قوله وهو كما سماه السكاكى سوق المعلوم) هو مبتدأ ثم يحتمل أن يكون خبره سوق وعليه فقد حذف ثانى مفعولى سماه اختصارا أى سماه بذلك ويحتمل أن خبره كما وسوق ثانى مفعولى سماه اهـ سم والاول هو الظاهر كما يؤخذ من ع ق قال عبد الحكيم الظاهر أن يقول وهو ما سماه الا أنه اعتبر المغايرة من حيث انه مسمى بالتجاهل ومن حيث انه مسمى بالسوق فزاد كاف التشبيه وهو كقولهم وهو كما هو المشبه كذا وهو كما سيجئ كذا اهـ وقال غيره أشار بالكاف الى أن الوجه ما سلكه السكاكى فهى كالكاف فى قولك أخبرنى زيد بالامر الفلانى وهو كذلك أى واخباره على ما هو عليه فى الواقع اهـ (قوله سماه السكاكى) أى فسره وعرفه (قوله سوق المعلوم) قال ع ق والعبارة الثانية أفضل لوجهين أحدهما ما أشار اليه السكاكى من أنه يقع فى قول الله تعالى كما فى قوله سبحانه وما تلك بيمينك ياموسى قال فلا أحب أن يقال فى الكلام المنسوب الى الله تعالى تجاهل العارف يعنى بخلاف غير هذه العبارة فانها أقرب الى الادب ولفظ الغير فيها وان كان عبارة عن المجهول لكن دلالته أستر لعمومه والآخر أنه أكمل فى الدلالة على المقصود وظاهر كلام المصنف أن هذا الثانى تعريف للاول الا أن السكاكى اختار تسمية المعنى به وهو قريب مما ذكرناه اهـ بحروفه (قوله مساق غيره) أى سوقا كسوق غيره (قوله لنكتة) متعلق بتجاهل وكان حقه التقديم على قوله وهو كما سماه السكاكى الا أنه أخره ليكون بيان السكاكى متصلا به اهـ عبد الحكيم (قوله لا أحب تسميته) أى سوق المعلوم الخ (قوله كالتوبيخ) مثال للنكتة (قوله فى قول الخارجية) هى ليلى بنت طريف ترثى أخاها وقد كان قتله يزيد بن مزيد

فتى لا يريد العز الا من التقى ۞ ولا الرزق الا من قنا وسيوف

(قوله وهو) أى الخابور نهر وقوله ديار بكر محل بالمجاز والذى فى ع ق وهو موضع من ديار بكر وبكر من عظماء الجاهلية اهـ (قوله مورقا) حال من الكاف عامله ما فى لك من معنى الفعل أى أى شئ ثبت لك حال كونك مورقا (قوله أى ناضرا) أى ناعما لا ذابلا قال سم ولعله أخذه من المقام (قوله كأنك لم تجزع

من قبيل التورية والايهام ويجوز أن يكون وجه المفارقة هو أن المعنيين فى المتشابهات لا يجب تضادهما (ومنه) أى من المعنوى (الهزل الذى يراد به الجد كقوله

اذا ما تميمى أتاك مفاخرا ۞ فقل عد عن ذا كيف أكلك للضب

ومنه) أى من المعنوى (تجاهل العارف وهو كما سماه السكاكى سوق المعلوم مساق غيره لنكتة) وقال لا أحب تسميته بالتجاهل لوروده فى كلام الله تعالى (كالتوبيخ فى قول الخارجية أيا شجر الخابور) وهو نهر من ديار بكر (مالك مورقا ۞) أى ناضرا ذا ورق (كأنك لم تجزع

على ابن طريف) اسمه الوليد وكان رئيس الخارجية فهى تعلم أن الشجر لا يجزع لان الجزع لا يكون الا من العاقل فتجاهلت وأظهرت أنه من ذوى العقل وانه يجزع جزعا يوجب ذبوله فلما أورق وبخته على اخراج الورق وأظهرت أنها حينئذ تشك فى جزعه فاذا كان الشجر يوبخ على عدم جزعه فأحرى غيره وعبارة المطول فهى تعلم أن الشجر لم يجزع على ابن طريف لكنها تجاهلت فاستعملت لفظ كان الدال على الشك وبهذا يعلم أنه ليس يجب فى كان أن تكون للتشبيه بل قد تستعمل فى مقام الشك فى الحكم اه (قوله والمبالغة) عطف على التوبيخ (قوله كقوله) أى قول البحترى اه مطول (قوله ألمع برق الخ) فهو يعلم أن ليس ثم الا ابتسامها فلما تجاهل أظهر أنه التبس عليه الامر فلم يدر أهذا الضوء لمع برق الخ وهذا غاية فى المدح حيث بلغت الى حيث يتحير فى الحاصل منها ويلتبس المشاهد منها وقوله سرى صفة برق أى ظهر فى الليل وقوله أم ضوء مصباح قال فى الاطول ينبغى أن يصفه كالبرق بكونه فى الليل ليفيد قوة الضوء وكأنه اكتفى بالتعبير بالضوء لانه يستعمل فى النور القوى اه وقوله أم ابتسامها أى أم هو ضوء أسنانها عند ابتسامها وهو عطف على مصباح أى أم ضوء ابتسامها كما فى سم وع ق وقوله بالمنظر المراد به الوجه والباء بمعنى فى كما فى ع ق والضاحى بالضاد المعجمة والحاء المهملة بمعنى الظاهر كما قال الشارح من ضحا الطريق ظهر (قوله كقوله) أى قول زهير اه مطول (قوله وسوف اخال أدرى) اخال اعتراض بين سوف وأدرى وقد حذف مفعولا اخال والتقدير وسوف أدرى اخال علمى بحالهم حاصلا يعنى وما أدرى فى الحال أن آل حصن رجال أم نساء وفى الزمن الثانى أعلم ذلك وقد تحقق عنده أنهم رجال ولكن سلك طريق التجاهل مبالغة فى الذم اه سم (قوله أى أظن) تفسير لاخال (قوله وهو القياس) أى لانه مضارع خال والمضارع من الثلاثى كقام مفتوح (قوله أقوم الخ) معمول أدرى الاولى وقوله وسوف الخ معترض بينهما ولا شك انه يعلم أن آل حصن رجال لكن تجاهل وأظهر انه التبس عليه أمرهم فى الحال فلم يدر هل هم رجال أو نساء ففى تجاهله المنزل منزلة جهله اظهار بأنهم يلتبسون بالنساء فى قلة غنائهم وضعف فائدتهم وفى ذلك اظهار لنهاية ذمهم وأنهم فى منزلة النساء (قوله فيه دلالة الخ) أى حيث قابل القوم بالنساء (قوله هم الرجال خاصة) أى لغة وذلك على حد قوله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيرا منهن عروس الافراح اه سم (قوله والتدله) هو بالدال المهملة والهاء (قوله والتدهش) عطف مرادف أى اذهاب العقل (قوله فى قوله) أى قول الحسين بن عبد الله اه مطول (قوله بالله الخ) استعطاف للظبيات والقاع جمعه أقواع وأقوع وقيعان وأضاف الظبيات الى القاع لكونها فيه قال سم كذا قال المصنف والذى يظهر أن هذا من المبالغة فى مدح ليلى وانه من القسم السابق اه وقوله قلن لنا الخ هو يعلم أن ليلى من البشر فتجاهل وأظهر أنه أدهشه الحب حتى لا يدرى هل هى من الظبيات الوحشية أم من البشر فلذا سأل الظبيات عن حالها وقوله ليلاى أى ليلى المنسوبة الىّ (قوله وفى اضافة ليلى الخ) أى أن الاضافة فيها استلذاذ أكثر من عدم الاضافة وكذا التصريح باسمها وهو جواب عما يقال فيه اظهار موضع الاضمار (قوله وهذا) أى المذكور من النكات اه سم وفى نسخة وهذه أى النكت المذكورة وقوله أنموذج أى جملة قليلة قال فى المصباح بضم الهمزة ما يدل على صفة الشئ وهو معرب وفى لغة نموذج بفتح النون والذال مفتوحة مطلقا وهو مثال الشئ يعمل عليه اه وفى ع ق مانصه فى القاموس نموذج بفتح النون مثال الشئ والانموذج بالهمزة تصحيف يعنى ومع كونه تصحيفا جرى على الالسن اه (قوله وهى أكثر من أن يضبطها القلم) أى فلا تدخل تحت حصر فمنها التعريض كما فى قوله تعالى وانا أو اياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين تعريضا بأنهم على الضلال ومنها التحقير كقوله لمعروف ماهذا اشارة الى أنه أحقر من أن يعرف ومنها غير ذلك من الاعتبارات البلاغية المستفادة من تتبع تراكيب الشعراء وغيرهم اه ع ق (قوله القول بالموجب) أى اعتراف المتكلم بما يوجبه كلام المخاطب مع نفى مقصوده وذلك اما باثبات مناط مقصوده أى علته فى شئ آخر واما بحمل لفظه فى كلام

على ابن طريف والمبالغة فى المدح كقوله

ألمع برق سرى أم ضوء مصباح
أم ابتسامتها بالمنظر الضاحى)

أى الظاهر (أو) المبالغة (فى الذم كقوله

وما أدرى وسوف اخال أدرى *)

أى أظن وكسر همزة المتكلم فيه هو الافصح وبنو أسد تقول أخال بالفتح وهو القياس

(أقوم آل حصن أم نساء) فيه دلالة على أن القوم هم الرجال خاصة (والتدله) أى وكالتحير والتدهش (فى الحب فى قوله بالله ياظبيات القاع) هو المستوى من الارض (قلن لنا * ليلاى منكن أم ليلى من البشر) وفى اضافة ليلى الى نفسه أولا والتصريح باسمها ثانيا استلذاذ وهذا أنموذج من نكت التجاهل وهى أكثر من أن يضبطها القلم (ومنه) أى ومن المعنوى (القول بالموجب وهو ضربان

حـدهما أن تقع صفة فى لام الغير كناية عن شئ ثبت له) أى لذلك الشئ حكم فتثبتها لغيره) أى تثبت أنت فى كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشئ من غير تعرض لثبوته له) ى ثبوت ذلك الحكم لذلك لغير (أو نفيه عنه نحو) وله تعالى (يقولون لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين) فالاعز صفة وقعت فى كلام المنافقين كناية عن فريقهم والاذل كناية عن المؤمنين وقد أثبت المنافقون لفريقهم اخراج المؤمنين من المدينة فأثبت الله تعالى فى الرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم وهو الله ورسوله والمؤمنون ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذى هو الاخراج للموصوفين بالعزة أعنى الله ورسوله والمؤمنين ولا لنفيه عنهم (والثانى حمل لفظ وقع فى كلام الغير على خلاف مراده) حال كون خلاف مراده (مما يحتمله) ذلك اللفظ (بذكر متعلقه) أى انما يحمل على خلاف مراده بأن ذكر متعلق ذلك اللفظ (كقوله قلت ثقلت اذ أتيت مرارا قال ثقلت كاهلى بالايادى) فلفظ ثقلت وقع فى كلام الغير بمعنى حلتك المؤنة فحمله على تثقيل عاتقه بالايادى والمنن بأن ذكر متعلقه أعنى قوله كاهلى بالايادى (ومنه) أى من المعنوى (الاطراد وهو أن تأتى بأسماء

على غير ما قصد منه اه عبد الحكيم والموجب بكسر الجيم اسم فاعل لان المراد به الصفة الموجبة للحكم و بفتحها اسم مفعول ان أريد به القول بالحكم الذى أوجبته الصفة اه من زهر الربيع فى أنواع البديع (قوله أحدهما أن تقع صفة الخ) الظاهر أن المراد بالصفة الواقعة كناية فى الآية ما يدل على ذات باعتبار معنى كالاعز والصفة التى روعى اثباتها للغير المعنى القائم بالغير كالعزة فاختلفت الصفتان لكن المتبادر بحسب العرف اتحادهما ويمكن أن يقال يصح أن يقال باثبات الصفة بالمعنى الاول عند اثباتها بالمعنى الثانى اه حفيد قال سم وعلى الاول ففيه استخدام اه أى لان الصفة الاولى فى قوله أن تقع صفة أريد بها معنى وأريد بالضمير فى قوله فتثبتها معنى آخر (قوله صفة) كالاعز والمراد بالصفة اللفظ الدال على معنى قائم بالشئ أعم من النعت النحوى بدليل ما يأتى بر لسى تأمل اه سم وقوله فى كلام الغير كالمنافقين وقوله كناية عن شئ أى فريق المنافقين قال سم هل المراد بالكناية عن الشئ هنا العبارة عنه لا المعنى المصطلح لها بناء على أن فى ثبوته هنا تكلفا بعيدا فان كون فريق الكفار الذى هو المراد بلفظ الاعز الذى هو الكناية لازم معنى الاعز غير واضح قلت الظاهر أنه يجوز أن يراد بها معناها المعروف ويكفى فى اللزوم ادعاؤهم لانهم يدعون أنهم لازم معنى الاعز فليتأمل اه (قوله حكم) أى محكوم به كالاخراج (قوله فتثبتها لغيره) كالله ورسوله والمؤمنين أى للايماء الى أن ذلك الحكم مسلم لزومه لتلك الصفة ولكن لا يفيدك أيها المخاطب لان الصفة المستلزمة للحكم انما هى لغير من عبرت بها عنه فقد قيل بموجب تلك الصفة وهو استلزامها للحكم لكن هو لغير من عبرت بها عنه (قوله من غير تعرض لثبوته له أو نفيه عنه) الاولى لاثباته له أو لانتفائه عنه اه أطول فلو تعرضت للحكم اثباتا أو نفيا خرج الكلام عن القول بالموجب (قوله يقولون) أى المنافقون لئن رجعنا أى من غزوة بنى المصطلق (قوله لفريقهم) أى المكنى عنه بالاعز اه سم (قوله فى الرد عليهم) فقد رد عليهم بأن العزة تناسب الاخراج كما قلتم لكن ليست لكم بل لله ثم لرسوله ثم للمؤمنين لا لفريقكم ويلزم منه اثبات الذلة للمنافقين ولزم ثبوت العزة كون صاحبها هو المخرج بكسر الراء وثبوت الذلة كون صاحبها هو المخرج بفتحها ولم يتعرض لاثبات الحكم ولا لنفيه ولكن فهم بالالتزام فكان الكلام من القول بالموجب (قوله حمل لفظ وقع الخ) قال ع ق يعنى أن الغير أطلق لفظا على معنى وحمله غير من أطلقه لذلك المعنى على معنى آخر لم يرده المتكلم الاول اه (قوله مما يحتمله) أى من المعانى التى يحتملها ذلك اللفظ قال فى الاطول احتمالا حقيقيا أو مجازيا فقوله مما يحتمله للتعميم فلا يكون عاريا عن الفائدة كما يتبادر الى الوهم اه (قوله بذكر متعلقه) متعلق بحمل والباء سببية والمراد بمتعلقه ما يناسب المعنى المحمول عليه اللفظ سواء كان متعلقا اصطلاحيا أولا (قوله أى انما يحمل الخ) كأنه أخذ الحصر من التخصيص بالذكر اه سم (قوله كقوله قلت الخ) قال فى المطول وأما قول الشاعر

واخوان حسبتهم دروعا * فكانوها ولكن للاعادى
وخلتهم سهاما صائبات * فكانوها ولكن فى فؤادى
وقالوا قد صفت منا قلوب * لقد صدقوا ولكن عن ودادى

فالبيت الثالث من هذا القبيل والبيتان الاولان قريب منه لان اللفظ المحمول على معنى آخر لم يقع فى كلام الغير بل وقع فى ظنه لمعنى فحمله على خلاف ذلك المعنى اه فيكون المعنى مختلفا بالنظر للتعلق وتطر العصام فى أطوله فى كلام المطول فراجعه ان شئت (قوله اذ أتيت مرارا) ظرف لقلت أو ثقلت اه أطول (قوله قال ثقلت كاهلى بالايادى) أى مننت على وأحسنت الى باتيانك والكاهل ما بين الكتفين اه سم (قوله بالايادى) أى النعم جعل نعمه كثيرة حيث ثقلت كاهله (قوله المؤنة) أى المشقة من نحو أكل وشرب (قوله والمنن) تفسير (قوله ومنه الاطراد) قيل الظاهر انه من اللفظى لان مرجعه الى حسن السبك وقد يقال بل الى حسن السبك فى معنى مخصوص هو النسب فللمعنى دخل فيه تأمل اه ع ق (قوله بأسماء

المدوح) الظاهر أن يقال باسم الممدوح الا أن يعتبر عطف آبائه على الممدوح فلكل من الممدوح وآبائه سم اه حفيد قال سم قد يشكل على الجواب تقدير الشارح في المعطوف لفظة اسماء الا أن يقال أراد مجرد بيان العامل اه (قوله بأسماء الممدوح) كما في الحديث الآتي وقوله وغيره أي غير الممدوح كما في البيت الذي ذكره المصنف (قوله وأسماء آبائه) المراد هنا بالاسماء اثنان فما فوق بدليل المثال اه ع ق (قوله على ترتيب الولادة) بأن يذكر الاب ثم أبوه وهكذا (قوله من غير تكلف في السبك) أي في نظم اللفظ قال الفنري المراد من التكلف في السبك أن يقع الفصل بين الاشياء بلفظ غير دال على نسبة كقولك رأيت زيدا الفاضل ابن عمرو بن بكر وبه يسقط قول بعضهم لا يقال عدم التكلف لا يطلع عليه فكيف يمكن السامع الحكم بوصف الاطراد لانه ممنوع بل قد يطلع عليه بالقرائن كأن تكون تلك الاسماء المرتبة مما يعلم أنها لا تحتاج في هذا الترتيب المخصوص الى تكلف بل يمكن ترتيبها كذلك بسهولة اه يس وقال ع ق نفي التكلف يرجع فيه الى الذوق السليم فلا يكون ذكره من التعريف بخفي اه وعليه يأتي السؤال والجواب المتقدمان تأمل (قوله ان يقتلوك الخ) أي ان يفخروا بقتلك ويفرحوا به فلا يعظم علينا افتخارهم لان عندنا ما يخفف أذى افتخارهم وهو أنك أثرت في عزهم بقتل رئيسهم فكأنك أخذت بثار نفسك قبل قتلك فلا افتخار لهم في الحقيقة اه ع ق وقوله فقد ثللت باللام أي أذهبت وقوله عروشهم أي عزهم وقوله بعتيبة أي بقتله (قوله وتضعضع) أي ضعف (قوله قد ثل عرشهم) أي هلك عزهم (قوله وفرحوا به) تفسير (قوله وهدمت الخ) تفسير (قوله فان قيل هذا) أي البيت وقوله من تتابع الاضافات أي من ذي تتابع أي وهو مخل بالفصاحة كما مر (قوله اذا سلم من الاستكراه) أي بأن كان غير ثقيل فالمخل بالفصاحة هو ما فيه ثقل (قوله الحديث) تمامه ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم (قوله الجناس) بكسر الجيم مصدر جانس كقاتل قتالا وجامع جماعا قال ابن مالك في الخلاصة لفاعل الفعال وأقسام الجناس خمسة التام والمحرف والناقص واللاحق والمضارع والمقلوب وفي كل منها تفصيل يأتي ان شاء الله تعالى وذلك أن اللفظين ان اتفقا في كل شئ فهو التام وان اختلفا في الهيئة فقط فهو المحرف وان اختلفا في زيادة بعض الحروف فهو الناقص وان اختلفا في ترتيب الحروف فهو المقلوب وان اختلفا في نوع من الحروف فهو ما يشمل المضارع واللاحق أفاده ع ق (قوله وهو تشابههما في اللفظ) قال في العروس وقد يقال ان هذا الرسم يدخل فيه نحو قام زيد قام زيد وغيره من التأكيد اللفظي فان ادعى أن هذا في الحقيقة لفظ واحد لاتحاد معناه ورد نحو وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه لان الخشية الثانية غير الاولى فان قال هما متحدان في جنس الخشية ورد عليه نحو زيد بن عمرو وزيد بن بكر فان معناهما مختلف فليكن جناسا وليس كذلك ثم يرد عليه أنه غير جامع لخروج نحو يحيي يحيا أحدهما اسم والآخر فعل فانهما في اللفظ متحدان لا متشابهان بل شئ واحد فان ادعى أنهما متشابهان فان حقيقتهما مختلفة في المعنى وانما تشابها في النطق فيدخل في الجناس نحو زيد بن عمرو وزيد بن بكر كما سبق ويرد عليه أيضا نحو قام زيد وقام عمرو فليس بجناس ثم ان مطلق المشابهة في اللفظ تصدق بما ليس بجناس كما اذا كانا متفقين في لام الكلمة فقط أو عينها أو فائها اه وجوابه لا يخفى فتأمله اه سم وهو أن المراد المشابهة في جميع حروف اللفظين أو غالبها كما في ع ق وعبارته ثم المعتبر في التشابه كما أشرنا اليه أن يكون مجموع اللفظ كمجموع اللفظ كما تفيده الامثلة فلا يرد أن يقال التشابه المذكور صادق بالتشابه في لام الكلمة أو عينها أو فائها لم الاتكال في التعريف على قرينة منفصلة مما يبحث فيه اه (قوله تشابههما في اللفظ) أي مع اختلافهما في المعنى لاخراج التأكيد اللفظي (قوله في اللفظ) أي في التلفظ انما فسره به لانه لا معنى لتشابه اللفظين في اللفظ ضرورة مغايرة وجه الشبه للطرفين والمراد بالتشابه التناسب بوجه مخصوص يعرف تفصيله بتعديد أنواعه كما سيأتي اه سرامي (قوله فيخرج) أي بقوله في اللفظ وقوله التشابه في المعنى أي بأن يكون وجه الشبه بين اللفظين اتحاد المعنى بأن يكون معناهما واحدا وكذا تقول فيما بعده

الممدوح أو غيره و) أسماء (آبائه على ترتيب الولادة من غير تكلف) في السبك (كقوله ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم بعتيبة بن الحرث بن شهاب) يقال للقوم اذا ذهب عزهم وتضعضع حالهم قد ثل عرشهم يعني ان تبجحوا بقتلك وفرحوا به فقد أثرت في عزهم وهدمت أساس مجدهم بقتل رئيسهم فان قيل هذا من تتابع الاضافات فكيف يعد في المحسنات قلنا قد تقرر أن تتابع الاضافات اذا سلم من الاستكراه ملح ولطف والبيت من هذا القبيل كقوله عليه الصلاة والسلام الكريم ابن الكريم ابن الكريم الحديث هذا تمام ماذكره من الضرب المعنوي (وأما) الضرب (اللفظي) من الوجوه المحسنة للكلام (فمنه الجناس بين اللفظين وهو تشابههما في اللفظ) أي في التلفظ فيخرج التشابه في المعنى

(قوله نحو أسد وسبع) قال سم للرجل الشجاع اه والظاهر أنه غير متعين بل يصح أن يكون الحيوان المفترس (قوله أوفى مجرد العدد) أى فى العدد المجرد من النطق وكذا تقول فيما بعده (قوله أوفى مجرد الوزن) نحو ضرب وقتل فان قلت التشابه بينهما ليس فى مجرد الوزن بل فى عدد الحروف أيضا قلت الحصر المستفاد من لفظ مجرد اضافى بالنسبة الى التشابه المنفى فيما فلا محذور اه فنرى (قوله والتام منه الخ) وجه حسن الجناس التام مطلقا أن صورته صورة الاعادة وهو فى الحقيقة افادة (قوله أن يتفقا الخ) خبر المبتدا (قوله فى أنواع الحروف) أى حقائقها بأن تكون حقيقة الحروف واحدة (قوله نوع) أى برأسه فالالف نوع وتحته أصناف لانها اما مقلوبة عن واو أو عن ياء أو أصلية والباء كذلك لانها اما مدغمة أو لا مشددة أو لا وعلى هذا القياس فلا يرد أن يقال النوع تحته أصناف والحروف الهجائية انما تحتها أشخاص لا أصناف وقد يجاب وهو أبعد من التكلف بأن المراد بالنوع هنا النوع اللغوى ولا يشترط فيه وجود أصناف تحته اه عق (قوله وبهذا) أى باشتراط الاتفاق فى الحروف وقوله يخرج أى عن التام فلا ينافى أن بينهما الجناس اللاحق وقوله نحو يفرح ويمرح فانهما اختلفا فى الفاء والميم (قوله وفى أعدادها) بأن يكون مقدار حروف أحد اللفظين هو مقدار حروف الآخر قال عبد الحكيم الاولى وفى عددها وفى هيئتها اذ ليس توافق الكلمتين فى أعداد الحروف والهيآت الا أنه أورد صيغة الجمع نظرا الى المواد اه (قوله وبه يخرج نحو الساق والمساق) قال عق ولو أخرج نحو هذا بالاتفاق فى أنواع الحروف الموجودة ما بعد اه قال يس ولا اعتبار بكون الحرف المشدد بحرفين كما يأتى اه والمساق مصدر ميمى بمعنى السوق (قوله وبه يخرج نحو البرد والبرد) بفتح أحدهما وضم الآخر اه مطول (قوله فان هيئة الكلمة الخ) الظاهر أن يقول فان هيئة الحروف كيفية تحصل لها باعتبار الحركة والسكون اذ الكلام فى هيآت الحروف دون الكلمات اه عبد الحكيم (قوله فنحو ضرب وقتل الخ) أشار بهذا الى أن الاتحاد فى الهيئة لا يستلزم الاتحاد فى الحروف كما أن الاتحاد فى الحروف لا يستلزم الاتحاد فى الهيئة نعم الاتحاد فى الهيئة يستلزم الاتحاد فى العدد بناء على أن الهيئة كيفية تعرض للفظ باعتبار كثرته وقلته وصفة حروفه (قوله وفى ترتيبها) بأن يكون المقدم والمؤخر فى أحد اللفظين هو المقدم والمؤخر فى الآخر ولو قال وفى ترتيبها لكان أوفق بما قبله فشروط التام أربعة قال سم فان اختلف فى واحد من هذه الاربعة كان الجناس ناقصا ولا اعتبار هنا بحركة الحرف الاخير ولا سكونه لانه عرضة التغير اه (قوله والحتف) هو الموت (قوله من أنواع الكلمة) أى الاسم والفعل والحرف (قوله أو فعلين) نحو فلما قال لديهم قال لهم فالاول من القيلولة والثانى من القول (قوله أو حرفين) لم يوجد له مثال ويمكن أن يمثل له بقولك اذا مررت بزيد فامثال به بناء على أن الاختلاف يكفى فيه الاختلاف ولو بحسب الحقيقة والمجاز (قوله سمى مماثلا جريا الخ) قال عق والمستحق أن يسمى بالمماثل جريا على ذلك الاصطلاح كل من المتجانسين لا الجناس بينهما ولكن لا حجر فى الاصطلاح اه (قوله نحو ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون مالبثوا غير ساعة) فى الاتقان وأنكر بعضهم كون الآية من الجناس وقال الساعة فى الموضعين بمعنى واحد والتجنيس أن يتفق اللفظ ويختلف المعنى ولا يكون أحدهما حقيقة والآخر مجازا بل يكونان حقيقتين وزمان القيامة وان طال لكنه عند الله فى حكم الساعة الواحدة فاطلاق الساعة على القيامة مجاز وعلى الآخر حقيقة وبذلك يخرج الكلام عن التجنيس كما لو قلت ركبت حمارا ولقيت حمارا تعنى بليدا اه ما فى الاتقان بحروفه وأقول قضية تمثيل المصنف بهذه واقرار الشارح والسيد على ذلك عدم موافقتهم على ما قاله هذا البعض وعلى التسليم فلعل ما قاله مخصوص بما اذا كان أحدهما حقيقة والآخر مجازا عن تلك الحقيقة لا مطلقا لانه كثر تمثيلهم بما يكون أحدهما مجازا كقوله فانه بحيا الذى يحيى فان الاول مجاز اذ الحياة حقيقة لا يتصف بها الكرم والثانى حقيقة لان الاعلام تتصف بالحقيقة والمجاز وكقوله فدولته ذاهبة فانه مجاز فان وصف الدولة بالذهاب مجاز وكقوله البدعة شرك الشرك فان اطلاق الشرك على البدعة مجاز وكقوله من أيد عواص عواصم

نحو أسد وسبع أوفى مجرد العدد نحو ضرب وعلم أوفى مجرد الوزن نحو ضرب وقتل (والتام منه) أى من الجناس (أن يتفقا) أى اللفظان (فى أنواع الحروف) فكل من الحروف التسعة والعشرين نوع وبهذا يخرج نحو يفرح ويمرح (و) فى (أعدادها) وبه يخرج نحو الساق والمساق (و) فى (هيآتها) وبه يخرج نحو البرد والبرد فان هيئة الكلمة كيفية حاصلة لها باعتبار الحركات والسكنات فنحو ضرب وقتل على هيئة واحدة مع اختلاف الحروف بخلاف ضرب وضرب مبنيا للفاعل والمفعول فانهما على هيئتين مع اتحاد الحروف (و) فى (ترتيبها) أى تقديم بعض الحروف على بعض وتأخيره عنه وبه يخرج الفتح والحتف (فان كانا) أى اللفظان المتفقان فى جميع ما ذكر (من نوع) واحد من أنواع الكلمة (كاسمين) أو فعلين أو حرفين (سمى مماثلا) جريا على اصطلاح المتكلمين من أن المماثلة هى الاتحاد فى النوع (نحو ويوم تقوم الساعة) أى القيامة (يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة) من ساعات الايام

(وان كانا من نوعين) اسم وفعل (او اسم وحرف او فعل وحرف (سمى مستوفى كقوله * ما مات من كرم الزمان * فانه يحيا لدى يحيى بن عبد الله لانه كريم يحيى اسم الكرم (وأيضا) الجناس تقسيم آخر وهو انه (ان كان أحد لفظيه مركبا) والآخر مفردا (سمى جناس التركيب) وحينئذ (فان اتفقا) أى اللفظان المفرد والمركب (فى الخط خص) هذا النوع من جناس التركيب (باسم المتشابه) لاتفاق اللفظين فى الكتابة (كقوله اذا ملك لم يكن ذاهبه *) أى صاحب هبة وعطاء (فدعه) أى اتركه (فدولته ذاهبه) أى غير باقية (والا) أى وان لم يتفق اللفظان المفرد والمركب فى الخط (خص) هذا النوع من جناس التركيب (باسم المفروق) لافتراق اللفظين فى صورة الكتابة (كقوله كلكم قد أخذ الجام * ولا جام لنا * ما الذى ضر مدير الجام) أى الكاس (لو جاملنا) أى عاملنا بالجميل هذا اذا لم يكن اللفظ المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة والا خص باسم المرفو كقولك أهذا مصاب أم طعم صاب (وان اختلفا) عطف على قوله التام منه ان اتفقا أو على محذوف أى هذا ان اتفقا وان اختلف لفظا المتجانسين (فى هيآت الحروف فقط) أى اتفقا فى النوع والعدد والترتيب (سمى) التجنيس (محرفا) لانحراف احدى الهيئتين عن الهيئة الاخرى والاختلاف قد يكون بالحركة

ان أريد الايدى حقيقة فان وصفها بعواص وعواصم مجاز الى غير ذلك مما يظهر بتتبع أمثلتهم والحكم برد جميع ثلثة الامثلة مما لامساغ له لكن تخصيص كلامه أعنى ذلك البعض بما قلناه ينافيه قوله بل يكونان حقيقتين فليتأمل اه سم وقال ع ق وقد يجاب على تقدير تسليم أن لاجناس بين اللفظ الحقيق ومجازيه بأن الساعة صارت حقيقة عرفية فى القيامة اه هذا وقال الفنرى الالف واللام فى الساعة زائدة لا تعتبر ولا كذلك الميم فى مساق اه أى فلذلك كانت الآية من التام بخلاف ساق ومساق فليتأمل (قوله وان كانا من نوعين الخ) سيأتى مثال الاسم والفعل فى البيت ومثال الاسم والحرف رب رجل شرب رب آخر فرب الاول حرف جر والثانى اسم للعصير المستخرج ومثال الفعل والحرف علا زيد على جميع أهله أى ارتفع عليهم فعلا الاولى فعل والثانية حرف (قوله سمى مستوفى) لاستيفاء كل من اللفظين أوصاف الآخر اه ع ق (قوله كقوله) أى قول أبى تمام اه مطول (قوله ما مات من كرم) ما موصولة موضعه رفع على الابتداء وخبره جملة فانه الخ ومن كرم الزمان بيان لما اه سم قال ع ق أى ما ذهب عن أهل الوقت من كرم الزمان الماضى فصار كالميت فى عدم ظهوره فانه أى فان ذلك الميت من الكرم يحيا أى يظهر كالحى لدى أى عند يحيى بن عبد الله البرمكى وهو من عظماء أهل الوزارة فى الدولة العباسية اه وقال عبد الحكيم والمعنى كل كرم اندرس فانه يحيا ويتجدد عند هذا الممدوح ووقع فى ديوان مصحح له من مات من حدث الزمان والمعنى كل من مات من حوادث الزمان اذا ابتلى بالشدائد المفضية الى الموت يحيا لدى يحيى بن عبد الله ويتخلص منها ولك أن تجعل ما فى ما مات نافية ومن زائدة اه (قوله تقسيم آخر) أى الى ثلاثة أقسام متشابه ومفروق ومرفو فأقسام التام حينئذ خمسة (قوله أحد لفظيه) أى التام اه بحرى (قوله مركبا) بأن لا يكون مجموعه كلمة واحدة بل كلمتين وجزء كلمة أخرى أو جزأين من كلمتين (قوله والآخر مفردا) الاولى مفردا أو مركبا كما فى البيت الثانى الا أن يقال ان جاملنا مفرد تنزيلا فنزل معمول الكلمة منزلة الجزء منها فقوله مفردا أى حقيقة أو تنزيلا (قوله سمى جناس التركيب) أى لتركب أحد لفظيه (قوله وحينئذ) أى حين اذ يكون جناس التركيب (قوله كقوله) أى قول أبى الفتح البستى اه مطول (قوله وعطاء) تفسير (قوله كقوله) أى قول أبى الفتح اه مطول (قوله كلكم قد أخذ الخ) هذان بيتان من مجزو الرمل المخبون المحذوف والجام اناء يشرب فيه الخمر وقوله ولا جام لنا الخ قال الحفيد لا يخفى أن الاول مركب من اسم لا وخبرها والثانى من الفعل والمفعول لكنه مفرد نظرا الى أن الضمير المتصل وان كان منصوبا لكنه بمنزلة الجزء من الفعل اه وقوله لكنه مفرد الخ أى فيصدق على هذا المثال المقسم وهو أن أحد اللفظين مركب والآخر مفرد كما نبهنا عليه سابقا وقوله ما الذى ضر الخ استفهام انكارى فيه عتاب على الحاضرين فى المجلس وتحسر على حرمانه من الشرب وقوله لو جاملنا فالميم فى جاملنا متصلة وفى جام لنا منفصلة (قوله هذا) أى كون المركب يقال له جناس مفروق اذا لم يكن الخ وقصده بهذا الاعتراض على المصنف حيث كان قوله والا خص باسم المفروق شاملا لما ليس من المفروق وهو المرفو (قوله خص باسم المرفو) أخذا من رفا الثوب جمع ما تقطع منه بالخياطة فكأنه رفى بعض الكلمة فأخذنا الميم من طعم ورفينا بها صاب فصارت مصاب فالجناس بين مصاب وقولنا صاب بانضمام الميم الى صاب اه من ع ق وسم (قوله أهذا مصاب الخ) المصاب قصب السكر والصاب عصارة شجر مر صحاح اه سم (قوله وان اختلفا) شروع فى الاقسام الاربعة وهى ما عدا التام من الخمسة وهى خارجة من الامور الاربعة فى التام وبيان خروجها أن ينعدم منها واحد ويوجد الثلاثة فان انعدم اثنان أو ثلاثة لا يكون جناسا أصلا لبعد المشابهة (قوله عطف على قوله التام) فهو عطف جملة فعلية شرطية على جملة اسمية اه سم أى لانها فى تأويل الشرطية المناسبة لهذه اذ كأنه يقول فيها ان اتفق اللفظان فى جميع الاوجه السابقة فهو التام اه ع ق (قوله أو على محذوف) فيكون من عطف جملة فعلية على فعلية (قوله والاختلاف قد يكون بالحركة) أى فقط

كقوله جبة البرد جنة البرد) يعني ٢٦٢ لفظ البرد والبرد بالضم والفتح (ونحوه) في أن الاختلاف في الهيئة فقط قولهم (الجاهل اما مفرط

أو مفرط) لان الحرف المشدد لما كان يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة كحرف واحد عد حرفا واحدا وجعل التجنيس مما لا اختلاف فيه في الهيئة فقط ولذا قال (والحرف المشدد) في هذا الباب (في حكم المخفف) واختلاف الهيئة في مفرط ومفرط باعتبار أن الفاء من أحدهما ساكن ومن الآخر مفتوح (و) قد يكون الاختلاف بالحركة والسكون جميعا (كقولهم البدعة شرك الشرك) فان الشين من الاول مفتوح ومن الثاني مكسور والراء من الاول مفتوح ومن الثاني ساكن (وان اختلفا) أي لفظا المتجانسين (في أعدادها) أي أعداد الحروف بأن يكون في أحد اللفظين حرف زائد أو أكثر اذا سقط حصل الجناس التام (سمي) الجناس (ناقصا) لنقصان أحد اللفظين عن الآخر (وذلك) الاختلاف (اما بحرف) واحد (في الاول مثل والتفت الساق بالساق الى ربك يومئذ المساق) بزيادة الميم (أو في الوسط نحو جدي جهدي) بزيادة الهاء وقد سبق أن المشدد في حكم المخفف (أو في الآخر كقوله يمدون من أيد عواص عواصم) بزيادة الميم ولا اعتبار بالتنوين قوله من أيد في موضع مفعول يمدون على زيادة من كما هو مذهب الاخفش أو على كونها للتبعيض كما في قولهم هز من عطفه وحرك من نشاطه أو على انه صفة محذوف أي يمدون سواعد من أيد عواص (قوله

أي أو بالسكون فقط أو بهما معا فأقسامه ثلاثة وقد مثل لها على الترتيب (قوله كقولهم جبة البرد جنة البرد) الاول بالباء والثاني بالنون والبرد كساء مخطط أي ان الجبة المأخوذة من أصل البرد وهو الصوف وقاية من البرد (قوله يعني لفظ البرد والبرد) وأما لفظ الجبة والجنة فمن التجنيس اللاحق اه مطول (قوله في أن الاختلاف في الهيئة فقط) أي فليس من الجناس الناقص ودفع بقوله ونحوه الخ توهم انه من الجناس الناقص حيث كان فيه حرف مشدد (قوله الجاهل اما مفرط) من الافراط وهو تجاوز الحد وقوله أو مفرط من التفريط وهو التقصير فيما لا ينبغي التقصير فيه (قوله لان الحرف المشدد لما كان يرتفع اللسان عنهما الخ) قال يس عبارة السيد في شرح المفتاح الا أن الحرف المشدد لما كان في الصورة الخطية كالمخفف عد حرفا واحدا لا حرفين اه وأفهم بتثنيته الضمير أن هنا حذفا والتقدير لان الحرف المشدد وان كان بحرفين لكنه لما كان يرتفع اللسان عنهما الخ اه ع س قال الجربي والحاصل أن العبرة هنا بالحروف المكتوبة الثابتة وصلا ووقفا لا الملفوظة اه فتلخص أن الحرف المشدد في هذا الباب في حكم الواحد لوجهين الاول أن اللسان يرتفع عند النطق عن الحرفين دفعة واحدة كالحرف الواحد وان كان في الحرفين ثقل ما الا أنه لم يعتبر لقرب أمره والثاني أنهما في الكتابة شيء واحد (قوله في هذا الباب) أي باب التجنيس (قوله البدعة شرك الشرك) أي شبكة الكفر فهي مؤدية اليه أي ان اتخاذ البدعة دينا وعادة يؤدي الى العقوبة بوقوع الشرك بمنزلة من اتخذ نصب الشرك عادة للصيد فانه يؤدي الى وقوعه فيه (قوله فان الشين الخ) ولا عبرة بهمزة الوصل لسقوطها في الدرج ولا باللام المدغمة في الشين لما عرفت في مفرط ومفرط اه جربي (قوله حرف زائد) المراد بكونه زائدا أنه لا مقابل له في اللفظ الآخر لا كونه من غير الاصول (قوله سمي ناقصا) وأقسامه ستة لان الزائد اما حرف أو أكثر من حرف وفي كل اما أن تكون الزيادة في الاول أو في الوسط أو في الآخر (قوله في الاول) الاولى وهو الاول لان الحرف عين الاول لا مظروف فيه حتى يلزم عليه ظرفية الشيء في نفسه وكذا قوله أو الوسط أو في الآخر تأمل ثم رأيت ع ق قال وقد تقدم ما في قوله في الاول أو في الوسط أو في الآخر من التسامح وأنه قصد بها أماكن متوهمة فأطلق عليها ما هو وصف الحرف اذ الحرف هو نفس الاول والوسط والآخر على ما يتبادر والخطب سهل اه بحروفه (قوله بزيادة الميم) أي على الكلمة الثانية والباقي مجانس لمجموع المقابل (قوله جدي جهدي) الجد بفتح الجيم الغنى والحظ وأما الجد الذي هو أبو الاب فليس مرادا هنا والجهد بفتحها المشقة والتعب والتركيب يحتمل وجهين أحدهما أن يكون المعنى حظي وغناي من الدنيا مجرد اتعاب النفس في المكاسب من غير وصول اليها ويكون تشكيا واخبارا بأنه لا يحصل من سعيه فائدة والآخر أن يكون المعنى أن حظي من الدنيا وغناي فيما هو بمشقتي وجهدي لا بالوراثة عن الاب والجد ويكون اخبارا بالنجابة في السعي وأن الغنى لا يتوقف على الوراثة اه ملخصا من ع ق (قوله وقد سبق الخ) جواب عما يقال ان جهدي بعد حذف الهاء منه يكون جدي بتخفيف الدال فلا يكون بينه وبين جدي جناس تام (قوله كقوله) أي قول أبي تمام اه مطول (قوله ولا اعتبار بالتنوين) أي في عواص لزواله بالوقف والاضافة (قوله كما هو مذهب الاخفش) من جواز زيادتها في الاثبات (قوله أو على كونها للتبعيض الخ) عبارة ع ق قوله من أيد يحتمل أن تكون فيه من للتبعيض اما بتقديره نعتا لمفعول محذوف أي يمدون سواعد كائنة من أيد اذ السواعد بعض الايدي فكأنه يقول يمدون السواعد التي هي بعض الايدي واما بأن تجعل كهي في قولهم هز من عطفه وحرك من نشاطه أي هز بعض العطف لان العطف الشق والعضو المهز وزمنه الكتف مثلا وحرك بعض الاعضاء التي يظهر بتحريكها نشاطه اه (قوله هز من عطفه) عطفا الرجل جانباه وحركة العطف كناية عن السرور اه حفيد (قوله أو على أنه صفة محذوف) أي ومن للتبعيض (قوله من أيد) أي كائنة من أيد

جمع عاصية من عصاه ضربه بالعصا وعواصم من عصمه حفظه وحماه وتمامه ٢٦٣ * تصول بأسياف قواض قواضب * أي يعدون أيديا
ضاربات للاعداء حاميات
للاولياء صائلات على الاقران
بسيوف حاكمة بالقتل قاطعة
(وربما سمى هذا) القسم
الذى تكون الزيادة فيه فى
الآخر (مطرفا وإما بأكثر)
من حرف واحد وهو عطف
على قوله إما بحرف ولم يذكر
فى هذا الضرب الاما تكون
الزيادة فى الآخر (كقولها)
أى الخنساء (ان البكاء هو
الشفا * من الجوى) أى
حرقة القلب (بين الجوانح)
بزيادة النون والحاء (وربما
سمى هذا) النوع (مذيلا
وان اختلفا) أى اللفظا
المتجانسين (فى أنواعها) أى
أنواع الحروف (فيشترط أن
لا يقع) الاختلاف (بأكثر
من حرف) واحد والالبعد
بينهما التشابه ولم يبق
التجانس كلفظى نصر ونكل
(ثم الحرفان) اللذان وقع
فيهما الاختلاف (ان كانا
متقاربين) فى المخرج (سمى)
الجناس (مضارعا وهو)
ثلاثة أضرب لان الحرف
الاجنبى (إما فى الاول نحو
بينى وبين كنى ليل دامس
وطريق طامس أو فى الوسط
نحو وهم ينهون عنه وينأون
عنه أو فى الآخر نحو الخيل
معقود فى نواصيها الخير) ولا
يخفى تقارب الدال والطا
وكذا الهاء والهمزة وكذا
اللام والراء (والا) أى وان
لم يكن الحرفان متقاربين
(سمى لاحقا وهو أيضا إما
فى الاول نحو ويل لكل همزة لمزة) الهمز الكسر واللمز الطعن وشاع استعمالهما فى الكسر من أعراض الناس والطعن فيها وبناء فعلة يدل على الاعتياد (وفى الوسط
نحو ذلكم بما كنتم تفرحون فى الارض بغير الحق وبما كنتم تمرحون) وفى عدم تقارب الفاء والميم نظر فانهما شفويتان وان أريد بالتقارب

(قوله جمع عاصية) أى بمعنى ضاربة بالعصا بمعنى السيف لا عاصية بمعنى مذنبة (قوله ضربه الخ) أى لا من عصى بمعنى أذنب قال سم وقيل من العصيان اه والمراد بالعصا هنا السيف بدليل ما بعده (قوله قواض قواضب) فيه الشاهد أيضا فلو أتى به المصنف لكان أولى والقواضى جمع قاضية من قضى بكذا بمعنى حكم به (قوله أى يعدون أيديا) هذا على جعل من زائدة وقوله ضاربات بمعنى عواص وقوله حاميات بمعنى عواصم وقوله للاولياء أى الاصدقاء والاصحاب وقوله حاكمة أى على الاعداء بمعنى قواض وقوله بالقتل متعلق بحاكمة والاسناد مجازى وقوله قاطعة أى لرقاب الاعداء بمعنى قواضب (قوله مطرفا) أى لتطرف الزيادة فيه (قوله ولم يذكر فى هذا الضرب الا الخ) أى ولم يمثل لما اذا كانت الزيادة بأكثر فى الاول أو الوسط اما لعدم وجود ذلك فى كلامهم أو قل بحيث لا يعتبر (قوله كقولها) هو من الكامل المرفل فنصف البيت الالف من الشفاء والهمزة من النصف الثانى (قوله أى الخنساء) أخت صخر فى رد كلام من لامها على البكاء عليه روى أنها بكت عليه حتى ابيضت عيناها اه ع ق (قوله بين الجوانح) هى الاضلاع التى تحت الترائب وهى مما يلى الصدر كالاضلاع مما يلى الظهر الواحدة جانحة صحاح اه سم والبينية كناية عن القلب (قوله هذا النوع) وهو ما زيد فيه أكثر من حرف ويحتمل أن يريد به الذى وجدت فيه هذه الزيادة آخرا وعبارته فى المطول وربما سمى هذا الذى يكون أكثر من حرف اه وقال العصام فى أطوله وربما سمى هذا الضرب الذى يكون أكثر من حرف فى الآخر مذيلا وجعل مطلق ما يكون الزائد فيه أكثر مرجع الضمير كما فى الشرح مما يؤثر به وبعيد عن هذا الاسم وفى قوله وربما اشارة الى عدم اشتهار التسمية اه فتأمل (قوله مذيلا) لان الزيادة فى آخره كالذيل (قوله فى أنواعها) قال ع ق والاختلاف فى أنواع الحروف أن يشتمل كل من اللفظين على حرف لم يشتمل عليه الآخر من غير أن يكون مزيدا والا كان من الناقص اه (قوله فيشترط الخ) جواب الشرط (قوله كلفظى نصر ونكل) قال فى المطول ولفظى ضرب وفرق ولفظى ضرب وسلب اه قال الفنرى أورد ثلاثة أمثلة تنبيها على أن الحرف المتفق عليه اما فى الاول أو فى الوسط أو فى الآخر اه (قوله متقاربين) كأن يكونا حلقيين معا أو شفويين معا اه ع ق فيكون المراد بمتقاربى المخرج ما يشمل المتحدين فيه لان الدال والطاء مخرجهما واحد وكذا الهاء والهمزة تأمل (قوله مضارعا) لمضارعة المباين لصاحبه فى المخرج (قوله وهو ثلاثة أضرب الخ) لا يخفى أن الضمير عائد على الحرف والشارح جعله عائدا على المضارع فيفسد المعنى فاحتاج الى تقدير وكأنه لان الحديث فى الجناس لا فى الحرف (قوله لان الحرف الاجنبى) أى المباين لمقابله (قوله اما فى الاول) فى زائدة (قوله نحو بينى الخ) أى نحو قول الحريرى وهو نثر وقوله كنى بكسر الكاف وتشديد النون أى بيتى والدامس المظلم وقوله طامس أى مطموس العلامات لا يهتدى فيه الى المراد اه ع ق (قوله الخيل الخ) هو حديث وتمامه الى يوم القيامة والخير نائب فاعل معقود أو مبتدأ خبره معقود (قوله ولا يخفى تقارب الدال والطاء) أى فى دامس وطامس لانهما من اللسان مع أصل الاسنان وقوله وكذا الهاء والهمزة أى فى ينهون وينأون متقاربتان اذ هما حلقيتان وقوله وكذا اللام والراء أى فى الخيل والخير متقاربان لانهما من الحنك واللسان (قوله وان لم يكن الحرفان متقاربين) أى لتباعدهما فى المخرج (قوله سمى لاحقا) اذ أحد اللفظين ملحق بالآخر فى الجناس باعتبار جل الحروف (قوله وهو) أى الحرف الاجنبى (قوله فى الكسر من أعراض الناس) كسر العرض هتكه وابطاله بالزامه العيب وقوله والطعن فيها تفسير بأن يلحق العيب بصاحبها (قوله وبناء فعلة الخ) عبارة ع ق وبناء فعلة بضم الفاء وفتح العين يدل على اللزوم والاعتياد لان هذا الوزن يدل فى العربية على ذلك ولا يكفى فى بناء ذلك الوصف وقوع المشتق منه فى الجملة (قوله تفرحون فى الارض) أى تبطرون وتتكبرون فيها وبما كنتم تمرحون أى تتوسعون فى الفرح اه بيضاوى فالمرح نهاية الفرح (قوله وفى عدم تقارب الفاء والميم نظر) قد يجاب عنه بأن المراد من تقارب

ـ أن يكونا بحيث تدغم إحداهما في الأخرى فالهاء والهمزة ليستا كذلك (أو في الآخر نحو وإذا جاءهم أمر من الأمن وإن اختلفا) أي لفظا المتجانسين (في ترتيبها) أي ترتيب الحروف بأن يتحد النوع والعدد والهيئة لكن قدم في أحد اللفظين بعض الحروف وأخر في اللفظ الآخر (سمى هذا النوع (تجنيس القلب نحو حسامه فتح لاوليائه حتف لاعدائه ويسمى قلب كل) لانعكاس ترتيب الحروف كلها (ونحو اللهم استر عوراتنا وآمن روعاتنا ويسمى قلب بعض) إذ لم يقع الانعكاس إلا بين بعض حروف الكلمة (وإذا وقع أحدهما) أي أحد اللفظين المتجانسين تجانس القلب (في أول البيت و) اللفظ (الآخر في آخره يسمى) تجنيس القلب حينئذ (مقلوبا مجنحا) لأن اللفظين بمنزلة جناحين للبيت كقوله

لاح أنوار الهدى في
كفه في كل حال

(وإذا ولى أحد المتجانسين) أي تجانس كان ولذا ذكره بالاسم الظاهر المتجانس (الآخر يسمى) الجناس (مزدوجا ومكررا ومرددا نحو وجئتك من سبإ بنبإ يقين) هذا من التجنيس اللاحق وأمثلة الأقسام الأخر ظاهرة مما سبق (ويلحق بالجناس شيئان أحدهما أن يجمع اللفظين

المخرج قصر المسافة بين المخرجين وإن كانا مختلفين وليس بين مخرجي الفاء والميم تقارب بهذا المعنى لأن الميم من ظاهر الشفتين والفاء من باطن الشفة السفلى وأطراف الأسنان وأنت خبير بأن هذا الجواب يدل على عدم اتحاد مخرجيهما إلا على طول المسافة بينهما فليتأمل اهـ فنرى وقال ع ق وقد يجاب بأن جناس التقارب لا يكفي حتى يوجد نوع خاص منه كأن يكون الحرفان من موضع واحد مع اختلاف مّا وهنا افترق الموضعان لما علمت فالأولى لهذا البحث أن يمثل بنحو قوله تعالى وإنه على ذلك لشهيد وإنه لحب الخير لشديد لأن الدال والهاء متباعدتان مخرجا إذ الأولى من اللسان مع أصول الأسنان والثانية من الحلق اهـ (قوله أن يكونا بحيث تدغم إحداهما في الأخرى) أي والفاء والميم لا يدغمان وقوله فالهاء والهمزة علة لجواب الشرط المحذوف تقديره فلا يصح لأن الهاء الخ وقوله ليستا كذلك أي لا تدغم إحداهما في الأخرى مع أنه مثل بهما للمتقاربين (قوله نحو وإذا جاءهم أمر من الأمن) فإن الراء والنون متباعدان مخرجا لأن الراء من شد اللسان على الحنك الباطني على وجه التكرار والنون من شده على ما يقرب الأسنان العليا قال سم وفي هذا نظر لأن النون والراء من حروف الذلاقة اهـ سبكي أي وحروف الذلاقة التي يجمعها قولك مر بنفل تخرج من طرف اللسان فالراء والنون يخرجان منه ولذا اختار الفراء والجرمي أن مخرجهما واحد وقد يجاب عنه بأنه لما كانت الراء من صفاتها التفخيم والنون من صفاتها الترقيق نزلا لتباعدهما في الصفة منزلة المتباعدين (قوله وأخر) أي ذلك البعض (قوله تجنيس القلب) لوقوع القلب أي عكس بعض الحروف في أحد اللفظين بالنظر للآخر (قوله حسامه فتح الخ) هذا مأخوذ من قول الأحنف

حسامك فيه للأحباب فتح * ورمحك فيه للأعداء حتف

اهـ مطول والحسام بضم الحاء السيف القاطع أي سيفه نصر لأتباعه وموت لأعدائه (قوله لانعكاس ترتيب الحروف كلها) فيه نظر لأن التاء وقعت في اللفظين في مكانها وهو الوسط اهـ ع ق فالأحسن ما قاله في المطول من أنه إن وقع الحرف الأخير من الكلمة الأولى أولا من الثانية والذي قبله ثانيا وهكذا على الترتيب سمي قلب الكل وإلا سمي قلب البعض اهـ (قوله اللهم استر عوراتنا) جمع عورة وهي الفعلة القبيحة اهـ أطول وقوله وآمن روعاتنا بفتح الراء جمع روعة الخوف أي آمنا مما نخاف (قوله بعض حروف الكلمة) وهو الراء والعين وما عداهما فهو في محله (قوله حينئذ) أي حين إذ وقع أحدهما في أول البيت والآخر في آخره (قوله بمنزلة جناحين) أي للطائر وقوله للبيت متعلق باللفظين (قوله لاح أنوار الهدى الخ) الشاهد في لاح وحال وهو رمل مجزوّ ووزنه فاعلاتن (قوله وإذا ولى أحد المتجانسين) أي أحد اللفظين المتجانسين بأن لم يكن بينهما فاصل (قوله أي تجانس كان) أي كان تاما أو ناقصا أو لاحقا أو مضارعا أو مقلوبا (قوله ولذا) أي لأجل أن المراد أي تجانس لا تجانس القلب فقط ذكره باسمه الظاهر مع أن المقام للإضمار لو كان المراد تجانس القلب (قوله من سبا) اسم رجل أو بلد والشاهد في سبإ ونبإ والباء في نبإ لا دخل لها في ذلك (قوله وأمثلة الأقسام الأخر ظاهرة مما سبق) فمثال التام أن يقال تقوم الساعة في ساعة ونحو قولهم من طلب شيأ وجد وجد ومثال المحرف أن يقال هذه جبة وجنة من البرد للبرد ومثال الناقص قولهم جدي جهدي ومثال المقلوب أن يقال حسامه للأولياء وللأعداء فتح وحتف (قوله ويلحق بالجناس) أي في التحسين فهذان الشيئان ليسا من الجناس ولكنهما ملحقان به في كونهما مما يحسن به الكلام كحسن الجناس (قوله أحدهما الخ) حاصله أن هذا الأحد هو الاشتقاق الصغير وأن الثاني أمران الاشتقاق الكبير وغيره والغير ليس هو الصغير بل توافق آخر كما بين الأرض وأرضيتم قال ع ق وهذا النوع سهل التناول كأن يقال قام قائم وقعد قاعد وقال قائل ونحو ذلك اهـ (قوله أن يجمع اللفظين الاشتقاق) بأن يكون اللفظان مشتقين من أصل واحد قال سم لعله أراد الصغير ولذا قيد في المطول الحروف الأصول بكونها مرتبة وأراد بالشيء الثاني ما يعم الكبير ولا ينافي ذلك قوله الآتي وقد يتوهم الخ لجواز أن يريد توهم أنه الكبير فقط فليتأمل اهـ

(قوله

(قوله الاشتقاق) أى الصغير اذ الاشتقاق اذا أطلق لا ينصرف الا اليه وقوله فى الحروف الاصول أى على وجه الترتيب فلا بد من هذا القيد وقوله فى الحروف الاصول خرج به الاشتقاق الاكبر كالثلب والثلم وقولنا على وجه الترتيب خرج به الاشتقاق الكبير كالجذب والجبذ والمرق والرقم وقوله مع الاتفاق فى أصل المعنى يخرج به الجناس لان المعنى فيه مختلف (قوله نحو فأقم وجهك للدين القيم) أصل أقم أقوم والقيم صفة مشبهة وأصله قيوم على وزن فيعل قال فى الاطول والقيم المستقيم المعتدل لا افراط فيه ولا تفريط أو القيم بمصالح العباد أو على الاديان السابقة بالشهادة بصحتها اه (قوله من قام) أى من مصدره وهو القيام (قوله أن يجمعهما المشابهة الخ) لو قال أن يجمعهما شبه الاشتقاق لكان أخصر وأظهر قال ع ق والمراد بالمشابهة الامر المشابه فهى مصدر بمعنى اسم الفاعل بدليل تفسيرها بقوله وهى الخ اه وتحت المشابهة قسمان الاشتقاق الكبير وغيره (قوله فلفظة ما الخ) ان قلت فى هذا التفريع نظر لان هذا المذكور لا يتفرع على هذا التفسير وهو قوله أى اتفاق بل الذى يتفرع عليه أنها موصوفة فقط قلت وجه التفريع أنه لما علم أن ما معناها اتفاق صح كل من الموصولية والموصوفية لانهما يؤديان ذلك المعنى فتأمله بلطف اه سم (قوله وزعم بعضهم أنها مصدرية) وعليه فالمشابهة على حقيقتها (قوله أى أشباه اللفظين) مصدر مضاف للفاعل أى مشابهة الخ (قوله لفظا ومعنى) أى من جهة اللفظ والمعنى وقوله أما لفظا أى أما بيان الغلط من حيث اللفظ (قوله جعل الضمير) أى المستتر وقوله اللفظين أى لانه جعل اللفظين فاعلا وهما مثنى فقد رجع الضمير المفرد للمثنى وهو لا يصح وقوله الا بتأويل بأن يؤول بالمذكور وقوله بعيد أى بالنسبة لغيره أى والتأويل لا يرتكب الا عند الاحتياج اليه فلذا قال فلا يصح أى التأويل عند الاستغناء عنه (قوله فلان اللفظين لا يشبهان الاشتقاق) اذ الاشتقاق معناه التوافق فيما سبق نعم ان قدر مضاف صح أى أشباه توافق اللفظين قال سم ولعل التأويل هنا لما كان أبعد منه فى الوجه الاول لم يتعرض له الشارح هنا اه (قوله بأن يكون الخ) فيه أن هذا الضابط لشبه الاشتقاق غير مانع من دخول الغير لشموله للجناس التام لان فى كل من اللفظين فيه جميع ما فى الآخر وبعض أقسام الناقص كالمطرف نحو جدى جهدى وكالمذيل نحو الجوى والجوانح وأى فرق بين هذا المثال ومثال قال انى لعملكم من القالين وكالمضارع نحو طامس ودامس وغير ذلك فكيف يكون لما تقدم رأيت ع ق قال وذلك الشئ الذى يشبه الاشتقاق هو توافق اللفظين فى جل الحروف أو فى كلها على وجه يتبادر منه أنهما يرجعان الى أصل واحد كما فى الاشتقاق وليسا فى الحقيقة كذلك لان أصلهما فى نفس الامر مختلف وذلك نحو قال انى لعملكم من القالين فقال مع القالين فى أحدهما من الحروف جل ما فى الآخر ويتبادر لكون الاول فعلا مشتقا من المصدر والثانى وصفا أنهما من أصل واحد وليس كذلك لان الاول من القول والثانى من القلى فبينهما ما يشبه الاشتقاق على الوجه المذكور فكان ما بينهما ملحقا بالجناس وانما قلنا على وجه يتبادر منه أنهما يرجعان الى أصل واحد كما فى الاشتقاق لئلا يدخل فى هذا القسم نحو عواص وعواصم والجوى والجوانح فان فى كل من لفظيهما جل ما فى الآخر من الحروف وكذا نحو الحتف والفتح فان فى كل منهما مجموع ما فى الآخر وليس من الملحق فى شئ لعدم كون اللفظين فيما ذكر على الوجه المذكور اه بحروفه (قوله جميع ما يكون فى الآخر من الحروف) أى الاصول كقال وقالين وقوله أو أكثرها كالارض وأرضيتم لان الهمزة فى الارض أصلية وفى أرضيتم للاستفهام وليست أصلية (قوله لكن لا يرجعان الى أصل واحد) أى ولكن يتوهم فى بادئ الرأى أنهما يرجعان الى أصل واحد فبذلك خرج الجناس بجميع أنواعه لانه لا يتأتى فيه هذا التوهم كما بيناه سابقا (قوله كما فى الاشتقاق) راجع للمنفى (قوله من القالين) أى المبغضين (قوله من القلى) بفتح القاف وسكون اللام لان مصدر الفعل الثلاثى المعدى فعل كما قال فى الخلاصة

فعل قياس مصدر المعدى * من ذى ثلاثة كرد ردا

الاشتقاق) وهو توافق الكلمتين فى الحروف الاصول مع الاتفاق فى أصل المعنى (نحو فأقم وجهك للدين القيم) فانهما مشتقان من قام يقوم (والثانى أن يجمعهما) أى اللفظين (المشابهة وهى ما يشبه) أى اتفاق يشبه (الاشتقاق) وليس باشتقاق فلفظة ما موصولة أو موصوفة وزعم بعضهم أنها مصدرية أى اشباه اللفظين الاشتقاق وهو غلط لفظا ومعنى أما لفظا فلانه جعل الضمير المفرد الى اللفظين وهو لا يصح الا بتأويل فى غاية بعيد فلا يصح الاستغناء عنه وأما معنى فلان اللفظين لا يشبهان الاشتقاق بل توافقهما قد يشبه الاشتقاق بأن يكون فى كل منهما جميع ما يكون فى الآخر من الحروف أو أكثرها لكن لا يرجعان الى أصل واحد كما فى الاشتقاق (نحو قال انى لعملكم من القالين) فالاول من القول والثانى من القلى وقد توهم أن المراد بما يشبه الاشتقاق

هو الاشتقاق الكبير وهذا ... أيضا غلط لان الا[illegible]

الترتيب مثل القمر والرقم والمرق وقد مثلوا فى هذا المقام بقوله تعالى اثاقلتم الى الارض أرضيتم بالحياة الدنيا ولا يخفى أن الارض مع أرضيتم ليس كذلك (ومنه) أى من اللفظى (ردّ العجز على الصدر وهو فى النثر أن يجعل أحد اللفظين المكررين) أى المتفقين فى اللفظ والمعنى (أو المتجانسين) أى المتشابهين فى اللفظ دون المعنى (أو الملحقين بهما) أى بالمتجانسين يعنى اللذين يجمعهما الاشتقاق أو شبه الاشتقاق (فى أول الفقرة) وقد عرفت معناها (و) اللفظ (الآخر فى آخرها) أى آخر الفقرة فتكون الاقسام أربعة (نحو وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه) فى المكررين (ونحو سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل) فى المتجانسين (ونحو استغفروا ربكم انه كان غفارا) فى الملحقين اشتقاقا (ونحو قال انى لعملكم من القالين) فى الملحقين بشبه الاشتقاق (و) هو (فى النظم أن يكون أحدهما) أى أحد اللفظين المكررين أو المتجانسين أو الملحقين بهما اشتقاقا أو شبه اشتقاق (فى آخر البيت و) اللفظ (الآخر فى صدر المصراع الاول أو حشوه أو آخره أو صدر المصراع الثانى) فتصير الاقسام ستة عشر حاصلة من ضرب أربعة فى أربعة والمصنف أورد ثلاثة عشر مثالا وأهمل ثلاثة (كقوله

وسمع بكسر القاف وفتح اللام (قوله هو الاشتقاق الكبير) أى فقط مع أن المراد به ما يشمله وغيره (قوله أيضا) أى كالغلط فى ما المصدرية (قوله مثل القمر والرقم والمرق) فهذه الثلاثة بينها اشتقاق كبير ولعل الرقم والمرق مأخوذان من القمر بتقديم وتأخير (قوله وقد مثلوا) الواو للحال وقوله فى هذا المقام أى شبه الاشتقاق (قوله اثاقلتم) أصله تثاقلتم أى ملتم الى متاع الارض قلبت التاء ثاء ثم أدغم وأتى بهمزة الوصل ومحل الاستشهاد الارض وأرضيتم (قوله ليس كذلك) أى ليس بينهما اشتقاق كبير لوجهين الاول وجود الترتيب فيه والاشتقاق الكبير يشترط فيه عدم الترتيب الثانى أن الالف فى الارض أصلية بخلافها فى أرضيتم كما بيناه فالتقييد بالكبير ينافى هذا المثال الذى مثلوا به فيتعين أن المراد به ما هو أعم (قوله رد العجز) هو فى المشهور رهما كعضد وهو فى اللفظ على خمس لغات كنلس وقفل وعلم وكتف اه أطول أى ارجاع العجز للصدر بأن ينطق به كما نطق بالصدر (قوله وهو فى النثر) قال فى الاطول ظاهر كلام المفتاح اختصاص رد العجز على الصدر بالشعر فرده المصنف بقوله وهو فى النثر ولاشتماله على الرد صار أهم فقدم (قوله أى المتفقين فى اللفظ والمعنى) أى ولا يستغنى بأحدهما عن الآخر (قوله أى المتشابهين فى اللفظ دون المعنى) فيه تصريح باشتراط اختلاف المعنى فى الجناس اه سم (قوله أو الملحقين بهما) تحته قسمان كما أشار له الشارح بقوله يعنى الخ (قوله وقد عرفت معناها) أى فى بحث الارصاد وهو أنها فى الاصل اسم لعظم الظهر ثم استعيرت للحلى المصوغ على هيئته ثم أطلقت على كل قطعة من قطع الكلام الموقوفة على حرف واحد لحسنها ولطافتها والتحقيق أنها لا يشترط فيها أن تكون مصاحبة لاخرى كما سيأتى فى السجع نقلا عن ع ق فصح التمثيل بقوله وتخشى الناس الخ وبقوله سائل اللئيم الخ لان كلا منهما ليس معه أخرى (قوله فتكون الاقسام أربعة) لان اللفظين الواقع أحدهما فى أول الفقرة والآخر فى آخرها اما مكرران أو متجانسان أو ملحقان بالمتجانسين اشتقاقا أو شبه اشتقاق فهذه أربعة (قوله والله أحق أن تخشاه) ولا يضر فى كونه فى آخرها اتصال الضمير به لانه لكونه مفعوله كأنه من تتمته اه سم (قوله سائل اللئيم) الهمزة فيه أصلية أى طالب المعروف من الرجل الموصوف باللآمة والرذالة وقوله ودمعه سائل الهمزة فيه ليست أصلية اذ أصله اليا فقلبت همزة كما فى بائع والاول من السؤال والثانى من السيلان قال فى الاطول وضمير دمعه الى السائل فى المشهور ويحتمل الرجوع الى اللئيم وهو أبلغ فى ذم اللئيم حيث لا يطيق السؤال اه (قوله استغفروا الخ) فبين استغفروا وغفارا شبه التجانس بالاشتقاق لان مادتهما المغفرة قال فى عروس الافراح وانما جعل استغفروا فى أول الفقرة وان كان أولها فقلت لان المراد الفقرة فى كلام نوح عليه السلام المحكى لا فى الحكاية اه أى لان لفظ قلت لحكايتها (قوله فى الملحقين) أى بالجناس وقوله اشتقاقا تمييز (قوله فى الملحقين بشبه الاشتقاق) أى فى الملحقين بالجناس بسبب شبه الخ اه سم فصلة الملحقين محذوفة وباء بشبه سببية (قوله حاصلة من ضرب أربعة) وهى كون اللفظين مكررين أو متجانسين أو ملحقين اشتقاقا أو شبه اشتقاق وقوله فى أربعة وهى كون اللفظ الآخر فى صدر المصراع الاول أو حشوه أو آخره أو صدر المصراع الثانى اه سم (قوله ثلاثة عشر) أربعة فى المكررين وأربعة فى المجانسين وأربعة فى الملحقين اشتقاقا وواحد فى الملحقين شبه اشتقاق (قوله وأهمل ثلاثة) أى من أمثلة شبه الاشتقاق قال فى المطول وأهملها اما لعدم ظفره بأمثلتها واما اكتفاء بأمثلة الاشتقاق اه قال العصام فى أطوله كذا ذكره الشارح المحقق وفيه بعد أما عدم الظفر فلانه جعل من الامثلة قول الحريرى فشغوف بآيات المثانى وهو متصل به قوله ومضطلع بتلخيص المعانى ومطلع الى تخليص عانى فيبعد غاية البعد أن يقال لم يظفر بهذا المثال لشبه الاشتقاق وأما الاكتفاء بأمثلة قسم عن أمثلة قسم آخر فبعيد فالوجه أن يقال جعل الملحقين بالمتجانسين قسما واحدا فاكتفى بايراد أربعة أمثلة لكل قسم الا أنه زاد مثالا واحدا فى قسم اه باختصار (قوله كقوله) أى قول الاقيس الشاعر واسمه المغيرة بن عبد الله ينتهى

سريع الى ابن العم يلطم وجهه * وليس الى داعى الندا بسريع) فيما يكون المكرر الآخر فى صدر المصراع الاول (وقوله
تمتع من شميم عرار نجد فما بعد العشية من عرار) فيما يكون المكرر الآخر فى حشو المصراع الاول ومعنى البيت استمتع بشم عرار نجد وهى وردة ناعمة صفراء طيبة الرائحة فانا نعدمه اذا أمسينا لخروجنا من أرض نجد ومنابته (وقوله ومن كان بالبيض الكواعب) جمع كاعب وهى الجارية حين يبدو ثديها للنهود (مغرما * مولعا (فما زلت بالبيض القواضب) أى السيوف القواطع (مغرما) فيما يكون المكرر الآخر فى آخر المصراع الاول

نسب به لمضر بن نزار ولقب بالاقيس لحمرة وجهه وكان يغضب من ذلك اللقب وكان شريبا للخمر متمكنا به لا يدخل فى يده شئ الا أنفقه فيه وكان له ابن موسر فكان يسأله فيعطيه حتى كثر ذلك فمنعه وقال له الى كم أعطيك مالى وأنت لا تنفك عن شرب الخمر والله لا أعطيك شيأ أبدا فتركه حتى اجتمع قومه فى ناديهم وهو فيهم ثم جاء فوقف عليهم فشكاه اليهم وذمه فوثب اليه ابن عمه فلطمه فقال ما اه من معاهد التنصيص باختصار وهذا شروع فى أمثلة المكررين (قوله سريع الخ) أى هذا المذموم سريع الى الشر فى لطم وجه ابن العم وليس بسريع الى العمل بما يدعى اليه من الندى أى الكرم اه ع ق (قوله يلطم) بكسر الطاء فهو من باب ضرب كذا فى المصباح (قوله وقوله) أى قول صمة بن عبد الله القشيرى اه مطول والصمة بكسر الصاد الرجل الشجاع والذكر من الحيات سمى به هذا الشاعر (قوله تمتع) خطاب لصاحب يدل عليه السابق اه أطول والبيت السابق قوله

أقول لصاحبى والعيس تهوى * بنا بين المنيفة فالضمار

وقوله من شميم مصدر كالشم قال سم وأكثر ما يجىء فعيل فى الاصوات كالصهيل والهدير وقوله نجد النجد ما ارتفع من الارض والتهامة ما انخفض منها (قوله من عرار) قال فى المطول وموضع من عرار رفع على أنه اسم ما ومن زائدة اه وفيه نظر لان ما اذا فصل بينها وبين اسمها أو تقدم خبرها بطل عملها اه سم (قوله وهى) أى العرار وقوله وردة أى تطلع وتفرش على وجه الارض لا ساق لها (قوله نعدمه) من باب علم (قوله وقوله) أى قول أبى تمام اه مطول (قوله ومن كان بالبيض) جمع بيضاء قال ع ق وهذه القضية شرطية اتفاقية لان الولوع بالكواعب يتوهم عمومه للطبيعة الانسانية فبين أنه اتفق له خلاف ذلك وان من كان مولعا بالكواعب فهو بخلافه وانه مولع بالسيوف واستعمالها فى محالها بالحروب اه (قوله وهى الجارية) أى الانثى وقوله حين يبدو أى يظهر وقوله للنهود أى الارتفاع (قوله فما زلت بالبيض) جمع أبيض وهذا دليل جواب الشرط المحذوف أى فلا ألتفت اليه لانى ما زلت الخ (قوله وقوله) أى فى ذى الرمة (قوله معرج) اسم مفعول بمعنى المصدر أى تعريج بمعنى اقامة قال فى المطول والتعريج على الشئ الاقامة عليه اه (قوله ألما الخ) من الالمام وهو النزول قال ع ق والمعنى انى أطلب منكما أيها الخليلان أن تساعدانى فى الالمام بالدار التى ارتحل عنها أهلها فصارت القيلولة فيها والنزول فيها موحشة وأنا لو وجدت أهلها فيها ما كان مقيلها موحشا اه (قوله بها أهلها) هذه الجملة فى موضع المفعول الثانى لوجد ويصح نصب أهلها بدلا من الهاء فى وجدتها وبها هو المفعول الثانى (قوله ما كان الخ) جواب لو وقوله وحشا أى موحشا خبر كان وقوله مقيلها أى موضع قيلولتها اسم كان (قوله صفة مؤكدة) أى ان لوحظ جعل قليلا صفة لمعرج بعد تقييده بالاضافة لساعة وقوله مقيدة أى مخصصة أى ان لوحظ جعله صفة لمعرج قبل تقييده بالاضافة لانه حينئذ يصدق بالقليل والكثير (قوله من اضافة التعريج الى الساعة) والاضافة على هذه الامية بخلافها على الثانى فانها بمعنى فى لانها من اضافة الشئ الى ظرفه (قوله قليلها) ولا تضر الهاء فى كونه فى العجز لان الضمير المتصل حكمه حكم ما اتصل به (قوله والضمير للساعة) قال العصام فى أطوله ونضمير قليلها الى الساعة بتقدير مضاف أى قليل تعريج ساعة كما ذكره الشارح والاقرب أن يكون للتعريج بتأويل الاقامة اه (قوله فيما يكون المكرر الآخر) وهو قليلا (قوله وقوله) أى قول القاضى الارجانى اه مطول وهذا شروع فى أمثلة المتجانسين (قوله أى اتركانى) اشارة الى أن دعانى تثنية دع من ودع يدع اه عبد الحكيم (قوله سفاها) جعله الفنرى تمييزا ويفهم من صنيع الشارح أنه مفعول له وعبارة الفنرى قوله هو الخفة وقلة العقل هذا على تقدير أن يكون سفاها بفتح السين المهملة فيكون نصبا على التمييز وقد يروى بكسر الشين المعجمة بمعنى المشافهة نصبا على المصدر أى ملاقاة مشافهة أو على الحال اه سم وقوله أنه مفعول له فالمعنى اتركانى من لومكما الواقع منكما لاجل سفهكما أى خفة عقلكما فانى لا ألتفت اليه لان داعى الشوق الخ (قوله فداعى الشوق) هو جمال المحبوب وقوله قبلكما دعانى أى فأجبته ولا

(وقوله وان لم يكن الا معرّج ساعة*) هو خبر كان واسمه ضمير يعود الى الالمام المدلول عليه في البيت السابق وهو
ألمّا على الدار التي لو وجدتها * بها أهلها ما كان وحشا مقيلها
(قليلا) صفة مؤكدة لفهم القلة من اضافة التعريج الى الساعة أو صفة مقيدة أي الا تعريجا قليلا في ساعة (فاني نافع لي قليلها) مرفوع فاعل نافع والضمير للساعة والمعنى قليل التعريج في الساعة ينفعني ويشفي غليل وجدي وهذا فيما يكون المكرر الآخر في صدر المصراع الثاني (وقوله دعاني) أي اترك في (من ملامكما سفاها*) أي خفة وقلة عقل (فداعي الشوق قبلكما دعاني) من الدعاء وهذا فيما يكون المتجانس الآخر في صدر المصراع الاول (وقوله واذا البلابل) جمع بلبل هو طائر معروف (أفصحت بلغاتها * فانف البلابل) جمع بلبال وهو الحزن (باحتساء بلابل) جمع بلبلة بالضم وهو ابريق فيه الخمر وهذا فيما يكون المتجانس الآخر أعني البلابل الاول في حشو المصراع الاول لان صدره هو قوله واذا (وقوله فشغوف بآيات المثاني *) أي القرآن (ومفتون برنات المثاني) أي بنغمات أوتار المزامير التي يضم طاق منها الى طاق هذا فيما يكون المتجانس الآخر في آخر المصراع الاول (وقوله أملتهم ثم تأملتهم * فلاح) أي ظهر (لى أن ليس فيهم فلاح) أي فوز ونجاة هذا فيما يكون المتجانس الآخر في صدر المصراع الثاني (وقوله ضرائب) جمع ضريبة وهي الطبيعة التي ضربت للرجل وطبع عليها (أبدعتها

أجيبكما بعده (قوله وقوله) أي قول الثعالبي اه مطول (قوله واذا البلابل) الشاهد في هذا مع الاخير وأما المتوسط فلا شاهد فيه عند المصنف كما سيأتي بيانه (قوله بلبل) بضم الباءين (قوله وهو طائر) أي حسن الصوت (قوله أفصحت) أي نطقت ألسنتها نطقا خاليا من اللكنة قال عبد الحكيم يقال أفصح الاعجمي اذا انطلق لسانه وخلصت لغته عن اللكنة وحادث ولم يلحن والمراد باللغات النغمات وهي جمع كل كلمة نغمة اه (قوله فانف البلابل) أي أبعد الاحزان وقوله باحتساء الخ من الحسو وهو الشرب أي بالشرب من كاسات الخمر قال ع ق والمعنى أنه يأمر بشرب آنية الخمر لدفع الاحزان التي حركها صوت ذلك الطائر لان الصوت الحسن مما يحرك الاشواق اه (قوله بلبال) بفتح الباءين قاله حفيده (قوله بلبلة بالضم) أي ضم الباءين (قوله أعني البلابل الاول) اشارة الى أن المقصود بالتمثيل البلابل الثالث بالنسبة الى الاول وأما بالنسبة الى الثاني فقال في المطول فهو من هذا الباب على مذهب السكاكي دون المصنف اه أي لان السكاكي اعتبر قسما آخر وهو أن يكون اللفظ الآخر في حشو المصراع الثاني ورأى المصنف تركه أولى اذ لا معنى فيه لرد العجز على الصدر اذ لا صدارة لحشو المصراع الثاني أصلا بخلاف المصراع الاول اه من سم ويس (قوله لان صدره الخ) جواب عما يقال انه في صدره (قوله وقوله) أي قول الحريري في المقامة الثامنة والاربعين وهي البصرية وقبل هذا البيت

بها ما شئت من دين ودنيا * واخوان تغالوا في المعاني

والضمير في بها راجع للبصرة وهذه الابيات في مدحها (قوله فشغوف) بالغين بعد الشين قال ع ق البيت في نفسه يحتمل معنيين أحدهما أن يكون الموصوف واحدا أي هذا مشغوف بآيات القرآن ومفتون مع ذلك لرقة قلبه برنة المزامير وأن يكون اثنين أي فهناك مشغوف بالآيات يهتدي بها ويتذكر وآخر مفتون بنغمات المزامير غفلة منه عن الدار الآخرة ومقام انشاد البيت يعين أحدهما وقد تعين الثاني به لان البيتين للحريري ومقامهما يقتضي المعنى الثاني ولم يجعل المثاني في الموضعين من الملحق اشتقاقا مع اشتراكهما في أصل المادة لان الوصفية تنوسيت فيهما اه (قوله أي القرآن) تفسير للمثاني وانما قيل فيه مثان لان القصص والوعد والوعيد تثنى فيه وتطلق المثاني أيضا على الفاتحة وعلى ما كان أقل من مائتين من الآيات (قوله أي بنغمات) أي أصوات تفسير لرنات وقوله أوتار المزامير تفسير للمثاني (قوله التي يضم الخ) أي يضم بعضها الى بعض وفي هذا اشارة الى التسمية (قوله وقوله) أي القاضي الارجاني والارجان من بلاد فارس اه أطول (قوله أملتهم الخ) من السريع وعروضه مطوية مكسوفة وضربه موقوف أي رجوتهم وقوله ثم تأملتهم أي تفكرت في أحوالهم هل هم ممن يرجى خيره أولا وقوله فلاح لي أي بعد التأمل قال في الاطول وقد أفاد باستعمال الفاء أنه ظهر بأدنى تأمل اه وقوله أن ليس فيهم فلاح بسكون الحاء قال الفنري ومن هذه القصيدة قوله

ياقوم قد طال مقامي بكم * من غير نفع الرواح الرواح

(قوله وقوله) أي قول البحتري اه مطول وهو من المتقارب وفي المعاهد البيت نسبه للبحتري غالب شراح التلخيص وليس الامر كذلك وانما هو للسري الرفاء الموصلي وقد سرق معناه من بيت البحتري فلذا سبق الوهم في نسبته اليه وبيت البحتري لفظه

بلونا ضرائب من قد نرى * فما ان رأينا لفتح ضريبا

وهو من قصيدة من المتقارب يمدح بها الفتح بن خاقان وبيت السري الرفاء من قصيدة يمدح بها أبا الفوارس سلامة بن عهد اه بتصرف وهذا شروع في أمثلة الملحقين اشتقاقا (قوله وطبع عليها) تفسير (قوله أبدعتها) قال ع ق فان قيل كونها طبائع وكونه أبدعها متنافيان اذ لا معنى لاحداث الطبائع وانما يتعلق الانشاء بالطبعيات لا الطبيعيات قلنا المراد أنك أنشأت آثارها الدالة على أنك طبعت عليها

من الاعطاء الاخم والبذل لكل نفيس أعظم بدليل قوله في السماح اه (قوله في السماح) أي في الكرم والعطاء (قوله وأصله المثل الخ) أي فهو في الاصل مثل مقيد ثم استعمل في مطلق مثل (قوله المثل في ضرب القداح) في بمعنى من وضرب بمعنى خلط والقداح السهام جمع قدح بكسر القاف وسكون الدال وهو سهم القمار واضافة الضرب من اضافة الصفة للموصوف أي المثل من القداح المضروبة أي المخلوطة فكل واحد منها يقال له ضريب لانه يضرب به في جملتها وهو مثلها في عدم التمييز في المضاربة (قوله فيما يكون الملحق الخ) لا يقال الضرائب والضريب من قبيل المتجانسين لان معنى الضرائب الطبائع والضريب المثيل وكلما اختلف معنى اللفظين كان من قبيل المتجانسين لانا نقول الاختلاف في المصدوق لا ينافي الاتفاق في أصل الاشتقاق الذي يقتضي الاتحاد في مفهوم المشتق منه الذي هو المعتبر في المشتقات كما تقدم وجنس الضرب متحد فيهما ولو كان في الضرائب بمعنى الالزام بعد الايجاد الذي قد يحدث عادة عن الضرب كضرب الطابع على الدرهم وفي الثاني بمعنى التحريك الذي هو هنا أخص من مطلق التحريك الصادق على الضرب فافهم اه ع ق (قوله وقوله) أي امرئ القيس اه مطول (قوله يخزن) في المختار بابه نصر وقال في المصباح خزنت الشئ خزنا من باب قتل جعلته في المخزن وخزنت السر كتمته وخزن اللحم من باب تعب تغيرت ريحه مقلوب من خنز اه (قوله مما لا ضير له فيه) أي وانما ضرره على غيره (قوله وقوله) أي قول أبي العلاء المعري من البسيط (قوله لو اختصرتم) كان الظاهر أن يؤخر هذا بعد المثالين المذكورين بعده لانهما بقية الامثلة الاربعة للاشتقاق ومن التقديم توهم البعض ما ذكره أي لو تركتم كثرة الاحسان ولم تبالغوا فيه بل أتيتم بما يعتدل منه زرتكم ولكن أكثرتم من الاحسان فهجرتكم لتلك الكثرة لخروجها عن الاعتدال وقوله والعذب الخ أي ولا غرابة في هجران ما يستحسن لخروجه عن حد الاعتدال لان الماء العذب الذي هو مطلوب في أصله قد يهجر للافراط في الخصر أي لتجاوزه الحد في الصفة المستحسنة منه وهي خصره بفتح الخاء والصاد أي برودته اه ع ق (قوله في الخصر) في المختار بابه طرب قال سم في الصحاح الخصر بالتحريك البرد ومثله في القاموس ثم قال وككتف البارد اه (قوله لكثرة انعامكم علي) أي وعجزي عن شكره فاستحييت من الاتيان اليكم بالقيام بحق الشكر فالبيت مدح خلافا لمن قال انه ذم بدليل قوله يهجر (قوله حيث كان اللفظ الآخر) وهو اختصرتم وقوله في حشو المصراع الاول أي لسبق أو عليه (قوله وفي هذا البيت مما يجمعهما شبه الاشتقاق) لانه يتبادر كونهما من مادة واحدة وليس كذلك فان الاول وهو الواقع في الحشو مأخوذ من مادة الاختصار الذي هو ترك الاكثار والثاني مأخوذ من خصر أي برد لا يقال لا مادة للخصر لانه نفسها اذ هو مصدر فليس هذا شبه اشتقاق اذ لم يؤخذ من شئ حتى يتبادر كونهما من أصل واحد لانا نقول يكفي فيه رعاية كونه مأخوذا من الفعل على قول اذ التبادر يكفي فيه التوهم وهذا بناء على أن له فعلا أفاده ع ق (قوله وقد أوردتها في الشرح) قال في المطول وأما الامثلة الثلاثة التي أهملها المصنف فمثال ما يقع أحد الملحقين اللذين يجمعهما شبه الاشتقاق في آخر البيت والملحق الآخر في صدر المصراع الاول قول الحريري

ولاح يلحى على جري العنان الى * ملهى فسحقا له من لائح لاح

فالاول ماضي يلوح والآخر اسم فاعل من لحاه ومثال ما وقع الملحق الآخر في آخر المصراع الاول قوله

ومضطلع بتلخيص المعاني * ومطلع الى تلخيص عاني

فالاول من عنى يعني والثاني من عنا يعنو ومثال ما وقع الملحق الآخر في صدر المصراع الثاني قول الآخر

لعمري لقد كان الثريا مكانه * ثراء فأضحى الآن مثواه في الثرى

في السماح * فلسنا نرى لك فيها ضريبا) أي مثلا وأصله المثل في ضرب القداح هذا فيما يكون الملحق الآخر بالمتجانسين اشتقاقا في صدر المصراع الاول (وقوله اذا المرء لم يخزن عليه لسانه فليس على شئ سواه بخزان) أي اذا لم يحفظ المرء لسانه على نفسه مما يعود ضرره اليه فلا يحفظ على غيره مما لا ضرر له فيه وهذا مما يكون الملحق الآخر اشتقاقا في حشو المصراع الاول (وقوله لو اختصرتم من الاحسان زرتكم * والعذب) من الماء (يهجر للافراط في الخصر) أي البرودة يعني أن بعدي عنكم لكثرة انعامكم علي وقد توهم بعضهم أن هذا المثال مكرر حيث كان اللفظ الآخر في حشو المصراع الاول كما في البيت الذي قبله ولم يعرف أن اللفظين في البيت السابق مما يجمعهما الاشتقاق وفي هذا البيت مما يجمعهما شبه الاشتقاق والمصنف لم يذكر من هذا القسم الا هذا المثال وأهمل الثلاثة الباقية وقد أوردتها في الشرح

(وقوله فدع الوعيد فما وعيدك ضائري * أطنين أجنحة الذباب يضير) وهذا فيما يكون الملحق الآخر اشتقاقا وهو ضائري في آخر المصراع الاول (وقوله وقد كانت البيض القواضب في الوغى * أي السيوف القواطع في الحرب (بواتر) أي قواطع لحسن استعماله اياها (فهي الآن من بعده بتر) جمع أبتر اذ لم يبق بعده من يستعملها استعماله وهذا مما يكون الملحق الآخر اشتقاقا في صدر المصراع الثاني (ومنه) أي من اللفظي (السجع قيل وهو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد) في الآخر (وهو معنى قول السكاكي هو) أي السجع (في النثر كالقافية في الشعر) يعني أن هذا مقصود كلام السكاكي ومحصوله والا فالسجع على التفسير المذكور بمعنى المصدر أعني توافق الفاصلتين في الحرف الاخير وعلى كلام السكاكي هو نفس اللفظ المتواطئ الآخر في أواخر الفقر ولذا ذكره السكاكي بلفظ الجمع وقال انها في النثر كالقوافي في الشعر وذلك لان القافية لفظ في آخر البيت اما الكلمة نفسها أو الحرف الاخير منها أو غير ذلك على تفصيل المذاهب وليست عبارة عن تواطؤ الكلمتين من أواخر الابيات على حرف واحد فالحاصل أن السجع قد يطلق على نفس الكلمة الاخيرة من الفقرة باعتبار توافقها مع الكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى وقد يطلق على نفس توافقهما ومرجع المعنيين واحد (وهو) أي السجع ثلاثة أضرب (مطرف ان اختلفا) مطرفا *

فالثرى واوي من الثروة والثرى يائي اهـ وقوله قول الحريري أي في المقامة الرابعة والعشرين من قصيدة مطلعها

نهاني الشيب عما فيه أفراحي * فكيف أجمع بين الراح والراح

وقوله قوله ومضطلع الخ أي قول الحريري في المقامة الثامنة والاربعين قال الفنري والمضطلع بالشئ القوي عليه الناهض به وتخليص المعاني اقتصار ألفاظها وتحسين عباراتها وتخليص المعاني فكالاسير وبعد البيت المذكور

وكم من قارئ فيها وقاري * أضر بالجفون وبالجفان

وضمير فيها راجع الى البصرة وقارئ الاول الذي يقرأ القرآن وقاري الثاني مطعم الضيفان واضرار الاول بالجفون لكثرة قراءته بالليل واضرار الثاني بالجفان لانه أطعم ما فيها وجعلها خالية اهـ (قوله وقوله فدع الوعيد الخ) في المعاهد البيت من الكامل ولا أعرف قائله ونسبه صاحب الدر الفريد لعبد الله بن محمد بن أبي عيينة المهلبي اهـ (قوله الذباب) سمي بذلك لانه كلما يطرد يرجع فأصله ذب فآب أي طرد فرجع وقوله يضير أي يضر فكل منهما مأخوذ من الضير والمعنى اترك وعيدك لانه ينشأ منه ضرر لانه كالعدم (قوله وقوله) أي قول أبي تمام في مرثية محمد بن نهشل حين استشهد وقبله

ثوى في الثرى من كان يحيا به الورى * ويغمر صرف الدهر نائله الغمر

اهـ مطول وقوله ثوى في الثرى أي أقام في التراب وقوله ويغمر أي يزيل نائله الغمر أي الكثير (قوله بتر) أي مقطوعة الاستعمال اذ لم يبق الخ (قوله ومنه السجع) قال ع ق وههنا أربعة ألفاظ ينبغي استحضار مسمياتها ليزول الالتباس في كثرة دورها على الالسن السجع والفاصلة والقرينة والفقرة فالقرينة قطعة من الكلام جعلت مزاوجة لاخرى والفقرة مثلها ان شرط فيها مقارنتها الاخرى والا كانت أعم سواء كانت مع تسجيع أولا كما هو ظاهر كلامهم والفاصلة الكلمة الاخيرة من القرينة والسجع توافق الفاصلتين أو نفس الفاصلة الموافقة لاخرى اهـ (قوله على حرف) على بمعنى في (قوله مقصود الخ) يعني أن تسمية الفاصلة سجعا انما هو لوجود التوافق فيها ولولا ذلك ما سميت فعاد الحاصل الى أن العلة التي أوجبت التسمية هي المسماة في الحقيقة وفي القصد اهـ ع ق (قوله وعلى كلام السكاكي هو) أي السجع وفي نسخة هي أي الاسجاع (قوله في أواخر الفقر) حال من اللفظ أي حالة كون اللفظ كائنا في أواخر الفقر (قوله ولذا ذكره) أي لكون السجع نفس اللفظ (قوله ولذا ذكره الخ) استدلال على كونه على كلام السكاكي نفس اللفظ بأمرين أحدهما ذكره بلفظ الجمع والثاني قوله انها في النثر كالقوافي ولم يبين وجه الدلالة من الاول لوضوحه وهو أنه لو كان على كلامه بمعنى المصدر لم يجمعه اذ المصدر يصدق على القليل والكثير ولا يجوز جمعه الا اذا أريد به الانواع ولا يتأتى ارادتها هنا لانه في مقام التعريف لا ينظر فيه اليها وفيه نظر لورود مثله على تقدير ارادة اللفظ بأن يقال كيف ذكره بلفظ الجمع في مقام التعريف الذي لا ينظر فيه الى الافراد فينبغي أن يقال وجه الدليل انه لا يجوز جمع المصدر الا اذا أريد به الانواع ولم يدل دليل من كلام السكاكي على ارادتها وأما وجه الثاني فبينه بقوله وذلك لان القافية الخ وحاصله أنه نظر بالقوافي التي هي ألفاظ قطعا فيكون هو كذلك اهـ سم (قوله وذلك) أي وجه دلالة القول المذكور على أن السجع نفس اللفظ (قوله أو غير ذلك) كأن تكون من المحرك قبل الساكنين الى الانتهاء اهـ ع ق (قوله على تفصيل المذاهب) أي الاثني عشر مذهبا وقد ذكرها شيخ الاسلام على الخزرجية (قوله وليست) أي القوافي عبارة الخ أي فيدل التشبيه على أن السكاكي أراد بالسجع اللفظ اهـ ع ق (قوله ومرجع المعنيين واحد) وهو التوافق المذكور فان المعنى الثاني نفس التوافق والاول الكلمة من حيث التوافق فهو المسمى في الحقيقة اهـ سم (قوله مطرف) على صيغة المفعول من الطريف وهو الحديث من المال لان الوزن في الفاصلة الثانية حديث وليس الوزن الذي كان في الفاصلة الاولى اهـ أطول وقال ع ق وانما سمي

مطرفا لانه خارج فى التوغل فى الحسن الى الطرف بخلاف غيره كما يأتى أو لان ماوقع به التوافق وهو الاتحاد بين الفاصلتين انما هو فى الطرف وهو الحرف الاخير دون ماتم وهو الوزن اه (قوله أى الفاصلتان) أى الكلمتان الاخيرتان من القرينتين كما يدل له ما يأتى اه سم (قوله فى الوزن) قال فى العروس ينبغى أن يكون المعتبر هنا الوزن الشعرى لا التصريفى اه يس والوزن الشعرى مقابلة مطلق حركة بمطلق حركة وان اختلف نوع الحركة كمقابلة ضمة بفتحة والوزن التصريفى مقابلة حركة بنوع حركتها كمقابلة ضمة بمثلها (قوله نحو قوله تعالى مالكم لا ترجون لله وقارا) الآية أى مالكم لا تخافون لله عظمة اه فنرى والاطوار جمع طور كثور أى وقد خلقكم مراتب أولا عناصر ثم مركبات لتغذى الانسان ثم نطفا ثم علقا ثم مضغا ثم عظاما ولحوما ثم أنشأ كم خلقا آخر اه أطول (قوله مختلفان وزنا) أى لان ثانى الاول متحرك والثانى ثانيه ساكن (قوله أى وان لم يختلفا فى الوزن) أى كما لم يختلفا فى التقفية لان قوله قبله ان اختلفا فى الوزن معناه مع الاتفاق فى التقفية اذ لا يشمل الاختلاف فى التقفية أيضا بقرينة تعريف السجع حيث اعتبر فيه التوافق فى الحرف الاخير وحينئذ فلا يشمل قوله والا ما اذا اختلفا فيهما ولا ما اذا اختلفا فى الوزن فقط لانه نفاه ولا ما اذا اختلفا فى التقفية فقط لانتفائها عن السجع بمقتضى التعريف فينحصر المتوازى الذى هو من أقسام ذلك فيما ذكر فيشكل قول الشارح الآتى وقد يختلف الوزن فقط الخ أى فى المتوازى كما هو صريح عبارة المطول لان المتوازى لا يشمل ذلك كما تقرر ويجاب بأن الشارح لم يقصد أن ذلك داخل فى كلام المصنف بل قصد الاستدراك عليه بأن هذه الاقسام خارجة من كلامه مع أنها من المتوازى نعم هذا الجواب لا يناسب عبارة المطول ولا يضرنا ذلك فليتأمل اه سم بتصرف (قوله فان كان ما فى احدى القرينتين) أى الفقرتين سميت بذلك لانها تقارن الاخرى أى جميعه بدليل قوله أو أكثره (قوله أى التوافق الخ) تفسير للتقفية (قوله فترصيع) أى فالسجع الكائن فى الفاصلتين على هذه الصورة يسمى ترصيعا تشبيها له بجعل احدى اللؤلؤتين فى العقد فى مقابلة الاخرى مثلها اه ع ق وانظر لم عبر فى هذا القسم بالمصدر أعنى قوله ترصيع وفى القسمين الآخرين باسم المفعول أعنى قوله مطرف ومتواز ولعله للتفنن فى التعبير تأمل (قوله يطبع الاسجاع الخ) قال ع ق شبه تزيين السجع بمصاحبته خيار الالفاظ بجعل الحلى مطبوعا بالجواهر فعبر بهذه العبارة على طريق الاستعارة بالكناية اه والمناسب لكلامه أنها استعارة مصرحة تبعية والمناسب للمكنية أن يكون المشبه الاسجاع تأمل واضافة جواهر لما بعده من اضافة المشبه به للمشبه وقوله ويقرع الاسماع الخ شبه الاسماع بأبواب تقرع بالاصابع لتفتح فعبر بما ذكر على طريق الاستعارة بالكناية (قوله فلا يقابله الخ) جواب أما (قوله كان مثالا لما يكون الخ) اذ ليست الآذان موافقة للاسجاع فى الوزن بحسب لفظها الآن وان كانت موافقة بحسب أصلها اذ أصلها أأذان بوزن أفعال لانه لا ينظر الى الاصل فى مثل ذلك وليست موافقة لها فى التقفية اذ آخر تلك العين وهذه النون ويجوز أن يكتفى بذلك فى عدم التوافق وان كانت موافقة فى الوزن بحسب الاصل اه سم (قوله فمتواز) أى فهذا النوع من السجع يسمى متوازيا لتوازى الفاصلتين وزنا وتقفية دون رعاية غيرهما والتسمية يكفى فيها أدنى اعتبار اه ع ق (قوله أى وان لم يكن الخ) أى بالنظر لما عدا الفاصلة اذ التوافق فى الحرف الاخير منهما معتبر فى مطلق السجع اه يس (قوله ولا أكثره) يراد بالاكثر ما قابل الاقل فيصدق بالمساوى كما فى الآية فان النصف لم يوافق فصح التمثيل بالآية حينئذ (قوله فيها سرر مرفوعة) الآية السرر جمع سرير ومرفوعة عالية وأكواب جمع كوب وهو كوز لا عروة له موضوعة أى على حافات العيون معدة لشربهم (قوله وقد يختلف الوزن فقط الخ) هذا من جملة ما دخل تحت الا فهى صادقة بثلاث صور لان عدم الاتفاق فى الوزن والتقفية صادق بالاختلاف فيهما أو فى أحدهما (قوله نحو والمرسلات الخ) فالمرسلات مع العاصفات متفقتان تقفية ولم يتفقا وزنا وكل منهما نصف الفقرة كذا قيل وفيه نظر لان المعتبر من الوزن هنا الوزن الشعرى كما قيل لا الوزن النحوى وعليه فهما متوافقان اذ المتحرك

أى الفاصلتان (فى الوزن نحو مالكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم أطوارا) فان الوقار والاطوار مختلفان وزنا (والا) أى وان لم يختلفا فى الوزن (فان كان ما فى احدى القرينتين) من الالفاظ (أو) كان (أكثره) أى أكثر ما فى احدى القرينتين (مثل ما يقابله من) القرينة (الاخرى فى الوزن والتقفية) أى التوافق على حرف الاخير (فترصيع نحو فهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه ويقرع الاسماع بزواجر وعظه) فجميع ما فى القرينة الثانية موافق لما يقابله من القرينة الاولى وأما لفظ فهو فلا يقابله شئ من الثانية ولو قيل بدل الاسماع الآذان كان مثالا لما يكون أكثر ما فى الثانية موافقا لما يقابله فى الاولى (والا فمتواز) أى وان لم يكن جميع ما فى القرينة ولا أكثره مثل ما يقابله من الاخرى فهو السجع المتوازى (نحو فيها سرر مرفوعة وأكواب موضوعة) لاختلاف سرر وأكواب فى الوزن والتقفية وقد يختلف الوزن فقط نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات عصفا

فى مقابلة المتحرك والساكن فى مقابلة الساكن وعدد الحروف المنطوق بها واحد فيهما وان كان وزن المرسلات فى النحو المفعلات والعاصفات الفاعلات اهـ ع ق قال يس وفى المسائل السفرية لابن هشام علام انتصب عرفا الجواب ان كانت المرسلات الملائكة والعرف المعروف فعرفا اما مفعول لاجله واما منصوب على نزع الخافض وهو الباء والتقدير أقسم بالملائكة المرسلة للمعروف أو بالمعروف وان كانت المرسلات الارواح أو الملائكة وعرفا بمعنى متتابعة فانتصابها على الحال والتقدير أقسم بالارواح أو الملائكة المرسلة متتابعة اهـ (قوله وقد تختلف التقفية فقط) أى دون الوزن فحصل على وزن هلك وقافيتهما مختلفة فان قافية الاولى اللام وقافية الثانية الكاف وكذا يقال فى ناطق وحاسد وأما بين الصامت والشامت فهما فاصلتان لابد فيهما من التوافق فى الحرف الاخير (قوله حصل الناطق والصامت) هذا آخر القرينة الاولى والباقى هو الثانية أى حصل عندنا اكتساب الناطق كالعبيد واكتساب الصامت كالدواب (قوله قيل الخ) ليس مراده التضعيف بل حكايته عن غيره (قوله ما تساوت قرائنه) نقل فى المطول عن ابن الاثير كلاما يدل على أن المراد التساوى فى عدد الكلمات ولا يشترط التساوى فى عدد الحروف فلا حاجة لجعل المشدد كاللام فى ظل بحرفين وان هذا مخالف لما سبق فى الجناس من جعل المشدد فى حكم المخفف اهـ يس قال ع ق وأحسن هذا الاحسن أقصره قرينة لصعوبة ادراكه وعزة اتفاقه ولقرب سجعه من السمع وأحسنه ما كان من لفظتين وينتهى الاقصر الى تسع كلمات وما زاد على ذلك تطويل وشرط الحسن أن لا تكون احدى القرينتين تكرارا للاخرى والا كان تطويلا كقوله طار واواقين بظهورهم صدورهم وبأصلابهم نحورهم فان الظهور بمعنى الاصلاب والصدور بمعنى النحور اهـ (قوله فى سدر مخضود وطلح منضود) السدر شجر النبق والمخضود الذى لا شوك له كأنه خضد أى قطع شوكه والطلح شجر الموز وله نور كثير طيب الرائحة وعن السدى شجر يشبه طلح الدنيا ولكن له ثمر أحلى من العسل والمنضود الذى نضد بالحمل من أسفله الى أعلاه فليست له ساق بارزة وفى الصحاح نضدت متاعه بنضده بالكسر وضع بعضه على بعض وظل ممدود أى ممتد لا تنسخه الشمس اهـ فنرى (قوله خذوه) قرينة وفغلوه قرينة ثانية وقوله ثم الجحيم صلوه قرينة ثالثة (قوله من التصلية) أى الاحراق بالنار (قوله أن تؤتى قرينة) فى بعض النسخ بالتاء وفى بعضها بالياء أى بقرينة وفى بعضها أن تولى قرينة أخرى باللام وعلى هذه النسخة الاخيرة شرح العصام فى أطوله حيث قال من الايلاء وأخرى مفعول ثان للايلاء والاول قرينة ناب عن الفاعل اهـ وكتب سم ونصه قوله أن تولى قرينة أخرى فالاقصر هى الوالية اهـ وحل الشارح بقوله أى يؤتى بعد قرينة الخ أنسب بنسخة تؤتى بالتاء أو الياء من نسخة تولى (قوله أمده) أى غايته اهـ سم (قوله يبقى الانسان عند سماعه الخ) لان السمع يطلب مثل الاولى أو قريبا منها فاذا سمع القصير كثيرا حصل ما ذكر اهـ سم (قوله فيعثر) بابه نصر (قوله فيعثر دونها) ففاجأه خلاف ما يترقب وهو مما يستقبح وذلك كما لو قيل خاطبنى خليلى وشفانى بكلامه الذى هو كالجوهر النفيس فاقتضيت به أحسن تنفيس اهـ ع ق (قوله احترازا عن نحو قوله الخ) فان القرينة الثانية أقصر لكن لا كثيرا قال ع ق فان الاولى من تسع كلمات بحروف الجر والثانية من ستة ولم يضر فيؤخذ منه أن الزيادة بالثلث لا تضر اهـ (قوله والاسجاع الخ) قال ع ق ثم أشار الى أمر يرتكب فى اكتساب حسن السجع وبين أنه مفتقر حتى صار أصلا فقال والاسجاع الخ أى الاصل الذى يرتكب ويفتقر لتحصيل الاسجاع ولتكثيرها هو سكون الاعجاز بالوقف اهـ وهو واجب عند اختلاف الحركات الاعرابية ومستحسن عند اتفاقها (قوله مبنية على سكون الاعجاز) أى لان المطلوب الوقف عليها اذ الغرض أن يزاوج بينها ولا يتم فى كل صورة الا بالوقف واذا رأيتهم يخرجون الكلم عن أوضاعها للازدواج كما فى قولهم آتيك بالغدايا والعشايا أى بالغدوات فما ظنك بهم فى ذلك اهـ يس وقوله واذا رأيتهم أى رأيت البلغاء والعشايا جمع عشية كقضية وقضايا وقوله أى بالغدوات جمع غداة ولا تجمع على غدايا وانما تكلموا به للازدواج

وقد تختلف التقفية فقط كقولنا حصل الناطق والصامت وهلك الحاسد والشامت (قيل وأحسن السجع ما تساوت قرائنه نحو فى سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود ثم) أى بعد أن لا تتساوى قرائنه فالاحسن (ما طالت قرينته الثانية نحو والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى أو) قرينته (الثالثة نحو قوله تعالى خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه) من التصلية (ولا يحسن أن تؤتى قرينة) أى أن يؤتى بعد قرينة بقرينة أخرى (أقصر منها) قصرا (كثيرا) لان السجع قد استوفى أمده فى الاول بطوله فاذا جاء الثانى أقصر منه كثيرا يبقى الانسان عند سماعه كمن يريد الانتهاء الى غاية فيعثر دونها وانما قال كثيرا احترازا عن نحو قوله تعالى ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل ألم يجعل كيدهم فى تضليل (والاسجاع مبنية على سكون الاعجاز)

(قوله

(قوله أى أواخر الخ) أشار بهذا الى أن كلامه على حذف مضاف والفواصل تفسير للاعجاز (قوله اذ لا يتم التواطؤ والتزاوج فى جميع الصور الا بالوقف والسكون) وان تم فى بعض الصور بدونهما بأن تتوافق حركة أواخر الفواصل لا يقال كان يمكن اعتبار غير السكون لان اخراج الحرف عن حركته الى السكون أولى من اخراجه الى حركة أخرى لاعتبار السكون فى الوقف والضرورة وغير ذلك ولانه الاصل فالرجوع اليه أولى اه سم (قوله التواطؤ) أى التوافق والتزاوج أى التشابه (قوله ما أبعد ما فات) لان ما فات من الزمان ومن الحادث فيه لا يعود أبدا وقوله وما أقرب ما هو آت لانه لا بد من بلوغه ولذا قال خير الثقلين عليه الصلاة والسلام بعثت أنا والساعة كهاتين وأشار الى أصبعيه المباركتين السبابة والوسطى من ع ق والاطول (قوله رعاية للادب وتعظيما) أى لا لعدم وجوده فى نفس الامر (قوله اذ السجع فى الاصل هدير الحمام) أى ثم نقل لهذا المعنى ع ق (قوله ونحوه) بالرفع عطفا على المضاف أى ونحو الهدير كتصويت الناقة لا على المضاف اليه اذ الهدير قاصر على الحمام (قوله اذ لم يقل أحد الخ) رده ع ق بأن القرآن كلام الله فلا يسمى كله ولا جزؤه الا بما لا ايهام فيه ولا نقصان قياسا على تسمية الذات والسجع هدير الحمام ونغمات الكهنة ففيه من النقصان ما يمنع من اطلاقه الا بالاذن ويؤيد هذا ما ورد فى الحديث من النهى فى قوله صلى الله عليه وسلم أسجعا كسجع الجاهلية فتأمله اه (قوله وانما الكلام فى أسماء الله تعالى) أى الخلاف فى أنه يحتاج للاذن الشرعى أولا كما قال صاحب الجوهرة * واختير أن اسماه توقيفيه (قوله بل يقال فواصل) لمناسبة ذلك لقوله تعالى فصلت آياته ثم هذا يدل على أن السجع اسم للكلمة الاخيرة اذ الفاصلة هى الكلمة الاخيرة وهو موافق لقول الشارح السابق فالحاصل أن السجع الخ وقد يطلق على مجموع الفقرة ومنه قول المصنف السابق وأحسن السجع ما تساوت قرائنه وقد يطلق على مجموع الفقرتين مجازا كما فى قوله لان الشطر نفسه الخ ولهذا احتاج الشارح الى قوله أعنى الكلمة الاخيرة من الفقرة اه يس (قوله وقيل السجع الخ) مقابل قوله قيل هو تواطؤ الفاصلتين من النثر (قوله غير مختص بالنثر) أى بل يجرى فى النظم بأن يجعل كل شطر من البيت فقرتين لكل فقرة سجعة فان اتفق فقرتا الشطرتين فهو غير تشطير والا فهو تشطير أو بان يجعل كل شطر فقرة فيكون البيت فقرتين وهذا كثير كألفية ابن مالك وجوهرة اللقانى وسلم الاخضرى (قوله قوله) أى قول أبى تمام من قصيدة من الطويل يمدح بها نصرا (قوله تجلى به) هذا الضمير وما بعده عائد الى نصر المذكور فى البيت قبله وهو قوله

سأحمد نصرا ما حييت واننى * لأعلم أن قد جل نصر عن الحمد

اه سم أى ما دمت حيا (قوله تجلى به رشدى) أى ظهر بهذا الممدوح رشدى أى بلوغى للمقاصد بارشاده هذه فقرة ذات سجعة فى النظم اه ع ق (قوله ذا ثروة) أى غنى (قوله وفاض به ثمدى) أى كثر به مالى القليل قال سم لعله كالتأكيد لما قبله تأمله اه وفى المعاهد والرواية فى ديوانه بلفظ يجرى بدل ثمدى اه (قوله هو بالكسر الماء القليل الخ) قال العصام فى أطوله كذا ذكره الشارح فى المختصر وفى القاموس الثمد بالفتح ويحرك وككتاب الماء القليل لا مادة له وفى الديوان أيضا جعله بالفتح ومثله الصحاح اه (قوله والمراد هنا المال) أى القليل وفى نسخة المال القليل (قوله أى صار ذا ورى) أى نار قال فى المطول وهذا عبارة عن الظفر بالمطلوب اه (قوله ذا ورى) يعنى أن الزناد صار ذا نار بالممدوح فهذا يقتضى أن الممدوح محصل لشئ لم يكن حاصلا (قوله على أنه مضارع للمتكلم) فى نسخة على أنه متكلم المضارع وعليها ففيها قلب أى مضارع المتكلم (قوله فتصحيف) أى تغيير للفظ لانه أبدل فتحة الهمزة ضمة وأبدل فتحة الراء كسرة (قوله فتصحيف ومع ذلك يأباه الطبع) أى لعدم مطابقته لما قبله فى الفاعل فى كونه من طريق الغيبة فلم يجر الكلام على نمط واحد وجريانه مع امكانه أنسب لبلاغة الشاعر وأيضا فيه الايماء الى ما ينافى المقام لان فيه الايماء الى أن عنده أصل الظفر بالمراد ثم استعان بالممدوح حتى

أى أواخر فواصل القرائن اذ لا يتم التواطؤ والتزاوج فى جميع الصور الا بالوقف والسكون (كقولهم ما أبعد ما فات وما أقرب ما هو آت) اذ لو لم يعتبر السكون لفات السجع لان التاء من فات مفتوح ومن آت منون مكسور (قيل ولا يقال فى القرآن أسجاع) رعاية للادب وتعظيما له اذ السجع فى الاصل هدير الحمام ونحوه وقيل لعدم الاذن الشرعى وفيه نظر اذ لم يقل أحد بتوقف أمثال هذا على اذن الشارع وانما الكلام فى أسماء الله تعالى (بل يقال) للاسجاع فى القرآن أعنى الكلمة الاخيرة من الفقرة (فواصل وقيل السجع غير مختص بالنثر ومثاله من النظم قوله تجلى به رشدى وأثرت) أى صارت ذات ثروة (به يدى * وفاض به ثمدى) هو بالكسر الماء القليل والمراد هنا المال (وأورى) أى صار ذا ورى (به زندى) وأما أورى بضم الهمزة على أنه مضارع للمتكلم من أوريت الزند أخرجت ناره فتصحيف ومع ذلك يأباه الطبع (ومن السجع على هذا القول) أى القول بعدم اختصاصه بالنثر

بلغ المقصود وكون زنده لاورى له ثم صار بالممدوح ذاورى أنسب لمقام المدح من أن يخرج نار زنده باعانة الممدوح مع مباشرته الورى بالتسبب اه ع ق بتصرف واختصار (قوله ما يسمى التشطير) فان قلت هذا لا يشمله تعريف السجع السابق لاختلاف الحرف الاخير قلت بل يشمله باعتبار كل شطر فانه يشتمل على سجعتين متفقتى الآخر وان لم يشمله باعتبار مجموع الشطرين لعدم اتفاق آخرهما تأمل اه سم (قوله جعل كل من شطرى البيت الخ) أى ومن لازم ذلك أن يكون فى كل شطر سجعتان متفقتان ضرورة أن السجع موافقة فاصلة لاخرى فى الحرف فحيث حكم بأن السجعة فى الشطر مخالفة لسجعة الشطر الآخر لزم برعاية شرط السجع وهو الاتفاق فى الحرف الاخير أن فى كل شطر سجعتين ليتحقق معنى السجع فيه فحينئذ تكون سجعتاه مخالفتين لسجعتى الآخر فالمراد بالسجعة الجنس الشامل لاثنين فأكثر اه ع ق (قوله مخالفة لاختها) بأن لا يتوافقا فى الحرف الاخير اه سم قال العصام فى أطوله أى مثلها واطلاق الاخت على المثل شائع فى اللغة قال الله تعالى كلما دخلت أمة لعنت أختها اه (قوله فى موضع المصدر) أى معناه المصدر (قوله أى مسجوعا سجعة) الظاهر أن سجعة بمعنى تسجيعا كما هو قضية كونها فى موضع المصدر وهو الموافق للمعنى لان كل شطر ليس سجعة بل سجعتين لكنه سجع تسجيعا فقوله أى مسجوعا تقدير للمفعول الثانى بجعل الذى هو عامل سجعة الذى هو فى موضع المصدر فتأمل اه سم وقال ع ق سجعة أى صاحب سجعة فلا اشكال ثم قال وانما قدرنا المضاف لما علم أن السجعة اما وافق الفاصلتين أو نفس الفاصلة وبكل تقدير لا يكون الشطر نفس السجعة بل هو ذو سجعة اه (قوله لان الشطر ليس بسجعة) أى واحدة بل كل شطر فيه سجعتان (قوله أو هو مجاز الخ) فيكون أطلق السجعة على مجموع الشطر فيصح الكلام بلا تقدير اه ع ق (قوله تسمية للكل) هو الشطر وقوله باسم جزئه هو الكلمة الاخيرة من الشطر أو من آخر قرينته الاولى (قوله كقوله) أى قول أبى تمام يمدح المعتصم بالله حين فتح عمورية بلدة بالروم وقوله تدبير مبتدأ خبره فى البيت الثالث وهو قوله

لم يرم قوما ولم ينهد الى بلد * الا تقدمه جيش من الرعب

ه مطول وقوله عمورية بفتح الاول وتشديد الثانى مضموما وتشديد الياء وقوله فى البيت ينهد بفتح الهاء وضمها أى ينهض ماضيه نهد بفتحها قال فى القاموس نهد الثدى كمنع ونصر نهودا كعب والمرأة كعب ثديها والرجل نهض اه فما وقع لبعض من حشى المطول من المتأخرين من قوله ينهد بكسر الهاء خطأ (قوله بالله) متعلق بمعتصم ولله متعلق بمنتقم وفى الله متعلق بمرتغب فكل واحد متعلق بما قبله ولم يذكر لمرتقب معمولا قال ع ق وصف الممدوح فى البيت بأنه ممن يعتصم بالله أى يتحصن به تعالى ويتوكل عليه وينتقم ممن انتقم منه فى الله أى لاجل أخذ حق الله من ذلك المنتقم منه ويرغب فيما عند الله ويرتقب من الله تعالى ثوابه ويرجوه أن يرفع عنه عذابه فهو خائف راج كما هو صفة المؤمنين اه (قوله فالشطر الاول سجعة) ان كان اطلاق السجعة على جميع الشطر بالمعنى المجازى السابق فواضح والا فهو مشكل لانه سجعتان لا سجعة الا أن يراد بالسجعة هنا التسجيع بمعنى المسجع أى فالشطر الاول مسجع على الميم أو يراد بالسجعة هنا الجنس تأمل اه سم (قوله مبنية على الميم) أى ميم معتصم ومنتقم وقوله والثانى على الباء أى فى مرتغب ومرتقب قال سم وهل تسكن الميم وفاء بقوله السابق مبنية على سكون الاعجاز أو لا كما هو المتبادر وانما يحتاج للسكون ان لم يحصل التوافق بدونه اه باختصار (قوله أى الكلمتين الاخيرتين الخ) يعنى أن مراد المصنف بالفاصلتين الكلمتان الاخيرتان أعم من أن يكونا فاصلتين حقيقة أو مصراعين بدليل ما يأتى له من التمثيل بالنظم للمماثلة التى هى نوع من الموازنة فى قوله مها الوحش كما سينبه الشارح على ذلك فكان الاولى للشارح هنا أن يقول يعنى الكلمتين الخ (قوله من الفقرتين) أى فى النثر وقوله أو من المصراعين أى فى الشعر اه سم (قوله نحو ونمارق الخ) ونحو قوله

(ما يسمى التشطير وهو جعل كل من شطرى البيت سجعة مخالفة لاختها) أى للسجعة التى فى الشطر الآخر فقوله سجعة فى موضع المصدر أى مسجوعا سجعة لان الشطر ليس بسجعة أو هو مجاز تسمية للكل باسم جزئه (كقوله تدبير معتصم بالله منتقم * لله مرتغب فى الله) أى راغب فيما يقربه من رضوانه (مرتقب) أى منتظر ثوابه أو خائف عقابه فالشطر الاول سجعة مبنية على الميم والثانى سجعة مبنية على الباء (ومنه) أى من اللفظى (الموازنة وهى تساوى الفاصلتين) أى الكلمتين الاخيرتين من الفقرتين أو من المصراعين (فى الوزن دون التقفية نحو

وغمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة) فان مصفوفة ومبثوثة متساويتان فى الوزن لا فى التقفية اذ الاولى على الفاء والثانية على الثاء ولا عبرة بتا
التأنيث فى القافية على ما بين فى موضعه وظاهر قوله دون التقفية أنه يجب فى الموازنة عدم التساوى فى التقفية حتى لا يكون
نحو فيها سرر مرفوعة
وأكواب موضوعة من
الموازنة ويكون بين الموازنة
والسجع مباينة الا على
رأى ابن الاثير فانه يشترط في
السجع التساوى فى الوزن
والتقفية ويشترط في
الموازنة التساوى فى الوزن
دون الحرف الاخير فنحو
شديد وقريب ليس بسجع
وهو أخص من الموازنة واذا
تساوى الفاصلتان فى الوزن
دون التقفية (فان كان ما في
احدى القرينتين) من
الالفاظ (أو أكثره مثل
ما يقابله من) القرينة
(الاخرى فى الوزن) سواء ما
فى التقفية أولا (خص
هذا النوع من الموازنة
(باسم المماثلة) وهو لا يختص
بالنثر كما توهمه البعض من
ظاهر قولهم تساوى
الفاصلتين ولا بالنظم على
ما ذهب اليه البعض بل
يجرى فى القبيلين فلذلك
أورد مثالين نحو وآتيناهما
الكتاب المستبين وهديناهما
الصراط المستقيم (وقوله مها
الوحش) جمع مهاة وهي
البقرة الوحشية (الا أن هاتا
أى هذه النساء (أوانس
قنا الخط الا أن تلك) القنا
(ذوابل) وهذه النساء
نواضر والمثالان مما يكون
أكثر ما فى احدى القرينتين
مثل ما يقابله من الاخرى
لعدم تماثل آتيناهما
وهديناهما ونا وكذا هاتا وتلك ومثال الجميع قول أبي تمام
فأحجم لما لم يجد فيك مطمعا * وأقدم لما لم يجد عنك مهربا
وقد كثر ذلك فى الشعر الفارسى وأكثر مدائح أبى الفرج الرومى من شعراء العجم

هو الشمس قدرا والملوك كواكب * هو البحر جودا والكرام جداول

والجداول جمع جدول وهو النهر الصغيرة كأن الكرام تستقى منه (قوله وغمارق مصفوفة وزرابى مبثوثة) النمارق جمع نمرقة بالضم والفتح وهى الوسادة الصغيرة والزرابى البسط الفاخرة جمع زربية مبثوثة أى مبسوطة اهـ فنرى وقوله بالضم والفتح أى ضم النون وفتحها وعبارة العصام فى أطوله جمع نمرقة بضم الراء وفتح النون وضمها اهـ (قوله ولا عبرة بتاء التأنيث الخ) أى اذا كانت تبدل هاء فى الوقف والا فتعتبر كتاء بنت وأخت (قوله على ما بين فى موضعه) أى فى علم القوافى اهـ سم (قوله وظاهر قوله دون التقفية الخ) قال فى المطول ويحتمل أن يريد أنه يشترط فيها التساوى فى الوزن ولا يشترط التساوى فى التقفية وحينئذ يكون بينها وبين السجع عموم وخصوص من وجه لتصادقهما فى مثل سرر مرفوعة وأكواب موضوعة وصدق الموازنة بدون السجع فى وغمارق مصفوفة وزرابى مبثوثة وبالعكس فى مثل ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم أطوارا اهـ (قوله عدم التساوى فى التقفية) نحو شديد وقريب وأما شديد ومجيد فسجع لا موازنة (قوله حتى لا يكون نحو فيها سرر الخ) أى لانه وجد فيها التساوى فى التقفية (قوله ويكون) عطف على النفى وهو لا يكون (قوله مباينة) أى لانه اشترط فى السجع التساوى فى التقفية واشترط فى الموازنة عدم التساوى فى التقفية (قوله الا على رأى ابن الاثير) أى فلا يتباينان وقوله فانه يشترط الخ تعليل لهذا المحذوف فعلى كلام ابن الاثير يكون وقارا وأطوارا ليس سجعا ولا موازنة فعلى كلامه يكون بينهما العموم والخصوص المطلق لانه اشترط فى السجع الموافقة فى الوزن والتقفية وفى الموازنة الموافقة فى الوزن دون التقفية فتكون الموازنة أعم (قوله دون الحرف الاخير) أى ولا يشترط فى الموازنة تساويهما فى الحرف الاخير الذى هو التقفية (قوله فنحو شديد وقريب الخ) أى اذا ختم بهما قرينتان أو مصراعان (قوله وهو أخص) أى مطلقا فكل سجع موازنة ولا عكس (قوله سواء ماثله الخ) هذا بالنظر الى كلام ابن الاثير المذكور لا على ظاهر كلام المصنف من أنه يشترط فى الموازنة عدم التساوى فى التقفية اذ لا يتأتى عليه هذا التعميم اهـ من سم وفيه نظر اذ هذا التعميم انما هو فيما عدا الفاصلتين لان ما عدا ذلك هو المحدث عنه وأما الفاصلتان فيشترط فيهما عدم التقفية كما حل به الشارح أولا فالتعميم ظاهر على ظاهر كلام المصنف خلافا لسم تأمل (قوله خص الخ) جواب ان أى فله اسمان موازنة ومماثلة (قوله بل يجرى) أى اسم المماثلة وقوله فى القبيلين أى النثر والنظم (قوله نحو وآتيناهما الخ) فى كل من الفقرتين أربع كلمات غير الفاصلتين والتوافق بينهما فى ثلاثة من الاربعة وهى الفعل وفاعله ومفعولاه ولا تخالف الا فى الفعل (قوله وقوله) أى نحو قول أبى تمام اهـ مطول (قوله مها الوحش) بضم الميم بقره اهـ معاهد وفى سم المها بالفتح جمع المهاة اهـ أى هن كمها الوحش فى سعة الاعين وسوادها وأهدابها وقوله الا أن هاتا أى لكن هؤلاء أوانس يأنس بهن العاشق دون الوحشيات فزدن فى الفضل بهذا المعنى وقوله قنا الخط أى فى طول القد واستقامته والقنا جمع قناة وهى الرمح والخط بالفتح موضع بالهاجرة باليمن تنسب اليه الرماح المستقيمة اهـ ع ق (قوله هاتا) فيه أن هاتا للمفردة المؤنثة والنساء ليس مفردا أجيب بأنه مفرد حكما (قوله ذوابل) جمع ذابل من الذبول ضد النعومة والنضارة اهـ ع ق (قوله لعدم تماثل آتيناهما الخ) فيه مسامحة لان التخالف بين الفعلين فقط وأما الضميران فلا تخالف فيهما (قوله قول أبى تمام) الذى فى المطول أنه للبحترى قال الفنرى أى يمدح الفتح بن خاقان ويذكر مبارزته للاسد والضمير فى أحجم وأقدم للاسد اهـ (قوله فأحجم الخ) أى امتنع الاسد قال ع ق والمعنى أن هذا الاسد لما لم يجد فيك اقوتك عليه طمعا فى تناولك أحجم ولما عرف أنه لا ينجو منك أقدم داهشا فاقداما تسليم منه لنفسه لعلمه

على المماثلة وقد اقتفى الانورى أثره فى ذلك (ومنه) أى من اللفظى (القلب) وهو أن يكون الكلام بحيث لو عكسته وبدأت بحرفه الاخير الى الاول لكان الحاصل بعينه هو هذا الكلام ويجرى فى النظم والنثر (كقوله مودته تدوم لكل هول * وهل كل مودته تدوم) فى مجموع البيت وقد يكون ذلك فى المصراع كقوله * أرانا الاله هلالا أنارا * (وفى التنزيل كل فى فلك وربك فكبر) والحرف المشدد فى حكم المخفف وقد يكون ذلك فى المفرد نحو سلس وتغاير القلب بهذا المعنى لتجنيس القلب ظاهر فان المقلوب ههنا يجب أن يكون عين اللفظ الذى ذكر بخلافه ثمة ويجب ثمة ذكر اللفظين جميعا بخلافه ههنا (ومنه) أى من اللفظى (التشريع) ويسمى التوشيح وذا القافيتين (وهو بناء البيت على قافيتين يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما) أى من القافيتين فان قيل كان عليه أن يقول يصح الوزن والمعنى عند الوقوف على كل منهما لان التشريع هو أن يبنى الشاعر أبيات القصيدة ذات قافيتين على بحرين أو ضربين من بحر واحد فعلى أى القافيتين وقفت كان شعرا مستقيما قلنا القافية انما هى آخر البيت فالبناء على قافيتين لا يتصور الا اذا كان البيت بحيث يصح الوزن ويحصل الشعر عند الوقوف على كل منهما والا لم تكن الاولى قافية (كقوله يا خاطب الدنيا) من خطب المرأة (الدنية) الخسيسة (انها * شرك المصراع الردى) أى حبالة الهلاك (وقرارة الاكدار) أى مقر الكدورات فان وقفت على الردى فالبيت من الضرب الثامن من الكامل

بعدم النجاة لا للشجاعة اهـ وقيل وعلة متوازنان اثر انا عروضيا وهو كما تقدم مقابلة مطلق حركة بمطلق حركة وان اختلف نوع الحركة فصح كون البيت مثالا للجميع (قوله على المماثلة) أى واردو جار عليها (قوله الى الاول) أى منتهيا الى الاول (قوله كقوله) أى قول القاضى الارجانى اهـ مطول (قوله مودته تدوم الخ) قال ع ق لاشك أنك لو بدأت بالميم الاخيرة من البيت وقرأت منها البيت الى أوله لوجدت الحاصل هو الموجود أولا لكن مع تبديل بعض الحركات والسكنات وتخفيف ما شدد أولا وتشديد ما خفف أولا وكل ذلك لا يضر فى القلب لان التغيير فى القلب جائز حتى فى قصر الممدود ومد المقصور وحذف الالف وتصييره همزة وتصيير الهمزة ألفا اهـ قال سم قال فى عروس الافراح هذا الذى ذكره المصنف قلب الحروف وبقى نوع آخر يقال له قلب الكلمات كقوله

عدلوا فما ظلمت لهم دول * سعدوا فما زالت لهم نعم

بذلوا فما شحت لهم شيم * رفعوا فما زلت لهم قدم

فهو دعاء لهم فاذا انقلبت كلماته صار دعاء عليهم اهـ (قوله وهل كل الخ) استفهام انكارى والمقصود وصف خليله من بين الاخلاء بالوفاء (قوله فى مجموع البيت) أى حال كون القلب فى مجموع الخ (قوله وقد يكون ذلك) أى القلب (قوله وربك فكبر) قال سم حرف العطف خارج عن ذلك اهـ (قوله فى حكم المخفف) أى فلا يضر اختلاف لامى كل وفلك مثلا تشديدا وتخفيفا وقال فى المطول لان المعتبر هو الحروف المكتوبة تأمل اهـ سم وقوله وقال فى المطول لان الخ فى بعض نسخ المختصر هذا التعليل (قوله نحو سلس) بمهملتين كما هو فى النسخ الصحيحة قال ع ق وهو بفتح اللام وكسرها فالاول مصدر والثانى وصف اهـ قال فى المصباح سلس سلسا من باب تعب سهل وسلس البول استرساله وعدم استمساكه لحصول مرض بصاحبه اهـ قال يس وفى الاطول ما يقتضى أنه شكس بالشين المعجمة والكاف والسين فانه قال ولا اعتدادا بالنقط حتى انه ذكر الشارح المحقق فى المختصر أن فى شكس قلبا اهـ وشكس كشرس وزنا ومعنى كما فى المصباح ودخل فيه نحو كشك وكعك وخوخ وباب وشاش وساس (قوله بخلافه ثمة) فنفح مثلا اذا قلبته صار حتفا فالاصل غير الذى حصل بالقلب (قوله ويجب ثمة الخ) لان التجانس لا يتحقق بدون ذكر اللفظين اهـ جربى (قوله ومنه التشريع) قال فى العروس وهى عبارة لا يناسب ذكرها فان التشريع قد اشتهر استعماله فيما يتعلق بالشرع المعظم فكان الائق اجتنابها اهـ يس (قوله ويسمى التوشيح) بالحاء المهملة أى التزيين وقوله وذا القافيتين وهو أنسب الاسماء (قوله يصح المعنى الخ) المراد بصحة المعنى تمام المعنى وتمام البيت عند الوقوف على كل منهما (قوله فان قيل الخ) حاصل السؤال اعتراض على المصنف حيث لم يشترط مع اشتراط صحة المعنى صحة الوزن أيضا مع أن الشعر لا يتحقق بدونها أجاب عنه بقوله قلنا الخ وحاصله أن لفظ القافية يشعر بذلك وكذا قوله بناء البيت اهـ من جربى (قوله ذات قافيتين) صفة للقصيدة فلامها للجنس أو حال منها اهـ سم (قوله على بحرين) وهو قليل متكلف ولذا لم يمثل له المصنف (قوله كقوله) أى قول الحريرى فى المقامة الثالثة والعشرين بعده

دار متى ما أضحكت فى يومها * أبكت غدا بعدا لها من دار

غاراتها لا تنقضى وأسيرها * لا يفتدى بجلائل الاخطار

(قوله أى حبالة) بكسر الحاء بمعنى الحبل أى حبل موصل للهلاك كالحبل الموصل الى الصيد (قوله فان وقفت على الردى الخ) بأن اعتبرته تمام البيت أى وتفاعيله حينئذ أربعة ومصراعه على الياء الاولى من الدنية (قوله فالبيت من الضرب الثامن) لانه مجزو كذا فى بعض النسخ بالميم قبل النون وهو الصواب وما فى بعضها من الثانى غير صواب (قوله من الكامل) وزنه متفاعلن ست مرات فيسدس على الاصل تارة ويربع مجزوا أخرى وله تسعة ضروب وثلاثة أعاريض والعروض آخر المصراع الاول والضرب آخر

وان وقفت على الاكدار فهو من الضرب الثاني منه والقافية عند الخليل من آخر حرف في البيت الى أول ساكن يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن فالقافية الاولى من هذا البيت هو لفظ الردى مع حركة الكاف من شرك والقافية الثانية هي من حركة الدال من الاكدار الى الآخر وقد يكون البناء على أكثر من قافيتين وهو قليل متكلف ومن لطيف ذي القافيتين نوع يوجد في الشعر الفارسي وهو أن تكون الاسقاط الباقية بعد القوافي الاول بحيث اذا جمعت كانت شعرا مستقيم المعنى (ومنه) أي من اللفظي (لزوم ما لا يلزم) ويقال له الالتزام والتضمين والتشديد والاعنات (وهو أن يجيء قبل حرف الروي) وهو الحرف الذي تبنى عليه القصيدة وتنسب اليه فيقال قصيدة لامية أو ميمية مثلا من رويت الحبل اذا فتلته لانه يجمع بين الابيات كما أن الفتل يجمع بين قوى الحبل أو من رويت على البعير اذا شددت عليه الرواء وهو الحبل الذي يجمع به الاحمال (أو ما في معناه) أي قبل الحرف الذي هو في معنى حرف الروي (من الفاصلة) يعني الحرف الذي وقع في فواصل الفقر موقع حرف الروي في قوافي الابيات وفاعل يجيء هو قوله (ما ليس بلازم في السجع) يعني أن يؤتى قبله بشيء لو جعل القوافي أو الفواصل أسجاعا لم يحتج الى الاتيان بذلك الشيء ويتم السجع بدونه فمن زعم أنه كان ينبغي أن يقول ما ليس بلازم في السجع أو القافية ليوافق قوله قبل حرف الروي أو ما في معناه فهو لم يعرف معنى هذا الكلام ثم لا يخفى أن المراد بقوله يجيء قبل كذا ما ليس بلازم في السجع أن يكون ذلك في بيتين أو أكثر أو في فاصلتين أو أكثر

المصراع الثاني وقد أشار الامام الخزرجي لضبطهما بقوله

وقل آخر الصدر العروض ومثله * من العجز الضرب اعلم الفرق باعتنا

(قوله وان وقفت على الاكدار الخ) بان اعتبرته تمام البيت وتفاعيله حينئذ ستة ومصراعه على الهاء من انها (قوله فهو من الضرب الثاني) لانه مقطوع والقطع اسقاط ساكن الوتد المجموع وهو حرفان متحركان يليهما ساكن وتسكين المتحرك الثاني كأن تسقط نون متفاعلن وتسكن اللام فيصير متفاعل نحو أكداري (قوله من آخر حرف في البيت الخ) فيه ادخال من على الآخر وادخال الى على الاول وهو خلاف المشهور فكان الاولى العكس (قوله يليه) أي يلي الحرف ذلك الساكن (قوله مع الحركة التي قبل ذلك الساكن) فحرف تلك الحركة خارج عنها اه سم وقد قال في المطول بعد قوله والقافية عند الخليل الخ ما نصه ويروى عنه أيضا أن المتحرك الذي قبل ذلك الساكن هو أول القافية اه وعليه فحرف تلك الحركة منها (قوله وقد يكون البناء على أكثر من قافيتين) قال في المطول ولو قال هو بناء البيت على قافيتين أو أكثر لكان أحسن ليشمل نحو قول الحريري

جودي على المستهتر الصب الجوى * وتعطفي بوصاله وترحمي

ذا المبتلي المتفكر القلب الشجي * ثم اكشفي عن حاله لا تظلمي

اه قال الفنري وهذه الابيات على قواف عديدة الاولى رائية في المستهتر والمتفكر والثانية بائية في الصب والقلب والثالثة يائية في الجوى والشجي وعلى هذا القياس اه (قوله بحيث اذا جمعت الخ) أي بان يؤخذ ما بعد القافية الاولى من كل بيت ويجمع المأخوذ وينظم (قوله لزوم الخ) أي التزام ما لا يلزم من حرف فقط أو حركة فقط أو هما كما سيأتي (قوله والتضمين) لتضمينه قافيته ما لا يلزمها وقوله والاعنات أي الايقاع فيما فيه عنت أي مشقة لان التزام ما لا يلزم فيه مشقة اه ع ق (قوله حرف الروي) قال يس يؤخذ من قول الشارح لانه يجمع الخ أن الاضافة غير بيانية والمعنى الحرف الذي يجمع بين الابيات ويحتمل أنها بيانية ولهذا قد يعبرون بالروي بدون حرف مرادا به الحرف المذكور اه (قوله اذا فتلته) ويلزمه الجمع (قوله لانه) أي الروي (قوله بين قوى الحبل) أي طاقاته (قوله الرواء) بكسر الراء والمد اه سم (قوله أو ما في معناه) أي أو يجيء قبل ما في معناه اه ع ق (قوله يعني الحرف الخ) أطلق الفاصلة على الحرف الذي تختم به الفاصلة فهو من تسمية الجزء باسم الكل والظاهر أن الفاصلة باقية على معناه الحقيقي وهو الكلمة الاخيرة من الفقرة أي حال كونه كائنا من الفاصلة (قوله ما ليس بلازم الخ) ما عبارة عن شيء كما قال الشارح والشيء أمور ثلاثة حرف وحركة معا كما في الآية والابيات وحرف فقط كالقمر ومستمر وحركة فقط كقول ابن الرومي

لما تؤذن الدنيا به من صروفها * يكون بكاء الطفل ساعة يولد

والا فما يبكيه منها وانها * لاوسع مما كان فيه وأرغد

حيث التزم فتح ما قبل الدال اه من المطول وقوله لما تؤذن من تقديم العلة على المعلول (قوله لو جعل القوافي) بأن حولت القوافي عن وزن الشعر وجعلت سجعا اه ع ق (قوله فمن زعم أنه كان ينبغي الخ) قال الحفيد أنت خبير بأن المعنى الذي ذكره الشارح قدس سره غير ظاهر من العبارة فتأمل اه قال سم أقول لكنه محمل صحيح (قوله ليوافق قوله الخ) أي ويكون فيه حينئذ لف ونشر مشوش (قوله لم يعرف معنى هذا الكلام) أي معناه الذي أريد به فليتأمل اه سم قال ع ق وانما مراده أن الفواصل التي هي أعم من السجعة وغيرها وكذا القوافي لزوم ما لا يلزم فيهما لا يلزم تلك القوافي ولا تلك الفواصل على تقدير جعلها أسجاعا وتحويلها الى خصوص السجع ومعنى تحويلها الى السجع جعل جنسها الشامل لغير السجع مخصوصا بالسجعة اه فاندفع ما يقال لا معنى لجعل الفواصل أسجاعا لان الفواصل أسجاع

والا ففى كل بيت أو فاصلة يجى قبل حرف الروى أو ما فى معناه ما ليس بلازم فى السجع (كقوله
قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل * بسقط اللوى بين الدخول فحومل) قد جاء قبل اللام ميم مفتوحة وهو ليس بلازم فى
السجع وقوله قبل حرف الروى أو ما فى معناه اشارة الى أنه يجرى فى النثر والنظم (نحو فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر) فالراء بمنزلة حرف الروى ومجىء الهاء قبلها فى الفاصلتين لزوم ما لا يلزم لصحة السجع بدونها نحو فلا تقهر ولا تسخر (وقوله سأشكر عمرا ان تراخت منيتى * أيادى) بدل من عمرا (لم تمنن وان هى جلت) أى لم تقطع أو لم تخلط بمنة وان عظمت وكثرت (فتى غير محجوب الغنى عن صديقه * ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت) زلة القدم والنعل كناية عن نزول الشر والمحنة (رأى خلتى) أى فقرى (من حيث يخفى مكانها *) أى لانى كنت أسترها بالتجمل (فكانت) أى خلتى (قذى عينيه حتى تجلت) أى انكشفت وزالت باصلاحه اياها بأياديه يعنى من حسن اهتمامه جعله كالداء الملازم لاشرف أعضائه حتى تلافاه بالاصلاح فحرف الروى هو التاء وقد جىء قبله بلام مشددة مفتوحة وهو ليس بلازم فى السجع لصحة السجع بدونها نحو جلت ومدت ومنت وانشقت ونحو ذلك (وأصل الحسن فى ذلك كله) أى فى جميع ما ذكر من المحسنات اللفظية (أن تكون الالفاظ تابعة للمعانى دون العكس) أى لا أن تكون المعانى توابع للالفاظ بان يؤتى بالفاظ متكلفة مصنوعة فيتبعها المعنى كيفما كانت كما يفعله بعض المتأخرين الذين لهم شغف بايراد المحسنات اللفظية فيجعلون الكلام كأنه غير مسوق لافادة المعنى ولا يبالون بخفاء الدلالات وركاكة المعنى اذا

وحاصل الدفع أن الفواصل أعم من السجع (قوله والا) أى والا يكن المراد أن يكون ذلك فى بيتين الخ يكون التعريف غير مانع لشموله كل بيت على حدته مع أن هذا البيت ليس من هذا النوع أى لزوم ما لا يلزم (قوله كقوله) أى امرئ القيس فى معلقته (قوله بسقط اللوى الخ) السقط بكسر السين المهملة معناه منقطع الرمل حيث يستدق من طرفه واللوى بكسر اللام والقصر رمل يعوج ويلتوى والدخول بفتح الدال المهملة موضع وحومل موضع آخر بفتح الحاء المهملة والميم واسكان الواو بينهما اه دمامينى وسيأتى ان شاء الله تعالى فى الفصل الآتى آخر الكتاب فى مبحث الابتداء كلام الشارح على هذا البيت (قوله وهو ليس بلازم فى السجع) أى لو حولناه وجعلناه سجعا (قوله نحو فأما اليتيم الخ) فيه لف ونشر مشوش (قوله لصحة السجع بدونها) اى لو حولناه الى سجع آخر (قوله وقوله سأشكر عمرا الخ) أى سأبالغ فى شكره ولا فاصل الشكر قد حصل قال الفنرى قيل الابيات لمحمد بن سعيد الكاتب يمدح الاشدق عمرو بن سعيد دخل عليه فرأى كم قميصه مشقوقا من تحته فبعث اليه عشرة آلاف درهم فقال فيه الابيات اه وفى المعاهد الابيات من الطويل وقائلها عبد الله بن الزبير الاسدى فى عمرو بن عثمان بن عفان وكان سببها ما حكاه أبو عسابة قال بلغنى أن أول من أخذ نسيئة فى الاسلام عمرو بن عثمان بن عفان أتاه عبد الله بن الزبير الاسدى فرأى عمرو تحت ثيابه ثوبا رديئا فدعا وكيله وقال اقترض مالا فقال هيهات ما يعطينا التجار شيئا قال فاربحهم ما شاؤا فاقترض له ثمانية آلاف درهم باثنى عشر ألفا فوجهها اليه مع ثياب فقال عبد الله بن الزبير الابيات اه قال فى المطول وفى الاساس شكرت لله نعمته واشكر والى وقد يقال شكرت فلانا يريدون نعمته وكأنه أى الشاعر أراد سأشكر لعمرو فحذف الجار وجعل أيادى بدل اشتمال من عمرو اه قال الفنرى فينبغى أن يقدر الرابطة أى أيادى له لوجوبه فى بدل البعض والاشتمال ثم قال قد جوز الفاضل المحشى فى شرح المفتاح كون أيادى مفعولا ثانيا أيضا وفيه نظر لانه مخالف لتصريح أئمة اللغة حيث صرحوا بعدم تعديته الا الى مفعول واحد اللهم الا أن يبنى على التسامح اه (قوله أيادى) جمع أيد وهى النعم والايدى جمع يد وهى النعمة فهو جمع الجمع اه ع ق (قوله أى لم تقطع من المن وهو القطع وقوله أو لم تخلط بمنة أى لم يشبها منة من عمرو (قوله فتى) أى هو فتى وقوله غير محجوب قال سم يجوز رفعه نعتا لفتى بناء على عدم تعرف غير بالاضافة ونصبه على الحال منه أو من ضميره ان كان فيه ضمير بناء على أنه بمعنى متفت اه (قوله رأى خلتى) أى أبصر أمارة فقرى وهى تقطع كم القميص وفى المثل الخلة تدعو الى السلة أى السرقة (قوله أى فقرى) تفسير مراد والا فمفهوم الخلة أعم من الفقر اه سم (قوله قذى عينيه) أى كقذى عينيه فهو تشبيه بليغ والقذى ما يسقط فى العين من عود ونحوه فيعالجه حتى يخرجه (قوله من حسن اهتمامه) أى اهتمام عمرو والممدوح بازالة فقره وقوله جعله أى جعل المادح فقره المعبر عنه بالخلة كالداء الخ (قوله الملازم لاشرف أعضائه) أى الممدوح وهو عيناه (قوله حتى تلافاه) بالفاء أى تداركه (قوله لصحة السجع بدونها) أى السجع المفروض أى لو جعلت القوافى سجعا لا يلزم فيه ذلك (قوله وأصل الحسن) أى شرطه فأطلق على الشرط أصلا باعتبار أنه لا بد منه كما أن الاصل كذلك (قوله من المحسنات اللفظية) اقتصر عليها لكثرة الغلط فيها والا فالاصل المذكور لكل من المعنوى واللفظى اه من ع ق (قوله تابعة للمعانى) أى فالمعانى هى المقصودة بالذات والالفاظ تابعة لها (قوله أى لا أن تكون المعانى الخ) الوجه أنه تفسير لقوله دون العكس لا لقوله العكس لفساد المعنى تأمل اه سم (قوله توابع للالفاظ) أى الواقعة والحاضرة عنده (قوله متكلفة) أى متكلفا فيها غير متروكة على سجيتها وقوله مصنوعة أى قصد فيها الى الصناعة وتحصيل المحسنات اللفظية (قوله بخفاء الدلالات) أى اذا كانت الالفاظ مجازات أو كنايات وقوله وركاكة المعنى أى

اذا كانت الالفاظ حقائق (قوله فيصير) أى اللفظ وفى نسخة فتصير بالتاء الفوقية أى الالفاظ البديعية (قوله على سيف من خشب) هو المعنى (قوله بل الوجه) أى الطريق وقوله أن تترك المعانى أى الواقعة والحاضرة عنده (قوله وعند هذا) أى عند الاتيان بالفاظ تليق بها (قوله وحين رتب الحريرى) أى أعطى وظيفة الانشاء ورتب فيها وطلب أن يكتب كما يؤمر فيأتى بالالفاظ تابعة للمعانى اه سم والحريرى هو أبو محمد القاسم بن على بن محمد بن عثمان البصرى الحرامى صاحب المقامات وفضلها أكثر من أن يحصر وأشهر من أن يذكر ومن عرفها حق معرفتها استدل بها على فضل هذا الرجل وغزارة مادته وكثرة اطلاعه ويقال ان الحريرى كان عملها أربعين مقامة وحملها من البصرة الى بغداد وادّعاها فلم يصدقه فى ذلك جماعة من أدباء بغداد وقالوا انها ليست من تصنيفه بل هى لرجل مغربى من أهل البلاغة مات بالبصرة ووقعت أوراقه اليه فادعاها فاستدعاه الوزير الى الديوان وسأله عن صنعته فقال أنا رجل منشئ فاقترح عليه انشاء رسالة فى واقعة عينها فانفرد فى ناحية من الديوان وأخذ الدواة والورقة ومكث زمانا كبيرا فلم يفتح الله تعالى عليه بشئ فى ذلك فقام خجلان وكان الحريرى مولعا بنتف لحيته عند الفكرة فنهاه أمير البصرة وتوعده على ذلك وكان كثير المجالسة له فبقى كالمقيد لا يتجاسر أن يعبث بلحيته فتكلم فى بعض الايام بكلام أعجب الامير فقال له سلنى شيأ حتى أعطيك فقال له أعطنى لحيتى قال قد فعلت وكان يسكن فى مشان البصرة وكان أصله منها ويقال انه كان له بها ثمانية عشر ألف نخلة وانه كان من ذوى اليسار ولما رجع الى بلده عمل عشر مقامات أخر وسيرهن واعتذر من عيه وحصره فى الديوان بما لحقه من المهابة وجاءه شخص غريب يزوره ويأخذ عنه شيأ فلما رآه استزرى شكله ففهم الحريرى ذلك منه فلما التمس منه أن يملى عليه قال له اكتب

ما أنت أول سار غره قمر * ورائد أعجبته خضرة الدمن
فاختر لنفسك غيرى اننى رجل * مثل المعيدى فاسمع بى ولا ترنى

فخجل الرجل وانصرف وللحريرى تآليف حسان منها درة الغواص فى دفع أوهام الخواص ومنها ملحة الاعراب فى النحو وشرحها أيضا وله ديوان ورسائل وشعر كثير غير شعره الذى فى المقامات فمن ذلك قوله

قال العواذل ما هذا الغرام به * أما ترى الشعر فى خديه قد نبتا
فقلت والله لو أن المفند لى * تأمل الرشد فى عينيه ما ثبتا
ومن أقام بأرض لا نبات بها * فكيف يرحل عنها والربيع أتى

وله قصائد استعمل فيها التجنيس كثيرا وكانت ولادته فى سنة ست وأربعين وأربعمائة وتوفى سنة ست عشرة وقيل خمس عشرة وخمسمائة بالبصرة فى سكة بنى حرام نسبة الى طائفة من العرب سكنوا فى هذه السكة وخلف ولدين هما نجم الملك عبد الله وقاضى قضاة البصرة ضياء الاسلام عبيد الله رحمهم الله تعالى اه معاهد باختصار (قوله فى ديوان الانشاء) أى جعل كاتبا عند الملك يكتب الحجج والقضايا والدعاوى فقد كلف انشاء معان بالفاظ تطابق تلك المعانى (قوله عجز) أى عن أن يكتب كما يؤمر اه سم (قوله فقال ابن الخشاب) أى فى سبب عجزه اه سم وكان معاصرا له (قوله وذلك الخ) أى معنى كونه رجلا مقاماتيا (قوله فأين هذا) أى كتاب معانيه فرضية من كتاب معانيه واقعة وحاضرة (قوله فى الترجيح) أى التفضيل (قوله يكتب كما يريد) كالحريرى (قوله يكتب كما يؤمر) كابن الخشاب (قوله وبين الحالين بون بعيد) فان الحالة الثانية أبلغ من الاولى (قوله ولهذا) أى لان بينهما بونا بعيدا وعبارة ع ق وقد عرفت أن بين الحالين بونا بعيدا ألا ترى الى الصاحب فانه طلب أن يجانس بين قم الذى هو فعل أمر وبين قم الذى هو اسم مدينة فلما لم يتيسر له معنى مطابق لمقتضى الحال واقع فى نفس الامر يكون اللفظ فيه بليغا أنشأ العزل بلا سبب لقاضى تلك البلدة فكتب اليه أيها القاضى بقم قد عزلناك فقم فتفطن القاضى بأنه لا غرض له فى المعنى وانه لا يناسب حاله وحال الملك فصار الكلام فيه كالهزل فقال القاضى الخ اه (قوله قال

فيصير كخنجر من ذهب على سيف من خشب بل الوجه أن تنزل المعانى على سجيتها فتطلب لانفسها ألفاظا تليق بها وعند هذا تظهر البلاغة والبراعة ويتميز الكامل من القاصر وحين رتب الحريرى مع كمال فضله فى ديوان الانشاء عجز فقال ابن الخشاب هو رجل مقاماتى وذلك لان كتابه حكاية تجرى على حسب ارادته ومعانيه تتبع ما اختاره من ألفاظه المصنوعة فأين هذا من كتاب أمر به فى قضية وما أحسن ما قيل فى الترجيح بين الصاحب والصابى أن الصاحب كان يكتب كما يريد والصابى يكتب كما يؤمر وبين الحالين بون بعيد ولهذا قال

قاضى قم حين كتب
اليه الصاحب أيها القاضى
بقم قد عزلناك فقم والله ما
عزلنى الا هذه السجعة

خاتمة للفن الثالث

(فى السرقات الشعرية وما
يتصل بها) مثل الاقتباس
والتضمين والعقد والحل
والتلميح (وغير ذلك) مثل
القول فى الابتداء والتخلص
والانتهاء وانما قلنا ان الخاتمة
من الفن الثالث دون أن
نجعلها خاتمة الكتاب خارجة
عن الفنون الثلاثة كما
توهمه غيرنا لان المصنف
قال فى آخر بحث المحسنات
اللفظية هذا ما تيسر لى
باذن الله تعالى جمعه وتحريره
من أصول الفن الثالث
وبقيت أشياء يذكرها فى علم
البديع بعض المصنفين
وهو قسمان أحدهما ما
يجب ترك التعرض له لعدم
كونه راجعا الى تحسين
الكلام أو لعدم الفائدة فى
ذكره لكونه داخلا فيما
سبق من الابواب والثانى
مالا بأس بذكره لاشتماله على
فائدة مع عدم دخوله فيما
سبق مثل القول فى السرقات
الشعرية وما يتصل بها
(اتفاق القائلين) على لفظ
التثنية (ان كان فى الغرض
على العموم كالوصف
بالشجاعة والسخاء) وحسن
الوجه والبهاء

قاضى قم) اسم بلدة (قوله والله ما عزلنى الا هذه السجعة) مقول القول قال سم يعنى أنه ليس له غرض فى عزلى وحامل عليه الا ذكر هذه السجعة فهى المقصودة دون المعنى فصار اللفظ متبوعا والمعنى تابعا اه

﴿ خاتمة نسأل الله حسنها ﴾

(قوله فى السرقات الشعرية وما يتصل بها) قال ع ق انما جمع هذه الاشياء فى الخاتمة ولم يجعلها بابا من البديع أو يجعل كل واحد منها بابا على حدة لوجهين أحدهما أن كلا منها ليس أمرا يعم كل كلام أما فى السرقات فظاهر لخروج النثر وكذا فيما يتصل بها لاختصاصها بالاخذ عن الغير وأما فى الابتداء والانتهاء والتخلص فلخروج ما ليس فى تلك الحال وهذا الوجه بعينه يمكن أن يجعل هو السر فى جمعها لاشتراكها فيه والوجه الثانى أن الحسن فيها دون الحسن فى غيرها لمع سهولة التناول فلم تجعل بابا لقلة الاهتمام بشأنها وتيسرها باعتبار غيرها وان كان الناس يهتمون بأمورها أما فى السرقات فلما علم من أن الابتداع أرفع وأصعب من الاتباع وان كان فيه تغيير ما وكذا فيما يتصل بها وأما فى الابتداء وما والاه فلما علم من أن رعاية تمام الحسن فى جميع أجزاء الكلام أعلى وأصعب ويمكن جعل هذا أيضا هو السر فى جمعها اه (قوله مثل الاقتباس والتضمين الخ) ستأتى معانى هذه الالقاب ووجه اتصال هذه بالسرقات كون كل من القسمين فيه ادخال معنى كلام سابق فى لاحق (قوله لان المصنف قال) أى فى الايضاح الذى هو كالشارح لهذا المتن (قوله من أصول) أى مسائل (قوله وبقيت أشياء الخ) ظاهر كما ترى فى كون تلك الاشياء من نفس الفن لا خارجة عنه والا فلا وجه للتعبير بالبقاء ولا بقوله يذكرها فى علم البديع الخ وكذا قوله والثانى مالا بأس بذكره لاشتماله الخ فانه ظاهر فى تعلق الخاتمة بهذا الفن اه سم (قوله وهو قسمان) أى الباقى أو مذكور بعض المصنفين وفى نسخة وهى (قوله ما يجب ترك التعرض له) أو لعده من المحسنات والا فهو مذكور أى وان ذكره ذلك البعض (قوله لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام) مثل الموصل وهو أن يؤتى بكلام يكون كل من كلماته متصلة الحروف كقول الحريرى

فتنتنى فجننتنى تجنى * بتجن يفتن غب تجنى

وقوله فجننتنى أى صيرتنى مجنونا وقوله تجنى فاعل فتنتنى وجننتنى وهو اسم امرأة وقوله بتجن أى باعراض وقوله يفتن أى يتنوع وقوله غب تجنى أى بعد اعراض ومثل المقطع وهو ضد الموصل كقول الوطواط

وأدرك ان زرت دار ودو * د درا و وردا و وردا و وردا

أى وأدرك ان زرت دار المحبوبة المسماة بودود الدر والورد المعلومين و وردا أى عادة و وردا أى فرسا بين الاشقر والاحمر ومثل التعديل ويسمى سياقة الاعداد وهو ايقاع أسماء مفردة على سياق واحد كقوله وضعنا فى يديه زمام الحل والعقد والقبول والرد والامر والنهى والاثبات والنفى والبسط والقبض ومنه قول المتنبى

الخيل والليل والبيداء تعرفنى * والسهم والرمح والقرطاس والقلم

ومثل ما يسمى تنسيق الصفات وهو تعقيب موصوف بصفات متوالية كقوله تعالى هو الله الذى لا اله الا هو الملك القدوس السلام الآية اه مطول بزيادة (قوله لكونه داخلا الخ) مثل ما سماه بعض المتأخرين الايضاح وهو أن ترى فى كلامك خفاء دلالة فتأتى بكلام يبين المراد ويوضحه فانه داخل فى الاطناب ومثل التوشيع بالمعنى المذكور فى باب الاطناب اه مطول (قوله اتفاق الخ) هذا توطئة والمقصود بالذات قوله فالاخذ والسرقة الخ (قوله على لفظ التثنية) حال من القائلين وليس صلة لاتفاق ولا القائلين ووجه هذا الضبط وراء كونه الرواية أن الاثنين أقل ما يتصور فيه الاتفاق والمراد بالقائلين قائل المأخوذ منه ولو كان القائل متعددا وقائل المأخوذ ولو متعددا أيضا اه من يس باختصار (قوله فى الغرض على العموم) أى الكائن على العموم أى فى الغرض العام للناس بأن تشترك الناس فى معرفته اه جربى أى

مع الاختلاف فى وجه الدلالة أخذا من المقابلة قال سم قوله ان كان فى الغرض ذكر فى هذا الغرض أمرين الغرض وكونه على العموم فقابل الاول بقوله الآتى وان كان فى وجه الدلالة أى على الغرض لا فى الغرض وبقى مقابل الثانى فانظر هل تركه أو يستفاد من كلامه ومن أين يستفاد اه أقول ذكر ع ق أن المصنف ترك مقابل الثانى لانه معلوم لا تفصيل فيه وانما تعرض لمفهوم الاتفاق فى نفس الغرض وهو الاتفاق فى الدلالة على الغرض لما فيه من التفصيل وعبارته ثم الاتفاق فى نفس الغرض وهو على العموم يتضمن شيئين أحدهما كون الاتفاق فى الغرض لا فى الدلالة عليه من الجهة المعهودة للاتحاد وهى الدلالة بالحقيقة وثانيهما كون الغرض عام الادراك فخرج به الغرض الخاص أى المعنى الدقيق الذى لا يستخرجه الا الاذكياء وان كانت الدلالة عليه بالحقيقة ومن المعلوم أن الاغراض أى المعانى الدقيقة مما يتفاوت الناس فى ادراكها فيمكن أن يدعى فيها السبق أى الغلبة والتقدم والزيادة وعدم ذلك ولكن هذا المعنى لم يتعرض له المصنف لانه معلوم لا تفصيل فيه اه وقال بعض الافاضل أقول قد يستفاد من كلامه بجعل المقصود من الغرض العام خصوص قيده وهو كونه عاما و يراد به ما لا يختص به البلغاء وغيرهم ويكون الخاص ما يختص به البلغاء تأمل (قوله ونحو ذلك) كالبلادة والذكاء واعتدال القامة (قوله فلا يعد سرقة) جواب الشرط (قوله مما يؤدى هذا المعنى) كالانتهاب والاغارة والغصب والمسخ وما أشبه ذلك مما يأتى من الالقاب وانما قلنا ان هذه الالقاب تؤدى هذا المعنى الواحد لانها كلها تشترك فى الاستناد الى الغير فى التوصل وانما اختلفت معانيها باعتبار العوارض على ما سيجىء اه ع ق (قوله والاعجم) هو ضد الفصيح هنا (قوله والمفحم) بفتح الحاء هو ضد الشاعر أى الذى لا قدرة له على الشعر (قوله أى طريق الدلالة) المراد بطريق الدلالة اللفظ الدال على الوصف العام من حقيقة أو مجاز أو كناية أو تشبيه وقوله على الغرض متعلق بالدلالة والمراد الغرض العام أى فالقائلان متفقان فى الطريق أى وفى الغرض العام وأما اذا اختلفا فيهما أو اتفقا فى الطريق واختلفا فى الغرض لا يتأتى فيه السرقة لان السرقة هى أخذ المعنى كما سيأتى ان شاء الله تعالى (قوله كالتشبيه) تمثيل للوجه والمراد به الكلام الدال على التشبيه ليكون لفظا لان وجه الدلالة لفظ (قوله هيآت) أى صفات والمراد الجنس وقوله تدل على الصفة أى التى هى الغرض كالجود فى المثال الآتى (قوله لاختصاصها) علة لتدل أى لاجل اختصاصها بمن أى بموصوف هى أى تلك الصفة التى هى الغرض له أى لذلك الموصوف فيلزم أن تكون تلك الهيآت مستلزمة للصفة التى هى الغرض والانتقال من الملزوم الى اللازم كناية فعلم أن ذكر الهيآت داخل فيما يقابل الحقيقة المثل لها بالتشبيه وذلك المقابل هو مطلق التجوز الشامل للكناية اه ع ق (قوله بالتهلل) أى البشاشة والسرور اه فنرى وعبارة ع ق أى تلون الوجه فرحا وسرورا فان هذه الهيآت أعنى كون الانسان متهلل الوجه وكون ذلك التهلل بسبب وكون ذلك السبب ورود السائلين ينتقل منها الى الوصف بالجود اه (قوله جمع عاف) ويجمع أيضا على عافون كقوله

* يا خير من يمم العافون ساحته *

(قوله بالعبوس) وهو تلون الوجه تلونا يدل على الاغتمام اه ع ق (قوله عند ذلك) أى ورود العفاة وكذا ما بعده (قوله مع سعة ذات اليد) قال ع ق فان ذكر هذه الهيآت أعنى كونه عبوسا وكون ذلك عند ورود العفاة وكون ذلك عند سعة اليد يدل على البخل فهذا من الدلالة الكنائية أيضا اه (قوله أى المال) تفسير لمجموع ذات اليد اه سم وقال العصام فى أطوله وذات اليد المال سمى ذات اليد لان اليد تفعل معه ما لا تفعل بدونه فكأنه يأمر اليد بالعطاء والامساك واليد مملوكة له اه (قوله وأما العبوس الخ) أى لان عبوسه دل على تأسفه على ما فات من مراتب السخاء بعدم وجدان المال (قوله فان اشترك الخ) دليل جواب الشرط فى قوله وان كان فى وجه الدلالة وجواب الشرط محذوف تقديره ففيه تفصيل فان اشترك الخ (قوله كتشبيه الخ) المراد به الكلام الدال عليه ليكون لفظا كما تقدم (قوله والا جاز الخ) هذه هى الحالة التى يمكن فيها تحقق السرقة لكن

ونحو ذلك (فلا يعد) هنا أى الاتفاق (سرقة) ولا استعانة ولا أخذا ونحو ذلك مما يؤدى هذا المعنى (لتقرره) أى تقرر هذا الغرض العام (فى العقول والعادات) يشترك فيه الفصيح والاعجم والشاعر والمفحم (وان كان) اتفاق القائلين (فى وجه الدلالة) أى طريق الدلالة على الغرض (كالتشبيه) والمجاز والكناية (وكذكر هيآت تدل على الصفة لاختصاصها بمن هى له) أى لاختصاص تلك الهيآت بمن تثبت تلك الصفة له (كوصف الجواد بالتهلل عند ورود العفاة) أى السائلين جمع عاف (و) كوصف (البخيل بالعبوس) عند ذلك (مع سعة ذات اليد) أى المال وأما العبوس عند ذلك مع قلة ذات اليد فمن أوصاف الاسخياء (فان اشترك الناس فى معرفته) أى معرفة وجه الدلالة (لاستقراره فيها) أى فى العقول والعادات (كتشبيه الشجاع بالاسد والجواد بالبحر فهو كالاول) أى فالاتفاق فى هذا النوع من وجه الدلالة كالاتفاق فى العرض العام فى أنه لا يعد سرقة ولا أخذا (والا) أى وان لم يشترك الناس فى معرفته (جاز أن يدعى فيه) أى فى هذا النوع من وجه الدلالة (السبق والزيادة)

بأن يحكم بين القائلين فيه بالتفاضل وأن أحدهما فيه أكمل من الآخر وأن الثاني زاد على الاول ونقص منه (وهو) أي ما لا يشترك الناس في معرفته من وجه الدلالة على الغرض (ضربان أحدهما) (خاصي في نفسه غريب) لا ينال الا بفكر (و) الآخر (عامي تصرف فيه بما أخرجه من الابتذال الى الغرابة كما مر) في باب التشبيه والاستعارة من تقسيمهما الى الغريب الخاصي والمبتذل العامي الباقي على ابتذاله أو المتصرف فيه بما يخرجه الى الغرابة (فالاخذ والسرقة) أي ما يسمى بهذين الاسمين (نوعان ظاهر وغير ظاهر أما الظاهر فهو أن يؤخذ المعنى كله) اما حال كونه (مع اللفظ كله أو بعضه أو) حال كونه (وحده) من غير أخذ شئ من اللفظ (فان أخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه) أي لكيفية الترتيب والتأليف الواقع بين المفردات (فهو مذموم لانه سرقة محضة ويسمى نسخا وانتحالا كما حكى عن عبد الله بن الزبير أنه فعل ذلك بقول معن بن أوس اذا أنت لم تنصف أخاك) أي لم تعطه النصفة ولم توفه حقوقه (وجدته على طرف الهجران) أي هاجرا لك مبتذلا بك وبؤاخاتك (ان كان يعقل و يركب حد السيف) أي يتحمل شدائد تؤثر فيه تأثير السيوف وتقطعه تقطيعها (من أن تضيمه) أي بدلا من أن تظلمه (اذا لم يكن

لا يتعين فيها السرقة ولذا فيه لها كما سيأتي اه سم (قوله بأن يحكم بين القائلين فيه الخ) فيه اشارة الى أنه ليس المراد بالسبق هنا مجرد التقدم في الزمن بل السبق الى علو المرتبة والكمال فان المتبادر من هذا السياق أن قوله بأن يحكم الى قوله أكمل من الآخر تفسير للسبق وان الثاني تفسير للزيادة فليتأمل اه سم وعبارة ع ق قوله السبق أي اذا كان غريبا يمكن ادعاء السبق أي غلبة أحد الآتيين به الآخر بأن يكون أكمل منه وأفضل والزيادة أي زيادة أحدهما على الآخر فيه بالغلبة والآخر أنقص منه ويحتمل أن المراد بالسبق التقدم أي أن أحدهما أقدم والآخر أخذ منه اه (قوله وان أحدهما الخ) تفسير (قوله خاصي) أي منسوب الى الخاصة أي هذا المفهوم لا يطلع عليه الا الخاصة وهم البلغاء (قوله غريب) تفسير لقوله خاصي لقوله في بحث الاستعارة أو خاصية وهي الغريبة قال الشارح هناك أي التي لا يطلع عليها الا الخاصة اه سم (قوله لا ينال الا بفكر) تفسير لغريب أي لا يدركه الا الاذكياء كتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل (قوله عامي) أي تشارك العامة الخاصة فيه (قوله كما مر) أي في تشبيه الوجه البهي بالشمس في قوله

لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا ۞ الا بوجه ليس فيه حياء

فان تشبيه الوجه البهي بالشمس مبتذل عامي لكن أضاف الى ذلك كون عدم الحياء من الشمس هو الذي أوجب لها ادعاء المقابلة لهذا الوجه فخرج بذلك عن الابتذال اه ع ق (قوله الباقي على ابتذاله) زائد على ما هنا (قوله فالاخذ الخ) أي واذا تقرر هذا فالاخذ الخ اه أطول (قوله فالاخذ والسرقة الخ) تقسيم السرقة والاخذ الى النوعين المذكورين باعتبار كل من الضربين السابقين فكل منهما ينقسم الى ذلك اه سم (قوله أما الظاهر الخ) تحته ثلاثة عشر قسما لان المأخوذ ان كان المعنى مع اللفظ من غير تغيير للنظم فهذا قسم وان كان المأخوذ هو المعنى مع اللفظ وغير النظم فتحته أقسام ثلاثة لان الثاني اما أبلغ من الاول أو مثله أو دونه وان كان المأخوذ المعنى مع بعض اللفظ فتحته أقسام ستة لانه اما أن يغير فيه النظم أولا و يأتي فيه ما تقدم من الثلاثة وان كان المأخوذ المعنى وحده فتحته أقسام ثلاثة أيضا (قوله مع اللفظ كله) أي سواء كان فيه تغيير للنظم أولا وكذا يقال في قوله أو بعضه (قوله فان أخذ اللفظ كله من غير الخ) أتى المصنف بقيود ثلاثة وسيأتي محترزها في كلامه على اللف والنشر المشوش (قوله ويسمى نسخا) لانه نسخ كلام الغير ونسبه لنفسه اه ع ق وعبارة سم قوله نسخا لانه نقله الى نفسه من قولهم نسخت الكتاب أي نقلت ما فيه الى كتاب آخر وقوله وانتحالا يقال انتحل فلان شعر غيره وقول غيره اذا ادعاه لنفسه اه (قوله ابن الزبير) هو بفتح الزاي وكسر الباء كما في القاموس لانه موازنه بأمير فليس هو الصحابي المشهور وعبارة ع ق وليس المراد به عبد الله بن الزبير بن العوام الصحابي المعلوم وانما المراد به شخص آخر كان قدم على عبد الله بن الزبير الصحابي المعروف فلم حرمه من العطاء قال ابن الزبير أعني هذا المذكور هنا للسيد عبد الله بن الزبير الصحابي لعن الله ناقة حملتني اليك فقال له السيد عبد الله ابن الزبير الصحابي ان وراكبها اه (قوله انه فعل ذلك) أي النسخ والانتحال وأنه فعل يجوز كونه بدل اشتمال من عبد الله أي عن فعله ذلك بقول معن و يجوز كونه بدلا مما حكى اه سم وانظر هلا جوز كونه نائب فاعل حكى بل هو الاظهر اه يس (قوله معن) بضم الميم وفتح العين وهو غير معن (قوله أخاك) اخوة الصداقة أو النسب اه أطول (قوله النصفة) بفتح النون والصاد وهي اسم مصدر الانصاف اه ع ق (قوله ولم توفه حقوقه) عطف تفسير لما قبله اه يس (قوله على طرف الهجران) بكسر الهاء والاضافة بيانية اه سم (قوله ان كان يعقل) فيه اشارة الى أن ارتكابه الهجران هو قضية العقل فليتأمل اه سم وقال العصام في أطوله من باب ضرب أي ان كان يبقى عقله بعد ظلمك وفيه اشارة الى انه يصير مجنونا بظلمك ويهجر ان بقي عقله اه (قوله من أن الخ) من تعليلية أي من أجل أن تضيمه كما في قوله تعالى مما خطاياهم أغرقوا وظاهر كلام الشارح أنها بمعنى بدل كما في قوله تعالى أرضيتم بالحياة الدنيا

عن شفرة السيف) أي عن ركوب حد السيف وتحمل المشاق (مرحل) أي ببعد فقد حكى أن عبدالله بن الزبير
دخل على معاوية فأنشده
هذين البيتين فقال له معاوية
لقد شعرت بعدي يا أبا بكر
ولم يفارق عبدالله المجلس
حتى دخل معن بن أوس
المزني فأنشد قصيدته التي
أولها

لعمرك ما أدري واني لأوجل
على أينا تغدو المنية أول

حتى أتمها وفيها هذان
البيتان فأقبل معاوية على
عبدالله بن الزبير وقال ألم
تخبرني أنهما لك فقال اللفظ
له والمعنى له وبعد فهو أخي
من الرضاعة وأنا أحق بشعره
(وفي معناه) أي معنى ما لم
يغير فيه النظم (ان يبدل
بالكلمات كلها أو بعضها
ما يرادفها) يعني انه أيضا
مذموم وسرقة محضة كما
يقال في قول الحطيئة

دع المكارم لا ترحل لبغيتها
واقعد فانك أنت الطاعم الكاسي

ذر المآثر لا تذهب لمطلبها
واجلس فانك أنت الآكل اللابس

وكما قال امرؤ القيس

وقوفا بها صحبي على مطيهم
يقولون لا تهلك أسا وتجمل

فأورده طرفة في داليته الا انه
أقام تجلد مقام تجمل (وان
كان) أخذ اللفظ كله (مع
تغيير لنظمه) أي نظم اللفظ
(أو أخذ بعض اللفظ) لا
كله (سمي) هذا الأخذ
(اغارة ومسخا) ولا يخلو
إما أن يكون الثاني أبلغ من
الاول أو دونه أو مثله (فان كان الثاني أبلغ) من الاول (لاختصاصه بفضيلة) لا توجد في الاول

من الآخر (قوله عن شفرة السيف) شفرة السيف حده صحاح اه سم (قوله وتحمل المشاق) تفسير (قوله مزحل) بالزاي المعجمة والحاء المهملة اه فنري وروي بالراء المهملة (قوله فأنشده هذين البيتين) لانه كان أميرهم يتناشدون عنده القصائد وقيل لان معاوية كان حاقدا عليه وعنده غيظ منه وفي بعض النسخ فأنشد فمفعوله الاول محذوف أي أنشده لما سيأتي (قوله شعرت) بضم العين أي صرت شاعرا وبابه ظرف وقوله بعدي أي بعد علمي بانك غير شاعر (قوله يا أبا بكر) كنية عبدالله بن الزبير (قوله فأنشد قصيدته) أنشد يتعدى الى مفعولين يقال أنشدني شعرا ومفعوله الاول هنا محذوف أي أنشده اه فنري (قوله واني لاوجل) أي أخوف من الوجل وهو الخوف وموضع على أينا نصب لانه مفعول لادري وقوله واني لاوجل اعتراض وتغدو بالغين المعجمة أي يصبح الموت وأول مبني على الضم لقطعه عن الاضافة منويا كما في قبل وبعد أي أول كل شيء وحاصل المعنى وبقائك ما أعلم أينا يكون أقدم من الآخر في غدو الموت عليه واني خائف مترقب اه فنري وقوله بالغين المعجمة ليس بمتعين بل يصح كونه بالعين المهملة من العدو بل قال بعضهم انه الانسب اللهم الا أن تثبت الرواية بالمعجمة (قوله فأقبل معاوية الخ) أي التفت له لانه معه في المجلس (قوله ألم تخبرني الخ) استفهام تقريري قال سم يفهم منه ان عبدالله ابن الزبير أخبر معاوية بذلك فكأنه لم يرد بنسبتهما اليه الافتخار بهما ودعوى معرفة الشعر وما ليس له بل وجها صحيحا والا وجب ذما وكان ذم هذا في حد نفسه مع قطع النظر عن مقصد صحيح يخرجه عن الذم تأمل اه وقوله بل وجها صحيحا أي كقوله هو أخي من الرضاع وأنا أحق بشعره وقوله في حد نفسه خبر كان (قوله كما يقال الخ) مثال لابدال الكل نظر الان قوله فانك أنت لما كان من الامور العامة التي تشترك الناس في معرفته والتعبير به كان المراد ما عداه (قوله الحطيئة) بالحاء والطاء المهملتين اسم الشاعر سمي به لقصره وقيل لدمامته (قوله دع المكارم الخ) مقول القول أي طلبها بدليل قوله لا ترحل لبغيتها والمكارم جمع مكرمة بمعنى الكرامة والبغية بكسر الباء وضمها الحاجة كما في المختار وقوله واقعد فانك الخ أي حاصل القعود الطعام والكسوة فلا احتياج الى طلب المكارم والرحلة اه سم بزيادة قال ع ق والمعنى لست أهلا للمكارم والمعالي فدعها لغيرك واقنع بالمعيشة وهي مطلق الاكل والستر باللباس فانك تناله بلا طلب يشق اه (قوله ذر المآثر الخ) مقول يقال وذر في مقابلة دع والمآثر مقابل المكارم ولا تذهب مقابل لا ترحل ولمطلبها بدل لبغيتها واجلس بدل واقعد والآكل بدل الطاعم واللابس بدل الكاسي وأما فانك أنت فمذكور في البيتين باللفظ (قوله وكما قال الخ) مثال لابدال البعض (قوله وقوفا) جمع واقف كشاهد وشهود من الوقف بمعنى الحبس لا من الوقوف بمعنى اللبث لانه لازم والمذكور في البيت متعد مفعوله مطيهم وصحبي فاعل به وانتصابه على الحالية من فاعل نبك أي قفا نبك في حال وقوف أصحابي مراكبهم علي أي لاجلي قائلين لا تهلك بكسر اللام أسا أي من فرط الحزن وشدة الجزع وتجمل أي اصبر صبرا جميلا اه فنري بزيادة (قوله أخذ) يحتمل أنه مصدر وهو اسم كان ومع تغيير خبرها وعليه فقوله أو أخذ بعض اللفظ عطف على كان ويحتمل أنه فعل وهو خبر كان واسمها ضمير الشأن قال بعض ويصح أن يكون على صيغة اسم الفاعل (قوله مع تغيير لنظمه) محترز قوله السابق من غير تغيير لنظمه وقوله أو أخذ بعض اللفظ محترز قوله كله فهو على اللف والنشر المشوش كما قدمنا قال ع ق والمراد بتغيير النظم هنا أن يدل على المعنى الاول أو على بعضه بوجه آخر بحيث يقال هذا تركيب آخر سواء كان بتبديل نوع التركيب كتبديل جملة شرطية مثلا بغيرها أو بدون ذلك اما مع افادة المعنى مثلا بطريق اللزوم ان أفيد أولا صراحة وهو الاكثر أو بدون ذلك ويدل على أن هذا هو المراد ما يأتي من الامثلة اه (قوله أو أخذ بعض اللفظ) سواء كان مع تغيير النظم أولا فتحته ستة أقسام والامثلة الآتية كلها لما اذا كان المأخوذ البعض (قوله اغارة) هي نهب المال اه سم (قوله ومسخا) لانه بدل صورة ما للغير بصورة أخرى والغالب كونها أقبح اه ع ق وقال سم لان المسخ تحويل الصورة الى ما هو أقبح منها وهنا حول الترتيب من

صورة الى أخرى اه ومن هنا ينشأ اشكال فيما اعبر لمثل أو أبلغ اذ كل منهما ليس تغيير الاقبح ولعل الجواب أنهم اكتفوا بحكمة التسمية وهي لا يلزم أن تكون مطابقة للمعنى اللغوى فى تعليله بل يكتفون فيها بأدنى مناسبة وقد يؤخذ هذا الجواب من قوله وهنا حول الترتيب الخ تأمل ع س وكان حاصل الجواب أن المراد بالمسخ مطلق التحول من صورة الى صورة سواء كانت أقبح أولا فهو مجاز مرسل من اطلاق المقيد وارادة المطلق (قوله كحسن السبك) المراد به الخلو عن التعقيد اللفظى والمعنوى (قوله أو الاختصار) أى حيث يناسب المقام (قوله فممدوح) ويسمى حسن الاتباع (قوله كقول بشار الخ) قبله

قالوا حرام تلاقينا فقلت لهم * ما فى التلاقى ولا فى قبله حرج

وبعده البيت المذكور وبعده

أشكوا الى الله هما لا يفارقنى * وشرما فى فؤادى الدهر يعتلج

اه معاهد (قوله من راقب الناس) أى راعاهم ومشى على مزاجهم وعبارة ع ق أى راعاهم وحاذرهم فيما يكرهون فيتركه وفيما يبتغون فيقدم عليه لم يظفر بحاجته كلها لانه ربما كرهها الناس فيتركها لاجلهم فتفوت مع شدة شوقه اليها اه (قوله القتال) تفسير الفاتك وقوله الحريص على القتل تفسير اللهج اه سم وعبارة ع ق قوله الفاتك أى المقدم على القتل أو غيره من غير مبالاة بأحد اللهج أى الملازم المطلوب به الحريص عليه من غير مبالاة قتلا كان أو غيره اه (قوله وقول سلم) أى الخاسر بالخاء المعجمة سمى بذلك لخسرانه فى تجارته فى الاساس سمى سلم الخاسر لانه باع مصحفا ورثه واشترى بثمنه عودا يضرب به اه مطول وقبل هذا البيت

أهدى لى الشوق وهو حلو * أغن فى طرفه فتور

وفاز الشاهد فيه مع قوله من راقب الناس حيث أخذ بعض اللفظ من غير تغيير للنظم (قوله أى الشديد الجراءة) عبارة ع ق الجسور هو الشديد الجراءة فهو بمعنى الفاتك اللهج وهو أصرح فى المعنى وأخصر فالمعنى فى البيتين واحد وهو أن من لا يراقب الناس فاز بالمرغوب ومن راعاهم فاته المطلوب لكن بيت سلم أجود سبكا لدلالته على المعنى بلا حاجة للتأمل بما هو أخص وأوضح وأخصر لفظا كما لا يخفى وفى نفسى أن لفظ الفاتك اللهج أحسن من لفظ الجسور ولفظ الطيبات أحسن من لفظ اللذات والاختصار قد يدعى عدم مناسبته لان الغرض التوجيه بترك مراقبة الناس وذلك يناسبه البسط الدال على الاهتمام والتأكيد فانظره اه (قوله فبيت سلم أجود سبكا) أى لان قول بشار الفاتك اللهج فيه غموض وخفاء وقيل من جهة أنه رتب على المراقبة الموت بخلاف بشار فانه رتب عليها عدم الظفر بالحاجة اه قال فى المطول روى عن أبى معاذ راوية بشار أنه قال أنشدت بشارا قول سلم فقال ذهب والله بيتى فهو أخف منه وأعذب والله لا أكلت اليوم ولا شربت اه (قوله فى البلاغة) أى الحسن وليس المراد بها مطابقة الكلام الخ لوجودها فى كل منها (قوله كقول أبى تمام) هو الاصل وهو من بحر الكامل (قوله فى مرثية محمد) بتخفيف الياء قال فى المطول وكان قد استشهد فى بعض غزواته اه (قوله ابن حميد) كزويد اه أطول (قوله هيهات) اسم فعل ماض معناه بعد وفاعله محذوف أى بعد اتيان الزمان بمثله بدليل ما بعده وهو قوله لا يأتى الزمان بمثله أو بعد نسيانى له بدلالة ما قبله وهو قوله

أنسى أبا نصر نسيت اذا يدى * من حيث ينتصر الفتى وينيل

هيهات الخ اه مطول بزيادة قال الفنرى قوله أنسى احدى الهمزتين فيه محذوفة على نمط قوله تعالى أفترى على الله كذبا والاستفهام انكارى وينيل من الانالة وهى الاعطاء اه (قوله ان الزمان بمثله لبخيل) قال الشيخ عبد القاهر فى المسائل المشكلة قال الشيخ أبو على الفارسى فى هذا البيت تقصير لان الغرض من هذا الكلام نفى المثل وأن يقال انه يعزوانه لا يكون فاذا جعل سبب فقد مثله بخل الزمان به فقد أخل بالغرض وجوز وجود المثل ولم يمنعه من حيث هو بل من حيث بخل الزمان بالجود بمثله اه

كحسن السبك أو الاختصار أو الايضاح أو زيادة معنى (فممدوح) أى فالثانى مقبول (كقول بشار من راقب الناس) أى حاذرهم (لم يظفر بحاجته * وفاز بالطيبات الفاتك اللهج) أى الشجاع القتال الحريص على القتل (وقول سلم) بعده (من راقب الناس مات هما) أى حزنا وهو مفعول له أو تمييز (وفاز باللذة الجسور) أى الشديد الجراءة فبيت سلم أجود سبكا وأخصر لفظا (وان كان) الثانى (دونه) أى دون الاول فى البلاغة لفوات فضيلة توجد فى الاول (فهو) أى الثانى (مذموم كقول أبى تمام) فى مرثية محمد بن حميد (هيهات لا يأتى الزمان بمثله ان الزمان بمثله لبخيل)

مطول (قوله وقول أبي الطيب) هو المأخوذ (قوله أعدى الزمان سخاؤه) أى سرى سخاؤه الى الزمان ولا يلزم من كون فعل بمعنى فعل أن يتعدى بما يتعدى به قال الفنرى الاعداء أن يتجاوز الشئ من صاحبه الى غيره والاسم العدوى وفى حديث لا عدوى أى لا يعدى شئ شيأ اه (قوله فسخا به) أى بايجاده على ما قاله ابن جنى أو باظهاره على ما قاله ابن فورجة وكذلك تقول فى ولقد يكون به الخ (قوله وأخرجه من العدم) تفسيرى على سخا به اه سم (قوله ولولا سخاؤه) أى الزمان وقوله الذى استفاده منه أى من الممدوح وقوله لبخل أى الزمان وقوله به أى بالممدوح (قوله كذا ذكره) أى هذا التفسير ابن جنى فالبيت على ما ذكره ابن جنى من الغلو كما تقدم فى قوله

وأخفت أهل الشرك حتى انه * لتخافك النطف التى لم تخلق

لان الجود قبل وجود الممدوح غير موجود حتى يعدى الزمان فهو ممتنع ومثل ذلك لا يقال فيه انه فاسد كما قاله ابن فورجة وانما يقال فيه غير مقبول تأمل (قوله ابن فورجة) بفتح الفاء وضمها (قوله فاسد) الاولى غير مقبول لغلوه اذ ليس بفاسد كما قدمناه (قوله لان سخاء غير موجود) باضافة سخاء الى غير أى سخاء شخص غير موجود فسخاء اسم ان وقوله لا يوصف بالعدوى خبرها وهو السريان للغير (قوله وانما المراد الخ) أى فالممدوح كان موجودا مخفيا وكان الزمان بخيلا باظهاره لى وهدايتى له لغزارة أموره عند الزمان فلما أعدى الزمان سخاء ذلك الممدوح جاد به على أى بالاتصال به والوقوف عليه بعد خفائه عنى فالمعنى أن الزمان هدانى اليه بعد البخل بالهداية فعرفته فاغنانى فالمعنى ولقد كان الزمان بخيلا باظهاره لى اه ع ق (قوله لما أعدى سخاؤه) ظرف لقوله سخا به قال سم أى أعدى سخاؤه الزمان وهو بعد وجوده اه (قوله فالمصراع الثانى) فيه اشارة الى أن الشاهد فى المصراعين الاخيرين والا فالمصراع الاول من قول أبى الطيب أبلغ من المصراع الاول الذى لابى تمام تأمل (قوله اذ لا يشترط الخ) علة لمحذوف تقديره ولا يضر فى كونه مأخوذا منه تغاير فى المعنى والتعبير اذا وقع الاشتراك فى الحاصل والمآل ولو مع زيادة شئ اذ لا يشترط فى هذا النوع الخ كما عبر بذلك ع ق أى لانهما اشتركا فى البخل وهو جواب عن سؤال مقدر تقديره ان الاخذ على تفسير ابن فورجة غير ظاهر لتغاير المعنيين كما لا يخفى (قوله أصلا) أى لا يشترط الاتحاد من كل وجه بل يكفى الاتحاد من بعض الوجوه كما هنا لانهما مشتركان فى أصل البخل على ما قاله ابن فورجة (قوله كما توهمه البعض) أى توهم أنه يشترط الاتحاد من كل وجه (قوله والا لم يكن مأخوذا الخ) فالاستدلال بهذا اشعار بموافقة البعض على الاخذ على تأويل ابن جنى اه يس (قوله أيضا) أى كما لا يكون مأخوذا على تأويل ابن فورجة وانما لم يصرح به لان عدم الاخذ عليه حينئذ ظاهر فجعله كأنه أصل مقيس عليه وعبارة ع ق فعلى هذا التقدير أى تقدير ابن فورجة لا يكون مأخوذا من الاول أيضا لان المعنى عليه ولقد يكون الزمان بخيلا باظهاره وهو مخالف للبخل بايجاد مثله الذى فى المصراع الاول ولكونه أظهر فى عدم الاخذ لم يتعرض له فى الشرح ويرجع المعنى الى حاصل واحد أيضا على هذا التقدير لانه اذا بخل باظهاره لى لعزته فهو بخيل بفائدته اللازمة لوجوده الا لسبب فيلزم البخل بوجوده لان نفى اللازم يستلزم نفى الملزوم فنفى فائدته كنفيه فيلزم البخل بأمثاله اه بتصرف وعبارة سم وانما اقتصر الشارح على بيان التغاير على تفسير ابن جنى لان هذا المتوهم اعتقد عدم التغاير عليه وسلم الاخذ عليه ومنعه على تفسير ابن فورجة لاعتقاده التغاير عليه تأمل اه سم (قوله لان أبا تمام الخ) أى فهناك مغايرة بحسب الظاهر وان كان فى نفس الامر لا مغايرة لان المراد من المثل الممدوح كما فى قولك مثلك لا يبخل أى أنت لا تبخل (قوله اذ المعنى على المضى) ان قلت من أين يستفاد المضى من قول أبى تمام * ان الزمان بمثله لبخيل * قلت من الجملة الاسمية الدالة على الثبات والدوام الشامل للمضى هذا وقد يقال العدول الى المستقبل فى كلام أبى الطيب قصدا الى الاستمرار وحكاية للحال الماضية الآن يقال لما لم يبق بخل الزمان بعد اعدا سخائه اياه لم يحسن حمل المضارع على ذلك اه يس وانما كان المعنى على المضى لان

وقول أبى الطيب أعدى الزمان سخاؤه) يعنى تعلم الزمان منه السخاء وسرى سخاؤه الى الزمان (فسخا به) وأخرجه من العدم الى الوجود ولولا سخاؤه الذى استفاده منه لبخل به على الدنيا واستبقاه لنفسه كذا ذكره ابن جنى وقال ابن فورجة هذا تأويل فاسد لان سخاء غير موجود لا يوصف بالعدوى وانما المراد سخا به على وكان بخيلا به على فلما أعدى سخاؤه أسعدنى بضمى اليه وهدايتى له لما أعدى سخاؤه (ولقد يكون به الزمان بخيلا) فالمصراع الثانى مأخوذ من المصراع الثانى لابى تمام على كل من تفسيرى ابن جنى وابن فورجة اذ لا يشترط فى هذا النوع من الاخذ عدم تغاير المعنيين أصلا كما توهمه البعض والا لم يكن مأخوذا منه على تأويل ابن جنى أيضا لان أبا تمام علق البخل بمثل المرثى وأبو الطيب بنفس الممدوح هذا ولكن مصراع أبى تمام أجود سبكا لان قول أبى الطيب ولقد يكون بلفظ المضارع لم يقع موقعه اذ المعنى على المضى

فان قيل المراد لقد يكون الزمان بخيلا به لاكه أى لا يسمح به لاكه قط لعلمه بأنه سبب لصلاح العالم والزمان وان شحا بوجوده

وبذله للغير لكن إعدامه وإفناؤه باق بعد فى تصرفه قلناهــذا تقدير لاقرينة عليه وبعد صحته فمصراع أبى تمام أجود لاستغنائه عن مثل هذا التكلف (وان كان) الثانى (مثله) أى مثل الاول (فأبعد) أى فالثانى أبعـد (من الذم والفضل للاول كقـول أبى تمام لو حار) أى تحير فى التوصل الى اهلاك النفوس (مرتاد المنيـة) أى الطالب الذى هى المنية على انها اضافـة بيان (لم يجـد * الا الفراق على النفوس دليلا وقول أبى الطيب

لولا مفارقــة الاحباب ماوجدت * لها المنايا الى أرواحنا سبلا)

الضمير فى لها للمنايا وهو حال من سـبلا والمنايا فاعـل وجدت وروى يد المنايا فقد أخـذ المعنى كله مع لفظ المنية والفراق والوجدان وبدل بالنفوس الارواح (وان أخـذ المعنى وحـده سمى) هذا الاخـذ (الماما) من ألم اذا قصد وأصـله من ألم بالمنزل اذا نزل به (وسلخا) وهو كشط الجلد عن الشاة ونحوها فكأنه كشط من المعنى جلدا وألبسه جلدا آخر فان اللفظ للمعنى بمنزلة اللباس (وهو ثلاثة أقسام كذلك) أى مثل ماسمى اغارة ومسخا لان الثانى اما أبلغ من الاول أو دونه أو مثله (أولها) أى أول الاقسام وهو أن يكون الثانى أبلغ من الاول (كقول أبى تمام هو) ضمير الشأن (الصنع) أى الاحسان والصنع مبتدأ خـبره الجملة الشرطية أعنى قوله (ان يعجل فخير وان يرث *) أى يبطئ (فللريث فى بعض المواضع

الفرض أنه جاد به ووجد بالفعل (قوله فان قيل المراد الخ) أى فيكون المضارع واقعا موقعه (قوله وبذله) عطف على وجوده أو على شحا (قوله لكن اعدامه الخ) حاصله أنه بعد ايجاده صار الذى فى تصرف الزمان انما هو اعدامه وأما ايجاده فلا يتعلق به لانه تحصيل للحاصل حينئذ (قوله باق بعد) أى بعد وجوده أو فى المستقبل وقوله فى تصرفه أى تصرف الزمان (قوله لاقرينة عليه) أى فلا يصح وبعـد صحته الخ (قوله فأبعد من الذم) من بمعنى عن أى حقيق بأن لايذم فأفعل التفضيل ليس على بابه. (قوله مرتاد) اسم فاعل وأصله مرتيد (قوله الا الفراق) اسـتثناء من دليلا ودليـلا مفعول يجد ومفعوله الثانى ان كان الذى ينصب مفعولين محذوف أى موجودا الخ اه سم قال يس وفيه نظر والظاهر أن المفعول الثانى دليلا والاستثناء مفرغ على حد ماعلمت الا الفقه اه (قوله على النفوس) أى على هلاكها (قوله وهو حال من سبلا) أى لانه فى الاصل صفة لها فلما قدم صار حالا قال فى المغنى تنبيه الظاهر أن لها من قول المتنبى

لولا مفارقة الاحباب ماوجـدت * لها المنايا الى أرواحنا سبلا

جار ومجرور متعلق بوجدت لكن فيه تعـدّى فعل الظاهر الى ضمـيره المتصل كقولك ضربه زيد وذلك ممتنع فينبغى أن يقدر صفة فى الاصل لسبلا فلما قدم عليه صار حالا منـه كما أن قوله الى أرواحنا كذلك اذ المعنى سبلا مسلوكة الى أرواحنا ولك فى لها وجه غريب وهو أن تقدره جمع لهاة كحصاة وحصى وتكون المنايا مضافا اليه ويكون اثبات اللهوات للمنايا استعارة شبهت بشئ يبتلع الناس ويكون أقام اللها مقام الافواه لمجاورة اللهوات للفم اه ولم يستحضره سم فكتب ماهيأه التخمـين اه يس وقول ابن هشام الظاهر أن لها أى لفظ لها وقوله ضربه زيد أى ضرب نفسه وقوله فينبغى أن يقدر صفة الخ فيكون المعنى هكذا لولا مفارقة الاحباب ماوجدت المنايا سبلا أخرى لها مسـلوكة الى أرواحنا وقوله كحصاة وحصى أى مما يكون فيه الفرق بين مفرد وجمعـه بالتـاء وقوله وتكون المنايا مضافا اليـه الاظهر أن يقول وهى مضافة الى المنايا وقوله استعارة أى بالكناية وقوله لمجاورة الخ أو هو من باب ذكر الجزء وارادة الكل (قوله وروى يد المنايا) أى بدل قوله لها المنايا (قوله فقد أخـذ المعـنى كله) لقائل أن يقول ان الاول أفاد أن انحصار السبب فى مفارقة الاحباب انما هو على تقـدير التحير واشتباه الحال وقضية ذلك امكان سبيل آخر عند عدم التحير وكان حاصل المعنى أن المنية لها طريق الى الهلاك لكنها اذا اشتبهت عليها لاتجد طريقا حينئذ غير المفارقة وهذا المعنى لم يفده الثانى فكيف حكم بأخذ كل المعنى الا أن يقال إن هذه الزيادة التى قلنا ان الاول أفادها غير مرادة له أو انها غير معتبرة ههنا فليتأمل اه سم وعبارة ع ق وقد اجتمع البيتان على الحاصل وهو أنه لادليل للمنية على النفوس الا الفراق أما فى الاول فواضح وأما فى الثانى فلان لولا تفيد أن نفى الفراق بنفى الموصل كما أشرنا اليه فلزم انحصار الموصل فى الفراق على انه دليل أو جزء دليل فمعنى كل من البيتـين يعود الى معنى الآخر فمايقال من أن فى الاول الحصر والتقييد بالحيرة فجاء أبلغ من الثانى لاعبرة به اه (قوله وبدل بالنفوس الارواح) الباء داخلة على المتروك (قوله وان أخذ المعنى وحده) أى دون اللفظ وهو عطف على قوله فان أخذ اللفظ (قوله وأصله من ألم بالمنزل الخ) فأصل الالمام النزول بالمنزل ثم أطلق على مطلق القصد ووجه المناسبة هنا أنه اذا أخذ المعنى فقـد قصده وكأنه نزل به اه يس (قوله فكأنه كشط) بابه ضرب وقوله جلدا هو اللفظ (قوله أى مثل ماسمى اغارة) أى مثـله فى الانقسام الى ثلاثة أقسام وفى كون الاقسام هى كون الثانى أبلغ وكونه دونه وكونه مثله بدليل كلام الشارح (قوله والصنع مبتدأ خبره الجملة الشرطية) أى والجملة من المبتدا وخبره الجملة خبر ضمير الشأن وسكت الشارح عن ذلك لظهوره لالان ضمير الشأن لامحل له كضمير الفصل لانه مما لم يقل به أحد اه يس (قوله فخير) أى فهو خير وقوله وان يرث من راث يريث اه سم وفى المختار وراث على خبره أبطأ وبابه باع وفى مثـل رب عجلة تهب ريثا اه (قوله أى يبطئ) من باب شرف قال فى المختار بطؤ بضم الطاء بطأ بضم الباء فهو بطئ

بالمتوأبطأفهومبطئ اه (قوله أنفع) الاترى أنه يقع فى العادة أنك لو وعدت أحـدا باحسان ثم أبطأت
عنه فاذا أعطيته زدته على ما كنت تعطيه لو عجلت حياء من ابطائك وجبرا للابطاء اه سم (قوله والاحسن
أن يكون الخ) لعل وجهه أن كون الضمير للشأن خلاف الظاهر مع افادة هذا الاعراب مايفيده الاول
من الاجمال والتفصيل ومع كونه أفيد لتعدد الحكم فيه اذ فيه الحكم بأن ذلك المتعقل الصنع والحكم
بأن الصنع من صفته ماذكر اه سم وقوله ان كون الضمير للشأن خلاف الظاهر أى لانه مخالف للقياس
من خمسة أوجه عوده على مابعده لزوما وأن مفسره لا يكون الا جملة وأنه لا يتبع بتابع وأنه لا يعمل فيـه الا
الابتداء أو أحـد نواسخه وانه ملازم الافراد اه يس (قوله الى حاضر فى الذهن) وهو الموعود به (قوله
وهذا كقول أبى العلاء الخ) لعل مقصوده التنظير فى رجوع الضمير للمتعقل الحاضر فى الذهن فان هـذا هو
المناسب فى بيت أبى العلاء اذ لا يناسب فيه رجوع الضمير للشأن اذ ما بعـد الهجر لا يصلح للخبر به عنه
فليتأمل اه سم أقول فى المغنى فى الترجمة التى نصها المواضع التى يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة
والثالث أن يكون مخبرا عنه فيفسره خبره نحو ان هى الا حياتنا الدنيا قال الزمخشرى هـذا ضمير لا يعلم
مايعنى به الا بما يتلوه وأصله ان الحياة الا حياتنا الدنيا ثم وضع هى موضع الحياة لان الخبر يدل عليها ويبينها
قال ومنه هى النفس تحمل ما حملت وهى العرب تقول ماشاءت قال ابن مالك وهذا من جيد كلامه ولكن
فى تمثيله بهى النفس وهى العرب ضعف لامكان جعل النفس والعرب بدلين وتحمل وتقول خـبرين وفى
كلام ابن مالك ضعف لامكان وجه ثالث فى المثالين لم يذكره وهو كون هى ضمير القصة فان أراد الزمخشرى
أن المثالين يمكن حملهما على ذلك لا أنه متعين فيهما فالضعف فى كلام ابن مالك وحـده اه والظاهر أن
كلام أبى تمام والمعرى من هذا القبيل وان ما ابتهج به الشارح أمر سهل قاله يس وبين البيتين مناسبة
من وجـه آخر وهو أن فى كل منهـما أن الشئ المكروه قد يكون سببا فى المحبوب كما كان فى الاول ابطاء
الاحسان سببا فى كثرته وفى الثانى الصدود سببا فى الوصال الا أن الظاهر انه لم يرد هذا بدليل قوله وهذا نوع
من الاعراب فانه يشعر بأن كلامه من جهة الاعراب دون غيره أفاده سم (قوله حتى ما يلم خيال) ضمير
يلم للهجر واما ما فقيل نافية أى حتى اذا انتفى المامه وحصوله فهو خيال لعدم وجوده وقيل زائدة أى حتى
اذا ألم فهو خيال لانه لعـدم طلبـه والاعتبار به بمنزلة المعـدوم الذى هو خيـال وقيـل مصدرية أى حتى
المامـه خيـال والمعنى كما فى الثانى ويتعين رفع الفعل على هـذا الثالث بخلاف الاولين فانه يجوز نصـبه
بحتى اه سم وعبارة ع ق حتى ما يلم أى ينزل خيال من هذا الذى يهجرنا وبعض صدود الزائرين وصال
أى لم ننل ممن هجرنا حتى الصدود لانا لا نلقاه لا يقظة ولا مناما والصـدود قد يعد وصالا بالنسـبة لمثل هذا
الهجر اه ويلم بابه رد (قوله الراضـة) أى المرتاضون الممارسون لصناعـة الاعراب ومن العجب أنه
تصحف فى نسخة سم بالراضية فقال قال فى الصحاح ان الراضية تجىء فى بعض اللغات بمعنى العالية وهذا
المعنى يمكن هنا وانظر هل يجوز أن تكون بمعنى المرضية أى المعتبرة اه قال يس وأصل راضة روضة جمع
رائض ككامل وكملة وفى نسخة الرائضة أى المرتاضة للاعراب المتمرنة عليـه وعبارة ع ق وهذا الاعراب
أعنى جعـل الضمير عائدا على حاضر فى الذهن لطيف لا يكاد يتنبه له لا الاذهان الراضة أى المرتاضة
بالاعراب من أئمة العربية لان التفطن لحاضر ذهنا يلتئم الكلام فيه ويحسن بحيث يفيد الكلام معـه
فائدة البيان بعد الاجمال بما يدق الخ اه (قوله وقول أبى الطيب الخ) أخذ معنى وان رث الخ فالبيتان
مشتركان فى معنى وهو اثبات النفع فى البطء المستفاد من الشطر الثانى فى البيت الاول ومن الشطر الاول
فى البيت الثانى (قوله الجهام) بفتح الجيم (قوله ففى بيت أبى الطيب الخ) قـد يقال بينهما تفاوت أيضا
فان بيت أبى الطيب يدل على أن بطء سيبه مطلقا من الخير بخلاف بيت أبى تمام فانه يدل على أنه قـد يكون
قوله فى بعض المواضع اه سم قال يس وفيه نظر لا يخفى اه (قوله واذا تألق الخ) من الكامل وشطر
البيت على الممن قوله المصقول (قوله من عضبه) من زائدة (قوله أى سيفه القاطع) شبه لسانه بسيفه

أنفع) والاحسن أن يكون
هو عائدا الى حاضر فى الذهن
وهو مبتدأ خبره الصنع
والشرطية ابتـداء كلام
وهذا كقول أبى العلاء
هو الهجر حتى ما يلم خيال
وبعض صدود الزائرين وصال
وهـذا نوع من الاعراب
لطيف لا يكاد يتنبـه له الا
الاذهان الراضـة من أئمة
الاعراب (وقول أبى الطيب
ومن الخير بطء سيبك) أى
تأخر عطائك (عنى أسرع
السحب فى المسير الجهام)
أى السحاب الذى لا ماء فيه
وأما ما فيه ماء فيكون بطيأ
ثقيـل المشى فكـذا حال
العطاء ففى بيت أبى الطيب
زيادة بيان لاشتماله على
ضرب المثـل بالسحاب
(وثانيها) أى ثانى الاقسام
وهـو أن يكون الثانى دون
الاول (كقول البحترى واذا
تألق) أى لمع (فى الندى)
أى المجلس (كلامـه
الـمصقول) المنقح (خلت)
أى حسبت (لسانه من
عضبه) أى سـيفه القاطع

بجامع التأثير (قوله وقول أبى الطيب) من البسيط (قوله كأن ألسنهم الخ) قال ع ق ولاشك ان كلا منهما أى الكلامين تضمن تشبيه اللسان بآلة الحرب فى النفاذ والمضى وان كانت الآلة المعتبرة فى الاول السيف والآلة المعتبرة فى الثانى الرمح ولكن بيت البحترى أجود الخ (قوله ألسنهم) بضم السين ان جردمن التاء والا فبكسرها كما فى ألسنة حداد وقوله فى النطق فى بمعنى عند وكذلك ما بعدها كما يدل عليه كلام الشارح وقوله على رماحهم متعلق بخرصانا (قوله بالضم والكسر) أى وسكون الراء قال بعضهم وهذا فى المفرد وأما الجمع فبكسر الخاء لاغير قال فى المختار والخرص بضم الخاء وكسرها الحلقة من الذهب أو الفضة (قوله فى المضاء) أى كونها ماضية وقوله والنفاذ تفسير (قوله فبيت البحترى أبلغ الخ) وأيضا فى بيت أبى الطيب لفظ كأن الذى يدل على الشك فى التشبيه بخلاف بيت البحترى فان فيه لفظ خلت الذى يفيد الرجحان اه سم وفيه أن كان قد تدل على اليقين كقوله * كأن الارض ليس بها هشام * نعم لايعجبنى قول أبى الطيب ألسنهم على رماحهم اه يس أى فان المتبادر من كلامه أن ألسنتهم قطعت وجعلت خرصانا وفيه من القبح مالا يخفى (قوله من الاستعارة التخييلية) فيه تسمح والوجه أن أحدهما تخييل والآخر ترشيح (قوله بمنزلة الاظفار) التى اثباتها استعارة تخييلية كما سبق اه سم (قوله بمنزلة الاظفار للمنية) فانهما يخصان المشبه به وهو السيف (قوله ولزم من ذلك الخ) لان التخييلية والمكنية متلازمان على ماسبق اه يس (قوله تشبيه كلامه) أى لسانه باعتبار اخراج الكلام (قوله وهو استعارة بالكناية) قال ع ق فان قلت ليس فى كلام البحترى استعارة بالكناية وانما فيه ترشيح بالتشبيه لان المشبه بالسيف فى الحقيقة هو الكلام لا اللسان لان الموصوف بوجه الشبه وهو النفوذ والتأثير فيما يتعلق به هو الكلام لا اللسان قلت على تقدير تسليمه يلزم أن يكون أجود من بيت المتنبى بترشيح التشبيه كما زعمت على أنا لانسلم أن التشبيه ليس للسان بل هو باعتبار تلبسه بما يوجب التأثير والمضاء فى الارواح كالسيف فى تلبسه بما يوجب التأثير من الحد والقطع ولا ينافى ذلك اعتبار الاستعارة بالكناية فيما تحقق به وجه الشبه وهو الكلام اه فان قلت فيه جمع بين الطرفين أجيب بأنهما مذكوران فى تركيبين لا فى تركيب واحد وأيضا ذكرا على وجه لا ينبئ عن التشبيه (قوله الفتيان) بالكسر جمع فتى اه أطول (قوله أرحبهم) خبر كان والرحب بفتح الراء الواسع (قوله رحب الباع) هو قدر مد اليدين وقوله والذراع بكسر الذال المعجمة طرف المرفق الى طرف الاصبع الوسطى (قوله أى سخى) فهو مجاز مرسل من اطلاق اسم الملابس وهو سعة الذراع والباع الذى هو مقدار اليدين مع ما يتصلان به أو الراحة على كثرة المعطى لان الراحة والذراع والباع بها يحصل المعطى عند قصد دفعه فاذا اتسع كثر ما يملؤه فلابست السعة الكثرة عند العطاء فأطلقت السعة على الكثرة بتلك الملابسة مع القرينة اه ع ق (قوله الضمير للملوك) أى فى البيت قبله وهو

يروم الملوك مدى جعفر * ولا يصنعون كما يصنع

اه مطول وقوله يروم أى يقصد وقوله مدى جعفر أى الغاية التى بلغها جعفر فى الكرم (قوله هذا) أى افهم هذا (قوله لايعجبنى الخ) أى لايعجبنى هذا الكلام الذى هو قوله معروفه أوسع قال سم يعنى لان صيغة معروفه واسع تستعمل فى العادة بمعنى دبره واسع وذلك ذم اه وعبارة ع ق ولكن لايخفى ان الاول فات الثانى فى التعبير عن الكرم بطريق التجوز ولهذا قيل ان معروفه لايعجب وقيل ان وجه كونه لايعجب أن المعروف قد يعبر به عن الدبر فيقال معروفه أوسع أى الشئ المعروف منه كناية عن الدبر ولا يخفى أن هذا التوجيه انما يتجه ان صح الاخبار عن المعروف بقوله أوسع مرادا به هذا المعنى على وجه الكثرة والا فلا يخفى فساده لوجود المعروف فى الكلام البليغ ولا يعتريه الاستهجان بوجه تأمل اه (قوله وأما غير الظاهر) قال ع ق وأما الاخذ غير الظاهر فاقسام ولم يعددها الى الابلغ والادنى المذموم والمساوى الابعد عن الذم لان أقسام غير الظاهر كلها مقبولة من حيث ما أخذت منه لعدم ظهورها منه فان اعتراها ادنى

(وقول أبى الطيب كأن ألسنهم فى النطق قد جعلت * على رماحهم فى الطعن خرصانا) جمع خرص بالضم والكسر وهو السنان يعنى أن ألسنتهم عند النطق فى المضاء والنفاذ تشابه أسنتهم عند الطعن فكأن ألسنتهم جعلت أسنة رماحهم فبيت البحترى أبلغ لما فى لفظى تألق والمصقول من الاستعارة التخييلية فان التألق والصقالة للكلام بمنزلة الاظفار للمنية ولزم من ذلك تشبيه كلامه بالسيف وهو استعارة بالكناية (وثالثها) أى ثالث الاقسام وهو أن يكون الثانى مثل الاول (كقول الاعرابى) أبى زياد (ولم يك أكثر الفتيان مالا * ولكن كان أرحبهم ذراعا) أى أسخاهم يقال فلان رحب الباع والذراع أى سخى (وقول أشجع وليس) أى الممدوح يعنى جعفر بن يحيى (بأوسعهم) الضمير للملوك (فى الغنى * ولكن معروفه) أى احسانه (أوسع) فالبيتان متماثلان هذا ولكن لايعجبنى معروفه أوسع (وأما غير الظاهر فمنه

أن يتشابه المعنيان) أي معنى البيت الاول ومعنى البيت الثاني (كقول جرير فلا يمنعك من أرب) أي حاجة (لحاهم * جمع لحية يعني كونهم في صورة الرجال (سواء ذو العمامة والخمار) يعني أن الرجال منهم والنساء سواء في الضعف (وقول أبي الطيب

ومن في كفه منهم قناة * كمن في كفه منهم خضاب)

واعلم أنه يجوز في تشابه المعنيين اختلاف البيتين تشبيبا ومديحا وهجاء وافتخارا ونحو ذلك فان الشاعر الحاذق اذا قصد الى المعنى المختلس لينظمه احتال في اخفائه فغيره عن لفظه ونوعه ووزنه وقافيته والى هذا أشار بقوله (ومنه) أي من غير الظاهر (أن ينقل المعنى الى محل آخر كقول البحتري سلبوا) أي ثيابهم (وأشرقت الدماء * عليهم * محمرة فكأنهم لم يسلبوا) لان الدماء المشرقة كانت بمنزلة ثياب لهم (وقول أبي الطيب يبس النجيع عليه) أي على السيف (وهو مجرد * عن غمده فكأنما هو مغمد) لان الدم اليابس بمنزلة غمد له فنقل المعنى من القتلى والجرحى الى السيف (ومنه) أي من غير الظاهر (أن يكون معنى الثاني أشمل) من معنى الاول (كقول جرير

اذا غضبت عليك بنو تميم * وجدت الناس كلهم غضابا)

لانهم يقومون مقام كلهم (وقول أبي نواس

ليس من الله بمستنكر * أن يجمع العالم في واحد)

فانه يشمل الناس وغيرهم فهو أشمل من معنى بيت جرير (ومنه) أي من غير الظاهر (القلب وهو أن يكون معنى الثاني نقيض معنى الاول كقول أبي الشيص

جهة أخرى خارجة عن معنى الاخذ كما يفيد ذلك قوله فيما يأتي وأكثر هذه الانواع يعني كلها مقبولة اه وغير الظاهر أنواعه كثيرة ذكر المصنف منها خمسة قال ع ق وضابطه أن يكون الثاني بحيث لا يدرك أنه مأخوذ من الاول الا بتأمل كما يتضح في الامثلة وحينئذ فالمثال الآتي في التشابه قريب من الظاهر بل ينبغي أن يجعل منه لان ادراك كون الثاني أصله الاول ظاهر لا يحتاج الى تأمل اه (قوله أن يتشابه المعنيان) أي من غير نقل ليغاير ما بعده (قوله معنى البيت الاول) أي المأخوذ منه وقوله ومعنى البيت الثاني أي المأخوذ (قوله من أرب) في المختار الارب بالكسر الحاجة وكذا الاربة والارب بفتحتين والمأربة والمأربة بفتح الراء وضمها قلت ونقل الفارابي أيضا مأربة بالكسر (قوله لحاهم) بضم اللام وكسرها فاعل يمنع (قوله جمع لحية) بكسر اللام لا غير وهي شعر الخدين والذقن وفي المختار واللحية معروفة والجمع لحى بكسر اللام وضمها نظير الضم في ذروة وذرى اه (قوله سواء الخ) جملة مستأنفة في معنى العلة لما قبلها (قوله ذو العمامة) بالكسر وهي المغفر والبيضة وما يلف على الرأس وحملها على الاولين أبلغ وعلى الثالث أوفق بقوله والخمار اه أطول (قوله وقول أبي الطيب) في سيف الدولة يذكر خضوع بني كلاب وقبائل العرب له اه مطول فالمعنيان متشابهان من جهة أن الرجال مثل النساء في الضعف فالبيت الاول فيه هذا المعنى وكذا البيت الثاني والتغاير بينهما باعتبار أن البيت الاول حكم بالتساوي والبيت الثاني حكم بالتشابه (قوله قناة) أي رمح (قوله خضاب) أي صبغ الحناء قال في المختار الخضاب ما يختضب به وخضبه من باب ضرب واختضب هو وكف خضيب اه (قوله واعلم الخ) دخول على كلام المصنف (قوله تشبيبا) هو وصف الجمال وفي بعض النسخ نسيبا بالسين المهملة وهو التغزل في النساء بذكر أوصافهن يقال نسب الشاعر بالمرأة ينسب بالكسر نسيبا اذا تشبب بها وقد يطلق على التغزل مطلقا (قوله والى هذا أشار بقوله الخ) وجه الاشارة أنه ذكر أنه ينقل المعنى الى محل آخر وذلك صادق بأن ينقله من التشبيب الى أحد المذكورات اه سم (قوله الى محل آخر) أي من موصوف الى موصوف آخر كالقتلى والسيف (قوله سلبوا) على صيغة المجهول اه فنرى (قوله النجيع) قال في المختار والنجيع من الدم ما كان يضرب الى السواد وقال الاصمعي دم الجوف خاصة اه (قوله وهو مجرد) حال من السيف اه يس أي والحال أن السيف خارج من الغمد (قوله مقام كلهم) أي لجمعهم جميع ما في الناس من الكمال اه سم (قوله وقول أبي نواس) بنون مضمومة بعدها واو مخففة كني بذلك لانه كان له ذؤابتان تنوسان على عاتقه أي تنزلان عليهما قال ع ق أي قوله لهرون الرشيد لما سجن الفضل البرمكي غيرة منه حين سمع عنه التناهي في الكرم مشيرا الى أن في الفضل شيأ مما في هرون وأن في هرون جميع ما في الفضل وما في العالم من الخصال مبالغة

قولا لهرون امام الهدى * عند احتفال المجلس الحاشد

أنت على ما بك من قدرة * فلست مثل الفضل بالواحد

* ليس من الله بمستنكر * البيت فأمر هرون باطلاقه اه والاحتفال الاجتماع والحاشد بالشين المعجمة الجامع وقوله مثل الفضل مفعول الواجد أي لا تجد مثل الفضل في خدمتك وطاعتك (قوله ليس من الله الخ) الرواية الصحيحة بدون الواو وقبل ليس وهو من السريع مستفعلن مستفعلن فاعلات ودخله حذف السبب فصار فاعلن وفي بعض النسخ وليس بالواو قبل ليس ففيه من العيوب الخزم وهو زيادة ما دون خمسة أحرف في صدر الشطر (قوله أن يجمع العالم) أي صفاته اه يس (قوله وغيرهم) أي من الملائكة والجن (قوله وهو أن يكون معنى الثاني نقيض معنى الاول) قال ع ق فان قلت ما وجه كون الكلام الذي هو نقيض معنى الاول مأخوذا من ذلك الاول فان المتبادر أن نقيض الشيء ينافيه لا أنه منه قلت هو بعينه ولم يرد الا السلب في الاثبات أو العكس ونريد بالسلب والاثبات هنا الاتيان بالمنافي في الجملة وأيضا نقيض الشيء فرع الشعور به فذلك الشيء هو الحامل على طلب النقيض فقد انتشأ النقيض عن

الاول فافهم اه (قوله أحد الملامة) أى اللوم والانكار على "وقوله فى هواك لذة" بكسر الكاف خطاب المؤنث قال ع ق أى أجد لذلك اللوم فيك لذة تناهى حبى فيك حتى صرت ألتذ بمطلق ذكرك على أى وجه كان اه وقوله فليلمنى اللوم جمع لائم كصائم وصوم قال العصام فى أطوله والمراد كل لائم كما يقتضيه المقام اه (قوله والانكار باعتبار القيد الذى هو الحال) أى انه لا يحب الملامة فيه بل يحبه هو فقط فالشق المستفاد من الاستفهام الانكارى منصب على القيد على حد قوله تعالى أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم (قوله كما يقال أتصلى الخ) فالمنكر هو وقوع الصلاة مع الحدث لا وقوع الصلاة من حيث هى (قوله على تجويز الخ) أى بناء على تجويز الخ وهو مرتبط بقوله الذى هو الحال وعبارة العصام فى أطوله لتجويز كون المضارع المثبت حالا بالواو والضرورة أو على سبيل الشذوذ وأما تجويز البعض الحال اذا كان مضارعا مثبتا مطلقا كما يشعر به كلام الشارح فلم نعثر عليه مع التفحص البليغ اه (قوله ويجوز أن تكون الواو للعطف) قال الفنرى رجحت الحالية لما فى العطف من ايهام تجويز عدم محبته مع محبة الملامة فيه اه (قوله راجع الى الجمع بين الامرين) قال فى المطول بمعنى لا يكون الا واحد اه وعبارة ع ق ويحتمل أن تكون الواو للعطف والعطف بالواو وان كان لا يقتضى المعية لكن يقتضى الاجتماع فى الحكم فحبه وحب اللوم فيه يقتضى عطف أحدهما على الآخر اجتماعهما فى الوقوع من شخص واحد وهو الحكم وهذا الاجتماع هو محط الانكار أى كيف يجتمع حبه وحب اللوم فى الوقوع منى اه (قوله وهذا نقيض معنى بيت أبى الشيص) لان فى هذا نفى محبة الملامة وفى ذلك اثباتها اه سم (قوله لكن كل منهما الخ) أما الاول فهو باعتبار أن لومه يتضمن ذكر المحبوب له ونسبته هو الى محبته واظهار ذلك وهذا أمر محبوب له وأما الثانى فباعتبار أنه صادر من العدو والصادر منه يكون مبغوضا اه سم (قوله ولهذا) أى لان كلا باعتبار (قوله قالوا الاحسن الخ) قال فى المطول الا أن يكون ظاهرا كما فى قول أبى تمام

ونغمة معتف جدواه أحلى * على أذنيه من نغم السماع

وقول أبى الطيب

والجراحات عنده نغمات * سبقت قبل سيبه بسؤال

أراد أبو تمام أن الممدوح يستلذ نغمات السائلين لما فيه من الكرم ونهاية الجود وأراد أبو الطيب أنه ان سبقت نغمة من سائل عطاء الممدوح بلغ ذلك منه مبلغ الجراحة من المجروح لان عادته أن يعطى من غير سؤال اه قال الفنرى عليه نغمة مبتدأ وأحلى خبره وجدواه أى اعطاءه مفعول معتف بمعنى سائل اه (قوله فى هذا النوع) أى القلب (قوله أن بين السبب) ليعلم أن التناقض ليس بحسب الحقيقة بل بحسب الصورة وقد بين فى الاول أن سبب محبته اللوم تضمنه لذكر المحبوب وفى الثانى ان سبب عدم محبته صدوره من العدو اه يس قال ع ق فان قلت أى المعنيين أبلغ التلذذ باللوم فى المحبوب أو بغض اللوم فى المحبوب قلت الاظهر التلذذ باللوم لاقتضائه عدم الشغل عن حبه لعارض من العوارض ولو كان منافيا بخلاف بغض اللوم عند سماعه فانه يقتضى شغل القلب ببغض اللائم والفناء فى الحبيب مطلقا بحيث لا يحس الا بحبه أعظم من العداوة بسببه اه (قوله ويضاف اليه ما يحسنه) قال ع ق مفهومه أنه ان لم يضف اليه شئ أصلا انه هو ظاهر لان أخذ المعنى من الاول لا لبس فيه كلا كان أو بعضا فيعد من الظاهر وأما اذا أضيف اليه ما لا يحسنه فالزيادة كالعدم فيكون المأخوذ ولو قل لا لبس فيه أيضا فيصير من الظاهر بخلاف البعض مع تزيينه بما أضيف اليه فان ذلك يخرجه عن سنن الاتباع الى الابتداع فكأنه مستأنف فيخفى اه (قوله كقول الافوه) الاودى وهو فى اللغة الواسع الفم الطويل الاسنان بحيث خرجت من الشفتين اه أطول (قوله وترى الطير) جمع طائر ويقع على الواحد وجمعه طيور وأطيار وقوله على آثارنا جمع أثر بمعنى العلم أى مستعلية على أعلامنا متوقعة فوقها فتكون الاعلام

أحد الملامة فى هواك لذيذة حبا لذكرك فليلمنى اللوم وقول أبى الطيب أأحبه) الاستفهام للانكار والانكار باعتبار القيد الذى هو الحال أعنى قوله (وأحب فيه ملامة) كما يقال أتصلى وأنت محدث على تجويز واو الحال فى المضارع المثبت كما هو رأى البعض أو على حذف المبتدأ أى وأنا أحب ويجوز أن تكون الواو للعطف والانكار راجع الى الجمع بين الامرين أعنى محبته ومحبة الملامة فيه (ان الملامة فيه من أعدائه) وما يصدر من عدو المحبوب يكون مبغوضا وهذا نقيض معنى بيت أبى الشيص لكن كل منهما باعتبار آخر ولهذا قالوا الاحسن فى هذا النوع أن يبين السبب (ومنه) أى من غير الظاهر (أن يؤخذ بعض المعنى ويضاف اليه ما يحسنه كقول الافوه وترى الطير على آثارنا * رأى عين) يعنى عيانا (ثقة)

[illegible] (أن ستمار) أى ستطعم من لحوم من يقتلهم (وقول

أبي تمام وقد ظللت) أى أتى عليها الظل وصارت ذوات ظل ٢٩١ (عقبان أعلامه ضحى * بعقبان طير في الدماء نواهل) من نهل اذا روى

نقيض عطش (أقامت) أى عقبان الطير (مع الرايات) أى الاعلام وثوقا بأنها ستطعم لحوم القتلى (حتى كأنها * من الجيش الا أنها لم تقاتل فان أبا تمام لم يلم بشئ من معنى قول الافوه رأى عين) الدال على قرب الطير من الجيش بحيث ترى عيانا لا تخيلا وهذا مما يؤكد شجاعتهم وقتلهم الاعادى (ولا) بشئ (من معنى قوله ثقة أن ستمار) الدال على وثوق الطير بالميرة لاعتيادها بذلك وهذا أيضا مما يؤكد المقصود قيل ان قول أبى تمام ظللت الملم بمعنى قوله رأى عين لان وقوع الظل على الرايات مشعر بقربها من الجيش وفيه نظر اذ قد يقع ظل الطير على الراية وهو في جو السماء بحيث لا يرى أصلا نعم لو قيل ان قوله حتى كأنها من الجيش الملم بمعنى قوله رأى عين فانها انما تكون من الجيش اذا كانت قريبا منهم مختلطا بهم لم يبعد عن الصواب (لكن زاد) أبو تمام (عليه) أى على الافوه زيادات محسنة للمعنى المأخوذ من الافوه أعنى تساير الطير على آثارهم (بقوله الا أنها لم تقاتل وبقوله في الدماء نواهل وباقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش وبها)

أى باقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش (يتم حسن الاول) يعنى قوله الا انها لم تقاتل لانه لا يحسن الاستدراك الذى هو قوله الا أنها لم تقاتل ذلك الحسن الا بعد أن يجعل الطير مقيمة مع الرايات معدودة في عداد الجيش حتى يتوهم أنها أيضا من المقاتلة هذا هو المفهوم من الايضاح

مظللة بما قاله في الاطول وترى بصرية وقوله رأى عين مصدر مؤكد لترى قال ع ق وانما أكد قوله ترى بقوله رأى عين لئلا يتوهم أنها بحيث ترى بالنسبة لمن أمعن النظر بتكلف لبعدها ولئلا يتوهم أن المعنى أنها لما تبعتنا كأنها رأيت أو لو لم تر لبعد لانه يقال ترى فلانا يفعل كذا بمعنى أنه يفعله فهو بحيث يرى في فعله لولا المانع .اه (قوله حال) أى من الطير وقوله أى واثقة فثقة مصدر بمعنى اسم الفاعل أى تراها حال كونها واثقة (قوله مما يتضمنه الخ) أى من العامل الذى يتضمنه قوله على آثارنا وهو كائنة قال ع ق فثقة على هذا جواب لسؤال مقدر اذ كأنه قيل لماذا كانت الطيور على آثاركم فقال كانت على آثارنا لتبعتنا لثقتها الخ اه (قوله أن ستمار) أى بأن فحذف الجار وهو متعلق بثقة قال ع ق يقال ماره أتاه بالميرة أى الطعام وأطعمه اياه اه (قوله أى ستطعم) أى تأكل من طعم فلان يطعم أى أكل (قوله وقد ظللت) بالبناء للمجهول وقوله عقبان اعلامه من اضافة المشبه به للمشبه أى اعلامه التى هى كالعقبان في تلونها وضخامتها فالمراد بالعقبان الاعلام أنفسها وقد كان النبى صلى الله عليه وسلم راية تسمى العقاب لانها سوداء ولون العقاب أسود وكان من برد لعائشة رضى الله عنها ذكر ذلك أهل السير وقيل الاضافة على أصلها من مباينة الاول للثانى والمراد بعقبان الاعلام الصور المعمولة من ذهب أو فضة أو غيرهما على رؤس الاعلام وهذا يتوقف على أن تلك الصور صنعت على هيئة العقبان ولم يثبت اه ملخصا من ع ق ويس وقال الغنرى العقاب الراية وهو العلم الضخم شبه بالعقاب من الطير لضخمه كذا في الصحاح اه وقوله بعقبان طير متعلق بظللت قال سم جمع عقاب للكثرة كغراب وغربان وجمع القلة أعقب اه وقوله في الدماء نواهل جمع ناهل اسم فاعل أى يؤل أمرها حال تظليلها الاعلام الى أن تكون بعد وقوع القتلى نواهل في الدماء فكأنه يقول ظللتها رجاء أنها تنهل في الدماء أفاده ع ق قال سم الناهل العطشان والناهل الريان وهو من الاضداد اه أى مما يطلق على الاضداد (قوله اذا روى) يقال في ضد العطش روى يروى كهوى يهوى و يقال في رواية الحديث ونحوه روى يروى كهوى يهوى قال في المختار روى من الماء بالكسر ريا بوزن رضا وريا أيضا بكسر الراء وفتحها وارتوى وتروى كله بمعنى وروى الحديث والشعر يروى بالكسر رواية فهو راو اه (قوله فان الخ) بيان لكون المأخوذ بعض المعنى لا جميعه وعبارة ع ق ثم بين ما أسقطه أبو تمام من المعنى الكائن في البيت المأخوذ منه وما زاده فحسن به ما أتى به من ذلك المعنى بقوله فان أبا تمام الخ اه (قوله لم يلم بشئ) أى لم يقصد شيأ من معنى قول الافوه الخ أطول و يلم من ألم الرباعى وما تقدم من قوله حتى ما يلم خيال من لم الثلاثى (قوله مما يؤكد المقصود) أى شجاعتهم وقتلهم الاعادى اه سم (قوله الملم) أى الآتيان بمعنى الخ (قوله بحيث لا يرى أصلا) فيه نظر لان الظل يضمحل بالبعد الكثير الذى يوجب عدم الرؤية ولذلك لم يحفظ رؤية الظل من غير رؤية صاحبه اه ع ق (قوله قريبا) خبر كان ولم يؤنثه لانه يستوى فيه المذكر والمؤنث ولا يرد مختلطا لانه تابع (قوله لم يبعد عن الصواب) قال ع ق و يزيد هذا تأكيدا قوله أقامت مع الرايات لان صحبة الرايات في المكانية تستلزم القرب اه (قوله محسنة للمعنى) عبارة المطول لبعض المعنى الذى أخذه من الافوه وهو تساير الطير على آثارهم اه (قوله أعنى) أى بالمعنى المأخوذ من الافوه (قوله بقوله الا أنها الخ) أى زاد عليه بأمور ثلاثة أحدها قوله الا أنها لم تقاتل وثانيها قوله في الدماء نواهل وثالثها قوله أقامت مع الرايات الخ (قوله يعنى الخ) أى فالمراد بالاول الاول من الزيادات (قوله لانه لا يحسن الخ) لانه لو قيل ظللت عقبان الرايات بعقبان الطير الا أنها لم تقاتل لم يحسن هذا الاستثناء المنقطع ذلك الحسن اه مطول (قوله هذا هو المفهوم الخ) أى الذى ذكره في معنى قوله وبها يتم الخ اه سم أى من مرجع الضمير في بها للاخير من الزيادات ومن تفسير الاول بالاول من الزيادات وعبارة الايضاح وأما أبو تمام فلم يلم بشئ من ذلك لكن

وقيل معنى قوله وبها تأتى بهذه الزيادات الثلاث يتم حسن معنى البيت الاول (وأكثر هذه الانواع) المذكورة لغير الظاهر (ونحوها مقبولة) لما فيها من نوع تصرف (بل منها) أى من هذه الانواع (ما يخرجه حسن التصرف من قبيل الاتباع الى حيز الابتداع وكل ما كان أشد خفاء) بحيث لا يعرف كونه مأخوذا من الاول الا بعد مزيد تأمل (كان أقرب الى القبول) لكونه أبعد عن الاتباع وادخل فى الابتداع (هذا) أى الذى ذكر فى الظاهر وغيره من ادعاء سبق أحدهما وأخذ الثانى منه وكونه مقبولا أو مردودا وتسمية كل بالاسامى المذكورة (كله) انما يكون (اذا علم أن الثانى أخذ من الاول) بأن يعلم أنه كان يحفظ قول الاول حين نظم أو بأن يخبر هو عن نفسه انه أخذه منه والا فلا يحكم بشئ من ذلك (لجواز أن يكون الاتفاق) فى اللفظ والمعنى أو فى المعنى وحده (من) قبيل (توارد الخواطر) أى مجيئه على سبيل الاتفاق من غير قصد للاخذ) كما يحكى عن ابن ميادة أنه أنشد لنفسه

مفيد ومتلاف اذا ما أتيته تهلل واهتز اهتزاز المهند

فقيل له أين يذهب بك هذا للحطيئة فقال الآن علمت أنى شاعر اذ وافقته على قوله ولم أسمعه (فاذا لم يعلم) أن الثانى أخذ من الاول (قيل قال فلان كذا وقد سبقه اليه فلان فقال كذا)

زاد على الافوه بقوله الا أنها لم تقاتل ثم بقوله فى الدماء فوأهل ثم بأقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش وبذلك يتم حسن قوله الا أنها لم تقاتل اه (قوله هذا هو المفهوم من الايضاح) قال فى المطول وعليه التعويل اه وفيه ترجيح له ويمكن أن يكون وجهه بعد كونه الموافق للايضاح أن كون هذه الزيادة محسنة علم من قوله ويضاف اليه ما يحسنه بخلاف كون بعض الزيادات محسنا للبعض فانه لم يعلم من ذلك اه سم (قوله وقيل معنى قوله الخ) عبر فى المطول بقوله ويحتمل أن يكون قوله وبها يتم حسن الاول أى بهذه الزيادات الخ (قوله يتم حسن معنى البيت الاول) أى المعنى الذى أخذه أبو تمام من بيت الافوه الاول وهو تساير الطيور على آثارهم واتباعها اياهم فى الزحف وفيه تكلف لاحتياجه الى التقدير وايهامه ان حسن معنى البيت الاول متوقف من حيث هو على هذه الزيادات وفيه مخالفة لما فى الايضاح أيضا اه ع ق (قوله وأكثر هذه الانواع ونحوها) الظاهر أن نحوها معطوف على هذه أى وأكثر نحو هذه الانواع مقبول وهذا الكلام يقتضى أن من هذه الانواع ما هو غير مقبول وأن من نحو هذه الانواع ما هو غير مقبول أيضا وتعليلهم القبول بوجود نوع تصرف فيه يقتضى قبول جميع الانواع غير الظاهر أعنى ما ذكر منها وما هو نحو ما ذكر ويؤيد ذلك أن الظاهر يقبل بالتصرف فكيف بغير الظاهر وبهذا يعلم ان الاولى اسقاط لفظ الاكثر ويقول وهذه الانواع ونحوها مقبولة اه ع ق (قوله من قبيل الاتباع) أى كونه تابعا للغير وقوله الى حيز الابتداع أى الاحداث والابتكار فكأنه غير مأخوذ قال ع ق فان حسن الصنعة يصير المصنوع غير أصله حتى فى المحسوسات فان الشئ كلما ازدادت فيه لطائف وأوصاف كان أقرب الى الخروج عن الاصل والجنس ألا ترى الى الجوهر مع الحجر والمسك مع الدم اه (قوله وكل ما كان) أى كل نوع من هذه الانواع يكون أشد خفاء وقوله كان أقرب الى القبول أى الى نهاية القبول والا فالجميع مقبول وبعد يتجه أن نهاية المقبول خرجت عن هذا البيان فتأمل قاله فى الاطول (قوله مزيد تأمل) أى وأما أصل التأمل فلا بد منه فى غير الظاهر (قوله أى الذى ذكر الخ) فافراد هذا بتأويل المشار اليه بما ذكر فلا منافاة بينه وبين التأكيد بقوله كله أفاده فى الاطول (قوله بان يعلم أنه كان الخ) بيان لسبب علم أن الثانى أخذ من الاول وينبغى أن يكون منه أيضا أن يقر أحد أنه أنشد الثانى بيت الاول فتأمله ثم عمل على نظيره ونحو ذلك اه سم (قوله حين نظم) أى حين نظم الثانى كلامه (قوله والا فلا يحكم الخ) أى بأن لم يعلم أخذه من الاول بأن علم الاول أو جهل الحال قال سم وعبارة المطول والا فلا يحكم بسبق أحدهما واتباع الآخر ولا يترتب عليه الاحكام المذكورة اه فقوله هنا ذلك اشارة الى السبق والاتباع والاحكام المذكورة اه (قوله والا الخ) اشارة الى أن قول المصنف لجواز الخ علة لمحذوف تقديره ما أشار له الشارح (قوله لجواز أن يكون الاتفاق الخ) أى اتفاق القائلين فى اللفظ والمعنى جميعا أو فى المعنى وحده مطول (قوله أى مجيئه) أى الخاطر اه ع ق (قوله من غير قصد للاخذ) أى بلا قصد من الثانى للاخذ من الاول بمعنى أنه يجوز أن يكون اتفاقهما بسبب ورود خاطر هو ذلك اللفظ وذلك المعنى على قلب الثانى ولسانه كما ورد على الاول من غير سبق الشعور بالاول حتى يقصد الاخذ منه ويحتمل أن يراد بالخواطر العقول فيكون المعنى أنه يجوز أن يكون الاتفاق من توارد عقلين على أمر واحد أى ورودهما عليه وتلقيهما اياه من مدد التوفيق من غير أن يستعين الثانى بالاول لعدم شعوره بقوله حتى يقصد الاخذ عنه اه ع ق (قوله عن ابن ميادة) بفتح الميم وضبطه بعضهم بكسرها قال سم ميادة اسم امرأة صحاح اه فهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث وعبارة العصام فى أطوله المنسوب الى أمه ميادة وهى أمة سوداء اه (قوله مفيد) أى مستفيد للمال بشجاعته ومتلاف أى مفرق له لكرمه وتهلل تنور وجهه فرحا بالعطاء لكن مع ذلك مهيب يخاف منه كما يخاف من السيف المهند المتخذ من حديد الهند اه سيرامى (قوله أين يذهب بك) هذا كلام يقال للضال كقوله تعالى فأين تذهبون اه يس (قوله قيل) أى فى حكاية ما وقع من المتأخر بعد المتقدم وقوله قال فلان كذا أى من بيت أو قصيدة وقوله وقد سبقه اليه أى الى ذلك القول فلان الخ واعما قلنا أو قصيدة لجواز توارد

الخواطر في معنى القصيدة أيضا بل وفي لفظها فان الخالق على لسان الاول هو الخالق على لسان الثاني اهـ ع ق (قوله ليغتنم فضيلة الصدق) اذ لو ادعى سرقة مثلا أو عدمها لم يأمن أن يخالف الواقع وقوله من دعوى علم الغيب لو عين نوعا كالسرقة أو عدمها فتدبر اهـ سم (قوله ونسبة النقص) لو ادعى السرقة مثلا الى الغير الذي هو الشاعر الثاني (قوله ومما يتصل) خبر مقدم والقول مبتدأ مؤخر ومن تبعيضية قال في الاطول وفي قوله ومما يتصل اشارة الى أن المتصل لا ينحصر فيما ذكر اهـ وفي بعض النسخ ومما يتصل فالقول فاعل يتصل أي القول في السرقات يتصل به القول أي الكلام في الاقتباس الخ (قوله من لمحه) أي بالتشديد كفرح اهـ يس (قوله وذلك) أي وجه اتصالها بالسرقات وعبارة ع ق ومعنى اتصالها بالسرقات تعلقها بها تعلق المناسبة من حيث ان في كل من هذه الالقاب أخذ شيء من شيء سابق مثل ما في السرقات اهـ (قوله لان في كل منها) أي في كل واحد من الخمسة المذكورة وفي بعض النسخ منهما بضمير التثنية أي من الخمسة والسرقات الشعرية (قوله أما الاقتباس الخ) هو جائز بلاغة وأما شرعا فقال السيوطي في كتابه الاتقان في علوم القرآن في آخر النوع الخامس والثلاثين وقد اشتهر عن المالكية تحريمه أي الاقتباس وتشديد النكير على فاعله وأما أهل مذهبنا فلم يتعرض له المتقدمون ولا أكثر المتأخرين مع شيوع الاقتباس في أعصارهم واستعمال الشعراء له قديما وحديثا وقد تعرض له جماعة من المتأخرين فسئل عنه الشيخ عز الدين بن عبد السلام فأجازه واستدل بما ورد عنه عليه الصلاة والسلام من قوله في الصلاة وغيرها وجهت وجهي الخ وقوله اللهم فالق الاصباح وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا اقض عني الدين وأغنني من الفقر وفي سياق كلام لابي بكر رضي الله عنه وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون وفي آخر حديث لابن عمر قد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة اهـ وهذا كله انما يدل على جوازه في مقام المواعظ والثناء والدعاء ولا دلالة فيه على جوازه في الشعر وبينهما فرق فان القاضي أبا بكر من المالكية صرح بأن تضمينه في الشعر مكروه وفي النثر جائز واستعمله أيضا في النثر القاضي عياض في مواضع من خطبة الشفاء وقال الشرف اسمعيل بن المقرئ صاحب مختصر الروضة وغيره في شرح بديعيته فما كان منه في الخطب والمواعظ ومدحه صلى الله عليه وسلم وآله وصحبه ولو في النظم فهو مقبول وغيره مردود وفي شرح بديعية ابن حجة الاقتباس ثلاثة أقسام مقبول ومباح ومردود فالاول ما كان في الخطب والمواعظ والعهود والثاني ما كان في الغزل والرسائل والقصص والثالث على ضربين أحدهما ما نسبه الله الى نفسه ونعوذ بالله ممن ينقله الى نفسه كما قيل عن واحد من بني مروان انه وقع على بطاقة فيها شكاية من عماله ان الينا ايابهم ثم ان علينا حسابهم والآخر تضمين آية في معنى هزل ونعوذ بالله من ذلك كقول الشاعر

أوحى الى عشاقه طرفه * هيهات هيهات لما توعدون

وردفه ينطق من خلفه * لمثل ذا فليعمل العاملون

قلت وهذا التقسيم حسن جدا وبه أقول اهـ باختصار وقد أشار الى ذلك في كتابه عقود الجمان في علمي المعاني والبيان بقوله

قلت وأما حكمه في الشرع * فمالك مشدد في المنع

وليس فيه عندنا صراحه * لكن يحيى النووي أباحه

في النثر وعظا دون نظم مطلقا * والشرف المقرئ فيه حققا

جوازه في الوعظ والزهد وفي * مدح النبي ولو بنظم فاقتفي

وتاج نا السبكي جوازه نصر * اذ التميمي الجليل قد شعر

وقد رأيت الرافعي استعمله * وغيره من صلحاء كمله

وقوله فمالك مشدد في المنع قال شيخنا اللوذعي الكامل الشهير أبو الامداد الشيخ محمد الامير والظاهر حمل المنع على ما اذا تضمن شدة اساءة أدب فلا يكون تشديد كقول البهاء زهير

ليغتنم فضيلة الصدق ويسلم من دعوى علم الغيب ونسبة النقص الى الغير (ومما يتصل بهذا) أي بالقول في السرقات (القول في الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح) بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا أبصره وذلك لان في كل منها أخذ شيء من الآخر (أما الاقتباس فهو أن يضمن الكلام) نظما كان أو نثرا

خط فى الارداف سطر * من بديع الشعر موزون
لن تنالوا البر حتى * تنفقوا مما تحبون

وأما نحو قوله

تجرد فى الحمام عن قشر لؤلؤ * وألبس من ثوب الملاحة ملبوسا
وقد جرد الموسى لتزيين شعره * فقلت لقد أوتيت سؤلك ياموسى

وقول محمد بن العفيف التلمسانى

ياعاشقون حاذروا * مبتسما من ثغره
وطرفه الساحر مذ * شككتموه فى أمره
يريد أن يخرجكم * من أرضكم بسحره

فالظاهر كراهته لما أنه لم يبلغ مبلغ الاول فى الاساءة وأما نحو قول ابن أبى زيد من أئمة المالكية آخر رسالته والحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله فلا بأس به اه (قوله شيأ من القرآن الخ) مفعول ثان ليضمن والاول وهو الكلام مرفوع على أنه نائب أى يضمن الكلام كلاما يشبه القرآن أو الحديث وليس المضمن هو نفس القرآن أو الحديث لما سيأتى أنه يجوز فى اللفظ المقتبس تغيير بعضه ويجوز فيه نقله عن معناه الوارد فيه كما فى قوله أنزلت حاجاتى الخ فلو كان المضمن هو القرآن حقيقة لكان نقله عن معناه كفرا وكذلك تغييره أفاده السيرامى قال ع ق وسمى الاتيان بالقرآن أو الحديث على الوجه المذكور اقتباسا أخذا من اقتباس نور المصباح من نور القبس وهو الشهاب لان القرآن والحديث أصل الانوار العلمية اه (قوله يعنى على وجه الخ) أتى بالعناية اشارة الى أن النفى ليس منصبا على المقيد وهو الوجه والطريقة بل مصبه القيد وهو كونه من القرآن أو الحديث فقد فسر المتن أولا على ظاهره ثم أشار الى بيان المراد منه (قوله كما يقال الخ) راجع للنفى (قوله فالاول) وهو الاقتباس من القرآن فى النثر (قوله كقول الحريرى) أى فى المقامة الثانية وتعرف بالحلوانية بعد انشاد قوله

فامطرت لؤلؤا من نرجس وسقت * وردا وعضت على العناب بالبرد

(قوله فلم يكن الخ) أى لم يمض زمن يسير الا وأنشد أبو زيد انشادا غريبا وهو قوله

سألتها حين زارت نضو برقعها الـ * ـقانى وايداع سمعى أطيب الخبر
فزحزحت شفقا غشى سنا قمر * وساقطت لؤلؤا من خاتم عطر

(قوله فأغرب) بمعجمة فمهملة أى أتى بشئ غريب بديع (قوله والثانى) وهو الاقتباس من القرآن فى النظم (قوله ان كنت أزمعت الخ) قيل أزمعت يتعدى بنفسه يقال أزمعت الامر ولا يقال أزمعت على الامر بخلاف العزم فانه يتعدى بعلى وقيل يتعدى بنفسه وبعلى كأجمعته وأجمعت عليه والاول مذهب الكسائى والثانى مذهب الفراء وما فى قوله من غير ما جرم زائدة اه فنرى والجرم بالضم الذنب وقوله فصبر جميل أى فأمرنا معك صبر جميل اقتبسه من قوله تعالى حكاية عن يعقوب على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام بل سولت لكم أنفسكم أمرا فصبر جميل والصبر الجميل هو الذى لا شكوى فيه والصفح الجميل هو الذى لا عتب فيه والهجر الجميل هو الذى لا غيبة فيه وقوله وان تبدلت بنا غيرنا أى اتخذت بدلا منا فى الصحبة والمحبة فحسبنا الله الخ اقتبسه من قوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فانقلبوا بنعمة من الله وفضل اه ملخصا من المعاهد و ع ق (قوله والثالث) وهو الاقتباس من الحديث فى النثر (قوله قول الحريرى قلنا الخ) أى فى المقامة التاسعة والثلاثين وتعرف بالعمارية وقبله فلما رأينا نارهم نار الحباحب وخبرهم كسراب السباسب قلنا الخ ونار الحباحب ما تطاير من الشرار فى الهواء بتصادم حجرين أو بضرب حجر فى حافر وتلك نار لا منفعة فيها وقيل الحباحب رجل بخيل كان يوقد نارا ضعيفة لئلا يقصد فان أحس بانسان أطفأها لئلا يقتبس أحد من ناره وقيل نار الحباحب نار سراجه ولبخله اذا جاء أحد يوقد نارا منه أطفأها

(شيأ من القرآن أو الحديث لا على أنه منه) أى لا على طريقة أن ذلك الشئ من القرآن أو الحديث يعنى على وجه لا يكون فيه اشعار بأنه منه كما يقال فى أثناء الكلام قال الله تعالى كذا وقال النبى صلى الله عليه وسلم كذا ونحو ذلك فانه لا يكون اقتباسا ومثل للاقتباس بأربعة أمثلة لانه إما من القرآن أو الحديث وكل منهما إما فى النثر أو فى النظم فالاول (كقول الحريرى فلم يكن الا كلمح البصر أو هو أقرب حتى أنشد فأغرب و) الثانى مثل (قول الآخر ان كنت أزمعت) أى عزمت (على هجرنا * من غير ما جرم فصبر جميل وان تبدلت بنا غيرنا * فحسبنا الله ونعم الوكيل و) الثالث (مثل قول الحريرى قلنا شاهت الوجوه) أى قبحت وهو لفظ الحديث على ما روى أنه لما اشتد الحرب يوم حنين أخذ النبى صلى الله عليه وسلم كفا

وقوله الحباحب ذباب يطير بالليل له شعاع كالشراج وقوله خبرهم الخبر بضم الخاء مصدر خبرت أخبر اذا امتحنت والسباسب والبسابس الارض المستوية واحدها سبسب وبسبس اه شربشى (قوله من الحصى) وفى نسخة من الحصباء وهى صغار الحصى (قوله وقال شاهت الوجوه) أى قبحت بالضم من القبح ضد الحسن اه مطول وعبارة ع ق أى قبحت وتغيرت بانكسارها وانهزامها وعودها بالخيبة مما ترد بل بفعل ذلك انهزم المشركون اه (قوله وقبح) بضم القاف وكسر الباء مخففة على وزن ضرب (قوله من قبحه) بابه منع وقوله بالفتح أى فتح الباء مخففة (قوله أى اللئيم) وقال العصام فى أطوله واللكع كصرد اللئيم والعبد الاحمق اه (قوله والرابع) وهو الاقتباس من الحديث فى النظم (قوله ان رقيبى سيء الخلق فداره) الرقيب الحافظ والحارس والخلق بسكون اللام أى رقيبى قبيح الطبع غليظه فلا طاقة لنا لمنعه المطلوب (قوله فداره) أى لئلا يمنعك عنى اه سم قال يس صوابه يمنعنى عنك اه (قوله والمخاتلة) هى المخادعة اه فنرى وفى نسخة والمحايلة وهى المخادعة والتحيل (قوله وجهك) مبتدأ خبره الجنة وما بعدها حال من الجنة باضمار قد اه يس (قوله أى أحيطت) أى فلا يتوصل الى كل منهما الا بارتكاب ذلك (قوله جنة وجهك) من اضافة المشبه به للمشبه (قوله مالم ينقل الخ) أى الاقتباس الذى لم ينقل فيه الخ أى بل أريد به فى كلام المقتبس بكسر الباء ذلك المعنى الاصلى بعينه (قوله عن معناه الاصلى) المراد به المفهوم منه وان كان الماصدق مختلفا فماصدقه فى القرآن والحديث غيره فى هذا الكلام والمفهوم واحد فحينئذ يكون الاستعمال حقيقة لانه مستعمل فى مفهومه وان اختلف الماصدق بخلاف ما اذا نقل فانه يكون مجازا (قوله كما تقدم من الامثلة) أى فان قوله كلمح البصر أو هو أقرب أريد به ذلك المقدار من الزمن كما أريد به فى الاصل وقوله فصبر جميل على معناه وكذا حسبنا الله ونعم الوكيل وشاهت الوجوه أريد به قبح الوجوه وتغيرها كما أريد فى الاصل وكذا حفت الجنة بالمكاره فان المفهوم فى الاصل والفرع واحد وان كان المراد بمصدوق الفرع خلاف الاصل لان الاختلاف فى المصدوق لا عبرة به اه ع ق (قوله والثانى خلافه) قال فى المطول ومن لطيف هذا الضرب قول بعضهم فى صبيح الوجه دخل الحمام وحلق رأسه

تجرد فى الحمام عن قشر لؤلؤ * وألبس من ثوب الملاحة ملبوسا

وقد جرد الموسى لتزيين شعره * فقلت لقد أوتيت سؤلك ياموسى اه

وأراد بقشر اللؤلؤ ثوبه واللؤلؤ بدنه وقوله ياموسى خطاب لآلة الحلق (قوله كقول ابن الرومى) قال فى المعاهد البيتان من الهزج وينسبان لابن الرومى لكن رأيت فى الاغانى نسبتهما لاسمعيل القراطيسى ولفظه حدث أحمد بن بشر المريدى قال مدح اسمعيل القراطيسى الفضل بن الربيع فحرمه فقال فيه وذكر البيتين اه باختصار (قوله لئن أخطأت الخ) قبلهما

ألا قل للذى لم يهـ * ـده الله الى نفعى

لسانى فيك محتاج * الى التخليع والقطع

وأنيابى وأضراسى * الى التكسير والقلع

لئن أخطأت الخ (قوله لئن أخطأت فى مدحيك) أى حيث مدحتك وأنت لا تستحق المدح وقوله ما أخطأت فى منعى أى لاستحقاقى المنع حيث مدحت من لا يستحق المدح اه سم (قوله مقتبس من قوله تعالى ربنا الخ) أى حكاية عن سيدنا ابراهيم عليه السلام (قوله بواد غير ذى زرع) هو مكة المشرفة (قوله وقد نقله ابن الرومى الخ) أى على طريق المجاز المرسل أو الاستعارة قال ابن يعقوب لا يقال قوله وجهك الجنة حفت بالمكاره نقل الى جنة هى الوجه والى حفوف بالمكاره التى هى مشاق الرقيب والاصل الجنة الحقيقية والمكاره التى هى التكاليف فكيف يعد مما لم ينقل لانا نقول لا تجوز هنا فان الوجه شبه بالجنة والمكاره أريد بها مصدوقها اذا أريد بها على تأويل مشاق الرقيب وهو أحد ماصدقها وقد تقدم أن الاتحاد فى المفهوم يكفى ولا عبرة باختلاف المصدوق بعد اتحاد المفهوم بلا تجوز اه (قوله بتغيير يسير)

عن الحصى فرمى به فى وجوه المشركين وقال شاهت الوجوه (وقبح) على البناء للمفعول أى لعن من قبحه الله بالفتح أى أبعده عن الخير (اللكع) أى اللئيم (ومن بر جوه و) الرابع مثل (قول ابن عباد قال) أى الحبيب (لى ان رقيبى * سيء الخلق فداره) من المداراة وهى الملاطفة والمخاتلة وضمير المفعول للرقيب (قلت دعنى وجهك الجنة * حفت بالمكاره) اقتباسا من قوله صلى الله عليه وسلم حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات أى أحيطت يعنى لابد لطالب جنة وجهك من تحمل مكاره الرقيب كما أنه لابد لطالب الجنة من مشاق التكاليف (وهو) أى الاقتباس (ضربان) أحدهما (مالم ينقل فيه المقتبس عن معناه الاصلى كما تقدم) من الامثلة (و) الثانى (خلافه) أى ما نقل فيه المقتبس عن معناه الاصلى (كقوله) أى كقول ابن الرومى (لئن أخطأت فى مدحيك * ما أخطأت فى منعى * لقد أنزلت حاجاتى * بواد غير ذى زرع) هذا مقتبس من قوله تعالى ربنا انى أسكنت من ذريتى بواد غير ذى زرع عند بيتك المحرم لكن معناه فى القرآن واد لا ماء فيه ولا نبات وقد نقله ابن الرومى الى جناب لا خير فيه ولا نفع (ولا بأس بتغيير يسير) فى اللفظ المقتبس (للوزن

خرج الكثير قال سم واتطرضا بطهما اه يس وعبارة ع ق وأما اذا غير كثيرا حتى ظهر أنه شئ آخر لم يسم اقتباسا كما لو قيل فى شاهت الوجوه قبحت الوجوه أو تغيرت الوجوه أو نحو ذلك اه (قوله أو غيره) كالتقفية اه مطول وقال ع ق كاستواء القرائن فى النثر (قوله كقوله) أى قول بعض المغاربة عند وفاة بعض أصحابه اه مطول (قوله أى وقع) فكان تامة (قوله ماخفت) أى الموت الذى كنت خائفا أن يكون (قوله وفى القرآن انا لله الخ) فقد نقص مما أخذ من الآية اللام من قهوانا والضمير من انا اليه قصد الاستقامة الوزن اه ع ق (قوله أن يضمن الشعر) خرج النثر فلا يجرى فيه التضمين وقوله من شعر الغير خرج به ما اذا ضمن شيأ من نثر الغير فلا يسمى تضمينا بل عقدا كما سيأتى اه ع ق قال فى المطول ولو قال مكان قوله من شعر الغير من شعر آخر لكان أحسن ليتناول ما اذا ضمن الشاعر شعره شيأ من قصيدته الاخرى لكنه لم يلتفت اليه لندرته فى اشعار العرب اه (قوله بيتا كان أو ما فوقه الخ) هذه الاربعة اما مع التنبيه أو عدمه ان كان مشهورا فالاقسام ثمانية قال ع ق والامثلة المطابقة لها ثمانية ولكن ينبغى الاستغناء بمثالى البيت عن مثالى الاكثر لطول الاكثر مع قلة وجوده ولكون طريق التنبيه فيهما واحدا لانفصاله فيهما عن المضمن كما ينبغى الاستغناء بمثالى المصراع عن مثالى الاقل لان طريق التنبيه فيهما متصل مع المضمن فى بيت واحد غالبا مع قلة وجوده أيضا فالمحتاج اليه على هذا مثالان لتضمين البيت ومثالان للمصراع فاما مثال تضمين المصراع مع التنبيه فأشار اليه المصنف بقوله كقوله على أنى سأنشد الخ وأما مثال تضمين المصراع بدون تنبيه لاشتهاره فأشار له الشارح بقوله كقول الشاعر قد قلت الخ وأما مثال تضمين البيت مع التنبيه على أنه لغير المضمن فكقوله

اذا ضاق صدرى وخفت العدا * تمثلت بيتا بحالى يليق
* فبالله أبلغ ما أرتجى * وبالله أدفع مالا أطيق

فقوله تمثلت بيتا تنبيه على أن البيت من كلام غيره وأما مثاله بدون التنبيه لاجل وجود الشهرة فكقوله

كانت بلهنية الشبيبة سكرة * فصحوت واستبدلت سيرة مجمل
وقعدت أنتظر الفناء كراكب * عرف المحل فبات دون المنزل

فان البيت الثانى مشهور لمسلم بن الوليد الانصارى والبلهنية بضم الباء سعة العيش ورخاء الحال يقال فلان فى بلهنية أى فى سعة من العيش والشبيبة الشباب والصحو خلاف السكر والسيرة الطريقة والمجمل الآتى بشئ جميل وأراد بالفناء الموت وربما اجتمع الامران التنبيه والشهرة فيكون التنبيه للتأكيد وذلك كقوله

كانه كان مطويا على احن * ولم يكن فى قديم الدهر أنشدنى
ان الكرام اذا ما أسهلوا ذكروا * من كان يألفهم فى المنزل الخشن

الضمير للصاحب المذكور فى الابيات السابقة يشكو رجلا كان يصاحبه فى حال فقره و ينشده هذا البيت فلما أيسر تركه ونسى ما كان ينشده والمطوى المشتمل والاحن الضغائن والشحناء وقوله ان الكرام أى أنشدنى هذا البيت فقوله أنشدنى تنبيه على أن البيت المذكور بعده لغيره وقوله اذا ما أسهلوا أى دخلوا فى السهل واتساع العيش ومن مفعول ذكروا ثم تضمين أقل من البيت قد يكون مع تمام المعنى بلا تقدير كما تقدم فى * اضاعونى وأى فتى أضاعوا * وقد يكون بتقدير و يسمى تضمينا أيضا كقوله

كأنه ما أمس فى بؤس نكابده * والعين والقلب منا فى قذى وأذى
والآن أقبلت الدنيا عليك بما * تهوى فلا تنس ان الكرام اذا

يعنى اذا ما أسهلوا ذكروا الى آخر بيت أبى تمام السابق ولا بد من تقديره ليتم المعنى ولكن لا يعدون هذا من تضمين البيت ولو توقف المعنى على تمامه نظرا الى أن الموجود بعضه وأراد بالامس الزمان القريب لا حقيقته والبؤس الشدة والمكابدة المقاساة وقوله فى قذى وأذى فيه لف ونشر مرتب وقذى العين الخبث الذى يقع فيها حالة الوجع اه بزيادة من السيرامى والفنرى وغيرهما (قوله ان لم يكن ذلك

أو غيره كقوله قد كان) أى وقع (ماخفت أن يكونا انا الى الله راجعونا) وفى القرآن انا لله وانا اليه راجعون (وأما التضمين فهو أن يضمن الشعر شيأ من شعر الغير) بيتا كان أو مافوقه أو مصراعا أو مادونه (مع التنبيه عليه) أى على انه من شعر الغير (ان لم يكن ذلك مشهورا عند البلغاء)

كان مشهورا فلا احتياج الى التنبيه مطول (قوله وبهذا) أى بقيد التنبيه وما يقوم مقامه من الشهرة (قوله يتميز عن الاخذ والسرقة) لان فيهما تضمين شعر أيضا وانما افترقا فى أن السارق يبذل الجهد فى اظهار كونه له والمضمن يأتى به منسوبا لجامع شعره مظهرا أنه لغيره واغا ضمه اليه ليظهر الحذق واظهار كيفية الادخال للمناسبة اه ع ق (قوله أى قول الحريرى) أى فى المقامة الرابعة والثلاثين وتعرف بالزبيدية من قصيدة من الوافر أولها

حلاك الله هل مثلى يباع * لكيما تشبع الكرش الجياع

وهل فى شرعة الانصاف أنى * أكلف خطة لا تستطاع

وان أبلى بروع بعد روع * ومثلى حين يبلى لا يراع

حلاك أبعدك والكرش العيال وكرش الرجل عياله وصغار أولاده والشرعة الطريقة والانصاف العدل والخطة الامر والروع الفزع (قوله الذى عرضه) فى المختار عرض الجارية على البيع من باب ضرب اه وقوله أبو زيد أى السروجى الذى يقع فى مقامات الحريرى وقالوا لا أصل له (قوله على أنى الخ) فاخبر الغلام عند العرض بأنه يوم البيع ينشد ما ذكر ونبه بقوله سأنشد على أن المصراع الثانى لغيره وقوله عند بيعى فى بعض النسخ يوم بيعى اه سم (قوله أضاعونى الخ) مفعول أنشد (قوله للعرجى) بسكون الراء وهو عبد الله بن عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان رضى الله عنه ينسب الى العرج بسكون الراء وهو منزل بطريق مكة وقيل هو لأمية بن أبى الصلت اه مطول (قوله وتمامه الخ) وبعده

كأنى لم أكن فيهم وسيطا * ولم تك نسبتى فى آل عمرو

فنرى (قوله لام التوقيت) يعنى فى متعلقة بأضاعونى كما يدل عليه كلام الشارح بعد وعبارة ع ق واللام فى ليوم كريهة توقيتية وأى استفهام أريد به التعظيم كما تقول عندى غلام وأى غلام أى هو أكمل الغلمان واللام يحتمل أن تتعلق بأضاعونى فيكون المعنى انهم أضاعونى فى وقت الكريهة ووقت حاجتهم لسداد الثغر فقد أضاعونى أحوج ما كانوا الى ويحتمل أن تتعلق بما تفيده أى من الكمال أى أضاعونى وأنا أكمل الفتيان فى وقت الكريهة وفى وقت الحاجة لسداد الثغر اذ لا يوجد من الفتيان من هو مثلى فى تلك الشدائد وعلى هذا يكون زمان الاضاعة غير زمان الكريهة وسد الثغر وعلى كل حال ففى الكلام تنديم المضيعين وتخطئتهم على اضاعة مثل هذا القائل اه (قوله بكسر السين) وأما بفتحها فهو القصد فى الدين (قوله فى وقت) اشارة الى أن اللام فى ليوم بمعنى فى كما قدمنا (قوله أحوج الخ) حال من الواو فى يراعوا وما مصدرية وكان تامة وقوله الى متعلق بأحوج أى حال كونهم أحوج الى مدة وجودهم وعبارة السيرامى أى حال كون هذا الوقت هو أحوج أوقاتهم الى والمقصود تنديمهم على اضاعتهم اياه اه (قوله أى كاملا) فراده بأى فتى نفسه لا التعميم (قوله وفيه تنديم الخ) لانهم أضاعوا وباعوا من لا غنى عنه لكونه كاملا فى الفتوة (قوله وتضمين) استئناف كلام وهو مبتدأ وقوله كقول الشاعر خبره (قوله قد قلت لما أطلعت الخ) الوجنات جمع وجنة وهى ما ارتفع من الخدين والشقيق ورد أحمر والغض بالمعجمتين الطرى والمراد به خد الحبيب و روضة آس مفعول أطلعت والآس ورد أخضر كذا فى شرح الايضاح للجلال الشاشى والمراد به ههنا الشعر النابت على وجهه والهمزة فى أعذاره للنداء وعذار الرجل شعره النابت فى موضع العذار وأراد السارى بالنصب على أنه صفة لعذار الا أنه سكنه للضرورة وترفقا أمر من ترفق يترفق أصله ترفقن قلبت النون الخفيفة ألفا اه فنرى وقوله ترفقا أمر الخ فهو بفتح الفاء المشددة وقرر الحربى أنه مصدر منصوب على المفعولية المطلقة وعليه فهو بضم الفاء (قوله المصراع الاخير لابى تمام) وهو صدر بيت وتمامه

* تقضى حقوق الاربع الادراس * (قوله بنكتة لا توجد فيه) بهذا يعلم أن منشأ الحسن هو كون المزيد لنكتة والا فالزيادة على المضمن لابد منها فلم يحترز بمطلق الزيادة عن شئ وانما احترز بكونها لنكتة زا ،، كان فالمحترز عنه هو الزيادة لغير ذلك أفاده ع ق (قوله كالتورية أى الايهام) مثال النكتة

وبهذا يتميز عن الاخذ والسرقة (كقوله) أى قول الحريرى يحكى ما قاله الغلام الذى عرضه أبو زيد للبيع (على أنى سأنشد عند بيعى * أضاعونى وأى فتى أضاعوا) المصراع الثانى للعرجى وتمامه * ليوم كريهة وسداد ثغر اللام فى ليوم لام التوقيت والكريهة من أسماء الحرب وسداد الثغر بكسر السين سده بالخيل والرجال والثغر موضع المخافة من فروج البلدان أى أضاعونى فى وقت الحرب وزمان سد الثغر ولم يراعوا حقى أحوج ما كانوا الى وأى فتى أى كاملا فى الفتيان أضاعوا وفيه تنديم وتخطئة لهم وتضمين المصراع بدون التنبيه لشهرته كقول الشاعر

قد قلت لما أطلعت وجناته * حول الشقيق الغض روضة آس

أعذاره السارى العجول ترفقا * ما فى وقوفك ساعة من باس

المصراع الاخير لابى تمام (وأحسنه) أى أحسن التضمين (ما زاد على الاصل) أى شعر الشاعر الاول (بنكتة) لا توجد فيه (كالتورية) أى الايهام (والتشبيه

فى قوله اذا الوهم أبدى) أى أظهر (لى لماها) أى سمرة شفتيها (وثغرها * تذكرت ما بين العذيب وبارق * يذكرنى)
من الاذكار (من قدها
ومدامعى * مجر عوالينا
ومجرى السوابق) انتصب
مجر على أنه مفعول ثان
ليذكرنى وفاعله ضمير يعود
الى الوهم وقوله
تذكرت ما بين العذيب وبارق
مجر عوالينا ومجرى السوابق
مطلع قصيدة لابى الطيب
والعذيب وبارق موضعان
وما بين ظرف للتذكر أو
للمجر والمجرى اتساعا فى
تقديم الظرف على عامله
المصدر أو ما بين مفعول
تذكرت ومجر بدل منه
والمعنى أنهم كانوا نزولا بين
هذين الموضعين فكانوا
يجرون الرماح عند مطاردة
الفرسان ويسابقون على
الخيل فالشاعر الثانى أراد
بالعذيب تصغير العذب يعنى
شفة الحبيبة وببارق
ثغرها الشبيه بالبرق وبما
بينهما ريقها وهذا تورية
وشبه تبختر قدها بتمايل
الرمح وتتابع دموعه بجريان
الخيل السوابق (ولا يضر)
فى التضمين (التغيير اليسير)
لما قصد تضمينه ليدخل فى
معنى الكلام كقول الشاعر
فى يهودى به داء الثعلب
أقول لمعشر غلطوا وغضوا
من الشيخ الرشيد وأنكروه
هو ابن جلا وطلاع الثنايا
متى يضع العمامة يعرفوه
البيت لسحيم بن وثيل وهو
انا ابن جلا على طريقة
التكلم فغيره الى طريقة
الغيبة ليدخل فى المقصود (وربما يسمى تضمين البيت فما زاد) عن البيت (استعانة وتضمين المصراع

وقد تقدم معناهما وهو أن يكون الكلام معنى بعيد وقريب ويراد به البعيد لقرينة (قوله فى قوله) أى الموجودين فى قوله أى قول صاحب التحبير بالحاء المهملة كتاب فى المعانى والبيان (قوله اذا الوهم) المراد اذا تخيلت ذلك اه سم أى لماها وثغرها (قوله أى سمرة شفتيها) هى نهاية الحمرة وفى نسخة أى حمرة (قوله وثغرها) أى أسنانها وقوله تذكرت جواب اذا (قوله من الاذكار) أى بقطع الهمزة أى لا من الادكار الذى هو الاتعاظ (قوله من قدها) متعلق بيذكرنى ومن للابتداء اه سم (قوله على انه مفعول ثان) والاول ياء المتكلم فى يذكرنى (قوله مطلع قصيدة لابى الطيب) أى أولها فالشاعر الثانى أخذ الشطر الاول وجعله شطرا ثانيا وأخذ الشطر الثانى وجعله شطرا ثانيا أيضا (قوله والعذيب الخ) شروع فى بيان مراد أبى الطيب ثم بين مراد المضمن اه سم (قوله موضعان) هذا معناهما القريب المشهور وسيأتى معناهما البعيد (قوله ظرف للتذكر) أى لقوله تذكرت وما زائدة وعلى هذا فقوله مجر وما عطف عليه مفعول تذكرت (قوله أو للمجر والمجرى) بناء على انهما مفعولان ويكون التقدير تذكرت جر العوالى واجراء السوابق حين وقع ذلك الجر والاجراء بين العذيب وبارق (قوله على عامله المصدر) أى لان مجر معناه الجر ومجرى معناه الاجراء (قوله أو ما بين مفعول الخ) على ان ما موصولة وبين صلتها أى تذكرت الذى استقر بين العذيب الخ وقوله ومجر بدل منه أى من ما الواقعة مفعولا وحينئذ يكون المراد بمجر ومجرى المكان أو المصدر الذى هو جر الرماح واجراء الخيل (قوله والمعنى) أى معنى بيت أبى الطيب وقوله انهم أى القائل وقومه (قوله نزولا) جمع نازل كوقوف جمع واقف وقعود جمع قاعد (قوله فكانوا يجرون الرماح) أى التى هى العوالى وقوله عند مطاردة الفرسان جمع فارس أى طرد بعضهم بعضا وهذا معنى مجر عوالينا وقوله ويسابقون على الخيل معنى مجرى السوابق (قوله يعنى شفة الحبيبة) هذا هو المعنى البعيد وكذا ما بعده (قوله الشبيه بالبرق) أى فى اللمعان (قوله وهذا تورية) فالتورية فى ثلاثة مواضع وقوله وشبه أى ضمنا لا صراحة قال سم فزاد على أبى الطيب بهذه التورية والتشبيه اه (قوله ولا يضر التغيير اليسير) احترز به من التغيير الكثير فانه يخرج به المضمن عن التضمين ويدخل فى حد السرقة ان عرف انه للغير والفرق بين الكثير واليسير موكول الى عرف البلغاء غاية ما يقال فيه هو ذلك بعينه ولا فرق بينهما الا هذا الامر الخفيف الظاهر فيسير وما يقال فيه ليس هو لمخالفته اياه فى أمور تبعده فكثير اه ع ق (قوله لما قصد) متعلق بالتغيير واللام للتقوية وقوله ليدخل علة للتغيير (قوله ليدخل فى معنى الكلام) أى لينتظم فيه ويناسبه اه سم (قوله فى يهودى) أى ذما له بكونه أقرع (قوله به داء الثعلب) أى وهو أن تعظم احدى الرجلين وتنتفخ دون الاخرى اه سم وفى الصحاح وداء الثعلب علة معروفة يتناثر منها الشعر اه يس وما فى الصحاح هو المناسب لقوله * متى يضع العمامة تعرفوه * أى تعرفوا أن فيه هذا الداء (قوله أقول لمعشر الخ) المعشر الجماعة وقوله غلطوا أى فى حقه وقوله وغضوا أى بصرهم عنه أى لم يحترموه وقوله من الشيخ يعنى ذلك اليهودى وقوله الرشيد قال فى المطول أراد به الغوى أى الضال على طريق التهكم اه وقوله هو ابن جلا الخ مقول القول (قوله وهو أنا ابن جلا الخ) فمراد هذا الشاعر الاول الافتخار وانه ابن رجل جلا أمره واتضح وانه متى يضع العمامة للحرب وتوجه له يعرف قدره فى الحرب ونكايته بناء على ان المراد بالعمامة ملبوس الحرب أو متى يضع لثامه بالعمامة يعرف لشهرته ومراد الشاعر الثانى بقوله هو ابن جلا الخ التهكم باليهودى وانه ابن شعر أى صاحب شعر جلا الرأس منه وانكشف عن الرأس من هذا الداء أى داء الثعلب وانه طلاع الثنايا أى ركاب صعاب الامور وهى مشاق داء الثعلب ومشاق الذل والهوان ومراده بكونه متى يضع العمامة يعرفوه أنه متى وضع عن رأسه العمامة يعرف داؤه وعيبه وأراد بالمعشر اليهود وغلطهم ذكره على وجه التمليح لمناسبته لظاهر ما يفتخر به والا فلم يغلطوا فى تبعيده وانكاره اه من ع ق (قوله ليدخل فى المقصود) أى ينتظم فيه ويناسبه وهو كون من نسب اليه ما ذكر على وجه التهكم متحدثا عنه لا متحدثا عن نفسه كما فى ذلك البيت اه ع ق (قوله استعانة

لظهور التقوى بالبيت على تمام المراد بخلاف ما هو دون ذلك ورب على أصلها من القلة أخذا بالظاهر اه ع ق (قوله فدادونه) كنصفه (قوله كأنه أودع الخ) كأن كان بالنظر للمعنى الحقيقى فى الموضعين وكأن اسقاط المطول لها بالنظر للمعنى المجازى للايداع والرفو تأمل اه سم (قوله أو غير ذلك) بأن كان حكمة من الحكم المشهورة (قوله يعنى اذا كان النثر الخ) حاصله ان النثر فى قوله ان ينظم نثر شامل القرآن والحديث وغيرهما وقوله لا على طريق الاقتباس قيد فى القرآن والحديث فقط لان الاقتباس لا يكون الا فيهما كما تقدم (قوله اذا غير تغييرا كثيرا) لانه لا يغتفر فى الاقتباس من التغيير الا اليسير كما تقدم اه سم فهذا القيد يفهم من قوله لا على طريق الاقتباس (قوله أو أشير) أى أو غير تغييرا يسيرا لكن أشير الخ (قوله أو أشير الى أنه من القرآن) كقول الشاعر

أنلنى بالذى استقرضت خطا * وأشهد معشرا قد شاهدوه
فان الله خلاق البرايا * عنت لجلال هيبته الوجوه
يقول اذا تداينتم بدين * الى أجل مسمى فاكتبوه

اه مطول قال الفنرى عليه أنلنى أعطنى والباء فى بالذى للبدل أى بدل الذى استقرضته والمعشر الجماعة وضمير شاهدوه راجع الى الاستقراض المدلول عليه باستقرضت أو الى الذى فى بالذى وقوله عنت أى خضعت وذات جملة معترضة بين اسم ان وخبرها اه (قوله والحديث) كقول الامام الشافعى رضى الله تعالى عنه

عمدة الخير عندنا كلمات * أربع قالهن خير البريه
اتق المشبهات وازهد ودع ما * ليس يعنيك واعملن بنيه

عقد قوله عليه السلام الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتبهات وقوله وازهد فى الدنيا يحبك الله وقوله من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه وقوله انما الاعمال بالنيات اه مطول قال الفنرى عليه أراد بالمشبهات بسكون الشين المعجمة وكسر الباء الموحدة الشبه التى لا يعرف حلها وحرمتها اه (قوله اذ لا دخل فيه) أى فى غير القرآن والحديث للاقتباس لانه انما يكون فى القرآن أو الحديث كما علم من تعريفه السابق (قوله كقوله) أى قول أبى العتاهية من قصيدة من السريع وقبل هذا البيت

عجبت للانسان فى فخره * وهو غدا فى قبره يقبر

وبعد البيت

أصبح لا يملك تقديم ما * يرجو ولا تأخير ما يحذر
وأصبح الامر الى غيره * فى كل ما يقضى وما يقدر

اه معاهد باختصار (قوله يفخر) من باب نفع ينفع اه مصباح (قوله الجملة) أى جملة يفخر كما فى ع ق وعبارته وجملة يفخر فى محل نصب على الحال وصح مجىء الحال من المضاف اليه وهو من لان المضاف بصدد السقوط والعامل ما تضمنته ما والتقدير أسأل عنه مفتخرا ولو قيل أسأل عنه مفتخرا فى هذه الحال صح اه (قوله والفخر) مفعول معه أى أى شئ ثبت لابن آدم مع الفخر وقوله أوله أى أصله نطفة وقوله وآخره جيفة أى وحاله الاخيرة حال جيفة فمن أين يأتيه الافتخار اه ع ق (قوله لا يتقاصر عن سبك النظم) أى فى الحسن وهو تفسير لما قبله (قوله وأن يكون) عطف على كان سبكه بالنظر للمعنى انه معنى قوله اذا كان سبكه الخ بشرط أن يكون سبكا مختارا أو الواو بمعنى مع وقوله الموقع الظاهر انه بمعنى الوقوع برلسى اه سم (قوله كقول بعض المغاربة) أى فى وصف شخص بانه سئ الظن لقياسه على نفسه غيره اه ع ق والمغاربة جمع مغربى والياء للنسب والتاء فى الجمع عوض عن ياء النسب (قوله فعلاته) أى أفعاله (قوله وحنظلت نخلاته) أى أفكاره وثمارها نتائجها اه جربى قال ع ق وهذه الجملة تمثيلية فانه شبه حال من تبدلت أوهامه الحسنة بغاية ما يستقبح من الاوصاف بحال من له نخلات تثمر الحلو ثم انقلبت تثمر مرا فى كون كل

فدادونه ابدانا) كأنه أودع شعره شيأ قليلا من شعر الغير (ورفوا) كأنه رفا خرق شعره بشئ من شعر الغير (وأما العقد فهو أن ينظم نثر) قرآنا كان أو حديثا أو مثلا أو غير ذلك (لا على طريق الاقتباس) يعنى اذا كان النثر قرآنا أو حديثا فنظمه انما يكون عقدا اذا غير تغييرا كثيرا أو أشير الى أنه من القرآن والحديث وان كان غير القرآن والحديث فنظمه عقد كيفما كان اذ لا دخل فيه للاقتباس (كقوله

مابال من أوله نطفة * وجيفة آخره يفخر) الجملة حال أى ما باله مفتخرا (عقد قول على رضى الله تعالى عنه ومالابن آدم والفخر وانما أوله نطفة وآخره جيفة (وأما الحل فهو أن ينثر نظم) وانما يكون مقبولا اذا كان سبكه مختارا لا يتقاصر عن سبك النظم وان يكون حسن الموقع غير قلق (كقول بعض المغاربة فانه لما قبحت فعلاته وحنظلت نخلاته) أى صارت ثمار نخلاته كالحنظل فى المرارة

منهما تبتل مما يستملح الى الاتصاف بما يستقبح فاستعمل الكلام الذى يدل على الحالة الثانية فى الحالة الاولى على وجه التمثيل اه (قوله لم يزل سوء الظن يقتاده) أى لما كان قبيحا فى نفسه قاس الناس عليه فساء ظنه بهم فى كل شىء فصار سوء الظن يقوده الى ما لا حاصل له فى الخارج من التخيلات الفاسدة وقوله ويصدق توهمه الذى يعتاده يعنى انه لما كان يعتاد العمل القبيح من نفسه توهم أن الناس كذلك فصار يصدق ذلك التوهم الذى أصله ما اعتاده فلم يحصل بسبب ذلك الا الاثم والعداوة لان أكثر الظن اثم ومعاملة الناس باعتقاد السوء عداوة اه ع ق (قوله حل قول أبى الطيب) أى وزاد عليه قوله وحنظلت نخلاته وعبارة ع ق وقد حل فى هذا السجع قول أبى الطيب الخ (قوله وصدق) أى فى الناس ما يعتاده من توهم أى من أمر يتوهمه فى الناس لاعتياد مثله فى نفسه فان من الكلام المشهور ان الانسان لا يظن فى الناس أن يفعلوا معه الا ما يعتقد أن يفعل معهم اه ع ق باختصار (قوله لقول أعدائه) أى أعداء أبى الطيب المتنبى (قوله بتقديم اللام الخ) تعريض بما سيرده اه سم (قوله من لمحه) بتشديد الميم (قوله ونظر اليه) فكأن الشاعر أو الكاتب نظر الى المشار اليه وراعاه أى لاحظه اه ع ق (قوله وكثيرا ما الخ) تأييد لكونه بتقديم اللام اه سم (قوله وان أخذ مذهبا) قال بعضهم انه يجوز ارادته ههنا وانه هو والتلميح بتقديم اللام واحد وسبق ذلك فى الاستعارة اه سم (قوله فى فحوى الكلام) أى فى أثنائه (قوله أو مثل سائر) أى شائع (قوله أى ذكر واحد من القصة الخ) فالضمير للاحد لان العطف بأو (قوله والمذكور فى الكتاب الخ) ومثال التلميح فى النظم الى المثل قول عمرو بن كلثوم ومن دون ذلك خرط القتاد أشار به الى المثل السائر وأصله لكليب وذلك انه لما سمع قول جساس لا عقرن فلا هو أعز على أهله منها ظن أنه يريد فحلا لكليب يسمى عليان فقال دون عليان خرط القتاد فصار مثلا يضرب لكل أمر شاق لا يتوصل اليه الا بتكلف عظيم فيقال دونه خرط القتاد والقتاد شجر صلب له شوك كالابر وخرطه أن تمر اليد من أعلاه الى أسفله حتى ينتثر منه شوكه وأما فى النثر فالتلميح الى القصة والى الشعر كقول الحريرى فبت بليلة نابغية وأحزان يعقوبية فأشار بقوله ليلة نابغية الى قول النابغة

فبت كأنى ساورتنى ضئيلة * من الرقش فى أنيابها السم ناقع

والمساورة المقاتلة والضئيلة بالضاد المعجمة الحية الرقيقة والرقش الحيات الرقيقات والناقع الشديد وأشار بقوله وأحزان يعقوبية الى قصة يعقوب عليه السلام فى فقدان يوسف على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام والتلميح الى المثل كقول الغنى فيا الهامر هرة تعق أولادها أشار الى المثل أعق من الهرة تأكل أولادها اه من ع ق بتصرف (قوله كقوله) أى قول أبى تمام وقبله

لحقنا بأخراهم وقد حوّم الهوى * قلوبا عهدنا طيرها وهى وقع

فردت علينا الشمس والليل راغم * بشمس لهم من جانب الخدر تطلع

نضا ضوءها صبغ الدجنة وانطوى * لبهجتها ثوب السماء المجزع

فوالله الخ والضمير فى أخراهم ولهم للاحبة المرتحلين وان لم يجر لهم ذكر فى اللفظ وحام الطير على الماء دار حوله وحوّمه غيره جعله دائرا فقوله وقد حوّم الهوى قلوبا أى جعلها حائمة أى دائرة حول الاحباب وطير القلوب ما يتخالج فيها من الخواطر والوقع بالتشديد جمع واقع كركع جمع راكع أى والحال ان تلك الطيور ساكنة والمراد بالشمس الاولى الشمس الحقيقى ادعاء والراغم الذليل وأصله لصوق الانف بالرغام وهو التراب وذلة الليل محوه بظهور الشمس فيه والخدر الهودج نضا ذهب به وأزاله والضمير فى ضوءها وبهجتها للشمس الطالعة من الخدر والصبغ اللون والدجنة الظلمة وانطوى انضم والمراد بانطواء الثوب المجزع خفاء الكواكب والمجزع ذو لونين لان لون السماء غير لون الكواكب اه ملخصا من الملا والفنرى (قوله وصف) أى ذكر (قوله وطلوع شمس الخ) أى وجه الحبيب الشبيه بالشم

(لم يزل سوء الظن يقتاده) الى يقوده الى تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة (ويصدق) هو (توهمه الذى يعتاده) من الاعتياد (حل قول أبى الطيب

اذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه * وصدق ما يعتاده من توهم)

وعادى محبيه لقول عداته * وأصبح فى ليل من الشك مظلم

يشكو سيف الدولة واستماعه لقول أعدائه (وأما التلميح) بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا أبصره ونظر اليه وكثيرا ما تسمعهم يقولون لمح فلان هذا البيت فقال كذا وفى هذا البيت تلميح الى قول فلان وأما التمليح بتقديم الميم على اللام أعنى الاتيان بالشىء المليح كما فى التشبيه والاستعارة فهو ههنا غلط محض وان أخذ مذهبا (فهو أن يشار) فى فحوى الكلام (الى قصة أو شعر) أو مثل سائر (من غير ذكره) أى ذكر واحد من القصة أو الشعر أو المثل فالتلميح إما فى النظم أو فى النثر والمشار اليه فى كل منهما إما أن يكون قصة أو شعرا أو مثلا تصير ستة أقسام والمذكور فى الكتاب مثال التلميح فى النظم الى القصة والشعر (كقوله

فوالله ما أدرى أأحلام نائم * ألمت بنا أم كان فى الركب يوشع)

وصف لحوقه بالاحبة المرتحلين وطلوع شمس وجه الحبيب من جانب الخدر فى ظلمة الليل

(قوله ثم استعظم ذلك) حتى كأنه لا يمكن عادة كرد الشمس اه سم (قوله وتجاهل تحيرا الخ) فكأنه يقول اختلط على الأمر لما شاهدت فلم أدر هل أنا نائم وما رأيته حلم أم شمس الخدر أى وجه الحبيب ألمت بنا أى أنزلت بالركب فعادليلهم نهارا أم حضر يوشع فرد الشمس اه ع ق فعلم من هذا أن فى البيت مقدمة محذوفة وهى أم شمس الخدر الخ (قوله وتدلها) مرادف (قوله أهذا حلم) بضم الحاء وسكون اللام أوضمها كما فى المختار ما يراه النائم فى نومه (قوله يوشع) ابن نون فتى موسى عليه السلام أى صاحبه (قوله فرد الشمس) أى ردها عن الغروب وأمسكها وليس المراد أنها كانت غربت فردها (قوله واستيقافه الشمس) أى طلبه من الله تعالى وقوف الشمس لما عزمت على الغروب اه ع ق والظاهر أنه من عطف الخاص على العام لانه بعض القصة (قوله فلما أدبرت الشمس) أى كادت أن تغرب (قوله قبل أن يفرغ منهم) أى من قتالهم (قوله ويدخل السبت) لانه بالغروب تدخل ليلة السبت وهى مثله فى الحرمة (قوله فردها الشمس) أى أمسكها عن الغروب (قوله مع الرمضاء) أى مع ذكر الرمضاء ومع ذكر النار أى لعمرو والذى ذكر معه الرمضاء وذكر معه النار وعمرو وهذا هو المذكور فى البيت الآتى والمعنى لعمرو القاتل لكليب أرق منك يا مخاطب لان القاتل لكليب هو الذى ذكر معه الرمضاء والنار (قوله ترمض) من باب طرب اه مختار (قوله حال من الضمير فى أرق) لم يجعل الحال من المبتدأ لان الجمهور على عدم مجيئها منه خلافا لسيبويه لكن يرد عليه ان أرق اسم تفضيل وحاله لا تتقدم الا فى مثل زيد مفردا أنفع من عمرو معانا وليس هذا الموضع منه فالحق تخريج البيت على مذهب سيبويه خصوصا والشارح ذهب اليه فى والنار تلتظى أفاده يس (قوله مرفوع) معطوف على عمرو أى من عطف المفردات لانه لم يقدر له خبر الخبره خبر المعطوف عليه وهو أرق وصح الاخبار باسم التفضيل عن شيئين لانه يلتزم افراده وتذكيره ان كان مجردا من أل والاضافة وان كان موصوفه مثنى أو جمعا أو مؤنثا تقول الزيدان أفضل من عمرو والزيدون أفضل من عمرو كما قال ابن مالك

وان لمنكور يضف أو جردا * ألزم تذكيرا وأن يوحدا

قال يس لكن يرد عليه أن المعنى لا يساعده لانه ليس المقصود الاخبار عن النار بأنها أرق من المخاطب مع عدم ظهور ذلك المعنى الا بتكلف والاظهر أن النار مبتدأ وجملة تلتظى خبره والجملة حال من عمرو فهى مترادفة أو من ضمير الظرف أعنى مع الرمضاء فهى متداخلة اه (قوله تلتظى) أى تتوقد (قوله حال منها) أى النار (قوله وما قيل انها) أى جملة تلتظى (قوله من حنى) بكسر الفاء كرضى (قوله وعمرو هو جساس بن مرة) فيه سهو لان عمرا هو عمرو بن الحرث وجساس هو جساس بن مرة فليس أحدهما الآخر وقد ذكر فى شرح مجمع الامثال أن جساسا ركب فرسه وأخذ رمحه واتبعه عمرو بن الحرث فلم يدركه حتى طعن كليبا فقصم صلبه ثم وقف عليه فقال يا جساس أغثنى بشربة ماء فقال جساس تركت الماء وراءك وانصرف عنه فلحقه عمرو فقال يا عمرو أغثنى بشربة ماء فنزل عمرو اليه وأجهز عليه وهذا صريح فيما قلناه اه فترى قال فى المطول ولهذا البيت قصة وهى أن البسوس زارت أختها الهيلة وهى أم جساس بجار لها من جرهم بن ربان له ناقة وكليب قد حمى أرضا من العالية فلم يكن يرعاها الا ابل جساس للمصاهرة بينهما فخرجت فى ابل جساس ناقة الجرمى ترعى فى حمى كليب فأنكرها كليب فرماها فاختل ضرعها فولت حتى بركت بفناء صاحبها وضرعها يشخب دما ولبنا فصاحت البسوس واذلاه واغربتاه فقال جساس أيتها المرأة اهدئى فوالله لاعقرن فحلا هو أعز على أهله منها فلم يزل جساس يتوقع غرة كليب حتى خرج وتباعد عن الحى فبلغ جساسا خروجه فخرج على فرسه فاتبعه فرمى صلبه ثم وقف عليه فقال يا عمرو أغثنى سم بقية ماء فأجهز عليه فقيل المستجير بعمرو البيت ونشب الشر بين تغلب وبكر أربعين سنة كله للتغلب على بكر ولهذا قيل أشأم من البسوس اه وقوله وهى أن البسوس بفتح الباء اسم امرأة وهى ... س وقوله الهيلة بسكون الياء المثناة تحت وقيل بفتحها وقوله بجار أى مع جار وقوله له

[redacted] استعظم ذلك واستوجب وتجاهل تحيرا وتدلها وقال أهذا حلم أراه فى النوم أم كان فيما بين الركب يوشع النبى عليه السلام فرد الشمس (أشار الى قصة يوشع عليه السلام واستيقافه الشمس) على ما روى من أنه عليه السلام قاتل الجبارين يوم الجمعة فلما أدبرت الشمس خاف أن تغيب قبل أن يفرغ منهم ويدخل السبت فلا يحل له قتالهم فيه فدعا الله تعالى فرد له الشمس حتى فرغ من قتالهم (وكقوله لعمرو) اللام للابتداء وهو مبتدأ (مع الرمضاء) أى الارض الحارة التى ترمض فيها القدم أى تحترق حال من الضمير فى أرق (والنار) مرفوع معطوف على عمرو أو مجرور معطوف على الرمضاء (تلتظى *) حال منها وما قيل انها صلة على حذف الموصول أى النار التى تلتظى فتعسف لا حاجة اليه (أرق) خبر المبتدا من رقه اذا رحمه (وأحنى) من حنى عليه تلطف وتشفق (منك فى ساعة الكرب أشار الى البيت المشهور) وهو قوله (المستجير) أى المستغيث (بعمرو عند كربته * الضمير للموصول أى الذى يستغيث عند كربته بعمرو (كالمستجير من الرمضاء بالنار) وعمرو هو جساس بن مرة وذلك انه لما رمى كليبا ووقف فوق رأسه قال له كليب يا عمرو أغثنى بشربة ماء

ناقة أى للجار وقوله وكليب اسم شخص وهو ابن ربيعة أخوه مهلهل الطاهر وخال امرئ القيس وكان أعز
الناس فى العرب و بلغ من عزه أنه انما تحذير وكلب فاذا نزل بمنزل فيه كلاب قذف ذلك الجرو فيه فعوى فحيث
بلغ عواؤه لا يرعى أحد عشب ذلك الموضع الا باذنه واذا جلس لا يمر أحد بين يديه اجلالا له ولا يحتبى أحد
فى مجلسه غيره ولا توقد نار غير ناره ولا يجير تغلبى ولا بكرى رجلا ولا يحمى حمى الا باذنه وكان يحمى الصيد
فيقول صيد كذا فى جوارى فلا يصيب أحد منه شيأ وقوله من العالية قال الفنرى هى ما فوق نجد الى
أرض تهامة والى ما وراء مكة وهى الحجاز والنسبة اليها عالى ويقال أيضا علوى على غير قياس اه وقوله
فأنكرها كليب اى لم يعرفها وقوله ينشخب أى يسيل وقوله اهدئى أى اسكتى وقوله لأعقرن فلا أراد به
كليبا وظن كليب حين بلغته مقالته هذه أن المراد به فحل ابله عليان كما تقدم وقوله غرة كليب أى غفلته
وقوله ونشب الشر أى علق وقوله كلها التغلب أى أن قبيلة كليب التى هى تغلب كان لها الغلبة على
قبيلة جساس التى هى بكر وأصل المثل المشهور وهو سد كليب فى الناقة هو هذه القصة (قوله فأجهز
عليه) أى قتله

﴿فصل﴾ (قوله من الخاتمة) انما كان منها لان كلا اشتمل على محسن غير ذاتى (قوله ينبغى للمتكلم أن
يتأنق) اعلم ان المصنف لم يتعرض لذكر حسن المطلب وهو أيضا مما يستحسن رعايته فى الكلام البليغ وهو
أن يخرج المتكلم الى غرضه بعد الشروع فى الكلام بتقديم وسيلة موصلة اليه كقوله اياك نعبد واياك
نستعين فانه قدم الوسيلة التى هى العبادة على المطلوب الذى هو الاستعانة لانه أسرع الى الظفر به كما يفعل
ذلك عند الحضور الى الملوك والكبراء اه يس (قوله أو كاتبا) أى ناثرا لانه المقابل للشاعر (قوله الانق) بفتح
الهمزة والنون بعدها قاف وضبطه بعضهم بكسر النون مع المد قال شيخنا العدوى والصواب الاول وقوله
الاحسن تفسير (قوله تأنق فى الروضة) هى البستان قال سم ويقال تأنق فى الامر أجاد النظر فيه صحاح
اه (قوله اذا وقع فيها متتبعا) أى نزل وعبارة ابن يعقوب يقال تأنق فى الروضة اذا وقع فيها متتبعا أى كان
فيها حال كونه يتتبع أى يطلب وينظر ما يؤنقه اه (قوله فى ثلاثة مواضع) أى ينبغى للمتكلم أن يجتهد فى
طلب أحسن الكلام ليأتى به فى ثلاثة مواضع اه ع ق (قوله حتى تكون) أى لاجل أن تكون فحتى
تعليلية (قوله أعذب لفظا) أى من غيرها وعذوبة اللفظ حسنه وحلاوته من كل وجه ولكن خص
تفسير أعذبيته هنا بكونه غاية فى البعد عن التنافر واستثقال الطبع لان العذب الحسى يقابله حسا ما ينافر
الطبع ويثقل عليه فناسب تخصيصه بهذا المعنى لما ذكر مع ما فى ذلك من الخروج عن التكرار بما بعده اه
ع ق وكذا يقال مثل هذا فيما بعد لان حسن السبك عام أريد به خاص وقوله أعذب لفظا متعلق بالمفردات
كما يدل عليه قوله بان تكون الخ وقوله وأحسن سبكا متعلق بالمركبات لان التعقيد لا يكون الا فيها تأمل
(قوله بأن تكون فى غاية البعد عن التنافر الخ) أورد عليه أن البعد عن التنافر والثقل يحترز عنه بعلم المعانى
وحينئذ فالبعد عما ذكر يبحث عنه فى علم المعانى لا هنا كما قال الشارح وأجيب بان البعد عن ذلك يبحث
عنه فى علم المعانى وغاية البعد عن ذلك يبحث عنه فى علم البديع كما قال الشارح فى غاية الخ والغاية أمر زائد
محسن وأورد عليه أيضا انه كان عليه أن يذكر الغاية فى البعد عن مخالفة القياس كما ذكر التنافر والثقل
فكلام الشارح فيه قصور وأجيب بان الباء فى أن بمعنى الكاف كما وقع فى كلام الامام النووى (قوله
والثقل) عطف تفسير (قوله والتقديم والتأخير) الظاهر انه من عطف الخاص على العام لان التعقيد
يكون به وبغيره وان حمل التعقيد على التعقيد المعنوى والتقديم والتأخير على التعقيد اللفظى كان من
عطف المغاير كما يدل على هذا الاخير عبارة ع ق وقوله الملبس صفة للتقديم والتأخير لانهما شئ واحد
(قوله وان تكون الالفاظ الخ) هلا قال وان تكون متقاربة الخ كسابقه فان تلك المواضع ألفاظ أيضا ولم
أظهر فى محل الاضمار ولم عبر بالالفاظ ولم يعبر بالمواضع وأجاب بعضهم بأنه لو أضمر لعاد الضمير على المواضع
الثلاثة فيفيد الكلام اشتراط تقاربها بعضها مع بعض وليس مرادا بل المراد تقارب ألفاظ كل منها تأمل

فأجهز عليه فقيل له المستجير بعمرو البيت

﴿فصل﴾

من الخاتمة فى حسن الابتداء والتخلص والانتهاء (ينبغى للمتكلم) شاعرا كان أو كاتبا (أن يتأنق) أى يتتبع الانق الاحسن يقال تأنق فى الروضة اذا وقع فيها متتبعا لما يونقه أى يعجبه (فى ثلاثة مواضع من كلامه حتى تكون) تلك المواضع الثلاثة (أعذب لفظا) بأن تكون فى غاية البعد عن التنافر والثقل (وأحسن سبكا) بأن تكون فى غاية البعد عن التعقيد والتقديم والتأخير الملبس وان تكون الالفاظ

متقاربة في الجزالة والمتانة والرقة والسلاسة وأن تكون المعاني مناسبة لألفاظها من غير أن يكسى اللفظ الشريف المعنى السخيف أو على العكس بل يصاغان بصياغة تناسب وتلاؤم (وأصح معنى) بأن يسلم من التناقض والامتناع والابتذال ومخالفة العرف ونحو ذلك (أحدها الابتداء) لانه أول مايقرع السمع فان كان عذبا حسن السبك صحيح المعنى أقبل السامع على الكلام فوعى جميعه والا أعرض عنه وان كان الباقي في غاية الحسن فالابتداء الحسن في تذكار الاحبة والمنازل (كقوله

قفانبك من ذكرى حبيب ومنزل)
بسقط اللوى بين الدخول فحومل

السقط منقطع الرمل حيث يدق واللوى رمل معوج ملتو والدخول وحومل موضعان والمعنى بين أجزاء الدخول (و) في وصف الدار (كقوله

قصر عليه تحية وسلام
خلعت عليه جمالها الايام)

خلع عليه أى نزع ثوبه وطرحه عليه (و) ينبغى (أن يجتنب في المدح مايتطير به) أى يتشاءم به (كقوله

موعد أحبابك بالفرقة غد)

مطلع قصيدة لابن مقاتل الضرير أنشدها للداعي العلوي فقال له الداعي موعد أحبابك ياأعمى ولك المثل السوء (وأحسنه) أى أحسن الابتداء (ماناسب المقصود) بأن يشتمل على اشارة الى ماسيق الكلام لاجله

(قوله متقاربة) أى متشابهة (قوله في الجزالة) هى ضد الركاكة والمتانة بمعنى الجزالة والرقة والسلاسة بمعنى واحد أى لطف النطق وتناسبه ضد الغلظ المستقبح اه ع ق (قوله من غير أن يكسى الخ) تفسير للمناسبة (قوله الشريف) أى لاشتماله على المحسنات البديعية وقوله المعنى السخيف أى بان يكون غير مطابق لمقتضى الحال (قوله أو على العكس) الاولى حذف على أى يكسى اللفظ السخيف المعنى الشريف (قوله بل يصاغان) أى اللفظ والمعنى وقوله بصياغة تناسب وتلاؤم أى فيكون اللفظ شريفا والمعنى كذلك (قوله وأصح معنى) أى أزيد في صحة المعنى فبرعاية الزيادة كان من هذا الباب والا فصحة المعنى لابد منها في كل شئ اه ع ق (قوله بأن يسلم) أى المعنى (قوله والامتناع) أى البطلان اه ع ق (قوله والابتذال) أى بأن يكون في غاية الظهور يعرفه كل أحد (قوله ومخالفة العرف) أى لان مخالفة العرف البليغى كالغرابة المخلة بالفصاحة أو هى نفسها اه ع ق (قوله ونحو ذلك) كالسلامة من عدم المطابقة لمقتضى حال المخاطب اه ع ق قال بعض وفيه شئ لان هذا من علم المعاني (قوله لانه أول مايقرع الخ) أى الابتداء بمعنى المبتدابه (قوله يقرع) من قرع يقرع من باب نفع بمعنى أصاب اه مصباح وفي المختار قرع الباب من باب قطع والاقرع الذى ذهب شعر رأسه من آفة وقد قرع من باب طرب فهو أقرع وذلك الموضع من الرأس القرعة بفتح الراء اه (قوله فان كان عذبا الخ) الاولى التعبير بأفعل التفضيل ليوافق ماتقدم للمصنف فهو لف ونشر مرتب فقوله عذبا راجع لقوله أعذب لفظا الخ (قوله فوعى جميعه) في المختار وعى الحديث يعيه وعيا حفظه اه (قوله كقوله) أى قول امرئ القيس اه مطول (قوله قفا نبك الخ) هذا أول شعر قاله امرؤ القيس لانه راهق ولم يقل شعرا فقال أبوه هذا ليس ابنى اذ لو كان كذلك لقال شعرا ثم قال لاثنين من خاصته خذاه واذهبا به الى مكان كذا فاذبحاه وأتيانى بدمه فذهبا به حتى وصلا المحل المعين فشرعا ليذبحاه فبكى وقال البيت الى آخر القصيدة فرجعا به الى أبيه وقالا هذا أشعر من على وجه الارض قد وقف واستوقف وبكى واستبكى ونعى الحبيب والمنزل في نصف بيت فقام اليه واعتنقه وقبله وقال انت ابنى حقا قال ابن عبد البر افتتح الشعر بامرئ القيس وختم بذى الرمة اه قال في المطول وقدح بعضهم في هذا البيت بما فيه من عدم التناسب لانه وقف واستوقف وبكى واستبكى وذكر الحبيب والمنزل في نصف بيت عذب اللفظ سهل السبك ثم لم يتفق له ذلك في نصفه الثانى بل أتى فيه بمعان قليلة في ألفاظ غريبة فباين الاول اه قال العصام في أطوله أقول قد نبه المصنف بايراده انه يكفى في حسن الابتداء حسن المصراع اه (قوله بسقط اللوى) بكسر السين والتثليث لغة قاله العينى في الشواهد (قوله منقطع الرمل حيث يدق) أى طرفه الدقيق (قوله ملتو) المراد به المنعطف بعضه على بعض (قوله والمعنى بين اجزاء الدخول) أى ليصح العطف بالفاء لان بين لاتضاف الا الى متعدد والا فلا تحسن الفاء وانما يحسن الواو (قوله الدار) المراد بها مطلق المنزل الصادق بالقصر وغيره بدليل المثال (قوله كقوله) أى أشجع السلمى اه مطول (قوله وطرحه عليه) اشارة الى تضمين خلع معنى الطرح فعدى بعلى اه سم (قوله وينبغى أن يجتنب) في نسخة ويجب وقوله في المدح أى في ابتدائه (قوله بالفرقة) بضم الفاء وسكون الراء اسم موضع الا انها توهم معنى آخر فبسببه كان يتطير منه (قوله العلوى) نسبة لعلى لانه من ذريته (قوله فقال له الداعي) أى ردا عليه وقوله موعد أحبابك ياأعمى أى لا أحبابى وقوله ولك المثل السوء أى الحال القبيح قال في المطول وروى أيضا أنه دخل على الداعي في يوم المهرجان فانشده

لاتقل بشرى ولكن بشريان * غرة الداعي ويوم المهرجان

فتطير به الداعي وقال ياأعمى تبتدئ بهذا يوم المهرجان وقيل بطحه أى ألقاه على وجهه وضربه خمسين عصا وقال اصلاح أدبه ابلغ من ثوابه اه ويوم المهرجان أول يوم من فصل الخريف وهو يوم فرح وسرور ولعب وقوله أبلغ من ثوابه أى أحسن من الاعطاء له وفي الفنرى روى أنه لما بنى المعتصم بالله قصره بميدان بغداد وجلس فيه أنشده اسحق الموصلى

يادار غيرك البلا ومحاك * ياليت شعرى ما الذى أبلاك

فتطير المعتصم وأمر بهدمه اه (قوله ويسمى كون الخ) يقتضى أن مسمى براعة الاستهلال نفس الكون المذكور مع انه يتبادر انها هي ان يأتى المتكلم فى أول كلامه بما يدل على مقصوده تأمل وعبارة العصام فى أطوله ويسمى أى الابتداء المناسب كما هو الظاهر وكون الابتداء موافقا للمقصود على ما فسره الشارح (قوله براعة الاستهلال) هو فى الاصل أول ظهور الهلال ثم استعمل فى مطلق افتتاح الشئ واضافة البراعة الى الاستهلال على معنى الملابسة أى البراعة الحاصلة من الشاعر أو الكاتب الملابسة للاستهلال أى لابتداء الكلام اه ع ق (قوله من برع) بضم الراء وفتحها اه سم لكن مجىء مصدر براعة على وزن فعالة يقتضى أنه بالضم فقط قال فى الخلاصة

* فعولة فعالة لفعلا * وفى المختار أنه من باب خضع وظرف (قوله اذا فاق أصحابه) أى فكأن هذا الكلام فاق على غيره مما لم يشتمل على البراعة (قوله فى التهنئة) بالهمز قال ح ق وهى ايجاد كلام يزيد سرورا بمفروح به اه (قوله بشرى الخ) انما كان من البراعة لانه يشعر بأن ثم أمرا مسرورا به وأنه أمر حدث وهو رفيع فى نفسه يهنأ به و يبشر من سر به ففيه الايماء الى التهنئة والبشرى التى هى المقصود من القصيدة وكذا قول أبى الطيب فى التهنئة بزوال المرض

المجد عوفى اذ عوفيت والكرم * وزال عنك الى أعدائك السقم

اه ع ق (قوله وكوكب المجد الخ) يحتمل أن يريد بكوكب المجد المولود فانه كوكب سماء المجد جعل المجد كالسماء وأثبت له كوكبا هو المولود وأن يريد بكوكب المجد ما يعرف به طالع المجد أى ظهر بهذا المولود قوة طالع المجد وكون كوكبه فى غاية الصعود اه أطول وقوله صعدا بكسر العين كما فى المختار (قوله فى المرثية) بالتخفيف مصدر رثى يرثى فله مصدران الرثاء والمرثية اه من القاموس (قوله هى) أى القصة وما بعد الضمير تفسير له وقوله بملء فيها أى فيها قال ع ق والملء بكسر الميم ما يملأ الشئ والمعنى انها تقول ذلك جهرة بلا اخفاء لان ملء الكلام الفم يشعر بظهوره والجهر به بخلاف الخفى ففى طرف من الفم اه قال سم ولا قول للدنيا والمراد تبديل الابدان وتقلب الاحوال والمصراع الآخر فى محل النصب لانه مفعول قوله تقول اه وبعد البيت

فلا يغررككم منى ابتسام * فقولى مضحك والفعل مبكى

بفخر الدولة اعتبروا فانى * أخذت الملك منه بسيف هلك

وقد كان استطال على البرايا * ونظم جمعهم فى سلك ملك

فلو شمس الضحى جاءته يوما * لقال لها عتوا أف منك

ولو زهر النجوم أتت رضاه * تأبى ان يقول رضيت عنك

فأمسى بعد ما فرع البرايا * أسير القبر فى ضيق وضنك

أقدر أنه لو عاد يوما * الى الدنيا تسربل ثوب نسك

يقال فرعت قومى أى علوتهم بالشرف أو بالجمال والضنك الضيق اه فنرى (قوله الساوى) نسبة لساوة مدينة بين الرى وهمذان اه أنساب (قوله أى الخروج) أى وليس المراد به المعنى الاصطلاحى لما سيأتى فى كلام الشارح (قوله قال الامام الواحدى الخ) استدلال على مقدمة محذوفة تقديرها وأصل التشبيب ذكر أمور الشباب من أيامه واللهو والغزل (قوله واللهو) عطف على أيام وقوله والغزل هو ذكر النساء وذكر أوصافهن سمى غزلا أخذا من اجتماعهن للغزل كذا قيل (قوله وذلك) أى ذكر أيام الشباب الخ (قوله يكون فى ابتداء قصائد الشعر) قال العلامة السيوطى فى شرحه على بانت سعاد ما نصه اعلم انه كان أكثر عادة شعراء العرب أنهم اذا أتوا بقصيدة مدح افتتحوها بالتشبيب وهو المعبر عنه بالغزل وهو عند المحققين من أهل الادب يشتمل على أربعة أنواع النوع الاول ذكر ما فى المحب من الصفات التى تنشأ عن

(وبسمى) كون الابتداء
...سبا المقصود (براعة
...ستهلال) من برع
...ل اذا فاق أصحابه فى
العلم أوغيره (كقوله فى
التهنئة
بشرى فقد أنجز الاقبال
ما وعدا)
وكوكب المجد فى أفق العلا
صعدا
مطلع قصيدة لابى محمد
الخازن يهنئ الصاحب بولد
لابنته (وقوله) فى المرثية
(هى الدنيا تقول بملء فيها
* حذار حذار) أى احذر
(من بطشى) أى أخذى
الشديد (وفتكى) أى قتلى
فجأة مطلع قصيدة لابى
الفرج الساوى يرثى فخر
الدولة (وثانيها) أى ثانى
المواضع التى ينبغى للمتكلم
أن يتأنق فيها (التخلص)
أى الخروج (مما شبب
الكلام به) أى ابتدئ
وافتتح قال الامام الواحدى
معنى التشبيب ذكر أيام
الشباب واللهو والغزل
وذلك يكون فى ابتداء
قصائد الشعر

المحبة كالشغف والنحول والذبول والحزن ونحو ذلك النوع الثانى ذكر ما فى المحبوب من الصفات التى هى أسباب المحبة سواء كانت حسية كحمرة الخدود ورشاقة القدود أو ما فى معناهما أو معنوية كالجلالة والخفر وما أشبه ذلك ويسمى هذا النوع تشبيبا أيضا النوع الثالث ذكر ما يتعلق بالمحب والمحبوب من هجر ووصل وسلوى واعتذار ووفاء واخلاف ونحو ذلك النوع الرابع ذكر ما يتعلق بغيرهما بسببهما من الوشاة والرقباء ونحوهما اه (قوله فسمى ابتداء كل أمر تشبيبا) أى فهو مجاز مرسل علاقته الاطلاق والتقييد لانه استعمل اسم المقيد فى المطلق (قوله وان لم يكن فى ذكر الشباب) أى ولا اللهو ولا الغزل كما فى ع ق (قوله من تشبيب) بيان لما وقوله الى المقصود متعلق بالتخلص وقوله مع رعاية الملاءمة بينهما هو محط الفائدة وفى نسخة تنسيب وعلى هذه النسخة فالتشبيب مشترك بين وصف الجمال وبين الابتداء (قوله كالادب) أى وصف الادبية وقوله وغير ذلك كالهجو والمدح والتوسل اه ع ق (قوله واحترز بهذا) أى بقوله مع رعاية الخ (قوله بمعناه اللغوى) هو مطلق الخروج وقوله والا فالتخلص الخ أى والا يراد اللغوى فلا يصح لان التخلص فى العرف الخ أى فيلزم عليه التكرار لان قوله مما شبب أى افتتح الخ من جملة مدلوله لكن قال ع ق ظاهر قوله الى المقصود مع رعاية الملاءمة ان التخلص الكائن مع المناسبة ينبغى ان يتأنق فيه بشئ آخر زائد عليه والمقرر ان التخلص فى الجملة أعنى التخلص اللغوى وهو الخروج من أول الكلام لغيره فى الجملة ينبغى ان يتأنق فيه برعاية المناسبة بينه وبين المتخلص اليه فاذا روعيت فيه حصل التأنق وحصل التخلص الاصطلاحى وهو الخروج مما شبب به الكلام الى المقصود مع وجود المناسبة بينهما ويمكن تصحيح الكلام بأن يراد بالتخلص المذكور اللغوى ثم يقدر ضمير يعود اليه على طريق الاستخدام وخبره تخلص يتعلق به قوله مما شبب الخ فيكون تقدير الكلام من المواضع التى ينبغى التأنق فيها التخلص والتخلص الذى حصل فيه ذلك التأنق هو التخلص مما شبب به الكلام الى المقصود مع رعاية المناسبة الخ وبهذا يعلم أن الكلام لا يصح بمجرد جعل التخلص يراد به معناه اللغوى مع تعلق ما بعده به وذلك ظاهر اه بحروفه (قوله كيف يكون) أى الانتقال (قوله متلائم الطرفين) هما المقصود وما افتتح به الكلام (قوله من نشاطه) من زائدة (قوله على اصغاء ما بعده) أى على استماع السامع لما بعده فهو من اضافة المصدر للفعول (قوله كقوله) أى قول أبى تمام فى عبد الله بن طاهر اه مطول (قوله تقول) بالفوقية والتحتية وقوله فى قومس بضم القاف وفتح الميم والظرف متعلق بقوله قومى وهو فاعل تقول ولا يخفى شدة تناسب قومى وقومس سماعا تناسب السين والياء لان أحدهما ينقلب بالآخر كما فى سادس وسادى اه أطول وقوله وقد أخذت جملة حالية وقوله منا أى من هذا الشخص وقومه والسرى مصدر سريت اذا سرت ليلا ويقال سرينا سرية واحدة والاسم السرية بالضم والسرى وبعض العرب يؤنث السرى والهدى وهم بنو أسد توهما أنهما جمع سرية وهدية لان هذا الوزن من أبنية الجمع ويقل فى المصادر كذا فى الصحاح اه مطول وقوله يؤنث السرى والهدى أى يؤنث فعلهما بأن يلحقه التاء مثلا كما هنا (قوله أى أثر فينا الخ) أشار به الى أن معنى أخذ أثر ومن بمعنى فى والسرى بمعنى السير ليلا (قوله ونقص من قوانا) بتخفيف القاف قال تعالى وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره (قوله عطف على السرى) أى أخذت منا السرى وأخذ منا خطا المهرية أى نقصت منا المهرية بخطاها ومشيها وتحريكها ايانا أو بتكلف مسايرتنا معها اه ع ق (قوله لا على المجرور فى منا) أى لانه يكون التقدير نقصت منا السرى ونقصت السرى أيضا من خطا المهرية ولا معنى لنقص السرى من خطا المهرية من حيث انها خطا وحمله على ان السرى طال فنقص قوى المهرية كما نقص قوانا وكنى عن ذلك بنقص خطاها تكلف لا حاجة اليه لوجود غيره فان قلت فيه المبالغة فى نقص قواهم حيث أفضى بطوله الى نقص قوى ما هو أقوى منهم وهو المهرية قلت لا يتعلق غرض بهذه المبالغة فى المقام لان المقصود الاخبار بتشكيهم بطول السير ليخرج منه الى المقصود والمعنى الاول كاف فيه وعلى تقدير تسليمه فالعطف بدون اعادة الجار لا يرتكب مع امكان غيره وقد أمكن هنا اه ع ق (قوله جمع خطوة) بالضم

فسمى ابتداء كل أمر تشبيبا وان لم يكن فى ذكر الشباب (من نسيب) أى وصف الجمال (أو غيره) كالادب والافتخار والشكاية وغير ذلك (الى المقصود مع رعاية الملاءمة بينهما) أى بين ما شبب به الكلام وبين المقصود واحترز بهذا عن الاقتضاب وأراد بقوله التخلص معناه اللغوى والا فالتخلص فى العرف هو الانتقال مما افتتح به الكلام الى المقصود مع رعاية المناسبة وانما ينبغى ان يتأنق فى التخلص لان السامع يكون مترقبا للانتقال من الافتتاح الى المقصود كيف يكون فان جاء حسنا متلائم الطرفين حرك من نشاطه وأعان على اصغاء ما بعده والا فبالعكس فالتخلص الحسن (كقوله تقول فى قومس) اسم موضع (قومى وقد أخذت منا السرى) أى أثر فينا السير بالليل ونقص من قوانا (وخطا المهرية) عطف على السرى لا على المجرور فى منا كما سبق الى بعض الاوهام وهى جمع خطوة وأراد بالمهرية الابل المنسوبة الى مهرة بن حيدان

اسم لما بين القدمين وبالفتح اسم لنقل القدم وتجمع على خطا كركوة وركا (قوله أبي قبيلة) أي من اليمن من قضاعة ابلهم أنجب الابل (قوله جمع اقود) قال في الخلاصة * فعل لنحو أحمر وحمرا * (قوله حزاولة السري) أي معالجته وقوله ومسايرة المطايا بالخطا أي مشينا معها بخطاها (قوله أمطلع الشمس) مفعول لقوله تؤم والجملة مقول القول وضبطه العصام في أطوله بالرفع على الابتداء وخبره تبغي أن تؤم أي تؤمه فالرابط محذوف (قوله تبغي ان تؤم بنا) ان قلت ما معنى طلبه قصد مطلع الشمس وهو ان طلب إنما يطلب مطلع الشمس بعينه قلت المراد بالقصد التوجه والذهاب الى جهة مطلع الشمس وكثيرا ما يطلق عليه لتعلقه به فكأنهم قالوا أتطلب بهذا المشي ان تتوجه الى جهة مطلع الشمس ثم المراد بالجهة النهاية اهـ ع ق (قوله ردع للقوم) أي ارتدعوا عما تقولون وازجروا فاني لا أطلب لكم مطلع الشمس ولكن أطلب مطلع الجود فقد خرج بالمناسبة الجوابية الى الممدوح الذي سماه مطلع الجود فكان فيه حسن التخلص ع ق قال في المطول وأحسن التخلص ما وقع في بيت واحد كقول أبي الطيب

نودعهم والبين فينا كأنه * قنا ابن أبي الهيجاء في قلب فيلق

اهـ قال الفنري عليه البين الفراق والفيلق الجيش والجمع فيالق اهـ فقد تخلص من التوديع الى وصف البين بالعظم الدال على عظم التوديع تأمل (قوله الى ما لا يلائمه) أي الى مقصود لا يلائمه (قوله الاقتطاع) لان في هذا قطعا عن المناسبة وقوله والارتجال بالجيم أي الانتقال من غير تهيؤ قال في المختار ارتجال الخطبة والشعر ابتداؤه من غير تهيئة لذلك اهـ (قوله أي الذين أدركوا الجاهلية والاسلام) الشعراء على أربع طبقات الجاهليون كامرئ القيس وزهير وطرفة والمخضرمون الذين أدركوا الجاهلية والاسلام كحسان ولبيد والمتقدمون من أهل الاسلام كالفرزدق وجرير وذي الرمة وهؤلاء كلهم يستشهدون بكلامهم في اللغة والمحدثون من أهل الاسلام الذين جاؤا بعد الصدر الاول من المسلمين كالبحتري وأبي الطيب ولا استشهاد بكلامهم الآن يجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ولا وجه لهذا الجعل وان صدر عن صاحب الكشاف في أثناء تفسير قوله تعالى كلما أضاء لهم مشوا فيه واذا أظلم عليهم قاموا لان مبنى الرواية على الوثوق والضبط ومبنى القول على الدراية والاحاطة والاتفاق في الاول يستلزم الاتفاق في الثاني والقول بأن ما يقوله بمنزلة نقل الحديث بالمعنى ليس بسديد بل هو بعمل الراوي أشبه وهو لا يوجب السماع اهـ فنري (قوله جدع) بالدال المهملة أي قطع (قوله كأنما قطع نصفه الخ) المعنى أنه قطع منه شيء يشبه النصف وهو الجزء الذي فات من عمره في الجاهلية فهو ملغى غير معتبر كأنه مقطوع (قوله كقوله) أي قول أبي تمام كما سيأتي في كلام الشارح (قوله لو رأى الله أن في الشيب الخ) قال في الاطول يخالف نفي الخير عن الشيب ما جاء في مدح الشيب وفضله في الشرع فاللائق بحال الشاعر المسلم الاجتناب عن مثله اهـ وقوله خيرا الرواية في الديوان فضلا بدل خيرا قاله في المعاهد وقوله جاورته أي جاورت الله أي رحمته والابرار خيار الناس وقوله في الخلد أي في جنة الخلد (قوله جمع أشيب) أي بمعنى شائب (قوله الى ما لا يلائمه) أي مقصود وهو مدح أبي سعيد فهذا مدح لابي سعيد وما قبله ذم للشيب ولا مناسبة بينهما قال سم قد يقال لا يتعين كون هذا من الاقتضاب لان أول كلامه يذم الشيب ويحتمل أن يكون أبو سعيد أشيب فيكون مناسبا لاول الكلام اهـ ومثله في يس ورده ع ق بقوله وأما ما يقال من أنه لا يتعين أن يكون اقتضابا لاحتمال أن يكون أبو سعيد أشيب فيكون ذكره مناسبا لذم الشيب قبله فلا وجه له لان المتبادر مدح أبي سعيد ولان اللفظ لا يشعر بالمناسبة اذ ليس في البيت الثاني ذكر الشيب نعم لو قال مثلا وأبو سعيد أشيب فلا يبقى فيه خير أمكن ما ادعى على ما فيه من البرودة فافهم اهـ (قوله صروف الليالي) أي حوادثها ونوائبها وقوله خلقا أي طبيعة حسنة وقوله غريبا صفة لخلقا ورواه في المعاهد رغيبا أي واسعا (قوله من الشعراء الاسلامية) المراد بهم من كان غير مخضرم وكان موجودا زمن الاسلام ولو كان كافرا

أبي قبيلة (القود) أي الطويلة الظهور والاعناق جمع أقود أي أثرت فينا حزاولة السري ومسايرة المطايا بالخطا ومفعول تقول قوله (أمطلع الشمس تبغي) أي تطلب [redacted] وتؤم) أي تقصد (بنا * [redacted]ت كلا) ردع للقوم وتنبيه (ولكن مطلع الجود وقد ينتقل منه) أي عما يشبب به الكلام (الى ما لا يلائمه ويسمى) ذلك الانتقال (الاقتضاب) وهو في اللغة الاقتطاع والارتجال (وهو) أي الاقتضاب (مذهب العرب) الجاهلية (ومن يليهم من المخضرمين) بالخاء والضاد المعجمتين أي الذين أدركوا الجاهلية والاسلام مثل لبيد قال في الاساس ناقة مخضرمة جدع نصف اذنها ومنه المخضرم الذي أدرك الجاهلية والاسلام كأنما قطع نصفه حيث كان في الجاهلية (كقوله

لو رأى الله أن في الشيب خيرا
جاورته الابرار في الخلد شيبا)

جمع أشيب وهو حال من الابرار ثم انتقل من هذا الكلام الى ما لا يلائمه فقال (كل يوم تبدي) أي تظهر (صروف الليالي * خلقا من أبي سعيد غريبا) ثم كون الاقتضاب مذهب العرب والمخضرمين أي دأبهم وطريقتهم لا ينافي ان يسلكه الاسلاميون ويتبعوهم في ذلك فان البيتين المذكورين لابي تمام وهو من الشعراء الاسلامية في الدولة العباسية

[redacted] وضوحه قد خفي على بعضهم حتى اعتر [redacted] بالتمام لم يدر لنا الجاهلية فكيف [redacted] المخضرمين([redacted]
سمى الاقتضاب (مايقرب من التخلص) فانه يشوبه شيء من المناسبة (كقولك بعد حمد الله أما بعد) [redacted] وكذا فهو اقتض
ية الانتقال من الحمد والثناء الى كلام آخر من غير رعاية ملاءمة لكنه يشبه ٣٠٧ التخلص حيث لم يؤت بالكلام الآخر فجأة

من غير قصد الى ارتباط وتعليق [illegible] نوع من الربط [illegible] معنى مهما يكن من شيء بعد الحمد والثناء فانه كان كذا وكذا (قيل وهو) أي قولهم بعد حمد الله أما بعد (فصل الخطاب) قال ابن الاثير والذى أجمع عليه المحققون من علماء البيان ان فصل الخطاب هو أما بعد لان المتكلم يفتتح كلامه فى كل أمر ذى شأن بذكر الله وتحميده فاذا أراد ان يخرج منه الى الغرض المسوق له فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله أما بعد وقيل فصل الخطاب معناه الفاصل من الخطاب أى الذى يفصل بين الحق والباطل على أن المصدر بمعنى الفاعل وقيل المفصول من الخطاب وهو الذى يتبينه من يخاطب به أى يعلمه بينا لا يلتبس عليه فهو بمعنى المفعول (وكقوله تعالى) عطف على قوله كقولك بعد حمد الله يعنى من الاقتضاب القريب من التخلص ما يكون بلفظ هذا كما فى قوله تعالى بعد ذكر أهل الجنة (هذا وان للطاغين لشر مآب) فهو اقتضاب فيه نوع ارتباط لان الواو للحال ولفظ هذا إما خبر مبتدا محذوف أى الامر هذا والحال كذا أو مبتدأ محذوف الخبر أى هذا كما ذكر وقد يكون الخبر مذكورا مثل قوله تعالى بعد ماذكر جمعا من الانبياء عليهم السلام وأراد أن يذكر بعد ذلك الجنة وأهلها (هذا ذكر وان للمتقين لحسن مآب) [illegible] قوله ذكر وهذا مشعر بأنه فى مثل قوله تعالى هذا وان للطاغين مبتدأ محذوف الخبر قال ابن الاثير لفظ هذا فى هذا المقام من الفصل الذى هو أحسن من الوصل

(قوله وهذا المعنى) أى قوله كون الاقتضاب الخ (قوله مايقرب من التخلص) أى اقتضاب أو انتقال كما فى ع ق ولم يجعل هذا القسم تخلصا قريبا من الاقتضاب لعدم المناسبة الذاتية فيه بين الابتداء والمقصود والتخلص مبناه على ذلك (قوله أما بعد) هذا مقول القول وقوله بعد حمد الله قيد أى كقولك أما بعد حال كونها واقعة بعد حمد الله (قوله فانه كان كذا وكذا) أشار به الشارح الى أن المراد أما بعد مع جملتها التى هى فيها وبه يندفع ما يقال ان السياق فى أقسام الكلام التى ينبغى للمتكلم أن يتأنق فيها وأما بعد ليست كلاما (قوله والثناء) أى على الله ورسوله (قوله حيث لم يؤت بالكلام الخ) قال ع ق وتحقيق ذلك ان حسن التخلص فيه القصد الى ايجاد الربط بالمناسبة على وجه [illegible] فيه ان هنا كلامين منفصلين مستقلين أتى بأحدهما وهو الثانى بغتة والاقتضاب فيه القصد الى الاتيان بكلام بعد الآخر على وجه يقال فيه ان الاول منفصل عن الثانى ولا ربط بينهما وأما بعد لما كان معناه مهما يكن من شيء فكذا وكذا أفاد ان ذلك الكذا مربوط بكل شيء وواقع على وجه اللزوم بالدعوى بعد الحمد والثناء ولما أفاد ماذكر ارتبط بما قبله لافادته الوقوع بعده ولا بد فلم يؤت به على وجه يقال فيه لم يرتبط بما بعده فأشبه بهذا الوجه حسن التخلص ولما كان ما بعده شيء آخر لا ربط فيه بالمناسبة كان فى الحقيقة اقتضابا وبه يعلم أن جعل وجه المشابهة انه لم يؤت بما بعده فجأة وحده لا يكفى لان حسن التخلص فيه الاتيان بشيء آخر فجأة ولكن بضرب من المناسبة فافهم اه (قوله فجأة) قال فى المصباح فجئت الرجل أفجؤه مهموز من باب تعب وفى لغة بفتحتين جئته بغتة والاسم الفجاءة بالضم والمد وفى لغة وزان تمرة اه (قوله من غير قصد الخ) بيان للفجاءة وقوله وتعليق تفسير لما قبله (قوله بل قصد نوع من الربط) أى والربط يقتضى المناسبة بين المعلق والمعلق عليه فالتعليق يتضمن نوع مناسبة (قوله فصل الخطاب) المراد بالخطاب الكلام المخاطب به وكذا يقال فيما يأتى (قوله قال ابن الاثير الخ) القصد بنقل ذلك تأييد ذلك القيل والتورك على المصنف حيث حكاه بقيل مع أن المحققين أجمعوا عليه (قوله الفاصل من الخطاب) أى سواء كان ذلك الخطاب لفظ أما بعد أو غيرها (قوله على أن المصدر بمعنى الفاعل) أى والاضافة على معنى من وكذلك ما بعده الاضافة فيه على معنى من (قوله المفصول من الخطاب) أى المبين المعلوم (قوله بينا) أى علما بينا (قوله لان الواو للحال) أى والحال تقتضى مصاحبة ما بعدها لما قبلها فالمحصل لنوع الارتباط هو واو الحال مع لفظ هذا لانها متضمنة لمعنى عامل الحال وهو أشير (قوله أو مبتدأ محذوف الخبر) أى أو مفعول لفعل محذوف أى اعلم هذا (قوله بعد ماذكر جمعا من الانبياء عليهم السلام) أى بقوله تعالى واذكر عبادنا ابراهيم واسحق ويعقوب أولى الايدى والابصار الآية (قوله الجنة) أى هى قوله لحسن مآب وقوله وأهلها هو قوله للمتقين (قوله هذا ذكر) أى مذكور (قوله وهذا مشعر بأنه الخ) لان الجزء الثانى هنا لما كان هو الخبر لاسم الاشارة دل على أن اسم الاشارة مبتدأ حيث حذف الخبر اه سم (قوله فى هذا المقام) أى مقام الانتقال من غرض الى غرض آخر وقوله من الفصل أى القطع بين الكلامين وقوله الذى هو أحسن أى عند البلغاء من الوصل أى التخلص فليس المراد بالفصل والوصل ما تقدم فى المعانى قال ع ق ومما يدل على انها أحسن من التخلص وقوع الانتقال بها كثيرا فى الكلام المعجز وأيضا الربط بها انما هو على وجه الحالية الحقيقية وهى مطردة بخلاف الربط بالمناسبة كالجوابية فى قوله * فقلت كلا ولكن مطلع الجود * وكالتشبيه فى قوله

وهو علاقة وكيدة بين الخروج من كلام الى كلام آخر (ومنه) أى من الاقتضاب القريب من التخلص (قول الكاتب) هو مقابل الشاعر عند الانتقال من حديث الى آخر (هذا باب) فان فيه نوع ارتباط حيث لم يبتدئ الحديث الآخر بغتة

(وثالثها) أى ثالث المواضع التى ينبغى للمتكلم ان يتأنق فيها (الانتهاء) لانه آخر ما يعيه السمع ويرتسم فى النفس فان كان حسنا مختارا تلقاه واستلذه حتى جبر ما وقع فيما سبقه من التقصير والا كان على العكس حتى ربما أنساه المحاسن الموردة فيما سبق فالانتهاء الحسن (كقوله وانى جدير) أى خليق (اذ بلغتك بالمنى *) أى جدير بالفوز بالامانى (وأنت بما أملت منك جدير فان تولنى) أى تعطنى (منك الجميل فأهله *) أى فانت أهل لاعطاء ذلك الجميل (والا فانى عاذر) اياك (وشكور) لما صدر عنك من الاصغاء الى المديح أو من العطايا السالفة (وأحسنه) أى أحسن الانتهاء (ما آذن بانتهاء الكلام) حتى لا يبقى للنفس تشوف الى ما وراءه (كقوله

بقيت بقاء الدهر يا كهف أهله

وهذا دعاء للبريه شامل) لان بقاءك سبب لنظام أمرهم وصلاح حالهم وهذه المواضع الثلاثة مما يبالغ المتأخرون فى التأنق فيها وأما المتقدمون فقد قلت عنايتهم بذلك (وجميع فواتح السور وخواتمها

وبدا الصباح كأن غرته * وجه الخليفة حين يمتدح .

فقد لا يخلو من تمحل وعدم مطابقة ما فى نفس الامر اه وقال بعضهم المراد بالوصل وصل ما قبل هذا بما بعده بأن يحذف لفظ هذا (قوله وهو علاقة) أى لفظ هذا وصلة كالعلاقة للاحسنية وقوله وكيدة أى قوية شديدة أى يتأكد الاتيان بها عند الخروج من الكلام الى كلام آخر (قوله ومنه قول الكاتب هذا باب) قال ع ق لانه ترجمة على ما بعده ويفيد أنه انتقل من غرض الى آخر والا لم يحتج للتبويب فلما كان فيه التنبيه على انه أراد الانتقال لم يكن الاتيان بما بعده بغتة فكان فيه ارتباط ما وقد تقدم أن الربط بالمناسبة وجدت فيه البغتة أيضا لان المأتى به بغت ما هو فيه لكن بمناسبة فعلية يقال نفى البغتة لا يكفى فى" ربط بل التنبيه على أنه أراد الانتقال من شئ الى غيره يتضمن الجمع بين الشيئين فى ذكرهما فهو نوع من الارتباط وقد يجاب بأن الكلام الذى فيه الربط بالمناسبة لا بغتة فيه أصلا لان البغتة هى مجئ ما لا يناسب ولا يناسب وانما زدنا فى تقييد البغتة ما لا يناسب لان المناسبة تقتضى ان الثانى من طريق الاول و[illegible] نمطه فلم يفجأ النفس ما هو بعيد عن نمط الارتقاب فتأمله فان فيه دقة اه قال فى المطول ومن هذا القبيل لفظ أيضا فى كلام المتأخرين من الكتاب اه قال سم ولعل المراد أيضا فى ابتداء الكلام نحو وأيضا كنا قلنا فليتأمل اه وقوله الكتاب جمع كاتب (قوله الانتهاء) أى انتهاء القصيدة أو خطبة أو رسالة ولا يخفى حسن ختم الكتاب بالانتهاء (قوله ويرتسم فى النفس) أى يدوم ويبقى فيها (قوله فالانتهاء الحسن) أى ما به الانتهاء وهو فى المثال جميع البيتين اه سم (قوله كقوله) أى قول أبى نواس فى الخصيب ابن عبد الحميد اه مطول (قوله وانى جدير الخ) فى كلام المصنف تورية لان معانى البيتين القريبة هى ما قصدها الشاعر والبعيدة هى ما قصدها المصنف باعتبار أن كتابه ختمه وبلغ مناه فيه وبعد ذلك يطلب من مولاه أن يثيبه على ذلك وفى البيت الاول رد العجز على الصدر (قوله خليق) أى حقيق (قوله اذ بلغتك) أى وصلت اليك بالمديح وقوله بالمنى متعلق بجدير وهو على حذف مضاف أى ببلوغ المنى وقد أشار لذلك الشارح (قوله بالامانى) جمع أمنية وهى ما يتمناه الانسان (قوله الجميل) أى الاحسان والافضال (قوله أى فانت أهل) أى فحذف المبتدأ (قوله عاذر) أى ملتمس لك عذرا وهو إما عدم تيسر المعطى فى ذلك الوقت أو كونه قدم فى الاعطاء من لا يعذر وهذا يقتضى أنه قبل العذر واذا قبله انقطع الكلام (قوله لما صدر) متعلق بشكور (قوله ما آذن بانتهاء الكلام) أى أعلم بختمه قال ع ق والاشارة الى الانتهاء إما بأن يشتمل ما جعل آخرا على ما يدل على الختم كلفظ الختم ولفظ الانتهاء ولفظ الكمال وشبه ذلك وإما بأن يكون مدلوله مفيدا عرفا أنه لا يؤتى بشئ بعده فلا يبقى للنفس تشوف لغيره وراء ذلك كقوله بقيت بقاء الدهر الخ (قوله تشوف) أى انتظار (قوله كقوله) أى قول المعرى اه مطول وفى المعاهد البيت من الطويل ونسب لابى العلاء المعرى ونسبه ابن وصل الله لابى الطيب المتنبى ولم أره فى ديوان واحد منهما اه (قوله يا كهف أهله) يريد يا ملجأ أبناء جنسه بمعونته مقام المدح ويصح أن يعود ضمير أهله على الدهر وانما كان هذا مشعرا بالانتهاء لان العادة قد جرت بختم الكلام بالدعاء أى بأن الدعاء شأنه أن يكون آخر الكلام كالموعظة نحو قول الخطيب آخر خطبته واتقوا الله حق تقواه وكالتحميد نحو قول من ختم كلامه والحمد لله رب العالمين الى غير ذلك وفى ختم الكتاب بهذا البيت اشارة الى أن هذا الكتاب قد ختم وكأن مؤلفه يدعو له بأن يبقى بين أهل العلم بقاء الدهر لان بقاءه نفع صرف لجميع البرايا وأنه متضمن لزبدة جميع المصنفات فى هذا الفن (قوله وهذا دعاء) الاشارة لقوله بقيت الخ ووجه ذلك الشارح بقوله لان بقاءك سبب الخ فهو علة لقوله شامل (قوله وهذه المواضع الثلاثة مما يبالغ الخ) خص ذلك فى المطول بالموضع الثالث فقط ونصه وقد قلت عناية المقدمين بهذا النوع يعنى حسن الانتهاء والمتأخرون يجتهدون فى رعايته ويسمونه حسن المقطع وبراعة المقطع اه (قوله فقد قلت عنايتهم بذلك) أى لانهم يؤثرون عدم التكلف لا لقصورهم وعدم معرفتهم بذلك (قوله وجميع فواتح السور الخ) الفواتح جمع

(قوله [illegible]) وهومابه الافتتاح كالجملة الاولى والسور جمع سورة وهي [illegible] القرآن المشتملة على [illegible] ثلاث آيات وعلى فاتحة وخاتمة ويقال فيها سؤرة بالهمز وتركه وهو المشهور أما على الهمز فهى مأخوذة من أسأر اذا أفضل بقية من السؤر وهو بقية الشرب وانما سميت بذلك لانها قطعة أى قطعة من القران وأما على تركه فقيل أصلها الهمز فيجرى فيه ماتقدم وقيل مأخوذة من السور وهو البناء المحيط بالبناء سميت بذلك لانها محيطة ومشتملة على آياتها كاحاطة السور ومنه السوار الذى يجعل فى اليد لانه محيط بها أو بالساعد وقيل سميت سورة لارتفاع شأنها لان السورة لغة تطلق على المنزلة المرتفعة وأما تسميتها بالبقرة ونحوها فهو متوقف على التعليم ولا يجوز استحداث اسم من عند الشخص والسورة [illegible] أسماء متعددة كالفاتحة والشافية والكافية وكالنمل والهدهد والخواتم جمع خاتمة وهومابه [illegible] ولفظ خواتم ولفظ أكمل مشعر بالختم أيضا وقوله واردة أى ثابتة على أحسن الخ فشبه الفواتح بجماعة واردة على طريق الاستعارة بالكناية وواردة تخييل (قوله من البلاغة) نعت للوجوه [illegible] آتية من البلاغة (قوله لما فيها الخ) علة لقوله واردة (قوله من التفنن) أى المعانى المختلفة وقوله وأنواع الاشارة قال سم يحتمل أن يريد اشارة البعيد واشارة القريب واشارة المتوسط ويحتمل أن يريد وجوه التعبير وفنون المعانى فليراجع اه وعبارة ع ق وأنواع الاشارة أى اللطائف المشار اليها بما يناسب كل منها مانزل لاجله ومن خوطب به اه (قوله وكونها) أى الفواتح والخواتم هذا ظاهر ولكنه فى المطول خص الاول بالفواتح والثانى بالخواتم حيث قال فانك اذا نظرت الى فواتح السور جملها ومفرداتها رأيت من البلاغة والتفنن وأنواع الاشارة ماتقصر عن وصف كنهه العبارة واذا نظرت الى خواتمها وجدتها فى غاية الحسن ونهاية الكمال لكونها بين أدعية ووصايا ومواعظ وتحميد ووعد ووعيد الى غير ذلك من الخواتم التى لا يبقى للنفوس بعدها تطلع ولا تشوف الى شئ آخر وكيف لاوكلام الله الخ اه ويجاب بحمل مافى المختصر على التوزيع فقوله لما فيها من التفنن وأنواع الاشارة راجع للفواتح ومابعد ذلك راجع للخواتم فيتفق الكلامان ويحتمل أن يبقى على عمومه وأن كلا من جميع المذكورات يناسب الابتداء والانتهاء خصوصا مثل التحميدات تأمل اه سم (قوله وكونها بين أدعية الخ) أى لاتخلو عن كونها واحدا من المذكورات المناسبة للابتداء والانتهاء (قوله أدعية) كما فى الفاتحة وآخر البقرة ووصايا كما فى اخر آل عمران ومواعظ كآخر اذا زلزلت وتحميدات كأول الانعام وآخر الزمر وقوله وغير ذلك كالوعد والوعيد كما فى آخر الانعام والتبجيل والتعظيم كآخر المائدة (قوله وأصاب محزه) أى محله الذى يليق به فالحز فى الاصل موضع القطع والمراد هنا موضع الكلام واللفظ (قوله وكيف لا الخ) يصح رجوعه لكلام المصنف أى وكيف لاتكون واردة الخ ويصح رجوعه لكلام الشارح قبله (قوله هذا المعنى) هو ورودها على أحسن الوجوه (قوله من ذكر الاهوال الخ) أى التى قد يتوهم عدم مناسبتها للابتداء والختم اه يس (قوله الاهوال) كأول القارعة وآخرها وقوله والافزاع كأول الحج وقوله وأحوال الكفار كأول براءة وقوله وأمثال ذلك كذكر الغضب والذم كما فى آخر الفاتحة (قوله بالتأمل) أى فى معانى الفواتح والخواتم (قوله والقواعد) تفسير (قوله التى لايمكن الخ) ظاهر العبارة أن هذا نعت للاصول والقواعد المذكورة وعبارة ع ق ولطائف القرآن لايمكن استقصاؤها الا لعلام الغيوب (قوله وان كلا من السور الخ) الوقوف على ذلك لمن نور الله بصيرته (قوله مشتملة على لطف الفاتحة) أى الابتداء وقوله ومنطوية على حسن الخاتمة أى الختم وأشار به الى الختم قال ع ق مثلا سورة براءة لما نزلت للمنابذة الى الكفار ومقاطعتهم بدئت بما يناسب ذلك من الامر بقتالهم وعذابهم والنبذ اليهم واسقاط عهدهم ولما انتهت الى ما يناسب التحريض على اتباع الرسل قيل لقد جاءكم رسول الآية فوصفه بما لاعذر لاحد يسمعه فى ترك اتباعه ثم أمره بالاكتفاء بالله والتوكل عليه ان أعرضوا عنه والاستغناء به عن كل شئ فهذه ألفاظ هى النهاية فى الحسن ومعان هى القصوى فى المطابقة وكذا الفاتحة لما نزلت لتعليم الدعاء

واردة على أحسن الو[illegible] وأكملها) من البلاغة [illegible] فيها من التفنن وأنوا[illegible] الاشارة فيها وكونها بين [illegible] أدعية ووصايا ومواعظ وتحميدات وغير ذلك مم[illegible] وقع موقعه وأصاب محز[illegible] بحيث تقصر عن كنه [illegible] وصفه العبارة وكيف [illegible] وكلامه سبحانه فى الرتبة العليا من البلاغة والغاية القصوى من الفصاحة ولما كان هذا المعنى مما قد يخفى على بعض الاذهان لما فى بعض الفواتح والخواتم من ذكر الاهوال والافزاع وأحوال الكفار وأمثال ذلك أشار الى ازالة هذا الخفاء بقوله (يظهر ذلك بالتأمل مع التذكر لما تقدم) من الاصول والقواعد المذكورة فى الفنون الثلاثة التى لايمكن الاطلاع على تفاريعها وتفاصيلها الا لعلام الغيوب فانه يظهر بتفكرها أن كلا من ذلك وقع موقعه بالنظر الى مقتضيات الاحوال وان كلا من السور بالنسبة الى المعنى الذى يتضمنه مشتملة على لطف الفاتحة ومنطوية على حسن الخاتمة

بذلك بحمد المسؤل ووصفه بالاوصاف العظام لانه أدعى للقبول ولتجمع النفس عليه فى السؤال ثم قيد المسؤل بأنه هو الذى لا يكون للمغضوب عليهم ولا للضالين اظهارا للاختصاص وتعريضا بغير المؤمنين أى لا ينالون ما كان للداعين اه (قوله ختم الله لنا بالحسنى) هى كلمة الشهادة التى هى سبب فى دخول الجنة وختم من باب ضرب يقال ختمت الكتاب طبعت عليه ومنه الخاتم بالكسر والفتح والكسر أشهر قالوا والخاتم حلقة ذات فص من غيرها فان لم يكن فص فهى فتخة بوزن قصبة وقيل الخاتم بالكسر الفاعل وبالفتح ما يوضع على الطينة اه مصباح (قوله بالذخر) بالذال المعجمة ما يكون فى الآخرة وبالدال المهملة ما يدخر فى الدنيا من قوت وغيره * والله سبحانه وتعالى أعلم والحمد لله ما تعاقب الليل والنهار والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبى المختار وآله السادة الاطهار وأصحابه الاخيار

﴿ قال جامعها الفقير الفانى مصطفى بن محمد بن عبد الخالق البنانى حقق الله له أحسن الاماني دار التهانى قد انتهت بقية ما أوردته ونهاية ما أردته فى العاشر من شهر جمادى الثانية من شهور ١٢١١ احدى عشرة بعد المائتين والالف من هجرة من له العزة والشرف مستعيذا برب السموات والارض من جاهل يتعامل أو حاسد يعرف الحق ويتجاهل ضارعا اليه جل جلاله وعز سلطانه أن لا يخيب سعينا فهو الجواد الذى لا يخيب من أمله ولا يخذل من قطع عما سواه وأمّله وأن يخلصنا من محن الدنيا وفتن الدين ويجعلنا من حزبه المفلحين وأن يغفر لنا ولوالدينا ولمشايخنا ولاحبابنا ولمن دعا لنا وللمسلمين انه منعم كريم ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

ختم الله لنا بالحسنى ويسر لنا الفوز بالذخر الاسنى بحرمة النبى صلى الله عليه وسلم وآله الطاهرين والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

﴿ يقول خادم تصحيح العلوم بدار الطباعة الزاهية الزاهرة ببولاق مصر القاهرة الفقير الى الله تعالى محمد الحسينى أعانه الله على أداء واجبه الكفائى والعينى ﴾

تم بحمد الله طبع هذه الحاشية المزيلة عن عين قلب مطالعها كل غين وغاشية محكمة المبانى مشيدة المعانى وهى الشهيرة بتجريد العلامة الشيخ مصطفى البنانى على مختصر العلامة سعد الدين التفتازانى على تلخيص المفتاح فى علم البيان والبديع والمعانى الكاشفة لمعضلات هذا المختصر المبرزة لما أسر فى باطنه وما عليه أصر على ذمة ذى السيرة الحميدة والخلق المستطاب حضرة السيد عمر الخشاب التاجر فى الكتب بجوار الجامع الازهر بالمطبعة البهية ببولاق مصر المعزية ﴿ فى ظل الحضرة الفخيمة الخديوية وعهد الطلعة المهيبة الداورية حضرة من أنام رعيته فى ظل أمنه وعمهم بهنى احسانه ويمنه صاحب السيرة العمرية والهيبة والعدالة الكسروية الذى بلغت رعيته من السرور به غاية الامانى أفندينا المعظم ﴿ عباس باشا حلمى الثانى ﴾ أدام الله لنا أيامه ووالى على الرعية إنعامه ملحوظا هذا الطبع اللطيف والشكل الظريف بنظر من عليه جميل طبعه يثنى حضرة وكيل المطبعة محمد بك حسنى وكان تمام بدره وختام نوره وابتسام زهره فى أوائل صفر الخير سنة ثلاث عشرة وثلثمائة والف من هجرة خاتم الرسل الكرام عليه وعلى آله وصحبه أفضل الصلاة وأتم السلام

(فهرسة الجزء الثاني من التجريد على مختصر السعد على متن التلخيص)

صحيفة

(تمت)

*(فهرسة الجزء الاول من التجريد على مختصر السعد على متن الت

صحيفة

(تمت)